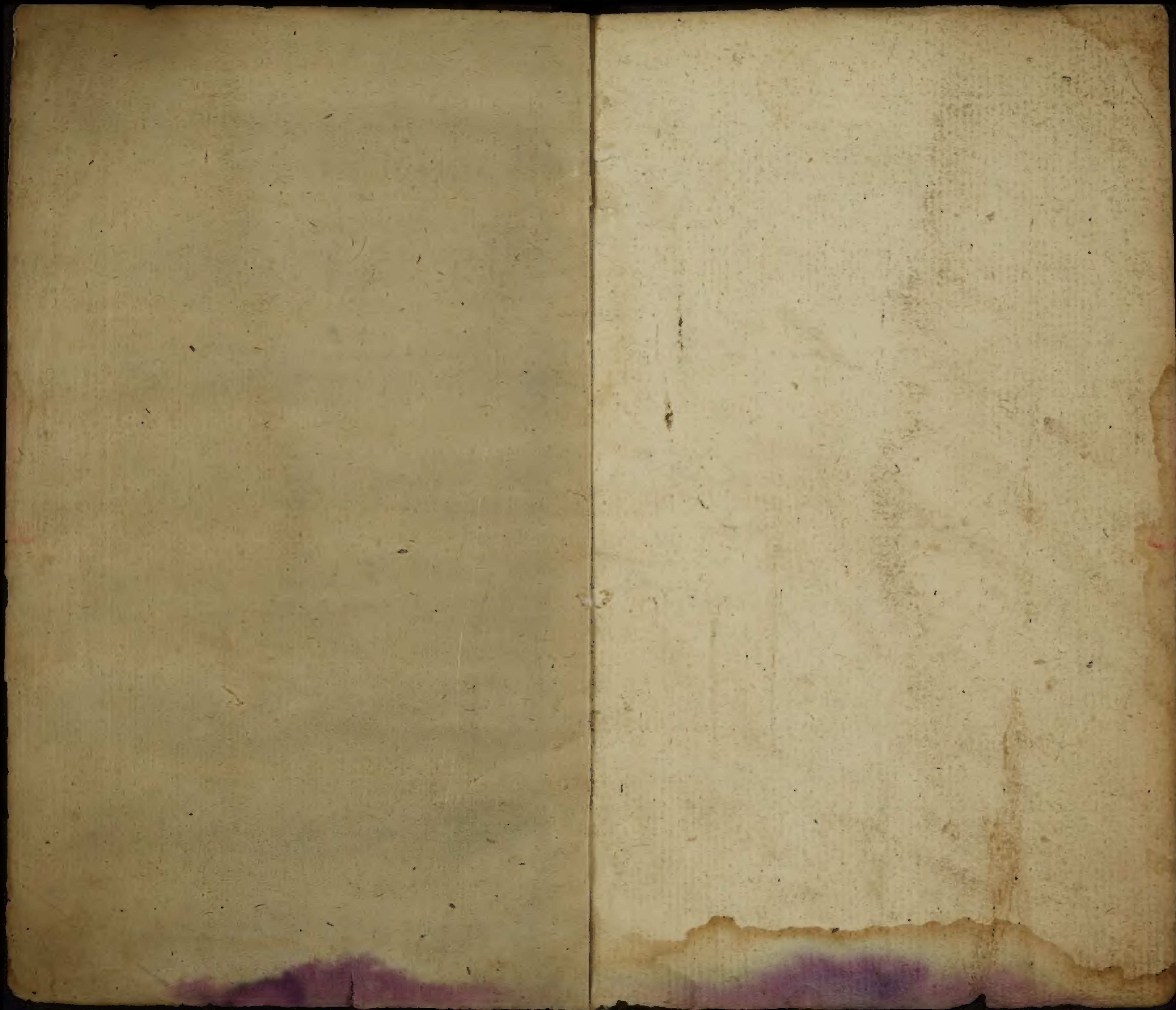




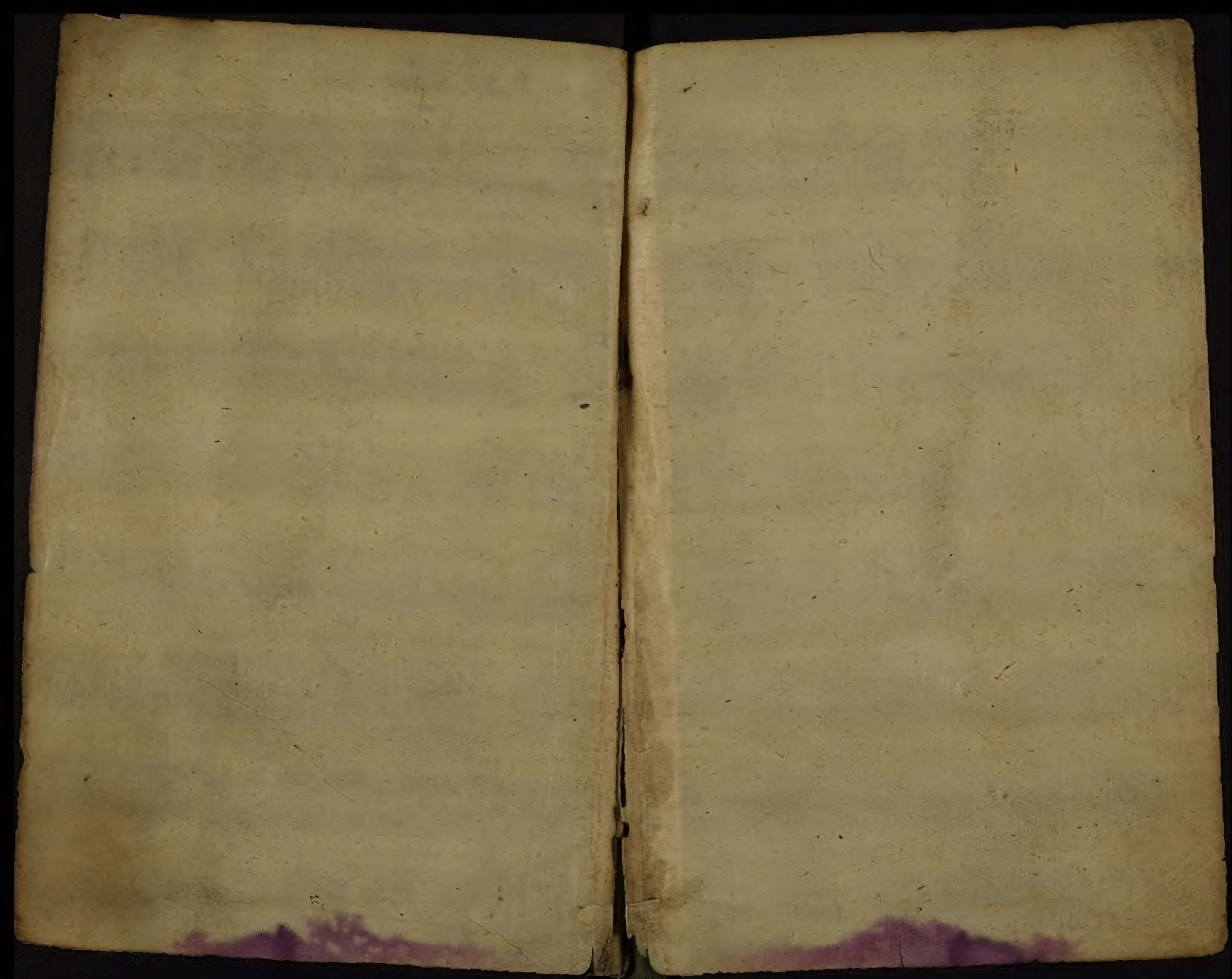
4V8













رجل آجر داره من رجل سنة ثم قال والله لا تركك في داري  
فاذا قال له اخرج عن دارم فقلت بتر في يمينه

لانه لم يتركه حيث امر بالخروج

من واقعات حسانية

في باب اللامان

بعلامته

النون

قع اشترى حارية مأسورة لم يؤد منها الجنس من الامير بنفذ وعزل وطوا  
وان اشترى ايا من وقت في سهمه في اربعة انعامها ولا يحل له وطوا  
من بيع الفتاة من سيرة في دفعه فصل

بيع الفتاة من سيرة حاور المنية

وان اخ احد هما ولا يخرجه فصاحب اليد اوله وان اخ  
لا احد هما ولا يخرجه خارج فاما امة للفرقة اخوت برزيرة

في كتاب الدعوى في دعوى النكاح

وفي النوازل ولا يجوز ان يزاد على سماع السجدة لان فيه ارفاقا  
سواء كان في شهر رمضان او في غيره ما اخرجناه مؤخر زاده

رجل تزوج امة على شرط ان كل ولد يولد منها يكون حرا وتزوج  
بها مع مولاه فقلت اولاد اقامتهم مشقون لانه لو قال امة كل  
ولد تدينه فهو حرا فكذلك اذا شرط ذلك مع زوجها في نكاح

جواب الفتاوى في الباب الثاني

امر ان يؤد زكوة من مال نفسه او قال ب لفلان شيئا او عوص الواب ر عن ماله من مالك او اعنى على عياله او على من اوى  
من مالك ولا خلطة بينهما ولا شرط الرجوع قال الامام الشيخ يرجع على الامر وقال بكره لا مالم بشرط الرجوع وفي الجبايات والمون  
المالية اذا امر غيره بالاداء قال الشيخ يرجع لا بشرط الرجوع ولو صادرة السلطان فقال رجل خلطني او لا يبر في يد كافر قال  
نفسه خلطني دفع المأمور من ماله وخلطه حل لا يرجع فيها لا بشرط الرجوع وقبل يرجع في الايسر في المصادرة والشيخ يرجع فيها  
كالمديون يامر غيره بقضاء دينه فحمل المطالبة المحبة كالمطالبة الشرعية وهي في الدين برزيرة رجل طالع السلطان  
بال ظلم فقال لا خرافة في اليه والاعوان الذين بطلوا بونه شيئا دفع اليه فانه لا يرجع اليه لانه اخذ منه هذا المال بظلم فلو امره بدينه  
اليه ذلك به السبب كانه امره بان يملك ماله بان قال له ابق ماله في البحر او ائتلف كذا من ماله لم يثبت فدفعه اليه لم يرجع كذا  
من غصب جواهر الفتاوى في الباب الثالث

ما قول الشيخ الاسلام في رجل انقطع عن صلة والديه المسلمين منذ اثني عشرة سنة ثم لما حصل له الاستطاعة الرجوع ورجع حجة الاسلام  
بنوفس من له الانعام فامر بدين الفرضين من الحج وصلة الوالدين اتم واقدم وبن خيرة بايم فارس ناله ما هو الاولي والاحسن والاحسن  
والاحكم بحجة سيد بني آدم صلى الله عليه وسلم الحوامس ان كانت تقية واجبة بكتا الخليلين فلابد من حراة حطائره  
فوات الصلة بموت احد الوالدين او كليهما بغير الصلة والا يقدم الحج والله المعين والستود

قال صاحب البرزيرة ويجزى الجنب شرب الماء قبل المضمضة على وجه السنة ارجح طريق الشرب عادة ما لا يبر الماء في اليوم او شرب الماء  
ارجح الشرب على طريق المضمضة بان يشرب بعد اداة الماء في اليوم ولا يجزى وجها ارجح الشرب ايضا على طريق السنة بان يشرب من  
به ثانيا او ثالثا بينة الغربة بعد غسل الغمرة لانه شرب الماء المستعمل في غسل الغمرة في اليوم من يوم ان التفت او شرب الماء  
قبل المضمضة شرب الماء المستعمل لزال حدث الغبرة مع انه يجزى ايضا مع نوم من يوم انه او شرب ما ينقص به ثانيا او ثالثا بينة  
الغربة بعد غسل الغمرة يجزى لزال حدث الغبرة بغيره مرة مع انه لا يجزى

في باب ما لا يجزى من شرب الماء قبل المضمضة على وجه السنة ارجح طريق الشرب عادة ما لا يبر الماء في اليوم او شرب الماء  
ارجح الشرب على طريق المضمضة بان يشرب بعد اداة الماء في اليوم ولا يجزى وجها ارجح الشرب ايضا على طريق السنة بان يشرب من  
به ثانيا او ثالثا بينة الغربة بعد غسل الغمرة لانه شرب الماء المستعمل في غسل الغمرة في اليوم من يوم ان التفت او شرب الماء  
قبل المضمضة شرب الماء المستعمل لزال حدث الغبرة مع انه يجزى ايضا مع نوم من يوم انه او شرب ما ينقص به ثانيا او ثالثا بينة  
الغربة بعد غسل الغمرة يجزى لزال حدث الغبرة بغيره مرة مع انه لا يجزى



[illegible]

عن محمد بن علي بن حمزة عن علي بن ابي حمزة  
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 اذكروا ان الله قد اشترى منكم الانفس  
 بدينار واحد فبما كنتم تعملون فاستوفوا  
 دين الله ولا تحزنوا ولا ياتكم الحزن  
 فكنتم من الخاسرين  
 قالوا يا رسول الله انما اشترانا  
 بدينار واحد فبما نشتريه انفسنا  
 فقال يا ايها الذين آمنوا ان الله قد  
 اشترى منكم الانفس بدينار واحد  
 فبما كنتم تعملون فاستوفوا دين الله  
 ولا تحزنوا ولا ياتكم الحزن فكنتم من  
 الخاسرين  
 قالوا يا رسول الله انما اشترانا  
 بدينار واحد فبما نشتريه انفسنا  
 فقال يا ايها الذين آمنوا ان الله قد  
 اشترى منكم الانفس بدينار واحد  
 فبما كنتم تعملون فاستوفوا دين الله  
 ولا تحزنوا ولا ياتكم الحزن فكنتم من  
 الخاسرين

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰











عنه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

*[The page contains faint, illegible markings.]*











Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

او الاعتقاد بنوام منها يجب الموزن واخص بحسب المتعلق فيبين وبينها عموم وخصوص من وجه  
وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعم غالباً واللام للاستحقاق لا للخصر ذكره  
في معنى اللبس والتخصيص يستفاد من حرام الجهد للاستحقاق بقرينة المقام الذي فقده اي جعل  
فيها من قدر الرجل بالغ فقامه اي صار فيها ويقال فقده بالكره اي وفيه اي هم المجلين  
والمصليين المجلين من افراس السباق هو السابق والمصلي هو الذي يتلوه لان رأسه عند مكتوبه  
والمراد بها كثرة الممارسة والمراوغة في حيلة متعلق بالمجلين والمصليين وهي منع الحاد وسكون  
اللام جزل في السباق من كراهية استيفرت للمصارح فليكن المايلين المنقبين وهي تهذيب النظر  
بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العلية والحكم النظرية يعني ان من مارس وسعى في تحصيل  
هذين الامرين الى ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رزق امره  
مرتبة الفقاهة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العلم باخبار الامام فخر الاسلام  
وحققه في شرح اصوله بالامر بعبادة وطهر من تيمم اي قصد بهج اي اصابة متعلق بغيره انت  
الانتهال اي التضرع وايضا في الالف اي لا يلا في ملائمة فان ما يصل الى الارض حال السجدة للتضرع  
هو الالف والحين عطف على الف على ارض الدلالة متعلق بهج وهذه الاضام اضافها ذكره عن الحسن  
متعلق بطهر الحاشي الحسن عند السعد كالتوضيح ضد السعادة والمراد بها الاضام التي تتجوز والاضام  
الذميمة والعقائد الباطلة ويأخاها الهلكات منها بحيث لو لم زال لأفضت الى الخلود في النار لما روي  
اي القابض الخارجين عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام حج بينهما امتنا لقوله تعالى صلوا عليه و  
سلوا تسليمنا على سيدنا محمد المكي اي الطاهر بصام اي تمسك قلبه عن متعلق بصام اي يحض  
ما سوى الاسلام من دين جان لما روي الروايات المجاهدين في رفع رايات ايات لدقائق حقائق  
الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام المنسوبة اليها من العبادات والاعتقادات  
والوحدانيات ودقائق حقايقها الادلة التفصيلية المنسوبة لها وايات تلك الدقائق طرق الاستدلال  
بها من العبارة والاشارة والدلالة والافتضاء ورفع راياتها اظهار تلك الطرق للاستدلال  
وافناؤها من المستنطق حتى قدروا على استخراج ما لم يظهر لهم ولا يخفى ما في قوله نعم المجلين والمصليين  
وبهم وبحولهم من رعاية راع الاستنباط والاشارة الى انواع العبادات التي اما بعد فان من اقم  
المطالع السنية اي العلية واما المار بهج ما روي عن الحاجب السنية اي الرتبة التي يجب ان يوجه لها  
اي بينهما عنان العناية ويصرف بها اعمارهم المداينة في البداية والنهاية علم الفقهاء ان في قوله فان  
الذي هو سبب لتمام المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد بين المار يوم التناد اي يوم القيمة تعالى  
من النداء سمي بل انه يوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس ولقد كنت صرحت في بيان  
سبب اقدام علي التصنيف سطر اي بمضامين عنفوان الشباب التي تدبر اي تفكر لطائفه وقد روي  
اي اعتبار لتوضيح تفصيل الشئ اذا نظرت في صحايف ما في من الكتب والابواب حتى انك تباين

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.



فيه مناقش في الأصول وهو فاق الوصول الى علم الأصول بيد اي الا ان عوائق الدهر عاقبت  
اي كتبت المتن عن الحصول حتى ياتي زمني حتى ياتي زمني في اشارة الى ما عرض له من  
الطاعون عام الوباء الاكبر وهو سنة اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبل الاسناد لما  
الى ان عرفت متعلق بقوله سافني على انه في سنة ثمان وعظم سلطان ان خلصني من هذه الافة  
بحيث اقدر على قطع المسافة في نهائيه المعارف والعلوم ومعاونه لادراكات والعلوم الماهية  
تبع محبة يعني الصخرة والفاورج مع مفارقة بمعنى موضع التورس في الصحراء فمالا اصرف  
جاء لي قول ان خلصني خلاص من بنية عمرى الموهوب الى ابرار ما في خلدي اي قلبي بعد بنية  
بينها بقوله بار صفت فيه اي الفقه متنا مينا اي قويا ريقا اي محبا نظامه اي تربيته  
وارصف اي اربت وهو في الاصل عند التجارة بعضها بالبيض للاحكام بينا وهو ما ركب  
وسوى كالحايط رصنا اي حكما انما هو ايضا بمعنى مجبا انتظامه حالبا اي سالما عين  
الروايات الضعيفة حالبا اي مرتبا بالقبول المذكورة في الشروح والفتاوى لاصلا فان يكون  
والاشارات الى ما وقع في المتن من المسامحات والمساخات الشريفة للطفة من قبل اللطف  
والنشر محبوا على مسائل مهمات حلت عنها المتن المشهورة ومطوبوا على احكام قضابا مهمات  
اي وقائع لم يكن ملك الاحكام بها اي في المتن المشهورة مسطورة معجزة النسخ الاديب  
اي الماهر في علم العربية وموينا لحجوه الفقه الاريب اي العاقل والنجي لطف توصف محص  
بالاديب والفقه بالاربيب فلما احسن اسرته الى ابا ماطة اي ان الزمان من السعادة واليسني  
من حرائق راحة حلة السلامة شرعت بما اردت وبدات بما قصدت وراعت ما ذكرت  
من انصاف المتن بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك المان وعزمت  
ان اسميه بغير الاحكام بعد ان يسر اسرته في الاختتام مبتدأ اليه استأن ان يجعله خالصا لوجه الكريم  
وان يوصي اختتامه انه هو الرزجيم الحمد لله الذي وفقني لاختتامه وصرف عني العوائق عن اتمامه  
مع استلاني كثر المشاغبة والمشاغل وتقام الوانغ على والشواغل فالمستل من لطفه انه ان يفتي  
لاختتام هذا الشرح ايضا فانه ان يتسربل لم يكن الا من اثار تخليصه اياي من تلك الوانغ محضا  
واليه انصرع ان يقبل بصدده عوني ويغطي بسجالي زلا لا لطفه لو عني انه على ما يشاء قدروا بما  
رجاء المؤمنين جدير **كتاب الظهارة** الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الخلق شئ به المفعول  
بالفعل او يقال بمعنى المفعول كاللباس بمعنى اللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى المجرع واصطلا  
مسار اعرفت سفسفة شملت اياها اولها والظهارة مصدر ظهر التي بمعنى الماء وضحا والاول  
اصح وهي لغة النظافة وخلافها الدنس وشرعا النظافة المخصوصة المنوعة الى وضوء غسل  
وتيمم وغسل البدن والثوب وغيره وانما وحدها لانها في الاصل مصدر متناول للفعل والكثير  
ومن جهة قصد الصريح في فرض الوضوء الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين

وذكر في الموضوعات المسجلة والمقصود من الان يكون فيه موضعاً للمادة  
الموضوعية ولا يصح ان يكون

فرض و انما فرض ما الى العلم  
و قد قال ابن ابي عمير في  
الاراد بان يفسر ما بالعلم



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]















قولهم وثبتت الفصول تكراره ثلثا سنة لكن الاول في فرض والثلثان سنان مؤكدة ان على الصحيح كذا في السراج واختاره  
في المبسوط والاول ان يقال انها سنة مؤكدة او لا توصف الثانية وحدها او الثالث وحدها بالسنة الا مع ملاحظة الاخرى  
والسنة تكرار الفصول المستوعبات لا العرفات وان اكنى بالمره الواحدة قبل بايم لانه ترك السنة المشهورة وقيل لا بايم لانه  
قد انة با امر به ربه كذا في الظهيرية ولا يخفى ترجيح الثاني لقولهم والوعيد في الحديث لعدم رفوئه الثلث سنة فلو كان  
الائم يحصل بالترك ما اخرج الى عمل الحديث على ما ذكره وقيل ان اعتاد بكرة والا فلا واختاره في الخلاصة وقد ذكرنا  
دليل السنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نواظرة مرة وقال هذا وضوء من لا يقبل الله الصلوة الا به وتوضا  
مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصاعف الله كمال الاجر مرتين وتوضا ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء ووضوء  
الانبياء من قبله فمن زاد على هذا ونقص فقد تعدى وظلم فاما صدره الى قوله فمن زاد فزاد فزاد في قوله فزاد فزاد فزاد فزاد  
فمن زاد الى اخره فزاد ابن ماجه والنسائي وقوله نواظرة مرة مرة غسل كل عضو مرة مرة والمراد بالقبول الجواز  
بمعنى الصحة وانما قلنا هذا لما عرف ان القول لا يلزم الصحة لان الصحة تفيد وجود الاركان والشرايط والقبول  
تفيد صدق العزيمة وخلوصها وله شرايط كثيرة لقوله صلى الله عليه وسلم انما يقبل الله من المتقين واختلف في معنى قوله فمن زاده  
على هذا على اقول فقبل على الحد المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلوة والسلام من استطاع منكم ان يبطئ غيرة فليبطئ  
والحديث في المصاحح واطالة العزة يكون بالزيادة على الحد المحدود وقبل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد  
والنقص عنه والصحيح انه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد او نقص واعتقد ان الثلث سنة لا يلحقه الوعد  
كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وعلى الاقوال كلها لو زاد لطمأينة القلب عند الشك او بينة وضوء اخر بعد الفراغ  
من الاول فلا باس به لانه نور على نور وكذا ان نقص الحاجة لا باس به كذا في المبسوط واكثر شروح الهداية وفيه كلام  
لاهم قد مر حوا بان تكرار الوضوء في مجلس واحد لا يستحب بل بكرة لما فيه من الاسراف في الماء كذا في السراج والراجح  
فكيف يترقى الاتفاق كما في الخلاصة على عدم الكراهة لو نور وضوء اخر من الاول اللهم الا ان يحمل على ما اذا اختلف  
المجلس وهو بعيد كما لا يخفى وفي الحديث لف ونشر لان التعداد يرجع الى الزيادة والظلم الى النقصان كذا في غاية  
البيان وفيه المصنف الفصل احترازا عن المسح فانه لا يستحب ثلثه كذا في فتح القدير واذا كان غير مسنون فقبل بكرة  
فالمراد كونه في المجلس والبدائع انه بكرة وفي الخلاصة انه بدعة وقيل لا باس به وفي فتاوى قاضيهان وعندنا  
لومح ثلث مرات ثلث نيات لا بكرة ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى وهو الاول كما لا يخفى اذ لا دليل على الكراهة  
كما سيأتي تمامه من البحر الزاقي



[illegible][illegible][illegible]















[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...  
في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...  
في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...

الكل المرض في حله وموكلت وصح تغلبه عضوا الى اخرى اي الفسل او انما طرث البله دون الوضو  
لما يتناه سائقا ومرض اي الفسل عند خروج مني وكوفي يوم منفصل عن موضع شهوة فيدها لانه  
اذ اخرج يحمل شئ شبل ونحوه لم يضر خلاف الشافعي رحمه الله وان لم يخرج الى ظاهر البدن  
بها اي شهوة ولم يذكر الدفن لانه ليس بشرط عندنا في حنيفة ومحمد رحمهما الله وفيه عند  
ابن حزم اي ادخال ادى احتراز عن الجن في المحظ لو قالت امرأة معي حتى ياتي فاجدي في  
ما احدا لحامتي زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الابلاخ او الاخلام خيفة او قهر  
من مغلوطا متعلق بقدرها في احد متعلق بابلاخ سبيلي ادى احتراز عن سائر الجوانات فان لها  
في احد سبيلي الهام لا يوجب غسلا لانه الرغبة حتى احتراز عن ادخالها في احد سبيلي ميت فانه ايضا  
لا يوجب غسلا على مكلفها متعلق بغير المقدور في ابلاخ وان لم يزل متبالا الغالب في مثل الاول  
يجب احتياطه وعندنا وفيه مستيقظ منها او عذبا سكن الدال المعنى ما يرقن ابليس يخرج عند  
ملاحة الرجل اقله وان لم يذكر حلا لان الظاهر ان مني رفق بهواء اصابه لا يرض ان تذكره اي اللطم  
وتذكر اللذة والامزال ولم يزل لانه ذكر في النوم كافي للبطنة بلا انزال في الذخيرة اذ استيقظ  
من النوم فوجد على فخذه او فراسه بلان تذكر احتلاما وتيقن انه مني او مني او شك انه مني  
او ودي فغلبه الفسل وان يقن انه ودي فلا غسل عليه وان لم يذكر احتلاما وتيقن انه ودي فلا  
عليه وان يقن انه مني فغلبه الفسل وان شك انه مني او ودي فغلبه الفسل وان لم يذكر احتلاما وتيقن انه ودي فلا  
لا يجب عليه حتى يذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الايتين وهو القياس وما اخذنا  
بالاحتياط لان التام غافل والمشي قد يرقن بالهواء فيصير مثل الذي فيجب عليه احتياط كذا المرأة  
في الاصح احتراز عاقل لاحتكام المرأة ولم يخرج منها التي او عذبت لانه انزال فغلبه الفسل  
لان ماء ما يزل من صدرها الى رحمها خلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الفسل كذا قال  
الربيعي اولها اي الحقة مغلوبة بخرفة وجب الفسل او وحده لذة الجماع وفرض عند انقطاع جهر  
وعاس لا عند خروج مني وودي يكون الدال الهام ماء غلبت ببق البول وحقة عظم  
على خروج مني ولا عند ادخال اصبع ونحوه في الدبر ووطئ بهمة بلا انزال لانه الرغبة كما رقي  
عذراء ولم يزل عذرا تبين رجل المرأة عذراء فانها ما ولم يزل عذرا تبين رجل المرأة عذراء فانها ما ولم يزل  
القدره يقع من القبله الختانين كذا في المنبي ووجب الفسل لاي وجب على التي ان يغسل  
الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو غفل البعض سقط عن الكل والام والكل وعلى من اسبغ جبا او  
حائضا ومن عاقد وبان او يطع لا يفسد لانزال في الاصح قد الجوع ومن لا يجب في البلوغ  
لا الوجوب بعد البلوغ والبلوغ عند الانزال ولو وجب به لم تقدم الحكم على الشك بل انزال  
وليل كامل القوي يكون مظهر الوجوب لامتناع البلوغ ذلك او ولدت ولم زد ما فانها لو واثه  
كان فرضا لا واجبا كذا في الطهارة ومن صلوة للجنة هو الصبي لا ما قبل يوم الجمعة ولعبد الحر

في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...  
في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...  
في كل يوم من هذه الايام...  
وكانت كذا وكذا...







Handwritten text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic, written on a single page. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines, sloping downwards from left to right. Red ink is used for decorative underlining of certain lines and for highlighting specific words or phrases. The script is dense and fluid, characteristic of medieval or early modern manuscript writing. The page is part of a bound volume, with the binding visible on the left edge.







وواحد من تلك المياه وهو اللون والظم والرائحة مكث أو طاهر جامد احتراز عن المبالغ وسباني  
بنيانه وقد وقع كثير من المشايخ هكذا أو غير أحد أو صاف طاهر فتقوم بعض شراح الهداية أن  
لفظ الاحتراز عام فحق حتى إذا جاز الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في البايح  
لوتبع الحق فتبين لونه وطهره فحق يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاساندة  
جواز حتى أن أورد في الأشجار وقت الخريف تقع في البياض فتبين ماؤها من حيث اللون  
والظم والرائحة ثم أنهم ينصون منها من غير تكبر وأشار في شرح الطحاوي إليه ولكن شرط  
أن يكون قابلا على رقة أما إذا غلب عليه غيره وصار به تخيلا فلا يجوز كاسيا في كاشنان وغير  
واقعة ودور في الأصح إشارة إلى ما نقل من البياض والنهاية أن يرى رقة قبل الإزالة  
المذكورة وقوله بخلاف متعلق بقوله أو غير أو صاف ما غير أحد ما أي أحد أو صاف نجس  
فإن المراد بالوصول في قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا نجس شيء إلا ما عثر لونه وطهره  
أو رجه هو النجس لأن الطاهر لا نجس طاهرا ويجاز عطف على ماء سمعنا واختلف في تفسير  
الماء الجاري فأخبرنا مختار الهداية والكافي وهو ماء ينزل من السماء أو ماء في بئر أو ماء في  
لم يدرك أنه وهو اللون والظم والرائحة حتى أن يرى لم يجز استعماله أو ما في حكمه أي الجاري  
وهو عشرين عشرين أو عشرة أذرع بن راع الكواكب يجب الطول والعرض واختلف في  
القياس والصحيح أن يكون بحيث لا يجرى لا يكشف أرضه بالرفق للتوضي وقيل للاغتسال و  
أو لم ينحصر كل من نجس موضع الوقوع أو كانت مريضة بنجس والأفلا وعند مشايخ المراف  
ينجس فيها وقد يمتد ما هو بقدره ما كان يكون لم طول وعرض ولا عرض له لكن لو شط صاعرا  
في عشرة يترك في ط الرواية قال أبو سليمان لا يتوضأ به لا نجاسة تفصل إلى العرض وقال  
أبو بكر يتوضأ به لا اعتبار العرض وأن أوجب النجس كاعتبار الطول لا يوجب فلا نجس  
هو أي كونه طاهرا المختار لما قال أبو سليمان كذا في غير المذهب والظاهرية الخوض إذا  
كان أقل من عشرين في الجامة وهو عشرين في عشره أجنبي الماء فصار أقل من عشرين في عشر  
ثم أجمع الماء فصار أقل من عشرين في عشره طاهرا كذا في الشافعية خاتمة الخوض المذكور يعتبر  
فيه سنة وثلاثة أذرع وهو الصحيح فإن هذا المقدار أو أربع كان عشرين في عشره أو أربعة أذرع  
الاشكال وهو مبرهن عند الحساب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ما الرواية بالقصر على ما هو  
اعتصر من بحر واختلف في القاطن من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط  
لا يتوضأ به بسبل من الكرم كالأمتراج أو اعتصر من ثمران كالأمتاج بسبل من مطلق أو الأمتاج  
إليه الذين عند الإطلاق ولا يجوز أن أيضا بما بالدرال طيبة بالطح وهو السيلان والأشجار  
والأشجار كغراب الرياس مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة أحسن مما قيل كالاشربة فانه

وواحد من تلك المياه وهو اللون والظم والرائحة مكث أو طاهر جامد احتراز عن المبالغ وسباني  
بنيانه وقد وقع كثير من المشايخ هكذا أو غير أحد أو صاف طاهر فتقوم بعض شراح الهداية أن  
لفظ الاحتراز عام فحق حتى إذا جاز الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في البايح  
لوتبع الحق فتبين لونه وطهره فحق يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاساندة  
جواز حتى أن أورد في الأشجار وقت الخريف تقع في البياض فتبين ماؤها من حيث اللون  
والظم والرائحة ثم أنهم ينصون منها من غير تكبر وأشار في شرح الطحاوي إليه ولكن شرط  
أن يكون قابلا على رقة أما إذا غلب عليه غيره وصار به تخيلا فلا يجوز كاسيا في كاشنان وغير  
واقعة ودور في الأصح إشارة إلى ما نقل من البياض والنهاية أن يرى رقة قبل الإزالة  
المذكورة وقوله بخلاف متعلق بقوله أو غير أو صاف ما غير أحد ما أي أحد أو صاف نجس  
فإن المراد بالوصول في قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا نجس شيء إلا ما عثر لونه وطهره  
أو رجه هو النجس لأن الطاهر لا نجس طاهرا ويجاز عطف على ماء سمعنا واختلف في تفسير  
الماء الجاري فأخبرنا مختار الهداية والكافي وهو ماء ينزل من السماء أو ماء في بئر أو ماء في  
لم يدرك أنه وهو اللون والظم والرائحة حتى أن يرى لم يجز استعماله أو ما في حكمه أي الجاري  
وهو عشرين عشرين أو عشرة أذرع بن راع الكواكب يجب الطول والعرض واختلف في  
القياس والصحيح أن يكون بحيث لا يجرى لا يكشف أرضه بالرفق للتوضي وقيل للاغتسال و  
أو لم ينحصر كل من نجس موضع الوقوع أو كانت مريضة بنجس والأفلا وعند مشايخ المراف  
ينجس فيها وقد يمتد ما هو بقدره ما كان يكون لم طول وعرض ولا عرض له لكن لو شط صاعرا  
في عشرة يترك في ط الرواية قال أبو سليمان لا يتوضأ به لا نجاسة تفصل إلى العرض وقال  
أبو بكر يتوضأ به لا اعتبار العرض وأن أوجب النجس كاعتبار الطول لا يوجب فلا نجس  
هو أي كونه طاهرا المختار لما قال أبو سليمان كذا في غير المذهب والظاهرية الخوض إذا  
كان أقل من عشرين في الجامة وهو عشرين في عشره أجنبي الماء فصار أقل من عشرين في عشر  
ثم أجمع الماء فصار أقل من عشرين في عشره طاهرا كذا في الشافعية خاتمة الخوض المذكور يعتبر  
فيه سنة وثلاثة أذرع وهو الصحيح فإن هذا المقدار أو أربع كان عشرين في عشره أو أربعة أذرع  
الاشكال وهو مبرهن عند الحساب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ما الرواية بالقصر على ما هو  
اعتصر من بحر واختلف في القاطن من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط  
لا يتوضأ به بسبل من الكرم كالأمتراج أو اعتصر من ثمران كالأمتاج بسبل من مطلق أو الأمتاج  
إليه الذين عند الإطلاق ولا يجوز أن أيضا بما بالدرال طيبة بالطح وهو السيلان والأشجار  
والأشجار كغراب الرياس مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة أحسن مما قيل كالاشربة فانه

وواحد من تلك المياه وهو اللون والظم والرائحة مكث أو طاهر جامد احتراز عن المبالغ وسباني  
بنيانه وقد وقع كثير من المشايخ هكذا أو غير أحد أو صاف طاهر فتقوم بعض شراح الهداية أن  
لفظ الاحتراز عام فحق حتى إذا جاز الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في البايح  
لوتبع الحق فتبين لونه وطهره فحق يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاساندة  
جواز حتى أن أورد في الأشجار وقت الخريف تقع في البياض فتبين ماؤها من حيث اللون  
والظم والرائحة ثم أنهم ينصون منها من غير تكبر وأشار في شرح الطحاوي إليه ولكن شرط  
أن يكون قابلا على رقة أما إذا غلب عليه غيره وصار به تخيلا فلا يجوز كاسيا في كاشنان وغير  
واقعة ودور في الأصح إشارة إلى ما نقل من البياض والنهاية أن يرى رقة قبل الإزالة  
المذكورة وقوله بخلاف متعلق بقوله أو غير أو صاف ما غير أحد ما أي أحد أو صاف نجس  
فإن المراد بالوصول في قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا نجس شيء إلا ما عثر لونه وطهره  
أو رجه هو النجس لأن الطاهر لا نجس طاهرا ويجاز عطف على ماء سمعنا واختلف في تفسير  
الماء الجاري فأخبرنا مختار الهداية والكافي وهو ماء ينزل من السماء أو ماء في بئر أو ماء في  
لم يدرك أنه وهو اللون والظم والرائحة حتى أن يرى لم يجز استعماله أو ما في حكمه أي الجاري  
وهو عشرين عشرين أو عشرة أذرع بن راع الكواكب يجب الطول والعرض واختلف في  
القياس والصحيح أن يكون بحيث لا يجرى لا يكشف أرضه بالرفق للتوضي وقيل للاغتسال و  
أو لم ينحصر كل من نجس موضع الوقوع أو كانت مريضة بنجس والأفلا وعند مشايخ المراف  
ينجس فيها وقد يمتد ما هو بقدره ما كان يكون لم طول وعرض ولا عرض له لكن لو شط صاعرا  
في عشرة يترك في ط الرواية قال أبو سليمان لا يتوضأ به لا نجاسة تفصل إلى العرض وقال  
أبو بكر يتوضأ به لا اعتبار العرض وأن أوجب النجس كاعتبار الطول لا يوجب فلا نجس  
هو أي كونه طاهرا المختار لما قال أبو سليمان كذا في غير المذهب والظاهرية الخوض إذا  
كان أقل من عشرين في الجامة وهو عشرين في عشره أجنبي الماء فصار أقل من عشرين في عشر  
ثم أجمع الماء فصار أقل من عشرين في عشره طاهرا كذا في الشافعية خاتمة الخوض المذكور يعتبر  
فيه سنة وثلاثة أذرع وهو الصحيح فإن هذا المقدار أو أربع كان عشرين في عشره أو أربعة أذرع  
الاشكال وهو مبرهن عند الحساب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ما الرواية بالقصر على ما هو  
اعتصر من بحر واختلف في القاطن من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط  
لا يتوضأ به بسبل من الكرم كالأمتراج أو اعتصر من ثمران كالأمتاج بسبل من مطلق أو الأمتاج  
إليه الذين عند الإطلاق ولا يجوز أن أيضا بما بالدرال طيبة بالطح وهو السيلان والأشجار  
والأشجار كغراب الرياس مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة أحسن مما قيل كالاشربة فانه



على غير شكل والظن ان الماء اعظم من ثمر ورق مثال لما زال طبعه بالطحين او بغيره عليه ولم يزل  
لا يخالط الغوم فيه مختلفة ورواياتهم في الظن مختلفة فلا بد من صياغة تفرق بها حقيقة الحال  
فان قيل لا يعلو على الماء من الماء المطبق في وال اطلاقه اما كمال الامتزاج  
او بغيره المتزوج الاول اما بالطحين بغيره المتطيف او بشرب النبات بحيث لا يخرج بالامزاج  
والثاني اما ان يكون المحال جامدا او مائيا فلا بد ان جرى على الاعضاء فالماء والماء والثاني  
اما ان يخالط الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او يخالط في جميعها او في بعضها فالاول كمالا  
المستعمل على قول من قال بظاهرة المتزوج من النبات بالتقطير بغيره المتطيف بالآخر والثاني  
ان غير الثلاث او الشقين في بحر الرطوبة في الاجزاء والخالط في صفة او صفتين بغيره المتطيف  
من ذلك الوجه كالماء في اللون والطعم فان كان لون وطعم غاليا لم يجر الوضوء ولا  
جاز وكذا ماء البطيخ ونحوه بغيره المتطيف بالطحين فليكن هذا ينبغي ان يجر ما جاء منه على ما يليق به  
او بغيره المتطيف او بغيره المتطيف او بغيره المتطيف او بغيره المتطيف او بغيره المتطيف او بغيره المتطيف  
واذا لم يحدث فاذا انقضاء المحدث وضوء غير منقوي يصير مستحلا ولو نواضا غير المحدث  
وضوءا متواليا يصير مستحلا ايضا وعند محمد بالثاني فقط وان كانت المستعمل طاهرا  
في الصحيح احرازه عار وى الحسن عن ابي حنيفة بحاشية عليه وعما قال ابو يوسف وهو  
بر واثره عن ابي حنيفة انه يحرم بحاشية خفيفة وقد روى محمد عن ابي حنيفة طاهر غير طاهر وعليه  
الغنى الاحاب وهو جلد غير مدبوع طهر بالديباغ وهو ما يقع النجس والفساد وان كان  
شبيها او تريبا الاحاب للخرق والادى فتم للخرق كون المقام للاهانة اما الاول فليحتم  
نجسه واما الثاني فليحتمه وما اى جلد بغيره المتطيف بالديباغ طهر بالديباغ لانها تزيل عن الديباغ  
في ازالة الرطوبة النجسية قال في الهداية والوقاية ما يطهر جلد بالديباغ يطهر بالديباغ  
اقول فيه ناسج لان الظان غير طهر الثاني راجع الى ما هو فاسد لا نقضه استدراك قوله  
الآتي وكذلك بطر لحما وان رجى لجلده لم التمكنك فهو السبابة ما ذكرنا بخلاف قوله  
الصحيح كذا في الكافي فتلا عن الاسرار وان في الهداية خلافه وذكر في الخلاصة عن ابي يوسف انه  
ان الخنزير اذا ذبح طهر جلد بالديباغ شعر المينة وعظمها وعصبها وحامها ودمها وشعرها  
الانسان وعظمها ودم السمك طاهر اما السمكة الاولى فلان الجوز لا يخالطها واما الاخير فلانه  
ليس بدم حقيقة بل لانه يبيض اذا جف كذا في الخبر عند محمد وضوءه في استعماله فلا نجس  
الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف نجس نجس الماء والكل نجس العين صرح به شمس الاثر في مسوط  
قال في معراج الدرابة الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد في الكتاب  
وقيل لان بعض شيئا يتناولون عينه ليس نجس ويستدلون بظاهرة جلد بالديباغ وقال  
في التجريد الكلب نجس العين عندنا خلافا لابي حنيفة وقبل جلد بالديباغ وشعر طاهر في فتاوى

في التجريد الكلب نجس العين عندنا خلافا لابي حنيفة وقبل جلد بالديباغ وشعر طاهر في فتاوى

في التجريد الكلب نجس العين عندنا خلافا لابي حنيفة وقبل جلد بالديباغ وشعر طاهر في فتاوى

في التجريد الكلب نجس العين عندنا خلافا لابي حنيفة وقبل جلد بالديباغ وشعر طاهر في فتاوى







[illegible][illegible]



صعدوا الوضوء في المسجد في حبيبهم ثم قال الماء وعند صاحبنا كان استسحب ذلك فكان  
واذا لم يكن استسحب فلو لم يجد لا يكون محاسن لهم بها عورة ولو اليسير ماء طهورا

الى سئين الاربعون بطريق الوجوه والعشرون بطريق الاستحياء وان مات مخوفة او

كالقارة فيخرج عشرون الى ثلثين وما بين الدجاجة والنساء كالدجاجة فيخرج اربعون الى سبعين

كذا في الظهور في جميعها أي البزمن وقت الوقوع إذا علم ذلك الوقت والافنديوم ولبنة

بمحم يحماسها في الحال لانه من باب وجود النجاسة في النوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب

لَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ

أنه السطح يقضي مدة أكثر من مدة الانقاع ولوعكس لنوم أن الانقاع يقضي أقل من هذه

منه وخرج الائمة اربعة عشر من الصدقة باعها ما اصابه ما وها ولو اخرج الحوان الواقع

لا يحبها حتى إذا كان ظاهراً كأنه لا يحبها، ونحوها أو محباً لكن لا يبينه كالجار والسبع والهرّة وسائر

فما قال في المحيط وان كان حيويا اليوم لم يبعث اوحى والطوبى احسن وقبره في صحاح ام

فان كان لعمامة ظاهر افلاما طاهرا وان كان بحسب افلاما نجس يبرز كله وان كان مشكوكا فافلاما مشكوكا

وإن شاء الله تعالى وسور كذا يقول كذلك أي طاهر الم طاهر لأن طاهرهم سئلوا عن طاهرهم

الخامسة وهذا خبر الى التتمة والاول الى العرب من الحزمه وشارب الحرف في سفرها امام سوره التتمة

سابقہ کتابوں کی تصانیف  
اور مولانا کا کلام  
میں مولانا کا کلام

في خزانة و...  
القول الأول هو...

وكانت العادة ان يجمع المصلحون اوتسون وفي كل سنة في الزوايا الاربع الى التسع فلم الوجاحة وان كان الى ارات  
عشر ابرهه البشرا بمنزلة الملك وعني في ارات ان كانت كسبة الوجاحة فخرج اربعون وغاية من ذلك ان كان المصلحون

نظارة البشر وكذا كل موضع نزع مقدار ما وجب وبغ وجوب نزع الكل اذا وصل الى حد الايمان نصف الاول كان نزعاً لكل

والتابع المسمى بـ [?] وادورواست ذكرنا في المحط الا ان ما قام القصر رانج دروانه محسوسا بعد اعادة التفتيش

وهي رواية الحسن بن معروف وكلمة **الحج** في رواية أبي ربيعة كتاب **الطهارة** في رواية أبي  
الضرير من مذهب الإمام أحمد بن حنبل وأما حديثنا فهو ظاهر لا شك لأنه ما كوفي الحديث أنه يكون طاهر من غير

اخرى للوظيفة عند يوسف وجمع وعقد في يوم الاحد في الساعة العاشرة من المساء والجمعة والواقع فيه  
ولو وقع في الغنم في ١٠ قطع في ثوب خشن ونعير اجابها وتبينت فيها طهرت الحشنة والذوب شيئا طارئا

الماء وان كان ديباً يسخر له ولو دعت شاه فاخرجت من الموت ريح طه وعنه كوكب الاسباح من بين اذان الملك  
عليها بول وعنه اربع حصى من نزع عيشون ولوا ولو دعت حيوان فاخرجت حيا واصحاب فرماء فخرجت سور وولوا السب

*(Handwritten notes at the bottom of the page)*

...الصلوات ...

...الاصوات والابواب ...

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

سورة الاحقاف

\_\_\_\_\_



الدجاجة المحلاة أي المائلة في عذرات الناس وسباع الطير وسواكن البيوت كالجيرة والعقرب  
والفأرة والورث وغيره أما الدجاجة المحلاة فلا تهاطل الجحاشة حتى لو كانت مجنونة بحيث  
لا تصل مقارها إلى تحت قدمها لا يكره وأما سباع الطير فلا تهاطل البيوت فاشبهت المحلاة حتى  
لو جئت ولم صاحبها ولو مقارها من الغدير لا يكره وأما سواكن البيوت فلا تهاطل حتى لو جئت  
بحاجة سورها كنهنا سقطت لعل الطواف بقيت الكرامة وسور الجار والبئر مشكوك هذه عبارة  
أكثر المشايخ وبعضهم انكروا حتى من أحكام الله مشكوك فيه وقال سور الجار ظاهر حتى لو جئت  
في النوب جازت الصلوة فيه ولا يتوضأ به حال الاختيار وإلا لم يجز غيره جمع بين وبين النيم والنجس  
قال المراد بالشك التوقف لخارج الأدلة أو الرد في الضرورة فبطل الشك في طهارته وقيل  
في طهره هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل في الهداية والبئر مشكوك في الجار فاختار  
حكمه وقال الربيعي هذا إذا كان إمامنا لأن إمامنا في المصنوعة في الحكم وإن كانت في ساقية كشكال  
لما ذكرنا أن الغيرة للإمام الأبري أن الغيب لو يرى على النيابة فولد بدها حل الكه ويجزى في الصلاة  
فكان ينبغي أن يكون ما كولا عند ما وطأه عند إباحة اعتبار الإمام وفي غاية السور حتى إذا نرى  
الجار على الركبة لا يكره لم البئر المتولد منه ما عند محمد رحمه الله فلي هذا لا يصير مؤثر مشكوك  
وإذا كان مشكوكا يتوضأ به ويستم أن عدم غيره من الماء الطاهر المراد أن لا يخلو الصلوة الواحدة  
صحيح دون الحج في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور جار فبطل في حديث وثم أعاد الصلوة خرج  
عن التهذيب يفتي كذا في الكفاية وشرح الزاهد في خلاف سبيل الترحيب بتوضأه عند إباحة  
وأن قال أبو يوسف بالقيم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد به حل بغير قن يسيل كالماء وأما إذا اشتد  
وصار مشكوكا يتوضأ به اتفاقا قال فاختار أن يكره فيكون جعلها بغير ماء أن جعلت في شيء  
واعتن مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة كان طاهر وإن حزن أعمى ولم يجر أو سعى من الأولى فجزأها  
نجس وقدر ما طاهر بتر نجس فصار الماء في عاءه الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بترك الترح وكد بئر  
وجب بها نزع عشرة يدي ولو أن نزع عشرة فلم يبق الماء فيه في عاء لا ينجس من شيء وينبغي أن يكون بين بئر  
البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة إلى بئر الماء وقدر في الكتاب بحجة أدوية أو سبعة  
وذلك غير لازم إنما المعتبر عدم وصول الجحاشة وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها في الماء  
أحكام السور وكان الحكم الترقى أيضا محتاجا إلى البيان قال والمركب السور في الأحكام المذكورة  
لأنها يتولد أن من اللحم فأخذ أحد عما حكم صاحبه ولا يرد علينا كون سور الجار والبئر مشكوكا مع  
عرف الجار طاهر لأن اللحم ثبت الحديث المخالف للناس وموان النبي صلى الله عليه وسلم ترك  
الجار مرفوعا بالمرحرح الجار والشك في نيل السورة وأما قلنا أنه مخالف للناس لأن الناس يفتي أن  
عرفه تحس التولد من اللحم النجس في الحكم في غيره على أصل القياس على أنا نقول أنه سورة طاهر أيضا  
على ما هو الأصح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق أن بين هذه الحيوات طاهر فكيف

هذا الحديث يدل على أن الجحاشة لا تهاطل البيوت...  
وإذا كان مشكوكا يتوضأ به ويستم أن عدم غيره من الماء الطاهر المراد أن لا يخلو الصلوة الواحدة...  
صحيح دون الحج في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور جار فبطل في حديث وثم أعاد الصلوة خرج...  
عن التهذيب يفتي كذا في الكفاية وشرح الزاهد في خلاف سبيل الترحيب بتوضأه عند إباحة...  
وأن قال أبو يوسف بالقيم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد به حل بغير قن يسيل كالماء وأما إذا اشتد...  
وصار مشكوكا يتوضأ به اتفاقا قال فاختار أن يكره فيكون جعلها بغير ماء أن جعلت في شيء...  
واعتن مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة كان طاهر وإن حزن أعمى ولم يجر أو سعى من الأولى فجزأها...  
نجس وقدر ما طاهر بتر نجس فصار الماء في عاءه الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بترك الترح وكد بئر...  
وجب بها نزع عشرة يدي ولو أن نزع عشرة فلم يبق الماء فيه في عاء لا ينجس من شيء وينبغي أن يكون بين بئر...  
البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة إلى بئر الماء وقدر في الكتاب بحجة أدوية أو سبعة...  
وذلك غير لازم إنما المعتبر عدم وصول الجحاشة وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها في الماء...  
أحكام السور وكان الحكم الترقى أيضا محتاجا إلى البيان قال والمركب السور في الأحكام المذكورة...  
لأنها يتولد أن من اللحم فأخذ أحد عما حكم صاحبه ولا يرد علينا كون سور الجار والبئر مشكوكا مع...  
عرف الجار طاهر لأن اللحم ثبت الحديث المخالف للناس وموان النبي صلى الله عليه وسلم ترك...  
الجار مرفوعا بالمرحرح الجار والشك في نيل السورة وأما قلنا أنه مخالف للناس لأن الناس يفتي أن...  
عرفه تحس التولد من اللحم النجس في الحكم في غيره على أصل القياس على أنا نقول أنه سورة طاهر أيضا...  
على ما هو الأصح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق أن بين هذه الحيوات طاهر فكيف

هذا الحديث يدل على أن الجحاشة لا تهاطل البيوت...  
وإذا كان مشكوكا يتوضأ به ويستم أن عدم غيره من الماء الطاهر المراد أن لا يخلو الصلوة الواحدة...  
صحيح دون الحج في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور جار فبطل في حديث وثم أعاد الصلوة خرج...  
عن التهذيب يفتي كذا في الكفاية وشرح الزاهد في خلاف سبيل الترحيب بتوضأه عند إباحة...  
وأن قال أبو يوسف بالقيم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد به حل بغير قن يسيل كالماء وأما إذا اشتد...  
وصار مشكوكا يتوضأ به اتفاقا قال فاختار أن يكره فيكون جعلها بغير ماء أن جعلت في شيء...  
واعتن مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة كان طاهر وإن حزن أعمى ولم يجر أو سعى من الأولى فجزأها...  
نجس وقدر ما طاهر بتر نجس فصار الماء في عاءه الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بترك الترح وكد بئر...  
وجب بها نزع عشرة يدي ولو أن نزع عشرة فلم يبق الماء فيه في عاء لا ينجس من شيء وينبغي أن يكون بين بئر...  
البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا يصل إليه الجحاشة إلى بئر الماء وقدر في الكتاب بحجة أدوية أو سبعة...  
وذلك غير لازم إنما المعتبر عدم وصول الجحاشة وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها في الماء...  
أحكام السور وكان الحكم الترقى أيضا محتاجا إلى البيان قال والمركب السور في الأحكام المذكورة...  
لأنها يتولد أن من اللحم فأخذ أحد عما حكم صاحبه ولا يرد علينا كون سور الجار والبئر مشكوكا مع...  
عرف الجار طاهر لأن اللحم ثبت الحديث المخالف للناس وموان النبي صلى الله عليه وسلم ترك...  
الجار مرفوعا بالمرحرح الجار والشك في نيل السورة وأما قلنا أنه مخالف للناس لأن الناس يفتي أن...  
عرفه تحس التولد من اللحم النجس في الحكم في غيره على أصل القياس على أنا نقول أنه سورة طاهر أيضا...  
على ما هو الأصح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق أن بين هذه الحيوات طاهر فكيف



في قوله لو لم يكن من الماء...  
من الماء ان يكون نجس...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...

ثم ضرب من حلة البتيم...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...

في قوله لو لم يكن من الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...  
باب في الاستبراء...  
لو لم يكن من الماء...  
الشاق في...  
عن الماء...







فإن قيل ما ليس من جنس الماء في العطف أو في مكان خفي أن يكون الماء لا يعلو عطف خاص سره في قوله ومن أين يستدل أن الماء لا يعلو  
فإن قيل بعد ميله كما قد مضى لا يعلو الخلف في الماء العاصرين القرب والبعد لم أر من ذكر الخلاف في هذا الموضع بغيره سره

وقد قيل إن الماء لا يعلو عطف خاص سره في قوله ومن أين يستدل أن الماء لا يعلو  
فإن قيل بعد ميله كما قد مضى لا يعلو الخلف في الماء العاصرين القرب والبعد لم أر من ذكر الخلاف في هذا الموضع بغيره سره

ما ليس من جنس الماء لا يعلو عطف خاص سره في قوله ومن أين يستدل أن الماء لا يعلو  
فإن قيل بعد ميله كما قد مضى لا يعلو الخلف في الماء العاصرين القرب والبعد لم أر من ذكر الخلاف في هذا الموضع بغيره سره

**المسح على الخفين** خافض بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان توجع  
على الرجلين ويكون من لم يره مستدعا لكن من رآه ولم يسح أحدنا بالعمية كان نشأنا قال في  
الكافي فان تلك هي رخصة إسقاط لما عرف في أصول الفقه فيسفي أن لا يثبت بآيات الفريضة

المسح على الخفين خافض بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان توجع  
على الرجلين ويكون من لم يره مستدعا لكن من رآه ولم يسح أحدنا بالعمية كان نشأنا قال في  
الكافي فان تلك هي رخصة إسقاط لما عرف في أصول الفقه فيسفي أن لا يثبت بآيات الفريضة

المسح على الخفين خافض بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان توجع  
على الرجلين ويكون من لم يره مستدعا لكن من رآه ولم يسح أحدنا بالعمية كان نشأنا قال في  
الكافي فان تلك هي رخصة إسقاط لما عرف في أصول الفقه فيسفي أن لا يثبت بآيات الفريضة







وقال شراح الهداية في تسمية باعتبار آخر الجوارب ثلثة: احدا ما يجوز المسح فيه اتفاقا وهو ما كان ثخيناً ومنقلاً وثانيهما ما لا يجوز فيه اتفاقاً وهو ما كان غيرهما وثالثهما ما كان ثخيناً غير منقلع عند الاكتمال والشافعي رجع لاجوز فيه وعندهما وعند احمد رجع لجوز ونحن نقول هذه الثلثة مشهورة بينهم من جميع المعقبات لكن بقي منها قسم رابع يقتضيه التقسيم العقلي وهو ما كان منقلاً غير ثخين ولم يتعرض احد من المؤلفين فضلاً عن ان ينسب القول بجوازه فيه او عدمه الى شخص من المجتهدين والذي لاح لراجي رحمة ربهم من تتبع كلمات الكلمة ان نعل غير الثخين اذا كان الى الساق كما في اما في قاضيهما ان يكون هذا هو المجلد بعينه كما لا يخفى فالظاهر ان المسح عليه لان مدار الجواز على ستر محل الفرض بما يجوز المسح عليه وامكان المسح عليه وكونه بحيث لا يمكن عاورياً فاكمل موجود في المنقلع بهذا المعنى حتى قال السروجي والصحيح عندهم اذا كان ساقاً لمحل الفرض ويمكن المسح عليه بجوز كيف ما كان وكلف لا لولم يجر المسح على هذا لم يجر على الخف المتعارف هذا حلف لكن المتبادر من عبارة المص على نسخة عدم حرف العطف في منقطين عدم جوازه عند الاكتمال كما هو مقتضى دأبه في كتابه من ايراد المسائل على رايه الا نادراً فان توصيف الجوربين بالثخانة مع اعتبار كونها منقطين صحيح في ان مجرد كونها منقطين لا يكفي في جوازه عنده كما ينص عنه قول الشارح حتى اذا كانا ثخينين غير منقطين او مجلدين لاجوز عنده في حقيقته خلافهما وما اذا كان نعل غير الثخين بمعنى المجلد في اسفل القدم فقط كما هو المشهور وينبغي عنه لفظه فالظاهر عدم الجواز لان محل الفرض هو ظهر القدم والذري ليس عليه فيما نحن فيه مما لا يجوز المسح عليه كما لا يخفى لكن المتبادر من لفظ المص على نسخة وجود العطف جوازه لان المعطوف هو الجورب المبقد بالنعل اعم من ان يكون ثخيناً او لا كما ان المعطوف عليه هو المبقد بالثخانة سواء كان منقلاً او لا وعلى كل تقدير لا يخلو عبارة عن خدش اللحم الا ان يقدّر بعد الثخين لفظ يدل على معنى اللحم ويمتد بقيد الثخينين مع المنقلع المتعارف ولا يعتبر مع المجلد فيكون المعنى وبجوز المسح على الجوربين الثخينين الغير المجلدين والمنقطين وعلى المنقطين الثخينين وعلى المجلدين مطلقاً فعل هذا يمكن ان يقال ان المسئلة الاولى اشارة الى مذهبيها والثانية الى الاتفاق وان يقال ان ايضاً اتفاقية بناء على رجوعه الى قولهما هذا على تقدير عطف واما على تقدير عدمه فالحل مسئلة واحدة اتفاقية خالية عن التقرض الى مذهبيها الخاص وهو اسلوب اكثر مسائل هذا الكتاب والذري لم يخصص عند هذه المباحث ان الجورب الذي لا يجوز المسح عليه اجماعاً اذا اجلده فقط او مع مواضع اصابع الرجل بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خالياً عن المجلد بالكلية لا يجوز المسح قطعاً لانه لا ريب ان منشأ الاختلاف بينه وبين صاحبيه اكتفاءً مما بمجرد الثخانة والاكتمال على الساق وعدم اكتماله فاثلاً بانه لا يخفى في جواز المسح ما ذكره لا بد منه من امر اذا عليه وهو النعل او المجلد يستمكن به على المسح حتى يكون الجورب باجتماع هذه الامور فيه في معنى الخف واذا انتفى شيء منها خرج عن كونه في معناه لان الخاف الشيء بالشيء اتفاقية اذا كان في معناه من كل وجه وله مؤيدات كثيرة لا يحتمل هذا المختصر ايراداً فليتنا مل ابي جليل روي عن محمد بن الحسن قال خف فيم تقى معصوم ولطانة الخف من خرقه او من غيرا غير منقش ذلك الشيء الذي هو بطانة حال كونه مخروفاً في الخف فهو زاحل من الضميمة المستمرة في منقش او من الضميمة الخفية وهو من خرقه ويجوز في راء غير الحركات الثلاث وكذا في بعض المنع مخروفاً بغير الف بعد الزاوي وبجوز فيه الرفع والخفض جاز المسح عليه حيث لم ينكسف محل المسح مقدار عليه اصابع كذا ذكره في الاخير ح

روزگار محمدانه مال سخت و کم قوت

مستوح و بطنه الحف من خرفة او من

غير ما عجز مفتون ذلك الشيء الذي هو لطفه

حالت کوئی محرومانہ الحف غمروا حال من

الضمير المستقر في مفتق او من الضمير في الخبر

من حرفة ويجوز في راء غنم الحركات الثلاث وكذا في

المنع مخوز بغير الف بعد الزاي ويجوز ضم الهمزة وال

ما زال المسعى عليه حتى لم يشكك في محال المسعى مقدار بل هو

جہاز اسع علیہ عین لم یکنف محلا مع مقدار لیسہ سلطان



و يجوز المسح على الخفاف المخذة من البعوض التركية كما كان قطع المسح قد رها حتى قالوا الوشا يد الوشيفة روح صلابتها لا تفسد  
بالجواز لشدة دكها و قد اخل اجزاها بذلك حتى صارت كالجلدة الغليظة و اجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة و قد ذكر  
بهم الذين الزاهد عن شمس الامة الحلواني ان الحوارب خمسة انواع من المر عز و القرب و الشعر و الجلد الرقيق و الكرواس  
قال و ذكرنا التفصيل في الاربعة من الثمين و الرقيق و المنسل و غير المنسل و البطن و غير البطن و اما الخامس فلا يجوز المسح  
عليه كيف ما كان انتهى و نحوه في الشا ما خاينة عنه و المراد من التفصيل في الاربعة ما كان رقيقا منها لا يجوز المسح عليه اتفاقا  
الا ان يكون مجلدا او مبطنا و ما كان ثخيناً منها فان لم يكن مجلدا او مبطلا او مبسطا فمختلف فيه و ما كان طائلا خلاف فيه  
فصل من هذا ان ما جعل من الجوخ اذا جلد او نزل او بطن يجوز المسح عليه لانه احد الاربعة و ليس من الكرواس لان الكرواس كالسكر  
اسم الثوب من الفطن الابيض قال في القاموس و هو موب فارسية بالفتح و لكن الحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان  
والابرسم بخلاف ما هو من الصوف و نحوه و الجوخ من الصوف او المر عز رقعا فهو داخل فيما يجوز المسح عليه لو كان  
ثخيناً بحيث يمكن ان يمشى معه فرسخ من غير تجليد و لا شعير و ان كان رقيقا مع التجليد او الشعير ولو كان كابرزم بعض الناس  
لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد مع ما يستعمل القدم اليه السابق لما كان بينه و بين الكرواس فرق حجة و التفصيل فيه

100



[illegible]

من وعودا ولا يفي  
 لغير الخصا باليد  
 نيا لا انما العا  
 والاولا العا  
 لست في العا  
 عسما  
 عا

Handwritten notes in Arabic script along the right margin.

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with some words underlined.

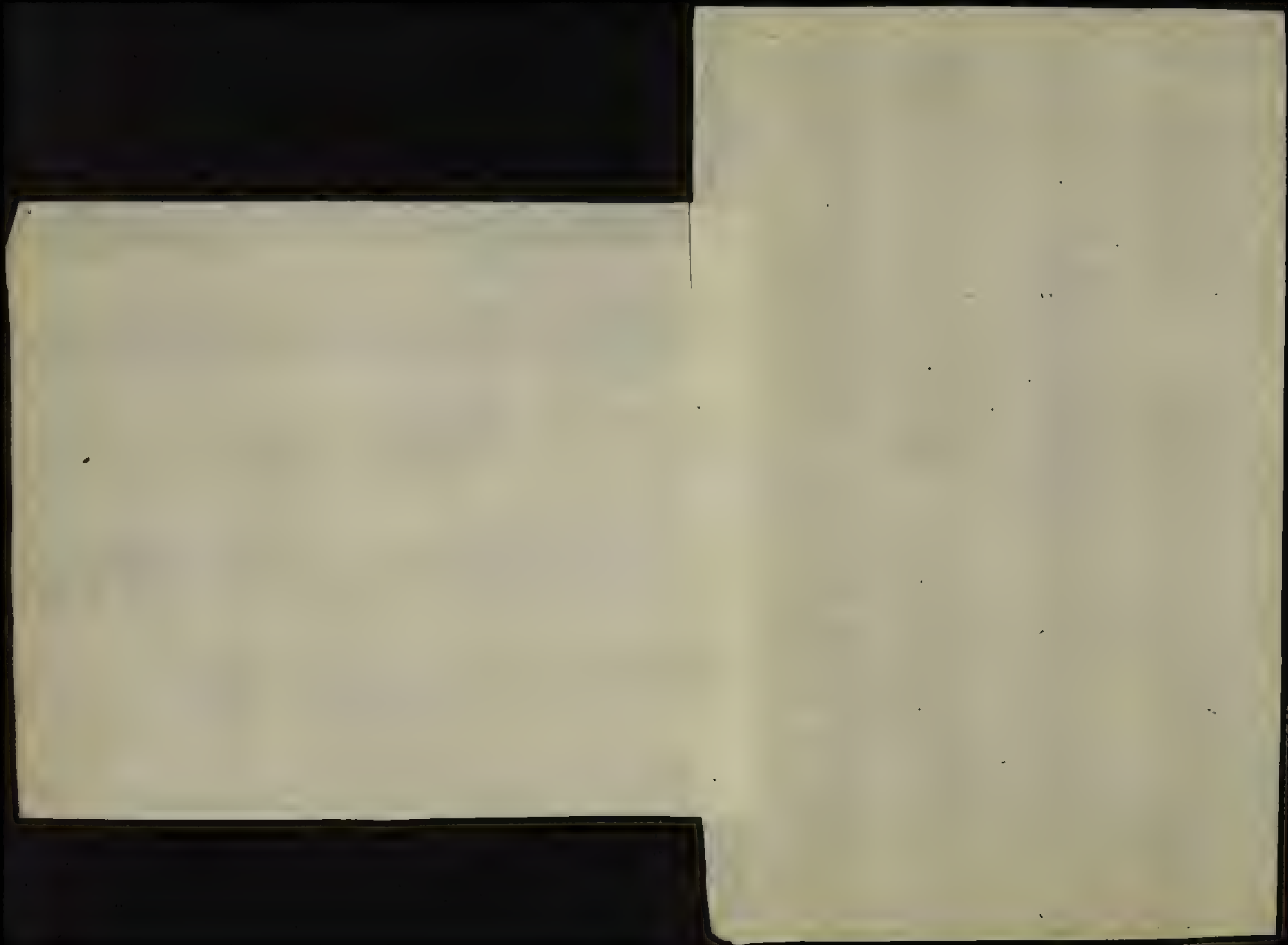
[illegible]

والمعنى ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من الكفر والفساد  
فقد علم انهم لا يؤمنون به ولا يهابونه ولا يحشرونه ولا يحسنون  
الحوادث ولا يتقون العذاب ولا يحزنون على ما فعلوا ولا يحسبون  
انهم امنوا به ولا يحسنون الحوادث ولا يتقون العذاب ولا يحزنون  
على ما فعلوا ولا يحسبون انهم امنوا به ولا يحسنون الحوادث ولا يتقون











[illegible]

—

—







[illegible]

برای



فيمضي العشرة بحكم طهرها وما وجب عليها الغسل وقد كررنا من عادتها ان ترى يوما ما وبها طهرها  
مكدا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تركت الصلوة والصوم واذا ظهرت في الثاني توضأت وصلت  
ثم في الثالث تركها في الرابع اغسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكره سجد اى وطئ الحائض لان حرم  
ثبت بنقي قطبي والناقص مبتدأ خبره قوله الا في استحاضة من اقر الحبيص اى الثلاثة والواحد على الكثر  
اى على العشرة او على اكثر النفاس اى اربعين او على عادة غيرت لها وجاوز اكثرها اى عادة عرفت  
بجيش وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين فاذا كانت لها عادة في الحيض كسبعة مثلاً فزات  
الدم اثني عشر يوماً فحسب ايام السبع استحاضة فاذا كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوماً  
مثلاً فزات الدم خمسين يوماً فالعشرة التي بعد الثلثين استحاضة هكذا حكم المصنوعة ثم اراد  
ان يبين حكم المستداه فقال او على عشرة جيف من ثلثت استحاضة او على اربعين نفاساً فمارات  
حامل من الدم استحاضة اما السداد الاول فلان الشرع لما بين اقر الحيض واكثر النفاس علم  
ان الناقص من الاول والراشد على الاكثر لا يكون حبساً بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاحاد  
بأن تدفع الصلوة اقام اقرها ونصلي في غيرها فلم ينم ان الراشد على ايام اقرها استحاضة واما الحائض  
والسادس فلان المستداه التي بلغت استحاضة حبسها في كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة  
فكون طهرها عشرة يوماً واما النفاس فادام يكن لراة فيه عادة فنفاسها اربعين يوماً والواحد عليها  
استحاضة واما السابع فلما عرفت في اول الباب ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا يقع صلوة وصوم ما طهر  
لقوله صلى الله عليه وسلم لمسحاضة توضي وحي وان قطر الدم على الحبر ثبت بحكم الصلوة  
عبارة وحكم الوطئ والصوم دلالة لانقاذ الاجماع على ان دم الرحم ينقض الصلوة والصوم والوطئ  
ودم الرحم لا يقع بشأنها فلما منع هذا الدم الصلوة علم انها دم عرق لا دم رحم ثبت الحكمان الا ان  
دلالة وانفاس لام التوهم مما ولدان من مطن يكون بين ولادتها اقل من ستة اشهر من الولد الاول  
خلافاً للشافعي ومحمد وزفر وانقضاء العدة من الاجر وفاقاهم انها حامل به فلا يكون دها من الرحم  
ولذا انقضت العدة ابوضع الثاني ولما ان النفاس هو الدم الخارج غيب الولادة وهو كذا  
فصار كالدخول الخارج غيب الولد الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاف اليها فتناول  
الجميع وسقط بريق بعض خلقه كبد ورحل او اصبع او ظفر او شعر ولذا يكون به نساء ونسقى  
وتعبر لانه ام ولد وبحت لو كان علق يمينه بالولادة واما الاباس فيقبل لاجدة بل هو ان تبلغ  
النس ما لا يحض منها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دها بحكم باباسها فادارة بعد الانقطاع حبس  
اى اذ لم يجد فادارت بعد ذلك دماً كما حصا يطل الاعداد بالاشهر فنقد الكثرة وقبل يجد  
واختلف فيه فيقبل لحد خمس سنة وهو مذهب عاشر رضى الله عنه منها وقرى الحجة اليوم بنى بغير  
على من اسنى بالارتفاع الحيض بطول العدة وقبل يجد بحسين وحسن وبه اثني مشايخ بحار وروادهم  
ومرو قبل يجد بسنتين سنة وهو مروي عن محمد بن نضر وغيره عند اكثر المشايخ واختلف فيما رآه بعد

[illegible]

وفي غاية البيان ان التقدير بانثت ظاهر الرواية وظاهره انه لو غلب على ظن روايتها او مرتب لا يكتفى وظاهرها  
 في الهداية اوله انه لا يكتفى لانه اعتبر غلبة الظن واخره انه لا بد من الزيادة على الواحدة حيث قال لانه الكسار لا بد منه لا يخرج  
 والمخبر به اعتبار غلبة الظن من غير تقدير بعدد كاحصر به في مئة المصاحح والامام الكرخي في محصره بانه لو غلب على ظن انها  
 قد زالت بقرة اجراء واختاروا الامام السجستاني وذكره المدعي ان التقدير بالثلاث ليس بالاردم بل هو موقوف الى رأي وفي  
 السراج اعتبار غلبة الظن بمختار العراقيين والتقدير بالثلاث بمختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان  
 موسوسا فانما في انتهى واشترط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية لانه هو المستخرج كذا في الهداية وفي غير رواية الاصول  
 يكتفى بالعصر مرة واحدة وهو ارفق وعن أبي يوسف مع العصر ليس بشرط كذا في الكافي ثم اشترط العصر فيما ينضم انما هو  
 فيما اذا غسل الثوب في الاجانة اما اذا غسل الثوب في ماء خارج حتى جرح عليه الماء طهر وكذا ما لا ينضم ولا يشترط العصر  
 فيما ينضم ولا التجفيف فيما لا ينضم ولا يشترط تكرار الغسل وكذا اذا اصابه الخس اذا جعل في النهر وماءه وخرج منه طهر ولو  
 تجت برد به بسن بخس نفسها في الماء الجار وجرح عليها طهرت ولا يضر بقاء اثر الدهن لانه طاهر في نفسه وانما  
 تجس بجواره النجاسة بخلاف ما اذا كان الدهن ودك ميتة فانه يجب عليه إزالة اثره واما حكم التقدير فان غسل الثوب  
 فيه فانه طهر وان لم ينضم وهو المختار واما حكم الصب فانه اذا صب الماء على الثوب الخس ان اكثر الصب بحيث يخرج  
 ما اصاب الثوب من الماء وخلفه غيره نكح فقد طهر لان الجريان فخره الكسار والعصر والمغسلة غلبة الظن او الصحيح  
 وعن أبي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار كذا في السراج انواع  
 وفي البيهقي والمعتبرين الفاسل الا ان يكون الفاسل صغيرا او مجنونا فيعتبر غلظ الاستعمال لانه هو المحتاج اليه ويعتبر قوة  
 كل عام دون غيره خصوصا على قول في حنفية ان القدرة الفيرة غير مقبولة وعليه الفتوى ولو كانت قوته اكثر في كذا  
 لما لم يبالغ في العيصية لثوبه عن التبرق رقة فالحق فيهم لا يطهر وقال بعضهم يطهر مكان الضرورة وهو الاظهر  
 كذا في السراج انواع لكن اختار فاضلحان في فتاواه عدم الطهارة وفي فتح الممد ان اشترط العصر فيما ينضم  
 مخصوص من ماء قال ابو يوسف في في ازار الحمام اذا صب عليه ماء كثير وهو عليه يطهر بلا عصر حتى ذكر عن الحلواني لو كان  
 النجاسة دما او بولا وصب عليها الماء كفاه على قياس قول أبي يوسف في ازار الحمام لكن لا يخفى ان ذلك الضرورة ستر  
 العودة فلا يخفى به غيره وتترك الروايات الظاهرة فيه قالوا وفي البساط الخس اذا جعل في نهر لينة طهر وفي آية  
 اذا لم يهيا له عصر اكره ان يمس طهر كالبساط انتهى ولا يخفى ان الازار المذكور ان كان متنجسا فقد جعلوا الصب الكثير بحيث  
 يخرج ما اصاب الثوب من الماء ويخلفه غيره نكح فاما معام العصر كما قرناه عن السراج في لافوق بين ازار الحمام  
 وغيره وليس الاكفء به في الازار لاجل ضرورة الستر كما انه الحق بل ما ذكرناه وظاهره في فتاوى فاضلحان ان الازار  
 ليس متنجسا وانما اصابه ماء الاغتسال من النجاسة فعلى رواية نجاسة الماء المستعمل وظاهره على هذا الفرع  
 واما على طهارته فلا حاجة الى غسله اصلا كما لا يخفى والتقدير في الليلة في مسئلة البساط لقطع الوسوسة والآ  
 ما المذكورة المحيط قالوا البساط اذا تنجس فاجرح عليه الماء ان يتوام رواها طهر لان الاجراء يقوم مقام العصر  
 انتهى ولم يقيد بالليله كذا



وادع العطش الدم  
 ويخبره من  
 ان يذوق  
 مرة اخرى وان كان يصيبه المرة بعد الاخر ارجأه ولا يجب غسله مادام العذر قائما وقبل لا يجب غسله اولا واختار  
 الاول المرحلي والتمسك في النوازل ان كان لو غسل تجس ثانيا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسله والا فلا ويجز  
 قدر العذر وسرعة رد السيلان برباط او حشو او كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده وخرج بوجهه عن  
 ان يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدور فانها حائض واختلفوا في استحاضة اذا احتشيت  
 قبل كصاحب العذر وقبل كالحائض كذا في السراج الوجيز ويجب ان يصلح جالسا بايما ان سال بالسيلان لان  
 ترك القعود ايهون من الصلوة مع الحرث ولا يجوز ان يصلح من به انقلاط ربح خلف من به سلس البول لان  
 الامام معه حدث وبخاصة فكان صاحب عذرين والماموم صاحب عذر واحد ولو كان في عينه رمد يسيل  
 معها يوم بالوضوء لكان وقت لاحتمال كونه صديرا وفيه فسخ العذر واقول هذا التعليل يقتضي انه امر متجانب  
 فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم من طرفي  
 غلبة الظن باخبار الاطباء او علامات تطلب على ظن لا يجاب من التمرات من باب الجفص  
 اذا خاف الرجل خروج البول فحس احليله بقطنة ولولا القطنة لخرج البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه  
 حتى يظهر البول على القطنة فان ابتل الطرف الاخر من القطنة فذلك مالم يبتل الطرف الظاهر منها فاستحسان  
 وكذا لو خاف من لم يفيض عليه مبتدأ أخره بنوا الآفة وقت صلوة فرض اخبر من صلوة العبد والضحى فانه يجوز له ان يصلح  
 على القطنة يظهر بوضوئها على الصحيح كانه يحيط الا بوجه حدث حال من مقدار لا يفيض ذلك في حال من احواله الا في حال  
 وجب على السيلان دوام حدثه حقيقيا او حكما كما اذا ابتل به عند الصلوة وذا لا اتفاقا وعند الوضوء وذا لا اختلاف فلا اعتبار  
 لا ابتلاء في غير هذا حتى انها اذا استحيضت فدخل وقت العصر ودورها سائل فاقطع ثم توضأت على الانقطاع  
 فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تفيض على صلواتها ولا انها لو منعت الدم من السيلان خرجت  
 من ان يكون صاحب العذر ذكره في الصفر وفي موضع من لا يخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط قليلا  
 للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط كنه في الزايد ان يجب مع السيلان برباط او حشو او حلو  
 في الصلوة او ايام فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلح السيلان لم يجر فتسأله  
 باب النجاسة اي بيدها وهي من جنس وفيه اربع لغات مع النون وكسر الجيم ونحوها وكسرها  
 وكسر النون مع كسرها في الجيم كذا في شرح البخاري ويطلق على كل الذي يتردى على الخيط الذي في الجوارح  
 بيدها وما لا يلتصق بالحق في الحديث بالحق

فقول خلف في كبحه وذكر صاحب نورا ان بعضا رآه بكفر مستحذ عليه يقول انتهى ولا يخفى ان المتن شاملا لغيره وقد حقه بالانفراد في حكمه من وطى النفس  
 من حيث كبحه واما حصة وطىها فصرح به سرسكالي فان قيل لم يقل فاعشرون كما قال رحمه ايام بعد سبع استحيضة قلت حكمه ذلك ليعرف من  
 جواز اطلاق الاستحيضة على جميع الزايد على ما يتم به الاكثر انتهى وما قيل لم يقل فاعشرون الى بعد السبعين على ما في ما قال رحمه ايام بعد سبع استحيضة  
 لان المحتاج الى البيان العشرة الى بعد السبعين لا فائدة فيه لتأويلها من سرسكالي اقول لم يوضح ما تحت به العادة وقال في الخلاصة  
 والكافي القنوي على قول به يوسع في ثبوت العادة بمرة واحدة وعندها لا بد من العادة كثبوت العادة وكما في العادة الا يصيبه لا المحذور من  
 وذلك للمقصد فتح العذر سرسكالي

وادع الامام  
 في كبحه  
 في كبحه  
 في كبحه  
 في كبحه



في الجواب ان من باب ان المصلحة رتبة ومكانة يكون لها متعلق بان كولات والمندوبات في هذا الباب استطرادية وان امكن ارجاعها ايضا الى الخ  
 باعتبار رخص المصلحة شيئا منها في الفلانة والى ان يظهر محمول الاجناس والحق ان نرجو من نرجس بيان الاجناس اولى من هذا لما فيها من العموم سنة سبيل في رتبة رخص  
 فيه اشارة الى ان عين النجاسة لا تظهر باعتبار رتبة الدواب ما يرى تبعه الحفاف كالدوم والعذرة لا ما يرى بعده كالبواركة في حروفه نزول عنها وانما  
 اقول ولو بمرتبة واحد في الاصح كما في البرهان في ذلك لا يكون اه وليس من الاشياء ما يفي من رخص تنجس عليه بعد عدلان الذين يطهر فيبقى عليه ظاهره اختلف  
 اميت لانه عين النجاسة فلا بد من نزول في رتبة تنجس عليه فيكون اللين منزلا في رتبة تنجس عليه  
 ضعفه فحمل على ما اولم يكن فيه وسوءه كما في الجوف لا بقدر رطافته في اشارة الى عدم اعتبار رطافة غير الفاسد وعليه الفتوى ويضعى مراعاة طافة التوب ايضا في رتبة  
 لم يبالغ في هذا رطافته وان كان بعضهم يطهر المكان العذرة وهو لا يظهر كما في الجوف عن السراج الواجب سنة سبيل في رتبة رخص نزولها وانما اذا  
 شق نزولها بان يحتاج الى صابون او خرقة او غيرها فعدم ازالة اثرها بالمال لا بقدره والى عليه الصلوة والسلام كيفك الماء لا يغير اثره لانه اول ما يزيله في ضروره  
 وسقط حكم النجاسة بالضرورة ولان الاثر جارة عن اللون والنجاسة مكان ما كان ماعدا رتق العين وكما هو قد لا الاكراه في معارج الدراريه نقل على منوط شيخ الاسلام  
 ع في ذلك فان فيه وسوءه الى انظاره ان هذا التعليل ينظم اللين واللين لا يزيل النجاسة في حكمها وعلم في مواضع الدراريه للتنشئة بان لا تنشط النجاسة  
 ولا تنزل انتهى ع وهذا سطر لما استعمل ايضا ولما عدا الاراسه من المايعات ونجد عند محمد رحمه الله تعالى وروايه عن ابن خفيف رحمه الله تعالى  
 وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رحمه الله ان النجاسة الغليظة تزيل به كمن نجسته الماء بقبه فيه وقيل لا غسل النجاسة بسيل ما يוכל عليه فذلك وهو الاج  
 لان لا يظهر بالنجس كما في الدراريه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

[illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

١٧ انما لا يستحق في  
 من غير وجه مستقر  
 بلا شك لا يجوز ان لا يستحق  
 في السهم في الاحسان ولو كان دها  
 كتبا ودرهم فان توش هذا اكثر  
 منه لا يبيع في احيا والمريعي في راجه  
 ويختار عدهم الميع واصل في كل واحد  
 حافه ويعد ولا يبر احد الا كثره ان  
 في السهم او هاج ولا يبر معوز المدا  
 في الوجه الا من كان التوب واحدا  
 في السهم واحد من الجاهل ولا يبر  
 لان السهم واحد من الجاهل ولا يبر  
 متعدد من الجاهل من هذا افرع الميع  
 متعدد من الجاهل من هذا افرع الميع  
 يوصل مع درهم مستحق من الجاهل من  
 السهم او وقت من الجاهل من الماده او في السهم  
 وكل السهم او وقت من الجاهل من الماده او في السهم  
 المتوازي وهذا في السهم الذي يملكه كسره في كسره  
 وكذا لا يملك كسره في كسره وقد كسره في كسره  
 او يبيع من اخر المال ظاهر في كسره في كسره  
 حوت من ثمة ميتة سواء كانت متعديا او من الماده او غير الماده  
 كسره في كسره متعديا في كسره في كسره  
 اذا سلبت الجاهل من الماده او كسره في كسره  
 الجاهل من كسره في كسره في كسره في كسره  
 من كسره في كسره في كسره في كسره في كسره

[illegible]

المنعصر والمراد بالجناف انقطاع التماسه لا اليبس فقد قاموا انقطاع التماسه مقام العصر اقاموا  
 اجزاء الماء مقام المنسل لانها سبقت اعلم ان ما لا ينصرف اذا تجس اظهر عند محمد ايدى الان التجس المماثل  
 بالعصر ولم يوجد وعندى يوسف يظهر بفسله وتجنيف بلان مرات مجتهد لا ينجس بلون ولا رائحه ولا ينجس  
 فاذا كانت الخطه متفرقه والتمس على الماء التجس فطريق فسله وتجنيفه ان يسبق الخطه في الماء الطاهر حتى  
 يتشرب ثم تجفف وتبقي الم في الماء الطاهر فيرد وينصرف ذلك فيها بلان مرات ولو كانت السكين  
 مستقيما بالماء التجس يبقى بالماء الطاهر بلان مرات ولو تجس المنسل فطهره وانصب فيه ماء نقى فبطل  
 فبطلوه من الماء فيرد فبطله ان كان من قبله الطهر بالظهاره وكان حصوله  
 مختلجا بحسب الحال وان يبين بعضه اريد ان يبين بعضا اخر فقال وعن النبي اى يظهر التجس بالماء نوبيا  
 او يدنا فظهر طهارا وانسابا او مرثا بالسن طهره وان الخشفه حتى امر ان لم يكن طاهرا لم يكن الفرق  
 راجح الفصل الاول في بين الثوب والبساق ط الروايه وفي روايه الحسن اى طهر البدن بالفرج وطهر  
 الخف عن مجس ذي جرم جب عليه اى على الخف بالذلك بالارض كذا رطب اى طهر الخف ايضا عن مجس  
 ذي جرم رطب على الخف بالذلك اذ ابولغ فيه اى بالذلك وطهر الخف عن غيره اى مجس غيره ذي جرم بالصل  
 ويظهر الصفي كالمرات والسيف والسكين ونحوها بالسج وانما عبر الصفي لان كان خشيا او  
 منقوشا لا يظهر بالسج وطهر البساق بجري الماء عليه من يوماء ولمر كذا في السيار خفيه وقبل النوم  
 وليلة كذا في الحجه وقبل السج كذا في الوفاية تجس بعض اطرافه اى البساق يفضى على الطرف الطاهر منه  
 اى سواء تحرك طرفه الاخر يتحركه ولا فيه رد على من قال انما يفضى على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد  
 طرفيه يتحرك الاخر ويظهر الارض باليبس وذهب الازر للصلاة لا للتمس لان اليه تقتضى صلبا  
 وفي الصلاة يكي الطهارة وهذا الاخر العروش والحج وهو السنة التي يكون على السطوح من



فلا يكون اعتقاد الاخر معارضاً لسلام علم منهما  
بما انزل الله اليك فيكون عارضاً كما سلامها

بخلاف ما اذا مر فيهما انما وانكم لم تؤمن بآية الله  
فانما يكون اعتقاد الاخر معارضاً لسلام علم منهما

ولا جرم في هذا الامر ولو اننا لم نعلم ان هذا هو الذي كان في ايدى هؤلاء المشركين لكانت حجة الله على الكافرين قد انقضت لانهم لم يثبتوا ان هذا هو الذي كان في ايدى هؤلاء المشركين بل ثبتوا ان هذا هو الذي كان في ايدى هؤلاء المشركين في بعض الاحوال فقط وهذا لا يفي بالغرض من الدليل الذي تقدم ذكره في هذا الموضع.

لأن الاسم ليس سببا للفرقة بغيره ان السبب هو الالاء من الاسم نفسه واما في الجبر والاشهر فمما لا يخفى  
وتمزج الحق وبه على ان لا هو الا في ذلك كذا له وان سميت في قول اخيه وقال لا يوصف وجهها مهرشها ولو تزوجها لم يكن في المهر فلا مهر للفرقة ظاهر الزاوية  
صلحها ابو الحسن الكرمي فليس ارجح من ذلك في السكون والفرق في ذلك في الجامع العبد للفرقة عليه اي لا يجب  
فغيره في تزوج المحارم ومن جملة ما هو حرام في دار الاسلام على كسب الشهرة لان فيه استخفافا بالدين ومعارضة الحق بالباطل ولا ينعبر عن ذلك في القرى في الجبر الجبر  
اسم البنت العادل مع وجهه المميز الذي يملك محبين فافترقا منع الفاروق السر ولو تزوج بغيره وهما ذبيان فغيره للفرقة لازم عند ابي حنيفة ولو تزوجا طلاقا  
فغيره من افرافا او لم تفرافا احدهما سرع عليه لابين الملك هذا اذا لم يربوا وجوب مهر للفرقة ولو تزوجا وجوب مهر بالنفس وجوب مهر للفرقة محط برمانه

ومراد من العفوحة الصلوة بدو عازلة لا عدم الكراهة لما في السراج والواج وغيره وان كانت الخفاضة قدر الدرهم تكو  
معها اجاعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلوة نظرا فان كان في الوقت سنة فالأفضل ان يلتزم واستقبال الصلوة وان كانت  
تفوت الجماعة فان كان يجذب الماء ويجد جماعة اخرى في موضع آخر فذلك افضل لكون مؤديا للصلوة الجائزة بيقين وان كان  
في اخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر فيجب على صلوة ولا يقطعها انتهى والظاهر ان الكراهة تحرمة لتجاوزهم رفض الصلوة  
لاجلها ولا ترفض لاجل المكروه تنزيها وسور في فتح القدير عن الدرهم وما رونه في الكراهة ورفض الصلوة وكذا في النهاية  
والحيط وفي الخلاصة ما يقتضيه الفرق بينهما فانه قال وقدر الدرهم لا يمنع ويكون مسيئا من الخوازيق

[illegible]



الخلافة في ثبوت التعريف بالاختلاف لعدم ما ثبت وعنده لا يثبت  
وعبارة النص فاحر عن هذا الحق فان قلت فهو ما عتبر في الامر علم  
المسألة ان المبدأ المعروف بلام الجنس يبعد المظهر فاللام في الاحتياج جنس  
فيكون الحق جنس التعريف الخاص وتعلقها محققا من جنس النص  
وعنده عنده وغيره فحقه عند ما لا يثبت به بالاختلاف وعدم قلت الحق  
به ايضا لان جنس التعريف غير متحقق بالخاص عن عند ما يثبت المظهر  
كثرة الظهور لحرمة صفاته توصية الكلام في صحيح هذا المقام ان يقال  
ان الاماين لم يبين في التعريف صفات النص والجنس واعتبر بما لا يثبت  
الاختصاص في الطرفين فعمل قول النص في شرطه على انه اورد منه ما اذا كان  
نص آخر منك ففهم ايضا اشتباه لا يراه مع اخرها ان النص قوله  
من الاجتهاد واعتبار ما مخالفه الضعيف ومن القول لا يخلو من  
شرح الحق لاسيما في الكلام

وأصابته الأرض  
 من سوادها كانت رطبة  
 أو جافة فربما يقطين  
 في الماء الرطب  
 بعض فصله عليه جاز صلواته  
 حائل صلواته كاللوح ونحوه  
 من هذا الثوب إذا عرض على النجاسة  
 حكم فرش الثوب على النجاسة أنه إن كان رطبة لا يجوز الصلوة عليه وإن كان جافاً ما استترى  
 أب ولم يقطين فوقها فإنه إن كان الثياب قليلاً أو كثيراً بحيث لو استترى به المصل عليه راحة النجاسة لا يجوز الصلوة  
 والآراء وإن لم تكن قليلاً بل كان كثيراً كيف بحيث لا يجد المصل عليه راحة النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا  
 إذا فرش على النجاسة اليابسة فإن كان رقيقاً ينفث ما تحته أو توجد منه راحة النجاسة على تقدير أن لها  
 راحة لا يجوز الصلوة عليه وإن كان غليظاً بحيث لا يكون كذلك جازت ما إن كان غليظاً بحيث يمكن أن يجعل من راحة  
 إن كان لها فهو بمنزلة الغليظ ولو كان على البلد بكسر اللام وسكون الواو وحدة نجاسة فقلبت المصل الوجه الذي  
 النجاسة إلى أسفل وصل على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا إذا كان غليظاً يمكن أن يفسح حرمه  
 من لائه بمنزلة البسة وقال أبو يوسف لا يجوز صلوة وإن كان البلد أو الثوب غليظين وبه أحد بعض المشايخ ومنهم  
 الأئمة المقلدون فإنه قال لا يجوز إلا أن يقبض فيجعل الطرف الظاهر فوق الطرف الخفي يصير بمنزلة ثوبين وهذا



وكان وجهه ان يفسر على ما يتبع من الرطوبة بعد العصر في المرة الثالثة بحيث لا يتقاطر بعد العصر لكن يروا ان قياسها على  
الباقية بعد العصر في المرة الاولى اولى لوجود الجحاسة بكما باله في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الدر عن عمر  
مرة ويجاب بان الجحاسة اذا كانت ثابتة بالعصر والفضل شيئا فشيئا الى حد النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد العصر الثالثة  
يبلغ عنها واذ لم تكن ثابتة فابتدأت بالنبوت كما في سكتنا فادامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر  
يعني عنها كما عني هناك بخلاف ما بعد العصر الاولى والثانية فانه يبين نهاية فالخامس في ان ابتداء الجحاسة في ما هو  
على انها ثابتة ما كان نجسا فليست اولى واذ افهم هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول الماء خلا  
المبلول يبين الجحاسة كالسول ونحوه لان الندوة عين الجحاسة وان لم تقطر بالعصر كالوعر الثوب المبلول  
بالسول ونحوه من انقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى او الثانية وكذا ينبغي ان تقيس المسئلة  
ايضا با اذا لم يظهر في الثوب الظاهر اثر الجحاسة من لون او ريح حتى لو كان المبلول ملتوتا بلون او تنكيفا  
يرى قطره في ذلك الظاهر يجب ان يكون نجسا كالوعر ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ حد التسعة حيث  
لا يحكم بطهارته فكذلك هذا الحاقا للبداية بالنهاية على ما مر به او عالج الشيخ كالباب الذي ابنه الامام لا يخفى  
انه قد يحصل على الثوب وعصره منع روض صفار ليس لها قوة السيلان ينصل بعضها ببعض فقطر يترقرق  
موضع بنهما ثم ترجع اذا حل الثوب ويبعد في مسئلة الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة الخاطئة فالاولى  
اناطة عدم الجحاسة بعد منع شيء عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعدم التقاطر انتهى وكذا حكم الثوب اليابس  
ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لعصر فانه لا يتنجس لا قلنا وكذا الوتر  
الثوب المبلول الظاهر على مكان يابس نجس فابتدأ منه لكن لم يظهر عين الجحاسة في الثوب وكذا اذا نام على ارض  
نجس فمروا بابل الفراش من عرق فانه ان لم يصب بل الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسده لا يتنجس وكذا اذا غسل  
رجليه ومشي على لبس نجس فابتل اللبس لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجليه فابتلت الارض  
من بل رجليه او اسود وجه الارض او انبسطت الى لونه الاول لكن لم يظهر اثر البذر المتصل بالارض في رجله لم يتنجس  
رجله وجازت صلواته بدون عادة غسلها لعدم ظهور عين الجحاسة في جميع ذلك والظاهر يبين لا يصح نجسا لا يبين  
مسئلة واما ان صارت الارض طينا رطبا من بل رجله فاصاب ذلك الطين رجله في تنجس رجله ولا يجوز صلواته  
مالم يغسلها ان كان قد رما نفا وقس عليها ما قبلها من السائل بان صار من بل الثوب طين وتلوث به واصاب  
الجسد بل الفراش والرجل بل اللبس عدان صار حيث لو عمر الى حيث يحكم بالنجس في ذلك كله حلت

على قدر الدرهم من القليط وما دون الربع من الخفيف لا يفي الوازى الماء الذي برى على المتنجس  
كالورود أو كالماء الذي برى عليه المتنجس لا شراهما في عليه النجاسة وهو اختلاط النجس بالماء لا زيادة  
قدري وهو ضد النظافة ولا ينجح كان حاراً فانهما ليسا بنجس لتبدل الحقيقة فيها فان الإيمان تطهر  
بالاستحالة فالمنية إذا صارت ملحاً والقعدة إذا صارت زباً والمزحلاً لا ينجح ذلك يصلح على أن  
غيره من بطانة نجسة حتى لو كان مغزلاً بالخر وعند أبي يوسف لا ينجح مطلقاً كما يصلح في ثوب  
كما جاز أن يصلح في ثوب ظاهر فيه بله ثوب نجس لم يفسد هذا الثوب النجس فيه أي في الثوب الأول  
لكن لا يكون ظهور البله فيه كالوعر الثوب فطهرت تلك البله منه فانه إذا كان كذلك لم ينجح الصلوة  
فيه كذا أي كالثوب الملعوف فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه رطباً على جذار  
بابس طين بابه سترين أو نجس عطف على وضع طرف منه أي من ذلك الثوب قمى أي وقع الثوب  
وغسل طرف آخر لا ينجح كالربال جمر على يمانه وسد من الخط ونحوها قسم أو غسل بماء جئت بطهر  
الساق وإن لم يوجد النجس غسل النجاسة المرسية عن الثوب في إيجانته حتى زالت النجاسة أو  
غيرها لانا أي غسل غير المرسية من النجاسة ثلاث مرات في ثلاث أجنات أو واحدة بعد غسلها  
مرتين وعصر كما رأى ملائماً لما في الثالثة طهر الثوب استحساناً وإن كان القياس أن لا يظهر  
الأصبع الماء عليه والنس في الماء الجاري لتنحس الماء بأول الملاقات ثم الإجانة والمياه التي غسل  
بها الثوب نجسة لا تنقل النجاسة من الثوب إلى الماء لكن تلك المياه في النجاسة كالحل حال  
اللقاء أي عند ملاقات الماء أي أنه اتصاله به لا حالة الانفصال عنه في الظاهر احتراز عما ذهب إليه  
البعض وهو إزالة عن الطحاوي أن تنحس الماء كتنحس المحل عند انفصال الماء عنه فيظهر بناء على  
الظاهر النجاسة الأولى أي المتنجس بالنجاسة الأولى التي انتقلت إلى الماء بأول الملاقات فيما إذا  
أصاب ذلك الماء ثوباً أو عضواً بالثلاث أي بالفضل ثلاث مرات والوسطى بينهما أي المتنجس  
بالنجاسة التي انتقلت إلى الماء بالفضلة الثانية يظهر بالفضل مرتين والأخرى مرة أي يظهر المتنجس  
بالنجاسة التي انتقلت إلى الماء بالفضلة الأخيرة بالفضل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقات  
الماء وهكذا يظهر الإجانة الأولى بالفضل ثلاث مرات والثانية مرتين والثالثة مرة وعلى غير  
الظاهر يظهر ما تنحس بالماء الأولى بالفضل مرتين وبالماء الثاني بالفضل مرة وبالماء الثالث  
بمرة واحدة على ما هو حكم الفضول عند الانفصال وكذا يظهر الإجانة الأولى مرتين والثانية  
مرة والثالثة بالمرة **فصل** في الاستنجاء في محل اللحية النجس ما يخرج من البطن  
فلا يستنجاء بطلب الفراغ عنه وعن أثره بقاء أو تراب من البطن كما لو لم يمسح  
والذي والى والى الخارج من أحد السبيلين كذا في السائر رائية فلا يستنجى من الربع لأنه  
ليس نجس وأن خرج من البطن ولا يستنجى بطهر ما يخرج من غير السبيلين استنجاء نحو حجر كذا  
وحسب وتراب أي لا يستنجى بالعد والذهب قال في الوقاية بعد قوله بلا عد ويدبر بالخر الأول

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]







[illegible][illegible][illegible]











اختلف هذا الدان انما هو في الاول والآخرة من احسن قولاً من دعي الى الله فصرته عانته فاما بعد بين والمحدث المودون اطول اعنا فابوم الفقه واختلف في معناه على قول قبل اطول الناس رجلاً يقال طالع حتى والى وعنه اي رحلي وقيل اكثر الناس شيا عاباً بفقده لا بهم بينهم كمن يصيب اذاهم يقال حله في صوفى من الناس اي جماعة وقيل اعنا طبعه يقولون حتى لا يلحقهم العرق يوم القيمة وقيل اعنا فابكسوا الحرة اي هم امت اسرا عاقى السي وقيل الامامة افضل لان النبوة والخصا من بعد الله وانما في كونه مؤدبين وهم لا يخشرون من الامور الا افضها وقيل هاهنا وذكر الخ لور في في تفسير سورة المؤمن ان بعض العلماء اختار الامامة فقال اعنا اي تركت الشايع ان يعاين الشايع وان قرأها مع الامام ان يعاين الشايع واخبرته واجتازت الامامة طبعاً من الغلام من هذه الاختلاف اي وذكنت اختارها هذا المعنى بعرضها الاطلاع على هذه النسخة والامامة من الشايع

ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهة لانها آتت كما رجت اذ الوجوب بالحبس  
وهو افضل والتاخير مكره وانما تجزئ المذكورات في هذه الاوقات للمتي الوارد عنها في الحديث بناء  
على انها اوقات يقبض فيها عبدة الشمس كذا في كاجار العصر وقت الغروب جاز تقطوع يد اية فيها اى  
بلك الاوقات او نذر اداءه فيها وقضاء تقطوع يد اية فيها فاقصد كما تقرأ انما وجب ناقصا لو  
ناقصا والافضل في الاولين معنى تقطوع يد اية فيها او نذر اداءه فيها التقطع والقضاء في الوقت  
كما ذكره الربيعي وكره بعد طلوع الفجر واداء صلاة العصر الى اداء المغرب الفرسى سنة الفجر  
فانها لا كراهة وكره المذوز وركعتا الطلوع وما يابا به فاقصد لانه انما في هذين الوقتين  
الاى وقت الاجراء في القضاء فيه مكره ولا صلاة الجحارة ولا سجدة التلاوة فيها وكره ما سوى  
الفائتة عند خروج الامام اى صعوده الى المنبر للخطبة اطلقها لئلا يؤول جمع الخطب لخطبة الجمعة  
وخطبتي الحج وغير ما ذكره الربيعي وشرح الهداية حتى يفرغ من الصلاة لمن حج والخطبة وسباني  
تحقيقه وباب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى وانما كراهة ما فيه من الاشتغال عن سماع الخطبة قال  
صدر الشريعة كره الفوائت وصلاة الجحارة وسجدة التلاوة اذ اخرج الامام للخطبة وقال صاحب  
النهاية الفائتة بخروج وقت الخطبة من غير كراهة واختبرنا قوله لكون الاعتماد عليه اكثر لا يجمع فزمان  
في وقت العذر خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر الطهر  
والمرض والسفر بل الجمع فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفه وبين المغرب  
والعشاء في مزلته ظهر في وقت عصر او عشاء يقضها فقط وعند الشافعي تقضى الظهر مع العصر  
والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد كذلك وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز  
الجمع بالعذر كما مر صار اهلا في اجز الوقت يقضه لمن حاض فيه او نمت المنبر والسجدة التلاوة  
عندنا وعند الشافعي اولى حتى لو اسلم الكافر اولى بالصبي او ظهرت الحائض لم يرضى من الوقت  
عندنا ولو حاض فيه عندنا لا يقضه خلافا له وقد تفرق في الاصول **باب الاذان**

محصول بابٹ الاذات

مولفة الاعلام وشرا اعلام وقت الصلوة توجه مخصوص ويطلق على الالتفات المخصوص سنة  
 مؤكدة للفرائض وهي الروايت الحسن وقضاها وما ألحقة بخلاف الوزن وصلوة المبددين والكسوف  
 والخسوف والجنائز والاستسقاء والسنن والنوافل وفيها ايقدة وابعد الالقضاء لا وقت  
 القضاء وان كان وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلي اذا ذكرها فان ذلك وفيها اي  
 وقت قضائها فيما لو اذن قبله اي قبل وقته يبرع التكبير متعلق بقوله من بعد بان يقول في  
 ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 صوتهم يرفع يرفع بها صوتهم يصيح المودن اصبعه وجاز وضع يديه في اذنيه لما روى انه صلى الله  
 عليه وسلم قال لبلال اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه  
 ليس بسنة اصلية وينزل اي يهمل ولا يسرع ويلتفت في الجملتين فيما وسار ان امك السماح

ولا ترجع بلغ أن التجميع  
لجميع سنة لأنه قد مضت وعند  
الترجيع لا ترجع كذا في الهامة  
أنه تعليل لا ترجع كذا في الهامة  
أن اليه عليه الصلوة والسلام  
كان يفيض برسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان  
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان  
عز الحق الأصيل

[illegible]



المكتبة، بفتح وكسر، أو (بكي) بفتح، ثقب البيت معاً من جهتي كوكور، أحمد

[illegible][illegible]

وإنما كان السهم مناراً للصوفية في عصر الحيد  
لأنه قد يكون معاداً لها أو كائناً بغيره إلى  
تخليصها لثمة أو تركها مضمناً لإلزام  
الهدم في المبدأ للصوفية  
إدخال في الأضواء  
إدخال في الأضواء  
إدخال في الأضواء

[illegible]

الحمد لله رب العالمين  
 انتم من اولاد محمد بن عبد الله  
 في اليوم من غلابة الوصية الوصية  
 صاحبها الكائن في قوله تعالى  
 وما زادكم الله من نعمه  
 لم يكن ذلك من الله  
 مع الوصية في الكلام  
 في اولادهم وما حصل  
 في ما زادهم من نعمه  
 في قوله تعالى  
 وما زادكم الله من نعمه  
 لم يكن ذلك من الله  
 مع الوصية في الكلام  
 في اولادهم وما حصل  
 في ما زادهم من نعمه  
 في قوله تعالى

[illegible][illegible]

وانه در ميان  
 از ان مورد نياز من اهل  
 زمانه السالوت و قد جلد و  
 ادى هو هو بولوت و قد  
 سدا ان كافي و هو هو  
 الخواص كبره و كذا  
 صرح به فى بعض  
 سلفه عن ابائهم  
 - تلايح - دان كذا  
 - تارة

[illegible]

المسجد واما في يوم  
 فان والوالد للث ووالد  
 قال الولد في يوم

بالبشاة في مكانه لما روى ان بلالا رضي الله عنه لما بلغ حتى على الصلوة حتى على الفلاح حول وجهه يساراً  
ويساراً ولم يستدير فكيفه ان يكون الصلوة في العين والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في العين  
واليسار والفلاح كذلك والصحيح هو الاول كذا قال الزنلي والاسناد في موضعين اذ كان النبي  
يبحث لو حول وجهه مع شاة فذميه لا يحصل الاعلام اسناداً فيها يخرج راسه من الكتف اليمنى ويقول

حتى على الصلوة ثم ذهب الى الكوفة البصرة وخرج راسه وسئل حتى على الصلاة ويقول بعد ذلك  
اذا أتى البحر الصلوة خير من النوم مريم لما روى ان ابلا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد  
ناثما فقال الصلوة خير من النوم فقال صلى الله عليه وسلم يا احسن هذا اجعلك في اذانك وخص العجم  
لا يروى في حال النوم والفتنة فخص زيادة الاعلام كما خص منظر المرأة كذا في الاذان العامة

وعد الكلمات لكن فرفق بينهما بان الإقامة تكون بلا وضع أصصير في أدبيه ولو وجد جدر (وقرأ المزمع)  
ضد الترسل وريادة فز قامت الصلوة بعد فلاحها أي بعد قوله حتى على الفلاح مرتين وانما لم يقل  
وبلا الشفات في الجمعتين لأنه لو قال كذلك لكان لهم عدم جوازه أصلاً وقد قال الإمام القرافي لا يحول  
في الإقامة إلا بالناس يستطرون ويستقبل فيها أي في الأذان والإقامة القبلة ولا يكتم في أثناءها ويؤت  
مصحفها عند الجهر والرسالة لا تحتمل عدم الجهر

التشبيب العمودي الأعلام بغير اعلام كرسوب وبلده في سمارت عليها وبيس بها اي اذان و  
 الآي العرب استثناء من قوله وبتوب وحبس منها اما الاولى فلان التشبيب لا اعلام الجامعة وهم في الم  
 حاضر ولفظ الوقت واما الثاني فلان الثاني مكر وفتيكي باد في الفصل احرازه ويا في  
 المصل بها اي اذان والاقامة لما يتبع واحدة ولا في الفوات وخير فيه اي اذان للباقي من الفوات

[illegible]

وفي بيته بمصر وكه للاول اى المسافر تركها اى الاقامة وللتانى اى المصلى فى المسجد تركه اى الاذان  
ايضا اى كالاقامة بخلاف الثالث اى المصلى فى بيته بمصر حيث لا يكون تركها حال فى الوقاية وما تى بها  
المسافر والمصلى فى المسجد جماعة او فى بيته فى مصر وكه تركها للاولين لا الثالث وانت خبير بان المصوم  
منكر امة تركه كواحد منها المسافر والمصلى فى المسجد جماعة وما تركه واحد منها فبنيهم من ولدنا

غيرت عبادته هذا الى ما ترى وكرها الى اذان والاقامة للنساء لا يها من صفى الجامعة المستنصرية اقام غير  
اذن بقتبة اى عجمة المؤذن لم يكره وان اقام بحضوره كره ان يجدها اى بالاقامة وحسنه السامع  
للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن الا الجعليين فان مضاعفا اشروعوا الى الصلوة واسرعوا الى  
ما فيه بخانكم فينبه اعادته الاستهزاء وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك لا يقول في الاول

والموتى بالحق والذين آمنوا  
والذين لم يمتوا من قبلهم  
الذين لم يمتوا من قبلهم  
الذين لم يمتوا من قبلهم

فقد ورد في القول المأثور ونقدتها لا يثبت في هذا الشرط المتقدم لا الشرط الذي لا يتقدمها فالقعود لأنها فرض وليست بركن أصل بل هي شرط الخروج  
كالخروج فانها شرط الخروج وكثير غيب أفعال الصلاة فيها لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على الفداء والسجود على الركوع وعدم ذكر العائنة  
بصاحب الترتيب وعدم كثرة المرأة في صلاة مشتركة قوله باق على صدره

فقاله وينزل فيه ويجد فيها الشبهة في الاذان وبسرعة في الإقامة وحده ان يفصل بين كلتي الاذان بسكتة بخلاف الإقامة للتواتر  
والمحدث التزم مدرائهم صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت فترسل في اذانك فاذا اذنت فاحذر فكان سنة فيكم تركوا الغفوة  
من الاذان الاعلام وانزل بجماله اليق ومن الإقامة الشروع في الصلوة والمحدث بجماله اليق وفسر الترسيل في الغفوة باطلالة  
كلية الاذان الى الصلاة

الاذان مشهور دون الإقامة فاذكره المحقق في الكافي من انه لو نزل فيها او حذر منها او نزل في الإقامة وحذر في الاذان  
جاز لحصول المقصود وموالاة العلم وترك ما هو زينة لا يضرب على عدم الكرامة والاعادة وفي فتاوى فاضل خان اذن ومكث  
ساعة ثم اخذ في الإقامة وظنها اذا ما فضع كالاذان فعرف يستقبل الإقامة لان السنة في الإقامة الحذر فاذا نزل  
تكرر سنة الإقامة مع الكثرة في سنة الاذان فكذا في سنة الإقامة مع الكثرة في سنة الاذان

يستقبلان في الأقامة التغيير مع من أدلى إلى آخره بالانه لم يأت بستها وهو الحد وهو الأذان التغيير من آخره لانه انه  
بسته في اوله وهي التمس لهذا لا يعبد انتهى وهو مخالف لما في الظهيرة لكن تعليله بعيد ان المراد بجعل الأذان اقامة  
انه فيه بقوله قد قامت الصلوة مرتين فليكن هو المراد عما في الظهيرة وتفسيره مسألة آخر غير ما في الخلاصة وما في

من البحر الرابع  
 قوله في كل مرة وذكر أكبر مما عدا المرة الأخيرة هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء ذكره بالنون  
 مراد بالاسم الكريم مرفوع في كل مرة وذكر أكبر مما عدا المرة الأخيرة هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء ذكره بالنون  
 قوله في كل مرة وذكر أكبر مما عدا المرة الأخيرة هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء ذكره بالنون  
 قوله في كل مرة وذكر أكبر مما عدا المرة الأخيرة هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء ذكره بالنون

وبقيت لم يولد مرة أخرى من تلك بقيت من كل اثنين إلى آخر الأذان وصورة الخدران يصل بينهما  
موسم لكن يحد بينهما الخدران يوصل بين الاثنين ويسرع عكس النسر كل ما مستحان أي ويجدر  
في الإقامة اسير كل ما تم بسرعة شرح الجمع لاس الملك







جالی شادیوں  
میں شادیوں  
میں شادیوں  
میں شادیوں

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴

1

عن عبد الرحمن بن عوف



[illegible]

فما قدر به رجل لا تحران اصاب الامام جازت صلوتهما والّا جازت صلوة الامام فقط لان الصلوة عند الاستبانه من غير تحران يجوز عند ظهور الاصابة كما تقدم ولو وصل الاعمى ركعة الى غير القبلة فجااء رجل فسوّاه الى القبلة واقدّر له ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسالة فلم يسال لم تجز صلوتهما والّا جازت صلوة الاعمى دون المتقدر لان عنده ان يامه بنى صلوة على الفاسد وهي الركعة الاولى وانه سبحانه اعلم بحكم



[illegible]

في هذه العلامة في القبة وتداول السماع وفي الظهيرة انها تنور على سنة وكذا في الجمة ولكن زادها ان يصلى بعد سنة الوقت كسنتين قال العلامة  
المقدسة فيغير ما يصلى بعد الجمعة عشر اوانت ادرى بما هو احوط واخرى تنبى يقتصر على التشرع في العقد للاولى سنة ولا يصح تكرار  
لا يستغنى عن الشفع الثاني واختلفوا في القراءة ما في القبة فيقبل بقراءة الفاتحة والسورة في الاربع وقيل في الاوليين كالظاهر فالج وهو اختيارى و  
على الخلاف من يفضي الصلوات اخباطا والمخار عن شى ان يحكم فيها راء انتمى وقال العلامة المقدسى ولا شك ان الاحتياط ان يقرأ بها  
في الاربع يغيره نظام الظهيرة وينبغي ان يكون هو المخار واختلف في مراعات الترتيب بينا وبين العصر كما في القبة وقال العلامة المقدسة  
ولا يخفى ان الاحتياط مراعات الترتيب ثم قال بل ياتى بأقامة اولهم اطلع على من خرج فيه ليلة ويحكم ان يبارك بانه بأقامة وذكر ما غيره  
في هذه خلاصة ما ذكره في كتابه المستفيض السمعة في بيان ظهر الجمعة فعليك به **قلت** ولا يجوز الاقامة فيها بل بقية على الانفراد وحسب  
ظاهر فدل لم يذكره العلامة







عطف على ما قبله من قوله تعالى ولا يترك له شيء من قوته ولا يترك له شيء من قوته ولا يترك له شيء من قوته

ان لم يجز فعله الظاهر وان جازت اجراءه الا ان لم يجز فعله الظاهر وان جازت اجراءه الا ان لم يجز فعله الظاهر وان جازت اجراءه

هذا هو الحق والصدق والعدل والبر والحق والصدق والعدل والبر والحق والصدق والعدل والبر

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير

والصالحين والذين هموا صالحين ولهم اجر كبير







[illegible]

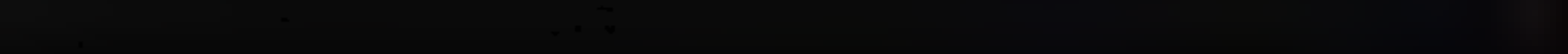
أي أدنا ما يتحقق به كمال الغنى وهو كمال المحصول للشيء لا الغنى كما في البرهان ولما كان الركوع نوافعا وقدره لا ما نسب ان يحول معاملة العظمة لله ولما كان  
 السجود غاية السقوط فاسب ان يجعل معاملة العولته وهو القدر والافضل له العلو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا  
 أي من الملئ والداد كما ان التذرية لا تأتي في معاملة مستحب كما في الجوع **قوله** واليقين انه بآية الأول وهو بخلاف التشهد لوانه الامم  
 قبل المصطفى لا يابا بعد بل يتيم لان قرة التشهد واجبة كما في غنى فاضه فان **قوله** رافعا راسه المزدان يكون التيسع عند استلام  
 قوته والامم يكفي به هذا عند خيفة وما لا يقع به الحمد **قوله** وفي الحبط اللهم ربنا لك الحمد لان العاطفة اردت وافضلها اللهم ربنا ذلك  
 لان زيادة الواو توجب الافضلية واختلافها افضل زابن وقيل عاطفة تقديره ربنا حمدناك ذلك الحمد وليس ما ذكره المصنف **قوله**  
 ربنا ذلك الحمد كما في الجوع **قوله** والمضرد الى الاول على كل حال السجدة بين السجدين في الجوع ثم قال وحش اختلف التصحيفات لانه  
 من الذجج ما يخرج من جهة المذهب فاني المتن يعني قول الكثرة واكتفى المتفرد بجملة لا ظاهر الرواية مما خرج به كاضه في نسخة والمخرج من جهة اليسار  
 ما صح في الرواية انما قول الثالث في المفردة ان كان يستحب لا يجز وهو رواية المصنف عن ابي خنيفة قال صاحب الجوع يعني ان لا يقدر عليه  
 لم اربى صحاحي **قوله** والقبول من قولنا وقال في الفهم والاسوة فيه كما في اوله لان كل ما سئلته نسقته وروى عن ابي خنيفة  
 ان الركن من الركوع فرضه المصنف **قوله** كما ذكره الزيلعي في التبيين **قوله**  
**قوله** بخلاف القوة الى قال في الجوع وقصته الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعه اي في الركوع والسجود وفي القوة بحسب وجوب شئ الركوع في الجوع  
 بين السجدين للمواظبة على ذلك كمال وهو في حديث الى صلاه ولما ذكرنا ما في فان من ترك سجدة السهو ترك الركن من الركوع سائيا وكذا في الحبط  
 فتكون حكم الجسنة بين السجدين كذلك لان الحكم فيها واحد والقول بوجوب الكمال هو في الحق الحق ابيه الهمم وتبين ان ابي حنيفة كان  
 انه الصواب والله الموافق للصواب **قوله**

اوله و منها **حور** اقول حقيقة **حور** بنى الوجود على الارض مما لا يخفى فبقدر اقل الانس وخرج محمد و الذوق الصريح و قد تم الانس فلما حور اسجد عليه و ان كان  
يجب ان يابا لرأس و خرج بقية مما لا يخفى منه ما اذ رجع قديم الى سجده فانه لا يرضع لان سجده مع ردفها بالثياب اشبه منه بالتعظيم و الاحرام و كفي  
وضع اصبع واحد فلو لم يضع الاصابع اصلا و وضع ظهر القدم فانه لا يجوز ذوقه قديم و وضع اخرها بربع الكراهه من غير عذر و ذهب شيخ الاسلام الى  
ان وضعها سنة فتكون الكراهه تنزيهية و ذكر الله و روى ان وضعها قديم و هو صنيف كسيرة المصطفى هذا **مسألة**  
ثمة و قال فى ثوبه هذا اذا كان على خل طاهر لانه اذا كان على خل مجس ما لا يضع عدم الجواز وان كان المرغبا في بيعه جواز كافى النية و كسيرة على كفة  
جائز على الاصح و كونه قدس غير عذر لا يجوز على المخار و كونه ركبته لا يجوز على الوجهين لكن الابا بكيفية اذا كان به عذر كافى التبيين  
**مسألة**







[illegible]



سمى شهيداً شجرة لكل باسم جزء الشرف لأن الشهد أشرف أذكاره ثم في تفسيرها أقوال كثيرة أحسنها أن الشهادتين العبادات القولية والصلوات  
العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية في العبادات تدعى لا يستحق غيرهما ولا يتناسب بينهما ثم هو على مثال من يدخل على الملوك  
فيقدم الشاء أو لا ثم الخدمه ما يسام ثم هذا المال ثانياً وأما قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته حكاية سلام الله تعالى عليه عليه الصلوة  
والسلام فهي غنة في مقابلة الشعة التي أتت بها النبي صلى الله عليه وسلم على ربه ليلة الأسراء من سلم الله تعالى عليه من تسليمه من الأمانات  
والأظهر أن المراد بالرحمة هنا من فضله لا من شدة لارادته لأن المراد بالعبادة بها والعبادة الخاضعة بالمكن والارادة قد تارة بخلاف نفس الاحت  
والبركة الغناء والزبادة من الخير وبيات البركة جماع كل خير ثم إنه صلى الله عليه وسلم أعطى سبها من هذه الكرامة لأخوته الأنبياء والملائكة عليهم الصلوة  
والسلام وصالح المؤمنين من الأنس والجن لأنه بهم كما شهدت به السنة الصحيحة حيث قال صلى الله عليه وسلم هذه الكلمات فأنكم إذا قلتموها  
أصبحت كل عبد صالح في السماء والأرض والعباد جميع عبد صالح في كل موضع ليس في الشرف من العبودية ورواه من صفات المخلوقين والآتي منبئة  
على النقص لئلا يظن على الحاجة والافتقار كما ذكره الامام الفرائي في جوابه الفرائي وعرفنا الشفي بأنها الرضى بما يفضله الرب تعالى والعبادة فعل ما  
يرضه الرب وإن العبودية أقوى منها لأنها لا تنقطع في العبيد بخلاف العبادات الصالحة هو القائم بحق الله تعالى وحقوق عباده ولهذا  
وصف الأنبياء عليهم الصلوة والسلام بنبي صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء فقالوا أو حبا بالنبي الصالح ولذا قالوا لا ينبغي للغير  
في حق شخص معين من غير شهادته الشارع له وإنما يقال هو صالح فيما اظن أو في ظني خوفاً من الشهادة بما ليس فيه وأشهد معناه أعلم وأيقن  
الوهمية الله تعالى وحده لا شريك له وعبودية محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته وقدمت العبودية على الرسالة لما قد مضى منها شرف صفاته ولهذا وصفه  
الله تعالى بأنه في قوله سبحانه الذي أرسله في قوله فإوحى إليه عبده ما أوحى وأخبر لفظ الشهادة ورواها لأنها أبلغ في معناه وأظهر منها كونها  
مستعملة في ظهور الأشياء وبواطنها بخلاف العلم واليقين فأنها يستعملان غالباً في البواطن فقط ولذا رواه الشافعي لفظ العلم وأيقن مكان الشهد  
لم يقبل شهادته وإنما ذكرنا بعض معاني الشهد لأن المحصل بقصد هذه الألفاظ معانيها ورواه له على وجه الإنشاء من كماله في الحق يقول ولا بد  
من أن يقصد باللفظ الشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يجيء الله تعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وعلى أوليائه الله تعالى انتهى  
وعلى هذا فالضمير في قوله السلام علينا عائد على الامام والمأموم والملائكة كما نقله في النهاية عن النووي واستحسنه وهذا يضعف ما ذكره في  
السراج الوهاج أنه قوله السلام عليك أيها النبي حكاية سلام الله تعالى عليه **باب السلام على النبي** لا ابتداء سلام من النبي عليه وأما رتبة الشهد  
ابن مسعود رضي الله عنه فخرج في شهادته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو العجائب ثم الركايات ثم الطيبات ثم الصلوات ثم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله رواه أبو مالك في الحديث وعلى ما رواه الإمام زاد عليه وحده لا شريك له الثابت  
في شهادته عائشة رضي الله عنها في الموطأ أيضاً وبه علم تشهد ما وخرج تشهد ابن عباس رضي الله عنهما في مسلم وغيره وفروعاً التحيات المباركات الطيبات  
الصلوات ثم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
الآن في رواية الترمذي سلام عليك وبهذا أخذ الشافعي رحمه الله وقال إنه أكمل الشهد وخرج متابعاً تشهد ابن مسعود رضي الله عنه عشرة ذكرنا  
الشارع وغيره أحسنها أن حديثه اتفق عليه الأئمة الستة في كتبهم لفظاً ومعنى واتفق الجمهور على أنه أصح أحاديث الشهد بخلاف غيره حتى  
قال الترمذي إن أكثر أهل العلم عليه من الصحابة وأن بعضهم روى عن علي بن النعمان الصدوق رضي الله عنه وكان يعلم أن س على المنبر كالقرآن  
ثم وقع لبعض الشافعي أنه قال والآخر تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في خلاف في الأولوية حتى لو شهد بغيره كان آتياً بالواجب والخط  
خلاف لأنهم جعلوا الشهد واجباً وعينه في تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وأجبا ولهذا قال في السراج الوهاج وبكره أن يزيد في الشهد حرفاً  
أو ينقص حرفاً قال أبو حمزة رضي الله عنه لو نقص من تشهد أو زاد كان مكروهاً لأن أذكاء الصلوة محصورة فلا يزداد عليها وإذا قلنا بتعيينه  
للوجوب كانت الكرامة تحريمية وهي المحرمة عند أهلها كما ذكرناه بغير مرة

من العجائب



تظهر فيها اسب  
منه فنية القعدة على هذه السائل  
ويجوز في القعدة على هذه السائل  
بالسجدة ولم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
وخرجت من كونها سجدة وكذا لو لم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
والثانية من كونها سجدة وكذا لو لم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
المسافر دون كونها سجدة وكذا لو لم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
تعتبر ركعتيها سجدة وكذا لو لم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
الركعة الثانية من كونها سجدة وكذا لو لم يحد على راس الركعة بطلت ركعتيها  
في الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة  
من الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة

فقد وافقوا في الترتيب وجوب رعاية الترتيب في الركعة في الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة  
من الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة

فقد وافقوا في الترتيب وجوب رعاية الترتيب في الركعة في الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة  
من الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة

لا من السنة ان لا يحصى نفسه بالدعاء وشبهه القرآن اي بما يشبهه لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي  
او يقول اغفر لي ولوالدي عطف على قوله يشبه القرآن اي بالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم ان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي عطف على قوله يشبه القرآن اي بالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ايستعمل في الركعة لا كلام الناس اي لا يدعو بشبه كلام الناس لا يشبه الصلاة الاصل فيه ان كل ما  
لا يستعمل في الركعة لا كلام الناس اي لا يدعو بشبه كلام الناس لا يشبه الصلاة الاصل فيه ان كل ما  
التشديد في الصلاة واما اذا قصد فصلوة تامة لوجود الخرج بصنعه كاسيا في ولكن المرأة  
تؤتي اي يخرج رجلها من الحجاب الابن وتكون ركعتيها من الارض لانه استعملها ومنى حالها الشعر  
بهما اي في القعدة والصلاة والدعاء سنان الاول فرض عند السجدة ومنها اي الفرائض  
ترتيب القيام اي تقديم بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجدة حتى لو ركع قبل القيام او سجد  
قبل الركوع لم يجز لان الصلاة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وتجب ان الصلاة من الاعمال الشرعية  
فعلها ما قبله من ركعة شرعا من اجزاء ما قبله من القيام والركوع والسجدة وجوز صورتي في المشقة  
من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجدة ولا يذكر المرأة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذا  
لها في حصول الجزء الصوري لان الشرع لم يبين لها عللا خصوصا بطريق الترجمة كما بين باقي الركعات  
لرجلها فمما مطلقا في الصلاة حتى لو تركت في الاولى ووجدت في الثانية تحت الصلاة واما  
لا يصح لو تركت بالكلية فهذا الشرع في جعلها ركعة الترتيب بين الركعة والركوع من الواجب  
لا الفرائض واقصر في الترتيب وجوب رعاية الترتيب في الركعة في الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
الكافي في او خراب الحديث في الصلاة اما ما حدثت شرعية بركعة وجوده صورة ومعنى في محله  
لانه كذلك شرع فاذا اعتبره فقد قلب الفصل وعكسه وقلب المشروع ما لم يشرع بتحقيق ما قال صاحب  
المدينة عند الواجبات ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الاعمال فانه لا بد ما شرع مكررا  
ما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام وام صلوة فذكر عليه  
ان يسجد السجدة المذكورة ويسجد للسجدة كما في وجوبه ما شرع غير مكرر فيها كالركوع فانه اذا وقع  
بعد السجدة لا يقع تلك الركعة معقدا بها بالاجماع ذكره شراح المدينة حتى قال في الحاشية الترتيب  
فرض فيما احدثت شرعية في الركعة كالقيام والركوع وليس فرض فيما احدثت شرعية في الركعة  
حتى لو تركت في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى فاخط من ركوعه فسجد بالركعة  
على عادة الركوع فان قبل السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاقى سرق جعل ركعة  
الترتيب بينهما واجبا لافضلنا الشريف ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى اسجدوا وانكروا هاجرا  
الرسول صلى الله عليه وسلم كما سبق فاذا اوجز الاول في محله فقد حصل الترتيب المفروض لوجود  
منقضي المنع ولو فرض الترتيب بين السجدة من لزم مساواة ما ثبت بالفضل ما ثبت بالنقص مع ان الاول  
اعلى رتبة من الثاني ويعلم ايضا بتحقيق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركعة على ركعة قبل الركعة فلا

عطف على قوله يشبه القرآن اي بالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم ان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي عطف على قوله يشبه القرآن اي بالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ايستعمل في الركعة لا كلام الناس اي لا يدعو بشبه كلام الناس لا يشبه الصلاة الاصل فيه ان كل ما  
لا يستعمل في الركعة لا كلام الناس اي لا يدعو بشبه كلام الناس لا يشبه الصلاة الاصل فيه ان كل ما

فقد وافقوا في الترتيب وجوب رعاية الترتيب في الركعة في الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة  
من الصلاة حاله النوم لا تحسب ولا تقبل سجدة ولا ركعة  
والركوع والسجدة موقوف على السجدة والركعة موقوف على الركعة



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤  
 ١٣١٥  
 ١٣١٦  
 ١٣١٧  
 ١٣١٨  
 ١٣١٩  
 ١٣٢٠  
 ١٣٢١  
 ١٣٢٢  
 ١٣٢٣  
 ١٣٢٤  
 ١٣٢٥  
 ١٣٢٦  
 ١٣٢٧  
 ١٣٢٨  
 ١٣٢٩  
 ١٣٣٠  
 ١٣٣١  
 ١٣٣٢  
 ١٣٣٣  
 ١٣٣٤  
 ١٣٣٥  
 ١٣٣٦  
 ١٣٣٧  
 ١٣٣٨  
 ١٣٣٩  
 ١٣٤٠  
 ١٣٤١  
 ١٣٤٢  
 ١٣٤٣  
 ١٣٤٤  
 ١٣٤٥  
 ١٣٤٦  
 ١٣٤٧  
 ١٣٤٨  
 ١٣٤٩  
 ١٣٥٠  
 ١٣٥١  
 ١٣٥٢  
 ١٣٥٣  
 ١٣٥٤  
 ١٣٥٥  
 ١٣٥٦  
 ١٣٥٧  
 ١٣٥٨  
 ١٣٥٩  
 ١٣٦٠  
 ١٣٦١  
 ١٣٦٢  
 ١٣٦٣  
 ١٣٦٤  
 ١٣٦٥  
 ١٣٦٦  
 ١٣٦٧  
 ١٣٦٨  
 ١٣٦٩  
 ١٣٧٠  
 ١٣٧١  
 ١٣٧٢  
 ١٣٧٣  
 ١٣٧٤  
 ١٣٧٥  
 ١٣٧٦  
 ١٣٧٧  
 ١٣٧٨  
 ١٣٧٩  
 ١٣٨٠  
 ١٣٨١  
 ١٣٨٢  
 ١٣٨٣  
 ١٣٨٤  
 ١٣٨٥  
 ١٣٨٦  
 ١٣٨٧  
 ١٣٨٨  
 ١٣٨٩  
 ١٣٩٠  
 ١٣٩١  
 ١٣٩٢  
 ١٣٩٣  
 ١٣٩٤  
 ١٣٩٥  
 ١٣٩٦  
 ١٣٩٧  
 ١٣٩٨  
 ١٣٩٩  
 ١٤٠٠  
 ١٤٠١  
 ١٤٠٢  
 ١٤٠٣  
 ١٤٠٤  
 ١٤٠٥  
 ١٤٠٦  
 ١٤٠٧  
 ١٤٠٨  
 ١٤٠٩  
 ١٤١٠  
 ١٤١١  
 ١٤١٢  
 ١٤١٣  
 ١٤١٤  
 ١٤١٥  
 ١٤١٦  
 ١٤١٧  
 ١٤١٨  
 ١٤١٩  
 ١٤٢٠  
 ١٤٢١  
 ١٤٢٢  
 ١٤٢٣  
 ١٤٢٤  
 ١٤٢٥  
 ١٤٢٦  
 ١٤٢٧  
 ١٤٢٨  
 ١٤٢٩  
 ١٤٣٠  
 ١٤٣١  
 ١٤٣٢  
 ١٤٣٣  
 ١٤٣٤  
 ١٤٣٥  
 ١٤٣٦  
 ١٤٣٧  
 ١٤٣٨  
 ١٤٣٩  
 ١٤٤٠  
 ١٤٤١  
 ١٤٤٢  
 ١٤٤٣  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٥  
 ١٤٤٦  
 ١٤٤٧  
 ١٤٤٨  
 ١٤٤٩  
 ١٤٥٠  
 ١٤٥١  
 ١٤٥٢  
 ١٤٥٣  
 ١٤٥٤  
 ١٤٥٥  
 ١٤٥٦  
 ١٤٥٧  
 ١٤٥٨  
 ١٤٥٩  
 ١٤٦٠  
 ١٤٦١  
 ١٤٦٢  
 ١٤٦٣  
 ١٤٦٤  
 ١٤٦٥  
 ١٤٦٦  
 ١٤٦٧  
 ١٤٦٨  
 ١٤٦٩  
 ١٤٧٠  
 ١٤٧١  
 ١٤٧٢  
 ١٤٧٣  
 ١٤٧٤  
 ١٤٧٥  
 ١٤٧٦  
 ١٤٧٧  
 ١٤٧٨  
 ١٤٧٩  
 ١٤٨٠  
 ١٤٨١  
 ١٤٨٢  
 ١٤٨٣  
 ١٤٨٤  
 ١٤٨٥  
 ١٤٨٦  
 ١٤٨٧  
 ١٤٨٨  
 ١٤٨٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢  
 ١٤٩٣  
 ١٤٩٤  
 ١٤٩٥  
 ١٤٩٦  
 ١٤٩٧  
 ١٤٩٨  
 ١٤٩٩  
 ١٥٠٠  
 ١٥٠١  
 ١٥٠٢  
 ١٥٠٣  
 ١٥٠٤  
 ١٥٠٥  
 ١٥٠٦  
 ١٥٠٧  
 ١٥٠٨  
 ١٥٠٩  
 ١٥١٠  
 ١٥١١  
 ١٥١٢  
 ١٥١٣  
 ١٥١٤  
 ١٥١٥  
 ١٥١٦  
 ١٥١٧  
 ١٥١٨  
 ١٥١٩  
 ١٥٢٠  
 ١٥٢١  
 ١٥٢٢  
 ١٥٢٣  
 ١٥٢٤  
 ١٥٢٥  
 ١٥٢٦  
 ١٥٢٧  
 ١٥٢٨  
 ١٥٢٩  
 ١٥٣٠  
 ١٥٣١  
 ١٥٣٢  
 ١٥٣٣  
 ١٥٣٤  
 ١٥٣٥  
 ١٥٣٦  
 ١٥٣٧  
 ١٥٣٨  
 ١٥٣٩  
 ١٥٤٠  
 ١٥٤١  
 ١٥٤٢  
 ١٥٤٣  
 ١٥٤٤  
 ١٥٤٥  
 ١٥٤٦  
 ١٥٤٧  
 ١٥٤٨  
 ١٥٤٩  
 ١٥٥٠  
 ١٥٥١  
 ١٥٥٢  
 ١٥٥٣  
 ١٥٥٤  
 ١٥٥٥  
 ١٥٥٦  
 ١٥٥٧  
 ١٥٥٨  
 ١٥٥٩  
 ١٥٦٠  
 ١٥٦١  
 ١٥٦٢  
 ١٥٦٣  
 ١٥٦٤  
 ١٥٦٥  
 ١٥٦٦  
 ١٥٦٧  
 ١٥٦٨  
 ١٥٦٩  
 ١٥٧٠  
 ١٥٧١  
 ١٥٧٢  
 ١٥٧٣  
 ١٥٧٤  
 ١٥٧٥  
 ١٥٧٦  
 ١٥٧٧  
 ١٥٧٨  
 ١٥٧٩  
 ١٥٨٠  
 ١٥٨١  
 ١٥٨٢  
 ١٥٨٣  
 ١٥٨٤  
 ١٥٨٥  
 ١٥٨٦  
 ١٥٨٧  
 ١٥٨٨  
 ١٥٨٩  
 ١٥٩٠  
 ١٥٩١  
 ١٥٩٢  
 ١٥٩٣  
 ١٥٩٤  
 ١٥٩٥  
 ١٥٩٦  
 ١٥٩٧  
 ١٥٩٨  
 ١٥٩٩  
 ١٦٠٠  
 ١٦٠١  
 ١٦٠٢

[illegible]

لا يصبر على خلافه  
بالسلامة والحي  
وله  
موجوب الى غنيفة رجوا الله  
اموال التي تسمى باسم ما قرب الى العلم  
وقال من ثم تفرق فلا ابي وقال عم  
مى وقد عرفت فقدمت  
وهو من حلقى  
الناية  
الاجنة  
الارقال

من روى عنه في الحديث  
في قوله تعالى فان كان  
الاولى فان كان السلام عليكم  
ولم يرد عليه اجاب وان قال  
عليكم السلام وكونه له  
والسلام عليكم فكن بالصلوة  
فكنا بعباد من الناس  
وان











[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فانما هذا  
ولا شك انه  
في الاول في  
الاولى والاشبه  
في الثانية تكون  
تدبره  
بطلوا الله  
نعم نعم  
سورة كعب  
المطوية هم  
وك من جهة  
الناس لا ي  
جهة الجبل في

بالرحمة از اسبق  
و انصاف و عدل  
حکم و احسان  
عبر مردم  
المنشأ علی  
القرآن باد



















مغاوثة كراتب السنة والواجب والفرض والله سبحانه اعلم **حلى**  
 وبسم الله  
 للأمام بعد صلاة وهو باب القبلة  
 ان يقول الى بين القبلة وهو باب الطوع بعضه يقوم  
 الحاجب المقابل له يستقبل فيقوم فيقبل به وكذلك يقوم  
 لان بين القبلة جهة باب المستقبل فيقوم فيقبل به  
 لان الميمن فضلا ولا يقع الاشتباه بقبلة الفرض ويستحب ان يستقبل بوجهه  
 ويستكثر شهوده لاراد ان يكون بعد نافذة يستقبل الناس ان شاء ان لم يكن  
 وبعبء الطوع وعقب الفرض ان لم يكن بعد نافذة يستقبل الناس ان شاء ان لم يكن

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَ النَّاسِ وَاللَّهُ يُخَوِّدُ الْفَاسِقِينَ  
سَبِّحْ تَبَارَكَ تَعَالَى الْعَرْشِ الْعَظِيمِ



[illegible]

قوله كما اذا حصرت وزن ثقف فعلا ومصدر الفاعل وضيق الصدر كما في القبح وفي النهاية ضم الحاء في خطا كما في المذهب وقال لا تفتاته ويجوز ان يكون حصصه على غير  
 ما لم يسم فاعله من خصته اذا حبسه من باب نصره ومعناه حصره ومنع عن العزلة بسبب تجرد واحد من الجوهرية حصول الاستماع ومنها صحيح في الاطعام كسبح المالح  
 الصغير وقدر روت النجاشي في كتب الفتا كالصباح وغيره ما اثار المطر في ختم العربة اعني الحاء في كسره البعيدة لانه لا يتم الا في ركنه ولا يمكن ان يكون في ركنه  
 لا في فتحة العين لانه شرط غير بناء العزلة للمفعول فافهم انتهى  
 قوله فانه يتخلف فيه عند خلافها القول ولم يذكر ما حكم عندهما لو تخلف هل بطل او ثبتا بقرائة وقال في النهاية جاز اي الاختلاف عند حصر  
 وقال لا يجوز انتهى وقال في النهاية هل بطل ثبتا بدون القراءة كالانتي ازام انبيي وذهب بعض الشافعيين الى السهو لان فيهما ما يستقبل به صريح ما  
 في الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير انتهى قلت وما قال في النهاية من انه يتجوز بقرائة عندهما تبعه فيه القليل والكثير من الحكماء وراى بطلانها  
 غير محتمل معزيا الى البدائع وفي الاسلام ان عندهما لا يجوز في نفسه صلاتهم انتهى  
 قوله ولو قرأ ذلك المثل لم يجز الا بكونه في وقت اذ  
 كذا في كثير من كتب المذهب المعتمدة لكن قال صاحب البحر في المحیط بلفظه قوله في قوله لا يجوز ان المذهب الاطهر وهو الذي ينبغي اعتماده لا انه في غير  
 في فتح المصنف على انه لا ينافي ما تقدم على الصحيح وقرأ الايام لا يجوز به الصلاة او لا قلنا خصوصا في الاختلاف مطلقا انتهى بوبن ما قال في الفتاوى كسره  
 كنت في شرح الجامع الصغير اذا حصرت تخلف ما بعد قرأ لا يجوز به الصلاة لا يجوز بالجمع ولم يذكر انه يترفع الصلاة لانه ثبت في جملة مستند الاثني ان الاختلاف  
 محكم فيه بغير هذا ايضا في هذا القياس ان جده على فليس ما ذكر في الجامع الصغير ان نفس الشيخ لا ينافي هذا ايضا هذا ان المع ليس بمؤكد فقد  
 انشأنا بغيره لانه محكم كذلك لانه غير خارج اليه وهذا هو خارج اليه فلا ينفذ انتهى قلت ولا يحتاج الى التنباه بواجب المسح من العزلة ثم يقيد المصنف  
 بقرائة لا يجوز به الصلاة اشارة الى انه قد حصل المصنف ركنه بعد الاولى وقد قرأ قلنا لا يجوز به الصلاة فيستفاد منه ان اذ قرأ في ركعة فقط ما يجوز به ثم حصر فيها جاز

[illegible][illegible]

يختلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلواتهم وفي صلوة الامام روايان كما ادحض الامام عن الفريضة  
اي قراءة قديم ما يجوز به الصلوة فانه يستلزم ابعاضه خلافا لما لو فرض ذلك القدر لم يجر الخلاف  
بلا خلاف لعدم الاحتياج اليه في فرض الامام وسبق اجابها على ما مضى وفي صلوة من اي مكان السجدة او  
يعود الى مكانه ان فرغ امامه اي الذي استخلفه من قبله ثم انه او يعود كالمنفرد فانه ايضا غير بين الامام  
ثمة والعود ووجه الخبر ان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فبخلافه وانما  
والاى وان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعاً كذا في الامام المتقدم اذا سبقه حدث والفضل المنفرد  
ومقتضى فرغ امامه الاستيفاء ليكون البدل عن شبهة الخلاف فيتمتع الاداء بالاحل وسبق الامام والمنفرد  
احراز الفضيلة الجامعة ولو استخلف الامام مسجواً جاز لوجود المشاركة في التحريم والاولى ان تقدم  
مذرك الامة اقدر على انعام صلوة امامه وسبق هذا المسبوق ان لا يستعمل المجزئ عن التسليم ولو تقدم لم  
صلوة الامام او لا باراستقامته من حيث انتهى اليه الامام لقيام مقامه واذ انتهى الى السلام فقدم مذكراً  
لنفسهم ومنهما اي المسبوق صلوة الامام بان تعد قدر الشهد بغيره اي المسبوق والمراد صلوة  
المنافق للصلوة كالتفهم والكلام ونحوها وبصر الامام الاول لا يبرحاً وانما صلواتها اعند من ادعى  
الامام الاول بان يتوضا وادركه خليفة بحيث لم يستعدي وام صلواته خلفه طليقة لا تقوم اي الاصل  
المنافق تقوم اذ قدمت صلواته وان استيقظ اي الامام الاول حدث وقعد قدر الشهد فمقبية او  
احدث عمداً قدمت صلوة المسبوق لوجود المنافي خلافاً وان تكلم او خرج من المسجد لا يفسد  
صلوة المسبوق لان التهمة مفسدة للجزء الذي لا يقدح من صلوة الامام فتفسد مثل من صلوة المتقدم

[illegible][illegible]



قوله ما دام في وضوءه...  
قوله ما دام في وضوءه...  
قوله ما دام في وضوءه...

الآن الامام لا يحتاج الى السجدة...  
الآن الامام لا يحتاج الى السجدة...  
الآن الامام لا يحتاج الى السجدة...

فانه قيل...  
فانه قيل...  
فانه قيل...

قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...  
قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...  
قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...

قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...  
قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...  
قوله وظهور الموقوف في الاستنجاء...



وسكره الصلوة في رضى الغيبة اذن وقبل ان كان لمسلم ولم يكن  
مؤروعة فلا يواطى من الصلوة في رضى الغيبة في الطريق فان  
كانت مؤروعة او كما في الطريق اولى والا ففى ولا يجب في  
الصلوة احد الوجه اذا ماواه الا ان استعانت به لم يقطعا كما  
يقطع بخوف سقوط الجنب من سطح ونحوه او غرزة او غرزة او رقة  
او قنينة ورمي له او غيره خلة

وذكر في التقدمة الشخصية الصلوة اذا كان الراس في حال التمسك القبلة  
 لم يخرج منها لا تقصد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا ارضا لاحق لبعض  
 في غير هذا ولم يخرج من المسجد اذا كان متعلقا به وان كان في القضا اي  
 الصلوة لا تقصد غير المتلاحق مالم يوجع المصلي عن الصفوف يعني اذا كانت الصلوة  
 في القبلة متباينة من اركانه من قرصت في وقت قدر كمن في  
 صف آخر فكذلك ان من قدر صفوف كثيرة لا تقصد صلوة الا ان خرج من المسجد  
 في غير واجب او الصفوف في الصلوة وان في متباينة متلاحقا ما كان في دور  
 دفعة واحدة اخرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصلوة في الصلوة فلو صلوة  
 في قوامه صفوف في الصلوة فالمعتبر بمجاوزة موضع سجوده والبيت للمركب  
 النسفي والصلوة عند غيره وبعض المتأخرين قالوا في رجل اراد سجدة في الصف  
 فاستد بالصف الذي هو فيه وهو الذي في مدخل بين وبينه صف في البيت  
 فاستد بالصف الذي هو فيه فلو استد الى الصف الثالث وهو الذي بين وبينه صف  
 وهذا القول ان عمل على الظل او استواء كان شبه الى الثالث متلاحقا او  
 ان تحالفا فقله وان قيد كونه متلاحقا فلا بد التفصيل كما في المكني  
 لعله يستد بالقبلة بان من قوامه او بينا او يسارا او همسا ما اذا كانت  
 في رصف او سنة عرفت اخر في بين انه لم يكن رصف ولا عرفت وان  
 استد باروان لم يخرج من المسجد لان استد باروه وقع في غير ضرورة الصلوة  
 الصلوة مكان مستد استد

يد يا بني ان احديث في ركوعه وسجوده ونواحيه فلا بد ان يعيد الركوع والسجود الذي احديث  
 فيه لان اتمام الركعة انما هو بالاستقبال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما فقدم  
 غيره دام المقدم على الركوع والسجود لان اتمام بالاستدانة وان تذكر في ركوعه او سجوده ما منه  
 ترك سجدة في الركعة الاولى فنصاها لا يجب عليه عادة الركوع والسجود لكن ان اعاد يكون مندوبا  
 ليس المصلاة من حيث تقدير المكان ام واحدا فاحديث الامام ولو كان المقتدى رجلا فامام له في ذلك  
 المقتدى امام بلائيه اى متبعين بخلافه الاول وان لم ينو ما فيه من صيانة المصلاة كما مر في اول كتابنا  
 ونبيين الامام لنقطع المراجعة عند الكثرة والارتماء بها ومن الاول صلوته مقتداه كما اذ استخلفه  
 حقيقة والى وان لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبا او امرأة او حتى صفت صلوته في رواية  
 لا يستخلفه من لا يصلح امامته وقيل لا يستند اذ لم يوجد منه الاستخلاف قصد او كذا الحكم فيما اذا كان  
 ذلك الواحد اميا او متفلاخل المقتضى او مقبلا خلف السامع في النضاء احد رعايا مكنت في  
 استطاعه ان يصلى لا يجب عليه الاستيناف **باب ما يقصد الصلوة وما يكسر فيها**  
 بقصد ما السلام عند ابتداء الحمد لان السلام سهو اغتر فبنيان من الازكار نفى غير الحمد بحمل ذكر اوى  
 الحمد كلاما ويرد لم يقصد بالحمد لانه ليس من الازكار بل هو كلام ونحاطت بقصد ما الكلام مطلقا  
 اى سواء كان عدا او سهوا او سببا او قبلا او كثيرا والدعاء بايشم كلاتنا نحو اللهم البسني ثوبا  
 كذا اللهم ربى فلاته وعند الثاني لا يقصد والابن وهو ان يقول آه في الخافى عن ابي يوسف انه  
 لا يقصد سواء كان من وجع او ذكر حقبة او نار والباية وهو ان يقول آه نفسه فيها وفي النار رجا  
 مثل عجزه سلمه عن ذلك فقال لا يقطع وفي البائية قالوا الاخذ بهذا الحسن الفتوى لا يباين  
 به المربى اذا اشتد ضربه وتنايف وهو ان يقول آه وبكاء بصوت لوجع او مصيبة لا ذكر الجنة  
 او النار لان الابن وسجدة اذا كان من ذكر جوارحه كما يقول اللهم افسلك الجنة واعود بك من النار  
 ولو خرج من قصد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول انما صاب فقر في والوجع  
 به نفسه كذا في الكافي في جميع بلاغته بان لم يكن مدفوعا اليه اى مضطرا ان كان لحسن الصوت في ظهر  
 به حرف نحو ج بالفتح والضم نفسه عند اى حنيفة وتجدد رحمة الله به وان كان مضطرا لاجتماع البراءة  
 في حلقه لا يستد كالطاس فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفع اليه طبعا واما البائية فان حصل  
 مدفع ولم يكن مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي ويستقيم طاس بالسين والشين والثاني اصح وهو  
 ان يقول برحمتك افساده اى من كلام الناس لا يقع به التحايل بينهم ولو قال الطاس او السامع  
 الحديث لا يقصد لانه ليس جوابا عرفا ولو قال الطاس لمعبر برحمتك الله لا يفسد لانه مجرد قول برحمتي الله  
 وبما يقصد كذا في الظاهر به وجواب جبري لا بالاسترخاء فان يقول انا الله وانا اليه الرجوع وسائر  
 تلك لانه بان يقول الحمد لله وعجبا يستحله بان يقول سبحان الله والهميلة فان يقول لا اله الا الله في  
 الحديث لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد لانه لا يفسد

*(Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page)*

[illegible][illegible]



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه  
وكان يسمع ما يشاء من  
أمره وكنهه

والله اعلم بالصواب

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]



قوله لا يتنفل قبل صلوته اطلعت فمثل كل احد ولو لم يصل العبد وهو صحيح ما نقله في البحر عن السراج لو باج لكن بخلاف ما قاله في الجوهره  
 لا يتنفل في المصلي من العدم قال وأشار الشيخ الى انه لا باس به ان يتنفل في البيت لانه قبل المصلي انتهى قلت وهو قول البعض وعائدهم  
 على الكراهة من الصلوة مطلقا وافاد الحق انه يتنفل بعد صلوته ولكنه مكروه في المصلي عند العامة كما كره التنفل في المصلي قبلها اتفاقا وحكي الزيلعي  
 الاتفاق على كراهة التنفل قبلها في المصلي وبخلافه ما في الجوهره قال فيها ولا يتنفل في المصلي قبل العبد والحق انه ليس بمنون لانه كره انتهى  
 وكذلك بخلاف قول الكمال عامة المشايخ على كراهة التنفل قبلها في المصلي واديبه وبعد ما في المصلي خاصة انتهى وقال في شرح الجمع  
 ويكره التنفل قبلها بعد بقوله فيها لان التنفل بعد ما غير مكروه اتفاقا فكل مكروه في المصلي خاصة والاصح انه مكروه فيه وفي غيره كراهة لخاصة  
 انتهى فليس اطلاق حكمه بالاتفاق على عدم كراهة التنفل بعد ما مخالف لما ذكره الزيلعي من انه مكروه بعد ما في المصلي عند العامة وان  
 حمل على انه اراد بالاتفاق الاتفاق على عدم كراهة اذا كان في غير المصلي لا يناسبه قوله والاصح انه مكروه فيه وفي غيره انتهى قلت  
 والله يستحق ان يؤخذ به ما به من كلام المصنف وهو انه انما يكره التنفل بعد الصلوة اذا كان في المصلي كما حمل الكمال الذي عليه لما روى  
 ابن ماجه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رجع الى منزله صلى ركعتين وفي الخلاصة يستحب ان يصل بعد صلوته العبد اربع ركعات  
 قال الكافي اربع الركوع الى منزله حديث على رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العبد اربع ركعات كتب  
 الله له بكل نيت نيت وبكل ورقة حسنة وسئل يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سبح اسم ركب الاعلى وفي الثانية بعد الفاتحة سبح  
 وفي الثالثة بعد الفاتحة سبح وفي الرابعة بعد الفاتحة سبح انتهى



کتابخانه عمومی و موزه  
شماره ثبت کتابخانه: ۱۰۰/۱۳۸۴  
تاریخ ثبت: ۱۳۸۴/۰۵/۲۵

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فما نفعنا من هذا الضعف العويذ لا باليسير فبعد الرجوع والخروج من القسوة والشدائد العلم بفتحها كاليفيد في التبارك

18



وكبر الصلوة في حجبها على في اذاع الطرقات لا تبصر فاصاحو الفير وفي بعض ايام الارز والمزلة والخمرة والخرج والمقتدر والجم لان هذه الموضع لا ينجى عن خاصة فاسا لافاة عن خلق الخلق موضعها ليس في  
وصلي في ايامهم بركاة واحد من الزمان فيمضون ذلك واما من الصلوة في موضع جليل على لان لا يفتت فيدومها الصلوة في الفترة لانها تنبذ بالهدوء وان كان فيها موضع لغلة الصلوة ليس فيدومها في حصة  
لا يابس من موضع الصلوة على سطح البيت والاداب الكعبة فاضى تركه المنقطع ولا يابس من الصلوة والسمو على الحبش والخصير والسطر والوارى والوسط على وجه الارض وسطه على الارض  
لصيانة الوجه من التراب ولدي في حر الارض او مده مسجد على الكه لا يابس بركاة 2 قوله لا رهاية وتعتبر قصورة وفي البداية انكره اذا كان خلفه ايضا ولو لا كره الصلوة  
وتكن بركاة كونه في البيت لا تدير مكان الصلوة عاتق ودخل الملائكة مسجى وانت حبره ان هذا المعنى بشر ما يكون مقتى القوم ايضا بركاة من حيث كونه في البيت ايضا  
فله  
يؤيده اطلاق الحديث واعترض عليه ما لم يلزم من خلفه اطلاق النار  
بين يدي المصلين او احسن على اكثر في ما عارضه من الصلوة على  
وكذلك اذا كان في تركه هذا الاستحباب كراهة يلزم منه كراهة الصلوة في بيت فيه صورة مطلقا لان الصلوة في بيت  
يجوز دخول الملائكة فيها وفي واجبة من غير بلائمة وفي

[illegible]

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْصُلَّ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ سُورَةُ أَوْ سُورَتَيْنِ وَأَمَّا بِفَصْلِ سُورَتَيْنِ فِي التَّسْتِ فَرَأَى الرُّكْنَ الْأَوَّلَى  
الْمُعْذِبَيْنِ فَالْكَ بَعْضُ بَقَرَةٍ وَالثَّانِيَةُ بَاحْتِ وَشَيْءٌ مِنَ الْبَقَرَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُعَذِّبُ كُلَّ عَزُودٍ مِنَ النَّاسِ فِي  
الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ فِي الْحَاسِبِ فِي الْأَوَّلَى كُلَّ عَزُودٍ مِنَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا قَرَأَ بَعْضُ السُّورَةِ فِي كُلِّ رُكْنٍ  
قَبْلَ الْيَوْمِ وَقَبْلَ الْيَوْمِ الصَّحِيحُ قَرَأَ سُورَةَ بَقَرَةٍ وَالثَّانِيَةَ سُورَةَ فَوْقَ الْيَوْمِ وَالْآيَةَ كَالسُّورَةِ كَذَلِكَ فِي مَجْمَعِ السُّورَةِ  
الَّتِي فِيهِ تَرَى فِي التَّزْيِينِ الَّذِي رَأَيْتُ عَلَيْهِ الصَّحَابَةَ هَذَا إِذَا كَانَ قَصْدًا  
إِلَى سَهْوِ الْخَلْقِ فَكَانَ فِي كُلِّ رُكْنٍ أَحَدُ السُّورَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى  
مِنْ الظُّهْرِ سُورَةُ الْفُلِّ وَفِي الثَّانِيَةِ قَرَأَ هُوَ وَرَأْسُ الْخَلْقِ أَيْ  
الْمُعْذِبَيْنِ كَذَلِكَ فِي كُلِّ عَزُودٍ مِنَ النَّاسِ فَلَمْ يَلَمْ سُورَةَ  
الْإِنْخِلَاصِ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ فِي التَّوَارِثِ وَالسَّامِيَّةِ حَقًّا

ولم يوافق على ذلك أحد سوى البرادى والصبيح الذى عليه  
 خاصية من الجهور على انه كره لان ادالم بدعوى دينه بقوله  
 صدق عليه اسم الله لا يراى سالى القلوب بي و  
 ان يلبس حلى  
 علمه  
 صرح في الظهيرة بكراهة الحديث اى كلام الناس لكن قيد  
 بان يجلس لاجله وفي فتح القدير اطلاق الياض كرهه وكرهه وياكل  
 لسانه وسقى قيده عانى الظهيرة اما ان يجلس لسانه  
 بنى هانك فله اماله وقول السعد فاختلف المشايخ

فقد وفي الخبيثين لا طيب ما تقدم من المسائل انه يكره لا ما  
اعتدلك واذا في لا قامة الصلوة واحا الخلو في  
المسجد فحسبت كروية لا في بين لدعي الفقه في اللث  
ان لا ناس من كان البنيوم حلق لمعه قتل جعفر فمدين  
حارثة جلس في المسجد والناس ياتونه ولم يدر بحر

حراز الاقتداء بالشافعي بشرط ان لا يعلم المقتدى ما يقع تحت حكمه في ذلك المقصد كما لا يصح عدم حراز الاقتداء في النهاية وحاية المبدأ بقوله كما اذا لم يتوضعا عن المقصد  
اللاج من غير السبيلين وكذا اذا كانا شاكيا في ايمان بقوله كما اذا شاء احدكما او موضعا من الغشقين او وضع يد يد هذا الركوع وعند دفع الراس من الركوع او لم يحصل قربة من الحق او لم يذكر او عرك  
والقصد الى اليسار او على الثور سبيلتين او اقتصر على ركعة او لم يوتر اصلا او جهز في الصلوة ولم يتوضعا او وصل في الوقت مرة ثم اتم القوم عند راد في النهاية وان لا يراعى الترتيب في المواضع والاه  
يبلغ ربع داسه وزاد قابضتان وان تكون متعصبا بحوزتين فان علم منه فعل شي من هذه الاشياء لا يصح الاقتداء وان لم يعلم جاز وبكره استعملين

ونحو كذا في غير هذا ولولا كانت لما أفيد به وولوله ولا بقاء الوتر لإعادة العشاء ولولا كان سنة لا يجزئها  
 للفرض وهو ثلاث ركعات بتسليم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن  
 رواه أبي وجاعة عن الصحابة بغير الصلح في كل من الركعات الفاتحة وسورة لآله المروى عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كآتيان في الصلاة وكان بالسنه وجبت القراءة في الجمع احتياطاً وقيل وكيع الثالث كثر  
 رافعا يد يرفعت في أي مما قبل الركوع لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات في  
 في الأولى تسبيح ثم ربك الأعلى وفي الثانية قرا بها الكافرون وفي الثالثة قرا هو واحد وقت قبل  
 الركوع وعند الشافعي بعده فيقول اللهم فاستجب لي واستغفر لي وتوكل لي وتوكل  
 ليك وتوكل عليك وتوكل عليك الخبر كله فنكرتك ولا تكفر ولا تخلف ولا تخلف وتوكل من يغفر لك اللهم  
 آياك نسجد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك أو عبدك بالكفار  
 ملحق روى بكسر الخاء ففتحها وأكسر اصمغ والقوم يتابعون الإمام إلى هنا فإذا أشرف الإمام في الدعاء قال  
 أبو يوسف يتابعونه ويقرءون معه وقال محمد لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء هذا اللهم اهدنا ما بين يديك  
 وعافنا بمن عافيت وتولنا بمن توليت وبارك لنا بمن أعطيت وقنا يا ربنا شر ما قضيت لك تقضى  
 ولا يقضى عليك أنه لا بد لك من رابطة ولا يقرب من عابثة تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت  
 ونستغفر لك اللهم ونسئلك اليك وقرب أغفر وارحم وانت خير الراحمين دائما أي في كل السنة وقال الشافعي  
 لا يفتن في الوتر إلا في النصف الأخير من رمضان دون غيره وقال الشافعي يفتن في صلاة الفجر أيضا في  
 الركعة الثانية بعد الركوع لحديث انس أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتن في صلاة الفجر في قارعة الدنيا  
 ولما حدثت أم سلمة وإن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر أنه بعد ركعة من ركعاتها

ثم ذكر في القوت دليل النسخ والترحيل بقوله الراوي أو المروي فانه خاطف فيخرج على المبيع ويبيع فانه لا يبيع في قراءة القوت حتى شافيا بقت بعد الركوع لان اختلافهم في الجرك اسبابا في بيع كونه منسوخا  
دليل على انه يبايع في قوت الوتر كونه ثابتا بيقين فصار كالشاه والنشهد والدعاء بعده وتعيينان  
الركوع والسجود لا يخفى لا يبيع شافيا بقت في الجرك عند اوج حنيفة ومحمد وعبدان يوسف رحمهم الله  
يشتمل على مقتضى الامام والقوت مجتهد فيه فصار ككثيرات الميعدين والقوت في الوتر بعد الركوع وثباتا  
انه منسوخ لما روينا ولا مانع في المنسوخ فصار كالركوع في الحائض حيث لا يبيع بالركوع قائما  
لما رواه قتادة ومثله وقيل بقوله لا يبيع بالركوع في الحائض حيث لا يبيع بالركوع قائما

في غير القنوت ومن يحسنه أي القنوت يستحب أن يقول اللهم اغفر لي ما أتيتك به من الذنوب وأما في القنوت في غير القنوت  
أو يقول اللهم ربنا أنسا والدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ كما  
في معراج الدراية تذكر أن ترك القنوت في الركوع متعلق بقوله ذكر أو القيام منه أي الركوع لم يثبت فيه أي الركوع  
لا ليس محل للقنوت ولو ثبت في القيام بعد الركوع لم يثبت الركوع لأن الركوع فرض والقنوت واجب ويجوز  
رفع الفرض لأنماية الواجب وسجد السهو والوال القنوت عن محل الأصلي ركع الإمام قبل فراغ المقتدى منه

[illegible]



[illegible][illegible]

مطلوبه  
اصول  
رکبات  
وای

[illegible]











[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

وحيثما وجدنا ما يوجب السجدة فيه قال من سجد فبقيت له السجدة لا بد ذكره المذكور مقدم على فعل السجدة كما في فتح القدير وهو منقطع على أحد القولين في المحيط ولو صلاها في السجدة  
التي جاز وأمام يصلي في السجدة الأولى قبل الأكره لا يصير بصورة الخاطئة للتعلم باختلاف المكان فحسب في تركها ولا يلزم مكان واحد فإذا أجلس الساجد في مكان أفضل من الأول  
فما خلاصه أن حكم السجدة نافذة وسنة لا يلزم إتمامها فيكون في فرضها أو بعدة فإن كان الأول لا يجزئ إتمامها يكون وقت إتمامها مؤثرا وقت إتمامها فكان قبل إتمامها المؤثر  
فكان يأتي بها في وقت مؤثر إذا لم يكن السجدة أو غيرها إلا في الطريق لا بد منها وإن كان وقت إتمامها المؤثر في السجدة أو غيرها إذا دخل المسجد للصلاة وقد كان المؤثر أخذ  
في إتمامها كره في الشطوع سواء كان ركعتي الفجر وغيره أو لا بهم ما لا يركب صلاة الواحدة وقد قاله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقنع بوقت التمام انتهى  
وفي بحث الصلاة المخلية بأن هذا الحق هو من غير ما في الحال إذا استودع شرعه فيها بعد فراغه من الستة وقد رخص بعد وكاف الصلاة من الأصل  
في المؤثر بأحد في الإغارة ذكره أن يتعلم قال من أركعتي الفجر وأجلس الساجد في إحدى ثم قال موضعها إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الذكر فيان ركعتي

[illegible]



جبر الاعداد و الجوز اى قطع هذا المراد بقطع بيقين  
 المستحب و بعد من الظهور على ان الشئ مما اذا اخرج  
 الصغر في اول وقتها و هو ان الظهور ان الوقت  
 الشئ في ذلك الظهور و الصغر في  
 قضاة في علة العدم ثلث  
 السبب اى في العلة

اختلاف الساج  
لا المصلحة حيث  
لم تدرك في ظروبه  
وتثبت في رتبة اخرى  
نمين المصير لها وفي الحق  
ولولم يكن اذا اوتيت الا  
مع التفتيح في قصر

[illegible]

هذه في بعض النسخ وفي بعض النسخ من غير هذه النسخ  
في نسخا من صلوات الرب كما هو على هذا أيضا

السنه والوقت بميد

في الجني ومن هو ربه الغريب اريد طبع  
بأمانى وهو نزل من عند الله الخ

السنه والوقت  
مستطاب  
لا يس في  
دستور



يعيد القضاء والسنة انما يصح اذا السبب قبل المرض مع انها اقيت بالوضوء لا بانها تسقط المرض اما الوضوء فمستقل عنه فتصح اذا اولان الترتيب بينهما وبين القضاء فرض كذا في الوضوء من انما صلى القضاء بالوضوء وكذا سبب ان القضاء في ذاته يسقط الترتيب وعند ما يقتضي الوضوء ايضا لا سنة عند ما يقتضي ايضا بالان  
 المعبر فاذا صلى الظهر ذكر ان تركه المحرم فمذاق الفجر وصلى العصر وهو ذاك للظهر جاز العصر  
 على قوله والظن المعبر عن صلى الظهر وهو ذاك ان لم يصل الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاك للظهر محرم العصر اذا فاتته عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر بتجديده في ذكره الرافعي  
 الحديث والعقبة جازية الوقتية بتذكر الحديث ولا يعود الترتيب بعود الكثرة الى القلة فصيح وقتي ترك  
 صلوته شهر ملاحق سقط الترتيب فاخذ بودى الوضوءات فترك وضوءه قوله فصيح على اخره فترجع على  
 قوله اجتمعت الحديث والعقبة الخ فانه اذا اخذ بودى الوضوءات صارت فرائض الشهر حادثة وهي مسقطه  
 للترتيب فاذا تركه فمضاجوز مع ذكره اذا رقي او قضى صلوته شهر لا واحدة او اثنين عطف على قوله  
 ترك صلوته شهر وترجع على قوله ولا يعود الترتيب الخ اي ويصح وقتي من قضى شهر الا واحدة او اثنين  
 فانه اذا قضاهما كذلك قلنا الفوائض ولا يعود الترتيب فصيح اداء الوقتية وعن المشايخ ان قلت بعد  
 الكثرة عاد الترتيب زجر الدعي التهاون بالصلوة والاول اخبار شمس الائمة وقدم الاسلام وقال ابو جعفر  
 الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الفوائض فاشتمل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ومحوهما  
 وبسوى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا عند اجتماع الظهري في الذمة لا تعيين لحدها  
 فاختلف الوقت كاختلاف السبب واختلاف الصلوة فاذا اراد تسهيل الامر عليه نوى اول ظهر عليه  
 او اخره اي اخر ظهر عليه فاذا نوى الاول وصلى فماليه بصبر ولا وكذا النوى اخر ظهر عليه وصلى فماليه  
 بصبر اخر ظهر عليه فيحصل التعيين كذا الصوم اي كاجتراح الى التعيين في الصلوة يحتاج ايضا الى الصوم  
 لو كانا عليه من القضاء من مضامين فينوي اول صوم عليه من رمضان الاول والثاني او اخر صوم عليه من  
 الاول والثاني والاى وان لم يكن من مضامين فلا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين  
 من رمضان واحد ففرض يوم ولم يبق جاز لا السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال  
 العدد والسبب في الصلوة مختلف وهو الوقت باختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين  
 كما في الخلاصة قال في الضبط وفي جميع الفتاوى اذا قضى الفائض ينبغي ان يقضيها في سنة لا في السجدة حتى  
 لا يفت الناس على ذلك لانه تاخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطلق عليه غيره وفي الخلاصة  
 رجحنا فاته صلوته كثيرة في حالة الصحة ثم مرض مرضا يفسد الوضوء وكان صلى اليتم ولا يقدر على الركوع  
 والسجود وكان يصلى بالاياء فاذا في الفوائض في المرض بهذه الصفة جاز ولو صح وقدر على القضاء يسقط  
 القضاء **باب صلوته المرضي** اذا اعتذر للقيام لمرض حصل قبلها اي قبل الصلوة او فيها او بعدها  
 فزادته اي المرض او خاف بطو البرء او سبب القيام او خاف دوران الرأس او يجد القيام الماشد  
 فقد جاز ان يعتذر كيف يشاء من الترم وعنه وصلى قاعدا بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام قام

رواد بر محمد فانی (ع) قصد و اشتهد که از اصولان با ما  
اما آن سائل ازین امره قضا این چه ایامی است؟ شاه عبدالکریم فرمود  
شاه ترمذی در شاه قصد بخیر انداخته اند که اگر  
از وی انقضیه را گفتند و میفرستد  
و مقصود او از سخن

[illegible]







إذا سترها ركبها لا يجزئ له الفرض ولا التطوع وعوى العذر انخاف في النزول على نفسه وادبر مسرع  
 أولئك وكان في طين لا يجد مكانا جافا أو كان عاجزا أكبر سنة ووصف من أجبه أو جحد ذلك أو دابة تجوز  
 لوزن البرك بغير معين كذا في الظهيرة أو كان في السادة على الرحلة والعاطلة سير فانه يخاف على نفسه  
 وشيابه لوزن كذا في الكافي وينزل الوزر وعندها **باب السئلة في السفينة**  
 الأصل فيها ما روي انه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن اوطالب الى الحبشة امر ان يصلي في السفينة  
 فانما الان يخاف العرق وعن سويد بن غفلة قال سالت ابا بكر وعمر عن الصلوة فيها فقالا لا كانت  
 جارية فصول قاعا وان كانت راسية فصول فانما يتوجه المصلي فيها القبلة بان يدور بها كمنادرات  
 السفينة عند الافتتاح في الصلوة لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذا لم يمكنه الاستقبال  
 الى نفسه مع سير الدابة القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعا فيها الفرض  
 الى القادر على القيام فيها صلى قاعا والقادر على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلوة بمعنى ان بعض  
 لا يلزم ان الغالب البحر واسود العين والغالب كالكان كذا في الاصل والاصغر والقيام في الاول  
 والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعا في المربوطة في الشط بالاجماع الا ان يدور رأسه بجور  
 لا يتدى اهل السفينة بامام في سفينة اخرى لاختلاف المكان الا ان تغتر بالبحر لا يتخذ المكان حكما  
 بخلاف ما اذا كانا على الدائنين المقضى على الشط والامام فيها الى السفينة او بالعكس لو كان بينهما ما  
 من افتداء كالطريق والهرم لم يجز الافتداء والاجاز **باب المسافر** هو من جاور بيوت مقام  
 اي موضع اقامته ثم من البلد والمفرق فان الخارج من قرية للسفر مسافر ايضا هذه العبارة محسوس  
 قولهم بيوت بلدة جميع البيوت ولو في ايامه بيت لا يكون مسافرا فاصدا قطع مسافة في جاف و  
 لم يقصد او قصد ولم يجاوز لم يكن مسافرا فمقطع اي من شأن تلك المسافة ان تقطع بشيء وسط اعتبر  
 في الوسط للسير سير الابل والراجل والفرس والحمير ما يليق به في ثلاثة ايام مع الاستراحات مع  
 ذلك مما سألنا ادى منه السفر مسافة ثلاثة ايام واليه السير الذي يكون في ثلاثة ايام واليه السير  
 الاستراحات التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمشي دائما باربعين في بعض الاوقات ويستريح  
 في بعضها وياكل ويشرب كذا في المخطط وكون اللبالي من اوقات الاستراحات تركت في بعض الكتب وقد  
 بعضها ويرخص له الكفاي ولو كان عاصبا فيه اي في سفره كقطع الطريق وعقوق والددين وسفر المرأة  
 في البحر وسفر العبد الاثني من مولا وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد الرخصة فصر العرضي الرباعي  
 اعلى رخصته بالعرض اذا قصر في السن والرباعي ليجزى البحر والمفرق لما روي عن عائشة ان الصلوة  
 في الامم ركعتين فلا تقدم النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ثم الى مكة صلوة منها غير المغرب  
 منها وتر النهار ثم وثبت في الضر وان شئت في السفر حتى يبين مقامه في الصلوة ويرخص ويؤتي امامة  
 سفر ثم او اكثر سبله او فرقة فيسجد ما بها استقامت بانتهى الإقامة لا تصح في القادر كذا في الهذلي كذا قال  
 كافي قالوا هذا اذا سار بلائنه ثم نوى الإقامة في غير موضعها فان لم يسر لانه تصح في غير موضعها اذا كان

والا و انت انا من افقر الناس و اهل بيته و سفر كل يوم الى البدر اخيرا فيه و الصبح انا كاسية و ارضي لو كبر في اليوم الاول و شفي الارز و الزم في الشك و العالت كركب فانه  
مصر رايا من محمد راني ك بعض من بخارا و اوداعية فما لو ان افقر انا من السنة تسع طما و لا في باب حله الك و في المسب و التمسك و ان بعض من بخارا  
فانه ان افقر انا من سنة تسع طما و لا في باب حله الك و في المسب و التمسك و ان بعض من بخارا



ثم في أثناء المسافر المقام في المجلس الإمام قدس المشهد في الرحلة  
وساهاه وأبطل المسافر فغير نفسه صلوة السائر وصلاته كما في  
الروح المعنوي على عدم السائر لا يصلوته صارت أربعا ثم تنقبت كل  
في المجلس وصحته في الغيبة عشرة  
صورة الإمام بقية المقدري مسافر وفاته بها نصر الطهر فأنما  
بنيصيا لا يجوز فلما وفاته في الإمام المقيم ونصاها كما في  
في التسلات بحري زاده

و انچه در این کتاب  
 آمده است که در  
 این کتاب  
 و انچه در این کتاب  
 آمده است که در  
 این کتاب



۱۷۱۲  
 ۱۷۱۳  
 ۱۷۱۴  
 ۱۷۱۵  
 ۱۷۱۶  
 ۱۷۱۷

۱۵۵۲

وَالْمُحْتَمِلُ

1942

1



برکتہ تاج  
کذا و کتاب  
عربی

واما يقع في بعض النسخ من علق الباب سوا عن الخلاء او كان له  
 عادة فبما عذر حضور الوقت فلا بأس فيه لان الاذن انما هو لمجرد  
 الحلة وكن لو لم يكن مكان الحلق من شرع عبود المذاهب  
 كونه  
 ومن ان يوسع حضور بعض لا غير وعلا بخلافه في موضعين الا ان  
 منهما هو في اصله يكون على حاشية كبره ان افادته للجمعة من اعلام الدين ولا يجوز  
 تقليدها وفي اقامتها باكثر من موضعين تقليدها حلتى  
 وعلى قوله ان يوسف لم يحدث في الجمعة من سبق واختلفوا واما بعضهم  
 فيمنع السبق بالصراع والمصالح انما لا فتاح وان صلوا معا واستتب  
 الامر فحدث صلوة الكبر وذكر في السبق والا فضل هو للمتابع الواحد  
 وذلك بخلاف من في الخلاف والخرج عن العدة يتبين حلتى  
 فالاول هو الاحتمال لان الخلاف فيه قوي في الجملة بما في الهامات  
 ولم يكن في السبق تقليد الا في موضع واحد من المصنفين وكذا  
 الصحيح جازر في العدد والعدد في المصنفين لا يقع في  
 الاحتياط المستوي حلتى قوله على ان علق باب كسبهم جميع  
 قصور لو كان بدل الفاف بها كان السبب بالسياق  
 على ما لا يخفى لانه لا خلاف وكان موافقا لما في من الامام المتوفى حيث قال  
 حتى لو علق الاولى باب المصروف مع فيه كسبه ولم ياذن للناس بانه يحل  
 ويحل على ان يكون قوله وان يذبح باب تصدق كونه الاذن للكل في اليهود  
 ان انما يذبح الا من ليس له ما عا ما يقتضيه ان يكون الاذن للكل في اليهود  
 ولا صلوة على العلم فذكر القصر بخصوصه لا يجلون وكانه سببا



[illegible][illegible]



[illegible]

و تو او را که الامام را با کفایت الاحرام غم لعید از جنبت اندید که در رکوع  
و غیر برای نفس لا برای الامام و از خلاف فوت اثر رکوع مع الامام  
رکع و کبره لعید در رکوع و غیر آن یوسف نیز از التکبیر و سجد  
شیخ اثر رکوع و تلاطم بعد از او کبره در رکوع و اذاع الامام  
راسته سجد اعنه ما بغیر التکبیرات فدا یتها فی اثر رکوع و لا  
فی العقود و شیخ امامیه از التکبیر و از خلاف رایه الا از جاوید  
اقوال الصحابة بقوله سنة في منقر



ولا يلزم من ترك المسجد ثبوت الكراهة لان ادله من دليلها قبله  
كان الجناز عدم كراهة الاكل قبل الصلوة والاطلاق مشعر بان  
وقيل انه لا يستحب التأخير في حقه محض  
وفي الحديث من ترك المسجد في الصلاة الكراهة والى ذلك اقبال الدجال  
في ايام الاجتهاد من الاجتهاد عليه يصور بطريق التفسير  
مكره ولا فائدة هذا من رسوم الجوس انتهى محض  
قال عطية الخراساني ان استطعت ان تخلو نفسك  
عشرة عرفة فاصبر حتى وهذا هو المحض  
يلو كبير الكسبي وهو ممنوع في الاضاعة فلا يباح له ان ياكل  
هو صحيح على ما قرره ان المهاج حيث قال  
والاصافة ببيان  
ذكره في من ادلى في المسألة كاف  
في الاضاعة كما ذكره صاحب معراج العارفين  
فان الكسبي  
هو المشرك  
فان الكسبي  
لا يستحب  
لشركه  
الا ان كان  
ملك الاضاعة  
على غيره انما هو  
على اعتبار اصافة  
العام الى الخاص  
فمنع من  
وذكره الامام  
ان سبعة العرف فان شاء ذهب فتوحا وسمع وكثر  
وان شاء كره من غير تلك لانه يورث في تحريم الصلوة  
ولا يثبت في الطهارة قال الامام المحمدي والاكسبي  
في الجبتي ولا يبرج من المسجد الطهارة فان خرج مع  
الامام يصير في الطهارة كان خرج مع  
فثبتوا وانما في عدم الحاجة فاطها انما هو  
ولا يثبت الكسبي بعد ذلك  
ويكره لاجل امر  
الامام  
في الجبتي  
محض  
في السراج الوهاج والطور والفقير على انهما في صلاة  
على انهما في الوقت ورواها على انهما في الوقت  
على انهما في الوقت ورواها على انهما في الوقت  
على انهما في الوقت ورواها على انهما في الوقت

ستة فليس من هؤلاء كلاسها ثوري  
 الخاضعة لها من غير اذن ولا اذاعة  
 واحدا من العبدان صلوة  
 اريد واجبة على الجميع  
 فلو ان احد من الناس تركها في الشمس  
 ففعلوا فضلا وفي رواية دعوا بحسب  
 انما كانت عاتية من عاصم والوقوف به  
 قد سار الصلوة اذ لم يكن في حال التيمم  
 انهم لم يرفعوا راسهم في حلقهم  
 اهل البيت الاول انما ساروا  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

والله اعلم بالصواب



ایستادی و مانند فاضل الامام  
الفاضل که کتب و کتب و کتب  
وای

خرج الشديدة والظلمة الهائلة والفرع الى الحرف العاشر من القيد **باب الاستسقاء** لاجتماع فيه ولا  
 طينة لاجتماعه واستسقاء لقوله تعالى واستسقى وارثكم ابنه كان غفارا ورسول السماء عليكم من راحته  
 عليه سبيل الارسل الى البيت فان صلوا فمروا به وارجاز ولا يلبس فيه رداءه وقال محمد يقبل الامام فيه  
 رداءه دون القوم وعن ابي يوسف وايمان وحقيقة قلبه ان كان مرتباً بالجملة اعلاه اسفله وسجله  
 لعله وان كان مدقراً الى الجنة ان يجعل الامين يسير والانس والايمن ولا يحضر الذي لا يستلزم الى الرحمة  
 بانزل عليهم العذاب واللعنة ويجزى عن الابل ايام متتابعات لانها مذكورة ضربت لابلها الاعذار ويجزى عن  
 شاة وثياب حلق غسيله او فقه منة للين منوا صعدت حاشيتين ليرتقا ما كفى رؤسهم وعقدت عن  
 صدره في كل يوم قبل خروجه وقبل الصلاة فيه قال في النخبة لاصولة في الاستسقاء في الظل والريز **باب**  
**صلوة الحرف** لم يجوزها ابو يوسف بعد من صلى الله عليه وسلم لانها انما اشترعت بخلاف القياس لاجرار  
 فضيلة الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وعقد المعنى القديم بعد وجوزها لان الصحابة اقاموها بعد  
 من صلى الله عليه وسلم وسببه الحرف وهو حقيق بعد ايضا فاذا خيف من عدو او سمع حاضراً ينادي الى اقام  
 الحرف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا اذ كان العدو قريب منهم بطريق حقيقه وبعناطهم فانما اذا

فانما بعد منهم او طوا بعد واما ان راوا سوادا وغبارا فصولوا صلوة الخوف فظهر عند ذلك لم يحضروهم  
جعل الامام طائفة تبارك الخوف وصلى باخوي ركعة لو كان مسافرا او في الجحرا وفي الجمعة او في العيدين وصلى  
ركعتين لو كان مقيما وفي غير الشان هكذا في البتة والصلوة المغرب فان حكمها حكم الرباعي ومضوا الى الخوف  
وجاءت الاخرى وصلى بهم ما بقي من ركعتين في الرباعي وركعة في الشان وسلم الامام وحده وذهبوا الى  
هذه الطائفة اليه الخوف وجاءت الطائفة الاولى وانوا صلوتهم بركعة وركعتين لا يحقون فكاه خلف  
الامام ثم جاءوا الاخرى وانوا صلوتهم بركعة لا هم مسبقون وان استند حرم صلواته كانا فادى بالامام الى  
جهة قدرتهم فان قدر واعلى توجه القبلة توجهوا اليها والافا لما بقى من على التوجه اليه ونفذ صلوتهم  
بالقتال والنش والركوب لانه عرك كثير **باب الصلوة في الكعبة** فيها النهز واقفا والرض خلاقا  
لثافي متفرقا وبجاءه وان اختلف وجوبهم المرفقاه الى وجه الامام فانها لا يجوز لانه تقدم امامه وفي  
سواه لم يتقدم ونوجه الى القبلة كذا لو تخلفوا الى صحت صلوتهم فيها ولو كان بعضهم قدما الامام سقبلا  
بوجه اليه اقدم وان الجواب لبعضهم قرب اليها ان الكعبة من الامام جارا فاداه الاخر في جانبته لتقدم  
على الامام بخلاف من في جانبها لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها اقدم من خارج امامها فيها

[illegible]

فانما بعد صلاته او بعد واداء اربع ركعات او بعد اقل صلوة تحريف صلوة ركعتين  
 جعل الامام طائفة بانه المحفوف وصلى باخرى ركعة لو كان مسافر او في البحر او في الجمعة او في العيدين وصلى  
 ركعتين لو كان مقيما وفي غير الشائى هكذا قال البيضاوي صلوة المغرب فان سكتها حكم الرباعي ومضوا الى المحفوف  
 وجماعة الاخرى وصلى بهم ما بقي من ركعتين في الرباعي وركعة في الشائى وسلم الامام وحده وذهبوا الى  
 هذه الطائفة اليه المحفوف وجماعت الطائفة الاولى وانما صلوتهم بلا ركعة وسلموا لانهم لا يحقون فكاه خلف  
 الامام ثم جاءه الاخرى وانما صلوتهم ركعة لانهم مسبقون وانما سجد حوهم صلوا ركعتا فاردى بالايام الى  
 جهة قدرتهم فان قدروا على توجه القبلة توجهوا اليها والافا الى ما يقدر من على التوجه اليه ونفذ صلوتهم  
 بالقتال والشئ والركوب لانه على كثير **باب الصلوة في الكعبة** صحتها فيها التمام وفاقا والارض خلافا  
 للشافعي سفره او جماعة وان اختلف وجوههم الى الف ففاه الى وجه الامام فانها لا يجوز لانه تقدم امامه ومن  
 سواه لم يتقدم ونوجه الى القبلة كذا لو تحلفوا الى صحت صلوتهم فيها ولو كان بعضهم قدام الامام مستقبلا  
 بوجهه اليه اقدم ومن الجواب لبعضهم قرب اليها الكعبة من الامام جارداؤه الى في جانبها تقدم  
 على الامام بخلاف من في جانب اخر لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها اقدم من خارج بابام فيها

A dark, blurry image showing a horizontal line across the middle, possibly a horizon or a road, with a light sky above and a dark ground below. The image is very dark and lacks detail.



ومنها لو كرر الشهد في العدة الاولى فعليه السهو لآخر القيام وكذا الوصل على اليه صلى الله عليه وسلم لما خيره واختلوا في قدره والاصح وجوب  
بالحكم صلى الله عليه وسلم وان لم يقل وعلى اله وذكر في الباع انه يحكي عليه السهو عنده وعند ما لا يجب له ان يوجب لوجه نقصان ولا يعقل نقصان  
في الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوحسود يقول لا يجب عليه الصلوة على اليه صلى الله عليه وسلم بل يشايع الوقت وهو القيام  
لان التاخير حصل بالصلاة يجب عليه من حيث انها صلوة على اليه عليه الصلوة والسلام وقد كفى المناف ان انا حسمت دار اليه صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم في الختام فقال ذلك فوجب على من صلى على سجود السهو فاجابه بكونه صلى عليك سائما بما فاتك منه ولو كرر الشهد في العدة الاولى  
فلا سهو عليه وفي شرح الطحاوي فصل وقال لا سهو عليه فيها كذا في الخلاصة بحسن  
ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام لان يكون القيام لغزيرة صون صلوة عن الفساد كما اذا غشي ان انتظر ان يطلع الشمس  
قبل تمام صلوة في الفجر او يدخل وقت العصر المجعة او يمسي مدة مسحة او يخرج الوقت وهو صاحب عذر او يبدر الحديث او يخاف مرور النكال  
بين وبينه ويخوف ذلك فلا تكرار ان يقوم قبل سلامه بعد عقوده قدر الشاهد ولا يقوم قبل عقوده قدر الشاهد اصلا

وعلى ابن مسعود رضي الله عنه وجهوا للعلماء والأخذ برؤية صحابة كانوا قريبا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولى والرؤية الأخرى من عافته وسهل وسعد وعائشة كانت وصف النساء وسهل كان من الصبيان فيعملانهما لمهما التسليمة الثانية لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتسلم الثانية أخفض من الأولى هذا هو في الكتب المشهورة وسوف كلام الفريقين يدل على أن القولين للإمام الأعظم وفي الجمع نسب الثاني إلى محمد والاول إليها وما وجدته إلا ما أخذ صاحب معراج الدرر منه بغير وعلى كونهما قوله متاسب ما قيل المختار للعلماء تسليمان وللإمام تسليمة لأنه إذا سلمت اثنين ربما يستغفل بعض الجماعة عما ينال الصلوة سجدة فإن فاعل يجب وشهد وسلام بمينا وشما لا يترك واجب سهواً في الدعاء ثم ولا يجب سجدة كركوع قبل القراءة فإن فقد بها على الركوع واجب لا فرض خلافه فزعموا ما تقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ففرض كاسق تحقيقه فتاب ضد الصلوة بالأنه يد عليه وأخير القيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد فبا محرف والصحيح تقدير ما يؤيد فيه ركن وركوعين فإن الانقصار على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والجهر بها يخاف وعكسه واختلف في تقديره والأصح قدر ما يحوز به الصلوة في الفضل وفي تركه القبول الأول وسائر الواجبات المذكورة في باب ضد الصلوة وأن نكران ترك الواجب هي يجب سجدة واسحق على تقدير ترك ترك الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مؤتمر سهواً ما أمعن سجدة ما أمعن أن لم يسجد لم يسجد اليوم بخلاف كبير الشريق كما في رواية السهوية أي لا يجب على المتدبر سهواً ولو سجد وحده خالف الإمامه وإن سجد معه الإمام تغلب الإمامة أخذاء ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني والأحوط التصلية فيها أي التشهد بتركها في الظهيرة المسبوق بسجدة مع الإمامه وإن كان سهواً فيها فاف عنه ثم بعض ما فات والأولى أن لا تقم فلا سجدة الإمام

بعضى التلاقى فيهم فمضى لوجود العمود الأخير وبقي سادس في الرابع لم يبق هنا ان شاء الله تعالى الا  
 في بعض النسخ

فقدت البصيرة المنقذة في الشهاد في القعدة الأولى قد كرمها مقام علي بن موسى وشهد بخلاف الامام والمقرع للروح المتابعة كما رواه الامام في القعدة الأولى فقد صنفها الامام **٣٨** في خروج المسوق في الشهاد فان شهد بها الشهاد امامه لم يكن هذا **٣٩** لان المقصود من عليه حكم المتابعة البشارة في السراج الرواح فانما قال اذا شهد الامام وقام من القعدة الاولى الى السادسة في بعض من خلفه الشهاد حتى قاموا جميعا فليكن من يشهد امامه ويشهد له في بيع امامه وان خاف ان تقوى الركعة الثالثة لا ينع لامه ما فيقول من يشهد بطريق المتابعة وهذا بخلاف المقرود لانه الشهاد الاول في حفرة سنة وبعدها اشهر بغير انقام الامور الى السنة وهذا الشهاد فرض عليه حكم المتابعة انتهى **٤٠** اي ما وجدته ما ذكره صاحب الجبيع في كتاب الا في مراح الدراية وقد صدر هو ايضا مصبغة القرض وفي كل قبله **٤١** ولله على كونها في قوله اي بناء على كون ما بين الروايتين قوله اي حينية مع ما صاحب ما قبله والطرف متعلق بقوله اي يجب باعتبار ان متعلقه على وجه المتابعة ارتفاع التناقض بين كلامه ومعه امره **٤٢** قوله لا ما دون الركعة ليس بحمل الرض اضطرر السمع هنا وانفتحت كلها في وجوده ليس ولكن الظن المتاخر والحقا وغيره ان يكون البشارة وما دون الركعة بحمل الرض اي حتى في الروايات لا يترك تركه الصلوة **٤٣** وقوله لا يضمن لامة بل يشهد بركته وشهد بها كقولنا يلزم من التسلل ثلث ركعات والنظر شرع يتفعا لا تراها وما عند محمد يكون صلواته باطله فلا يحتاج الى الخروج منها لان قوله القعدة على راس الركعتين في التقوع مفسد عنه **٤٤**

ووفاء قبل سجدة فقبل ان يعود يسجد مرة الى بقية الركعة بالسجود وانقضى ما لم يعود ولو سجد في سجدة  
بعض سجدة فاباها السجود الا ان سجد في سجدة السجود عليه سجد ما لم يات بها في حال فم المقتضى  
وذهب الى الوضوء لا بمنزلة المصلي خلفه سجد عن القعود الاول في ذوات الاربع او الثلاث من الفرض  
اختره من السجدة الثالثة الاولى في الركعة الثانية من الفرض حتى يعود اليها بالاحمال وان استوى  
فاما ذكره في القعود الاول وهو اليه اي القعود ارفع بان لم يرفع ركعته عاد ولا سجد والاقام وسجد  
سجد قبل يعود الى القعود ما لم يستقم قائما وهو الاصح كما قال الربيعي وان سجد من الأخير حتى قام الى  
ما سجد في الرابعة والرابعة الثالثة والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد ان فيه اصلاح صلواته وان  
كان ان ما دون الركعة ليس بحال الفرض وسجد السجدة الاخيرة وان سجد من شرط بقوله ما لم يسجد صار وضعه  
لا وضعه في الرابعة ركعة سادسة ان شاء اما قال ذلك انه فعل لم يشرع فيه قصد اتم حجب عليه اتمامه في الثلاث  
سائر اربع الاجتماع الى الصلوات الركعات الثلاث من الركعة اليها تحولت الى السجدة حصلت الصلوة السابعة  
التي هي الصلوة السابعة وهو الفجر لا يصح اربعة تكون كالمعلاة لان السجدة بعد طلوع الفجر لا تسمى سنة الفجر كونه  
مقتضى اخير عطف على قوله وان سجد من الأخير فقام سجد اوله يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للحائض في الرابع  
بغنى التلافي فيمن مضى لوجود القعود الأخير ويقوم سادسة في الرابع لم يبق هناك ان شاء كما قال في الأو  
في قوله ان يسجد مرة الى بقية الركعة بالسجود وانقضى ما لم يعود ولو سجد في سجدة  
بعض سجدة فاباها السجود الا ان سجد في سجدة السجود عليه سجد ما لم يات بها في حال فم المقتضى  
وذهب الى الوضوء لا بمنزلة المصلي خلفه سجد عن القعود الاول في ذوات الاربع او الثلاث من الفرض  
اختره من السجدة الثالثة الاولى في الركعة الثانية من الفرض حتى يعود اليها بالاحمال وان استوى  
فاما ذكره في القعود الاول وهو اليه اي القعود ارفع بان لم يرفع ركعته عاد ولا سجد والاقام وسجد  
سجد قبل يعود الى القعود ما لم يستقم قائما وهو الاصح كما قال الربيعي وان سجد من الأخير حتى قام الى  
ما سجد في الرابعة والرابعة الثالثة والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد ان فيه اصلاح صلواته وان  
كان ان ما دون الركعة ليس بحال الفرض وسجد السجدة الاخيرة وان سجد من شرط بقوله ما لم يسجد صار وضعه  
لا وضعه في الرابعة ركعة سادسة ان شاء اما قال ذلك انه فعل لم يشرع فيه قصد اتم حجب عليه اتمامه في الثلاث  
سائر اربع الاجتماع الى الصلوات الركعات الثلاث من الركعة اليها تحولت الى السجدة حصلت الصلوة السابعة  
التي هي الصلوة السابعة وهو الفجر لا يصح اربعة تكون كالمعلاة لان السجدة بعد طلوع الفجر لا تسمى سنة الفجر كونه  
مقتضى اخير عطف على قوله وان سجد من الأخير فقام سجد اوله يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للحائض في الرابع  
بغنى التلافي فيمن مضى لوجود القعود الأخير ويقوم سادسة في الرابع لم يبق هناك ان شاء كما قال في الأو



القيام والركوع والسجود مما للشاء وكون الشافعي  
الاجناس عن محمد بن هادي في قيامه قبل قراءة  
الفتحة فلا يسهو بعده بغيره والاسودقي  
وهو الاصح محل قراءة السورة

هذا هو الوجه الثاني على  
 قوله وهو ان المتصل  
 من المصير متناول  
 للمصير فلا يكون  
 في قوله لا يفتي  
 في هذا  
 متشبه في المصير  
 المصير متناول  
 ساكن قطع بعد المصير  
 ما هو اما في المصير  
 ما في الاوقات المذكورة وبذلك  
 لا يفتي بعد صلوة المصير حتى ينقطع  
 بعد صلوة المصير حتى ينقطع  
 في وقتها  
 او في المصير بعد اربع ساعاتها او في المصير لا يكون  
 من الزمان غير قصد والط ان ما قبل المصير كما بعد ما كان قبل  
 انما قبل المصير فانه على الصلوة والسلام ثم بعد ذلك  
 على سبيل المصير حتى يصعد المصير ولا يكون كراهة ما بعد ما  
 قوله على الصلوة والسلام لا صلوة بعد صلوة المصير حتى ينقطع  
 الشمس لا بعد صلوة المصير حتى تغرب الشمس ولا لالة على  
 المقصد في الدليل الاول اظهر من الثاني وان لا قوله فلم يفتي  
 في كل من المصير ان كان المراد من قصر المصير الرباط فيكون  
 في شبيهه في المصير وان كان الثاني قيد المصير فليس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد  
الذي هو خير  
البرية  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد  
الذي هو خير  
البرية

[illegible]

في الامم السلام بعدد سنة الاربع مائة  
التي فيها انزلت في مكة

[illegible]



[illegible]

القمح  
 الفراغ  
 والمراد  
 والتميز  
 والظهور  
 لوسك  
 القمح  
 الاول  
 قمنا  
 نرضي

بل رضى  
كلامهم  
ثم الرأى  
القبلى  
شك  
وان  
الفجر  
هذه  
السج  
في الس

لا يثبت في حال النكاح الكفو هذا ما  
 حضر مع كبريهم غير راد المخرج  
 والله الموفق للصواب الذي لا يخفى

في حقهم والصلوة من لبس الشاة  
 ليس عادلة لانهم ليسوا في عروق  
 اخذوا بالافاق وقد في كل ما طاه اخرو  
 نكرو قدر ما يملكه ادا ركن من اركان الد  
 لا يجب السجدة لان الشكر الطويل عما ي  
 لم يكن وكذا في حقهم الفقه باب  
 الامام وهو اعلم محمد في رواية عنه

بقى سبحانه رقب الاعلى بشرط الصلوة  
 سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجدت كبر  
 ولا تسبى ولا سلام اذنك التي تفتل  
 ولولا العار سبته ذكره فاضحيان  
 اسرائيل ودمه واوى الحج والعرقان  
 بيان لمن في قوله على من معنى اذ انلا  
 على الاصم اذ انلا لانه اهل الاداء وله  
 والعصى والحافض والنساء لانهم  
 السماع هم اولهم اذ اجبرته قرأ  
 وسبح من الشام قال فاضحيان وان  
 والمجوف المطبق والصلوة والمؤمن  
 الثلاثة الاول قطاعة واما الرابع

لا حكم له بخلاف الحب والخاص والمحرم  
من الموت كقول المجنون والطير وال  
أدافر آية السجدة أو سمعها من محبة  
مخالفة ظاهرة في حق المجنون أو لا  
الخصيص الحق المطبق يؤيده ما نقل  
تلاها أو سمعها فالتحقق أن المجنون  
ذلك ككفره في زول وحامل مطلق وهو  
مرتبة أحد هاتين تليهن بتلاوته عليه  
وثباتها من التليهن بتلاوته عليه سجدة ككفره  
ذكره فاضحان وثباتها من التليهن بتلاوته



[illegible]

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]



اما انما من شرط الاستحالة فيقول لا يفسد الرجل المرأة ولا المرأة الرجل والمجبوب والحصى واما الحق فيستكر المراهق اذ امانت فيه  
اختلاف والباطل فيهم واذا امانت المراهق في السفر بين الرجل فيجب ادورهم نحوهم وان لم يكن لها اجنبى عليه فخره في نفسها  
واذا كانت امه منها اجنبى بغير ثوب وكذا اذا مات رجل من النساء فيجب ان يرتحم منها وفروجه او امه بغير ثوب  
وغيره يشوب وتجب لذي لا يشتهي والخصية كذلك فليس الرجل والنساء ولا يفسد الرجل زوجته والزوجة فصل  
ففيها دخل الا بالشرط بمقاء الزوجية هذه العسل حتى لو كانت مبانة بالطلاق وهي في الفداء او محرمة بردة او صلح  
او صاهرة لم يفسد ولا يفسد المولى او ولده وكذا امه بغير ثوب وكذا انما العكس في المشهور عن ابي جعفر ان الذي لم يحر  
او مال الشافعي على علمه لا يفسد من شرب من كالمشقوق

[illegible]

من الامضاء  
 وياسر بن  
 تميم اهل  
 وقاتلهم  
 السطر  
 محمد بن  
 الاسلام  
 تميم بن  
 انهي

[illegible]







كثيرة تحت مسلم ما شئت حتى لا يطع عليها واحتلج الصبيان في ذلك فقال بعضهم حدثني في هذا السليبي رجلا لولد اسم سليمان  
في مغارب التركيين وقال غيبة بن عامر واذن ابن الاكفح تحتها بين طين وحنة وهو ملحوظ في بعض كتب المالكية  
يحمل ظهورها في القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها وقال السمرقني وهو حسن حتى مع

20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532  
 533  
 534  
 535  
 536  
 537  
 538  
 539  
 540  
 541

ح  
 جواب عن انما هو عليه يقول السيف حيا ولا يقطع عليه ويحيى يقول النفا  
 والدماء قد يكون نوع الدرة حيا واداد الوجه وهو لا يقطع عليه ويحيى  
 حيا الا يرى اذ الذي في العصى يصل عليها في طهارتها من الدماء والدماء  
 حيا  
 حوكم او وجد عطش في قوله فلما جرى تيتيا في مصرتهم قال في  
 الحذية ومن ثمر من العناء او قطع في الطريق في كلام صاحب الهداية  
 كلام صاحب الهداية في قوله ان لا يصل عليه في شرحه ثم انه لا فرق بين ما  
 او كان في التواضع رايه لا يقال لعل معنى كلامه الفقيه بين ما اذا قلنا  
 روى محمد في التواضع رايه لا يقال لعل معنى كلامه الفقيه بين ما اذا قلنا  
 في حال الحرب وبين ما اذا قلنا صاحب الهداية على الثاني وكلام صاحب  
 صدر الشهيد بان جعل كلام صاحب الهداية صدر الشهيد هو ان  
 على الاول لا يمكن ان لا يقال لعل معنى كلامه الفقيه بين ما اذا قلنا  
 المعنى في قوله في الحرب لا يصل عليه وان قلنا بعد ما يصل عليه  
 كما قرره الثاني وما يصل عليه فليست المسئلة او لا يكون كلامه في المعركة  
 ثم انكم ما يصل عليه فليست المسئلة او لا يكون كلامه في المعركة  
 حيا  
 حيا  
 حيا

[illegible][illegible]



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

*[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]*

[illegible]



في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت

بالتعليق على ما مضى من كلامه في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت

في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت

في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت

في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت وان كان المبيع مملوكا لم يملكه المالك في البيع والموت











[illegible]







أطلق في وجوب عليه خراج  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين

قال في البسيط الأصح أن أبواب الأموال إذا توافقت في الظاهر  
من الحيات والمصادرة لا يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين

أشارت في هذا الموضع على ما لا يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين

الخارج وزكوة السوم والعتق والخراج يفتي أن يعيدوا خفية أن لم يعرف في حقه إلا الخراج  
للامام وكذا أخذ الزكوة في الأموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكوة السوم وزكوة أموال التجارة ما دامت تحت حيا  
العاشر فان أخذ البغاة أو سلاطين زماننا الخراج فلا إعادة على المالك لأن مصرف الخراج المتعاقلة وهم من المتعاقلة  
لأنهم يحاربون الكفار وان أخذوا الزكوة المذكورة فإن صرفوا إلى مصارفها وهي مصارف الزكوة فلا إعادة على المالك  
وان لم ينفقوا إلى مصارفها فعليه إعادة خفية ان يردونها إلى مستحقها فيما بينهم وبين الله وانما قال يفتي الله  
احترار عن قول بعض المشايخ أنه لا إعادة عليهم لأنهم لم ينفقوا على المسلمين فحكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم  
تفويض القضاء واقامة الجمع والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا أن ما ثبت بالضرورة تفويضه بغير نص في حق  
واقامة ما هو من شأنه من ضرورة بخلاف الزكوة فإن الأصل فيها الاداء خفية وقال الله تعالى وان توفوا النذر  
فمنكم ومن قول بعض المشايخ أنه اذا نذر بالرفع اليهم التصديق عليهم سقط عنه لأنهم بما عليهم من التبعات فقراء ونحو  
الامام الامين في هذا فانه قال لا بد من إعلام المتصدق عليه وايضا لا يخفى أن الزكوة عبادة محضة  
كالصلوة فلا تنادي بالنية الخفية بها ولم توجد في العلم ان العبادة المذكورة في الهداية هذه والزكوة مصرفها  
الفقراء ولا يفرقونها اليهم وقيل اذا نذر بالرفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا الرفع إلى كل سلطان جائز لأنهم بما عليهم  
من التبعات الفقراء والاول احوط فليكن ان تنال في هذه الرواية انه يلزم منها الاسقوط الزكوة عن المظلوم نظرا له  
ودفع الخرج عنه وبه هذه الرواية دالة على انه يجوز للخارج واهل الجور ان يأخذوا الزكوة ويصرفوها إلى احوالهم ولا يفرقونها  
إلى الفقراء بناء على انهم فقراء فانظر هذا الأمر اذ في الايمان ركن اخر كيف يتمسك بهذه الرواية فتشع بولادة الهرة أخذ  
العتق والزكوة بالصفة المعلومة بل فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من أنكره والصفة المعلومة ان يخرج من الاعونة في أخذ الخراج  
غنى الارضى اصنافا مضاعفة فيضعوا على المالك البقيم فيأخذوا جبراً وقهراً ويصرفونها كما هو عادة اهل الكفر والاربا

فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة

أخذ البغاة زكوة السوم والعتق والخراج يفتي أن يعيدوا خفية أن لم يعرف في حقه إلا الخراج  
للامام وكذا أخذ الزكوة في الأموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكوة السوم وزكوة أموال التجارة ما دامت تحت حيا  
العاشر فان أخذ البغاة أو سلاطين زماننا الخراج فلا إعادة على المالك لأن مصرف الخراج المتعاقلة وهم من المتعاقلة  
لأنهم يحاربون الكفار وان أخذوا الزكوة المذكورة فإن صرفوا إلى مصارفها وهي مصارف الزكوة فلا إعادة على المالك  
وان لم ينفقوا إلى مصارفها فعليه إعادة خفية ان يردونها إلى مستحقها فيما بينهم وبين الله وانما قال يفتي الله  
احترار عن قول بعض المشايخ أنه لا إعادة عليهم لأنهم لم ينفقوا على المسلمين فحكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم  
تفويض القضاء واقامة الجمع والاعباد ونحو ذلك والجواب عن هذا أن ما ثبت بالضرورة تفويضه بغير نص في حق  
واقامة ما هو من شأنه من ضرورة بخلاف الزكوة فإن الأصل فيها الاداء خفية وقال الله تعالى وان توفوا النذر  
فمنكم ومن قول بعض المشايخ أنه اذا نذر بالرفع اليهم التصديق عليهم سقط عنه لأنهم بما عليهم من التبعات فقراء ونحو  
الامام الامين في هذا فانه قال لا بد من إعلام المتصدق عليه وايضا لا يخفى أن الزكوة عبادة محضة  
كالصلوة فلا تنادي بالنية الخفية بها ولم توجد في العلم ان العبادة المذكورة في الهداية هذه والزكوة مصرفها  
الفقراء ولا يفرقونها اليهم وقيل اذا نذر بالرفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا الرفع إلى كل سلطان جائز لأنهم بما عليهم  
من التبعات الفقراء والاول احوط فليكن ان تنال في هذه الرواية انه يلزم منها الاسقوط الزكوة عن المظلوم نظرا له  
ودفع الخرج عنه وبه هذه الرواية دالة على انه يجوز للخارج واهل الجور ان يأخذوا الزكوة ويصرفوها إلى احوالهم ولا يفرقونها  
إلى الفقراء بناء على انهم فقراء فانظر هذا الأمر اذ في الايمان ركن اخر كيف يتمسك بهذه الرواية فتشع بولادة الهرة أخذ  
العتق والزكوة بالصفة المعلومة بل فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من أنكره والصفة المعلومة ان يخرج من الاعونة في أخذ الخراج  
غنى الارضى اصنافا مضاعفة فيضعوا على المالك البقيم فيأخذوا جبراً وقهراً ويصرفونها كما هو عادة اهل الكفر والاربا

فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين  
فمن لم يملك ما يملكه من أموال المسلمين

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة

في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة  
في الساعات في الزكوة في الذهب والفضة







[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय  
 श्रीमद्भागवतं  
 श्रीकृष्णार्जुनसंवा  
 दप्रथमोऽध्यायः

في جميع ما نجد من البحر  
البحر لا يرو عليه قوسا  
كله

فانفسير المتاع ولكن الصالح ابرار  
طعاما او ثيابا او ذهبا او فضة او حديد  
او فخر او قوة او ما تقوى به  
الامم المتنافرة

*(Faint handwritten Arabic script)*

کتابخانه ملی ایران



یاخذ ستہ عشر رطل اکہ انہ الصالح  
 موسوع جمع لاف ملک

[illegible][illegible]



لو لم يكن ولا يملك نصبا فاضلا عن غيره وكان له مال على الناس لا يكسبه الا في سبيل الله هو منقطع القرب  
عندنا في يومنا في الغفران منهم ومنقطع الجراح عند محمد في الغفران منهم وانما افرق بالذكر مع دخول الغفران  
او المسكين لان اعادة حاجته بسبب الانقطاع وانه ليس هو المسكين شيئا بل هو من الطوائف خارجة الاخذ في الزكاة

نفتق لانعدام التملك فيها ولا الى من ينهوا ولا اى اصل وان علا ومعه وان سفر او زوجه اى اى اى  
روح ووجه ولا ووجه وحال الاية التى المنافع عادة وملكك المزكى اى مقبلة ومكانه وام ولا  
وعبد اعنى المزكى المعصية لا يملك مكانه وعبد اعنى السرك المسرك حصته يعنى اذا كان المبددين  
اشترى

ووجه ضمير الى الميراث لا يثبت قوله وقال في لانه من مدون عند ما قال السيد ان كان كل ما يقع  
بعضه كان كل ما لا بد من وجوب ان يكون له الفيل ونصير المسئلة في عشرين ابنه اعني احد  
نفسه وهو من حرم هذا الفيل ولما كان كون اعني ميبا الفاعل صحيحا في نفسه وان لم يكن  
فلا يكون له الفيل الا ان يثبت له الفيل في نفسه وهو من حرم هذا الفيل ولما كان كون اعني ميبا الفاعل صحيحا في نفسه وان لم يكن

لها ان كانت فقيرة لانفق عليه يسار الروح وبعد النفقة انصبر موسره وبني هاشم ومال علي وعباس  
وجعفر وعقيل والحارث بن عبدالمطلب لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان الله حرم عليكم غساله  
اموال الناس واسماهم ومواليهم اي مفتون بني هاشم لما نزع من مولى القوم منهم وان جاز الطوعات

فظهر كونه عبده او مكانه عبده ما انزل بالذبح الى عبده لم يخرج عن ملكه والتقليد كمن ولد في كسبانية  
 حتى فلم يتم التقليد ولو ظهر غناه او كفره او ابنه او ابنه او ما نفي لا عبده ما انزل الوقوف على عند الآله

قد راجبته وإن كان لم يولد في بلده ولم يقدر عليه في الحال ولا يجوز له أن يأخذ أكثر من حاجة فالتحق به كل من غلب  
عن ماله وإن كان في بلد أو يعرف إلى كلهم أو بعضهم تلك أي لا يطرأ إلا بأجرة وقال الشافعي لا يجوز أن  
يعرف الثلاثة من كاشف إلا ماء مسجد أي لا يجوز أن يبيى بالزكوة مسجد لا يملك شرط فيها ولم يولد

نفتق لانعدام القليل منها ولا الى من بينهما ولا الى اصله وان علا ومعه وان سفر او زوجه اى اصطفى  
روح زوجه ولا زوجه وحده الا لانه الى النافع عادة وملك المولى اى مقبرة ومكانه وام ولا  
وعيد اعنى المولى لمصدا لانه غير مكانه وعيد اعنى السرك المسر حصة يعنى اذا كان المبدئين

ووجه صغيره الى المكي لا يلبس ثياب قلوبه وقال اني لا اتردد بكون عبد ما عاين الصديق اذ كان كلده فاق  
باب في كتابه صغيره عند رجلي اعني بمقدسه وجب انصافه في المعصيه الذي اعني عند اخذ  
بعضه كان كلده اذ لم يلبس ثياب قلوبه وقال اني لا اتردد بكون عبد ما عاين الصديق اذ كان كلده فاق  
باب في كتابه صغيره عند رجلي اعني بمقدسه وجب انصافه في المعصيه الذي اعني عند اخذ  
بعضه كان كلده اذ لم يلبس ثياب قلوبه وقال اني لا اتردد بكون عبد ما عاين الصديق اذ كان كلده فاق

لها ان كانت فقيرة لانفق عليه بيسار الروح وبعد النفقة ان تصير موسرة وبني هاشم ومال علي وعباس  
وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب لقول صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان الله قد حرم عليكم غسالة  
اموال الناس واوسعهم ومواليهم اي مفتقري هاشم لما تقرب اليه من مولى القوم منهم وان جاز الشطوات

فظهر كونه عبداً أو مكانة بعيداً عنه بالذبح إلى عبده لم يخرج عن ملكه والتقليد ترك ولده في مكانة  
حق فلم يتم التقليد ولظهر عنه أو كفره أو أنه الولد أو ابنه أو هاتفي لاجبيدها لأن الوقوف على عهد الآ



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

١٥  
 رتبه الى ان المذبح في كل يوم يذبح فيه  
 رجل يقول احسنه او شره او اذبح فيه  
 عليه النطق حاراً الى التعليل فيصنع  
 النطق رتبه ان لم يفتضح عن مقدم  
 هذه الودع الواجب عن راجع الى  
 على رتبه الى التعليل فيصنع

فلما كان من انبياء فاعق احد ما حصد وهو مصر واخذ  
 من ثمره فاعق احد ما حصد وهو مصر واخذ  
 من ثمره فاعق احد ما حصد وهو مصر واخذ

[illegible]

المسلمين في بلادهم  
المرادة به على الكتاب ومن  
في الامم المنطق وهو المنطق المشرك في اصوله  
في السابق بغير الواحد كما عرف في اصوله  
في السابق او في كتابه الكفاية وصدق في المطر والندى وال  
في السابق او في كتابه الكفاية وصدق في المطر والندى وال  
في السابق او في كتابه الكفاية وصدق في المطر والندى وال

لومدين ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه او كما له مال على الناس لا يملك اخذ وفي سبيل الله هو منقطع لغيره  
عند ابى يوسف اي الفقراء منهم ومنقطع الجراح عند محمد بن النضر اي الفقراء منهم وانما افراد بالذكر مع وجوب النضر  
او المسكين لانه حاشيت حسب انقطاع اير النسيب هو المسكين سمي بغير وجه الطريق فانه لا اخذ في الزكاة

وكن اباها القناطر واصلاح العرفات وكرى الاهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكفى قضا  
 وبيد ووقوفى دين حتى والمديون فقير فان قضى بغير امره كان متبرعا ولا يجزئ من زكوة ماله ولو قضى بامر  
 حاكم كان تصدق على العرفه فكون القناطر كالوكيل في قضا الصدقة وعن ما يفتى اى لا يشترى بآخرة

فأعق ابنهما ومعه نضيبه لم يجر للزناك إلا ردع كونه اليه لا يسمى له فصار ككاتبه وقال يجوز لام  
حرمدون عند ما قال في الهداية ولا يعبد قد أعق بعضه عند أبي جرحه الله لا يقر له المكاتب  
عنده وقال لا تدفع اليه لام حرمدون وأتفق من أجمع على أن فله قد أعق بعضه يجوز أن يكون مبينا للعمال

وكان ولا يقول قد اعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية الخطأ لا يخفى وذكر المسئلة الاولى في الترتيب والشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية بغيره قبل ظاهرا على المذكور ودليلا لها من المذكور في الهداية وغنى ومحمد لا الملك واقبل لاه وطغله لان بعد عسا قال اسم غللاوي الكبير وان كان معقته عليه كذا

لهم الصدقات والأوقاف لهم أي بني هاشم ومواليهم لانتفاء الصلاة المذكورة في الزكاة فيها ولا ديني لقوله  
عليه الصلاة والسلام لعامة رضى الله عنه خذ ما من اغنيائهم وذرهم على فقرائهم يعني المسلمين وإن جاز  
غيرها أي صدقة غير الزكاة له أي للدين وكذا العتق والرحم لا يجوز له وبيع بحر أي بغيره من مصرف

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١











ط  
 موت فصبه بعد ما صرنا القصة الى الكعبة مشهور في زماننا  
 ثمانية عشر شهر من الحرام وهو في الايام من رمضان اذ احرق في سبي  
 ابن الدوب حرق فيه وهو عيسى صوفي الملقب والا من الباقين قال  
 البوصري جمع على ارضاء وارضاءات وقال البصري جمع على ارضاء  
 كسلاطين وتباطين وقال ابن البار جمع على ارضاء  
 قولهم وهو نون معين كصوم رمضان اذ ارضاء وهو جمع  
 است خير من صاحب هذه العيون وصوم رمضان من المؤمنين لا يوافق الا  
 صوم رمضان اذ من العيون وصوم رمضان انتهى بنا في فريض الصوم  
 صاحب الدرر فصار لنا وقت معين انتهى بنا في فريض الصوم  
 وتوله فيما ينبغي ان صاحب الدرر الكفايات في فريض البدع  
 ههنا سهو من ثم ان صاحب الدرر في نفي القدر الى صاحب البدع  
 موافق كلام الزبلي وقد عرفت في نفي القدر الى صاحب البدع  
 موافق كلام الزبلي وقد عرفت في نفي القدر الى صاحب البدع

ح  
 وصاحب هذا الجواب يرجع الى جميع ما نقص من كلام صاحب السور  
 من انه ما شبه بالاجماع يكون قطعي اليقينة مطلقا تشبيها في ذلك  
 المجمع ما تقرر عند الأصوليين من ان ذلك مقيد بان يكون رأي  
 الاجماع معصوا لا نقول بذلك في هذا الاجماع معصوا ولا يقضي  
 قوله عدم المقصود خلافه ذلك حيث حكوا ما اوجب دور اليقينة  
 مع كون دليله الاجماع غلطا ان قصود الاجماع المدعور من جهة التقرر  
 ليس الا بحرم كونه ٧ وليس من جهة واحدة واحدة من غير  
 الملازمة الصادرة فان كانت وصا عليها فالوا لاها ليست من غير  
 أولى  
 ٨  
 احتج الى انه لو توى عند العروة لا يصح فيه لانه في الوقت كانه ما  
 وفي القضاء والظهير ولو توى اية شجر في باطن الدار لم يصح  
 لم يصح هذا لانه من البركة في الاصول ثم عدم الظاهر على الظاهر  
 ثم اعلم انما يلا ان يصوم عند من عمى في الليل على الظاهر  
 عنها حتى لو توى ببلان يصوم عند من عمى في الليل على الظاهر  
 لم يصح كما قالوا في اية التفتق من الرجوع ولو توى الصائم العطر  
 لا يجره لان من لية التفتق من الرجوع ولو توى الصائم العطر  
 لم يطر حتى ياكله ولو توى السك في الصلوة كذا في الظاهر  
 ٩  
 واحكام ما رواه وصلا وهذا على احدى الروايتين في السك  
 في الهداية وعنه في نية التطوع رواه ابن ابي عمير وصاحبه  
 مسوق على كون السك في الحكم الواحد في الواقع كما توى وصاحبه  
 الروايتين وانما في الخلاصة من انه ادوى السك في الواقع  
 وهو على رواية اخرى  
 ١٠  
 في مطلق اليقينة والتمسك في الوصفية مع غرضان في  
 ١١

قوله ولا يصح يوم السبت الى اقوال المراد ان ينقص عن الطلوع  
 لانه اذا اطلق السبت يوم السبت صح لان المطلق لا يميز بين ما قبله وما بعده  
 انتهى واذا اوردوه باليوم قبل القطر اخطوا وغير اليوم انما كان  
 من قبله وانما كبره عن الطلوع بانه رخصه ليس اقوال لا يتم الاستدلال بهذه الالفاظ  
 فانها من غير تقدير وانما عليه السلام اصل العباد يوم اتي داود وسبعون عليه  
 فيه من قوله الكفر ثم قال فقدم بهذا ان مرادو بمجديك الا وانه انما اطلق اسمها

واذا اوردوا بعد الزوال او بعد  
 من السبت المستقلة وملا يوم  
 الزوال فهو من السبت المستقلة لان  
 ما قبله من السبت المستقلة لان  
 ما قبله من السبت المستقلة لان  
 ما قبله من السبت المستقلة لان

قوله ولا يصح يوم السبت الى اقوال المراد ان ينقص عن الطلوع  
 لانه اذا اطلق السبت يوم السبت صح لان المطلق لا يميز بين ما قبله وما بعده  
 انتهى واذا اوردوه باليوم قبل القطر اخطوا وغير اليوم انما كان  
 من قبله وانما كبره عن الطلوع بانه رخصه ليس اقوال لا يتم الاستدلال بهذه الالفاظ  
 فانها من غير تقدير وانما عليه السلام اصل العباد يوم اتي داود وسبعون عليه  
 فيه من قوله الكفر ثم قال فقدم بهذا ان مرادو بمجديك الا وانه انما اطلق اسمها

[illegible]



وهذا هو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابيه حنفية انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان بالسما علة او لم يكن  
كما روي عنه في ذلك رمضان كونه البديع ولم يرد من رجهما من المتأخر ويصح العمل عليها في زماننا لان الناس تكلمت عن ترك  
فانتهى قولهم مع توثيقهم طالبين لما توجه هو اليه فكان الشك في ظاهره في الغلط والحد في زمانه سنة خمس وخمسين  
ان اهل مصر اقرقوا فبينهم من صام ومن لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب ان جماعته لا تشهدوا عند فاضل القضاة  
الحق ولم يكن بالسما علة وتبينهم مع كثير من الصوم وامرهم ان ينزلوا في الفطر وهكذا في بلاد الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية  
صلى العيد جماعة دون غالب اهل البلدة وانكر عليه ذلك مخالفة الامام وفي الفتاوى الظهيرية وان كانت السما مصححة  
لا تقبل شهادة الواحد في ظاهر الرواية بل يشترط العدد واختلفوا في تقديره وظاهره ان في ظاهر الرواية لا يشترط الجمع  
العظيم وانما يشترط العدد وهو يصدق على الاثنين فكان مرجح الرواية الحسن التي اخترناها انما يدل على ذلك ما في الفتاوى  
الاولوية الجيدة وان كانت السما مصححة لا تقبل شهادة الواحد وعن ابيه حنفية انه يقبل لانه اجتمع في هذه الشهادة ما يوجب  
القبول وهو العدالة والاسلام وما يوجب الرد وهو مخالفة الظاهر فرجح ما يوجب القبول احتياطاً لانه اذا صام يوماً  
من شعبان كان خيراً من ان يفطر يوماً من رمضان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع ما يوجب القبول وما يوجب الرد فرجح  
جانب الرد لان الفطر في رمضان من كل وجه جائز كالمريض والمسافر وصوم رمضان قبل رمضان لا يجوز بعد من الاعذار  
فكان المصير الى ما يجوز بعد اوله ثم اذا لم تقبل شهادة الواحد واجتنب الى زيادة العدد وعن ابيه حنفية انه يقبل  
شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعن ابيه يوسف انه لا يقبل ما لم يشهد على ذلك جمع عظيم وذلك مقدار بعدد الشفاعة  
وعن خلف ابن ابوب خمسمائة يبلغ قليل وعن ابيه حفص الكيسرية شرط الوفاً وعن محمد ما استكفاه الحاكم فهو كثير وما استكفاه  
فهو قليل هذا اذا كان الزر شهد بذلك في المصر اما اذا جاء من مكان اخر خارج المصر فانه يقبل شهادته اذا كان عدلاً فانه لا  
يتيقن في الرواية بالصحة لا يتيقن في الامصار لما فيها من كثرة الفساد وكذا اذا كان في المصر في موضع مرتفع والبلد  
الفطر اذا كانت السما مصححة كبلاد رمضان انتهى هذا يدل على ترجيح رواية الحسن وان ظاهر الرواية اعتبار العدد  
لا الجمع العظيم لكن فرق بين من كان في المصر وخارج وبين المكان المرتفع وغير قول الطحاوي اما ظاهر الرواية فلا يقبل  
فيه خبر الواحد مطلقاً كانه غاية البيان وفيه التقدير من البحر الرافعي



والأربعة لأخلاف المطالع في حارة الرواية **ثانياً** وفي القوسى وعليه فتوى ابن البيت وبها كان يفتى شمس الأمة في حركات خلاصه وأخلاف المطالع  
على **المذهب** وهو حارة الرواية وهو محيط كان في الخدم وعليه الفتوى كما في الخلاصة الطحفة فسر أو كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المصنف  
أولاً في القصار على سواد الأقطار  
وحسب على السنين انشراح المطالع كغيره من شمس في رصفان وإذا ثبت في موضع رم جميع الناس فيلزم كختلف بأخلاف المطالع فيعلم  
وهو يفتون عن شمس الأمة الحصى وعبد الله الأبنسة وإن كان الأدلة حوالاً في لاف ط لأن الفضل الإسلام من شمس الشمس بأخلاف الأقطار  
كما في حارة الرواية وخرجه حيث أضاف الشمس في المشرق لا جنوبه بل من أنه يرد إلى المغرب ويخرج طلوع القدر ورمس من يجرى حركته  
ورم فلان طلوع في لعموم وطلوع منس لآخر من وغروب بقبض ونصف ليل لا حركى وهذا ثبت لعلم الأفلاك والهيئة **ثالثاً**  
سز من متعلق شرح طلع

[illegible][illegible]



1920

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱









ولو بدأ بالجماع ناسبا لذكر ان نزاع من ساعته لم يفسد وان دام على ذلك حتى انزل فعليه القضاء ثم قبل الكفارة عليه وصل هذا اذا لم يحرك نفسه  
بعد الذكر حتى انزل فان حرك نفسه بعده فعليه الكفارة كالو نزع ثم ادخل ولو جامع عامدا اصل النية وطلع وجب النزع في الحال فان حرك نفسه  
هو عاين انظر ما قالوا الواجح ثم قال لما ان جامعك فانت طالع او حرة ان نزع او لم ينزع ولم يحرك حتى انزل في قوله لا تطعن وحق  
وان حرك نفسه طلعت وعنت ويصير راجعا الى الحركة الثانية ويجب لامة العقر ولا جد عليها كذا في فتح القدر من البحر وحكمه  
امر ابو يوسف رج بوجوب القضاء اذا نزع الله من كان بجماعا جاريته تطوع البحر وخالفه يرج لانه امر حتى لا يمكن الاحتراز  
عنه الا بالاشترار فلا يفيد به كاشترع الناس اذا ذكره ولامة يوسف رج ان النزع جزء من الوطء وآخوه وقد وجد بعد تطوع البحر  
فيفسد صومه واول جزء من جماع النساء كان غير مفسد بالحديث فاعبر آخره باوله وعكس لا رعد لذكره حتى اذا جامع ناسبا  
فمنع ذكره لذكره صومه لا يفسد عندنا وقال زفر رج بفساد لان النزع جزء فليس من الوطء وجد حاله الذكر فيفسد وناسبا  
انه لم يوجد منه الا الاشترار عن الوطء وهو ركن الصوم مكلف فيفسد من سرح جميع لاس انك رج ذكر الوطء

و ظاهر انه في رمضان لا يحل مطلقا من البحر  
 وقال زفر بن جراح لا يجب عليهما لان صومهما باق لان عدم التقصير فيها وكانا كالناسي ولان قصد الصوم وجد فوجب ان يقصد وحكم الناس  
 ثبت على خلاف القياس ولا يقاس عليه غيره ونظيره لا دخوله في جعل الجباب القضاء مطرد انما اذا دخل الماء في خلق الصائم  
 من مضضة وان لم يبلغ وقال الشافعي يجب لا يجب اذا لم يبلغ له قوله على الصلوة والسلام رفع عن كسرة الخطأ والنسيان ولنا ان  
 الخطر وصل الى جوف بسبب فعل عمد في قصد صومه واما الحديث فالمراد منه رفع الاثم وفي النهاية هذا اذا كان ذا كرا الصوم وان  
 لا يقصد وفي الخفاق كذا الخلاف في الاستسقاء اذا وصل الى جوف الراس لم يخصص المضضة بالذكر لانه يغلب وقوعه وفي  
 الاستسقاء يندر لان طبع الماء التسفل لا السفل من سرج النعم ليس الملك مع

وانما لم يكره  
اكتسابه ودينه ان لم يكن  
لما انه افق ارتفاق وجب طلبه  
الاكتساب بوجوبه في الدين  
الصدوم وقد ثبت في الدين  
الاكتساب بوجوبه في الدين  
لا جواز اذا قصد به التداوي  
اذا لم يكن من قصد التداوي  
بقدر المسنون وهو القصد  
على الكف رواء البوا و قد  
واعملوا اللحي في  
الروايات واما الاخذ منها  
بوجوب قطع ما زاد على  
ان حصلت الزينة فقد حصلت  
سباح اذا كان لا يتكبر  
المريض المبيح فلفظ غير  
ور في شرح الطحاوي  
الطبيب الحاذق المسلم



قوله ولو بعد اى وصول النبي الى بلده فيكون عليه في غير موضع فلا يكون معذورا اخرى. وما روى في سنن ابن ماجه انه عليه السلام خرج في يوم كان يصومه فذاع بان النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله ان هذا يوم كنت تصوم قال اجل كنهه ليت يحمل علي هذا شيء او ثمره او الضيف من ابنه همام. وما روى في مسنده

قوله واعاد افطر الابحار هكذا في نسخ رايها لكنه ليس بماسب للفتح فان الماسب وانما اعاد بالواو واتى ٨ قوله لوجود الاحوال في اشارة الى اعاد وهو وجود الصنيع ٩  
كان بعد الخروج الى اصر الى يوسف واتى ٥ قال في اعداءه اي كان القياس ان لا يسعد في الصوم لانه يحسج خارج من الدين كاد يخرج من الدنيا في يوم فاما اسفده الخبر فيل على الاكل وهو ما يفسد  
البرص وهو مله الموم وخبره الذي صلي الله عليه وسلم بين الجنان العمل وهو الاستقاء لا ما يقتضى الصوم وهذا يعلم من قوله الشارح بناء على اختلاف في شفا من الظهارة فيقول ان يوسف عطف على  
ما قيل ان محمد الا يستبرأ من قاض الظهارة وعدها التي في باب الصوم من اهل اطلاق الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام من اء استقاء عدا عليه القضاء فلهذا يحكم بانصاف الصوم  
مادون ٥ ٥ ٥ ثم قل ان ينفق بين الجلم وغيره انتهى واتى ٦ قوله وهو قولنا في يوسف لعدم الخروج قال في نسخة في شرح الكفر والى يوسف انه الم على انه لا يبعد خارجا حكما بعد ما قلنا  
حكما لاستدعائه سبق الخروج انتهى ٦ قوله فبعد روايتاه عبارة الكتب فبعد روايتاه والصبر لى يوسف ٧ قوله وفي اخره فبعد كثرة الصنيع قال في الغاية وهو  
صنيع الاستقاء وصنيع الاعادة ٨ قوله انتهى ٩

قبل ما ذكر من قوله جامع الى هذا واحتمل من ان فطره فاطر عدا فاضى وكفر جراه لقوله وان جامع الى وانما  
 وجبت الكفارة في صورة الاحتياط لان فساد الصوم بوصول النسي الى باطنه لقوله صلى الله عليه وسلم العطر  
 مما دخل ولم يوجد الاذ انني متب بفساد صوم في الكفارة عليه لا الواجب على العاصي الاحتياط في النسي فيصير  
 النسي شبهة وحقه وان كانت خطا في نفسها وان كان مع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم  
 والمحجم واعتمد على ظاهره قال محمد رحمه الله لا يجب الكفارة لان قول الرسول لا يكون ادنى درجة من قول  
 النبي وهو اذا صلى غير افطر الرسول اولى واما الحديث فعدا قوله بان صلى الله عليه وسلم يجرها وما  
 يقتضي ان افطر قال عليه الصلوة والسلام ذلك اي ذهب ثواب صومهما بالقيصة يدل عليه نية عليه الصلوة  
 والسلام سوى بن الحاجم والمحجم والاحلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم بالمظالم وكذا رتبة احقاق رقبة  
 وان عجز عن فصوم شهرين متتابعين وان عجز عن فاحمام ستين مسكينا فزعى عليه وسبقه في طعام  
 او ما او مرة ورحم لم يطر ملا الم او الال لقوله صلى الله عليه وسلم من رعى الف في فليس عليه قضاء او من استيقا  
 عدا فليس يقضى فيه ملا الم او ما او مرة فانه ملاه اي الم وعاد وعود اكثر من صام لم يطر في الصحيح  
 قول محمد كفا في النهاية انه لم يوجد صورة الاطمار وهو الابتلاع ولا معناه ان لا ينفذ به عادة او اعاد

[illegible]

السؤال اعتبارا وعند الشافعي كره عند الأئمة ترك الحلق **فصل** حامل أو وضع حائض على صحتها  
أو ولدها ومريض حائض أو الرأفة والسام فطر وأنها غير نفلة لحامل أو أمها حار الأضفار أو نحوها والعذر  
وقصوا ما قدره ولا يؤم عليهم قضاء الصوم أيام مضت بقدر ما ذكر أو من أيام زال العذر وقاعدة لزوم

[illegible][illegible]







100

بیکہ ایام

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

تأليف الشيخ الفاضل  
عليه السلام



فان في كل وقت من اوقات الصلاة لا بد ان يكون  
القلب على الله تعالى والى ما ذكره في كتابه

ان يصل الجاهل ويصلي ركعتين بحجة المسجد واربعة ركعات سنة وبعد الجمعة بركعتين بركعتين على خلاف  
 اى اربع ركعات عند ذى الحجة وسنة عند ذى الحجة والركعتان الاخرتان من ذلك لان الخرج للمجاهدين باقية حتى السنة  
 لانها باقية للفرس واجاب بعد الفراغ منها ولا يقصد بركعة اكثر منه ولو لم يكن له الا المسجد لم يخرج  
 من المسجد الا ان فيه كراهة لا يستحب ان التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي ان ينهوا في مسجدين كذا في كتاب  
 وان خرج من المسجد ساعة بلا عذر فقد اعتكاف لان الخرج من بناي الثلث وما بناي الشيء يستوى فيه قليل  
 وكثيره كالاكل للصوم والحدث للطهارة وقالوا لا يقصد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وحققوا بركعتين  
 ويوم وسواء فيه يعني بفعل المكلف هذه الافعال في المسجد دون غيره ولكن كراهية احضار البيع فيه  
 او لا ضرورة فيه والصفت لا يصل اليها عليه وسلم اى عن صوم الصفت وسئل ابو حنيفة رحمه الله  
 عن صوم الصفت فقال ان تصوم ولا تسلك احد اهل الامام محمد الذين هذا الاعتكاف الصفت في اوله لا يجوز  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من صفت محارواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والسك لا يجزى فان قوله  
 صفت لم يصارى بقوله التي هي احسن فينقض يومه ان اسلك غير الصفت خارج المسجد لا يجزى فاطلعت  
 في المسجد ويبطل الاعتكاف الوطى في فوج في المسجد واحدا ولو لم يكن البطلان على الاعتكاف  
 بخلاف الصوم وانما سببا لاحتال العالمين مذكرة فلا يفتقر اليه في الاعتكاف والوطى في غيره من الفرج  
 ان اراد ان يفي معنى الجماع حتى يقصد به الصوم وان لم يزل لا يقصد كالاخذ الصوم كذا في قوله صلى الله عليه وسلم  
 انما اول ما بطل اعتكافها لانها ايضا في معنى الجماع ولا فلا وان حرم الكمال المكلف معنى الوطى والقبول  
 بل اراد لانها من ذى الوطى من الاعتكاف ايام لزمه بليلتها لانه ذكر الايام على سبيل المجزئ والليل  
 يقال ما رايك من ايام والاراء متقدمة وان لم يشترط التتابع وفي نذر اعتكاف يومين  
 لزمه بليلتها لان في الشيء معنى المجزئ فيجب ما يحيط طاق المصادة وضح في الصومين في نذر خاصة لا يرد  
 للقيمة نذر اعتكاف رمضان فضاوة رمضان ونذر الاعتكاف وجب فضاوة الاعتكاف بصوم  
 قصدي حتى لو نذرهما معا خرج من المدة بالاعتكاف فضاة هذا الصوم بقضاء الاصل بصوم الشهر كما  
 صرح في الجامع الكبير واصول شمس السنة وانما وجب فضاوة بصوم مقصود لقوله شرط الاعتكاف وهو الصوم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم الاعتكاف الا بصوم الى الكمال الاصل وهو واجب مستغلا مقصودا بالذبح  
 للاعتكاف **كتاب الحج** اخره لانه رابع العبادات الجامع في المصادة والمالنية والبدنية هو لغة اللص  
 وشرا عاريا و مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص وبما في تفصيله ان شاء الله تعالى  
 مرة لان قوله صلى الله عليه وسلم على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لا يرد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ايها الناس حجوا فاقبلوا الحج في كل عام او مرة واحدة فقال لا مرة وان سب وجوب البيت كما نرى في  
 الاصول ولا نفي له بالقرع عندنا في يوسف وفي العروة عند محمد وفي الحج في اصطلاح الاصوليين ينبغي  
 لا في حجة العيارية والعظيمة في قال بالقرع لا يقول بان من آخره يكون فضاة ومن قال بالقرع لا يقول  
 بان من آخره العام الاول الايام اصلا كما اذا آخر الصلوة عن الوقت الاول لاجبة العيارية لاجبة عند القائل

من قهر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



وہ قود  
میلے  
نور  
ایک  
بازار و حد بلحاظ

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with some numbers and symbols.

10





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الحج الوقاية قوله اوله بدنة  
في سناتها يعلم انها عهد  
ونحر ما بعده الى بعد الايام  
السلام العاشر لا بد من وجوب  
تدريس الحج في الصلوة و  
بعد ذلك الحج في كل سنة  
والدالة الفيدية والخطب و  
المنفعة في كل سنة

و بعد عما الصدقة و بنی قصه  
الآن لا یجد بعلین فیقطع  
طلال بیت و حجر تیغ لبیم  
نه خطا لایاس بشده علی غمز  
هرواد از محل مکتب ابوالاحمد  
سسته ای تا ولد بالید او  
وان حجر عها ای الاستلام  
علیه و ام وصف للقدم

[illegible]

تاریخی اعلام و احوال  
تاریخی

اوجلا اى الى المرح على ظهرها او منها نفير نفير ولم يلحقها او قلداه لا يك  
 بقى الرقب وهو الجماع قال الله عز وجل انزلكم اليه الصيام الرقب الاسانكم وقبل  
 فيهم كالجاء والنسوق بنى السامى دعى حرام مطلقا لكن للمرح في الحرم ان  
 التطريب بقراءة القرآن والجدال وهو مراد مع الرفاء والخدم والكارين وقيل  
 عليكم صيد القرماد منهم خرما والاشارة بالبر والاداة عليه لاشارة قضى المصور  
 فلم الظفر وسر الوحدة والراس وعسل النسر وحشية بالخطى فندبر لان له راحة  
 وعند ما يقتل الهوام فيجنيه ونزله الجلاف تظهر في وجود الدم فعند ذلك  
 الى الخبز وحلق راسه وشعره به وليس يقص ويسراولر وقفا وعلمه وجبين  
 اسفل الكعب ونواصع بما له طبيب الابدن والى الاى لاتبني الاستحمام والاسنة  
 الاى وكسر الثانية وبالعكس الهودج الكبير وشده جبان في وسطه معنى انه مع ك  
 وانز الشلبه برقع الصوت متى صلى او علا شرا او ضبط وادب الاى ركبا او اس  
 وجن راي البيت كبر وهلم استقبل للحجر كبر اهتلازا فمدا يد كالمصولة وا  
 او سجد بالكتان قدر للاذى اى بلاوى مسلم تراحمه والابى ما في يده فيقبل  
 والاساس استقبال كبر اهتلازا حافضا لكرمه ومصلحا على البى صلى الله عليه  
 مضطضا اى حافلا رداءه تحت اظفه اليمنى ملقيا طره على كتفه اليسرى ور  
 في طرف الباب من الخيم معنى الكسرى به لا يحط من البيت فاب كان في الاول من  
 وراه حتى لو دخل الفرج لم يجز احياها لكن ان استقبل المصط الحميم وحده لم يجز  
 نصر الكف فلا ينادى ما بنت حجر الواحد حياطا اخذ اغن يمينه بما الى الماء  
 المستقبل للحجر يكون يمينه الى جانب الباب فيبش من الحجر اهما الى هذا الباب وما  
 سبعة سواط اى سبع مرات متعلق بقول طائى روى في السنة الاول ففطن من الحجر  
 الكفن كالباب ريشة من الصفيين وذلك مع الاصطباع وكان سبعة اظفار  
 اصنامى بنى روم على حكم بعد وال السبب في ان الرسول صلى الله عليه وسلم  
 الاصل بالاصطباع

٥٢  
 واما ان قالوا فما هو الغرض من هذا  
 الكلام فانه انما هو ليعلموا ان  
 ما في هذه الاية من المعاني  
 هو الذي هو في قوله تعالى  
 واما ان قالوا فما هو الغرض من هذا  
 الكلام فانه انما هو ليعلموا ان  
 ما في هذه الاية من المعاني  
 هو الذي هو في قوله تعالى

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

الميتة من كل شيء ذكوة انما قبا لا ذكوة  
 ذكوة الميتة من كل شيء ذكوة انما قبا لا ذكوة  
 ذكوة الميتة من كل شيء ذكوة انما قبا لا ذكوة

بلازم و سعی فی قبلای الزوال سعی قبل و الا فیهما فان اخراى طواف الزیارة عنہا ای عن ایام الخروج  
وم و سبیلین و باب الحجابات ان شاء اللہ فی واول وقت الزیارة بعد طلوع مجربوم الخروج  
ای الطواف قبل ای فی یوم الخراف و سبای بالطواف حل النساء ثم اتی منی و رمی الحارث الثلاث بعد زوال  
نافی الخریف ای بانی مسجد الحنفی ثم علیہ ثم بالعقبہ سبباً سبباً و کثر ای بکرات حصات زماها و وقف ای  
وقف محمد اسماً محمداً علی علیہ و کبر و صلی علی النبی صلی اللہ علیہ و سلم بعد رمی عدہ رمی فقط ای بعد  
لمری الاول و الثاني و الثالث و لا بعد یوم الخروج عما جازتہ انفاً یوم بعد کذا و بعد کذا لکن کث  
و هو ای المکتب احب وان رمی قبل الزوال فیه ای الفدح جار و لا یفرای الخروج من منی قبل مجزہ ای البوم  
الرابع الابعہ فانہ اوقف حتی طلغ الخروج علیہ فی الحار و حجاز الرمی زکاء فی الاولین ای بانی مسجد  
الحنفی ثم علیہ سبباً ان فصل العقبہ بالجر عطف علی الاولین و کمره الایست منی بانی الرمی لان النبی صلی اللہ  
صلی اللہ علیہ و سلم بان فیہا و غیر صلی اللہ علیہ کان یؤدب علی ترک المقام بها و کمره ایضا یقدم بقدر مناعہ  
حوایجہ الی مکہ و اقامتہ فی الرمی لایہ یوجب شغل قلبہ و اذ اربع الی مکہ زل بالحبس اسم موضع بقابلہ الاصل  
زل بر رسول اللہ صلی اللہ علیہ و سلم ثم طواف للصدر و هو واجب الی اهل مکہ سبباً ای سبباً شوط  
بلازم و سعی ثم سبباً من رعم و قبل العقبہ ای عنہ الکعبہ و وضع صدرہ و وجهہ علی الملتزم و هو ما بین  
الحجر و الباب و تسمیة ای یسکت بالاسناد ای استار الکعبہ ساعدہ عما یجہد و یولی علی ان الکعبہ و سعی  
تمرمی حتی یخرج من المسجد حجاز زل طواف البیدوم للوقوف بعرفات قبل دخول مکہ و لا یشی علیہ حرکات سبباً  
موقوف ہما ای عرفات ساعدہ من زوال العرفہ الی صبح یوم الخراج و اجاز بالیوم اولاً و ثانیاً و احمل انہا ای ملک  
الارض عرفات صحیح و قولان ماہو الرکی قد وجد و هو الوقوف کذا ای صحیح ایضاً لو اجاز سبباً علیہ  
لانہ لما قدم عند الرفقہ فمداستعان بکرمہم فبما یخرج عن مباشرتہ سفنہ و الاحرام مقصود ہذا  
فکان الاذن بدفان دلالۃ فانہ اذ انسا بانان یحرم عنہ اذا اغمی علیہ او امان فاحرم عنہ صحیح بالوقوف فکذا  
ہذا حتی اذا افاق و استبیط و فی افعال الحج جاز فیصیر الرقی محرم عنہ نفسہ بالاصار و عنہ بالنیابہ  
وین لم یقف فیہا ای عرفات فان سجدة طواف و سعی و تحلل و قضی من فابل ای عام بعد و المرأة فی جمع ما ذکر  
لا راجل کتھا تکشف و حہا الارساہا و لا یلبس ہر و لا زمر و لا سعی بین المبلین و لا تحلل و تقصر و یلبس الخبط  
و لا تقرب الحجر فی الرحام و حبسہا الی صبح تکا غیر الطواف لاد فی المسجد و لا یجوز دخولہ للخاص و هو  
فی الحصر بعد کتبہ ای الوقوف بعرفات و طواف الزیارة بسبط الصدر و هو طواف الدرع البیان  
بدتہ من الابر و البقر و الهدی منہا و من النعم کا سبباً ان شاء اللہ **باب القرآن و التمتع**  
الیزان ای ہل الاعمال رجع الصوت بالنسبہ الحج و عمرہ معاً والی اکثر من ہل باعمرہ و الحج من  
البعثات الحج و قال الریلمی استراط الاعمال من البعثات وقع اتفاقاً حتی لو بعمرہما من ذریۃ اہل اہل و  
ما خرج من بلدہ قبل ان یصل الی البعثات جاز فصار قارناً و لاذ اقلت ہما من البعثات او قبلہ فی انہما  
الحج او قبلہ کذا فی الکافی و یقول بعد الصلوۃ یعنی الشفعہ الذی یصلیہ مریداً للاحرام اللهم انی اريد الحج و عمرہ

[illegible]

میں نے اپنے  
میں نے اپنے  
میں نے اپنے  
میں نے اپنے  
میں نے اپنے

عبدی روی کمر  
انشاء و فتح  
الشان صدر  
من نظر شمس  
صدر الاول  
هو الاستب  
واج

مستوفین  
على اعدائهم  
ويجهد في احرام  
الله من عباده

[illegible]

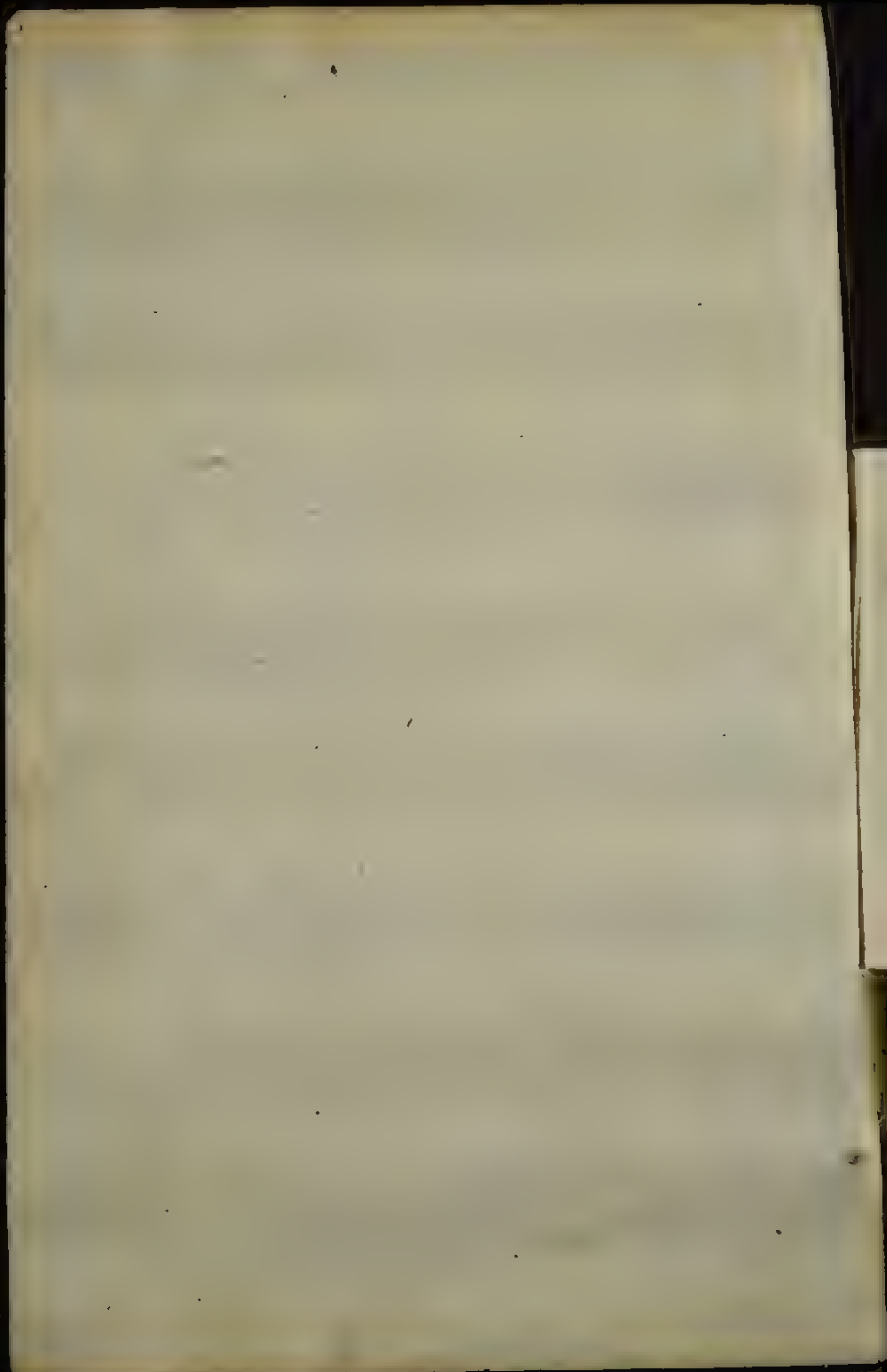
و اما نه نصر و ماله  
چون مصدر از من اند  
طیاس و هو الخوین  
استیاسی عال فرست  
و سعیرین از دست  
سوها جیل کتو

قوله في الكونيات  
باب المدح والثناء  
الحمد لله الذي  
جعلنا من خلقه  
والمحمد

والله اعلم بالصواب

[illegible]











السفر الاول بالامام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيكون متصفاً ولا بد من اعتراف في السفر  
المحج من عامة فاتها انفسه حتى يراه لا يمكن الخروج عن هذه الاحرام الا بالاعمال وسقط دم التمتع لا بد من  
باؤه النسكين الصحيحين في سفر واحد الا ان انفصل منه اى التمتع وهو اى التمتع افضل من الاقراد فكونوا  
افضل منها اما الاول فلان فيه جمابين الصادقين فاشبه الصوم والاعكاف والحج اسنى في سبيل الله وصلو  
البيل واما الثاني فلان في التمتع جمابين الصادقين في الجملة فاشبه القرآن **باب الجنائيات**  
لما فرغ من احكام المحرمين شرع مما يقتضيه من العوارض من الجنائيات والاختصاص والعقوبات  
وهي جميع جنائيات والمراد بها فعل ما ليس المحرم ان يفعل من اهل الواجب بها قد يكون دماً وقد يكون دمي وقد  
نقصاً وقد يكون غير ذلك فارد تفصيلها فقال وجب دم على المحرم بالغ اذ طبع عضو كاملاً  
فما زاد كالرأس والساق والتخد وعجزها او حصب رأسه بحجارة لا يطيب او ادمن اى استعمل الدهن في عضو  
بريت او حبل ولو كان اخا لصبر فان الدهن مضمك من الفسح وغره بوجوب الدم اتفاقاً واما الخالص فهو  
عندنا حنيفه وعندها بوجوب الصدقة وليس بمحبط او ستر راسه يوماً كاملاً وان كان اقره فعليه صدقة  
وعن ابي يوسف انه اذا لم يسر اكثر من نصف يوم فعليه دم او حلق ريق راسه او حلق حجا حرة واحدة او طبع اوعانه  
او رفته او قص اطرافه يد ورجليه في مجلس او بيد او رجليه فان التكاثر كان في مجلس واحد او على يد واحد  
لان الجنائيات من نوع واحد وان كان في مجلسين يجب اربعة دماء ان فم في كل مجلس يد او رجلا لا الشاب فيه معنى  
العباد فستعيد الشرا بخلاف المجلس كافي في السجدة وان قص يد او رجلا فعليه دم اقامته للرجل مع قطع  
كافي للحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة كما سبق في اوطاف القدوم وللصدر حبسا او للعرض حبسا  
ونوله حبسا فبدنه اى لوطاف العرض حبسا فالواجب بدنه لا الحياطة اعطى من الحديث حبس جبر نقصانها بالتمسك  
اظهار التمسك فبها وكذا اذا طاف اكثر من حبسا لان لاكثر حكم اكمل او افاض من عرفات قبل الاشهاد وركعت  
اقل سبع العرض اى ركعتان لا تنافوا وافر من طواف الركابة وركعتان اكثر اى اربعة بشرط او اكثر في محرابي

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible along the left edge, suggesting it was once part of a bound volume. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.



حتى يطفو أو ترك طواف الصدر أو أربعة من السبع والوقوف بجميع يوم دفعة أو الرمي كله أو في يوم  
أو الرمي الأول أو أكثر أي رمي جرة العقب يوم النحر أو من سبقه عطف على ترك أو قبل أو آخر الحلق  
أو طواف الرض عن أيام النحر أو قدم نسكا على آخره الحلق قبل الرمي ونحوه القارن قبل الرمي والحلق قبل  
الدخ أو حلق في حل حاجا أو معمرا في حلق في أيام النحر وأما إذا خرج أيام النحر لحلق في غير الحرم فعليه ما  
عند حنيفية رحمه الله كره الرمي وأخرج حاجا من الحرم قبل الخطأ عادة بخلاف مقرر خرج ثم عاد فنصر  
حيث لا يلزم دم قال في الوفاية أو حلق في حل الحج أو عمره في معتمر يرجع من حل ثم قصر أو قبل أو لم يركب  
تكلف بوجوه الأول أن المراد بقوله الحج أو عمره لأجل الخروج من إحرام حج أو عمره ولا ينبغي ما في دلالة اللفظ عليه  
من التكلف ولذا قال بعضهم أنه متعلق بحرم في قوله ارطب محر في أول الباب وإن لم يطاق الواقع الثاني  
أن الموقوف عليه لقوله في معتمر غير ظاهر وإن كان المراد ظاهره من معتمر أن معتمرا خرج من الحرم ثم عاد إليه  
لم يلزم دم راجع إلى الصارفة أن يقال وأخرج حاجا من الحرم قبل الخطأ عادة لأنه لا معتمر يرجع إلى الثالث أن ظاهر  
قوله أو قبل يوم عطفه على قصر مع تقطوع حلق ولذا يغير الصارفة هنا إلى ما روي ومان عطف على  
دم في قوله وجب دم في أول الباب على قارن حلق قبل دم الحلق قبل أو بعده ثم لتأخير الدخ عن الحلق  
وعلى مطلق للركب والصدر في إخراج النحرين ظاهر ولو عهدنا في الأول ضم على ما مر من طواف الزيادة  
جنباً وطواف الصدر في إخراج النحرين ظاهر يجب دمان عند حنيفية وقالوا دم ولو طواف الزيادة عهدنا  
وطواف الصدر في إخراج النحرين ظاهر يجب دم واحد اتفاقاً والفرق أن طواف الصدر في الوجه الثاني  
لم ينتقل إلى طواف الزيادة لأن طواف الصدر واجب وإعادة طواف الزيادة بالحديث مستحبة لم ينتقل إليه وفي  
الوجه الأول وجب نقل طواف الصدر إلى طواف الزيادة لا العادة واجبة وفي إقامة هذا الطواف مقام  
الزيادة فائدة إسقاط البدنة عنه وقد وجدت التفرقة في استثناء الأحرار للأفعال على الترتيب المستور  
ينسب على خلافه وجب صدمه على ما عليه السجدة الصليبة إذا سجد فهو تصرف إلى الصليبة دون السهو  
فيصير كأن طواف الزيادة في إخراج النحرين ولم يطف الصدر فيجب دم ترك طواف الصدر ودم تأخير  
طواف الزيادة عن أيام النحر عند حنيفية وقالوا دم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيادة  
ونصدف عطف على فاعل وجب في أول الباب وعلى قوله ومان بنصف صباع من تراب طيب فار من عصاو  
سحر أسد وليس بخطأ أو من يوم أو حلق أو من يوم راسه أو قص أو من خمسة أطراف أو من القدم  
أو الصدر عهدنا أو ترك عليه من سبع الصدر أو إحدى حمار ثلاث أو حلق أو من يومه في الحرم أو خروج أو صدق  
عطف على قوله تصديق ثلثة أصوع طعام على ستة ساكنين أو صام بالنام حتى أنه يجزئ من هذه السلكين  
أو حلق بعد تولد ووطئه ولو ناسيا قبل أو قوف من مبتدئ خبره قوله ليسجد سجدة يعني ويدع وبعض من  
قال ولم ينفق في ليس عليان بفارقها قضاء ما أفسد ووطئه بعد وقوف في وقوف الفرض لم يفسد  
وعقب بدنة وإن طوى بها الحلق لم يفسد أيضا ويجب شاة ووطئه في عمره قبل طواف الرمي يفسد هاهنا  
العمرة يعني ويدع ويعني وإذا طوى في عمرته بعد الرمي بعد طواف الرمي دح ولم يفسد الطوى عمرته

[illegible]

卷之三



والله اعلم بالصواب...  
والله اعلم بالصواب...  
والله اعلم بالصواب...

وان قيل جرح صيد اول عليه فانه مطلقا الى سواه كان اول مرة ولا او كان سهوا او عدا فاعلم جرحه ولو  
كان الصيد سبعاء فصار ولا شي في الصائر او كان الصيد سنانا او حاما مسرا ولا هو الذي في جرحه  
يرش كالسرور وقال مالك انه لو في سنانا فصار كالصيد فانه لا يطير لثقله او  
هو مضطرب الى الكلب بالجرع او غيره وهو في جرحه ما قومه في ان في مقتله وفي اقرب مكان منه والجرع في  
الصيد لا يرش على شاة وان كان اكبر منها لم يرش على الجرح ان يشري به يدين بغيره او طعاما ويصديق  
على كل مسكين نصف صاع من بر وصاع من ثمر وشعير او فرس او يصوم عن طعام كل مسكين يوما وان فصل  
عن طعام مسكين طعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون اقل منه نصف صاع في برى بافضل او صام يوما لم  
وجب ما نقص جرحه نصف صاع وقطع عضوه اي لو جرح صيدا او نشف شفه او قطع عضو منه فمات  
اعتبار البسطة الكلى في حقوق الصيد وحجب القيمة في الصيد كالملة سيف ريشه وقطع فليجرح في جرح  
من جرح الاشياء لا يرفق على الامن بقوت الله الامتناع فيصير جرحه وكسر بيضه اي يحجب عليه قيمة البيض  
لان اصل الصيد ولا عرضية ان يصير صيدا فقل من ثلثه احبنا طامالم يصيد فان صيدان صار من ذرة لم يحجب  
عليه شي وكسره وخروج روج ميت يعني اذا خرج مد كسر البيض فرج ميت يحجب فيه الفرج حيا هذه المسئلة  
لا يخ من ان علم انه كان حيا ومات بالكر او علم انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب الكسر ولا كان الاول  
ضمن قيمته وان كان الثاني فلا شي وان كان الثالث فالقياس ان لا يفرق سوى البسطة لان جرحه الفرج فخر  
معلومه وفي الاستحسان يحجب عليه قيمة الفرج حيا لان البيض مقد لا يخرج منه الفرج الحي والكسر فخر او انه  
سبب الموت فحيا له عليه احتياطا كذا في الصابرة ورجع الحلال صيد الحرم اي يحجب عليه قيمته بافضل بها  
ويسمي فائدة التقييد بالحلال وحلله اي يحجب على حطب صيد الحرم قيمة لينة لا من اجزاء الصيد فاشك  
وقطع حنثه وشجره الثابت بنفسه وليس ما يثبت اي ليس من جنس ما يثبت الناس ولو كان ذلك الشجر  
ملوكا اشارت الى ان ما وقع في الوفاة وغيره من قولهم غير ملوك غير صيد لان شراح الهداية وغيرهم قالوا ان  
حنث صيد الحرم وشجره على عين شجره ان الانسان وشجره بنفسه وكل منهما على عين لان ما ان يكون من جنس  
ما يثبت الناس ولا يكون والاول نوعه لا وجوب الجرح والاول من الثاني كذلك وانما الجرح في الثاني منه وهو ما  
بنفسه وليس من جنس ما يثبت الناس ويسمى في ان يكون ملوكا لانسان بان ثبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا  
في حنثه في ملكه غيلان ففقطها انسان ففقطها لما اكملها وعلية قيمة اخرى الحق الشرع الا ما جرح  
يجوز قطعه بلا عزم ولا صوم في الاربعه اي لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلله وقطع حنثه وشجره  
بدل القيمة لان ما وجب ههنا من القيمة غريمه وليس بكمارة فاشبهه ضمان الاموال فلا تباي بالوصوم وانما قال  
ذبح الحلال لان الذابح لو كان محرما تباي كمارته بالوصوم ذكره في النهاية ولا يرى الحنث في الحرم ولا يطع  
الا اذا جرحه على استعجاله وسلم لا يخلو خلاها ولا يفضد شوكتها واما الادحر فقد سنانا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه والكاه فانه ليست من جملة السنان ويجب صدقة وان قلت قيل لانه  
اوجزه ولا شي بقدر غراب وجزة وعزيب وجزة وفارة وكل عقور قد ذكر ذلك في بعض الروايات وكل

منقول  
او جرحه  
او جرحه

في حنثه  
او جرحه  
او جرحه

في حنثه  
او جرحه  
او جرحه

في حنثه  
او جرحه  
او جرحه

في حنثه  
او جرحه  
او جرحه

في حنثه  
او جرحه  
او جرحه

والله اعلم بالصواب...  
والله اعلم بالصواب...  
والله اعلم بالصواب...











مجلس العلماء

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

کتابخانه عمومی  
شماره قفسه

[illegible]

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

و من حکمت مولی علی الصلوة و السلام علیکم  
یا ابراهیم ای زین العابدین و علی و محمد  
و آله الذین علیهم السلام فی الدنیا و الاخره  
و علی اجمعین

ط ٥٧ في المذمة ويسقط حجة الاسلام عند أبي يوسف خلافه وانما روي ولم يكن حج ثم حج والاطلاق كان عن حجة الاسلام وسقط عنه ما التزمه بالاذن لان حجة يصرف اليه ان كان قد حج ثم انصرف ثم حج فلا بد من تعيين الحج في السنة الاولى وفي شطرا من الحج في الثاني ومن يدان حج في سنة واحدة فلا حج له ابو يوسف خلافه وروي عن أبي يوسف انما قد مضى حجة

[illegible]

منزله يكون لبيان الاستقلال والاعانة اليه  
ولما يوم اخصاص عطية على الصبر المحرور



وادعوا عبد الله الذي هو يوسف وعلموا  
 والاولاد ان كان الله الله يوسف وعلموا  
 الرواية عن ابي جعفر وعبد الله يوسف وعلموا  
 من الصفح حار وهو رابن عن ابي جعفر وعلموا  
 عن ابي يوسف وعلموا ان الله وعلموا يوسف وعلموا  
 عليه كبير وعلموا يوسف وعلموا يوسف وعلموا  
 الواحد في حار وعلموا يوسف وعلموا يوسف وعلموا  
 في الاصل وعلموا يوسف وعلموا يوسف وعلموا



اشترى صحبة فامر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عند الذبح قيمة الشاة فبعد ذلك ينظر ان كان ايام الذبح قائمة يشترى بغيرها اخرى  
ويضحي بها ويصدق بغيرها ولا ياكل فان لم يكن باقية تصدق بالقيمة على المسكين وسئل عن رجل اشترى من الميت عن بعضي عن الميت قال يصنع به كما يصنع  
باصحبه يريد ان يتناول من لحمه كما يتناول من لحم اصحبه فيقول لا يصير عن الميت قال الاجر للميت والملك للمضحي وبه قال ابن جماعة وابن مغيث وابن مطيع  
رحمهم الله وقال عصام بن جندب تصدق بالكلية في حياض النخيل سئل عن الاصحية عن الميت بغير امره قال رايته من عطاء شاة رحمة الله تعالى يتناول  
والرواية في الاجناس وصورتها عزوانة عن سبعة واحد ميت فذبح عنه ورثته قال نصيب الشاة بالكلية ونصيب الميت يتصدق ولا ياكل  
ورثته قال القاضي الامام ركن الاسلام على السعد بن جندب عن شاذل بن بلع رحمة الله تعالى يتناول منه وبه اخذ الصدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله  
والمتحارون لا يتناول قال خلف بن سالت محمد بن احمد بن محمد عن الاصحية عن الميت اي افضل ام الصدقة قال ان يتصدق بغيرها فالاصحية افضل  
والا فالصدقة افضل ذبح اصحية بغيره بغير امره مباح في القياس هو مباح ولا يجوز عن المالك وفي الاستحسان لا ضمان ولا يجوز عن الاصحية للمالك  
اطلق المسئلة في الاصل وفيه في الاجناس بما اذا اصحبه صاحبها للتضحية وفيه فينا وشرع قد اشترى خمس شاة في ايام النحر وادان بغير امره  
منها الا انه لم يبيها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغير امره بنية الاصحية بغيره صاحب الشاة هو مباح من رجل غصب اصحية بغيره وذبحها عن نفسه  
ومن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع والذبح يخالف الاضحية وعن ابن يوسف رحمة الله تعالى لا يجوز الذبح عن نفسه بغير امره الضمان وان اخذ المالك  
اخذ ما مذبحه في الذبح ان يعيد الذبح بلا خلاف ولو كان مكان الغصب ودية او من والمسئلة بما لا يجوز عن الاصحية اخذ المالك من ذبحة  
او ضمة قيمتها ولو كان مكان الغصب استحقاق وضمة صاحبها قيمتها وذكر الزعفراني في اصحابه انه يجوز ما لا خلاف وفيه في الشاة الورقية اذا اقتضت  
بنية الذبح وربط قوائمها وجربا الى الذبح يجوز ان المالك يثبت مستند الى زمان الربط والجزء الى الذبح والذبح كان بعده يحصل الذبح على ملكه فيجوز ان  
نصر من دعا قصابا ليضحي عنه فضحي القصاب عن نفسه قال في الامم فان اشترى ثلث ثلث شاة ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى سعي ان يترك كل واحد صاحبه بالذبح حتى يذبح شاة منه جاز ولو ذبح شاة غيره بامره جاز رجل ادان بعضي فوضعت  
الشاة يده على السكين مع يد القصاب حتى تفاونا على الذبح قال الشيخ الامام هنادي حبيب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يجوز  
وان وكل بان يشترى له شاة لا اصحية فاشترى عن الجوز في الاصحية لزم الام لان الشاة اسم جنس يتناول الضمان والمعروفان وكل بان يشترى له شاة لا اصحية  
فاشترى الوكيل واشترى صاحبها حتى قادا بغيره لم يلزم الامر من الكرم حتى ولو قال ان اشترى بقره لا اصحية هي بيته وبينك فقال لا يجوز فذبح فاشترى  
بقره كانت بينهما وبنيته في العبد لا يكون والذبح ان الوكيل في شاة من المبيد من غير بيان المثل لا يجوز وفيه في الذبح جاز وان اذبحه بان يشترى له شاة بقره  
المستحبة وربما يضحى عنه ان مات ثم مات قضاؤه من الدرام درهم لم يصح عنه بما بقي في قول انه جندب رضي الله عنه وفيه في قولهما رحمة الله تعالى  
بما بقي بعضي عنه على ماس التسمية والنسبة رتبة لشتر للعتق ولو اذبحه بان يشترى بقره جمع ماله فيضحي عنه ثم مات ولم يجوز الورقة فالوصية جازية  
في قولهما حملا ويشترى بالثلث فيضحي عنه والفرق لا حسمه ان الامر بالشتر في الفصل الاول قد صح وفي الفصل الثاني لم يصح الا بشتر اجازة الورقة  
فاذا لم توجد من الورقة اجازة انصرف الامر الى ما يصح وهو الثلث ولو اذبحه بان يشترى ثلث ماله بقره لا اصحية وماله ثلثه فاشترى الورقة بانه درهم  
ودفع المائتين الى الورقة ثم صرف او ملك فهو على الاختلاف في باب الرجل يخرج عن النحر ولو اذبحه بان يضحى عنه ولم يسم شيئا  
هو جازي ويصح ذلك على الشاة لانها هي الاولى ولو اشترى شاة لا اصحية في ايام النحر وهو يضحى بها ثم ايسر امام النحر قال الشيخ الامام ابو محمد  
الحسين رحمه الله تعالى ان يعيد لان العبرة بالآخر الوقت وقد فرضنا نظائره من المتأخرين من قال لا يعيد قال الامام الصدر الاجل الشهيد رحمه الله تعالى  
ح ولو ان رجلا اشترى شاة لا اصحية فضلت ثم اشترى شاة اخرى وجعل الاولى قبل الثانية كان له الخيار وان شاء ضحي الاولى وان شاء  
ضحي الثانية ولو انه ضحي الثانية ثم وجد الاولى على ان يضحى الاولى قال بعضهم ان كان الرجل يضحى على ان يضحى الاولى وان كان غنيا ليس عليه  
ذلك وقد ذكرنا عين هذا غير اننا اعدنا الفائدة اخرى في ما قال الشيخ الامام ابو حفص السكندر والشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى  
كذلك ولا يحب عليه ان يذبح الاولى بعد الثانية وان كان فقيرا ولكن ينظر ان كان هذا الفقير قال اكرهين كم شاة لك وذكر ابن البرقي في قوله قال  
اكرهين كم شاة لك وذكر ابن البرقي في قوله قال اكرهين كم شاة لك وذكر ابن البرقي في قوله قال اكرهين كم شاة لك وذكر ابن البرقي في قوله قال اكرهين كم شاة لك















[illegible]

وَجاءوا به الى ابيهم فاعطاهم اربعة ايام

ای  
دوسری  
کتاب  
میں  
میں  
میں  
میں  
میں

22



و اما در این کتاب که در این کتابخانه است

[illegible]

卷之四

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



أي من السمك المأكول للحرث والمأرماهي خصصها بالذبح إشارة إلى صف ما نقل في الميزب عن محمد بن جابر  
 أن سمك حلال غير الحرث والمأرماهي وأيضا في غاية البيان أن بعض الروايف وأهل الكتاب يكرهون  
 أكل الحرث ويقولون إن كان دبو نأيد عوالس إلى حليلته فسبحه وحل الجراد وأنواع السمك بلادوة فكل منها  
 فرفا وحوان الجراد بركاوات خفافة بخلاف السمك كما مر على أي شيء فرفا عنه عن الجراد يأخذ الرجل  
 من الأرض وفيها البب وغيره فقال عليه السلام وهذا بعد من مصاحبه وحل غراب الزرع والأرب والبيقوق  
 أي بالذكرة **في سنة** لم يعلم خبرها فتكرت أو خرج الدم حلت والأفلاوا عثت حيواتها حلت الشاة  
 وأبعد ما في الحرمة وخروج الدم لأن المقصود منها الاستدلال على الحيوة فإذا علم لم يحتج اليه  
**كتاب الجهاد** ما فرغ من الصادقات الأربع التي أخرجها الشيخ أبو عيسى من الصحيح والعديد  
 والذبايح شرع الآن في خامسة العبادات وهي الجهاد فقال هو فرض كتابته **ب** في أي ابتداء يعني **ب** علينا أن  
 نبذلهم بالنفال وأن لم يقاتلوا فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأمورا في بد الأمر بالصنيع والأمر من  
 عن المشركين قال الله صلى الله عليه وسلم فاصبح الصبح الجبل وقوله صلى الله عليه وسلم وأعرض عن المشركين ثم أمر بالدعاء إلى الدين بألوان  
 من الظفر المستحسنة حيث قال صلى الله عليه وسلم أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن  
 ثم أمر بالنفال إذا كانت البداية منهم بقوله صلى الله عليه وسلم للذين يقاتلون بائنه يملؤا أي أن يؤمن في الدعاء ثم  
 بالنفال ابتداء في بعض الأزمان بقوله صلى الله عليه وسلم فإذا أسلح الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتم  
 ثم أمر بالنفال مطلقا في الأزمان كلها والأماكن بأسرها بقوله صلى الله عليه وسلم وقاتلوا حتى لا تكون قسوة  
 قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر في غير ذلك من الآيات  
 وجه كونه فرض كتابته لم يشترع لصية لأنه قتل وإفساد في نفسه بل شرع لإعلاء كلمة الله تعالى وأمره  
 ودفع الفساد عن الصيادين إن قام به البعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لحصول المقصود بذلك  
 كصلوة الجماعة ودفنها ورد السلام فإن واجدا منها إذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن باقيها  
 والآية وإن لم يتم به البعض بل حلال على الجهاد والوفاء في دار الإسلام أو أي السجون كلهم لزمهم فرضنا عليهم  
 كما أوتيت الجماعة كلهم صلوة الجماعة أو دفنها أو رد السلام أو الأضحية أو امرأة أو راعي ومفقد أو قطع  
 لأنهم عابرون والسكك البقرة وفرض عين أن هجوم أي هجوم الكفار على غيرهم ففرضوا الإسلام بصير فرض  
 عين على من قرب منهم وهم يقدرون على الجهاد وقيل صاحب النهاية عن الذخيرة أن الجهاد إذا جاهد الصغير لما  
 يصير فرض عين على من قرب من العدو فقاما من وراءهم سعيد بن العبد هو فرض كتابته عليهم حتى يسلمهم  
 تركه لأنهم لم يحج إليهم فإذا اجتمع إليهم بان هجوم من كان يرب من العدو والمعاوية مع العدو أول يوم يجر أعينها  
 لكنهم لم يسلوا ولم يجاهدوا فافترض على من يلبس فرض عين كالصوم والصلوة لا يسلم تركه ثم لم يأت  
 أن يفرض على جميع الإسلام شرقا وغربا على هذا التدرج ونظيره الصلوة على الميت فإن من مات في أحية  
 من نواح البلد قطع جريدته وأجر حمله أن يقوم ما سببه وليس عليه من كان بعيدا من الميت أن يقوم بذلك  
 وإن كان الذي يسلمه الميت يعلم أن أهل المحلة يضيئون حقوقه ويجرون عسكنا عليه أن يقوم بحقوقه

[illegible]

كذا هنا يخرج المرأة والسيد بالادان من الزوج والمولى لان المقصود لا يحصر الاقامة الكراهية عليهم حتى  
 الزوج والمولى يظهر في حق فرض العيى كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل التغير اذ يفرضهم كفاية فلا ضرورة  
 لابطال احتياطهم وكذا الجهر وهو ما يجعل للمسلم في علي المراد ما يجعل الامام على ارباب اموال شيئا بلا  
 انفسهم يتولى بالمرأة فانه مكره مع في اي وجود شي في بيت المال وبويرة اى ادم يوجد في الاكثر  
 العمل فان حاصرناهم وعوانهم الى الاسلام فان ابوا اى امتنعوا عن الاسلام فان اى فقد عوم الى الجحيم  
 فان قبلوا الجزية عليهم ما يشاء وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس على عبودية بل يصح في حق العباد ان المراد  
 انا كاسترضائهم واموالهم قبل قبولهم الجزية بعد ما قبلوها اذ فرضناهم او فرضوا لنا يجب  
 لهم عينا ويجب لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند الفرض وبوجه استدلالهم عليه يقول على رضي الله عنه  
 انما بدوا الجزية لتكون دماؤهم كدمنا واما ما هو المراد من سلف الدعوة الى الاسلام ومن  
 قائلهم فيها انهم لم يفرضوا عليهم غير مضمون وندت بخديدها من بلقيس فان ابو احارنا ينجح  
 ويخرج ويخرج ورمى ولو معهم مسلم او ترسو ابري بالاسم بينهم متعلق بالرى لا يثبت عليهم الا  
 وان اصابوا منه فلا بد ولا كفارة وقطع شجر وفساد زرع ولا عقير وعلول لا يثبت عليهم الصلوة والسلام  
 نهى عنها وكلاهما خيانة لكن القلول في الضم خاصة والندرام بضم نضض العهد ومنه اسم من مثل  
 مثلا كقتل بن قنلا اى كرهه بغير حيلة كالزعمرة لغيره كقطع الاعضاء ونسويد الوجه وفي شرح  
 البخاري التهمة المنية بعد الظاهر ولا بأس ما قبله لانه الطبع في اذالهم قال الرطبي هذا الحسن ونظروا  
 بالبار ولا قبل غير مكلف كالصبيان والمجانين وشيخ فاني واعى ومعه دارة الفتح عن كلها في الحديث  
 الا ان يكون احدهم معاندا او امارا لا يحب له او اراى في الحرب او ملكا في قبض ولا تضارب كاذب  
 اى يجوز لابن ان يقتل اياه الكافر ابتداء لمولته واصله وصاحبها في الدنيا معروفا وليست البدنية افضل  
 من المعروف ولا يثبت في جوفه ولا يكون هو سبلا لقائه واما قال بدأ بالاب اذا قصد قتل الابن  
 ولم يكن دمه الا بقتله جار قتله لا هذا دفع عن نفسه فان اياه المسلم اذا قصد قتله جار قتله فالكافر  
 اولى فيقتله غير ابتداء لا يثبت عليه ولا اخراج مصحف وامره في سرية بحاف عليه الما فيه من عرض  
 المصحف على الاستخفاف والمرأة على الضياع والفصاح وبصالحهم اى يصالح الامام اهل الحرب ان كان  
 الصلح جبرا للسلب والام يجوز لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ولو مال باخذ المسلمون منهم لانه اذا جاز  
 بلا مال فبداولى ان احصوا اليه وان لم يخف لم يجوز لانه ترك الجهاد صورة ومعنى والمأخوذ من المال  
 مصارف الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كالجزية الا اذا اراد ادم اهل الحرب ان يكون غنيمة كونه  
 بالهزم وحكم معروف وان حاصر الكفار المسلمين وطلبوا الصلح مال ياخذون من المسلمين لا يبيع الامام  
 لان فيه لحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للثمن ان يتدل نفسه الا اذا خاف الهلاك لانه قد  
 باى طريقه يمكن واجب وسيدان جبر اى لو صالحهم الامام ثم رآى نقص الصلح اصله بغيره اى  
 ارسل اليهم خبر النقص فيقاتلوا ويقتلوا لو خافوا اى لو خافوا اقبلوا وارسال جبر النقص ابتداء

[illegible][illegible]



















[illegible]



وَالْوَبَاءُ أَقْبَسُ النَّاسِ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark horizontal line near the bottom edge. There is a small dark mark near the top center. The page is otherwise empty of text or illustrations.

10







القديم من المشتري الاول بالتمين انشاء ان البعده قام على المشتري الاول بالتمين فلم يحط بمشئ صيانة تحقير  
 وقبل اخذ الاول من الثاني لا يأخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان الماسور من الثاني فانه ليس الاول اخذ  
 اعتبارا بحال حصره وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق اخذ بالتمين انما ينسب للمالك القديم  
 في حق عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت المشتري لم يثبت ما في المضمون ابي عبد بن علق فانه حاكم الكفا  
 فشرعوا فيهم رجل واحد الصدا بمجانا لانهم لم يملكوه لما مر وعبره بالتمين لانهم لم يملكوه ابتاع مستامن بعد اسلم  
 واحد له ادم هنا حتى سأل بقول العبد في كل ما لا اعتان احد بها فانه يجوز وبخلافه في الحرب يبيع  
 اقامه لبيان الدارين مقام الاعتاق وذكر الثانية بقوله واسئلوا عليه وادخلوه فيها اي دار الحرب فابق  
 منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله واسئل بعد غير وجاءه وذكر الرابعة بقوله واظهرنا عليهم وذكر  
 الخامسة بقوله وخرج اي العبد الى عسكر المسلمين مسلما عن العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا  
 عن حق حكيم ذكره في غاية البيان فلا غنى عن شرح الطحاوي **باب المستامن** هو من يدخل عند ربه او بامان  
 كان او حربيا لا يفر من ناجر ما يملك ما هم وما لهم لان المسلمين عند شروطهم وقد شرط بالاستئمان ان لا يفر  
 منهم فالتفرض بعد غير فافترده بملك حرام اما المالك فلور ولا يستبلا على مال مباح واما الحرية فمحمولة  
 بسبب العذر الحرام فيصير في بغيره فبالدنة عنه الا اذا استغنى ملكه ما لا يستغنى عن قومه لا يخرج او حرم  
 هو او فعل ذلك غيره بغير علم ولم يملكه لانهم بدوا بنقض العهد الا انهم لا يكون مفقدا عند الشرط خلاف كبير  
 المسلم حيث يباح له التفرض ولا يكون عذرا وان اطلقوه طوعا لا يفر غير مستامن ولم يوجد فيه الا انهم ولا يستب  
 من وجهم ان الفرج بالاجل الا بالملك ولا ملك قبل الحراز كما لا اذا وجد امرأة الماسورة او ام ولده او مذبذبة  
 لانهم ما يملكون ولم يباع من الحرب ادلوا كانوا وطلوهن ووطى المالك لزم اشتباه النسب لانه الماسور مطلقا  
 اي ايضا ما وان لم يباع من الحرب لانهم لم يملكوها اذ انهم حرقي اي جعل الحرب المستامن مدينونا يتصرف ما او عكسه  
 اي وان المستامن الحرب او غضب احد مما لم يخر ما لا وجاه انا واستامن الحرب لم يبيع احد منهما شي  
 اما الادانة فلا النضاب يعقد الولاء ولا ولا يذوق الادانة اصلا ولا وقت النضاب على المستامن لانهم لا يتم  
 حكم الاسلام فيما مضى من افعالهم وانما التزم في المستقبل واما الغيب فلا يصار ملكا للغائب المستوفي  
 عليه لمصارفهم لا غير معصوم كما مر في الحربين فضلا ذلك وجاء استامنين لما ذكرنا فانما اسلموا في  
 بينهما بالدين لا الغيب اما الدين فلا يرفع جميعا لوقوعه بالراضى والولاية ثابتة حال القضاء الا انهم بها  
 الاحكام بالاسلام واما الغيب فلا ذكره ملكه ولا جفت في ملك الحرب ليوم بارد قبل مسلم مستامن يتردى  
 في دار الحرب مثله اي مسلم استامنا عند اخطا وودي اي يعطى الدين من مال ذمها اي في العود والخطا وغير  
 للخطا اما الكفاية فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فهو حر فية مؤمنة بلا تعذيب بالاسلام والحرب  
 واما تخصيصها بالخطا فلا ذكره في العدة عندنا واما الدية فلان العدة ثابتة بالا حراز بدرا لم يمل  
 بعرض الاستئمان واما عدم القود في العود وهو شرط الرواية فلان القود لا يمكن استيفاءه الا بمقتضى الواحد  
 يتقام واحدا غائبا ولا منفعة الابا لامام واصل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا

[illegible]

الحمد لله  
الذي جعل  
العلم نوراً  
والله اعلم  
بما ليس  
بالعلم

[illegible]

في دار الخزانة  
محرر جاسم بن  
الاولاد بن محمد

الحال الذي  
يبدل الحس  
تدركه  
بسم الله  
مصدر



وقد وفي الاسير فان قيل مقتضى إطلاق النص ان يجب الدية ايضا قلنا نعم الا انه يخص من مسلم بهاجر اليها فيقتضي المسامحة فيه والجماع كونهما مشهورين في ايديهم واتي قوله اذا قتل مسلما جرحا  
اسيرا وفي بعض النسخ اذا قتل مسلما تاجرا اسيرا وليس يصحح على ما لا يخفى واتي قوله يقال ان ائت سنة في الامام ان يقدّم ردة اقل من السنة والامر فيه موكول الى رابع واتي

عطف على قوله في العدي ان وجوب الدية في ما لا يفي بالحق

ببر بعضه عطف على المقصود بالاحراز

في ما لا يفي بالحق

في ما لا يفي بالحق

في ما لا يفي بالحق

في ما لا يفي بالحق

ملا يجب كالحمد واما وجوب الدية في ما لا يفي بالحق فلا بد ان لا يقتضي العفو الا في حق المسلم في موضع الخطأ  
اذ لا يقتضي له على الصيانة مع ثبوت الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وفي الاخير اذا قتل احد  
الاخر فقتل الخطأ اي لا يفي في الخطأ ولا في شي في العفو الا في حق المسلم في موضع الخطأ ولا في شي  
تاجرا اسيرا فقتل في حق الخطأ عند وفاته في الاسير في الدية في الخطأ والعفو ان العفو  
لا يقتضي ما رخص الاسير لا يقتضي ما رخص الاستيعان واستناع القصاص لعدم المنفعة ويجب الدية في ما لا يفي  
ولان بالاسير صار شيئا لم يصبر ورتبه مقهور في ايديهم ولهذا يصبر مقبلا باقامتهم ومسا في اسيرهم  
به الاحراز اصله كالمسلم الذي لم يهاجر اليها وخضع الخطأ بالكمارة لما رخصت مسلم من اسيرهم لا يجب  
بقتله الا الكفارة في الخطأ فقط لا بغيره حتى يدخل اليها مستامسا هنا سنة ويقال ان ائت سنة  
او شهر انضج علك الخربة فان رجع الى داره قبل ذلك القدر من السنة او الشهر فيها وقعت تحت الشرط  
معدوم ولا اي وان لم يرجع فهو دمي اعلم ان الحق لا يمكن من اقامة دية في دار الا باسراف او جرم  
ثلاثا يصبر عينا لهم وعونا علينا ويمكن من اقامة البسيرة لان في منها فاطع جلب الخراج وسد باب التجارة  
فقتل بينهما سنة لانها مدة يجب فيها الخربة فتكون اقامة لصلة الخربة فان رجع بعد قول الامام قبل اقام  
السنة الى وطنه فلا يسير عليه واركت سنة فهو دمي لان ما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزما بالخربة  
وللامام ان يوقف ما دون السنة كالشهر والشهرين واذا اقام تلك المدة بعد معاملة الامام يصبر ذميا لما ذكر  
لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقيد الذمة لا ينقض لا يخلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذلك الخطأ  
كذا اي يصبر ايضا ذميا لا يترك ان يرجع اذا اقام هنا سنة قبل التقدير اي تقدير الامام فانه اذا لم يقتدر  
مدة فالصبر هو الحول لا يترك لايلاء العذر والحول حسن لذلك كافي لتأجيل الصبر كذا في النهاية نقله عن  
المبسوط كلها اي الخربة توضع بعد السنة في الصورة من اي بعد التقدير وفيه الا ان يستمر احداهما الى الخربة  
بعد ها اي بعد السنة في الصورة الاولى اي بعد التقدير ويقال واخذ بعد السنة او الشهر في اخذها منه  
كانت السنة الاولى وكذا يصبر ذميا اذا اشترى ارضا فوضع عليه خربة اية اشارة الى انه لا يصبر ذميا بشر  
ارض الخراج حتى يوضع على الخراج فعليه اي اذا كان المشتري ذميا ووضع عليه الخراج لزم عليه خربة سنة  
من وقت الوضع فتكون سنة مستقبله او تحت عطف على شري ارضا يكون الخربة ذميا اذا كانت ذميا  
هنا كونه ذميا فانه لا يملك ان يطلق فيرجع الى وطنه مستامسا من اهل الحرب رجوع اليهم جازمه  
بالرجوع لا بغير امانه وما في دار الاسلام من مال على خط فان اشترى المشرك او ظهر عليهم اي اهل الحرب فقتل  
سقط دمي كان له على معصوم مسلم او دمي لا اشترى البسيرة عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويدين عليه  
من يد العامة فيجبر به فيسقط واتي اي صار ذميا ودية له عنده اي معصوم لا يفي به بعد التقدير لان يد  
المودع كيد فقتل ذميا تبعا لنفسه وعن اي يوسف ان الودية تصير للمودع لان يد بهما سبق فهو باحق  
واخذ الخربة منه بدية عند اي يوسف وبيع وبقي ثمنه الدين والفاضل البيت المال عند محمد وكذا في  
وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والودية لم يورثه لان حكم الامان باق لعدم بطلان يورثه على ورثته لقيامهم



فولس وظاهران الدین فی هذه الصورة النفع لانها تكون داخله فی بیت المال تكون وسيله لانتظام مصلحت الجمهور بحقیقاً وليس هذا مقتضى نفس العمل  
بمنزجره النفس عن الاقدام على القتل فانه امر موهوم بعد بالنسبة الى النفع الاول شیء یبصر وانما یرجح ذلك بكون موجب القتل هو القودشما وظهر  
ما قررنا ان قول من قال وهذا على اطلاع مشكوك ان القتل قد يكون النفع لشیء شیء

حرفي حاله غير من اولاده وود يستمع معصوم وغيره فاسم يظهر عليهم فكل في اعماسه واولاده الكبار  
ورماني بطنها وعقاره فلان ذكر في باب الغنام واما اولاده الصغار فلان الصغير انما يبيع اباه ويصير مسلما سلا  
اذا كان في يده وحت ولا يبيع باني الدارين لا يحصل ذلك واما العلم ثم محرمه باجر از نفسه لاختلاف  
الدارين فيسبى الكرفيا وغنمه ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وجاز بد الاسلام كما سبى تعالى لايه لاجتماعهما  
في دار واحد بخلاف ما قبل اخرج الى دار الاسلام لاختلاف الدارين فهو في كل حال لا ذكر وكونه مسلما لاتباء  
ارفا لما عرف في موضع ذكر الرطمي وان اسم غير وجاء هنا وظهر عليهم فطعمه حرم مسلم انما اسلم في دار الحرب  
نبتة طمعه لاجل الدار وود يستمع معصوم مسلم اودي فيكون لانه في بد صبيحة محترمة فكان في بد وهو  
في وهو اولاده الكبار وعمره وعقاره وود يستمع حرف اسم حرفي في دار الحرب ولو رزقه مسلما  
فيها فقتله مسلم فلا سبي عليه الا الكفار في الخطا ولا سبي في العود وقد علم وجهه باخذ الامام ودية مسلم اودي  
ودية مسلمان اسم هنالي في دار الاسلام من عاقلة فان لم خطا لانه قتل نفسا معصومة فبنا اوله النصوص  
الواردة في قتل الخطا معنى قوله اخذ الامام من الاخذ له الصغير في بيت المال لا يبيع نظرا للسلب وهذا من  
النظر ويقتل الامام او ياخذ الدية في عده معنى ان كان القتل عدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية حرفي  
الصحيح لان موجب العود ولاية الامام نظرية يظهر فيه باجر ارجح اصله فبنا وظاهر الدية في هذه الصور  
انفع من العود ولهذا لا يفتون الحق للعامة وليس من النظر سقاط حتم بلا عرض **تمه** **هذا البحث** يتبين فيها  
كون دار الحرب دار الاسلام وعكسه دار الحرب نصير دار الاسلام باجر احكام الاسلام فيها كما فانه لم يجمع  
والاعباد وان بقى فيها كما فرض لم يتصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار الاسلام مصر احرار الحرب  
وعكس اي نصير دار الاسلام دار الحرب بامور ثلاثة ذكر الاول بقوله باجر احكام الشراك بها والثاني بقوله  
وافضلها بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصر المسلمين والثالث بقوله وان لا يبيع فيها مسلم اودي في آسا بالامان  
الاول على نفسه كذا في السير الكبير هذا عند الحنيفة وعددها اذ اجرها فيها احكام الشراك صارت دار  
الحرب سواء افضلت بدار الحرب ولا يبيع فيها مسلم اودي في آسا بالامان الاول ولا باب **الوظائف**  
جمع وظيفه وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعام او رزق والمراد هنا العشر والمخرج فيكون بخارج من فضل  
مستقيمة التي لا يباع ما يؤول اليه الاراضي العشر شرار من العرب وهي ما بين الغنيم الى القصي حتى ياتي بمائة طول  
واما الموضع فايين يترزق من رزق على الحد الشام وما اسلم اهل طوعا فان المسلم لا يبيع بالخارج صيانة  
لرجل الدال لما في من معنى الجزية وفي العشر معنى الجزية او فتح عنوة وقسم بين الفرة ولو قسمها بينهم ووضع الخراج  
عليها يجوز اذا كانت تسقى بها المخرج كذا في المراجع الصغير للمعاني والبصرة لاجماع الصمانيه حتى يتساعفهم  
على انها عشرة والقياس ان يكون خراجية لانها خفت عنوة واقرا اهلها عليها وهي من حلة ما رضى العراق وكذا  
ترك ذلك باجتماعهم وبستان مسلم او يركم لكان دارة لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشيرة  
لان فيه معنى العادة لانه اخف اذ يتعلق بنفس الخارج والاراضي الخراجية سواء العراق اي عراق العرب  
وهو ما بين العذيب الى عفة حلوان عرضا ومن التلمية ويقال من العليان الى عدا ان طول او في عنوة وغير

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

علاء الدین  
السناسی  
فی  
فان فیض  
وادی

ارضا و محتاجا  
و حفظا

ناخو  
ی ورم  
و سببی  
و کون  
و زرع

باب من حرم موسى الى اقصى اليمن في الطول الى اقصى النهر في العرض من ارض مصر الى اقصى جزيرة العرب من اقصى عدن ابين الى اقصى العراق واليمن من اقصى جزيرة دما والاصا  
من ساحل البحر الى اقطار الشام ابو يوسف في الامانة حدود اراضي العرب ما وراء حدود الكوفة الى اقصى صحرا اليمن وحوها من اقصى عدن ابين الى الشام واما  
المغرب ارض العرب من العذيب الى مكة وعدم ابين الى اقصى البحر باليمن بروج المغرب  
والكس في ارض مكة ان يكون خارجة لانها تحت عمدة الانبياء لم يوضع عليها الخراج وذكرها لاحدا كما لا راق على العرب الاخراج على اراضيهم  
فرد العذيب حتى قرنة من قرا الكوفة سرحد كالحمة ما قال الكمال ان قسمت بين المسلمين لا يوضع الا عشرة وان سقطت ما الا انهار  
قرنة وبنان في اسم اكرم له كان واره تقدم في باب العشر ما حسن من هذا ان هذا المطلق وان كان يقبضه يعلم بعد الاثنى عشر وكل منها الى ارض  
العشرية والواجبة ان سعى الى العشر بوضع العشر في قوله وادخلها عليه حصص مكة وخوما لان النبي صلى الله عليه وسلم  
افتحها عمدة ونزلها لاحدا ولم يوضع الخراج انتهى ووضع الخراج على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص كذا في الهذلي وما قال الكمال انما هو لان  
من ارض مصر انما هو بدار اعادة لاخراج الامر في ان الاراضى ليست ملكه لانه وحده بعد ما قلنا ان ارض مصر خارجة واسد على مكة  
لموت لما كان بين النبي صلى الله عليه وسلم من قبله فصار له لغيره انتهى ولما سأل الجوزي رسالة في المصرية مفسر في  
قوله ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت تسقى ارض سواد العراق وبه صرح الامام النعماني في ارض سواد الكوفة والبصرة الى غيرها  
وسمى سواد العراق بالحفرة اشجاره وذرعه كذا في النهاية

[illegible]





卷之四

فـ  
 على  
 او الفـ  
 كـ  
 ولبـ  
 او الفـ  
 و هو  
 لما سـ  
 من صـ  
 الدـ

بجانب  
۱-۶۱  
مستخرج  
طابقه فی  
نویسند  
تبعاً اعتبار  
صاعداً  
و نازک  
و لذو من  
برها ایضا  
جام مستخر  
و ای

[illegible]

الذي يدور في الارض  
لا يسمونه غيره  
التي هي الواسع لها شي وفي الكافي المراد بالغير المصاع  
وهو ما يشبه الرطاد في اربعة اقسام خلافا لابي يوسف  
من انهم لا يسمونه بعضا من هذا

هذا الخلاف بيننا ان يكون الامام توظيف وامان في كل بلدة  
فيما توظيف من الامام فلا يعتبر ولا يراد في توظيف  
حيما اقتصر به في الخلافة كذا قيل في حرمي  
وتنبيهه







فلا يستطع بالنوبة ولا يتصور خلاف واحد ورر

ما ذكره مسطور في الفتاوى الزاوية وكذا في فتح القدير للعلامة ابن الهمام وفي أكثر كتب المتأخرين كنه في خراج  
ابن يوسف خلافة حيث قال فيه وأما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو نقص  
فقد كفر بالله تعالى وبأنت منه امرأة فان تاب فيها والأقل ذلك المرأة إلا ان أبا حنيفة ربح قال لا تقتل  
المرأة وتجبر على الإسلام انتهى فملك في هذه المسئلة قول المتقدمين والعمل به احتياطاً في القتل

سبح الإسلام مصطفى أهدى

أقول هذا عجيب جداً لما لا أن السيف المسلول على مذهب الإمام مالك وإن الخطأ وإن سحنون ليس  
على مذهب الإمام الأعظم فكيف الاحتجاج بكلامها سبح الإسلام مصطفى أهدى

أقول العجيب ما ذكره لا الكتاب المذكور ليس على ذلك المذهب كيف ومصنفه شافعي ومع هذا لم ينقص على مذهب  
بل فصل جميع المذاهب تفصيلاً مشبعاً فلا ركاكة في الحواشي عليه وإنما ذكر كلام الخطأ وإن سحنون أنبأنا لما  
أدعاه من موافقة مذهب الإمام الأعظم المشهور من مذهب مالك وأصحابه فليس هذا احتجاجاً بكلام  
المالكي للمذهب الحنفي على من له أدنى مسكة نادر محمد أفندي الشيرازي زاده ربح

أقول قال الإمام أبو يوسف ربح في كتاب الخراج وأما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كذبه أو عابه أو نقصه فقد كفر بالله تعالى وبأنت منه امرأة فان تاب فيها والأقل ذلك المرأة إلا ان أبا حنيفة  
قال لا تقتل المرأة وتجبر على الإسلام انتهى عبارة الشريفة وهذا يظهر خبط البراز من يتبعه والذي عثر  
البراز ما قاله في الدين السبكي في السيف المسلول ولا ينبغي حنفي أن يعتمد على كتب الشافعية من غير موافقة إلى  
كتبت أفندي على أهدى حنا زاده

بكرهود بشر نصير في به سركه بغير مركز عيسى عليه الصلوة والسلام حاشاً ولد نادر ديسه ملعونه شرعاً  
نادر آدم اولور الحوامس انبياء عليهم الصلوة والسلام اعلان سب ابلين اهل كفتل اول نور

والحنفي ان يقتل اذا اعلن بسم الله الصلوة والسلام صرح بذلك في كتاب السير من الذخيرة كتبه ابو السعود  
ايضا في محله في السير الكبير لبيان انها من المرأة اذا كانت تظن بسم الرسول صلى الله عليه وسلم تقتل لما روي عن  
عمر بن عبد الله لما سمع بنت مروان تؤذي النبي صلى الله عليه وسلم تقتلها ايلاً مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على ذلك من شرح الاربعين للعلامة ابن كمال باشا ربح

فأما الذي إذا صرح بسببه أو عرّض أو استخف بقدره أو وصفه بغير الوجه الذي كره به فلا خلاف عندنا في قتله  
لم يسلم لأننا لم نعطه الأمانة أو الهدى على هذا وهو قول عامة العلماء إلا ان أبا حنيفة والنووي وابن عابدين من أهل الكوفة  
فإنهم قالوا لا يقتل وما هو عليه من الشرك أعظم ولكن يؤدب ويعتزر من السيف المسلول على من سب الرسول  
وسل لا يستطع الإسلام الذي السابق قلنا لا حق النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه لهتك حرمة وقصد  
الحاق النقص والمقرة به عليه الصلوة والسلام فلم يكن رجوعه إلى الإسلام مستطالاً كما يستقد سائر حقوق المسلمين  
من قبل إسلامه من قبل أو قذف وإذا كنا لا نقبل نوبة المسلم فلأن لا نقبل نوبة الكافر أولى هدية المهديتين  
وكذا في أخى على حاشية صدر الشيرازي

بيوت المال أربعة فيبت	لحنس والزكوة مع المشور	وعطيان السبيل كذا في فقر	ومسكن على مرالد هور
وبيت الخراج وفيه ايضا	وضعتا جزية الشخص الكفور	وما تخنيه من تجار كفر	ومصرفه القارة مع الشفور
وعقار ومحتسبون ايضا	ومفتون مع كرس النهور	وبنيان المساجد مع حصون	ونفع الناس اجمع للظهور
وبيت يوضع الزكات فيه	ومصرفها النواث الامور	واكفان وفي ثقافات مرضى	وتجهيز الارامل والجزور
وانفاق للقطر وما جاء	وما فيه مصالحنا الفروري	وبيت يوضع اللقطات فيه	ويصرف بالتصدق للفقير
ويشترط الضمان وما نراه	مصالح الامام بغير زور	وان خلط الامام الكل اخطا	واوعد في القيمة في السمر
وجاز اذا رانقصا يبيق	له استقرض بعض السعور	فخذا ما قصدت المحصر فيه	وموضعه بجامعنا الكبير







هذا وما يشترطه على كون ما اخذ صلته وصدره ما اذا كان لغيره فالوجه ان يسترد وهو اذن في رواية الجارية  
واذا في سنة اربعين خصوصاً فيما كان منهم ان لا يصلي غلة الوقت الا ان اتي ما يقين لمن العمل والحق

هذا ما يشترطه على كون ما اخذ صلته وصدره ما اذا كان لغيره فالوجه ان يسترد وهو اذن في رواية الجارية  
واذا في سنة اربعين خصوصاً فيما كان منهم ان لا يصلي غلة الوقت الا ان اتي ما يقين لمن العمل والحق

من المصطفى فانه صلته لا تملك قبل القبض كرق العدة امام المسجد اذا رفع الغلّة وذهب قبل قبض السنة  
لا يسترد منه غلة بعض السن والعبرة بوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق  
كالجزيرة وموت القاضي في خلال السنة وفي فوائده صدر الاسلام طاهر بن محمود في فيها اراضي الوقت على  
امام المسجد يصر في بيعها وقت الادراك فخذ الامام الغلّة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية  
لا يسترد منه حصه ما بين من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويجزى الامام كل ما بين من السنة  
ان كان فقيراً وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي فوائده صاحب المخطط المؤذن والامام ان كان بها  
وقف فلم يستوفى حقها فانه يستقطب في معنى الصلّة وكذلك القاضي وقيل لا يستقطب الا الجوز

**باب المرتد من امة الاسلام** عرّف على الاسلام وكلف شعبة وجعل لان ايام ان استعمل  
وقيل مطلقاً اي وان لم يستعمل فانما يثبت بالبري عن كراهة في سوا الاسلام او عاشر اليها وقت  
والاي وان لم يثبت قبل لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ورواه احمد والبخاري وغيرهما وبكره  
قتله قبل العرض معنى الكراهة ترك الذنب بالاصحاح ان الكفر مبيح القتل والرضى بعد بلوغ الدعوة  
غير لازم ولا يسترق وان لم يلق بدار الحرب اذ لم يشرع فيه الا الاسلام او السيف لقوله تعالى لا تقبلوا  
وكذا الصحابة رضي الله عنهم اجمعين اجمعوا عليه في من ادى بكر الصديق رضي الله عنه وان استرق  
للمسلم الى الاسلام واسترق في المرتد لا يقع وسيلة كالمخلاف المرتد اذ الحقت بدار الحرب فانها  
تسترق اذ لم يشرع فيها ولا يجوز ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية والرق ولا جزية على النساء  
كان ابقاها على الكفر في الوقت اتفق المسلمين من ابقاها من غير شئ الكفر ملّة واحدة خلافاً للشافعي فلو

يهودى او عيسى ترك على حاله ولا يجزى العود ردة احد الزوجين في الكفاح عند في حنفياً وفي  
يوسف وعند محمد ردة الزوج طلاقاً فاسماً على اياه الزوج ويروى ملكه من ماله موقفاً فان ايسر عاروان  
ما بين او قتل او جنى بدارهم وحكم به بعتق مديرة وام ولدته وسرد من عليه فانه في حكم الميت والدين الموقوف  
حالات الموت المدبون وكسب اسلامهم لو اشرع المسلم فان قبل المسلم لا يورث من الكافر فكيف يرث المسلم قبله  
ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لما عرفت انه موقوف فيستقل كسبه في الاسلام الى واردة لا مكان استناد  
لوجوده قبل الردة ولا يمكن استناده في كسبه الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل  
الردة فيكون تورث المسلم من المسلم وكسبه ردة ترقى وقضى دين كل حال من كسبها اي دين حال الاسلام  
بقي من كسب حاله ودين حال الردة من كسب حالها وصح طلاقه فان الكساح لما انقضت باردة كانت

المرأة معتدة فان طلقها بغير وكذا اذا ارادها معاً فطلقها فاسماً معاً فان الكساح لم ينقض بغير الطلاق  
واستيلاده فانما يثبت اولاداً فادعى بنت نسب وورثته وتكون الامم ولده لا بد له من اربعة ابناء  
وتوقف معاً وضمة لانها تقتضي المساواة في الدين والابن لا يورث بغير الرجوع وبغير وثرة ووجه اجازة  
وتدبيره وكسبه ووضمة لانها تقتضي الملك المهر وان ايسر نفذ وارثك اي قبل او مات او جرد  
الحرب وحكم برأى الجوز بطلان كراهة من ملك الاحكام فان جاء مسلماً فله ان قبل الحكم كانه برتد حتى

قلت ان قد واهمة وقت الحصاد اما هوها اذ قض  
معلوم السنة منها وذهب قبل قبضه الا لا يستحق من غير  
تقضى في السنة من غير قبضه الا لا يستحق من غير

من الامام حصته ما لم يرد منه شي من  
بعد سنة السنة لا في ماله في اخرها يستحق في سنة لا  
قد اوقى فيه قبضه في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد

وفي السنة يستحق الامام حصة في المسجد يوم في المسجد  
الحقيقة من اوقى في السنة في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
ان الثاني لا يستحق من وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
ويستحق الاجل المكون على اكثر السنة وسكت على غير الاجل المكون  
كسب في مقابلته على سنة السنة في وقت الحصاد في وقت الحصاد

اجارة وقد اوقى في السنة في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
على الامام في السنة في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
انما كانت الاطعمة سائغة ولا يجوز النافر الصوفى في وقت الحصاد  
ويجوز لغيره في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد

وعدم ابقاها سائغة مع وجود الثاني في رتبة في الخلافة من كان  
القتضاء ان الامام يجوز استخلافه بالاداء بخلاف القاضي وعلى هذا القول  
وطبقة سائغة وتصح ابقاها بغير

واذا ما خلافة بغيره في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
الامام وعلى سبيل واد اوقى في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
حق ظهوره في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
هكذا كذا في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد

اطلقت في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
بغيره ان الامام اذ اوقى في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
هكذا كذا في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد

فيه باله لا سبيل على جهات اولاده ولا على مديرة فان القاضي يفتي بعقوبته من ولاية شرعية كالولاية

لا يفتي مدبره وام ولده وتبني الوارث ما ابلغه فان قضاء القاضي شرط لبطالان هذا الاحكام  
لان كون المرتد ميتاً بالحق بدار الحرب مجتهد في الشافعي مخالف فلا بد من القضاء بالثابت من وجاه

اي مسلم بعد وماله مع وارثه اخذ لا الوارث انما يخلط فيه لا يستفاد فيكون كالميت واداءه سلم  
احتياج اليه وان اذ لم يملكه لا يملكه اي قيمة اذ اخذ مال سابع وبقي عباوات تركها  
في الاسلام مال سمس الامم المملوك عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية  
تبقى بعد الردة ذكره فاضحان وما ادى منها الى البصائر في ايام الاسلام بطل ولا يقضى الحج  
فانه باردة صار كالميت بزل كان كافراً فاسم وهو على فعله الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات  
كذا في الخلاصة سلم اصحاب مال او يتبنا يجب بر القصاص او الجدة والدية ثم اريدوا واصابوه وهو مرد

في دار الاسلام ثم جنى وحارب المسلمين زماناً جاء مسلماً احدى بكة ولو اصاب بعد ما جنى مرتد قام  
لا اي لا يؤخذ شئ من ذلك بل كل موضوع عليه انه اصاب ذلك وهو حرق في دار الحرب والحرى  
لا يؤخذ بعد الاسلام باكان اصاب حال كونها بحارب المسلمين ذكره فاضحان اخبرت امرأة بارتداد  
زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة كافي الاخبار بونه وتطبيقه لا تقبل مرتدة خلافاً للشافعي  
وان قبلها احد لا يضمن شأناً كانت او خذ فال في النهاية كذا في المسوط ويجوز حتى قبلها  
استنبت عن ابقاها في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
والامة يجبرها مولاها وبروي نظير في كل يوم مبالغ في الحرط الاسلام وصح نصرها وكسبها

لورثتها كسب الاسلام وكسب الردة ولدان امه مسلم كانت ونصرتة فاداه فهو ابيه حاربته في المسلمة  
مطلقاً اي سواء كانت بين الارزاد والولادة اخر من سنة شهر او اكثر لان الولد يبع خير الابوين يبا  
فيبيع الام فكان مسلم والمسلم يورث المرتدان ما بين الحرب كذا امته النصرانية يعني اذ اولدت  
فاداه فهو ابيه حاربته الا اذا اجابت ببلدية شهر او اكثر من ردت فانها اذا اجابت ببلدية شهر  
كان العتوق في حال الاسلام فيكون مسلم يورث المرتد وان اجابت لا كثر من كان العتوق من ماء المرتد فيبيع  
المرتدة لا اقرب الى الاسلام من الام لا يجرى والظن حاله ان مسلم فاذ كان مرتد لا يورث لان المرتد لا يورث  
من المرتد جنى بدار الحرب بماله اي مع ماله وماله عليه فانه في اي لا يفسد لان المرتد لا يورث وليس عليه  
الا الاسلام او السيف ويجوز ان يكون المال فساداً ونفس كثر في العرب ولو جنى بد وتراى بدون

ماله وحكم القاضي لمخافة مرجع الى دار الاسلام فلقى بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
قبل قسمته بين العائنين لان الاول لم يجز في الارث والثاني انتقل الى ورثته حكم القاضي لمخافة مكان الورث  
ما كان قد باقضي بعد ردة مدبره مدبره من ردة لا ينفصل بقتل مدبره يعني اذ جنى المرتد بدار الحرب  
ولم يجز في ردة فانه ثانياً بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
الكتابة لتفوزها بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
الموكر والولاء في بيع العتوق فله من ردة جلا خطاً وعلى اوقى اقره ردة في كسب الاسلام لان

لا يفتي مدبره وام ولده وتبني الوارث ما ابلغه فان قضاء القاضي شرط لبطالان هذا الاحكام  
لان كون المرتد ميتاً بالحق بدار الحرب مجتهد في الشافعي مخالف فلا بد من القضاء بالثابت من وجاه

اي مسلم بعد وماله مع وارثه اخذ لا الوارث انما يخلط فيه لا يستفاد فيكون كالميت واداءه سلم  
احتياج اليه وان اذ لم يملكه لا يملكه اي قيمة اذ اخذ مال سابع وبقي عباوات تركها  
في الاسلام مال سمس الامم المملوك عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية  
تبقى بعد الردة ذكره فاضحان وما ادى منها الى البصائر في ايام الاسلام بطل ولا يقضى الحج  
فانه باردة صار كالميت بزل كان كافراً فاسم وهو على فعله الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات

كذا في الخلاصة سلم اصحاب مال او يتبنا يجب بر القصاص او الجدة والدية ثم اريدوا واصابوه وهو مرد  
في دار الاسلام ثم جنى وحارب المسلمين زماناً جاء مسلماً احدى بكة ولو اصاب بعد ما جنى مرتد قام  
لا اي لا يؤخذ شئ من ذلك بل كل موضوع عليه انه اصاب ذلك وهو حرق في دار الحرب والحرى  
لا يؤخذ بعد الاسلام باكان اصاب حال كونها بحارب المسلمين ذكره فاضحان اخبرت امرأة بارتداد  
زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة كافي الاخبار بونه وتطبيقه لا تقبل مرتدة خلافاً للشافعي

وان قبلها احد لا يضمن شأناً كانت او خذ فال في النهاية كذا في المسوط ويجوز حتى قبلها  
استنبت عن ابقاها في وقت الحصاد في وقت الحصاد في وقت الحصاد  
والامة يجبرها مولاها وبروي نظير في كل يوم مبالغ في الحرط الاسلام وصح نصرها وكسبها  
لورثتها كسب الاسلام وكسب الردة ولدان امه مسلم كانت ونصرتة فاداه فهو ابيه حاربته في المسلمة  
مطلقاً اي سواء كانت بين الارزاد والولادة اخر من سنة شهر او اكثر لان الولد يبع خير الابوين يبا

فيبيع الام فكان مسلم والمسلم يورث المرتدان ما بين الحرب كذا امته النصرانية يعني اذ اولدت  
فاداه فهو ابيه حاربته الا اذا اجابت ببلدية شهر او اكثر من ردت فانها اذا اجابت ببلدية شهر  
كان العتوق في حال الاسلام فيكون مسلم يورث المرتد وان اجابت لا كثر من كان العتوق من ماء المرتد فيبيع  
المرتدة لا اقرب الى الاسلام من الام لا يجرى والظن حاله ان مسلم فاذ كان مرتد لا يورث لان المرتد لا يورث  
من المرتد جنى بدار الحرب بماله اي مع ماله وماله عليه فانه في اي لا يفسد لان المرتد لا يورث وليس عليه  
الا الاسلام او السيف ويجوز ان يكون المال فساداً ونفس كثر في العرب ولو جنى بد وتراى بدون

ماله وحكم القاضي لمخافة مرجع الى دار الاسلام فلقى بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
قبل قسمته بين العائنين لان الاول لم يجز في الارث والثاني انتقل الى ورثته حكم القاضي لمخافة مكان الورث  
ما كان قد باقضي بعد ردة مدبره مدبره من ردة لا ينفصل بقتل مدبره يعني اذ جنى المرتد بدار الحرب  
ولم يجز في ردة فانه ثانياً بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
الكتابة لتفوزها بدار الحرب ثانياً برأى مع ماله يظهر عليه هو لورث  
الموكر والولاء في بيع العتوق فله من ردة جلا خطاً وعلى اوقى اقره ردة في كسب الاسلام لان



[illegible]







والله اعلم بالصواب

[illegible]

کتابت حضرت مولانا

[illegible]

فوقه و نقل جرحهم که بهر هم دان رای این بختی عنه طفلان علی رضی الله عنه کان اذا اخذ اسیرا استخلفه ان لا یبیس علیه و خلاه و ان شأ  
جب و هو الحسن لا ین یمن شرة من غیر قتل که این را خبر را بهی شریعت

فقد له جسيما موالاهما فالجوهرة الا ان الامام سيع الكراع ونحس منه لان ذلك انظر وابسر لان الكراع يجتاج الحسنة وقد ماتت على قيمته فكان بيعه النفع لصاحبه انتهى ومثله في الكافر شرعية

[illegible]



المسلم اذا اجتمعوا رضاه ان كان باذن الامام ملكه وان اجتمعوا بعد اذن الامام لا يملك في ذلك حصة  
وقال صاحبها يملكه وهو ان يطعن على معنى في ولاية غيره الا ان الامام في ذلك

اذا مات او خرج عن البلد وسب رحمه الله ان الامام مائة  
غير رعا او يخرج او يضع ذلك في خفي

فصل في

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلس سمرقند بقوله ارمعون هذا بعداء وعند هذا المجلس ارمعون ارمعون  
ستون وعشرون الف الفين والاربعون عاكره وصاله بها  
في ارض بنها وسحاوة براد كيا تجون الماء في ساج راق  
في ارض بنها وسحاوة براد كيا تجون الماء في ساج راق  
في ارض بنها وسحاوة براد كيا تجون الماء في ساج راق  
في ارض بنها وسحاوة براد كيا تجون الماء في ساج راق



تجارة نبي النار الثاني عن المصروفات فغير جوارده لا ينشئ البيع  
عن الجوارح لا ينشئ البيع عن التجارة المحصورة ولا يترك ذلك المهر  
عن كساده التجارة الغير لزوم المخرج فانه وان لم يتجارتها في تجارتهم  
بان لا يلزم بها كساده التجارة الغير لوقوعها في حرج عظيم كالإغني  
ولا يضاف هذا البيع ضرر للعاين وهم كثر وقد فلا يترك البيع  
ضرر لخاص وهو الشاكر القديم بخلاف مستلثا كما هو خبره  
جواز زاده

**فصل اعلم** الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة وقد سطرهما في الكتب ومبرها من  
اول الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامها حيث قبل الشرب نصيب الماء يشترك الكافي ماء او دية غير ملوكة  
كجذبة ونحوها في عموم المنافع كزيت النهر ونصيب رحي اذا كان في ارضه ولو في ارض غيره لم يجوز بل لا ضرر  
لعمامة فانها مباحة في الاصل لكن ان كان بقصر بالعمامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك لان  
الماء في هذه الجانب اذا انكسر طرف النهر فبقرف الغري والارض صح دعواه اي الشرب الجرد بلا ارض استخفا  
لان قد يملك بدونها الزاوية وباع الارض ويسقي الشرب له وهو مرغوب فيه وقسم الشرب بقدر ارضهم  
اختصموا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم اختصموا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر  
ارضهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فبقدرها بخلاف الطريق لان المقصود النظف وهو في الماء  
الواسعة والضيقة على منظر واحد ومع الاطراف منهم من سكر النهر اى سقيه بلا رضام وان لم يشرب منه  
اي النهر بدونه اى السكر يعني اذا كان الاطراف منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه ابطال خوليا  
فان تراصوا على ان يسكر الاطراف حتى يشرب بمقتضى او اصلح اعلم ان يسكر كل رجل منهم في وقت جاران  
التي لهم وكل منهم عطف على الاطراف حتى كل منهم من شق يرمي من اى اصل النهر ونصيب رحي  
او دية او جسر عليه بلا اذن شرية لان فيه كسر طرف النهر وشغل موضع مشترك بالياء الا ان  
رحي نصيب في ملكه غير نصيب بالنهر والماء لا تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومع من  
توسيع لم النهر اى نهر في ارضه لا يسكر طرف اصل النهر ويؤيد على مقدار حق في احد الماء ومع  
ايضا من التمسك بالايام وقد كانت بالكلية لكسر الكاف جميع كوة بفتحها وقد بقصم الكاف في المزد  
فالجيع كوى كروة وجرى وهي رزين البيت استعيرت للشب التي تنقب في الخشب ليجري الماء

[illegible]

هذه في العهد المملوكي كادت ان عليه فلهذا اذن من تكملة وما سبق من قوله  
تكملة في العهد المملوكي كادت ان عليه فلهذا اذن من تكملة وما سبق من قوله  
تكملة في العهد المملوكي كادت ان عليه فلهذا اذن من تكملة وما سبق من قوله

من غير ذكر خلاف الا ان الظاهر ان هذا معنى على قوله  
انما اضرة لغتونه فخر راسيا كما استوفاه في نظارته اذ اربع  
ثم ذكر وانظر لرعيه المسئلة قالوا والخاصة ان القياس  
في الخلف حاشي جميع ما ذكر من المسائل واما مسئلة الحاشية  
انما هو بل القياس فيه كما ينبغي والاضرة رتبة العبر ليس كما

سنة في بلاد اى ليس احد ما اعلمها  
 ما اعلمها ذلك فصاحب الضم اولى الز صاحب  
 المشاء وادعا صاحب البه اعيان  
 وقد خلط بينهما في الكتب ومبرها بين  
 بين الماء يشترط الكلى ماء اودى غير ملوك

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



[illegible]

في ارض الكايفس او الكست



فقد وجدته على الحرم الأقبى وفى حوشى الهدية هذه الرواية شاذة لا ذكر محمد فى بسطه لم يأت يوسف قال فى حقيقته رحم الله أبا ذلت فى شيخ كرهه فإريك قال القوم أن كرهه كراهة ثم بعد ذلك  
ما كان ذكره أبى على عدم جميع عن القوم ومقابلته كذا وباب كان قد قبله فى مع عدم كذا من المثلثة **قوله** قد شفاؤه العذبة منى عبادة المشايخ أوله هذه صنفه لآثاره اعتباراً فانه يصحح استعمال  
الذهب والفضة فى هذا الباب قوله على الصلوة والسلام هذا يحرم على كذا منى حلالاً ما يكون حلالاً منى على ما عداها على حرامها سواء كان استعمالاً بالذات أو بالاعتبار وسواء كان متعارفاً  
أو غير متعارف ولو كان كذا قال نازع فى هذه فمسئلة فى عبادة المشايخ بدو كذا منى على أنها واقعة فى ما لا يفتنهم ويكره العرب أو الأدهان فى آية الذهب والفضة وكذا الحرام والمتعارف والمذموم  
فالأولى على هذه الرواية ويجوز على ما قال أبو حنيفة رحمه الله فى آية المنفعة إلا بالماضى العرب فى آية المنفعة والهدية إذا وضعناه على القوم وفى كبرى والسرير بعد على القوم  
والخشب ومن الفضة والذهب انتهى بان يكون الدهن نجساً أو أحده بحيث لا يصل إليه أى نفس الآية وأمره أعلم وأولى

الماء عنها أي التخلية والاخراج وطالب الماء بحاجته على نفسه وأظهره قائلاً بالسعال لأنه قصد الإزالة  
حقه وهو الشفة والماء في البرص سابع فيرطوك في ماء محرق في الأنا، ونحوه قائلاً بالسعال لأنه قصد الإزالة  
لأنه تركب معصية فقام ذلك مقام التفرير له كطعام عند الحاجة فان لطالبه ان يحاصم بلا سعال **كتاب**  
**الكرهية والاحتحان** لما فرغ من العبادات الخمس وما يتعلق بها عقبها هذا الكتاب لأن سبب التناهي  
بعضها تنافي المضاد وبعضها تناسب الخامس ما ذكره كراهية الخمر حرام عند محمد ولم يلقط به لعدم الطابع  
فاذا استعمل الكراهية في كثير من الأدب الحرام وعندنا في الحرام أقرب فتنسب إلى الحرام الحرام فتنسب إلى الحرام  
كنسبة الواجب إلى الرضخ وأما المكروه كراهية التنزيه في الحرام أقرب **فصل** في من الأكل بقدر دفع الهلاك  
واسحب بقدر ما يقدر على حصوله قائماً وصومياً ويصح إلى البيع ليريد قوته وحرم ما فوقه لا قصد  
قوة صوم العدا ودفع استعجاب، وصيد وكره لم الأنا والسباع وهي أي الحمار الأهلي والبيهي متولد من البيهي  
مثله بخلاف الحمار الوحشي فإنه ليس حلالاً ولم يجر حرم لأن فيه خلاف مالك كذا لم الحمار وليس كرهه عند  
الرجح في غير كراهية الخمر وفي كراهية تنزيهها فالحال ما وحرم بول الإبل والركاب وشرب وادهان ونظف  
من أناه ذهب ونظف للرجال والنساء من صورة الأدهان أن لا يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب  
الدهن على الرأس أما إذا دخل فيه فيها وأخذ الدهن ثم صب على الرأس من اليد فلا يكره كذا في النهاية نقلنا  
عن الذخيرة وأعرض عليه بأنه يقتضي أن لا يكره إذا أخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بل يقتضي أن لا يكره  
منها وكذا لو أخذ بيده فأكل منها ينبغي أن لا يكره ثم قيل ولكن سفيان لا يبيح هذه الرواية لأنها لا يفتي  
بأبائها اسمها أي قول من شاءه الفعلة عن معنى عبارة الشيخ وعدم الوقوف على مرادهم أما الأول فلأن  
من في قولهم من أناه ذهب آنية أي وأما الثاني فلأن مرادهم أن الأدوات المصنوعة من الخواتم إنما يحرم  
استعمالها إذا استعملت فيما أصغف لم يجب متعارف الناس فإن الأولى الكبيرة المصنوعة من الذهب  
والفضة لأجل أن الطعام إنما يحرم استعمالها إذا أكل الطعام منها باليد والمعلقة لأنها وصفت لأجل  
ابتداء الأكل منها باليد والمعلقة في العرف وأما إذا أخذ منها ووضع على موضع سابع فأكل منه لم يحرم  
لانتفاء ابتداء الاستعمال منها وكذا الأولى الصغيرة المصنوعة لأجل الأدهان ونحوه إنما يحرم استعمالها  
إذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لأنها إنما أصغف لأجل الأدهان منها بذلك الوجه وأما إذا  
أدخل فيه فيها وأخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء الاستعمال منها فظهر أن  
مرادهم أن يكون ابتداء الاستعمال المتعارف من ذلك المحرم ويؤيده ما سببان من مسألة الأناه  
المفضض والسر المفضض مع ملاحظة قولهم متنبأ موضع الفضة فذكره كذا الأكل بلعقتهما أو الكحل  
ببهما ونحوهما من الاستعمال وحل الأكل من أناه رصاص ورجاج وبلور وعقيق وأناة مفضض و  
حل جلوسه على سرور وسرج مفضض متنبأ موضع الفضة فإن الأكل والشرب من الأناه المفضض و  
الجلوس على الكوي أو السرور أو السرج أو نحوه مفضضاً إنما يحل إذا اتفق موضع الفضة بأن لا يكون الفضة  
في موضع أكله عند الشرب وفي موضع اليد عند الأكل وفي موضع الجلوس على السرور فإنه لا يكون

کتابخانه  
مجلس شورای  
وزارت معارف  
و معاش  
و امور  
و عدالت  
و حقوق



[illegible][illegible]







ط  
مردمان و جمیع اهل بیت و

卷之四

وفيه شرح حيل الخفاف الثمن الائمة الحلواني ان الشيخ الامام ابا القاسم الحكم كان ممن يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض جمع حواجيه  
 وما يأخذ من الجائزة كان يقضيه بدينه والحيلة في مثل هذه المسائل ان يستقرض شيئا ثم ينفق منه ما يحتاج قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة  
 عن الحيلة في مثل هذا فاجابه بما ذكرنا وشمل ابو حنيفة عن اكل طعام المسلمين والتظلم واخذ الجائزات عنهم قال يعني ان يستقرض عند الاخذ  
 والاكرافان وقع في قلبه انه حلال ياخذ ويتناول والا فلا حلاصة  
 ولا يجزم عنه المائدة الطعام ولكن  
 جئت نفع واليسكت على الطعام  
 يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين  
 والسكين بالخبر ووضع المائدة  
 في اخره وغسل ايديين قبله وبعده  
 ولا اجر ولا رضى  
 ويجازى فيه حسا بآبائهم ان كان  
 من اجل الارواح المنية صلى الله تعالى عليه وسلم انه يصدق  
 فيه قرو وطبم قال انكر لهما سبوتا في هذا فوضع عمر بن الخطاب يده  
 وقال انه هذا الخاسر فقال صلى الله تعالى عليه وسلم تسربها عورتك  
 يدوم افيحة في الماء البارد والماء الحار الاخر في  
 فانه ذلك عمل الهام ولا يشرح في الطعام والشراب يحيط برأيه  
 في كل ما يتعلق به من الطعام والشراب  
 في كل ما يتعلق به من الطعام والشراب  
 في كل ما يتعلق به من الطعام والشراب









فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

المرأة التي تزوجها في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

فان من كان في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة

في هذه الحالة فانه لا يجوز له ان يتزوج من غيرها حتى يتبين ان هذه هي المرأة التي تزوجها في هذه الحالة



البرية ابريق

بقى الأتم عليه  
 ورا مشرقا  
 من ورثها وهو  
 موطوءة اليد  
 ومن طاعتها  
 يصالحها  
 في موتها  
 وحيا بعد موت  
 وجوه في ذلك  
 لها لا يحسن  
 قتلا راق  
 بقى حرد كرا  
 و. حيا في آن

مردی  
لدا فی غایت  
و انقباض  
و من جمیع  
فلز و رو  
فاساد

مختار من أسرار  
ومن كنوزها ال  
في مال النسي  
مصر

مجلس

عند تمام  
الوطن  
تتميز بالوحدة

وادی و زنی اصنام

بدان الحکمة لا تراعى  
في كل فرد

فوالله ان حسن التوفيق مني ملحق بالتوفيق من اجل توفيقهم بالنكاح في الاما، وهذا نصير من صاحب الكافي بان عن الموهبة ليعرف براءة اكرم  
انه لما نهضت البيت للتوفيق براءة اكرم طالب بالقر من فوارس هذا المصفاة عزمي راجع

قوله واعرض على قولهم في الأصل هذه الاغراض وجوابه المذكور ان ما حوذا من كلام صدر الشريعة لكن زاد على غيره ما فيه بعض ما ذكره  
او شرب حتى لا يثبت انت ولد ما منه وهو ان يكون الولد ثابت النسب بشي ان لا يجب لان عدم الشغل بالالحوم يتحقق في هذه الانواع الثلاثة  
والظاهر ان ما حوذا من الشريعة ما ان يكون الولد ثابت النسب صور الزنا على ما يدل عليه قوله بالما والحوم ولو سلم صحة تفسيره بما قاله كان يتحقق ان  
على ان يقول ان زوج المولا منه من زعمكم باعلا بحر قلبه  
عز في رادة

اشترى بغيره النكاحين واشترى البغاة والنكاحين واشترى بغيره النكاحين واشترى البغاة والنكاحين



قوله ثم يطلق الروح بعد ذلك لا يقبلهم من قولك كما يخرج يطلق الروح وقال لا نظام على راحة  
قوله ودره المضوية أي اذالم يبرها الغائب كان ما بها كالمشتر من استودا المضوب منه بقضاء وارضاء فان المشتري غلب الغيب لا يجب الاستبراء  
على الاكاث وظن المشتري من الغائب اذ لم يظن وان لم يعلم الشترى وف الشتر انها غضب ان لم يظن لا يجب الاستبراء وانما وظن في الغيب  
لا يجب وفي الاستحقاق لا يجب كذا في فاضلها

[illegible]

الكتاب الاول في بيان حقيقة الوجه الباق بالاداء والاسم

فَوَسَّ بِأَيْتِهِ لِيُخَيَّلَ كُلُّهَا مَنَّهُ أَيْ فِيهِ أَنْ الْجُمْلَةَ لَا تَقَعُ مَنَّهُ لِلْمَرْفَعَةِ إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالْمَصْدَقِ الْعُقُوبَةُ وَآلِهَةٌ  
بِأَحَدٍ أَيْ أَشْئُهُ لَا فَاكُلًا مُعَاظِنَةً بِأَحَدٍ هَهُمَا كَأَنَّ مِنْ حَضْرَتِهِ الْوَلِيَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ يُوجِبُ حُرْفَ وَقْعٍ أَحَدَهُ دَاعِيَ بِالْأَمْتَيْنِ الْمَرَّةِ الْأُولَى وَلِسْبَ الْمُسَدَّدِ  
كَذَلِكَ أَقْبَجُورُ وَقِعَ الْوَطْخِ وَدَاوَعِيَهَ بِأَحَدٍ هَهُمَا لَمْ حَزَمَتْ وَطْخًى كُلٌّ مِنْهُمَا لَمْ يَحْزِمَ عَلَيْهِ الْآخَرَى لِوَأَحَدٍ مِنَ الْعُقُودِ النَّظَامِ



مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

[illegible]

...



الجميع بينهما كاحرام عليهما وطى واحدة منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما عليه يعني ان من لم يمتثلها  
مثلا بشهوة فانه لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يتبناها بشهوة حتى يترك فرج الاخرى غيره بملك ارتكاح  
او يقبضها والاصرف في قوله تعالى وانما يجامع الاخيرين عطف على انها تم في قوله تعالى حرمت عليكم انتم و  
بناتكم ثم المراد من تحرمن من تحرمن في حق قضاء الشهوة واسبابها الاجماع وكره تقبيل الرجل وعناقه في  
ازرار واحد ولو عليه قميص او حية لا يكره وعنه عطاء سبل ابن عباس رضي الله عنهما عنهما عن المانعة فقال الاول  
من عانق ابراهيم خليل الرحمن كان بكه فاقبل اليها ذو القرنين فلما وصل بالابطح قبل في هذه البلدة ابراهيم  
خليل الرحمن فقال ذو القرنين ما ينبغي لي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم خليل الرحمن فنزل ذو القرنين وشي  
الى ابراهيم عليه الصلوة والسلام فسلم عليه ابراهيم وعنيقه وكان هو اول من عانق وقد وردت احاديث في النبي  
عن المانعة وتجويزها والشيخ ابو منصور المازني وفي قوله تعالى المكره منها ما كان على وجه الشهوة  
واما على وجه البر والكرامة فاجازة وخصص الشيخ الامام نعم الله السرخسي وبعض المتأخرين تقبيل اليد  
او المتوجع على سبيل المترك كصالحه فانها لا يكره لما روي ان النبي صلى الله عليه واله قال قلنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اخبني بعضا لبعض قال قلنا ايها النبي بعضنا لبعض قال نعم مع العذرة  
مرة وفي ربيع الآدمي وصح في الصحيح مخلوط بتراب ورماد غاب عليها كيعب النبي حيث جاز  
في الصحيح وصح الانتفاع بمخلوطها في الصحيح كذا في الحديث وقال الزبلي الصحيح عن ابن جنيته ان الانتفاع  
بالعذرة الحاصلة جاز وجاز احد دين على كافر من غير خلاف المسلم يعني اذا كان دين مسلم على كافر  
فباع المديون خيرا واخذ منها حراما للمسلم اخذ عليه وان كان السابح المديون مسلما لم يجز اخذ لان بيعه  
باطل فالتمس حرام وجاز تحلية الجفد لما فيه من تطهير وتغيير ونظف لان الغراء والى توقيفه لا يدخل  
للرأى فيها في التغير حفظ اللى وبالنسبة خط الاعراب ولان الجعي الذي لا يحفظ القرآن لا يعتبر على  
الغراء الا بالنسبة وما روي عن ابن مسعود انه قال جردوا الغراء فذاك في زمانهم لانهم كانوا يلقون  
عن النبي عليه الصلوة والسلام كما انزل وكانت الغراء سهلا عليهم ويرون النقط تحلا لحفظ الاعراب والتغير  
مخلو لحفظ اللى ولا كذا في الجعي زمانا فاستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة اسماء السور وعد اللى  
فهو وان كان محدثا فاستحسن ثم من لم يجتهد باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام القرطبي وجاز  
دخول الذي المسجد ولا يكره وعند الشافعي ومالك يكره وجاز عبادته اذ امرض وحشاء اليها واما الجحر  
على الجحر والقفز وسفر الامم ولم يولد الكناية بل لا يحرم فان من اعضاها في الاركان كرس محرم وفي الجحر  
هذا في زمانهم لغيره الصلح في زمانهم في زمانها فلا تظن انه امر الفساد في وقتها في النهاية فمنه في  
الاسلام وسائر اليع وعمر وام ومثلها ما لا بد منه لطيف في حرم اصله ان القرافات على الصغير في الروع  
نوع هو نوع محض فيكون في يده وليا كان او لا يقول الله والصدقة وملك القبيس ينبغي اذا كان قنرا  
ونوع هو نوع محض كالعتاق والطلاق فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع هو مودة دين النفع والضرر كالبيع  
والاجارة للاسترباح فلا يملكه الا بالبدن والجود وصحبها وان لم يكن الصغير في ايديهم لانهم مضطرون بحكم

[illegible]

سبع الالب ما لم ينش الا على شئ اخر فالحديث بان الالب ما بعد من صورها الا وحده فحازرة الاولين عليه رخصة من رخصة اولئك  
شبهة كما علم ولم يمارس هذه البيع مع اخر وكان هذه البيع نظرا في الزمان كانت لم تحز مع عبارة من رخصة رخصة فهو انما  
الا اذا كان هذا ما يباع بضعف قيمته اذا عار من ذلك البيع مع اخر علم بين هذه البيع نظرا وسع شموله فحازرة في رواية في موضع فتمت شبهة  
لا في رواية فتمت بضعف قيمته وفي بعض كذا في ح عليه السلام وفيه التوسيع في بيع الكفار كالاناب المفسدة فحازرة في بعض  
القيمة والاولا في موضع الوجه من الاولين مع عبارة بسير العيني عليه السلام في ح

وفي ادب العارف لوصي الاب شيخ الزكية لقفا الدين وتغنى الوصية وتسلية ذلك فالوان في عالم الكتب لا ينبغي حفظه جميع  
من الحفاف فالأجداد المبتغى في المبتغى في الامم فيه الجدة تمام الاب عنه عدم في الحفاف يتنزل كما ذكرنا فالوان في عالم الكتب لا ينبغي  
يعنى ادب الاوصياء في البس جميع مدبر القدر

نامی بکره  
مصحف هرام  
خروج قولهای صحه  
واحد لا بری له  
وحد من عمری







العهدة و بلك و سكرتلك و حاضرتك بقا اعدت فرسی ای مختصره و غیره

قوله وكره اللعيب والشرط والواكزة السد على العاجية استحقاقهم دافعا لانه  
 في يوسف وحمزة ولم يرايو حقيقته باثبات استقامهم عن اللعيب  
 قوله واما في الساق في جامع العباد في مروي ان الساق في رحمة الله عليه رجع عنه  
 قوله الا اذا اختلفا في بينهما اي فسد كسرهما ولولم يكن مثلها لا يجوز لانه لا فائدة  
 في ادخالهما فيها فلا يحكم من ادخلهما من غير ان يكون قرارا لادخال الاختيار

حوار الذهب بالسطح المحكي عن الشافعي لم يبين في تحرير ولم يصح عنه القول  
بجواز الذهب بالسطح من منع هذا لان العبد  
اللقائي كان قبل ما ورع  
عنه وكذا لم يحسن ان يحسن  
بانه يقول فيه انه منقول  
منه فلهذا لا يثبت  
في هذا القول  
في هذا القول  
في هذا القول

قد بعثوا عليه سلام يسكن الله في جنات قال في الخامسة  
 ويحوز السبا في أربعة اشياء في الحب من العبر في الحافر  
 في الخرس وفي الغزو في الرمي والفتنة في الاقدام على  
 النعم والسيوف والافتران يكون في الغزو وضع السباع  
 ايضا والبقية والى كما فاضاه في ثلث النعم التي هي  
 الرمي عشر

فانه ليس بغير حق حتى لو علمت الاشياء على الاخذ وكرم اللب بالطريق والنفرد وكل لهو لهو عليه الصلوة والسلام  
كل لب ابن ادم حرام الا انك ملاعبة الرجل اهله وناديه لم يفسد ومناضلة لنفسه واتباع الناحي الشطري  
بلا قمار ولا اخلاص الحفظ الواجب ان فيه تشديد الخاطر والنجاة عليه ما روينا ولا باس بالماضي بقدر ما يرى في  
والا بان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدنا لصاحبه سيقبض فلان كذا وان سيقبض فلا شيء

في قوله عليه الصلوة والسلام لابق في خوفني غير انصر الى فرسي او حافري فرسي ورحم لشرطاه من  
الجانبيين بان يقول ان سبق فرسك اعطيتك اكن وان سبق فرسي فاعطيتك الا اذا اودع حلالنا التائبين وقال  
لثالث اسبقنا فلما اذن لك واسبقنا فلا تنه لنا وكن يا صاحب اخذ المال المشروط وكن المسقفة  
اذ انشروط لاحد الذي معه الصواب جميع وان شرطاه لك واحد منها على صاحبك بغير كافي الساعة وذكره

فولف في دعائه اللهم اذ اسئلك بمعدن القمر من عرشك بروي بصارتين الاولى من العقد والثانية من القوس  
واسئلك في كرامته الثانية لاستحالة معضاه على السجدة وكذا الاولى لانها يوم تفتق عزة بالعرش والعرش جاذب  
وما تعلق به هذا الوجه يكون حاد فاضر وزر وعز القوس قد اقبلت عينا لا اريد او قال ابو يوسف لابس  
وبراخذ القبة بالبيت لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان من دعائه اللهم اذ اسئلك بمعدن القمر من عرشك

ومنتهى الرحمة منك يا رب وجدنا لك النامة ولعل السرفى تجوز ما جاز جعل العرسه للشرى  
موصوف فى القرآن بالمجد والكرم فكذلك بالعرف ولا يخفى على احد انه موضع الحبيب واظهار كمال القدر وان كان الله  
مستغنيا عنه وكوه قوله تعالى **جنتون** وان كان الحق انبياءك او اوليائك او امرسلك او بحق البيت او  
الحرام او لآخر الخلق على الله **عسى** انما يختص رحمة من ربك ولا روجوب عليه وكو قال رجل لغيره عن امر او امره

فصل في الإجماع عليه ان باقي بشرعوا وان كان الاول ان باقي بشرعوا اختيارا فثبت لبشر والبهام في طبعه عليه  
فمؤله عليه الصلوة والسلام الجالب مرفوف والمختار معلون ولا يتعلق برخي العامة وفي الاستماع على السمع  
ابطال الحقيقتين بحج ان باهر الفااضي سيع ما فضل عن قوته وقوف اهل قان لم يسمع غرره والصحيح ان الفااضي  
سيع ان استمع انما فائدة المجلس من اربعين يوما قبل شهر وهذا في المساكنة في الدنيا كذا بان وان قلت

المدة لأغلب أرضه ومجلبه من بلدان البحر لا ينحلي حصه ولم يتعلق برحق العانة ولا يستمر حاكم إلا إذا اعتدى  
عن القيمة بقدر ما فاضل فيستمر بمشورة أهل الراي يكون أمثال الحمامات إن كان يقع بالناس ذكره فأصحاح  
وفي القسمة الحمامات مملوكة بغيرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين وكبير رجاء أن الناس في تلك  
الحمامات يبررو ويمنع استدعاء فان لم يتنجس فيها المنحسب ويستحب فلم اظهره يوم الجمعة قال فأصحاح

وقت لعلها اطابره وخلق اسر يوم الجمعة قالوا ان كان يري جوار ملك في غير يوم الجمعة واخره في يومها  
ناخرا فافحشا كان مكرها لان من كان طمعا طويلا يكون زرقه ضيفا فان لم يماز الجمعة واخره يترك  
بالاخبار فهو مستحب لما روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال من قلم اطابره يوم الجمعة  
اعاده الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزاد في رواية ثالثة اياه ويستحب خلق عاتره وتطيف به في الاغتسال

والله اعلم بالصواب

اشعار عربیہ و فارسیہ

[illegible][illegible][illegible]

وارجو ان يكون  
 في هذا الموضع  
 قد فازت في  
 هذا الموضع  
 وقد فازت في  
 وقد فازت في  
 وقد فازت في

المنطق في علم النفس  
والفلسفة في علم النفس  
والعلم في علم النفس

في كتب الملوك  
 من كتب ما رثته ابناء الملوك  
 من حوشه وبعده من حوشه  
 وكتبه من كتب نهني من شاك انكره

واما الرجل وكسبه حيث فالاول لو رثته ان يره وه الى اربابه فان لم يره فوا تصدق اياه ولو سرق بغير رجل وترك مكانه اخر ولا يسجدان ينتفع  
بها وتصدق بها على بعض الفقهاء ويستوفيهان كذا اذا تركت المرأة ملائها في موضع ثم جاءت امرأة اخر فاخذت بها ووضعت ملائها في مكانها  
ولو امس رجل الى رجل شيا او اضاف ان كان غالب ملائ من حلال فباس به الا ان يعلم انه حرام وان كان الغالب هو الحرام ينتفع الا لا يقبل المدة  
ولا ياكل الطعام الا ان يجبره حلالا او استبرأ منه من رجل وعن ابي يوسف رجل مات وترك دقا وسما ولدا امرأة واولاد صغيرا فانه يحسن  
ان ياكلوا جميعا وان كان فيه كبر اخذ حصته وان ابر الى الصبي شي من المأكول فلا يؤمن ان ياكلوا منه ولو سرق من ابيه شيا فاته وهو وارثه يستره

ولا يخفى في الآخرة حداد من قبل الوصايا  
لاجل لا حداد يتناول من ماله فان فعل من وعالم ان سلام يجوز وبه اخذ ولو قال ان تناول فلان من ماله هو حلال فشيئا ولا بد من غير عليه حاله ولا ضمان  
عليه ولو قال ان من ماله جسيما اصبته فخذ منه ما شئت قال يجوز فهو من الدراهم والدنانير خاصة وليس لوان اخذ فأكده من ماله  
ولاشأه من غنمه ولا غير ذلك حداد من قبل الوصايا  
ان يتجنن ولو من التصغير ويحجم ويصابه وكذا الاب البجد ابوالاب وليس لوصيه الحال وانهم ان يفضل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه  
استسما ان ذلك اذا مات الذوق وان ولد له به نكاحه ولم يقطع من ماله

وليس للخنان وقت معلوم قال الفقيه ابو اليب والشيخ عندنا بلغ سبع سنين ينجي فيها بينها ومن عشر سنين كذا في الينابيع واداعا  
المرأة في اسقاط ولد فان كان قبل ان يستبين شيء من خلقه فالحال في الحظ لانام وانما كان قد استبان شيء من خلقه لم يجز وان شرب  
دواء لتصل نفسها وهي حامل لا بأس بذلك فان سقط الولد من غير قصد منها الى اسقاطه فلا شيء عليها سواء سقط ميتا او حيا ولو ماتت  
امراة وهي حامل فانه يشق حواشيها من الحامض واليسر ويستخرج الولد وقد مضى ذلك ابو حنيفة ر ج وعاش الولد ولو دفنت وهي حامل وقبض  
على الولد تسعة اشهر وكان يتحرك في بطنها ورثت في الهام وهي تقول ولدت لابنت لان القطع مائة ولو لم يولد له حواشيها الباطن والامنة

مالا يات عليه القيمة لا يثني بطنه والفرق بينه وبين الحامل ان حرمة النفس اعظم من حرمة المال ويكره احراف النمل والمقرب بالنار والافراد  
الاصغر به الا ان يدركه ولا يابس ان ياخذ رجل من لحمه اذا طالت في النهاية كان عذابه من عمره يقتص على لحمه ويقطع وراءه الغنضة  
ذكر ابو حنيفة في افاره عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياخذ من القيمة من طولها وعرضها  
ذكر في النهاية ايضا وعن محمد بن يونس الطبري والشعر والحصى والدم حداد من سوار الكوصا **فصل في الاكل** قال ابو حنيفة في الاكل  
فانما ياكل ما ياكله الانسان وما يشربه الانسان وما ياكله الانسان وما يشربه الانسان وما ياكله الانسان وما يشربه الانسان

[illegible][illegible][illegible]











VE

[illegible]

باب في معرفة ما في الكتاب من المعاني والآثار



وذكر في نسخة أخرى من نسخة امرأة عالم كثر عليه عاتقها من الصدقة وحرزها عالمها أو صاحبها كان  
فترسب من نبيها جراحة فطع البهيم في رصده عليه وعنه ما طع البهيم دون الرحم

قد روي في نسخة أخرى من نسخة امرأة عالم كثر عليه عاتقها من الصدقة وحرزها عالمها أو صاحبها كان  
فترسب من نبيها جراحة فطع البهيم في رصده عليه وعنه ما طع البهيم دون الرحم

اولم يعلم انها لفظ الكفر ولكن اني بها اختيار فقد كثر عند عامة العلماء ولا يميز باليهود وان لم يكن فاصدا  
فذلك بان اراد ان يلفظ اخر فخرى على سانية لفظ الكفر نحو ان اراد ان يقول الحق انك توخذني وما كان  
توخذني على سانية عكس فلا يفرق في الاجناس من محمد بن ابي ان يقول اكلت فقال كبرت ان لا يفرق قالوا  
هذا محمول على ما بينه وبين امره فاما القاضى فلا يصدره ومن اخر الكفر او لم يفرق كافر ومن لم يفرق لسانه  
مطابعا وقيل مطبق بالامان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به فاذ انطق بالكفر كان كافر  
عندنا وعند الله كذا في المحط وفي سر الاجناس من غيرهم على ان يامر غيره بالكفر كان يفرق كافر او من يكلم  
بكل الكفر ويحكم غيره بكفر الضاحك الا ان يكون الضحك ضروريا بان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم بها  
مذكروا وفي القوم ذلك من فقد كرهوا او الرضا بكفر نفسه كمن بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا  
فيه وذكر شيخ الاسلام خواهر رده في شرح السيرة ان الرضا بكفر الغير انما يكون كذا كان يستجيز الكفر او  
يستجيزه اما ان لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر كان شريرا موديا بطبيعته حتى يتم الله  
منه فهدى لا يكون كذا ومن نام في قوله تعالى ربنا اطعن على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظهر الحجة  
ما ادعينا به وعلى هذا اذا عاين على طام وقال اما بك الكفر او قال سلب الله عنك الايمان و  
نحوه فلا يصدره ان كان مراده ان يتم الله على ظم واذ لا يخلق قال صاحب التفسير وقد عثرنا  
على الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله ان الرضا بكفر الغير كمن من غير تفصيل ومن خطبه بيانه اشياء توجب الكفر  
ان يكلم بها وهو كافر لذلك لا يصدره وهو محض الايمان ومن اعتقد الحلال حراما او بالعكس كمن اذا كان حراما  
لغيره واذ كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقد وانما يكفر اذا كان حراما ثابتا بدليل قطعي واما ان كان باخبار  
الاحاديث فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فليطالع الطالبان راجعا ويصغي السام ان يتصور  
بهذا الدعاء صاحبنا وساء فانه سبب العصمة عن الكفر عايد سيد البشر صلى الله عليه وسلم اللهم  
ان اعود بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في  
المسئلة وجه فوجب الاكثار ووجه واحد ينفع على العالم الى ما ينفع ولا يرجح الوجود على الواحد لان  
الترجيح لا يقع كثره الاذلة والاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الاكثار في المسئلة في الفتاوى ان  
نوبة الياس مقبولة دون ايمان الياس ان الكافر اجنبي غير عارف بالشرع وانما ايمانا وعرفانا والقاسق  
عارف بحالته حال البقاء والبقاء اشهر من الابتداء والابتداء على قولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي  
يقبل التوبة عن عباده **فصل** في الفتاوى من غير التوحيد ومحمد الرسالة اذا قال لا اله الا الله  
لا يصبر مسلما واذا قال محمد رسول الله يصبر مسلما كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله وقال دخلت في  
دين الاسلام اما اليهودي او النصراني اذا قالها اليوم فلا يحكم باسلامه لانهم يقولون ذلك فاذا  
استفسر يقول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم يقم اليه التبري مما هو عليه واذا قال  
النصراني شهد ان لا اله الا الله وانت اعلم النصرانية لا يحكم باسلامه لحوار انه دخل في اليهودية او في  
يقول ذلك ايضا وان زاد قوله دخل في دين الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انما سميت بك مسلما لان

قد روي في نسخة أخرى من نسخة امرأة عالم كثر عليه عاتقها من الصدقة وحرزها عالمها أو صاحبها كان  
فترسب من نبيها جراحة فطع البهيم في رصده عليه وعنه ما طع البهيم دون الرحم

قد روي في نسخة أخرى من نسخة امرأة عالم كثر عليه عاتقها من الصدقة وحرزها عالمها أو صاحبها كان  
فترسب من نبيها جراحة فطع البهيم في رصده عليه وعنه ما طع البهيم دون الرحم

قد روي في نسخة أخرى من نسخة امرأة عالم كثر عليه عاتقها من الصدقة وحرزها عالمها أو صاحبها كان  
فترسب من نبيها جراحة فطع البهيم في رصده عليه وعنه ما طع البهيم دون الرحم

اجمعوا على ان عند ذكر كلمة الكفر يجب عليه ان يبرر قلبه على الرضا وان يقتصر على التبريرات التي يقول ان محمدا كذاب  
ويصنع به عند الكفار ويصنع به غير آخر او يذكر على نية الاستهزاء بالانكار وهما بخان الاول انه اذا اخطأ من انكر  
عن احتضار هذه النية او لانه لما عظم حوقه زال عن قلبه ذكر هذه النية كما ان ملوما وعقود الله متوقع النجاة الناطقة  
لوصف الكفر الامر عليه وشرح له اقسام التبريرات وطلب منه ان يصرح بانه ما اراد شيئا منها وما اراد الا ذلك العين  
فهما يتبعن اما التزام الكذب واما تبرير النفس للقتل فمن الناس من قال يباح له الكذب بهما ومنهم من قال  
ليس له ذلك وهو الذي اختاره الفاضل قال لان الكذب انما يباح كونه كذبا فوجب ان يباح على كل حال ولو جاز ان يخرج  
عن الفسخ لوعا به بعض المصالح لم يمتنع ان يفعل الله الكذب لوعا به بعض المصالح وح لا يمتنع وتوفى بعد الله كما ولا يمتنع  
لا خيال انه فعل ذلك الكذب لوعا به بعض المصالح التي لا يعرفها الا الله كما ان عادل في سورة النحل

من على الكفر  
بغيره في الحان  
كأن في الرضا  
محرر

من على الكفر  
بغيره في الحان  
كأن في الرضا  
محرر

من على الكفر  
بغيره في الحان  
كأن في الرضا  
محرر

من على الكفر  
بغيره في الحان  
كأن في الرضا  
محرر



وحي الحظ من الكفر الاضار والبنوامة في النزعة كمثل حرفة لس الحر على الرمال ومن الكفر اصل الوتر واصل الاصل كقوله في الكفر  
لانه لو ان الكفر موافق في خبر الشريعة كانا رجو دخايم وسجاعة على كبرها لا كبر

والكفر دعاء كافرا ومنه لانكفر اصل فبكنت واما لا كفو اصل فبكنت فغير ثبت رواه وان كانا جائزا لفه **موجب** وكفرت الرضاي وكونه  
كافرا يقال لا كفو احد من اهل قبلك اي لا شبيههم في الكفر والتكفير ان ينجس الانسان غيره ويحمله اليهين والاسم الكفارة والتكفير في المعاصي  
**الجمهور**

الكذب من الكبار كما في شهادته ففتح القدر والحكام والكبرة لا توجب الكفر فلا تبين امراته وحكمه الاثم كما صرح في محله على ما في كذا  
ومن شتم اخرا ذكر في بعض المواضع انه لا يقبل شهادته وفيه وفيه ان اعاد ذلك بطلت عدالة واما فخر ذلك اجابا لم يبطل فالالفقيه يوجب  
ان لم يكن قاضيا لا يبطل واما القذف يبطله فاستح في الشهادة

اسلام ينجون للرجوع وسم المعنوه والصبية اهل قبلين ربح ولو است امرأة الخويلد بعثت من الاسلام على وليه دفعا للظلم بعد الامكان وبطلت شهادتها  
وكذا يصير مردا شاعرا لها والصبية في احوالها مثل المجنون اما اذا فعلت فعل المعنوه سواء غلبت من الصبي والمجنون فرق وحوال المجنون لو است امرأة فزوجها  
في ابي له لا يزوج وفي الصبي يزوج لانه محد ودفن في غارة القبر والمعنوه كصبي عاقر  
من قوله في باب التزويج

فتزويجها بان الصبي يزوج في وقت بلوغه في النكاح فثبت في الشريعة طهارة المرأة وان  
الزوجة واجازة انه اذا استوفىها الاسلام فثبت  
بشرط ان يثبت في الاسلام من يدعيها ويحول اليه  
ولي يثبت اليه هذا اذا كان في الاسلام  
وكذا في غيرها من غيرها ما يملك والنكاح  
سر الكبر في باب ما يحكم به الزوج فتكون اما



[illegible]

اصل النكاح الوطئ ثم قبل السرج بكلمة مجاز الاستنباط للوطئ والباع وقوله النكاح الغم مجاز ايضا الا ان من سميته السبب السبب والاول على العكس

[illegible]

فإن كان ثابت عبارة فاصرة عن افادته حضوراً عن افادته محقق وحاصل ان الشئ حكم بان الالجاب القبول الموجود من حيث مرئى فارتباطاً  
حكمنا بتخصيص معنى شئى هو البسيع فاصح عبارة عن ذلك المعنى المحقق المركب من الالجاب والقبول فمع ذلك الارتباط المعنى ولا يرتب عليه ان  
محقق البسيع الذى هو معنى شئى عبارة عن بعد الجميع لا ساقى كونه متشابهاً ومن الالجاب والقبول الموجود من حيث الارتباط ان ساقى حكمنا ان  
المراد بالجميع المركب الجميع المركب من المعهيات مع قطع النظر عن التلخيص وما من الكلام المذكور انه اذا فسر البسيع عبارة عن الالجاب والقبول مع الارتباط لا  
يكون كما من هذه المعهيات وانما عبارة عن المعهيات مع قطع النظر عن الالجاب والقبول ما اذا فسر البسيع كما سبق مما ينتج كلامه فافادته عبارة عن  
مورثية واذا تحققت افادته يظهر ان معنى المحرك ليس كمال الاشياء وان حتى على كثير من العضاة ولكنه لمصدر الالجاب غير محقق



وكان في العقد من الحرف من الإيجاب والعقد أظهر وأرسل من العقد الكمال بما قبله وأما العقد في سائر قول من العقد  
بما قبله من العقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب  
لأنه لا يكون العقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب والعقد من الحرف من الإيجاب

[illegible]



فان الشرع يحكم بالايجاب والقبول الموجودين حيا بربطان ارتباطا حاكما فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشترى انزاله فذلك المعنى هو البيع ان يكون الكساح معنى لايجاب والقبول مع اليقين وبهنا يتألف ثم المفهوم من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الانشا الشرعي ان يكونا متحدين لان كون احدهما معنى والاخر وهو منافق للتأقيد وبجاء الاندفاع ظاهر تأويله فليست امر بين الكساح حال الاعتدال الى اعتدال المزاج بين الشوق القوي الى الجماع وبين القصور عنه وبحب في التوفان وهو الشوق القوي ويكره الخوف المحرري عدم رعاية حقوق الزوجية وينفقد الكساح اي يحصل ويحقق بايجاب وقبول الابد للامانة كما في نيت البت بالبحر والمذلة للاستعانة كما في كتبنا لا ينبغي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب ما تقدم من كلام العقادين سمي لا يوجب وجود المقدار انصرا المقبول او ثبت للاخر خيار المقبول وضعا في اصل اللفظ المعنى اي للاخبار عما حدث في الزمان الماضي واما اشتراط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والكساح كذلك والنصر في الشرع لا يعرف الا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماضي لغرض في الانشاء لا على التحقيق والشوق فيكون ادل على فضاء الحاضر فيه اشارة الى انه لا ينفقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على امرأة زوجتي نفسك فكتبت المرأة على ذلك الشيء غيبه زوجت نفسك لا ينفقد الكساح كما في معراج الدرر اية كزوجت اي نفسي ان صدر عن المرأة او نفسي او نحوها ان صدر عن الرجل وزوجت و ينفقد ايضا ما وضعا اي لفظين وضع احدهما الى المعنى والاخر للاستقبال اي لامر ما يقع موضوع للاستقبال كزوجتي وزوجت واما عطف قوله ما وضعا على الايجاب والقبول اشارة الى انه ما وضع للاستقبال ليس من الايجاب والقبول فاصحاب الهداية قال الكساح ينفقد بالايجاب والقبول لفظين يميزهما عن الماضي ثم قال وينفقد لفظين يميزا احدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل واعاد لفظ ينفقد للفظين تنبيها على ان اللفظين اللذين يميزا احدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل ليسا بايجاب وقول راو فلهذا نوكل وقوله زوجت ايجاب وقول حكما فان الواحد يتولى طرق الكساح بخلاف البيع كإسائي في وضع انشاء التمسك وصاحب الوقاية والكثير كما بهما زعمان قوله ثانيا وينفقد لفظين غير جماع الابد بناء على زعم ان ما وضع للماضي والمستقبل الايجاب وقول فقصدا الاختصار فقال الاول وينفقد بايجاب وقول لفظها ماضي كزوجت وزوجت او ماضي ومستقبل كزوجتي فقال زوجت وقال الثاني وينفقد بايجاب وقول وضعا للماضي واحدهما وقال شارح الرنبي اي ينفقد الكساح بالايجاب والقبول لفظين وضعا للماضي او وضع احدهما للماضي والاخر للمستقبل فجعلوا ما وضع للمستقبل من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب والعجب ان الرنبي قال بعد ذلك وهذا المعنى موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجك لان قوله زوجتي نوكل وانابة وقوله زوجتك امثال الامر وينفقد الكساح فان المعنى يحل زوجتي شرط المقدور وواقع الشارح فيقول نوكل وانابة والعجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما تبين على هذا الذي فيه كيف لم يتبين لها هؤلاء القائل

سید رتبه و  
طراز اصوب  
بیتک ادا  
صه و  
و از  
و از

فرف وجب في التوكان وهو السوف الفوم مع عدم خوف الدفع في الزنا وان كان بحيث لو لم يزوج لا يحزر عنه كان كمنكاح رضا  
سقط ملك المهر والنفقة ومنها **سقط** ويصح خوف جوارحه وهو المحتمل يمكن من الاحراز عنه  
وان كان لا يمكن كان كمنكاح حراما وان خاف الفجر عن الايض الجوابه كانه مباهل من ثلاثة اقسام مع اقله  
التي ذكرها المصنف فهاسته ذكر ما في ابوابه **سقط**







فمن زنى بغير نكاح فهو زاني وممن زنى بغير نكاح فهو زانية... والوطء هو الجماع وهو ما يقع به الرجل والمرأة...

بعد الصور وان سعى احد الشاهدين فاعيد على الآخر... اذا اتحد المجلس ولو اتحدوا فاعاد عليه صاحب حتى سعى لم يجز... المرأة ثم اعيد وانكس السملع لم يجز عند العامة...

فثبت حرمته بالاجماع والحق وهو يوجب عقابا... وفي الجنب وهو من زنى بغير نكاح... بغير نكاح هو ما يقع به الرجل والمرأة...

هذا ان الكتاب... فانما هي التي تسمى... فانما هي التي تسمى...

فمن زنى بغير نكاح فهو زاني... والوطء هو الجماع وهو ما يقع به الرجل والمرأة... فمن زنى بغير نكاح فهو زانية...

فمن زنى بغير نكاح فهو زاني... والوطء هو الجماع وهو ما يقع به الرجل والمرأة... فمن زنى بغير نكاح فهو زانية...

فمن زنى بغير نكاح فهو زاني... والوطء هو الجماع وهو ما يقع به الرجل والمرأة... فمن زنى بغير نكاح فهو زانية...

فمن زنى بغير نكاح فهو زاني... والوطء هو الجماع وهو ما يقع به الرجل والمرأة... فمن زنى بغير نكاح فهو زانية...

هذا ان الكتاب... فانما هي التي تسمى... فانما هي التي تسمى...





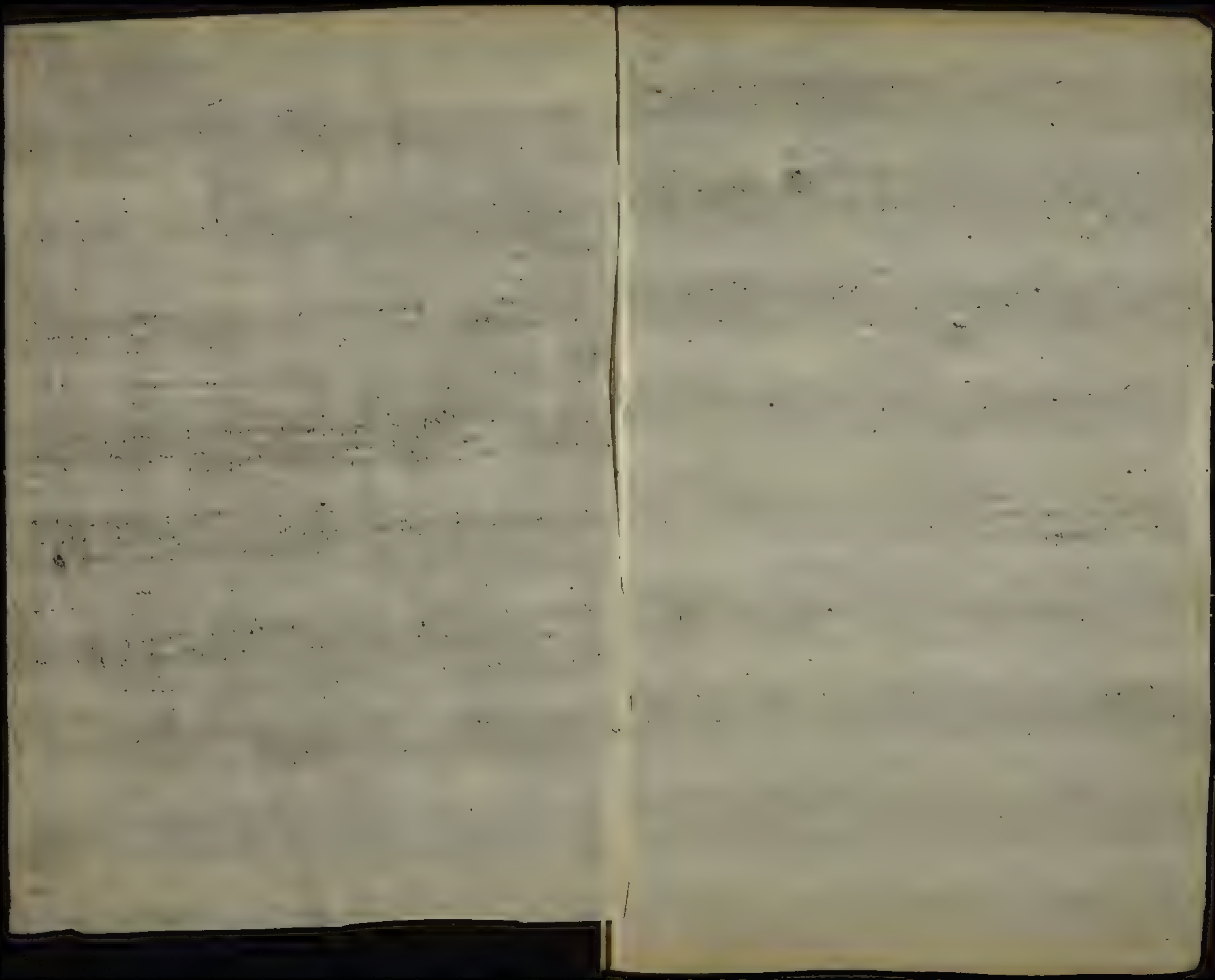






















لِيُنْجِزَ كِتَابَتَهُ وَأَنْحِلَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَأَصْوِدَ إِلَى الْأَعْيُنِ أَنْ يَعْصِيَا أَمْرًا مِنْهُ وَتَحْسَبَهُ خُلُوفًا عَنَّا

ولو وقع الدلالة فهو محذور ولا يخفى بحسب الحاجة ولا حاجة في غير الأول واليه استدلنا  
 ووجه التوبة والتوب وتمامه ان من عرفوا انهم قد صيدوا باطلاق الرصاص  
 فعملت لوصول خبر التوب ان كان مرسله فهو كما ذكره وان كان مقصودا  
 لا المهر اني علمنا المهر في شرطه فهو عيب في كافي التوب وهذا العيب هو ان  
 والحقه وهو هو المهر من من شأنا كما في النجعة وقد كلفنا الاوجه وبالله التوفيق بين ان يكون المهر  
 في شرطه كافي والعلاج وكما يشهدون فان ذلك ان النجعة انما هي في نزع البضعة كما سلك في  
 اخذ البضعة بعد المهر انما هي في كافي النجعة به وانه كافي  
 بعد المهر وعلما بالرفع فقط وقد سئل لا قدر الارض بها يكون المهر انما هي في كافي النجعة  
 بعد ان هذا القول وهو اني احاطه بالآخرين وقد في غير من الاثر والحقه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

و بعد از قبول بیعت علی کورترا ایضا فرمود که ایها حبیبه لانه نمی بخشد و اما ما بیعتنما اولی لایست زیاده التود وقتد کونه اولی لکون  
نه لود علی سکوت اجازت داد اما ما بیعت اولی علی ایضا گفتوا معنی الانبات و زیاده بیعتنما بابت التودم و معنی الحاقه عن اولی لکون الحاقه بیعتنما اولی

وله خلافها كما ان القنوى على قولها في الحاشية **سنة** في الاذوق ان السيفر امه فيه ناسخ لان الكفاية معتبرة في ما امره بالادخل  
وله وان كان اما اوقه فيه لغو لم يبق في متن وغير كفو للاسئلة لان حاشية في الصغير والسيفر لا يشترط الابواب واخذ كما هو ظاهر

[illegible]

الآن فقط حيث لو زوجها الميت عند عدم الأب لا يجوز عرس كدانه العاصه

الصحح حكاه صاحب النسخة العربية على حد اسم أبي بكر بن جبال حكاه السيد أبيه والوفاء والكافة بن فضل بن قتيبان المروزي بعد الاستيعاب على يد  
صالح بن امرئ القيس بعد الرجوع إليها فذكر في الصحاح جبالاً ووجهها الألب واقامته على ذلك بن فضل بن قتيبان المذكور  
ووجهها شتاً مني

و  
الكنافه لغيره دم وانما يريد  
الاسم الكنافي والمكافئ في  
بين المكافئين عاقله والمكافئ  
منه فان لم يكن هاتين الكلمتين  
بذلك كانت هاتين الكلمتين  
والذين والاول المضاعف  
لغيره العاقله فانما  
ابوجه فانما علمه



۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰

This image shows a page from the 'Mushaf al-Furqan' in the Topkapı Library. The page is filled with large, elegant Thuluth calligraphic script. The text is written in black ink, with red ink used for decorative flourishes and headings. The script is highly stylized, with long, flowing lines and intricate details. The page is aged, with some visible wear and discoloration.



كقولها من صاير جزاءها لا يسبقها **الكتاب** انتهى **حرف** فلا يلحق  
 حتى يتم موالي لا يلحق من تحت عبود ما يلقى العرب وكان للعبود  
 استغناء فانه اذا تركهم احرار كان كما اعتقهم والموالي المعتقون  
 انتهى **حرف** **ص** اذا ما باليون الاب والجد يعني ان النساء هذه  
 عتقت عبيد عبيد واعان عبيد ان يدركهم الاب والجد لان من يترحمها  
 لا يكون ابدا بغيرها **حرف** قد فسر اعتبار الكفاية في اول  
 الفتاة حسبا وقد ذكر في كتابه الولاء ونسب كان يكون معتقة  
 اذا اشركها للمعتق المعطاة ودونها في **الكتاب** انتهى **حرف**  
 وظاهر كلامهم ان المعتق معتقون حتى العرب والاعم ولا يكون  
 العربي العاسق كقولنا نحن عربون فاسا او عجمية **حرف**  
 قوله ثم اعلم ان بعد العبث المذكورة الخ قال رحمه الله  
 اوله اصل الاصل لا مع ثبوت ولايته ايضا فالاولى ان يقال في  
 الولد الاصل **حرف** زاده **قوله** فليس فاسق كقولنا الصالحة  
 الاولى الصالحة من الجميع والثاني من الوفاية وعليه ما ورد في  
 عمر محمد بن عمر ان العاسق هو من مطلقا عند الناس عوان  
 السلطان لا يكون كقولنا البنت الصالحة من بنت خبيث بل الصالح  
 الاب شرف وان لا يبعد ان يعتبر في الكفاية ما لمصلحة الى  
 العاسق ولا يرد عليه ما قيل **حرف** ان يكون بنت الصالح فاسقة  
 فتكون كقولنا انتهى ولما جاز في دفعه الى ان يقال ان العالمة  
 ان بنت الصالح صالحة كما قيل في

الصفحة ٤

وما نه أي صلاحاً وحسنه وقوى كماله في النفس فليس يكن ولو لم يعلم كمن وجب رجل صالح ومضى صلاحه وإنما لم يذكر لأن الغالب أن يكون المصلح  
مصلحاً ولا يبعد أن البت وهو الصالح عن النفس أي ذات صلاح وبذا يذهب صلاحه بغير وجه إلى كونه أنه أو لم يعد كقوله وأما  
وجوب محبة أنه إن كان محبة ما قبله أنس كما عوان السطام كقوله والأما ولم ير عن أبي خزيمة شي في ظاهر الرواية والصحيح أن النفس لا  
الكتابة كماله في ما ينبغي من



وبحث في جميع شتر وجدة هـ فذكر في يوسف جعل ما لك الهجر  
 كمواعيد الفتي وقال لا يكون كمواعيد هـ قال في النهاية  
 لا خير العرب تجمل الطول عبارة عن جميع الأفعال وتقطعه على  
 التمام والسماق فيقول لا بدية الهجعة وقال بطله في  
 وقال في شعره وقال في اللسان سمعوا طاعة في أوقات  
 وقال في شعره وسمو وكان ذلك على الجهار والسماع انتهى  
 غفر عن هذا الاستعمال قال في شعره تصديق به بان عتبة  
 في وجه الجوارات انتهى وذلك ليرجع التصديق إلى القول  
 الحسن ما ناول وقد عرفت ما فيه ج ك وفي الجني  
 والتصحيح إذا كان فاد راجع النسخة على طريق المكسب كان  
 كذا انتهى منه مختلف التصحيح وتصحيحه تحت ظهر مكر  
 ج وحسن أن يكون صاحب الوفاة في الأوقات كذا انتهى  
 في مصره أن يكون طبيعة دية عرفا كذا في مرقا في وقاد  
 وروايت يكون الوفاة في مرقا لأنها صارت مرقا لا كذا  
 في مصره كذا انتهى ج قال في مرقا الدرية في ما ج  
 قاسميا الحبيب حتى أن الفتي كمواعيد لأن سفر العلم  
 السب وكذا في الفتي كمواعيد في الجاه والعام الجني كمو  
 للمرقق الجاه انتهى والظاهر أن كذا موقوف على قول في جملة  
 وقد تحققت في الكفاة الفتي مقرر عدة وعنده حلا  
 في يوسف في صاحب الدرس في كذا مرقا لا في  
 يوسف على ما عرفت م ذكره المسائل وحمل سنده كون  
 الفتي كمو الجاه الذي سببا في قول في يوسف حيث قال  
 لما عرفت أن الفتي مقرر فلا بد منه على ما ساق فلا  
 من الخطأ بل المصواب أن يظهر من السند أن الذي  
 حتم عليه يوسف في كذا الجاه السام ج ف وقال ليس  
 في كذا مرقا في العشرة حقا وسقط حقه لا يفتقر  
 عليه إلا بالبراهة النسخة ج كذا قال في جميع بيان  
 التوكيد المطلق يفتقر إلى الاختيار المتعارف كذا في مرقا  
 يوسف فو كذا في قوله كان قبل عدة واحد ج و لا فلا  
 ولو سقط هذه اللفظ وشترهما من هذا ليس كان كذا  
 عن الأثناء فليت كما ساق في الأثناء ج ومعنى كذا  
 مرقا ما قاله الربيعي والمرتق في خلاصة بيان نوحها  
 ورجوعه فخرق جهما ج ج بنفي حقيقة في النص  
 صارت في غيره ترجيحها على الاشتراك في المرقق ج  
 فاقول ما سلكا كذا في النص الشارح بطلان قول  
 كذا في المرأة والمقامة غري

نوع و المراتب

فلانہ بیٹی

وَجِئْتُكُمْ بِخَبَرٍ مُبِينٍ وَأَنَّ كَثِيرًا مِّنَ الَّذِينَ يَدْعُونَكُم لَا يَعْلَمُونَ الْإِسْلَامَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ  
فَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُ مَا تَكُونُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ  
وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ اللَّهِ وَلِأُنذِرَكُمْ يَوْمَ تَكُونُ الْأَرْضُ لَهَبًا وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ  
فَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُ مَا تَكُونُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ  
وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ اللَّهِ وَلِأُنذِرَكُمْ يَوْمَ تَكُونُ الْأَرْضُ لَهَبًا وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ  
فَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُ مَا تَكُونُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ







في ذمة الزوج ثم طلقتها قبل الدخول ارجع عليها بشئ ايضا اذ وصل اليه عين باسبغها كولو قبضت  
اكثر من النصف كسماة ووهما الباقي ثم طلقتها قبل الدخول فعند ارجع عليها ما نزل وعند ما نزل  
ولوقبضت اقل من النصف ما نزل لا يرجع بشئ عليها عنده وعند ما يرجع ما نزل وكذا لو زوجها  
على ما يتبعين بالنسبة كالمرث فوجبت له نصف او كله قبضة او لا ثم طلقتها قبل الدخول لم يرجع  
عليها بشئ ولا سعة سلاته نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه  
لا نزع ما يتبعين فكان المهر عين المهر قسم له بمقصوده كل حال لا يرجع بشئ نكحها بالف على ان  
لا يخرجها من مقامها الا لا يزوج عليها او نكحها على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان في  
اي فيما نكحها على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها واقام اي فيما نكحها بالف ان اقام وبالفين ان اخرج  
فلها الف والاف مهر المثل اما الف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدم بطلان السعي صلح المهر  
وقدم رضاها به واما مهر المثل في عدم فلا يسمى لها فبقي قصده فوازيه يقدم رضاها بالانفاق كما  
مهر مثلها هذا عند ارجع فيه فعنده الشرط الاول صحيح الثاني وعند ما الشرطان صحيحان وعند  
زفر فاسد لكن لا يرد المهر في المسئلة الأخيرة ومع قوله وبالفان اقام فان اخرجها وجب مهر  
المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين لم يجب الزيادة وان كان اقل من الف لم يجب الالف ولا ينقص منه شئ  
لانفاهما على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص عن الف نكح هذا العبد او هذا العبد واحد او كس  
اي اقل من قيمة الآخر حكم مهر المثل اي جمل مهر المثل حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان  
اكثر من ارفعها فلها الرفع وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند ارجع فيه وعند ماها او كس  
في ذلك كله فاطلقت فبوطي انقصا الاوكس اي فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالايجاب ارجع فيه  
واحد ما سخر مهرها العبد سائر عشرة والا يكلها العشرة ذكره الرلي شرط البكاره ووجدها  
تيسار في كل اي كل المهر ولا غيره بالشرط صحيح اجماع من اوثق هروي وان لم يبالغ في وصفي  
ومورون بن حبيب لا يصفه وزم الوسيط او قيمته وان تيتها اي صفته ايضا اي كاتين جنسه فالوصف  
اي اللازم هو وجب في الكاغ الفاسد بالوطي لا الحلو مهر المثل يعني ان مهر المثل في الكاغ الفاسد  
انما يجب بالوطي لان المهر انما يجب فيه باستيفاء ما يقع الضع لا بمجرد العقد ولا بالحلو لوجود المهر  
من صحته وهو حرمة فان الحلو انما اقيم مقام الوطى لثبوت منه ولا يكتفى مع الحرمة ولهذا لا يجب باسرة  
المصاهرة ولا العدة وكل منهما فيصح بغير محرم صاحبه وقيل ليس بذلك بعد الدخول لا يحصر من  
صاحبه كافي البيع الفاسد بعد القبض ولا يراى على السمي اي ان زاد مهر مثلها على السمي لم يعتبر الزيادة  
عليه لرضاها بما دونها وان كان اقل من السمي وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف المسح لا يمال  
متقوم في نفسه فيقدر به بغيره وان لم يكن المهر سمي او كان مجزوا لا يجب بالفا ما لم يطل اتفاقا ذكره الرلي  
والعدة تجب الخاف المشبهة بالحقيقة في موضع الاحياط ونحو ذراغ شبهة النسب وتعتبر سداؤها  
مروءة الشرق لان اخر الوطى هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة الكاغ ورفها بالتميز في

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لان الحب الاصل في النكاح مهر المثل عند الخفض لانه اعد او اقام بعد ان غلبت المصلحة فيه فلهذا لا يمكن ايجابها بغيره لانه ذكر كونه او ولا  
 فخصر لانه المهر المثل وعندهما المهر المثل الاصل هو المهر المثل وانما يغير الى المهر المثل اذا خسر المهر المثل من غير وجه ولم ينفذ رعا لانه يمكن ايجاب المهر وهو واجب  
 فلا يغير الى المهر المثل  
 قولنا في الكفاية ووجه ما يتبادر الى الذهن في شرح المصنف من لاس الشبهة عن الوفاة وواجبها والعمارة من المستحق وفي العمارة على سبب اجابته عند راسها  
 ومن وافقه من ان المهر المثل في مستند المهر المثل في سبب ان يرجع عند ما زاد على  
 الزيادة منها وقال في البراءة والتوفيق واضح ليس في شرح في قوله الامام يظهر الدين لانه لا يرجع في كفاية المهر المثل في سبب اجابته عند راسها  
 بين الفقه والكثرة للثبوت في النكاح فان كانت فيها لزم الاقل والاكثر لزم الاكثر ولا ينقض عن الاقل مما سماه عند في حقه كذا قال في الكفاية ثم يقول  
 كان في فادى ما يتبادر من وجه امرأة على الفقه ورحم ان كانت حيلة وحيث كانت على الفقه فان كانت في حقه فالوفاة النكاح والشر لادن عند راسها لانها فادى لو كانت  
 كان المهر المثل ورحم وان كانت في حقه كان المهر المثل لانه لا خطر في النكاح لانها اما ان يكونا بنتا او حميدة انتهى ثم قال الكفاية في سبب اجابته عند راسها  
 فيما تزوجها بغيرها فان كانت مولودة او بنت امرأة وباتين اما كانت حرة او امراة فان كان الخلاف منقول فيها والاولى ان يكون مسئلة الفقيه والمجتهد على خلاف  
 فقد نقض في نواوير ابن سماعه عن محمد بن ابي خلف فيهما  
 قوله وان يتبادر اي وصفه ايضا كما بينت في حقه فالمراد بالزوج ما بين وصفه وحسنه من غير الكفاية والوزن في سبب اجابته عند راسها وهو خاص بالكفاية  
 الذي بين وصفه وحسنه فلو تجر من اذانه او اذ اجتهد لم يجز على اذانه في ظاهر الرواية لانه حيث في الرواية يجزى حال الفرض ومن جاز سلبا بخلاف غير الكفاية والوزن  
 في غير من اذانه او اذ اجتهد ولو بان في وصفه لانه ليس من ذوات الامتياز كما في الرواية والضعف  
 فيمنعه المنة من حين التفرق بينهما عند طلاقها فلو ذكر في سبب اجابته عند النكاح في غير محض من صاحب عند بعض الشافعية وعند بعضهم ان لم ينفذها فكل ذلك لم يرد  
 وانما هو ليس للمهر المثل في سبب اجابته عند راسها من صاحب من الزهرة البراءة في الكفاية

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.



والنسيب ثبت لا بد مما يجتاط في إثباته أحياء للولد فيثبت على الثابت من وجوه معتبر منه  
من الرعي فان كان وقت الرعي الوقت الوضع ستة أشهر ثبت وأن كان أقل لا عند محمد وبني  
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف تعتبر وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء  
مهر مثلها أي مهر المرأة بما يليها من قوم أبيها لا الإنسان من جنس قوم أبيه وقيمة الشيء إنما يعرف بالنظر  
إلى فحمة جسمه ولا تعتبر بائنها إلا أن يكون من قوم أبيها كان تكون بنت عمه وبين ما فيه المأثم بقوله سبنا  
وجملنا وما لا عقل وديانة وبلدنا إن كانوا من بلد واحد وعصر أو بكاره ونسوبة وعقده ذكرها  
في الهداية وعلا وادبا وكالخلق ذكره هذه الشبهة الرطبة وفي المتن في شرط أن يكون المهر مهر المثل  
رجلين أو رجلا وأمرتين ولفظ الشهادة فإن لم يوجد شهود فالقول للزوج بميمته فإن لم يوجد  
فمن الجانب أي إن لم يوجد من قبيلة أبيها من هي مثلها يعتبر مهر مثلها من الجانب من قبيلة هي مثلها  
أيها صحيح ضمان إلى مهرها لا من أهل الأثرام وقد اضيف إلى ما قبله فيصح ولو كانت صغيرة لا بد  
جعل نفقة عيما وأزعم غارم وإنما قاله دفع النكاح إنما إذا كانت صغيرة لم يفسد الأول بها فيلزم  
كون الواحد مطالباً ومطالباً كمن لا عبء لهذا الوهم لأن حقوق العقد هنا راجعة إلى الأصل والولي صغير  
ومعتبر بخلاف البيع فإن الأب إذا باع مال الصغير لا يجوز أن يضمن المثل لأن الحق للمعق راجعة إلى العاقب  
ومطالب المرأة أيا ما كانت من زوجها ووليها اعتبار أساس الكمال وأن أدى أي الولي رجع على  
الزوج إن أمراء الزوج الذي به كاهن أو لا كاهن لا بد من أن يضمنه

وان تجل فهو على ما شرط حتى كان لها ان تجلس نفسها الى استيفاء كله فيما اذا جعل كله وليس لها ان تجلسها  
فيما اذا جاز كله لان الصريح اقوى من الدلالة والنفقة عطف على قوله من ادعى لها النفقة والسفر  
والخروج من بيت زوجها للحاجة ولما رآه اهلها بلا اذن متعلق بقوله والسفر الخ ما لم يقضه الى المهر  
لان حق الجلس لا يستيفه المستحق وليس له ان يستيفه قبل الايفاء وبما فرها بالرضا اي بعد اذ انزلت اياها  
ما بين تجميعه او قدر ما يقع منها لقوله استكم من حيث سكنتم وقيل لاى لا يسافر بها الى بلد غير  
بلد هان ان الغرض يورث ويربى افعى بر النقيب ابو الليث واختاره ابو القاسم الصغار ومن بعدهم وهم  
ونقلها فيما دون مدتي مدة السفر اي اذا في فري المصفرية لا يتحقق الغرض اعلم ان المهر المذكور هنا  
ما يتوزع في جملته حتى لا يكون لها ان تجلس نفسها فيما تموزف ناخيرها الى النسيئة والوفاء والطلاق ان النكاح  
كالمشروط ذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا اذا لم يتصل على التيجار والتاجيل  
واما اذا انفصل على تيجار جميع المهر وتاجيل فهو على ما شرط كما مر ذكره والله اعلم اختلاف في المهر في اصله يجب

10

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



وهذا قول ابن حنبل في حكمة من تزوج امرأة من بني النضير وبعدها بالبحر وبعدها بالبحر وبعدها بالبحر  
تزوجها رجل من بني النضير وبعدها بالبحر وبعدها بالبحر وبعدها بالبحر  
وان كانا حاكما كان سببا في ابطاله لان الزوج من بني النضير وبعدها بالبحر  
فولس القول فيه بحث لا هذه ليست مسئلة النكاح قيل في دفعه كذا ان يقال هذه  
ان تكون المسئلة بينهما فان نظر الحاكم الى جهة دعوى النكاح لا يخلو وعلمه وان نظر الى جهة دعوى المال يخلو فان نكل عنك بالمهر المسمى انتهى قلت لو كانت المسئلة موضوعا هنا  
على ما وضعت عليه في كتاب الدعوى كان لافاد ذلك الفاضل وجه في الجملة وليس الامر كذلك الا يرى الى قول صدر الشريعة هنا في صورة المسئلة اي اختلافا فقال احدهما لم يتم مهر

مهر المثل يعني قال احد الزوجين لم يتم مهر وقال الآخر قد بقي فان اقام البينة قبلت والى سخط المنيكر  
فان نكلت دعوى التسمية وان حلف بغير مهر المثل فالصدر الشريعة واما عند ابن حنبل فيسقط لان الحلف  
لا يخلو في النكاح فيجب مهر المثل اقول فيه بحث لا هذه ليست مسئلة النكاح بل مسئلة المهر وفيها خلاف  
بالاجماع والعجب ان المصنف قال في ذلك كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا اوتعت مهرها وقال الشافعي  
اي اذا ادعت المرأة النكاح وطلت المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج بحلف فان نكل بلزم المال فاذا صح  
ذلك لم يصح ما ذكره هنا وفي قدره اي ان كان اختلافا في قدره فادعى ان تزوجها بالف وادعى ان  
بالبين حكم مهر المثل ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بمسمى ان كان مهر المثل مساويا لباية  
الزوج او اقل منه فالقول لم يزوج بغيره وان كان مساويا لم يزوج بمهر المثل او اكثر منه فالقول لها مع غيرها  
برهن قبل سواء شهد مهر المثل او لم يزوجها لان المرأة تدعى الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقامها الزوج  
قبلت ايضا لان البينة قبلت لرد البين كما اذا اقام المودع بينة على رد المودع الى المالك قبلت وان رهنها  
جينة لم لا يشهد له اي قبلت بشهادته ان شهد مهر المثل وبيته ان شهد لها لا التناكح شرعت لا يثبت  
الخط واليه لا يثبت الاصل والاصول في النكاح كونه مهر المثل في ادعى خلافه فيبينة اولي وان كان مهر المثل بينهما  
عالم فان حلفا او رهنها قضى به اي مهر المثل وان برهن احداهما قبل برهانها وطلت قبل الوطى عطف  
على قول ان قام النكاح حكم بتمتع المثل اي ان كان متعة المثل مساوية لنصف ما يدعى الزوج او اقل منه فالقول  
واركانت مساوية لنصف ما يدعى المرأة او اكثر منه فالقول لها واي اقام بينة قبلت فان اقاما فيبنتها  
ان شهدت له وبينت له شهدت لها وان كانت متعة المثل بينهما تخالفا وبعده اي بعد الخلاف وجبت اي متعة  
المثل وتوفاها حيا في الجيوب في حال الحيوة حال قيام النكاح في الاصل والاصول  
لان مهر المثل لا يسطر اعتبارا بغيره فاحدهما الا يرى ان للمؤنة مهر المثل اذا مات لحدتها وبعدها فاني  
الاختلاف في قدر القول لورثة عتيد في حنبلية ولا حكم مهر المثل لان اعتبارا بسقط عند  
موتها وفي الاختلاف في اصل القول للمنيكر التسمية عند ولا يفتى في ان تقوم بينة على مهر متى ادا حكم  
لمهر المثل عند بعد موتها كما مر وعند ما قضى مهر المثل في حال الحيوة ويربى في حال شتائها كذا اذا  
لم تسلم نفسها فاستلمت في دفع الخلاف في الحيوة وبعدها فان حكم مهر المثل لم يبق لها اما ان تقر  
بما اخذت والاحتكام عليك بالمعاشرة في المحل ثم يبرأ الباقى كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض  
شي من المهر عادة ذكره الربيعي في بعضها شيا في اختلاف فقالت قد زوجها مهرها فالقول له مع بينة ان لم يكن  
لها بينة لان المثل كان لغيري حجة التملك كالواكر التملك والاصل وكذا اذا قال او دعيت هذا الشيء  
فقلت بل وبعيتي لان الظاهر ان اداه المهر واجب ولا هبة ولا تبرع والظاهر في سقوط  
الواجب عن ذمة الايمان في الاكل فان الطعمة المبتا لا كذا كالحبر والتم المشوي لا يكون مهر حال لان  
يكذب في القول فيه قولها واما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هبة فالبينة البيان خطيبت رجل  
وبعت فيها شيئا ولم يزوجه ابوها فابعت للمهر بغيره اي عتيد قائما وان تغير بالاستعمال لانه سطر عليه

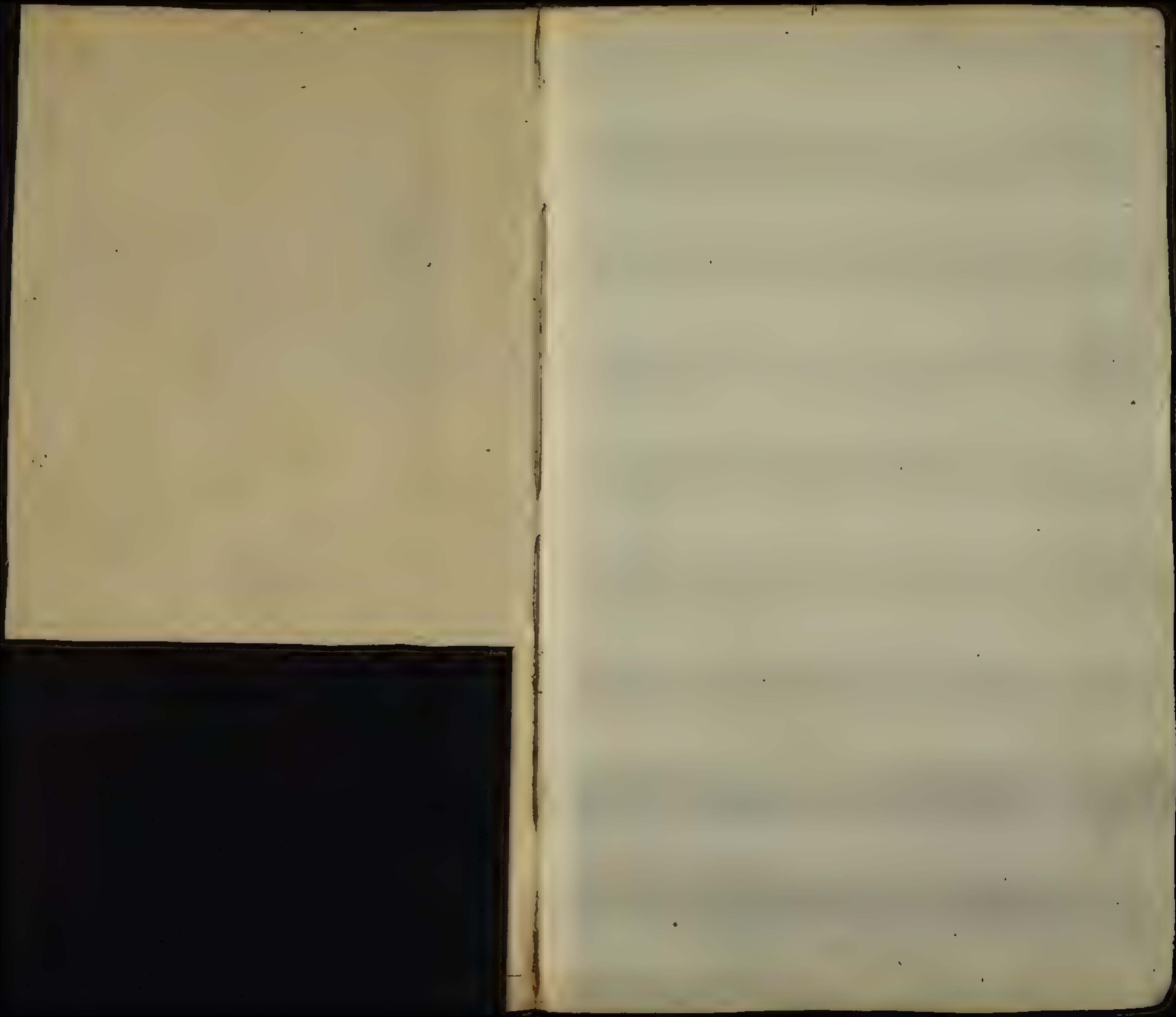
وقال الآخر قد بقي فان اقامت بينة قبلت والى سخط المنيكر  
ثم اختلما في كونه المهر مسمى ولا خلاف مسئلة كذا الدعوى  
ولذا وضعت على ادعاء المرأة النكاح وطلتها المال  
ومسئلة النكاح التي لا يخلو فيها عنده ويحلف عندها  
هو ان يدعى رجل على امرأة انه تزوجها وانكرت او بالعكس  
على ما صرح به في خروج الهدية كما لصانية وغيرها وايضا  
اذا كانت له بينة فلا وجه لادعاء صدر الشريعة على قول  
الوقاية بان لا يخلو في النكاح عند ابن حنبل ختمها في النكاح  
على ما ادعاء ذلك الفاضل هو جواز الخلف عند الصورة  
المذكورة من جهة المهر ثم ان تنقض حكم المسئلة الى نظر  
الحاكم على الوجه المذكور بناء على وجود البينة غير موقوف  
في الاحتكام الشرعية فالقول له جواز على المتهمس بل على  
الشافعي في قول صدر الشريعة في كونه في كونه الزيادة  
با حكمة ما تزوجه على البينة فان نكل مطلقا البينة وان حلف  
لا يثبت الفصل كذا في غاية البيان في قوله وان كان  
مهر المثل بينهما الم اى ان كان مهر المثل بين ما يدعى الزوج  
والمرأة ولا بينة لاحدهما كذا قال صدر الشريعة واعلم ان  
اقتصار النكاح على ما اذا كان مهر المثل بينهما هو قول الزوجه  
كما ذكر في الهدية فاما اذا كان شاهدا لاحدهما كان القول  
قول من يشهد له مهر المثل مع بينة ولا يخالفان الا سواء  
كان مهر المثل شاهدا لها او شاهدا له او كان بينهما ثم يحكم  
مهر المثل بعد ذلك وكلام صاحب الدرر في باب الخلف  
من كتاب الدعوى على ذلك ولم يشترط في احد الغائبين الى انها  
تكون وما كان ينبغي ذلك لما يرد الى وقوع النكاح  
في ورطة المهر في قوله كذا اذا اقام المودع بينة  
وهذا الامر مدع صورة ومكر معي في اعتبار الصورة لو  
اقام بينة على الرد قبل لان البينة قامت على اثبات الرد  
ولو يجوزها بصدق مع البين ايضا لانه منكر معي لانكر  
حق الرد كذا في هذه الصورة مناج

لا يثبت فيه عتيد ان قول في الاختلاف وينعلق بقوله قضى مهر المثل وجب  
قول الاما بين شيا ساء على المعنى بغيره الى قول ابن حنبل في الفتوى  
بما ذكره في ح

لا يخلو في النكاح فيجب مهر المثل اقول فيه بحث لا هذه ليست مسئلة النكاح بل مسئلة المهر وفيها خلاف

بالاجماع والعجب ان المصنف قال في ذلك كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا اوتعت مهرها وقال الشافعي















انفس المعقود عليه قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجب عليه شي باخذ المولى كالوليها وذهب  
 المشتري عن المصرا واعتبها قبل الدخول فاختاريت الفرقة او عتبتها بموضع لا يبصر اليه الزوج والفضل  
 جبر انلا في احكام الدنيا حتى وجب القصاص والدية والحرمان من الارث كذا في العدة والكافي وغيرها  
 وقال صدر الشريعة لا يحل بالفضل اخذ المهر مخوذي بالحرمان اقول فيه بحث لان علة سقوط المهر لو كان  
 حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا ياخذ المهر اذا قبلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا او انما قال  
 قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في صورتين لاى لا بسقوط المهر قبل الحرة نفسها فله اى قبل  
 الوطى خلافا لزم هو يقول قوت البدل قبل التسليم فيقول البدل افضل المولى امته ولنا ان حاشية  
 المهر على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا قيل نفسه بغير وصلى عليه ولما اى المولى الاذن في  
 الغزل لا لامة لا يمنع من حدوث الولد وهو حق مولاها وخبرته امه ومكانته وكذا مدبرة وام ولد  
 عتقت ولو كانت تحت حر سواء كان الكايع رضاها او لا فان كانت تحت المصطفى لم يلها الخيار انقاها  
 بها للبار وهو كون الحرة فرسا للمعبد وان كانت تحت الحر فيه خلاف الشافعي في عبد بلان ابن  
 سعد الكايع وكذا الوبايع فاجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامية اذا زوجت نفسها بلان مولاها  
 ثم عتقت نفذ كاحها لانها من اهل العارية واستناع المولى والى وقد زال باختيارها لان الكايع  
 نفذ بعد العتق وبعد النكاح لم يرد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كذا لو زوجت بعد العتق  
 فلو وطى اى الزوج الامه قبله اى قبل العتق فالسعي من المهر وان كان اريد من مهر مثلها لى المولى  
 او وطى بعده اى بعد العتق فلها اى السعي للامه يعنى ان تزوجت بلان مولاها على الف ومهر مثلها مائة مثالا  
 فدخل بار زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكه كذا في وجوب البدل لم وان  
 لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرها لانه استوفى منفعة مملوكه لها فوجب البدل لها العلم ان من لا يملك  
 اعتاق المصدي لا يملك تزويج بخلاف الامه فالاب والجدة والولى والقاضي والوصى والمكاتب والشريك  
 المتواضع يملكون تزويج الامه لا العبد والعبد المأذون والعبي المأذون والشريك شركة عثمان لا  
 تزويجها ايضا من وطى امه اية فولدت منه فادعاء بنت نسب وامي ولده وعليه بنتها لامرهما  
 اى عمرها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة ولا صدق الاب فيه ولا ايمان يثبت النسب اذا كانت في  
 ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة لان الملك انا يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق  
 فيستدعى قيام ولاية الملك من وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك لان الاب ولاية ملك مال الابن عند  
 الحاجة لا لصيانة نفسه كقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك وماؤه جزؤه فوجب صونه عن  
 الضباع بالابن وذا يملك جارية تصح بيع فضل الاستيلاء لانه اذا اخلا عن الملك لعا واذا املكها غرم  
 فيها لا ينال حاجته لئيب بكاملة لا نها ليست من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطى اباه امه  
 ليسئلها فانها في الحاجة واجبا له الملك ولعدم الضرورة واجبا القصة صيانة لمال الولد ولم يجب  
 العقران الوطى وقع في ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه انعلق حر الاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء كذا

المثلث المعقود عليه قبل تزوجه بوصول الزوج اليها لا يجب عليه شيء لباخذ المولى كالوابعاء وذهب  
 المشتري عن المصرا واعتقها قبل الدخول فاختارت العفة او عتيها بموضع لايصل اليه الزوج والعقل  
 جعل انلافا في احكام الدنيا حتى وجب القصاص والدية والحرمان من الارث كذا في العانة والكافي وغيرها  
 وقال صدر الشريعة لا نه عجل بالعقل اخذ المهر فجوزي بالحرمان اقول فيه بحث لان علة سقوط المهر لو كان  
 حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لانه ان لا ياخذ المهر اذ اعتقها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال  
 قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في صورتين لا اى لا يسقط المهر قبل الخوة نفسها قبله اى قبل  
 الوطى خلافا لزمه هو يقول قوت البدل قبل التسليم فيقول البدل اكمل المولى امته ولما ان احبته  
 المهر على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا قيلت لنفسه نفسا ويصلى عليه ولما لى المولى الاذن في  
 العزل لا لانه لا يبيع محرر وولده هو حق مولاهما وخيرت امته ومكاتبه وكذا امته وام ولد  
 عتيقت ولو كانت تحت حر سواء كان السكاج رضاعا او فارقا كانت تحت البذل فلها الخيار اتفاقا  
 وفيما العار وهو كون الحرة فرسا للعبد وان كانت تحت الحر فغيره خلاف الشافعي في عبد بلادى معين  
 عند السكاج وكذا الوابع فاحاز المشتري لكذا في النهاية كذا الامية اذ ازوجت نفسها بلادى مولاهما  
 ثم عتيقت نفذ كما حالها من اهل العارية واشتاع السقون لمولى وقد زال بلا خيار لها لان السكاج  
 نفذ بعد العتق وبعد الفداء لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كالزوجت بعد العتق  
 فلو وطى اى الزوج الامه قبله اى قبل العتق فالسقي من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها لى المولى  
 او وطى بعده اى بعد العتق فلها اى المسمى للامه يعنى ان تزوجت بلادى نه على الف ومهر مثلها مائة مثالا  
 فدخل بها زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكه لم فوجب البدل له وان  
 لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرها لانه استوفى منفعة مملوكه لها فوجب البدل لها اعلم ان من لا يملك  
 اعتاق العبد لا يملك تزوجه بخلاف الامه فالاب والجد والمولى والقاضي والوصي والمالك والشريك  
 المتفاوض يملكون تزوجه الامه لا العبد والعبد الماذون والعبي الماذون والشريك شركة عتق  
 تزويجها ايضا من وطى امه امته فولدت منه فادعاء بنت نسب وهي ام ولده وعليه قيمتها امهرها  
 اى عقرها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او لا صدق لان فيه ولا واما يثبت النسب اذا كانت في  
 ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة لا الملك فاما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق  
 فيستدعى قيام ولاية الملك من وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك لان الاب ولاية ملك مال الاب عند  
 الحاجة الا صيغته نفسه كقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك وماؤه جزؤه فوجب صونه عن  
 الصباغ بالابن وذا يملك جارية نصيحه فكل الاستيلاء لا يذ اخلا عن الملك ليعاود ان يملكها غير  
 قيمتها لا يبرأ حاجته لئيب كما مله لا يابست من ضرورات البقاء ولهذا الجبر على ان يعطى اباه امه  
 ليس قوله ما قلناه من الحاجة او حبس المملك ولعدم الضرورة او حبس القتمه صيانة مال الولد ولم يجب  
 العقران الوطى وقع في ملكه ولم يضمن فيه الولد لانه انعلق حر الاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء كذا



[illegible][illegible]



في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...

في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر... في حق الزوج من المهر...







وزادنا رجون صور الآخر الاول ام حدة رضاعا مان ارضعت اجنبية ولد له فلان تزوج هذه المرأة بخلاف من النسب لانها حليقة ابنة او بنته ولم يوجد النسب  
في الرضاع الثانية حدة ولده من الرضاع بان ارضعت اجنبية ولد لها ولها ام فانه يجوز له التزويج بهذه بخلاف من النسب لانها ابنة او ام ابنة الثالثة حدة الولد  
من الرضاع بان كان لزوج المرضعة اخت فلان الرضيع تزوجها بخلاف من النسب لانها اخته ولم يكرهوا حالة ولده لانها حلال من النسب ايضا لانها اخت زوجها  
الاربعة حدة المرأة التزويج باب اخيه من الرضاع وباني ولد من الرضاع وباني حدة لها من الرضاع ويجوز له ان يرضع ولدا من الرضاع ويخاله ولدا من الرضاع ولا يجوز  
ذلك كله من النسب لما قلنا في حق الرجل اعلم ان ما ذكرناه من صحة اعتبار الرضاع في المضائق فقط او فيهما بطريق جمع الصور  
كما ذكره ابن وبيان في شرح المخطوطة واذا ادناها ببيع نيفا وستين مسألة ليس هذا المختصر موضع ذكرها واحال على الذين في حل بعضها وتبعضها في الاثر  
عين حلها العلامة عبد البر بن الشيخة واقولس في بيان حلها ان مسئلة الكتاب اربع وعشرون صورة لان ام اخيه بن كبر الاح وتايت الاخ صورنا  
بجواز اضافته الام الى الاخ والاخت وكل منهما بالاعتبارات الثلاثة فهي ستة ولاخت ابنة تذكير الابن وتايت البنت صورتان لجواز اضافته الاخ  
الى البنت والابن وبالا اعتبارات ست ولكل من الاثنين عشر صورتان اما باعتبار ما يحل للرجل ما يحل للمرأة فانه كما يجوز له التزويج بام اخيه يجوز  
لها التزويج بابيه اخيه في اربع وعشرون واما الاربعة الثانية اعني ام عمه وعمه وام خاله وخالة فهي اربع وعشرون صورة ايضا لان الاربعة الاربعة  
الثلاثة عشر وكل منها صورتان اما باعتبار ما يحل له او لها فانه كما يجوز للرجل التزويج بام عمه ولده رضاعا يجوز لها التزويج بابيه عمه ولده رضاعا  
الى آخر الاقسام واما الثلاثة الاخيرة اعني ام حدة وحده ولده وعمه ولده فهي بالاعتبارات الثلاث تسعة ولكل منها صورتان باعتبار ما يحل  
له او لها فانه كما يجوز للرجل التزويج بام حدة يجوز للمرأة التزويج بابيه حدة من الرضاع كما قدمناه فالمراد بالبيت  
في كلام ابن وبيان ست فصارت الثلاثة ثمانية عشر فصارت كل ستا وستين صورة وهذا البيان من خواص هذا الكتاب يحول الله سبحانه وقوته لكن فضال  
من الرضاع في قولهم الام اخت من الرضاع ونحوه بكل من المضائق وحده والمضائق اليه وحده وبها انما هو من جهة المصاهرة فاما  
يتعلق بالام حاله لان الام معرفة في المحرور حاله لا متعلقا بحروف وليس صفة لانه معرفة اعني ام اخيه بخلاف اخته لانه مضاف اليه وليس فيه  
شيء من مسوغات مجي الحال منه ومثل هذا في حق اخت ابنة كذا في فتح القدير وقد ذكر في شرح الالبسة عن بعض النسخ جواز مجي الحال  
من المضاف اليه لا مسوغ من المسوغات الثلاثة كحزبت علام بدجالة وتوزع ابن مالك في شرح التسهيل في دعوى ان عدم جوازها بالاختلاف  
وذكر في بعض النسخ ان الحار والمحور والظرف اذا وقعا بعد كوة محضة كانا مضيقا محورايت طار فوق غصن او على غصن واذا وقعا بعد معرفة  
محضة كانا حالين محورايت الهلال من السحاب او في المافق ومحملاان نحو مجي الزهر في اكمامه والتمس على اغصانه لان المعروف الجني كالنكحة وذو  
هذا تمربان على اغصانه لان النكحة الموصوفة كالمعرفة انتهى ولا ينبغي ان التعريف بالاضافة هنا كالوقوف الجني فجوز اعرابه صفة وحالها وقوله  
يتعلق بالام لا متعلقا بحروف ليس صحيح لان الظرف والمحور يجب تعلقهما بمعرفة في ثمانية مواضع منها وقوعها حال او صفة كما ذكره في بعض  
من الباب الثالث والتقدير من الام اخيه كائنه من الرضاع ثم اعلم اننا قد مضى ان ام الم والم والحال لا تحرم من الرضاع فقال الشارع ومن العجيب  
ما ذكره في الغاية ان ام الم من الرضاع لا تحرم وكذا ام الحال وهذا لا يصح لما ذكرناه من اعتبار النسب والحق الذي اوجب الحرمة في النسب موجود  
في الرضاع فكيف يصح هذا ببيان انه لا يخلو ما ان يكون حدة من الرضاع او موطوءة حدة وكلها يوجب الحرمة فلا يستقيم الا اذا اراد بالام من الرضاع  
من رضع مع ابيه وبالحال من رضع مع امه فيستقيم انتهى وورد في فتح القدير ونحوه ان يمنع المحرم من الرضاع من رضع اياه ولا امه ولا يكون حدة  
من الرضاع ولا موطوءة حدة بل اجنبية ارضعت عن النسب وخالة انتهى والحاصل ان الشارع فهم ان الحار والمحور في حق من الرضاع متعلق  
بالمضائق فقط وح حرم التزويج وصورة ان يكون له دم وخال رضاعا وكل منهما ام نسبا لا يجوز له التزويج بها كما قال ما حدة رضاعا  
او موطوءة حدة وغفل عن الوجهين الاخرين اللذين هما امراد صاحب الغاية احدهما انه متصل بالمضائق فقط اعني الام فانه كان له دم وخالة  
نسبا فارضعتها اجنبية فلا يزويج بها لانها ليست حدة ولا موطوءة حدة وعلة اقتصر في فتح القدير وغفل عن الوجه الآخر وهو ان يتصل  
بكل منهما ان كان له دم وخال رضاعا وكل منهما ام رضاعا يجوز له التزويج بها لما قلناه وبها وجه رابع وهو ان يولد بالدم من الرضاع من  
رضع مع ابيه رضاعا وبالحال من رضع مع امه رضاعا ولا شك في حلها لما قلناه ولا بد من تقييد الاب بالرضاع وكذا الام والا لا يخل بها  
ومن العجب ان الشارع حل كلام الغاية على هذه الصورة واعل هذا التقييد ورد على انه لو اراد بالدم من الرضاع من رضع مع ابيه نسبا وبالحال من  
يرضع مع امه نسبا لم يستقم فان قلت قد قررت انه لا يصح اتصاله بالمضائق اليه فقط فليدرك بطلان قوله في خارج الوقاية ولا تنس الصور الثلاث في جمع  
ما ذكرناه وعدم صحة تقسيم ابن وبيان في بيع وستين لاسقاط هذه الصورة من هذا القسم قلت لم يلزم لانه يصح اتصاله بالمضائق اليه فقط على وجه  
المعنى الرابع لا على الوجه الاول فلا اتصاله بالمضائق اليه صورتان في صورة تعلق الام وفي صورة تعلق كلاهما في الصورة التي تعلق كلاهما  
وهذا السان من خواص هذا الكتاب لم ينبثق اليه محول الله سبحانه وقوته في فتح القدير في طائفة هذا الاخراج تخصيص الحديث اعني بحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب وليس العقل والمحققون على انه ليس تخصيصا لانه حال ما يحرم من الرضاع على ما يحرم بالنسب وما يحرم  
وما يحرم بالنسب هو ما يتعلق به خطاب تحريمه وقد تعلق بما عرفت بلفظ الامهات والبنيات واخوانكم وعامكم وخالاتكم وبنيات الاخ وبنيات الاخ  
فما كان من مسمى هذه الالفاظ متعلقا في الرضاع حرم فيه والمذكورات ليس شيء منها من مسمى تلك فكيف يكون مخصصة وهي غير متساوية ولولا  
اذا خلا تناول الاسم في النسب جاز السكاح كما اذا ثبت النسب من اشياء وكل منهما ان يزويج بنت الاخر وان كانت اخت من النسب وان







وقت كسند لم يبق في جهنم وفيها السند لعدم الفناء لان ينوي الكراهي وقوع الكل الان او ينوي واحدة  
عند كل شيء مع ما نوي لا يمتثل كلامه لا يمتثل وقوعه واذا وقع الثلاث تجله عرف بالسنه بالانواع  
بيننا ولا يطلق كلامه لا ينصرف الى الحكماء كما هو السند وقوعه وانواعا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ  
حر او عبد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو ميكها فان طلاقه صحيح  
بالطلاق او هازا هو الذي لا يتصدق حقيقة كلامه وفيها الى خيف العزم او سكران زائل العقل فان طلاقه  
واقع وكذا احطيمه واعتاقه او اخرس في الياسع هذا اذا ولد اخرس او طوى عليه فدهم وانما يدوم لا يقع  
طلاقا باناء ربه المعهودة فان اذ كان للإشارة تعرف في كاحيه وطلاقة وبعده وشرائه في العبارة من النطق

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with visible stitching or stitching holes. The right edge is slightly irregular, suggesting it might be near a gutter or another page. There is no text or other markings on the page.

[illegible]



[illegible]



اساطيق استخفا كذا في الكافي واسبابها بان يراى ان يقول سبحانه استخرج على سائر امة طلاق تطلق  
لاية صريح لا يحتاج الى التيسر فلا يقع طلاق المولى اى تطلق على امرأة عبده لا يبرئ بزوج والمجنون والصبي  
لغوا عليه الصلوة والسلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون والمبرم من العرسام بكسر الباء علة  
معرفة كالمجنون والمعنى عليه والمتوفى من العترة وهو خلال في العقل بحيث يحتاط كناية فينبه كلام  
العقلاء ومرة كلام المجانين والنام امام شيع طلاقهم لعدم التميز او العقل فيهم اذا ملك احد ما اى احد  
الزوجين الاخر طلاقا وبمصلحة بطر السكاح لان المالكية تنافى في ابتداء السكاح فتنتج بقاءه ولو حررت الزوجة  
زوجها المملوك حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت للمريضة دار الحرب بسلمة خرج زوجها مسلما  
فطلقها في عدها الفداء اى الطلاق ابو يوسف اى قال لا يقع الطلاق في المستلبين ووقعه اى الطلاق  
محمدا فيهما واعتباره اى الطلاق والمراد عده بالنساء فطلاق الحرة اى جمع طلاقها ثلاث حر كان  
زوجها او عبدا او طلاق امة ثنتان حر كان زوجها او عبدا وبيع الطلاق بلفظ المتق بالاعلى  
بمعنى اقل الامة انفقك نطق اذ انوى او دل عليه الحال واذا قال لائمة طلقك لا يتحقق لان الزوجة للذكر  
اقوى من العبد وليست الاولى لائمة للثانية فلا يصح استنفار الثانية للاولى ويصح العكس



[illegible]

1



ان من قال لعبد الغير اعتقه مولا لم اشتراه يعنى عليه لما قلنا ذكره الربيعي وان نكحها قبل ايسر وقع الا  
لا يملك بسنده <sup>بطلان</sup> الى حاله <sup>بطلان</sup> مضافه ولا يمكن تصحيحه <sup>بطلان</sup> بخلافه <sup>بطلان</sup> اعرط الطلاق نفسه واعني طلاق غيره لا عندهما فيه نصين  
الانشاء <sup>بطلان</sup> ولا قدره <sup>بطلان</sup> على الاستناد <sup>بطلان</sup> فقبيل الانشاء في الحال قال انت طالق قبل موتي شهرين او اكثر ومات  
قبل مضي شهرين لم يطلق لانشاء الشرط فان مات بعد طلقه لوجود الشرط وان مات قبلها لان القدر قد شقي  
شهرين بثلاث حبس كذا في التجويد شرح الجامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى  
ما لم اطلقك وسكت طلق لان اضافة الزمان خال عن التطليق وقد وجد حين سكت فان متى  
صريح في الوقت لكونها من ظرف الزمان وما ايضا يستمر فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اطلقك  
بالسكوت لعبد السكاح حتى يموت اسدا فما قبل ان يطلق بغير الطلاق قيل الموت لان الشرط لم يتحقق  
واذا اذاما بلائيه كان عنده ومتى عنده ما وقد ركبهما وان نوى الوقت او الشرط فذلك الاتصال  
اللفظ كلاهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة معناه اذا قال ذلك  
موصولا والقياس ان يقع نشان اركانته مدخولا وهو قولنا لا اطلقك الى زمان خال عن  
التطليق وقد وجد ذلك وان كان قبلا وهو ما اشتغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجب الاستحسان  
ان زمان البر غير داخل في اليقين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك القدر عن اليقين واصول  
الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لابس ونحوه كما ساقى ان شاء الله تعالى وفي قوله انت طالق يوم  
فنكحها لا يباحث بخلافه لا يلبس الا باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل متدبر او بالنها او اذا قرن بفعل غير متدبر  
به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا اتصل بالفعل بلا لفظي يكون ميعادا كقوله صمت سنة بخلاف قوله  
صمت في السنة فاذا كان الفعل متدبرا كالامر باليد كالمصارعة او متدبرا باليوم والنها او اذا كان غير متدبر  
الطلاق كالمصارعة غير متدبر او باليوم مطلق الوقت وقام تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا في حاشية  
وفي انت طالق شتين مع عتق مولاك فاعتق سيده ما ارادى الزوج الرجعة يعني رجلا زوج امه غيره  
فقال لها هذه العبرة فاعتقها المولى فطلقت شتين وكان الظاهر ان اطلاق الزوج الرجلان الشتين  
في حق الامه كانت ثلاث لكن يملكها الا اعتاق المولى شرط التطليق ولا ينافي لفظ لا يستمر في معنى كقول  
لها فان مع العسر يسرا فيتمد عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاقها شتين بل انما يملك  
الرجعة بعد الشتين ولو علق على البناء للمفعل عنها وطلقها باجمعي القيد يعني قال المولى اذ جاء القيد  
فانت حرة وقال الزوج اذ جاء القيد فانت طالق شتين فجاء القيد لا يفسد الرجعة لان وقوع الطلاق  
مفارق لوقوع الفسخ فيقع الطلاق وهي امه بخلاف المسئلة الاولى فان الفسخ هناك مقدم رتبة كالمف  
وعند محمد يملك الرجعة لان الفسخ اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن  
بخلاف الطلاق لا يفسد البساحات بل يعيد كما حرره بالاتفاق للاحتياط نطلق المرأة بانا اي بقولي  
الزوج انا منك باين وعليك حرام ان نوى اباها منك طالق وان نوى لان الطلاق لا رالة القيد  
وهو منها دون الزوج ولو كان لا رالة المالك فهو عليها لانها مملوكة له والزوج ماله بخلاف الابانة لا رالة

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]

صبيته قد خرجت ارايته هـ بين وكفره غير الانه  
قال كبرت اذ اخرجت البنا ارايته بـ انت من زوجه اوليها  
وقال عليها العفة اما انت مني كسليه بـ انت من زوجه غيري  
فحي العفة كما لو كانا في دار السلام سلمت هي وانما ارفع  
له قولك ولا صرح عليك ان تنكحي من اذا اتبعتم من  
ولان العفة بحسب ضيانه يا بخترا والله محترم ولا عورة لاء  
اكره ذلك بخلاف الذي لان ما لم ذلك محترم  
من الخلفه في شرح النقطه شرح الامام علام الدين  
المروزي في الامام السمرقندي  
الارادة الخاصة يقال راغم فلان قوله اذا نأبذهم جـ ا



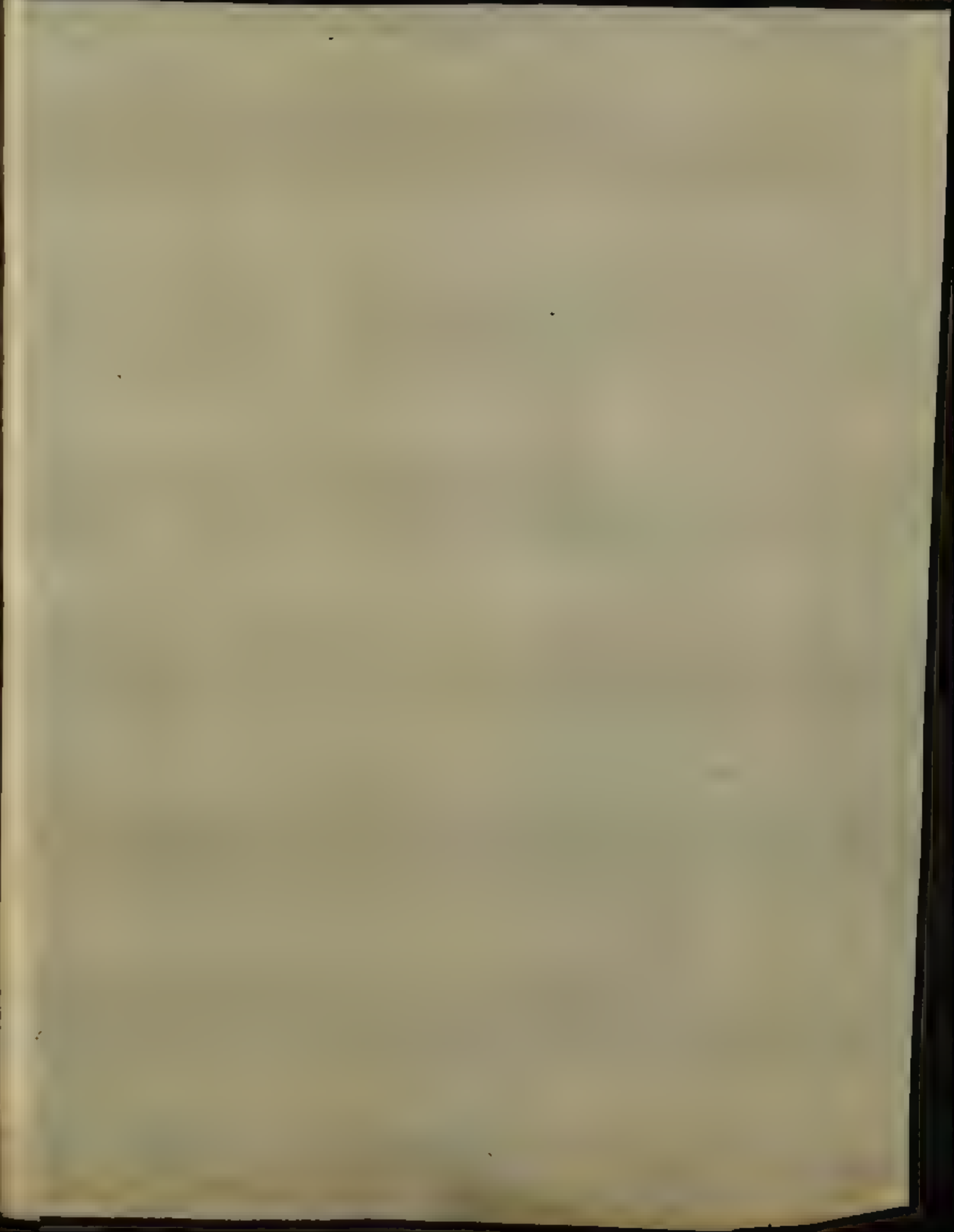
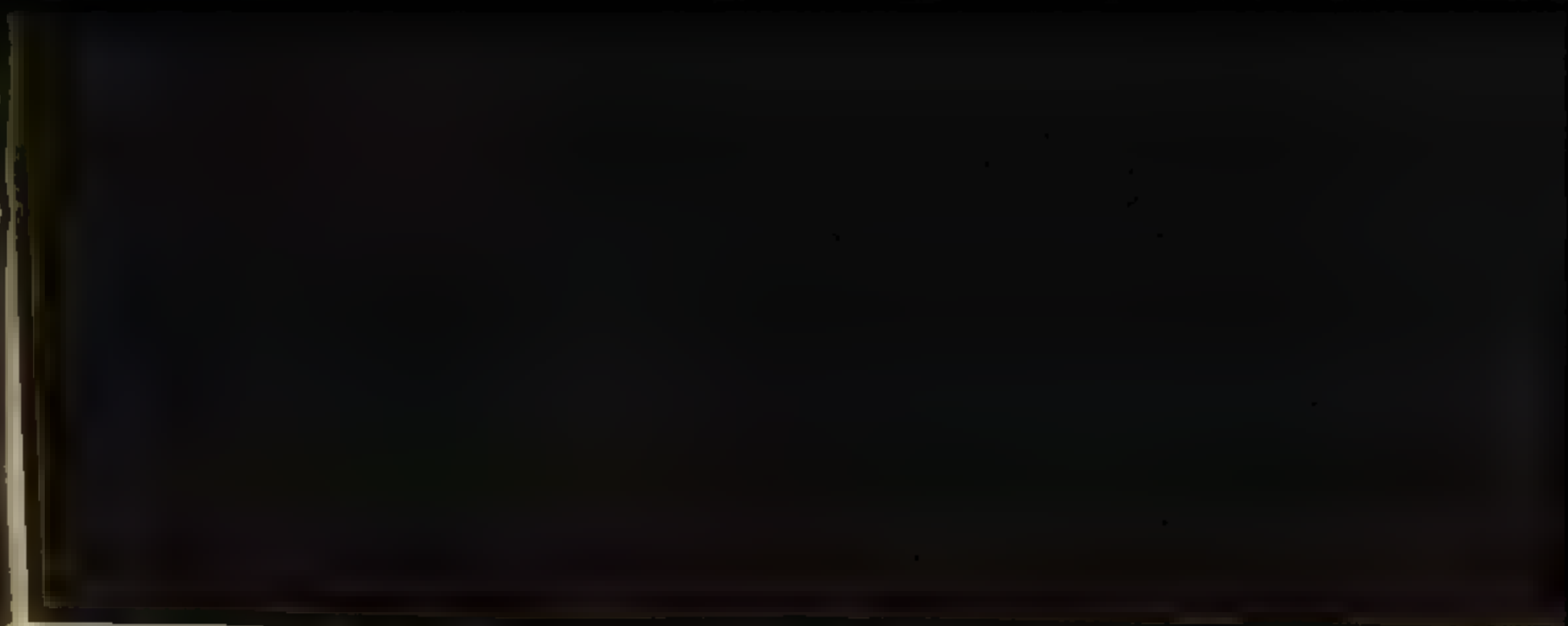
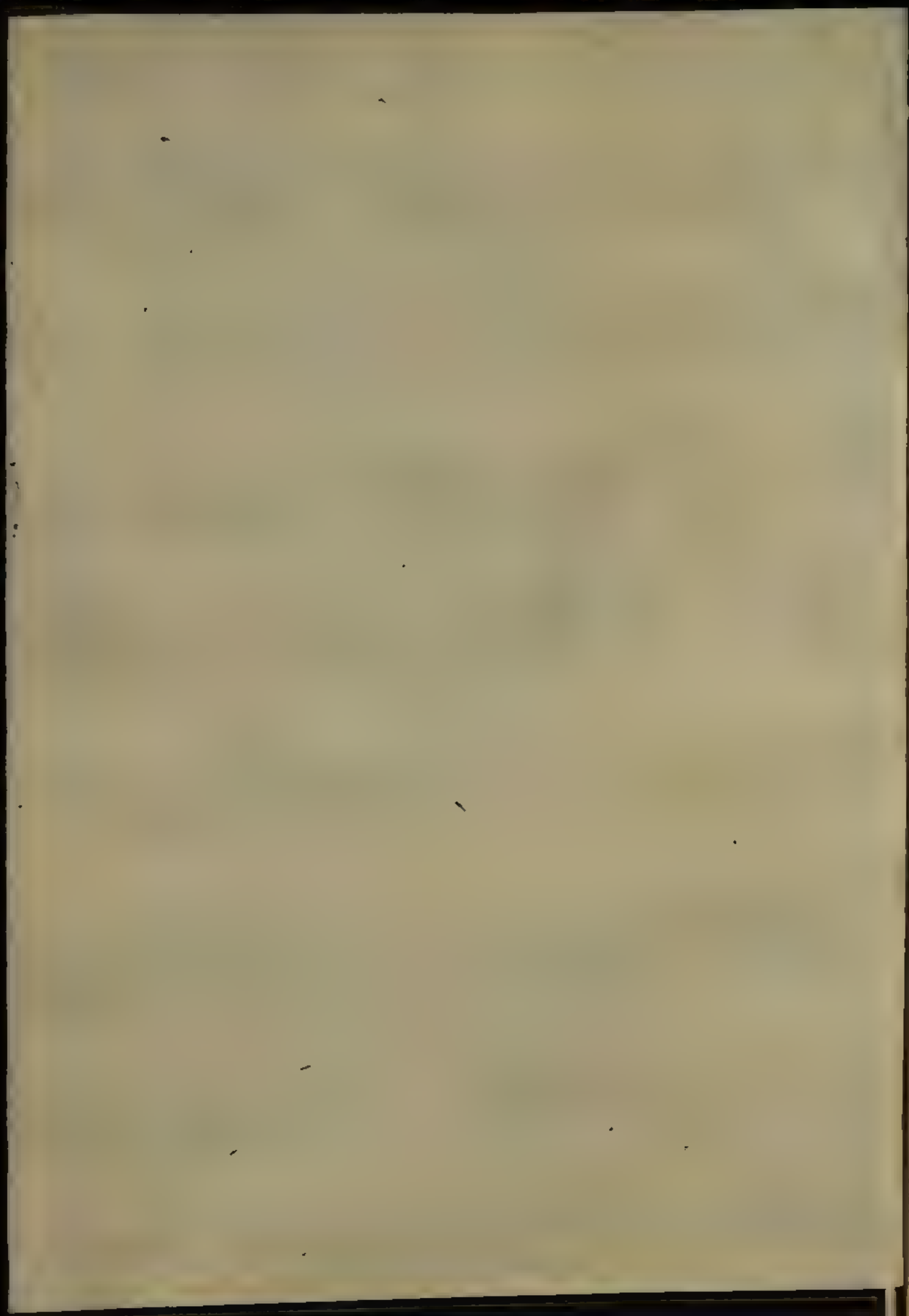
أراد به الصبر والحرف على الحق لا ما هو مقادير الاسم والعمل أو الصبر ليس بحرف هذا المعنى قوله كما تقر عند من ان القليلة والسبعة صفة المذكور أو لا ان لم يترك الطرف بالكتابة وان تركها يكون صفة لا  
أخرى كدركه المرفوع في ٨ قال لا ينفك لا يستلزم حقيقة كما قال لها اشتراط من في الحال في ٤ لعدم الفرق بالكتابة كما قال المرفوع في ٤ لا ينفك ما في عبارة هذه من القول والصبر وليس في  
ذلك حقيقة بل ان كان المرفوع في ٤ هذا عند احدى وجهين وفي الثاني ان كره لفظ واحدة وادخل الشرط فخلطت لئلا يحتاج كذا في المصنفات ثم ان هذا ادراكات المرأة غير منقول بها كما يدل  
عليها المسامحة والسبب واما ادراكات من دخل بها فخلطت لئلا في قولهم جميعا كما في كعبريات في ٤ واحدة هذه مرادة عن انما على من في ٤ ولو ذكر هذا التعليل فيما سبق في قول المرفوع عقيب قوله  
في الثلاثين وثلاثين قوله هذا من قول المرفوع في ٤ واحدة هذه مرادة عن انما على من في ٤ ولو ذكر هذا التعليل فيما سبق في قول المرفوع عقيب قوله  
على المطلقة الثلاثين في ٤ يريد به قوله فادخلها فلا تخلو فان المطلقة غير مطلقة بمطلق بل مطلقة بالشرط الذي يدل على صحة ايقاع الثلاث وهو قوله فان دخلها فلا تخلو فان المطلقة هنا محمول  
على تجري مطلقا واحدة فلا يفي ان هذا الحكم ينافي في صورة الثلاث والاربع واما في صورة الثلاثين فان مقتضاها هذا الوجه لا يؤدي الى ان المطلقة واحدة فلا ينافي ما يمكن ان يصح الاشتنا  
متعلقا بمسئلة الثلاث والاربع فقط في ٤ ويجعل المفسر ما  
يبين في كبر كجزء على حكم المطلقة لا يتجزى بمقتضى كذا  
سواء طلاقه وكذا صورة النسك والسبع واما صورة النكاح فيقع  
فيها كل واحدة منهن طلاقا من غير حاجة الى تلك المقدمة في  
هذا ما في النسخ فبان يقع كل واحدة منهن طلاقا وكذا اذا دخلها  
في الزيادة عليها يكون لغوا من جهة ان كل واحدة منهن طلاق  
فلا في ٤ وهي في اللغة ما يؤخذ من كين كينوا اذا استوردوا في  
انها في اللغة والاصطلاح ان يمتنع من معنى معين فقط كما ان  
بلفظ غير صحيح في اللغة لا ما لا يهاجم على معنى واحد كقولك  
جاء في فلان وامر تميم بن ابي لهب فادخلها فلا تخلو فان المطلقة  
من يسمي او شاعرا المعترضة كمن في العوج او لا يفسر كذا  
او يزوج من المصاحفة كقولك فلان كثير الزمان  
فلا اعتبار بمقتضى معنى ان في نصب الواحدة وقع وان لم يفسر  
وان وقع لا يقع وان نوى كدركه المرفوع في ٤ قوله كما تقر  
في الاصول وحاصل ما قيل في كتبها انما يصح الخلا في اسم  
المستحب على السبب اذا كان السبب على شريطة السبب  
وهو الحكم بان يكون المقصود من شريطة السبب كالكسب  
لا يقع تلك فان الملك يصير كالملة الفاعلة اما اذا كان سببا  
محضا اي يقتضي اليه ولا يكون شريطة لاجل تلك الفقرة فان  
شروع مع امتناع تلك المصلحة كما في العبد والاخت من المصاحف  
وتحريمها لا يصح طلاقا اسم المستحب على السبب في رخص  
المتحقق لا يقال العدة لا تخص به فاما يجب على اتم الولد من غير  
الطلاق ويجب بالوفاء وليس بطلاق لانا نقول لما صارت  
هي فاشا اخذت حكم المكوبة واخذ زوال هذه الفرض منها  
بالطلاق فوجب العدة لانها ثبت بالشبهة والواجب  
بالوفاء فترتب زمان مقدرا لا يعتد بالافواه لثبات بقوله  
عندي وكلامنا في كذا قبل ان يفي قوله لا سبب  
في الجملة اي الطلاق سبب الاعتناء من النكاح اعني العدة  
وقوله وان لم يكن سببا هنا محقق لما ارد بقوله في الجملة  
وهنا اشارة الى حاله عدم الدخول وذلك لانه اعادة  
فيها في

**بحرف الكناية فاقضي ايقاعها في الماضي وابقع الاولى في الحال لكن ايقاع في الماضي ايقاع في الحال**  
**فيقتربان فيقتربان واما الثاني فلا في السبعة صفة الاولى فاقضي ايقاع الواحدة في الحال وابقع**  
**الاخرى قبل هذه فيقتربان واما الثالث والرابع فلان مع للفرق ومع بان حلت الدار فانت طالق**  
**واحدة واحدة طلقة واحدة ارجعت الدار ان المعلق بالشرط كالبحر عند وقوعه في البحر يقع**  
**واحدة اذ لا يقع الثاني والثالث محله كذا هنا وان الشرط بالشرط وقال المرفوع طلاقا انت طالق وطالق**  
**ان دخلت الدار فقتلن لان البحر اثنان متعلقان بالشرط فقتل فيقتربان كذا وفي المرفوعة ثمان في كل**  
**بقا ان السكاج بوجود العدة هذا هو المحل لهذه العبارة وقد وقع في الوفاة في غير محلها قال**  
**امري طالق ولم امر بان او ثلاث تطلق واحدة ولدي الزوج خيار التبعين في الصحيح احتراز عما**  
**قيل يقع على كل واحدة منهن طلاقا والصحيح هو الاول ذكره الرنقي في اخبار الابلا من طلق امرأته**  
**قبل الدخول بلا ما وقع لان قوله انت طالق لا يابى ايقاعا لمصدر محذوف تقديره طلاقا بلا ما يقع**  
**جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حدة كذا في الاخبار لا يقال النص يدور في الدخول باجبت**  
**قال الله حتى تنكح زوجا غيره لانا نقول قد تفرق في الاصول ان العدة لعموم اللفظ لا لمقتضى السبب**  
**ولا لاذ في النص لا دخول الزوج الاول ولوقال لسان الاربع بينك تطلقه طلقت كل واحدة تطلقه**  
**وكذا لو قال بينك تطلقان او قال ثلاث اواربع ان بنوى تسمية كل واحد منهن تطلق كل واحدة**  
**ثلاثا ولو قال بينك تطلقان مع على كل واحدة طلاقا فانها تطلقان فان زاد عليها طلقت**  
**كل واحدة ثلاثا كذا في الحاشية **وجنسية** وهي عند الاصوليين ما استبرأ المراد به خفيصة كان المحل**  
**وهي من ما لم يوضع له اي الطلاق واحتمل غيره فلا يقع بها الطلاق الابالية او لانه لا يهاجم**  
**لم يوضع له واحتمل غيره وجب التبعين بالنية او لانه التبعين كمال من ذكره الطلاق وحال الفضيحة هو**  
**اي ما لم يوضع له ثلاثة اقسام ذكر الاول بقوله اما صا في الجواب عن سوال المرأة الطلاق فقط اي يكون**  
**من الكلام ولا يستبرأها او شيئا كما عتدي فانه يحتمل ان يراد به عتدي بعمد او عتدي على عتدي او عتدي**  
**من السكاج فاذا نوى الاعتناء من السكاج زال الابهام وجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضا**  
**كانه قال طلقتك وانت طالق فاعتدي وقيل الدخول محمول مسبقا عن الطلاق لا يفسد في الجملة**  
**وان لم يكن سببا هنا رجح استمارة الحكم لسبب اذا اختص السبب به كما تقر في الاصول استبرأ رجلا**  
**فاستبرأه يستبرأ بمعنى اعتد لا يتبرع بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة وجب الاستبرأ**  
**ليطلقها في حال فراغ رجها اي تفرق براءة رجلا لا طلقك انت واحدة او انت واحدة عند**  
**او مفرقة عند السري معك غيرك ويحتمل ان يكون نفسا لمصدر محذوف اي انت طالق طلقة واحدة**  
**ولا عبرة باعراب واحد عند عامة الشايع لان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب فاذا زال**  
**الابهام بالنسبة كذا في دلالة على الصريح لا عاملا بوجبه والصريح يعقب الرجعة فيه احتمال الجواب عن سوال**  
**لا ارد ولا السبب امرك ببدك اي عليك ببدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون وشيد وجب ارادة**

متعلقا بمسئلة الثلاث والاربع فقط في ٤ ويجعل المفسر ما  
يبين في كبر كجزء على حكم المطلقة لا يتجزى بمقتضى كذا  
سواء طلاقه وكذا صورة النسك والسبع واما صورة النكاح فيقع  
فيها كل واحدة منهن طلاقا من غير حاجة الى تلك المقدمة في  
هذا ما في النسخ فبان يقع كل واحدة منهن طلاقا وكذا اذا دخلها  
في الزيادة عليها يكون لغوا من جهة ان كل واحدة منهن طلاق  
فلا في ٤ وهي في اللغة ما يؤخذ من كين كينوا اذا استوردوا في  
انها في اللغة والاصطلاح ان يمتنع من معنى معين فقط كما ان  
بلفظ غير صحيح في اللغة لا ما لا يهاجم على معنى واحد كقولك  
جاء في فلان وامر تميم بن ابي لهب فادخلها فلا تخلو فان المطلقة  
من يسمي او شاعرا المعترضة كمن في العوج او لا يفسر كذا  
او يزوج من المصاحفة كقولك فلان كثير الزمان  
فلا اعتبار بمقتضى معنى ان في نصب الواحدة وقع وان لم يفسر  
وان وقع لا يقع وان نوى كدركه المرفوع في ٤ قوله كما تقر  
في الاصول وحاصل ما قيل في كتبها انما يصح الخلا في اسم  
المستحب على السبب اذا كان السبب على شريطة السبب  
وهو الحكم بان يكون المقصود من شريطة السبب كالكسب  
لا يقع تلك فان الملك يصير كالملة الفاعلة اما اذا كان سببا  
محضا اي يقتضي اليه ولا يكون شريطة لاجل تلك الفقرة فان  
شروع مع امتناع تلك المصلحة كما في العبد والاخت من المصاحف  
وتحريمها لا يصح طلاقا اسم المستحب على السبب في رخص  
المتحقق لا يقال العدة لا تخص به فاما يجب على اتم الولد من غير  
الطلاق ويجب بالوفاء وليس بطلاق لانا نقول لما صارت  
هي فاشا اخذت حكم المكوبة واخذ زوال هذه الفرض منها  
بالطلاق فوجب العدة لانها ثبت بالشبهة والواجب  
بالوفاء فترتب زمان مقدرا لا يعتد بالافواه لثبات بقوله  
عندي وكلامنا في كذا قبل ان يفي قوله لا سبب  
في الجملة اي الطلاق سبب الاعتناء من النكاح اعني العدة  
وقوله وان لم يكن سببا هنا محقق لما ارد بقوله في الجملة  
وهنا اشارة الى حاله عدم الدخول وذلك لانه اعادة  
فيها في

المراد به الصبر والحرف على الحق لا ما هو مقادير الاسم والعمل أو الصبر ليس بحرف هذا المعنى قوله كما تقر عند من ان القليلة والسبعة صفة المذكور أو لا ان لم يترك الطرف بالكتابة وان تركها يكون صفة لا  
أخرى كدركه المرفوع في ٨ قال لا ينفك لا يستلزم حقيقة كما قال لها اشتراط من في الحال في ٤ لعدم الفرق بالكتابة كما قال المرفوع في ٤ لا ينفك ما في عبارة هذه من القول والصبر وليس في  
ذلك حقيقة بل ان كان المرفوع في ٤ هذا عند احدى وجهين وفي الثاني ان كره لفظ واحدة وادخل الشرط فخلطت لئلا يحتاج كذا في المصنفات ثم ان هذا ادراكات المرأة غير منقول بها كما يدل  
عليها المسامحة والسبب واما ادراكات من دخل بها فخلطت لئلا في قولهم جميعا كما في كعبريات في ٤ واحدة هذه مرادة عن انما على من في ٤ ولو ذكر هذا التعليل فيما سبق في قول المرفوع عقيب قوله  
في الثلاثين وثلاثين قوله هذا من قول المرفوع في ٤ واحدة هذه مرادة عن انما على من في ٤ ولو ذكر هذا التعليل فيما سبق في قول المرفوع عقيب قوله  
على المطلقة الثلاثين في ٤ يريد به قوله فادخلها فلا تخلو فان المطلقة غير مطلقة بمطلق بل مطلقة بالشرط الذي يدل على صحة ايقاع الثلاث وهو قوله فان دخلها فلا تخلو فان المطلقة هنا محمول  
على تجري مطلقا واحدة فلا يفي ان هذا الحكم ينافي في صورة الثلاث والاربع واما في صورة الثلاثين فان مقتضاها هذا الوجه لا يؤدي الى ان المطلقة واحدة فلا ينافي ما يمكن ان يصح الاشتنا  
متعلقا بمسئلة الثلاث والاربع فقط في ٤ ويجعل المفسر ما  
يبين في كبر كجزء على حكم المطلقة لا يتجزى بمقتضى كذا  
سواء طلاقه وكذا صورة النسك والسبع واما صورة النكاح فيقع  
فيها كل واحدة منهن طلاقا من غير حاجة الى تلك المقدمة في  
هذا ما في النسخ فبان يقع كل واحدة منهن طلاقا وكذا اذا دخلها  
في الزيادة عليها يكون لغوا من جهة ان كل واحدة منهن طلاق  
فلا في ٤ وهي في اللغة ما يؤخذ من كين كينوا اذا استوردوا في  
انها في اللغة والاصطلاح ان يمتنع من معنى معين فقط كما ان  
بلفظ غير صحيح في اللغة لا ما لا يهاجم على معنى واحد كقولك  
جاء في فلان وامر تميم بن ابي لهب فادخلها فلا تخلو فان المطلقة  
من يسمي او شاعرا المعترضة كمن في العوج او لا يفسر كذا  
او يزوج من المصاحفة كقولك فلان كثير الزمان  
فلا اعتبار بمقتضى معنى ان في نصب الواحدة وقع وان لم يفسر  
وان وقع لا يقع وان نوى كدركه المرفوع في ٤ قوله كما تقر  
في الاصول وحاصل ما قيل في كتبها انما يصح الخلا في اسم  
المستحب على السبب اذا كان السبب على شريطة السبب  
وهو الحكم بان يكون المقصود من شريطة السبب كالكسب  
لا يقع تلك فان الملك يصير كالملة الفاعلة اما اذا كان سببا  
محضا اي يقتضي اليه ولا يكون شريطة لاجل تلك الفقرة فان  
شروع مع امتناع تلك المصلحة كما في العبد والاخت من المصاحف  
وتحريمها لا يصح طلاقا اسم المستحب على السبب في رخص  
المتحقق لا يقال العدة لا تخص به فاما يجب على اتم الولد من غير  
الطلاق ويجب بالوفاء وليس بطلاق لانا نقول لما صارت  
هي فاشا اخذت حكم المكوبة واخذ زوال هذه الفرض منها  
بالطلاق فوجب العدة لانها ثبت بالشبهة والواجب  
بالوفاء فترتب زمان مقدرا لا يعتد بالافواه لثبات بقوله  
عندي وكلامنا في كذا قبل ان يفي قوله لا سبب  
في الجملة اي الطلاق سبب الاعتناء من النكاح اعني العدة  
وقوله وان لم يكن سببا هنا محقق لما ارد بقوله في الجملة  
وهنا اشارة الى حاله عدم الدخول وذلك لانه اعادة  
فيها في







ارادة الامر باليد في حق الطلاق كما سبق في اختياره في نفسه بالفرق في السكاح او اختيار  
نفسه في امر اخر فانها لا يصح لغيره الرد والشتم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق واما ادعاء من ان  
وفي الاخير من معنى قوله انك بيدك اختيار لا تطلق المرأة ما لم يطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي  
يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح الجواب عن سؤال الطلاق والرد لسؤالها كما خرج من عند  
لا تطلقك او اخرجني ولا تطلقني الطلاق كذا اذهب في قومي واما معنى فاما من المصنف وهو الجواب  
لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك الطلاق وكذا اخرجني اقول  
واما اخرجني فاما في اختياره المصنف لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك الطلاق وكذا اخرجني اقول  
المخرج عن الزوج او معنى البعد في اختياره المصنف لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك الطلاق وكذا اخرجني اقول  
الطلاق ورجعي اشعي الارواح في لا تطلقك او اطلقني النساء اذ الزوج مشترك بين الرجل والنساء  
ولا تطلق الطلاق الحق اطلاق اي لا تطلقك او لا في اذنت لك ولا تطلق الطلاق حبسك على عاقل  
الفارق ما بين السكاح والعتق اي اذهب حيث شئت لا تطلقك او لا تطلقك الطلاق وفي معناه  
سرخك ولذا لم يرد بالذم لا يسيروا عليك لا يسيروا عليك اي يسيروا عليك لا يسيروا عليك احتمالها للطلاق  
ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاهما محرم للسكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي فوجب الجواب  
الرد باليد وجوبه واما ادعاء من ان لغيره كان وذكر الثالث بقوله واما صالح الجواب والشتم فحلية برية بين  
بشلة بين فارقك حرام احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الشتم فلان اذا براد انت حلية عن  
الغير لاحياء لك برية من الطاعات والحامدية بينك اي كلها معنى الشتم فحلية عن كذا ردتا وعن احلا  
المسنة فارقك مفارقة صورة برية حرام الشتم والمشرقة ان الاحوال ايضا ثلاث حال الرضا وحال  
مذكرة الطلاق بالرسالة في طلاقها او سبالة اجنبي وحال العصب في حال الرضا لا يقع الطلاق  
بشيء منها الا بالنسبة لاحتمال والفتور له مع يسفي عدم اليقين وفي حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق  
بالصالح الجواب والرد بالنسبة لانها لا يصح للزوج والرد بالنسبة لانها لا يصح للزوج وهو الراد لا يقع  
كان على ما كان واذا وجدت فبين الجواب وقبض الطلاق بالباقيين وهما القسم الاول الصالح الجواب  
فقط والثالث الصالح الجواب والشتم بدونها اي بلائيه اما الاول فلا الحال حال الجواب فحلية  
بدلا له الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصح للشتم فبين الجواب وفي حال العصب يقع الطلاق  
بالصالح لاي الجواب فقط بلائيه لانها لا يصح للطلاق الذي يدل عليه العصب ولا يصح للرد والشتم  
يقع بالباقيين وهما القسم الثاني الصالح الجواب والرد والثالث الصالح الجواب والشتم بها اي بالنسبة  
لانها لا يصح للجواب وغيره اجنبي الى ما يخرج الجواب وهو البتة وتطلق المرأة بالثلاث الاول يعني  
استبرأ من رجلك انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدى فلا حقيقته الامر بالحساب ويحتمل غيره كما  
فاذا انزى الاعتد من السكاح زال الابهام والطلاق معقب للرجعة واما استبرأ فلا يستبرأ معنى الاعتد  
لكن بغيره واما انت واحدة فلا يصح اذا زال الابهام بالنسبة كان ولا على الصريح لاعمالا بوجه

طلاق سبيلك لا يقع الطلاق ما لم يوافق الزوج

لا تصريح بما هو المقصود بالعبارة

والتقيد اذ هو ليس بولي لا يقع وان تولى وتوفى لادعي في جميع ما يقع في الخلاء وتوفى لادعي في جميع ما يقع في الخلاء وتوفى لادعي في جميع ما يقع في الخلاء  
ايما مع المصنف ما جاء في عتق ١٠ واقتصر على قوله استبرأ فانما قال استبرأ من رجلك انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدى فلا حقيقته الامر بالحساب ويحتمل غيره كما  
عند شئ ولا يشبه بالصورة المستعملة من سبالة وحيث انما يقع في الخلاء وتوفى لادعي في جميع ما يقع في الخلاء وتوفى لادعي في جميع ما يقع في الخلاء  
الطلاق لا يقع الا في حال الرضا وحال العصب في حال الرضا لا يقع الطلاق بالرسالة في طلاقها او سبالة اجنبي وحال العصب في حال الرضا لا يقع الطلاق  
سبيلك لا يقع الطلاق ما لم يوافق الزوج ١١ والطلاق ما لم يوافق الزوج ١٢ والطلاق ما لم يوافق الزوج ١٣ والطلاق ما لم يوافق الزوج ١٤  
من رجعة وانت طلاقا باليد لغيره عتق ١٥ من رجعة وانت طلاقا باليد لغيره عتق ١٦ من رجعة وانت طلاقا باليد لغيره عتق ١٧ من رجعة وانت طلاقا باليد لغيره عتق ١٨  
تحرط او باليد في حق الطلاق كما سبق في اختياره في نفسه بالفرق في السكاح او اختيار نفسه في امر اخر فانها لا يصح لغيره الرد والشتم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق  
وفي الاخير من معنى قوله انك بيدك اختيار لا تطلق المرأة ما لم يطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح الجواب عن سؤال الطلاق  
لا تطلقك او اخرجني ولا تطلقني الطلاق كذا اذهب في قومي واما معنى فاما من المصنف وهو الجواب لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك  
واما اخرجني فاما في اختياره المصنف لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك الطلاق وكذا اخرجني اقول المخرج عن الزوج او معنى البعد  
في اختياره المصنف لا تطلقك او اخرجني اقول في ما ذكره من معنى الطلاق ولا تطلقك الطلاق وكذا اخرجني اقول الطلاق ورجعي اشعي الارواح في لا تطلقك او اطلقني  
النساء اذ الزوج مشترك بين الرجل والنساء ولا تطلق الطلاق الحق اطلاق اي لا تطلقك او لا في اذنت لك ولا تطلق الطلاق حبسك على عاقل الفارق ما بين السكاح  
والعتق اي اذهب حيث شئت لا تطلقك او لا تطلقك الطلاق وفي معناه سرخك ولذا لم يرد بالذم لا يسيروا عليك لا يسيروا عليك اي يسيروا عليك لا يسيروا عليك احتمالها للطلاق  
ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاهما محرم للسكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي فوجب الجواب الرد باليد وجوبه واما ادعاء من ان لغيره كان وذكر الثالث بقوله  
واما صالح الجواب والشتم فحلية برية بينك اي كلها معنى الشتم فحلية عن كذا ردتا وعن احلا المسنة فارقك مفارقة صورة برية حرام الشتم والمشرقة ان الاحوال  
ايضا ثلاث حال الرضا وحال العصب في حال الرضا لا يقع الطلاق بالرسالة في طلاقها او سبالة اجنبي وحال العصب في حال الرضا لا يقع الطلاق بشيء منها الا بالنسبة  
لاحتمال والفتور له مع يسفي عدم اليقين وفي حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح الجواب والرد بالنسبة لانها لا يصح للزوج والرد بالنسبة لانها لا يصح للزوج  
وهو الراد لا يقع كان على ما كان واذا وجدت فبين الجواب وقبض الطلاق بالباقيين وهما القسم الاول الصالح الجواب فقط والثالث الصالح الجواب والشتم بدونها  
اي بلائيه اما الاول فلا الحال حال الجواب فحلية بدلا له الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصح للشتم فبين الجواب وفي حال العصب يقع الطلاق  
بالصالح لاي الجواب فقط بلائيه لانها لا يصح للطلاق الذي يدل عليه العصب ولا يصح للرد والشتم يقع بالباقيين وهما القسم الثاني الصالح الجواب والرد  
والثالث الصالح الجواب والشتم بها اي بالنسبة لانها لا يصح للجواب وغيره اجنبي الى ما يخرج الجواب وهو البتة وتطلق المرأة بالثلاث الاول يعني استبرأ  
من رجلك انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدى فلا حقيقته الامر بالحساب ويحتمل غيره كما فاذا انزى الاعتد من السكاح زال الابهام والطلاق معقب للرجعة  
واما استبرأ فلا يستبرأ معنى الاعتد لكن بغيره واما انت واحدة فلا يصح اذا زال الابهام بالنسبة كان ولا على الصريح لاعمالا بوجه



١٢٢  
 سلام قال ملكة الامرا من قعر احد هاونع  
 صلاحا يا بنى وولوفم الاخرى سفي اربع ابر  
 وهذ سفي ابعطه انتى حتر ورف  
 الا ما بنى قال طما ابرى بيك اذا شئت  
 بن طلقها واحدة باينة ثم تزوجها واخبرت نفسها طلقته  
 عندى ابي سفيقة وقال ابو يوسف لا تطلق لان الروح قهر نفسه  
 ما زوج اليها فيكون اخرها لامرئ يدا وجهه قول ابي حنيفة  
 ان القوم من قهر وتعلق نفسها فلا يسطر يزوال الملك  
 وما قاله ابو يوسف ضعيف لان الظلال عند فلا يتعين  
 ما اوقفه تزوج لما فوض اليها كقول العيص بن قنبر ان  
 هذه الصورة ثم بارى بنفسه فقهر الا يعول الموكل حتر  
 كقول ابن ابراهيم بن وهب بن الجهم قال ان زوجا كان له  
 صورة الحسنينة قال ان يكون منى معه وان كان له ولد فلو تزوج

لأنه في المسامح  
وهو لا يكون ضد

قول وفيد محمد لا يمير ياينا اخذ في الحادي الفيد في بقول محمد في حبه وذا الذي قبلها من عدم حبلها ثلثا انشري وكمال صبح في البصر ياينا ثلثا  
 قول حب وعبد الله شق لا يدر منه دم يقع في الكفر حو وضع في الكفر ياينا في الذكره المص ايضا فيه واللاية من المولى في الاقضية  
 ليس من الكليات في ذكره من اسطر او انا حوس الكليات النبوية وذا ياينا في سنن وفيد في باية الملائكة من



قول في الحاشية وغيره جميع ما ذكر من كلام الربيعي الارزباده قول اوله في السبيل ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن  
كانت العبارة انما كانت من الاثر في كتب الفقه والحديث  
قول في التوضيح وفي الفقه المتوفى في شرحه ونذكر في السبيل ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن  
السيد والتمني في النسخ المتروكة في كتابه  
قول في طبعه في كتابه اوله في كتابه ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن  
وعبارة الواجب ان لا يبيع الرجوع عنه ولا يبيع في الرجوع عنه ولا يبيع في الرجوع عنه ولا يبيع في الرجوع عنه ولا يبيع في الرجوع عنه  
قول في شرحه في كتابه اوله في كتابه ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن  
طاعت في كتابه اوله في كتابه ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن  
الا لا ولا كلام في كتابه اوله في كتابه ما رواه عن الصادق عليه السلام في جواب سؤاله عن

[illegible]



الامير ياقان خان

مستعملان فی الفقه و احکام شرعی که تعالیٰ خداوندی در حق  
ما بخشیده ای ای قدر شریف فلکای عالم و شعرا  
اکابر

۱۰۰

قال بيت امرئ مبدئ باللف فاخترت نفسها في مجلس  
بانت ولزها الماله انتهى بحر



امرها سيد هارم لم تفلطت نفسها لم تطلق كما في الاول واليه  
 والحق عتبه وبكر النفس في جوابها الى استناده وما يقوم  
 مقامه كما لتوضيح لطف الخبير واستعبد منه ان الامر اليه  
 كما للخبير في جميع مسائله سوى بنية الثلث فانها تقع هنا  
 لا في الخبير لان جنس بحمل العموم والمخصوص فاما ثوبى  
 صحت فيه كما انكره شارحون محرو  
 لانه صفة ترك وقتين بينهما وقت من جنسهما ليس  
 الا امر او في اليوم وتبارة العزوليات والليل كما  
 امر من غير قصدهما لا بنية الامر  
 وقال زفرهما امر واحد غير انه انشط طالع العم  
 وبعد منه فلا يحتمل ان كانت والامر انية  
 يحتمل في وقت الامر الا ان يحتمل انية امر انية  
 حتمه

فصارت كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبقيت الثلاث أو قالت في جواب أمر بكيد طلق نفسي  
واحدة واخترت نفسي تطبيقه بقى باينة لما مر أن المعتبر تنويص الزوج لا يباغها فكذلك الصفة المذكورة في  
النفق من كونه في الجواب ضرورة الموافقة ولا يدخل البيل في أمر بكيد اليوم وبعد عن بقى أو قال الأمر بكيد  
بكيد اليوم وبعد عن لا يدخل البيل حتى لا يكون لها الخيار بالبيل لأن كل واحد من اليومين ذكره في اليوم  
المؤخر لا يتناول البيل وأردعها أم اليوم باختيارها الزوج وقد أم اليوم لا الأمر بعد عن بقى أو قالت الأمر

الا ان تعرف طلاق الامام او اصله او ما يتجرده  
 طلاقه ليس محرما  
 وعن ابن خنيفة انه لا يقع بغيره انما يقع شيء منها  
 انما بغيره فليس بها

وَأَمَّا أَنْتَ يَا مَلِكُ زَبَابَةٍ فَقَدْ لَوَّحْتَ بِطَوْنِكَ  
وَقَدْ كَلَّمْتَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَأَنْتَ لَمْ تَكُنْ  
مَوْضِعَ الْبَرَاءَةِ كَمَا تَسْتَفِدُّ بِجَنَاحِ الْبَارَةِ الْوَاحِدِ  
هَسْتَعْنَدُ

انما كان منه الى خمسة لان ثلث الثلث الثلثة للواحدة  
 كما ساءها مرة او ثمانية واحدة لان ثلث الثلث  
 ستة للواحدة كما ان ابعادها اثنان للواحدة  
 وثمانية لثلاثة

الواحدة من  
مشت نصارى  
ممدوف  
وونظيفة  
على عاوكرة  
الواحدة من

در دفترا



وفاقر فریب شدش لایعین است بر کلمات تعلیمات معلما و فدیای اضمحلال و فوج بربخیزه ثلاث فقی الهی  
و حکمران و از محراب کمال حکمران و از الکتاب

و لا يظن ان هذا هو الحق بل هو كماله و لا يظن ان هذا هو الحق بل هو كماله

**ق**انت بالمعلقة وما كان يشاء هو افعال من مبدى نفسه **ق**  
 ضا لما في الخط وروايات طحاوي ان شئت وشاء فلا مخالفت قد  
 رط بل لا يخلو **ع** قال الرشي ما ياتي الساعا بما يقع **ق**  
 ان قال او جدت او حصلت طلائك ويحصل المطلاق والجماع  
 زادة لغة عبارة عن طلق وليس من ضرورة الخط والجماع في  
**ق** كما يوجد في اكثر النسخ مذكور قال واقف في الهداية وعن  
 وقع في حارة الرشي وهذه المقام يحتاج الى تأمل ويوجد **ق** وفي  
 المبسوط لو قال ان طلق امرأتى في طلاق بلا فسخ لا ينفلق  
 اذا اذات طلاق لان الخمر او وقع عند تحقق الشرط واذا  
 تحقق الجزاء وهو الخمر لا ينفلق بشرط خلاصه وبني هذا  
 طلاقا ولو بالان تحقق الفلانة موقوف على المطلق الواحد  
 وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع الخمر وهذا مما يحل  
 واتى **ق** من علة تفتيا حلة حلقا في الاصل طلاقا وحصول  
 مصون حلة باجرى **ع** والمراد من الحاض التحقق وجوده  
 سواء كان ماضيا او حاضرا كقولها شئت ان كان في ذى القعدة  
 وهو فيها او ان كان هذا ليلة في القعدة او انها راى فيه **ع**  
**ق** معنى في النسخ في الملك فشر ما اذا حصل في وقت كونه  
 كرامة حلقا لما كفي في الثاني فعلا بما يستند باب الكرامة  
 اوجب باه ما مع ما يستند واما ان ينفقها من حق اولها  
 بعدم ضرورة وقوع المهر او لا مكان ان يزوجها بعد ما يقع  
 بالنظر في حق الزوج اليها وما كان ان يزوجها بعد ما يقع  
 المطلق عليها لان كولا ينقض التكرار **ع** وحول ذلك  
 ان فلت كن امارت طلاق فتزوج امرأة ثم عدل لا يحل  
 في يمين وكذا لو قال ان تزوجت امرأة وامرت بها بالزوج  
 في امرأة في طلاق ثم عدل او تزوج امرأة فعلم المأمور  
 لا يطلاق امرأة الخالة لا يحل بالامرا لا الحراء وهو ينظر  
 وروى في يوسف انه قال رجل ان تزوجت فلانة واخطبها  
 في طلاق فخطب امرأة وتزوجها لا يحل في يمين لانه حلت  
 اوة بالخطبة **ق** فاستعملت سبب المسماة ان ملكه الملك  
 كقولها ان شئت بعد تزوجت ان ملكه سبب المرأة على  
 ما قاله الواهب لعدم مودة اذ مات سببها فانت لا يصح  
 التعلق لان الموت ليس بوضع الملك بل هو وضع الملك  
 الشواء **ع** اطلق الملك فشر ملك البين حتى لو قال  
 ان دخلت الدار عامت حربا معي ثم استعدت فدخلت حتى  
 طلاق في المراء وانما يدرك من كل نوع ايه الشرط وانما  
 ذكره في سؤال كلفنا ما استأذنه من كل الشرط معنى لفظا  
 ومبرها معنى ولفظا حتى يجد في مواضع الجزم وفي غير  
 مواضع الجزم ثم دخول الفاء في جزاءين بخلاف لو انشئ  
 ولم يذكر من مع انها من الجوارم لفظا ومعنى ومن سائر ادراج  
 عرب في المراء وروايات النسوة لمن دخلت الدار في طلاق  
 فدخلت واحدة مراد ما دخلت بكل مرة لان الدخول نصف  
 في جماعة فيؤد به بيمين عرافة بعد مرة كونه اتم من قبل  
 منكم متناه اذ افاد عوا الصيد وهذا ذكر محمد في السير  
 الكبير لو قال لا يبر من قتل قتيلا فله عليه قتل واحد فقتل  
 فله عليها **ع**  
 لما لا اراه لغير خسارة عن الطلب ومن نأه به  
 الموهو فان طلاق راوة او شئت شيئا من عند  
 احد النسخ فله اربعة اذ لا يكون شيئا لغيره  
 طلاقا وتنا لا وانما اذ انقلب على كماله  
 بطلان الصمد  
 لان شئت ما هو من الشئ والشئ ليس الموهو فبان  
 لغيره كونه وجبت ووجبت ان الظلم  
 ما يقع  
 فوه في تعليق الملك هو ان شئت شيئا من عند  
 وانما هو الله وكان الظلم من يقول ان  
 قضيه المصير الموهو والله  
 قوله في تعليق اجنبه واليمين نقضه لغيره  
 او الموهو ان اليمين نقضه فبان ان الله على الامانة  
 ما خلفت عليه او يفسد عنه  
 قوله في



كل امرأة تزوجها فكذلك متى ومنما وفي كلما غلظ العين اي بطل العين بطلان العين بعد وقوع الطلاق الثلاث حتى اذا قال الموطوءة كذا دخلت الدار فانت طالق قد خلت في العدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا فلا يقع الطلاق ان ينكحها بعد زواج اخر فدخلت الدار بطلان العين الا اذا دخلت اي كذا في الزوج بان قال كذا تزوجت فانت طالق فانها اذا طلقت ثلاثا وزوجها الزوج الاول يطلق فان كلما يقيد عموم الافعال كما ان كل يقيد عموم الاسماء وفيما سواها اي سوى كلما من حروف الشرط اذا وجد الشرط في الملك نحو اي العين اي لا الى الجزاء اي بطل العين ولا يترتب عليه الجزاء وان وجد الشرط في غيره اي غير الملك نحو اي العين لا اليه اي لا الى الجزاء اي بطل العين ولا يترتب عليه الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ولا فارقا راد ان يزوج الدار ولا يقع الثلاث فبطلت ان يطلتها واحدة وتنقض عدتها فيما قبل الدار حتى بطلت العين ولا يقع الثلاث ثم تزوجها فادخلت الدار لا يقع شي بطلان العين وانما قلت في العدة لانها اريد خلت في العدة مع الثلاث اختلعا في وجود الشرط فالقول له الا ان تزوجني اي المرأة لا يقع بفسك بالاصح وهو عدم الشرط ولا يكره وقوع الطلاق وزوال المرأة بتدعيم في شرط لا يعلم ايها كان حيث فانت طالق ولا صدق في حقها اذا قالت حيث فقط اي في حق صهرها او غيرها ان لا يصدق في حق نفسها ايضا لان شرط فلا يصدق فيه كذا في الدخول وجلا لا يستحسان انها امنت في حق نفسها اذا لم يعلم ذلك الامم جهتها فيقبل قولها كذا في العدة والوطي لكنها شاهدة في حق صهرها لفي متهمة فلا يقبل قولها ينقض في الهبة عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بخبر على عموم هذا ايضا اذا كتبتها الزوج في قولها حيث واما اذا صدقها في الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلاثة ايام من اولها يعني اذا رأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر ثلاثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيا فاذ انت ثلاثة ايام حكما بالطلاق من حيث حاصت لا ينفك بالامتداد عرف انه من الزوم فكان حيضا من الابتداء وبان حيث اي اذا قال ان حيث حيث فانت طالق يطلق اذا ظهرت الحصة للماء هي الكاملة منها وكالها بانها ثيابا وذلك بالطهر وبان حيث يعني اذا قال ان حيث ثوبا فانت طالق يطلق اذا عرفت الشمس في اليوم الذي يزوج فيه ثيابا في اليوم اذا قرن فيقبل متديرا به بياض النهار بخلاف ما اذا قيل ان حيث لم يزل يوما لا ينفك بغيره وقد وجد الصوم ركبه وهو الامساك والشرط وهو لها والنية على طهارة بولادة ذكر وطفلين باثني يعني اذا قال لا يولد له اولد غلاما فانت طالق واحدة واذا اولد جارية فانت طالق اثنين قولها ولم يعلم الاول طلقت واحدة قضاء وشئين تنجزها اي حيث طاقا وانقضت العدة بالاجير من الولدين فانها لو ولدت العلام والا وقت واحدة وتنقض عدتها بوضع الجارية لم يقع شيء اخر يلازم من حال انقضاء العدة فاذا وقع في حال واحد وفي حال شتان ولا يقع الثاني بالشد والاولى ان تاخت بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل العين وادان بزوجها قبل زوج اخر فلا حوط ان لا يزوجها الجوز ان يكون ولادة الجارية او لا على الثلاث بثلثين يقع الثلاث

[illegible]















والشروط او بالشرط وحده لان الشرط فيها بالعلم لان الوجود عنده نصرا مقيدا بان وجهه صياغة  
 لها او اضطراره لا يتطرق حتى غيره كالان لا يغير حال الاضطرار او النوم وكما الوجه الرابع وهو ما  
 اذا علمت بمقتضاها فان كان قبلها ما يثبت من شرط مطلقا سواء كان التعلق والشرط في المرض او كان  
 التعلق في الصحة والشرط في المرض لانها يثبت بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط لما في  
 وقد دخل بها فصحت فان اباها فارتدت فاستلمت مات الزوج لم ترث اما الاول فلان البصحة لما  
 تجل بين الطلاق والوفيق ان ليس بفار واما الثاني فلان المرأة بارتدادها انطلقت اهله لا يرث  
 لان الميراث لا يرث احد اذ لا يملك بعد لا يملك عود السب قال لها ان مرضت فانت طالق بل اذا كان  
 فاراحي اذ امرض ومات فيه ترث ماتت لزوجها المرض طلقني فطلقها بالاداء وترث لان مدلول  
 طلقني طلق الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالطلاق فاذا انقضى بها الزوج كان فارا ويرث  
 المرأة قال اجر امرأة تزوجها طالق ثلاثا فنزوح امرأة ثم اخرى مات الزوج طلق المرأة الاخرى  
 عند النزوح فلا يصبر الزوج فارا فلا ترث المرأة عنده وعند ما طلق عند الموت فيصير فارا  
 فترث المرأة لان الاخرى لا تحقق الا بعد نزوح غيرها وذلك بالوفيق فكان الشرط متحققا عند الموت  
 فتقتصر عليه ولان الموت معروف وانضاف بالآخر من وقت الشرط فيثبت بسند **باب الرجعة**  
 في استدامة النكاح في العدة اي اعفاء النكاح على ما كان ما دام في العدة فان النكاح قائم فيها  
 لمؤثرها فامسكوهن بمعرفه فان الامسك اعباء عن استدامة النكاح لا ينعى إعادة الزنا فيقبل على  
 شرعية الرجعة وشرطية بقا العدة لا الاستدامة لما تحقق ما دام في العدة باقية اذ الملك باق في  
 العدة زالا في انقضاءها بخلافه فالحق في حرمه المصاهرة من الوطى وغيره على ما مر وفيه  
 الشافعي فان الرجعة عنده لا يكون الا بالقول فلا يجوز عنده الوطى قبل الرجعة بالقول وتصحى  
 الرجعة فادون الثلاث من طلقه وطلقتين وهذا في الحرة وقد مر وان كانت المرأة عن الرجعة  
 فان الامر بالامسك المطلق فيشمل العقاد ويؤيد اعلامها اى اعلام الزوج اياها بالرجعة لا يلزم  
 بغيرها لربا يقع المرأة في العدة لا يها قد تزوج بناء على زعمها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت  
 ونظامها الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه سببا بترك الاعلام ولكن مع ذلك  
 لم يغلها تحت الرجعة لانها استدامة النكاح وليست بانشاء مكان الزوج رجعة منقضية وخالفه  
 لا يتوقف على علم الغير فان قبل كيف يكون عاصية بغير علم احب بانها اذا تزوجت بغير نكاح فقد تركت  
 العقب فووقت في المصاهرة لان العقب حرام من جهتها وندب الاشهاد ايضا احتراز عن التماخوذ  
 عن الوقوع في موافق النكاح لان النكاح في نفسه مطلقا فيتم بالعمود معها وان لم يشهد صحته وتدين ايضا  
 عدم دخوله عليها بالاداء فان لم يقصد الرجعة اى بغيرها بدخولها بالبناء او التمسك او صحتها  
 لتأخر لدخولها لا يقع نظره على ما لا يصلح نظره لانها مطلقة في الجملة اى بعد العدة الرجعية فان  
 صدقة وخمسة لان النكاح يثبت بمصادق الزوجين فالرجعة أولى وان كانت فلا اى لا يكون رجعة  
 وانما يزوج حرمه المصاهرة بان الرجعة النكاح وكذا ما كان الزوج المذمومة ومنه من ان يزوج العدة  
 او راجعها بغيرها وليس قالوا فاشترط ان يراجعها بالشرط لان استدامة الرجعة بالعمود والاداء  
 فان استدامت الرجعة بالشرط والاداء فاستدامت الرجعة بالشرط والاداء وانما يزوج حرمه المصاهرة بان الرجعة النكاح وكذا ما كان الزوج المذمومة ومنه من ان يزوج العدة  
 او راجعها بغيرها وليس قالوا فاشترط ان يراجعها بالشرط لان استدامة الرجعة بالعمود والاداء

فمن الرقيق وغيره في الحبس والقيد على أي موضع من بلادها والظلم الذي جازها إليه أهل شهوة وإن لم يقصد إلا إحصاء سكان البحر ولا فرق بين  
القيد والحبس والظلم من غير أن يعلم ولم يغيب عنها ما كانت الفقه تسيطر أن يبعد قراها كحاج النجف كان كما احتلما منها  
فأما كازاما أو فضلة وموكره أو معنوه ورشيد الهام وسنن الأمان على قول الرافضة ومحمد بن الرضا على ما لا بد يوسف ومحمد  
عليهما وأما الزهراء وموكره أو معنوه فحجوز كانت الفقه والبولي في البر راجعة على الفقه في مكانة الظهور ورجعة الخفية في الغفل  
لا يرضع بقول وقيل بالفسر وقيل رها كما في التبيين

بسم الله الرحمن الرحيم



قد اختلفت في رخصتها من جهة عدم اليقين لانها تختلف عن عدم اتمام وقوع النكاح ونسبها في النكاح  
 وفي بحث ذلك ان الرجعة تحت عند ما يقع من النكاح والى في البداية وغيره الا في حق الزوج الامام واجاب في الجواب السليم  
 بان المزاومة لولا الامام من عدم صحة الرجعة وتغير ذلك في المراجعة فراجعها انتهى وبعبارة الجاني والله الموفق الى ما فيه الخير  
 قوله وصحة الرجعة في كل حال ولا يشترط في قولها وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 وعنه من القول المورث لان الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 او على ما في الكتاب بعد العتق وصحة الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 وعنه من القول المورث لان الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 ولو كان على العتق في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 الا في قولنا بالعتق في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 انت خير ما في هذا الحكم من جهة عدم اليقين لانها تختلف عن عدم اتمام وقوع النكاح ونسبها في النكاح  
 انت خير ما في هذا الحكم من جهة عدم اليقين لانها تختلف عن عدم اتمام وقوع النكاح ونسبها في النكاح  
 انت خير ما في هذا الحكم من جهة عدم اليقين لانها تختلف عن عدم اتمام وقوع النكاح ونسبها في النكاح  
 انت خير ما في هذا الحكم من جهة عدم اليقين لانها تختلف عن عدم اتمام وقوع النكاح ونسبها في النكاح

قوله ايها الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 انتهى قال في كتاب الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 قوله انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 مكره في الرجعة كذا في قوله صاحب المصنف في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 قوله ايها الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 انتهى قال في كتاب الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 قوله انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 مكره في الرجعة كذا في قوله صاحب المصنف في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال

اذا اطلق امرأته وهي حامل فله الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 فاذا اطلقت امرأته وهي حامل فله الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 حكم الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 لا فرق بين ان يكون في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 بولته لا فرق بين الرجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال

قوله ايها الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 انتهى قال في كتاب الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 قوله انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 مكره في الرجعة كذا في قوله صاحب المصنف في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال  
 قوله ايها الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 انتهى قال في كتاب الزوجين انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 قوله انما اتمتوا نكاحكم بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما او بغير رضا من احدكما  
 مكره في الرجعة كذا في قوله صاحب المصنف في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال وفي قوله المراجعة في كل حال



[illegible]

لا بد من العلم بالنية في كل فعل من فرائض الإسلام  
 والنية هي التعمد في فعل الشيء أو تركه  
 والنية في الفرائض هي التعمد في فعلها أو تركها  
 والنية في الصلاة هي التعمد في فعلها أو تركها  
 والنية في الصوم هي التعمد في فعلها أو تركها  
 والنية في الحج هي التعمد في فعلها أو تركها  
 والنية في الزكاة هي التعمد في فعلها أو تركها  
 والنية في الفرائض هي التعمد في فعلها أو تركها

وانما تارك المهر لثبوتها سميت المهر الموقوف عليه  
الا انه قبض الموقوف عليه باق وطنها عند

الزُّنُوجُ



فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...

لا فمنها من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لها لم تنقض المدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا ينسب إليه الحمل والزوج وطاهر الطلاق لا بعده لا يولد بطاهر في ذل الملك بنفس الطلاق فيكون الزوجي بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل وطاهر الطلاق...

الاولى قال كذا ولدت فانت طالق ولدت ثلاثة بطنين مع طلعان ثلاث والولد الثاني والثالث رخصة فاما طلق بالولد الاول وصارت معدة وبالولد الثاني صار حراما في الطلاق الاول...

المرأة بعد ما لا يجوز الحمل بان لا يولد الملق بالطلقة الثالثة فبعد طهرها ومنع الغير في المدة لا يشبهه النسب في حقه لا يملكها اي بالثلاث لو حرة وبالثنتين لو امرت حتى يطهرها غيره فلو طهرها فان طهرها فلا تحل من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد من الطلقة الثالثة والثلاثين في الامه كالثلاث...

بموازاة بينه وتوفيقه في شرع المرافات وحاشي الشكوك بالامر عليه ولو كان ذلك الغير مريضا غير بالغ في الحمل كالبالغ ان الشرط الابلاخ دون الامزال وهو موجود في كذا صحيح متعلق بقوله بطاها ويصحب طهرا على طهرا عدة الروح لا يتبدلها عطين على غيره يعني ان وعلى السيد...

المرأة بتطليقتين او بطلقتين ومضت عدتها ونكحت زوجا اخر ثم عادت الى الزوج الاول عاتبت ثلاث تطليقات وهم الزوج الثاني حكم ما دون الثلاث من الحرة الخفيفة كما يهدم حكم الثلاث من الحرة الخفيفة عند ان حلفت في يوسف وعند محمد وزفر الشافعي لا يهدم ما دون الثلاث وهذا الوجه ايضا...

فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...

فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...

فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...

فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...

فقد يكون في بعض الأحيان يكون الزوجان قد تزوجا في وقت طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين ولا يكون بينهما وبين طهارة واحدة من الزوجين...



لأنه طلقها في أول الطهر ثم باع النكاح في الطهر بعد الطهر وطهرها خمسة وخمسة وخمسة لان أقوه وكثرة قوتها في غير الخطوط وعلى رواية الحسن  
كانت طلقها في آخر الطهر ثم خفيها عشرة وان كانت امه قصدها بها بعد فانه احد عشر من يومئذ الطهين في خمسة عشر الطهر  
لأنه لا بد من ثلث طهرين فافترسدة الطهين ثلثة أيام داخل الطهر خمسة عشر يوما ثم رتبته

ان الطهات المحكومة به هي من وجه التمسك باعتبار تلك الطهات لان النكاح لا يقع الا في طهرين وانما يحصر طهرين في طهرين ولا يخاف بطهرين في طهرين لان طهرين  
قوله وسرنا جليفت على تركت في بانها سنة تعريف لاحد معنى الايلاء وهو الحقيقي لا ما في اليهين وهو التمسك بالتمسك على نفسه في ان يزاود  
تعلقين بما يستتبعه  
لان انكاحا مستأجر الشهر المأكول من الاخر الشهر من الاولين وقد صار محصا بعد اليهين الاولين شهرين وبعده الثانية اربعة ايام ما كلف  
فصار كانه قال وانكحها في ثلث اربعة اشهر الا بوجوب ثلثها

فقال ابن عباس في قوله لا يملكها الا في طهرين لان النكاح لا يقع الا في طهرين وانما يحصر طهرين في طهرين ولا يخاف بطهرين في طهرين لان طهرين  
قوله وسرنا جليفت على تركت في بانها سنة تعريف لاحد معنى الايلاء وهو الحقيقي لا ما في اليهين وهو التمسك بالتمسك على نفسه في ان يزاود  
تعلقين بما يستتبعه  
لان انكاحا مستأجر الشهر المأكول من الاخر الشهر من الاولين وقد صار محصا بعد اليهين الاولين شهرين وبعده الثانية اربعة ايام ما كلف  
فصار كانه قال وانكحها في ثلث اربعة اشهر الا بوجوب ثلثها

قوله ففعل في الحكة ويرتجعه صوم يوم شهر اربعة عشر وهو اذا كان سائما لان ابل الذي لا ينقطع عدل خفيفه من حي الطلاق وهو الكفاية وقال لا يجوز  
والطلاق والعتاق يقعان في صوم يوم شهر اربعة عشر وهو اذا كان سائما لان ابل الذي لا ينقطع عدل خفيفه من حي الطلاق وهو الكفاية وقال لا يجوز  
قوله ففعل في الحكة ويرتجعه صوم يوم شهر اربعة عشر وهو اذا كان سائما لان ابل الذي لا ينقطع عدل خفيفه من حي الطلاق وهو الكفاية وقال لا يجوز  
والطلاق والعتاق يقعان في صوم يوم شهر اربعة عشر وهو اذا كان سائما لان ابل الذي لا ينقطع عدل خفيفه من حي الطلاق وهو الكفاية وقال لا يجوز

لأنه طلقها في أول الطهر ثم باع النكاح في الطهر بعد الطهر وطهرها خمسة وخمسة وخمسة لان أقوه وكثرة قوتها في غير الخطوط وعلى رواية الحسن  
كانت طلقها في آخر الطهر ثم خفيها عشرة وان كانت امه قصدها بها بعد فانه احد عشر من يومئذ الطهين في خمسة عشر الطهر  
لأنه لا بد من ثلث طهرين فافترسدة الطهين ثلثة أيام داخل الطهر خمسة عشر يوما ثم رتبته

لأنه طلقها في أول الطهر ثم باع النكاح في الطهر بعد الطهر وطهرها خمسة وخمسة وخمسة لان أقوه وكثرة قوتها في غير الخطوط وعلى رواية الحسن  
كانت طلقها في آخر الطهر ثم خفيها عشرة وان كانت امه قصدها بها بعد فانه احد عشر من يومئذ الطهين في خمسة عشر الطهر  
لأنه لا بد من ثلث طهرين فافترسدة الطهين ثلثة أيام داخل الطهر خمسة عشر يوما ثم رتبته











فإن قيل قد يرد عليه أن قولنا لا ينفك في الواقع كما في البين **سلكا** قوله بأن كانت فقرا أن يمنع في جانب الكفاية  
عالم كان مقتضى هذه المقام أن يقول فقرا أن يمنع جانب تلك المقام من جانب النفع وقول السيد واجب تلك النفس من جانب المرأة  
قوله فليفت لوجود الشرط لا ينبغي ولا يلزم من عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق إلا أنه لا يمنع بالوجه في الطلاق ولا يوجد في الدنيا  
قوله ليست في أصوات المرأة ولا يفسد مهرها لأنه لم يجرى تحت ولاية الأب بل يبقى المهران دخلها وانصفت من مهرها قبل أن تزوجه فيكون المهر

قوله ولا من يحيا بلا امرنا اولها يصدق عليها المنكوحه ما قبل النكاح وهذا بخلاف ما في قوله تعالى والذين يزوجون بناتهم من قبل النكاح  
قوله وداعسه كالدسر وقيل يريه النظر النكاح جدا كذا في النظر النكاح ما ظهر ما وبشرها حيث يجوز به النكاح كما في النكاح ما ظهر ما وبشرها حيث يجوز به النكاح  
قوله فانكح الكفيرة هو الظاهر وكذا في قوله تعالى وقيل الظاهر هو الكفيرة والعقوبة فيه وقيل غير ذلك كونه الكفيرة كونه الكفيرة  
نزلت الآية في خولته امرأة اوس راجا وهي بنته وكانت غيبه فاعلمت بانها بنته فاعلمت بانها بنته فاعلمت بانها بنته  
ان اوسا تزوج حتى داسا شابه فلما خلا سخي وسر سب على جبينه فاعلمت بانها بنته فاعلمت بانها بنته فاعلمت بانها بنته

خلافاً لما في كتاب النسيخ في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 فكلها المرافقة الكافي في النفس  
 فاما بيان الطهارة في غير ذلك من النسيخ في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 ونسبها مع ما في الاسماء الطهارة في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 الكبر لان انما فيه البدو ارجل الطهر والبلوغ والطلب كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 قوله لان هتة الحرة لا تزور غير النكاح في اركان الطهارة غير مؤنست بانها كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 في النسيخ عن النسيخ في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 قوله كناية عن النسيخ في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة  
 قوله كناية عن النسيخ في النفس كناية عن الجماع ولما انه حقيقة النفس فيه والحقيقة حقيقة بان مردود لان الامم عدم اسمها بها مستوحاة



ان شرطه على الشرط عند الخلف ما خرج به في المسود وكتب الامور حيث ذكرها ان على حقيقته في الشرط عند الفقهاء والشرط  
 ان شرطه على الشرط عند الخلف ما خرج به في المسود وكتب الامور حيث ذكرها ان على حقيقته في الشرط عند الفقهاء والشرط  
 ان شرطه على الشرط عند الخلف ما خرج به في المسود وكتب الامور حيث ذكرها ان على حقيقته في الشرط عند الفقهاء والشرط  
 ان شرطه على الشرط عند الخلف ما خرج به في المسود وكتب الامور حيث ذكرها ان على حقيقته في الشرط عند الفقهاء والشرط

[illegible]

فقد استعمل في هذا الكتاب الحنفية في كل ما لم يرد فيه خلاف من غير أن يذكر ذلك في المتن بل في حواشي الكتاب  
فإنه قد استعمل في هذا الكتاب الحنفية في كل ما لم يرد فيه خلاف من غير أن يذكر ذلك في المتن بل في حواشي الكتاب

[illegible][illegible]



قوله وفي رواية الخاضع للصنف لا يكره هو الذي خضع في الواجب  
قوله لان طلاق الكره واقع في التعديل نظر لان  
قوله يحتمل لا يخفى عنه اصلا وكان تصور الخلع بمعنى كسر  
وارائه الملك بكونه المثل في بقائه المال والاسماء  
قوله لا يكره هو الذي خضع في الواجب  
قوله لان طلاق الكره واقع في التعديل نظر لان  
قوله يحتمل لا يخفى عنه اصلا وكان تصور الخلع بمعنى كسر  
وارائه الملك بكونه المثل في بقائه المال والاسماء

[illegible]



درام وان كان في يد عا دهر هان ثومر تا تمام ملاه درام وان كان اكثر من ملاه درام فله درام  
 في النهاية اما دما اخذته في الاولى فلا يها لما تمت ما لا يمكن الروح راضيا وروا الملك ابو  
 وجع لاجاب السعي وقيمة يكون بمهم ولا ولا لاجاب فيه البضع وهو من المثل انه غير مستقيم حال الكثر  
 في الجاب ما قام به البضع على الروح دفعا للضرر وغيره واما دفع ملاه درام في الثانية فلا يها لما تمت  
 رد ست طرر طرر ايا دارا زنه مفسوس وانه في دارا وديك بين كونه مسمى او حرمه اسفل وانا  
 بن مضبوط ما قد سعى مضبوطا ما في العما ديه فخره انوكا ست حد برتة ست سحر في اجده حرمه كنه في الشمر  
 سحر

وہ کہتا ہے کہ میں نے اپنے دوستوں کو بتایا کہ میں نے ایک عورت کو دیکھا ہے جس کی ہاتھیں اور ہاتھوں کے درمیان



فلما بصرها ان طلعها في المجلس حتى وقام وطلعتها ليجلس في كذا  
 حتى تقبلها في حجره وشارطها الثلاث ان تاتيه لم يطلها قبل  
 وقد ذكرنا بقاء الثالث كذا في البصر والحفاية **حذر** **من**  
 يبتدئ به ويستأمنها **حذر** فيكون الموافق لو لم عليك حاله **قوله**  
 غاف في الدنيا وراية له ان قاما بينه اخذ بينهما  
 الهرو ونقطة العدة ان طلعها وادخل الحبل ونسب اليه يستغنى  
 فان وقت الذكور وقتا حازوا والامهات حازوا **قوله**

[illegible]

اور الباقی حصہ الوقف بہ دو مالکوں کے درمیان  
باسمہ اللہ الرحمن الرحیم  
تقسیم و تقاضا

18

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small tear near the bottom center. The binding edge on the left is visible, showing dark stitching or thread.

10







قوله لان الواحد لا يستوفى في يوم واحد لعماسه من سبب اختلاف الكسوة في كفاية البهائم لا في الوسط غير ان قوله ان واحد  
قوله جاز و لا يستوفى في زمان واحد وفيه الحاجة الى الكسوة كما في البهائم

قوله لان جسد في الظاهر ليس احد فلا يجب التبين فان قيل ان نوى ظهر من بين يديه فانه لا يجوز له واحد وان اخذ جسدا  
انما ارجح ان سائر البهائم الكلاب يوم وقت الظاهر في يوم سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
على ان يكون التبين سائر البهائم في اليوم سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
مختلفين ثم اهرام فالواحد في الظاهر او في الباطن سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
في الظاهر لانه اقوى ولو نوى صوم القضا والنفذ والركاة والظهور كونه نطوعا عند محمد لان الشئ يسلبا بالظاهر في وقت سائر البهائم  
فما رخصه عند يوسف يقع من الاكل كما في الكفاية واخر من علمه بان في قوله قد نذرا في الاكل في سائر البهائم وفيه ما  
لم يغيره وما لا ياتي في قوله ايضا فان عاين ان لا يقع السطر في السطر الذي تحبته وهو لا يجب بل هو مطلق التبع في قوله  
اصلا بهم لذلك ولكن المقصود واضح

قوله واذ اشبههم بالانسان والفرق بينهما ان الانسان لو لم يكن في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
عنه او في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد

قوله فان

قوله كالبهائم وفيه ان لو كان سقط الكاف كان حين فان رجع صاع في الظاهر في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
قوله ان جسد البهائم في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
الفرق كان في الكفاية كما في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد

اداء به الصدقات كالكسوة وصدقة الفطر والحلق في الاذى والعشر في الكفاية اذ كان احداهما انما مقدار لا يوجب من الاخر وان كان هذا اكثر من قيمة ذلك الاخر وان كان  
لو كان منهم من هو شيعان في الاكل او صبي لم يوجب له كسوة في حقه حتى يروى عن ابي حنيفة في كفاية البهائم لو قدر اربعة اشعة الى عشرة مساكن وشيعوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف  
صاع كذا في التمارين حتى لا يولد منهم بدل من صغير المنسوب في اظهم وتصل له وان كان من جوار اداء ما هو من اعداد المنصوبة في حقه حتى يروى عن ابي حنيفة في كفاية البهائم لو قدر اربعة اشعة الى عشرة مساكن وشيعوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف  
شعرا لا يوجب من ذلك حقه في حقه وهذا هو معنى عبارة صاحب الكفاية والظاهر ان المراد بالاعداد هي المعدلات والى ما خرج في المصباح المبرق م قوله وهو متى على اصل مقدر في  
شعرا جاعا في الكفاية ولا مقرر ان كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر وهو منصوص عليه وان كان في القيمة اكثر من ذلك في المحيط وهذا لا يوجب  
لحق النقص في المنصوص عليه انما لا اعتبار في غير المنصوص عليه انتهى في قوله اوصى بر المراء من المراء مع صاع كذا في بعض شروح الحديث في قوله وكذا من قوله هذا على

فيه التعليل والاباحه وما شرع بلغة الاشياء والاداء بشرط فيه التعليل فذكر صورة التعليل بقوله  
اطعم عنه هو انما يستبين مسكنا كالاقدار العظمى وقيمة وغدا الشاخي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوبة  
الاشياء المنصوبة كالبهائم وقيمة وسوقه والريبي والفرو والشعر وغيره ما كان لا يربو والعنق والذرة  
وتحو فان رجع صاع من الفراء ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة لا يجوز دفعه بخلاف الاداء والاداء  
والذرة مثلا فان رجع صاع من الفراء ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة لا يجوز دفعه بخلاف الاداء والاداء  
اصل مقدر في شروح الجامع الكبير ان المنصوص لا يوجب اداء او اطعم واحدا من البهائم او اعطى الطعام  
كله مسكنا واحدا يستبين به ما جاز عند الان المنصوب سد حاجة المسكين وروى عن ابي حنيفة في كفاية البهائم لو قدر اربعة اشعة الى عشرة مساكن وشيعوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف  
الايام فكان هو في اليوم الثاني مسكنا في سبب الاحتياج في يوم قدر شهرين الا ان يومه  
سواء كان دفعة او دفعتان لان الواحد لا يستوفى في يوم واحد طعام سنيين مسكنا فلم يوجب العدة  
المفروض حقيقة وحكم البهائم تحدد الحاجة ذكر صورة الاباحه بقوله واذ اشبههم اي سبب مسكنا  
وان فرما اكلوا بالانعام وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف النهار او عشرين  
اي اشبههم بطعام قبل نصف النهار من بين اوعشان اي اشبههم بطعام بعد نصف النهار من بين اوعشان  
وتحور قال في الاصل طعام الاباحه اكلان كل مسكين غدا وعشاء والعنق بجزء والعشاء كذا  
والعشاء والسحر كذلك واولها واعداها العشاء والعشاء والعنق بجزء والعشاء كذا  
في التعليل العنق لا الشبع والسحر قد يصلح الاستيفاء فاقم مقام العشاء واقا غير اكلان في قوله  
فاطعام سنيين مسكنا والواجب من الوسط وهو اكلان ان اكثر في العادة بل ان مراب والافرة  
كذا في غير البيان بخبر فقط او خبر شعير بالاداء فانه لا يستوفى منه حاجة الا بالاداء بخلاف خبر الرز  
او اعطى عطف على اشبههم كذا رجع صاع بر ونصف صاع شعير او فراء من بر وسوى ثم او شعير جاز  
جزءا لقوله ان اشبههم وما عطف عليه فان رجع صاع بر ونصف صاع شعير او فراء من بر وسوى ثم او شعير جاز  
صاع بر او صاع شعير او فراء من بر وسوى ثم او شعير جاز جزءا لقوله ان اشبههم وما عطف عليه فان رجع صاع بر ونصف صاع شعير او فراء من بر وسوى ثم او شعير جاز  
او فراء ولما كان هذه الاشياء تحدد الجنس لان كل من جث الاطعام جنس واحد جاز كباي احداهما بالآخر  
ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعناق نصف رقبه وصيما من شعير تكيل احدهما بالآخر لاختلافها  
معنى فان العنق شرع لتقليص الرقبه والصوم تجوز النفس بخلاف اطعام نصف رقبه نصف  
صاع بر لما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من اعداد المنصوبة في حقه اذ كان اقل قدر مما قدره الشرع  
وان كان اكثر من الاخر او مثله فمطعم اي سنيين مسكنا كالاقدار العظمى وقيمة وغدا الشاخي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوبة

قوله واذ اشبههم بالانسان والفرق بينهما ان الانسان لو لم يكن في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
عنه او في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
قوله فان

قوله كالبهائم وفيه ان لو كان سقط الكاف كان حين فان رجع صاع في الظاهر في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
قوله ان جسد البهائم في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
الفرق كان في الكفاية كما في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد

قوله واذ اشبههم بالانسان والفرق بينهما ان الانسان لو لم يكن في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
عنه او في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
قوله فان

قوله كالبهائم وفيه ان لو كان سقط الكاف كان حين فان رجع صاع في الظاهر في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
قوله ان جسد البهائم في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد  
الفرق كان في الكفاية كما في سائر البهائم غير الاذ حقت وكما ان حقت فظاهرا ولما حكم ملاك الطابا على وقت جسد



جسٹس برائے شریعت

لا يشك اي احد في ان العذبة او افاستين  
 مع الكاره وان افاستين رجل او امرأة لا يقبل  
 وان لا يشك في ان العذبة لا تقبل في الجنة ولا العذبة  
 افاستين في الجنة في الدنيا

\_\_\_\_\_

[illegible][illegible]

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ بَعِثَ الْفَوْزَ بِسُفْرٍ لِمَا لَانَ الظَّامُ بِمِصْرِهِ وَتَمَلَّكَا  
فَعَمِيَتْ بِنُجَا السَّكَاخِ قَادِمَةً كَمَا إِذَا ارْتَضَاهَا وَتَقَرَّبَ زَوْجُهَا الْفَوْزَ بِمِصْرِهِمَا  
السَّكَاخِ وَالْجَعْمُ الْإِبْرَاهِيمَ وَالْأَمْلَ الْخُفَّ حَرَمَ الْأَسْمَنِ بِهَا فَاتِ الْآمِ بِكُنْزِ الْمَكْرَمِ  
وَمِنْ الْأَسْمَنِ إِذَا رَأَى الْمَكْرَمَ لَا يَفْقَهُ الْفَوْزَ بِالْجَعْمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرَمَ الْأَسْمَنِ  
بِهَا فَاتِ الْآمِ بِكُنْزِ الْمَكْرَمِ  
فَضَحَّ الْعِلْمُ الْإِبْرَاهِيمَ وَكَوْزَانِ بِرَوْحِهِمَا وَفَارَ الْإِبْرَاهِيمَ وَالْأَسْمَنِ  
لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْجَعْمُ الْإِبْرَاهِيمَ وَالْأَسْمَنِ  
تَوَلَّى الْإِبْرَاهِيمَ مَوْلَاهُ فَأَخَذَ مِنْهُ الْعِلْمُ وَحَرَمَ الْإِبْرَاهِيمَ وَالْأَسْمَنِ وَهُوَ مَصْدَرُ لَا تَكُنْ لِيَا عَيْنُ  
وَمَلَأَهُ وَهَلَا بِأَوَّلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُجْرَةِ الْإِبْرَاهِيمَ وَحَصْرَهُ حَرَمَ الْإِبْرَاهِيمَ وَحَصْرَهُ  
اصطلاحاً بِالْإِبْرَاهِيمِ







ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها أو حصة إذا مضت مدة التهنئة كما سيذكر المصنف لأن نفي نفسه  
في نفيها هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح  
ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها أو حصة إذا مضت مدة التهنئة كما سيذكر المصنف لأن نفي نفسه  
في نفيها هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح  
ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها أو حصة إذا مضت مدة التهنئة كما سيذكر المصنف لأن نفي نفسه  
في نفيها هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح

ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها أو حصة إذا مضت مدة التهنئة كما سيذكر المصنف لأن نفي نفسه  
في نفيها هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح  
ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها أو حصة إذا مضت مدة التهنئة كما سيذكر المصنف لأن نفي نفسه  
في نفيها هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح

يتمتع به بعد النكاح لا أن الغرض واجب لأنه إذا ما والحق الشين بها فوجب جسد هذا الباب كما في الاختيار غير  
ذكره أورد معتمداً على ما في الـ ١٧ وهو القياس بسطر لا ما يشاهد أو يبين والقيام ليس بشرط بلها إلا أنه مندوب إليه فلو لم يأتها  
أشار إلى أن القاضي يفرق بينهما ولو لم يرضها بالفرقة كما في شرح القضاة عترة ولها السقعة والسكنى ما دامت في العدة غير  
فرقة بينهما وفي المسقط هذا هو الصحيح لا يفسد من ضرورة التفرقة بين النسب غير أن المصنف قد قيد ذلك بقوله ولو صدقته في نفي نفسه  
فإنما ثبت عقبة وقد ثبتا بجنبه شمسك قال أو قد ثبت أن ما ثبت في أحد ما كان وقع في عارة الزمير  
الاصحاب في نفي نفسه فاحتجوا من باب حفظ النكاح

بالصدق مرة وهو واجب بالصدق أربع مرات لأن الصدق ليس بأمر قصداً فلا يفتقر إلى حق وجوب  
الحق ويقتضي في ذمته فيدفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بها  
لأن النسب ما يقطع حكماً باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في إبطاله ولو صدقته في نفي نفسه  
صدر الشريعة في نفي نفسه ولها ما في نفي الولد لا يصدق في إبطاله ولو صدقته في نفي نفسه  
قدف جدي لوي من أهلها لا لعان يفتقر إلى نفي من جهته فيصاري الموجب الخطأ وهو الثابت بقوله  
والذين يرمون المحصنات الآية ولا يفتقران إلى نفي الزوج كما في قوله في مسأله إذا كانا كافرين فاستلتم ففها  
قبل عرض الإسلام عليه وإن صلح لهما في الزرع للشهادة وهي أصليها ما كانت أمه أو كافرة أو محدودة  
في قدف وصية ومجنونة ولا يحد فادها ما كانت زانية فلا حد عليه كما إذا قدفها الجنب واللعان لأنه  
خلف عنه صورته أي صورة اللعان ما نطق به النص في الزرع وحاصله أن يقول الزوج أو أراعه  
أشهد بأنه صادق فيما رتبها من الزنا وفي الخامسة لعنه الله عليه إن كان كافراً فيما رتبها من  
مشير إليها في كلمة تقول هي أربع مرات أشهد بأنه صادق فيما رتبها من الزنا وفي الخامسة لعنه  
عليها إن كان صادقاً فيما رتبها من الزنا فافتن يستعمل اللعان في كلاهما كثيراً ودرج الحد يفت  
الكنى كقول اللسان وتكرار العشير وسقط حرمة اللعان في عينه فصار من جنون اللعان خلاف الغضب  
فإن المتعارف في العاصي بينهما ولا يفتقر لومان أحدهما قبله وفي الآخر ولو زالت أهلية اللعان  
في هذه الحازم كانت نفسه أو قدف نساءاً محله أو قدف ذلك لم يفتقر فيهما وفي نفي نفيها  
والحقيقة بآية وبأن بطلقة وتشرط أن يكون الملعون حال حران اللعان بينهما حتى لو علق أمه أو كافرة  
ثم اعتقت أو أسلمت لا يفتقر ولا يلعن لا يفتقر كان نائماً على وجهه كان لا يفتقر قطعة فلا يفتقر بعده فإن كذب  
خداً فمراه بوجوب الحد عليه فله أي بعد ما حذر جاز له أن يزوجها ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الملعونان  
لا يجتمعان أبداً إنما لا يجتمعان مادامتا لعنهما كما يقال المصلح لا يملك مادام مصلياً أي أن قدف  
غيرها بعد أي بعد التلعن فقد أوزنت فيه بحد القذف لم يبق أهلاً لللعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق  
أهلاً لللعان أن يزوجها وإنما يقبل أو يفتقر في نفيها كقول في المداينة وغيره لا يفتقر زناها ما يفتقر  
فلا حاجة إلى ذكر الحد بخلاف القذف الذي لا يفتقر إلا بحصان حتى يحد ويرى عن أبيه المكي أنه يقول  
رَبَّتْ بِشَدِيدِ النُّونِ أَي نَسَبَتْ غَيْرَهَا إِلَى الزَّنا وَهُوَ الْقَذْفُ فَطَعْنُهَا بِهَذَا كَوْنُ ذَلِكَ خَدْفِ شَرْطاً كَذَا كَرَّيْ  
الاشكال لعان بعد الآخر لا قام مقام حد القذف وقد قيل في نفي عن شبهة والحد قد تعدى  
بها ولا يفتقر إلى قيامه عند نفي الحد غير معلوم لاحتمال كونه استعاضاً وإن ولد في آخر المدة والواجب  
بنفيه إذا جازت به لا فلا ولا عاصياً بنفيه وهذا الموضع لوجود القذف من صريحها بقوله رَبَّتْ وَابْنُ الْقَاضِي  
الحار أي نسب الحرام من القاذف لأن تلعنهما كان بسبب قوله رَبَّتْ لا يفتقر إلى الحد بل يفتقر إلى نفي القاذف  
سبعة أيام من حيث العادة كذا في النهاية أو شراء المرأة الولادة صح وبعد ذلك قول التهنئة أو سكونه عند  
التهنئة أو شراء المرأة الولادة أو سكونه عن النفي عند مضي ذلك الوقت أو شراء المرأة الولد منه لا إذا لم يكن

قد سئل عن الولد نسب التهنئة فله شعار كونه الولد بها وهو صحح في العدة لا يزوجها ولا يفتقر إلى نفيها  
كون كونه الولادة أو سكونه عن النفي عند مضي ذلك الوقت أو شراء المرأة الولد منه لا إذا لم يكن  
في مضي من مضي التهنئة كونه الولد بها وهو صحح في العدة لا يزوجها ولا يفتقر إلى نفيها  
فله شعار كونه الولادة أو سكونه عن النفي عند مضي ذلك الوقت أو شراء المرأة الولد منه لا إذا لم يكن  
في مضي من مضي التهنئة كونه الولد بها وهو صحح في العدة لا يزوجها ولا يفتقر إلى نفيها



لم يحلل السكوت عن نفيه بعد الولادة فلا يصح نفيه بعده كالوحدان في الرضعا ولا عن غيرها أي بما إذا  
صح نفيه وفيما إذا لم يصح له وجود القذف بنفي الولد في أول السنين وما للزنان بين ولادتهما أقرب من شهر  
وأقرب الثاني خذ لا مذكر فيه بدعوى الثاني وإن عكس بان أقرب الأول ونفي الثاني لا ينافي قاذف نفي  
الثاني ولم يرجع عن ذلك إلا بما عرفت سابق على القذف ضار كما أمر بعقبتها فذمها بالزنا وصح سبها  
أي سب الولدين فيها أي المسلمين لأنها خلق من ماء واحد فمسيون سب أحدهما يلزم شوق نسب الآخر  
اجتمع شرائط اللعان فيها أي الزوجين ثم طلقها بائنا أو نكاحا سقط اللعان ولم يجب الحد كما مر  
أن شرط قيام الزوجية فإذا انتفى انتفى كذا الزوجان بعد ذلك لا بأس فلو طلقها رجعا  
لا يسقط ما عرفت من بقاء أصل الزوجية **باب العتيق** وغيره كالنجيب والحبي هو أي العتيق  
من لا يدين على الجوارح مطلقا أو يصير إلى الشب لا الجوارح أو لا يصير إلى امرأة واحدة بعينها من غير أن  
في العتيق هي حظيرة الأهل ووجوبها مطلق وهو مقطوع الذكر والمختص في بينهما في المال  
طلبت المرأة التفرق لانهما ولا فائدة في التاجيل بخلاف العتيق كاسباقي وقيل اشعار بما  
بعد ما وصل إليها الأخبار كما إذا صار عتيقا بعده ولا فرق في هذا بين أن يكون الزوج مرضيا أو صغيرا  
لما ذكر بخلاف العتيق حيث ينظر بلوغه أو برودة احتمال الزوال كما إذا كانت المرأة صغيرة وهو مجبور  
أو عتيق ينظر بلوغها لاحتمال أن ترضى ما وجبت زوجها عتيقا أو خصيا وهو مقطوع المختصين  
فقط فان أقر أي بعد ما وجبت عتيقا أو خصيا أن أقر أنه لم يصير إليها آخر أي الزوج يعني أحله العتيق  
بكرانته أو شيئا سنة فترى في الصحيح وهي اثني عشر شهرا أو مدتها ثلثا سنة وأربعة وخمسون يوما وثلاث  
يوم وثلاث عشرة يوم وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه بطل سنة شمسية وهي مدة وصول الشبل إلى  
القطعة التي فارقتها من ذلك البروج وذلك في ثلثا سنة وخمسة وستين يوما وربع يوم لأن المرض يزول فيها  
غالبًا لا يكون لقبلة البرودة والحجزة أو البوسة أو الرطوبة وتصل السنة مثقلة عليها فالزوج  
حارر وطيب والصيف حار يابس والجريف بارد يابس والشتاء بارد رطب فإذا مضت السنة ولم يزل  
المرض ظهر له حتى سوى مدة مرضه ومرضها بخلاف رمضان وأيام حبسها فانها داخله في السنة إذا لم يكن  
رفقاء قبل لقوله أحل فانها إذا كانت رفقاء لم يعد التاجيل كما إذا كان الزوج مجبورًا فان وطئ فيها  
ونفت ولا أي وإن لم يطأ بائنا بالشرب أي تفرق العتيق بينهما وكان تفرقه طلاقا بائنا لأن المقصود  
وهو دفع الظلم عنها لا يحصل بالرجعي إذ طلقت لما أمرت بها ولها طهر المهران خلاصه أن خلو العتيق صحته  
وتحاشا لعدة للاحتياط وإن اختلما عطف على قوله فان أقر أي اختلما الزوجان فادعت المرأة عدم  
وأنكر الزوج وكانت بينهما أو كرا فطرب البياض فليلت حليف أي الزوج لا الشابة ثبت بقولهم  
وليس من ضرورة ثبوت الشابة الوصول إليها لاحتمال زوالها من غير حليف بخلاف الجارية فان ثبوتها  
بنفي الوصول إليها ضرورة فتخير بقولهم فان حليف الزوج بطرحها فيكون أمره كما لو اختار بين العتيق  
أو بعده فانها إذا اختارت زوجها بطرحها في طلب التفرق لأن المحرمين الشيبين لا يكون له إلا أحد

قد استوى منقح ودر نهان که امسره حجب و عجبها و استانهها عن مجسمه اله و لی یکن مع وجود مخلوقه به و لولم یقتصر هربا و عین باب یوسف ان  
 اذ کان اقل من نصف شهر حبیب علیه و ان کان اکثر من نصف علیه فالاربع و فی المنطقه علی الصوره و فی محیط مواضع  
 اروا یست عین اب یوسف و فی النهر عن حایبه مواضع الا فاجز اسری و قال الکماکر و عن محمد نور من فی السنه یوزن مقدار هر فرقه و کل  
 و علی الصغری اثبات <sup>سیرت</sup>  
 قد استوی اما کانیت رتبه ام بعد ان یسیر الی اوانه یفصل الی القول کما اذ کان فی موضع باطله لایضا رتبه و کما صرح به فی السیر  
 سیرت در ای یوسف انک یبینه اذ استعین الروح من تعظیمها کما سید روح الله و فی الموانیت کان و منزهها و الا فالعقوبین الله السلام  
 فانکم مطلقه بالوجه اولها







عند ان لا حيف لا تهاجروني اذوال ملك الجاني فكانت كالجبره لان ملك الهام ليس بواجب  
لنظم وانما كانت وانما ليست باحده كان ولدنا منه كارتنايت الشهد لا وعوده كما يكونه و  
الملك اذوال الملك ليس الملك لانها المنرف براهنا الرحم لا القضاة من النكاح والمعرف من النكاح  
لكن بغيره او بغيره اذوال الملك الملك

[illegible]

قوله وان كانت لا تحبس من صغر او كبر فخذها ثلثه اشهر العدة بالسهوور في الطلاق والوفاء او في عدة الشهر اغتربت الشهر  
بالجماعا وان انقضت في العدة فان حصر وقت في بعض الشهر فخذ الجنبه بغيره باليوم فنقض بالطلاق بشهرين يوما  
ونه الوفاة بمائة وثمانين يوما  
حرم المهر وشرح القدوري



ذكره في مجمع النسخ وهو مجمع بين السيد والمير آق قدس في ان المجمع جمع خبير واستمر في مجمع ما وقع في بعض  
 من النسخ مع الاستمر في مجمع واحد. وقد اوردنا في القيد ان القيد منسوخ من لسان السيد في  
 في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع وروى في مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع  
 المراجعة في نسخة من الكافي الا ان الواحدة في نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع  
 ما وجد في نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع  
 ان كان في نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع  
 ان كان في نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع في ان نسخة من مجمع خبير المصنوع

من حبيب  
الانسان  
الذي  
يحب  
الله  
والناس

... ۱۹۹۱



فمنه وانما عقيبها الى عقيب الطلاق يستتبع منه من بين طلاقها وان عده تراخي وقت البطلان وقت فلول احد الكا والى  
فات فلول البطلان لم يكرهها عده الوفا من بين طلاقها عده خبير كما عده البطلان من غير فلول او فلول احد الكا من بين طلاقها  
او كانت لا اذ انقضت من وقت الاقرار وحق النكاح والى وان عده كانت اعلمت من بين طلاقها وقت فلول احد الكا من بين طلاقها  
على وجهها من وقت الاقرار بل انقضت كذا في المذهب <sup>سرها</sup>  
ولا حرجية اى لا عده على حرجية حرج الباطل او ذميه عند حجه وقال عليها العدة لان عده فلول وقت بعد الفلول الاصل لم يمس البطلان  
كما وقعت بعد الفلول الاصل عليها بسبب الوتيرة ولان الحرج على الباطل فلوله انتم وهذا لا يجزى على النسبية او اوقفت الزمعة  
بينها وبين الذميين <sup>فرضه</sup>

[illegible][illegible]

وإذا أسلم أحد الزوجين عرض على الآخر الإسلام فإن أسلم والاخر في سنه ما دأب عليه طلاق لا باء وحوا سنار ما يطلق في ذلك وجوب القعدة عليها إن كان  
لأن المرأة المرتبة أحكام الإسلام ومن حكم وجوب القعدة عزرائق في كمال الكفاية عن قاضي عطاء السداد رحمه الله

ولو أسلمت زوجة الكافر إلى الزوج فالتزمت طلاق المأخوذة وعليه النفقة السكنى ما دامت في القعدة لأن القعدة جئت بسبب نزع الزرع  
وحوا لا باء مع الإسلام وذلك منه بغير لا اسباك منع وف قف في السج بالاص والاس في السج ان بوقتها مهرها ونفقة غيرها

باب نفقة الصل الذم بمسوط حسي

فرضا على الزوج

العدة الأولى ولم تكل الثانية انقضت بمص الثانية فليها انماها اذا وجبت على المرأة عدتان فاما ان يكونا  
 من رجلين او من رجل واحد فان كان الثاني اكل اظلمها بلانما وقال فليها انما اكلها او اظلمها بالعدا  
 فوطها في العدة فلا شك ان العدتين تداخلتا وان كان الأول وكان من جنسين كالمتوفى عنها زوجها  
 اذا وطلت بشبهه كما سبق او من جنس واحد كالطهنة اذا تزوجت في عدتها فوطها الثاني وقرب بينهما  
 تداخلتا عندنا وعند الشافعي لا يكون ما تراه المرأة من الحيض محسباً منها جميعاً واذا انقضت العدة  
 الأولى ولم تكل الثانية فليها انما العدة الثانية وتصوره ان الوطى الثاني ان كان بعد ما رأت حيض  
 يجب عليها بعد الوطى الثاني ثلاث حيضات فالحبيضة الأولى من العدة الأولى وحيضتان بعد هاتين  
 العدتين فيتم العدة الأولى وتجب حيضة رابعة لتمام العدة الثانية وان كان قبل ما رأت حيضة ثلاثاً  
 عليها الثلاث حيض وهي تنوب عن ست حيض ومعدة وفات وطلت بها اي بشبهه فبعد بالشهور  
 وتجبها ثلثه من الحيض فها في الشهر قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها التسا  
 ففرق بينهما فليها بقية عدتها من الأول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلاث حيض للاخر وتجبها  
 حاضبت بعد التفرق من عدة الوفاة ايضا تحبباً للنداء اكل بعد الامكان وهذا الشق من العدتين  
 في الوفاة والكنز وعدة الطلاق والموت تنقضي وان حملت المرأة بها اي بالطلاق والموت حتى  
 ان الزوج اذا كان غائبا عليها ولها ما خرجت طهنة اياها بعد ما رأت ثلاث حيض او موت بعد مضي اربعة  
 اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابداً بها اي ابتداء عدتها عقيبها اي عت الطلاق والموت  
 لا عقب عليها اي لا يسقط اوجبا على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهما متصفان بها عقيبها وانما  
 في الكاغ فاسد عقيب عقيبها اي تفرق ايضا او غير مري ذلك الوطى ان تقول تركت او طلت سبيلك  
 ونحو ذلك لا يجرد العزم ذكره الزيلعي قالت مضى عدتي وكذبها الزوج خلعت فان القول لها مع اليقين  
 لانها ايسره بما خبر وقد فرق الخرباب الرجعة في مقتدره من باب اي ابان امرته بآدون الثلاث ثم ردت  
 في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهراً وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الأولى  
 وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد الكاغ وهي مقبوضة ناب ذلك القبض من القبض الاوجب في هذا الكاغ  
 كالفاصل اشترى مقبوضاً في يده فيصير قابضاً بمجرد العقد فيكون طلاقاً بعد الدخول اعداً على  
 ميتية افرقت بينا بين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حفاظاً للباد والحرمي ملحق بالجمادى  
 البهائم حتى صار حملاً للملك فلا حرمه لعراشه الا الحام لان في بطنها ولد ثابت النسب ولا على ذمية  
 طلقها ذمياً اذا اعتقد راعدها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون لحق الشرع لانها غير حاكمة بحقوق  
 الشرع ولا حق الزوج لا بخلاف مقصده وقدمنا ان نتركهم وما يدعون ولا على حرمية خرجت اينا  
 سلمة او ذمية او مسانعة ثم السب او صار ذمية لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوا من مطلقا  
 بلا قيد ولا معرفت ان الحربي ملحق بالجمادى والبهائم ولا حرمه لعراشه الا الحام لما عرفت ان في بطنها ولد  
 ثابت النسب **فصل في الاجدار** وهو ترك الزينة والطيب والتدليس جحد عدة البائس

منه من الاصل او ما هو في نسخة  
منه من الاصل او ما هو في نسخة

[illegible]



كأن  
وكان الصديق يفتي بأنها لو رأت الدم بعد ذلك على أي صفة كان يجوز حبسها ويغتسل بطنها  
الاعتداء أو بالاشتراف إن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداء أو بالاشتراف ولا يفتي بطنها الاعتداء  
إن كانت بعد تمام الاعتداء أو بالاشتراف الكافي والكفاية  
وقال الساجي لا يفتي بغير اعتداء المقصود هو العبادة فأنما عبادة كف عن الزوج ومخرج فلا يفتي  
كالصوم في يوم واحد ولنا أن المقصود اشتراف في فلاح الرحم ومقتضى حبسها بواحدة  
فتداعى ومقتضى العبادة تابع الأمر رأتها تنقطع به من غيرها ومع تركها الكف الله الله  
لأنه لا يكف بحصة واحدة من الواحدة للشرع والثانية لحرمة النكاح والثالثة لنفسه بحرمته  
فلذا لم يكف بالواحدة الكافي الاعتداء الساجي فينبغي اعتدائه بالكلية الوطء المشبه في الزوج  
وغيره فسدته أما إذا كان من غير ذلك



صورتها لو طلق المريض امرأة في مرضه فحلت فمرضه فحلت ودفن في العدة  
بعد شهر من الطلاق ثم تمت أربعة أشهر وعشرة في يوم الموت ولم تحضر  
في هذه العدة إلا حيضة واحدة لم يكمل لها التزويج حتى تحيض حيتين وأن  
استدزماها إلى سنة هذا عند أبي حنيفة ومحمد م شرح القذوري  
وأما عند أبي يوسف فقد تحيض لا غير إلا النكاح قد انقضت قبل الموت  
بالطلاق فلهما ثلث حيض . مكمل



أما في الصورة الأولى فلا يفسر فيها كإصلا وأما في الصورة الثانية فلا يفسر فيها كإصلا...  
والموت أظهر للتأسف على فوت نعمة السكاج الذي هو سبب لصونها وكفارة مؤنتها ولهذا لا يحد  
المطلقة الرجعية لأن نعمة السكاج لم تنهت البقاء السكاج ولهذا يجوز وطئها ويجوز عليها أحكام الزوجات  
حال كونها كبيرة سلة فإن الصغيرة والكافرة غير محاطتين بالزوج ولو كانت الكبيرة المسلمة أمه لها  
مخاطبة بمحقوق السكاج فيما ليس فيه إبطال الحق المولى بخلاف المنع من الخروج فإن فيه إبطال الحق المولى  
وحق العبد مقدم لما حقه بترك الرتبة متعلق بمقوله تجد وترك ليس المرعى المصوغ بالزعران  
والمصغر أي المصوغ بالمصغر أو بنوع من أرباب الطب والحناء والطيب والذهن والخل الأبيض  
فإن الضرور أن يسبح المحضون لا أي لا يحد مقبلة عيني وجمام ولد اعتمها مولاها ومقبلة كإصلا  
فأسد لا يحد لا يظهر التأسف على فوت نعمة السكاج ولم يفهم ذلك لا يخطب مقبلة الاقربيا  
لعولته ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من طاعة النساء إلى أن قال ولكن لا نوع من سائر الأنواع  
قولا مرفوعا قالوا الترضي أن يقول أي أريد أن تزوج أنت الحجة وأنت الصالحة ونحو ذلك مما يدل  
على ارادة الزوج بها والقول المعروف أي قبله أي أريد أن يتزوج ونحو ذلك ولا يخرج مقبلة  
الطلاق رجما كالزنا يباين بينهما سلا ونهارا ويخرج مقبلة الموت نهارا وبعض الليل ونبت  
فيما في بينهما فإن نكحت مقبلة الموت عليها فمحتاج إلى الخروج نهارا فكتب وقد يمتد إلى يوم  
الليل والمطلقة ليست كذلك لكون النكحة عليها من مال زوجها وتعدن أي مقبلة الطلاق وتعد  
الموت في بيت العدة فيدعى في بيت يضاف إليها السكنى حال وقوع الفرقة والموت لعولته  
تعد لا يخرج من بيوتها أي يوفى السكنى إلا أن يظهر عذر بأن كان نصيبها من دار الميت لا يكتفي بغيرها  
الزينة من نصيبهم وخافت تلف مالها أو الأندام أو لم تجد كرامة البيت لأب من سيرة بينهما في الطلاق  
المسألة حتى لا يقع الخوة بالأجنبية وبعد ما لا بأس في أن يكون في منزل واحد لا يمتنع بالمعزلة  
أنه إذا لم يرهما إلا بشرا الحرام وأصناف المنزل عليها أو كان الزوج فاسقا فلاولى حرجه وإن جاز  
خروجها وترب أن تجعل بينهما مرة نكحة فادرة على الخلو لا حيثما باتت أو مات عنها زوجها في  
وبيها وبين مصرها دون ثلاث أيام رجعت إلى مصرها لا ليس بأنداء الخروج بل هو سبب ولوجها بالمال  
خيرت بين المصير والرجوع سواء كان مهاولا أو لا وذهب الرجوع لكون الاعتدال في منزل الزوج  
هنا إذا كان إلى المقصد أيضا ثلاث أيام وإن كان أقرب من مقصدها ولم يذكر هذا الشق اعتمادا  
على انها ما قبلت وهو أن الحكم في صورة التساوي للخيار وفي صورة إغلبة أحدهما التبعين  
ولو في مصر عطف على قوله في سفر أي لو باتت أو مات عنها في مصر لا يصار للخروج بل بقصد  
في الخروج محرم أن كان لها محرم من لم يخص قط مقبلة بالاشهر كذا من تران يوماد ما فاقطع  
حي مضت سنة لا نها في حكم الأولى واعتبار الشهور في العدة بالأيام لا الأهلة كذا في الصغرى  
طلتها فصالحته من بقية العدة لو بالشهر جاز الصلح لتعين الشهر ولو بالحصول لا تكونها بمحولة  
أخبرت المرأة بغير عذر أي عدة الزوج الأول وعدة الحظر وغلبت أي ظن الزوج الأول بعد ذلك

عامة في الصورة الأولى فلا يفسر فيها كإصلا وأما في الصورة الثانية فلا يفسر فيها كإصلا...  
والموت أظهر للتأسف على فوت نعمة السكاج الذي هو سبب لصونها وكفارة مؤنتها ولهذا لا يحد  
المطلقة الرجعية لأن نعمة السكاج لم تنهت البقاء السكاج ولهذا يجوز وطئها ويجوز عليها أحكام الزوجات  
حال كونها كبيرة سلة فإن الصغيرة والكافرة غير محاطتين بالزوج ولو كانت الكبيرة المسلمة أمه لها  
مخاطبة بمحقوق السكاج فيما ليس فيه إبطال الحق المولى بخلاف المنع من الخروج فإن فيه إبطال الحق المولى  
وحق العبد مقدم لما حقه بترك الرتبة متعلق بمقوله تجد وترك ليس المرعى المصوغ بالزعران  
والمصغر أي المصوغ بالمصغر أو بنوع من أرباب الطب والحناء والطيب والذهن والخل الأبيض  
فإن الضرور أن يسبح المحضون لا أي لا يحد مقبلة عيني وجمام ولد اعتمها مولاها ومقبلة كإصلا  
فأسد لا يحد لا يظهر التأسف على فوت نعمة السكاج ولم يفهم ذلك لا يخطب مقبلة الاقربيا  
لعولته ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من طاعة النساء إلى أن قال ولكن لا نوع من سائر الأنواع  
قولا مرفوعا قالوا الترضي أن يقول أي أريد أن تزوج أنت الحجة وأنت الصالحة ونحو ذلك مما يدل  
على ارادة الزوج بها والقول المعروف أي قبله أي أريد أن يتزوج ونحو ذلك ولا يخرج مقبلة  
الطلاق رجما كالزنا يباين بينهما سلا ونهارا ويخرج مقبلة الموت نهارا وبعض الليل ونبت  
فيما في بينهما فإن نكحت مقبلة الموت عليها فمحتاج إلى الخروج نهارا فكتب وقد يمتد إلى يوم  
الليل والمطلقة ليست كذلك لكون النكحة عليها من مال زوجها وتعدن أي مقبلة الطلاق وتعد  
الموت في بيت العدة فيدعى في بيت يضاف إليها السكنى حال وقوع الفرقة والموت لعولته  
تعد لا يخرج من بيوتها أي يوفى السكنى إلا أن يظهر عذر بأن كان نصيبها من دار الميت لا يكتفي بغيرها  
الزينة من نصيبهم وخافت تلف مالها أو الأندام أو لم تجد كرامة البيت لأب من سيرة بينهما في الطلاق  
المسألة حتى لا يقع الخوة بالأجنبية وبعد ما لا بأس في أن يكون في منزل واحد لا يمتنع بالمعزلة  
أنه إذا لم يرهما إلا بشرا الحرام وأصناف المنزل عليها أو كان الزوج فاسقا فلاولى حرجه وإن جاز  
خروجها وترب أن تجعل بينهما مرة نكحة فادرة على الخلو لا حيثما باتت أو مات عنها زوجها في  
وبيها وبين مصرها دون ثلاث أيام رجعت إلى مصرها لا ليس بأنداء الخروج بل هو سبب ولوجها بالمال  
خيرت بين المصير والرجوع سواء كان مهاولا أو لا وذهب الرجوع لكون الاعتدال في منزل الزوج  
هنا إذا كان إلى المقصد أيضا ثلاث أيام وإن كان أقرب من مقصدها ولم يذكر هذا الشق اعتمادا  
على انها ما قبلت وهو أن الحكم في صورة التساوي للخيار وفي صورة إغلبة أحدهما التبعين  
ولو في مصر عطف على قوله في سفر أي لو باتت أو مات عنها في مصر لا يصار للخروج بل بقصد  
في الخروج محرم أن كان لها محرم من لم يخص قط مقبلة بالاشهر كذا من تران يوماد ما فاقطع  
حي مضت سنة لا نها في حكم الأولى واعتبار الشهور في العدة بالأيام لا الأهلة كذا في الصغرى  
طلتها فصالحته من بقية العدة لو بالشهر جاز الصلح لتعين الشهر ولو بالحصول لا تكونها بمحولة  
أخبرت المرأة بغير عذر أي عدة الزوج الأول وعدة الحظر وغلبت أي ظن الزوج الأول بعد ذلك

لأن الترضي  
وغيره من الترضي  
كأنه لا يخرج  
سواء كان  
تأخير الترضي  
أو لا تأخير  
سواء كان  
تأخير الترضي  
أو لا تأخير

من الزوجين

الزوج

الزوج







بصدقها والمدة بحكمها ما خبرت به حكمها أي جاز أن ينكح الزوج الأول مضيتها أي العدة لو كان يحض فأقرب ما  
أي مدة تصدق المرأة فيه شهران عند الحنفية وعند مالك خمسة أشهر عند الشافعية وعند طهون يوماً واحداً إلا في حق  
الطلاق قبل أول حيضة فيكون مدتها ثلاثة أشهر وعشرة أي خمسة عشر يوماً ثم تحيض ثم وتظهر خمسة عشر يوماً  
ثم تحيض مرة فكل العدة وتزاد شح الإسلام ثلاث ساعات للاغتسال ساعة على كون زمان الاغتسال  
من الحيض ولأن زويتها هكذا أدلة فلا ينبغي عليها الحكم الشرعي إلا الأغلب فيعتبر أكثر مدة الحيض  
وأقرب مدة الطهر ليعتد بها فكون ثلاث حيض شهر أو الطهر شهر **باب ثبوت النسب** **الزمن**  
للرستنان لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبي في البطن أكثر من سنتين ولو نظر بمقرب  
وأقلها ستة أشهر لم يولد له وحمل وفضالة ثلثون شهراً فالأشد في فضالة في عاين في الحمل ستة  
أشهر فيثبت نسب ولد معتددة الرحي وأن ولدت أكثر من سنتين مالم يفر بمضي العدة لاحتمال العلوق  
حال العدة لجواز كونها ممتدة الطهر وبأن في الحمل متى إذا جاءت برأف من سنتين بابت من زوجها العدة  
العدة وبثبت نسب لوجود العلوق في الكاع أو في العدة ولا يصير رجلاً إلا بحمل العلوق قبل الطلاق  
ويحتمل بعد فلا يصير رجلاً بالشد وكان مرجعاً في الأكثر نفى إذا جاءت برأف من سنتين كان مرجعاً  
لأن العلوق بعد الطلاق والطاهر منه لا يتنقل الزمانها فكون مرجعاً كذا مبسوط ولدته لا فترامها  
بعضت نسب ولد مبسوط إذا جاءت برأف من سنتين بلا دعوة لاحتمال كون الولد قائماً وقت الطلاق  
فلا يتيقن زوال الفرس وبثبت النسب اجتناباً ولو قلنا هم إلا إذا جاءت برأف من سنتين من وقت الفرس  
لم يثبت نسب لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون من غير مدة الوطى لا بدعوة لأنه التزمه أيضاً يحتمل أن يطلقها  
في العدة وكذا أمره أي حبيته سبها سبع فصاعداً يظهر فيها إمارات البلوغ فيثبت نسب ولدها  
إذا ولدت لأف من سنة شهر منه ظهراً بياضاً أو رجحاً لأن العلوق يكون في العدة ولستعلا  
أي لو ولدت تسعة أشهر لا يثبت نسب ولدها لأن العلوق يكون خارج العدة وذلك لأنها صغيرة  
يبقى والبقي لا يولد بالاحتمال والصغير ما في الحمل فأن في فيها صفة الصغير حكم بعض عمرها مثلاً شهر  
وعمر الحمل على أنه حادث فلا يثبت النسب إلا يرى أنها لو أقرت بمضي العدة ثم ولدت تسعة أشهر يثبت النسب  
بوجود دليل الانقضاء وهو اقترانها فكذا أنها الأولى لأن اقترانها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء  
لا تردد فيه وكذا معتددة أي معتددة طلاق أقرت بالمضي أي عدتها وولدت لأف من نصف سنتين من وقت  
الاقتران هذا هو السطوري المذنب والكثير وغيرها وهو الصواب الموافق للتعليل وقد وقع في عبارة صدر  
الشرقة الطلاق مكان الاقتران وكانه شهري النسخ الأول يثبت نسب ولدها لما مر أن العلوق يكون في العدة  
لظهور كنهها يبين جواز أقرت بالانقضاء ورجمها مشهود بالمال والنسب لما مر أن العلوق لا يكون في  
العدة أو طهر عطف على أقرت أي كذا معتددة طلاق طهر حبلها أو اقتران الزوج يرى يثبت نسب ولد معتددة

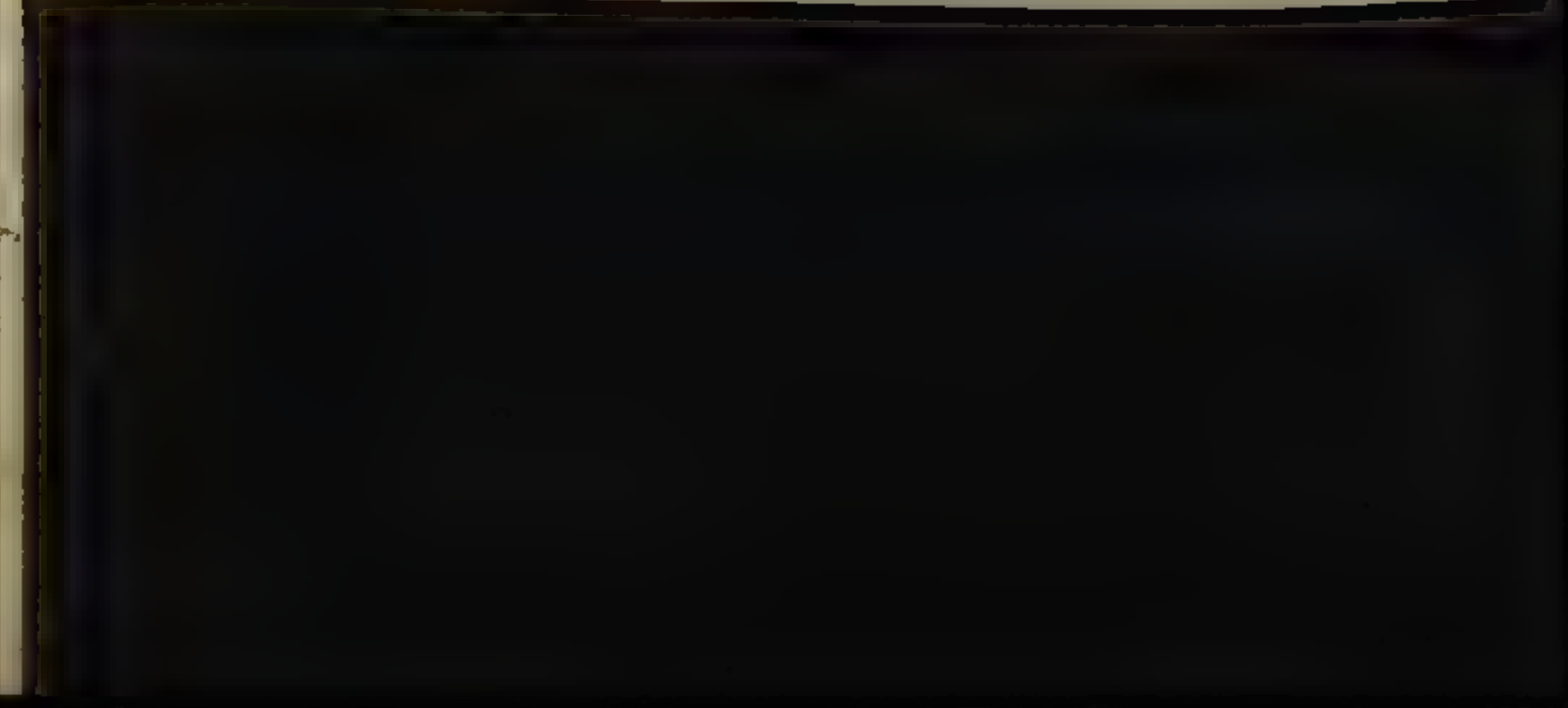
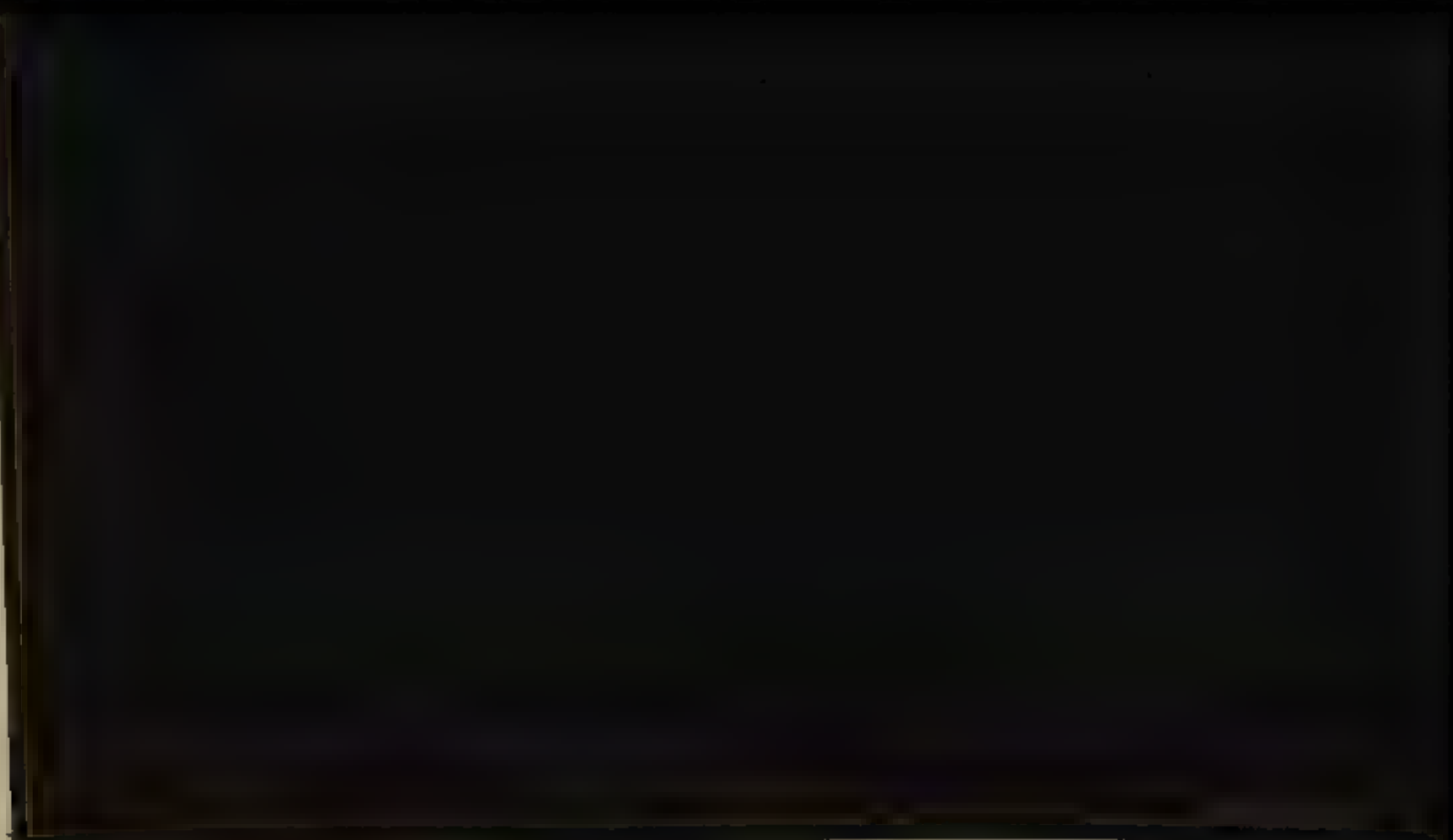
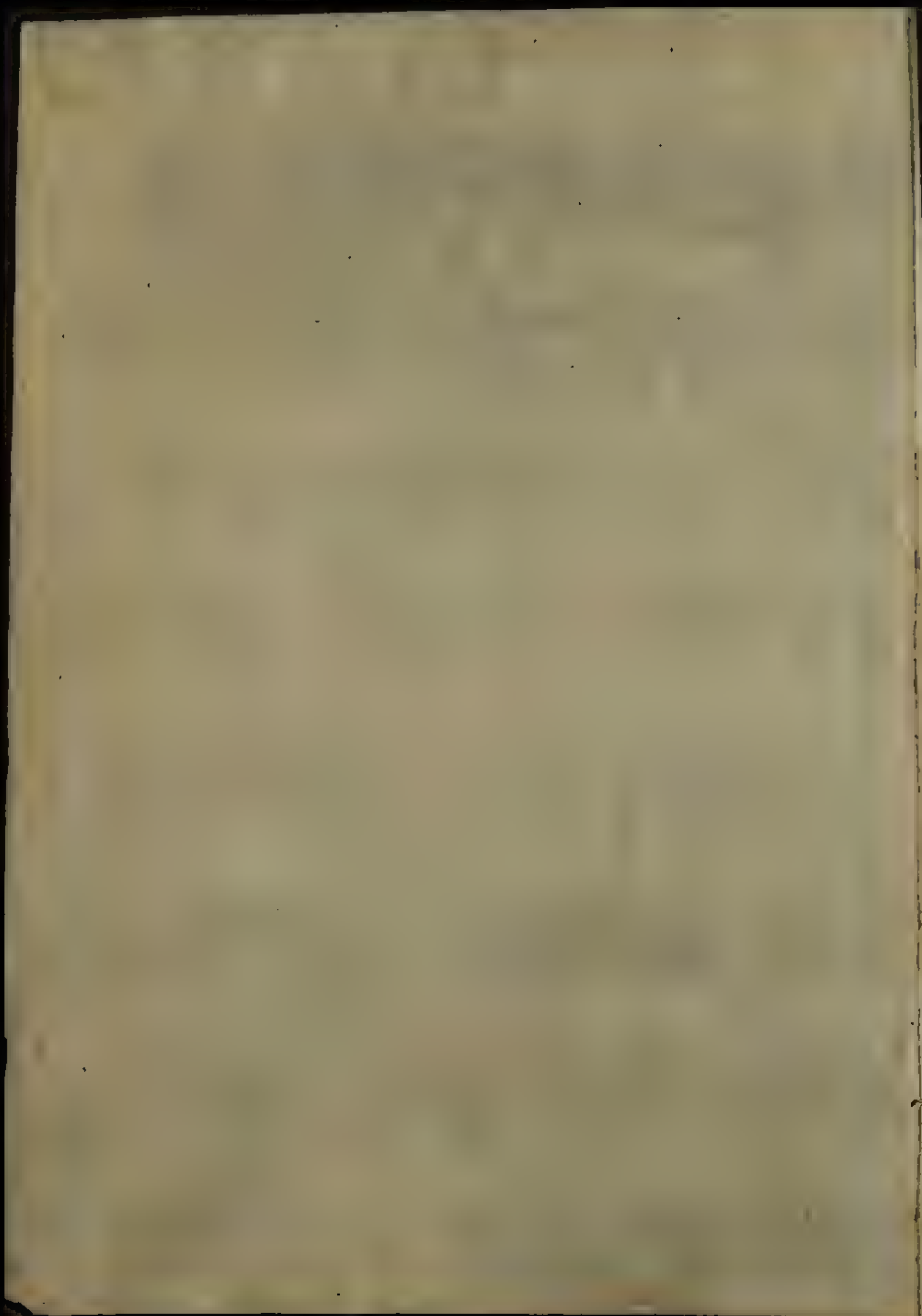
بصدقها والمدة مختبر ما أخبرت به نكحها إلى جازان ينجم الزرع الأول مضيتها أي العدة لو كان يحصى فلو ما  
أي مدة تصدق المرأة فيه شهران عند الحنفية وعند ما رحم الله منهن تسعة شهور بما لاحتمال الإنشع  
الطلاق قبل أول حيض فيكون مدتها ثلاثة أشهر ونظر بعدها خمسة عشر يوما ثم يحصى لمنه وتظهر خمسة عشر يوما  
ثم يحصى ثلاثة أشهر العدة وروى الشيخ الإسلام ثلاث ساعات للاغتسال سنة على كون زمان الاغتسال  
من الحيض ولأن زيتها هكذا مادة فلا ينبغي عليها الحكم الشرعي بل الأعم الأغلب فيعتبر أكثر مدة الحيض  
وأقل مدة الطهر ليقدر ما يكون ثلاث حيض شهر أو الطهر بها شهر **باب ثبوت النسب** أكثر مدة  
للرجال ستان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا يفي في البطن أكثر من سنتين ولو بطل مغزله  
وأقلها ستة أشهر ولو لم يولد وحده فصلا للثلاث شهر أم قال الله تعالى وفصال في عامين في الطهر سنة  
شهر فثبت نسب ولد مقيدة الرجح وإن ولد لأكثر من سنتين مالم يفرغ من العدة لاحتمال العلوق  
حالة العدة لجواز كونها خمسة أشهر وبات في الأول معنى إذا جاءت به لأكثر من سنتين بابت من زوجها الحقة  
العدة وبثب نسب لوجود العلوق في الكاغ أو في العدة ولا يصير رجسا لأنه لا يخلط العلوق قبل الطلاق  
ويحتمل بعد فلا يصير رجسا بالشد وكان مرجعا في الأكثر معنى إذا جاءت به لأكثر من سنتين كان رجسا  
لأن العلوق بعد الطلاق والطاهر منه لا يتقاء الزنا منها فيكون مرجعا كذا مبسوطه ولد به لأكثر من  
بعض ثبوت نسب ولد مبسوطه إذا جاءت به لأكثر من سنتين بلا دعوى لاحتمال كون الولد قائما وقت الطلاق  
فلا ينفق وزوال الفرائض وبثب النسب احتسبا ولو لم يهاهما إلا إذا جاءت به بتمام سنتين من وفرة  
لم يثبت نسب لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون من ماله ولا يرد عليه إلا بدعوى لأنه التزمه أيضا يحتمل أن يطلقها  
في العدة وكذا امرأته أي حبيته سها تسع فصاعدا لم يظهر فيها إمارات البلوغ بثبت نسب ولها  
إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر منذ طلقها بياسا كان أو رجسيا لأن العلوق مع يكون في العدة وتسعة  
أي لو ولدت تسعة أشهر لا يثبت نسب ولها إن العلوق مع يكون خارج العدة وذلك لأنها صغيرة  
يتبين والبقين لا يرد بالاحتمال أو الصغر ما في الحمل فإنا في فيها نصف الصغر حكم بعضي عدتها ثلاثة أشهر  
وحمل الجارية حادث فلا يثبت النسب لأبى أنها لو أقرت بمضي العدة ثم ولدت تسعة أشهر لم يثبت النسب  
بوجود دليل الانقضاء وهو فرادها هكذا أيضا إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر لم يثبت النسب بالانقضاء  
لأنه قد فيه وكذا مقيدة أي مقيدة طلاق أقرت بالمضي أي عدتها ولدت لأكثر من نصف سنة من وقت  
الأقرار هذا هو المصطوف في الحديث والكثير وغيره وهو الصواب الموافق للتعليل وقد روي في عبارة صدر  
الشرقة الطلاق مكان الأقرار وكان شهرا من الناسخ الأول بثبت نسب لولدها لما قرأت العلوق مع يكون في العدة  
مذكور كذا يبين جواز ثبوت النسب بالانقضاء ورسمها مشغول بالماء ولصاحبها لما قرأت العلوق مع لا يكون في  
العدة أو طهر عطف على قرأت أي كذا مقيدة طلاق طهر حبلها أو أقر الزوج برأي بثبت نسب ولد مقيدة  
أنه لا يرد ولا نكحها الزوج وقد كان قبل الولادة حبلها ظاهر أو أقر الزوج بالحبل والأي وإن لم يظهر  
أو أقر الزوج بثبت النسب فثبت ولادها بحجة تأمده أي شهادة رجلين أو رجل واحد وأمرين بان دخلت



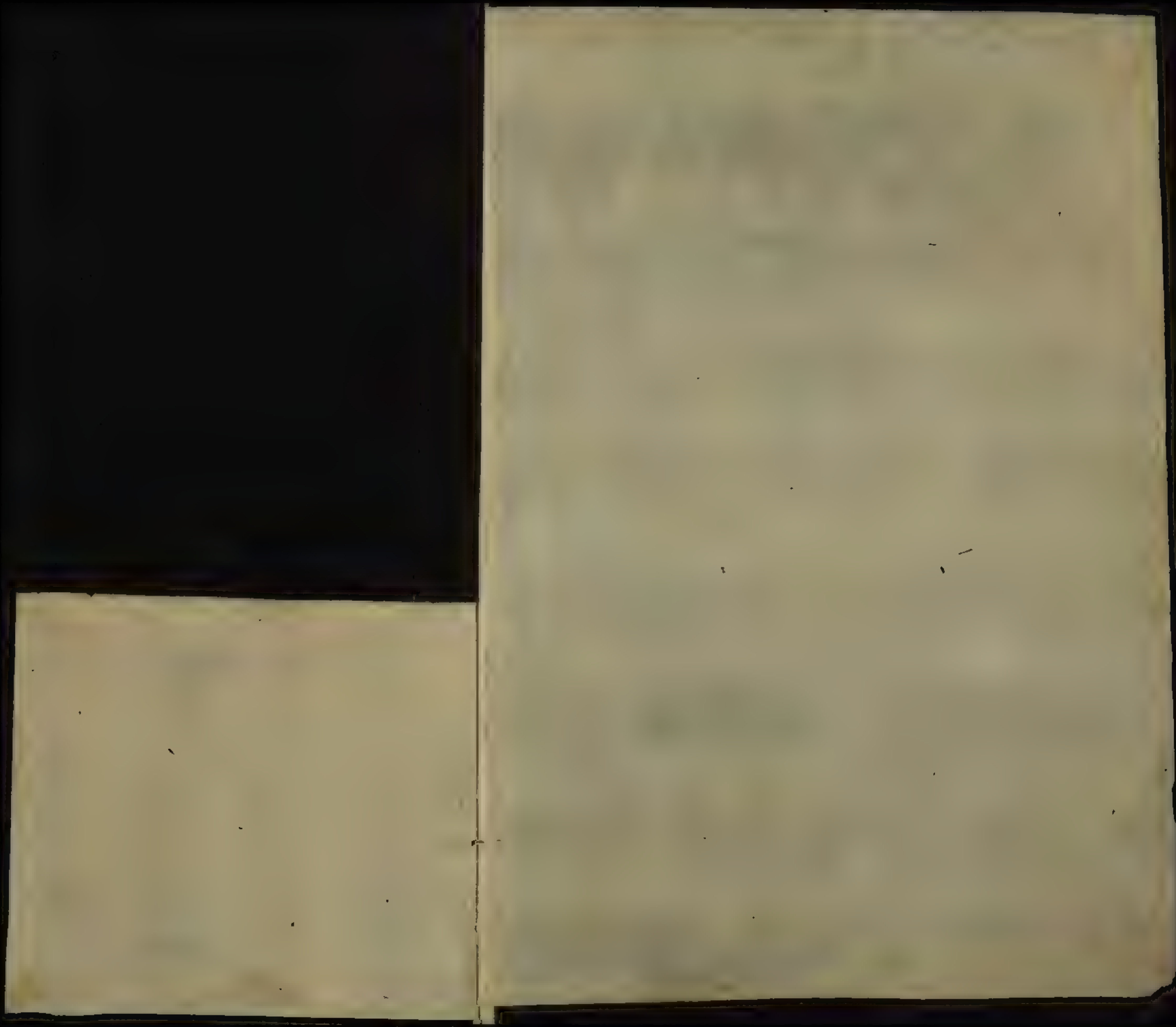
المرأة يشاء لم يكن معها أحد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولدت فعلم الولادة برؤية الولد وما على  
صوتيه قيد الحجة بالتامة اذا ثبت النيب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلانا لها ما لحاصل ان المنيحة  
اذا ولدت ولدا لم يثبت نسب عند ائمة حنابلة الا ان يشهد بولادته رجلان او رجل وامرأتان الا  
ان يكون هذا الرجل طاهرا واعتراف من قبل الزوج فيثبت النيب بلا شهادة وعند حنابلة في المنيح شهادة  
امرأة واحدة سليمة عدل كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت لفرسها هذه مسئلة ذكرت في  
الهداية بقوله وبثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها الى اي يثبت نسب ولد معتدة وفات يكون بين الموت  
ولادة اقل من ستين وقال في اذ اجابت به بعد انقضاء عدة الوفاة لست اشهر يثبت النيب لان الشرع  
حكم بانقضاء عدتها بالشهور لتبين الوجهة فصارت اذا اقرت بالانقضاء كاتين في الصغيرة ولما لان انقضاء  
عدتها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي  
البلوغ سنك والصف ثابت بيقين فلا يزول بالشك او ولدت في العدة عطف على ولادتها لا قبل انقضاء  
مسئله ذكرت في الهداية ثانيا بقوله وان كانت معتدة عن وفات وصدة فيها الى اي يثبت نسب ولد معتدة  
وفات ولدت في العدة واقر الوترية بالولادة ولم يشهد على الولادة احد فواحدة اتفاقا وحده في حق الارث  
ظاهر لانها خالصتهم فيقبل فيه تصديقهم اما في النيب فهل يثبت في حق غيرهم ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا  
من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامرأتان من الوترية يثبت لقيام الحجة ولذا قبل بشرط ان يثبت  
الشهادة وقيل لا بشرط لان البتة في حق غيرهم تبع البتة في حقهم باقرام وبما ثبت بها لا برأي فيه  
بشرائط الاصل كالبعد عن الموت والجندي مع السلطان في خواتمته وهذا هو الصحيح كذا في الكافي  
وكذا استوحى ولدت لست اشهر معي اذا تزوج الرجل امرأة فجاوب بولد لست اشهر فصاعد يثبت نسبهم  
سواء اقر الزوج او سكبت لان المهران قائم والمدة تامة وان انكر الزوج ولادتها ثبت بشهادة امرأة واحدة  
فان تمام بلا عتال ان النيب يثبت بالمرأى القائم واللعان لما يجب بالعتف وهو موجود هنا لان قولهم  
ليس معي قدف لها بالمرأى والعتف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة ليلزم  
كون اللعان ثابتا بشهادة القابلة بل اضيف اللعان الى القذف بحجة اعني قوله على ظاهره انما غسل  
ان القذف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لا نسلم ان القذف بالولد لا يقتضي وجوده والكلام فيه ورواه  
ان مراد القوم بالوجود الخارجي والعتف بالولد انما يقتضي الوجود في العارية دون الخارج مثلا اذا سكت  
الزوج ان امرأته ولدت ولدت فعلم ذلك الولد ليس معي كاذف قالها بالزنا اذا كانت قال نيب تحصيل الولد  
منه وان لم يكن الولد موجودا في الخارج وان ولدت لفرسها اي من ستة اشهر لا يثبت نسب المتوفى  
على المكابح وان ولدت ثم اختلفا وادعت كاحا سنة ستة اشهر وادعى الزوج الاقل صدقت بل اربعين  
عنده خلافا لهما كما سياتي قال ان كنهها في طالق ثم نكحها فولدت نصف سنة منذ نكحها او لم يزل الزوج  
نسبه اي نسب الولد ومهرها لوجود العلوق في العدة على صلاحها بولادتها اي قال لا امرأته اذا ولدت  
ولدت اذ كانت طالق فشهدت امرأة واحدة بما اي بالولادة لم ينع اي الطلاق عند ائمة حنابلة

[illegible]











على الشراء فيلزمه سواء اقر به او نفيه وذلك لان الشراء لم يبر  
العدة في حق غيره وان عطلت بالنسبة اليه لحظها بملك الغير  
صرح به الزيلعي كما صرح بان هذا اذا كان الطلاق واحدا  
واما اذا كان اثنين فيثبت نسب ما ولدته الى مستفيضة لان المنة  
تحمى بالطلقتين حرمة غلطه فلا يمكن اضافته للعوق الى ما بعد  
بين الشراء ولا يضاف الى اقرب الارقات لعدم الامكان بل الى  
ابعد ما حلا صراحا على الصلاح **ح** كما تقتيد بالطلاق  
انما في لان الحكم فيها اذا لم يطلتها واشترها حكم المطلقة  
بغيرها شاربا ففساده على الشراء الى اربعة اوراق في هذا الحكم  
بين ان يستفاد من الشراء اولا **ح** في هذا بالتعليق لا بد من قول  
هذه حا مل من معنى يلزمه الولد وان جاءت له لا كغيره من سائر  
الى مستفيضة حتى يتيقن في غاية البيان **ح** ومثله يقول  
ان كان في ملكك ولد فخر فولدت بعد ذلك لستة اشهر  
لم ينفق فان ولدت له لا من ستة اشهر عشق **ح**  
ليس بعد احراز في الحكم في الكثير ايضا كذا اذا كان  
يولد مثله الا ان في الكبير يحتمل ان يصدق في الاب في هذا  
الاقرار حتى يثبت منه على ما بين من كلامهم فيتم راق **ح**  
فتبينه بعول الوارث انما في لان الحمل يحتملها فان لم يعد  
معها فان الوارث انت ام ولد ابى اول بقولها اطلق في  
غاية البيان معللا بان للوارث ان يقول ذلك ولعل فائدة  
ان الوارث لو كان صغيرا فلا يعرفها ايضا وان لم يزل  
شيئا ولم يذكر المعرف لها هو عند امرار الوارث انها ام ولد  
ابيه فاصح ما جاز فيه انه لا يجب شي كذا في النسخ الوارث معينا  
الى غاية البيان **ح** **ق** 4 بعض العلماء هذه اذا جاءت  
مالمولدة لستة اشهر فصاعدا واما اذا جاءت به لا من ستة اشهر  
من وقت النكاح فيثبت نسب من المولى اذا اوعاه وبكعباد  
النكاح كما صرح به في كثير من الكتب المقتضية انتهى **ح**  
يحيى منه المسئلة في باب وهو النسب من كتاب المدخل في  
باب احقر فولدت لا من ستة اشهر عند بيعت بثلث نفسه انتهى  
وما ذكره هناك موافق للذي ذكره فاقع في كلام صاحب الكد  
هنا من الاطلاق لا يرى له وجه محتمل في قال في الهداية وانما  
جاءت به لا كغير من ستة اشهر من وقت البيع والا من مستفيضة  
لم يقبل دعواه السابق فيه انتهى **ح**

وعندما ينسج لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية ولان الولادة تثبت ضرورة فثبت  
عندها فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس بناسخ لها لان كلاهما يوجد دون الآخر اعترض عليه بعض  
شراح الهداية بان كلاهما في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشيء لان من لوازمه والولادة تثبت  
بشهادتها والشيء اذا ثبت ثبت جميع لوازمه ليس على اطلاقه فهو في موضع لا يتصور الاستكمال بين الامم  
والملزوم كما في لزوم العقد وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينفك عنها وقد تقرر  
وكنت الاصول في بحث الاقضاء ان قوله اعني عبدك عني بالغ يقتضي البيع ضرورة صحة العقد  
فصار كما تقرر قال في عبدك عني بالغ وكني بالا عناق فثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت  
من الاركان والشرائط الا ما يحتمل السقوط اصلا وان كان الزوج امر بالمحرم علق طلاقها بالولادة  
فكانت المرأة ولدت وكذا بها الزوج ينسج الطلاق بلا شهادة عند اذ حنفية وعندهما يشترط شهادة  
الغائبة لانهما يدعي جنسية فلا بد من الحجة ولان امره بالمحرم امر بما يقتضي اليه وهو الولادة كمن لم يظنها  
فغيرها فان ولدت لاف من سنة اشهر من شرائها زمة الولد والا فلا يلزم لان الولد في الوجه الاول ولدت  
المصدرة اذ العلق سابق على الشراء وفي الثاني ولد الملوكة كذا الحادث يضاف الى اقرب وفيه فلا بد  
من الدعوة قال الامه ان كان في بطنك ولي فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لاف من سنة اشهر من ذافر  
في ام ولده لا يثبت ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة الى تعيين  
الولد وهو يثبت بشهادة الغائبة اتفاقا وانما قال لاف من سنة اشهر من ذافر لانها لو ولدت سنة اشهر فصلت  
لا يثبت النسب لاحتمال انها جلبت بعد مغالبة المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد بخلاف الاول المتحقق  
بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوة او يظن عطف على قوله لانه اي لو قال لظفر هو مني وان  
المعبر فقاتلته ام اي ام الظفر هو امه وانما دعيه وانما دعيه اي يوثق الظفر وامه من المعبران المسئلة  
فيما اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها ام الظفر ولا سبيل الى نبوة الظفر لا البسكاج امر تكا حيا  
لا في الموضوع المحل وان قال وارتب انما ولدته وجعلت حريتها لاف من سنة اشهر من ظهور الحرية باعتبار الدار  
حجة في دفع الرق لافي استحسان الارث ورجع امه من عبده بجاءت بولد فادعاه المولى ام يثبت تسليم  
لان ثبوت نسب يقتضي فسخ السكاج وقد ثبت ان السكاج بعد ما صح لا يفسخ الفسخ بخلاف البيع فان المولى  
اذ باع امه ولدت عند المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسبته ويفسخ البيع وعقب اي الولد لا يملك  
المولى وقد اقر سنوية فلم حرته وان لم يثبت الملزوم كما اذا اقر سنوية عبده المعروف بالنسب وصير الى  
الامه ام ولده لاف من سنة اشهر من ذافر ولدت امه الموطوءة له ولدت امه يثبت نسبته حتى يدعيه فان الغرض على ثلاث  
مراتب قوى وهو فرض السكوة وحكم ان يثبت به النسب بلا دعوة ولا يتحقق بمجرد النسخ لا يفي باللعان  
في السكاج الصحيح اذ اللعان في الفاسد كانه ضعيف وهو فرض الامه وحكمه ان لا يثبت به النسب  
الابدعية لضعفه ومتوسط وهو فرض ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة ويتحقق بمجرد النسخ  
لكن ثبوت بلا دعوة انما يكون اذا حل المولى وطها واما اذا لم يحل فلا يثبت بلا دعوة كام ولد كان بها











الام وهو محمول على ما اذا كان من فصل الاب من هو موجود من البحر الزماني انما يحصر عادة بالاسم من

[illegible]

سورة اما اذا كانت لا تشبه كسنة مثلا فلا يخفى **١٠٦**  
 اختيار في الدنيا من رآه اجمع نعم اليه والارض عند امينة اخرى  
 تصور عمله بخلاف من عده الدعة والفرحة من جنه وبين القس  
 اذا كان بالاعمال **١٠٧** اشار الى انما لو حوت قبره انما يخلع  
 في ارضه من ابي يوسف اذا كانت الاستيناس من حق **١٠٨** من القول  
 الاب والجد وكان الحاسبان في هذه الضوابط بكرة واجبا الى  
 الاب كما في ما قبله والام والجد احق بها الى النصيب من  
 الابن لكنه لما كان احرا الاحوال ادرج فيه الجد مع الاب ليتم  
 الكلام على ظهور المراء انتهى ونحو من المسألة المذكورة على  
 السهول من النص اهون لما قرره ليس باول فادركت كسوة  
**في** بقية المرأة لان الاب ليس له احوال الولد من الماتة  
 حيث كان لها الحضانة وفي الفتاوى السراجية سزا اذا اخذ  
 المطلق ولده من حاضنته فزوجها هل ان يسافر في ما قبله  
 ما قبله من يسافر في ان يسافر من امر انتهى **١٠٩** من مال في المدة  
 لا في النقص المقام فيه حوافر وسرعا فالدم من ما هو ببدنه من  
 منهم انتهى ويؤاخذ على هذا كما كان يجوز من ولده حين  
 العقد وهذا واضح وان شئنا على من قال في تاجر من حيث انما  
 كيف يكونان وجهها في يجوز ضرر الولد انتهى **١١٠** من النظر في  
 ليس فيه احتراز بل كل حاضنة كذلك بل الخالد كذلك  
 بالاولى لانها من ماله الام **١١١** قول وعمل في الام  
 تأتي اي يقع من الحضانة اي يقع من حضانة المرأة على الولد  
 المذكور وهو كونها بما جازا وبعبارة الخلاصة وهي تأتي عن  
 ذلك والتقدير المأذون في طلبه للاب وفي الحاشية على ما يظهر  
 من لفظ الخلاصة ايضا **١١٢** قوله ونظامه بالاجر  
 وانفقة اراد بالاجرة الرضاغ سواء ارضعت بهنما  
 او ارضعت غيرها واراد بالنفقة ما يكون بعد الطعام والظ  
 انه وضع المسئلة انما هو في مطلقة مضت عدتها فان  
 طلب الاجرة من الاب من جهة ام المصبي انما هو في هذه  
 الصورة كما سبق انما وانما قلنا اراد بالاجر اية الرضاغ  
 اذ يجب على الاب اجرة على الحضانة لانه على هذا الامر  
 حتى يطلب المراء كما صرح به في جواهر الفتاوى فضلا  
 عن قاضيان وتخفيفه ان اجرة الرضاغ بمقره الرضاغ  
 والرضاغ من النفقة كما صرحوا به والنفقة انما يجب على  
 الاب بخلاف الحضانة فانها ليست عليه على ما قرره بعض  
 العلماء **١١٣**  
 لا في الشيء **١١٤** من قوله انما تصور عمله كما في سنده  
 الدعة والنفقة وبين اللعب والما **١١٥**  
 قد قاروا الام وقسمه **١١٦** من قوله انما تصور  
 بغيره على ما كان عليه **١١٧**  
 حقيقة عمل الشيء **١١٨**  
 في كل **١١٩**  
 من حيث الاتفاق **١٢٠**  
 من حيث الاتفاق **١٢١**  
 من حيث الاتفاق **١٢٢**  
 من حيث الاتفاق **١٢٣**  
 من حيث الاتفاق **١٢٤**  
 من حيث الاتفاق **١٢٥**  
 من حيث الاتفاق **١٢٦**  
 من حيث الاتفاق **١٢٧**  
 من حيث الاتفاق **١٢٨**  
 من حيث الاتفاق **١٢٩**  
 من حيث الاتفاق **١٣٠**  
 من حيث الاتفاق **١٣١**  
 من حيث الاتفاق **١٣٢**  
 من حيث الاتفاق **١٣٣**  
 من حيث الاتفاق **١٣٤**  
 من حيث الاتفاق **١٣٥**  
 من حيث الاتفاق **١٣٦**  
 من حيث الاتفاق **١٣٧**  
 من حيث الاتفاق **١٣٨**  
 من حيث الاتفاق **١٣٩**  
 من حيث الاتفاق **١٤٠**  
 من حيث الاتفاق **١٤١**  
 من حيث الاتفاق **١٤٢**  
 من حيث الاتفاق **١٤٣**  
 من حيث الاتفاق **١٤٤**  
 من حيث الاتفاق **١٤٥**  
 من حيث الاتفاق **١٤٦**  
 من حيث الاتفاق **١٤٧**  
 من حيث الاتفاق **١٤٨**  
 من حيث الاتفاق **١٤٩**  
 من حيث الاتفاق **١٥٠**  
 من حيث الاتفاق **١٥١**  
 من حيث الاتفاق **١٥٢**  
 من حيث الاتفاق **١٥٣**  
 من حيث الاتفاق **١٥٤**  
 من حيث الاتفاق **١٥٥**  
 من حيث الاتفاق **١٥٦**  
 من حيث الاتفاق **١٥٧**  
 من حيث الاتفاق **١٥٨**  
 من حيث الاتفاق **١٥٩**  
 من حيث الاتفاق **١٦٠**  
 من حيث الاتفاق **١٦١**  
 من حيث الاتفاق **١٦٢**  
 من حيث الاتفاق **١٦٣**  
 من حيث الاتفاق **١٦٤**  
 من حيث الاتفاق **١٦٥**  
 من حيث الاتفاق **١٦٦**  
 من حيث الاتفاق **١٦٧**  
 من حيث الاتفاق **١٦٨**  
 من حيث الاتفاق **١٦٩**  
 من حيث الاتفاق **١٧٠**  
 من حيث الاتفاق **١٧١**  
 من حيث الاتفاق **١٧٢**  
 من حيث الاتفاق **١٧٣**  
 من حيث الاتفاق **١٧٤**  
 من حيث الاتفاق **١٧٥**  
 من حيث الاتفاق **١٧٦**  
 من حيث الاتفاق **١٧٧**  
 من حيث الاتفاق **١٧٨**  
 من حيث الاتفاق **١٧٩**  
 من حيث الاتفاق **١٨٠**  
 من حيث الاتفاق **١٨١**  
 من حيث الاتفاق **١٨٢**  
 من حيث الاتفاق **١٨٣**  
 من حيث الاتفاق **١٨٤**  
 من حيث الاتفاق **١٨٥**  
 من حيث الاتفاق **١٨٦**  
 من حيث الاتفاق **١٨٧**  
 من حيث الاتفاق **١٨٨**  
 من حيث الاتفاق **١٨٩**  
 من حيث الاتفاق **١٩٠**  
 من حيث الاتفاق **١٩١**  
 من حيث الاتفاق **١٩٢**  
 من حيث الاتفاق **١٩٣**  
 من حيث الاتفاق **١٩٤**  
 من حيث الاتفاق **١٩٥**  
 من حيث الاتفاق **١٩٦**  
 من حيث الاتفاق **١٩٧**  
 من حيث الاتفاق **١٩٨**  
 من حيث الاتفاق **١٩٩**  
 من حيث الاتفاق **٢٠٠**



بخلاف ما إذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطى فإن المانع من جنسه ولو كان صغيراً لا يطبق المانع  
 لا تنفع لها إلا أن المانع قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المانع من قبلها لعدم فاعله من قبلها قائم  
 مع قيام المانع من قبلها لا يستحق النقعة كذا في أنها بقدر أو غيبة فإن غابها لا يبطل صحها في النقعة  
 زوجها موطوءة أو لا كما إذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطى وهي كبيرة بقدر حالها سطلق بقوله  
 فنجب وهو اختيار الخفاف وعليه الفتوى وتبين بقوله في المورس في نقعة البسار والمورس في نقعة البسار  
 والمختلطين بأن يكون أحدهما موسراً أو الآخر مقسراً وهو يتناول صورتي أحدهما أن يكون مقسراً  
 والزوج موسراً والثانية عكسها بين المختلطين أي تنقعه دون نقعة الموسرات وفوق نقعة الموسرات  
 وقال الكرخي صغير حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال المصنف  
 الصغير حال في البسار والبسار في ظاهر الرواية ولو لم يثبت أيها قال في الهداية إذا سلب نفسها  
 في منزل فبطلت نقعتها وقال في النهاية هذا الشرط ليس يلزم في ظاهر الرواية فإنه ذكر في المبسوط  
 وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النقعة واجبة لها وإن تنقل إلى بيت الزوج ثم قال وقال بعض  
 المتأخرين من أئمتنا لا يستحق النقعة إذا لم ترق إلى بيت زوجها والقصوى على جواب الكتاب وهو زوج  
 النقعة وأن لم ترق أو مرضت في بيت الزوج فإن لها النقعة القياس عدتها إذا كان مرضاً في الجماع  
 لقوت الاحتباس للاستمتاع ووجه الاستحسان أن الاحتباس قائم فإنه يستأنس بها وبشها وتحفظ  
 البيت والمانع لعارضي فاشبهه المحض ومن أبي يوسف أنها إذا سلبت نفسها ثم مرضت جبت النقعة لتحقق  
 التسليم ولمرضت ثم سلمت لا يجب لأن التسليم لا يصح واستحسن في الهداية لا يجب النقعة لما تفرقة  
 وبينها بقوله خرجت من بيت أبي بيت الزوج بلا حق حتى تعود إلى منزلها لأن فوت الاحتباس منها وإذا عاود  
 جاء الاحتباس فنجبت النقعة بخلاف ما إذا امتنع من الفكين في بيت الزوج لأن الاحتباس قائم والزوج  
 قادر على الوطى جبراً وقوله بلا حق احتراز عن خروجها بغير كذا إذا لم يبطها المهر فجعل فخرجت من بيته  
 ومحبوبة بغيره لأن الامتناع جاء من قبلها بالمأطلة وأن لم يكن معها ما كان كافياً فليس منه مرضة  
 لم ترق إلى منزل الزوج لعدم الاحتباس لأجل الاستمتاع بها ومقصود به يعني أخذها رجل  
 كرها فذهب بها فان النقعة جرت الاحتباس في بيته وقد فات وجا بغيره ولا زوج ولو مع محرم  
 لأن فوت الاحتباس منها ولو ساءت برأى بالزوج فنقعة المحض أي الوجع في الاحتباس قائم لقيام  
 عليها لا غير أي لا تنقعه السهر ولا الكوثر ولخادمها الواحد عطف على قوله في أول الباب زوجها لو كان الزوج  
 موسراً لأن كيانها واجبة عليه وهذا من غامها المصنف في الأصح لا يفرق بينهما أي الزوجين بمجرده  
 أي الزوج عنها أي النقعة لا بعدم ابغائها أي الزوج حال كونها غائبة عنها مفعولاً أي أنه ولو كان الزوج  
 موسراً أعلم أن يجوز الفسخ عند الشافعي إجماعاً أحدهما عسار الزوج وطريقه أن يثبت عساره عند  
 الحاكم فيمده ثلاثة أيام ويكفي فيه أربعة كذا في غاية القصوى وبأنها عدم أيها الزوج العسار  
 حتماً من النقعة ولو موسراً قال في شرح غاية القصوى ولو غاب الزوج حال كونها قادر على الوطى أو النقعة

ظاهرا وهو ان فتر كانت لها النفقة لان الاحتياج من هنا فانه  
 لم يكن من جهة الزوج كما في الذخيرة والافق ان نفقته يزوجها  
 عليها ويحبس اجنبي **عمر** لا عن ابن يوسف اذا لها النفقة لان  
 اقامته الغرض عند سكوتها نفقة المحض وفي رواية عن عمر  
 الزوج بالخروج سها والافاق عليها اذا اراد ان يخرجها  
 اطلق الخ فمثل الغرض ومثل **عمر** ٨ ونفقة ذلك ان  
 ينظر لو كان في الفتر كفنها النفقة بدوم وفي السرايحي الرابع  
 ومنا و اكثر ينفق عليها في السر بدوم ولا يلزم الزيادة في  
 حكمه ابن يوسف ان حبست بدوم لا يقدر على ادائها يجيبها  
 النفقة وان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد لانفق لها وهذا  
 اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في الحبس وان وجدته  
 كما في بصر اليها فالجيب لها النفقة **قوله** عند الحاجة الواحد  
 لا لا يلزم نفقة اكثر من خادم واحد لها وهذا عندنا وان  
 ابو يوسف يرضى لخادمين لا يحتاج الى احدهما المصالح  
 الاخرى الى احدهما المصالح الحاجة واما ان الواحد يقوم بالبيت  
 ولا ضرورة في اثنين وقال الطحاوي وروي صاحب الاملاء  
 عن ابن يوسف ان المرأة اذا كانت من غير مستدراها من خدام  
 واحد انفق على من لا بد لها من نفقة عن هو كذا **عمر** ١٠  
 واثنين او اكثر من ذلك قال و لا تأخذ ذلك في غاية البيان  
**عمر** ١١ وفي غاية البيان عز بان النفقة اذا ثبت الجبر استاء  
 اليهود فانه كان القاضي ضا في المذهب ورفق بينهما فنقد  
 قضاءه بالشرع وان كان حنفي المذهب لا ينفق لانه ينفق  
 مذهب الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده على ذلك فانه قضى  
 بخلاف الراية من غير اجتهاد فعن ابن حنيفة واما ان ولولم  
 ولكن امسا في المذهب ليقض بينهما في هذه الحادثة ففقهي  
 بالنفقة فنقد اذا لم يرض الامر بالمأثور **عمر** ١٢ فنفقة  
 بالنفقة لان المدراء لا تجب عليه صلاحا في اليقين  
 من صدقة الفطر **عمر** ١٣ اطلق المص في الحامد ولم ينفق  
 اليها للاختلاف في نفسه فيقول هو كمن جند ما خرا  
 كان او غيره ملكا اوله او لغيرها فظاهرا روايت عن  
 اصحابنا الثلثة كما في الذخيرة انه ملكها ما فلولم يكن  
 لها خادم لا يرض نفقة خادمها بها بسبب ملكها له  
 فاذ لم يكن في ملكها لا يلزم نفقة كالقاضي اذا لم يكن له  
 خادم لا يستحق نفقة الخادم في بيت المال وظاهر  
 كلامهم ان خادمها هو المملوك لها سواء كان عبدا او  
 حابيا **عمر** ١٤ **قوله** رابعه كذا ربي ونفقه لى و  
 نفقة من ما يرضى احد

من ذریعہ  
علاوہ  
۴۱  
۴۰

بيع الفل المأذون بالسكاج في زوجة مرة بعد أخرى  
 وقال الولي المني في فتاواه إذا بيع في كهر مرة وتبي خشي من الكهر بأن لم ينف الثمن بكل الكهر لا يباع  
 مرة أخرى بل يخر إلى ما بعد الصقي والفرق بين النقة والكهر أن البعد يباع في جميع الكهر فلا يباع فيما عني  
 منه مرة أخرى بخلاف النقة فإنه يبيع في النقات المحصنة لأنه النقات التي لم تقص واجته بعدو النقة  
 تخيه شائشا فإذا اجتمع مرة أخرى يباع فيها أيضا لأن النقة التي بيع فيها أولا غير هذه النقة التي  
 وجبت ثانية انتهى  
 شيخ الاسلام مصطفى اندرس  
 قال في الدرر البهية إذا تزوج البعد بالذك والذكوة فالحاض عليه النقة فالتنقة تنقضي بالزوجة  
 لأن ذين النقة ظهر حتى الكولة لأن سبب هو الطاع بمرح المولى فإذا اجتمع عليه من النقة العجز عن الأداء  
 يباع فيه إلا أن بعده الكولة ثم إذا اجتمع عليه النقة مرة أخرى يباع البعد ثانيا قال شمس الأمانه الرشتي  
 وليس في خشي من ذين البعد يباع فيه مرة بعد أخرى إلا النقة وهذا لأن النقة تجدد بوجودها  
 الزمان فكذلك في حكم ذين عادت فلا تكرار سائر الذين انتهى ولا يخفى عليك أن قوله ثم إذا اجتمع إلى  
 صريح في أن يبيع لأجل هو الذين الحادث بعد البيع وإن ما نقله عن شمس الأمانه من قوله فذلك  
 في حكم ذين عادت ببنيانه هو الذين القديم فإذا بين القولين تنازع لا يترتب التخيير والى صلاتي  
 أول ساكن ليس هو صدر الشريعة تأمل  
 شيخ الاسلام مصطفى اندرس  
 في بيع ذين غير ما ربيع النقة مرة إلى أقول هذا بزيادة ما أسلفنا في تصور البيع مرة  
 بعد أخرى فإنه صريح في أن ما يبيع لأجل هو الذين القديم لا الذين الحادث بعد البيع وقد انطقت  
 بما بالحق واغتر في ذلك بالطل بكلام صدر الشريعة ولم يزدك  
 جوترياد  
 ويمكن التوفيق بين كلامي الشايع بأن كل قوله يكون دينا آخر إذا لم  
 على أن يكون في حكمه كما هو الظاهر من كلام السرخسي  
 مصطفى اندرس  
 هذا من المواضيع التي أخطأ فيها صدر الشريعة وشتم هذا الشايع الفاضل صاحب السهولة في  
 ولو لم أكل سوا صدر الشريعة ثم وجدت من السلف نقلا والأدلة ما ذكره صدر الشريعة والتمسكه  
 صدره على نظر  
 شيخ الاسلام مصطفى اندرس  
 قوله والفرق أن ذين النقة إلى وفيه ارتكاف فما تقدم أن اجتمع عليه الفداه في جميع محاسن  
 يباع مرة أخرى مع أنه لا يجد في النقة الكافسة لثمنه البعد وإن

در رد باب الفقه











معتقون على الصبر الجور ولا إعادة جاز وهو غير جاز وان كان في اهل الرد من غيرها لما بينا في الاصل ان يكون صديقا لا يقيم الجاه فلا يسكنها كما في صفة القدر وتخرج عنها يوم ولد وليس  
المرء الا مشايخ من اسكنها منها على المختار كما سجد كالمصنف في كتاب لا يحتاج الى الاستدلال فلا يستغنى عنها بحرف ٢ وعن ابن يوسف في النوادر في صفة خروجها بان لا يقدر على انشاها فان كانا  
يقدران على انشاها لا تذهب وهو حسن فان بعض النساء لا يشق عليهما مع الابن لظروف قد يشق ذلك على الزوج فينتفع وقد اخذ بعض المشايخ منها من الخروج اليها وقد اشار الى مقتضى شرح  
المحقق الاخذ بقول ابن يوسف ان كان الابوان بالصفة التي ذكرت وان لم يكونا كذلك ينبغي ان لا يكونا في دارهما الجاهن بعد الحين على قدر مقارن عمر ٨ ولم يشهد بما عرفت من الكتب الفقهية الا في المناق  
الصرفية فان قالوا انما يجب النفقة في مال الغائب بشرط ان يكون مدة سفره حتى وهو قيد حسن فانهم يوافقون ما ذهبنا اليه من ان يكون له من المال ما يفي بالغرض من الاقارب  
والدم فان نفقتهم انما يجب بالنفقة لا بمجهته فينفذ بالنفقة على الغائب لا يجوز ولا احتراز عن نفقة غيره كعسرهم وانما يؤخذ منها كغيرها من نفقة الزوجان في نفقة الزوجان فان شرد او مطلق قد

عندنا فكان الطريق في التكسير عسر هذا بيان ان لا يلزم النفا  
على الغائب على تقدير ان يكون زعم ايضا وان كان  
حسن منهم كانه لفظ استعاط هذه المادة من التبرع  
فان قوله اي درهم او دينار او طعام او كسوة فيفسر  
بحسن حكمه لا بماله ٤ وان اردت المرأة ان تذهب  
الى مجلس العلم بغیر اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت  
لها نازلة ففعلت زوجها وهو عالم فاجبرها بذلك  
لا يسبها الخروج بغیر اذن وان كان الزوج جاهلا وسال  
العالم عن ذلك فذلك وان اشيع الزوج عن السؤال كان  
لها ان تخرج باذنه لان طلب العلم مما يحتاج اليه فرض على كل  
مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة و  
اردت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مساندا لصلوة والزوج  
فان كان الزوج يحفظ تلك المساندا ويذكرها فذلك ليس  
لها ان تخرج بغیر اذن وان كان الزوج لا يحفظ المساندا  
فالاولى له ان ياذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا شيء  
عليه ولا يسع ان تخرج بغیر اذن ما لم يقع لها نازلة امره  
لها ان تخرج لغيره من يقوم عليه وزوجها بينهما عت  
الخروج اليه ونفا هذا المذهب كان لها ان تخرج زوجها و  
تطبع الولد مؤمنا كان الولد او كان كافرا لان النفا فيها  
لها ان تخرج عليها فيقدم على حق الزوج ٥ وهذا  
يدل على انه يؤخذ بالتكليف من الوالد ان ايضا وهو الظاهر  
انظر الى الغائب وقد يقال انه ما يؤخذ منها ما تقدم و  
اما من الوالد ان لا يؤخذ منها الا ما لا يجوز

سائر الديون ولو كان مدبرا او مكاتب ايباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا عجز عن البيع لا يقبل  
النقل بعد العجز نفقة الامة المكسوة اما يجب بالتبني ان يزوج امته لغيره فانما يجب عليه النفقة اذا  
تواها سيدها اي على بينها وبين زوجها ولا يستجدها لان الاحتباس لا يتحقق الا بها وعدم استعمالها  
فان المتبرق استحقات النفقة تقر بها المصالح الزوج وذلك يصلح باذنه ولو استعملها المولى بعد ما  
بعد التبني سقطت النفقة زوالا للموجب وان خدمته اجابا بلا استعمالها لا ينقطع الا لا يستجدها  
لم يكن مستورا ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مدبرا او مكاتب لان المصالح الزوج هو التبني  
فلا يختلف باختلاف الارواح كذلك كالفقه المدبره وام الولد حتى لا يجب نفقتها الا بالتبني بخلاف  
المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى حيث يجب نفقتها قبل التبني كالحرة اذ ليس المولى ان يستعملها بصيرة  
احق بنفسها ومافيهما ويجب على الزوج السكنى الزوجية لقوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم في بيت حال  
عن اهل الزوجين لا يباين بغير ان بالسكنى مع النكاح لا يمانان على متاعهما وينبغي ان الاستمتاع و  
المعاشرة الا ان يختار الا ان تلي لها فليها ان يسكنها معه وينفق عليه ولا يملكها بغير محرمها البتة والاطلاق  
مهما متى شاءوا ولا ينفق الزوج من ذلك لما فيه من قطع الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول عليها  
بل اذا نزلت في الجوز لا السبب ملكه من الدخول فيه والصحيح ان لا يسع من خروجها الى الوالد من ولا  
من دخولها عليها كزوجة ودخول محرم غيرهما كزوجة والده والصحيح احتراز عن قول محمد بن قافيه  
بقوله لا يمنع المحرم من الزيادة في كل شهر من رزقه الغائب وطهرا وابويق ما يلهي الغائب من جنس  
حتم اي درهم او دينار او طعام او كسوة من جنس حتم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لا يحتاج الى  
البيع ولا يبلغ مال الغائب للاتفاق بالوفاء ان اقر من عنده المال يعني المضارب والمودع والمديون  
براي المال والزوجية والولاد او علم القاضي ذلك اي المال والزوجية والولاد ولم يصرح به عنده  
المال ويحتمل اي القاضي الزوجية على انه اي الغائب لم يعطها النفقة ويكفيها لان من الناس من يعطى  
كفلا ولا يحلف ومنهم من يكسب جميع بينهما احتياطا نظرا للغائب لا بائنة بيته عطف على قوله نفرض  
لزوجته الغائب اي نفرض النفقة باقائه الزوجية بيته على السكاح ولا نفرض ايضا ان لم يترك اي الغائب  
مالا فاقامت اي اقامت الزوجية بيته لغيرها اي القاضي النفقة عليه اي الغائب وباترها بالاستدانة  
لا نفقة قضاء على الغائب ولا ينصى برأي بالسكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقال في حرمه من  
بها لا يراى بالنفقة لا السكاح لان فيه نظر لها ولا ضرر على الغائب فانه لو خسر وصية فيها فقد اخذت  
حقها وان محمد يحلف فان يكره فقد صدقها وان اقامت بيته قد ثبت حقها وان عجزت بعض الكفيل المرأة  
وبهذا اي بقوله زفر بن محمد الحاجة اليها دون علمه لا ينفق بنفقة في مال الغائب الا لولده المذكورين  
لان القضاء على الغائب لا يجوز فنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لم ياتخذوا قبل القضاء  
بدون رضا فيكون القضاء في حتم اعانة وفوق من القاضي بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم  
غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لم ياتخذوا من الرضا قبل القضاء اذ اظهروا به فكان القضاء

سائر الديون ولو كان مدبرا او مكاتب ايباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا عجز عن البيع لا يقبل  
النقل بعد العجز نفقة الامة المكسوة اما يجب بالتبني ان يزوج امته لغيره فانما يجب عليه النفقة اذا  
تواها سيدها اي على بينها وبين زوجها ولا يستجدها لان الاحتباس لا يتحقق الا بها وعدم استعمالها  
فان المتبرق استحقات النفقة تقر بها المصالح الزوج وذلك يصلح باذنه ولو استعملها المولى بعد ما  
بعد التبني سقطت النفقة زوالا للموجب وان خدمته اجابا بلا استعمالها لا ينقطع الا لا يستجدها  
لم يكن مستورا ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مدبرا او مكاتب لان المصالح الزوج هو التبني  
فلا يختلف باختلاف الارواح كذلك كالفقه المدبره وام الولد حتى لا يجب نفقتها الا بالتبني بخلاف  
المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى حيث يجب نفقتها قبل التبني كالحرة اذ ليس المولى ان يستعملها بصيرة  
احق بنفسها ومافيهما ويجب على الزوج السكنى الزوجية لقوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم في بيت حال  
عن اهل الزوجين لا يباين بغير ان بالسكنى مع النكاح لا يمانان على متاعهما وينبغي ان الاستمتاع و  
المعاشرة الا ان يختار الا ان تلي لها فليها ان يسكنها معه وينفق عليه ولا يملكها بغير محرمها البتة والاطلاق  
مهما متى شاءوا ولا ينفق الزوج من ذلك لما فيه من قطع الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول عليها  
بل اذا نزلت في الجوز لا السبب ملكه من الدخول فيه والصحيح ان لا يسع من خروجها الى الوالد من ولا  
من دخولها عليها كزوجة ودخول محرم غيرهما كزوجة والده والصحيح احتراز عن قول محمد بن قافيه  
بقوله لا يمنع المحرم من الزيادة في كل شهر من رزقه الغائب وطهرا وابويق ما يلهي الغائب من جنس  
حتم اي درهم او دينار او طعام او كسوة من جنس حتم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لا يحتاج الى  
البيع ولا يبلغ مال الغائب للاتفاق بالوفاء ان اقر من عنده المال يعني المضارب والمودع والمديون  
براي المال والزوجية والولاد او علم القاضي ذلك اي المال والزوجية والولاد ولم يصرح به عنده  
المال ويحتمل اي القاضي الزوجية على انه اي الغائب لم يعطها النفقة ويكفيها لان من الناس من يعطى  
كفلا ولا يحلف ومنهم من يكسب جميع بينهما احتياطا نظرا للغائب لا بائنة بيته عطف على قوله نفرض  
لزوجته الغائب اي نفرض النفقة باقائه الزوجية بيته على السكاح ولا نفرض ايضا ان لم يترك اي الغائب  
مالا فاقامت اي اقامت الزوجية بيته لغيرها اي القاضي النفقة عليه اي الغائب وباترها بالاستدانة  
لا نفقة قضاء على الغائب ولا ينصى برأي بالسكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقال في حرمه من  
بها لا يراى بالنفقة لا السكاح لان فيه نظر لها ولا ضرر على الغائب فانه لو خسر وصية فيها فقد اخذت  
حقها وان محمد يحلف فان يكره فقد صدقها وان اقامت بيته قد ثبت حقها وان عجزت بعض الكفيل المرأة  
وبهذا اي بقوله زفر بن محمد الحاجة اليها دون علمه لا ينفق بنفقة في مال الغائب الا لولده المذكورين  
لان القضاء على الغائب لا يجوز فنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لم ياتخذوا قبل القضاء  
بدون رضا فيكون القضاء في حتم اعانة وفوق من القاضي بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم  
غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لم ياتخذوا من الرضا قبل القضاء اذ اظهروا به فكان القضاء



في الذمزة المتقدمة اذا خرجت من بيت العدد سقطت نفعها ما دامت على المشور ما عادت الى بيت الزوج كاذنها النفقة والسكنى ثم الخروج عن بيت العدد على سبيل الدرهم ١٠٨ ليس بشرط سقوط نفعها فانها اذا خرجت زنا وبسكت زنا لا اصبحت خائفة ولم يترك المكو والنفقة في الصغيرة والحائنة والحائز والمجنبة في المتقدمة شتمت المكسرة والاولاد في كرم في كتمان لان العدد لا يظلم غالباً فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها فمضى بها تركه **محرر** المقتضى ان اذا كانت حامله لا في فالق الظهيرة واذ انفق الوصي على الحامل فمضى به برجع الى الحرة بانفق ١٧٠ كونه ذلك ما دون القاضي لان عليها وشريها كما في بيان ذلك من وجه المال انتهى وشمل السكنى والنفقة فلا سكنى لها ايضا كذا في المبسوط **محرر** واما السكنى فموجوب على الحائنة وشرف الظهار وفي بيع المتبرو بها السكنى في جميع الصور لان الفراق في منزل الزوج حق فيها فلا سقط بعصبتها اما النفقة ففيها اربعة اقسام في سببها فمعهها في مال في شرف العدد لتابع الشريعة هو حق في عار في حق في حيفه ان النفقة على الاب والام الاما بحسب المرات انتهى **محرر** اي ان كان له مال في بيت الزوج فمضى به في سببها فمعهها في

في حكمه ابتداءً باليجاب فلا يجوز ذلك على الغائب وبحسب لفظة الطلاق رجباً كان أو بايها ومعدته  
الفرق بين بمقتضى لجوار الفسخ والبلوغ أو الفرق بين عدم الكفاءة النكحة والسكنى أما الزوجي فلان الكا  
بعد فام لا يستعانده ناذ بجملة الوطى وأما البايان فلا النكحة جزء الاحساس كاذكر والاحساس فام  
في حق حكم مقصود بالكاغ وهو الولد والعدة واجبة لصيانة الولد فبحسب النكحة ولهذا كان لها السكنى  
بالاجماع الموت والمقتضى اي الاجبة النكحة لمعدته الموت والفرق بمقتضى كالأردة وتفسير الزايع  
اما الاول فلا النكحة بحسب في مالها شفاغشاً والامال لم بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة  
واما الثاني فلانها صارت حائسة نفسها بغير حق فصار كالتاشرة وتسقط اي النكحة بارتداد  
معدته الثلاث لا تنكحها ابتداءً لان الفرق ثبت بالطلقات الثلاث ولا عرفها بالردة والفقهاء لان الردة  
تجبس حتى تنوب وانكحة المجبورة والمكة لا تجبس فيها النكحة ومنها اي من سباب وجوب النكحة  
النسب يجب على الاب حائسة لا يشترك معها فيها كقصة ابيوبير ووجهه اي كالا يشتركة احد في نفقته  
ولو كان الاب يغير القوله تسا وعلى المولود له رقبين وكسوتين والمولود له هو الاب بولده متعلق  
بقوله بحسب الصغير حال كونه صغيراً حتى لو كان الصغير غنياً في مال او كبيراً عاجزاً عن الكسب حتى  
تولم يجرع عليه بحسب نفقة على ابيه وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يساجر الناس فهو عاجز وكذا  
طلبه العلم اذا لم يند الى الكسب فلا تسقط نفقته عن ابيه وعلى الموسر عطف على قوله على الاب  
اي يجب على الموسر فانه اذا كان ميسر كان عاجزاً وانكحة على العاجز بخلاف نفقة الزوجية  
والاولاد الصغار لانه التزم بها بالمعد فلا تسقط بالنفقة واختلاف في اليسار والفقير على ابيه بمعدته  
بملك نصيب حرمان الصدقة اعني يسار النفقة وصدمة بياية لاصوله اي ابيوبير واجداده وجداً  
اما الابوان فلقوله تسا وصاحبهما في الدنيا معروفاً وقسره النبي صلى الله عليه وسلم بحسب الفسرة  
بان يظنها اذا جاعا ويكسوها اذا عرايزلت في حق الابوين الكافرين بدليل ما فيها فافادت وجوب  
النفقة في حق الكافر بمبارتها وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاجداد والجدات فلا لهم من ابناء  
والامهات ولهذا يقوم الجد مقام الاب عند عدمه الفقهاء فيدبر لانهم لو كانوا اغنياً فنفعهم في مالهم  
وان قدر وعلى الكسب لانهم يضررون به والولد مأمور بدفع عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في  
ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين اما هو بحق الملك في مال الولد بقوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم انت ومالك ابليك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف  
المدة وان اقدم التوارث ويصرف فيه الفرق والفرقة لا الارث لما ذكر في من لم يثبت وابن ابن النفقة  
على البنت مع ان الارث بينهما نصان وفي ولد البنت والرجل النفقة على ولدها مع ان الارث لا يشاركه الا لاف  
ولا شئ تولد البنت لانه من ذوى الارحام ولكل ذى رحم محرم عطف على اصوله الفرق بين ذى الرحم  
وبين الحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقها على البنت والاخيت وصدق الاول على بنت العم دون  
الثاني لعمه كاحبا وصدق الثاني على اخيت الزوج لعدم صحة كاحبا دون الاول صغيراً وانثى

سید

ثم المعتبر في الطلاق شح النقطة والسكنى سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا او لا ما عدا كانت اولم يكن  
فاجبت في فصل ثمة العدة

ولا ينقص الموقوف غير ما ذكرناه من ثلث السلف فيما اذا كان حاصلا له بعضه فحقها في جميع ما زاد وقال بعضه لا ينقصه لها في مال الزوج وهو الصحيح  
م المصلحة او المخاصمة في ثلث العدة حتى انقصت عدها لا ينقص لها حصة وذلك ان حقها على المهر

ولا نفقة لغيره من زوج أو ولد أو جليل أو أبا أو كاشف أم ولد ومنى حامل ولها النفقة من جميع مال كذا في الفتاوى  
لا نفقة لغيره من زوج أو ولد أو جليل أو أبا أو كاشف أم ولد ومنى حامل ولها النفقة من جميع مال كذا في الفتاوى

[illegible]



الطلاق المصنف في هذه النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

بالنفقة او دكر عاجز بان كان زنا او اعرج او مجنون او فقرا او حال عن المخرج حتى لو كانوا اغنياء لم يجب عليهم نفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

هذا هو الحق في النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

هذا هو الحق في النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

هذا هو الحق في النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

افاد بقرينه بقدر الميراث ان تعدد من يجب عليه النفقة فانما تقسم عليهم بقدر ميراثهم لان الله سبحانه... والنفقة المصنف في هذه النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...

النفقة المصنف في هذه النفقة... والنفقة المصنف في هذه النفقة...



على حد من جهة ان مرض السلف في الغائب والقضاء على الغائب غير جائز كما سيجي من نصريح بذلك في ١٠٩  
ووجه على ما يظهر من لفظ صاحب الكنز وتقرير الزيلعي واستخبر بان كلامنا هذا انما هو في نفقة الاب في النفقة المذكورة ما لا يخفى من الاخلال بالمرام وعادة غاية البيان بخلاف النفقة  
في تلك الاب ذلك لا يطلق الولاية وهو عند صغير الولد وجوز كذا في النهاية ١٠٩ فان الدارين اذا ظهر بحسن حقه من مال المديون له اخذ على ما صرحوا به في ١٠٩ لا يرد عليه عليك ان هذا  
ليس من بيع المنقول بل النفقة فاختار كلامه بينا فخص اوله في ٨ فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضي اعانة لجاز بيع الاب لعدم القضاء على الغائب كذا في غاية البيان وقد ورد  
عليه ان احتياجه ثبوت الدين في القضاء لا يكون وجهه للفرق فانما اذا كان الدين مثبتا ومقتضا به على الاب قبل قبضته فالظاهر المسئلة ايضا على ما في ١٠٩ وانما عذر لصانها انهم قد وردوا  
في ١٠٩ فانما يضمن في القضاء وانما فيما بينه وبين استحقاقه لا ضمان عليه ولو كان الغائب حلالا لم يضمن لورثته انهم ليس لهم عذر في ذلك ولم يرد بذلك غير اصلاح كذا في فني القدر والمودع ليس

بغير احتراز في ان مدونة الغائب كذلك كافي في الولد المجتبه  
والا يوان ليس يثبت بل الاتفاق على الرزقة بل لا يملك ذلك  
كافي في الخاتمة من كتاب الوديعه وكذلك على الاولاد ولم يذكر  
المصنف في ١٠٩ من بيع ما نفقة على من انفق عليه عند ضيقه و  
قال في الرجوع له ان المودع ملك المدفوع وكان مضمنا  
بذلك نفسه وطاهره انه لا فرق بين ان ينفق عليهم وبين ان  
يبيع الوديعه اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع  
عليهم بوجوب المصلحة فيها بحرف في الامور في قوله اطلعهم  
ما ناكلون واليسوم مما تلبسون وعليه جامع العلماء قال  
العلامة في ذهب قوم الى ان الرجل عليه ان يسوي بين مملوكه  
من نفسه في الطعام والكسوة احتجا بما ورد في بيان حالهم  
انهم احتجوا بما حدثت العلامة في الكسوة باسناد الى ابي هريره  
انه قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يملك من امره الا ما يطيق  
فدل على ان المولى ان يفضلوا انفسهم على عبيدهم ويبدل عليه  
ايضا حديث البخاري مرفوعا ان ابي ابي هريره قال سمعت ابا عبد الله  
قال ان لم يجلس مع مملوكه فله ان ينفق او يفتق او ياكل او يلبس  
فانه في حقه وعلاجه والحجوب عن الاول انه ذكر لفظ من  
للمشيعين فاذا اطلعهم المولى من بعض ما ياكلون وكسوم  
من بعض ما يلبسون يحصل الفرض ولو كان المراد المشيعة  
في الاموال والكسوة لقائل مثما تاكلون ومثل ما تلبسون كذا  
في غاية البيان واجاب عنه في معنى القدر بان المراد من جنس  
ما تاكلون وتلبسون لا مثله فاذا ايسر من الكسوة والنفقة  
وهو ليس منها الفاقه كفي بخلاف الماسة بحوالي عن  
الامرياء في قول الامام الاعظم لا يري حوازي البيع  
على المحرور وكذا يجسد حتى يبيعه او يستحق عليه البيع وانما  
على قولهما يبيعه القاضي عليه لا يري ان البيع على المحرور لا يجل  
الغير كما في البصر

سوى النفقة وجه الاستحسان ما ذكرنا قال الزيلعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان الاب  
حالا غيبه عنه ولا يملك حفظ اجماعا فالمانع من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند كل اهل الاشكال  
اصل الان هما مقدمتين احدهما ان الاب حال غيبه عنه ولا يملك حفظ والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ  
فلا يلزم من كون الاولى اجماعا كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه من باب الحفظ وانما  
المانع من البيع بالدين هو ثبوت الدين محتاج الى القضاء بخلاف نفقة الولد كما سبق والجب ان هذا  
مع كاد في الظهور كيف حتى على من هو بالمفضل مشهور وقال صدير الشريعة قالوا ان الاب ولا يملك حفظ مال  
الابن وبيع المنقول من باب الحفظ لا يملك المقاراة محض بنفسه فاذا ابيع المنقول فالبقي من جنس حقه  
وهو النفقة فيصرف اليها قال قلت الكلام في انه هل يجل في المروض لاجل النفقة لا في البيع لاجل المصلحة  
ثم الاتفاق من الثمن على ان المصلحة لو كان هذا المأز السعديين سوى النفقة يعني هذا الدليل قول القوم  
انما يذكر وجوب البيع لاجل المحافظة لثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم ان بيع المنقولات  
يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل المحافظة بل لاجل جواز الوصي ولان يجوز من الاب اولى لانه يستفيد  
الولاية من الاب فاذا اجماعا نفقة والمحافظة وبيع حصل مال من جنس النفقة فصار صرف الاباياه الى نفقة وما  
قوله على ان المصلحة لو كان هذا في باطل محض لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ثبوت الدين  
محتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولد فلا يلزم من جواز الاول جواز  
الثاني ولا يبيع الام مال اى مال ابنها لاي نفقة اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ  
بعد الكبر فان قيل قد سبق ان الام ايضا حتى التملك في مال الابن بالحديث وهو يقتضي ان يجوز لها ان  
ان يبيع مال ولدها للنفقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس حتى التملك بل ولاية التصرف في مال الولد  
في له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا فلا يضمن مودع الابن لو انفقها في الوديعه على البور بل الام  
قاضي تصرفه في مال غيره بلا انايه ولا ولاية بخلاف ما اذا امره القاضي لانه ملزم لا الابوان  
اي لا ضمان لو انفق ما لى مال الاب الغائب على انفسهما اذ كان من جنس النفقة لان نفقة ما يجر  
عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما حتى ينفق غير الزوجه معنى الاصول والفروع والفراب ومضت  
مدة لم يضر اليهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة انقضت الحاجة  
وانما قال غير الزوجه لان القاضي اذا قضى بنفقة لا تسقط بعض المدة لانها اجزاء الاجناس لا الحاجة  
كامر ولهذا يجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستعفاء فيما مضى الا اذا استدانوا الى الاصول  
والفروع والفراب ياذن القاضي اي اذن لهم القاضي بالاستدانة فاستدانوا على الغائب في النفقة  
نفقة ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجه بمجرد تقدير القاضي وان مضت مدة ومنها اي من اسباب  
وجوب النفقة الملك فوجب على المولى لم يملكه فان اى اى امتنع المولى ان ينفق عليه كسب اى المملوك  
ان قدر على الكسب وانفق على نفسه والاى وان لم يقدر عليه اى المولى بمعنى امره القاضي ببيعه  
لورثتها في المدبر وام الولد اجبر المولى على الاتفاق لامتناع البيع فيها والمكاتب على المال كسب



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

عن الرقي والعلل في تفسير اسم الله  
العليان لا سائر في التلاوة في الزمان والخلق والحوادث  
في قواعده وجود العباد والخلق كلها بالحق والبرهان



فأذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحقيقا لذلك الوصف اذا سماه بذي سمي عبدا بالحر والعقيق  
لا يمتنع لان مراده الاعلام باسمه وهو ما يقتضيه من ان يبعد مسماه به اذا نادى بالعجوة وعمل بالازاد وقد  
سماه بالحر وعكس بان سماه بازاد ونادى بياحر عتق لانه ليس بنادى باسم عليه فقبح اخبار اعر الوصف  
كذا راسك حرو وخو عايمتر عن البدن اي وحكم اورقك او قال لانه حرك فان هذه الالفاظ  
عايمتر عن البدن وقد ترقى الطلاق وان اضاف الى جزء شياع كالنصف والنكح ونحوه يقع في ذلك  
الجزء وسباق الخلاف بما رواه في الباب الذي يلي وبقوله لعبد وعبت لك نفسك او عبت ملك  
نفسك عتق وان لم يقبل العبد البيع والهبة ولم يوافق الاعناق لان بيع نفس العبد منه عتاق وكذلك  
الهبة ولو زاد بكنا لم يمتنع ما لم يقبل كذا في العادة وكما نية عطف على بصر يحكون نوى ازالة الاشياء  
والاحتمال كما لم يمتنع في عتق او ارق او اسبل او حرجت عن ملكي وخليت سبيلك لا يتجمل في هذه  
الاشياء بالبيع او الكفاية كما يجمل بالعقيق واذ بانوا عتق وتو قال لعبد اذهب حيث شئت او توجه  
الى اين شئت من بلادك لا يمتنع وان نوى لا يبعد زال اليد فلا بد له من العتق كما في المكاتب كذا  
في غاية البيان وقوله لانه قد اطلقك بنية الاعناق عتق اذ يقال اطلقته من السجني اذ اسلمت سبيله  
فهو كقوله خليت سبيلك لا يطلقك وانت طالق لما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع  
بلفظ العتق بلا عكس فان ازاله ملك الرقبة فسلطه ازاله ملك المتعة بلا عكس ولا يكايان الطلاق وان  
نوى لحد الوجه كذا لا يمتنع ايضا بقوله يا اي ويا ابن بعم النون ويا اي ويا بنية ويا ابي ويا سدي  
ويا ماكي لا ريب ان السند كما عرفت لا يستحضر النادى فاذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحقيرا لذلك  
الوصف وان لم يملك انشاء كان للاعلام المجرد لا تحقيق الاوصاف بعدد وهذه الاوصاف من هذا القبيل  
ولا بقوله سلطانا في عتق وان نوى لا سلطان هو الحق فالله اعلم اوليا بيني بسلطان بيني اي بحجة  
وقد يذكر ويراد به البدن او الاستيلاء على السلطان برفع يده واستيلاءه فصار كما نرى قال المجدي في عتق  
وتوض عليه يمتنع وان نوى فكذا هذا ولا بقوله انت مثل الحر ان البتة يستعمل المذكر في بعض الاوصاف  
مما يقع الشك في الجزية فلا ثبت بخلاف ما اذا قال هذا اي للاكبر سنانة او اصغر نائب النسب  
فانه يمتنع بلا شبهة لان الاكبر ترقى الاول وثبوت النسب في الثاني بغير ان ارادة المعنى الحقيقي وهو ثبوت النسوة  
فيصار الى الجواز ويراد بثبوت الجزية اللازمة للنسوة وقية خلاف الامامين والشافعي واما غير ثابته اي  
غير ثابت النسب مع مجهول النسب في قوله اي في وطه الاصطلاح اشارة الى الخلاف في تفسير مجهول النسب  
قال في القنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو منها وتعمد المحققين  
من شيوخ الحديث وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسطر رأسه يدلل التوافق على ان هذا المسمى  
ولده ثابت النسب فاذا ثبت نسب المخرج من دار الحرب باعتبار كونه من النكاح لا البهتان فلا يثبت  
نسب الشخص الخارج منها اولى بالمجيب لما يكون مجهول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولده ووطه الاصطلاح يمتنع  
ويثبت نسبه مجيبا اي مجلوبا من دار الحرب او مولدا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون حليبا

فأذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحقيقا لذلك الوصف اذا انما نادى بسمي عبد بالحر والعقيق  
لا يمتنع لان مراده الاعلام باسمه وهو ما يقتضيه من ان ينادى باسمه نادى بالعقيق وعمل بالازاد وقد  
سماه بالحر وعكس بان سماه بازاد ونادى بياحرق عني لانه ليس بنادى باسمه عليه فقبح اخبار اعر الوصف  
كذا انك حرقوه وما يقترن من البدن اي وحركه او رقيقه او قال انتم حركه فان هذا اللفظ  
ما يقترن به البدن وقد مر في الطلاق وان اضاف الى جزء شياع كالنصف والنكح ونحوه يقع في ذلك  
الجزء وسبب الخلاف بما مره في الباب الذي يلي وبقوله لعبد وعبد لك نفسك او عبد ملك  
نفسك عني وان لم يقبل العبد البيع والهبة ولم يوافق الاعناق لان بيع نفس العبد من اعناق وكذلك  
الهبة ولو زاد بكذا لم يمتنع ما لم يقبل كذا في العادة وكما نية عطف على بصر يحكون نوى ازالة الاشياء  
والاحتمال كما لم يمتنع في علقه او ارقه او اسبيل او حرجه عن ملكي وخليت سبيلك لا يتجمل في هذه  
الاشياء بالبيع او الكفاية كما يجمل بالعقيق واذ انوا عتيق وتو قال لعبد اذهب حيث شئت او توجه  
الى اين شئت من بلادك لا يمتنع لان نوى لا يمتنع زوال اليد فلا بد له من العقيق كافي المكاتب كذا  
في غاية البيان وقوله لا يمتنع ما اطلقك بنية الاعناق نفق اذ يقال اطلقه من السجني اذ اعطى سبيله  
فهو كقوله خليت سبيلك لا يمتنع وانت طالق لما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع  
بلفظ العني بلا عكس فان ازاله ملك الرقبة فسلطه ازاله ملك المتعة بلا عكس ولا يكافيان الطلاق وان  
نوى لحد الوجه كذا لا يمتنع ايضا بقوله يا ابي ويا ابن بعم النون وياي ويا بنة ويا ابي ويا سدي  
ويا ماكني لا ريب ان السند كما عرفت لا يتحصار النادى فاذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحقيرا لذلك  
الوصف وان لم يملك انشاء كان للاعلام المجرد لا تحقيق الاوصاف لتعدد هذه الاوصاف من هذا القبيل  
ولا بقوله سلطانا في علقه وان نوى لا سلطان هو الحقه قال الترمذي اوليايتي سلطانا يعني اي الحقه  
وقد يذكر ويراد به البدن والاستيلاء على السلطان برفع يده واستيلاءه فصار كما نرى قال الجعفي في علقه  
وتوض عليه يمتنع وان نوى فكذا هذا ولا بقوله انت مثل الخمران البز يستعمل الخمران في بعض الاوصاف  
مما يقع في الشك في الجزية فلا ثبت بخلاف ما اذا قال هذا اي للاكبر سنانة او اصغر نائب السب  
فانه يمتنع بلائيه لان الاكبر يرقى الاول وثبوت النسب في الثاني بغير ان ارادة المعنى الحقيقي وهو ثبوت النسوة  
فيصار الى الجواز ويراد بثبوت الجزية اللازمة للنسوة وقية خلاف الامامين والشافعي واما غير ثابته اي  
غير ثابت النسب مع مجهول النسب في قوله اي في وطه الاصطلاح اشارة الى الخلاف في تفسير مجهول النسب  
قال في القنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو منها وتحد المحققين  
من شيوخ الحديث وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسطر رأسه يدل التوافق على ان هذا المسمى  
ولده ثابت النسب فاذا ثبت نسب المخرج من دار الحرب باعتبار كونه من النكاح لا البغاء فلا يثبت  
نسب الشخص الخارج منها اولى بالمجيب لما يكون مجهول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولده ووطه الاصطلاح يمتنع  
ويثبت نسبه مجيبا اي مجلوبا من دار الحرب او مولدا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون حليبا



وذكر في رحم محرم منها لكن الفسق عند الملك والحق  
السكره هو عقيد بالان من محرم او منعت بقصد السكره  
اذا كان طريقه مباحا لسكره الفسق على شرب الخمر والحاصل  
من الاذنيه والاذنيه المتحدة من غير العيب والمنعت  
ببصده لسكره بقصد الاستمرار والنفوق وينتفع الذبيح  
بلا حرج فانه لا يباع ولا يضر ولا يضر ولا يضر ولا يضر  
كده في الخمر بغير حرج لولا ان لا موجب له في الملك الا  
ولكن الواسطة غير ان الله كلامه نفذ وان يجعل محاربا  
عن موجب بخلاف البسوة والاذنيه لانها موجب في الملك  
عن غير واسطة كذا قال الزبيدي  
الحجاز لا يباع من الحقيقة يعني نفس البسوة من غير الاشواق  
بل من غير الحجاز في المطابقة بين السؤال والجواب فاعلم  
ان يقول الاخوة ايضا في اما المؤمنون اخوة يحكم ان يكون  
محاربا لا يباع من ما يواد بها عناء المحرم والحق ولو اشترى  
امه وهي حرة من امه والاذنيه لغير الاب حار الشراء وعق  
ما في بطنها ولا يفتق الامه ولا يجوز فيها قبل ان تصير له  
ان يبسطها اذا وضعت وانما علق الحرام لانه اخوه وقد ملكه  
بصق عليه انتهى فاذا وان المحاربا دخل تحت قولهم من ملكه  
بناء على انه مملوك قبل الرضخ عن امهم قالوا ان الملك لا يدخل  
تحت اسم المملوك حتى نوقال كل مملوك في قولنا يفتق الحرام  
والاصل في الملك فشر ما اذا ما شوسه بغيره او بناه  
قد خرم ما اذا استقرى القصد الحاد وما اذا خرم محرم من مولا  
ولا بد من عليه فانه يفتق بخلاف المديون لا يفتق ما اشتراه  
بضده خلافا لما ورحح الحكام ان الاسترقاق ابن مولا  
فانه لا يفتق في قولهم جميعا في الظاهر بغير حرج

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والرشاد

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والرشاد



المسلم ابتداءه والحر يفتن بفقن أمه بقاها الاصلية بالاولا يصح بغيره وهذا ان التسليم نفسه شرط في المنة  
والقدرة على البيع ولم يوجد الاصل في الحر شي منها ليس بشرط في الاعاق ثم قيام الحر وقت الاعاق  
انما يعرف اذا ولدت بعد عنها اقل من ستة اشهر لا زل اقل مدة الحمل كما علم ان المسطور في كتب النجوم ان الحمل  
يفتق باعاق الام بقاها مطلقا فان اعتقت وهي حامل بان ولدت بعد عنها اقل من ستة اشهر يفتن الحر  
ولا يجوز ولاؤه وان اعتقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت للاكثر يفتن بقا امه لكن يجوز ولاؤه الى موالى  
الام كما مر وهذا يظهر ان عبارة صدر الشريعة حيث قال علم ان الحر يفتن بفقن أمه لا بطريق البينة  
بل بطريق الاصلية حتى لا يجوز ولاؤه الى موالى الاب وهذا اذا ولدت بعد عنها اقل من ستة اشهر تسامحا  
لان ظاهر ما عاين في عبارة المومنت حيث قالو ان اعاق حامل اعاق حبا بقاء وايضا قوله اذا ولدت  
بعد عنها اقل من ستة اشهر قيد بقوله يفتن بفقن أمه وتتم له وقد فصله عن حق البينة ان يكون هكذا  
اعلم ان الحر يفتن بفقن أمه وهي حامل بان ولدت اقل من ستة اشهر حتى لا يجوز ولاؤه الى موالى الاب فلما  
ان الحر يفتن بفقن أمه مطلقا فان وقع الفتق عليه قصد ابان ولدت اقل من ستة اشهر يفتن ولا يتنقل  
ولاؤه ابد الى موالى ابيه وان وقع بجور بينة أمه بان ولدت لاكثر يفتن ايضا لكن اذا اعاق الاب بعده  
يجوز ولاؤه ابنه الى مواله وبسابق تمام محضته في بحث الولاء ان شاء الله تعالى ولا عكس يعني ان ام الفتق  
يفتن الحر طين الحر فقط اذا اوجدها لانها مقصود العدم الاصلية اليها ولا يقال ان في قلبه الزوج  
الولد يبيع الاب في النسب لا في الترفيز والام لا يشترع في بيع ام في الملك حتى اذا كانت الام ملكا زيد  
فولدت ولد كان الولد ايضا ملكا وان كانت مشركه بنيه وبين غيره كان الولد كذلك والرق في الفرق  
بينهما الصغر يرجع الى الملك والرق ان الرق هو الذي ركب الله تعالى على بعض عباده جزاء استكافهم  
عن طاعته وهو حواشيهم او حق العامة على الخلافة فيه والملك وهو على الشخص من التصرف فيه وهو  
اول ما يتخذ من الماشي يوصد بالرق لا الملك الا بالاعراض الى دار الاسلام والملك يوجد في الحمار  
غيره لا في الرق والبيع يرول ملك للمالك لا الرق والفتن يرول ملكه قصد الله حقه وزول  
الرق فضلا ضرورة فرائع عن حقوق العباد وينتقل لك الفرق بينهما في الفن وام الولد والمكاتب فان  
الملك كالملاك في الرق ويرق ام الولد ناقص حتى لا يجوز اعاقها عن الكفارة والملك فيها كامل والمكاتب  
هنا كالمالك حتى جاز اعتاده عن الكفارة وملكه ناقص لحزوجه من بد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك الى  
ذكره الربيعي والفتن وهو رعية كالتيه والاسبياد والكفارة بالا جاع عليه ولان ما به يكون ستهلكا  
بما لها فخرج جانبها ولا يمتنع من من جانبها ولذا يثبت نسب ولد الزنا وولد اللائحة منها حيث ترثه ورثا  
ولا يقر الانفصال كعضو منها حشا وحكما حتى يقتدى بفذاها ويتنقل بانساقها ويبدل في البيع والشراء  
غيره من تصرفات بقاها فكان جانبها ادرج ولهذا بمنزلة جاب الام في اليهام ايضا حتى اذا تولد بين  
الوحي والاصح او بين الملاك وغير الملاك نكاحا اذا كانت امه مأكولة ثم ذكره الربيعي في بيع الولد خيرا  
في الدين وعناية الجانب الولد فولد لأمه من زوجها ملك سبيها تنزع على كون الولد ناعا لأم في الملك

و توفیق  
میرید و  
و صد و  
شما ایضا  
فما تلت  
لیست

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible near the left edge, and the binding edge on the left shows some stitching or thread. The overall tone is a warm, off-white or light beige.







فذكر ان ابا حنيفة لا يملك في كذا...  
المذكورة عن ذكر فلا يصح...  
واعتاق الممتنع ما لم يرض...  
وقد وقع في عبادتهم...  
في الكافي...  
بعضها...

ولا يفتق في عبيد...  
ولم يعلم انه دخل...  
ملك اي رجلان...  
او علق عتقه...  
اي ذلك العبد...  
ملك شخص فيه...  
لان عدم التعتي...  
الشريك في الصور...  
ابن زوجها...  
ضروري لا اخبار...  
الامر من اما...  
اعتاق فان كان...  
فلا يصح ان...  
والا اشترى...  
استسعى الابن...  
عنده وقال...  
الاب موسرا...  
الشركاء واعتقد...  
لا بما ضمه...  
الساكن والمدبر...  
الثالث الذي...  
تسعة والمدبر...  
وكان الاثلاث...  
العتق تلك...  
عند اي حبيفة...  
بالسار والمسا...  
اي تخدم الجارية...  
باقراره...  
فيمتلك...

لا يفتق...  
فان كان...  
فان كان...  
فان كان...  
فان كان...

فان كان...

فان كان...  
فان كان...  
فان كان...

فان كان...



115

سے الفق المبرہم

لا يمتنع ولد وقالها البقرة لما ملوكة حمزة منعت باوطاً واجارة واستخدا ما فتكون مقومة  
كالمدة وهذا هو قال كل ملوك في كذا انخرام الولد واستباحة الوطى دليل الملك لانه لا يحل الا ان كان  
او ملك اليمن والاول منف فحين الثاني وبقا الملك دليل بقا المالة والنقوم اذ الملوكة في الادنى  
غير المالة والنقوم وحق الحرية لا ينافي النقوم كالمدة ولهذا اذا استعان ولد النصراني فحقه ان يعطى النقوم  
ولا في جيفة زوجه <sup>فوقه</sup> عليه الصلوة والسلام اغناها ولد هارواه ابن ماجة والدارقطني ومقتضى الحرية  
زوال النقوم لكنه تقاعد عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله عليه الصلوة والسلام ايا امرأه ولدت من <sup>سداها</sup> سداها  
فهي حرة من ذمة ربي رواية من بعده / واه احمد ولا معارض في زوال النقوم ثبت فلا يضمن غنى  
اغناها اى ام ولد حال كونها مشتركة بينه وبين غيره باء ولدت ولد فاداعاه فانه لا يضمن حصة شركه عند  
ابى حنيفة بناء على عدم نفقتها وعندها يضمن بناء على نفقتها رجله <sup>لانه</sup> لانه قال في حصة لاسي عنده  
احد كما خرج وخرج واحد منها ودخل اخر فادعاه هذا الكلام فان كان جازماً بالبيان وان كان مجملاً على  
لانه اربع النيات ونصف كل من اخرين عند ابي حنيفة وابى يوسف وعند محمد ربع من دخل وربع  
كافاً وذلك لان الايجاب الاول اثر من الخارج والنيات ينصف بينهما <sup>في</sup> في الايجاب الثاني دائر من  
الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذي عني  
بالايجاب الاول لما اصاب النصف الخارج وهو اربع بقى فنصف منه لانه اربعة واما الداخل فينصف  
منه ربعه عند محمد لان هذا الايجاب لا اوجب عن اربع من الثابت واجبه من الداخل ايضا فنصف بينهما  
وما بقى من النصف يخص بالثابت ولا مانع في الداخل فينصف نصفه ولو كان هذا القول  
في الرض وما قبله بالبيان وقيم المبيد مشاوية فان كان له مال يخرج قدر النصف من الثلث وذلك رتبة  
ولاه اربع رتبة عندها ورتبة ونصف رتبة عنده او لم يخرج وكذا جازت الورثة فالجواب كما ذكر  
وان لم يكن له مال سوى المبيد لم يخرج الورثة قسم الثلث بينهم على هذا اى على ما وصفا وسياير ان حق  
الخارج في النصف وحق الثابت في لاه اربع وحق الداخل عندها في النصف ايضا فنصفه لا يخرج  
لنصف ورع ووافقه اربعة فيقول الى سبعة حق الخارج في سهمين وحق الثابت في لاه وحق الداخل في  
سهمين فبلغت سهام النصف سبعة فيحصل لك المال سبعة ان النصف في الرض رتبة وعمل بقاها الثلث  
واذا صار لك المال سبعة صار لنا المال اربعة عشر وهي سهام السابعة وصار جميع المال احد عشر  
وما له لاه اربع فيصير كل اربعة سبعة فينصف من الخارج سهمان وسعي في خمسة وينصف من الداخل سهمان  
ويسعي في خمسة وينصف من الثابت لاه ويسعي في اربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السابعة  
اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد سوا الداخل في سهم وكان سهام النصف عنده ستة ويجعل  
كل رتبة ستة وسهام السابعة اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فينصف من الثابت لاه ويسعي في لاه وحق الخارج  
سهمان وسعي في اربعة من الداخل سهم وسعي في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان قول برو على ظاهره ان ارباب  
الفراض صرحوا بان اربعة لا يقول فكيف يصح قوله ووافقه اربعة فيقول الى سبعة وقد كان معناه على ما ذكر



شرع كلامه لا يتصور في مسألة قط اجتماع نصيبين وربيع وهذا لا ينافي وقوع المول فيها سوى في غير المركة  
 ولو طلق كذلك قبل وحق سقط ربع مهر من حرجت وبلاية ايمان من بنت وبني من دخلت حتى ان كانت له لا  
 زواج من مهر من على السوا فطلعت قبل الوطى على الوجه المذكور فالإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة  
 بين الحارجه والثانية تسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع من نصيب ابني الثانية والثالثة  
 فاصاب كل واحدة الثمن فسقط بلاية ايمان مهر الثانية بالإيجابين وسقط ثمن مهر الدخلة وانما وضعت المسئلة  
 في الطلاق من الوطى ليكون الإيجاب الأول موجبا للقبض فاصاب الإيجاب الأول لا يبقى محلا للإيجاب  
 الثاني فيصير في هذا المعنى كالتحق الوطى والموت بيان في طلاق بهم يعني اذا قال امرأته احديكما طالق فوطى  
 احدهما او مات فكل منهما مان ان المراد في الاخرى اما الوطى ولان الكاغ عقد وصح محل الوطى والطلاق  
 وضع لانه ملك الكاغ اي انزاله من الوطى اما في الحال او بعد انقضاء العقد فالوطى دليل على ان الموطنة  
 لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا بد ان يكون محلا لجميع موت وتدين وتزواج  
 وجهه وصدره <sup>سليق</sup> في حقهم اي اذا قال العبد بواحد كما حرم فباع احدهما او مات احدهما او تزوج  
 او استولد احدهما <sup>مقتبة</sup> بعد ذلك القول او وهب احدهما او تصدق به وسلم تكذبا لا بيان ان المراد هو الآخر  
 فان من حصل له الانشاء لم يبق محلا للمفق أصلا بالموت وللمفق من جهة البيع والمفق من كل وجه بالدين  
 والاستيلاء فتمت في الآخر والمهبة بالنسبة والعقد بربعه لا يملك الوطى في اي لا يكون الوطى  
 بيانا في حقهم يعني لو قال انيته احدكما حرم فباع احدهما لم يكن بيانا عنده <sup>وغيره</sup> <sup>ما يبين ان الوطى</sup>  
 لا يجر الا في الملك فصار اقدام عليه دليل الاستبقاء ولان الملك ثابت فيهما ولهذا كان لان يستخذما  
 وكان له الارش اذا سجن عليهما والمهر اذا وطئت ابنته لان العقد ملحق بالبيان والمعلق بالشرط لا يبرهن  
 قبله وباول ولدي يقول امته اول ولد لديه لو كان ابنا اشار بزيادة لوق العارية الى ان عبارة الوطى في  
 بدونها فانت حرة او ولدت ابنا وبنا ولم يبرهن الاول عن نصف الام ونصف البنت والابن عبد لان كلامه  
 من الام والبنت تنفق في حال وهو اذا اولدت الغلام اول مرة ام بالشرط والبنت بتبعينها لكونها حرة  
 حين ولدها وترق في حال وهو اذا اولدت البنت او الاقدم الشرط فينق نصف كل واحدة وتسمى  
 في النصف واما الابن فيرق في الحالين <sup>شهادة</sup> اي شهد رجلان على ريد منق احد مملوكه عندى كانا او  
 اثنين نفت انهما في الصورتين عندى خيفة وحرارة <sup>لهم</sup> اما في الاولى فلان الشهادة على عني العبد  
 لا تقبل بلا دعوى العبد عنده ولا دعوى من هما لكونه مجهولا وعندهما اعتبار بلا دعوى فلا تلغو واما الثانية  
 فلان الدعوى وان لم يكن شرط في حق الامه لكن الشهادة على الشق الملبم مروودة كما في احد المبدئين الا ان  
 تكون اي شهادة تهما في وصية قال في الحداية اذا شهد امرأتان على احد عبد في مرض موته او شهدا على تدينه  
 في صحة او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة قبل استحسانا لان التدبير حيا ووقع وصية  
 ولما التفت في مرض الموت وصية والخم في الوصية انما هو الوصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او  
 الوارث اقول مراده ان مقتضى القياس ان تلغو هذه الشهادة ايضا لانه لا تدعى لكنها قبل استحسانا لا الوجوه

لوجود الذي تدعى عليه حقيقة لأن هذا وصية والخم في الوصية هو الموصي لأن نفقه يعود إليه  
فيكون من عبادة تدعى عليه خلف مفهوم مقامه في الخاصات وغيرها وهو الموصي والوارث فيكون كل منهما  
مدعى عليه حقيقة أمكان الموصي ادعى على أحد مما حقه وأقام الشاهد من موكن الموصي مدعى على واحد منهما  
عليه من وجه آخر فاضطر هذا المأل صدر الشريعة للدر الأول لشكر أن المتنازع فيه ما إذا انكر المولى  
تدبير أحد عبدي أو الوارث بنكر ذلك بعد موت المورث والصدان يريدان إثباته فكيف يقال أن المدعى  
هو الموصي أو نائبه لا لا لأنهم ان المتنازع فيه ما ذكرنا انكار المولى بقدر أحد عبدي وإرادة العبد من  
إثباته ليس الأيمان شهد في صحة المولى على أنه اعتق أحد عبدي بركف أو بعد قال في الهداية وهذا كله إذا  
شهد في صحة على أنه اعتق أحد عبدي بوقال عبده أما إذا شهد أنه اعتق أحد عبدي بمرض موته الخ  
وأيضا لم يفر صاحب الهداية أن المدعى هو الموصي أو نائبه بل حمل الموصي من عبادة ونائب مدعى عليه كائنا بوقت  
ما ذكر في غايه السان لما كان الموصي في مرض الموت والتدبير وصيته كان المقتضى له معلوما أن الخم في نفقه  
الوصية هو الموصي وهو معلوم وغنى خلف وهو الموصي والوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحياة  
فإن الشهادة للعبدا لمولى لأن المولى لا يتدعى والصد الذي وقعت الشهادة له مجهول ولا يجب من قول  
صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الريلي وجه الاستحسان أن المتوفى في مرض الموت وصيته حتى اعتبر  
من السلب والمدبر وصية سواء كان في الصحة أو في مرض الموت والخم في صد الوصية هو الموصي لأن  
صد الوصية نجمة ونفقة يعود إليه وانكاره مردود لأنه ينفقه وهو معلوم وغنى خلف وهو الموصي والوارث  
فيحقق الدعوى من كل واحد من وصية أو وارث فإنه عرض صحيح أما أولا فلأن انكار المولى للس في هذه الصورة  
بما إذا شهد في صحة المولى كأم وأما ثانيا فلأن تحقق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير معقول  
أصلا لأنه إذا قال اعتق مورثي أحد عبدي كان أقر أن ادعى ولا اعتناء إلى الشاهد فلينا مل في هذا  
المقام فانه من الرق الأقدام والله الهادي إلى سواء السبيل حسبنا الله ونعم الوكيل وأطلاقهم بأن قال  
لا يثبت أحد كماله أن الشاهد فيه قبل بلاد دعوى المتضمن تحريم الفرج فيكون حفاصة <sup>بشرط</sup> ولا شرط  
فيه الدعوى إجماعا **باب الخلف بالعتق** قال ابن خلدون في هذا الدار فكر مملوك في يومه حتى يوم  
إذا دخلها عتق من له وقت الدخول مطلقا أي سواء لم يكن له مملوك فاشتره أم دخل أو كان في ملكه  
مملوك يوم خلف فبقي على ملكه حتى يدخلان المعتبر فام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها ولا يثبت  
من له يوم خلف فقط أي أن لم يبق في يديه يومه بل قال أن دخل الدار فكر مملوك في آخر لا يثبت من ملكه  
بعد البين لأن قوله فكر مملوك في الحال والبراء حرية المملوك في الحال إلا أنه ينحول الشرط عليه تأخر إلى آخر  
الشرط فيحقق إذا بقي على ملكه في وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد لعدم الإضافة  
إلى الملك أو سبيكه أي إذا قال فكر مملوك في أو قال فكر ما ملكه ثم بعد عد وفي الصورتين مملوك  
فاشترى آخر ثم جاء بعد عد أو قال فكر مملوك في أو ملكه ثم بعد عد وفي الصورتين مملوك  
يتناول العتق والتدبير من ملكه من خلف فقط ولا يتناول من بشرته بعد البين لأن قوله فكر مملوك في

لا بد من ذلك ان يكون الموصي مدعي عليه من وجه لا يترك في سبيل الكلام ولا يصح هذا التفرع الا ان يلاحظ مقتضى قول صاحب الهداية واداء الشهادة في مرض موته فان اقامه البينة على الموتى  
المرضى يقتضي انكاره والا تكارر يكون المدعي عليه يكون مدعي عليه من وجه لا يترك في سبيل الكلام ولا يصح هذا التفرع الا ان يلاحظ مقتضى قول صاحب الهداية واداء الشهادة في مرض موته فان اقامه البينة على الموتى  
انكاره في نفسه والامر في خلافه اسهل انتهى وفي الكفاية جعل الموصي مدعيًا كذا يكون دعوى الصدقة طال جرد مدعي عليه حتى يجبر على البيان اذا انكره واثبت عليه بالبينة توفير المحقق انتهى ولم  
هذا الاعتبار حتى اعتبر كون الموصي او الوارث مدعي عليه ولو تحققنا في الدبر ولم يرد من قال والامر في خلافه اسهل انتهى اذا لا يجبر على البيان في الخلف ما يوجد في الاصل من العلة في  
قولنا كاشا نسب ان يقول دتر احد عبيد على ما يقتضيه السباق انتهى **قوله** والمراد منه ان يجعل الممتنع جزءا على الخلف بانه يعطى الممتنع بنية **قوله** ولو لم يكن لبيد كانه لو كان كل  
ملوكه اسكده هو حر ولا يثبت له فانه في ملكه يوم حلف فقط لا يصفى **قوله** وان كانت فعله للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يرد به الحال ولا يقول الرجل ما ملك الله ودمه يريد به الحال  
واما الخلف فانه في حال اسده ان لا يملك الله يكون مؤثما  
ولو قال اسده ان لخلف على ملائكة كذا كان شاهدا واما  
اللفظ فان هذه الصفة موصوفة للحال على طريق الاصل  
لا يثبت للحال صفة اخرى ولا استقبال من وسوف  
كانت للحال صلاحها والاستقبال دخيل فعدم الاطلاق  
ينصرف للحال ولو قال عني ما استغنى ملكه عني  
ما ملكه للحال وما استغنى الملك فيه حر **قوله** في التفسير  
على ما قرره في صفة من ان ذلك من حذف الجمله ونحوه  
التنوين عنها **قوله** لا يصح هذا القول الى ان يذهب  
عليه ان الضمير لا مانع من جعل قوله لا لا يثبت ان المتنازع  
فيه ما ذكره فلا وجه لشغره على ما سبق من وجود المدعي  
تقديره ومدعي عليه تحقيقا ثم ان صاحب الدبر اقتصر  
في ترتيب كلام صدره فشرحه على دفع الاستكثار الذي  
اوردناه ولا يرد وجوده في بعض من ينسخ الدبر منها حال  
تنسبه الى الموصي ما نصه واما قوله والديك انك  
بوجوب الشهادة بعق احد عبيد به فغير وجبة  
انما بعثت بعد الموت فتقبل الشيوع العقن المات فادان  
به بقاء الواقع فيجوز كنه خلافه وان اراد ان يثبت  
فلا ان الوجبة كما انها طريق اليه بعده ولذا قال صاحب الهداية  
كذلك الشيوع طريق اليه بعده ولذا قال صاحب الهداية  
ولو شهد ابد موته ان قال في صحة احد آخر تقديره  
لا تقبل لانه ليس بوجبة وقيل تقبل للشيوع انتهى **قوله**  
قوله فكيف يقال ان المدعي هو الموصي وانما لا يثبت  
عند من انكاره من شأن المدعي عليه ويطبقه وقد  
نسبه عنها الى المدعي وادان بنا شه الموصي او الوارث  
كما هو حكم قوله وعنه خلف والمراد بكونها خلفا عنه  
ان تقوم مقامه في الخصامات وغيرهما كما يستصحب  
**قوله** لا لا يثبت ان المتنازع فيه ما ذكره انكاره  
حاصله فليكون المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبر  
احد عبيد به فصح كون انكار الوارث ذلك بعد موت  
الموثر داخلية كما ذكره صدر الشريعة وهذا يثبت  
ان المحصر في قوله ليس لا في صحة المولى على انه اعتراف احد  
عبيد به اضا في بالنسبة الى انكار الوارث فلا يرد عليه  
ما قبله ان هذا المحصر ممنوع لوجود انكار المولى ايضا  
فيما اذا شهد في مرض موته لا في حاله واداء الشهادة  
في مرض موته او بعد وفاته ومعلوم ان المكلف في مرض  
الموت هو المولى انتهى **قوله**



لا يجبر على قبول كما قاله صدر الشريعة ٩ بخلاف الكتاب  
حيث لا يقتضيه بانه لا يملك الحق الا انه يكون له نصيب  
والماله فان في بيعه احدى من سيده فاذا ادى منه عتق  
توله وان لم يعين اى وان لم يكن الموهوب مضافا  
معه م النفس ولا يباي الى جملة الوصف كالجوده والرياء  
الا انها يسيرة ولا يجهل النوع لان معاوضة المالك  
للكاف والمطلوق والصلح عن دم العود وانما يمنع الجاهل  
اليسيرة من صحة هذه العقود لا يجرى التسامح فيها كما  
ما نفع من التسليم والتسليم والنساء باعتباره ولهذا رخص  
بطلانها ولو لم يجز صاحب قيمته ولا يفسخ العقد  
ان القيمة مجهولة بخلاف البيع والماله الزنى في قوله اعتبارا  
الجزء بالكل اى في مجرد الاجبار وان لم يقتضيه ماله بؤه الخلق  
قوله فقبل عتق اى في ساعة قبوله وان رد او عثر  
عن المجلس النسيان او بالا شتم اى لا يعلم بقطع المجلس  
بطلان اى

وعقود العبد بأداء كل لوجوه المعلق به ولو كان أوداه بالقطعة بينه وبين المولى متى إذا العبد إذا حضر  
 المال بحيث تمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره الحاكم وزرعه فأبصا وحكم بقض العبد متى إذا

[illegible]



٤٤٩

19



لمرور ونحوه في القدر **ع ٨** قاله صاحبنا في معنى على ان يراد  
 بالمكان المردود على ماصوح به صدر الشرحه وهو غير  
 مبهود في كل ايهام وان كان لا يؤدي الى معرفة عدم البصر  
**ع ٩** انما قيل به لان ذلك كان مرصفا ومات فيه كان حراما  
 حال ذكوه في الخمر **ع ١٠** قال في النهاية العبد في هذه الصورة  
 يقتضي بطلان موت المولى وهو صحيح فلا مدعى لعقد حتى يولد  
 المولى يسه ذكره في الاسرار انتهى قال في الخمره يقتضي قبل  
 موته بشر كما قال في المصنف من كل حال هو قول في جفنة  
 وقال ابو يوسف ومحمد يكون في هذا حرام موت مولاه من  
 ثلث حال مولاه كذا في الخمره **ع ١١** قال في الخمره بطلان  
 هذا القول ولم يعلل شيئا انتهى **ع ١٢** قوله او موت غيره  
 كما سبق في الداء بالبعد حيث يستفاد من كلامه هناك  
 انه لو قال مات خزان مات فلا يكون مدبرا مقيد لكنه  
 يخالف لما في الباع من ان شرائط التدبير ان يكون  
 المتعلق بموت المولى حتى لو تعلق بموت غيره قال ان ما  
 فلا فاته خرا يصير خبر انتهى وفي موضع اخر من ولو  
 قال ان مات فلا ان لم يكن مدبرا لان له يوجد يقتضي حقيقة  
 بموته فلم يكن هذا تدبرا بل كان تعليقا بشرط وكان التعلق  
 بشرط الشرط من دخول الدار ويحتمل انه انتهى فلم يذكر  
 في اكثر هذه الملاحظات يستفاد منها التدبير المطلق على  
 ماصوح به وبعد منها انه خرب موت فلا ان لكن لما في  
 في سياق كلامه اطلاق التدبير على تلك اللفاظ لا يجد معنا  
 في دفع ما يراد على صاحب الدرد الا ما شاع في الاصطلاح  
 قوله ثم يراد على المبسوط ايضا ان قوله مدبر  
 اما لك ليس كما يقتضي الخمد عرفت مما قلناه من الباع  
 ان اطلاق الداء على تلك الصورة مما في اثناء خوط  
 القاد وصاحب الداء مدبر طالب في ذلك بغير الفصل  
 فضلا عن ان يرد على صاحب المبسوط **ع ١٣**

فلهما هر او ان ابى فعليه فبنه **باب التدبير** هو لغة النظر الى عاقبة الامر مكان المولى نظر الى عاقبة امره  
فاخرج عبده الى الحر بعهده واستعمل كل من لفظ التدبير والمدير في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراك  
بينهما معنوي لان اللفظ يحتاج الى تقدير والوضع وهو خلاف الظ ولا يصار اليه بلا دليل وليس فليس لابد  
هنا من بيان ذلك المعنى المشترك اولا لم تقسيم الى ذنب القسمين وبيان احكام كل منهما كما وقع هنا  
قلت هو يعلق العلق بالموت اى يعلق المولى بموت مملوكه بالموت سواء كان موته او موت غيره كما سياتى  
في المدير المقيد ثم قسمه الى قسمين وبيّن احكامهما وما يؤيد كون اشتراكه معنويا قول الامام شمس لائمة  
في المبسوط التدبير عبارة عن العلق الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا ان قول الكثر يعلق  
العلق بمطلق مونة وقول شارح الركني احسن الشيخ عن المدير المقيد بقوله يعلق موت المولى ولفظ الوفاة  
من علق عن دبر مطلقا وقول شارحه صدر الشريعة اما قال مطلقا احترزا عن المقيد ليس كما ينبغي ثم يرد  
على المبسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي لخروج العلق بموت الغير عن المقيد اللهم الا ان يقال  
كلامه مبنى على الاعمال الغلب وما ذكره نادر الوقوع وهو اما مطلق كما ذهبت حراوات حر وبن موب  
او انت حر عن دبر مولى او انت مدير او دبرك او انت حر انت الى مائة سنة اى ان ت من هذا الوقت  
الى مائة سنة وغلب مونة قبلها بان يكون ابن ثمانين سنة مثلا فلا فرق في الصورة ومقيد وفي المنى مطلق  
لان الصائب ان يموت قبل هذه المدة ثم يبين حكم المطلق بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك بيع او هبة  
او نحوها الا بالاعطاء او الكفاية وعند الشافعي يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم ويستأجر ولا يملك  
نوطا وتكسج والمولى اخى بكسبه وارثه وهو المدير بقاء الملك في الخلعة ويموت اى موت المولى يعنى المدير  
من الثلث ويسمى في الثلث ان لم يترك المولى غيره من المال وله وارث اى والحال ان المولى وارثا ولم يجر  
اى التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعنى كلامه في حكم الوصية فيقدم على سبب المال ويجوز  
باجازة الوارث ويسمى في كل اى في كل قيمة لو كان المولى مدبونا ولا يمكن نقض العلق فوجب تدقيقه  
وقد المدير مدبر لاحصاء الصحابة رضي الله عنهم ولا يشبهها واما مقيد عطف على اما مطلق  
كانت في سفرى هذا او رعى هذا او مات فلان او السنة او نحوها اى عشر سنة مثلا ما ينبغي غالبا  
هذه العبارة احسن من عبارة الوفاة لما ذكرنا غالبا في بيع ووهب ورهن فان الموت على تلك الصفة ليس  
كاشا الاعمال فلم يفقد سببا في الحال واذا انقضى معنى السببية لردوه بين الشئ والعدم بقى تعلقا  
كسائر التعلقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط ويعنى من الثلث ان وجد الشرط لان الصفة  
لما صارت متغيرة في اخر جزء من اجزاء الحياة اخذ حكم المدير المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزال  
التردد **صحيح** قال عبده انت حر قبل موى شهر فان بعد شهر عنى من كل ماله موى رحل صحيح  
قال عبده هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعنى من ثلث ماله وقال بعضهم يعنى من جميع ماله  
وهو الصحيح لان العلق على قول ابى حنيفة يستند الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحصا في ذلك  
الوقت كذا في الحاشية ولو مات قبل اى قبل شهر لم يعنى لانه مدبر مقيد والقيد لم يوجد ولو قال انت



مردم صد لغه طالب الولد را می خلاق و ام الولد تصدق لغه علی الزوجه و غیره یا بمن لها و له ثبات النسب و غیره ثبات النسب بحاقه الفسخ سرسبز  
نومه و سر عا طقت الولد من امه یغیر الا انه من الاسماء الیه حرجت من العموم الی الخصوص و یتم و یحج و اثاقان من امه و ان کان حکم النسبه کثره  
و من ولدت بشکاح فمکها کذلک نظر الفلغ لب و محمل الحاکم علی الصدح لان ام الولد هی الیه ثبتت نسب ولد حاسن ما کب مکها او بعضها سرسبز

قوله لأن فراسها ضعيف اعلم ان الفرس ثمة ضعيف وحى الاله فلا يثبت ثب ولها الدعوة مولانا فاذا ادعى حارس لم ولودي  
الفراس متوسط وثبت ثب ولها بلا دعوة لكنه يتفق بنفسيه والفراس القوي مع المنكوحه فظهر ان قوله لان فراسها ضعيف يسلط  
بالنسبة الى المنكوحه بقرينة المعايلة  
قوله والفراس في قته باقارن الاله في جميع قته الطارئة اذ وضع قته اتم ولودي ثب قته ثمة كما مر  
في هذا

يكون الاولى ويسمى الثانية فنكون قيمة نصف قيمة لوقنا ولو كان التدبير مقيد بقوم فماذا في الحاية

حتى يملك نفقه بالتزوج بخلاف المتكبر حيث لا يستفي الولد نفقه الاب باللعان لتأكيد الفرائض حتى لا يملك بطال بالتزوج وهذا الذي ذكره الحكم القضاة واما الديانة فان كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه ان

أحرى بيتا بسببه من أن النسب اذ ثبت من في نصيبه بمصادفة ملكية في الباقي صورته أنه لا يجري لما كان  
سببه وهو الملق لا يجري إذ الولد الواحد لا يتعلق من ما بين وقيام ولده لا الاستيلاء لا يجري  
عند ما وعند في خيفة يصير نصيبه من ولده ثم يملك نصيب صاحبه لا فإثر الملك إذ لم يحصل لها من  
استمراره ثم لا يملكه وعند وصية من لا فإثر نصيب صاحبه استكمال الاستيلاء



يجب في ذلك الوقت يحدد الولد على ملكه ولم يعلق شيء منه على ملك سريته وان ادعى معاها اي  
 الولد ثابت النسب منها ومعاها اذا اجلبت في ملكها وكذا اذا اشتريا معا جلي لا يختلف في حق ثبوت  
 النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر والولاء وضمان قيمة الام حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر  
 لصاحبه لعدم الوطى في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثبت لكل منهما اية الاء  
 لانه يخرج على ما عرف وانما كان منهما استونا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه ويام ولدما الصحة  
 كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد له بقا الولد ما وعلى كل منهما نصف عمرها قصاصا بما له  
 على الآخر ويثبت الابن من كل من الشريكين ارب ابن كامل لانه امر اميرانه كله وهو حقه في حقه وورثانه  
 ارب ابنه واحدا استونا في السبب كما اذا اقاما البينة على البتة ادعى ولدا منه مكانه يعني اذا وطى المولى  
 جارية مكانه فجاءت بولد فادعى عليه وصدة في المكاتب المولى لزمه عقرها لانه وطى اميركاغ والملك  
 بين وقد سقط الحد للشبهة ولزمه نسب الولد لتصادقهما على ذلك فصار كالوادي في نسب ولد جارية  
 فصدقه وقيمة اى قيمة الولد لانه في معنى المهر ورجعت اعقد دليلا وهو ان كسبه فلم يرض يكون رقيقا  
 فكون حر ابا لقيمة ثابت النسب منه كان المهر واعقد دليلا وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة الاية ان  
 الملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن  
 اذ ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاجتمعا الى ثبوتها  
 الملك الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدقه اى المكاتب المولى في دعونه فلا يثبت نسبه اى نسب الولد منه  
 وقال ابو يوسف يثبت لالجارية كسبه فصار كجارية الابن لا اولى لان المولى في المكاتب ملك الرقبة  
 بخلاف الابن وجه المرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا احتاج اليه ولهذا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد  
 ونصير ام ولد له وليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالمعقد جرح نفسه والمكاتب الاجنبي ولهذا يجب عليه  
 عقرها وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له فيشترط تصدقه بخلاف ما اذا وطى المكاتب فجاءت بولد فادعى  
 حيث يثبت نسبه ولا يشترط تصدقها لان رقبته مملوكة له اذا املكها المولى بغيره يثبت نسبه منه  
 ونصير امه ام ولد له ايضا اذا املكها لان الامم اربان وهو الزوج وزوال حق المكاتب وهو المكاتب وعلى جارية  
 امراته او والده او جدته تولدت وادعى عليه لا يثبت النسب ويدينه الحد للشبهة فان قال اسلمها الى المولى  
 لا يثبت النسب لان مصدقه اى المولى قيمة وان الولد منه ولو صدقه في احد ما فقط لا يثبت النسب  
 وان كذبه المولى ثم ملكها بوما يثبت النسب لبقاء الامر كما مر في الحاشية **كتاب الكفارة**  
 اورده ههنا لان الكفارة من توابع الحق كالتيدير والاستيلاء وهي لغة الضم والجمع ونسبة الكفارة للجمع  
 والكتب لجمع الحروف في الخط وشرع جميع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حال فان المكاتب مالك يدا  
 ومملوك رقبة وسياتي بيانه في تركها الايمان والقبول كان يقول لبيد اذ ادت الى الغافاة حر  
 او كاتبتك على الف فقيل لانهما معاوضة فلا بد من الايمان والقبول وشروطها كون اليد معلوما مالا كان  
 او معلوما او كونه ممتعا او موطئا فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحال والجمع وعدا في يجوز الا

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنا

[illegible]



كذلك السج والمباركة في النهاية والكمالية انما على ما هو معروف فيما بينهم في ٤ قال في النهاية حتى لو شرط علينا ان لا يخرج من البلدة كما باطلا انتهى في ٧ هذا على ما قلناه في ١١٧  
في اكثر من مقال ينبغي ان يقال في بعضها بطلان في صورة الكتابة على عين المبرور لوملا وادى او احال صاحب العين لا ينبغي لان الكتابة وقعت باطلا وبطلانها لا يحكم كما هو معروف في غاية البيان ولما  
هذا فوقع ما يراه افاضه ما يتم الباطل كما في قولهم باب السج افاضه في ٨ اورد عليه بعض الفضلاء انه لا فرق بين الوجه الذي عزاه الى الكافي في ورود السفن بالصورة المتصورة عليها وقد  
الاول ووردت عليه واستصوب الثاني ليس بمقتول المعنى انتهى ولعله مدفوع بان جهالة القدر في الصدق والامانة ليست با حاشية بخلاف غير العين منها فيظهر الفرق بين المستلحق  
بجلاء شديد المسئلة ما قاله الرضائي في قوله اي خادما عبدا كان او امة موافق لما في ناسخ الاسماء لكنه يخالف لما في المغرب من ان الوصف الغلام والحداثة وصيفة في ٩ وعندها يوجب  
مع تحوز ويقسم المانة على قيمة المكاتب وقمة عبده من حيث  
فقط المصد وبالباطل لان الكتابة مستحقة

الاصول لا يثبت وحكمها في جانب العبد انما هو وشوب الحرية في حق اليد لا الرقبة حتى يكون الحق  
 منافع ومكاسيلان الغرض من الكتابة وصول المولى الى يديها والعبد الى الحرية مادامه وذو لا يتحقق الا ذلك  
 وفي جانب المولى بقا رقبة العبد على ملكه وشوب حق المطالبة بيد لها متى شاء واسترداده الى ملكه  
 اذا عجز اذ كانت قد ولو صغيرا بمقتضى البيع والشراء فانه اذا عجز كان من اهل القبول والتصرف نافع  
 في حقه فهو مال حال او مخرج السنة او سنتين مثلا او مخرج وقت بازنة معينة اخذ من الوقت  
 بطلوع النجم ثم شاع في مطلق الوقت او قال جعلت عليك العاقوبة نحو ما اولها كذا واخرها كذا  
 فان ادبته فانت حروان عجزت فمن قبيل اى القس عطف على قوله كاتب شرط بقوله اذ يلزمه المال فلا بد  
 من الزامه صحيح جواب اذا كانت اى صحيح عقد الكتابة سواء عجز بلفظ الكتابة او بما يودى مؤداه لوجود  
 وهو الايجاب والقبول وعنى القس ان ادى كذا وان وصلته لم يفر اذا ادبته فانت حروان موجب الكتابة  
 هو المتق عند الاداء لا يثبت عن جميع حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف الشايع فيخرج عطف  
 على صحيح ووقع لى اى اى صحيح عقد الكتابة خرج المكاتب من يده اى المولى لان مقتضى الكتابة ما كنية اليد  
 في حق المكاتب ولهذا يكون المولى منفرد بالخروج الى السر من ملكه لا من عقد معاوضة فيقتضى المساواة  
 بين المتعاقدين واصل البدل يجب للمولى في ذمته بنفس العقد كنه ضيفا لا يملكه فيه الا بالقبول لا يثبت  
 في ذمته مع السابق اذ المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يصح الكتابة به فيثبت للعبد بمقابلته ما لى كنية  
 ضمنية ايضا فاذا تم للمولى الملك بالقبض من المالكية للعبد ايضا ونظام المالكية لا يكون الا بالحرية فيقتضى  
 لضرورة المالكية فيتحقق المساواة في ذلك ابتداء وانتهاء وعنى بيان اى بالبدل ان الحق مؤداه لا ساقا  
 حقه وعزم المولى العفران وعلى مكانته اوارش الجناية ان جنى عليها او على ولدها او سفل المال او قيمة  
 ن جنى على مالها انها بعد الكتابة خرجت من يد المولى فصارت كالاجنبي وصارت اى بنفسها وولدها  
 ومالها اذا كانت على قيمة باز قال ان ادبت الى قيمتك فانت حروا كاتبتك على قيمتك او على عينه  
 فان قال كاتبتك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعنى اى حنيفة رحمه الله تعالى نفع حتى  
 اذ املكها وسلمها عتق وان عجز رد الى الرقبة تعين بالتعيين احتراز عن درام الغير وذا ينزهه قال الكتابة  
 عليها جائرة لعدم تقيها او على مائة من الدرهم او الدنيا بغير رد مؤداه اليه وصيما اى خادما بعد كان  
 او امره حتى لو شرط ان يرد عبدا مقينا او امره معينة صحيح او المسم عطف على غير كاتبت وجاز للفصل على امر  
 او خبز بر قوله قل جواب اذا كانت اى فسد العقد في هذه الصور اما الاولى فلان القيمة مجهولة  
 قدر او جسا ووصفا فحقا خفت الجاهالة واما الثانية فلغير معنى تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا  
 عقد اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان من المائة بازاء الوصف الذى يرد المولى بيع وما كان منها بازاء  
 رقبة المكاتب كتابة فيكون صفقة صفقة فلا يجوز للنبي عنها كذا قال الربيعي ويرد عليه انه يقتضى عدم  
 صحة العقد او شرط ان يرد عليه عبدا مقينا او امره معينة والقوم صرحوا بخلافه فالصواب ما في الكافي  
 ان يدل الكتابة في هذه الصورة بمجهول القدر فلا يصح كالمكاتبة على قيمة الوصف وهذا لان العبد لا يكتن

وكونوا اقربا للزنا  
 اوبع حرات عمن من  
 ليس له ولاية اقامة  
 الطرد وكونوا شهداء  
 على ملك الاقارب  
 عند احكامهم لم يبق  
 ما كان قال

فزار الحيرة والاطول  
 والعبد المذنب  
 بالحيرة بالحيات  
 ليس بغير الصفا  
 ان يهدى الصفا  
 فان كان غافلا  
 لم يدر ما كان  
 ان كان غافلا



كذلك في المنهج والاصول بدل الكتابة كافي عبارة الثاني ووجه هذا التبرع ما قرر عدم من ان كل ما يصلح تسمية بصلح استثناء وما لا يصلح ما صرح به المولى وغيره واداء المبدل بدل الكتابة  
في مكان الظاهر يقول لا تنقص من المسمى كافي الهداية والكفر وغيرهما اذ ليس في السابق ما يصلح ان يكون مرجعا لهذا التفسير المحذور في الظاهر ان قلنا ما قلنا من جهة انها من مسائل الكتابة الفاسدة  
ولا ينافي ذلك ما قاله صدر الشريعة من ان هذه مسئلة مستندة او لا تعلق لها بمسئلة المحذور في الظاهر فخصه بمسئلة المحذور لانها عائدة الى ما قبلها في ٢ هكذا وقت عبارة صدر الشريعة لم يمسها  
على نفسا محتملة والمراد زيد على المسمى بقدر القيمة فانه نفسا القيمة لا تزداد ولذا وقت عبارة البسوط زيد على كافي في ٤ اي ان يفتى باخر ما يسمى فلا ينقص من ان تنقص بقدر المسمى كافي  
المراد في ٤ لا حتى يمان شرف المحذور فيزداد عليه اذ ازيدت قيمته على المسمى كافي في ٤ اذ ازيد بقدر المحذور فيزيد على من جهة الطول والعرض والسمك وكيفية البناء وغيرها والآخر  
بالمدون في الجيم الذي يجرى به فادى معرب وهو اللبنة المطبوخة وهذه المسئلة مأخوذة من الهامية وعبارةها وجوبها

استثناء من الدائير وانما يستثنى قيمة القيمة لا يصلح ان يكون بدل الكتابة بل هي الهامية فكذلك لا يصلح  
ان يكون مستثنى من بدل البذل وانما الرابطة فلان المحذور ليس بالحق المسلم فلا يصلح للمؤمن  
في عقد المعاوضة وعقوبتها اي المحذور المحذور في اداها لانها مال في الجمل فاعلم اعتبار معنى العقد  
فيه وموجبه المتعلق عند اداء العوض المشروط ثم اي بعد ما علق اداء المسمى على قيمته نفسه وقال في  
لا يفتى الا باداء قيمة نفسه لان البذل هو القيمة قال في الكفاية وفي تنج الهداية لا يفتى الا باداء قيمة المحذور  
وانه مشكل جدا بخلاف لعمري وايات الكتب فان فيها لا يفتى الا باداء قيمة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه  
هذه مسئلة لما نوع تعلق ما قبلها غير مختصة بالمسمى ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى  
فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت زائدة عليه لان الواجب عليه رد قيمة نفسه  
العقد وقد عذر بالمتعلق فوجب رد قيمة ما بلغت لان المولى لم يرض بالنقصان والعقد رضى بالزيادة  
كلا يبطل حقيق المتعلق فوجب ذلك ولو على مئة ونحوها يبطل اي عقد الكتابة لانها ليست بمال فلا يلزم  
على المكاتب شي وصحت الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط اي لا نوعه وصفه وبودى الوسط  
او قيمة فان كل واحد اصل من وجهها الوسط فظاهر وانما قيمة فلا يعرف بالقيمة فصارت لصلاف مع القيمة  
قضاء في معنى الاداء كما قرر في الاصول ومن كان عطف على قول على حيوان اي صحت الكتابة من كذا كانت  
عبد امثلة يعني كافر المحذور اعتبر القدر ليعلم البذل وانما صحت لان مال عنده بمنزلة المحذور  
بواي من المولى والعبد اسم للمولى فيها لان المسلم ممنوع عن ملك المحذور وعق العبد بقبض المحذور لان  
المتعلق بقبضها كمنع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كمنع على حقه من عطف على قول على حيوان له اي على  
اولويه او حقه بغيره او بغيره واراد ان يدين المولى والاجر بما يرفع النزاع لحصول الزك والشرط والف  
على ان يوده الى غيره والف ووصيف والف وخدمته سنة وخدمته ايا لا يجوز هذا الا مناف  
لنقصي العقد فان المقصود من الكتابة كون المملوك مالكا بيدا ولو في بعض الاوقات لم يكون مالكا مطلقا  
كافي الكتابة على المحذور سنة وهذا ينافي لا يفسد الكتابة بشرط الا ان يكون اي الشرط في صلب العقد قال  
في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني انها لا يماسد له المال بالمال انها تشبه الشكاح يعني ابتداءها  
مبادلة المال بغير المال وهو البضيع ابتداء فالحقنا بالبيع في شرطه في صلب العقد كما اشرط عليه  
خدمته بجهولة لان في البذل والشكاح في شرطه لم يمكن في صلبه هذا هو الاصل **فصل في تصرفات**  
**المكاتب** صح بغيره وشراؤه ولو بالمجانية فانها من صنيع التجار فان التاجر قد يجازي في صفقة  
ليربح في اخرى وسببه وان شرطه لا يشرط بخلاف مقتضى العقد وهو ملكية اليد ولا يفسد الكتابة  
بشرطه لان شرطه ليس في صلب العقد وبيع امته لا يفسد المال وهو المهر لا يزوج عبده لا يبرئ  
تنقيص العبد وتعيينه وشراؤه بالمهر والنفقة وصح كتابة رقيقه لان عقد الكتاب للمال فيملكه كزوج  
امته والولاء اي ولاء الثاني له اي الاول ان ادى الثاني بعد عتقه اي عتق الاول لان العاقبة من اهل بيوت  
الولاء وهو الاصل فيثبت له ولا اي وان لم يوده بعد عتقه قبله فلولاه اي مولى المكاتب الاول لان له فيه







لما دخل في كتابها امتنع بغير ما ذكر فتبعته امتناعا متعيبا لا يتبع له اقل على صلوة والسلام  
ولدها والا وان لم يكن ولدها معها جازي يسميها عند ابى حنيفة وعند ما لا يجوز لها ام ولده فلا يجوز  
بمعها ولان القياس جواز بيعها وان كان معها ولدها لا اكس الكتاب موقوف فلا يتعلق به الا بحتم النسخ  
اما اذا كان معها ولدها فمتنع بيعها ببيعة الولد للحدث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابدان والقياس بغير  
روح الكتاب امتنع من بعده فكانت تولدت منه ولدا دخل في الولد في كتابها وكسبه لها لان ببيعة الام  
ارجح ولهذا يتبعها في الحرية والرق كأم مكاتب او ما دون الحج بالاذن حرة في الواقع بل ربما جاز  
فان انما حرة فولدت المنكحة ولدا فاستحققت ولدها عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن  
بالحق لا يشترط الحرف في سبب ثبوت هذا الذي وهو الغرر فانه لم يرغب في كالحا الا لئلا تحرم الاولاد  
ولها انه ولد بين رقيقين يكون رقيقا وقد مر مرارا ان الولد يقع في الرق والحرة لكن ترك هذا  
الاصل في الغرر واجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه بل في معنى المولى في هذا  
بحسب ببيعة نائبة ومنها ببيعة مشاخرة الى ما بعد العتق فيقضي على الاصل ولا يلحق به مطلقا الكتاب امة  
اشترها فاسد او دنت على مولاه او اشترها فاصحها فاستحققت من غير حال لا في بوقد في حال  
الكتابة كما لا بد من التجارة فانه اذا فعل هكذا يضمن عقرها حالها لا يضمن الا في حال بغير العتق  
والعرف ان في الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها ادخلت تحت الكتابة وهذا العقر من  
توابعها اذ لو لا الشراء لم يسقط الحد وما لم يسقط الحد في العقر في الثاني لم يظهر في حقه ان الكاح ليس  
من الاكساب فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولما كان يقول ان العقر يثبت بالوطى الا بالشراء و  
الاذن بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه  
انا سلمنا ان العقر يثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء لكن الوطى مستند الى الشراء اذ لو لا كان الوطى حراما  
بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة  
لكن الشراء منها فكذا ثابتا في حق المولى المولى يدبره اي يجوز له ان يكتب ان يدبره فان عقره في يد  
والا يسمى في ثلثي قيمة او ثلثي البذل بونه معسر معنى ان الكتاب بعد التدبير بخير اما ان يعقر نفسه يكون  
مدبرا او يعصى على الكتابة فان مضى عليها فانت المولى ولا مال له سواء هو بالخيار اما ان يبيع في ثلثي قيمة  
او ثلثي بدل الكتابة واما قال معسر الا اذا مان موسرا بحيث يخرج المدين من الدبر من ثلثي فانه يضمن بالبدن  
ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولد ما عطف على يد راي المولى يجوز ان يستولد مكاتبته بان طمها  
قودت فادى الولد فتصير ام ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خربت بين يدي  
على الكتابة وتودي البذل فتعق قبل موت المولى وتأخذ العقر منه وبين ان يعقر نفسها فتعق بعد  
موت المولى ويكاتب عطف على يد راي المولى ان يكون ان يكاتب ام ولده وعقبت بونه ثلثي  
عقبتها بونه بجائنا اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب العتق عند الاداء اذا عتقت قبل  
لا يمكن نفي الغرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره ويسمى في ثلثي

وعند ما يبيع في ثلثي قيمة او ثلثي البذل بونه معسر معنى ان الكتاب بعد التدبير بخير اما ان يعقر نفسه يكون مدبرا او يعصى على الكتابة فان مضى عليها فانت المولى ولا مال له سواء هو بالخيار اما ان يبيع في ثلثي قيمة او ثلثي بدل الكتابة واما قال معسر الا اذا مان موسرا بحيث يخرج المدين من الدبر من ثلثي فانه يضمن بالبدن ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولد ما عطف على يد راي المولى يجوز ان يستولد مكاتبته بان طمها قودت فادى الولد فتصير ام ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خربت بين يدي على الكتابة وتودي البذل فتعق قبل موت المولى وتأخذ العقر منه وبين ان يعقر نفسها فتعق بعد موت المولى ويكاتب عطف على يد راي المولى ان يكون ان يكاتب ام ولده وعقبت بونه ثلثي عقبتها بونه بجائنا اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب العتق عند الاداء اذا عتقت قبل لا يمكن نفي الغرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره ويسمى في ثلثي

وغيره  
في ثلثي

لما كان هذا اذا لا يجوز العتق بغير ما ذكر فتبعته امتناعا متعيبا لا يتبع له اقل على صلوة والسلام  
ولدها والا وان لم يكن ولدها معها جازي يسميها عند ابى حنيفة وعند ما لا يجوز لها ام ولده فلا يجوز  
بمعها ولان القياس جواز بيعها وان كان معها ولدها لا اكس الكتاب موقوف فلا يتعلق به الا بحتم النسخ  
اما اذا كان معها ولدها فمتنع بيعها ببيعة الولد للحدث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابدان والقياس بغير  
روح الكتاب امتنع من بعده فكانت تولدت منه ولدا دخل في الولد في كتابها وكسبه لها لان ببيعة الام  
ارجح ولهذا يتبعها في الحرية والرق كأم مكاتب او ما دون الحج بالاذن حرة في الواقع بل ربما جاز  
فان انما حرة فولدت المنكحة ولدا فاستحققت ولدها عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن  
بالحق لا يشترط الحرف في سبب ثبوت هذا الذي وهو الغرر فانه لم يرغب في كالحا الا لئلا تحرم الاولاد  
ولها انه ولد بين رقيقين يكون رقيقا وقد مر مرارا ان الولد يقع في الرق والحرة لكن ترك هذا  
الاصل في الغرر واجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه بل في معنى المولى في هذا  
بحسب ببيعة نائبة ومنها ببيعة مشاخرة الى ما بعد العتق فيقضي على الاصل ولا يلحق به مطلقا الكتاب امة  
اشترها فاسد او دنت على مولاه او اشترها فاصحها فاستحققت من غير حال لا في بوقد في حال  
الكتابة كما لا بد من التجارة فانه اذا فعل هكذا يضمن عقرها حالها لا يضمن الا في حال بغير العتق  
والعرف ان في الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها ادخلت تحت الكتابة وهذا العقر من  
توابعها اذ لو لا الشراء لم يسقط الحد وما لم يسقط الحد في العقر في الثاني لم يظهر في حقه ان الكاح ليس  
من الاكساب فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولما كان يقول ان العقر يثبت بالوطى الا بالشراء و  
الاذن بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه  
انا سلمنا ان العقر يثبت بالوطى لا بالشراء ابتداء لكن الوطى مستند الى الشراء اذ لو لا كان الوطى حراما  
بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة  
لكن الشراء منها فكذا ثابتا في حق المولى المولى يدبره اي يجوز له ان يكتب ان يدبره فان عقره في يد  
والا يسمى في ثلثي قيمة او ثلثي البذل بونه معسر معنى ان الكتاب بعد التدبير بخير اما ان يعقر نفسه يكون  
مدبرا او يعصى على الكتابة فان مضى عليها فانت المولى ولا مال له سواء هو بالخيار اما ان يبيع في ثلثي قيمة  
او ثلثي بدل الكتابة واما قال معسر الا اذا مان موسرا بحيث يخرج المدين من الدبر من ثلثي فانه يضمن بالبدن  
ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولد ما عطف على يد راي المولى يجوز ان يستولد مكاتبته بان طمها  
قودت فادى الولد فتصير ام ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خربت بين يدي  
على الكتابة وتودي البذل فتعق قبل موت المولى وتأخذ العقر منه وبين ان يعقر نفسها فتعق بعد  
موت المولى ويكاتب عطف على يد راي المولى ان يكون ان يكاتب ام ولده وعقبت بونه ثلثي  
عقبتها بونه بجائنا اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب العتق عند الاداء اذا عتقت قبل  
لا يمكن نفي الغرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره ويسمى في ثلثي

قيمة او كل البذل بونه اي مولاه معسر اهنا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف في افراسها وعند  
محمد سمي في افراس ثلثي القيمة او ثلثي البذل والخيار وعدمه فرع البعز وعبد مكرم ويصالح المولى  
مع مكاتب من الغنم موزع على الف حال والقياس ان لا يجوز له ان يعتاض عن الاجل بالمال ولا يستحق  
ان الاجل في حق المكاتب مال من وجب له في الاداء لا بد وبذل الكتابة ليس مال من وجب له في الاداء  
بما عتق له امات من مكاتب عبده في مرضه وليس له مال سوى العبد على صفة قيمة ما كان له العا  
فكانت على الغنم باجل ورده ورثة هذا النصف ادى المكاتب ثلثي البذل حالا وباقه موقلا او  
استرق بغير ان العبد مخير بين ان يودي ثلثي البذل حالا والباقي موقلا وبين ان ياتي فيسرق  
وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رجمهما اثمهما وعند محمد رجمهما بودي ثلثي البذل حالا والباقي  
الى اجل لان المريض ليس بالتاجر في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما وراءه يصح له التزك فيصير له الخبير  
ولهما ان جمع السهم بدل الرقة وحق الورثة معلون البذل فلا يجوز التاخير في البذل ولو كانت المريضة  
على نصفها اي نصف قيمته بان كانت على الف وقيمة الفان ادى ثلثها حالا وسقط الباقي من القيمة  
او اسرق بغير ان يجزى من امره من الحماة وقت في المقتدر وفي التاخير فيسقط بالثلث لا الثلثين  
حركات عن عبد بالف وادى الحرق العبد ولا يرجع المورث وان بطل العبد فكانت صورته ان يقولوا  
لمولى العبد كاتب عبدك على الف درهم على ان اديت اليك الفاهم حركه كاتب المولى على ذلك بعتي  
بانه ابرجكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتبه لان الكتابة كانت موقوفة على الجارية وقوله اجازة  
ولم يقل على ان اديت اليك الفاهم حركه فادى لا يسن قياسا ان الشرط موقوف والعقد موقوف  
والوقوف لاحكمه وبقوى استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باءا القائل فيصير في حق  
هذا الحكم ويتوقف في لزوم لان العبد ولو ادى الحر البذل ارجع على العبد لانه متبرع كوتب حاضر وغائب  
وقيل الحاضر العتق فاني منها ادى البذل قبل المولى ذلك البذل جبر او عنفا صورته رجل العبدان  
قال احدهما كاتبي بالف من نفسي وعن فلان فمعه وحر الحاضر والقياس ان يصح في حصه الحاضر  
ويتوقف في حصه الغائب على قبوله وجعل استحسانا ان الحاضر باضاقة العتق الى نفسه ابتداء جعل  
نفسه في اصلا والغائب تبعه كانه كوتب وخر الاولادها بما حتى عتقوا اباها وليس عليهم من البذل شيء  
فاذا صح عن الحاضر فللغائب ان يأخذه بكل البذل لاصالة فابها ادى بغير المولى على القول اما ان يخر  
فلكون البذل عليه واما الغائب فلا يملك ان يخره من ان لم يكن البذل عليه فصار كغيره من الرهن اذ ادى  
الدين بغير المورث على القول الحاجة الى تخلص رهنه وان لم يكن الدين عليه وابها ادى لم يرجع على  
الاخر لانه متبرع في حق الاخر وقبول الغائب له لا يؤخذ بشئ القاذم على الحاضر فان خره ادى  
اعتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصه من البذل لان الغائب دخل في العتق مقصودا وكان البذل  
منفصلا عليهما وان لم يكن مطلقا لانه بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط من امة في حق البذل  
بعتقه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العتق موجودا وانما دخل في الكتابة تبعا وكذا اولدها المشتري

وغيره  
في ثلثي



فليس بكم تضمينه او اعتناق حصصه او الاستعما من العبد عند ان حقيقته رحمه الله ما اذا اعتنق لم يبق له ولاية التضمن والاستعما وافسد به نصيب المذبر فلان يفتق او يستسي او يضمن قيمة مبدرا او يضمن قيمة فشا اولثاها المامر وبالضمان لا يمكنه لانه لا ينقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وفي صور العكس

انہی کے لئے  
میں نے یہ  
کتاب لکھی ہے  
اللہ کے لئے  
میں نے یہ  
کتاب لکھی ہے

لا يكون تعجير أو إتماما قال وذهبنا على أنه إذا كان غيبا لانتفى القضاء بالاحاق بالآدم لا يمكن الوفاء  
في الحال وإن اختص يوم أمره وأسير ولا يرضى به لغرم أمره فهو تعجير لأن معنى القضاء بكونه والاول  
لوقوع الأمر لا يثبت ما فيه ويقا الفتح الكتابه فلو كان القضاء في مجتهد فيه فيستدوي بفتح الكتابه

از کتب خطی



فيسو لا ويا في الاقر من فقه ومن ارش الجاية لان دفع نفسه متعذر كونه مكاتب في شرب الحج للمدبر في حقيقته في هويته فانه قد قبل القضا في ٧ الصبر وسعي الى الخير في  
الدفع والقضاء والمهاد بالانفاق او اداء ارض الجاية على ما صرحوا به في ٨ من كتابه في الكافي لا ما كان به وهو لا يعلم فتمت فانه اختاره للنفاء لم يثبت وقد اشيع الدخ بفعله فصرم  
بغيره كما لو ادا انتهى في ٩ الذي يظهر من شرب الحج ان يكون هذا تمليلا لسلسلة جاية المكاتب خطأ في مجرى القضا حيث جازى مولاه بين الدفع والنفاء متصفا بالمطرب عن دوله فزمن ان له  
مطالبة المصدق في الحال بناء على ان موجب الجاية وهو الفقه كان ويناظر المكاتب لان المانع من الدفع موجود وقت الجاية وهو كفاية فيسوق بعد مجزاة كالمجوز بعد القضا بالقيمة وانا ان الاصل  
في جاية المصدق الدفع وانما يصار الى الفقه عند تعذر الدفع والمانع وهو كفاية كان متصفا بالنسب لم يثبت الانتقال الى الفقه الا باحد الاشياء الثلاثة ولا يذهب علمك ان ما نحن صدد به معزول  
عن هذه الاحوال فينبغي في ٩ اخذ اصل هذه المسئلة من الكافي وقائده ابراهما كون المكاتب في حكم الحر فانه لا يخلو لامة شتين في اشتراطها لا غير من التزوج بزوج اخر على ما ذكر في البرزخ

كذلك المكاتب في ٤ قوله لا يجوز ان يملكها هكذا في النسخ  
المتداوله لكن الظاهر ان يقول ان يملكها وانما قلنا ان لا يملكها لان  
ان يملكها المكاتب على معنى الوحي واذا كانت تحت الحر فالحكم  
ايضا كذلك قال البرازي حلق لامة شتين ثم اشتراطها  
ان قبل التزوج بزوج اخر فلا يكون هذا من الاحكام المخصوصة  
بالمكاتب وانما قوله كان عليه ما لا يخفى من موافق ما في  
انها تبقى ان قال في الحج ولو جنى المكاتب خطأ في مجزاة  
القضا جازى مولاه بين الدفع والنفاء انتهى والظ  
ان لا يثبت ما في انها تبقى بالمجزاة قبل القضا توفيقا بينهما في  
قوله فاذا زال المانع الى اي قول انتقال الحق من الرقة  
واراد بالحكم الاصل في دفع او الفداء في قوله لا يقال  
الحق من رقبته الى قيمته بالقضا موافق لما في الهدياة والكتاب  
ومنه ان يكون الحكم الاصل لجاية المكاتب جناية خطأ في  
الفقه ورواية الكوفي ومافي المسوط هو ان يكون الواجب  
سعى المصدق في الاقر من قيمته ومن ارش الجاية كان عليه  
في الفناية الاكملت في ٤ بولس طاب لولاه صدقة  
او لا اية في غير هذا لا جامع وكذا يطيب للتدبير ما يحرمه في  
صدقه من الصدقة بعد الحج لا جامع على التصحيح كما طاب  
ما اخذه الفقه صدقة ثم استثنى او ترك لوارثه الفقه وما  
اخذه ابن السبيل لم وصل الى مال كماله الشيب والبرهان  
شرب طاب

في العتق جازى مولاه صدقة  
او لا اية في غير هذا لا جامع وكذا يطيب للتدبير ما يحرمه في  
صدقه من الصدقة بعد الحج لا جامع على التصحيح كما طاب  
ما اخذه الفقه صدقة ثم استثنى او ترك لوارثه الفقه وما  
اخذه ابن السبيل لم وصل الى مال كماله الشيب والبرهان  
شرب طاب

فولده حتى يعلق كماله من العتق ولا جازية المصدق كماله  
وهو المصلح لصورته في لا القدر فانهم قوله

الاول في خبره في لامة العتاق واول المولات فاما اول  
العتاق فهو جاني من لم يكن للعتق خصبة جازية السب  
وهو لا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
ان سبوا من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
المولات بان سبوا من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
فان عتق من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق

فان عتق من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
فان عتق من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
فان عتق من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق  
فان عتق من الولا جازية لولا ان كان زوجها عبد فان عتق

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء

كتاب الولاء



نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

وذكر في المصنف ان العنق من اهلها اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء

نحوه فان كلاهما اعترف فيه شامخ لان لكل العرب يحسب العنق من اهلها وكذا الاستيلاء



من وقت النكاح والعقد أو من في أصلها رقيق والثاني من لا يكون في أصله رقيق أصله أو الولد  
كما صرح به صاحب الهداية وغيره مني على قول الملك ولذا قالوا لا قبل الشهادة بالنساج في الولد كالمعنى  
ووالد فرع بنوته ونسبته على الولد يكون من قبل الأم لما تفرق الولد بين الأم في الرق والحرية ولا يورث ملك  
الأب إلى الولد فلا يكون له من الولد إلا من قبله معيق الأم وعصبته في حكمة فإما أن يكون في جانب الأم رق لا ينصب  
على الولد ولا وإن النبط إذا كان قطعي في معنى وجب أن يحل عليه الظاهر المحتمل ولا يغيره وإن المطلق يحل  
على المعقود في الروايات أو اعترف من المعقودات فاعلم أن صاحب البديع ذكر فيه أن من سرق ثوب  
الولاء إن لا يكون الأم حرة أصليته فإذا كانت فلا ولا لأحد على ولدها وإن كان الأب معقوداً لما ذكرنا أن الولد ينسب  
إلى الأم في الرق والحرية ولا ولا لأحد على أمه فلا ولا لأحد على ولدها فإنه أراد بالحرية الأصلية المحررة الأصلية  
بالمعنى الثاني بغيرية قوله ولا ولا لأحد على أمه وقد عرفت أن الولاء ينسب على وال الملك وإلى الملك بالولاء  
لا يكون الأم من قبل الأم فإذا كانت حرة الأصل هذا المعنى لا ينسب على الولد ملك فلا ينسب عليه ولا وقد عرفت  
كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح التلخيص وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام  
الشيخ أبي محمد مسعود بن الحسين في مختصره المشتهر بالمسعودي وكلامه فيما صنفه في الفرائض وما  
بالكافي وأما ما قال في المنية الولد وإن علق حر الأصل كان أمه حرة أصليته أو عارضة يجوز أن ينسب عليه  
ولاء إما الولاء لقوم الأب أو لقوم الأم ثم قال إن كان الأب حر الأصل ولا لقوم الأب وكذلك إذا كانت الأم  
حرة الأصل ولا لقوم الأم لأن حر الأصل لم يجوز عليه معنى فالنادر من طائفة أن الأم إذا كانت حرة الأصل  
مطلقاً جاز أن ينسب على ولدها الولاء وليس كذلك بأمه بالحرية الأصلية ههنا الحر الأصلية بالمعنى الأول  
بغيرية من جعل الولد المولود من حرة عارضة وهي المعقودة حر الأصل لم جعل الحرية الأصلية مقابلته للمعقود  
فلا يلحق بغيرية وهي ما سبق من الحق فتصور كون الولاء لقوم الأب ما إذا لم يكن في نسب الأب رقيق والولد  
وليد من معقودة أو من ولدت من معقودة فتصور كون الولاء لقوم الأم ما إذا كان نبطياً حر الأصل وزوج معقود  
إنسان أو من ولدت من معقودة فإن ولادته في الأول لقوم الأب اتفاقاً وفي الثاني لقوم الأم اتفاقاً في جمعة  
ويجوز جهماً أن تصح ما إذا كان أبوين إذا كانا حراً أصليين بالمعنى الثاني فلا ولا على الولد وإذا كانا  
معقودين أو في أصلهما معقودين فالولاء لقوم الأب وإذا كان الأب معقوداً وفي أصله معقوداً والأم حرة الأصل  
بذلك المعنى سواء كانت عربةً ولا فلا ولا على الولد لقوم الأب وإذا كانت الأم معقودة والأب حر الأصل  
المعنى فإن كان عربياً فلا ولا على الولد لقوم الأم وإن كان غير عربي فقد في جمعة ويجوز أن يكون لقوم الأم  
ولا خلافاً لأبي يوسف وههنا فوائد كثيرة ذكرناها في رسالتنا الموهلة في الولاء فمن أرادها فليراجع في الكتب  
عصبية أي شخص يلحق ما يجرى من صاحب الفرض وكل مال عند من عرفت عن العصبية النسبية وهي ما نزل في  
علم الفرائض أباً عصبية بنفسه أي ذكر لا فرض لولادته خرافة نسبت إلى الميت الثاني وأما بغيره وهي التي يعصبها  
ذكر وما يجرى غيره كالأخت لأب وأم وأب نصير عصبية مع الميت وكلمة بقدم على الميت وقد عرفت العصبية  
على أبي الرح وهو من فرض له ويخلف في نسبت إلى الميت الثاني فإن مات السيد المقيم فإرشاداً في عصبية سيد

مقام بنیاد  
کتابخانه  
بین المللی  
والجملہ کتابیات  
کمال راجہ  
پیشکش و بنا ہے  
وہابیہ مثل  
تحت و بیان  
کتابت السیاح

[illegible]







نول۔ وچری عشقہ کد اعظمہ بابر جامعہ بن حسن حنفی فارم جو انی لا بدعا سے یہاں صاحبہا سر

قدس فان المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 في حبيب الله المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 عن محمد رسول الله المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 وكنه لان محمد المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 قد اثار راحة الارواح المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 قد اثار راحة الارواح المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 قد اثار راحة الارواح المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح  
 قد اثار راحة الارواح المصطفى المامون قد اثار راحة الارواح

فان كان انت ولسبلكا وعبت من لم يكونك الولا وكنه لا يرت لمخ العصبه الى المي



١. **أما** أحوال الناس المذكورة هنا في كلام المؤلف بوجهين: **أما** حقيقة النسيان في البين لا تنصير كما قال الزبيدي وأبو عبد الله المدعي عن السقطه كونه صاحب كفاي وأما الثاني

٢. **عنا** في المثال على ما مر - **الزبيدي** وقد يظهر أن ما ذكره من أناسي أعيا يشافى باليسبة إلى البين وأما بالنسبة إلى الخن فلا فسحق قوله في البين والخن يترد أناسيا على هذا

٣. **قال** شمس الدين في الخطب **يشهد** به العرف بينهما ولكن يكنى العرف ما ذكره على النسيان حال كون القلب عامرا على ذلك الخن يكون خطأ وإن كان حاله هو القلب غير

٤. **بمد** من النسيان الخن أيضا وقع في غفلت في حال أعيا والخن هو صواب الخن معتبرا ووجه الكفارة بخلاف ما ذكره في البين في الجواهر المذكورين حيث لا يشهد

٥. **بشده** وأما في الخن فثبت ما سبق في ذلكذهب كما هو في السواء وهو الخطأ في قوله خن فإنه ينافى ما نسب إلى الظن من الذهب في أن جميع أساق

للذهب أو لا كما مر آنفا انتهى فثبت ما سبق في ذلكذهب كما هو في السواء وهو الخطأ في قوله خن فإنه ينافى ما نسب إلى الظن من الذهب في أن جميع أساق

[illegible][illegible]



[illegible]

43

عقود و احوال دوس

جامع الفتاوى



ان اورد به جرح الصيد في الحرم في حاصلا ما فوق في كتب الاصول من ان العين سبب الكفارة بجوار لا حقيقة لا بها للبر لا يوصل الى الكفارة اذا كفارة تحت عند الخت في ١٢٤ ولابد  
 ان يكون العين موقوفة وقت كاليوم وعند ١٧١ لها لو كانت مطلقة لم يتصور الخت باختار ولا لا تحت الا في احراز من اجزاء حيوت فيزوم الكفارة في اذا هلك الخائف ويكفر من يمينه اذا هلك الخائف على  
 كذا في غاية البيان على ١٧١ اطلقه فشر الموقوفة وانما الموقوفة ان الكفر يطل العين فلو حلف مسلم في ان يترك في اسلام لا يترك في بعد الاسلام ولا قبله قالوا ولو ترك الكافر ما هو قربة لا يترك في واما تخلف  
 القاضي وعوده بتركه هو ان يترك في يمينه ما لم يترك في صورة الايمان فانه المقصود منها رجاء الكفارة لا ان يترك في نفسه فلو حلف مسلم في ان يترك في اسلام لا يترك في بعد الاسلام ولا قبله قالوا ولو ترك الكافر ما هو قربة لا يترك في واما تخلف  
 وحي الكفر لا يكون مطلقا تحت ١٧٢ فقد يكون تركه على نفسه لا يترك في صورة الايمان فانه المقصود منها رجاء الكفارة لا ان يترك في نفسه فلو حلف مسلم في ان يترك في اسلام لا يترك في بعد الاسلام ولا قبله قالوا ولو ترك الكافر ما هو قربة لا يترك في واما تخلف  
 ذلك التوب او لا ذلك الطعام في ١٧٣ ان يترك في صورة الايمان فانه المقصود منها رجاء الكفارة لا ان يترك في نفسه فلو حلف مسلم في ان يترك في اسلام لا يترك في بعد الاسلام ولا قبله قالوا ولو ترك الكافر ما هو قربة لا يترك في واما تخلف

ايضا قد يكون سبب التوبة حرم المسلم ان يشاهد  
 من العز والحرم تكون في المصنوعات والمشروبات فيكون ما  
 عبارة عن المسلم فيمن جسد انتهى فان مناه شخصه التعديل  
 المذكور لا يحل الا في على خلاف ما قرناه في قوله  
 لانها آها بعد السبب في كذا في عامة النسخ والمصنوعات  
 آها كما وقع في عبارة الزيلعي في قوله لم يصح حراما  
 اي حراما للصحة كذا في شروح الهداية فلا ينافي في لفظ  
 الاستباحة في قوله المذكور اذا كان له اصل في الزيلعي  
 اصل مقصود يخرج الوضوء لعدم الوضوء بالندوس

ولابد والاصل فيه قوله تحت كفارة اطعام عشرة مساكين الابر ولم يترك في حث بمعنى لا يجوز تقديم كفارة  
 على الخت وقال الشافعي يجوز اذا كانت بالمال لا نه آها بعد السبب وهو العين لانها تضاف الى العين  
 يقال كفارة العين والاضافة دليل السبب والآداء بعد السبب جائز اتفاقا فاشبه التكبير في الحج  
 قبل الموت ولنا ان الكفارة تستر الغاية ولا جناية منها لانها تحصل بمثل حرمة اسم الله تعالى بالخلف فيكون  
 هو السبب دون العين لان اقل مرتبة السبب ان يكون منقضا الى الحكم واليمين غير منقضا الى الكفارة لانها  
 تجب بعد نقضها بالخت وانما اضيف اليها لانها تجب بخت بعد العين كما يضاف الكفارة الى الصوم بخلاف  
 الجرح لانه منقضى الى الموت حلف على مقصده كعدم الكلام مع ايد وترك الصلوة ونحوه تحت وكذا في سبغ  
 الخت وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين ورأى غير ما خبر منها فليأت بالذي هو خير  
 ثم يكفر عن يمينه لا كفارة في حلف كذا وان حث سببا لا ليس اهلا لليمين لانها تعدل لغيرها والكفر  
 ينافي التعظيم ولا اهلا للكفارة لانها عبادة وان تبعها معنى العقوبة من حرم ملكا لا يحرم اي من حرم على  
 شيئا مما ملكه لم يصح حراما عليه واستباحة اي عائلته معايلة المباح كرم وقال الشافعي لا كفارة عليه  
 لانه ليس يمين في النساء والجوارى لان تحريم الحلال قلب المشروع واليمين عقد مشروع ولا ينعقد بلفظ  
 هو قلب المشروع ككسره وتحليل الحرام ولنا قوله تعالى يا ايها النبي لا تحرم الا قولنا قد فرض الله عليكم تحلة  
 ايما كنتم ثم قبل حرم النبي على الصلوة والسلام المسلم على نفسه ومن حرم ما يرضى على نفسه والتمسك على الاول  
 ظاهر وكذا الثاني لان القبر لعموم اللفظ لا يخص سبب كل حل اي اذا قال الرجل كل حل على حرام  
 بجملة على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يثبت عقوبته فانه لما شرع فعلا مباحا هو  
 التنفس او نحوه كاذبا لغيره فوجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم وانما هو  
 اعتبار به بصرف الى الطعام والشراب للمعرف والصوى على بينة امرته بلانية لعلبة الاستعمال فيه كذا في  
 حلال بروي حرام للعلبة ايضا المذكور اذا كان له اصر في ان يرضى لزم النادر كالصوم والصلوة والصدقة  
 والاعساف وما لا اصر له في العرف فلا يلزم النادر هذا هو الاصل في حلف مطلقا نحو حرم على صوم هذا  
المشهور مطلقا بشرط يريه نحو حرم على كفارة المريض ويسبغ الجسادة ودخول المسجد وبنا الفخر  
 والرباط والسفاية ونحوها ان قدم غايي فوجد اي الشرط وفي اي عليه الوفاء به في الصورتين لقوله  
 صلى الله عليه وسلم من نذر وسمي فعليه الوفاء بما سمي او نذر مطلقا بما اي بشرط لا يريه كان زنيته فعلا  
 كذا وفي او كرم ويرضي يعني ان على نذره بشرط لا يريه بثبوت كذا فيا ونحوه تحت بخير من الكفارة  
 ومن الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروي ان ابا حنيفة رحمه الله رجح اليه قبل موته  
 سبعة ايام وبه كان يفتي الامام ثعلبي في السرخسي وعنه من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره  
 يبين نية لانه قصد به النسخ عن ايجاد الشرط فيميل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا على بشرط يريه  
 ثبوت لان معنى اليمين وهو قصد النسخ غير موجود فيه لا قصد اظهار الرغبة فيما جله شرطا قال الصدوق  
 الشرعية اقول ان كان الشرط امر حراما كان زنيته مثلا ينبغي ان لا يخبر لان الخبر تخفيف والمحرمان لا يجب

الكفر في حلف

هذا هو الاصل في حلف مطلقا  
 نحو حرم على صوم هذا المشهور  
 مطلقا بشرط يريه نحو حرم على كذا







هذا لا يعم بيت المكسفة فالوجه فيه ان كان نواه في عموم بيتا تحت وان لم يحط به وجب ان لا تحت لا نصرا في الكلام في المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فظهر ان مرادنا ١٢٥  
باعتبار ان الكلام في العرفه انه ان لم يكن فيه كان موجب الكلام ما هو معنى عرفه وان كان له شيء في واللفظ يحتمل النقص اليقين باعتباره كذا في فتح القدير عرسل وعند احسن حليل في البيت مطلقا عر  
لا انه هل يكرس الدار ما بين الدار والباب فليس معنى كذا في الصحاح عرسل او بالحرية الدار التي لم يكن فيها بناء اصلا ما اذا دار او ليس فيها بناء وبني المعص هذه دار اخرى فينبغي ان تحت في كذا  
ان يكون له شيء كذا في فتح القدير عرسل ما بين المعص عند المعصه في ان في دلاله هذا الدار على المطلوب خفاء فان اطلاق اسم الدار على الحرية لا يبعد كون الدار اسم للحرية فقط فانه يجوز  
ان يكون هذا الاطلاق باعتبار ما كان الا يرى انه لا يقال للحرية قبل البناء ودار الا ان يقال الدار اسم للحرية بعد ما قلنا في البناء وان

تراد دون المجاز وعند مالك على معنى كلام ابن عباس حلف لا يدخل بيتا تحت بدخول صفة لان البيت  
اسم لشيء سقف مدخله جانب واحد في البيتونه سواء كان جسطاها اربعة او ثلثه وهذا المعنى  
موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع فيتناولها اسم البيت فنحن بسكنها ما الا ان ينوي ما سواها  
هو الصحيح احتراز عما قبل انما تحت اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة هكذا كانت صفا في امر كونه  
لا بدخول المكثرة او مسجد او سيرة وكيفية وقد مر بيان معناها الا البيت كما عرفت ما بين البيتونه  
وهذه ليست كذلك او هل لا بد ايضا لم بين البيتونه في وقت تحت اذ يات فيه عادة اقول هذا  
القدر لا يفي في كونه بيتا لا بد من كونه بيتا للبيتونه كما سبق لا يقال اذا بيت فيه عادة كان بناؤه بيتا  
عادة لان الملازمة ممنوعة او طلة باب دار وهي التي تكون على باب الدار تكون على السكة فلا يكون بيتا  
فلا تحت وفي الحلف بان لا يدخل دارا لم تحت بدخولها خرية وفي هذا الدار تحت وان صار بيت صحرا  
او بيت بعد ان بنى دارا اخرى لان الدار اسم للحرية عند العرب والجمع يقال دار عامرة ودار غامرة  
وقد سمعت اشعار العرب بذلك والبناء وصف في غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب مقبر  
عبارة الهداية وتحقق بان مراده بالوصف ليس صفة عرضية فانه قاعدة تجوز كالباب والشيء خرية  
لما بنى دارا وبنى دارا اخرى فاما تجوز آخر فيد قيامه بحسب الروايات وبورث انتفاضة من فضائل  
ونقصا حتى في مواضع الوصف والقد كاسيا في اوائل البوع ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث  
تشخيص ضرر الاصل والثاني ما لا يورثه ذلك وجعلوا ما سواي الذريع في المذروعات وصفا وما  
يساوي الكبر في المبيلات فترادف اذا كانت الدار اسم للحرية وكان البناء وصفا وكانت الدار مذكورة كانت غائبة  
فمعتبر فيها البناء واذا لم يوجد لم تحت واذا كانت مرفقة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد  
تحت واذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشريعة هنا ايضا من الغرائب لانه خالف جمهور الامم في  
غير ما ثبت تحت قال واعلم انهم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها من قبله تحت لان اسم الدار  
على الحرية فلهذا وجب تحت في لا يدخل دارا قد دخل دارا اخرى ثم فهم بان الوصف في الحاضر لغو  
فرقا وانه معناه انه اذا وصف الدار بصفة من لا يكمل هذا الشيا فكيف شجاعت تحت لان الوصف بالشباب  
صار لغوا في قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل دارا ابن الوصف حتى يكون لغوا في احدهما غير لغو في الآخر  
ثم هذا المعنى يوجب تحت في لا يدخل هذه البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل من بعد ما صحرا لان البيتونه  
وصف بلفظ في المشار اليه والاسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها  
بعد ما بنيت مما لا تحت لان لم يبق دار فان ما قال فاسد اما اول فلان قوله هذه البيت يوجب الحاشي  
من الفصل عن قول الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب مقبر واما ثانيا فلان قولنا لان معناه انه  
اذا وصف المشار اليه الحاشي من الفصل عن معنى الوصف وقد مر ان البناء وصف في الدار كما صرح في الهداية  
واما ثالثا فلان قوله هذا المعنى يوجب الحاشي من عدم التفرقة بين البيت والدار وايضا البيت  
ليست بوصف البيت لا كما عرفت عبارة عن امر فانه على الدان قائم بها والبيتونه ليست كذلك بل هي غائبة

على باب الدار ولا يكون فوقه  
بناء واذا كان ص

وهذا  
قوله



بناية بخلاف الدار فان البناء زاد على الدار التي هي المرصدة واما رايها فان حاصل قولهم فالو لا يدخل  
هذه الدار الى الدار اذا كانت عبارة عن المرصدة كان ينبغي ان يبحث فيها ان يتبين حاما لوجود المرصدة فاسد  
ان الدار يطلق على المرصدة المجردة وعلى عرصتها مع ما بني عليها من بناء الدار واما اذا بني عليها بناء غير الدار  
ونصرف فيها بنصرفا يؤول اليه اسم الدار عروفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل ينظر في الفاظ المداير  
فصل عن التامر والتفكر في اعتباراته لئلا يتعلم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها  
فان ايضا يجب البحث ان السطح من الدار الاخرى المستفاد لا يفسد ان كان الخارج الى سطح المسجد  
ومر في مرئنا لا يبحث كما لو جعل الدار مسجدا او حماما او مينا او بيتا حيث لا يبحث لانها لم تنسأ في الدار  
اسم اخر او دخلها بعد هدم الحمام واسما هذا ان اسم الدار لا يورد به وهكذا البيت متى اذا حلف لا يدخل  
هذا البيت وحل فيه ما صحوا لم يبحث في اسم البيت فاما البيات في حق لو بيت الجيطان وسقط  
السقف بحيث اذ يبان فيه والسقف وصف فيها ودخل بعد ما بني بها اخر لم يبحث ايضا لان اسم لم يبق  
بعد الانتهاء او حلف لا يدخل هذه الدار ووقف في باب دار لو اعلق الباب كالحرام لم يبحث لان البيات  
لا حوالا لدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها اي هذه الدار وهو ساكنها او حلف  
لا يلبس اي هذا الثوب وهو لا يلبس اي هذه الدابة وهو راكبها فاخذ في القفلة من الدار  
والاول وربع الثوب في الثاني وثلث من الدابة في الثالث بالملك بيد الثلاث فانه لا يبحث في شيء  
من الصور وقال في بحث لوجود الشرط وان قلنا ان التيمم بعد للبرئيشة من زمان محقق بان  
ثبت في حاله ساعدت لان هذه الاعمال لها دوام يتجدد امثالها حتى تضرب لها مدة يقال ركب يوما  
ولبت يوما بخلاف الدخول اذا بقا لم يخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت وان جاز بمعنى النظر ولو نوى  
ابتداء اللبس مثلا يصدق لان محتملا كما لا يبحث باللبس او حلف لا يدخلها وهو ما ففقد فيها فانه لا يبحث  
بالشعور بالبحر وجمد دخوله والقياس ان يبحث بالعمود لان الدوام لحكم الابتداء وجب الاستحسان  
ان الدخول لا دوام لانه انتقال من الخارج الى الداخل وفي لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة لا بد من  
خروجه باهله وجميع متاعه حتى لو بقي ونفذت هذا عند اي حسم وقال ابو يوسف يعتبر نفل الاكثر  
لان نفل الكوفة يقدر وقال محمد يعتبر نفل ما يقوم به كدخول ائمة لان ما ورد ذلك ليس من السكنى فالو هذا  
احسن وارتفع بالناس بخلاف المصروفية فان البر لا يتوقف فيها على نفل المتابع والاهل لا ينفذ ساكنها  
في الذي استقر عن عرفا بخلاف الاول وبحث في لا يخرج ان حمله واخرجه بامره لان فعل الامر مضاف  
الى الامر فصار كما اذا ركب دابة فخرجت به وبدون امره بان يكره على اي لا يبحث لان الفعل  
لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان رايها بالخروج لان الانتقال يكون بالامر لا يجوز الخروج ومنه لا بد من اقسام  
وحكما فالاقسام ان يخرج بامره وبلا امره اما مكرها او اضيا والحكم للبحث في الاول وعد من الاخير  
ولا يبحث في قوله والله لا يخرج من داره الى اجازة ان خرج اليها ثم انى الى امر اخر لان خروجه لم يكن الى اجازة  
قال في الوقاية ان خرج اليها ثم انى الى امر اخر وكان من الناحية الاول لا يقتضي خروجه الى غير اجازة

نظایر  
در  
ج

[illegible]



15

جائزاً فيبطل التصريح ويحتمل ولذا قلنا ثم ان الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم الى جليته  
اخرى وحتم في لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط لا اى  
لا يخرج في ايامها حتى يدخلها لان الابتداء ان يكون بالدخول وذهابه لخروجه معنى لو حلف لا يذهب  
الى مكة قبل هو كما لا يمان ومنه الخروج وهو لا يخرج لانه عبارة عن الزوال وحتم في ليا يمين مكة  
اى لو حلف ليا يمين مكة فلم يأتها حتى مات حتم في اخره من اجراء حيوة لان البرود ذلك امر جوار  
الياسم بحصر وحتم في ليا يمينه ان استطاع ان لم ياتر عدلا مانع يقصر ما نكروا في حلفه  
ويثبت الحقيقة اى ان قال ادوت الاستطاعة الحقيقة المقارنة للتعلم كما تقدم في الكتب الاولية  
صدق في ديانة القضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر  
حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى بل لانه العادة وهي ان الدار لا تعادى ولا تجوز لها  
بالنقص ساكنها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلاله بان تكون الدار ملكا له  
فيتكمن من السكنى فيها فيحتمل بالدخول في دار يكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكنا فيها سواء كان  
غيره ساكنا فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديرى وهو الملك صريح فى الحاشية والظاهر يتكمن ذكر  
شمس الائمة ان غيره لو كان ساكنا فيها لا يخرج لا استطاع النسبة بغير غيره او حلف لا يصح فدمى دار  
فلان حتم بدخولها مطلقا اى موافا كان ركبها او ما يشا حافيا او متغلفا فان المعنى الحقيقي منها  
مهورا ولو اضطلع ووضع فيه في الدار بحيث يكون باقى جسده خارج الدار لا يقال في العرف انه  
وضع القدم في الدار فاذا هجرت الحقيقة ارد معنى مجازى وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف وشرط التبر  
في لا يخرج الا باذن لكل خروج اذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج خروجا اخر واما ملصقا  
باذن وانكره في سياق التوقيع فاذا اخرج منها بعض بقى ماعده على التمام اى قوله لا يخرج الا اذن  
لك فانه لا يوجب لكل خروج اذنا اذا لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج  
محرم على الغاية المناسبة فان الغاية فصلا مقدار المتباين بيان لانها لو كان الاستثناء يقتضى  
منه بيان لانها حكم في هذا المقام صاحب شريعة اوردناها في شرح المرقاة من ارادها فليطلب منه  
وشرط الحتم في ان خرجت مثلا لم يرد الخروج فعلة فور اى لو اردت المرأة الخروج مثلا فقلنا الزوج  
ان خرجت فانت طالق فحلت ساعته خرجت لم يخرجت وهذه تسمى بين الغور فترد ابو حنيفة رحمه  
بأظهارها وجه ان مراد الحكم الزجر عن ذلك الخروج عرفا وبني الايمان على العرف وشرط الحتم في  
ان تعديت بعد قول الطالب فقال تقدم معنى قوله تعديت معناه قام مقام مفول شرط التعديت اى اذا قال زيد  
اجلس فقد معنى فقال بركان تعديت قصدك ان اخرج الى منزلة فقدى لم يخرجت لانك لم تخرج محرم الجواب  
فيستطبق على السؤال فيصرف الى العداء المدعوية وان ضم اليوم ودال ان تعديت اليوم كفى في الحتم مطلق  
التعديت لانه زاد على قدر الجواب فيحصل سبب اركب الماذون ليس لمولاه في حق العين الا اذا لم يستغرق دينه  
وفواه يعنى ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون لم يخرج عندى في حقيقة ان كان عليه دين استغرق

طاهر



لرقيقة وكسبه لانها ح ليست لونية وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد استلخا صفة له  
لا بحث وان نوى دابة في ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد الماذون في بحث وقال ابو  
يوسف بحث مطلقا اذا نواه وقال محمد بحث وان ابنوه براد بالامر الشجر فوه يعني اذا قال لا اكل من  
هذا الشجر براد برغوه لان المعنى الحقيقي المجوز حسا و براد بهذا الرفع عند في حنفية حتى لو اكل من  
خبره لم يثبت عنده وعند ما بحث براد ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف اخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان  
له معنى حقيقي يستعمل ومعنى مجازي متعارف فالوجه راجع للمعنى الحقيقي وهو المعنى المجازي فالمراد عندها  
اكل باطنة مجازا فثبت باكله مطلقا علامهم المجاز و براد بهذا الدقيق ما يتخذ منه ان عينه غير ما كوله  
عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبرا كان او غيره قال في الوقاية باكل خبره اقول هو غير صحيح لان البناء  
بقوله يفيد واذا قيد براد لا يتناول غيره وبطلان ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة اي باكل ما يتخذ  
منه كالحذر ونحوه بل يظهر فساد له انه اذا قيد بمعين كبحان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التقييد بقيد  
واستتم و براد بالشواء اللحم لا الباذنجان والجزر وبالطبيخ طيب اللحم وبالراس اس يكس في السابغ  
ويباع في مصروه لانها المتعارفة وبالشمع الشم البطون عند في حنفية وعند ما يتناول شحم الظفر ايضا ونحو  
ما اعتاده بلده والمتعارف في اكثر البلدان خبر الحنطة والشعير وان كان في بعضها خبر الارز والذرة  
معتاد ايضا وبالفاكهة التفاح والطبيخ والشمش والحب والزمان والوطب والقنا والجار عند  
الحنفية وعند ما الحب والزمان والوطب فاكهة و براد بالشرب من نهر الكرع وهو تناول الماء من موضعه  
بالم حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باثاء لم يثبت حتى يكره فيها كاخلافا للمالين ما  
اي لا يراد بالشرب من ماء نهر الكرع بل يثبت بالشرب منه باثاء ونحوه لانه بعد الاعتراف في منسوب النية  
وهو الشرط لا يثبت في حلقه لاما من هذا البسر باكل وطبا ومن هذا الوطب واللبن باكله ثم او شربا  
لان هذه الصفات داعية الى اليقين فيقتد بها بخلاف ما لو حلف لا ياكل اللحم عند الحر او لا ياكل هذا الشيء وهذا  
المشابه فاكل بعد ما صار كيتا او كمل بعد ما شاع فانه يثبت لا تلك الاوصاف غير داعية الى اليقين لان  
الشروع امرنا بالتحمل باخلاق العيان ومدارة الصبيان وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في العين  
لنحو اذا كانت داعية الى اليقين كافي مسئلة الوطب اذا رما يقضه الوطب لا الثمر ولا يثبت في لا ياكل بسوا  
باكل وطبا لانه دليل يسير والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الوطبية  
وجدت في المعين وكان مقتضى قولهم الصفة في المعين لو ان تكون لثما لكانت بل لو كانت في المعين  
الى اليقين ومنها وحيث في المشكوة والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم ان الفرق  
بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكهة وطبا وبين قولنا لا ياكل بسوا فاكهة وطبا باثاء على ان الوطب والبسر  
من اسماء الاجناس فاذا صار طبيا صار ماهية اخرى كما يتبين في لا ياكل حتى يتامع كونه مبنيا على كلامه  
في اول الباب مخالف لكلام الهادي والكافي وغيرهما ان صفة البسورة والوطبية داعية الى اليقين فان  
اعتبار صفة البسورة ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه

۱۰۰

وعنه اسم جنس في الواقع قد بر واستتم ولا بحث في لا أكل لحما باكر سمك والقياس ان بحث  
لا يسمى في القرآن لحما وجب الاستحسان ان التسمية مجازية لان اللحم مشاؤه من الدم ولادم فيه لسكونه  
في الماء ولا بحث في لا أكل لحما او لحما باكر البية لأنها نوع ثالث حتى لا تستعمل استعمال اللحم والسمك ولا بحث  
في لا يشترى رطبا با اشترا كما يستبره رطب لان الشراء يصادف الحذف والمطلوب تابع ولو كان  
اليقين على الاكل بحث لان الاكل صادف شيئا فشيئا فكان كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف  
لا يشترى شعيرا او لا يأكل فاشترى خنطها جبات شعير واكلها بحث في الاكل لا الشراء لما ذكر  
وبحث في لا يأكل رطبا وبسرا او لا يسر باكر مذنب السر المذنب بكسر النون الذي اكثره بسر  
وشي من رطب والرطب المذنب عكسه وانما بحث لان الاكل المحلوف عليه وزيادة فبحث وبحث في لا يأكل  
لحما باكر كدوا كرش لان نشوذه الاشياء من الدم والاختصاص باسم اخر لا للنقصان كالرس و  
الكرام قال صاحب المبحث هذا في عرف امر كوفه وفي عرفنا لا بحث لانها لا تعد لحما ولا تستعمل استعمال  
السمك او لم يجز او انسان لان كلاهما لم حقيقة وذكر العنابي انه لا بحث وعليه الفتوى كذا في  
الحكا في الادام ما يصطبح به كالحل والمج والزي لا اللحم والبيض والمجى بقول حلف لا يأثم ولا يثمة له  
نكراني يصطبح به الخبز هو ادم وما فلا هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ما هو كرام الخبز  
غالب هو ادم وهو رواية عن ابي يوسف الغناء الاكل من طلوع البحر الى الظهر كذا العرف والنشأ  
منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى مساء والسحرة الى البحر لا نه ماخوذ من السحر فاطلق على ما يرب  
منه من حلف لا اشترى ولا اشترى ولا اشترى راد بها هذه المعاني قال ان كنت او شرب او لبست ولم يذكر  
مفعولا ويوم ما كولا او مشروبا او ملبوسا مقبلا يصدق ان المنق ما فيه هذه الافعال والادالة  
لها على المفعول الاقتضاء وقد تقرر ان المنقضي لا عموم له عندنا بالصحة في التخصيص اصلا لا اقتضاء  
ولا ديانة ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا دين اي صدق ديانة لا اقتضاء لان القطع عام يقبل التخصيص  
كنه خلاف الظاهر فلا يصدق اقتضاء امكان البر شرط صحة الحلف يعني ان اليقين انما تنفقد عند ابي حنيفة  
وعند اذ كان المحلوف عليه على الوقوع سواء كان الحلف مائة مرة او اطلاق او العناق خلافا لابي يوسف  
وحاصل ان اليقين عند كسائر المتقود الشرعية فلا بد لمن حلف ومحمد عنده خبر في المستقبل سواء  
قدر عليه الحالف ولا الا برى ان اليقين على سن السماء او محور الحجر لها منعقدة لان عقد هاتين خبر  
في المستقبل وان لم يقدر عليه وعندها محله خبر فيه رجاء المصدق ان محل الشيء ما يكون قابلا للحكم وحكمه  
البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء المصدق فلا تنفقد اصلا اليقين القوس في قوله والله لا اشترى ما هذا  
الكون في يوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ماء فيه او كان فيه ماء نصبت  
الماء قبل الليل او اطلق الحالف ولم يقبل اليوم ولا ماء فيه لم يثبت عندنا لعدم صحة الحلف لا نقضا شرطها  
وهو امكان البر وعند ابي يوسف بحث لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء ونصب حنت لان البر وجب  
عليه اذ فرغ من التكلم لكن موثما بشرط ان لا تقترن في عمره والبر على عند الفراع منه فانفقد اليقين حتى



لو اشيع بانصب الماء عقب العين لان تراخ لا تنفذ فان قيل لم تنفذ العين على ماء يوجد انفسها  
في الكوز فانه يمكن فلنا ذلك الماء ليس الذي انفس العين عليه فان قيل امكن القول بانفعا بالعين موجبة  
للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكفارة فلنا شرط انقضاء السبب في حق الخلف احتمال الانقضاء  
في حق الاصل والا احتمال هنا اعدم امكان البر في بصعد السماء وليقبل هذا الجرح بها حيث الحال  
وعند زفر لا يثبت استحالة البرعادة ولنا ان الصعود الى السماء يمكن حتى ورفع لبعض الانبياء والرحي  
قال وانا لسنا السماء الاثر وكذا قلب الحجر بها يمكن في نفسه وواقع لبعض الاخبار واذا امكن البر  
تنفذ العين في حيث في الحال الحجر عن تحقيق الشرط ظاهرا وذا كاف للثبوت كذا يقتل فلانا عالما  
بموت ابراهيم قتله بعد احياء الله تعالى وهو يمكن تنفذ العين ويثبت في الحال اما اذ لم يكن عالما بموته  
فالمراد القتل المفارق ولما كان ميتا كان ذلك متنا حقيقته تنفذ على انسان سيفا وحلف بقتله  
هو على حقيقته فان قيل بر والاخذ لان السيف آلة ولو ضرب عسا وحلف بقتله فيمضي الحلف ينفع  
على ايلامه حقيقة القتل فان اتم بر والاخذ لان العصا ليس آلة للقتل بل الايلام بالضرب كذا في شرع  
لجامع الكبير للصدر سلمان تخلف الوالي ليعمل كذا امراني مقيد بحال ولايته يعني اذا حلف الوالي رجلا  
له شعور على اهل الفساد ليعمل كل مقصد يحق في البلد كان ذلك مقيدا بحال ولاية الوالي وان لم يذكر فان  
اعلم حال ولايته بر والاخذ وبعد ما علم لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والدخول على مقبته  
بالحيوة يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول عليه كان ذلك مقيدا بحيوته حتى  
لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بارا لان الضرب اسم لفعل مولى يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في  
اليت ومن يذب في قبره يوضع فيه قدر من الحيوة وكذا الكسوة اذ براد به القليل عند الاطلاق وهو  
في الميت لا يتحقق الا ان ينوي بر السر وكذا الكلام لان المقصود منه الاتهام والموت ينافي وكذا الدخول  
فان المقصود منه زيارة وبعد الموت براد قبره لا هو الفصل يعني لو حلف على غسل فلان لا يتقيد بحيوته  
لان الفصل هو الاساءة ومعنا التطهير وهو يتحقق في الميت والقراب مقيد بمادته الشهر في بعضين  
دينه الى حرب فالشهر وما زاد عليه مقيد ولهذا يقال عند بعد الهدم ما القيت منذ شهر قد شتموها  
وختمها وعصها لضمها يعني لو حلف لا يضرب امرته قد شتمها وختمها او عصها حيث لا نه اسم لفعل  
مولى وقد تحقق الايلام وقيل لا يثبت في حال الملاعبة لانه يسمى بملاعبة لا ضربا قال الامر ان لم يلبس  
من غزلك هدي اى فاللباس صدقة بنصدي هاني مكة فاشترى ازوج قطنا فمترته المرأة وسج  
وجهد وليس الزوج هو اى اللباس هدي عند اى جنسفة وقال ليس عليه ان يهدي حتى يضره من قطن ملكه  
يعم حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافا الى سببه ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من  
اسباب برول ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمضاد هو المراد وذلك سبب ملكه ولهذا يثبت  
اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذكر ان اضافة الى نفسه وقال ان  
لبست من غزلك من قطن هدي بالاجماع وان اضافة اليها وقال ان لبست من غزلك من قطنك لم يكن

(ب) يعني بذلك الوقت حتى لو مات قبل الكفارة على ما لا خلاف فيه عندنا بالضم لا لا خلاف على القول ان تركت من الدنيا ونفسه  
 خلفه بضمه عندنا بالنسبة حتى يموت واسحق بن قنبر في المبالغة في الصواب وقالوا حتى ينبت عليه واسحق بن عيسى في هذا  
 القول ورواه عن ابن عباس بن ظهيرة وثوري بن زيد في رواية اخرى على ما كان له وما زاد اختلف فيه من ان صاروا اياهم في كسبه ما صاروا به  
 في الاول عطفه بالنسبة لا لا خلاف في ذلك بالنسبة لولا ما يتقدم بالجواب من ان ترك ذلك الخمر يتحقق بعد الموت فانه من غير ما تقدمت عليه  
 من مرة لا يثبت قالوا في هذا الضمير هو ما يشاء من افعالهم بضمه بحيث لا يتناول صورة ولا معنى ولا صورة المعنى فيهم بسوط واحد  
 في صارتا ما شاء بسوط كما وقعت الشفاعة في يومه في الكفارة وان جميع الاساطير جمعاً وهو ما يضره ان الضمير بهي الامور لا يتناول

هو مني الحياء وسكون الامام ما يقال له بالفارسي بريد وجمها سطر بضم السين واللام في شديديا اي انا في اشار المصنف بقدر امانه  
وسطا في صريح وهذا اعلنا بحرف عاقل الخ من ان ذهب فشر ما له فقي وما لا فقه له اتفاقا وشكلا او اذا كان الخ الفاحش جدا او امرأة كافي  
اولا وقيدته في النهاية بما اذا لم يكن مصوعا لان ما يجب عليه من خدام النساء بان كان ذالقي بحث به وهو المعصي والاطاع بعضهم اياهم  
وان كان زينته انتهى بحرف بريد ان الفؤاد الخ المصنف من غير تحت اسم الخ لاجل الفاحش وتستخفون عن حليته بلبسها وانما يستخرج  
ولم يذكره قال الفيلسفي في **الف** ولقد ذكر في المتن قولها على خلاف عادته خصوصا ترك الشبهة عليه بخلاف صاحب الوفاية حيث صرح  
ابن البين لا يتخذ معلمه وهو سهل من غير خاف واحدث معلمه مرة في بحث بفعله ثانيا بحرف و ولحقه ثوب فبسط وحسنى عليه لا بحث

هو مني الحياء وسكون الامام ما يقال له بالفارسي بريد وجمها سطر بضم السين واللام في شديديا اي انا في اشار المصنف بقدر امانه  
وسطا في صريح وهذا اعلنا بحرف عاقل الخ من ان ذهب فشر ما له فقي وما لا فقه له اتفاقا وشكلا او اذا كان الخ الفاحش جدا او امرأة كافي  
اولا وقيدته في النهاية بما اذا لم يكن مصوعا لان ما يجب عليه من خدام النساء بان كان ذالقي بحث به وهو المعصي والاطاع بعضهم اياهم  
وان كان زينته انتهى بحرف بريد ان الفؤاد الخ المصنف من غير تحت اسم الخ لاجل الفاحش وتستخفون عن حليته بلبسها وانما يستخرج  
ولم يذكره قال الفيلسفي في **الف** ولقد ذكر في المتن قولها على خلاف عادته خصوصا ترك الشبهة عليه بخلاف صاحب الوفاية حيث صرح  
ابن البين لا يتخذ معلمه وهو سهل من غير خاف واحدث معلمه مرة في بحث بفعله ثانيا بحرف و ولحقه ثوب فبسط وحلى عليه لا بحث







في حلف البيع وانظره والاجارة والاستيجار والصالح من مال والخصومة والمقتمة وضرب الولد  
 وانت خبير بان ما رد في الاستمارة واردها في ضرب الولد لان الضرب فعل حتى لا يستقر من محل  
 الى اخر الا اذا صح التوكيد وصح في الاموال فيصح بالنظر الى البدل وبطل بالنظر الى الولد ولا  
 بحث في الاستمارة فخر القرآن او صح او هل او كثر في صلوة او خارجها عندنا لا لا يستي منكما  
 عرفا وشرا وعندنا في بحث وهو القياس يوم اكلم يقع على المولى يعني اذا قال بعدد خر  
 يوم اكلم فلان يقع على السر والنهار لما مر ان اليوم اذا قرن بفعل غير محدد يراد به مطلق الوقت  
 وصح فيه النهار لا يستعمل ايضا وعندنا في يوسف لا يصعد قضاء لكونه خلاف الساعات ولبيلة  
 اكلم يقع على الليل خاصة لان الليل لا يستعمل في وقت المطلق الا ان اللغاية كفي في الاكلم الا ان  
 يقدم رغبة وحتى يقدم حنت ان اكلم قبل قد مره والافاضل المدة لا يكلم عبده اي اذا قال

**قوله** حلف لا يزوجه ففصله واجاز بالقول حث وبالفعل لا لا يباحث وهذا هو المختار كما في التبيين وعليه اکثر المشايخ والقصور عليه كما في الحاشية وبه اذوع ما في جامع  
المصنفين من ان الامح انه لا يباحث بالاجازة بالقول ايضا لان المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو محقق بالقول والاجازة الاشارة كالوكالة السابقة فتكون القصور  
حكم الوكيل والقصور حكم الموكل والاجازة بالفصل بحث المهر وشيئ منه والمزاد الوصل اليها ذكره صدر الشهيد وحل سوق المهر على سواء وصل اليها لم لا لان المهر لا اجازة بالفصل  
وهي تخفى بالسوق وبث الهدية لا يكون اجازة لانه لا يباحث بالسكاح ولو قبلها بشهوة او اجامها يكون اجازة بالفصل لكن بكرة كرامة تجرم تقرب نفوذ العقد من المهر  
ولو اجازة في سكاح القصور لا يكتب به بل يكون اجازة بالقول او بالفعل ذكره في ايمان الجامع في الفتاوى اذا حلف الحاكم او قال لا اؤكل فلان شيئا فكتب اليه  
كما لا يباحث وذكر ابن سماعه في نوادره انه بحث قبل يكون التزوج بعد الميعين لانه لو تزوجه ففصله ثم حلف لا يزوجه فاجاز بالبحث بالقول ايضا لانها تستند  
الى وقت العقد وفيه لا يباحث بما شرته في الاجازة او لا و اشار النص الى انه لو حلف لا يزوجه عبده او امته فاجازة بالقول فانه بحث كما يباحث بالموكل لانه  
مضاف اليه متوقف على ان له ملكه وولايته وكذا الحكم في ابنه وابنته الصغيرين ولو اياه عليهما ولو كانا يكره لباحث الا بالباشرة لعدم دنايته عليهما بل يكره لباحث  
منهما فيقتل بحقيقة الفصل وهو مباشرة العقد ولو كان الخائف هو العبد او الابن فزوجوه مولاة وهو كاره او ابوه وهو مخوف حيث لا تخاف من تحريف المكره  
لو حود الفصل منه حقيقة وبها وفي جامع المصنفين قال كل امرأة تزوجها او تزوجها غير لائحه واجيزه هي طائفة ثلثا الاوجه جوازها ولا رقم حر فليكن  
ان يزوجه ففصله بلا امر بائعته من اجازة للمرأة الى حرها لعدم الملك ثم يجزئه هي فاجازتها لا تفعل فيجوز ان يجوز اذا المهر المستدرك على تزوج  
واحد وهذه الجملة انما يحتاج اليها اذا قال في حلفه واجيزه اما اذا لم يقل قال الشئ يزوجه القصور لا لاجل فطلق ثلثا اذا الشرط تزوج البصر له  
مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل الدخول في ملك الزوج اولى فيه شايح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال انتهى وفي الخلاصة كل امرأة تدخل  
في كساحي هي طائفة ثلثا البتة ما لو قال كل امرأة تزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا ولو قال كل عبد يدخل في ملكي فهو حاشية ففصله عبدا  
فاجاز هو بالفعل بحث عند الكل لان الملك اسبابا كثيرة انتهى وعليه عمدة القصور لا لول بان الدخول في الكساح ليس له الاسباب واحد فلا فرق بين  
ان ذكره او لا فليطه هذا الوفاي كل امرأة تدخل في عصمتي فهي طائفة ثلثا يزوجه ففصله ويجزئه بالفعل ولا يباحث كما لا يخفى وفي القينة ان تزوجت بملك  
فامر بائعك فزوج ففصله واجاز بالفعل لا بصير الامر به بخلاف ما لو قال ان دخلت المرأة في كساحي فامر بائعك فان الامر بصيرته في اي  
وهمنا تعليق كثير الوقوع في مصر وهو ان يقول ان تزوجت امرأة بنسبي او وكيلا او بفصوله فانت طائفة او هي طائفة هل يخلص قلت ان اجاز  
عقد القصور بالفعل فلا يقع عليه طلاق لان قوله او بفصوله معطوف على بنسبي او وكيلا او بفصوله فانت طائفة او هي طائفة هل يخلص قلت ان اجاز  
عقوله او بفصوله انما ينصرف الى اجازته بالقول فقط فلماذا عليه او دخل في كساحي او عصمتي فالحكم كذلك لما قدمناه من ان الدخول فيه  
ليس الاسباب واحد وهو التزوج وهو لا يكون الا بالقول فلماذا عليه واجزت كساح ففصله ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طائفة  
المشتركة فيرفع الامر الى شافعي لفسخ الميعين المضافة كما قدمناه في باب التعلق **عشر**



١٢ الحكم عبد فلان او الابلين ثوبه وايد حر داره او لا ياكل طعامه ولا يركب دابة الشار الى المضاف  
 فان قال عبده هذا مثلاً وقلت اضافة بان اخرجه من ملكه لا يثبت لان اليمين عقدت على عين مضاف  
 الى فلان اضافة ملكه ولا تنفي اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يشر له العيان لا يقصد هجرها  
 لذاتها بل الاذى من ملاكها واليمين تنقذ بمقصود الحالف فصار كانه قال مادام لفلان كالمجود  
 يعني لا يثبت ان تجرد الملك وهذه الاشياء اجماعاً بان اشرك فلان عبداً او ثوباً اخر او داراً  
 او دابة اخرى وان لم يشر الى اضافة الى فلان ولم يشر الى المضاف لا يثبت بعد الزوال اي زوال  
 المضاف لانه عقد يمينه على فعل واقع في محله مضاف الى فلان ولم يوجد فلا يثبت ولا يثبت  
 بالمجود اي يثبت بالفعل المتجود ملكاً لان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه وفي الصدوق والرواح  
 يثبت والشارع بعد الزوال اي حلف لاكل صدوق فلان هذا الزوجه فلان من وكله بعد

واحد اختلاف الثياب والعبيد **قوله** تيد بوجرد لانه قول  
اولا عبيد اشترى واحد فهو حر فاشترى عبيد ثم اشترى  
فانه لا يثبت اثبات الاحتمال ان يكون العبد اولي الا ان فلا يثبت  
بالنكاح ونماء في البتيس ورواها في النكاح عا لانه حال ولما  
اذا كان بجور ورواها في النكاح عا لانه حال ولا يثبت  
قوله اي ذوال الاضامة بان يزداد ما كان ملكه في ذلك  
الوقت من ملكه فانه **قوله** اطلق المص في زوال الملك  
في المستعنة الاولى نهي ما اذا زال الملك من المملوك عليه  
الى الخائف كما اذا اختلف لا يأكل طعامك هذا او هذا له  
فان لا يثبت في فاس قوله اي خيفة واني يوسف وعند  
محمد بحيث وكذلك في بقية المسائل لا فرق في الزوال بين  
ان يكون الى الخائف ولا كذلك في الذخيرة ولو اختلف في علة  
ارضه فاعلم من ثمن الخطة حيث لانه في العرف يسمى الا  
غلة ارضه وان نواكل نفس ما يخرج منها صدق ديانة  
وقضاء لانه نور الحقيقة كذلك في المجرى ايضا **قوله**

زوال الصدقة والرؤية بحث اخا عا لالحرم المقصود بالبحر فكانت الاضافه للتعريف المحض  
 والداعي لمعنى الاضافه اليه يحفظ لانه لم يبين اي لم يقل الاكم صدق فلان فلان عدا ولى  
 فلا يشترط واما خلاف ما مر افعال تلك الاعيان لا يتجمل واما ما غير الصدف وكذا الصدق  
 ط الرواية لانه الحسنة وسقوط منزلة الحق بالجاذبات فكانت الاضافه مقبولة فلا بحث بعد زوالها  
 وفي غيره اي غير اشار اليه بان قال الاكم صدق فلان او زوجه فلان في التبان عاوى صدق او  
 ابا ان امراته فلم لا يلا بحث لان بحمد مجموعان القول به ومحمول فاذا انزلت الاشارة اليه دل ذلك على هذا  
 المحمل اذ لو كان يقسم فلا بحث بعد زوال الاضافه مع وجود هذا الاحتمال حسن وهم بلانية نصف  
 سنة نكر او عرف لان الجين يراد به الزمان القليل قال الاصح في مسحان الله حتى مشون الله وقد يراد  
 اربعون سنة قال الاصح هو اتي على الانسان خلق من الدهر وقد يراد به سنة شهر قال الاصح يوفى  
 اكملها كل حين فسر ابن عباس بسنة اشهر وهذا وسط فينصرف اليه والزمان يستعمل الجين وبها  
 اي بالنسبة ما نوى لانه حقيقة كلامه ودمهم يدبر قال الاصح في الله منكر الله وري ما هو  
 اي باي شي يقتدروا عند ما نصف سنة كمن وزمان والدهم مرفا براد به الابد عرفا وايام حال كونا  
 منكرة بلا لانه جمع ذكر منكر اقتنوا واول قتلوه هو الثلاثة وايام كثيرة والايام والشهور عشر يعني  
 اذا قال للبعد ان خد مني اياما كثيرة فانت حرمي عند اى حنفية عشرة ايام لانه اكثر ما يقتنوا والام  
 الايام وقال اسبعة ايام واسلف الاكم الايام فط عشرة ايام عنده وعند ما على ايام الاسبوع وان  
 حلف الاكم الشهور على عشرة اشهر عنده وعلى اثنى عشر شهرا عنده لان الالام للبعد وهو ما ذكر  
 لانه يدور عليها ولانه جمع معرف فينصرف الى ما اقتضى بايد كقولنا الحنفية وهو عشرة قال اول عبد اشترى  
 حرا فاشترى عبدا عبق اذ لا جناح اوليسه الى مراء عبد اخر ولو اشترى عبدين ثم اخر فلا اي  
 واحد منهم اصلا لان الاول قد لا يكون غيره سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد فان ضم واحد شقي  
 الثالث لوجود الاول فيه وفي اخر عبد اي اذا قال اخر عبد اشترى به حران مات الحالف بعد شراء عبد

[illegible]



[illegible][illegible]



العلم فانه يقبل النيابة الغير اقضي ملكه في ملك الخاطب لان كمال الاختصاص بحيث ان يمت  
توبالك اربعة اى توبى بلا امره علمه بالبيع والا بان اخفى المحلوف عليه فوبى في ثياب الخالف فانه  
ولم يعلم هذا نظير التعلق بالعين واما نظير التعلق بفعل لا يقبل النيابة فتحوان اكلت لك طعاما  
او شربت لك شرابا اقضي ان يكون الطعام والشراب ملك الخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما  
لك او شربت شرابا لك فانه وان تعلق بالامر صورة متعلق بالطعام معنى واما ضرب الولد فلا يقبل  
فيه حصة الملك لبراد الاختصاص فالت امرأة لزوجها تحت على امرأة فقال الزوج كل امرأة في كذا  
طلعت القائله قد خولها تحت كل امرأة وصح يده غيرها انما قال هذا الكلام لادائها ومراة غيره  
لكن خلافه في المصداق بانه لا قضاء **كتاب الحدود** المحذرة من البيع وشرا عقوبه وعينه  
خرج به التهور اذ لا تقدر فيه اى ليس فيه قدر معين وان اكثره تسعة وتسعون سوطا واقله ثلثه  
كما سبى يجب اى على الامام اقامتها حقا لله تعالى فان المصداق اصغر من سرعة الارجاء بما يتصور  
ببر العباد خرج به النصا ص لا يخرى العبد والزنا الموجب الحد وعلى من مكنت خرج به وطى المحزون  
والصبي والوطى يتناول الابل الجوز عن الزنا فان ليس بشرط هنا كفى في الجارية في قبل شبهة  
تخرج به وطى غير المشبهة كصغيرة لا تشبهى والميتة والبهائم فان وطئها لا يوجب الحد على من ملكه  
ايم من ملك الكراع وملك البين وشبهته ويدخل فيه شبهة الاشياء وسباني يابها عن طوع خرج  
ببر زنا المكروه فان الاكره يسقط الحد وسباني تقصير في كراه الاكره هذا حق الزجر اما زنا المرأة  
فعبارة عن تمكينها لنزله العمل كذا في النهاية وميتة اى الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس  
واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل ذكره الرطب بانه متعلق بالشهادة اى شهادة ملتبسة بلطف الزنا  
لا يه الدال على فعل الحرام مما يعيد معناه وسباني بيا بانه لا يجوز لفظ الوطى او الجوارح فانه لا يبعد فائدة  
فيما لهم الامام عنه ما هو اى ما هيته فانه قد يطلق على كل وطى حرام وانما اطلقه الشارع على  
غير هذا الفعل نحو القيان ترنيان وكيف هو فان الوطى يلا القيان والمخاني وان زنى فان الزنا في  
دار الحرب لا يوجب الحد ومضى رضى فان التقادم لا يوجب الحد ومن رضى فانها قد يكون في وطئها شبهة  
فان بينه وقالوا رايته وطئها في فرجها كالمسرى المحلة بغيره وعاء الكحل وعدوا اسرا وعلمنا ولم  
بظاهر عدلهم احتيا لا للحد حكم اى الامام يرى بشبوت الزنا وباقرار العاقل البالغ عطف على قوله  
بشهادة اشترط العقل والبلوغ اذ لا اعتبار لقول المجنون والصبي خصوصا في وجوب الحد الاسلام  
لان الذي يجزى باقراره عندنا خلافا لما لا ولا الحر لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه فاذا  
كان او يجوز اخلافا للفرار بعاد اى اربع مرات عندنا وعندنا في جحد بالاقرار مرة كفى في سائر الحقوق  
في اربعة مجالس من مجالس النظر الحاكم لقصته ما عدا ما صلى الله عليه وسلم اخر الاقامة عليه الى ان  
اقراره اربع مرات في اربعة مجالس فلو ظهر وهما لما اخرها بشبوت الوجوب مرة كرامة الامرة رابعة  
فان اذا اقر مرة رابعة قبله الامام ثم سأل كما قيل الا في السؤال عن معنى لا الامتناع عن التقادم وهو

۱۰۰

قوله لا تجد لفظ الوطى والشرع  
 والطاهر لفظ الوطى والشرع  
 وليس في الشرع ما زاد  
 قوله لا تجد لفظ الوطى والشرع  
 والطاهر لفظ الوطى والشرع  
 وليس في الشرع ما زاد  
 قوله لا تجد لفظ الوطى والشرع  
 والطاهر لفظ الوطى والشرع  
 وليس في الشرع ما زاد







عنه في الجدل لان الزوج لا يتصرف اذا ثبت التصديق في الاما لوجود الرق ثبت في العبد ولا في غيره فسر تقرب في النهاية بالحسن واسكن للمسته من قبله الى اقليم اخر لا يبيع  
يوجد مفسدا كان ولا يملك كالمجنون في ابتداء الاسلام دون الخلق والحق الذي كورق قطاع الطريق عليه في الطيرة والراي اذا ضرب الى لا يحسن والسادق اذا قطع يده يحسن الى ا  
يقول انتهى بغيره في الطيرة ان يكون مريضا او في الياس عن ربه فحذف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد اخفيا عقابا ما روي ان رجلا ضربه في فخذ فذكره في سعد بن عباد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك الرجل مسلما غير محسن فقال عليه الصلوة والسلام اضره حدة فقالوا يا رسول الله انه ضربه في فخذ فذكره فقال عليه الصلوة والسلام  
خذ واعطاك لا فيه ما شئت من ربه فذكره قال ففعلوا رواه احمد وابن ماجة والفتك والفتك عنقود النخل والشراخ شعبة من وهو باليمن الهملز والهاء فتشبهت  
في المغرب بغيره وعن ابي حنيفة ان الزوج يحرر في ان يستحق ولها ما عدا ذلك في التاخير صيانة الولد عن الصباغ وصدروا ان عليه الصلوة والسلام قال  
لما مضى بعد ما ولدته ارحمني حتى يستحق ولدك وظهر  
المختار في هذه الرواية هي هذه فانه اقتصر عليها بغير  
لا هي امرأة من قبيلة غامد **8** هو كسرة اعره هذه  
اقرت ما روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عنه ان كانت حامل فادى اليها بغيره ثم انجبت فادى اليها بغيره  
ان كان الحر ناسيا بالبيضة كذا يهرج بغيره الا ان كان بغيره  
هذا هو رواية كتاب الحدود وما يحرر وما يحرر رواية كتاب الوهن  
فمنه قيل الشبهة في كل كافي في الهداية قال في الرواية  
الاولى صحيح انتهى وبرت في هذه الصحيح عن هذه الرواية  
غاية في افة العبد كذا روي ايضا على عقد وعلى امر ابويه  
بوعين **9**

**السوط في رفع الضارب فوق راسه** ومن ان يده بعد ضربه وكذا ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل  
وعبد اعطى على قوله حر انفسها وهو مخموم سوطا لئلا يفرط في فعله من صف ما على المحضات  
من العذاب زلت في حق الاما ولا يجره اي العبد سيده بلا اذن الاما لان الحد في العبد لان  
المقصود منه اخلاء العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيسوقه لثابت من الشرع و  
هو الاما او فانه بخلاف التفرقة لان حق العبد ولهذا يفرق الصبي من الشرع ساقط عنه ولا يفرق  
بينها الا التفرق والخشوع في تجريد ما كلف العوزة والمزور والخشوع بيمان وصول الانزل في الضرب  
وتحد جالسة لانه استقرها وجار الحرف لها الزوج لانه صلى الله عليه وسلم خسر الغنائم وعلى بشرته  
وان ترك لابس ببلانه عليه الصلوة والسلام ايامه به وهي مستورة بلباسه لا لانه عليه الصلوة  
والسلام لم يجر لغيره ولا يجر في المحض بين جلد ورجل لانه عليه الصلوة والسلام لم يجر ولا في البكر  
بين جلد وفيه والشاخي يجمع بينهما فيجلد ماؤه ومقر **10** سنة لقوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر  
ماؤه جلدة وتغريب عام ولما قلنا في جلد ماؤه واجت لم يذكر التقريب والسكوت في موضع الحاجة  
الى البيان تمام البيان كما تقر في الاصول وما رواه مسعود الاسباينة فان الاما اذا راي فيه  
غربت بقدر ما يري لانه يقيد في بعض الاحوال ويرج مريض محض في لانه شرع اتلاف فلا يبيع بسبب  
المريض ولا يجلد مريض جده الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجر الامتلاء والجلد في المرض ربما يكون متلفا  
وجاملا **11** ثم تحد حتى تضع لانه فيه اضرار بالولد الذي لم يحن والمخلوق من ماء الزنا محترم كغيره  
فان كان حدها الزوج زوج حين وضعت لان التأخير لاجل الولد وقد خرج والمريض لاساق اقامته  
الزوج وان كان حدها الجلد بجلد بعد النكاح لانه نوع مرض فينظر البرزخ **باب وحي بوجوب**  
**الحدا ولا الشبهة** **دائرة الحد** لقوله عليه الصلوة والسلام ادر في الحدود والشبهات ما استظفتم  
هذا حديث تلقينه الامية بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وحدها فيحتاج الى تحديدها و  
ثبوتها فقول الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت وهي بالانواع احدها يشبه في الفعل ويشبه  
اشتباه وهي شبهة ثبتت في العمل بغير الدليل او غيره بل الحدا بلبا وهي تحقق في حق من  
اشتباه عليه لا من يشبهه عليه فلا بد من الظن بتحقيق الاشتباه كقولهم سقوا خمر اجدن من علم منهم انه خمر  
لا من لم يعلم فلم يجد من ظن الخمر في ثمانية مواضع ذكرها بقوله وحي **12** انه ابو به فان اتصال الاما لا بين  
الاصول والفرع فيفيد ظن ان الابن ولا يبر وحي جارية الاب كافي المكس وامة امراته فان غنى الزوج  
بمال زوجته المستفاد من قوله **13** ووجدك عالا فاغني اي بمال خديجة رضي الله عنها قد بورت  
شبهة ان مال الزوج ملك للزوج وامة سيده فان احتياج العبد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال  
ينفعون به مع كمال انبساط بين مالميل مولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل بظنة الاعتقادهم  
حر وحي اماء المولى وحي المهرين **14** امة المهرنة فان مالكية المهرين المهرنة ملكية يبيد ظن حل  
وحي المهرنة وبقاء الزنا كالج وهو العدة لا يبعد ان يصير سببا لان يشبه عليه حر وحي العدة في

عنه في الجدل لان الزوج لا يتصرف اذا ثبت التصديق في الاما لوجود الرق ثبت في العبد ولا في غيره فسر تقرب في النهاية بالحسن واسكن للمسته من قبله الى اقليم اخر لا يبيع  
يوجد مفسدا كان ولا يملك كالمجنون في ابتداء الاسلام دون الخلق والحق الذي كورق قطاع الطريق عليه في الطيرة والراي اذا ضرب الى لا يحسن والسادق اذا قطع يده يحسن الى ا  
يقول انتهى بغيره في الطيرة ان يكون مريضا او في الياس عن ربه فحذف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد اخفيا عقابا ما روي ان رجلا ضربه في فخذ فذكره في سعد بن عباد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك الرجل مسلما غير محسن فقال عليه الصلوة والسلام اضره حدة فقالوا يا رسول الله انه ضربه في فخذ فذكره فقال عليه الصلوة والسلام  
خذ واعطاك لا فيه ما شئت من ربه فذكره قال ففعلوا رواه احمد وابن ماجة والفتك والفتك عنقود النخل والشراخ شعبة من وهو باليمن الهملز والهاء فتشبهت  
في المغرب بغيره وعن ابي حنيفة ان الزوج يحرر في ان يستحق ولها ما عدا ذلك في التاخير صيانة الولد عن الصباغ وصدروا ان عليه الصلوة والسلام قال  
لما مضى بعد ما ولدته ارحمني حتى يستحق ولدك وظهر  
المختار في هذه الرواية هي هذه فانه اقتصر عليها بغير  
لا هي امرأة من قبيلة غامد **8** هو كسرة اعره هذه  
اقرت ما روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عنه ان كانت حامل فادى اليها بغيره ثم انجبت فادى اليها بغيره  
ان كان الحر ناسيا بالبيضة كذا يهرج بغيره الا ان كان بغيره  
هذا هو رواية كتاب الحدود وما يحرر وما يحرر رواية كتاب الوهن  
فمنه قيل الشبهة في كل كافي في الهداية قال في الرواية  
الاولى صحيح انتهى وبرت في هذه الصحيح عن هذه الرواية  
غاية في افة العبد كذا روي ايضا على عقد وعلى امر ابويه  
بوعين **9**

ما روي  
عن ابي بصير  
عن ابي عبد الله

ما روي  
عن ابي بصير  
عن ابي عبد الله



اى معتدة بثلاثة المعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعناق وهي ام ولده اى والحال ان المعتدة  
 ام ولده ولا تحرق في هذا المواضع الثانية ان قال الجاني ظنت انها تحرق وان قال عنت انها حرام على  
 وجب الحد ونافي انواع الشبهة شبهة في المحرق وفي شبهة تحكيمه وهي ثبت في المحرق بقيام دليل نافي  
 للمعتدة فاما اى اذا نظر الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافي للمعتدة ولا يتوقف على  
 ظن الجاني واعتقاده فلم يحد الجاني بهذه الشبهة مطلقا اى ولو قال عنت انها حرام على في سنة  
 مواضع ذكرها بقوله وطى امة امة فان الدليل النافي للمعتدة فيه قوله صلى الله عليه وسلم انت  
ومالك لا يكره ووطى معتدة الكتابات فان الدليل فيه قول بعض الصحابة ان الكتابات رباح  
وطى ابيع امة المبيعة ووطى الزوج امة المهور اى التي جعلها صداقا للمراة تزوجها  
 قبل استبائها اى تسليم الاولى الى المشتري والثابتة الى الزوجة فان كون المبيعة مدي البائع بحيث  
 لو ملك انتقض البيع ودليل الملك في الاولى وكون المهرصة اى غير مغاير بمال دليل عدم زال الملك  
 في الثانية ووطى الشربك اى احد الشريكين المجازية المشتركة فان الملك في المجازية المشتركة دليل  
 جواز الوطى واذا ادعى النيب بيت اى النيب هنا اى في شبهة المحرق الاولى اى شبهة المعتدة ان  
 المعتدة الاولى تحرق وانما واسطى الحد لامر راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية و  
 ثالث انواع الشبهة شبهة العقد وهي ثبت بالمعنى عقد المكاح عند اى عند اى حنفية  
 في ووطى محرم فكيف وان كان حرمه متفقا عليها وهو عالم به حيث احدث عليه عنده ولكن يوجب  
 عقوبة ان علم بذلك وعند غيره ان علم بحد والا فلا وسياق بيانه وحد ووطى امة امة او اخوة  
 او عمة او عمة وان قال ظنت انها تحرق وكذا اسرار المحارم سوى الولاد اذ لا بسوطة في مال  
 هؤلاء فلم يستند ظنه الى دليل فلم يصبر وحد ووطى اجنبية وجدها على امرائه وقال حسبنا امر اى  
 اذ بعد طول الصبر لا تشبه عليه امراته ولو هو اى لا يقدر على الصبر بالحركات والهيئات الا  
 اذا دعاها فاجابته اجيبته وقالت انا زوجتك فوطئها لان الاخبار دليل ان اى الثاني حتى  
 اذا اجابت بالفعل ولم تنزل ذلك فوافقها وجب عليه الحد كما في الابضاع ودية عطف على  
 ضمير حد وجاز للفصل رضى بها حرق ودى نرى بحرمة كون اهل الذمة مخاطبين بالعقوبات  
 لا المحرق والمحرم لانهم ليسوا بمخاطبين بها ولا من ووطى اجنبية زنت اليه ووطى عرسا عليه  
 مهرها قضى به عمر رضي الله عنه وبالمدة ولا من ووطى محرما فكيف عند اى حنفية فانه جعل  
 المقد شبهة في دهر الحد كما سبق ولا من ووطى بهيمة لا يمس في معنى الزنا في كون جنبا ثم ان كانت  
 عمالا موكر نتج ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح وضمن لعمارة الدابة ان كانت لعنه لا هنا  
 قلت لاجل والا حرق بالنار ليس بواجب وانما يصبر لئلا يصبر الرجل ما ارادت باقية فينقطع  
 الحديث به وان كانت عمالا موكر نتج فتوكل عند اى حنفية وعند اى يوسف ويحد تحرق او اى بدبر  
 عظم على ووطى فانه لا يحد عند اى حنفية وعند اى عند الشافعي ويحد لانه في معنى الزنا لانه قضاء

اي معتد به ثلاثا والمعتد بطلاق على مال او فسخه او باعناق وفي ام ولده اي والحال المقتد  
 ام ولده ولا حد في هذا المواضع الثانية ان قال الجاني ظنت انها محرم على وان قال علم انها محرم على  
 وجب الحد وتاتي انواع الشبهة شبهة في المحرم وتسمى شبهة حكيمة وهي ثبت في المحرم بيقين ودليل نافي  
 للمعتد لانا اي اذا نظرنا في الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون مضافا للمحرم ولا يتوقف على  
 ظن الجاني واعتقاده فلم يحد الجاني بهذه الشبهة مطلقا اي ولو قال علم انها محرم على في سنة  
 مواضع ذكرها بقوله وطي امة ابنة فان الدليل الثاني للمحرم فيه قوله صلى الله عليه وسلم ان  
وما لك لايبك ووطي معتدة الكتابات فان الدليل فيه قول بعض الصحابة ان الكتابات رباح  
وطي ايباع امة البيعة ووطي الزوج امة المهور اي التي جعلها صداقا للمراة تزويها  
 قبل تسليمها اي تسليم الاولى الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون البيعة في يد البائع بحيث  
 لو هلك انتقض البيع ودليل الملك في الاولى وكون المهر صدق اي غير معاير بمال دليل عدم زال الملك  
 في الثانية ووطي السربك اي احد السريكين الجارية المشتركة فان الملك في الجارية المشتركة دليل  
 جواز الوطى واذا ادعى النكاح بينت اي النكاح هنا اي في شبهة المحرم الاولى اي شبهة الفحص ان  
 الفحص في الاولى يخص زمانا واسقط الحد لام راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية و  
 ثالث انواع الشبهة شبهة العقد وهي ثبت بالمعنى عند النكاح عند اي عند اي حنفية  
 في ووطي محرم فكما وان كان حرمه متفعا عليها وهو عام به حيث لا حد عليه عند ولكن يخرج  
 عقوبة ان علم بذلك وعند غيره ان علم بحد والا فلا وسبب في بيان وحد بوطي امة اخيه واخنة  
 او عم او عمة وان قال ظنت انها محرم وكذا سائر المحارم سوى الولاد اذا لا بسوطته في مال  
 مؤلاه فلم يستند فيه الى دليل فلم يغير وحد بوطي اجنبية وجد عام على امرته وقال حنبلنا امر في  
 اذا بعد طول العجبة لا تشبه عليها امرته ولو هو عامي لانه يقدر على الفحص بالمحركات والحيثان الا  
 اذا دعاها فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك فوطئها لان الاخبار دليل ان في الثاني حتى  
 اذا اجابته بالفصل ولم تفعل ذلك فوافقها وجب عليه الحد كما في الابضاع ودية عظمى على  
 صبر وحد وجاز للفصل زنى بها حرف ودمي زنى بغيره يكون اهل الذمة لمخاطبين بالعقوبات  
 لا الحرفي والحربية لانهم ليسوا بمخاطبين بها ولا من ووطي اجنبية زنت اليه ووطي هي عرسك وعليه  
 مهر ما قضى به عمر رضي الله عنه وبالمدة ولا من ووطي محرم فكما عند حنفية فانه جعل  
 المقد شبهة في دم الحد كاسبق ولا من ووطي بهيمة لانه ليس في معنى الزنا في كون جنباية ثم ان كانت  
 عمالا او كرتنج ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح وضيق الفاعل فدية الدابة ان كانت لغيره ولاها  
 قتل لاجله والا حرق بالنار ليس بواجب وانما يفصل لالا بغير الرجل ما راكبت باقية فينقطع  
 الحد ثم بوا كانت عمالا او كرتنج فنوكر فنجح فنوكر عند اي حنفية وعند اي يوسف ومحمد تحرق او في بدر  
 عظمى عوطا فانه لا حد عند اي حنفية وعند اي عند الشافعي ومحمد لا في معنى الزنا لانه قضاء



الحاكم صرح به الرضى في ٢٠ وسواء كان المكره سلطانا او  
عبدا وهذا على قوله ما عندى حجة لا يجب الحجة الا كرهه  
سلطانا وما اذا كرهه غير السلطان فيجوز عنه كذا  
الرضى فاقى من الدرر فوله ما دائما اخذاره كونه هو المتنى  
به ولا ولا كونه من تنبيه الاكراه ما كرهه السلطان في ٢١  
وهذا يعلم انه يجوز استيفاء القصاص بدون قضاء الكفا  
والقضاء فيكون الرضى من استيفائه الا انه شرط ما صرحوا  
به في ٢٢ اي بسبب حد وهو الزنا والسرقة او ضرب المضر  
لا ينسب الحد وكذا قوله متفاد معناه متفاد بسبب حد  
اي من اجري من مطلقين لا بد ان احسب بكذا اجر عند الله  
والاسم المسبب بفساد الحد وهو الاجور والنجس لغيره  
صاحب تكفيا عن الصالح في ٢٣ فان الدعوى شرط في طرف  
المصادق غير المشاهير الدعوى لا يلزم فيه معنى  
ولا ثمة كثر فان قبل التوقيع هنا غير مطروح الاجابة بالحد  
لا يحتمل في الامانة والامام ما مور بالاحتمال للدور فينا  
المتوفى في الحدود مشروح حجة في لبيان من التفسير كما  
في الكافي في ٢٤ قوله ولو اقر بما به بالحد هكذا في كثير النسخ  
ولا يخفى ما فيه الا ان يقول بما يوجب الحد وفي بعض النسخ ولو  
اقر بما به بالسرقة وهو ايضا غير صحيح لانه سوف كلام  
على ما تقدم من قوله بخلاف الاقرار كاسيا في ٢٥ قوله  
اما الاول فانه ان يشهد كل من اتى بالحد في النسخ والقصاص  
كل اثنين كافي في صفة الحد في ٢٦ قوله وهي غائبة عند  
فان قيل ينبغي ان لا يجزى لها ولو حضرت ربما ادعت  
الكساح فيصير شبهة قلنا الثابت عند الغيبة احتمال  
الدعوى في حقيقة الدعوى حيث شبهة لان دعواها محتمل  
الصدق والكذب فالاحتمال ثبت شبهة البينة وهي  
غير معتبرة اذا اعتبارها يؤدى الى سد باب الحد  
فان قلنا اذا كان القودعين شركين واحدهما ثابت  
لا يمكن المحاضر من استيفاء الاحتمال المعوض الغائب  
قلنا المعوض حقيقة هو المسقط فاحتماله يكون شبهة  
المسقط لا شبهة البينة كذا في الكافي في ٢٧

1

انتم في ما بآمره بالكوفة واخر انتم في ما بالبصرة او اتفق حجة في وقته واختلفا في بلده  
او شهدوا بزنا وهي كبر اوم صفة او شهدوا على شهود لم يجد احدا لا الشهود عليها ولا الشهود  
الصدق وان شهد الاصول بعدم اي بعد الفروع اما عدم الحد في الاول على الشهود عليه فلان الظاهر انما  
زوجه او امته واما عدمه على الشهود فلان اتفقا على التمسك بالزنا بلفظ الشهادة لخرج كلامهم من ان يكون  
قد فاء واما عدمه في الثاني فلان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطورا  
وكرها ولا فلا نصاب للشهادة على كل منهما واما عدمه على الشهود فلا يتايم بلفظ الشهادة واما في  
الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يجد الشهود لما ذكرنا واما في الرابع فلما في الثالث  
واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الحد عليهم لان قولهم حجة  
في اسقاط الحد في ايجابه ولا على الشهود لشكهم عدم ولفظ الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل  
بالزنا وهو محبوب فانه لا يجد لظهور كذبهم ولا الشهود لشكهم عدم ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا  
على امرأة بالزنا فوجدت زنا حيث لا يجد عليها ولا علم واما السادس فلان العاسق من اهل التحمل  
والاداء وان كان في ذاته نوع قصور لثمة الفسق ولهذا الوضعي القاضي بشهادة تيمم عندنا فيثبت  
بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الاهلية دون وجه باعتبار القصور ويسقط الحد عن الشهود عليها  
عدم البتة ويسقط عن الشهود باعتبار البتة واما السابع فلان في الشهادة على الشهادة زيادة  
الشبهة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يجد الفروع  
لانهم ما نسبوا المشهود عليه بالزنا لم يحكموا بشهادة الاصول واما دلت شهادتهم نوع شبهة وهي كافي  
لدرء الحد لا بآثاره وان جاء الاصول وشهدوا على معاينة ذلك الزنا بيمين لم يعمل ولم يجدوا ايضا  
لان شهادتهم قد عرفت في تلك الحادثة من وجه برده شهادة الفروع لانهم قاتلون مقامهم وشهادتهم  
بشهادتهم وشهادة في حادثة اذا دلت في نفسها فيها اذا كان شهدوا بالزنا حال كونهم عساقا او محدثين

\_\_\_\_\_




العدد ليس بشرط لبقاء بل ربي كرجل فسط فصار عليها الرب وعلى كل واحد من الرابحين حد كامل  
لان الحد لا يتجزئ ضمن الميزانية المرجوم ان ظهر واعيد او كفار ان شئ شهدا ربي على رجل بالزنا فزكوا  
فرجم فاذا الشهود كفار او عبيد فالدية على الميزانية عنده وعندهما عايت المال قالوا انما  
اذا رجعوا عن التزكية وقالوا عبيد او كفار وقيل هذا اذا قالوا اتعدنا بالتزكية مع علمنا بحالهم  
كالوقر من امر برجم فظهر واكد ان شئ شهدا ربي على رجل بالزنا فامر القاضي برجمه فظهر برجمه  
ولم يرم ولم يرم وجد الشهود عبيد او كفار ففي القاتل الدية والقياس ان يجب القصاص لا يقتل  
فما معصوم بغير حق ولا استحقاق ان القتل صحيح ظاهر او قتل فارت شبهة بخلاف  
اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لم تصر حجة بعد وجب الدية في مال لا يرد وعد وسيأتي ان القاتل  
لا يقتل دم العدد وضمن بيت المال ان لم يرد فرحم لا يشترط ان الامام فقتل فله ولو باشر بنفسه  
بجب الدية في بيت المال كذا هنا اقر شهود الزنا بغيرهم عدل قبل لا باجته النظر لم ضرورة على الشهادة  
وان انكر الاحصان بعد وجود سائر الشروط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه رجم  
اما الاول ففيه خلاف في رواية الشافعي فانه يقول انه شرط في معنى العدة فلا يقبل فيه شهادة النساء  
احصا للدبر والشافعي يحرم على اصله ان تشهدا من غير مقبولة في غير الاموال ولنا ان الاحصان  
عبارة عن الحصال الجيدة وانما مانعة من الزنا فلا يكون في معنى العدة لان ادنى درجات العدة تكون  
نقضه الى المملول وهو في المانع غير معقول **باب حد الشرب** اذا شرب حراما او اذ قوله  
الاتي حد تعني ان حجة شرب الخمر ولو كانت فطرة واخذ برجمها وان رأت اي رجمها بعد الطلاق  
او سكر عطف على شرب وزال عقله بحيث لا يميز بين الحرام والمرأة وهو عطف نفسى لعله سكر  
فان المراد بالسكر عند اى حصة في حق وجوب الحد هذا المعنى وفي حق حرمة الاشربة ان يندى  
وعندما ان يندى مطلقا لا يندى من السكرات غير الخمر واقرباى شرب الخمر او السكر بعينها  
مرة او شهد برجلان لا رجل وامرأتان فاما لا يقتل بالحدود وعلم شربه طوعا فان الشرب بالكره  
لا يوجب الحد حد صاحبا لبتاؤب بر ومن حر لان الظاهر ان لا يمت الى حال السكر فابن سوطا للخمر  
ووضعها للمعد لا يجمع الصلابة عليه يترع نوبه على الاثار ونعرف جلده كافي الزنا امامه و  
ان امر برى شرب الخمر او شهد عليه بعد زوال الرب قد مجموع الاثار والشهادة او نيقاها اى  
علم شربها بان نيقاها او وجد برجمها من بلا اقرار او شهادة او برع عن اقرار شرب الخمر او شرب  
السكر بمتحقق عصير الرطبا اذا اشتد وقيل هو كل شراب سكر او امر سكران لا اى لا يجد اعدام الحد  
بعد زوال الرب فلان حد الشرب بشت باجماع الصلابة ولا اجماع الا برى ان مسعود وهو شرط  
قيام الرابحة واما عدمه ببقيتها او وجدان برجمها فلان الرابحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن اكره  
او اضطرار ولا حد السكران حتى يعلم انه سكر من البسطة وشربه طوعا لان السكر من المساع لا يوجب  
الحد كالبيع ولين الرمال وكذا اشرب المكره لا يوجب الحد واما عدمه بالرجوع عن اقراره فلا يوجب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



النبت والنسب نافع في جميع أساطير الأعراس

[illegible]







۱۲۵۰

卷之四

卷之四

بسم الله الرحمن الرحيم



العادة في صاده في قد وعجزه عن افادة البينة لا يدل على كذب الاحتمال فخير منه هو وادابهم عن  
 ادائها ولا يشرب الخمر قلما يخلو عن العذق فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والعذق فيحقق  
 جنائيا من العادة في جنابة واحدة ولهذا كان ضربا خفيفا من ضرب الشارب وان كان  
 عليه كذا في الكافي فاصح ما قال صدر الشريعة قول احد القدر ثابت بالنقض وهو قوله تعالى فاحذر  
 ثابته جلد وخذ الشرب فيس على احد القدر لان حد الشرب لم يثبت بالقياس لا باجماع الصحابة  
 عاين سند الاجماع هو القياس وقد نرى في الاصول ان الحكم يستدل الى الاجماع الى الاستدلال  
 وعز وبقدر علوك عبد امة او ام ولد او كافر لا جنابة في قذف وقد اشيع وجوب الحد لقتل الاخصا  
 وجوب القدر ولقد استدل في القدر غايته وفي الصور ائمة الراي الى الامام وصورنا ان اخرنا يجب فيها  
 البلوغ في القدر غايته احدهما ما اصاب من الاحنية كل عزم غير للمعان والثانية ما اذا اخذ السارق  
 بعد ما جع المتاع قبل الاخراج كذا في الكافي وعز وبقدر في سبب ما فاسق لان يكون معلوم اليقين  
 في لا يترزكه فاجتنبنا قاله فاراد ائمة لدفع القدر لا يسمع لانه شهادة على الجرح المجرى بخلاف  
 اذا قال باراني فاراد ائمة حيث يسمع لانه ثبت عليه الحد وهو حق سند ولا يكون حرجا بعد كما  
 سياتي في كتاب الشهادة وعز وبقدر في ما يجب باسارق فاجز ما بحث ما حان بالوطى باراني  
 بالنقض لان يكون لصا الذي الحاية تدبوت هو من لا يمار على زنا اهله باقر طيان هو قرب قلبان مراد  
 يدبوت باساروب الجمر بالكر الربوا ابن الفخمة في الفتاوى الطهرية النجاسة الزانية ما حوذة من العذاب وهو  
 السعال وكانت الزانية في العباد امر بها رجل سمعت يقضي منها حاجة فثبت الزانية النجاسة وقيل في  
 من يكون شبه الزنا وقيل هي الخش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا واناف منة النجاسة من تجارة بالاجرة  
 اقول برده على ظاهر ان مقتضى هذا المعاني ان يكون في النجاسة معنى الزنا مع زيادة امر في قبيح ان يجب  
 فيه الحد كما وجب في باب الزانية كما مر الا ان يقال ان الحد ما يجب اذا قذف بصريح الزنا او بما هو في  
 حكمه بان يدل عليه اللفظ اقضاء كما اذا قال است لا يبك اولست بان فلان ابنة في الغضب كما مر ولفظ  
 النجاسة لم يوضع لمعنى الزانية لاسيما في بعد وضع لمعنى اخر كما مر ولا يدل عليه اقضاء بانصا وهو  
 ظاهر ويؤيد ما قال الرضائي ليقال يجب الحد بقوله لغيره لست لا يبك وهو ليس بصريح في الزنا الا ان  
 ان يكون من غير بالوطى بالشبهة لا انقول فيه نسبة امه الى الزنا اقضاء والمقتضى اذا ثبت مجمع  
 لوارثه فيجب الحد اذا ثبت اقضاء كالنائب بالبراءة هذا غايته مما يمكن في هذا المقام لكنه بعد  
 موضع تأمل بان العاجزة فانها من تشارك معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكم فلا حد  
 انك ماوى للصوم انت ماوى الزواني ما ملعب بالصبيان باحرام زاده معناه التولد من الوطى  
 الحرام وهو ام من الزنا كالوطى حاله الخصى وفي العرف لا يراد الاولاد الزنا وكثيرا ما يراد به الحبس  
 فلا حد به وانما عزز فيها لانه اذى سلبا والحق الشين به ولا حد من القياس في الحدود فوجب القدر  
 لاى لا يترزكه ما حار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا حجام يا ابنة ابى النجم وابوه ليس كذا يا مولج

و قد استعملنا في التبيين فاقوموا في حقها و في بيان  
 الخاتم و في بيان الخاتم و في بيان الخاتم و في بيان  
 و في بيان الخاتم و في بيان الخاتم و في بيان  
 و في بيان الخاتم و في بيان الخاتم و في بيان  
 و في بيان الخاتم و في بيان الخاتم و في بيان

يا ماجر فانه يستعمل فمن يوجر اهله للزنا لكنه ليس بمعناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المجرم فلا تقرب  
فيه بالانفاق من شتم العوام ولا يقصدون به معنى مقينا بل صكك بوزن النقطة من يصحك عليه الناس  
وبوزن الهرة من يصحك على الناس يا سخره هو ايضا كذلك وقيل عرفنا بقدر ما يطلب يا حمار  
يا خنزير يا بقرة يا دابة الشتم ويتأذون به وقيل ان كان المستنم من الاشراف كالنخهاء والعلماء  
لان الوحشة تلحقهم بذلك وان كان من العامة لا يقربز للثبث بكلمته وهذا احسن كذا في الكافي ادى  
عند القاضي على رجل سرقه وعجز عن اتيانها لا يقربز لان مقصود المدعى تحصيل مال لا التمسك  
بجلافة دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت جدار هو حق العبد اي حق العبد غالب فيه فيجوز فيه  
الابراء والقعود اليمين والشهادة على الشهادة وسهادة رجل وامرأتين بخلاف الحد الذي هو خالص  
حق الله حيث لم يجز فيه شيء من ذلك يقربز المولى عبده والزوج زوجته على تركها الزنية وتركها  
عسل الحباية وعلى الخروج من المنزل وترك الاجابة الى العرس لا اي لا يقربز الزوج الزوجة على ترك  
الصلوة والاب يقربز الابن عليه قال في النهاية انه اذا ابصرها بالمنفعة تعود اليها بالمنفعة تعود اليها  
الا يرى انه ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وله ان يضربها على ترك الزنية ونحوه من جوارع  
فان هذه دمة لا تفعل ما فعل بام الشرع فيكون مضموبا الى الامر فكانت حقا فانه الامرة عزها  
زوجها المنز ما ذكرنا فانت فان دمه لا يكون هذا لان نأذ فيه صاب فينفذ بشرط السلامة اذ  
على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بقربز وكذا المعلم اذا ضرب العبي ضربا فاحشا يقربز  
في مجمع الفتاوى راي جلا مع امرته او مع محرمه وهما مطاوعان قتل الزوج والمرأة جميعا كذا  
في النسخة **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية أي شيء كان وسرعا اخذ مكلف  
اي عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة بخمسة عشر اذ حال غير مكان او حافظ  
فقد زيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعها في السارق وهو كونه مكلما ومنها في السرقة وهو  
كونه ما لا استقوما مقدرا ومنها في السرقة منه وهو كونه حرزا وسباقي بيانها ان شاء الله تعالى  
المعنى اللغوي مرعى فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا ابتسر سبب الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء  
فقط كما اذا نصب الحد واخذ المال من المالك مكاره على الجوارح ايها اما صغرى وهي السرقة  
المشهوره وهي مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه واما اكبرى وهي قطع الطريق ومنها مسارقة عين  
الامام لا يهتدى لحفظ الطريق باعوانه وسرقة كسر السارق مكلما لان الحباية لا يتحقق بدون  
العتل والبلوغ والقطع جزء الحباية وسرقة كسر السارق مكلما لان الحباية لا يتحقق بدون  
قد رجا بقية لان النص الوارد في حق السرقة محال في حق بقية السرقة وقد ورد الحديث في بيانها في  
الجملة حيث قال عليه الصلوة والسلام لا يقطع السارق الا في من الجن قال اصحابنا المجن الذي فطنت  
اليده في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن عمر وسر  
كوتها ورسعة مثاقيل لانه المعترف وزن الدرام في غالب البلدان وكونه بمصر ولا في المنازل

ثم ساءل في الحقيقه وكنسندار اندازم آنها  
فان نقبت نسبت فنيه واخذ خال من بد صاجه  
مكافه باهم استيفه صاحب له بقص ومنه  
انزل يوم لسا رقي فيه نكره وراشه ملك  
ومها انزل يوم ما دوا له فاولا فاولا  
ما لدره لاني سبت فيه رقي من سبت آخر من  
تلك الهمه استعوا فيه ومها انزل يوم لسا رقي  
منه صحيحه على انما سبت لا ينقطع است رقي من  
است رقي ومها انزل يوم من است رقي ومها  
منه رقيه ووجه ولا رهم فاولا ومها انزل يوم  
المره رقي منقوما وان لا يوجد فيه صاجه  
في اصله فاجها ولا سبت رقي است الفساد  
وقمته عتبه وقت السهره واولا رقي وي  
ان المعينه يومه الهمه لاني فاولا فاولا

من قضاوی ان نفروی نایاب است از این  
و اکثر ص



والم يفتقد المص الا قرا بالطلوع قال في الظهور واذا اقر بالسرقه مكرها فافواه باطل ومن المتأخرين من افق بضم السين وسبق الحسن بن زياد الجمل ضرب السارق حتى يفرق ما لم يقطع ثم  
لا يبين المص في هذه السرقه ٣ ولم يذكر المص في الرجوع عن الاقرار فلهذا يصح الرجوع عن الاقرار بالحدود كلها الا عند القذف قال في الاجتزاع واذا اقر بالسرقه ثم هرب  
فانما كان في حوزة لا يقطع عليه بالسرقه ثم هرب فانه يقطع كذا في الظهور ثم عرق فالتسوية من الكيفية لاحتمال ان يسرق على كيفية لا يقطع منها كان قبل الجوار واذا  
يده خارجا فانه لا يقطع ثم لا يسرق واحد نصا با من جماعة قطع وتوسرقت اثنان نصا با من واحد لا قطع عليها فالصحة بالنصب في حق السارق ١٢ يسرق من شرط  
ان يكون الحرز واحد فالسرقه من منزلي مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى يسرق من عشرة اخص في كل واحد في بيت على حدة من كل واحد من هاتين  
بجلا في ماد اكانت الدار عظيمة وفيها حجر كما في البناي عرق ٨ ولو روي في بيتها متفادمة او في حالة الصبر والجوار ١٥ لا يقطع بهذا يظهر ان السؤال في حق لا يقطع في الاقرار ايضا وان لم

عرف الامام الدرام هو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق عشرة نيرانا او عشرة مبرورين  
لا يجب القطع لان شروط المعقوبات تراه في وجودها بصحة الكمال والبيوت انقص من المبرورين قيمة  
ولما شرطوا الجوده حتى لو سرق عشرة رديهم يقطع عندا وحيفه وشرط كون الواحد  
من حرز لا يشبهه فيلزم ان يابى بالشبهان لا يستوفي بشبهه والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالمحافظة  
وسياق ارسا السرقه يقطع السارق اى يمينه ان يفر مرة في الفصا من وحد الفقد وتروى  
عن ابي يوسف عدم القطع الا باقراره من بين او شهد رجلان كافي سائر الحقوق وسياقهما السارق  
الامام كوفي وماعى ونسبى وان هو لم يفر من سرقه وتبينها الزيادة الاجباط كما في الحدود  
وحجة الى ارسا عن الشهود للتمتع بحكم بالقطع وان شارك جميع في السرقه واصاب كل قدر  
نصاب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ المال كله من الحرز منهم لان المتأخرين يسرقون ان تولى  
بعضهم الاخذ ويسعد الباقي للدفع فلو استيع الحذ لا يمنع القطع في اكثر السراقات فيودى  
في باب الفساد يقطع بالسراج خبث مقدم بحكم من الحذر والقنا الرجوع والانسوس خبث صلب  
وفي الصالح شجر طيب الرجة والعود والمسك والادهان والورس بنات كالتسم ليس الا باليمن بزرع  
فيغى عشر سنة كذا في القاموس والزعفران والبنبر والفصوص المحصر كما في الزمره والياقوت والبرجد  
واللؤلؤ واللعل والغيرج وبالحمل كل ما هو من اعر الاموال والفضة لا يوجد في دار الاسلام مباح  
الاصل غير مرغوب فيها واناء وباب من خبث فان الضميمة فيها غلبت على الاصل فالخبث بالاموال  
التيسية وانما يقطع في الباب اذا كان محررا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا انشرا  
على الواحد حمله لا اى لا يقطع بتافى خبير يوجد مباحا في دارا خبث وحشيش وقصب و  
سمك وصيد ودرج ومرة وهي الطين الاحمر ونورة ولا مابعد سرها كلين ولحم وفاكهة رطبة  
وعرق على حجر لعدم الاحرار وطبخ ودرج لم يحدد لمدى ما ايضا ولا في اشرية مطبوخة ولا في هو  
صليب من ذهب او فضة وسطح ودرج لان من اخذ ما يتاوى الازقة والكسر بخلاف دراهم  
عليها التمثال لانها ما اعدت للعادة بل للتمول فلا يثبت فيها ناول الكسر وباب مسجد لعدم الخراج  
والمصحف لان ليس محرر للتمول واخذ ما يتاوى القراءة فيدرج حران للرئيس بالان ولو كان المصحف  
والصبي يجلين لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذ عصا او خذاع لا سرقه وقاير  
غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس بالان وانما ان كانت شرعية كتب التفسير والحديث  
فهي بالمصحف واكانت اشياء مكرهة فهي كالغيبور واماد فائر الحساب فالذكور في الكافي ان المراد  
د فائر مضي حيا بما لان ما فيها لا يقصد بالاحذ وانما المقصود الكواعد فيقطع ان يلف نصا با وفي  
المحيط سرق د فائر حساب انسان واستهلكها بضم للمال فبها وهو ان ينظر في شئ في ذلك وهو  
نظير من خرصت انسان ضمن قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر الشايع ولا ينظر الى المال وكل  
فمنه لا يوجب جوارح الاصل وخيانة كان بخون المودع ما في يد من الشئ المأمون وخليس وهو

ان من ذى رحم محرم ام لا قال في النهاية ذكر في المسوط والمبرور  
السؤال من سرق لا المسروق من حاضر خصاصه والمشهدود  
يشهد بالسرقه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك انتهى  
ان قلت ينبغي ان لا يسأل عن المشهدود با عن المدعى الما  
نصيبا المدعى القطع فليس لهذا الكلام ما ينبغي منه  
كالقول في حقه في الكافي فاذا اتينا جميع ذلك ولا يعرف  
انما في الشاهد من حيث حتى يسأل عنها لا نصارها  
ما يكاب حرمة ولا يكن المتوكل بالانكسار ولا كذا في  
ولا يمكن من القضاء قبل ظهور عدلها وحجتها انتهى  
٩ واثبت ركة في السرقه من كل على دخول الحرز منهم جميعا  
ولا يمنع في ذلك كون معين السارق سارقا حاكما ونظير  
الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة دخول بيت من واحد  
ومنازل من خارج كما ساقى فان الحكم فيها عدم القطع  
عليها نعم لو قال واذا دخل الحرز جماعة فولى بعضهم الاخذ  
كافي الهداية كان ابيد عن الاستنباه ٥ على المسئلة  
الاحيرة واما التي فيها حتى حصلت بشايع النساء كما  
يظهر من الهداية ثم ان تعيد الضاكية بالرجعة يخرج  
المباي من الفرقا فانه يقطع فيه على الرواية المشهورة كما في  
بر في المنايا الا كية ٤ وهو يقطع باذ لم يعد فيه  
ضعة متفرقة فان كان معولا قطع فيه كافي شرح الطحاوي  
ان المراد بالدار فائرها من كتاب من عرقه او من  
او حديث او تفسير او فقه عرق اطلاقها ما اذا كان في  
حرز ولا عرق ٥ شارحى الى ان يسرق انا ودها قد  
شيد وشرع او كلبا عليه فلا فة فضا لا يقطع على ذلك  
الا في رواية عن ابي يوسف ورجحها في دفع التفسير فانها  
ان كلا منها مقصود بالاحذ بل المقصد الى اناء الذهب  
اظهر من ان كان فيه عرق قوله لا يجرى جوارح ما  
الاصل يريد ان جنسها مباح الاصل غير مرغوب فيه كما في  
الزيتون وذلك لان الدار من المسئلة في العلم منها هو  
ما يربى فيه في الحلة ٤ ٥ وباب مسجد سواء  
كان موصولا او داخل مسجد او منصوبا على احد من الجدار  
يحد منه ما سبق من باب اقراره فان الحكم فيه يختلف على  
ما مر من ان كان موصولا فمقتضى الكلام على باب الدار لانهم  
حكم باب المسجد من الطريق الاول من جهة عدم وجوب  
القطع وانما من السرقه فلهذا حكمه الضلوة  
حكمه فان عدم ان يسرقه من سرقه من سرقه

والم يفتقد المص الا قرا بالطلوع قال في الظهور واذا اقر بالسرقه مكرها فافواه باطل ومن المتأخرين من افق بضم السين وسبق الحسن بن زياد الجمل ضرب السارق حتى يفرق ما لم يقطع ثم لا يبين المص في هذه السرقه ٣ ولم يذكر المص في الرجوع عن الاقرار فلهذا يصح الرجوع عن الاقرار بالحدود كلها الا عند القذف قال في الاجتزاع واذا اقر بالسرقه ثم هرب فانما كان في حوزة لا يقطع عليه بالسرقه ثم هرب فانه يقطع كذا في الظهور ثم عرق فالتسوية من الكيفية لاحتمال ان يسرق على كيفية لا يقطع منها كان قبل الجوار واذا يده خارجا فانه لا يقطع ثم لا يسرق واحد نصا با من جماعة قطع وتوسرقت اثنان نصا با من واحد لا قطع عليها فالصحة بالنصب في حق السارق ١٢ يسرق من شرط ان يكون الحرز واحد فالسرقه من منزلي مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى يسرق من عشرة اخص في كل واحد في بيت على حدة من كل واحد من هاتين بجلا في ماد اكانت الدار عظيمة وفيها حجر كما في البناي عرق ٨ ولو روي في بيتها متفادمة او في حالة الصبر والجوار ١٥ لا يقطع بهذا يظهر ان السؤال في حق لا يقطع في الاقرار ايضا وان لم

عرف الامام الدرام هو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق عشرة نيرانا او عشرة مبرورين لا يجب القطع لان شروط المعقوبات تراه في وجودها بصحة الكمال والبيوت انقص من المبرورين قيمة ولما شرطوا الجوده حتى لو سرق عشرة رديهم يقطع عندا وحيفه وشرط كون الواحد من حرز لا يشبهه فيلزم ان يابى بالشبهان لا يستوفي بشبهه والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالمحافظة وسياق ارسا السرقه يقطع السارق اى يمينه ان يفر مرة في الفصا من وحد الفقد وتروى عن ابي يوسف عدم القطع الا باقراره من بين او شهد رجلان كافي سائر الحقوق وسياقهما السارق الامام كوفي وماعى ونسبى وان هو لم يفر من سرقه وتبينها الزيادة الاجباط كما في الحدود وحجة الى ارسا عن الشهود للتمتع بحكم بالقطع وان شارك جميع في السرقه واصاب كل قدر نصاب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ المال كله من الحرز منهم لان المتأخرين يسرقون ان تولى بعضهم الاخذ ويسعد الباقي للدفع فلو استيع الحذ لا يمنع القطع في اكثر السراقات فيودى في باب الفساد يقطع بالسراج خبث مقدم بحكم من الحذر والقنا الرجوع والانسوس خبث صلب وفي الصالح شجر طيب الرجة والعود والمسك والادهان والورس بنات كالتسم ليس الا باليمن بزرع فيغى عشر سنة كذا في القاموس والزعفران والبنبر والفصوص المحصر كما في الزمره والياقوت والبرجد واللؤلؤ واللعل والغيرج وبالحمل كل ما هو من اعر الاموال والفضة لا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل غير مرغوب فيها واناء وباب من خبث فان الضميمة فيها غلبت على الاصل فالخبث بالاموال التيسية وانما يقطع في الباب اذا كان محررا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا انشرا على الواحد حمله لا اى لا يقطع بتافى خبير يوجد مباحا في دارا خبث وحشيش وقصب وسمك وصيد ودرج ومرة وهي الطين الاحمر ونورة ولا مابعد سرها كلين ولحم وفاكهة رطبة وعرق على حجر لعدم الاحرار وطبخ ودرج لم يحدد لمدى ما ايضا ولا في اشرية مطبوخة ولا في هو صليب من ذهب او فضة وسطح ودرج لان من اخذ ما يتاوى الازقة والكسر بخلاف دراهم عليها التمثال لانها ما اعدت للعادة بل للتمول فلا يثبت فيها ناول الكسر وباب مسجد لعدم الخراج والمصحف لان ليس محرر للتمول واخذ ما يتاوى القراءة فيدرج حران للرئيس بالان ولو كان المصحف والصبي يجلين لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذ عصا او خذاع لا سرقه وقاير غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس بالان وانما ان كانت شرعية كتب التفسير والحديث فهي بالمصحف واكانت اشياء مكرهة فهي كالغيبور واماد فائر الحساب فالذكور في الكافي ان المراد د فائر مضي حيا بما لان ما فيها لا يقصد بالاحذ وانما المقصود الكواعد فيقطع ان يلف نصا با وفي المحيط سرق د فائر حساب انسان واستهلكها بضم للمال فبها وهو ان ينظر في شئ في ذلك وهو نظير من خرصت انسان ضمن قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر الشايع ولا ينظر الى المال وكل فمنه لا يوجب جوارح الاصل وخيانة كان بخون المودع ما في يد من الشئ المأمون وخليس وهو

ان من ذى رحم محرم ام لا قال في النهاية ذكر في المسوط والمبرور السؤال من سرق لا المسروق من حاضر خصاصه والمشهدود يشهد بالسرقه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك انتهى ان قلت ينبغي ان لا يسأل عن المشهدود با عن المدعى الما نصيبا المدعى القطع فليس لهذا الكلام ما ينبغي منه كالقول في حقه في الكافي فاذا اتينا جميع ذلك ولا يعرف انما في الشاهد من حيث حتى يسأل عنها لا نصارها ما يكاب حرمة ولا يكن المتوكل بالانكسار ولا كذا في ولا يمكن من القضاء قبل ظهور عدلها وحجتها انتهى ٩ واثبت ركة في السرقه من كل على دخول الحرز منهم جميعا ولا يمنع في ذلك كون معين السارق سارقا حاكما ونظير الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة دخول بيت من واحد ومنازل من خارج كما ساقى فان الحكم فيها عدم القطع عليها نعم لو قال واذا دخل الحرز جماعة فولى بعضهم الاخذ كافي الهداية كان ابيد عن الاستنباه ٥ على المسئلة الاحيرة واما التي فيها حتى حصلت بشايع النساء كما يظهر من الهداية ثم ان تعيد الضاكية بالرجعة يخرج المباي من الفرقا فانه يقطع فيه على الرواية المشهورة كما في بر في المنايا الا كية ٤ وهو يقطع باذ لم يعد فيه ضعة متفرقة فان كان معولا قطع فيه كافي شرح الطحاوي ان المراد بالدار فائرها من كتاب من عرقه او من او حديث او تفسير او فقه عرق اطلاقها ما اذا كان في حرز ولا عرق ٥ شارحى الى ان يسرق انا ودها قد شيد وشرع او كلبا عليه فلا فة فضا لا يقطع على ذلك الا في رواية عن ابي يوسف ورجحها في دفع التفسير فانها ان كلا منها مقصود بالاحذ بل المقصد الى اناء الذهب اظهر من ان كان فيه عرق قوله لا يجرى جوارح ما الاصل يريد ان جنسها مباح الاصل غير مرغوب فيه كما في الزيتون وذلك لان الدار من المسئلة في العلم منها هو ما يربى فيه في الحلة ٤ ٥ وباب مسجد سواء كان موصولا او داخل مسجد او منصوبا على احد من الجدار يحد منه ما سبق من باب اقراره فان الحكم فيه يختلف على ما مر من ان كان موصولا فمقتضى الكلام على باب الدار لانهم حكم باب المسجد من الطريق الاول من جهة عدم وجوب القطع وانما من السرقه فلهذا حكمه الضلوة حكمه فان عدم ان يسرقه من سرقه من سرقه



[illegible]

وهو ان يأخذ من اليد سرقة غير ذنوب وهو ان يأخذ على وجه الملاينة من قبله او من كذا في  
المسكن ونحو قوله عليه الصلوة والسلام لا قطع على الخفي وهو النشأ بلغة أهل الدنية ومال  
عامة كالبيت المال ومال في شركة ومزاجية حال او موطأ بان كان على اخذ راحه حاله او موطأ  
فسرق منه مثله لا يقطع لا يستغنى الحقة والحال والموثق فيه سواء كان الناجل لنا خير لنا عليه ولو  
اخذ من اليد على حية لا يقطع حتى يكون شر كافي وهو شائع وان سرق منه عرضا يقطع اذ ليس له ولاية  
الاستغناء منه الا بيمين بالزعمي وما يقطع فيه ولم يغير معنى من سرق عينا فقطع وفيه ما عدا فسرقة  
وهي ما لا يقطع لما سبق حتى اذا تقرر فسرق ثانيا قطع ثانيا كقول قطع فيه فسرق ولا  
يقطع بسرق من ذي رحم محرم ولو كان المسروق مال غيره بمعنى ان السرقة من ذي الرحم المحرم سواء  
كان المسروق مال ذي الرحم المحرم او مال غيره لا يوجب القطع للشبهة في الحرز بخلاف مال ذي  
مال المحرم اذا سرق من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الحرز وبخلاف مال امرئ مطلقا اي سواء سرق  
من بيته او بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الحرز ولا يسرق من زرع وعرس ولو كان سرقة العرس من  
حرز خاص لذي الزرع فان سوط اليد لم تكن منها في مال الاخر ما عدا من القطع ولا يسرق بعد من  
سببه او عرسه اي عرس سببه او زرع سببه لوجوده لادن بالدخول عادة في هذه الصور  
ولا يسرق المولى من مكاتبه لان في كسبه حقا ولا يسرق الضيف من مضيفة البيت اي يبق حرزا  
في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا يسرق من نعم لان له فيه نصيبا وجمام وبيت ذن في دخولها  
لوجود اذن عادة في الاول وخفية والثاني فاختر الحرز وكذا احوالنا في الحار والحنان الا اذا  
سرق منها ليللا لانها نصيبا لحرار الاموال والادن تخلص بالهار او سرق شيئا ولم يجره من الدار  
لا يقطع فيه ايضا لان الدار كلها حرز واحد فلا من الاخراج منها او دخل بيتا او ناول من هو خارج  
حيث لا قطع عليها لان الاول لم يخرج لا اعتراض به معتبر على المال من اخر وجه والثاني لم يترك الحرز  
فلم يتم السرقة من كل واحد ونصب بيتا فادخله واخذ نصيبا حيث لا يقطع لما روي عن علي رضي  
الله عنه ان كان ظريفا لا يقطع وضروه بعد او طرصة خارجة من كم غيره قال في الهبة العرة  
وعايد الدرهم والمراد بها هبتها لنفسه وانما كان الحكم هكذا لان الرابطة ان كان من خارج فبالظن  
يتحقق الاخذ من الظاهر لم يوجد هناك الحرز واذا كانت العرة داخله نظرنا واخذنا فقطع لان الرابطة  
من داخل فبالظن العرة داخله فلو وجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الظن الرابطة ينكس  
الحكم لانكاس على اوسر قحلا من قطار او حلا حيث لم يقطع سواء كان معه سابق نسوة او فائدة  
ينوده او لا لان مقصود السابق والعايد السوق والمود وقطع السابقة لا الحفظ وقطع سابق  
للجز والجز لا يحط صاحبه وانما عليه فان النوم على الجز وقرب من حفظه او شق الجز واخذ منه شيئا  
سلط انصاب فان الجواني حرز او ادخله في صندوق غيره او كره او جبه للاخذ واخذ قد  
الصاب واخرج من مقصوده اذ فيها مفاصل الى صحيحها او سرق صاحب مقصوده من مقصوده اخرى

قوله ومن سرق من السرقة ما عاودته عنده قطع لانه عليه الصلوة والسلام قطع سارق رداءه صفوان عن تحت رأسه وهو قائم بالسرقة اذ هو بالسرقة كل موضع لم يكن حرزا  
فمثل الطريق والصحراء واطلق في ربه فمثل البناء واليقظان وهو الصحيح وادوم كونه عنده ان يكون بحيث يراه كانه في البيت واطلق في كونه عنده فمثل ما اذا كان تحت  
رأسه او تحت جنبه او من يديه حالة النوم وهو قول بعض المشايخ واليه حال الامام السرخسي وفي الاصل ما يدل على خلافه فانه قال المسافر ينزل في الصحراء فيجمع ثيابه  
ويبيت عليه فسرقة رجل منه شيئا قطع قال بعض المشايخ هم منه انه اذا كان موضوعا بين يديه لا يقطع كذا في الظهيرية وصح في البيت ما اختاره السرخسي  
من الاطلاق لانه بعد البناء يحافظ له عادة وعلى هذا انه اذا كان موضوعا بين يديه لا يقطع كذا في الظهيرية لا يضمن المودع والمستقر بثلثه لانه ليس بتضييع على  
ما اختاره في الفتاوى انتهى وأشار المصنف انه اذا سرق في الغنم او البقر او الفرس من المرعى ومعهما حافظ فانه يقطع واطلاق محمد رحمه الله عدم القطع بحوله  
على ما اذا لم يكن معها حافظ لكن ان كان الحافظ الراعي فيه اختلاف ففي البقاء لا يقطع والرد في المنع عن ابي حمزة رحمه الله اطلاق خواهر زاده بثبوت  
ثبوت القطع ان لو كان معها حافظ ولكن التوفيق بان الراعي لم يقصد حفظها من السرقة كذا في فتح القدر وفي البيت لا يقطع في الموضع في المرعى  
وان كان معها الراعي وان كان معها سور الراعي من يحفظها يجب القطع وكثير من منافعنا اقوا بهذا وان كان الغنم ناور الى البيت في الليل في باب  
مغلقة فكسره وسرق منها شيئا قطع ولا يعتبر العلق اذا كان الباب مردودا الا ان يكون بيت منفردا في الصحراء او المروج وفي الحواشي اخذ من الجواز في  
حاضرة وجمع هذه الاغنام وبها لم يقطع وعنه محمد يقطع سواء كان معها حافظ او لا وعليه عامة المشايخ انتهى وأشار بالحكمة الى ان الثياب ليست عليه  
فلو سرق من رجل ثوبا عليه اورداء او فلسوة او منقطة او سرق من امرأة ثاءة حليا عليها لم يقطع كذا اذا سرق من رجل ثاءة ملأه وبولا بها لم يقطع وقبل  
سقط كالخضوع عنده كذا في البيت ومحمد باليس بحرر لانه للحلاصة جماعة تزوايت او خادما سرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه وبحث  
رأسه لا يقطع ولو كان في مسجد جماعة قطع محسور  
اطلق في الزوجين فمثل الزوجية وقت السرة فقط ولو بعد النكاح وكذا العكس لوجود التهنئة وتغر الزوجية من وجه  
متاهم اباها فلا قطع والزواج بعد هذا اذا سرق من اجنيته ثم تزوجها ثم نازعا فلا قطع ولو بعد النكاح وكذا العكس لوجود التهنئة وتغر الزوجية من وجه  
كما اذا سرق من ميتة في العدة او سرق من ميتة لوجود الخلطة بخلاف ما اذا سرق منها بعد النكاح فانه يقطع والمحال ان في باب السرة يكون  
بوجود الزوجية في حالة من الاحوال من القطع لسقوطه وفي باب الزور عن المتهمة لا بد من قيام الزوجية وقت البتة فلو حدثت بعد ما عار جوع ثابت  
وفي الوصية الاعتبار لما حالة الموت لا غير محرر  
واما اذا سرق من الحمام وصاحبه عنده او المهرق تحت خلاف ما اذا سرق من المسجد وصاحبه  
عنده فانه يقطع والغرف على الظاهر ان الحمام بنى لاهواز فكان حرزا ولا يعتبر الحافظ كالبيت بخلاف المسجد لانه مابني لاهواز لا الموال فلم يكن محرزا  
ما لمكان فيعتبر الحافظ كالطريق والصحراء محسور



1







قالوا ان القراط اعتمد على ثلثة في ظاهر الرواية الاول  
 ان يكون من قوم قوة وسوكه واحدا كذا كذا ان  
 لا يكون له من قوم ما هو من ثلثة اصحاب والى ثلثين  
 انفس ان يكون بينهم وبين مصر مائة وسوكه  
 اعتبار القراط الاول فقط بضم القاف المعطوف  
 حصلة الاسس ثلث

تو کیش نشد و بعد از آن مل به عتبه و المراء و مو  
طایع ابرار و اید و اخای بطی و زلانی الوجب  
شد و قطع و می هم رجایه حر ان کل علیه خبر  
تحقیق سه ضما کانه اذنی مشه به بطی

قره ای قال کون باغی صفا عظمی و شمعیه و قیفا  
 سوزم ان یکدیگر منصفی و صفا به لغتیه صریح  
 مانده حال قره ای احمد  
 انور قبل احمد شیخی شیخی بالغ الا الغصبات شیخی  
 قال فی شرح شیخیه با بدختر فافهم قره ای احمد  
 قره ای و صفا کل مرید صاحب کما فی عرسه و غیر  
 مصرده و غیره ای احمد قره ای احمد  
 بنایه ای احمد فی شرح ای احمد قره ای احمد

توالت وبيع في الحفرة ثم يطعن بالرجل  
الاسنور ويحضره من طين بريح الزمان

[illegible]

کتابخانه

卷三

انما آخر حجة عن الصغرى انها اكثر دجوا وسميت حجة اخرى ايضا لسبب قبح عين الامام او من يقوم مقامه وسميت الكبرى لان ضرر قطع الطريق على اصحاب الامور على عامة المسلمين باقتطاع الطريق ولبس اعلط كفة فيها بخلاف الصغرى

[illegible]

فإن كان مع العاقله فانه يجب تحذير على نقصان ولا يبعد شبهة بخلاف اصطلاح ذي الرحم بالعاقله كما في النسخ  
فإنه لو قطع الطريق لوفار لم يستل لو فسد المكان اذ في البساق وسلم للبحر الضامه في التيكين

قوله أي بخار بون أو بيا الله فاللحم الذي بخار بون عباد الله وهو حسن ثم نقد تراوينا الله لأن الله لا يقدر أن يقطع على الكافر واليه  
ثم قوله أي بخار بون الله ورسوله محمداً ربه لرسول الله أما بخار عصفان أخره وأما ما عصفان أي أن الله عز وجل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم حركات  
بطريق المسلمين ومخلصا والملوك بعده نوابه وأدافع الطريق التي تولى حفظه بنفسه وبما فيه نقد ما ذكره

قوله فدا ضحان عليه في مال اخذه كذا في بعض ما ذكره في  
وما ذكره في التبيين

[illegible]

قوله رُوِيَ لِلنَّبِيِّ عَنْهُ اَوْ رُوِيَ عَنْهُمُ اخَذُوا بِهِمْ الرُّؤْيَا كَيْسَ الرَّاكِبِ الَّذِي يَلْقَاهُ مِنَ الرُّحْلِ وَالْاَوَّلُ وَالْاَوَّلُ مِنْ الرُّحْلِ



صوملها والاغباء مررت في الامانة وان خولف تخننا

نفتور و بجا که انی الصالح و توسل فلاسلم ان رعایه العقی سبب الاطلاق اسبب الموضع و ترجیح الام

بجانب خوارزمی



في بيع الصلوة ما زاد على درهمين وهو في الحرمة واحد وفيما ذهب أقوال من ثلثه روايتان في رواية المظلة في الصلوة ذكر في رواية الحنفية لا يبيع الا كثيرا فالحاشي كذا في غاية البيان في ان لا يصرح في ما ذهب أقوال من ثلثه من غير الصلوة ان يبيع فيه روايتان كافي في بيع القرب والريب وما في الدرر على ترجيح رواية المظلة في الاول منها ولا يصرح في الاخر في ذكره  
لا يبيع ماله في بيع الرزق في الماء ويترك اياها حتى يستخرج الماء خلاوة كما صرح به في غاية البيان في اضافة البيع الى الرزق مالا يبيح وكذا في ثبوت البيعة فيما يبيح  
اذ البيعة هو المطبوع من ماء الرزق اذ في طهارة كاصح برهنا في غاية البيان في استثناء من مجموع الامور اي عدم جواز البيع وعدم الضمان وان

على الغير فان القارورة سميت بالقرارة الماء فيها ولا تطلق على الدين والكوز وقد تفرق في موضع ان القياس لا يجرى في النعمة القدر بالرب شرط عنده وعندهما اذ اشتد صار مسكرا قد في الرزق ولا يبين الثاني  
يقول كذا الطلاء وهو ماء عبيط يبيع فذهب أقوال من ثلثه في الهداية والكافي وقال في المحيط الطلاء اسم للثلاث وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الرزقي وهو الصواب لما روي  
ان كبار الصحابة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وعطفا الى الحر وما ذهب أقوال من ثلثه  
بحالته اما لما قيل فيها بالذات الفطرية حيث سماها الله سبحانه رجيا وهو اسم للحرام الخبيث العين كذا في  
ورود الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذهب أقوال من ثلثه فلا يجرى في حكم الحر وبقين الثالث  
ويبيع القرب السكر وشا وحرم السكر وهي التي من ماء الرطب كذا في الهداية والكافي وبقين الرابع بقوله  
ويبيع الرزق ما اذا علك في الطلاء والسكر والبنج واشتد وقذفت بالرب فان هذه الاشربة  
انما تحرم عند الحنفية اذ حصلت لها هذه الصفات الثلاث وعندهما لم يكن الاشتداد كافي في الحرمة  
الحر اقوى من حرمة الثلاثة الباقية لثبوتها بالذات لا شبهة فيها اصلا كما في غير مسجلها ولم يحرمها ولم  
يصح من ثلثها الا ان يكون لذي ويجد شاربا ولو قطرة وشارب غير هان سكر واما الحلال فيقول  
بقوله وحل لثلاث البني وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وان غلي واشتد وسكن  
من القليان هذا عند الحنفية والى يوسف وعند محمد ومالك والشافعي فليد وكثير حرام سكر ابو  
حنيفة الكبير غير فقال لا يجرى فيه في غير خالف ابا حنيفة واما يوسف فقال لا لانهما جعلان لا يسكران  
والناس في زماننا يشربون الخمر والتبكي فليعلم ان الحلال فيما اذا قصد به التقوى فاما اذا قصد به التلذذ  
فلا يجرى اتفاقا والذي يقبض عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطحين حتى يرقى ثم يطبخ طمحا حكمه حكم الثلث  
لا يصح الماء لا يربده الا صغافرا بخلاف ما اذا صب الماء على المصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثه ان الماء  
بذهب ولا للطلافة او يذهب منها فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب وبقين الثاني بقوله وحل يبيد القرب  
والربيب مطبوخا اذ في طهارة وان غلي واشتد وسكن من القليان عندهما وعند محمد والشافعي حرام والكل  
فيه كالطعام والثلث المذكور وبقين الثالث بقوله وحل الخيلطان عندهما وعند محمد والشافعي حرام والكل  
اذ في طهارة ويترك الى ان يبيد واشتد فانه ايضا حرام اذا شرب مالم يسكر باللهو وطرب وبقين الرابع بقوله  
وحل يبيد القرب والبنج والسكر والشيرة والذرة وان يطبخ وهو يجرى في هذه الاشربة اذا سكر منها قبل  
لا يحد قالوا الاصح انه يحد بالانقباض بين المطبوخ والي لان التباين يجمعون عليها في زماننا كما حلت  
على سائر الاشربة المحرمة بل في ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد واشتد قبل لقوله حل اي حل  
هذه الاشربة الاربعة اذا شرب مالم يسكر واذ السكر واحد منها كان القبح الا حراما لانه المفسد  
باللهو وطرب متعلق بقوله شرب وهذا القيد غير محقق بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من  
الساخان للهو وطرب على هيئة المسقة حرمت علم ان السكر حاله في نضر الانسان من امتلاء وما عدا  
الابخرة المتصاعدة اليه فيقتطع معه عقلة الميزان في امور الحسنة واليسيرة وهو حرام بالاجماع لكن

فيكون الرزق في الطلاء في غاية البيان في ان لا يصرح في ما ذهب أقوال من ثلثه من غير الصلوة ان يبيع فيه روايتان كافي في بيع القرب والريب وما في الدرر على ترجيح رواية المظلة في الاول منها ولا يصرح في الاخر في ذكره  
الصلوة ما زاد على درهمين وهو في الحرمة واحد وفيما ذهب أقوال من ثلثه روايتان في رواية المظلة في الصلوة ذكر في رواية الحنفية لا يبيع الا كثيرا فالحاشي كذا في غاية البيان في ان لا يصرح في ما ذهب أقوال من ثلثه من غير الصلوة ان يبيع فيه روايتان كافي في بيع القرب والريب وما في الدرر على ترجيح رواية المظلة في الاول منها ولا يصرح في الاخر في ذكره  
لا يبيع ماله في بيع الرزق في الماء ويترك اياها حتى يستخرج الماء خلاوة كما صرح به في غاية البيان في اضافة البيع الى الرزق مالا يبيح وكذا في ثبوت البيعة فيما يبيح  
اذ البيعة هو المطبوع من ماء الرزق اذ في طهارة كاصح برهنا في غاية البيان في استثناء من مجموع الامور اي عدم جواز البيع وعدم الضمان وان

وقد كره الطلاء كذا استماه باطلا في جامع الصغير يعني المتصنف على ما سطره ابو الليث في شرح جامع الصغير يعني الباوق ايضا المتصنف  
لذهب المتصنف والباوق لذهب ما دونه كجاء في البرهان وانما سمي بالطلاء لقوله عمر رضي الله عنه ما تشبه خذا ابطلا البعير  
القطر ان الذي سمي به البعير اذا كان به جرب ذكره البصير  
وقد روي المحيط الطلاء اسم للثلاث وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الرزقي وهو الصواب انتهى يعني  
في السنة لا حكم لان حكم الثلث سمي بالطلاء في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فالحرم ما ذهب أقوال من ثلثه  
وبسما الباوق  
وقد روي حرم السكر الى لم يبين حكمه كانه السكر يبيع الربيب وخصه في رواية  
متصنف الطلاء كانه على الروايتين كما في كتابه كمشيخ البصير  
غلبة في اخرى كما قاله البصير  
قال الرزقي وهو ان يطبخ الا ان يبيد بغير سكر البصير والشم يبيد وحرقته في دار مكة وحرقته في داره  
سماه حراما على من يجره اذ هو كذا في حرمه ذكره وان لم يبيد قد التواتر في قدر السكر من ثلثه كونه على وجهه وجوده يعني هذا التواتر بالبيع  
الحكم شرح به

في غاية البيان في ان لا يصرح في ما ذهب أقوال من ثلثه من غير الصلوة ان يبيع فيه روايتان كافي في بيع القرب والريب وما في الدرر على ترجيح رواية المظلة في الاول منها ولا يصرح في الاخر في ذكره  
الصلوة ما زاد على درهمين وهو في الحرمة واحد وفيما ذهب أقوال من ثلثه روايتان في رواية المظلة في الصلوة ذكر في رواية الحنفية لا يبيع الا كثيرا فالحاشي كذا في غاية البيان في ان لا يصرح في ما ذهب أقوال من ثلثه من غير الصلوة ان يبيع فيه روايتان كافي في بيع القرب والريب وما في الدرر على ترجيح رواية المظلة في الاول منها ولا يصرح في الاخر في ذكره  
لا يبيع ماله في بيع الرزق في الماء ويترك اياها حتى يستخرج الماء خلاوة كما صرح به في غاية البيان في اضافة البيع الى الرزق مالا يبيح وكذا في ثبوت البيعة فيما يبيح  
اذ البيعة هو المطبوع من ماء الرزق اذ في طهارة كاصح برهنا في غاية البيان في استثناء من مجموع الامور اي عدم جواز البيع وعدم الضمان وان







لكن الطريق المضي إليه قد يكون ايضا حراما كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة اللاحقة  
وسكر المصطر الى شرب الخمر والسكر الحاصل من الادوية والاعذية المتخذة من غير العنب فان سكر الخمر  
مصفات الافعال الاختيارية حتى ان الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فضلا عن كونه  
اختياريا قلنا معنى كونه حراما لئلا يحرمه المباشرة الى تحصيله واكتساب سبب حصوله كما قالوا في بيان  
وجوب ايمان وحرمة الكفر فانهما من الكميات النفسانية دون الافعال الاختيارية فقدر وجوب الخمر على  
على الثلث **الحرام** الخمر الذي يتحول الخمر اليه ولو كان تحول بمعالجة كالعناء الملح والجنز مثلا  
ابها ولا يكره تحليلها وقال الشافعي بكراهية تحليل الخمر الحاصل بان كان بالقاء شئ فيه فولا واحدا وان  
كان بدونه فلهي الحرام ولو ان الابتداء في حرام الخمر بالبيد في الدماء وهو الفرج والحميم وهو المرة  
الغضراء والمرفوف وهو الطرف المطلة بازف والبقير وهو طرف يكون من الخشب المنقور فان هذه  
الظروف كانت مخفية بالخمر فاذا حرمت حرم التي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف  
اما لان فيه تشبيها بشرب الخمر واما لان فيها اثر الخمر فلا مضى مدة ايام عليه الصلوة والسلام سألها  
وايضا ببالغ في ابتداء تحريم شئ وينتد وليترك الناس مرة فاذا تركوه واستمر الامر بزيادة التشديد  
وكره شرب دردي الخمر والامشاق بآراء الكراهة لحرمة لا في اجزاء الخمر وعبر به لعدم الفاطح  
فيه كما في اول كتاب الكراهية والاستحسان ولا يجد شاربه بلا سكر لان وجوب الحد في قبل الخمر كونه  
واعيا الى الكثير والدردي ليس كذلك فاعتبر حقيقته **كتاب الحيات** لا يخفى  
وجه مناسبتها هذا الكتاب لكتاب الحدود والاشربة الحياتية اسم لفعل يحرم شرعا سواء تعلق بمال  
او نفس وفي اصطلاح الفقهاء خفيص باقتطاع بالنفوس والاطراف وخصر النصب والسرقة باقتطاع  
مال اموال القتل وهو فعل مؤثر في ارقاق الروح وهو على ما ذكر في المبسوط ثلاثة اقسام عمد وخطا  
وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول هو خمسة اقسام عمد وشبه عمد وخطا وجاري مجرى الخطا و  
قتل بالنسيب واختاره المتأخرون والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الآتية والافانقتل  
انواع كثيرة كالرحم والنصاص وقتل الحرى والقتل صلبا في حق قطاع الطريق بين الاولين  
اما عمد وهو قتل ادى قصد احقر منه **الخطا** ولا يخفى ما في قول الوقاية ضرب من القتل  
بحسب سلاخ اى سلاخ ونحوه في مرقى الاجزاء فان القصد فعل القلب لا توقف عليه فاقم استعمال الآلة  
القاتلة غالبا مقامه تسييرها اقم السر مقام المشقة كلبعة وثار وزجاج ومحدد خشب ومحدد  
حجر فان الآلة القاتلة غالبا هي المحددة لانها هي المعدة للقتل حتى لو ضرب به حجر كبير وبصفيحة حديد  
او نحاس لا يوجب النصاص عندنا في حقيقته رحمة الله وسباق في شبه العمد وفي الحاشية ان خروج  
لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية وشرط اى شرط القتل العمد كونه  
القاتل مكلفا اى عاقلا بالغ المام في اول الحدود ان غير المكلف ليس اهلا للمعونات وقال في  
الخلاصة ليس للصبي والمجنون عمد وهو خطأ منهما وكون المقتول معصوم الدم مان يكون مسلما

على وجه الدوام الموحدة والدة مائة واربعمائة  
 من سنين النيران وكرهاها في الاكسفاها  
 جازا في عهدنا في شفا ولبسها في دوا  
 وعنه الله العزير  
 قول والامث في سواها في رسي  
 والامث في سواها في رسي  
 الامث في سواها في رسي

او خشت کیوم  
در دین حق







الى الاله قد خلعت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وبين الكفارة بقوله عز وجل ومن قتل مؤمنا  
 قذرا عليه والاى وان لم يقدر قصاص شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة  
 ومن اجد قصاص شهرين متتابعين والاعطام غير مشروع فيه لانه غير مخصوص عليه واشتات الابدال بالارى  
 لا يجوز وتجوز رضى احد ابويه مسلم لانه مسلم يتبعه خير الابوين وبنا والسلامة في اطرافه ثابتة نظاما  
 وغائبا ولا يجوز ما في البطن لانه عضو من وجده فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلظة على العاقلة وتباني  
 انشاء الله تعالى لا قواى ليس فيه ثوب لشبهه بالخطا كما عرف وهو اى شبه العدم فمادون النفس من اطراف  
 عمد معنى اذا خرج عضو بالاجارحة وجب فيه القصاص ان كان مما راي فيه المائنة كاسياى بلس  
 فيه اى فمادون النفس شبهه اى شبه العدم كما كان في النفس لان اطلاق النفس مختلف باختلاف الاله  
 ومادون النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله واما خطاء وهو ما في القصد كرمية مسلم ولو عبد  
 بظنه صيدا او حرياً فانه يخطا في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية واما الخطا في القصد اى في  
 الظن حيث ظن الاى صيدا او المسلم حرياً واما قال ولو عبد الدفع توهم ان الصيد مال وضمان  
 الاموال لا يكون على العاقلة فان المعتد اذ تميز لاما لية او خطا في الفعل كرمية عرضا فاصاب  
 اذ ما فانه خطا في الفعل لا القصد فيكون معذور الاختلاف بخلاف ما اذا اعتد الضرب ومما  
 مرجسه فاصاب موضعاً اخر فانه حيث يحتمل القصد اذ جمع البدن محل واحد فيما يرجع الى  
 مقصوده فلا يميز واما صار الخطا نوعين لا الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيقتل في  
 كل منهما الخطا على الانفراد كما ذكره والاجتماع بان يرمى آذ مبايطة صيدا فاصاب غيره من الناس و  
 ذكر الرابع بقوله واما جار مجرى الخطا كما تم انقلب على رجل او سقط من السطح عليه فقتله  
 فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد التام الى شئ حتى يكون محظوظا بقصوده لكن لما وجد فعله  
 حقيقة وجب عليه ضمان ما ائلفه كمثل الظلم بجمل كخطا لانه معذور كما الخطي وحكما اى حكم الخطا  
 والجاري مجراه اتم دون اتم انقل اما لا فلتترك التفرغ فان الافعال الباسحة لا يجوز مباشرة الا بشرط  
 ان لا يؤذى احد فاذا اذى فقد ترك التفرغ فام واما كونه دية فليعدم القصد والكفارة والدية  
 اما كونه حكم الخطا فبالتصريح اما كونه حكم الجارى مجراه فظاهر وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد  
 استعمال الميراث وظهر من نفسه القصد الى محل اخر وان يكون متساوياً وما لم يكن تاما مقصدا الى  
 استعمال الارث وذكر الخامس بقوله واما قبل بالسب اى يكون سبب القتل كما لا يخفى بغير الترويض  
 للمجرى عن ملكه قيد الحجر والوضع او وضع خبيثة على فاعلة الطريق ونحوه مما هو سبب الانلاف  
 الا ان يبنى لها ذلك عليه اى على البئر ونحوه بعد عليه الحجر ونحوه في لا يلزم الشيء على الحام ونحوه وحكم  
 الدية على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متقدم فمكة موقع في البئر ورافع على الحجر فوجب  
 الدية وهي على العاقلة بلا كفارة ولا اتم القتل لان القتل من معدوم حقيقة والحق في الخطا في حق الضمان  
 ففي حق غيره على الاصل واما قال ولا اتم القتل لانه ياتم بالحفر في غير ملكه ولا ارث الا انها لا ارث

کتابخانه











في الجاهلية هذا الاطلاق ما في التوراة في آخر الفصل الثالث من كتاب الحسابات وهو ما نعتبه المخرج ان فلان لم يخرج حرمات المخرج ان كان مخرجاً عند الحاكم والشمس ١٤٣  
م يصح الشهادة وان لم يكن مخرجاً يصح ٥ قال في الحاشية يخرج اوصى عند موته ان يبيع من فائدة الفضة عدداً كان اطلاقاً في حاشية ١ حتى ٣ جارة صدر الشريعة او افضله  
ما يصح وهو الظاهر المبيد من ابيهم حلال فقصود ٣٠ هذا في الظاهر وما في الخطاء مع كلامه فان قوله يكون معتبراً من التثنية او التثنية الاولى بالقيمة العادية على ما جرى معموله  
ان شاء الله تعالى قوله مقتضى ان قلت وتورد ان كسرت هذا موافق لما في الوقاية والمد كود في الثاني يتلوا بسوطة ان يرد بالجرود بقدر ما كسرها او الى اصلها ان قلها  
ولا تقع لعدم الممانعة وما يفسد به بقائه ٦ قوله خلافه من المخطويع كذا في المتن التي رأيناها قال بعض العلماء قد وقع في نسخة الحسن بخط الشريف بخلاف ما في القاطع  
وقد حذرت بالتمسك بعدم صحة المتن لكن لما وقع في بعض نسخ هذا الكتاب المخطويع بدل القاطع فبترت في ما ترى انتهى ٦

حق القيمة اي حق اولياء بقية المقتولين كوت القاتل اي كاي سقط بوقت القاتل حقتا هذه النفقات  
بحال الاستيفاء كما مر في دين ١ شين معناه ادمعاً فنزل الاجران على ان ينفقوا المقتولين مسقطاً لبقاؤه  
والا فلا يضمن ان النصاص اذا كان بين اثنين فعلى احدهما وطن صاحبه ان ينفقوا في حقه فقتل  
القاتل فانه لا يقاد منه معلوم ان هذا قول بغير حق ولكن لما كان من اولاً ومجتهداً فيه عند البعض لا ينفق  
النصاص من نفقاتهما فصار ذلك الشاؤن ما نفا وجوب النصاص كذا في المخطوط راجع رجلاً من  
المخرج على نفسه ان فلان لم يخرج حرمات المخرج فلا شيء على فلان ولا يقبل البتة عليه وان عفا المخرج  
او اولياء بعد المخرج فقتل الموت جاز العفو استحقاقاً كذا في فتاوى السعودى لا يباح العفو بغير اذن الوفاة  
عند اذ في القضاة ولا يقاد الا بالسيف لقوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف اي لا قود يستوفى الا  
بالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا ثبت الصحابة وقال اصحاب ابن مسعود رضي الله عنهم لا قود الا  
بالسلاح وانما كفي بالسيف عن السلاح كذا في الثاني **باب القود فيما دون النفس** هو ما يمكن  
فيه حفظ الممانعة فيفاد قاطع اليد عن المصلح حتى اذا كان من نصف الساعد لم يقاد امتناع حفظ  
الممانعة ولو كان يد اكبر منها كذا الرضا فانه اذا قطعت من المفضل بقاد ولو من نصف الساق لا والمار  
فان ماراً انقطع اذا قطع عداً بقاد ولو من قبضة يداؤن فانه اذا قطع عداً بقاد ايضا وكذا عين ضربت  
فقال صوابها وقت العين وتبين طريق القود بقوله فقتل على وجهه اي الضارب قطع رطب وبقاؤه  
عينه بمراة محاة فان ضربه عيبه برون ايضا ولو قتل اي عيه لا اي لا يقاد لا امتناع حفظ الممانعة  
وكذا حجة عطف على الرضا اي كذا حجة راعي فيه الممانعة حيث يثبت فيه القود كالموصح وهو ان يظهر  
المطمح لا يباقي لا قود في عظم الا السن لقوله عليه الصلوة والسلام لا قصاص في العظم وقال عمر بن مسعود  
لا قصاص في العظم الا في السن وهو المراد بالحديث وانما في الصغر والكبر لا ينفق في التفاوت في القيمة  
فتقطع سن الضارب ان قتل من المصروب وسرد اي كسر المرد وكسرت الى التيسار وياؤا قود ايضا  
في طرق وسراومة وحرر عبد وعبدان لان الاطراف في حكم الاموال يستحق الممانعة للتفاوت في القيمة ولا  
قود ايضا في قطع يد من نصف الساعد لما رجاءه برب ان البر في الجائفة نادر ولا يمكن ان يخرج  
الشافى على وجهه بمرأته لكون اهلا كما لا يجوز اما اذا لم يترافا سررت وجبا القود ولا يقاد الى  
ان يظهر الحال من البر او السراومة ولا قود ايضا في لسان وذكر امتناع حفظ الممانعة فيها لان الانصاف  
والانصاف يجري فيها وعن ابي يوسف ان كان القطع من الاصغر يقتص الا اذا قطع من الذكر الحقة لهما  
حفظ الممانعة وطرفا الذي والمسلم سواء للتساوي بينهما في الارض وسير المحي عليه ان كان من القاطع فلا  
او فاقصة اي ناقصة الاصابع او راس الشاة اكبر من راس الشجر من القود والارض الكامل سلق  
بقوله بغير الاول وهو ما اذا كان من القاطع شلاً او ناقصة الاصابع بخلاف يد المخطويع فلا ت  
استيعاباً محبة كماله من غير من ان يجوز بدون حق في القطع وبين ان ياخذ الارض كما لا كس لطف  
مثلياً لسان ما يقطع عن ابي الناس ولم يبق من الردي بغير من ان ياخذ الموجود باقتضائهم

مخرج



وكتبه بخطه الشريفه  
 في شهر ربيع الاول سنة  
 ١٠٠٠

یہ بھی

محمّد بن عثمان بن عفّان

خطا واخذ بهما في خطيئتين بينهما برؤى يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدينه واحدة في خطيئتين  
اي خطا القطع وخطا القتل لبرأيهما ان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر القتل وهو ان يعلم عدم ابرأته  
والفرق بين هذه الصورة وبين تعدد لبرأيهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف النص  
فانه مثل معقول فالاحصان القتل اما عند اخطا والقطع كذلك صار اربعة اما ان يكون بينهما برؤى  
او لا صار ثمانية وقد بين حكم كل منها كما في ضرب مائة سوط يتر من تسعين ولم يبق اثر ومات من عشرة  
حيث يتبقى بدينه واحدة فانه لما برئ من تسعين لم يبق مقبرة الا في حق القتل وكذا كل جرح اشد من ذلك  
ولم يبق لها اثر عند اى جرحه وعن ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد اجرة الطبيب وفي الادوية  
وان بقي اى الاثر وجب حكومة عدل وسبق بيانها في الديات ودية للقتل عفا المقطوع عن العاطع  
فان من ضمن دية يبنى رجل قطع يدر حرر عفا المقطوع عن العاطع ثم مات منه على العاطع الذي  
في ماله ولو عفا عما يحدث منه ايضا او على الحاية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه في القاتل فانه خطا  
من الثلث والعهد من الثلث يعني ان كانت الحاية خطا وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيقتصر من الثلث لان  
الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية يصنع من الثلث واما البعد فوجبه قود وهو ليس بالدم  
برحق الورثة فيصنع العفو عنه على الكمال هذا عنده وعند ما العفو عن القطع عفو عن النفس كذا النسخة  
يعني ان العفو عن النسخة كالعفو عن القطع عنده وعند ما عفو عن النفس ايضا فطعت اية يدر حرر عفا  
فكفها على يده ثم مات فلها مهر مثلها وعليها دية ما لها ان كان عفا وعلى عاقلتها الوصية هذا عند اى  
خسفة حرر امرها لان العفو عن ابد او القطع لا يكون عفا عما يحدث منه فكذا الزوج على ابد او القطع  
لا يكون تزوجا على ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عفا كان تزوجا على القصاص في الطرف وهو  
ليس بالدم على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير سقوط اولى فلا يصلح للمهر فوجب لها عليه مهر المثل فان قبل ذلك  
ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه فلنا الموجب الاصلي للدم النص  
لاطلاق قوله تعالى والمروج قصاص وانما سقط للتعذر فيجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو  
عن القصاص في الطرف فاذا اسرى تيمم ان قبل ولم ينشأ له العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس  
وعفو ما لها لا يدرى والعاقلة لا تتحمل فاذا وجب له الدية ولها المهر فقا صا ان اسويا وان كان احدهما  
اكثر ترجع صاحبه على الاخر وان كان القطع خطا كان تزوجا على ارض البعد واذا اسرى الى النفس  
تيمم ان لا ارض للبدل وان المسمى عدم فوجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يد ولا شيء فيها والدية وجبة  
بنفس القتل لانه خطا ولا يقع المقاصاة لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصاة على العول المتحاشا  
في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة لاني القاتل كما سبق في تحقيقه ولو نكحها على يده وما يحدث  
منها يعني السراية او على الحاية فان منه فلها مهر مثلها لو عفا لانه كاح على القصاص وهو ليس بالدم  
فلا يصلح للمهر فوجب مهر المثل كما اذا نكحها على اخر او خنزرو ولا شيء عليها اى لاديه ولا قصاص لان حق القصاص  
وقدره حتى يسقط على انه يصبر هو وهو لا يصلح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها الوصية



أي المأخذ من الدين على مهر المثل إلى تمام الدين ثم إذا قهر وصير من المثل خير المثل المذكور في المثل سابقا كذا ذكره هنا طائفة من المتأخرين من المفسرين الطاهريين على مجرى ما ذكره في هذا الكتاب ج ١ أراد بالصورة الأولى ما ذكره قبل هذه المسئلة بقوله فطعن به فاقطع له فمات في إيراد حكم القاضي فيها حكمه بنحو قد قطع يد بغيره فزيد قصاصا فوجه الإيراد أن يقال لا يجوز حكم القاضي بقطع اليد شيئا في دور الفل من بعد ما مات المقتول ويقتل في دية كما في مسئلتنا ج ٢ من أن يقطع في تصور المسئلة السابقة هو كذا فانه يدعى قطع يد بغيره قصاصا والمعاد بالقصاص في عبارة المذكورة هو قصاص المقتول لا المقتول في الدية فيلزم أن يقطع في الدية كما هو الواقع أولا وقد شبه الأمر في هذا المقام على الناظر بغير واحد منهم بأن كل واحد من لفظ القصاص ونظما القاضي هنا غلط ج ٣ أي قصاص المقتول في الدية في قطع يد المقتول في الدية فيلزم أن يقطع في الدية كما هو الواقع أولا وقد شبه الأمر في هذا المقام على الناظر بغير واحد منهم بأن كل واحد من لفظ القصاص من جهة غيره وفائدة التقييد بواضحة ثم إن عبارة ولا مال له سوى هذا الذي يستدعيه معنى أن تكون الأمانة في كلامه في الدية لأن جعلها في المثل على ما عينه صاحب الدرر لا يرى له محل صحيح لأن مهر المثل لها والدية للزوج أما هو الدية كما سبق منه التصريح به قبل أسطر ولعل شأنه التقييد في أخذ المراء من كلام صدر الشريعة ج ٤ قوله كيف يعرفونها قال في الهداية فنالح أن نرجع المراء عليهم لموجب جابتها ج ٥ قوله بل المعنودوب أي مندوب إليه لكن حذف الصلة منهم المعنى وعلى ذلك المندوب في التبع فانه من دية في الأمرين بآ من باب قنوه هونه والفاعل ما داب والمفعول مندوب إليه والاسم الدية مثل غرقه كذا في الصباغ المنير وكذلك وقت العبارة في الهداية وهو مندوب إلى المعنوي على أصلها ج ٦ وعند أبي يوسف لا يقتل لأنه لما تقدم على القطع قصاصا أبراه عماداه صدر

لأن هذا الزوج على الدية وفي بعض المهر فان تساوى أي مهر المثل الدية ولا مال له سواء أي سوى مهر المثل فلا شيء عليهم أي على العاقلة لأن الزوج من المهر الأصيلة فيعتبر من جميع المال وهم لا يعرفون شيئا منها لا لهم إنما يتحملونها بسبب حبائيلها فكيف يعرفون لها وفي الأكثر أي أن كان مهر المثل أكثر من الدية لم يجب الزيادة لأنها رخصت بأقل من مهر المثل والرائد في الأمر أي أن كان مهر المثل أقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصية لهم أي للعاقلة ونصح لهم من الإحباب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم أيضا ولا يسقط عنهم قدر الثلث وأدوا الفضل إلى الولي إذا لا ينفذ الوصية من الثلث قطعت يد. يعني قطع يد زيد مثلا يد زيد فاشبه بغيره عند القاضي فامر بالقصاص فاقص زيد لذي لبيك بان قطع يد زيد فمات المقتول الأول وهو قبل المقتول منه وهو زيد بغيره أي بغيره سابقا أدب بين السريرة إن الجانية كانت قتلا عدوانا حتى المقتول في القصاص في النفس وأما استنباط القطع من المقتول فلا يوجب سقوط حق المقتول في النفس ومن دية النفس من قطع بنفسه بغيره فوذا فسر في معنى أن من لم القصاص في الطرف إذا استوفى بنفسه بالحكم الحاكم ثم سري إلى النفس وماقت من دية النفس عند أبي حنيفة وعندنا لا يصح وهو قول الشافعي لا يستوفى حقه وهو القطع فنفس حكم سريرة إذا احتراز عن السريرة جازع عن وسع فلا يتقيد بشرط السلامة للسلامة للسلامة باب القصاص قصاصا كالإمام إذا قطع السارق وسري إلى النفس ومات وكالزاع والقصاص والحجامة والختان ولزانه قبل بغير حتى أن حقه في القطع والموجود قبل إلا أن القصاص سقط الشبهة لأنه في معنى الخطي لا قصد استنباط حقه النفس وقيل لخطا بوجوب الدية بخلاف ما ذكره من المسائل إذا يجب الحكم فيها بالقصاص على القاضي لتعدد العمل على النزاع ونحوه بالعقد وأقامه الواجب لا يتقيد بشرط السلامة كالرأي في المرق وفي مسئلتنا هو جازع من الاستنباط والمعمول المعنودوب فيقتيد استنباطه بشرط السلامة كالرأي إلى البعد ما قالوا ويرد على ظاهر الاستنباط القصاص بنفسه في هذه الصورة إذا أوردت شبهة بسقطها بالقصاص كان ينبغي أن يورث حكم القاضي في الصورة الأولى شبهة بسقطها بالقصاص لأن حكم القاضي ليس في من البتة بنفسه قول في دفعه أن حكم القاضي لا يورث شبهة بدفعها بالقصاص بل يوجب القصاص على من دعي القطع لأنه إذا أوجاهوا بنبه عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون المدعي في حكم المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي لا يكون مكرها حقيقة يقتضي تعريف الأكره وهو محل الغير على عمل ما يصدر رضاه به الاختيار فإذا كان في حكم المكره أو مكرها وجب القصاص عليه لأن القاضي ج يكون الله به ويكون ذلك كالمبا للقتل المذموم كما نرى في موضع وارض اليد عطف على قوله دية النفس أي من أورش البدن قطع يد من عليه فوذا نفس معناه أي قطع في النفس بد القاتل ثم عفا عن النفس ضمن دية البدن عند أبي حنيفة وعندنا لا يصح لأنه استحق الألف النفس جميع أجزائها فالنفس البصير فإذا عفا فهو عفا سوى هذا البعض ولا يستوفى غير حقه لكنه لا يجب القصاص الشبهة باب الشهادة في القتل وأخبار حاله في حالة القتل القوت يثبت للورث بدلا لا إذا علم أن هذا طريقين أحدهما طريق الخلافة وهو أن يثبت الملك للورث ابتداء بسبب انعقد حتى الموت كما إذا ثبت القيد فالملك يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلافة عن البعد لا البعد

الدرر لا يرى له محل صحيح لأن مهر المثل لها والدية للزوج أما هو الدية كما سبق منه التصريح به قبل أسطر ولعل شأنه التقييد في أخذ المراء من كلام صدر الشريعة ج ٤ قوله كيف يعرفونها قال في الهداية فنالح أن نرجع المراء عليهم لموجب جابتها ج ٥ قوله بل المعنودوب أي مندوب إليه لكن حذف الصلة منهم المعنى وعلى ذلك المندوب في التبع فانه من دية في الأمرين بآ من باب قنوه هونه والفاعل ما داب والمفعول مندوب إليه والاسم الدية مثل غرقه كذا في الصباغ المنير وكذلك وقت العبارة في الهداية وهو مندوب إلى المعنوي على أصلها ج ٦ وعند أبي يوسف لا يقتل لأنه لما تقدم على القطع قصاصا أبراه عماداه صدر

الزهد لولم يعف الله عنه صدر  
والله أو يرى وما يرى أو يعف وما يرى أو يعف ثم  
جاء رتبة قبله أو بعده وصار كما إذا كان له  
قصاص في الخطي فقطع أصابعه ثم عفا عن الخطي  
الاصابع ورأى أنه استوفى غير حقه لأن حقه في  
القتل وقيل فقطع وأبواه وكان القصاص  
الاصابع أصابعه أو أنه سقطت الشبهة  
صدر







قال في غاية البيان هو من المصداق الفاعل الذي تكذب المشهود عليه الفاعل الذي تكذب المشهود عليه شاهدان صاويان كذبتهما معا في اقراره المعنوي وقول  
الزاني قد يظن باقراره بالمعنى كونه تكذبا لا وجه له ٥ قال في الخبر انه لو شهد احداهما بالقتل والآخر بالسيف والآخر بالسيف لم يجر ذلك كانت الشهادة باقراره جازا انتهى ومنه يظهر ان مدعي  
الشهادة مجرد الاختلاف لا يكون موجب شهادة احدهما المود وموجب شهادة الاخر الخطا كما في المثال المذكور في الدور ٦ قال الزاني في حيله لان المطلق على كل حال لا يثبت الخطا  
بالشك انتهى ٧ وقال الولي قتلناه جميعا لا قرره الربيعي ٨ ولا ضمان على المشهود كما في الحيات من اشارة رجاينة ٩ انت خبير بالدين في العدد لا يكون على العاقلة قط ١٠ ادا  
بالخلف لزوج عن احوال كالجاني مستلزم حيث قال ويجب الجزاء على من روي صيدا الخ لان النفع للسرقة واذا انقطعت في مجرد الري وهو جانيه ينتقص به قيمة المرقى اليه لا صاغة الى  
ما قبل المرقى فيجب عليه ذلك حتى لو كانت قيمة الفداء وهم قبل الري وما نأثر بعده فانه ما شأنه كذا قال الزاني ١١ اطلق ما يدل على واحد غير معين كاسم المشتري يعلم معناه وان كان غير  
والمعنى ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفسه المطلق الا ببيان  
عن المعنى كالاسم المستتر الذي لا يعلم معناه الا بقرينة وافي  
١٢ رجل ادعى على رجل انه قتل ابيه خطأ وجاء بشهادة  
شاهد واحد من المدعي عليه قتلته خطأ وشهد الاخر على ان  
القاتل لا يقتل لا يقتل شهاده انما لان احدهما شهد بالفعل  
والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كالشاهد احمدا الخ

الشريك انه عفا التصديقه المحجور فلا شيء له على القاتل ولهما على القاتل ثلثا الدين وما في بين وهو ثلث الدين  
مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصير لهما والقياس ان لا يلزم منى لانها ادعى المال على القاتل والقاتل  
بشك فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل شكك وجب الاستحسان ان القاتل يتكذب به المحجور قد تم  
المشهود عليه ثلث الدين لزم ان القصاص سقط باقرارهما بالعفو كما ساء العفو منهما والمقر ما كتب  
القاتل حقيقة بل اضاف الرجوع الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقر اذ كان قال لفلان على ما فعلت المرقى ليس  
ولكنها لفلان فان المال للمقر الثاني كذا هنا اختلف في هذا القتل في زمانه ومكانه او الله ما قال  
احدهما قتلته بمصا والآخر قتله بالسيف او قال شاهد مثله بمصا وقال الاخر جملته الله قتله لفتى  
شهادتهما لان القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والآلة ويختلف احكامها والمطلق بغير المقتد  
فكان على كل من شهدته فرد قد تم شهدا بقتله والوجه ان الله وجبت الدين والقياس ان لا يجزئ  
لان القتل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلقا والمطلق  
ليس بجزئ بل يقع العمل بغير البيان فيجب اقراره وهو الدين وهو الدين في ماله لان الاصل في القتل القتل بالبرم  
العاقلة لما قرره مراراً في رجليه بغير ريب وقال الولي قتلناه فقللها لان كلاهما اقر بانها اقر بانها  
القتل وانقصاص عليه والمقر صديق في وجوب القتل على ايضا فكذلك في اقراره بالقتل وتكذيب  
المقر المرفى بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفسيره ونسب القتل الى صاحبه  
ولو كان مكان الاقرار شهادة لفتى اي شهدا بقتل ريب عراو اخر ان يقتل بكر اياه لفت الشهادة لان  
تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به ببطل شهادة لان التكذيب تفسيره ونسب الشاهد  
رؤيته شهادة له شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدين تجاه المشهود بقتله جياض العاقلة الولي انه  
قبض الدين بغير حق او المشهود لان المال تلفت بشهادتهم ورجعوا الى المشهود عليه اي على الولي لا يمكن  
المضنون وهو ما في يد الولي كالعاصب غاصب العاصب والعمد كالحظ الا في الرجوع اي ان كان الشاهد  
على العهد بقتل ريب جاء جبا بغير الورثة بنى نصيب الولي الدين او المشهود فان ضموا المشهود لم يرجعوا  
على الولي عند ارجعة لايهم او جبا هذا الولي ما ليس مال وهو القصاص فلا وجه لان يرجعوا بمال  
اذ لا ماله بينهما وعندهما رجوع على الولي كما في الخطا ولو شهدا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا  
او العهد ثم جاء جبا لم يضمن ان لم يظهر كذا في شهادة هما او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى  
بالدين على العاقلة ثم جاء جبا لم يضمن ايضا ان لم يظهر كذا في شهادة هما لان المشهود به شهادة الاصول  
على القتل لا نفس القتل ضمن الولي الدين في الصور بين العاقلة او ظهر انه اخذها منهم بغير حق ثم لما فرغ  
من سائر الشهادة في القتل شرع في سائر احوال القتل فقال العبرة بحالة الري لا الوصول اعلم  
ان الاصل ان العبرة بوقت الري في حق الضمان والحر لان الضمان انما يجب بالجناية وانما يصير الشخص  
جانيا بغيره بغير اختياره وهو الري لا الوصول فيجب الدين على من روي مسلما فان رد المرقى اليه قولا  
اسم اليه فمات فعلى الراي الدين لورثة المرقى عند ارجعة وقال لا شيء على الراي لان التلف حصل في

والمعنى ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفسه المطلق الا ببيان  
عن المعنى كالاسم المستتر الذي لا يعلم معناه الا بقرينة وافي  
١٢ رجل ادعى على رجل انه قتل ابيه خطأ وجاء بشهادة  
شاهد واحد من المدعي عليه قتلته خطأ وشهد الاخر على ان  
القاتل لا يقتل لا يقتل شهاده انما لان احدهما شهد بالفعل  
والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كالشاهد احمدا الخ

منه  
بغير ريب  
قد يظن  
بعدمه



في محل غير معصوم والاف غير المعصوم هـ وفي ان الرمي المبر وقت الرمي معصوم والمبره بر وجه  
 القيمة السيد عبد ربي اليه يصفية الجمل اى صار ميا اليه فاعقده فوصل اليه فان لا وقت الرمي على  
 وقال محمد بن عبد فضل ما بين قيمته ثم تيا الى غير ربي ويجب الخزاء على محمد ربي صيد الخط اى خرج من الحرم  
 فوصل اليه لا وقت الرمي على محمد لا على جلال رماه فاحرم فوصل لا وقت الرمي غير محرم ولا يضمن  
 من ربي مقبضا عليه ربح مرجع شاهد فوصل لا وقت الرمي مباح الدم **كتاب الديارات** ج  
 دية مصدر زوى القمار المقتول اذ اعطى وليه المال الذى يربى النفس ثم قبل ذلك المال دية تسمية بالبر  
 وفاؤها بخد وقتها كفى عده كذا فى المغرب والارش اسم للواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب  
 وعشرة الاف درهم من الفضة ومائة من الابر فقط يعنى ان الدية عندنا جنيصة لا يكون الا من هذه الامور  
 الملاية وفالا منها ومن البقر مائة بقرة ومن النعم الفاشاة ومن الخمر مائة حلة كل حلة ثوبان وهذا  
 اى الاموال في الدية ربع اى ربع الف درهم بنت مخاض خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون  
 ومن حمة خمس وعشرون ومن جذعة خمس وعشرون وهى الدية المقتطعة نفق في غايه البيان عن شرح  
 المقدورى ان تعليق الدية روى عن عمرو بن ابي اسود وروى الى موسى الاشعري والمقبوض من شعبه  
 وان اختلفوا في كيفية التعليق فعندنا جنيصة وابي يوسف ما ذكرهما وعند محمد والشافعي يكون حقة  
 ويلتص حذوة واربعون شبه كلها خيليات في بطونها ولا دعا في الخطاء على شبه الهدى الدية اى الخلاء  
 احاس منها اى من المذكور ان الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حمة  
 وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود فاخذنا بذلك وقلنا نعم ما ذكر في النص  
 وهو عن ربيعة ثمانية وان عجز عن صام شهرين ولاء ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نص والمقادير تعرف  
 بالتوقيف والجين ان لم يعرف جونه ولا سلامته ويصح ربيع احد ابويه سلم لانه مسلم بشما والظاهر  
 سلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وماد وبها وقد ورد هذا اللفظ موقوفا على  
 ومرفوعا الى ابي بصير عليه وسلم والذي فيها اى الدية كالسلم لقوله عليه الصلوة والسلام دية كل  
 ذى عهد في عهد الف دينار ودية فضي النوكرو عمر رضى الله عنه ما وفى النفس هو ما عطف عليه خبره  
 الا فى دية وامارن واللسان ان مع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخنف والمقار والسمي والصبر  
 والسم والدوق والجم ان حلفت ولم تبت وشمر الاس ايضا ان حلفت ولم تبت دية اعلم ان الحافى  
 ان فوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او ازال ما قصد في الاذى من كمال الجمل يجب عليه كل الدية  
 لا تلافة النفس من وجه وهو ملحق بالانلاف من كل وجه تعظيما للاذى اصله قضاء رسول الله صلى الله  
 والسلام بالدية كلها واللسان والالف وقد نصي عمر رضى الله عنه لرجل على رجل باربع ديات بضرته  
 واحدة وفقت على راسه ذهب ما عطفه وسمه وبصره وكلامه ان كل ما فى البدن انسانا كالحاجبين  
 والعينين واليدين والرجلين والشفين والاذنين والاشيين وثقبى المرأة فان الواجب في كل اثنين  
 منها دية كاملة وفي احدهما نصفها كذا روى في حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه والسلام

[illegible]

الورق يطلع دكبه الزاوية كما كانا فصفه غير مضر وبه وقيل يطبق على كل الصفه مضر وبه كانت وغير مضر وبه ويقال الورق الزاوية المضر وبه امرى  
وكذلك من مخرجات وحجرات انتهى منه ارض على حجبته العمد وعلى ان العنق في شبه العمد لا يخرج من فغ الورق والعين او اللاب على اللاب على اللاب  
وكذلك من المهرات ينشر الحصد او هو صبح ما تقدم اقل كتاب الحجاب به من ان حكم شبه العمد الامم والكثرة ووهي مغلطة على العنق استهني فلو كان الورق  
استهنا ما هو اعظم من اللاب لم يكن لتغلط فائدة لانه يجار الاصف فقطت حكمه لتغلط ايضا فليكن على ذكر نكتة تجزئة  
احص بالكمه والاشه بدورته بشه كبرش ولسي دوه مذكرين حتى در اليكسك جميع حتى حجابي وجق كذا امرى  
كبرش ووج دايك بشه كبرش جوبه وادج باشه كبرش صفوات جميع مخرجات وجق كذا امرى  
بوت وشرى



وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتب النبي عليه الصلوة والسلام لعرون حرم وفي العيين  
الدية وفي احدها نصف الدية وان في ثنوب الاثنين منها ثنوب جنس الناقة واكل الجمل العجب كمال الدية  
وثنوب احدها ثنوب النصف فيجب نصف الدية وكذا الشغار العيين حيث يجب في كلها دية كاملة  
وفي الاثنين منها نصفها وفي احدها اي احد الشغار بينهما اي ربع الدية كما ذكر في كل اصبع يد او رجل  
عشر ما لقوله عليه الصلوة والسلام في كل اصبع عشر من الابار وما فيها مفاصل ثلاثة في احدها ثلث دية  
لاية ثلثها ونصفها اي نصف دية اصبع لو فيها مفصلان كالاهام لانه نصفها وهو نظير انتقام دية اليد  
على الاصابع كافي كرسن بني جب في كرسن نصف عشر الدية وهو خمس من الابار لقوله عليه الصلوة والسلام  
في حديث ابي موسى الاشجري في كرسن خمس من الابار ومن الدرهم خمسة درهم فان لم يلقها بدلك يزيد  
علا دية واحدة اذا تلف كل الاسنان لانها في الغالب اشنان وثلثون ساقا وتلافى كلها التلافى النفس  
من وجه لثنوب جنس الناقة ثلثها تصير كلها كمنعني وحكم التلافى من وجه لا يجوز ان يزيد على التلافى  
من كل واحد قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنسبة فلا بد السؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف  
القياس كان غير معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره  
صدر الشرح من عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة لاخبره وهي اسنان الجمل قد ائتمت لبعض الناس  
وقد ثبت لبعض الناس بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلثون ثم للاسنان مئة من الزينة  
والمضغ فاذا سقط من بطن مئة منها بالكلية ونصف مئة السن التي تقابلها وهو مئة المضغ وان كان  
النصف الاخر وهو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط لثلثي مئة السن الواحدة ثلث العشر ونصف  
سدس العشر مجموعا نصف العشر وفي عضو من الناقة نصف دية كبد شلت وعين عمت وصلب انقطع سدا  
لان وجوب الدية يتعلق بثنوب جنس الناقة ولا عبرة بالصورة بلا مئة اذا انجزت عن الناقة عند  
فيجب حكومة عدل ان لم يكن فيها جمل كالدلالة او ارش كما ملان كان ذلك كالاذن الشاخصة ذكره  
الزلي **فصل الاثر في الشجاج** وهي التي توضع العظم اي ينسب لها مكان اعتبار اصابة  
فيها بان يسرع غورها بالمشارة فيجد حديدا بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية  
يجب النقصان فيمادونها ايضا ذكر محمد في الاصل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا لما ذكر في  
الموضحة ذكر الزلي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها ثمة عشرها وهي التي تكسر العظم والمفصلة عشرها  
ونصف عشرها وهي التي تنزل العظم بعد الكسر والامة وهي التي تنزل الى ام الدماغ وهي حذبة رقيقة تجتمع  
الدماغ وبعد الامة ثمة يسمى الدائمة بالعين المجردة وهي التي تنزل الى الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس  
لا تبقى بعد اعادة تكون قللا من الشجاج والكلام فيها او الجابفة وهي التي تنزل الى الجوف ثلثها كما ذكره  
ثبت بالحديث وفي جمانة نفذت الى الجانب الاخر لثناها لان ابا بكر هكذا حكم ولا يها جابفا وفي  
الحادثة هو ما عطف عليه خبر لقوله لاني حكومة عدل وهي التي تحرس الحد اي تحذره ولا يخرج الدم والامة  
بالعين المملة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة كالدماغ في العين والامة وهي التي

و در کتب و از طبیبان افاضه فرمودند که علی الحارثی فقیه مکتوبه  
و نام پدر او صاحب مدینه فقهیه است و از کتابخانه داران علم متفصل  
و گویا فقه ابن الصب فقه مکتوبه عدل و نام سخن فقه ابن الصب  
نام فقه فقه ابن محمد حارثی و فقه امامیه جزء الفقه دارالحکام  
در سنه و سی و پنجاه و یک و این لازم مستعدی اولاد  
از ویست که

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

卷之四

卷之四

10

4

[illegible]



في الحاشية بان لا يستعمل انتهى ويجب الدية في لسان الصبي اذا استعمل وان لم يستعمل ان فيه حكومة عدل انتهى وفي كلام الربيعي ما يوافق في ١٤٧ قال  
في التكملة بان لا يستعمل انتهى ويجب الدية في لسان الصبي اذا استعمل وان لم يستعمل ان فيه حكومة عدل انتهى وفي كلام الربيعي ما يوافق في ١٤٧ قال  
في التكملة بان لا يستعمل انتهى ويجب الدية في لسان الصبي اذا استعمل وان لم يستعمل ان فيه حكومة عدل انتهى وفي كلام الربيعي ما يوافق في ١٤٧ قال

التي تبطل الدم والباصفة وهي التي تبضع الجلد في تقطع الملاحية وهي التي تاحض في اللحم وتقطع  
والسماق وهي التي تصل الى جلده رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى سماقا حكومة عدل ليس فيها ارض  
شرا ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما نرى في ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز في حكومة  
بقوله فيقوم عدلا بلا هذا الاثر من مع قدر التفاوت بين القيمتين من الدية هو الحكومة بفرض ان هذا الحرف  
عبد وقبيل بلا هذا الاثر الف درهم ومعه تسعة دراهم فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الكف فيكون  
هذا التفاوت من الدية وهو عشرة الاف درهم فمشر الف درهم فهو حكومة عدل ويرى في آخر اعداد  
الكوفي ان ينظر مقدار هذه الشدة من الموضحة فيجب تقدير ذلك من نصف عشر الدية وقال سراج الاسلام قول  
الكوفي اصح لا يرد على ما ذكره من غير هذا الطريق فينبى قطع طرف سنانة ذكر الربيعي وفي اصابع يديك  
وهما نصف الدية في ان الارض لا يزيد سبب الكف لا يتابع بالواجب في كل اصبع عشر من الارض في خمسة  
خمسون ذرة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية الاصابع والحكومة لنصف الساعد في  
كف فيها اصبع عشرها اصبع وان كان اصبعان تحسبهما للاصبعين ولا شيء للكف لانه في اصبع واحد  
هو وما عظم عليه خبر لقوله ان الحكومة وعين صبي وذكره والساكن لم يعلم صحة اي صحة كل من الثلث  
بما دل على نظره في الدين وحركة ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكومة وان علمت اي صحة فالدية  
فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ والعدو والخطاء ودخول ارض موصحة اذ هب عقله او شعر راسه في الدية  
يعني اذ اخرج رجلا موصحة فذهب عقله او شعر راسه ولم يثبت دخوله ارض الموصحة في الدية لان فوات العقل  
يتصل منفعته جميع الاعضاء اذ لا يتفق بدينه فصار كاذ او صريح فان وارث الموصحة يجب بقوات خبر  
من الشعر حتى لو ثبت الشعر سقط ارثها والدية وجبت لقوات الشعر وقد علقا جميعا بسبب واحد وهو  
قوات الشعر فدخل الخوف في الكوفي قطع اصبع رجل فشكل يديه بخلاف اذ هاب السمع او البصر او الطول  
لوشدة موصحة فذهب احدها الاشياء اذ دخل ارض الموصحة في ارض واحد منها ان كلامها اجابة فيما ذكره  
النفس والمنفعة مختصة بها فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة اهل جميع الاعضاء كما هو طريق  
معرفته هاب السمع ان يترك المجني عليه حتى يغفل ثم ينادى ان اجاب والفت علم انه لم يذهب كذا في الفتا  
الصغرى وطريق معرفة هاب البصر ان يرى اهل البصيرة فان قالوا بدهاب وجب الدية وان قالوا لا ندري  
اعبر الدعوى والامكان بان يقول المجني عليه المجاني اذ هبت بصرى واذا انكر بطلت الدعوى بالبينه فاذا انكر  
فيكون القول للنصارى مع يمينه على الساتع دون العلم اي يحلف بان هذه الجناية لم تصدر عنه فان نكل  
حكم ذكره في الصغرى ايضا لا فود في اذ هاب عينية ردية الموصحة والعينين يعني شيخ رجلا موصحة قد  
عيناه فلا قصاص فيه بل يجب الدية فهما لان سوانة الفعل مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السر لا ينقسم  
عن الجناية وقد اخذ المخالفين وجوب واسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن اخر الفعل موجبا للعقود  
لا يكون اوله موجبا لانه بالنظر لا الاستدلال ان كان عند انظر الى الانتهاء خطأ فصاح خطا من  
دون وجه فلا يكون موجبا للعقود للشبهة ولا يقطع اصبع شرا جاره لانه ايضا من قبل السر لا يرد الدية

خليفة وعند واحد عند زفر يتنص من الاول وفي الثاني ارضا  
صحة



٤٤٠ جعل على الخلافة في سنة ٢٧٠ ولونيت سنة موعودها  
كان فيه حكومة العدل ولونيت نصف السن كان عليه  
نصف ارشها ٢٧١ عند ان حيفته تزوال الشين الموجب  
وعمداني يوسف دارالم والم وهو حكومة العدل قبل ينظر  
الى الانسان كما يخرج نفسه من هذه الجراحة فان بقي  
يرجع نفسه وادخل على ذلك شيئا رجع منه يجب اجرة  
الطبيب ومن الدوا عده ٨ تولد وهو اعد من حزمه من  
بين المبتدئين ونحوه واعدد للفعول من الدوا راق  
تولم وقال في الخلاصة ثم فيها اذا اسودت او احمرت او  
احمرت لما يجب الدية اذا مات منفعه المفع في القالب او لا  
تقلع عن الظواهر وكسر بعضها فما سوت الباقية او احمرت  
او احضرت او دخلها يجب بوجوه من الوجوه بالكرس او لا  
وجب الدية في ما لا انتهى ثم قال فيه تعلقا عن الفضاوى الصغرى  
ثم احضرت او اسودت او احمرت لما يجب الدية اذا مات  
منفعه المفع قال ثم تفت اذا كان من الاحسان التي ترى  
وجب الدية نوات منفعه الجلال وان لم تكن واحد منها واجب  
شيء انتهى ولا يذهب عليك اذا ذكرها من صاحب الخلاصة  
انما هو على كون كرمها رواية مستقلة في السند واختار  
صاحب الكافي في الرواية الاولى منها فنقيس اطلاقه  
نفسيا بما وقع في الخلاصة من الرواية الثانية كما ذهب اليه  
صاحب الدرر لا يرى له وجه صحيح ثم لو لم يكن في المسئلة  
الارواية واحدة واسكن حمل المطلق من كلامهم على القيد  
نوفيقا بين المتكلمين الواقعين فيها لكان له وجه في الجملة  
وليس فليس اما الاول فلا كلامها عند كوفي في كلامهم  
في الخلاصة كما عرفت واما الثاني فليس يحتاج الى البيان  
على هذا لكون كلام الكافي على اطلاقه منطوقا على  
التخصيص فليس به ٢٧٢ وعند صاحب الاربع في الدية  
قد تحققت الحادثة فتمت مبتدأة من انتم غرض من صدر

*[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]*



الخلاصة باب ما يحدث في الطريق وغيره أحدث في طريق العاقبة كينفا وهو السراخ أو ينزبا وهو الخلاء

[illegible]



منها على آخر فقلت بر فانه يضمن او ادخل حصى او قد بلا او حصة في مسجد غيره فسقط الشيء منها  
فقلت بر انسان ضمن قيد مسجد غيره لا نه اذا كان مسجد حريم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا هله  
لا غيرهم كنب الامام واخيار المتولي ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة ونحو  
غيرهم بقدا وبما حاشا مقيد بشرط السلامة واجلس في مسجد سواء كان مسجد حريم او مسجد غيره حال  
كونه غير متصل فخطب بر احدنا فسقط عليه اعني فقلت يضمن قيد يكونه غير متصل لانه لو كان مصليا سواء صلى  
الفرض او النوافل يضمن لان المسجد يضمن للصلاة وان لم تكن مصليا سواء اجلس لقراءة القرآن او للتعليم او للصلاة  
او امام في اناء الصلاة ضمن لا اي لا يضمن من سقطه من رداء لبسه على انسان فخطب بر يقيد باللبس لانه  
كاحتماله فسقط على انسان فخطب بر او سقط فضمن بر انسان ضمن والفرق ان سائل الشيء بقصد حفظ  
فلا حرج في التقييد بوصف السلامة بخلاف اللبس فلو قيد بما ذكره المخرج فجعل مباحا مطلقا وصح  
وهو حافظ ما الى طريق العامة وطلب قصد مسلم او ذي رجل او امرأة حركات او مكانا لان الناس في  
المروء في الطريق شركاء وطريق الطريق ان يقول اني تعذمت الى هذا الرجل لهدم حائطه وهذا القدر يعني  
ولا حاجة الى الاستناد وذكره في الكتب بتمكن من الاثبات عند احوال من متعلق بطلب بله الى النقص  
كأنه اذن الحائط فانه عليه فمكة او فك الزمان وراجع المهرج الى من والى الطريق والدمى فان لها ولا نه

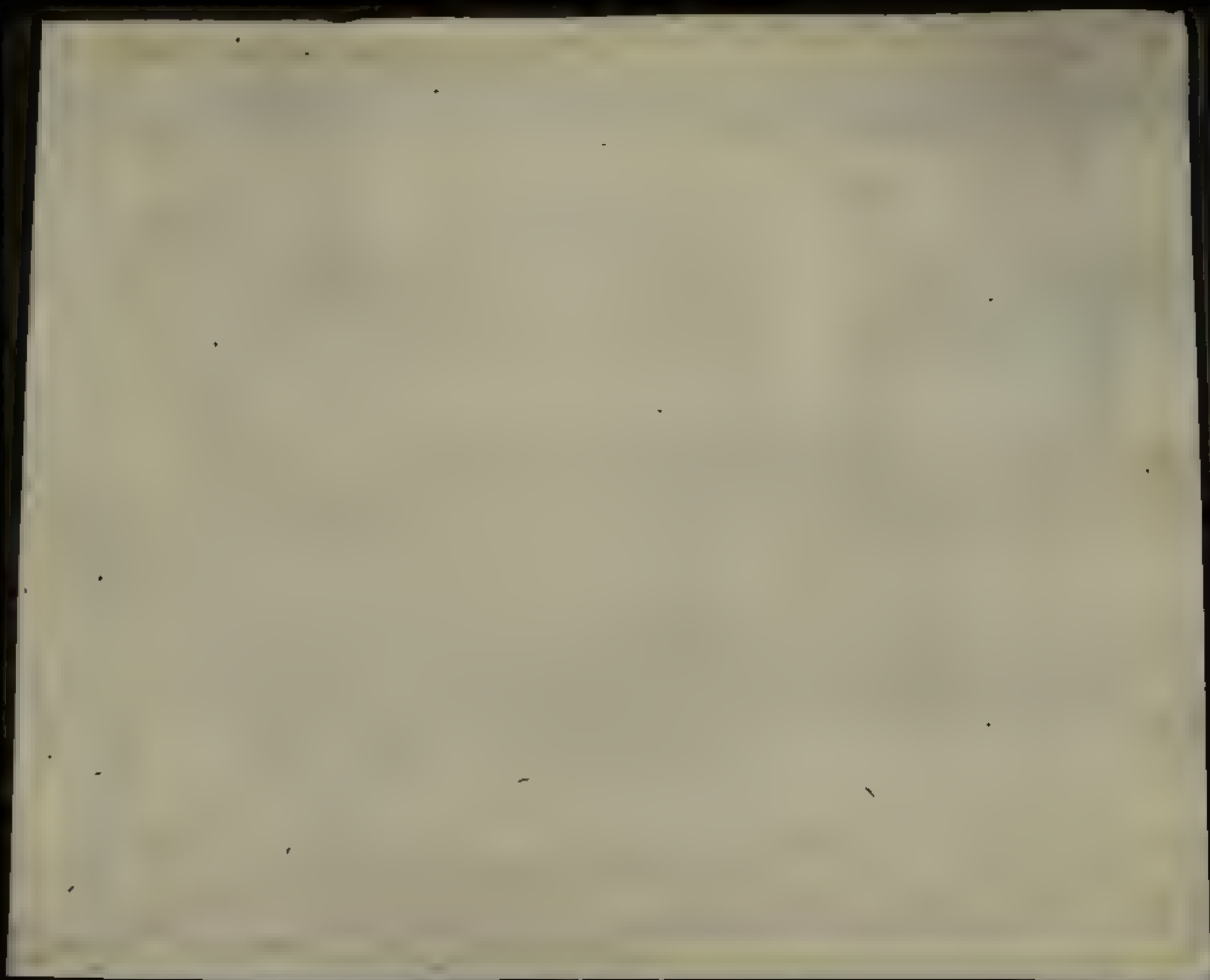
منها على آخر فقلت به فانه يضمن او ادخل حصيرا او قديلا او حصاة في مسجد غيره فسقط شيء منها  
فختلف به انسان ضمن قديلا مسجد غيره لانه ان كان مسجد حريمه يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا عليه  
لا غيرهم كغصب الامام واختيار المولى ونحو ذلك فكان فعلهم مباهحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة ونحو  
غيرهم نقد يا و مباهحا مقيد بشرط السلامة او جلس في مسجد سواء كان مسجد حريمه او مسجد غيره حال  
كونه غير مصر فغصب به احد ما سقط عليه على فقلت يضمن قيد بكونه غير مصر لانه لو كان مصليا سواء صلى  
الفرض او النفل يضمن لان المسجد في الصلوة وان لم تكن مصليا سواء جلس لقراءة القرآن او لتعليم الصلوة  
او امام في اثناء الصلوة فمن لا يضمن من سقط عليه رداءه لسه على انسان فغصب به بقيد باللبس لانه  
كاحماله فسقط على انسان فغصب به او سقط فعثر به انسان ضمن والفرق ان حامل الشيء يقصد حفظه  
فلا حرج في التقيد بوصف السلامة بخلاف اللابس فلو قيد بما ذكره الحرج فعمل مباهحا مطلقا وصح  
وهو حافظ مال الطريق العامة وطلب بعض مسلم اودي رجل او امرأة حركا ان او مكانا ان الناس في  
المروى في الطريق شركا وطريقا للطلب ان يقول اني تقدمت الى هذا الزعر الهدم حافظه وهذا القدر يكفي  
ولا حاجة الى الاشارة وذكرهم في الكتب ليعلم من الاثبات عند احوارهم من متعلق بطلب بملكه اى النقص  
كالاخرين للحافظ فانه يملك بملكه اى ذلك الركن والرجوع الى اليد وبان الطريق والوصى فان لهما ولاية  
التصرف في مال القبي والمكاتب لانه مالك بما في ولاية النقص له والبعد التاجر ولو مدينه بالان ولا ولاية النقص  
له ثم ما نلت بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نصا فاعطى عاقلة المولى لو كان له عاقلة لان الاشارة  
من وجهه على المولى وضمان المال الباقى بالبعد وضمان النفس بالمولى فلم ينقص من يملكه في مدة يمكن اى  
نقصه فيها اى في تلك المدة مالا مفعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وحارر للنفس نصا مفعول ضمن  
المدر ثلثا اى المال والنفس به اى بذلك الحائط لا اى لا يضمن من اشهد عليه ببيع داره وقبضه المشتري  
اولا كذا في الكافي وليس في الهداية لفظا ولا منسقط الحائط بعد البيع فقلت به مال او نفس وانما ضمن  
الجنانية بترك الهدم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف اشروع الجناح لانه كان جانيا بالوضع ولم يبيع  
بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد عليه الا ان يشهد عليه بعد شرائه في بعض لتركه التبرع مع تمكنه  
بعد الطلب او طلب من يملك نقضه اى لا يضمن من يملك نقضه وان طلب منه كالموتى والمساجر والمزود  
والساكن لعدم قدرتهم على التصرف مال اى الحائط الى دار جاره فله الطلب لان الحق له ببيع ما جيله  
وابراؤه منها اى من الجنانية لان مال الى الطريق فاجله القاضي والطالب لانه حق العامة فلا يجوز  
لها ابطاله وان بنى ما لا يبدى ضمن بالطلب كالى اشروع الجناح وهو اخراج الجذوع من الحد الى  
الطريق والبناء عليه ونحوه كالكتيف مثلا لحائط تحته طلب نقضه من احدهم وسقط على جاره فغصب  
به ضمن عاقلة اى عاقلة المطلوب منه حسن الدية لا الطلب صح في الحس فكون متعديا فان قبل الواحد  
من الشرك لا يقدر ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يصح الطلب منه فلما ان لم يتمكن من هدم نصيب يتمكن من  
اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبه يحصل الغرض فاذا ترك ضمن العاقلة كما ضمنوا اى العاقلة



و کو حصل التعريف باسم الله واقبه و هو في الوجود واحد  
في افعى الله و قد رتبته في العبادي فانظر الى مركبه

مصولات  
9







نور من نور الكون الاخضر عتيق في بين فوجي الكلام وحوالي يتقد شمس الاسلام فيني بين في واد خرج من كفاي الهداية نسلم من ركاكة بعيد الماد من كل حصار  
وكل ما يقول لا يتعلق بقلنا بالاجسام شمس الاسلام ولا يحتاج الى التقدير  
من صاعد

[illegible][illegible]







قال في النهاية ان يكون المنقول قسما موجبا للدين كخطا وشبهه لا ينص على ان ياتي بـ اي بالجناية كما صرح به في عبارة الكثر قال في النهاية الاكلية سماه حليا سماه على ما اثاره  
بعض المتأخرين من ان الموجب الاصل هو المبدأ فكان الذي منزهة الصلح لسلطه موجب الجناية انتهى في صاحب الدرر مشفق في ذلك ان صاحب الوفاة وقال في النهاية فمليه قيمته فمليه قيمته لصاحب الدين  
قيمة لا وليا الجناية انتهى وبما عرفت ما في الكافي والكثير لم يطرأ تحقيق هذا البحث وترجيح احد هذين الجوابين في ٢ ثم اذا بيع وقض من ثمنه شي صرف الى وليه الجناية لا يبيع على ملكهم وفي  
ثم يوفى الدين تأخر الى حال الحرية كما لو بيع على ملك المولى الاول انتهى وذلك لانها قبل الدف في كانت رقبته خالية عن حق وفي الجناية فذلك لا يجري النص على الاول ولا الحد لا يملكها أصلا  
محموسان كالدفع لا يتحقق فيه كما قرره المولى في ٢ لفظ الهداية يكون في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية فالأولى والدين من الصفات الشرعية لا توصف حكمي لها فيسرى  
الى الولد كالمثل والرق والمهرية انتهى والمراد بالسرانية من الاصل في النزع في ٨ فان لزوم الضمان عليها ما هو في صورة كونه قبل بيعه المتفق واما اذا كان قبله فكونه على غيره في

هـ تكون مرجع الى مسئلة مذكرة قبل اسطر حيث قال  
وان وجبا وبعدها او اعتق في فالصواب بالاقدم من قيمة والدين  
لا من الدين كما يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب بل في نسخة  
الشريعة ثم ان الصواب ما جرى عليه صدر الشريعة حيث  
قال في تفسير قوله في قوله بعد المتفق لا في انه يثبت على المولى  
شي لا يملكه لا يكون حجة على المولى انتهى فان ذلك على ما  
السلام المذكور على معناه الظاهر وبما لا امر تحت الحكم من  
مقتضى النظم لعدم كون قول المتفق حجة على المولى وهذا  
خط فليست بر ٢ اهـ لا قبل اضافة المولى ولا بعده وان  
ما في افاكاهه عاقلة فرضا والا فالعبد اعني لا عاقلة له  
الا ان يكون عاقلة مولا عاقلة له وسياتي ان شاء الله  
في آخر كتاب معاصر ما يتعلق به واني

الى وليهما يقتسمانه بنسبة قيمتهما اي على قدر ارض الجنايتين او فداه بارسهما لان مطلق الاول برقبته لا يبيع  
تعلق الثانية بما كالدون المتلاحقة الاولى ارض المولى لم يبيع تعلق الجناية بحق المجني عليه الاول اولى  
ان لا يبيع وان كانوا جماعة ينقسمون العبد للذم على قدر حصصهم وان فداه فداه يبيع ارضهم لما ذكر  
ان تعلق الاول برقبته لا يبيع تعلق الثانية بها وان وهب اي المولى العبد الجاني او باعه او اعتق او دبر  
او استولد هاتى الجارية الجانية ولم يعلم بها اي بالجناية ضمن الاقر من قيمة ومن الارض وان علم غرم الارض  
فان المولى قبل هذه التصرفات كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى  
بالجناية لم يصير مختارا للارض فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقر والاكثر فوجب  
الاقر بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا للارض كما لو تعلق عنه بقدر زيد او ربع او شجرة ففعل الى  
ان قتلت زيداً فانت خرفقت او قال ان ربيت زيداً فانت خرفقت او قال ان شجتي راسفانت خرفقت  
غرم الارض لا يصير مختارا للفداء حيث اعتقه على تقدير وجود الجناية قطع عبد بن سرمد ودفع  
اليه بقضائه او افا عتقه فسرى فان من المولى صلي بها فانه اذا اتفق دل على ان قصده يقتضي الصلح  
اذا لا صحة له الا بان يكون صلحا غير الجناية وما يحدث منها وان لم يقتضه زيد على سببه لانه لم يقتضه ويرى  
ظهور ان الواجب ليس المال في القود فكان الدفع باطلا فيرد العبد على سببه فيقوده المولى او يعفو اي يخبر  
المولى بين القتل والعفو لا يباح الدم كما مر حتى ما ذون مدبون خطاء فاعتقه سببه بلا علم بها غرم رب  
الدين الاقر من قيمة ومن دبره ولو لم ياتى غرم لولى الجناية الاقر منها اي من القيمة ومن الارض فان السبد  
اذا اعتق المادون الدين غرم رب الدين الاقر من قيمة ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطا  
غرم الاقر من قيمة ومن الارض فكذلك عند الاجتماع لعدم المزاح بينهما اذ لولا الاعناق يدفع الى ولى  
الجناية ثم يباع للدين ولدت ما دونه مدبونه ولدت لا يدفع معها لجنايتها ويباع لغيرها لان دينها  
في ذمتها متعلق برقبته فيسرى الى الولد والدفع للجناية في ذمة المولى وانما يلاقبها اثر النقل الحقيقي وهو  
الدفع والسرية يكون في الامور الشرعية لا الحقيقية بعد حل رزم رجل اخر ان مولا اعتقه فقتل اي العبد  
المتفق وليا لذي الزام خطا فلا شيء لذي الزام لانه لما رزم ان مولا اعتقه فعذا قرانه لا يستحق على المولى  
دفع العبد ولا الفداء بالارض وانما يستحق الدين على العاقلة لانه خرف قصدي الزام في حق نفسه فيسقط  
الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدين عليهم الا بجهة قال قلت لخازن يدعي عتق خطا وقال زيد بل  
بعده صدق الاول لان زيدا يدعي عليه شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لا على العاقلة لانه يدعي عليه القتل  
الخطا بعد العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لا بالشايب بالاقر ولا يتحمل العاقلة فمرد مقوله قتلته قبل عتق  
ما قلته بعده خذ راعي لزوم الضمان على المصاه الظاهر لزم الضمان على المولى بالاقر من قيمة ومن  
الدين ان لم يعلم بالجناية والدين ان علم بها في ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال قطعت يد هاجر اعتقاها  
وقالت كارسد صدقت وكذا في اخذه منها اي اعتق امره قال لها قطعت يدك واخذت منك هذا  
المال قبل ما اعتقك وقالت لرسد فاقول قولها لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة وهي تنكر القول



١٥١  
 فاقول للملك الجاهل والفتنة متى اذا قال جامعا قبل الاعناق او اخذت الفتنة قبل القول له  
 لان الظاهر كونهما حال الرق امر عبد مجبور او صبي متبعا بغير ربح فقتله فالدابة على عاقلة العاقل لان  
 المباشر هو الصبي المأمور فبعض عاقلة ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه وقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله  
 غير متبرحق المولى فبعض بعد الصبي لا على الصبي الامر بقصد اهليته ولو كان مأمورا العبد المجبور عبد  
 مجبور امتد فبعض السيد العبد القائل او فداء في الخطا بل لا رجوع عالا لان الامر قول وقول المجبور غير متبرحق  
 فلا يواخذ به في الحال اريد عتقه لرواى المانع وهو حق المولى بالاف من قيمة ومن الفداء لانه مختار في  
 دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم في العبد اى دفع السيد القائل او فداء ثم رجوع على العبد الامر باقر من قيمة  
 ومن الفداء ان كان العبد القائل صغيرا ان عبد الصغير كخطا ولو كان كبيرا اقصى لا يجرى بين الحر  
 والعبد فترق عن حرين كذا وليان فضا احد ولي كل منهما دفع نصفه الى الآخرين او فدى بدنه في  
 عشرة آلاف درهم لان الرقبة حكم القود صارت بينهم كل واحد ربع فاد اعفا اثنان بطل حقهما وبقى حق  
 الآخرين في النصف فلما قبل ادفع نصفه واما العبد فقد كان بشري العاقل فاد اعفا اثنان بطل حقهما  
 فبقى حق كل من الباقيين في خمسة آلاف فلما فداء بعشرة الاف انشاء وان قل من احداهما اى احدهما  
 خطا والاخر عد او عفا احد ولي العبد فدى بدنه لولى الخطا وبصفتها احد لولى العبد الذى  
 لم يصف لان نصف الحق بطل بالعفو فبقى النصف وصار مالا ويكون خمسة الاف درهم ولم يطل شي من حق  
 لولى الخطا وكان حتما في كل الدية عشرة الاف درهم او دفع اى الف من اياهم بمعنى ان سيده كان مجبرا  
 بين الفداء والدفع فان دفعه فدية لهم انلا نالاه لولى الخطا وثله للذى ولي العبد عولا عند  
 او حصة من حصة العبد فيضرب وليا الخطا بالكر وغير العاقل بالنصف الا حقه في النصف وحكما  
 في الكفر فصار كل نصف بينهما فصار حق لولى الخطا في سهمين وحق غير العاقل في سهم فيقسم بينهما  
 انلا نارا واربعا من اربعة عتقها ملا لانه اربعة لولى الخطا واربعة لولى العبد ان النصف سلم لولى  
 الخطا بلا منازعة واستوفى من اربعة الفين في النصف الاخر فينصف فلهذا انقسم اربعة اقل عتقها  
 فربهما عفا احداهما بطل كلا ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل ودمه ولا يقضى منه ديون  
 وينفذ وصاياها ثم الورثة بخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب له عتقه وبنافلا بطل  
 الورثة فيه **فصل دية عبد او امته قيمة فان بلغت اى قيمته اية حرة واربعة عشرة الف درهم او حرة**  
**ومى خمسة الاف درهم** نقص من كل منهما عشرة اى عشرة دراهم شعرا باخطا ط درجة الرقيق  
 عن الحر تعيين العشرة باثر عبد ابن عباس رضى الله عنهما ولولا كانت القيمة اكثر من عشرة الاف  
 من الدرام في العبد ومن خمسة الاف في الاخر وعبدانى يوسف والشافعى بجل قيمة بالغة ما بلغت  
 وفي الغصب يغير قيمة اى قيمة كل منهما بالغة ما بلغت فلو غصب عبد اية مائة دينار وهلك في يده يلزمه  
 تلك القيمة ومائة من دية الحر قدر من قيمة الفنى لا القيمة فى الفنى كالدابة فى الحر لانه بدل الدم ففى يده  
 اى انلا يد الفنى يلزم نصف قيمة كافى دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح لاقى رواية عن محمد بن حبيب

فلو غصب  
 عبد اية  
 مائة دينار  
 وهلك في يده  
 يلزمه تلك  
 القيمة

وليس على الامور ولا على عاقلة متى وعاقلة العبد مولا كما ذكره الشافعى اي لا رجوع لعاقلة الصبي القائل على الصبي الامر اى اى الكافى الهداية ٢ بخلاف العبد فان عدم  
 الاعتبار بحق المولى وقدره لا نقصان اهلية العبد كذا في الهداية ٢ بخلاف ما لو كان العبد لامر فاد اعفا فانه يجب عليه قيمة المأمور كذا في غاية البيان ٢ اى بلا رجوع من المولى الى العبد  
 الامر اى مولا في الحال كذا في خروج الهداية ومضى قوله لا بد من عتقه ان وفى العبد القائل رجوع الى العبد الامر بعد العتاق بالاقول منها ٢ هذه لفظة الهداية بمعنى وفاد اعفا لانه في  
 نفسه اى لا ضرر له في اعطاء الزيادة لانه يتخلص من عبدة الضمان باعطاء الاكل من الفداء او قيمة العبد لانه تلف باثره ما هو الاخر منها واقضى اثره صاحب مزارع الهداية وصاحب  
 العتاق ولا يمل منها ارجاع الصغير في لانه الى العبد الامر كما قيل والمفهوم من بعض شروح الهداية ارجاعه الى مولى العبد القائل ٢ قال في النهاية وفي هذه الرواية نوع ضعف لانه  
 ذكر في جامع الجيوش واخرنا شى ولا يرجع لم على العبد في الحال ولا بعد الحق وان كان العبد مولا فانه في التجارة سكتان ٨ اى بدنة كاملة لانه لا ماعا احد لولى كل واحد منهما سقط  
 انقصا في الحر وانقلب نصيب الساكنين مالا وهى دية  
 كاملة لانه كل واحد من القليلين بحسب قصاص كما مر على احد  
 فان سقط القصاصان وجب ان يغلب كل واحد لانه  
 ديان فيجب على المولى عشرة دنانير او دفع العبد غير ان  
 نصيب العاقلين سقط بخلاف ما يغلب نصيب الساكنين  
 مالا وكدية واحدة لانه لا يملكها نصف الدية او دفع نصف  
 العبد لهما فبخر المولى بينهما كذا في الزيلى ٢ اى اريد  
 المولى والمقتول الذي يرثه وهو احد الشريكين فان  
 دخل في ملكهما بالارث في فرض المسئلة ٢ وعندنا في  
 وقال في الذي عفا نصف نصيبه الى الآخر او يندبر  
 ربع الدية صرة ٢ وبيان مقتضى ما ذكر من انتقال المال  
 وهو الدية من المقتول الى الورثة ان يستوجب المولى على عبد  
 دينا وان كان مقتضى الخطا ان يقول فلا يخلقه فيه ارجاعا  
 لصغير العاقل الى المولى ولصغير المقتول الى المقتول وللصغير  
 المجهور الى مال هذا غاية ما يمكن في صحيح التيسير المذكور  
 والذي يظهر من كلام الزيلى ان يكون المولى المذكور يملك  
 المسئلة اخرى وهى ان يكون عبد لرب لهما فقتل مولا  
 فقتله ٢ هذه النصرة في احكام الجناية على الرقيق  
 كان ما قبله في احكام جناية الرقيق على غيره كما اجمعت في  
 اول الباب ٢ اى على الجاني ولا تجل العاقلة منها شيئا  
 هذا اما دوى صاحب الاملاء عن ابي يوسف وروى محمد  
 عنه انه قال قيمة على عاقلة بالفا ما يبلغ كذا في غاية البيان  
 نقل عن مختصر الخطا ٢ اى فيه اجماع على ان العاقل  
 في خلافه الحر يكون الوجوب نصف دية حرة مولا  
 ما سبق منه في اول هذا الفصل من دية العبد او امته  
 قيمة ٢ اعمد في هذا الترجيح على صاحب الجاهل  
 عن البسوط والظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح الرواية  
 الاية حيث اقتصر في جواب المسئلة على ذكرها في قوله  
 ولو كانت القيمة اكثر اى ينقص من دية الحر والحر حرة  
 ولو كانت قيمة العبد نصف دية الحر بان حطت الى ديتها  
 ثم نقصت منها عشرة دنانير



والتحقيق على

١٠٠



ما استرد المولى المصوب كما في عبارة الزيلعي ثم انظر ان يريد بالاسترداد الاسترداد تحتها وبلا استيلاء عليه الاسترداد تقديره كما يظهر من الهمزة حيث قال ١٥٢  
 كيف واحد استولى عليه وهو استرداد فيبر انما صاب عن الضمان انتهى ٢ فيل هنا سهو والصواب ان يقال ودفعه الى الاولى ثم يرجع مرة اخرى الى الفاضل فيكون المراد بقوله  
 فيها بعد وبكسر لا يرجع بها ثانيا قال الزيلعي ثم اذا دفعه الى وفي الاولى لا يرجع به على الفاضل بالاجماع وهو المراد بقوله وبكسر لا يرجع بها ثانيا ٣ الصواب الموافق لما في كلام الزيلعي  
 ان يقال لا ان الجانبين كاستاني يد الفاضل فاستحق كل بسبب كان في يده اذ لا معنى لاستحقاق المولى كله

لا نرجح لم يكن مجبوراً في الدفع حتى يدر خطا فان لم يسقط البعده عن مولاه لانها ثبت عليه بسبب  
 تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك قبل التدبير مولاه خطأ بسبب في قيمة لان التدبير وصية برقبته وذلك  
 له لان حق موت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة  
 ولو قلنا عند قلنا الوارث او استسماه فبمنه قلنا ما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكر من ان التدبير  
 وصية لم يغيب عبداً قطع سيده بين قسري من قيمة اقطع وان قطع سيده في يد غاصبه قسري  
 عنده لم يضمن لا الفاضل بوجوب ضمان ما غصب وبير الفاضل باسترداد المصوب والاستيلاء عليه  
 ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى في يد غاصبه فبمنه اقطع فوجب على الفاضل قيمة اقطع وفي الثانية  
 لما قطع المولى يد عبده في يد الفاضل صار مسترد الاستيلاء به عليه وبير الفاضل من ضمانه ولو  
 ملكه اليه ومن بعد مجبور غضب مثله فان يده فان المجبور اخذ بافعاله حتى لو شئت الفاضل بالبيعة  
 ببلغ فيه دون اقله حتى لو اقر به لا يباع بل يؤخذ من عتقه حتى يدر عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن  
 قيمته كما ينبغي اذا غصب رجل مديراً لغيره عنده ثم رده الى مولاه فبمنه حتى عنده اخرى ضمن المولى لو كتم  
 الجانبين فيكون بينهما نصفيين لان موجب جناية المدبر وان كثر فقه واحده فوجب على المولى له عجز  
 نفسه عن الدفع والتدبير السابق من عمران بصير عمار اللغناء كافي القن اذا اعتقد بعد الجانيات  
 من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفيين لاستوائهما في السبب ورجع بنصفها الى دفع المولى  
 بنصف ما ضمن من فقه المدبر على الفاضل لانه من القيمة بالجانبين نصفها بسبب كان عند الفاضل  
 والنصف الاخر بسبب كان عنده فيرجع عليه بسبب الحق من جهة الفاضل فصار كانه رد نصف العبد  
 لان رد المستحق بسبب كان عند الفاضل كلاته ودفعه الى الاولى اي دفع المولى نصف القيمة الذي  
 اخذه من الفاضل الى وفي الجناية الاولى عند اي حينة واي يوسف وقال محمد لا يرد قيمة اليه لان الذي رجح  
 به المولى الى الفاضل عوض ما سلم لولي الجناية الاولى لانه انما يرجع على الفاضل بسبب ذلك  
 فلا بد دفع اليه لئلا يجمع البدان في ملك واحد ولما ان في الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه  
 لا يزاحم احد فيستحق كلها وانما ينتقص باعتبار مراعاة الثاني فاذا وجد شيئاً من ابدل العبد في يد  
 المالك فارغاً باخذ منه قيمته وبكسر من جنى حتى عند المولى خطأ ثم غصبه فبمنه لا يرجع المولى  
 لان الجناية الاولى كانت في يده والقن في الفصلين متى اذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه او بالعكس  
 كما تدبر لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع القن نفسه وقدر المدبر فاذا دفع القن يرجع بنصف قيمة على المالك  
 ويسلم للمالك عند محمد وعندنا يسلم المولى الى الاولى واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول على المالك  
 وفي الثاني لا مدبر غضب مرتين فبمنه في كل مرة فبمنه جازع مدبر الجاني عنده ثم رده على مولاه  
 ثم غصبه فبمنه جناية اخرى ضمن مولاه قيمة لهما اي لولي الجانبين لانه منع عن العبد عن الدفع  
 بالتدبير فوجب عليه قيمة كما هو ورجع بها اي بذلك القيمة على الفاضل لان الجانبين كاستاني يد فاستحق  
 المولى كله بسبب كان في يد الفاضل فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فان هناك استحق

فصل في دفعه  
 الى الاول فان الصواب ان يقال  
 ظاهره ان الاول لم يرجع به مرة اخرى  
 الى الفاضل لكون المراد بقوله فيها بعد وبكسر  
 لا يرجع بها ثانياً قال الزيلعي ثم اذا دفعه الى وفي الاولى لا يرجع به على الفاضل بالاجماع وهو المراد بقوله وبكسر لا يرجع بها ثانياً ٣ الصواب الموافق لما في كلام الزيلعي  
 ان يقال لا ان الجانبين كاستاني يد الفاضل فاستحق كل بسبب كان في يده اذ لا معنى لاستحقاق المولى كله

فيما بعد وبكسر لا يرجع بها ثانياً قال الزيلعي ثم اذا دفعه الى وفي الاولى لا يرجع به على الفاضل بالاجماع وهو المراد بقوله وبكسر لا يرجع بها ثانياً ٣ الصواب الموافق لما في كلام الزيلعي







105

این بیت فالهف و نام تقوم مقام خبر عدد الیست و هو  
الیت  
عدد الشراعه

تو به دلیل من صریحاً به دلالت الهیه و توحید الهی  
به دلالت الهیه و توحید الهی

رائس فیض محمد احمد

وہاں سے

ای ضمن عواقبهم والف مد علیهم وای

فمن أصل القول الصحيح في القول العتيقري على ما لا يتقام وجوده وما ذكره الشيخ رحمه من نفق العتيقري المجتهد عن المرأة والعبد يوافق السيد وفي  
الكافة جمع بينهم حيث قال ولا قضية عليه صبي ومجنون وامرأة وعبد لانهم اتباع لا تقوم الغيرة بهم واليهن من احسن الغيرة فينا من ثم  
ان المصداق السيد اوسا المصنفين نفوا القضية ولم يفرقوا للبدية على طلب عليهم ام لا ونفى القضية بدوجب  
نفى البدية كما صرح شرح السيد فينبذ في قوله صرح احمد







بواحد أو أكثر ويكون له مدخل أو مخرج كما ذكره في بحث الزايفة المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يختص واحد أو أكثر ويكون له مدخل ومخرج وينتهي هذا الشارع وهو أيضا فيمان أحد هاتين المحلة وهو ما يكون المروزيه أكثر بالأهل المحلة وقد يكون لغبرم أيضا وهذا ما قال في السامعي وفي مسجد المحلة على أهلها كالوحد في شارع المحلة والآخر الشارع الأعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف على

في مسجد خانية بيت رها على اقصاها وسوق مملوك على اعلاها وفي غيره ارباع الاقطر والسجون والمجامع  
 لا تسمى منه والدولة على بيت المال او الخزانة على اقل الحظرات والظاهر على اقرب المحلات اليه  
 وفيه عتبة من قدامه من جهة الشرق ومنه على سور الاقصا  
 وهذا اعني وجه البيت على بيت المال في السوق القوم المملوك التي يتلبس على طوقه من اذان لسونا  
 اذات من بعينه اعني الحكة حيث لا يبلغ اقصاها الضووت والافانق منه على قصره لا على بيت  
 المال كسوق باب على صدر الساحة  
 وفي النسخ التي وجدنا القليل في بعض هذه الطبع الفطام التي تبت معلقا لاهد وانما هي المجامع المسلمين  
 فان الدولة على افضل الحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه ايضا ازا وجد القليل في شرفه من رتبة  
 الى جعفر بن زه الاطريق الا اعظم على اقرب اصل الحال اليه ما تارة  
 الى الجسور للعلماء هذه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



ختم انما يتحقق المستأدى هو قوله العاقلة في اتمتع كانه  
 هذا الشارة الى ان المراد بالبيع نفس الفل هو واجب فيه العقد  
 والخصا كما صرح في العنائة الكاملة قال الزيني بوجه كونه  
 وحسب بعض الفل يجوز ان يتقلب ما لا يصلح ان يملكه  
 لان الفل الذي يوجب القود فلا يستحق التصفية فلا يتجزأ  
 العاقلة في قوله العاقلة هم الذين لا مال ان الفل  
 في النهاية وهي صفة جامعة عاقلة واصلاها هم فاعل من الفل  
 وهي من الصفات العالبة انتهى في  
 قوله او يبيع واحد منهم الظاهر ان هذا ايضا خبر  
 في الاحتلاف المذكور عليه ما يجتمع عنه عبارة  
 شرح المجمع في قوله يفسد فيهم خبر  
 محتمل وقال بطرس في قوله اهل البيت ففسد فيهم  
 هو واحد منهم ثم ذكر الاحتلاف ووجهه ان  
 كان احدهم

كتاب المعافاة مع مقابلة شيخ الإسلام رض القاف بمضى القفا الدرية سميت بذلك لأنها تقطر الدماء

من ان يفتل ومن العزلة منع القبايح العاقل لم الدين بسم عليهم ذرية القبول خطه اهل الديوان  
 لمن هوهم يوخذ من عطائهم في ثلاث سنين من وقت العطاء وهم الجيش الذين كبت اسامهم في الديوان  
 هذا عندنا وعند الشافعي على التسمية لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا يفتح بعده  
 ولا يابضه فالأقارب أولى بها كالآلث والنفقات ولنا قصة عمر رضي الله عنه فانه لما ورنه الدواوين  
 جعل الدية على اهل الديوان بمحض الصيانة من غير تكثير منهم فكان اجاعا وليس ذلك ينبغي له وهو  
 معنى ان العطاء كان على اهل البصرة وقد كانت باولي كالوالد والحلف والعذر وهو ان يقر حارس قبيلة  
 وفي عهد عمر بن الخطاب بالديوان تجملها على اهل ابناء العلى وهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرف  
 فعاقبتهم اهل الحرف وان كانوا يتناصرون بالحلف فاهله الدية صلة كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو  
 صلة وهو العطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف وما تحت العاقلة الا للتحقيق والتميز  
 بثلاث سنين موقوف على الصلوة والسلام وحكي عن عمر كذا ما يجب في مال الغار من الدية ينبغي  
 في ثلاث سنين عندنا ويجب حاله عند الشافعي وسباني اسئلته ان شاء الله وان خرجت اى العطايا الاكثر  
 منها اى ثلاث سنين او اقل منها يوخذ منه اى الاكثر او الاقل والحق اعطى على اهل الديوان اى العاقلة التسمية  
 لمن ليس منهم اى من اهل الديوان وقع عبارة الوفاية هكذا وجبة لمن ليس منهم وكانه شهون النسخ لا يغير  
 حية لمن لا وجبة الامر جاع اليه فالصواب التي لمن ليس منهم يوخذ من كل واحد منهم في كل سنة ودم يكون الماخوذ في  
 ثلاث سنين ثلاثة دراهم او اربعة فقط بحيث يوخذ من كل واحد منهم في كل سنة ودم يكون الماخوذ في  
 ثلاث سنين ثلاثة دراهم او مع ذلك اى ثلث ودم يكون الماخوذ في ثلاث سنين اربعة دراهم وان  
 لم يتبع الى ضم اليه اقرب الاحياء نسباً الاقرب فالأقرب كافي العصابات واما الابناء فالخلف  
 في دخولهم والقبائل كاحدم لانه الجاني فلا معنى لاجراء فيه خلاف الشافعي والعاقلة المقتضى  
 مولا لان نصرتهم بويده قوله عليه الصلوة والسلام مولى القوم منهم ولمولى المولاة مولاة الذي عاقده  
 وجبة اى قبيلة مولا لان العرب يتناصرون في فاشبه مولى العنافة ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل  
 الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطأ وشبهه العدم قوله عليه الصلوة والسلام لا ولياء الضاربة قوتوا  
 فدوه فانه حين ضربت امرأة بطن امرأة فالتقت جنينا فافضوا الامر اليه عليه الصلوة والسلام وان الجاني  
 معذور وكذا المباشر بشبه العمد لان الاله لا يدب لا القتل والنفس احترم لا يجوز اهدارها ولا وجبة ايجاب



و ۱۷۰۰

١٠٠  
 في المال الفيل فلا يتجر مادون أرض الموصحة **ق** اي بين الفيل وهدمه بان يتجر الماقله قد تدارش الموصحة فصاعدا ولا يتجر مادون **ق** من ارض الموصحة المشربة الفيل هو المملوك الذي صغر عن الطريق الى المثل  
 من عبر تصدق **ق** هكذا في شيخ راياها والصواب ان يقال ان الفيل يتجر عن الاستيصال والاستيصال في الفيل كما وقع في جارة الفيل وفي **ق** قيد النسيان الايجار بان كان له منفعة بناء على  
 اذ احتج انما هو صورة ان كان له منفعة اذ لو لم يكن له منفعة لم يكن المانع عن الاجارة عقليا لا شرعيا والضمير في التصديق وبذلك قوله في الضال وان كان له منفعة اجرة وانفق عليه من  
 اجرة ومن زعم ان الضمير لولي وان وصليته لا يستلزمها بل لا واو غير مشهورة قد خبط خط غشاوي **ق** لا وهو لا يصح **ق** نهذا ثبت بصفة حرم تأخير حقه ولا كذلك الذي دفع ذكر العلامة  
 لا في الموضع البر في هذه المقالة غير واجب بخلاف الاثبات بالبينه لان الذي دفع مستحق منه ذكره الراب في مسائل من القضاء **ق** ولا يحتج به **ق** ولا يفتي في البيع بعد البيع حتى يصح الاضاق  
 علي بن الحنفين والاصواب واسم ما انفق عليه من ارض في شبه  
**ق** هذا في ارض يوسف واما عند محمد فاذا كانت فتمت  
 اقل من اربعين يجب بيعه لا بد بها ذكره الراب في **ق** ان المبيع  
 احياء ما لا مال له ولا يملك ولا يدين يسلم حتى يتحقق الفاسدة فانه  
 في الهبة فولا الامام وذكره صاحب المدافع والاصحاب في  
 في محمد فكان هو محمد بن محمد لان التقدير بها ثبت  
 بانفس فلا يسطعها ولا يجوز الصلح على الزيادة  
 بخلاف الصلح على الاقل لا يسطع منه **ق** قد لا يبين **ق**  
 لا يجوز ايراد الضال لانه باسبع ولا سبع بالاضال **ق**  
 اطلق فقول ما اذا كان اشق فيشتركان في الاربعين اذا  
 رواه ابو الولاء كما في الحارثي غير ان اطلق في المردود فمما  
 ما اذا كان صغيرا فهو كالكبير ذكره الحاكم في الحاشي يمكن ذكر  
 بعده واذا ثبت الاثمة ولها حتى يرضع وقد جرحا كان  
 له جسر واحد فان كان ابنها غلاما فقد غارسه لم يملك فله الجسر  
 فانزله وروها حتى **ق** وقد استفيد من ان ما زاد على ذلك  
 لا يملكه غير



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

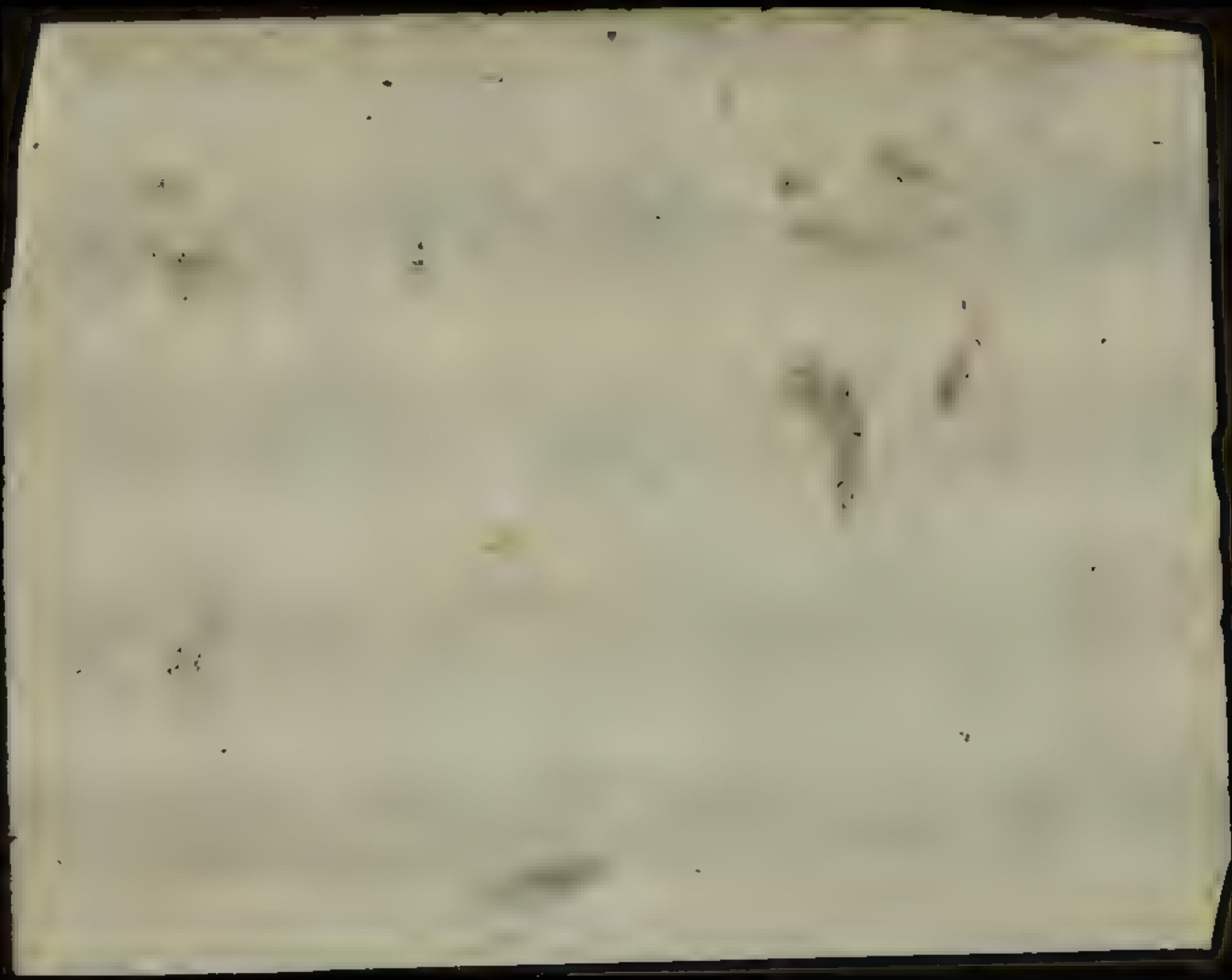
حق بقوله حاكم آخره قال الزيلعي ثم ان هذا المصنف طابق الهداية عن انه اذا كان كذلك ينضم الحكم بقضاء على الغائب وانما لا  
استحقاقا واذا ذكر الزيلعي ذلك استسكانا لا كلام القوم ولا يسع ان يقول عليه قوله **ع ٢** اوجب بان المجتهد فيه سبب القضاء وهو  
حجة وقضي بانها قضاء لا بالقضي شيئا من العهد وفي التفسير **ع ٣** وبوصية انه اذا حكم بموت فم ماله مع ورثة المورث  
المعقود توريثا وارث مورث الذي وقع من المانصب لاجل المعقود ولا وارثه شيئا من ذلك كما افرد بعض العلماء في مصنفه  
وقد حكم بموته من يوم العقد انتهى فتمت بخط صاحبنا **ع ٤** وفيه بحث فان الظرف يتعلق بحكم لا بالمرتبعة بما قبله  
يحكم بموته يوم تمت الحدة في حق ماله ويوم فقده في حق مال الغير واما تعيين المال كونه مالا لا يوم تمام الحدة فلا حاجة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



ولقد هي ان ينصب وكبدا في جميع جهات المفقود وطلب الورثة اولم يطلبوا العروكة







كمن رأى اى شئ يقع في البر ويحتمل عليه حفظ عن الوقوع وهو في مكانه لحصول المقصود بالقبض وهو  
 حر لا يحد رقبته لان الاصل في بي ادم الحرية لكونهم اولاد آدم وهو وان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية  
 ثم انهم حر في جميع الاحكام حتى ان قاذف يحد قاذف امه لوجود ولد منها لا يعرف له ان قبضته وجانبه  
 في بيت المال وانه ليدان العزم بالقبض اتفاق الملقط عليه تبرع لا يكون ديناً عليه اى الملقط وان امره  
 اى الملقط القاضي يرى بالانفاق في الاصح لان يقول على ان يكون ديناً عليه فيكون ديناً على الملقط  
 يرجع به الملقط عليه لان القاضي ولا يبر عليه وانما قال في الاصح لان تحريم القاضي بالانفاق عليه يكفي  
 الرجوع على الملقط فمادركه الظاهر ان كان اذ قضى ديناً على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع  
 لان اذا اصرح بما ذكرنا ان مطلقه قد يكون للثب والترحيب فلا يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملقط انفاق  
 على امرائه يقول القاضي على ان يكون ديناً عليه فكذلك اى الملقط الملقط لا يرجع الا ببينة بخلاف الوحي  
 او لا ينفق على الصهر حيث يصيب في الانفاق المتعارف ولا يجتمع الى بينة اى الملقط ان ينفق عليه وسأل  
 القاضي ان يأخذ منه فاسأل القاضي لا ينفق اى الملقط الا ببينة على كونه لفيها لانه منهم لاحتمال ان يكون  
 ولهم او بعض من طرية نفقة واحتمال هذه الجيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها قبلها القاضي  
 بالاحتمال حاضر وبعد ما اى بعد البينة الاولى فيقول ان علم بحرية اى عجز الملقط فان اى بعد قبله  
 ان وصفاى القاضي عند اصر قطعه الاول فهو اى القاضي يحرم بين الدفع وعدمه لا يوجد من احده  
 في الاخذ وان دفع اى ليعده الى اخر ليس له الاخذ منه لاسقاط حقه وبسبب ثبت من اوعاه ولو كان المدعى  
 رجلين فكون ولداً لهما كافي الجارية المشتركة او يثبت من يصف بهما اى الرجلين المدعين علامة برفاهة  
 اى يكون ولداً للوصف دون الاصر او ذات زوج عطف على رجلين اى لو كان المدعى امرأة ذات زوج  
 فانه يكون ولداً لهما ان صدقها اى زوجها او برهنت على انه ولدها او كان المدعى امرأتين فبرهنت  
 كل على انه ولدها فانه يكون ولداً لهما او عهد اى لو كان المدعى عداً ثبت نسبته من فكون حران الاصل  
 في دار الاسلام الحرية او ذمها ثبتت منهم فكون مسلمان لم يكن في مفرم اى مقر الدين برافى مصر  
 امصار المسلمين بوقته من قراه او موضع فيه كثار ومسلمون ذمها ان كان فيه اى مقر الدين بان وجد  
 في قرية من قرى اهل الذمة او ببيعة او كنيسة فاشد عليه من المال وعلى دانه هو عليها اى الملقط ان  
 للظاهر صرفة اى الملقط ذلك المال اى اى الملقط بامر القاضي لانه مال صانع والقاضي ولا يعرف  
 مثله ايه وقبل دونه لانه الملقط ظاهر وليه ولاية الانفاق عليه للملقط قبض منه اى ما وجب للملقط  
 لا ينفق محض وعلى حيث شاء ذكره فاضحان وسليم في حرفة لانه من ناديه وحفظ حاله لا سكا  
 لانقاء بسبب الولاية من القرابة والملك والحكومة ولا تصرف ماله الا لام فان ولاية التصرف لتغير المال  
 وهو يحصل بالرأى الكامل والشفقة الواقة والموجود في كل منهما احد ما ولا اجارة لانه لا يملك الا  
 منافعه فانه لم يخلو الام فانها ملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصح احتراز عما قبل يجوز اجارته  
 لانه يرجع الى التاديب والاول رواية الجامع الصغير ولان بحتة فان يفرع ذلك به حتى كذا في الحاشية

[illegible]

مصلحة في فيها بقية فانتها الناس قال ابو كرم ان اترها اليها ليأخذ من شاة في ذلك ما شاء ولا يوسع كمن في  
 راعه وبيع ثم سئل ان كان باس بالثقل وما يجمع في اثناء الدواغين من الدواغين في ذلك ما شاء ولا يوسع كمن في  
 من داخلها يطيب لان ما كان من خارج الاوقية ليس سمع وان كان الدواغين في ذلك ما شاء ولا يوسع كمن في  
 او لا يصح ذلك فان زاد الدواغين كل واحد من الشترين منها يساوي الشطر من داخل الاوقية طاب السلكان ما يعطر و  
 ان لم يزد لا يطيب وصدق به وكوز في شجاع وكثير من يربو ما وكلها وان كثر لان هذا ما يفسد مركب وكذلك يطيب  
 الدواغين في الماء ان كان لا قيمة له وقت الاخذ **و** يوجد حورة في اخره ثم يحرق ثم يفت عشرا او حارثا في ماء في  
 في موضع واحد في كالقطة لان لها قيمة وان وجد في موضع آخر في كالقطة وان كان في كالقطة في الماء و  
 قشور الرمان اذا وجدت في مفرقة بحيث توجعها صارت لها قيمة وان كان في ان الناس يربون النواة وقشور  
 الرمان فصار له مباحة بالري واما اخذ حلا روميا في يحولها الا ان يكون في الحارثا في الماء في الماء في الماء  
 وقد تركها صاحبها عند احتياها الثمار اذا اقر في ايام الصيف بها في حارثا في الماء في الماء في الماء في الماء  
 ذلك في الامصار لا يسعد ان يسأل الا ان يعلم ان صاحبها قد باعها اما ايضا الاول في وان كان في الحارثا في الماء  
 مما يبيع كالبحر في لا يسعد ان ياخذ الا اذا علم الاذن وان كان لا يبيع كالحارثا في الماء في الماء في الماء  
 ان صاحبها قد باعها ذلك ومنهم من قال لا باس به ما لم يبين النواصر مما عاده واما احتياها في ان سفي  
 الواسي في يقال لها بالنار سفي بغيره وكان ذلك من الثمار التي لا يسعد التساؤل فيها الا اذا علم الاذن  
 وان كان ذلك من الثمار التي يبيع لا يسعد التساؤل منها خلافا لما يبيح في الشيء من الاذن في الماء في الماء  
 الثمار تحت القطة تحت الاشجار اما اذا كانت على الاشجار فلا يصح التساؤل فيها الا اذا علم الاذن  
 في موضع كثر الثمار بحيث يعلم انه لا يبيح عليهم ذلك فيسعد الاكل ولا يسعد الحارثا في الماء في الماء في الماء  
 ان يحطب منها وهذا اذا كان يا بسا اما اذا كان رطبا فحكه واذا سقى الطريق في ايام الصيف فيها التروفا  
 الشجر الا ان يشترط في حطب لان ياخذ من حواضره

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في يوم الاثنين  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٢٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في يوم الاثنين  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٢٠٠



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء للراغبين في الحق والهدى  
والعلماء الكرام الذين هم أئمة الهدى في كل زمان ومكان  
والعلماء الكرام الذين هم أئمة الهدى في كل زمان ومكان  
والعلماء الكرام الذين هم أئمة الهدى في كل زمان ومكان

[illegible]



[illegible]







الواجب بقوله أو بناء مسجد أو إزاره بطريقه شرط الأقران المسجد لا بد أن يكون خالصا له ما دون  
المسجد سوى مختصة به فلا يخلص له شيء الأبر والاذن للناس بالصلاة فيه وصلاة جماعة  
وقبل لا حاجة إلى صلاة جماعة بل يكفي واحد إذا صلح فيه بشرط الأذن لهم بها لأن التسليم شرط بصيرورة  
مسجدا عند ما خلا فالأبي يوسف ويشترط في كل نوع تسليم يليق به وهو في المسجد بالصلاة فيه وهذا الوجه  
والوجه الأول مع أنهما اللزوم بالنظر إلى الواقف ورايه بعيدان خروج الوقف عن ملك الواقف والوجه  
الثاني بعيد بوث الواقف لزوم الوقف بالنظر إليه وخروجه عن ملكه أيضا ولزومه بالنظر إلى الوارث يخرج  
من الثلث والوجه الثالث لا يبعد خروجه عن ملكه مادام حيا ولا لزومه بالنظر إليه لجواز رجوعه بالنظر  
إلى الوارث أن يخرج من الثلث ثم إنها بعد ما خلا الإمام في عدم زوال ملك الواقف وبالأبواب المختلفة  
فيما يمتد بالوقف فذكره بقوله وإيهم عطا على قوله لم يلزم يعني بعد ما لم باحد الأمور المذكورة لم يتم الإذن  
مصرف مريد عند محمد لا يصدق بالتسعة والعللة وإذا قد يكون توقفا وقد يكون مؤبدا فطلق لا يدل  
على التأييد فلا بد من التخصيص فلوروقف على أولاده مثلا ما قال وقفته على أولادي ولم يرد عليه  
وأنصرفوا إلى الأولاد عاد الوقف إلى المالك عنه كونه منقطع الآخر ولو وقف ما قال وقفته على  
سنتين مثلا بطل اتفاقا لأنه كالنقبة في البيع وعند أبي يوسف يتم بدونه أي بدون ذكر التأييد لأن  
المقصود التفرغ إلى استعما وهو نارة يكون بالصرف إلى جهة يتوهم انقطاعها وأخرى بالصرف إلى جهة يتوهم  
ذلك فيصح في الفصلين تحيقا المقصود الواقف وإذا انقطع الموقوف عليه كالأولاد مثلا صرف  
الوقف عنه إلى الغير فالصحيح أن التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف لأن قوله  
وقف أو تصدقت يعني الإزالة إلى استعما وهو مقتضى التأييد فلا حاجة إلى ذكره كالإعناق كإسحاق  
وعند محمد بشرط ذكره لما مر وهو أي الوقف عن أي عند أبي يوسف إسقاط أي شيء إسقاط ملك  
الواقف عن العين كالإعناق فإنه إسقاط لحق المولى لا يملك سرقا لاستنفاده ثم إن ذلك لأنه المالك  
لواقف والوقف لا يبعد ولا الجواز بغيره وسائر تصرفاته فيخرج به أي أبو يوسف الوقف عن الملك بنفس  
القول بلا حاجة إلى التضايف غيره وبحيز الشروع لأن القسمة من ثمة القبض لا به الجازة وإنما هي  
فيما ينقسم بالقسمة وأصل القبض عنده ليس بشرط وكذا ثمة وقد عرفت أن الوقف عند إسقاط الملك  
كالإعناق والشروع لا يمنع الاعناق فلا يمنع الوقف أيضا وبه يفتي مشايخ العراق وعند محمد صدقة  
لقوله عليه الصلوة والسلام من تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب ولا يورث فبشرط أي محمد التسليم  
أي تسليم الواقف الواقف إلى الموقوف والقبض أي قبض الموقوف الواقف كأي الصدقة الشقة دون الموصى  
بها فاعلم أن قوله عن ملك المصدق في مجز القول بالتسليم وقبض الفقير وذلك لأن التملك من أعتد  
لا يتحقق قصد المأمور طاعت من الحق في الصدقة ثبت في ضمن التسليم إلى العبد فتتزل منزلة الصدقة  
والركوات ولو تم قبل التسليم لصار دين مستحقا عليه والبرع لا يكون سببا للاستحقاق على المبرع وينبغي  
الشروع فيما قبل القسمة لأن أصل القبض عنده بشرط كذا ما يمتد به القبض وإنما يحجز القسمة بالقسمة

كتاب الوقف حبيب  
العين على ملكه لا وقت والنصف  
بالنقطة لا العارية فلا بد من ولا يزال ملكه من  
الا ان يحكم حاكم قبل ويعطيه بمدة بان يقول اذا  
نفذت وقت وعند ما هو حبيب العين على ملكه بغير القول عند يوسف وعند محمد  
يعود نفعه الى العباد فلم يزل ملكه بغير القول عند يوسف وعند محمد  
لا عالم بملكه الى وقت فلو وقف على النقرة او على السقاية او على باب او على باب  
او جعل ارضه مقبرة لا يزال ملكه عنه الا بالملك وسكنوا الخبايا والابواب وقتوا في النقرة  
الى منزل واستثنى ان من السقاية وسكنوا الخبايا والابواب وقتوا في النقرة  
فان في الثانية جاء رجل الى فقير وقال له اريد ان امسك ماله الى خير فقير العبد  
ام اتخاذه الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل وان لم يجعل الرباط قال لا عتافي افضل  
مستفلا يعرف الى عارة الرباط قال الرباط افضل من الاعناق وفيه الرباط في وقت النقرة  
ووقف في هذا الى ان على المحتاجين فذكره افضل من الاعناق وفيه الرباط في وقت النقرة  
اوله من بينها والتصدق في ثمنها انتهى عو



فإنما في إيماننا بحقيقة المسرة والاحتفال فيها بحقيقة الاحتفال  
ويوسف وقضى الصلاة والعبادة والاحتفال في المسرة  
قد مطلقا ولا يحتفل فيها بالاحتفال والاحتفال وقضى الصلاة  
العبادة وقضى الصلاة والاحتفال على عدم جعل المسرة مسرة  
مطلقا سواء كان على الاحتفال المسرة والاحتفال ثم إن قوله  
بعدم اشتراط التسليم إلى الحق عند محمد لا ينافي ما سبق  
في إيمانه وقوله وذكر الزارع بقوله وإبدا مسجدك إلى الخلد  
ثم لا يصح ورثه مسجد آخر إذا كان كرامة ليس التسليم  
إلى الحق أو هو شرط في ذلك وقوله هو في المسجد بالصلاة  
وهو بالسكون لأن اسمهم لا دخل الحق في ذلك إلا في  
الاسم شيء معتق من طرف الحق وهذا ليس مجرد  
إيماني مشروع للعبادة التي

المشهور في كتب الفقهاء أن يكون التهاوي بمعنى  
التناوب وأن لم تجده في كتب اللغة التي  
عندنا وأق







اذا وقف على امر مسجد لخدمة ان كانا باجصاص جازون وقف على المسجد جاز وبقر اذ لا يكون مقصورا  
 عليه واما وقف الكتب فكان محمد بن مسلم لا يجيزه ونصير بن يحيى يجيزه ووقف كنية والفتية ابو جعفر  
 يجيزه وبه نأخذ كذا في الحاشية وعن الانصاري وكان من اصحابه فرغ من وقف الدرهم والطعام او  
 ما كان اولا من ان يجوز ذلك قال ثم قيل وكيف قال يدفع الدرهم مضاربة ثم يتصدق بفضله في  
 الوجه الذي وقف عليه وما كان لا يجوز بيعه في دفع منه مضاربة او بضاعة كالدرهم فلهذا انكر  
 من الخط كذا في الخلاصة في عارضة فوقفه اي البناء بدونها اي الارض لم يجز لان الاصل فيه العقار  
 لا نعلم ما يتبادر والحق به ما يستمر وما ورد فيه النار وما فيه النعام فبقى الباقي على اصل القياس وقيل جاز  
 في الكافي ولو وقف البناء قصد له المجزى الصحيح وفي القاعدة من ان حصة المزارع جاز وقف الغبرة  
 والطريق كما حاز المسجد وكذا القنطرة ليجزها رجل المسلمين ومطهر بن قها وكون بناؤها مبررا  
 لورثته ثم قال وهذا المستدل دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء دون  
 اصل الدار لا يجوز ويبي على ارض موقوفة لمجتمعة فوقفه اي البناء لها اي تلك المجتمعة جاز بالا حجاج لاعتاد المجتمعة  
 ولو وقف بغيرها لغيرها لغيرها فوقفه اي جاز وقيل لم يجز لم الوقف الاحتجاج الى العادة يجب عارضا سواء  
 شرط الوقف العارضة او لا فانها ان لم تكن مشروطة نصا في مشروطة اقتضا لان مقصود الوقف  
 امداد المصلحة موقوفة على المصارف وهذا لما جبرها باصلاحها وعادتها فثبت شرط العادة اقتضا  
 الثابت بركا فثبت نصا على الموقوف عليه متعلق يجب اي يجب عليه امره بما لا يغيره ولا يؤخذ من الغلة في  
 لو كان موقفا بوقف دار على سكنى اولاده مثلا لا لمصلحة به والعزم بالوقف وهذا يكون نقعة العبد الموصى  
 بجده موقوف على الموصى لم يها والاي وان لم يكن موقفا بدارها اي بالعارضة من غلة اي غلة الوقف لان الوقف  
 اذا كان على غير معين لم يكن مطالبهم بالكثرتهم وعليه اوجب اموالهم يجب منها ولم يرد في الاصح يعني انما يجب  
 العادة عليه بقدر ما يقع على الصفة التي وقفه المالك عليها وان خرب يبيع على تلك الصفة لا يصفه صار  
 غلة مستحقة الصرف الى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له  
 الى جهة غير مستحقة الارضاء ولو ابي اي المقيمن عن عماره الوقف والمجوز عنها عمره الحرام بان اجاره وعملها جازة في الوقف  
 فلهذا الى اي الموقوف اليه ولا يجزى الاي عليها اي العادة لان فيها انلاف ماله ولا يجزى لانسان عليه  
 كما لا يجزى صاحب الدار في المزارعة ولا يكون اباؤه وصا بيطلان حقه في خبز التربة لاحتمال ان يقع  
 لرضاء غيره من خبز من انلاف ماله فلا يبطر بالنسبة ولا يجوز اجارة من لم يسكني اذ لا ياتر له عليها لانه  
 غير مالك ولا نائب عنه بل هو جرح المولى والفاسحى وصرف نقضه او تمليكها اي العادة ان احتاج الى  
 اليها يعني ان نقض الوقف ان صلح لان يصرف الى عماره صرف اليها ولا يبيعها الحاكم ويصرف ثمنه اليها ما  
 للبدل في مصرف البدل وان لم ينجح حفظ الحاجة ولم يقيم بين صار له اجرة من المقيم وحتم في الاصل  
 بما تقدم دون العين لا يحق استرجاعه اوحق الوقف فلا يصرف اليها ما ليس حقها الوقف اذ اقتصر  
 واحتاج الى الموقوف برع الى الفاسحى حتى يبيع بصفحة ان لم يكن مستحقا لاني الخلاصة وسجد لو كان

[illegible][illegible]



1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

卷之四



ابن أبي مالك الوقت او مال نفسه و نواه للوقوف او لم يتوشا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له ان الوقوف  
 والاجنبى اذ بنى ولم يتوشا فله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفا لا للعربى بنى ابنه البنا انى جمع  
 ما ذكره العربى في المسجد للمجد مطلقا سوى نوى او لم يتوشا دارا اى ادى الى كونه وقفا او مال  
 وقف على الابن للنفقة فليس له ان يحمل المشتري ولو قامت ابنته قبلت كالو شهد واعلى عن امته  
 قبل بلاء عوى الولد بنى في امر الوقف للوقوف وان لم يشترطه الاخر من الاجنبى وبطل لو كانت  
 كالوصى عاينة لصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا يقر له شرط مخالف لنقص الشرع ولاه اى الوقف  
 الموقوف واخره صحيح وان لم يكن له حرية وان شرط ان لا يخرج لابن في معنى النكاح ولا جرة بالشرط  
 طالب التولية لا بولى كالا بولى طالب القضاء مرض المتولى مرض الموت وفوض التولية الى غيره جاز  
 لان المتولى بمنزلة الوصى وللوصى ان يوصى الى غيره كذا في الحائفة ولو مات اى المتولى بلا تقويضها الى  
 غيره او بغير ارادى ونصب المتولى الى الوقف لا العاصى ثم ان مات الوقف فالورث فيه الى وصيه ثم ان  
 مات وصيه فالورث فيه الى العاصى ويجوز للمتولى من اهل الوقف ما يمكن الا اجانب البناى للمسجد  
 اولى بنصب الامام والمؤمن في المختار الا اذا عين القوم اصلى ممن عيى البناى اشتري المتولى  
 بمال الوقف دارا لى للوقف لا يكون وقفا الا صحيح لان صحة الوقف والشروط التى يصير بالوقف  
 لازما كالا كثيرا ولم يوجد هذا عندنا كذا في الحائفة بجار الحائفة تزوج امته الوقف لا عبده ولو من امته  
 وجنابة عبده في مالها اى مال الوقف كذا في الحائفة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد فالارضى هذه  
 موقوفه على ولدى كانت الملة لولد صلبه يستوى فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خور من الولادة

منه في حياضه لا توفى فرح من انبساطه وبتعبه  
وما ان اسرنا او صلا له فك فرح به احمد  
فرح به احمد فرح به احمد فرح به احمد  
فرح به احمد فرح به احمد فرح به احمد  
فرح به احمد فرح به احمد فرح به احمد

وهي موجودة فيها الا ان يقيد بالذكور بان يقول على الذكور من ولدي فلا بد حرافة الاثبات واذا جاز  
هذا الوقت فابوجود واحد من الولد الصلي كانت اي الفله لا لغيره واذا انتفى اي الصلي صرفت الى  
الفله الى الفقه الاولاد لا يقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صلي وان لم يكن حين  
الوقف ولد صلي لاولد الابن ذكرهم كان او اني كانت اي الفله لا خاصة لا يشترك فيها من غيره البطلان  
ويمكن ولدا لا من عند عدم الصلي ميراث الصلي فلا بد حرافة ولدا البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية  
وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم لا الى اموالهم بخلاف ولدا ابن ولو اراد علي العباد  
الاولى وقال وولد وولدي فقط اي لم يرد على هذا مد حرافة الصلي واولاد بنيه ينسبون الى الفله  
ولا يقدم الصلي على ولدا ابن لانه سوى بينهما في الذكر وهما مد حرافة ولدا البنت قال هلال يدخل  
ولو قيد بالذكور اي قال رضي هذه موقوفة على ولدي وولد وولدي الذكور قال هلال يدخل الذكور  
من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما ينسب اولاد البنين يتناول اولاد البنات  
لما قال الامام السرخسي ان ولدا الولد اسم لمن ولده وولده وابنته ولده ومن ولده بنته يكون ولده  
ولده حقيقة محلا وما اذا قال علي ولدي فان بنته ولدا البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما مر لان اسم  
الولد يتناول ولده الصلي وانما يتناول ولدا ابن لا يثبت البع فانه اذا انفردت الاولاد واولادهم  
في الصورتين المذكورتين صرفت الفله الى الفقه لا يقطع الموقوف عليه ولو اراد البطل الثالث  
وقال علي ولدي وولد وولدي وولد وولدي صرف الى اولاده ما تناسلوا الى الفقه ما بقي  
واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد لان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول اقرب  
فالاقرب او يقول علي ولدي ثم علي وولد وولدي او يقول بطنا بعد بطن ثم يبدأ بما يدبر الواقف لانه  
لما ذكره البطل الثالث فحش التفاوت وتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غيره والانتساب موجود في حق من  
قرب ومن بعد بخلاف الطن الثاني لان الواسطة واحد كذا في الخلاصة كذا اي صرف الى اولاده ما  
تناسلوا الى الفقه اذا قال علي ولدي واولاد اولادي او قال ابتداء على اولادي فتسوي فيه  
الاقرب والابعد لان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف صيغة على اولاده ثم الفقه ما بقي  
صرف الفله الى الباقي ~~ان وقف على اولاده ثم الفقه ما بقي~~ ان وقف على اولاده ثم الفقه ما بقي  
على اولاده ثم الفقه ما بقي منهم واحد وان سفل لا يصرف الى الفقه ولو وقفنا على اولاده وبناهم  
فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل اخوه للفقه ما بقي منهم صرف نصيبه الى الفقه الا ان وقف  
على واحد منهم وجعل اخوه للفقه اذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقه بخلاف المسئلة الاولى  
فان الوقف هناك على الكل لا على واحد ولو وقف على امراته واولاده اي اولاد الواقف ثم ما بقي امراته  
لا يكون نصيبها الا منها المتولد من الواقف خاصة اذا لم يستعطف اي الواقف نصيب البنت اي من مات  
منهم الى ولده حتى اذا شرط ان نصيبها الا منها لا يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال علي ولدي  
وولد وولدي ابدا ما تناسلوا ولم يبق بطنا بعد بطن لكن شرط السوط المذكور وهو نصيب البنت

في الصور بين المذكورين صرف العلة الى الفقراء لا لقطاع الموقوف عليه ولو اذ البطل الثالث  
وقال علي ولدي وولد ولدي وولد ولدي صرف الى اولاده ما تناسلوا الى الفقراء ما بقي  
واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب  
فالاقرب او يقول علي ولدي ثم علي ولدي او يقول بطنا بعد بطن ثم يبدأ بما يدعيه الواقف لانه  
لما ذكره البطل الثالث فحسب التفاوت وتعلق الحكم بنفس الاستساب لا غير والاستساب موجود في حق من  
قرب ومن بعد بخلاف البطل الثاني لان الواسطة واحد كذا في الخلاصة كذا اي صرف الى اولاده ما  
تناسلوا الا الفقراء اذ قال علي ولدي واولاد اولادي او قال ابتداء علي اولادي تستوي فيه  
الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف صبغة علي اولاده ثم الفقراء فان معهم  
صرف العلة الى الباقي ~~وقف علي اولاده ثم الفقراء فان معهم~~ ~~وقف علي الباقي~~ ~~وقف علي الباقي~~  
علي اولاده ثم الفقراء فابقي منهم واحد وان سفل لا يصرف الى الفقراء ولو وقف علي اولاده وتمام  
فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل اخره للفقراء فان اعدم صرف نصيبه الى الفقراء لا وقف  
عليه واخذ منهم وجعل اخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى  
فان الوقف هناك على الكل لا على واحد ولو وقف علي امراته واولاده اي اولاد الواقف ثم ما فيها بئر  
لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف خاصة اذا لم يستقر اي الواقف ونصيب البنت اي من مات  
منهم الى ولده حتى اذا شرط ان نصيبها لابنها لا يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال علي ولدي  
وولد ولدي ابدأ ما تناسلوا ولم يبقا بطنا بعد بطن لكن شرط السوط المذكور وهو ونصيب البنت



[illegible]

**كتاب السبع** جمع مع سبع كقرب الله والتبعاث اضاف محشة واجناس مشفوة وجميع كقصد الاختلاف نواعه وكما في من العبادات شرع في المعاملات وقدم  
 لا يكثر وقوعها ومناسبة الوقت من حيث ان كلامها يزيل المكث في الوقت مزيل عن مكث الوقت بعد حكم الحاكم من غير ان يدخله مكث الوقت عليه وفي  
 السبع مزيل عن مكث السباع ويدخله مكث السبعة وانما قدم الوقت ولم يعكس لانه كالقصد والسبع كالمكتب من حيث ان الوقت فيه زوالا ودخولا في السبع زوالا  
 ودخولا في السبع في المكتبة كقوله عليه السلام وفي المكتبة من السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 وعنده من الاخذ بالسبع في المكتبة كقوله عليه السلام وفي المكتبة من السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 بجنته وما لا يدخل في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 فتوجهت وجوهه من حيث ان السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 مشكروا انما السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 الى الاخرى والسبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 فيمنع من اجاره فيقولون ما جاء به من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 وحجة كل واحد من هؤلاء ان السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 والاعطاء من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 والاعطاء من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 فيمنع من اجاره فيقولون ما جاء به من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 وحجة كل واحد من هؤلاء ان السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 والاعطاء من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع  
 والاعطاء من الاخذ وبما لا يدخل في السبع او انما في السبع من الاخذ وبما لا يدخل في السبع



واما في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** فانه يختار ما يشاء من الخلق  
 من حيث يشاء ولا يفتقر الى اختياره احد من المخلوقين  
 والاختيار هو ما يختار الله تعالى من الخلق ما يشاء  
 من حيث يشاء ولا يفتقر الى اختياره احد من المخلوقين  
 والاختيار هو ما يختار الله تعالى من الخلق ما يشاء  
 من حيث يشاء ولا يفتقر الى اختياره احد من المخلوقين



170

فولس لایم الان برج کز اخلاص عقد فرموده بانی فولس الهی  
و کینان کون بار و ده صاحب الهی و فولس فان عسکری  
لا یجب ای ده بعث علی بن ابی طالب و ده

فقد استدل على انه غير متبادر الشئ والبشرى وكره ان يكون  
فان كل واحد من هذين الصفتين قد يكون في نفسه  
عند عدم خبره العقد فبما ان فيه انما انما  
والقول ان يكون في نفسه الصفة وان لم يوجد وقد بينا  
بما ذكره في المتن

قولوا لا عواض للشباب مقدار ما لا يجوز  
التي لا تحتاج الامونة مقدار ما لا يجوز  
في جواز البيع ويبدأ بالعواض بالخطبة بالبيع  
مع احدى ما لا يجوز منها خطبة بالخطبة بالبيع  
بالاواب او بالثياب اما لا يجوز مع احدى ما لا يجوز  
كما خطبة بالخطبة وغير ذلك من الاحوال الربوية فان لا يجوز مع احدى ما لا يجوز  
ان يعلم شيئا وبها في المجلس ولا عية لمرفة النساء ويجوز مع احدى ما لا يجوز  
جازية الوجهين لان من اصله اذا بيع مع احدى ما لا يجوز مع احدى ما لا يجوز  
بينها وعند ما لا يجوز لان يعلم التساوي في المجلس مع احدى ما لا يجوز  
الاصح انما مثل قوله ثبت هذا ان ثبت او بما يوافق في المجلس مع احدى ما لا يجوز  
انقر والصفة فانقدر ان يكون عدد ما لا يجوز مع احدى ما لا يجوز مع احدى ما لا يجوز



[illegible]

شقيقه لا تحاذ  
 وكذا الحق  
 على ما لا حاد  
 كما في حاد  
 لا يولي فتول  
 من قال في  
 في صورة  
 المتعلق  
 ولا في  
 صورة  
 النجوم  
 فانما  
 ايضا  
 بالحق  
 منى حتى  
 انقول  
 ذلك قال  
 في الكنية  
 حتى ان  
 قال حالت  
 امر في  
 انما في  
 الب ورم  
 فعلها  
 ما جازت  
 او قبلت  
 من انني

المعنى  
او ما شاع  
بعد الحج  
وكان  
مستاد  
في افلا  
الربيع  
ج



طين الطين  
 و قد يتولد  
 من  
 الطبقة  
 من  
 من  
 من  
 من  
 من  
 من

مازای و غیر صحیح ما تفرق الاصول  
ان نقیبتا مطلقا صحیح

فيكون عليه عند تمام العمل وقد قول عليه ما ذكرناه انتهى وقال بعضهم المراءاة  
 ان يكون كقوله بـ الخيار فيما كان الايجاب والقبول ١٦٣  
 فيكون احداهما بعت والاخر لا اشتري او العتق فرع الاجتماع  
 فاعني هذا الاجتماع بالاقوال كما ينسلك عليه وكذا في قوله في انشاء  
 تعظيم ولا ترجع بهذا السؤال اصلا ١٦٤ امت جبريان الفاعلة  
 قد عرفت ان ليس اصل التعظيم بالتعديد خلاف ذلك القاعدة  
 الاخرى ان التصديق والتوسيع غير متضمنين لسبق المسحة  
 والتصديق ثم لو قلنا ان التعريف يقتضي ما ذكره دون صفته  
 سبق الاجتماع فكان له وجه ولكن لا يكون متبينا على هذه  
 القاعدة لانهما متعلقة بالصيغة دون المادة ١٦٥ الواقع  
 في النسخ واجبة فيها بقاءات الغير المحرور والظاهر ان  
 ان السليم ١٦٦ فرقا في الخاصة بمهالة المبيع المتقدمة والمو  
 قال بعت منك جميع ما في هذه الدار من الرضى والدواب  
 والسيارات وكشترى ابا بعل ما فيها كان فاسدا لان البيع محمول  
 ولو اخرج هذا الجار بيع ما في هذه الدار وهذه القرية والحار  
 او ما في ماقى الدنيا ولو قال بعت جميع ما في هذه البيت  
 بكذا حاز وان لم يعلم مشغري بل ان الجمالة في البيت يسير  
 وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جار في البيت  
 في الصدوق والحوالي انتهى وبه يظهر ان الجمالة البسيطة  
 في البيع لا ينعى ١٦٧ ومن الاصل المحمدي ان شرط ان يعطى  
 العتق على التعريف او كل اسم يوصف بالعتق فان لم يكن شرط  
 في البيع وانما ذكره بعد لم يفسد وكان له ان يأخذ كل واحد  
 ولو كان حلالا فطبا ثم قال اذهب واعطى كل شهر كذا كذا  
 فاجبلا وفي فتح القدير ومن جملة الاصل ما اذا باع بالعتق  
 ان يؤدى اليه العتق في بلد آخر ولو قال في شهر كذا ان يؤدى  
 اليه العتق في بلد آخر حاز بان في الشهر ويصل شرط الاسم  
 في بلد آخر بشرط قوله لا خيار العتق عند الاجتماع والقبول  
 لا عطف لعطف هذا المحرور على المحرور السابق وهو قوله  
 خيار العتق وهذا الذي نفاه هو محمول على الشافعي ١٦٨  
 قوله بان يقول احدهما بعت والاخر لا اشتري او  
 بالعكس اراد بالعكس ان يقول احدهما اشتري وقال  
 الاخر لا يبيع وتفسيره تعرف الاقوال بهذا موافق لما في  
 الصافي وقد نسره صاحب الكفاية بان قال احدهما  
 بعت والاخر اشتري ان لا يبنى الخيار بعده انتهى وهذا  
 انما هو رواه الطحاوي في شرح الآثار على محمد بن الحسن  
 ونسبه عن البائع ان قال بعتك هذا العبد فذا رجوع  
 فيه قبل ان يقبله الاخر ما قبله الاخر فقد تفرق هو والبائع  
 وانقطع الخيار وهذا كما قال ابي حنيفة وان تفرقا من امة  
 كلا من ستمه فكان الرجوع اذا قال المرأة قد طلقك على  
 كذا فقلت المرأة قلت قد ماتت وتفرقا بذلك كقول  
 وان لم يتفرقا بايديهما كما قرره الاتفاق ١٦٩



وهذا يقال مع مؤجل  
فإنظر إلى التاجير  
يكون البع مع

واما في فضيلة سبأ اذ هو ملك الحبش  
 وادعى الاخر صرح بالاعمال الفضيلة  
 فقرة تصار كباين وذكرا في  
 ان الخلد بالبلد المسمى في  
 اقصا صرح وذكرا بالبلد في كل  
 البياين التار بالاعمال في  
 موضوع السيرة في موضوعها  
 مطلق فاهم ترك



كان الكمال لا ينكس بالكبس كالمقصود ونحوها وما اذا كان كالذي ينيل ونحوه فلا يجوز وكذا اذا كان  
يتقن او باع بوزن شئ اذا جفت تحت وضع ايضا في القدر المسمى واحد اكان او اكثر او ابيع صبرة  
كل قفيز او قفيزين مثلا بكذا يعني اذا قال بكذا هذه الصبرة كل قفيز او قفيزين او بكذا فالباع جائز  
في القدر المسمى من عدد القمran عند حيفه لا الباقي الا اذا رالت الجملة يعلم جميع القمran بتسميتها  
او بالكيل في المجلس قبل الافتراق وقال يجوز مطلقا لا صبرنا ان لا يبيع الباع عند حيفه في القدر  
المسمى اذ يبيع صبرنا من حنين كصبرتي وروشير كل قفيز او قفيزين بكذا اجب لا يبيع الباع عند  
في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعند ما يبيع فيها الصاود ذكر في المبحث والابض ان القدر  
على قفيز واحد منهما ولا اي لا يبيع ايضا الباع عند في القدر المسمى اذ يبيع متفاوت كالثلث وفي قطع  
عنم كراشة او شاتين بكذا والعدل المشغل على التواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا ان التفاوت في  
ابعضها ينفي الجملة المؤدية الى النزاع بخلاف الصبرة وان سمي الجلبين اي جملتي المبيع والتميز بان  
قال بعت هذه الثلثة وهي مائة بالغ درهم او بعت هذا العدل وهو عشرة اذواب بمائة بلا تفصيل اي  
لا يقول كراشة بكذا او كل ثوب بكذا صحيح الباع في الكراجماء متفاوتة او لا معلومة المبيع والتميز فان  
باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجلبين بلا تفصيل يعني بعد ما سمي الجلبين ولم يفصلها فان باع الصبرة  
على انها مائة اي مائة قفيز بمائة صحيح الباع ولا يتفاوت الحكم هنا بين ان يسمي كل قفيز مائة  
بان يقول كل قفيز بدرم وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كاسباق  
وهي اي الصبرة اقل من المائة اخذ اي المشتري اقل بحصة الثمن او صحيح القدر يعني ان يغير بين  
الامر من لتفرق الصنفه عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من المائة فالراند على المائة للبايع والمائة  
للمشتري لان الباع وقع على مقدار معين وقد وجد صحيح القدر والعدل ليس بوصف سمي بدخول الباع  
كما في الثوب مكن للبايع وان باع المذروع هكذا سمي الجلبين ولم يترك ذراع او ذراعين بكذا  
صحيح الباع وان وجد المشتري تاما اخذ به كل الثمن بالاخبار وان وجد اقل خيتران شانا اخذ اقل  
بالكل اي كل الثمن او ترك لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفة عرضية له بل هو في اصطلاح  
الغناء ما يكون تابعا لشي غير منفصل عنه اذا حصل فيه زيده حسا وان كان في نفسه جوهر كذراع من  
ثوب وبنا من دار كما سبق في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع وبساوي عشرة دراهم اذا انتقص منه  
ذراع لا يساوي تسعة بخلاف الكيلات والعدديات فان بعضها يسمي قدر او اصلا ولا يفيد انضمام  
الى بعض الحركات المحيطة فان خطه في عشرة اققرة اذا ساوت عشرة دراهم كانت التسعة منها ساوي  
تسعة وقد اختلفوا في تفسير الاصل والوصف والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف هذا المعنى لا يقابل  
شي من الثمن كما ظراف الجوان الا اذا كان مقصودا بالتناول كاسباق واخذ اي المشتري الاكثر  
بلا حصار للبايع لانه وصف كان كاذبا باع معيبا فاذا هو سليم وان باع متفاوت هكذا سمي  
الجلبين ولم يفصل صحيح الباع في الكراحتي اذا ساوي المبيع والتميز لم يعلمية كل منهما الا الاكثر

علاكم الرطبي صريح في ان رقت الماء مستثناة من ذلك استحسانا بالتمتع بغيره وقد فانت صاحب الدرر من القارة الجبلية في ٢ قال لو باع الحطب ونحوه اجمالا يجوز ولو لم يجمعه  
على الدابة ثم باع الحطب من ثمنين قدر الثمنين في الثاني عشر ٣ يجوز في الكراحتي ان يبيع جميع القمran بتسميتها او بالكيل في المجلس قبل الافتراق او لا على ما صرح به الرطبي وغيره في ٤ وقال  
ما في الهداية ترجيح قولها في اخيره دليلها كما هو عاده وقد صرح في الخلاصة في نظيره بان المشتري على قولهما عشر ٥ اي عند اي حيفه كما صرح به في الكافي وقال في السراج الزهراء قال  
ابو يوسف لا يجوز في الصبرتين جميعا كذا عن الكرخي انتهى ونحوه المسمى في الصبرتين من الجنتين اي كل واحد نصف قفيز على ما تبين عليه شرائع الهداية في ٦ قال في السراج الزهراء  
في منظومه فاسد في الجمع عند اي حيفه انتهى في ٧ يعني عند الامام خلافا لما لا بد في هذه الجملة بايديهما عشر ٨ اطلعت فشر ما اذا سمي في العقد وبعد بسترط المجلس وبعد لا لا ياتي  
المجلس فشر ما اذا واحدة دفعا للمعسر فاعلم في المجلس كالمعسر حالة العقد ولا يفتلج جائز ان يعلم بعد المجلس عشر ٩ اراد به فهم جواب المسئلة لمسئلة الصبرة والثلثة والعدل جميعا والمسئلة  
مسئلة الصبرة وغير المتفاوتات مسئلة الثلثة والعدل  
ومما يله على الصبرة داخلية فيما سبق قوله فان باعها على  
انها مائة حيث فرق مسئلة الصبرة عليه وقال في السراج  
بمعنى بعد ما سمي الجلبين ولم يفصلها فان باع الصبرة كراشة  
لذلك التسمي ان لا يقتصر في شرح قوله فان سمي الجلبين على  
مسئلة الثلثة والعدل بل يترك مسئلة الصبرة معها في ١٠  
فيكون سمي حصة الثمن ان على التبيين لانه لو سماها على انها  
كراشة صبرة على انها اكثر من عشرة اققرة فان وجدها كذا  
جاء الباع وان وجدها عشرة او اقل من عشرة لا يجوز الباع  
وعنه ابو يوسف لا يجوز الباع عشر ١١ في طبعه من بيان خزانة  
التفاوت مناسب للوزنيات اشترى من من الثمن ففان هذا  
اقرب من من رجعت عليه وقال الزوج ان لم يكن من فانه طالق  
فالجملية ان لا يوزنها انتهى عشر ١٢ وفيه ما ذكره من  
متفاوت كالبز والابر والبيد والبطيخ والرمان والسفرجل  
وفي المخرج البيض كالبز والرمان في ما و استحسانا كالاقران  
انتهى عشر



هكذا في البيع كان الصواب كما باع خمسين ثوباً من أحد وخصني كل في سبع غايه البيان في ٣ هو شهر من سيات الكلام وان لم يذكر صريحاً وهذا فيما اذا باع ثوباً على عشرة اذرع كذا  
دروهم كافي المداير وغيره في ٣ كذا في الكفاية والعناية اي لو ظهر عيبه القديم في هذه الصورة لا يأخذ البائع بل يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انما اخذه معيباً لاختلاط  
حكم المشتري بالبائع وهو المحيط وسيجي ذلك من صاحب الدرر في باب خيار العيب ثم قال هناك تفرقة بين العيب من جهة الشريعة لان المشتري يردده والبائع يقبله الا ان الشريعة  
تستعمل في الرد والمشتري يحصل الرجوع انتهى ومن عمل من ذلك قال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال في ٤ وبقيضا الثوب لا ينقص الثمن ولكن يجزئ هذا في ٥ مال الربيعي فاذا اوجده ناقصاً  
لا يسطر حتى من الثمن لما ذكرنا انه وصف ونمير الاوصاف لا يجب سقوط شيء من الثمن انتهى في ٤ هو ما لصاحب المطلة بمعنى القطع كذا في بعض شروخ الهداية في ٧ الطائفة هذا ليس بحكم  
الدار في مائة ذراع فانما كانت الف ذراع فاللزم عشرة اذرع في كل مائة منها ايضا كذا في ٤ اي سبع عشر الذراع جازراً بالايجاع كذا في غايه البيان وتولد ما شبع عشرة اسم الخ  
سند لجواز ذلك في قوله يجرى عليه حكمها اي يجرى  
على مثلكه النصف من الذراع بالنصف من الدراهم مقابل  
الذراع بالدروهم ثم ان الواقع في اكثر نسخ الهداية يجرى عليه  
اذا لم يصر شراعه اي ينقسم الذراع على الدراهم فتكون نصف  
الذراع نصف الدراهم انتهى في ٤

قال في غايه البيان نقلاً عن الايضاح اذا قال بعتك هذا القطع على ان تحسون راساً وهذا العدل على  
انه تحسون ثوباً بكذا او الباع جازراً لان جملة البيع والثمن صار معلوماً بالنسبة فاذا وجد البيع راساً  
او ناقصاً فالبيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوباً من أحد وخصني وهذا  
فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصاً فتحقق الى ان يحط حصة الثوب الناقص وهي مجهولة

ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمة وان زاد اي في مع المذكور بعد ذكر الخطين كذا ذراع بدروهم انتهى  
لذكر الصبره لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا العقد وبين تركه لعدم التفاوت صحيح في  
الكل لما ذكرنا وجده اقل او اكثر اخذ الاقل بالاول وترك في الصورة الاولى لان الوصف وان كان  
قابلاً لا يقابل شيئاً من الثمن لكنه صار منها اصلاً بافراده بذكر الثمن فاهم قالوا الوصف يقابل شيئاً  
من الثمن اذا كان مقصوداً بالتناول حقيقة كما اذا قطع الساع بعد البيع فلو انقص سبعة  
الثمن او حكماً الحق الساع كما اذا حدث عيب عند المشتري او الحق الشارع كما اذا خاط المشتري الثوب  
الباع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار اصلاً ووجد ناقصاً ثبت الخيار  
ان شاء اخذ بحصته وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه او لغت الرجوع فيه وفي الصورة الثانية  
اخذ الاكثر بالاكتر او منج لان حاصل الزيادة في البيع لزمه زيادة في الثمن لما ذكرنا فكان نقصاً  
بشروطه ضرر فيختيار فلو اخذه بالاول لم يكن عاملاً بمقتضى اللفظ وانما قال في الاولى او ترك وقال  
هنا او منج لان البيع لما كان ناقصاً في الاولى لم يوجد البيع فلم يمتد البيع حقيقة وكان اخذ الاقل  
بالاقل كالباع بالنعاطي وفي الثانية وجد البيع مع زيادة هي نابعة في الحقيقة فمدبر وان وجده

اي المذكور عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه في الاول بمشره بالخيار وفي الثاني بنصفه  
اي بالخيار وقال ابو يوسف في الاول ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثاني بعشره به وقال محمد في الاول  
ياخذ بعشره ونصف بالخيار وفي الثاني بنصفه ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدروهم  
مقابلة نصف نصف محرم عليه حكماً ولا يي يوسف انه لما افرد ذراعاً بيد ثلثه كذا ذراعاً مثله ثوب  
وقد انقص ولان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا  
عدم عاد الحكم الى الاصل وقرى الكراس الذي لا يتفاوت جوازه لا يطب للمشتري ما زاد على المشروط  
لان ذراعاً كالموزون حيث لا يضره الفضل فيجوز مع ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في مع التفاوت  
صحيح في الاقل بقدره لانه لما بين لهما ثمانية ثوباً كان كل منها مبيعاً فصح في العدد الموجود لكه جبر لتعرف  
الصفقة عليه وسد في الاكثر لانه اذا كان زائداً سقى المماثل في الموجود المتفاوت فيؤدي الى النزاع  
صح مع عشرة اسم من مائة سهم من دار اجاعاً لا عشرة اذرع من مائة ذراع منها عندنا في حيفه وعندنا  
جاز ذكر في غايه البيان نقلاً عن الصدر الشهيد والامام العنابي ان قولها يجوز البيع اذا كانت الدار مائة  
ذراعاً وبينهم هذا من تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشبه عشرة اسم  
من مائة سهم ولان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم خشيته يذرع

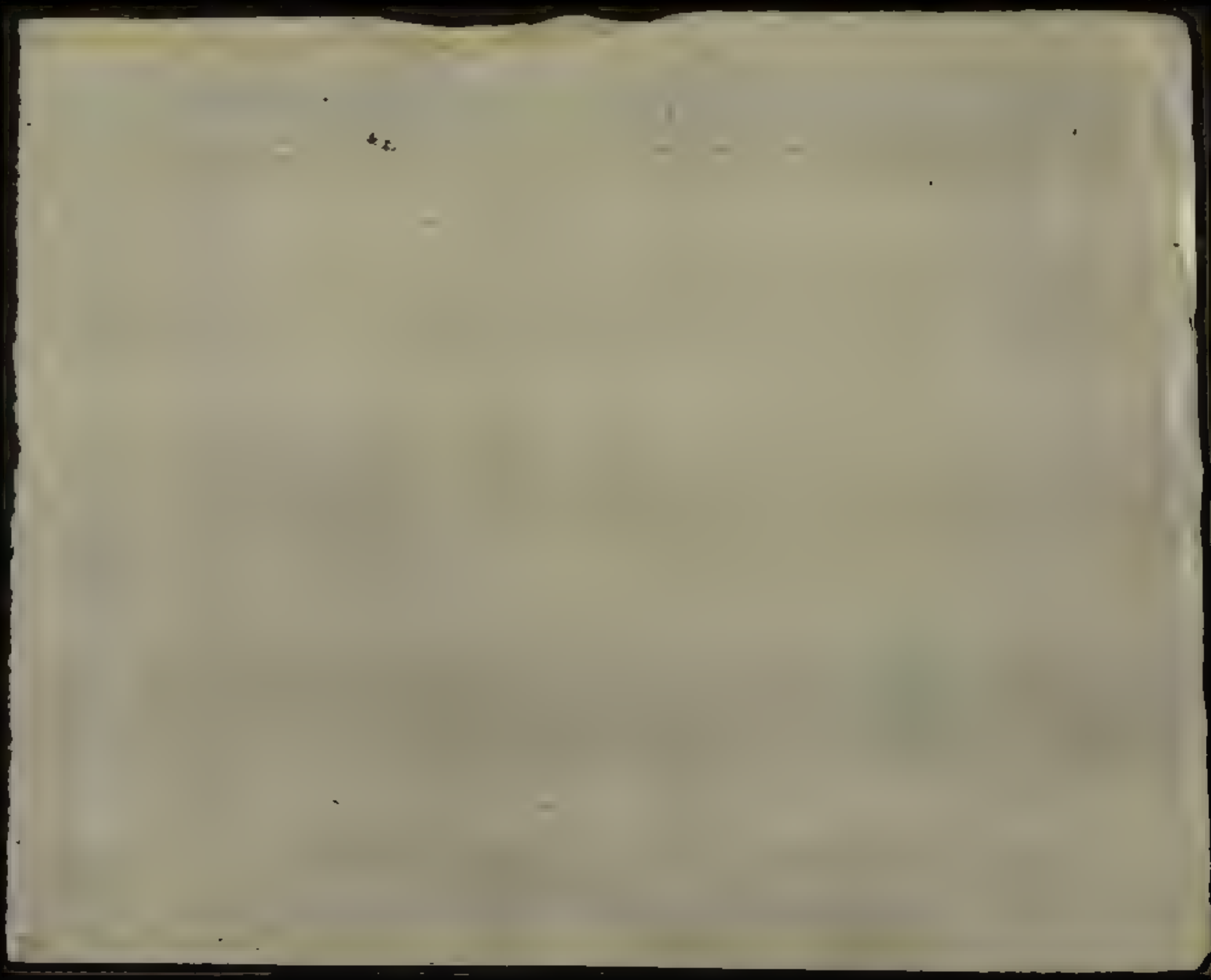
بشروطه  
ضرر فيختيار  
فلو اخذه  
بالاول لم  
يكن عاملاً  
بمقتضى  
اللفظ

بشروطه  
ضرر فيختيار  
فلو اخذه  
بالاول لم  
يكن عاملاً  
بمقتضى  
اللفظ



بسم الله الرحمن الرحيم وقولها سني وقول تحف فاس وقال هو جامد اذ كانت اكلها مائة ذراع هكذا ذكر البصير شهيد والامام الزاهد العتيق في شرحهما  
وقال في اناسهم في شرح جامع البصير ذكر تحف مستحسنة ان فساد السمع عند الحنفية كما انه حملة الذرعان قايما اذا عرفت سبب ختمها فهو جامد  
وجعل ذلك نظير مع كل شاه من القطع بمسرد ذكر الورد الذي يوسى في السر وطاعة ما طرقت ان عرفت حملة الذرعان وهو جواب الكتاب  
صحتها وهو الصحيح كتاب السهل لارشا والطريق للمبداء







فقال في غاية البيان استعير الذراع لجزء الذراع وهو المسموع وكان القياس ان يقول استعيرت لانه اسند الى صير الذراع وهي مؤنثة لكن ذكر الفعل على ما هو في الذراع ١٤٥  
ما يدعى به استي ٢٦ اي لم يتبين ذلك الموضوع ان من مقدم الدار ومن مخرجها وجوانبها تتفاوت بقدر كان المفقود عليها لاجال مفضية الى النزاع فيفسد كسب بيت عن بيت الدار كما  
في الكافي ٢٧ اي لا يصح بيع ثوبين او البيع فاسد في الهروي والمروى عند ابي حنيفة وعند ما يجوز في الهروي كذا في الهداية ٢٨ فيلزم هو متعلق بالمقدم ويجعل نقطة بالاشتراط  
ايضا وهو اظهر انتهى قلت وانما صح نقطة بها فظهر على السان ٢٩ في القريب طلة الدار السترة التي فوق الباب وعند صاحب الحصري التي احد طرفي جذورها على هذه الدار  
وطرفها الاخر على حائط الحار المقابل كذا في قوله صدر الشريعة ثم ان ما ذكر في الصلاة قول ابي حنيفة واما عندها فيدخل اذا كان مفتوحا من داخل ذكره الرنبلي ٣٠ قال في النهاية واما  
ما عارضه من ما فيها من النحر والشمير كبير او صغيره فمأخوذ عنها على الاصح انتهى ٣١ فالصمد مصاب الى فاعله المندرج في ذلك

المترولوجية في ٨٠ بالمختصين يعني الخبر قال في الصحاح يقال ما  
عرفته الا بالآخره اى اخبروا باني قوله وموافق قال  
في المصباح المنير واما ما في الداركا لمطبخ والكيف وجرم  
فيكسر ليم ونفي الفاء لا غير على التشبيه باسم الآلة وجمع في  
انتهى في قوله والرابع متصل به اى بالارض هذه اللفظ  
لفظ صاحب الهداية وقال شراحه تدكير الضمير في به على  
تاويل الارض ما كان في قوله لان الاتصال وان كان  
مختلفا للقطع كذا في النسخ والط ان يجعل قوله للقطع  
خبرنا واللام فيه لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم  
عدوا وحوما قال في الكافي ولا يدخل الزرع والقرح  
لان قطعها غاية معلومة فصارت في الحكم بالقطع خلا  
الشجر والبناء لانه ليس لها غاية معلومة للقطع انتهى  
في قوله الا بكل ما فيها او منها هذا اذا لم يقربها  
متصلا بها من حقوقها وموافقتها والا فلا بد من ذكرها  
ايضا ذكره في الكافي في قوله لا يجمعها سواء ذكر الحقوق  
او المرافق راسا او كرها بعد ان قال الا بكل ما فيها او منها  
كما يظهر من الكافي ثم ان كلامه قوله الا بكل ما فيها او منها  
ومن قوله لا يجمعها متعلق بمسئلي الزرع والغرطها  
كما يظهر من كتب المقوم في

اجرة الكيلو والقدر والوزن والذرع على البيع واجرة وزن الثمن وقدره على المشتري  
وغيره سبعة بمنى سلم هو اولها وخر غيرهما ستمائة اربع مائة السلعة بالثمن ان المراد اهرام  
والدنانير سلم الثمن اولها لان السلعة تتعين بالبيع والاراهم والدنانير لا تتعين الا بالتسليم  
فلا بد من تقيده لئلا يلزم الربوا وخر غير اربع مائة السلعة بالسلعة وهو مع المخافة  
وغيره بيع الثمن بالثمن ان الصف ستمائة اربع مائة السلعة بالثمن وعدم عدد الاخر  
لا يقال قطع هذا ينبغي ان لا يجوز البيع باجل الثمن لاستلزام الربوا لانا نقول قد استقط  
البيع هناك حقه باخياره والتاجيل فيجوز التسليم بجميع قبل قبض الثمن ولا يستقط المشتري  
فيجوز له قبض المبيع قبل تسليم الثمن واما خر مائة السلعة بالثمن فلا يستقط احد من العاقرين  
شيئا من حقهما فيلزم الربوا ان جعل في قوله ان المراد بالربوا انها التي  
الغور وهو زيادة المبيع على الثمن في الثمين وهو في المالية ايضا لان الربوا نقص  
من العين واما الحق الاصطلاحي فمختص بالربويات مسألة

قوله  
 السجدة  
 السجدة  
 التي فيها  
 الامامة  
 العنبر  
 التي فيها  
 وجميع  
 في حكم  
 الحرج  
 ٢١٩

卷之四

ليس شرطاً مفيداً ان يكون مقتضى العقد وسمه



المشترى مقام البائع ثم بيع نصف الزرع بدون الارض انما يجوز في موضع كان لصاحب الزرع  
حق الفرو فيه بان زرع في ملك نفسه ما اذا كان متقدما في الزراعة كالغائب فجارى مع النصف  
في الخلاصة كذا في غير بيع كذا في جارية فضاء لم يفسخ الى المضاد اذ بيع يرتفع الغائب باع سكة فيها  
درة لم يدخل في البيع بغير اصطاد سكة في بطنها درة فلك السكة والدرة يشوب اليد عليها فلو باع السكة  
لم يدخل الدرة في البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهدية والكا في باب الركا في صحيح البرقي يستدل  
وبالافلا يشهد باللام والقصر فاذ قلت بافلا بالمخفف اللام كذا في الصحاح والارز والسم  
في قسرها الاول وكذا الحوز والموز والغسق وقال الشافعي لا يجوز كذا وكذا في بيع السبل فلو ان  
وعندنا يجوز بيع ذلك كله لان المقود عليه مستور بالا منقعه فاشبهه برب الصاعه اذ ابيع بغير  
ولما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبيع من بيع الخبز حتى يبي ويمن مع السبل حتى يبي  
ويامن المعاهد وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه استدلال بهم  
الغاية والاولى ان يستدل بقوله يبي فان النهي يقتضي المشروعية او لا فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيها  
النهي عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهي عن الفساد والدليل بقيد  
خلاف الذي لا يندعي صحة البيع والدليل بقيد فساد بل الصواب ان يقال ان الاستدلال به معنى على  
ما قال صاحب الجمع في البدائع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب التلويح  
في بحث المعادضة والرجوع ان مفهوم الغاية منقضي عليه وصحح مع غيره وان لم يبد صلحا لانها مال  
منقول حالاً او مالا ولم يعل المشتري قطعها او الاشتراك مطلقا او بشرط القطع وبشرط ابقائها  
على الشجر حال البيع ففسد لا بشرط لا يقتضي المقود وفيه تقع للشري وجده اي التي زبوا فليس له  
استرداد السليمه وجبها بباي بالتي ببي اذا باع سلعة بمن فله حق حبسها حتى يستوفى ثمنها فان لها  
الى المشتري بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما المطالبة بالتي فلو قبض التي وسلم البيع  
ثم وجد التي زبوا لم يكن له استرجاع السلعة وانما المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك فيض زبوا فادل  
الجياذ يعني كان له على اخذ درهم جياذ فاستوفى زبوا على ظن انها جياذ فانها لم تعلم انها زبوا  
ان كانت قائمة بدها وسيرد للجياذ ولا اي وان لم يكن قائمه سواء كانت هالكة او مستهلكة فلا  
اي لا يرد ولا يسترد وقال ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجياذ لان الرجوع بالنقصان باطل  
لاستلزامه الزبوا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عساه ولما ان قضاء  
الدين يحصل بمقتضى جنس حقه وبعد العلم حقه في بيع ذلك القضاء وهو متعين لئلا ما يحصل  
وانما قال زبوا لانها لو كانت رصاها او ستوفى زبوا اتفاقا وانما قال لم يعلم انه لو علم عند القبض انها  
ستوفى سقط حقه اشترى شيئا وقبضه ومات مملوكا قبل ان يقدسه فالبائع اسوة للمراء يعني اشترى  
شيئا وقبضه ولم يقدر التي حتى مات مملوكا فالبائع اسوة للمراء يقتسمونه ولا يكون البائع احق به  
وعند الشافعي هو احق به وانما قال قبضه لولم يقبضه فالبائع احق به اتفاقا باب خيار الشرط

[illegible]

المعجم العربي في اللغة والنحو والصرف



فوسـ وبقطعا المشتري تفرضا ملك الباع وقدما ان اجرة القلع على المشتري وان تسلم الثمرة بالتجنية فوسـ وان شرط تركها  
 على الخلف فدر السبع ما قدما ان محل التفرضا عن بيع الثمار فبدر وصلاهما ولا شرط لا يقتضيه العقد وهو شرط ملك الغير او لانه صفقة في صفقة  
 لانه اجارة في بيع ان كان للصفقة حصص من الثمن او عارية في بيع ان لم يكن لها حصص من الثمن وتعين في النهاية ان لم يلقم ان كلام من الاجارة  
 والاعارة غير صحيح فكيف يقال انه صفقة في صفقة انتهى وجوابه ان صفقة فاسدة في صفقة صحيحة ففسدتا وذلك لو شرط ترك الزرع على  
 الارض لما قلنا اطلقة فبدر ما اذا تناسى مفعلا او لا وفي الاول خلاف عما قد يقال فيقول استحسن ان لا يفقد بشرط تركه للعادة خلاف ما  
 اذا لم يفقد لانه شرط فيه المزمع المعلوم وهو ما يرداد في الارض والتجر وفي الاسرار القصور على قول محمد وبه اخذ الصحاح في المشتري  
 ضم اليه ابو يوسف وفي التبعة والصحيح قولهما وقد بشرط تركه لانه لو اشترها مطلقا وتركها فان كان باذن الباع طاب له الفضل  
 وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته لحصوله بجهة محظورة وان تركها بعد ما تناسى لم يصدق في شيء لان هذا بغير حاله لا يتحقق زيادة  
 وان اشترها مطلقا وبشرط القلع وتركها على الخلف قد استاجر الخلف في وقت الادراك طاب له الفضل لان الاجارة باطله لعدم الثمار  
 والحاجة في الاذن معتبر لان الباطل لا وجود له فكان اذا ما مقصودا بخلاف ما اذا اشتر الزرع واستاجر الارض الى ان يدركه وتركه  
 حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة باطله لجهالة واذا ازال المشتري فدر الثمن فاورث خبثا وقد ذكر اصحابنا ان الشمس تنجبها  
 بقدر واحد كما وبأخذ اللون من الثمر والظم من الكواكب فلم يبق فيه الا عمل الشمس والتمر والكواكب كذا في المعراج عسـ

فوسـ وضع سبع عزة وان لم يبد اي ان لم يفرص صلاهما من عزة لم يبد صلاهما او قد بدا حازر عسـ ان مع الثمار على الاشجار عسـ  
 ان يبيعها قبل الطلوع اي قبل الظهور وفي حد الوجه لا يجوز السبع والتمس ان يبيعها بعد الطلوع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع  
 منعها بان لم يصد لتداوله اوم وعلف الدواب في حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع  
 انه لا يجوز في حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع  
 والكاف في حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع وفي حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع  
 فان مع الكثرة في اول ما يخرج من ورده مع اوراقه يجوز السبع في حد الوجه لا يبيعها قبل ان يطلع







يدخل في ملك المشتري كان ملكا بلا مالك ولا نظير في الشرع ولان الشئ لم يخرج عن ملكه فلو دخل  
 البائع في ملكه لا يجمع البدل في ملك شخص واحد حكما معاوضة ولا نظير في الشرع وخرج هذا بان الجبار  
 فاستخرج نظير المشتري ليقرب في دفع على المصلحة فلو دخل في ملكه بان كان عليه الدين كان البيع قربة  
 فيعتق عليه ولما لم يملك المشتري البائع فروع الاول لو اشترى ورجع في البيع لعدم ملك  
 الدين المورث الثاني ان وطئ المشتري بالخيار ورجع جارية فمالان وطئ بالكاغ لا يملك  
 لعين البائع الرد الا في البكر لا في القبيح وسبق ان ينظر الرد الثالث في ما يصدق عليه في المدة لعدم الملك فيها  
 والعق مرتب عليه الرابع كذا اي لا يصدق ايضا في شراء فلو ان ملكا عبدا هو حر لعدم وقوع الشرط الخامس  
 حبسها في المدة لا بعد من الاستبراء الا انه ما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت السادس ان ردت الامية  
 في الخيار على البائع فلا استبراء عليه اذ ملكها المشتري ليعتد الملك فيجب الاستبراء السابع من ردت  
 في المدة بالكاغ لم يصح ولم يعنى اذ اشترى زوجية بالخيار فوالت في ايام الخيار في البيع لا يصح  
 ثم ولد للمشتري فملك الرد وانما قلنا في البيع لان ولد في بد المشتري ثم البيع وبطل الخيار  
 والردان عيب الثامن انما البيع بالخيار بملك على البائع ان حبس المشتري باذنه واودعه عنده اي  
 عند البائع لا رافع القبض باز لم يملك التاسع في خيار ما دون شري واره بايع من ثمن في المدة  
 في ان اشترى عبدا ما دون شيئا بالخيار واره بايع من ثمن في مدة الخيار في خياره لا يملك كان رد  
 في المدة امتناعا عن التملك ولما دون ولا يرد ذلك فانه اذ اوجبه شئ فله ولا يرد ان لا يقبل الماشر بطل  
 شراء في من دى خيار الخيار ان اسلم لثلاثين لهما اسلم باسقاط خياره ومن لم بالخيار سواء كان بايعا  
 او مشتريا واجيبا فله ان يفسخ ولان يجوز فاذ اراد الاجارة يجوز بلا علم صاحبه ولا يفسخ بدونه  
 اي بدون علم ولو كان غائبا وقال ابو يوسف والشافعي في النقص ايضا بدو الاجارة ولا يفسخ عليه  
 من قبله ولهذا يشترط رضاه كالوكيل البائع فان له ان يتصرف فيما ذكره بلا علم الموكل لا يفسخ من قبله  
 ولها ان يتصرف في حق الغير بالرفع ولا يفسخ عن ضرر لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعقد المشتري  
 تمام العقد فيصرف فيه فيلزمه ان ينفذه به الا ان البيع وان كان للمشتري جاز ان لا يبطل البائع اسلمه  
 مشتريا وهذا نوع ضرر فيوقوف على علم كرهل الوكيل بخلاف الاجارة اذ لا الزام فيها عاين موافق  
 له فيها ولا ستم انه مسلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك النقص وانما يفسق كون العقد غير لازم  
 بان ما ذكر من الزام الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عند ما ما ينفذه وهو ان لم ينفذ بالنقص  
 لولا ان خفي من بس الخيار الى مضى المدة فيلزم البيع اجيب بان ضرر مرضي به منه حيث رد الاستبراء  
 باخذ الكثير لحاقه القيمة وان نقص العقد من الخيار فلو علم على علم الآخر النقص في المدة انقص  
 العقد لحصول العلم به والاى وان لم يعلم في المدة بل بعد ما تم العقد لمضى المدة قبل الفسخ والوارث  
 هذا في خيار الشرط بمعنى ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كان يفسخ بفسخ المورث حال جوبته  
 فاذ كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري البائع ولا ينافيه وارث البائع واذ كان المشتري ومات

بما لا يشترط عليه ان يذوقه من قبض قياسا واستحسانا  
وان ذوقه من قبض القبض يجب قياسا والاستحسان اذا كان في الكفا  
٩ وعندهما من مال المشتري تنفذ الايداع باعتبار قيام الملك  
ولو كان الخيار للبايع سلم البيع الى المشتري فادع البايع  
فملك عنده بطل البيع عند المالك ولو كان البيع بانا فقبض المشتري  
البيع باذوق البايع او غير ذلك من ادع البايع فملكه كان من  
المشتري اتفاقا فتنفذ الايداع كذا في المناظر راجية محرم  
قال في النهاية ولو كان المشتري حرا والمسئلة تحالها لادبرة  
بغير الشرط وان رضى من الثمن في قوام جيمالا لان الحر من  
يبيع نيكه سله وبغير بدل يسمى ١٠ قال في الحاق به  
اختار كان البيع بلا ثمن وان فسخ عاد البيع الى البايع  
بلا ثمن انتهى ثم ان هذا قول احمد واما عندهما في بطل  
خياره لان ملكه كان الزد والمضيق منه على كل من البيع بلا ثمن  
وهو متوجع والماد ولا يملكه كذا في الحاق ١١ وان المشتري  
قال سلم البايع والخيار للمشتري لا يبطل بالاجماع وخيار  
المشتري على حاله لان المتقدم من جانب البايع بات فان  
اختار المشتري البيع صارت له وان فسخ البيع صار لغير  
البايع حكاه والمسلم من اصرار عنك للتحرك كما في الارث  
ولو كان الخيار للبايع فاسم هو بطل البيع ولو سلم المشتري  
لا يبطل العقد والبيع على خياره وهذا كله فيما اذا سلم  
احدهما بعد القبض والخيار لاحدهما وان من القبض بطل  
البيع في الصور كلها سواء كان البيع بانا او بشرط الخيار  
لاحدهما او لهما لان القبض شبه المتقدم من حيث انه يبعد  
ملك التصرف فلا يملك بعد الاسلام ذكره الري ١٢ قال  
في الحاق ولا يلزم ما اذا كان الخيار للبايع فاعتق المبيعة  
او تبرأ او كانت ورثه او وطن او قبل شهوة او غيرها  
اخر فانه ينفذ البيع وان لم يعلم بمشتري ان شئت البيع  
خاصا معنى الا قصد التصرف فلا يثبت على العلم كالموكل اذا  
اعتق العبد الذي وكله ببيع العبد الوكيل وان لم يعلم بمحل  
ماله عند قصد انتهى فليكن هذا كله كذا في بيعك  
ان شاء الله تعالى ١٣ قال او ادان برده فاقضى بائنه قبل  
للتفاسخ ان يوجب من البايع خصما فله عليه وقبل لا انتهى  
وهكذا ذكر الخلاف في بيع راج وفتح القدير ع ١٤ قوله  
ولا يملكه مسلط عليه من قبله لان من الخيار مسلط على  
البائع من قبل صاحبه ثم انه السخج توجد بالواو ولعل  
الصواب الموافقة للحداد ساقطها وقد تنفس بعض  
الماء في توجيه هذه النسخة على ما وجدت بان عطف  
على ما بين من السباقي الى لما قيا من القبض على الاحاق  
لان الخ ١٥ قوله بالبيع يوجد في نسخ هذا الكتاب  
بالدال والصواب الموافقة للحداد الزرع بالراء اخت الزرع  
١٦

۱۵  
 ی سحر  
 نبی  
 عری

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







أطلقه فشرها إذا كان البيع والشراء في جانب الباع كاعوز في جانب المشتري انتهى وقد ظهر في البيع والشراء  
أن يفرق بينهما في المشتري فإن كان المشتري قد باع له من بركة السلم وليس له أن يسله البيع إلا بغيره المشتري فإن الرمة المحبب ولم يرض به ليس له  
أن يفرق بينهما في المشتري ولو قبضها المشتري وخيار البيعين للباع فملكه فالبائع حاله انتهى وأما إذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما إلا  
أن يكون مع خيار شرط وما هو مبيع مضمون بالتمن وغير المبيع أمانة فلو اشترى ثلثه أو ثوبين وكل ثمنه على أن له خيار البيعين فاحترق ثوبان  
ونصف الثالث رد النصف الباقى ولا شيء عليه من ضمان النصف المحترق وضمن نصف ثمن المحترق ولو كان ثوبان فاحترق نصف كل معارفة  
إتھما شاء بغير ضمان وضمن ثمن الآخر ولو احترق أحدهما ونصف الآخر لم يضمن في المحترق كقيمة مبيعا ورد الآخر بغير ضمان ويسقط خيار  
التعيين باستقطاب خيار الشرط وإذا باع أحدهما أو ملك يمين موبيعا والآخر أمانة ولو ملكا معا ضمن نصف ثمن كل واحد منهما ولو استلفا  
في الهالك أو لاختلاف العلم على قول الإمام الأول ثم رجع إلى قول الشافعي من أن القول للمشتري مع يمينه وبينه البيع أو له ولو قبض معا فالحال  
بجمله وان على الشافعي يمين الأول مبيعا وان اختلاف الأول في ماله كذا ولو باعها للمشتري فاختار أحد مما صرح به فيه ولو وضع المشتري  
أحدهما يمين موبيعا ورد الآخر ولو اعتقها الباع عتق الذريرة عليه وان اعتق ما اختاره المشتري ببيع لم يصح اعتاقه ولو استولد المشتري  
تعيين الأول للبع وضمن عمر الآخر للباع ولا يثبت نسب ولد له منه لعدم الملك وتوفر المشتري بالبيان إتيهما استولدا أو لا فان مات قبل  
البيان خيار التعيين لورثة فان لم تعرف الورثة الأولى منها ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عمر الباع ويسعيان في نصف  
قيمتها للباع وروى الولد يمين يمين أيضا في نصف قيمتهما للباع ولو وطئها الباع والمشتري فولدت وادعى كل واحد الولدين صدق المشتري  
في الولد وطئها أو لا وضمن عمر الآخر ويثبت نسب الآخر من الباع لأنه استولد جارية بنفسه وضمن الباع عمر الآخر للمشتري وان ما قبل الإتيان  
ولم يعلم ورثة المشتري الأول منها لم يثبت نسب الولد من أحد الوفوق الشك وعتقوا وضمنوا المشتري نصف ثمن كل واحد منهما ونصف عمر الباع  
والباع يضمن عمر كل واحد للمشتري ويتقاضيان وولاء أولادهم بينهما ومن لا ولاء على الولدين كذا في الظاهرية ثم قال بعد وجوب خيار  
التعيين في الفاسد أيضا إلا أن ههنا ما يمتنع للبع كان مضمونا بالقيمة والبقاء كالقنطرة الحار وان ما ماله ماضى نصف قيمته كل واحد منهما  
ولو اعتقها المشتري عتق أحدهما والتعيين إليه ولو اعتق أحدهما المشتري بيمينه أو باع جاز وعلمه قيمة ولا يجوز اعتناق المبيعا من الباع  
ولأن المشتري في العتق المبيح بين المملوكين للعتق ولم يوجد ولو اعتق الباع أحدهما بيمينه ثم اعتق المشتري ذلك أو عتقه الباع أو مات يمين  
الباع باطل وضمن الباع صفة عتقه ولو كان اعتقها وردها عليه والتعيين إليه انتهى وصورة خيار البيعين بان يقول على أن تأخذتهما  
شئت لا تلزمك هذه الزيادة وقال بعضك بدين الصدق فيقول يكون فاسدا لجهة البيع وان قبضها وما تاعن ضمن نصف قيمته كل  
واحدة منهما وان مات أحدهما قبل صاحبه لزمه قيمة الآخر كذا في المحط

وما ملك وارث المشتري بالخيار فإن قبل كلف بملك الوارث والمورث لم يكن مالكا قلنا المبيع  
الملك كان موجودا في حقه ولكن كان الخيار مابعا فإذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر أثر الموجب  
فتدبر وقال الشافعي يورث عنه لا يورث من حقوق البيع بخيار البيع والتعيين وأصحوا أن يورثوا  
من غير الخيار وهو من خيار له في الخيار ولنا أن الوارث فيما يقبل الاستقبال والخيار ليس الأمشيرو  
الرادة ولا ارثا القيب والتعيين كاسياق ولا يورث أيضا خيار الروية لأنه أيضا ليس الأمشيرو  
أرادة حتى أن المشتري لو مات من الروية فليس لورثته الرد بعد ما كان له ولا خيار القيبين لأنه ذكر  
لو ثبت للوارث ابتداء الاختلاط ملكه بملك الغير وإذا بطل الخيار لزم البيع ولم لا خيار القيب بل  
المورث استحق المبيع سائما فكذا الوارث لقيامه مقامه ولهذا يثبت له الخيار فيما يثبت في يد الباع بعد  
موت المورث وإن لم يثبت للمورث شرط في الخيار أحدهما يعني أن أحد العاقلين إذا شرط الخيار لغيره  
جار فاق من العاقلين وغيرهما أجازوا فنحن مع استحساننا والقبول أن لا يصح وهو قولنا في الخيار  
من أحكام العقد فلا يصح اشتراط الغير كالمشقة لا استحسان أن الخيار لغير العاقل يثبت بالبيان عنه فيقدم  
الخيار للعاقل فنصا فيجعل هو نا بقاء صحيحا نصرة فيكون لغيره الخيار وفي جازة أحدهما  
والنائب وضمن الآخر الأول أو في لوجوده في زمان لا يراجه غيره فيه وفي المقيد أي أن يخرج الكلامان منها  
مما يغير تعريف العاقل في الآية لأن النائب يستفيد النصرة من نصرة الناقد في آخره في الخيار  
بطله النصرة والقبول لا يلحقه الاجازة فإذا اجتمعا كان النقص أولى كمال الحرة مع كمال الأمانة واجتمعا  
كان كمال الحرة أولى لا يرد على كمال الأمانة بل العكس لأن الاحتياط في أداء النصرة واجب لزم على المشتري  
والاجازة توجب الإباحة والتحريم راجع على البيع باع عبيدا بالخيار في جديدها أن ينصرف إلى التي رغب  
أي محل الخيار رجع إلى العقد والأول وهذا لا يوجب أحدهما أن لا ينصرف إلى التي ولا يثبت ما فيه الخيار  
وهو فاسد لجهالة البيع والتمن لأن ما فيه الخيار كالحراج عن العقد لا ينعقد في حق الحكم  
بني الدخلة أحدهما وهو مجهول ونائبها أن ينصرف إلى التي وسبق ما فيه الخيار وهو جاز لكون البيع والتمن  
معلومين وقول العقد فيما فيه الخيار وإن كان شرط الانقضاء العقد في الآخر كغيره ففسد كونه محلا  
للبيع كالمبيعين في ومذبر والثالث أن ينصرف ولا يمتنع والرابع عكسه وهو فاسد لجهالة البيع أو  
التمن وإن اشترى كليا أو جزئيا أو عدا واحدا على أنه بالخيار في نصه مع فصل التي أو لا في النصف  
من الشيء الواحد لا يتفاوت فيقيمة أيضا لا يتفاوت فإذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف أيضا معلوما  
فالباع معلوم إذ الشيوع لا يمنع الجواز كذا في الكافي وصحح النبيين همدان الأربعة وهذا خياره النبيين  
معنى اشترى نوعين على أن يأخذ بينهما شاء بعشرة جاز وكذا ذلك الصلاة استحسانا وأن كانت أربعة  
وهو التماس في الكل لجهالة البيع وهو قولنا في والثالث في رجة الاستحسان أن في معنى شرط الخيار  
أو الجواز في الحاجة لا التامل لخيار الأول مع أنه مخالف لمتن العقد فكذلك يحتاج هنا إلى اختيار  
بني براء كان الشراء لنفسه أو يمشي بغيره فيجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والجهالة إنما توجب

ما قرره هنا أن جميع المشتريات الأربعة مستغرقة في عدم الإرث ويغترف حصار الشرط وخيار الروية من غيرهما بأن لا يفرق بينهما في الإرث أصلا ولا الوارث ولا ابتداء بخلاف غيرهما وخيار الروية  
والبيع وهذه الطريقة موافقة لتمام صاحب المدة وصاحب الكافي وحينئذ لا بد من صاحب الوفاة وبورث خيار البيع والتعيين لا الشرط والرؤية على التماس في أن دور المشتريات الإرث  
تحت قوله لا يورث كما وقع من صاحب الدرر قاصرين جهة الافادة فان عدم الإرث يجمع مع نصرة الوارث بعده في اثنين منها ويغترف عن غير الآخرين وحق المقام افادة ذلك المقصود مستغنى  
لا غير وأما إطلاق التوريث وإرادة نصرة الوارث مطلقا لينظر حال المشتريات الأربعة فبعد جد أن لا يقال في غنائه البيان والله اعلم لأن هذه المشتريات الإرث غير ما كان الإرث في المشتري  
لأنه لا بد أن يختار أحدهما أو يورثها وليس لوارثه أن يرد ما اختار المشتري كان موقفا وللورثة يثبت غير موقت انتهى  
كافي المعراج حرر في البيع في بيان الخيار لغير العاقل  
والمنصوص لا يلحقه الاجازة فائدة ذكره المستوطان في البيع  
حكم الخيار في البيع في نفسه حتى لو تفاهما في نواصيحه  
فصح البيع وعلى إعادة العقد بينهما جاز وصح البيع ليس  
بوال جاز لا بها لا يرد على المستحق ولا اجازة فيماد كرم في  
مع ابتداء كذا في القول الظاهرية حرر  
وله وان ثبت التوريث في كذا وكذا في خيار التعيين  
بأنه لا يورث من غير شرط وكذا في البيع فيكون محط  
الفرق بين خيار التعيين وبين البيع فيكون محط ما روى  
ثبت في خيار التعيين في صورة كذا انتهى  
على تحقيق المورث في البيع في خيار القيب  
بصفة البيع في خيار القيب  
الخيار لا يورث حرر

والرولان الاحتياط مطع على قوله لأن الخيار شرط  
مستغنى عن كون النصرة







صوم ساعة فاذا قبل الى الليل لم يحكم الى موضع الغاية واذا كانت لاجراحي وراها بيع موضع  
الغاية واخلاها في المرافق فان مطلق اليد ينيظم الاياط وكان ذكر الغاية واخلاها ولو اقص  
على انه الجواز موبدا فيفسد البيع فاستطاع الغاية ما وراها خلافا للتاجر فانه لو باع موحلا الى  
رمضان لا بد من رمضان فان مطلق التاجر ان قال بفسخ موحلا ولم يوقف لا يتايد بالعرف فيفسد  
يوم او ليلة امام او شهر او شهرين فيكون مطلق الحكم اليها فلم يدخر والقول المنكوي للتاجر  
اذا اختلف العاقدان في اشتراط الحياء والقول لمن ينكره مع البين في ظاهر الرواية لان الجواز  
لا يشترط الا شرط كان من العوارض فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل والمضي اذا اختلفا  
في مضي المدة فالقول لمنكره لانها تصادق في ثبوت الجواز ثم ادعى احدها المسقوط بعض المدة فكان  
القول المنكر والزيادة يعني اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي اخضر الوقتين لان الاخر يدعي  
زيادة شرط عليه وهو ينكر اشترى عبدا بشرط خبز او كسبه ووجد بخلافه اخذه بمنه او تركه  
لان هذا وصيغ غوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته بوجوب التغيير لانه لم يرض به وانه  
وذلك بان لا يغير على الجوز والكتابة قدر ما يطلق عليه اسم الجواز والكتاب في يجتزئ من القول  
بحسب الفقه ومن الرد اذا لم ينع الرد بسبب من الاسباب كشرائه ساء على انها حلوب ولو لم يوجد  
كذلك فانه يخبر لما ذكر بخلاف شرائها على انها حامل او غلبت كد اربلا حيث يفسد العقدان ذلك  
ليس من قبيل الوصف بل من قبل الشرط الفاسد لا يعرف ذلك حقيقة اشترى حاربه بالجواز فوجدها  
بدلها قاتلا بانها المشتراة فتنازع البائع والمشتري فقال البائع فبعت والمبيعة ليست هذه و  
انكر المشتري التغيير وليس للبائع فيه فالقول لاي المشتري مع البين وجاز للبائع وطول ان المشتري  
لما رضى تخليها من البائع بذلك التي فكان البائع ان يملكها كذا في الواقعان **باب خيار**  
**الروية جار البيع والشراء لما لم يرباه** اي البائع والمشتري شئ يجوز ان يبيع رجل شئ ملكه ولم يرب  
كما اذا ربه وكذا يجوز ان يشتري رجل شئ لم يربه لما روى ان عثمان رضي الله عنه باع ارضه لعمه  
من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه فقبل طلحة انك قد غشيت فقال في الجواز لا اشتريت مالم اربه و  
عثمان انك قد غشيت فقال في الجواز لا يفت مالم اربه فخيمتا بينهما جبرون مظم رضي الله عنه فقص  
بالجواز طلحة فكان ذلك يخص من الصحابة رضي الله عنهم حمزة رضي الله عنه سواهم المبيع الخبز المرق في المجلس  
ان يكون زبنا في رقا او تراقى او ترة او حقة او ثوبا في كم او جارية مستقيمة وانقضاءه موجود  
في ملكه ولم يشتري شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس واشترى الى مكانه الخالي من شئ يسمى اليه في ذلك المكان  
مسمى بذلك الاسم غيره والمشتري الجواز عند ما اي عند الروية ان شاء اخذ وان شاء ترك وقال الشافعي  
ان لم يرب يبيع العقد للجواز المبيع ولما هو مان المجوزة فلا قيد الروية ولا زاد قيد الروية عليها لانها  
كالمضيق وقدر روى انه عليه الصلوة والسلام قال ان اشتري شيئا لم يرب فله الجواز اذ اراه وان الجواز انما  
يفسد اذا اقص الى النزاع كافي شاه من الطبيعة واما اذا لم يقض اليه فلا كف من الصبرة ولها المندم

[illegible]

صوم ساعة فاذ قبل الى البئر مد الحكم الى موصلي الغاية واذا كانت لاخراج ورأى ما يقع موضع الغاية داخلها في المرافق فان مطلق اليد ينيق الإباط وكان ذكر الغاية داخلها وضاعف في غير ذلك بالجار مؤيد بنفسه البيع فاستقطب الغاية ما ورأى خلاف التاجيل فانه لو باع مؤجلا الى رمضان لا بدخل رمضان فان مطلق التاجيل ان قال بعت مؤجلا ولم يوقت لا يتأيد بالبيع الى يوم اوله ايام او شهر وبالشهر يعني كانت الغاية مد الحكم اليها فلم يدخل والقول المنكرو في الجار متى اذا اختلف الماعدان في اشتراط الجوار فالقول لمن ينكره مع البين في ظاهر الرواية لان الجار لا يشترط بالشرط كان من العوارض فكون القول لمن ينيقه كما في دعوى الاجل والنهي اذا اختلفا في مضي المدة فالقول لمنكره لانها تضاد قاطع بثبوت الجوار ثم ادعى احدهما التسقوط بعض المدة فكان القول المنكرو والزيادة يعني اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي انقص الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر اشتري عبدا بشرط خبز او كسبه ووجد بخلاف اخذه بنقمة او تركه لان هذا وصي من غوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته بوجوب التغيير لان لم يرض به وانه وذلك بان لا يقدّر على الجز والكسبة قدر ما يطلق عليه اسم الجار والكاتب في يجتزئ من القول صحيح الثمن ومن الرد الى المبيع الرد بسبب من الاسباب كغشائه على انها حلوب ولون ولم يوجد كذلك فانه يجزئ ما ذكر بخلاف شرائها على انها حامل او تحللكا او صلاحا حيث يفسد العقدان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبل الشرط الفاسد ولا يعرف ذلك حقيقة اشترى حاربه بالجار فوجزها بدلها فاقبل ما بانها المستزادة فتنازع البائع والمشتري فقال البائع غشوت والمبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغيير وليس للبائع بينه والقول لاي المشتري مع البين وجاز البائع وطول ان المشتري لما رآه رضي بملكها من البائع بذلك الثمن فكان البائع ان يملكها كما في الواقعان **باب خيار** **الروية جار البيع والشراء** لما لم يراه اي البائع والمشتري ثمن بجوارن بيع وجارنيا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا بجوارن يشترى رجل شيئا لم يره لما روى ان عثمان رضي الله عنه باع ارضا لاصيه من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقبل طلحة انك قد غشيت فقال لي الجار لاني اشتريت ما لم ادره فقال عثمان انك قد غشيت فقال لي الجار لاني بعت ما لم اره فحكما بينهما جبرين مظن رضي الله عنه في الجار طلحة كان ذلك بحضور الصحابة رضي الله عنهم حضر اي سواهم المبيع الغير الذي في المجلس فان يكون زينا في رقا او ترافي جواني او ذره في حقة او ثواني في اوجاربه متسقة وانفعا ان موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا من اوعاب المبيع عن المجلس واشترى الى مكانه الخالي من شئ اي ليس في ذلك المكان مستحق بذلك الاسم غيره ولا يشترى الجار عنده اي عندا روية ان شأه اخذ وان شأه وقال الشافعي ان الميراث يصح العقد لجهالة المبيع ولنا القوم ان المجوزة لا يقيد الروية ولا زاد قيد الروية عليها لانها كالفسخ وقد روى انه عليه الصلوة والسلام قال اني اشتري شيئا لم يره فلي الجار اذا رآه ولا الجار له انما تعسفا انقص الى النزاع كما في شأه من البطيخ واما اذا لم يقض اليه فلا كفبر من الصبرة والماله انقدم



قوله لا ينبغي البعد لولم يوافق رتبة فصار كماله الوصف في المعاني المشار اليها بان اشترى في يومه  
 عدد رة عانة وان رضى فيها يعني اذا قال رضى ثم رآه لان رتبة لان الجبار يعلق بالروية لما روي  
 فلا يثبت فيها كذا قالوا اوله فيه بحث اما اولها فنز في الاصول ان كل واحد حرف في الشرط لا يجب ان يكون  
 شرطاً يعني ما يوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من استغناء استغناء الشرط واما انما ينافلان هذا  
 بعينه الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال لو لم يمتنع ما رضى قبل الروية لم يمتنع الجبار عند ما  
 وهو ثابت بالبرهان في الروية الى البطالة كان باطلا دون البيع اي ليس له خيار الروية لما من فضاء جبر  
 ان يمتنع ولا يوقف اي ليس يوقف معين ان الحديث ورد بخيار مطلق للشترى فالوقوف فيه زيادة  
 على النص فيبقى الى ان يوجد مسئلة ولا يثبت الا في الشراء والاحارة والمفسد والصلح عن دعوى المال  
 على شيء معين ان كلاهما معاوضة وفي رواية ما يعلم به المقصود فان رتبة جمع البيع غير لازم فغيره  
 يمكن في رواية ما يدل على العلم بالمقصود فان كان البيع اشياء فان لم ينافوا اجادة كالكبر والمزور  
 علامة ان بعض بالفرد في كفي رتبة واحد منها الا اذا كان الباقي اردء مما رآى في كون بخير وان  
 ما وبت كالتباين والرداب لم رتبة كل واحد منها والخير والبعض من هذا القبيل فما ذكره الكرخي  
 لا صاحب الهداية يعني ان يكون مثل الخط والشعير لكونها متفاربة اذا نذر هذا فنقول ما يعلم به المقصود  
 جبه الصبره لا يترق حال البقية واه وجدت اردء مما جبر ووجه الوقوف ان الوجه هو المقصود  
 الا في وجه الدابة وكيفية لانها بمقصود في الدابة وشرط بعضهم رتبة القوام والاول هو الرتبة  
 في يوسف وكيفية شاة القصة عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود في رتبة رطلهم  
 ببطون غير معلم لا يعرف البقية اما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم بالدين من رتبة  
 وضع علمه لولم وحسن عطف على رتبة اي كفي حسن شاة العلم ان المقصود وهو العلم يعرف به  
 وقف ما يعلم به المقصود لا اي لا يكتفي خارج الدار او صحتها بل يجب رتبة جميع بونها  
 اروي من عدم الجواهر ان رضى الدار او خارجها فانه هو على عادة القديما في البينة فان ورد  
 مثله لم تكن متفاوتة بالنظر الى الظا كان يوقع العلم بالاحكام ما اليوم فليس الامر كذلك او رتبة  
 من في الرجاء فانها لا يكون رتبة للدهن حقيقة لوجود الحمار وفي نظر وكيله بالقبض وكيله  
 بشراء لا نظر رسول اعلم ان هنا وكيله بالشراء وكيله بالقبض وسواء صورة التوكيد بالشراء  
 بقول التوكيد وكيله على بشراء كذا وصورة التوكيد بالقبض ان يقول كى وكيله على قبض اشتري  
 ارباة وصورة الرسالة ان يقول كى رسولاً على قبضه من رتبة التوكيد الاول يسقط الحار بالاجماع ورتبة  
 كير الثاني سقط عند في حصة اذا قبض فاعلم ان البيع كى ليس له ولا التوكيد ان رتبة الامن عيب  
 اذا قبضه مسورا ثم رآه فاسقط الجبار فانه لا يسقط الاية اذا قبضه مسورا يعني التوكيد بالقبض  
 قص فلا يملك اسقاطه قصد الصبر ورتبة اجنبيا وان ارسل رسولاً بقبضه فقبضه بعد مارة فلهذا  
 رتبة وقال التوكيد بالقبض والرسول سواء في ان قبضها بعد الروية لا يسقط حار المشتري في عيب

من رتبة الى ما بعد من المتن باقية بعد **ق** لا قبل هذا في غير  
ما في عرفنا قالوا بالباطن لا سقط خياره لا ما استقرت على  
الباطن والظاهر في الشاهد هو قوله في الوسط الجواب على  
ما في ذلك في غير **ق** هو جواب عن طرف الى حصة من قبل ما في  
بانه ترك الباطن ودان اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به  
وصار بخيار اليب وجبار الشرط وصار كما اذا اقتضت  
واراد ان يسقط قصد شي ما يظهر من الهداية **ق** وفي  
الظهير وفي شاة الغيبة لا بد من النظر الى صريحها وسائر  
جسد ما انتهى الى حفظ فان في بعض المسارات ما يوجب  
الاقتصار على رتبة صريحها **ق** قوله او رتبة في  
في الزواج هذا هو المروي عن ابي حمزة ويحد ويحد  
بطلان ذكره الزبلي **ق** قوله ان في رتبة واحد منها جواب  
فان لم يتفاوت والمجوع جواب فان كان الذي في قوله علامة  
ان يعرض بالتفويض مبتدأ وخبر الجملة معترضة بين الشرط  
والجزاء اي علامة عدم التفاوت جواز العرض بالتفويض  
والتفويض يقين وضع الدال الجملة معرب مؤنث والى **ق**  
وسائر معنوه لا به مكلف بخارج لها مصاد كالضمير **ق**  
الاساس من غير ضمير مصاد بمجرله الامحاح وهو نائب الامة  
الملتزمة وقد كتبه في العوائد ان لا يحل كالقبلة التي انما هي  
مسئلة لا بها وعليه ولا حجة ولا حجة ولا حجة على الدال التي هي  
في عهده وانما الواجب حكومة على ذلك وانما رتبة واحدة  
الا ان يكون العلم العموم ولا يجوز ان ينافي عن الكفارات ولا  
كونه اما ما اعظم ولا فاصبا ويكوه ولا في حكم صيد  
ورحمه واجتهاد في القبلة بحسب: وان وجد فانه لكل  
ولا يصلح كونه شاهدا ولو لم ينفذ في الشهادة بالنساع **ق**  
وعلا مة ان يعرض بالتفويض مبتدأ وخبر الجملة  
معترضة بين الشرط والجزاء اي علامة عدم التفاوت جواز  
العرض بالتفويض والتفويض بالمتقين وضع الدال الجملة  
معرب مؤنث والى **ق** وما رتبة جملة حاوية على فاعل  
استقرت وما فاقته والى

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



القبض وفيه وضع المسئلة لو كان من القبض لما جاز الضرف فيه فان عاد اليوب الذي باعه المشتري  
الي سبب هو فتح بان رد المشتري الثاني اليه بالقبض بالنضاء او رجع الاول في الحقة فهو على خيار  
مخازن رد الكاخذ الرتبة لا تلاء الما فيه الاصل وهو لا يرد في الما فيه الصفة ولا يرد في الما فيه

١٦٩  
 فيكون من هذا مدخل على الرضا في قول او مرقا  
 في الجارية لا ان الرضا في النقص الشرعي لا ينال حتى ينال في البيع  
 فاية البيان في ٢ قال في عبارة الميان وكذا اذا رة على البيع  
 وزمن والجارعة على ما يظهر من كلام صدر الشريعة وقوله ان  
 سئل في ماخذ صاحب الدر من الكتب ما يوافق ما قاله وهو  
 شري دار او لم يره فيعت دار بعينها فاخذها بالشفعة لان  
 يرد الدار الاولى بخيار الزويرة انتهى وهو الموافق لما نقله  
 الكلبية عن الامام القزويني من ان عدم بطلان خيار فهو  
 المختار من الزويرة واما قول صاحب الدر في الترجع المظلم  
 بعد فروية لها فلا يذهب عليه عن صالح اصلاح  
 ما انفقه فليست ببيع فيقال بمضموع وكان بعضهم  
 ليس بميب لم يكن لان يرد اذ لم يكن عيبا عند الحكماء في  
 التنازل خاتمة في ٨ الاضاف في خيار العيبا خاصة التي  
 في عيبه اما العيب فهو في القصة فسر في فتح القدير بما جمل  
 عند عصر القصة السليمة واما في السريعة فاسند ذكره  
 من انه ما لا وجب نقضه نقض الذي عند الخيار غير  
 اما حقيقة كالمقطع الباع مدعي من القرض فانه عيب  
 به نصف الحق لان ما صار معصوم وانما في احكاما بان  
 الرجوع الباع بالتعيب عند المشتري والحق الشرعي في  
 كافي الكفاية في ٢ قال الرضا لا يختلف السرقة بين ان يكون  
 من المولى او من غيره الا اذا اسرق من المولى شيئا لا لآخر  
 فانه لا يكون عيبا فان التضمير جاء من المولى حينما حوته  
 اليد وان سرق طما من المولى لبيعه يكون عيبا لانه  
 لا يات منه في حفظ اماله انتهى في ١ في قول اول فزال  
 الاول بالبلوغ في ٥ فان البول قبل البلوغ لنصف  
 في الثامنة ومما دلل في البطن والاذان قبل البلوغ  
 العيب والسرقة قبل البلوغ لقلة المسالاة وما بعد  
 تحت في الباطن كما قال الرضا في ١ مد للفق الذي في  
 عرو في المحرقة من باب قال الشافعي الا في المار ب من غير  
 السيد فان هرب من الظلم سبى انما ربي هارا فيل  
 هذا الا باق عيبا لم يرب ليس بميب انتهى في المحرقة  
 اشترى جارية فزى بها فرقة ولم يعلم بانها عيب فاشترى  
 ثم علم ان عيبا لا يرد لانه ما يشبهه على الناس وذكر فيها  
 قبل انه ان كان جليلا لا يبيع على الناس كالغور ونحوه  
 لا يرد وان كان يبيع يرد انتهى وفي القصة اشترى عدا  
 وفيه ان فرقة وبرئت ولم يعلم ثم عادت فرقة واخر  
 الحذر ان عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع بنقضا  
 العيب وهذا بخلاف مسئلة ما اذا كانت به فرقة فاشترى  
 او جرد في فاشترى عند المسرى فلذلك لان المتجارة ليس  
 بميب انتهى غير قوله فوجد عيبا او جده لانه  
 رد البض بخيار العيب بعد القبض فقام النصفه كالبيع  
 والظلم هنا في الرد بخيار الزويرة بقوله زاده  
 منها مسئلة تجده مذكرة في الكفاية وهي من اشترى عدا  
 ضمير فوجده يقول في العرائض وعيب عده بعيبا  
 كان له ان يرجع بنقضا العيب فلو رجع بنقضا العيب  
 لم يجر العذر في العلم ان لا يسترد ما اعطى من النقصان  
 لولا ان العيب بالبلوغ والله

卷一百一十五



في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لا في الباطن لا في الظاهر لان العيب معد في القلب وشعاعه في الدماغ والجوهر انقطاع ذلك الشعاع وهو يختلف باختلاف السبب والجزء من رايحة النعم والذوق بالذات للجزء وتلك الغاية رايحة الانط والرياء والتولد من اي من الرغبات في الآخرة متعلق باليوب الاربعة بمعنى انها عيب فيها لان المقصود قد يكون الاستغناء وهي محلة برون الكمال فانها ليست عيبا في المقصود من الاستغناء وهي لا تجزأ لان البحث الاول في البحث لا يكون في الناس مثلا لان ادراكه لا يكون له في الباطن وهو يقتضي النقص ويكون الرضا عادة له لان اشباعه عن محله بالحدثة والكفرى وكالكفر فيها لان طبع المسلم يفرح بحجته ولا يفرح بغيره في بعض الكفارات فيتحل الرضا عليه ولو اشترى على انه كافر فوجد مسلما ابرده لان الرضا والعتب القديم لا يرضى بنقص النقص والدين لان ما ليس به مشغولة بحق الغنى والشعر والماء في العين لا يرضى بها نقصان البصر وارتفاع حصى بنت سبع عشرة والاسمى اذ لا يرضى بها لان كلاهما في الباطن فلو حدث متعلق بقوله مشرو وجده شرا الى اي بعد ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري رجع الى المشتري بنقصان اي نقصان العيب بان يقوم ويرجع ويقوم ولا عيب به فان كان تفاوت ما بين القيمتين المشترى رجع بغير النقص وان كان نصف المشترى رجع بنصف العيب اورد به على البائع برضا البائع الا لما عالج من رد المشتري واخذ البائع

كثوب شرا فقطعه فظهر عيبه وجاز له ابراهم اخذته كن ذلك اي مظهره فلا يرجع مشرو بان باعه البائع ان يقول انا اخذته ميبا فالمشتري يبيع بكون حاسبا للمبيع ولا يرجع بالنقصان وانه وطها عظم على كثوب شرا اي كانه شرا ولم يترأس عيوبها فوطها بكونها كانت او شيئا او قبلها بشهوة اولسها بما اي بشهوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد بها الا برضا البائع اذ لم يقول انا اخذته ما ع ذلك العيب وليس منها ما ع من الاخذ كان فيعاسيا في بين المانع من الرد برضا البائع بقوله فان خاط اي المشتري المقطوع او صنفه بغير سواد فقهه يكون الرضا في المبيع اتفاقا فانه لو صنفه اسود فكله الجواب عندها لان السواد عند زيادة كالحمرة والصفرة وعنده السواد نقصان او لت السوق بينين والمطله تخط المشتري ملكه ملك البائع فظهر عيبه القديم لا ياخذ اي البائع ويرج براء يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انا اخذته ميبا لا اختلاط ملك المشتري بالمبيع وهو الخط والصنع والسمن وفي العاديه ان الرد ممتنع من جهة الشريعة لان المشتري يرد به والبائع يقبله لان الشريعة تمنع من الرد والصنع حصول الربوا كما لو باع اي المشتري الثوب المحيط وهو بعد روية عيبه او مات العبد واعتمه قبلها اي قبل روية عيبه بجانا او برة او استولى ها فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الروية فلان الرد كان ممتنعا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حاسبا للمبيع حتى لو كان البيع قبل الخطا كان حاسبا واما في الموت فلان الملك ينتهي بوامتاع الرد ينتهي حكما للموت لا بتمتع ولا ببيع الرجوع واما في الاعتاق فالنقصان فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بتمتع فصار كالمشرو وفي الاستحسان يرجع لان الاعتاق انها ملك اي اتمام له

في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لا في الباطن لا في الظاهر لان العيب معد في القلب وشعاعه في الدماغ والجوهر انقطاع ذلك الشعاع وهو يختلف باختلاف السبب والجزء من رايحة النعم والذوق بالذات للجزء وتلك الغاية رايحة الانط والرياء والتولد من اي من الرغبات في الآخرة متعلق باليوب الاربعة بمعنى انها عيب فيها لان المقصود قد يكون الاستغناء وهي محلة برون الكمال فانها ليست عيبا في المقصود من الاستغناء وهي لا تجزأ لان البحث الاول في البحث لا يكون في الناس مثلا لان ادراكه لا يكون له في الباطن وهو يقتضي النقص ويكون الرضا عادة له لان اشباعه عن محله بالحدثة والكفرى وكالكفرى فيها لان طبع المسلم يفرح بحجته ولا يفرح بغيره في بعض الكفارات فيتحل الرضا عليه ولو اشترى على انه كافر فوجد مسلما ابرده لان الرضا والعتب القديم لا يرضى بنقص النقص والدين لان ما ليس به مشغولة بحق الغنى والشعر والماء في العين لا يرضى بها نقصان البصر وارتفاع حصى بنت سبع عشرة والاسمى اذ لا يرضى بها لان كلاهما في الباطن فلو حدث متعلق بقوله مشرو وجده شرا الى اي بعد ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري رجع الى المشتري بنقصان اي نقصان العيب بان يقوم ويرجع ويقوم ولا عيب به فان كان تفاوت ما بين القيمتين المشترى رجع بغير النقص وان كان نصف المشترى رجع بنصف العيب اورد به على البائع برضا البائع الا لما عالج من رد المشتري واخذ البائع

قوله ودم العدم فانها ليست عيبا وذكر في بعض النسخ ان العدم لا يرد به وذكر في بعض النسخ ان العدم لا يرد به وذكر في بعض النسخ ان العدم لا يرد به وذكر في بعض النسخ ان العدم لا يرد به

في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لا في الباطن لا في الظاهر لان العيب معد في القلب وشعاعه في الدماغ والجوهر انقطاع ذلك الشعاع وهو يختلف باختلاف السبب والجزء من رايحة النعم والذوق بالذات للجزء وتلك الغاية رايحة الانط والرياء والتولد من اي من الرغبات في الآخرة متعلق باليوب الاربعة بمعنى انها عيب فيها لان المقصود قد يكون الاستغناء وهي محلة برون الكمال فانها ليست عيبا في المقصود من الاستغناء وهي لا تجزأ لان البحث الاول في البحث لا يكون في الناس مثلا لان ادراكه لا يكون له في الباطن وهو يقتضي النقص ويكون الرضا عادة له لان اشباعه عن محله بالحدثة والكفرى وكالكفرى فيها لان طبع المسلم يفرح بحجته ولا يفرح بغيره في بعض الكفارات فيتحل الرضا عليه ولو اشترى على انه كافر فوجد مسلما ابرده لان الرضا والعتب القديم لا يرضى بنقص النقص والدين لان ما ليس به مشغولة بحق الغنى والشعر والماء في العين لا يرضى بها نقصان البصر وارتفاع حصى بنت سبع عشرة والاسمى اذ لا يرضى بها لان كلاهما في الباطن فلو حدث متعلق بقوله مشرو وجده شرا الى اي بعد ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري رجع الى المشتري بنقصان اي نقصان العيب بان يقوم ويرجع ويقوم ولا عيب به فان كان تفاوت ما بين القيمتين المشترى رجع بغير النقص وان كان نصف المشترى رجع بنصف العيب اورد به على البائع برضا البائع الا لما عالج من رد المشتري واخذ البائع



وطول في غاية البيان واما لو لم يملك في حيزه من الميراث لكان له ان يملك في حيزه من الميراث...  
و قوله في غاية العتق متعلق بقوله يشترط...  
عنده وعند ما يرجع بنقصان العيب...  
دفع ما عسى ان يورده من ان يملك في حيزه من الميراث...  
منها من ثمة وقد يرجع بغيره...  
اشفاق من الاصل كذا في شروط الهداية...  
له بخلاف البيع قبل الغطاء فانه فاعطى الملك...  
البيع كالمشتري للملك...  
على من اقامه الدليل الى غاية العتق...  
بالعتق وهو من اثار الملك...  
التدبير والاستيلاء...  
الى ملك فقد تم رد الرذ مع بقاء الملك...  
لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة...  
بعضه وليس الثوب فخر...  
وعن ان حيفه ان يرجع...  
المعروف ان عجز المكاتب...  
عيب لا يرجع بالنقصان...  
رتبه فاذا يرجع رده لزوال المانع...  
من المشتري لا يرجع...  
مسكاه واذا امتنع الرد...  
مضمون ان لو باشره في ملك الغير...  
الملك فصار كالمستفيد...  
يرجع لا يصح في البيع...  
بفعل مضمون من البيع...  
في الجمل ولو بالظن...  
للغير بغير الامكان...  
ولا يمتنع في الجمل...  
بقوله رده عند ما تعلق...  
بنقصان القاضى...  
اقراره بالعيب...  
لا يكون الرد...  
ان يكون...  
والبيع الاول...  
شرا بقتضا...  
المستحق لا يبطل...  
بلى المستحق...

وطول في غاية البيان واما لو لم يملك في حيزه من الميراث لكان له ان يملك في حيزه من الميراث...  
و قوله في غاية العتق متعلق بقوله يشترط...  
عنده وعند ما يرجع بنقصان العيب...  
دفع ما عسى ان يورده من ان يملك في حيزه من الميراث...  
منها من ثمة وقد يرجع بغيره...  
اشفاق من الاصل كذا في شروط الهداية...  
له بخلاف البيع قبل الغطاء فانه فاعطى الملك...  
البيع كالمشتري للملك...  
على من اقامه الدليل الى غاية العتق...  
بالعتق وهو من اثار الملك...  
التدبير والاستيلاء...  
الى ملك فقد تم رد الرذ مع بقاء الملك...  
لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة...  
بعضه وليس الثوب فخر...  
وعن ان حيفه ان يرجع...  
المعروف ان عجز المكاتب...  
عيب لا يرجع بالنقصان...  
رتبه فاذا يرجع رده لزوال المانع...  
من المشتري لا يرجع...  
مسكاه واذا امتنع الرد...  
مضمون ان لو باشره في ملك الغير...  
الملك فصار كالمستفيد...  
يرجع لا يصح في البيع...  
بفعل مضمون من البيع...  
في الجمل ولو بالظن...  
للغير بغير الامكان...  
ولا يمتنع في الجمل...  
بقوله رده عند ما تعلق...  
بنقصان القاضى...  
اقراره بالعيب...  
لا يكون الرد...  
ان يكون...  
والبيع الاول...  
شرا بقتضا...  
المستحق لا يبطل...  
بلى المستحق...

بلى المستحق...







قال شمس المشرق في شرح الكافي اذا اشتراه وهو منجز فمضى  
اصح الروايتين عن ابي جعفر رجع بالنفس انما اذا اشتراه  
لا من هذا منزلة الاستحقاق في الزاوية الاخرى قال لا يرجع  
ان حلاله من وجه لا استحقاق ومن وجه لا العيب حتى  
لا يصح بيعه فليشبه بالاستحقاق قلنا عند الجمهور رجع  
النفس فليشبه العيب قلنا لا يرجع عند المذهب لانما جاز  
هذا بالاستحقاق لا في الضرر من المشتري وقد اختلف حين  
علم انه اشتراه ولما في دعوى صحة تلك الزاوية نظرون كما  
كذلك ان الاتفاق في غايته السان **ك** اذا اراد رب الله  
المدين عن دينه في بيعه فانه لا يبرأ اليه في غايته  
**ق** وان كان رده بالعيب لطلان اقراره يمكنه في  
**د** قال في الكافي والاصح انه عليك كذا عليك بثلث بفضه  
الاقرار ضرورة فيكون ملكه بعد الشراء ثم اقره انتهى  
من قوله او اوله الا انه هو عبارة الكافي في بعضها واوله  
بعض استوفى ما اوجع الفناء باستعماله وان قال في  
المعرب لا يقال اوله لمجارية بمعنى استوفى ما انتهى  
وهو القصة بالبيع المشتري بعد البيع على العيب ثم  
زال العيب في يد المشتري فانه ليس بالبيع ان يرجع على  
مشتريه بعد البيع ان زالي بماله المشتري الاول والآخر  
فلما انتهى وقتها اشترى حار او وحيد به عيبا هو ما اراد  
الرد فقصم بينهما بدسار واخذ ثم وجد به عيبا قديما  
فانه ان يرجع الدينار وقيل يرجع بفضه ان العيب في  
وقت حاج الفصول لو اشتراه على ان يفسد حادون ظهر  
في ذلك رده بغير

وبأي من آخر وجد المشتري الثاني أيضا لا يرد بما سبق من أمراء البائع الأول ما لم يبرهن أنه باع  
عنده أي عند البائع الأول المخر لأن الموجود من البائع الثاني السكون عند أمراء البائع الأول وأما  
ليس بحجة على المشتري الأول وهو البائع الثاني مشتر بعد اقامة قال اعقب البائع البعد أو يرد  
أوليا الأمانة وهو حر الأصل وانكر البائع وحلف لغير المدعي عن الأمانة فنص عليه أي على المشتري  
بالعتق والتدبير والاستيلاء لا قراره بما ذكره ورجع بالغيب أن يعلم ببيان البطل الرجوع أو الائمة  
عن ملكه إلى غيره بالنشأة أو قراره ولم يوجد حتى لو قال باع وهو ملك فلان وصدة فلان واحد  
لا يرجع بالنقصان لأنه آخر حجة عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وجه كذا في الجامع الكبير باع الإمام أو  
أمين ببيعة محررة حتى لو لم يكن محررة لم يجز سبها لأنها ملك كما مر في كتاب السيرة ووجد المشتري  
في البيع غيبا لا يرد عليهما أي الإمام وأمينه لأن الأمين لا ينصب خصما بل الإمام ينصبه خصما ولا يخلط

100



















در سوره بقره آیه ۲۵۵



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



وقد تمت المناقشة في هذه المسألة وهو بلا غرض بخلاف ما إذا باع بالمرض لأن الفضل إنما يظهر عند الحاجة  
بغير ما هو عليه في البيع المجموع بالثمن الأول قبل فسخه صورته اشترى جارية بمائة ثم باعها وأخرى  
بمئتين من البيع بمائة قبل فسخ الثمن الأول فالبيع فاسد في التي اشترى من البيع صحيح في التي  
لم يشترها منه إذ لا بد أن يجمد بعض الثمن بمائة التي لم يشترها منه فيكون مشترى الآخر باقرا لما باع  
وهو فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الفساد لأنه باعتبار شبهة الربا فلا يثبت  
بما مضى إليها كان اعتبار شبهة الشبهة وهي غير معتبرة مع مع الطريق عقد أي بين لطل  
وعرض ولا أي ولم يجدهما الأول قط وأما الثاني فلأنه لم يثبت بتقدير عرض باب الدار القطعي  
كما في النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوما يصح بيعه وهبه وفي النار راحة الطريق لأنه  
طريق إلى الطريق الأعظم وطريق إلى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك الإنسان فالطريق الخاص  
في ملك الإنسان لا يدخل في البيع من غير ذكره إمامنا أبو ذر الحفوي والمرافق والطريقان الآخران  
يدخلان في البيع من غير ذكره لا يصح بيع الماء وهبه لأنه مجهول إذ لا بد من قدرها فيفقد من الماء  
صحح حتى المرور بها للأرض بالاجماع ووجهه في رواية وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزيادة  
بجوز وصحة الفقيه أبو الليث ما نهى عن الحقوق وسع الحقوق بالافتراد لا يجوز والشرب كذلك إذ أي  
صحح بيعه بها للأرض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لأنه نصيب من الماء ولم  
في أخرى وهو اختيار مشايخ تجار الكهانة لا يصح حتى التيسير وهبه لأنه كان على السطح كان حتى  
السطح وقد مر أن بيعه باطل وأن كان على الأرض كان مجهولا بجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور  
على إحدى الروابطين وحق السطح يتعلق بين لا تبقى وهي البناء فاشبهه المنافع وحق المرور يتعلق  
ببني وبني الأرض فاشبهه الأعيان لا البيع إلى النوروز معرب نوروز وهو أول يوم من الربيع والمهرجان  
وهو الحزب وأما لا يجوز لأن النوروز يختلف بين نوروز السلطان ونوروز الدمايين ونوروز الخوص  
كذا في الكفاية وإلى صوم النصارى وقطر اليهود إذ لم يعرف أي المتبايعين خصوص اليوم لجهالة الأرض  
نأذا عرفه جاز بخلاف قطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لأن مدته بالأيام معلومة وهي  
خمسون يوما ذكره الفراهيدي وقدم الحجاج والحصاد بفتح الحاء وكسرها قطع الزرع والدياس وهو  
أن يولى الطعام بنوام الدواب وأحوها والقطاف قطع العنب والخرنوب قطع تمر الخ والوصف  
وأما لا يجوز لأنها متقدمة وشاخ وتغير إليها أي إلى هذه الأوقات لأن جهالة البسيرة تمنع في  
الكفاية وهذه جهالة بسيرة لا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في أنه لا يصح جواز البيع أولا وصح  
أي البيع أن أسقط الآخر قبل حلوله زال المبدأ قبل نفاذه ولو باع مطلقا ثم أحل الثمن إلى هذا الوقت  
صحح لأن هذا باجل الدين والجهالة في الدين تمنع بشرط عطف على النوروز أي ولا يصح البيع بشرط  
أن ينص فيه الفدية في بيع واحد هي أي أحد المأذنين أو البيع يستحق أي النفع بأن يكون أدنيا وأما قصد  
بيع هذا الشرط لأنها إذا قصد المقابلة بين البيع والشئ فنقد خلا الشرط على العرض وقد وجب

卷之四

مع النكاح  
الادوات

والصواب وانما كانت قبيل الفجر فلهذا قالوا انهم ذرأه  
ان يكون العبارة المذكورة فيها جرد وكذا لو قد من الغد











قوله في هذا الفصل كذا في التوراة وقارن في كتاب موسى العبراني وجب به القدم من الارض كالنقود مؤنثه انتهى لكن التوافق لهذا الاستقراء ان يقول ان هذا هو  
 الفصل على ان يكون قد سبق اليه واحد كما وقع في عبارة التوراة <sup>عنه</sup> وقال لا يجوز حصول الظاهر والمراد يعني انما هو البطلان كما قال في ابراهيمان ولو كسر رسم ذنب بشره <sup>عنه</sup> ويظهر ان محرم حلال  
 وهو مستهتة انتهى باسم ما يؤول له مع <sup>عنه</sup> وقال لا يجوز حصول الظاهر والمراد يعني انما هو البطلان كما قال في ابراهيمان ولو كسر رسم ذنب بشره <sup>عنه</sup> ويظهر ان محرم حلال  
 بهج صيد مكررة عندنا والبطلان وهو لا ظهري انتهى



—

...  
...  
...  
...

[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الذي ويبدله هو الدرهم المخصوص الذي يملأه حلكا فاسدا فلا يقر في الاثني عشر شهرة الشبهة كما في مشروع الهداية اذا كان  
بمئة **ع ٣٤** وماخذ الدار والارض ودان في الحاقه وينقطع حتى لا يسرد اذا انتهى وهذا القول ان حبيشة **ع ٣٥** كما في مذهب وبنت  
البايع **ع ٣٦** قال في عاية البيان ثم اضعف الحقين وهو من الشيع لا يطرئ بناء المشتري في الدار المشفرة بل ينقطع  
الدار في عاية السان فينقطع به حتى لا يسرد اذ لا لا يجوز للاسنان ان يسمى في بعض ما تم من جهة فصار كما اذا اذاع المشتري  
من حق البايع بل يعني ان حق الشيع وان كان اضعف من حق البايع من بعض الجهات لكنه اقرى من حق البايع من جهة عدم  
القول في الحاقه المعروف وبوجده نسخ الدرهم على اسقاط الواو من قوله وفي القمار على الخلاف المعروف ولا يرى

لا يصح وهي ما مرنا فتبين في البيع الفاسد اعلم الجنب في المال نوعان حيث لعدم الملك ظاهرهما  
 وحيث لفساد في الملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعرض وما لا يتعين كالمنقود فالجنب لعدم الملك  
 يعرف في النوعين كالمنقود والفاصل بينهما في العرض والغير ورجح بقصد فالرجح عندنا في حصة  
 ومحمد تتعلق العقد بالغير ظاهرهما يتعين فيمكن حقيقته الجنب وفيما لا يتعين بجك شبهة الجنب تتعلق  
 العقد به من حيث يكون سلامة البيع او قد بدلت في فصار ملك الغير وبسببه الى الرجح من وجه فيمكن فيه  
 شبهة الجنب واما الجنب لفساد الملك فيغير ما يتعين لا فيما لا يتعين لفساد الملك دون عدم الملك  
 فتقبل حقيقة الجنب فيما يتعين في شبهة هنا فيغير وشبهة فيما لا يتعين فيقبل شبهة شبهة هنا لا في  
 كاطاب رجح مال او عامه فمضى لم يظهر عدمه بالنسبة في صورته ادعى على رجل مالا ففقد فرجح الذي  
 لم يفسد فاعلم ان هذا المال ليس على المدعي عليه فالرجح طيب لان الجنب هنا لفساد الملك لان الدين واجب  
 بالاقرار استحق بالنسبة في وجهه وبذلك المسمى فلو كان لا يعلم فيما لا يتعين في وجهه فافسد  
 او عرض في ارض شرها فافسد او في فميتها اى في فمها والارض وقا لا ينقض البناء ويرد العام وكذا  
 الغرض ان حتى الشئ الضعيف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضاء والارض وبطلان بالخبر  
 ولا يورث بخلاف حتى البائع والاصغف انه يبطل شئ فالأقوى اولى ان يبطل به حتى الشئ الضعيف لا يبطل  
 بالبناء والغرض حتى البائع كذلك ولان البناء والغرض حصلا للمشتري بتسليم من جهة البائع وكل ما  
 هو كذلك ينقطع حتى الاسترداد كالمعاصر من المشتري بخلاف الشئ الضعيف اذ التسليم لم يوجد فيه  
 ولهذا لو وهبها للمشتري لم يطر حتى الشئ الضعيف وكذا الوهابها من اخرها فانه باخذ الشئ الضعيف البائع الثاني  
 او بالاول بالغير وان لم يكن في الفاسد شئ لان حق البائع قد انقطع هنا وعلى هذا صار حتى الشئ الضعيف  
 لعدم التسليم منه اقوى من حتى البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع  
 في بيان الموقوف واحكامه فقال ووقف بيع مال الغير على اجازته وبيع البعد والصبي المحجورين على  
 اجازة مولاه وعلى اجازة الاب والوصي وبيع ما لم ين فاسد عقول غير رشيد على اجازة القاضي وبيع  
 المهرود والمستاجر وارضى من رادع الغير على اجازة المولى والمستاجر والمراعى ولو فاسدا  
 الاجازة لزم ان يستلم المشتري ولكن الوفاى الراهن المال او اراه المهرين وترد الرهن عليه ثم البيع  
 وبيع شئ بدينه بقره والبائع يعلم والمشتري لا يعلم بوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فذو ان فمقا  
 من العلم بطل وبيع البيع من غير المشتري يسمى باع شيئا من زيد ثم باع من بكر لا ينفذ الثاني حتى لو فاسدا  
 الاول لا ينفذ الثاني لكل بوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا  
 والفقهاء في الخلاف الموقوف الذي سمي وبيع المرنه عند الوفاة فمقدرة في بابه والبيع ما باع فلو كان  
 والبائع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صحيح والباطل والبيع شر ما بيع الناس به او بغير ما اخذ  
 فلان ذكر في شرح الشافعي ان لا يجوز وفي نسخة الامام السرخسي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم  
 في المجلس من الوفاة فيه وان كان وبيع الشئ بغيره لم يجز لانه لو يثبت في المجلس حار وبيع يقع فيه

[illegible]

كتاب

*(Faint handwritten notes)*

سید احمد علی خان

[illegible]



[illegible]

فقط الاستيناس والمنع من التعاقد وفيه ترك الرحمة على الضعاف وقد أوعد عليه بخلاف الكبيرين  
أذ ليس هناك الرحمة عليهم والروحيين لأن النص معلول بالقرابة المحرمة للسكان حتى لا يدخر فيه

و قد مر في اول السبع و كان في المجلس الذي لم يخط  
 و بعد ان مضى في المجلس الذي لم يخط  
 و بعد ان مضى في المجلس الذي لم يخط







بمشتى اى كى او ذرى او عدوى متقارب اذ لو لم يكن متقارباً بالاشترى عبد بنوب  
 فباعه بوليته او مراحمته من مالك ذلك الثوب بطل البيع لانه ينفق بغيره ذلك الثوب  
 وهو مجهول لا يعرف الا بالقرز والظن وجهالة الشئ بغير جواز العقد حتى لو باعه  
 بوليته او مراحمته من مالك ذلك الثوب بطل البيع لانه ينفق بغيره ذلك الثوب  
 ولو باعه بوليته او مراحمته من مالك ذلك الثوب بطل البيع لانه ينفق بغيره ذلك الثوب  
 في البيع ولو كان ما شره به مثلياً فباعه به وبغيره فبطل البيع لانه ينفق بغيره ذلك الثوب  
 في البيع ولو كان ما شره به مثلياً فباعه به وبغيره فبطل البيع لانه ينفق بغيره ذلك الثوب  
 والافان علم في الجمل طار ولف الحيار والافان

ولم يتم امر القصار اى نحو القصاره قماره وفي عين البيع وهو الجمل ما زاد  
 في قيمته لانه ما زاد في عين الشئ او في قيمته حتى به وانما كان الجمل ما يزيد في قيمة البيع  
 لانه القيمة تختلف باختلاف المكان فيضم الجمل الطراز والقيمة والاختلاف  
 وتخصيص الارز وطى البئر وكري النعم والقناعة وعرض الاشجار ودرج الشاة وسجها  
 وانما واختبأ بابا وثقب اللؤلؤ وسوق الغنم والكل ان ما جرى عرف التجار على ما  
 برأس المال يلحق به وما لا فلا والمذكور بهذه الصفة تختلف اجز بيت تحفظ واجز  
 الراعى والتعليم سواء كان تعلم القرآن او حس او علم في الاعمال لانه الراعى حفظ  
 وهو لا يزيد في القيمة ولا في القيمة وحصله الزيادة في التعلم المعنى فيه وهو زينة  
 وقابلية وكذا لا يقيم الجمل الطبيب والراعى وما يؤخذ في الطريق علم في الجمل  
 اجرة السمسار ان كانت مشروطة في العقد تضمن والافان ان كانت على انحصار  
 لا تضمن واما اجرة الدلال فيانضم اتفاقا وتضمن نفقة البيع وكسوته لانه نفقة المشتري  
 على نفقه في سفره من وقت تراءى للبيوع فبطل بالاجرة لانه فعل القصاره او  
 اعمل وكونه بيده لا يضمنه

الا قاله في اللغة الاستقاط ولذا يقال في الدعاء اللهم افقره اسقط رقبته وارفعها وكذا العاقران يرفعان العقدة بالاقالة وهي مسقط مطلقا  
 من بعد حصى البيع او حبله وبمثل الثمن او باقل او بكثر منه في حق العاقرين عند حسمه رحم الله كما يظهر فائدة في مسائل منها انهما لو سمي في الاقالة خلا  
 الثمن الاول يكون باطلا كما يذكر في المتن ومنها انهما لا يفسد بالشرط افساده كما يفسد البيع ومنها انهما اذا اتفقا باجار للبايع مع جميع قبل قبضه ومنها ان  
 اذا كان مكمل بجوز للبايع بيعه بلا اعادة الكيل ومنها ان الباع اذا اوجب البيع من المشتري الاقالة قبل القبض جاز منه ولو كانت الاقالة بيعا في  
 حقها لما جاز كل منهما هذا اذا جعلها فسخا وان لم يكن بان رادت البيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنه لانه لا يفسخ الاقالة  
 الا بطريق الفسخ وانما قيدنا بالقيدين لان الزيادة من القبض منفصلة كانت او منفصلة لا يفسخ الاقالة عنه وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض  
 حتى نالت نظير فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عارضا لم يفسخ البيع الشفعة في بيعه جاز له ان ياخذ في الاقالة ومنها ان المشتري اذا باع البيع  
 من آخر ثم تقابلا فاطلع الباع على عيب كان عند الباع الاول ليس له ان يرد به عليه لانه مع رده حقه ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب  
 من آخر ثم تقابلا ليس للموهب الرجوع من بيته لان الموهوب له في حق الواب بمنزلة المشتري من المشتري ومنها ان المشتري اذا باع البيع  
 من آخر ففسد الثمن ثم تقابلا جاز للبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما باعه لانه في حق الباع كالمملوك بشرائه جديدا من المشتري الثاني ومنها  
 انه اذا اشترى من رجل من التجار بعد تمام الحول عند الحاجة ثم رده بعيب فيه بغير قضاء فملك المروءى رده لا يسقط عنه الزكوة لانه  
 بيع جديد في حق ثالث وهو الفسخ لان الرد بعيب بغير قضاء اقالة وجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وروى ما رواه الفضل اذا باع المتول والوجه  
 شيئا بكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول فلو شرط الزمته او اقل او خلاف حسمه او اجل الباع في ردة المشتري فانه  
 باطل والاقالة صحيحة عند حسمه حسمه رحم الله تعالى لان يحدث بالبيع عيب يجوز الاقالة باقل من الاول لان نقصان الثمن يكون لاجل  
 لاجل الفات بالبيع ويجعلها ارباب يوسف الاقالة بعد القبض فرض البيع بيعا سواء وقعت بمثل الثمن الاول او باقل او بكثر او بغير  
اخر وقبله لانه مع المنقول من القبض غير جائز الا ان العاقران الاقالة فيه من القبض يحمل سالا لان بيعه من القبض جاز ولو  
 لم يكن جعلها بيعا وفسخا يبطل كما اذا تقابلا في المنقول من القبض على خلاف الجنس الاول وجعلها ارباب عند الاقالة بمثل الثمن الاول  
 او اقل منه فسخا وبالكثير جعل الاقالة بكثر من الثمن الاول وجعل الجنس ارباب جنس الثمن الاول بيعا لان جعلها فسخا ممتنع وان  
 لم يكن جعلها بيعا وفسخا اسطر الاقالة كما اذا تقابلا من القبض على خلاف جنس الثمن الاول ولما صدر ان الاقالة فسخ عنه الا اذا  
 فيبطل وعند يوسف بيع الا اذا افسد فيجعل فسخا الا اذا افسد فيبطل وعند غيره فسخ الا اذا افسد فيجعل بيعا الا اذا افسد فيبطل  
 من جمل فسخه لانه حسمه ان الاقالة في اللغة اسقاط فيجعل فسخا في حقها اعمالا بوجها لان لها اولية على انفسها فيسما في حق  
 ثالث اعمالا بحكم الاقالة وهو مبادلة مال بمال بالتراضي لانه ليس لها اولية على غيرها وتجر واقع هذا الاصل الا انه جعل الاقالة اذا  
 كانت على خلاف جنس الثمن او على الزاد عليه بيعا صوتا للفظ عن السطون واما اذا انقص عن الثمن فقد جعلها فسخا لانه سكوت  
 عن بعض الثمن ونواقال وسكت عن كل الثمن كان فسخا فهذا الحق وكذا لو اجل يكون فسخا وسطل تاجيله لانه سكوت عن وصف الثمن  
 وهو كونه حالا ولا يوسم ان في الاقالة معنى البيع وهو مبادلة مال بمال بالتراضي فاعتبار حبل البيع اوله اذا امكن واذا لم يكن  
 يحمل فسخا اعلم ان الخلاف مما اذا ذكره فيمنع بلفظ الاقالة ولو ذكره بلفظ الفاسحة او المشاركة لا يحمل بيعا اتفاقا اعلم ان مقتضى موضوعه القوي  
 كذا فيهما به سيجد الجميع لاجل الملك



فیلست برینج دمر در قاجات کسر که دیوانت فیلست در  
فیلست برینج دمر در قاجات کسر که دیوانت فیلست در

قلبت اربع ذم و در بافت كسر كه و بولفت قيسه و در ...  
 اما فاعله و صيغة المفعول رفع و اسقاط و في الشئ عبارة عن رفع العقيد و كسر مشق من القول و صيغة الالف في القول الالف و كسر مشق  
 و اسقط اي ازال الجوز و هو غلط لانهم قالوا قلنت البيع و قلنت و قال الجوهري و قلنت البيع اقاله في نسخة و ربما قالوا قلنت و هو  
 لغة قيسه قد قرئت البيع مع ابن العين باء و الوصل الثاني على السطون ان في الصحاح اذروا اقاله البيع في ذكر الفاعل مع التبا لان  
 لا في ذكر الفاعل مع التبا و كذا في النهاية اصطلاحات الصحاح  
 و في قوله و كسر مشق من القول و صيغة الالف في القول الالف و كسر مشق

لا تخفى ولا تغافل مع الولد وكنهاته النهائية  
 اصطلاحات الصفا  
 انما من حيث السبع والتمسك والكره واليا كان ما يقع كان لا فاعلم ان يعلق صاحب بها في عفت زكائها مما وجب له ان يرفع لمصلحة الفضل من العفو والغير  
 حسب ما وجب اليه البعض بدليل قبيح السبع العفاف وهو جائزة لقوله فيعلم من قال ما دام بغيره فانه تعد عشرة في يوم القيمة ولان  
 العقد حقها وكل ما هو حقها يملكه وان وقع في جهتها كما في الغنايه وتسمى رفع مقد السبع غير اسم فانه ليس صحيح جمع الامور  
 هو الا اذا ثبت السبع اليك في حق الغير وفيه الاطلاق وقد ازيل في هذا الموضع ان يكون انقصا بعد حصه ما فان من العيب ولا يجوز ان ينقص  
 اكثره منه كذا في قوله السبع على القدي روح الله عليه وقبيل العيب لا قال الحكم في رفع ما عاين ما يطالبه ثم نقابا بعد ما يجب نقص في ثلث السبع الذي  
 من لان كل السبع باق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

رحل اشتر من آخر عبد او ثيابا ثم قال البائع اقلني حتى اتحرك الثمن سنة فقال فعلت جازت الاقالة دون التأخير وكذا الوقال اقلني عيان احط اعك  
خمين وربما فقال فعلت جازت الاقالة ودون الخط ويدفع كل الثمن هذا قول عمر وقال ابو يوسف جازت الاقالة على ما سمي من الاجر والنقصان  
من الخزانة كان في الخلاصة فالخلاص مما اذا حصل الفسخ بلفظ الاقالة اما اذا حصل بلفظ المفاخرة او المتاركة او الرد فلا خلاف ويجوز بيعا جدا  
في حق الاجل من الخاصة والكوكب بالبيع انما يملك الاقالة عندئذ حينئذ وعمر اذا لم يقض الثمن فاما اذا قبضه فان لا يملكها الجماعة من الفضولين مؤدوا ده  
نوه يعني ان البيع موصوب بالاجل هذه عبارة الرعي فيها ولا يذهب عليك ما في ذكر البيع معنا من ذكر الركائز والصواب بان المسئلة اليه كما  
وضع في كونه حيث قال رد وجه الرجل شيئا وقبضه حتى تراه بالموجب له ان نعم اصحابنا حجب الله ربحه وضع منه فان قوله وليس  
للوجهيب الرجوع خارج من تلك الركائز عزى زاهر قوله ولو تعايننا جاز الاقالة بعد ذلك احد مما المعايير مع العبرانيين  
فلكل منها سبع من وجه وثمن من وجه والي

١٠ - فانه انما يتحقق ان كان له في نفسه  
 والرفع وانما جعلت بعبارة اخرى مما علمنا في المعنى ما دللنا على ان اللفظ في حق المتعاقدين  
 واعتبرنا لفظي في حق غيرهما علمنا ان اللفظ في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين واللفظ لفظ اللفظ  
 فاعتبرنا جانب اللفظ في حق المتعاقدين بغير اللفظ بعبارة اخرى فاعتبرنا اللفظ في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين  
 ولو قلنا ايضا بالباء الشئ من كثرة اي شئ بعبارة اخرى فاعتبرنا اللفظ في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين  
 وبسبب في صاحبه وبسبب العين منه وكذا لو قلنا باللفظ في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين  
 بعد ذلك من جهة راس الشئ وبسبب العين منه وبسبب اللفظ في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين  
 ان قال احدكم ردم او عين اللفظ من بعد ان قال له بل يرد او يستدل في حق غيرهما العلم باللفظ في حق المتعاقدين  
 من الصريح والجوهر

[illegible][illegible]

توانم و الا دلالت و اعراض آنکه در ششیه  
البدنه به بیع آنکه



في ملكه ما ينفذ الا ان يضمن مع زيادة من والد السلي على حارسه ان يكون اهل من الثمن والبيع معلوم ويجوز العقد على ذلك الوضعية  
في صحة العقد وري اصطلاحها بان يضمن المالك من البع من ان الاقالة بعد البيع المسمى بالثمن الاول والثاني كذا في غير  
البيع وكذا في صحة سابقه البيع العقد وانما يسمى بولي لان البائع كان يحول المسمى والبايع لما اشتراه بما اشتراه اصطلاحها  
انما يسمى بولي لان البائع الاول والمالك بالثمن الاول والبيع الثاني وما يضمن مع البائع انما يسمى بولي لان البائع الثاني  
وصلى الى ينفذ من الثمن الاول اصطلاحها

حتى باع من ثانيا جاز ولو كانت بيعا فبطل لا يباع قبل القبض ولو باع من غير المشتري لم يجز له بيع  
جديد في حق غيره وذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكيل والموزون بلا اعادة الكيل والوزن متى اذا  
كان المكيل او الموزون باع من ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز  
او الوزن جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز ولو كان ثانيا جاز  
بمعنى اذا وحب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجز ان يبيع  
بمبيع يبيع المبيع قبل القبض وسعى في حوالته عطف على قوله في حال الهبة الخلاف  
فما اذا ذكر المبيع لفظ الاقالة ولو ذكر لفظ المسمى او المتاركة لا يجز بيعا اتفاقا اعمالا  
لموضوعه المسمى وقد فرغ من كونها بيعا في ذكر الاول بقوله فليس المبيع في البيع لا ينافي اخذها  
والاقالة بمعنى لو كان المبيع عقارا فسلم المبيع المسمى تقابلا ينفذ له بالشفقة لكونها بيعا جاز  
في حقها كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد البائع الثاني على الاول ببيع على بعد ما اى  
بعد الاقالة بمعنى اذا باع المشتري المبيع من اخره تقابلا لم يطلع على عيب كان في يد البائع فارد  
ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقها كانه اشتراه من المشتري من ذكر الثالث بقوله ليس  
للوهاب الرجوع اذا باع الموهوب له من اخره تقابلا بمعنى اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له  
ثم تقابلا ليس للواهب ان يرجع في حقها لان الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشتري من  
وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من اخره قبل العقد جاز البائع شراؤه منه بالقرع  
اذا اشتري شيئا فقبضه ولم يقدر الثمن حتى باع من اخره تقابلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه قبل  
تقدمه باقرع من الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشرائه من المشتري الثاني وذكر  
الخامس بقوله واذا اشتري بمرور من التجارة بعد الخدمة بعد الحول وجب له عيانه بغير قضاء  
واسترد المروى مملكت في يده لم تسقط الزكوة متى اذا اشتري بمرور من التجارة بعد الخدمة بعد  
ما حال عليها الحول فوجب له عيانه بغير قضاء واسترد المروى مملكت في يده فان الزكوة  
لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حوالته وهو المعتبر ان الرد بغير قضاء اقالة وهلاك المبيع بينهما  
اي الاقالة لا هلاك الثمن لا ينافي البيع والاصول في البيع لا الثمن ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض  
بطل البيع بخلاف هلاك الثمن وهلاك بعضه اى بعض المبيع بينهما بغير قضاء باعتبار البعض بالكل ولو  
تناقضا جاز الاقالة بعد هلاك احداهما ولا يبطر بلاكه لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع قائما  
**باب المراجعة والتولية والوصية الاولى بيع ما ملكه لم يبق من المشتري ليتناول ما اذا اصاب**  
المقصود عند المصاحب وضمن قيمة في وجهه جاز له ان يبيع ما يملكه وتولية على ما مضى وانما في  
فيه مشتري بثل ما قام عليه لم يبق من المشتري لان ما يملكه من المشتري ليس في الاول بل في الثاني  
منه ما قام عليه لما مضى ان لم يبق من المشتري ان يبيع ما يملكه من المشتري ليس في الاول بل في الثاني  
على ما قام عليه وان لم يكن من جنس والثانية ببيع ما قام عليه بدونه اي بدون الزيادة والثالثة

في ملكه ما ينفذ الا ان يضمن مع زيادة من والد السلي على حارسه ان يكون اهل من الثمن والبيع معلوم ويجوز العقد على ذلك الوضعية  
في صحة العقد وري اصطلاحها بان يضمن المالك من البع من ان الاقالة بعد البيع المسمى بالثمن الاول والثاني كذا في غير  
البيع وكذا في صحة سابقه البيع العقد وانما يسمى بولي لان البائع كان يحول المسمى والبايع لما اشتراه بما اشتراه اصطلاحها  
انما يسمى بولي لان البائع الاول والمالك بالثمن الاول والبيع الثاني وما يضمن مع البائع انما يسمى بولي لان البائع الثاني  
وصلى الى ينفذ من الثمن الاول اصطلاحها

في ملكه ما ينفذ الا ان يضمن مع زيادة من والد السلي على حارسه ان يكون اهل من الثمن والبيع معلوم ويجوز العقد على ذلك الوضعية  
في صحة العقد وري اصطلاحها بان يضمن المالك من البع من ان الاقالة بعد البيع المسمى بالثمن الاول والثاني كذا في غير  
البيع وكذا في صحة سابقه البيع العقد وانما يسمى بولي لان البائع كان يحول المسمى والبايع لما اشتراه بما اشتراه اصطلاحها  
انما يسمى بولي لان البائع الاول والمالك بالثمن الاول والبيع الثاني وما يضمن مع البائع انما يسمى بولي لان البائع الثاني  
وصلى الى ينفذ من الثمن الاول اصطلاحها



اوله وان كان الحج المبرور عليه فانه ان وصله و  
انما بعد جواب شرط كذا في اي اوابقى ذلك  
والعقد خزانة فلا يتغير وان  
في كل سنة بانه يثبت او اقره او يكون له حق في كل  
الاستلام الا اقره لانه شاقف يدعوا فلا يتغير سنة  
او يكون له حق في كل سنة او في كل سنة  
في الحج

نورانیہ کتب خانہ اسلامیہ  
اسلام آباد







حيث لا يتناول العاروان لم يكن وقع الفاعل بينه وبين ما روي في المتن مسند الى الاعرج عن  
 ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرو وبينه وبين ادله الحوارد ذلك يستلزم القول  
 وجعله معلوماً بذلك افعال ثبوت التوفيق والاعمال متعين لاحتماله ويكون مختصاً بمقتضى ما  
 المعوض قبل القبض بشرى الكيل لئلا اجزاء قدرته من غير كذا في العلم الحركات الثلاث  
 ولم يالك حتى يكمل النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصال  
 المشتري ولا يجوز ان يرتفع على المشروط وذلك لان البيع بخلاف ما اذا ابلغ جزاء ان الزيادة للمشتري  
 وبخلاف ما اذا باع الثوب مذكر غير ان الزيادة له الدرع وصف في الثوب بخلاف العدة كما ذكره  
 الشرا لا يزداد المالك مكيلاً او موزوناً به او وصية جار للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل  
 وقد يكون المبكر مبسوطاً اذا كان مشاعاً حاز الصرف فيه مطلقاً كذا في النهاية الا ان يكمل البائع بعد  
 بيعه عند المشتري لان البيع يصير معلوماً مبكراً واحداً يتحقق معنى التسليم وتحمل الحديث اجتماع الصفتين  
 كما سبق في السلم ارشاه الله كما فاذا كان البائع قبل البيع وان كان بحضرة المشتري لم يعتبر لانه ليس  
 صانع البائع والمشتري وهو الشرط والذوال كالمعالي بعد البيع بعبء المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ  
 يعلم البيع ولا تسليم الا بحضرة كمال الموزون والمعدود لا لا يبيع ولا يملك حتى يريه او يقدّم ثانياً او  
 يكفي ان يريه او يقدّم بعد البيع بحضرة المشتري لا المذرع اي لا بشرط ما ذكر في الدرر وعان وان  
 اشتراه بشرط الذراع لما مر مراراً ان الذراع وصف لا يقابلة شيء من الثمن فيكون للمشتري قال الرطبي  
 في قوله ان قوله لا يبيع ولا يملك حتى يريه او يقدّم ثانياً او يكفي ان يريه او يقدّم بعد البيع بحضرة المشتري لا المذرع اي لا بشرط ما ذكر في الدرر وعان وان  
 اشتراه بشرط الذراع لما مر مراراً ان الذراع وصف لا يقابلة شيء من الثمن فيكون للمشتري قال الرطبي

[illegible]















واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كمثل الجوز وقال بعضهم هو قليل يجوز ولو ان المستقرض وهب  
الزيادة من الفرض لا يصح لانها هبة المساع فما حمل القصة رجل عشرة دراهم صحاح فاردان يبيعها باثني عشر درهما  
مكسرة لا يجوز لانه ربوا فان اراد الجبله يستقرض من المشتري اثني عشر درهما مكسرة ثم يقضيه عشرة جباله ثم ان المستقرض يبرئ  
عنه درهين فيجوز لذلك ولو كان على رجل عشرة دراهم مكسرة لا اجل فلا محل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال  
هذه التسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربوا فان اراد الجبله ياخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم الباقى فأت  
المديون ان لا يبرئه عن الدرهم الباقى يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وقلنا اوشيا يسير اعو  
عن الدرهم الباقى جاز ذلك ويصح الامن **مسألة** دفع الخبز درهم وقال اشترت بهامك مائة من الخبز وجعل  
كل يوم ياخذ خمسة اماناء قالوا ما ماله فهو مكروه وان دفع الدرهم ولم يشتر منه لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد  
لا بأس به وان كانت ينشئ وقت الدفع الشراء فلا عبرة لتلك البينة ما لم يلفظ ولو قال **مسألة** عند اخذ هذا  
ما قاطعتك كان اوله رجلا ان يهب نصف داره مشاعا فالجبله فيه ان يبيع منه نصف الدار

بشيء معلوم ثم يبرئه عن الثمن **مسألة** ما يصحح  
رجلا اشترى ثيابا قيمته دينار رمانية دينار وهو قارب الجبله الربوا او اسقاط التسعة فالباع جاز لان لا ينقص  
ودعوت الفرض لا تقبل عند عامة العلماء الا عند مالك بن انس رحمه الله

**مسألة** الفرض فالتسعة في الجوز الفرض مما هو من ذوات الامثلة كالكبش والوزون والعدد والتمتار كالجوز والبيض لان الفرض  
مضمون بالمثل ولا يجوز في غير ذلك لانه لا يجب دين في الذمة وعملك المستقرض بالقبض الصحيح والمقبوض بغير قبض فاسد يفتقر للرد وفي الفرض المأثور  
لا يفتقر للرد المأثور وان كان فاما ما عدا ذلك فليس له اعطاء غيره الا برضا وعادة ما جاز في فسخه ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز في غير ذلك  
مسئلة فان اقرضه درهم مكسرة بشرط رد صحفة او اقرضه مائة مكان مشروطه في مكان اخر فان قضاه اجد بلا شرط جاز ويجوز الداس على قوله  
الاجود وصل لا كذا في المحيط وفي الخلاصة الفرض بالشرط حرام والشرط ليس بلازم بان يقضى على ان يكفى في بلد كذا حتى يوفى فيه انتهى وفي الجبله  
ولا بأس به من عليه الدين ولا فصل ان يتزوج اذا علم انه يعطيه لاجل الفرض واشكر وان علم انه لا يعطيه لاجل الفرض والتمتار او صدقتهما  
لا يتزوج وكذا لو كان المستقرض ممر وفا بالحد والسفاه ولا يجوز قرض مملوك او مكاتب درهما فاعدا لان من يقرضه يبرئ ولو اشترى بغير  
له عليه فلو ساجز ويشترط جصها في المجلس ولو اقرضه المستقرض ان يضارب بما له عليه لم يجز عندنا في حرم خلاها وما في مسئلة اسلم  
ماله عليه ولو دفع المستقرض الى الفرض درهم لم يصرفه فانه يبرئ وياخذ حقه منه فهو كسروا ومن ولو تلفت قبل ان يسوقه دينه لا يبطل دينه  
وسع الدين ماله جاز اذا اقرضه قاضي قضاه في الصرف او غير قضى احداهما في غير الصرف ولو اشترى المستقرض اكثر من الفرض جاز بشرط قضى  
شتره المجلس فان اقرضه الفرض فوجده اكثر غير اقرضه او دفع بقضاه الفرض ولو اشترى المستقرض كذا الفرض يبرئ من الجبله لانه ملكه الا انه روية عن  
الشيخ يوسف راجح ولو باع من المستقرض جاز ولا يفسخ الفرض انتهى وفي القنية من باب الوضوء شتره الشتر يسير في حال اذا كان له حاجة الى  
الفرض يجوز ويكره استقرض درهم وارسله غيره لياخذ من الفرض فقال الفرض دفعته اليه وارسله غيره وقال دعها الى مولاه وانكره لكونه  
فرض القصد العشرة والقول له لا شيء عليه ولا على صاحبه والجواز روية عن الشيخ يوسف روية الاصل على ما استقرض الخطه وزنا  
يجوز وعنها خلافه بخلافه استقرض من بئر فخر خطه من بئر فخره فليس له المطالبة الا بغيره وفي استقرض السرفين  
اختلاف المشايخ بناء على انه منقطة او منقطة واستقرض العجين في طرادنا ولا يجوز لاجل جرافا ولم يقرض لا استقرض الخيرة وبنى الجواز  
من غير وزن وشتره على الصلوة والسلام عن خيرة يتقاطعا الجوان يكون ربوا اعمال ما راء المسكون حسنا فهو عند الله حسن  
وما راء المسكون سيئا فهو عند الله سيئ اعني من تصاب لمواظبه بذكره كانه قرض او شتره فذكره قرض فاسد بلكه بالقبض ولا محل  
والدس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقرضه عشرة دراهم رجلا حادوا واستقرضوا  
اكله

من رجل وامرؤه ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فوقع لس ليدخل الا حصته وحصل بعدا روية مسئلة اخر ان التوكيل بقبض الفرض  
يصح وان ابيع التوكيل بالاستقرض انتهى **مسألة** ما يصحح  
والقاضي في الفرض فالتسعة في الجوز الفرض مما هو من ذوات الامثلة كالكبش والوزون والعدد والتمتار كالجوز والبيض لان الفرض  
مضمون بالمثل ولا يجوز في غير ذلك لانه لا يجب دين في الذمة وعملك المستقرض بالقبض الصحيح والمقبوض بغير قبض فاسد يفتقر للرد وفي الفرض المأثور  
لا يفتقر للرد المأثور وان كان فاما ما عدا ذلك فليس له اعطاء غيره الا برضا وعادة ما جاز في فسخه ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز في غير ذلك  
مسئلة فان اقرضه درهم مكسرة بشرط رد صحفة او اقرضه مائة مكان مشروطه في مكان اخر فان قضاه اجد بلا شرط جاز ويجوز الداس على قوله  
الاجود وصل لا كذا في المحيط وفي الخلاصة الفرض بالشرط حرام والشرط ليس بلازم بان يقضى على ان يكفى في بلد كذا حتى يوفى فيه انتهى وفي الجبله  
ولا بأس به من عليه الدين ولا فصل ان يتزوج اذا علم انه يعطيه لاجل الفرض واشكر وان علم انه لا يعطيه لاجل الفرض والتمتار او صدقتهما  
لا يتزوج وكذا لو كان المستقرض ممر وفا بالحد والسفاه ولا يجوز قرض مملوك او مكاتب درهما فاعدا لان من يقرضه يبرئ ولو اشترى بغير  
له عليه فلو ساجز ويشترط جصها في المجلس ولو اقرضه المستقرض ان يضارب بما له عليه لم يجز عندنا في حرم خلاها وما في مسئلة اسلم  
ماله عليه ولو دفع المستقرض الى الفرض درهم لم يصرفه فانه يبرئ وياخذ حقه منه فهو كسروا ومن ولو تلفت قبل ان يسوقه دينه لا يبطل دينه  
وسع الدين ماله جاز اذا اقرضه قاضي قضاه في الصرف او غير قضى احداهما في غير الصرف ولو اشترى المستقرض اكثر من الفرض جاز بشرط قضى  
شتره المجلس فان اقرضه الفرض فوجده اكثر غير اقرضه او دفع بقضاه الفرض ولو اشترى المستقرض كذا الفرض يبرئ من الجبله لانه ملكه الا انه روية عن  
الشيخ يوسف راجح ولو باع من المستقرض جاز ولا يفسخ الفرض انتهى وفي القنية من باب الوضوء شتره الشتر يسير في حال اذا كان له حاجة الى  
الفرض يجوز ويكره استقرض درهم وارسله غيره لياخذ من الفرض فقال الفرض دفعته اليه وارسله غيره وقال دعها الى مولاه وانكره لكونه  
فرض القصد العشرة والقول له لا شيء عليه ولا على صاحبه والجواز روية عن الشيخ يوسف روية الاصل على ما استقرض الخطه وزنا  
يجوز وعنها خلافه بخلافه استقرض من بئر فخر خطه من بئر فخره فليس له المطالبة الا بغيره وفي استقرض السرفين  
اختلاف المشايخ بناء على انه منقطة او منقطة واستقرض العجين في طرادنا ولا يجوز لاجل جرافا ولم يقرض لا استقرض الخيرة وبنى الجواز  
من غير وزن وشتره على الصلوة والسلام عن خيرة يتقاطعا الجوان يكون ربوا اعمال ما راء المسكون حسنا فهو عند الله حسن  
وما راء المسكون سيئا فهو عند الله سيئ اعني من تصاب لمواظبه بذكره كانه قرض او شتره فذكره قرض فاسد بلكه بالقبض ولا محل  
والدس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقرضه عشرة دراهم رجلا حادوا واستقرضوا  
اكله

هذا هو الجوز الفرض

قال الربوي وان باع ماء ونصف صحاح ونصف صاع او اكثر لم يجز الاستسلام لوجود الميسار من احد الجانبين فتعقبت الشبهة انتهى **مسألة** قال في الحاشية ذكره لفظ  
الطعام مطلقا ليشارة كل مطعم سواء اختلف الجنس واختلفت احواله باع كرخطة كرى شعيرا وقر وافر قاص غير قبض فانه يجوز المقدم عدنا وعند الشافعي لا يجوز انتهى **مسألة** قال  
في الكفاية اذا ايدت الثمنين كاهواله انقبض فلم يكن حله على القبض اولى بل حله على هذا الحق لما روي عباد بن الصامت عينا بعين انتهى **مسألة** قال في الروايات ان الجوز مبرئ  
في حقوق المساء فانما ائلف جداره من مقلد او وجوده ان كان مملوكا فبئنه ان كان قريبا عتق وفي فتح القدير روي لا يتقدم في الشراء ما دون نصف الصاع يعرف منه ان لو وضعت كباين  
اصغر من نصف الصاع لا يتقدم انقبض بها وفي جميع المتعارفين لا روية في الحنفية بالقبض والربوا لا يجوز والصحيح ثبوت الربوا ولا مسكن الحاشية ان هذا لا يجب بعد التمسك بالقبض لاجل  
اموال الناس يخرج الشبهة بالقبض والتمتار اما اذا كانت كباين اصغر منها كافي وبارنا من دفع ربع المقدم ومن المقدم المصري فلا شك وكون الشراء لم يتقدم  
بعض المقدمات الشرعية والواجبات بالمالية كالكفارة وحسن  
القطر بلا حيلة لا يستلزم مقدار التفاوت المتفق الا لا  
بعد قبض القاص من يتقدم بغيره اضاده ولقد اوجب  
غاية المخرج من كلامهم هذا وروي المصنف عن محمد بن النضر  
بالقرون وقال كل شيء حرم في الكثير والقليل حرام انتهى  
عنه **مسألة** روي في حرم قبض كذا كذا ان كان في حرم  
لا يتبع الطعام بالقبض ان سواه يدل على ان  
او انما من الشبهة في حرمه وبنه كل من وجب  
يدل على انما من الشبهة في حرمه وبنه كل من وجب  
في حرمه وبنه كل من وجب  
في حرمه وبنه كل من وجب

المعنى من حاشية الشبهة فلم يجز في غير الشبهة لما ذكرنا انها اولى من الحنفية كما يوجب  
هر روي في حرمه فان لم يجز لاجل الجنس وروي شعيرا فان لم يجز لوجود القدر والجذر والروي  
سواء لعمول على الصلوة والسلام جديها ورويها سواء ولان في اعتبارها سداب البعاط ثم روي على  
قوله فان وجد احرم الفضل والنساء قوله حرم مع الكلب والورق بجنته اي مع الكلب والكلب والورق  
بالوزن متفاضلا ولو غير مطعم كالجحش فانه من الكليات والحديد فانه من الموزونات والظم غير معتبر  
عندنا لاعتدائنا في وبالنساء عطف على متفاضلا وبمعنى التبرع الا ان ينفق اي الوضوء استلزاما  
من قوله حرم مع الورق بجنته في صفة الوزن فان وزن احد ما يوزن به الاخر كالنود والزعفران  
والقطن والحديد ونحوها فان الوزن بينهما ظاهر لكنهما يختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه  
اما الاول لان الزعفران يوزن بالامانة والنود بالسجلات واما الثاني لان الزعفران منقش  
يتبع بالقيمين والنود لا يتبع بالقيمين واما الثالث فلا بد لوجوبه بالنود موازنة بان يقول  
اشترت هذا الزعفران بهذا النود المتساوي اليه على اية عشرة دراهم مثلا وقضيه الباع في القرض  
فيقبل الوزن ولو باع الزعفران على امان مثلا وقبله المشتري ليس لان يبرئ فيجب على وزن  
واذا اختلفت صفة الوزن ومعناه وحكمه لم يجزها القدر من كذا وجب قبل الشبهة في الشبهة  
فان الموزونين اذا اتفقا كان البيع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك لشبهة الوزن والوزن وحده  
فكان ذلك لشبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف على حرم اي حرم الكلب والورق متساويا  
بلا تفاضل وحل ايضا بينهما بلا تفرق كما اي كعب ما دون نصف صاع فان المقبوض قدر الكليات  
نصف الصاع لاما دون ذلك لا يتقدم في الشراء بادوميه باقر من متعلق بالبيع المقدر اي كعب ما دون  
نصف صاع باقر من حقه من ربح يفتقر فان يبيعها بها جاز وان وجد الفضل استقاء القدر الشرعي  
الا ان يكون استثناء من قوله بلا قدر اي انما يحل مع الاقل من القدر الشرعي باقر منه اذا كان حالاما  
اذا كان بالنساء فلا يجوز لوجود حرمه من العدة بحرم النساء وهو الجنس حتى اذا اتى الجنس ايضا حل  
البيع مطلقا ولو بالنساء لا استقاء كذا واحد من حرق العدة كعب حقه يفتقر من شعير كذا حكم  
كرا عدي متاخر فان بيع العدي المتاخر بجنته متفاضلا جاز ان كانا موجودين لعدم  
الميسار وان كان احدهما شبهة لا يجوز لان الجنس باقر بحرم النساء والمقبوض غير الصرف  
القيمين لا يتناقض حتى لو باع رابعا يبيعها وقر قاض القبض جاز وقال الشافعي يعتبر المتناقض  
قبل الاقران في بيع الطعام بالطعام كافي الصرف لقوله على الصلوة والسلام في الحديث المعروف  
يد ايد واما مع متين فلا يشترط فيه القبض كالقوب ومعنى يد ايد عينا بعين كذا روية  
عبادة برصايت البر والشعير والنرو الملح كلب والذهب والفضة وروي فان كل ما مضى يولي الله  
صلا الله عليه وسلم على حرم التفاضل فيه كذا هو كذا ايد وان ترك الناس الكلب في مثل الحنفية  
والشعير والنرو الملح وكل ما مضى على حرم التفاضل فيه وروى في ايد وان ترك الناس الكلب في مثل الحنفية

وهل يصح وجود الشبهة في كل صفة القدر  
فان من القيم من يار حل في عدم القدر وان في  
الحسن ان كل من عدم القدر في وجوده



المعيار فيها البكر كغير مستويين البراكنتين هافي البكر وتخطا حجاب البر لا يجوز ان  
كان البكر ولا يصح الدقيق بالسوي مطلقا ايضا اذ لا يجوز مع الدقيق بالمستوية ولا يصح  
بالخط وكذا يصح اجزاها لقيام المجانسة من وجه ولا الزبون بالريت والسميم بالشريح حتى  
الريت والشريح اكثرهما في الزبون والسميم تكون الدمن بحد الزيادة بالبحر ولا يلزم الا  
وان لم يقم مقدار ما فيه لم يجوز لاحتمال الزبون او قدر ان الشبهة فيه كما لم يقم ويستمر في الجوزون  
لا عدد عندني يوسف لان احادهم متفاوتة بالعدد دون الوزن ويدعي في ذكر الريطي ويستمر في  
العلوس هما أي بالوزن والعدد والعرف والافضل فيها والدرهم والدينار يستمر في الوزن فقط  
لانها من اللوزونات بالنظر كذا ما نلناه خالص لان الحكم للغال وبما نلناه خالص يستمر بعد  
ان تعاملوا به وجوز ان تعاملوا به لان ليس بماورد فيه النص فيجوز على العرف كما مر ولا يستمر في

و چنانچه ای بقول بیه برست بنی لم یعرض المص یسار فلان الامام و محمد و قال الکمال جبرائیل بن خلدون القوی می بقول بیه برست و اما اری قول محمد حسن خان محمد  
بقول محمد راجعین نشاء و بهم میون از آنکه فایا و الضیاس برکت ما بقول محمد راجعین از آنکه و زنا و غیره و اما منتهی قلت حکم الکمال بقول  
محمد بن عبدالله قال سراج الجمع چون محمد خان اهدر و ابین بخوریدین و عیسی القوی از منتهی و اما ابو سعید جلالی از جبرئیل بن خلدون و او و زنا و  
بقول محمد راجعین که نه جدید و شیخ و القصد هم از آنکه و اما جبرئیل و بر عادت جود و جبرئیل بن خلدون و او و زنا و



ولا ريب ان من اراد من ربه ان يهب له ما يشاء من ماله والى ما يشاء من ماله والى ما يشاء من ماله...  
والله اعلم بالصواب

فان قيل ان ما ذكره من ان الله تعالى لا يملك الارض ولا ما فيها ولا ما تحت الارض...  
والله اعلم بالصواب

استحقاق

فان قيل ان ما ذكره من ان الله تعالى لا يملك الارض ولا ما فيها ولا ما تحت الارض...  
والله اعلم بالصواب

ولا يستحق العبد ان يملك ما يشاء من ماله والى ما يشاء من ماله والى ما يشاء من ماله...  
والله اعلم بالصواب

فان قيل ان ما ذكره من ان الله تعالى لا يملك الارض ولا ما فيها ولا ما تحت الارض...  
والله اعلم بالصواب



وید که عیسی از آن مجازا قاری اول و ثانی البوم است  
از ما و او را فیصل مقصود ما نقله عما یجوز ان یقتضیه  
ما عارفه اما حکم ما بعرض من کتب الوجود الا ان اطلاق  
استثنای

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ويعلم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ويعلم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ويعلم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ويعلم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

مشتري







سبب من قدره الصواب او كان البيع الاثر في قوله في موضع هذا المثل وقد اذ كان المعهود عليه شئين وفي الحكم كشي واحد م عطف على اثنين يعني كليا كان او ورثا كان في لفظ الحكم  
بلافاة فانه جزءا من الشرط من قوله وان كان استحقاق ما استحق الخ في اي قبض بعض البيع فاستحق بعض البيع سواء كان المستحق منه هو البعض المعروض بيننا او البعض الذي لم يقبض  
منه وقد فاقنا صاحب الدرر هذه المسئلة صورة وهي ان المستحق قبض البيع قبل ان يقبض من البيع شيئا وفيها ايضا يبطل البيع قدر المستحق ويجوز المشتري في الباقي سواء  
اورث الاستحقاق ميبا في الباقي او لا يفيض له ما قلنا بالنظر ان ما في جامع المعصومين كان الظاهر ان يؤول الى ان المستحق مقبوضا او غيره في قوله ويكسر جمع ما في في البيع  
ان العلم بالاستحقاق لا يمنع رجوعه على ما بعد الا استحقاق هذا هو وجه نزع المسئلة الثانية عما لا يؤول في قوله في قوله ولو اقام الباع بينه الخ اي بعد ما شق جارية مثلا  
على ما بناه ليست لبايعها م استحقاق الخ

ان الباع غاصب فاستولدها كان الولد فيقال لا يندم الفرع على حقيقة الحال ولكن يرجع على الباع  
ولو اقام الباع بينه ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه البيع المستحق لا يبطل حتى الرجوع ما في كذا  
في المعادية لا يحكم بتجبر الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه في ان المستحق  
دابة من المشتري بخلاف قبض المستحق عليه السجل ووجد باقية بغيره وادار الرجوع عليه في  
واظهر بجملة قاضي بخاري واقام اليه ان هذا كتاب قاضي بخاري لا يجوز نقاضه بغيره فان قيل  
ويقبض المستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخاري قبض بخاري المستحق عليه  
بالدابة التي اشتراها من هذا الباع واخرجها من يد المستحق عليه هذا لان الخطأ في الخط والخطأ في الخط  
الا اعتماد على نفس السجل لا يشترط ان يشهد في قضاء القاضي وعلى قصور المستحق عليه كذا في المعادية  
كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة المراد بما سواها المحاضر والسجلات والصكوك فان في كل ما  
يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كونه حجة على المضم وهو لا يكون الا بخلاف  
نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق  
كفارا وان كان الحكم كافرا في قبض كل البيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره اي ذلك البعض فاب  
اورث اي استحقاق البعض الغيب في الباقي او كان المستحق شئين كشي واحد كالسيف بالقدرون  
بالوثر خير المشتري في اي الباقي وهو ظاهر ولا اي وان لم يورث غيبا في الباقي ولم يكن شئين  
كشي واحد لزم اي لزم الباقي المشتري بحصة من الثمن توضح ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق  
ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث الغيب في الباقي كما اذا كان المعهود عليه شيئا واحدا ما في  
تبيينه صرنا كالدائر والارض والكرم والعبد ونحوها فللمشتري الخيار في الباقي ان شاء فحصة  
من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المعهود عليه شئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احدهما فله  
الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما استحق لا يورث غيبا في الباقي كما اذا كان المعهود عليه  
ثوبين او عشرين فاستحق احدهما او صورة خط او حلة في في فاستحق بعضه فانه لا ضرر في شئ  
فلزم الباقي المشتري بحصة من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على  
كل البيع فاستحق المقبوض او غيره اي غير المقبوض بطل البيع في ايهما اذا قبض البعض ايضا اي  
بطل في قدر المستحق في صورة قبض الاو خير المشتري في الباقي سواء اورث استحقاق البعض  
الغيب في او لا لتفرق الصنف على المشتري بسبب الاستحقاق فلو التزم ادعى حقا مجهولا في داره  
على شي كان ثمنه مضافا فاستحق بعضها اي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شي من الدار على المشتري  
لجواز ان يكون له عوا في الباقي وان قبل او استحق كلها اي كل الدار وذكروا عوض العلم بان اخذ عوض  
ما لم يملكه فبره وان ادعاه الى الدار كلها فصول على كل شيء فاستحق بعضها اي بعض الدار يرجع  
بخصته لان الصلح على ما ذكره عن كل الدار فاذا استحق منها شي ثمين ان المشتري لا يملكه كذا القدر  
فيترد بحسابه من عوض صلب من الدار فيترد على درهم وقبضها اي الدار فاستحق اي الدار ثم بعد

فان كان السيف بالقدرون كسيف العبد والارض كسيف العبد والارض كسيف العبد  
بالوثر شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه

فان كان السيف بالقدرون كسيف العبد والارض كسيف العبد والارض كسيف العبد  
بالوثر شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه

فان كان السيف بالقدرون كسيف العبد والارض كسيف العبد والارض كسيف العبد  
بالوثر شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه

فان كان السيف بالقدرون كسيف العبد والارض كسيف العبد والارض كسيف العبد  
بالوثر شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه  
في الدار شي ثمين فانه



لقد جازعني مشرب غاصب باجازه يبع كذا الوافي الغاصب الضمان وكذا وقف الارض لمشرقا من غاصبها كذا في الفسخ العذر سر

فإنه لا يجوز بيع الشيء من الغائب بعد ما أجازته تعلق الطرف بما قبله كلام فإنه ان تعلق بقوله البيع شيء لا يصح لأن الشيء أجازته لا بعد ما علمنا  
بشيء يهديه الساق ويدل عليه كلام صدره شيء به وهو أنه لو باع الشيء من الغائب علم أنه ليس هو من الغائب وكذا المعلوم من عبارة الهدية  
وإن تعلق بعدم الجواز فوهم خلاف المراد وهو الجواز قبل الإجازة وعدم الجواز بعد ما لأن المقصود من الجواز هنا المقود ثم إن هذا الحكم  
غير محقق بأصح من الغائب فتدبر لأن ذلك هو الذي  
فإنه لا يجوز بيع الشيء من الغائب بعد ما أجازته تعلق الطرف بما قبله كلام فإنه ان تعلق بقوله البيع شيء لا يصح لأن الشيء أجازته لا بعد ما علمنا  
بشيء يهديه الساق ويدل عليه كلام صدره شيء به وهو أنه لو باع الشيء من الغائب علم أنه ليس هو من الغائب وكذا المعلوم من عبارة الهدية  
وإن تعلق بعدم الجواز فوهم خلاف المراد وهو الجواز قبل الإجازة وعدم الجواز بعد ما لأن المقصود من الجواز هنا المقود ثم إن هذا الحكم  
غير محقق بأصح من الغائب فتدبر لأن ذلك هو الذي



معلوم الى اجل معلوم والاجماع وبإياه العباس لا مع المعلوم كذا ترك لما ذكره ولم يستبدل بما روي  
انه عليه الصلوة والسلام نبي من مع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم لان محمد بن عبد العزيز الحنفى  
قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم يزعم واحد من الصحابة في كتب الحديث وكان من كلام واحد  
من الفقهاء وشرعا مع الشيء بان يكون ذلك الشيء دينيا على البائع بشرائط معتبرة شرعا وسيأتي  
بيانها والبائع في الاصطلاح مسلم البور المشتري رب السلم والسبع مسلم فيد والتمن راس المال وضح

[illegible]



لا بدوی از تسبیح جاری است

[illegible]



فأمر مقرر بقبض الكرجان ان الغرض عادة ولذا ينبغي لفظ الاعادة فكان الردود عين المأخوذ  
مطلقا حكما فلا يجمع فيه الصفتان كذا في صحيح ايضا في الصورة الاولى لو اشترى المسلم اليه كرا  
وأمر رب المسلم بمبصيرة اي لاجل المسلم اليه ثم نفسه فعقل اي كتابا للمسلم اليه ثم كتابا لنفسه  
وتمام اجتماع الكليين ولو أمر رب المسلم اي لو أمر رب المسلم اليه ان يبيع المسلم في ظرف  
الوقت

فإن حتى يقطر كوكب الاقاله كما صح الزعمي وكذا روي بقض المذكور في قوله لا يلبث انهم التقرفت في راس الما قبل قصه لا يقال المذكور في ساق الكلام من بعض الوقوع  
في عقد سب كذا في القصص عند من ينسب على ما قرئت مكلف يصح تنزيح هذا النسب على نسبه المذكورة قبله بالاضافه لما وقع من صاحب الهداه  
وعنده لان نقول ان عقد كذا من النسب المذكور في ان صاحب الهداه انما هو من ذلك حيث أعطى العباس بن ابي اسود انما  
وذكر عاصم انما هو من النسب المذكور في ان صاحب الهداه انما هو من ذلك حيث أعطى العباس بن ابي اسود انما  
بعض ان يفسر نسبه الاقاله بعد قوله لا يلبث انهم التقرفت في راس الما قبل قصه لا يكون كذا محمداً ولو قال له لان الاقاله لا تصاد بعبا عبد بن كذا كان علم  
راس الما فيها حكمه في الصبح الاول وهو نسبه من تنزيح كذا في النسب المذكور في راس الما قبل قصه لا يكون كذا محمداً ولو قال له لان الاقاله لا تصاد بعبا عبد بن كذا كان علم



في السلم لا يجوز الا بموجله موصوفاً كذا قال الرطبي في ٢ وكلام المشتق وهو من مكر ما ينفع من رده فبقى قول صاحب الامار في كذا قال الرطبي في ٣ اي درهما سلم اي جميع الدراهم او بعضها او  
لا يستعمل شيئاً كذا في الغاية في ٤ اي ان ذكر فيه الاجل ينقلب سماً لان لم يكن حله على الاستصناع لفساده فحل على السلم بدلالة الاجل تصحيحاً للشك المعاصر ما امكن وذلك لان ما لم يكن المعجل  
محل على الجار كذا في غاية البيان في ٥ قيد في ٦ قال في الهداية ولا خيار للصانع كذا في كونه في بسوط وهو الصحيح وعين في حقه ان له الخيار ايضا وعين في يوسف انه لا خيار له اي  
وكتب بعض العلماء في هامش نسخة ان الخيار عدم الجبر انتهى وما ندرى من اين لهذا الترجيح بعد ما صرح صاحب الهداية بخلافه في ٧ فله ان يرجع عنه كاستصرح به بقوله وله الخيار  
وهما استدلال من قال انما عدة استي لا يذهب عليك ان الخيار عند الرتبة حكم جميع البياعات بخلاف الرجوع فيها وهو كذا في ٨ يريد به التصحيح كمر فوج المستتر اي باصنافه غيره  
فكلامه اي الاستصناع كانه عليه بعض العلماء في ٩ وهو حديث معاد لما ارسله الى المنع في ١٠ قيد بقوله في ان يراه اذا رآه ويرضى به المنع على الصانع بعد ان لا يحضر  
استقط خياره ولم يحل خروجه في حقه اسباب معاملات  
فكل ما حاز لسان البياعات من الصرف والسلم وغيرها  
جاءه وما لا يجوز لسان الرضا وغيره لا يجوز له الا في الجبر  
الحق وفي الغيبة من كتاب الشفعة ناخير اليهودي لا شفعة له  
بالسبت مبطل لشفعة شتى بخلاف الجوز في البرة ٧ نها  
تصطاد الفارة والهمم القودية في بيعها ولا يجوز بيع  
هوام الارض وكذا لا يجوز بيع كل ما كان في البحر الا السمل  
وما حاز لسان بجلده او عظمه كذا في البياعات في ١١  
خلاف ما لو اختلف في مقدار الاجل في السلم فانها يتماثلان  
تتم

في السلم فيه ينصح في الجارية بما فوجب عليه ردها وقد عجز عنه فوجب رده قيمتها كذا المعانيضة وهي  
بيع العين بالعين كمرق في وجهه يعني سعي الاقالة ونصح بعد هلاك احد الموصين لان كل واحد منهما  
من وجه وعين من وجه وفي الباقي يعتبر البيعة وفي الهلاك القيمة بخلاف الشر بالشر فيما عدا ذلك  
ايمر بالغ نقلاً بل قامت في بد المشتري بطلت الاقالة ولو نقلاً بل بعد موتها فالاقالة باطلة لان الامة  
هي الاصل في البيع فلا يتبع بعد هلاكها فلا ينصح الاقالة ابتداء ولا يتبع انتهاء لعدم محلها القول مدعي  
الرداءة والاجل اي اذا اختلف عاقد السلم في شرط الرداءة والاجل فالقول مدعيها اما الرداءة  
فيان يقول السلم بالشرط ان الرداءة وقال رب السلم بشرط شيئاً لكون العقد فاسداً فالقول  
ايه لان رب السلم متفق في الكاره الصريح لان السلم فيه ان لا يرضى عن المال عادة ولو ادعى رب السلم  
شرط الرداءة وقال السلم اليه بشرط شيئاً فالقول رب السلم لا يرضى الصريح وبالجملة فالقول في  
المصورين لم يدعي الصريح عنده ولكن عندها واما الاجل فانيها ادعاه فالقول له عنده لا يرضى الصريح  
ولكن عندها الاستصناع وهو ان يقول للصانع كالتخاف اصنع لي من مالك خفا من هذا الجنس  
بهذه الصيغة كذا باحسان ان يقول الى شهر مثلاً سلم سواء فعلوا الخيف وطست وقعة ونحوها او لا  
كالتياب ونحوها واما كون الاستصناع باجر سماً اذا لم يتعاملوا بالاتفاق واما اذا تعاملوا فمقتضى  
اي حنيفة بصير وعندها لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على مقتضاه ويجعل الاجل في الجبر  
بخلاف ما انما لم يرد الاستصناع فاسد فحل على السلم الصحيح وكذا لا يرد في الجبر السلم وجواز السلم  
باجل لا يشبه فيه وفي تعامل الاستصناع نوع شبهة كان الحل على السلم اولى والاستصناع بدو  
اي بدون الاجل صحيح استحساناً للاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيان  
لا يجوز له بيع المعلوم والصحيح انه يصح بيعه لعدة كانه من الحاكم الشهيد وقدر على قوله يصح بيعه  
فالصانع يجبر على عمله ولو كان عنه لم يجبر على عمله وقوله والامر لا يرجع عنه ولو كان عنه لم يجز  
البيع هو العين لا عدة كذا ذهب اليه ابو سعيد البردعي قولاً بان الاستصناع استعانة من الصانع وهو  
المراد وقدر على كونه العين بقوله فلو جاء اي الصانع باصنافه قبل العقد او غيره عطف على صفة واز  
للفصل صحيح ولو كان البيع علم لما صح ولا يتعين اي البيع لاي الامر بل ارضاه فصيح بغير رتبة الامر  
ولو تعين له لما صح بغيره وله اي الامر الخيار بعد رتبة لا يرضى ما لم يره ولم يصح اي السلم في غير  
المعامل كالنوب الا بالاجل يعني لو امر جارك ان يبيع له ثيابا بفرض من عندك بامر معلوم لم يجز ان  
لم يجز فيه التعامل في غير اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وتبين شرائط السلم في يجوز في  
السلم مسائل شتى جمع شتى بمعنى المتفرق جمع مع كذا في باب او محلي كالتب والهدو  
السياب والظهور المخرج غلبت الا لا يمال متقوم الا الاصطباذ المختبر لا يرضى العين  
والذي فيه اي البيع كالمسلم لقوله صلى الله عليه وسلم فاعلم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
ولا يملكون مما سألوا من المسلمين الا في بيع الحر والمختبر فان عقدهم فيها كعقد المسلم على العتق والحر

في السلم لا يجوز الا بموجله موصوفاً كذا قال الرطبي في ٢ وكلام المشتق وهو من مكر ما ينفع من رده فبقى قول صاحب الامار في كذا قال الرطبي في ٣ اي درهما سلم اي جميع الدراهم او بعضها او لا يستعمل شيئاً كذا في الغاية في ٤ اي ان ذكر فيه الاجل ينقلب سماً لان لم يكن حله على الاستصناع لفساده فحل على السلم بدلالة الاجل تصحيحاً للشك المعاصر ما امكن وذلك لان ما لم يكن المعجل محل على الجار كذا في غاية البيان في ٥ قيد في ٦ قال في الهداية ولا خيار للصانع كذا في كونه في بسوط وهو الصحيح وعين في حقه ان له الخيار ايضا وعين في يوسف انه لا خيار له اي وكتب بعض العلماء في هامش نسخة ان الخيار عدم الجبر انتهى وما ندرى من اين لهذا الترجيح بعد ما صرح صاحب الهداية بخلافه في ٧ فله ان يرجع عنه كاستصرح به بقوله وله الخيار وهما استدلال من قال انما عدة استي لا يذهب عليك ان الخيار عند الرتبة حكم جميع البياعات بخلاف الرجوع فيها وهو كذا في ٨ يريد به التصحيح كمر فوج المستتر اي باصنافه غيره فكلامه اي الاستصناع كانه عليه بعض العلماء في ٩ وهو حديث معاد لما ارسله الى المنع في ١٠ قيد بقوله في ان يراه اذا رآه ويرضى به المنع على الصانع بعد ان لا يحضر استقط خياره ولم يحل خروجه في حقه اسباب معاملات فكل ما حاز لسان البياعات من الصرف والسلم وغيرها جاءه وما لا يجوز لسان الرضا وغيره لا يجوز له الا في الجبر الحق وفي الغيبة من كتاب الشفعة ناخير اليهودي لا شفعة له بالسبت مبطل لشفعة شتى بخلاف الجوز في البرة ٧ نها تصطاد الفارة والهمم القودية في بيعها ولا يجوز بيع هوام الارض وكذا لا يجوز بيع كل ما كان في البحر الا السمل وما حاز لسان بجلده او عظمه كذا في البياعات في ١١ خلاف ما لو اختلف في مقدار الاجل في السلم فانها يتماثلان تتم







أو أنكر صانع المدي عليه بشرط أن يسل المدي عليه بعد ذلك  
لاجر ما دعي وقيلته بالشرط بان قال صانعها فلان كان  
بما دعي وأما بشرط وقيل الآخر فانه لا يجوز لانه في معنى البيع  
كذا في الاصل في ٥ صورة فساد الأبرار من الدين بشرط  
الفاصد بان قال المديون بآراء ذمت عن دين بشرط أن  
المديون في الأبرار وتصح في أي وقت شئت أو قال  
أنه دخلت المديون بآراء ذمت وقيلته بالشرط بان قال  
المديون أو قيلته أو ذمت أني كذا أو مقي أو ذمت أو ذمت  
أني كذا فانت برئ عن الباقي وهو باطل ولا أبرار كذا  
في الاصل في ٥ صورة فساد المديون بالشرط الفاسد  
يقول المولى عزت فلا مانع من الوكالة على من يسل عليه بشرط  
فاسد لا يسل المولى المولى لاجر المولى شئت أو لم  
نفسه بمحض من المولى بغير شيء والوكالة باقية لفساد المديون  
وقيلته بالشرط بان يقول المولى المولى عزت عند فاق  
كذا أو قال فاجتبا كذا في الاصل في ٥ صورة فساد  
بان قال من عليه كسكاف بآراء ذمت أن اعتك عشر أيام  
بشرط أن لا أصوم أو أبشر أو في اعتكاف أو أن  
بشرط أني وقت شئت بجاهد أو غير حاجة لا يكون اعتكاف  
فاسد وقيلته بالشرط بان يقول نوبت أن اعتك عشر  
أيام أن شاء الله تعالى بان شرط أن يرفع صاحب الدين  
بذره ويكون الباقي بينهما نصين وقيلته بالشرط بان قال  
شارك في المارة أو أجزأ رأس الشريك بان وقتاني  
الماملتان وقتا بعل أن التلا يخرج فيفسد المعاملة  
فموت مقتصد وهو مشترك في المارة ٥ وقيلته بالشرط  
بان قال سافك شحري أو كرى على أن ترضى كذا أو أن  
فلا ترضى فبشرط أني في عامة الشريك لكن العيوب بان يقول  
معاوضة مال بشفقة لا مقتضى كونها اجارة عند من يجز  
ذلك انتهى ٥ بان قال وقت داري هذه بكذا أو بكذا  
فلا يصح الوقت اتفاقا وقيلته بان قال وقت داري هذه  
على كذا أو أجزأ رأس الشريك في ابيض الكرماني وهو موافق  
لما في الأكثر من شرط الرق في الإزادة وقيلته بالشرط  
باطل انتهى وقد صرح قاضي خان بان الوقت لا يسل بالشرط  
الفاصد قلت قد صرح الاستروشي بان في كون الرجعة من  
حيلة ما لا يصح تعلية بشرط وبطل الفاسد ورأيت في ٢  
بان قال الممكن أن يسل كذا أو أجزأ رأس الشريك  
فبان قال كذا أو يسل كذا في وقت فلا يصح الحكم له جملة  
قاضي بشرط عدم اهلية القضاء وقيلته بان قال أحسن  
أن رضى فلاذ أو أجزأ من فلاذ فالحكم بيننا في هذه الحادثة  
ثم أن هذا قول أبي يوسف وقال محمد يجوز تعلية بشرط وأضافه  
أن الرمانة ذكوة الريلي ٥ قوله بملكه مالا أرضه هكذا في  
الشيخ المتأول لكن الأنسب أن يكون فيملكه مالا لأن الملك  
موقوف على عدة الشرع من أن تزل أو تملك أو تملك  
الربط القابلية إنما تنفذ بالشرط المفسد هكذا يوجد في شيخ  
هذا الكتاب بصورة الأشات والصواب الموافق لشيخ الريلي  
أنما لا يتعد إلا الثانية كانه عليه بعض الأمان في ملكه

\_\_\_\_\_



دوسرے وتعلیق الکی نہ ہستہ طالع کو زنا بہ بتقلیل بشرط العکس عبادۃ جامع العنصرین وتقلیل بشرط العکس وجوہ الصواب لانتہا کمال مستفیض ولا ہی ولی غیر احدی عبادہ  
کیف لا ورنہ المراد بالشرطی توہم وتعلیق الکی نہ ہا بشرط لا کو زنا بشرط مطلقا لا بشرط العکس جبکہ سبب کما بلہائک علیہ ولو کان اسقط ذکر احکام التورہ والنفی  
یہ کہ ان الکی نہ بتقلیل بشرط العکس کما ان حسن واولیٰ اولیٰ مد علیہ حکم الاورس من هذا البیت اصل  
خرجی

محال علی ان باشد و الا بی تحقیق تعلیق نیست و عمومی را

فمن كان في ذلك من المؤمنين والذين آمنوا من قبلهم  
واحد كما يستحق المصالح والآثار في الدنيا والآخرة  
ان يبيدوا كل من استمر







مبدئاً أي الشيخ الصرف في المردود وبيع في غير الارشاق القبض فيه فقط لا يصرف في شي من الصرف  
 غير قبض لا واجب حقا مطلقا وفي تجوزها فواتر فلو شري بدينار من الصرف لربا فسد بدينار باع ودينار  
 عشرة درهم ولم يقبضها حتى اشترى بها فربا فسد اشترى امة في طوف ذهب فذهب كل الدرهم بالدينار  
 نسبة تصدق في الاما في الصرف فلفون الناقص واما في الامة فلان الميسر مقارن للميسر وفي  
 في الكرمي من حيث قبول المصدق القبض شرط لقبوله في الباقي ولو نفذ القايضي في السلسلة  
 واشترى امة في الامة والطوف بالدينار احدى النقيضين والآخر نسبية فهو من الطوف امة في الاولى فلان  
 حصة الطوف في الجسر واجب كونه بدل الصرف والقسمة الايمان بالواجب واما في الثاني فلان الاجل  
 باطلا في الصرف جائز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الخوار هو الطمن المصدق وان وصلته  
 لم يبين اية من الطوف اوقال جيد هذا من ثمنها امة اذ لم يبين قط لا يباع باع قصد الصحة ولا صحة  
 الا بان يجعل القبض في مقابلة الذهب واما اذ اقال اخذ هذا من ثمنها فلان معناه اخذ هذا من  
 بعض من مجموعها لظهور ان الالف ليس من المجموع ومن الذهب بعض من المجموع فيعمل على وجه الخوار  
 كذا اذ ابلغ سبعا حلية تحسون مائة وفيه حين فهو حصها اي الحلية ان خلص لا ضرر وكان  
 المقصود حصة الحلية وان لم يبين ذلك كذا وكذا اذ اقال اخذ من ثمنها مائة فان لم يقبضها حتى  
 اقترنا بطل العقد في الحلية لا يصرف فيها والا اي وان لم يخلص بالضرر بطل العقد فاما اي سبعا  
 والحلية امة الحلية فلا اثر واما في السيف فلا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا لم يجر اعادة بالعقد  
 كالجنح في السقف باع اربعة فضة وبعض فضة وبعض فضة وبيعها فصح مما قبض واشترى في الامة لا يصرف  
 كله فصح بما وجد شرط وبطل فاما لم يوجد فالسها طار لا يصح في بطل بالافتراق فلا يبيع  
 وان استحق بعضه اخذ المشتري باقية بفسط او رده ان الشريك في الامة وان استحق بعضه  
 بكرة يثبت اخذ الباقي بفسط بالاخبار لان البعض لا يصرف في بيع درهمين ودينار بدرهم ودينار  
 وبيع كبر وكر شير بضمها اي كبري وكر شير وعند فرو الشافعي لا يصح لا يباع بالجملة  
 بالجملة ومن ضروريه الانقسام على الشيوع وفي صرف المجلس الى خلافه تميز بقرتنا القابلة  
 المطلقة تجمل الصرف المذكور فيعمل عليه فصحا الصرف ليس فيه تغيير اصل الصرف بل وصفا وهو  
 ثبوت الملك في الكمال بمقابلة الكمال وهو حاصل به الوجه وبيع سبع احين عشرة درهم  
 ودينار بان يكون عشرة عشرة درهم ودينار بالطريق المذكور وبيع سبع درهم صحيح  
 ودينار عليه ودينار بدينار وبيع بيت المال وابعده الجار بدرهمين صحيحين ودينار عليه لتحقيق الشاوي  
 في الوزن وسقوط اعتبار الجودة من اربعة اشترى عشرة درهم فباع من هي اي عشرة عليه دينار  
 اي عشرة عليه صحيح بالايجاع وبيع المقاصة بنفس العقد وان باع اي الدينار عشرة مطلقا اي  
 غير مقيدة بكونها عليه ودينار اي الدينار وبقاها عشرة بالمشرة صحيح ايضا اذ صار كل واحد  
 منها على اربعة عشرة درهم فقايسا عشرة بالمشرة فيكون القاض شيئا ببيع الدينار بالمشرة

حاله ذلك كما في غايه المباحة ١٥ ان كان المراد بالطريق  
 انه كرمهم من السباقي من انه اذا احتقر مثل هذا الكلام  
 النصف بجزءه فصحيح الفرق فلا في الهداية لان شرط البيع  
 في الدوام انما انزل على ما روينا فالا انه اذا لم يرد ذلك فينبغي  
 بالدينار واما جنسان لا يعتبر السباقي فيها انتهى ١٥  
 وقد لا لان المدة ١٧ اعتبارها في الاموال الروتة عند التبادل  
 جنسها فصار كان الكراخا او المبيع غلظة ان يخرج  
 الهداية ١٦ فالمدد الشريف في صورة المسئلة او في  
 على مورد عشرة دراهم فباع عمود يدان من رين بمسئلة  
 مبيع البيع ان دفع عمود الدينار فصار كل واحد منهما على  
 الاخر عشرة دراهم فتقاصا عشرة بالمسئلة يكون هذا  
 التقاص فحقا المبيع الاول وهو مع الدينار بالمسئلة واما  
 الدينار بالمسئلة التي على عمود رين وكون صاحب الدر  
 في شاء الشرح وسبعا للدينار بمسئلة على عشرة مكنس  
 من تصوره ٢٨ لا يذهب بملكه الفرويد بين التخل  
 بلا ضرر وعدم التخل بلا ضرر لا يلاحظ الا في صورة  
 عدم التناقص كما يظهر من كلام صاحب الهداية فلا وجه  
 للقول في كراهية قولهم فان لم يتقاصا حتى ينتزعا فان  
 في حق هذا القول انما هو عند التحسين ليس لا وهو ينقض لا حال  
 كراهية الهداية ولو تباينا ففقه بفضة او ذهب  
 ومع انما هي اخر مبلغ قيمة باقي الفضة حاز السبع من غير  
 كراهية وان لم يتبلغ في الكراهية وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع  
 لتحقيق الربو او الزيادة لا بقا بلها عرض فكون ربو او خرج  
 في البضاع بان الكراهية قول عمود واما الوجهة فتا  
 لا بأس بوفى بحظ انما كرهه محمد بن ان يلف الناس  
 ويستعملونه فيما لا يجوز وقبل لانها باشر المدة لا سبعا  
 الربو ابيع البينة فانه مكروه محذور ولا خصوصية للبيعة  
 مع السيف والطوق مع الحارث بل المراد اذ اجتمع مع الفرق  
 غيره فان الشغل لا يخرج عن كونه صرفا فانضمام غيره اليه  
 وعلى هذا مع الزكوة والمطر بالذهب والفضة وفي  
 البسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبما نأخذ  
 لاحتمال الزيادة والاولى بيعه بخلاف جنسه محذور  
 قوله وبطل فحالم بوجود شرط الفرق فيه وفيه فسر  
 قال في المسئلة بطل سبع فحالم في قبض فحالم  
 في كراهية الربو فانما في قبض المسئلة وانما  
 في كراهية الربو فانما في قبض المسئلة وانما  
 في كراهية الربو فانما في قبض المسئلة وانما

[illegible]







فليس فائده فاجاب بان الحق العبادية ايضا وعبارته في فناء ذي كمال ان السع الذي اعتاده انكره فسد وبسببه س الوفا البتة ان العقد لا يحل على المصلح  
لا يفعل كذا كذا وقد انقض المصلح على العبادية ولا وجه له عليك من جعلها وقد ذكر في البرازيل شعبة القول بان الحق العبادي يجب مراعاتها وذكر فيها نصيبا من حال الذي  
على الدين بدرونها في البشرية وما غرقت بمؤمنون مقامه في الاحكام الوفا التي عبارة البرازيل وبذلك كانت رتبة التمايز وما ينظر من الاول الرتبة  
تكون خارج لبعض المحققين انه فائده في بعض الاحكام من تلك كذا واحد منهما الفسخ ويجوز في بعض الاحكام كذا في رتبة التمايز والبيع ورضن من حق البعض من  
من تلك البشرية سبعة لاخر ولا رتبة ولا تلك كذا السبع والحمد لله البنا واستفظ الدين بهما كذا وبذلك التمايز من وجه نقصان كذا في الرتبة قال من حق البعض من  
سبع البرازيل وبسببه ان لا يعدل في القول بان الحق العبادي يجب مراعاتها وهو مبني على رتبة التمايز ويكون مقام كذا في رتبة التمايز وبذلك  
قال واستدل القول بان الحق العبادي يجب مراعاتها

مفسد له او تلفظا بالبيع الجائر وعندما اى والحال ان في زعمها هو مع غيلازم فانه يفسد  
علازمها وان ذكر اى الماقدان البيع من غير شرط ثم ذكره اى الشرط على وجه الميعاد جاز اى  
البيع خلوه من القيد وظهر الوفاء به لا الما اعيد قد يكون لازمه فيحصل هذا الميعاد لازما لاجل ان  
صح بيع الوفاء في المقار استحسانا للتسامر واختلف في النقول قبل بيع لعموم الحاجة وقبل لا يصح  
لخصوص النصارى **كتاب الشفعة** لما فرغ من البيع بانواعه شرع فيما يرتب عليه وهذا الحسن  
من ناجزها الى اواخر الكتب كما وقع في سائر الكتب هي لغة من الشفعة وهو الضم شئ بالما فيها من ضم  
المستزاد الى ملك الشفعة وشرعا تلك المقار وهو الضمة وقبل ما له اصل من دار او ضمة كذا في الغز  
وما في حكمه كالقوفا في الكافي المولى شئ بالشفعة ويسمى به الشفعة في الشفا وان لم يكن طريق القيلو

الحج  
العشر  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحج  
العشر  
بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]







فذلك قال شيخ الإسلام التتوي اليوم على هذا فالشيخ ابن حجر صاحب الدرر والمختار قال في حاشيته على كتابه في غرر الحفظ  
بشهر ربيع من تصحيح صاحب الهداية والكا في عدم سقوطها بالانحياز لغيره من المحققين والفرق بينها وبين سائر محققين ابن السمعاني في كتاب في بيان  
لامر بوجوب وجود احتمال حصول العسر من العسر على وجه التحقيق والفرق على الشري وأما سائر محققين فإذ إن ما ذكره صاحب من عليه ولا يفرقه و  
كانه أن يخرج من الهداية بدفعها إلى رتبها انتهى

وَالْإِيمَانُ قَالَ سُبْحَ الْإِسْلَامِ الْغَنِيُّ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا الْغَيْبِ أحوال الناس في قصد الأضرار بالغير واختاره في الوفاة وَرَجَّهَ قَوْلَ ابْنِ حِبْنَةَ وَهَوَّطَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ حَقَّقَهُ قَدْ تَقَرَّرَ شَرْعًا وَلَا يَطْلُ بِإِثْبَاتِهِ كَسَرِ الْغَنِيِّ إِنْ أُنِ بَسَّطَهَا بِلِسَانِهِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الضَّرَرِ يُمْكِنُ أَنْ يَدْفَعَ بَأَنَ بَرَفِ لَامٍ إِلَى الْقَاضِي

نحو الاصل من اجزاء الفرض واجب ما ينظر فيه  
وحيث ان حقيقة بعد تقريظه كانت مما لا  
قدسه وما ذكر من الجزاء المستكمل الى معنى ما هو  
المستبعد عما يشاء حيث لا يقطع باننا جازر في معنى

فان اقر الشيخ هذا الى فلسطين فليطلب موافقة عن مجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ولكن ان مرادنا الصريح الدعاء من المسلمين الصريح الاول على ما ذكرنا والله اعلم  
والاشهاد وغيره اليه او عند المستشرق فانه لو شهد عند المصنف ولم يشهد عند احد من اوليائه شهد عند الجميع ولم يشهد عند مستشرقين من طوائف الشيعه الاثني عشر عن مدة السمع واما في العلم



[illegible]

فبعضی ہوں کہ بعضی ہوں قال فی السیرۃ ایں کلمہ  
مؤمن ان بعضی ہوں کہ بعضی ہوں

روای  
مختصر  
در باب



سفر

[illegible]

در این کتاب که در این کتاب است



الضمير لها هو كلام متعطف عن تفسير ضمير التثنية **ع ٢٤** أي إذا لم يكن العوض شرطاً في العقد فلا يقع فيها أصلاً لأن الوهب  
يشترط أن يكون الهبة من غير عوض غايه البيان **ع ٢٥** معنى لا يقع فيها البند **ع ٢٦** معنى لا يقع فيها البند **ع ٢٧** معنى لا يقع فيها البند  
والمعنى هو أنها لا يقع فيها البند **ع ٢٨** معنى لا يقع فيها البند **ع ٢٩** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٠** معنى لا يقع فيها البند  
بالتسعة لأن شرط وجوده أن يخرج عن ملكه **ع ٣١** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٢** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٣** معنى لا يقع فيها البند  
بأنه لا يكون له شيء من البند **ع ٣٤** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٥** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٦** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٧** معنى لا يقع فيها البند  
وعليه من حيث لا يدور فبأنه لا يقع فيها البند **ع ٣٨** معنى لا يقع فيها البند **ع ٣٩** معنى لا يقع فيها البند **ع ٤٠** معنى لا يقع فيها البند

الروابي في ذلك قال صدر الشرب وحققه شرح الهدية  
نصرة الوكالة حيث في تفسيره ان صار وكيل الغير بالشر  
في كونه ليست الهبة في باب المعاوضة المالية حتى يجري فيها  
الشفعة وكذا الصدقة **وقال** في جعل الدار اجرة لدار آخر  
مستأجرة وان شتره وعندنا دفع ضرر الجوار لا يذهب  
ملكه انه ينظر صورة الملكية بالاولوية ثم يجوز ان يفتى  
في لا شتره كصورته **ولا يفتى** في ذلك في الاقتصار على  
ذكر ضرر الجوار **في كونه** بلا شئوع فيما الذي يظهر  
كونه شرطاً اخر لصحة الشفعة في الغير وليس الا في ذلك بل  
انما ذكر صاحب الحديث ذلك مستدواً على كون الهبة بشرط  
عوض فيما انتها فان مقتضى كونها بيعاً هو عدم الشتر  
عدم الشئوع فيها لان عدم الشئوع ليس بشرط في البيع  
كف والهبة لا تجوز في شئاع بغير مطلقا وليس ذلك خصوصاً  
بصورة الشفعة فدفع ما به وان كان بيعاً انتها **فكذلك**  
كان هذه ابتداء ما كان في حكم سائر البيوع **في**  
**فصل** في كل اثر بالشر فاشترى لاجل المولى والمولى  
يشترى لان كل اثر في المولى وهو الشفعة لا يفتى في ذلك  
بما قاله فانما يترتب له ان يكون الشتر او المولى اشترى المولى  
ولما اشترى المولى اشترى بها الشفعة ولا يكون بوشركا ولذا  
جار فلا شفعة الخارج وجوده انتهى **واذا** ما طلت كماله  
وكلام شرح الهدية ظهر كماله في تصور صاحب الدارين  
الحال اما اولاً فان اصل المسئلة يتحصل في صورة الشراء  
اولاً فشرى له من أرض اثنين شركيين وجاري اذا وكل  
احدهما غيره **واما** ثانياً فلان ما سياه صدر الشريعة  
فاذ في خصوصية بصورة جريته فغير صاحب الدارين  
على وسياه بصورة المسئلة المذكورة في الحق مطلقاً  
ليس الامر كذلك **واما** ثالثاً فلان الفادة في صورته  
الشريعة يتحصل بغيره شرهما واحدهما باج بيع  
حصصه واخره شره حصصه **ومع** ما اشار له عليه غيره **واما** ثالثاً  
بوتسيع مدخله في البيع بالاصالة والوكالة لكنه يحتمل  
ان يكون شركاً فرضاً وانما يحتمل ان يكون جارا وتفسير  
حكم المسئلة به **واما** رابعاً فلان جعل البيع الدار كما ليس  
ببيع فرضاً **واما** خامساً فان مطلقاً تصوره المسئلة  
ثم بغيره **لكن** كما يظهر كلام صدر الشريعة فان الثالث بغيره  
داره شركاً وداره جارا كما ثبتت **واما** فرض رابع وجار  
فالحق يخرج عن مزاج الصواب لا لحالة **في**

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26



وما قبل  
كأنه غائب  
توهم ان  
الكلام

2

قولہ وہ الاول یعنی مرثیہ علی خدیجہ بنت جعفر  
و الزکوة لیکرہ عند الکوف و کبر عند حماد و غیرہ  
الح کوفست فی السیفہ  
فی حق الشفہ  
طریقہ

الحق الشجرة  
عزله







الشيء حكم بها وإن لم يكن لو اُخذ منها بينة حلف الشيعة لحكم بالشفعة ولو قال علمت أمس وطلبت  
بذلك فامة البينة ولا يقبل قوله لا بـ اضاف الطلب الى وقت ماض فقد حكي ما لا يملك استيفاء  
الحال ومن حكي ما لا يملك استيفاء للحال لا يصدق فيما حكي ولا يمينه وادام يضيف الطلب الى وقت  
ما مضى اطلق الكلام اطلاقا فقد حكي ما يملك استيفاء للحال لا يجعله كانه يعلم البشارة الآن وطلب  
الشفعة الآن فلماذا جعل القول قوله كذا في العماد يزيد غيره ما سمع اي الشيعة شراء لا يسئل اي  
الشفعة فظهر شراء غيره او سمع بغيره بالشفعة وكان باطلا او يكتفى او يرى او وعدى سقارب  
قيمة الف او اكثر في اي الشفعة يكون للشفيع ولا يكون تسليمه مانعا وبمرض كذلك اي اذا علم انها  
بيعت بمرض قيمة الف او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة والاصح فيه ان المرض في الشفعة يخلط بخلط  
قدر التي وجبته والمشتري فاذا سلم على بصر الوضوء <sup>بغيره</sup> بين خلاف بيت الشفعة بحالها لان  
التسليم يوجد على الوجه الذي استحقه بانه اذا اخبر ان الدار بيعت بالغ درهم فبم الشفعة  
ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لا بـ انما سلم لا يستكثرون <sup>بغيره</sup> والنفس فاذا كان اكثر من ذلك كان  
ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او كحطبة او صغير قيمتها الف واكثر فهو على شفعية لان  
تسليمه عند كثرة النش لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا التسليم في احد الحسنين لا يكون تسليما  
في الاخر فربما يسهل عليه اذ احدهما وبغيره الاخر وكذا كموزون او مكبل او وعدى  
سقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بمرض قيمة الف او اكثر فانه تسليم لا بـ انما يخذ بقيمة  
درهم او دينار ولو انها بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل  
فهو على شفعية يشفع على حصص احد المشتريين لا حصص احد الباعين بل اخذ الكل او ترك بعضي اشترى  
جماعة من واحد فللشفيع ان يخذ نصيب احدا وان باع جماعة من واحد لا يخذ حصص احد الباعين  
لان في الاولى دفع ضرر الحار لا الثاني وشفيع ايضا نصيبا مفرقا مشاعا من دار قسمها يعني  
اشترى رجل نصف دار فقامس الباع والمشتري فللشفيع ان يخذ النصف الذي صار للمشتري  
او يدع وليس له ان يبيع النصف لانها من ثمة البعوض لان القبض لا انتفاع ولا يتم الانتفاع في  
الشاي الا بالنصف صحيح للاب والوصي تسليما اي الشفعة على الصغير لا بـ ترك التجارة فيصح  
من يملك التجارة كذا اذا بلغها شراء دار بجوار البصيص فكذا فان السكوت عن الطلب من يملك  
التسليم بغير التسليم الوكيل بطلبها اذا سلم او اقر على الموكل تسليما اي الشفعة صح لو كان التسليم  
او الاقرار عند القاضي وان كان في غيره ولا يجوز الا بـ يخرج من المضمونة وقال ابو يوسف بجواز  
مطلقا وقال رفر لا يجوز مطلقا **كتاب الهبة** لما فرغ من البيع الذي هو عليك يعني يوهب  
وما يمتنع من الشفعة شرع في الهبة التي هي عليك عين بلا عوض فقال هي لغة بيع وتفضل بالبيع  
الموهوب بك مطلقا قال اسرهك هبت لي من ذلك ولينا وقال اسرهك هبت لربنا انا وابي لمن  
نشاء الذكور وشرعنا عليك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط ولا يشترط

و قد كان هذا الكتاب قد تم في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني  
و قد كان هذا الكتاب قد تم في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني

[illegible][illegible]



حتى يقع القبض على الموقوف بأصله من غير أن يكون بغيره فحينئذ لا يحل القسمة بينهم  
 الموقوفين وصلى الله على الملك الوهاب لا يقسم لا يقسم تقسيمه على قوله وتم بالقبض الكامل في مجلسها  
 أي بمجلسه بلا أدنى الوهاب وبعد أي بعد المجلس برأي بآذنه ولو به أي نهي الوهاب الموقوف  
 له عن القبض أي القبض مطلقا في المجلس وبعد إذا عبرة للدلالة بمقابلة النص في محذور  
 متعلق بقوله تم بالقبض والرداد بر أن يكون مرفوعا عن ملك الوهاب وحقق واحتراز عن هذه التهمة على  
 النحر والخبر كما سبق مقبوم أي نقل به القسمة ولم يبق مشاعا ومشايع لا يقسم أي ليس من شأنه أن  
 يقسم بمعنى أنه لا يبق متقاسما بعد القسمة أصلا كعبد واحد وداية واحدة أي لا يبق متقاسما بعد  
 القسمة من جنس الاستقاع الذي كان قبل القسمة كالبنت الصغيرة والحمام الصغير والثوب الصغير لا  
 أي لا تم بالقبض فيما أي مشاع يقسم أي من شأنه القسمة كالارض والثوب المذروع ونحو ذلك ولو



قوله في المصداق والواجب في بعض النسخ ساعداً تحتها كان واسمها واسمها خبرها وهو جمع كونه عن فية لا تقع بها لقوله بعدة يجوز  
قوله في المصداق والواجب في بعض النسخ ساعداً تحتها كان واسمها واسمها خبرها وهو جمع كونه عن فية لا تقع بها لقوله بعدة يجوز

فولك الأوز وجب النافع والظلي تم نقصان الكل أقول الحصر ممنوع لأنه إذا فرغ الموهوب عن ملكه ونقصه الموهوب له ملكه زال والبيان وجب النافع والظلي  
وذكر فيما تقدم من جهة العدل في النفع ونقصانه في فراجه مع ما في صحيحه بالعلمية أن على بين الله والموهوب له ونحوه نقصه كما قاله  
مركانه على كل البسمة فنشأ الظلي حسن مركانه

ولو وصلة اي ولو كانت الهبة لشريك اي شريك الواهب لان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قيل  
اي اقر الجزاء الوهب المشاع وسيله اي الوهب لم تمت الهبة لانها بالقبض وعند الاشعري  
فيه ولو سلم شيئا بالملك حتى لا ينفذ فيه ويكون مضوعا عليه وينفذ فيه بنصف الواهب ذكره  
فاستحان كل في ضرع ووصف طاعيم وزرع ونخل في ارض ونهر في حزامه بظاهر المشاع لا  
استلها اذ الاشعري في شيء منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا قطعت هذه الاشياء عن ملك  
الواهب وسلمت جميعها كما في المشاع بخلاف دقيق في برودين في جميعه وسمي في ابن جابر  
لا يصح اصله اي سواء اقر جزاء وسيلها او لا لان الوهب في حكم المدوم وسره ان النقط استحالة  
وصارت دقيقا وكذا غيرهما بعد الاستحالة هو عن اخره على ما عرفت في القصب بخلاف المشاع  
فانه محل الملك حتى يجوز بيعه كل لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز ومن عطف على قوله قسم بالقبض  
ونزع على قوله ولو شاء غلام ملك الواهب لا مشغول به في شئ في داره وطعام في حرابه اذ استلها  
بما فيها بخلاف العكس يعني لو وهب متاعا في داره او طعاما في حرابه وسلمها اي الدار والحراب  
بما فيها صحت الهبة في المتاع والطعام ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الكل الى الوهب  
له او وهب حرابا وفيه طعام الواهب وسلم الحراب لا يصح الهبة الاصل ان الوهب متى كان مشغولا  
بملك الواهب يمنع التسليم فمع صحة الهبة متى كان شاغلا لا يمنع التسليم يصح الهبة في النضر  
الاول الوهب شاغلا لا مشغولا وفي الثاني الوهب مشغول بملك الواهب وهذا ان المظروف  
يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب المتاع والطعام ايضا فقبض كل واحد  
يصح في كل شيء لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الحراب ولم يسلم حتى وهب الطعام  
وسلم الكل صحت الهبة في الكل لا يهزم الكل لانه صار كانه وهب الكل جلة بخلاف ما اذا تفرق التسليم  
واما قاله بان لا يهزم اذا لم ياد به بالقبض فقبض ضمي لا يهزم فسد ملك غيره كذا في الكافي وينوب  
القبض في المجلس متابع القول يعني اذا صدر الايجاب من الواهب فقبض قبول الوهب له العقد اذا  
قبض الوهب بانه صحت الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول ثم ان القبض في المجلس هل يحصر  
بالخلة بين الوهب له والموهب احتلف فيه المشايخ حتى قال الامام ابو الباق في قبض عند محمد  
لا عند ابى يوسف والخارانية يصح في صحيحها اي الهبة بالخلة لا فاسد ما كذا في الفتاوى الظهير  
وهب ديارا بنائها وسلمها فاستحق المتاع صحت في الدار اذا لا استحقاق ظهر ان بيعه في المتاع  
كان يذهب وصار كالوعيب الدار والمتاع ثم وهب له الدار او وهب الدار والمتاع ثم وهب  
له الدار فانه يصح ولو وهب ارضا بردها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع  
مع الارض حكم الاتصال شي واحد فاذا استحق احداهما صار كانه استحق البعض الشائع فيما يحتمل  
القسمة فيبطل الهبة في الكافي قال صدر الشريعة المصنف هو الشيوع الميار لا الشيوع الطاري  
كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع او استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري

[illegible]

سنة ومانی حکیم دانی

واجباً به یکنزدک طغر حق

وكتب صاحب الفرائع وكانوا يفتل عليه ما زاد وجب الزرع  
الارض والمخلفه والتمه لا زاد له في حصة من  
لأن الموصوفه من نصيبه نصيبه من نصيبه  
والفصل والقسمة من نصيبه من نصيبه  
فكتبه بغيره من نصيبه من نصيبه

ای ستم که دریا خیزد او را فای نه بر صبح و شام  
و قیامت ای غریب محزون

تأليفه حضرت مولانا محمد باقر

و فی بعض نسخ مفرد و آنکه او حق است و خداوند است و آنکه







[illegible]







اي رجع الواهب الثاني في جهة بقضاء او رضاء كان الواهب الاول الرجوع فيه كما في الثانية ٢٢ هو زيادة منه على سائر الكيفيات المحيطة بالبرهان والى ذلك ١٤٥  
هذا ايضا متعلقا بالجهة بان يرجع الواهب الى الشيء الذي كان الواهب ولا يرجع الى الواهب في صورة الشيء كما يتبادر لان وجوب المسئلة في صورة الواهب على خلاف ذلك كما صرح به في المحيط الرضوي  
وتنقل عن شريح الجميع لا يملك ويدل على ما قلنا بتقدير المسئلة بقوله لان الواهب لما عاد الى الثاني بالرجوع لا يملك جديد كان للاول الرجوع فيه فانه جازي في جهة الثاني في الرجوع  
في المسئلة الاولى في الثانية بان الرجوع في الجهة فانه كما اذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد ما كان متعلقا به حتى في المسئلة كونه لا يكون غيبا كان الصفة هبة  
فلا يكون حديدا كذا في بعض النسخ ٥ هو تقدير الرجوع في النصف في المسئلة الثانية اي فيما لم يمسح شيئا من الواهب كان قوله ولا يمسح مع النصف بعد الرجوع في النصف  
في المسئلة الاولى اي فيما باع نصبا ٦ اي بتقديره من يمسح وعنه ذلك كذا قال الرطبي ٧ خلافا للرخصة فان قال الرجوع هبة مبتدأة للواهب كذا ذكره الرطبي ٨ اي في اصل  
من الرجوع بخلاف الاول فان الترتيب فيه ما فقهه عبد الوهب لرجل شيئا وقضى اي الرجل فوهب اي  
الرجل القليل لاخر ثم رجع الثاني او رجع عليه فلا يرجع في الرجوع في الواهب لان الواهب لما عاد الى الثاني  
بالرجوع لا يملك جديد كان للاول الرجوع فيه ولو صدق في الثالث على الثاني ان كان فبشر  
او باع منه ان كان غيبا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد يعود اليه بسبب جديد حتى الرجوع  
لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في استحقاق نصبا اي نصف الميراث  
الموهوب بنصف عوضها لا يملك يد فيه اليه الا بملكه الموهوب كله فاذ افاض بعضه رجع عليه  
بقدره كغيره من الماوضات لا في استحقاق نصبه يعني اذا استحق نصف الميراث لرجل شيئا حتى  
يرد ما بقي من الميراث لا يصلح عوضا عن الباقي ابدأ وبلا استحقاق فله ان لا يعرض الا هو فيكون  
مختارا ان يبيع في الرجوع لم يمسح الا بملكه كذا في الموضع ولم يملك فان شاء رجع ما بقي ورجع في كل  
وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع شي بخلاف ما اذا كان الميراث مشروطا لانها تبيعها فبأنه يرد  
على المبدل فاذا استحق بعضه رجع بما بقا بل من الميراث كذا في الاسرار ولو عوض نصبا رجع  
بما لم يعرض لان التعويض ما في فاذا اوجده في النصف يبيع بقدره لو باع نصبا او لم يمسح رجع  
في النصف لان الرجوع في الكل في النصف او في النصف في النصف وذا في الرجوع انما يبيع بجزء  
بجزء الموهوب من يد الواهب له براض من الطرفين او حكم قاضي لان الرجوع في جهة مختلف فيه  
فمنهم من راي ومنهم من راي وفي اصله وجهان لان الواهب ان طالب بجزء الموهوب لم يبيع ملكه وفي  
حصول المقصود وعند من يخاف ان يفسد الميراث ان يكون مراده الميراث والتوابع في هذا الرجوع حصول  
مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده الميراث فلهذا يرجع ملازم من النصرا الرضاء والنصا نص  
اعناق الموهوب اي اعناق الموهوب له البعد الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعناق قبل النصا  
لا يخرج عن ملك الموهوب له الا بالنصا نص اعناق قبله ولم يمسح اي الموهوب له بملكه كذا في الواهب  
بعد الرجوع وفي النصا بعد البيع عن الواهب كذا في الواهب ملكه في يده بعد النصا  
لم يمسح لان اصل نصبه لم يكن موجبا لتمام النصا عليه وهذا وان علمه واستداه التي مقبولة له  
ولكن من راي بملكه بعد النصا والمنع اي مقبولة بعد النصا وطلب الواهب فان الموهوب يكون  
امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب بوجوب الضمان في الامانة ومع اسرها عطف على قوله يرجع  
اي الرجوع براض او حكم قاضي تسع لعقد الهبة من الاصل واعادة لذلك القديم لا هذه الواهب ولا شرط  
قبض اي قبض الواهب لان القبض اما بغيره انتقال الملك لا في عود الملك القديم وصح اي الرجوع  
في المشايخ اعقاب التسمية كصف دار هبة ولو كان هبة ما صح تلف الموهوب في يد الموهوب له  
فاستحق قبضه اي رجع على الواهب لانه عند تفرغ فلا يستحق قبضه الا بملكه في سبيل الرجوع لما في  
م زال اي لما في عاد الرجوع بانه اذا رجع في الدار الموهوبه واطل اعناق رجع الواهب بسبب  
البناء فقدم الموهوب له البناء وعاد الدار كما كانت قبله فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا

١٤٥  
الرجوع عن الهبة ضعف لانه ثبت بخلاف القياس كونه هبة  
في ملك الغير وفي الغريب وهما بالمرحطة وانما هو الرضى  
مصدرين وهي الجوزي وهما بالياء اضعف ولكن  
عبارة الهبة بالالف ايضا لا في شقوله كذا في المحيط  
وجدنا المسئلة الثانية في المحيط الرضوي بعينها وانما  
زيادة قوله وورد عليه في المسئلة السابقة في مواضع  
المحيط البرهاني لا في المحيط الرضوي على ما قرأناه فيتميم  
ان تكون مراده بالمحيط هنا المحيط الرضوي ويكون الجواب  
مخصوصا بالمسئلة الثانية ولفظ المحيط البرهاني هنا  
ولو وصل الى الواهب الثاني هبة او صدقة او ارث  
او قبضة او شئ او ما يشبه ذلك لم يكن الواهب الاول  
ان يرجع انتهى ٩ لا يمكن في الهبة وان فاقدها  
بذلك المستحق هاتكا فالملك غير ذلك فان استحق الميراث  
والموهوب هاتكا لا يرجع لان هلاكه مانع عن الرجوع  
وان استحق الموهوب والميراث هاتكا لا يرجع على الواهب  
بقية الميراث ويشدان كان متبعا لانه لم يمسح له مقدور  
من الميراث اشار اليه شيخ الاسلام خوفا من زيادته في مسوطة  
صورة المسئلة الرجوع باحد ما يفسخ العقد  
الاصل من حق المستقبل لا في حق المانع من الحب الواهب  
ذكرة ما مضى به مبتدأة للواهب حتى لم يتوقف بكون  
الملك على قبضه فاذا وهب دابة فوجع في نصها صح  
فلا كان الرجوع به مبتدأة للمانع في مشاع ولا في حقل  
القبض من تركه والواهب ان يرد على ما به  
سواء كان بقضاء او رضا لان العقد وقع جازما  
موجبا حق الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقا فاما ما  
فيظهر على الاطلاق بخلاف الرد بالقبض بعد القبض  
بغير قضاء فانه لا يرد على ما به الا في المحيط  
في وصف السطحة لا في الفسخ فافترقا واما ما في الميراث  
الهبة في مرض موته فغيره الثلث وان كان بقضاء  
فلا يشي لورثة المريض على الواهب كذا في فاضل  
من الميراث اي لا يوجب رجعا للهبة رجوعا واسمه  
قوله لان له الرجوع في كل شيء البعض او في كل  
لحور الرجوع في النصف في الميراث في الميراث  
سبب من الميراث كان قوله ولا يمسح مع النصف  
بشخصه في الرجوع في النصف في المسئلة الاولى اي  
فيما باع نصبا  
قوله او ما في من كان غيبا في الرجوع في النصف  
قوله يرجع ما باع من الميراث كذا في الميراث  
من الميراث بانه ما باع من الميراث  
قوله في يملك الرجوع في الميراث في الميراث  
قوله من قوله ولو وصفت لانه ما باع من الميراث  
ان يرجع مع رطل الميراث في الميراث وجبه واجب فانه  
يكون ان يكون الميراث في الميراث  
قوله في الميراث في الميراث في الميراث

هذا ايضا متعلقا بالجهة بان يرجع الواهب الى الشيء الذي كان الواهب ولا يرجع الى الواهب في صورة الشيء كما يتبادر لان وجوب المسئلة في صورة الواهب على خلاف ذلك كما صرح به في المحيط الرضوي

فمنهم من راي ومنهم من راي وفي اصله وجهان لان الواهب ان طالب بجزء الموهوب لم يبيع ملكه وفي حصول المقصود وعند من يخاف ان يفسد الميراث ان يكون مراده الميراث والتوابع في هذا الرجوع حصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده الميراث فلهذا يرجع ملازم من النصرا الرضاء والنصا نص



والحكم المذكور في صورة تعليم الحادية موافق لما في الثانية وقال في تعليقه لحدوث الزيادة في العين وذكر الربلي خلافاً حيث قال لم يمتنع الرجوع لأنه لم يثبت زيادة في السمع انتهى وقد  
بقي على أنه قول نعم عن أبي جعفر فيه روايتان كما ذكر في الثانية في ٢ هـ هذا لأن زيادة السمع من مكان إلى مكان وهي إحدى الصورين في السئلة قائم فسر الزيادة بالنقصان الزيادة في السمع  
الموهوب شيء بوجوب زيادة في النعمة ولها صورة أخرى يعني في تعليقه لأن الرجوع يقتضي إطلاق حق الموهوب له في الكثرة ومثله النقص ويظهر جمع ما قلنا من كلام الربلي في ٣ وحق الرجوع  
حق ضعيف فاذ وقع الشك في ولاية الرجوع ولا ريب في بطلانك وهو من نام كلام صاحب الكافي في ٤ هـ هذا ما ذهب إليه الصدر السمرقني في رد فاع لا سكال المذكور أن ما جعل بين الجوابين كون  
شرط العوض المجهول شرطاً فاسداً موافق لما في الثانية في مسئلة هي الأرض الفراعنة اتفاق ما جرح بها على الواهب كتبه مخالف لما قاله الإمام القرطبي في شرح الجامع الصغير فلا  
عن الخواري من أنه لو هب بشرط العوض ولم يسم العوض جازاً لأن الهبة تقتضي عوضاً مجهولاً والقول في العوض قول من يهوى انتهى وقد اجاب بعض العلماء عن لا سكال المذكور بأننا نحن الراسخ

يعني ان يحبس داره لاخوة عمره واذانها ترو عدسه الخ قال في شرح المحج وعي حبسته شيئا من غير المحجول والواحد حبسه طالع الله  
اوله ورثته اذ ان مات المحجول لم يمتى واوله من مدة عمره مع الابرار غيرهم الى الواجب ايضا



*(Handwritten note at the bottom of the page)*







١٠٠ هـ. الذالم يكن الاجرة مجلدا او موجهة او متجزئة وهو قولهم جميعا على ما قرر صاحب الخلاصة ج ٢. الموافق لمباراة الهداية فان اخرجته من اعتناق من غير فعله فله الاجر لمسي فقط فانه صاحب  
 المهر بقبول لا زمان ج ٣ وعدم الصفات على الجبار اذا اشترط هذا اخرج من غير فعله من صفاته وعند هذا يقتضي من وجبه ولا اجرة وان شاء فدية الجوز واعطاء الاجرة كذا في الهداية  
 ج ٤ قال في الصريح شتات فارسي حذف شرطه تخفيفا كما قالوا لئلا يذموا انتهى والهدية عليه والواقع في شيخ الكافي شتات على ما هو قاعدة التقرين ج ٥ الصغير كانه الى ارباب  
 كالتصغير المستقر في ج ١ واما الصغير المجزوء فمنه جو عائد الى الولي والصغير المرفوع في اختيار راجع الى الوالد ومنصور الى الابن ج ٦. الا ان التفرق في البعض غير متفق فلا يستوجب  
 الاجرة وادب ما اذا سلم فاداه له فك في يد قبل التسليم لا اجرة ج ٧ هو في الماء البئر وسكون ابواب الموحدة التخيلا بغير مصدر ومن الجوز والجوز والتميم من كذا في الصالح ا في  
 اما اذا كان خارجا عن بيت المستاجر سواء كان في بيت الجبار او لا فلا يفتحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة وفي البوهره فان سرق الجوز بعد ما اخرج فاداه كان يجز في بيت صاحب الطعام

والعلم المرجح والمأبى لعل اثر في العين كالصباغ ونحوه فيكون العلم  
 واحترق برقع غاسر النوب كاسيا في يحبس العين لا حران المعقود عليه وصف في محل فكان حتى يحبس  
 لا شفاء البدن كافي السج ولا عزم ان ضاع العين بعد ولا ما ترقى به ولا اجزان المعقود عليه  
 حلك فجز البصر ومن لا اثر لعل كالحال والملاخ وغاسر النوب بغير ما ذكر لا يحبس له الا لحره ذكر  
 في النهاية ان الفصاير اذا لم يكن لعل الا ازالة الدنار اختلوا فيه والوجه ان لحي الجنس على كل حال ان  
 البياض كان مستورا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هالكا بالاستنار فصاير كانه اعيد ثمة بالاعطار وغيره الى  
 الجامع الصغير لغا صيغان بخلاف ما ذكره في حيث يكون لحي جنس وان لم يكن لعل اثر في العين فانه كان  
 على شرف الملاك فكما ان اجباه وبارق منها لعل ان شرط علم لا يستعمل غيره ان المعقود عليه العلم على  
 معين فلا يقوم بغير معانيه بخلاف العلم فان المعقود عليه هالك العين لا العلم فاجاز ان يعمل غيره ولا اي  
 وان لم يشترط علم حار استعمال غيره لا الواجب على احداث المعقود عليه ويمكن الايقاع بنفسه وبالا

فإنه كان اخرف بقصد في الاجم الوفاق لعبارة الرسدية فان اخرجته من اخرف من غير قصد مدارج المسمى فقد فاسد  
صاحب الدرر فبدان لا نال في عجز حاراج  
فوله وقال صدقه بعد اي في الاخر في قبل الاخر وبعد الاخر ليس في نسخ هذا السطر بعد ذلك فهو في الاخر  
وكون مرجع الضم في عبارة الوفاية على ما ذكر متعين في حاجة في الاستظهار على ما ذكر  
المراد في قوله في الاخر في قبل الاخر وبعد الاخر ليس في نسخ هذا السطر بعد ذلك فهو في الاخر

[illegible]



ثم انما هو من صديقه او حاكمه وفيه بحث فامري في شرح الجمع من به قال وترك الكتاب في الوصول له يعني تمام الاجزاء وانما ويكون  
ما في المزمع من بعضه المستخرج بان يقول ان كان المكتوب الله تعالى في الوصول الى ان الوصول له وفي

فہرست کتب مطبوعہ ہندوستان اور دیگر ممالک

ما جهر به و نه السببه فلو كان السببه شمس الجهره و ما جهر به و سرخ الالهة اشد انكسار لانه لو كان له نور في كل يوم فلهذا انما هو من غير ذوات  
لا يولد لم ينظر و لا يتوهم الخ ما يجوز ان يكون ذلك ثم يقال لو كان مينا و عينا فهو لا يحل في ملكه و قد قالوا ان باب الاول ذهب لان كنهه ليس له  
في قبضه فان وجد مينا اولوه حقه و جها و وقع عليه و انما يجوز ان يكون في الكسوف اليه عاينا على دفعه الزاحيه حقه الله او وقع في الكسوف

الذخائر الثمينة في  
 في بيان بعض الوجوه في معنى الضلع كالجانب في السائر والكنز والوفاء وعام القسطنطين من الارض

الانفس ان يقول على من حزنك وحبلايك وحبس من شاة وادامالك الالهين صده  
عالم راقه

كاند لماره المسكين مثل الدار وعنه انما يوسف جودا للفقير  
ان من من نفسه وحراب او ناده واحبا اليكم في الارض  
عزيم زاده

۱۰۰

وبالاستغناء عنه غيره استاجر رجلا ليحيى بعباله فان بعضهم نجح ابن يحيى فله الآخر فحسب له وكان

او عيبت ذكره في الهداية لا في اي الاجزاء لان المعهود عليه في الكتاب بقرينة المقصود او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم يقتضي به وقد نقض بالعود ففسق الاخ وبيصر كالخطاط اذا

وهو نصف الأجر المسمى **الآية** أي باقضي ما في ركنه وإن وجدته ولم يوصله إليه لم يجب شي لا تنافي له

ضرر ظاهر فیتقید المبدأ و انما دلالة او ارض عطف على ادراى صح استنجا ارض لسان او  
عن لانه متفق معلومه فتنقض بمبدأ الاحارة عادة فادامه الدية قلما الى السان و نحوه و سائر

ان تنصر لتعلم الارض والافترضا او برحى الى الموجز ترك فيكون الساء والعرض لصاحبها والارض  
لصاحبها والبرق اذ انقضت مدته لا يجبر على قلبه بل يترك باجر المنزل الى ان يدبرك لانك لم تنهية

بين الركاب والحجر بحسب الماء واللايس قال في الكثر والدانية للركوب والحمل لللبس عطف على الدور في قوله مع احارة الدور فمعنى انه احارة الدانية وما عطف على حارة مظنة وما في الكافي

فان عم بار قال على ان تركب اوليس من شاه او عجل ماشاء ابرك واليس من شاه وحر ماشاء او عجل  
الاذن من الموحج ولكن اذا ابرك بنفسه او ابرك واحد اليس لان تركب غيره لا يرفع من اداس اصل

ضمي: عند أبي يوسف لتفاوت الناس في نصيبه واختيار مكانه وحرث أولاده وعند محمد لا يصح  
لا للكم قضاء كالدار وفي الاختلاف: ما رأى المفسر على المتن: لا غرض: فانه

لا يخلو الحد يد حتى اذا استاجرها يحمل عليها قطعا سماه فليس لسان يحمل عليها منزلة من تحيد يد الله  
ربما يكون اضربا لآية لا انا الحد يد يجمع في موضع من ظهرها والقطب ينسب على صورها وصفي

يكون ناقضا العمل اعتبارا كذا في الكافي **ع** وعدم الإقرار بغيره

احد ما في هذه الحالة دون الاخر على ما بيناه في العارضة  
ذكرة الرطبي في ٢٩٩ من التقييد مفيد لتفاوت الناس في الزيادة  
والنقص فنعلم ان اذا خالف صار مستدرا فافضل كذا قاله

لعدم التفاوت وما يفي بالبناء كالجدادة ونحوها جانبا  
بداية العادة ذكره الربيعي **ع** هذا اذا قلت مؤنة الماء  
بجوت من مات وما اذا لم تفسد المؤنة بان مات الكبير ونفى

ليذهب الى موضع كه او يودع رسالته الى فلان فذهب فلان  
وعلم انه لا اجر مقار بالذهاب لا بتبليغ الرسالة **ق ح** من صيد  
او خاد موفد بحث فلان فلان ما هو من امره فلان

اليد فليس مولى لان ليس له اليد والى ط بان يقوم الارض  
حدوث البناء والشجر ويقوم بها بناء او شجر لصاحب الارض  
ان يامر بطلبه فيكون له

ما دامت المدة باقية وفي القصة المراد يقول الفقهاء ان انتهت  
الاجازة والزرع لم يستحصل الثمر بل نأخرى بقضاء او بغيره  
حتى لا يجب الاخر الا باحد من اثنين وهو ما يجب حفظه

ثم ركب اوارك يصير غاصبا ضامنا  
نصف الاجراسي لا يذهب عليك ان تفسير اجرة الضمان ذلك  
خط فاحش فان كان ذلك اجرة الضمان

لا يزال الكتاب ولبني الجواب فقد وجد الاتصال بقدر  
الامكان ولم يوجد الحق بالجواب فيجب ابر الاتصال

نویسند: حاج ذبیح‌الشیخ، مازنی، ساکن در شاهی، دوم

الحسن اوسج عیازم

188



[illegible]

هو الذي في شرفه عارف ، وكان يدرسه  
الشيخ المذكور



[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن



[illegible]

سید محمد رفیع بن محمد بن علی بن ابی طالب

[illegible]



[illegible][illegible]

و اما در این کتاب که در بیان احوال و عیال و خرد و دین است

[illegible]

ليس في اجارة الظن ان يغير فيه سواء كان الزوج من بشيين ان تكون امراته ظنرا او لا لان هذه الاجارة  
توجب خلافا في حق الزوج والزوج الذي يبيع امراته على اوجب خلافا في حق غيره فيما في كتاب غير طاهر  
بغير ارها لاي ليس لان يبيح الاجارة لان العقد قد رتبها وقولها غير مقبول في حق من استاجرهما

وفرع على هذا بقوله فان ارضية بلين شاة او غنم طعام ومضت الدية فلا اجر فان اجر الارض  
 لما كان على الاب كان تركه الارضان حرما ما عدا الاجرة فلا ارضاع هو اشرب الصبي لهما يادلا  
 حرمة نهائية في هذا ولهذا قال صاحب الهداية فان هذا الجواز ليس بارضاع فمقوله فان ارضية يكون  
 في غير المشاكه بخلاف ما اذا ارضية الى واحد منها حتى ارضية حيث يستحق الاجر كما في الكفاية  
 ولم يصح الاجارة للاذن والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والعناء والملاهي والنوع وفي  
 في كتاب الاستحسان اذا اخذ المال بلا شرط بياض ٨٢ اعطاه مال عن طوع بلا عقد وعسى ان  
 وهو ان يوجر محلا لغيره وعلى الاناث والمراد اخذ الاجرة عليه والاصل ان الاجارة لا يجوز عندنا

عَلَى الطَّاعِنَاتِ وَالْمُحَاضِرَاتِ كَمَا دَفَعَ الْقَتَوُورِيُّ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ حُجُوجَ الْمُنَافِرِينَ وَلِذَا قَالَ وَبَنَى الْيَوْمَ

بعضها إلى الأجره لتعليم القرآن والفقه والامامة والأذان ويجوز المساجر على دفع الأجره  
ويجوز برعاية الخطبة المرسومة وهي هدية تهدي إلى المتكلم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لأن

العامة حرت باعدها الخلاوي يفسد اى الاجارة ان وقع الى اخر غزاليين

حمار الحمر زاد به بعضه اي بعض الزاد اوفور البطن به بعض وفيه هذا الاجر يسمى قنبر البطن  
وفيه اي البقيصة السبعة عليه وسلم لا يجمع الاجر بعض ما يخرج من غله والاواني في معناه او من

بخبير لئلا يذوق اليوم بكاءه اياد الساجدين رجلا يخبر له من العشرة الاضواء من الدقيق اليوم بدر

فقد غدا في ليلة راحة الله تعالى له في الجنة الموعود عليه لأن ذكره الوفاء يفيض كونه المنفعة وذكر العمل  
مع تقديره يفيض كونه العمل ولا يخرج له أحد ما على الآخر مع أن نفع المسافر في وقوعه على

في هذا الحديث ينبغي ان يعلموا ان احدى ما على الاخر ان يقع الساجد في رقعها على  
 العمل الا لا ينبغي الاجر الا لكونه اجيرا مشركا ونفع الاجير في رقعها على المنفعة لا لا ينبغي

الاجرة بقضي المدة غير الا ففسد المقد ولو كان المقدود عليه كلهم اى يعجز احد العواستيم فلهذا اليوم فهو يوم مقدور عادة وعن الوجيفة انه اذا سمر علا وقال فى اليوم حازت الاحارة لان فى

يوم هو غير معد ورماده على الجيفة اية اذ لم يمت في اليوم جاز الجارة لان في  
الطرف السعد المدة لا يقتضي الاستغراق وكان المقود عليه العز هو معلوم او ارضا بسط

ان يثبتوا ويكفي اهلها بما اوتيت فيها لان اثر هذه الاعمال يبقى بعد انقضاء المدة وليس في مقتضاها  
 القدر وفيه يقع صاحب الارض فقيد كالم غلاف استجارها عاين كبرها وبرزعها او بسبقها

العقد وفيه مع صاحب الأرض فمعدد تابع على أن يبرها ويرد بها أو يسبقها  
ويرد بها أو شرط ينقض العقد لأن الزراعة مستحقة بالعقد وهي أناس في الأبالسة والكرب

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

*[Faint handwritten text from the reverse side of the page, likely bleed-through.]*

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا چاہتا ہے۔



سنة اربع مئة الهادي اود اربع اذ غير ذلك وقع ثيابه كان ضامنا  
وقال ابو القاسم ايضا والصحيح قول محمد بن سنان ذلك  
استحفاظا من عادة ذلك الوجه اذ هو وضع ثيابه عند  
الحال في ذلك الموضع ولم يخالس احد ولم يزل ان يضع  
عديدا ولم يسل ولم يرد يكون مودعا حتى لو وجدته كان  
ضامنا رجل دخل الحمام ووضعت ثيابه عند الهادي وقال  
احفظ الثياب وبقرا اخره شرط عليه هناك الثوب  
اذ تلف فخرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم  
ضمن الهادي عند الخواص ما لم يلف ولم يلف ولم يلف  
لان عنده الاجير لم يشر له انما ايضا اذ لم يشرط عليه  
الضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر  
شرط الضمان في الامانة ما لم يكن الشرط وعند الشرط  
فيسود وذكروا في حق ما لو كان قوله **قوله** او لو لم يشرط  
ان كان له الضمان ثبانه صريح فهو سقيم فلم يسمع

فولس لار معان اكهاله باز راضه نسل نام العفوانه  
 بتمام مدة الاجارة او تمام القبض  
 فولس ان اكهاله راضه اي تعيين اكل العاد

قوله ولو رعاها فبني الأصل ما وجدنا القول بغيره  
العقد انما يوقف على ما يقع من أصل العقد الزاوية  
على ما ذكره من العقد انما يوقف على ما يقع من أصل العقد  
انما يوقف على ما يقع من أصل العقد انما يوقف على ما يقع  
من أصل العقد انما يوقف على ما يقع من أصل العقد

[illegible]

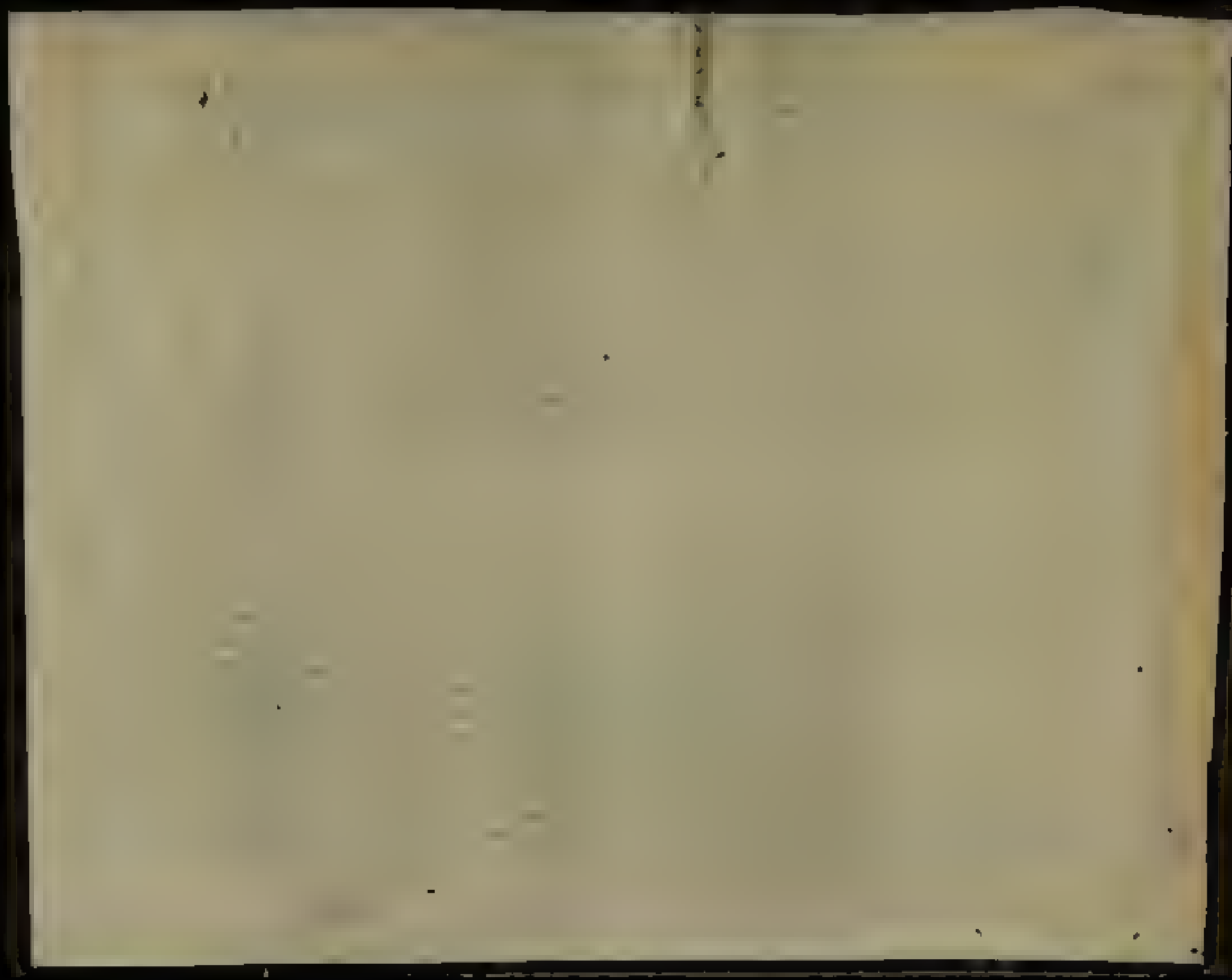
فلا تشبه بوبلاذ كوز زرعها وما يزرع فيها لم يصح اما الاول فلان الارض تستاجر للزراعة والبساتين  
والغرس فالمتبعين شيئا منها لم يعلم المقعود عليه واما الثاني فلتفاوت انواع الزراعة واضرار  
بعضها بالارض فالمتبعين شيئا منها لم يعلم المقعود عليه لان بيع المجرى بان يقول علي ان زرع ما  
في بضع لوجود الاذن منه ولو زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع قضى الاجل عاذا في العقد صحيحا ولو  
المسمى لان ارتفاع الجهاد بالزراعة قبل تمام العقد استاجر حلا الى بعد ادائه ولم يتم حله غير مفاد انه لم  
لم يصح لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد التقدي وان بلغ المكان المقعود فله المسمى  
من الاجر استحقاقا والقياس ان يجبر المثل لانه وقع فاسدا وجب الاستحسان ان الجهاد في  
قبل تمام العقد فان شارعا في الماقدان قبل الزرع في الصورة الاولى او المثل في الصورة الثانية  
فصح الاجارة يعني فضحها القاضي ففساد العقد وان تقدي اي المساجرة على الدابة وصح او لم  
طعاما مشتركا بينه وبين اخر فاستاجر حدها الاخر وحازها الى مكان كذا العمل الطعام كله بلا اجرة  
المسمى ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقرر ان الاجر والضمان لا يجتمعان واما في الثاني فلان العقد  
ورز على ما لم يحتمل الوجود فبطل كاجارة بلا منفعة لانه المقعود عليه حر الضد الشائع وحله غير  
منصور لانه قبل حتى لا يتصور في الشائع من حيث انه شائع بخلاف البيع لانه يفرق شرعي وهو يحمله  
كافي المحو في الطريق يعني استاجر دابة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجب اجر ما ركب قبل الكار  
ولا يجب الاجر لما بعده عند اي يوسف لانه بالحد صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد  
يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح المجمع للمصنف قوله  
فسقط الضمان قوله وعند الاجارة قام لان الاجارة لا تنفص به وحده فوجب له الاجر المسمى  
لان التزم بذلك اجارة البيع بالبيع بخلاف اذا اخلفا واذا اتحد الا يعني اذا اجردا له ليسكنها  
يسكن دار اخرى او دابة لغيرها بركوب دابة اخرى او ثوب لغيرها بلبس ثوب اخر لم يجز عندنا لان  
المقعود عليه ما يحدث من المنفعة وفي غير موجود في الحال فاذا اتحد الجنس كان كبداله التي يجنب  
نسبة والجنس بانزاد يحرم النساء عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النساء في الجنس المختلف  
ليس محرم كذا في الكافي وقد عاظا هرون قوله لان النساء في الجنس المختلف ليس محرم مخالف  
لما قال في باب الزواني وجب العذر والجنس حرم الفطر والنساء لوجود العلة وان وجد احد ما  
عدم الاخر حر الفطر وحرم النساء مثل ان يسلم هر وياق هر وياق شيعة وان عد ما حر الفطر  
والنساء فان البراءة الشيعة جنسان مختلفان وقد حرم النساء وقد عاظا هرون قوله لان النساء في الجنس المختلف ما  
لا يكون فيه قدر كسب حفي بر حفي شيعة حيث حاز فيه النسبة لاختلاف الجنس وانما العذر كثر  
في بابيه وهما كذا لان جنس النسخ اذا اختلف وليس النسخ من المقدرات الشرعية لم يحرم النساء  
جزئي العلة فيكون هذا اخلافا في قوله وان عد ما حر الفطر والنساء هذا فصل خطاب وقد عاظا  
المحيط عدم الجواز اذا اتحد الجنس بان المباح في معدومة في الطريق فكانت نساء لا يمتثل الى صلى الله عليه



و ان شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد و فيه يقع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الترخض عنه فبالاجماع  
 و اما فيما يمكن فعله الخلاف فعند ما يجوز لانه يقتضي العقد عندها و عنده يفسد لما ذكره و يدرك محله جوي  
 زاده ان مقتضى العبارة ان يقال فعنده لا يضمن و عندهما يضمن و باشرط الضمان يضمن في قولهم جميعا عند الفقيه  
 ابي بكر و عند الفقيه انه جعفر الشرط و عدمه سواء عند الكل لان اشترط الضمان على الامن باطل و هو المختار  
 هذا شرح كلامه و اما جواز الاجارة و فسادها فمسئلة اخرى و انما مقتضى ذكرها بانزاع كمن الرافعي ذكرها على انها  
 مسئلة مستقلة لا تفصيل لما في المتن فلا عبارة في كلامه و هو نحو و من مالا خسر و من مخطئة انتمشدر بر محله  
 بوقاج كرهكون اهل علم نامة اولانم جومز زاده نك بولكلامه حق قدر مالا خسر و واقعه خطا انتمشدر و هو  
 اتفاق اينديلر حق فتنى جابنده و در بيان بيوريله الخواص حق مالا خسر و حاننده و  
 ما هو الحق بيندخي بولكلده تحريرا بنتمشدر در عبارتتمز بودر اقول حق العبارة ما قاله الشارع القاضل  
 اذ الضمير في يجوز في عبارة عايد الى الشرط يدل عليه ستره كلامه و ينادر عليه تكبير الضمير بعد في قوله  
 لانه يقتضي العقد و ما ذكره القائل من عايد الى سوا فهم حيث ارجع الى الاجارة فيطلق بالباطل و ما ذكرنا مع كونه  
 ظاهرا من كلام الشارع صرح به العلامة كالي ما يشا زاده في ابضاج اصلاحه حيث قال بعد قوله و ان شرط  
 عليه الضمان ان كان الشرط فيما لا يمكن الترخض عنه فلا يجوز مالا اتفاق و ان كان فيما يمكن الترخض عنه فليس الخلاف  
 و القائل لم يهتم معنى الشرع و فاته هذا النصح فوقع فيما وقع كنهه القاضل المرحوم على مقتضى الحق ما مكرمان

سواء خسر و و رزك اجارا تذن باب من الاجارة و ده ايجير مشتركة يكون ولا يضمن ما ملك في يده  
 و ان شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد و فيه يقع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الترخض عنه فبالاجماع  
 و اما فيما يمكن فعله الخلاف فعند ما يجوز لانه يقتضي العقد عندها و عنده يفسد لما ذكره و يدرك محله جوي  
 زاده ان مقتضى العبارة ان يقال فعنده لا يضمن و عندهما يضمن و باشرط الضمان يضمن في قولهم جميعا عند الفقيه  
 ابي بكر و عند الفقيه انه جعفر الشرط و عدمه سواء عند الكل لان اشترط الضمان على الامن باطل و هو المختار  
 هذا شرح كلامه و اما جواز الاجارة و فسادها فمسئلة اخرى و انما مقتضى ذكرها بانزاع كمن الرافعي ذكرها على انها  
 مسئلة مستقلة لا تفصيل لما في المتن فلا عبارة في كلامه و هو نحو و من مالا خسر و من مخطئة انتمشدر بر محله  
 بوقاج كرهكون اهل علم نامة اولانم جومز زاده نك بولكلامه حق قدر مالا خسر و واقعه خطا انتمشدر و هو  
 اتفاق اينديلر حق فتنى جابنده و در بيان بيوريله الخواص حق مالا خسر و حاننده و  
 ما هو الحق بيندخي بولكلده تحريرا بنتمشدر در عبارتتمز بودر اقول حق العبارة ما قاله الشارع القاضل  
 اذ الضمير في يجوز في عبارة عايد الى الشرط يدل عليه ستره كلامه و ينادر عليه تكبير الضمير بعد في قوله  
 لانه يقتضي العقد و ما ذكره القائل من عايد الى سوا فهم حيث ارجع الى الاجارة فيطلق بالباطل و ما ذكرنا مع كونه  
 ظاهرا من كلام الشارع صرح به العلامة كالي ما يشا زاده في ابضاج اصلاحه حيث قال بعد قوله و ان شرط  
 عليه الضمان ان كان الشرط فيما لا يمكن الترخض عنه فلا يجوز مالا اتفاق و ان كان فيما يمكن الترخض عنه فليس الخلاف  
 و القائل لم يهتم معنى الشرع و فاته هذا النصح فوقع فيما وقع كنهه القاضل المرحوم على مقتضى الحق ما مكرمان











[illegible][illegible][illegible]







مرضى هو ان من اول المدة وقال الموجز في اخرها حكم كمال فان كان العبد ابتاع او مرصا في الحال  
بحكم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابتاعا او مرصا بحكم بانه كذلك من اول المدة يجب  
الاجر وكذا الاختلاف في جري ماء الرعي القول لرب الثوب في القبض والقبض والقبض والقبض  
اذا قال رب الثوب لحياط امرتك ان تخط بوق فاء فخط قبضا وللصباغ امرتك ان تضع ثوبا في حجر  
فصبغة اصفر وقال لحياط او الصباغ ما امرتني هو الذي فعلته فالقول في الصور بين رب الثوب  
مع العين لان الاذن يستفاد من قوله كان القول قوله فيما اذن فيه فاما ان لم يكن لها بينة فحلف رب الثوب  
في الصورة الاولى خيرا شاء فصبه قيمة الثوب غير معمول ولا اجر له وان شاء اخذ ثوبا وعطاه اجر مثله  
ولا يجاوز المسمى لانه امثلة امره في اصل ما امر به وهو القطع والحياط لكن خالفه في الصفة فيختار انما  
شاء وفي الثانية خيرا وان شاء بعت قيمة ثوب ايضا وان شاء اخذ ثوبا وعطاه اجر مثله لا يجاوز  
المسمى ايضا والقول لرب الثوب في الاجر وعدمه اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله علي في محامنا  
لا يصح قال لا باجر لا يبرك العبد ووجب الاجر وتقوم عليه **فصل الاجارة** **فتح** في الاجارة  
ولاية الفسخ لا انها تفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر ولهذا لم يقر تفسخ خيار الشرط بان استاجر  
دار استه على ان يستاجر او المجر الجيار فيها بالانابة وامر تفسخ يبرأها بعد معاوضة ولا يجب  
قبض في المجلس ويجوز الفسخ بالافالة فيجوز شرط الجيار فيك السبع وخيار الروية لانه عليه الصلوة والسلام  
فان لم يشتر شيئا لم يره فله الجيار ان اراد الاجارة شيئا من المنافع فبنا وله ظاهر الحديث لفظا  
او دلالة وخيار رغب حاصل قبل العقد وبعد اما جواز الرد بسبب حاصل قبل العقد فظ واما جواز  
بما بعد العقد فلان المقود عليه هو المنافع وانما توجد شيئا فبنا فكل ما كان كذلك فكل جز فبنا  
الابتداء فكل العت حاصل قبل القبض وذلك بوجوب الجيار كافي في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان يكون  
العيب حادثا بعد قبض المستاجر وقبله ان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض المئونة  
عليه وهو المنافع كذا في شرح الهداية بقوت النفع صفة عيب كحراب الدار وانقطاع ماء الرعي و  
ماء الارض فان كانها بقوت النفع فينت خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت برأى بالنفع بقى ان  
العيب لا يفتق النفع بالكلية بل يحل به بحيث يجوز ان يفسخ برقي المدة كمرض العبد وبرالذات فان اجاز  
تفسخ به ايضا فلو لم يحل اي العيب برأى بالنفع او استغنى اي المستاجر بالخيار بالنفع واستوفى المسقة  
وعد رضى بالعيب وازال اي الاختلال المجر سقط خياره لرواى بسببه وكذا قالوا لو ان العيب  
اذ لم يحل بالنفع المقصود لم يكن يجوز الفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للجدار ولا يفسخ برقي  
وسقط ذلك الحائط ليس له ولاية الفسخ لان المقود عليه المسقة فاذ لم يكن الحائط فيها لم يثبت  
الخيار وبعد عطف على خيار الشرط لو لم يصح بالعتدان بقى اي العقد كافي في سكون رضى  
صريح استوجر جدا وهو الجراح فلعنه فان العتدان بقى لم يفسخ صحيح وهو عيب يستحق بالعقد  
وموت عرس او اختلاعهما استوجر اي طباخ يطبخ وليتها فان العتدان بقى نصير المستاجر

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

المستاجر بآلاف ماله في غير الولمة ولروم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي إلا بالنقص الموجب فإذ البحر  
دكانا أو داراً ثم أفليس وزم بدون لا يقدر على قضائها إلا بالنقص ما البحر وأراد فسخها فسخ ولا لزمه  
ضرر لنفسه وسفر عطف على لزوم مستاجر عبد الخدم في المصروف مطلقاً أي غير مقيد بكونه في المص  
وأن كان محملاً على الخدم في المصروفان مع ما كلفه عن السفر فللمستاجر الفسخ لوجود العذر وأن أراد  
المستاجر سفره فإلا كلفه الفسخ لوجود العذر وأن رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ لبقاء العذر  
وأفلاس مستاجر دكان ببحر فإن الإجارة انقضت بزم أدائه البحر الدكان وهو يتبع بالأفلاس وأفلاس  
خياط يعمل ماله مستاجر عبد البعيط فترك عمله فيقبوله يعمل ماله لأن من ليس له مال ويعمل بالبحر  
فإن ماله أجرة ومقرض فلا يتحقق العذر في حقه ويدان بكسري الدائم من سفره فإذ لا روم مضى  
على موجب المقدوم ضرراً لا يحتمل كونه صدقه سفر الحج فذهب وقته وأطلب غير له فحضر أو التجارة  
فأنقصر بخلافه متعلق بقوله خياط يعمل ماله مستاجر عبد البعيط فترك عمله أي مستاجر عبد البعيط  
ليعمل متعلق بالترك في الصرف فإذ لا يكون عذر إذا تمكن أن يعقد العلم للخطأ في ناجية ويعمل  
في الصرف في ناجية ويدان المكاري متعلق بقوله ويدان المكاري فإذ أيضاً ليس بعذر إذا تمكن أن  
يعقد ويبقى دواير على تركه أو إيجاره وسع ما جره متعلق بقوله لزوم دين فإذ أيضاً ليس بعذر  
بدون حقوق دين كأمرو فسخ الإجارة لا حاجة إلى الفسخ بوث أحد ما أي أحد العاقدين لو عذبا  
لنفسه لأنها لو بقيت بقصر المنفعة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لا يتقاضيها إلى الوارث وهو يجوز  
ولو عذبا لغيره لا أي لا يفسخ كالوكيل والوصي والمنوف لبقاء الشئ حتى لو مات الموقوف  
له بطلت لأذكريا وفسخ بوث أحد المستاجر أو المورثين في حصته فقط وبقيت في حصته للمخ  
وقال زفر بطل فيها لأن الشيوع مانع فلما الشرط يراعى وجودها في الابتداء كالشهادة في الشا  
**مسألة شتى أخرى حصان أرض** وهي جميع حصيد وخصيد وها الزرع المحصور والمزاد بها  
هنا ما ينبغي من أصول القصب المحصور في الأرض استأجرها واستأجرها فاحرق ما في أرض غيره  
لم يضمن لأن هذا شئ بوليس مباشرة فلا يكون متعدياً كالحاف يترى في ملكه أن لم تضرب الرباع قال  
الامام شمس لأنه عدم الضمان إذا كانت الرباع سائكة لم تغيرت أما إذا كانت مضطربة فضمن لأن قوله  
السار بعد أنها لا تستقر في أرضه فيكون مباشر أو صغ جرة في الطريق فاحرق شيئاً ضمن لأنه متعدي  
بالوضع ولو ردها الرخ إلى أي فاحرقه لا يضمن لأن الرخ شئ ففعله كذا في النهاية حتى أرضه ما  
لا يحتمل أي لا يحتمل تلك الأرض ذلك السبع فتعدي إلى الماء إلى جاره حتى لا يباشروا مستحب أن يقد  
خياط وعده في دكانه من بطرح عليه العمل بالنصف جازاً فإن صاحب الدكان قد يكون زاجاه وحزبه  
ولكن لا يكون حادقاً في العمل فيتعدي جازاً بطرح عليه العمل وكان القياس أن لا يجوز لأب مستاجر  
بما يخرج من عمله وهو محمول كغيره الطمان لكنه جاز استحساناً لأنه شركة الوجوه في الحقيقة فإن عمل  
بوجاهة من ذلك وذلك بخلافه يعمل فينظم المصلحة ولا يضره الجهالة فيما يحصل كما سيجاء

1890

قوله ويدركني الدابة المدا بالمد فلهذا  
يقال لي من غدا لأم يد بالمد أي من  
فيم زانك في الصحيح **قوله**  
**قوله** مع هذه العرفي بخلاف تركها  
ومع هذه العرفي ليس مع العرفي بالحق

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في يوم الاثنين  
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في يوم الاثنين

[illegible]

18

18

\_\_\_\_\_











في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب

سبها ثم نرد وكثر استعماله في غلبك العين فاذا اردت به الهبة فاذا ملكك العين والابن على اصل وضعه  
وحملك على ابي هذه اذ لم يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة لما سبق من قولهم جاز الامير  
فلان على القوس ويراد به التملك ومعناه لغة هو الارباب وهو مستعمل ايضا فاذا نوي احدكما صحت  
وان لم يكن له نية جاز على الاخرى لئلا يلزم الاعطاشك اقول بهذا التقرير من دفع ما اعترض صاحب كتاب  
على الهداية بوجهين احدهما انه حمل في كتاب العارية هذين اللفظين بمعنى تحريك وحملك حقيقة فليكن  
العين ويجاز التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملك على هذه الدابة اذا نوي  
بالحمل الهبة وعلم بان الحمل هو الارباب حقيقة فيكون عارية كالحمل الهبة وانما انما اذا كانا فليكن  
العين حقيقة والحقيقة تزداد باللفظ بلا نية فسد عدم ارادة الهبة لا يحمل على ملك المنفعة بل على الهبة اما  
اذا فاع الاول فلا يراد به هذين اللفظين حقيقة فليكن العين في العارية جعلها حقيقة ليعرفا  
فيكونان مجازين فليكن المنفعة عارية ضرورة وادى بحمل الحمل حقيقة الارباب جعله حقيقة ليعرفا فيكون  
فليكن العين مجازا لضرورة فلا منافاة واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما تزداد باللفظ بلا نية  
اذ لم يمارضها مجازا مستعمل فان النية ان انتب كان المعنى في اللغوي المستعمل مستويين في الارادة  
فيجب حمل اللفظ على الاخرى لئلا يلزم الاعطاشك واخذت منك عارية فانه اذن لم يفي الاستعمال فيكون  
عارية وداري لا سكي وداري لا سكي فان لفظ سكي يحكم في ارادة النفع فيصرف اللفظ في  
ذلك عن افادة الملك ويرجع المعبر من شأنه لان المناق في ملك شيئا فشيئا بحسب جد وثباته فاما توجب  
لم تملك فصح الرجوع ولا يضمن اذا هلك بلا نقد لانها امانة لا توجب اى العارية ولا ترهن لان الاعارة  
دور الاجارة والرهن والشي لا يضمن ما فوقه فان اجار ووهن المستعمل فذلك العارية خصها المعبر  
اي ضمن المعبر المستعمل لانها اذا لم تنال ولما كان كل منهما عيبا ولا يرجع اى المستعمل على احد اظهر  
بالضمان انه اجار ووهن ملك نفسه او ضمن المستاجر ويرجع اى المستاجر على الموجود فمما لضرر المرفوع  
عند ان لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يره فصار كالمستاجر من العاصب علما بالعيب  
ويعد اى العارية مطلقا سواء اختلف استعماله ولا ان لم يبين شيئا لانها كانت لملك المنافع  
جاز ان يعبر لا المالك بملك التملك كالمستاجر بملك ان يوجر والموجر له بالخدمة بملك ان يعبر وعمار  
ما لا يختلف استعماله ان عينة اى منتفعا وقرع على قوله وعمار مطلقا بقوله من استعماله اية مطلقا  
يجز عليها ما شاء ويعبر له اى المجر ويركب بنفسه ويركب غيره وايا فعل بعين وضمن بعينه حتى لو ركب  
بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ فحين ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعل ضمن  
وان اطلق اى المعبر الاستفاد في الوقت والنوع المنتفع ما شاء اى وقت شاء لا ينعرف في ملك  
الغير فليكن التصرف على الوجه الذي اذن له فيه وان ضمن اى المستعمل بالخلاف الى شرف فقط التقييد  
اما في الوقت لا النوع او بالعكس او فيها فان عجزا وفان البعد فظاهر وان خالف الى شرف ضمن والى  
مثلا وخبر لا عارية التفتين والكبير والموزون والمعدود المتقارب فمن لان الاعارة تملك

في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب وليس حكمة من كثر هذا المعنى في الارباع والارباب

وارجع المعبر من شأنه لان المناق في ملك شيئا فشيئا بحسب جد وثباته فاما توجب لم تملك فصح الرجوع ولا يضمن اذا هلك بلا نقد لانها امانة لا توجب اى العارية ولا ترهن لان الاعارة دور الاجارة والرهن والشي لا يضمن ما فوقه فان اجار ووهن المستعمل فذلك العارية خصها المعبر

وان لم يبين شيئا لانها كانت لملك المنافع جاز ان يعبر لا المالك بملك التملك كالمستاجر بملك ان يوجر والموجر له بالخدمة بملك ان يعبر وعمار ما لا يختلف استعماله ان عينة اى منتفعا وقرع على قوله وعمار مطلقا بقوله من استعماله اية مطلقا

وارجع المعبر من شأنه لان المناق في ملك شيئا فشيئا بحسب جد وثباته فاما توجب لم تملك فصح الرجوع ولا يضمن اذا هلك بلا نقد لانها امانة لا توجب اى العارية ولا ترهن لان الاعارة دور الاجارة والرهن والشي لا يضمن ما فوقه فان اجار ووهن المستعمل فذلك العارية خصها المعبر







قوله قال في الهداية الخ ما قاله ليس عذرنا فانها يجوز تعليق الكفاية بشرط من ان يقول ما يثبت قدنا وما ذاب كعبه  
فعلنا وما غصبك فعلنا والاصل فيه قوله في ولين جاءه حمل بعير وانما زعيم والاصح مع صحى ضمان الدرك ثم الاصل انه يقع تعليق شرط  
شرط مد لم يسئل ان يكون شرطاً له وجوب الحق كقوله او ان يحق البيع او ان يكون مكانه ان يستيفه، سئل قوله اذا قدم زيد وهو مكسور عنه  
او تعذر الاستيفاء سئل قوله اذا غاب عنه البلد وما ذكره المشرع في معنى ما ذكرناه فاما لا يقع التعليق بحر والشروط كقوله  
او اجبت الريح او جاز المطر وكذا اذا جعل واحداً منها اجلاً الا انه يصح الكفاية ويجب المالك ان لا يملك الكفاية لما صح تعليقها  
بشرط لا يظلم كقوله والمالك لا يظلم والطلاق والعتاق انتهى قوله الهداية فانما يقع التعليق بحر والشروط كقوله اذا  
جبت الريح او جاز المطر سئل قوله متى جازت تعليق الكفاية بهبوب الريح ومحجى المطر ويزم منه متى جازت الكفاية  
وقصر سئل جعل غروب الريح ومحجى المطر اجلاً عن سئل التعليق بها بقوله وكذا اذا جعل واحداً منها اجلاً الا انه يصح الكفاية  
وجب المالك ان لا ينتهي يعني وكذا لا يصح ان يجعل او المراء وكذا يتحقق الصحة والمعنى وكذا لا يصح التعليق عن ان يكون المراء  
انما جعل على طريق الاستحسان وبه سند في الاستثناء كما صرح في معرفة فاعل لا يصح المندرج في قوله وكذا اذا جعل وليس له  
الا انه يصح الكفاية راجعاً الى قوله وكذا اذا جعل واحداً منها اجلاً لان الشرط الغير الملام لا يصح معه الكفاية اصلاً  
ومع ان جعل الغير الملام يصح حاشاً وبطلان اجلكم لعدم صاحب الهداية بقوله لان الكفاية لما صح تعليقها بالشرط لا يظلم  
المشرع والمالك لا يظلم في التعليق بغيره بل يصح الكفاية حاله وانما يبطل الشرط والمصريح به في المبسوط وغيره  
ان الكفاية باطله فنصحه كقولنا تعليقها على معنى ما جعلها كالمع ان في كل منها عدم ثبوت الحكم في احوال  
سرخس



المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور الا باستهلاكها وعينها ولا يملك استعمالها الا اذا ملكها فانقضت نيلك  
عينا ضرورية وذلك بائنه او الغرض والارض اذ انما ضررها تكونه موجبا لرد المثل هذه الامور اليه  
الجزء اما اذا عينا كاستمارة الدوام ليغير بها البزان ويرزق بها الكد كان وجود ذلك من الاستفاعة  
نقصا عاريا اما نه ليس له الاستفاعة باهلاكها فكان نظير عارية المحل والسيف المحل وقرع على كونا  
وقضا بقوله فيض بلاكها فخر الانفاق كما هو حكم الغرض صحيح الاعادة اي اعارة الارض البناء والغرس  
لان منفعتها معلومة تلك بالاجارة فذلك بالاعادة وله اي المعمران يرجع لان الاعارة ليست بلائنة  
ويكلف فلمهما اي البناء والغرس لا نه شاغل ارضه بله فيؤمر بالتلفع الا ان شاء ان يأخذها بعينها  
او استغرت الارض بالنقل في بعض ارضها مملوغة ويكون ان كذا لا تلف ارضه عليه ويستبد ذلك  
به لا نه صاحب اصل ارضه المستغرة لا يجوز الترك الا باتفاقها ولا يشترط الاتقاء في النقل بل انما  
طلبه يجب وضرب الارض ما تنقص البناء والغرس بالنقل ان وقت العارية لا نه مغرور من جهة جث  
وقت له وظاهر هو الوفاء بالمهد فيرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه وكزه اي الرجوع قبله اي اراد  
عتي لان فيه حلف الوعد ولو اعاد ارضه للزرع لا يؤخذ اي الارض حتى يحصد اي الزرع اي حان  
لله بحصد مطلقا اي سواء وقت اوله لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة الحقين بخلاف الغرس  
اذ ليس له نهاية معلومة فيقطع دفعا للضرر عن المالك واذا كتب يكتب قد اطعني ارضا لا اعني  
يعني اذ اعاد ارضا ايضا ليزرعها يكتب المستغرة لك اطعني ارضا كذلك لادفعها عندك اي حسن

تارة يكون للوراعة وتارة  
للبناء ونصيب القسطاط  
فكانت الكتابة بلفظ الطعام  
اولى

المجدد  
يوسف  
فقد  
البحر  
البحر  
البحر  
البحر

[illegible]



يخفى ان هذه الضمان هي الضمان المتكامل وضمان البعض حتى يستمر  
ما هو الضمان عليه وهذا موافق لما في الكفاي خلافا لما في الهداية  
في ان ما في زناه مثلا يتم كون كراهة مخالفا لجميع الكتب في  
سلم الى صاحب وجبة باق على ملكه فاذا خلطه بالودية  
دقيقة وذلك لان المصطالبة بالود رفع من جهة والمحو من  
حفظ بحسب عند أبي حنيفة وكذا عند أبي يوسف اذا  
هذا بطريق التفسير بناء على ان جلا صور التخييل قال  
في الشريعة كما اذا وضعت في واد اخر ثم ردتها الى المالك  
ففيها زال الضمان انتهى في ٨ اي ابي حنيفة بعض  
شياطين وقال لا بعض فيها واما في الغني فبعض عند جميع  
اقد المسئلة بالخلف كان عادتهم ان يدركوا في المتون  
في حنيفة وعليه سمي قوله ولذا قال في الغني حيث تجد  
المتن والغني عند أبي حنيفة من جهة وجوب الضمان في  
عند أبي حنيفة وقال لا أحد وان يحفظ ما زاد الاخر  
يضم وهذا لا يتم قال الرطبي في ٢ انما قال لا ضابطا له  
يطلبها فيجوز ما لا يتم الضمان من ان يقول ما حاله ودمعي  
كذلك قال ليس كذلك ودية لا يقضي في القيسوطان  
الاصحاب المتأثرين ان كان النطبي نحو فاضل بالاتفاق او  
ولا بد من القصر فذلك والاتفاق سافر باهله يعني وسفر  
اكتفاء من ترك في اهل وقال صاحب التفتاوي ان كان  
وله من المسفرين بالاتفاق وكذلك الوصي ولا  
سافر باهله يعني ولا يخفى ان عبادة النهاية احصر  
في وافي ولو زال الضمان قال اصد الشريعة  
ان كانت الودية بحسب لو هلك لكنت مضمونة في  
الغني وانما قلنا بهذا الا ان زال الضمان حقيقة غير  
ان زال الضمان بعد الحلاوة وبعد الملاك لا يمكن الزالة  
في انتهى في

بعض ايضا المودع اذا طلب ترهنا اي رب الوديعه فبيع اي المودع قادر على تسليمها فانه اذا طلبه  
بالرذم يكن راضيا بما سكر بعده فكون منعديا بالبيع فيضمن او تعدى الى المودع وقصر التعدي  
بقوله فليس ترهنا او رب دابنها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق منها  
ولم يضمن كلها او خلط مثلا بما في فانه اذا جاء مثلا ما انفق فخلط بالباقي صار ضامنا لجميعها  
لان صار مستهلكا للكل بالخلط كذا في الكافي او محمد ما عنده يعني ان اطلبها صاحبها فجدد  
عنده ثم اقر او لا ضمن المالك غير ذلك عن البعظ حين طالبه بالرد فهو بالاسك بعده فاعجب فيضمن  
فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان القصد ارتفع ولا يعود الا بالتجدد ولم يجدد ولما قال  
عنده لانه لو اكره عند غيره بان قال اجني عندك وديعه لفلان فقال لا يا بني لان الجود عند  
غيره المالك من الخلط لانه يقطع به طبع الطامعين عنها فلا يضمن به او حفظ اي الوديعه في دار  
امر به اي بحفظها في غيرها اي غير ذلك الدار فيضمن لمخالفة امره او خلط بالحق لم يغير سواء  
خلطها بجنسه او خلط جنسه فان الخلط استهلاك عندنا في حقيقه مطلقا وان اختلفت اي  
اي الوديعه به الى مال المودع بلا صلح منه كما اذا اشترى الكلبان فاخلفا اشتركا ولا ضمان  
اذا تعدى منه وهذا التعاقب وان زال التعاقب يعني ان تعدى المودع في الوديعه بان اودعها  
عند غيره ثم ازال التعدي فردا الى يده رالى الضمان يعني ان الوديعه اذا ضاعت بعد العود  
الى يده لم يضمن خلافا للشافعي هذا الذي ذكر حكم الوديعه واختلف في سائر الامانات قال في  
العامة لو استعار دابة الى مكان سمي فجاوزها المستعير المكان السمي ثم عاد اليه فهو ضامن الى  
ان يردّها على المالك قبل هذا الاستعارة اذا جازها ايضا او جازها سواها وهذا التعاقب بين المودع  
والمستعير والمستعير اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق بزياد عن الضمان اذا كانت مدة الابداع  
والاعارة ياقبض ومن المشايخ من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يردّها على المالك سواء استعارها  
ذاتها او ذهابا وجازها وهذا التعاقب يقول ان المستعير والمستعير اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق  
لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ او القول الاول اشبه والله  
مال الشيخ الاسلام خواهر زاده وله اي المودع السهم بها اي بالوديعه وان كان لها جزأ وموثران  
اي من اي الطريق بان لا يقبضه احد عاليا وان قبضه امك دفعه بنفسه ورفعه ولم يسه اي المودع  
عن السفر ان لم يامن او بها فصاعقت ضمن او دعاه اي اودع رجلا رجلا مثليا يعني الكيلان  
والموزونات والعدديات المستأجرة لم يدفع اي المودع الى احد ما حصصه بغية الاخر ولو دفع  
وقالا يدفع ولا يضمن في الخلاق في الثليات والقمتان معا والصحيح ان في الثليات تقط  
ولذا قال كافي يعني ودعها بما يسم اقسمها وحفظ كل نصيبه وان كان لما لا يضمن جازا ان يحفظ  
احدهما بان الاخر ولا يضمن في يحفظها ولم يرض يحفظها احدا فما حكمه فان الفضل للمحفظ استحق  
اضيق الى اثنين فيما يضمن الغيري يشاؤول البعض ووزن الكل فبيع التسليم الى الاخر بلا رضي للمالك

المالك ومن دفعه لا فإيهان مودع المودع لا يضمن عنده بخلاف ما لا يضمن فان دفعه لا يضمن  
لما اودعها مع غيره فاشاع اجتماعهما على يد الوكيل وان كان ارضاء في الكل  
الى احداهما في بعض الاحوال كذا المرسى والوكيلان لا يشترط ان اسم احداهما الى الاخر ما يضمن  
بخلاف ما لا يضمن من الدفع الى عباده فالدفع الى من لم يدع اي انعكاس فيه من ان من عباده فالدفع  
الى من لا يدع منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظ النساء الى عرسه لا يضمن يضمن اودع وجلاوة  
وقال لا تدفعها الى امرئك وعبدة وامتك وولديك واجيرك وهم في عباده فان دفعها الى واحد  
منهم فهلك فان كان يجب بد من الدفع اليه بان كان له سواء اهل او خدم فهو ضامن والدم يضمن لان  
هذا الشرط يفيد فقدان الانسان الرجل على المال ولا بان من عباده لكن بغيره مراعاة شرط يفيد  
الامكان فان كان يجب بد من الدفع الى من هو مملوك من حفظها على الوجه المأمور به فيضمن  
بحفظها على الوجه النهي عنه وان كان لا يجب بد من دفعه لا يضمن بعض ادلا بكونه لم يكن العذر مع رعا  
هذا الشرط فلم يعتبر التقييد بفطر فصار كانه قال لا يحفظ فصار ما قضا اصله وهذا كما اودع  
دابة فقال لا تدفعها الى غلامك او نساءه عن الدفع الى امرائه والوديعه حتى يحفظ على يد النساء والرجل  
من لا يجب بد منها هذا شرط ينافي اصله فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت معين من دار او صندوق  
معين فيه اي البيت لحفظ في بيت اخرها اي من تلك الدار او صندوق اخر منه اي من ذلك البيت  
فانه لم يضمن بخلاف الدار من الاصل ان الشرط انما يصح اذا كان متبينا والعقود فكذا النبي عن الرجل  
في دار اخرى مفيد ان الدار من الجملان في الامن والحفظ فصح الشرط وامك العذر واما البيتان  
في دار واحد فقلما يجملان في العذر فالمتكمن من الاخذ من احدهما يمكن من الاخذ من الاخر فصار الزجر  
غير مفيد وتقدر العذر ايضا فلا يثبت وكذا الصدوقان فان يبيع الصدوق في هذه الصورة  
لا يبيد فان الصدوق في بيت واحد لا ينفوا بان ظاهر الا ان يكون لها الى البيت والصدوق  
خلط ظاهر فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع فهلك ضمن المودع المودع الاول فقط  
وقال بعض ائمتنا فان ضمن الاخر رجوع على الاول ولو اودع الغائب ضمن المالك ايا شاء من الغائب  
والمودع اما الغائب فظروا ما مودعه فليضمنه به بلا رضا ما كره ان لم يعلم انه غائب رجوع على  
الغائب قول واحد ان علم فكذلك في الظاهر حتى لو ايسر له الرجوع واليه اشار شمس الأئمة كذا في النهاية  
كما في الغائب وغاصبه والغائب والشري منه فان غاصبه والشري صار اسلمه بالتسليم منه ابتداء  
اذن المالك فكذلك ابتداء معه الي ادعى رجلان كل منهما ان له اودعها به فكلهما فهو الى الف لهما وعليه  
الف اخرهما لان دعوى كل منهما صحيحة فتثبت الدين لهما وانما يخلف لهما فكل منهما بانفراد لان كلاهما  
ادعاه بانفراده والمسئلة على اربعة احوال اما ان يخلف لهما او يخلف الاول ويترك الثاني او يترك الثاني او يترك  
او يترك لهما فان خلف لهما فلا شيء لهما وان خلف الاول وترك الثاني فالالف لبيد له او افاره وان  
فالالف للاول ولا شيء للثاني ايضا فالالف بينهما انه اوجب الحق لهما فكل منهما عليه سبيل او افاره وعليه الف

أحد من المؤمنين أن يحفظ الزمان بأد الزمان ٢٠٥  
 بالآخر مودع المودع امان ضمن الاول ولا يرجع على الثاني  
 اذ كره صدر الشريعة ع من البيهقي المحض وروى الماتري  
 مثلها او اخرها يعني وتقر عن خواهر زاده انه يعني مطلقا  
 رجل من أهل الحنابلة قام وترك كتابه هناك فذهبوا  
 بحلة وتركوا الكتاب فضايع الكتاب فكل ضامنوا  
 وان قام واحد بعد واحد والضامن على آخرهم  
 رجل دخل دابة حان وقال لصاحب الحان ابن  
 اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد  
 دابته هناك فقال لصاحب الحان ان صاحبك اخبرني  
 انه باعك لي سقمها ولم يكن لك صاحب فصاح الحان  
 ضامن وكذا اذا دخل الرجل الحمام وقال لصاحب  
 الحمام ابن اصنع الثياب فقال صاحب الحمام ثم وضع  
 ودخل الحمام ثم خرج رجل اخر يشابه فصاح الحمام  
 ضامن وان وضع الثياب بمركب من صاحب الحمام  
 ولم يقل شيئا وباتت المسئلة بحالها فضايع وجهين  
 اما ان لا يكون الحمام شيئا ومواد فقال باعها وشبه  
 جاءه واراد يكون له شيئا وهو حاضر في الوجه  
 الاول الضامن على صاحب الحمام وفي الوجه الثاني  
 الضامن على ابيه له دون صاحب الحمام الا اذا نص  
 على استحقاق صاحب الحمام فان قال ابن اصنع الثياب  
 في حجب الضامن على صاحب الحمام وان كان له شيئا وهو  
 حاضر ورجل دفع الى رجل عشرة وقال خمسة منها  
 لك وخمسة ودية عنك فاستهلك الثياب من خمسة  
 ومكثت الخمسة الباقية منه يعني سبعة ونصفا لا  
 الهبة الفاسدة في اثنين من عشرة معقود والخمسة  
 التي استهلكها كان فضنها امانة فصار مضمو بائنا  
 فكان اكل سبعة ونصفا وهذه المسئلة يفتي ان ابيع  
 المشاع صحيح سواء قام من حافوة الى الصلوة  
 وفي حافوة وداع فضايع منها شيء فلا ضمان عليه لانه  
 غير مضبوط لما حافوة لانه جبراته يحفظونه الا ان يكون  
 هذا من المودع اياها من غيره ليقال ليس للمودع  
 ان يودع غيره لكن هذا مودع لم يفتق او ارد  
 المودع الودبعة الى منزل المودع او الى احد من عياله  
 لهكت فالمودع ضامن وأشار المراجع فكبيره لا  
 عليه واذا ربه من عياله فلا ضمان وان رقه بابيه  
 ابنة والابن ليس له عياله لهكت فان كان الابن  
 هو ضامن وان كان الابن غير بالغ فلا ضمان وكذلك  
 اذا بعث المودعة على يد عبده وديار جابر العبد من غيره  
 ولو كان صاحب الودبعة في المودع في المسمى  
 اخبروك بعلامته كذا فاحتمل اليه رجل وزعم  
 انه رسول المودع واخبره بالعلامة المودعة فضايع  
 يصدر المودع ولم ينفها اليه يملك الودعة  
 فلا ضمان رسول المودع اذا جاء الى المودع وطلب  
 الودعة فقال المودع لا ادفع الا الى الذي جاء بها  
 الى فلم يدفع عنه يملك ذكر شيخ الاسلام بنج المسمى  
 مع انه يضمن وفيه نظر بل لو ان المودع اذا صدق  
 من ادعي عنه وكمل بعض الودعة في الوكالة لا يضمن  
 ببيع الودعة ولكن نقول ان يفرق بين الرسول  
 والوكيل لان الرسول ينطلي على لسان  
 المرسول وكذلك الوكيل الامور ان يوزع  
 الوكيل في علم الوكيل بالمراد لا يصح ويورع عن  
 الرسالة في علم الرسول بالمراد في طلبه



آخرينها لان نكولها واجب لكونها كالالف كان ليس مع غيره فاذا صار فيها فقد صرف نصيب  
هذا الى ذلك ونصبت ذلك الى هذا فيسمى ذلك اودع عند المجور اودع المجور محمول اشبه  
وضاع المودع ضمن الاول لا يملك على اللازم وشرط عليه الضمان نقص التسلط وبط الشرط  
في حق المولى فقط ان لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند ابى جيفة اذا لم يجز بعد العق  
رعاية لحق المولى وتوضاع المودع عند ذلك يعني اذا اودع المجور الثاني عند المجور الثالث فبكر  
عند الثالث فلا ضمان عليه وان اعتق لا يملك مودع المودع وهو غير ضامن عند ابى جيفة وعزم الاول  
بعد عقبة لامن قوله لا يملك سلطان وعزم الثاني في الحال لان استهلكه بدفعه للا الثالث ومودع

وَصَوْنُ الْمَعْنَى طَلْقُ الْكَلِمِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَوْجِبِ لَهَا  
مَعْنًى كَالَّذِينَ يَطْلُقُونَ فِي الْحَرْفِ الْمَعْنَى لَمْ يَصْدُرْ  
عَنْهُمْ كَلِمَةٌ  
عَالِ رَجُلٍ رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ وَرَجُلَةٌ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ  
كَلِمَةٌ فَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَوَّلِ فَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَوَّلِ  
مَعْنَى الْمَعْنَى لَمْ يَصْدُرْ وَاجْتَمَعَ رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ  
وَالْأَوَّلُ بَابٌ وَالْأَوَّلُ بَابٌ وَالْأَوَّلُ بَابٌ  
بَلَّغَ حَصْرَ الشَّيْءِ بِمَوْضِعٍ أَيْ كَانَ بَابُ حَصْرٍ  
لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ كَلِمَةٌ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ كَلِمَةٌ  
لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ كَلِمَةٌ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ كَلِمَةٌ

فصل فی القدر  
 و فی القدر ای این کلام مفصل است از احسن  
 و فی القدر ای این کلام مفصل است از احسن  
 و فی القدر ای این کلام مفصل است از احسن

[illegible]

\_\_\_\_\_



نورانی

2



سواء كان عبارة عن مجروح الدين او عن بمصر يصح بيان  
الدين وثق

卷之四

أى سواء كان مما يجزئ التهمة أو لا وسواء رهن من شركه أو من اجبني والطاري كالقمار هو الصحيح  
 كما في الخلاصة ونحوه على مجرد وند أى دون الشجر وورع ارض او تخليد ونهاى دون الارض لان  
 الرهون منضلة بالبيع لموهو خلفه فكان في معنى الشاع كذا العكس وهو من الشجر لا يترور من  
 الارض لا ينظر او الزرع لا الاتصال يقوم بالعرفين فالأصل ان الرهون اذا كان متصلا بالبيع لموهو  
 لا يجوز لاستناع قبض الرهون وحده ولا يصح ابصاره من حر ومبر ومكاتب وام ولد ووقف وحجر  
 لان حكم الرهن بثوب بد الاستيفاء ولا يستيفاء منها لعدم المالبة في الوعد وعدم جواز بيع ماله  
 ولا يصح ادائها من مسلم او ذمي واللام في المسلم متعلق بقوله رهن حر او رهنها نهاى لا يجوز المسلم  
 ان يره حر او اماله او برهنها من مسلم او ذمي لغدر الابناء والاستيفاء في حق المسلم ولا يصح له  
 اى المسلم رهنها الذي يعنى ان كان المرين دينا لم يضمنها المسلم الا لا يضمنها بالقبض فلا يهايلت  
 بالحق في المسلم وفي عكس الضمان يعنى ان كان الرهن دينا والمرين مسلم قبض الخمر الذي كان اذا  
 عصبها مال للمسلم ولا يصح ايضا بالامانات كالودقة والمارية ومال المضاربة والشركة لان حب  
 الرهن بثوب بد الاستيفاء للمرين فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا  
 ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون لبيع الرهن بها وبيع في يد البائع لما عرفت  
 ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما والبيع في يد البائع ليس بدين حقيقة وهو  
 ظاهر ولا حكما لا يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والبيع في يد ليس كذلك بل اذا اهلكه سلف  
 الف وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقيم يستوفى بالبيع المضمونة بغيرها ومباقي تخفية وروى  
 تفسير الرهن بالدرك ان بيع رجل سلفه وقبض شيئا وسلمها وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالبيع  
 من البائع رهنه بالدرك فانه باطل حتى لا يملك جسد الرهن حر الدرك او لم يجز واذا اهلك الرهن  
 كان امانة عنده حر الدرك او لا اذا عذبت وقع باطلا كما في الكافي واجرة نايحة ومفتية  
 وفي حر حتى لو اهلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شي مضمون وكذا في النفس لغدر الاستيفاء  
 لان البيع غير مضمون على المشتري وغير جان او مدبون لانه غير مضمون على المولى فانه لو اهلكه لا يجب  
 عليه وقصا مطلقا اى في النفس وماله لغدر الاستيفاء بخلاف الجنابة خطأ لان استيفاء  
 الارش من الرهن على وضع عين مضمونة بالمثل او القيمة كالغصب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح  
 عن دم عدا علم ان الايمان بلا في اقسام أحد جاعل غير مضمونة اصلا كالامانات فان الضمان عبارة  
 عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة اهلكه بلا تعد فلا شيء في مقابلتها  
 او بقدر فلا يبقى امانة بل يكون مفصولة وانها يضمن مضمونة بنفسها كالغصب ونحوه والقيم مستوفى  
 الايمان المضمونة بنفسها ويردون الايمان المضمونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان كما عرفت  
 عبارة عن رد مثل الهالك او قيمته فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو اهلك تبق المثل  
 او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض وانها يضمن ليست بمضمونة لكنها



ونسب المضمون كبيع في يد البائع فإنه إذا هلك ما ضمن أحد المدة أو قيمة كل الفين بسقط عن ذمة المشتري  
 وهو غير المثل والقيمة فيجوز هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها فكانت من قبيل المشاكلة ويصح بدان  
 كما هو الأصل وهو نية القول ولو موعودا قبله في يد المدين عليه أي على المدين بما وعد من الدين  
 يعني أن من يقرضه ألف درهم وهلك الرهن في يد المدين فله على المدين بمائة ألف الموعود  
 فيجب عليه تسليم ألف إلى الراهن إذا لم يكن الدين كزيمي فله الرهن إذا كان سائدا أو أقل حتى إذا كان  
 أكثر لم يكن مضموما بالدين إلا بالقيمة ويصح أيضا رأس مال السلم وفي السلم لأن المقصود ضمان  
 المال والمجانسة ثابتة في المالة فيجب الاستيعاف من حيث المال فإن هلك أي الرهن رأس المال أو  
 ثلثه لم يفتقر إلى السلم والصرف وأخذ حقه أي صار المدين مستوفيا لديه لتحقيق القبض  
 حكما وإن افترا قبله فله بطلان العقد السلم والصرف لقول القبض جفئة وحكما ولما يثبت  
 هذا التفصيل في السلم فيأمره بالذكر فقال وبالسلم فيه فإن هلك أي الرهن لم يفتقر وصار أي  
 الرهن عوضا للسلم فيه فيصير كأنه استوفاه وإن فتح أي عقد السلم صار أي الرهن رهنا ببدله  
 وهو رأس المال فيجيبه فصار كأنه المقصود إذا هلك وبه من يكون رهنا ببيعة وهلك رهنه بعد  
 البيع هلك به أي بالسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل المسلم فيه لقبض رأس لا رهنه به وإن كان محبوسا  
 بغيره وهو رأس المال ويصح أيضا بدين عليه أي الأب بعد طبعه منقول الرهن المقدار لا يملك الأبدان  
 وهذا أولى منه في حق العبيد لأن قيام المدين يحفظه بطيخ خوفان الغرامة ولو هلك ملك مضموما  
 بالوديعة فملك أمانة والوصي الأب وعن أبي يوسف وزفر أنه لا يجوز منها ويصح أيضا بغيره  
 خيرا وذكاة أن ظهر العبد حر أو المملوك حر أو الذكوة ميتة وبديل صلح عن الكار أو أن لا دين له  
 رجل صالح عن الكار ورهن بديل الصلح شيئا ثم تصادقا على أن لا دين له من مضمون والأصرف  
 هذه المسائل ما مر من وجوب الدين ظاهر أي لصحة الرهن ولا بشرط وجوب جفئة شترى على  
 أن يرهن شيئا أو يبيع كنهه حال كون الرهن لا قبض معنيين متعلق ببيعته وأي أي المشتري  
 أن يرهن ما سماه أو يبيع كنهه لا سماه أي الشراء استحسانا لا قياسا لا شرط لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع لأحد المتعاقدين ولا نه صفة في صفة وهو منقضي عنه كام وجه الاستحسان أنه شرط بل لا يلزم  
 للمقدار أن الكفالة والرهن للاستيناف وهو بل لا يلزم وجوب الشيء فإذا كان الكفيل حاضرا والرهن  
 مقينا اعتبر معنى الشرط وهو الاستيناف في العقد والاعتبار عن الشرط ففسد ولا يجبر أي  
 المشتري على الوفاء لأن عقد الرهن تبرع من جانب الراهن ولا يجبر على التبرع وإنما صار حقا من  
 حقوقه إذا وجد ولم يوجد بعد الوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه بالزعم ما لم يستلم  
 فلا أن لا يصير له ما بالوعد أولى فلبائع فصح أنه إن سلم منه حالا أو قيمة الرهن رهنا أي المشتري  
 ولم يجبر على الوفاء جاز للبائع أن يفسخ العقد إن رضاء بالبائع كان بهذا الشرط جديا لا يكون  
 راضيا وإذا لم يتم رضاء كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن إذا كان كما ذكره حصول المقصود

المقصود ان يد الاستيفاء انما شئت على المعنى وهو القيمة لان الصورة امامته قال اى المشرى  
لما يبيع وقد اعطاه شيئا غير البيع اسك هذا حتى اعطى ثلثا كان هذا لان ذكر ما يدل على الرهن لان  
القيمة المعاني فيه خلاف فردى عيسى بن جليل بن كل منهما صحيح وكثير من عند كل منهما الا ان  
من احدى وبنصف الآخر لان الرهن اضيف الى جميع العين بنصفه واحدة ولا يشوب فيه  
وموجب الحبس بالدين وهو لا يتجزى فصار محبوسا بكل منهما ولا تنافى فيه كما اذا اقتل واحد جماعة  
فقتل واحد اولياء القاتلين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه وللباقين بخلاف القيمة من رجلين حيث  
لا يجوز عند اى حصة لان المقصود منها ايجاب الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل  
كلا فلا بد من الانقسام وهو بنا فى المقصود وفى ثباتهما كفى فثبت كالعديل فى حق الآخر ولو ملك  
صلى كالحصة اى حصة دينة اذ عند الملاك يصير كل منهما مستوفيا حصة الاستيفاء يتجزى فان  
فقدى رهن احدى فكلها رهن للآخر لان جميع العين رهن فى يد كل واحد منهما بلا تفرق رهنان من رجل واحد  
بدن عليهما صحيح الرهن ملك اى كل الدين يسكن اى المهرين الى قبض الكل اى كل الدين لان قبض الرهن  
يجوز فى الكل بلا يشوب بطر حجة كل من شخصين ان رهنه عبدا وقبضه رهن مسئلة مستقلة لا تعلق  
لها بما سبق يعنى اذا قام كل واحد من رجلين على رجل اخر رهنه عبدا الذى فى يده وقبضه فهو باطل  
لان كلاهما اثبت بينه ان رهنه كل الصدد ولا وجه للقضاء لكونهما بالكل لان العبد الواحد لا  
كون كل رهنهما وكثير رهنها بذلك فى حالة واحدة ولا للقضاء بكل واحد بمسئلة لعدم الاولوية  
والللقضاء لكونهما بالنصف للزوم الشبوع فثبت التنازل ولو مات رهنه والرهن منها بغيره من كذا  
اى بان رهنه عبدا وقبضه كالمصداق نصف العبد صحيح كل منهما رهنها بحقه لان حكمه فى الجوة الحبس  
والشيوخ بضرة وبعد المات الاستيفاء بالبيع فى الدين والشيوخ لا يضرة باب رهن يوضع على  
عبد تسمى بعد التبرى بزم الراهن والمهرين وضما اى وضع الراهن والمهرين الرهن عنده صحيح  
حلا فالملك ولا يأخذه منه اى الرهن من العديل احدى تعلق حق الراهن فى الحفظ بيده وامانة  
وحق المهرين بالاستيفاء فلا يملك احدى ابطال حق الآخر وبعض اى العديل بدفع اليه اى دفع الرهن  
الى احدى الامور مودع الراهن فى حق العين ومودع المهرين فى حق الماتية واحدا اجنى عن الآخر  
والمودع بعض بالذم الى الاجنى ويملك على المهرين اى ان ملك الرهن فى يد العديل هلك فى ضمان  
المهرين لان يده يد المهرين وكل اى الراهن المهرين او العديل او غيرها يسبغ اى بيع الرهن عند حلول  
الاجل صحيح لا يوكيل بيع ماله فان شرط اى التوكيل فى عند الرهن التبرع بالملك وبموت الراهن او لم  
الابوت التوكيل سواء كان الوكيل المهرين او العديل او غيرها واذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه  
مقامه لان الوكالة لا تجرى فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لا برأى غيره وله اى التوكيل يسبغ الى رهن  
مبني ورثة اى الراهن كما يسبغ حال جنونه فيفسد وان مات المهرين فالوكيل على وكالة لانها لا ينصل  
بموتها ولا بموت احدى وحيث اى الوكيل عليه اى البيع ان حل الاجل والراهن غائب فلا يتضرر

[illegible]



فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع... فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع...

عبد الرحمن بن ابي بكر

الرهن وكيفية الاجارة المحسنة القاضى اياها لبيع فان لم يبعه فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع... فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع...

فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع... فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع...

الرهن وضع الثمن في يد المدين بل لا يقدّمه ثم استحق المرهون الضمان الذي يلحقه المدين... فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع...

فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع... فان الموكل اعطى رهنه بغير مبيع فله ان يبيع الموكل ويبيع حقه في رهنه بغير مبيع...



في غاية البيان في ٨ اى يتم عقد الرهن بينه وبين الموهن كما  
في المداينة في ٩ اى ينفق الرهن الموهن والمأخوذ كره ان غنة  
بحسب قيمة الرهن ولا تكون مضبوطة بالدين على ما مر والحق

سید محمد علی

الراهن كالغائب والمرتهن كالحاضر والغائب يرجع الى المرتهن بما ضمن من القيمة وبدينه على الراهن  
 اما رجوعه بالقيمة فلا ينعى من جهة الراهن واما رجوعه بالدين فلان قبضه انتقض فماد حقه كما  
 كان وان وافق بان يرضه بمقدار ما يرضه به وهلك اي الرهن عند المرتهن استوفى اي المرتهن كذا دينه  
 لو قيمته كالدين او اكثر لتقام الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله اي مثل الدين للميع على المستعير وهو الراهن  
 لانه قضى بذلك التعذر بدينه ان كان كل مضمونا والقبض قدر المضمون والبقا امانة لا القيمة لانه قد  
 وافق فليس بمقدور بعض دينه عطف على كذا دينه استوفى المرتهن بعض دينه لو قيمته اقل او اقل  
 الدين وباقية اي باقى دينه على الراهن المرتهن اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته ولو افق الميعير  
 يعني ان الميعير اذ اراد ان يقضى دين المرتهن لتفك ملكه من الدين ليس المرتهن ان ينسحب عن تسليم الرهن  
 لان الميعير غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اذ او كاداه الراهن فبصر المرتهن  
 على القول ويرجع على الراهن بما ادى ان يساوى الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فلا يوصف  
 بكونه متبرعا وانما قال ان يساوى لان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع  
 بذلك التعذر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتهن على تسليم الرهن ذكره فاج الشريعة هلك اي الرهن  
 عند الراهن قبل رده او بعد فكل لا يقضى وان وصيلة تصرف فيه قبل بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك  
 لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يقضى خلافا للثبات في جناية الراهن على الرهن مضمونه لانه تقويت  
 حق لازم محترم وتعلق بتبلي بالمال يجعل للمالك الا جنى في حق الضمان وجناية المرتهن عليه اي على  
 الرهن سقط من دينه اي المرتهن بقدرها اي الجناية لانه تلف ملك غيره فلم يجزه جناية واذا الرهن وكان  
 الدين قد جزل سقط من الضمان بقدره ولو لم يباقي لان ما اراد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما  
 ضمه بالانلاف لا بقدر الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا تلف المودع بل رتبة الضمان كذا في غاية البيان وجناية  
 الرهن عليهما وعلى المالك اهدر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس  
 او قبيحا ونها واما ما يوجب انقضاء فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية على الراهن  
 هدرا فلا جناية للمولى على مال غيره وفيه ما يوجب المال هدرا لا بالاعتق ولا يثبت الاستحقاق على  
 واما كون جناية على المرتهن هدرا فلان هذه الجناية لو اعتبرناها المرتهن كان عليه التطهير منها لانها  
 حصلت في ضمانه فلا يبعد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه من عبد بعدل العاقل من حشر  
 فصار في قيمة ما فيه تطهيره من مائة وحشر اجله اخذ من مائة من حشره وسقط باقية وهو ضمان  
 لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور رغبات الناس بخلاف نقصان الدين  
 فاذا كان باقيا ودين المرتهن بدلا لاستيفاء صا مستوفيا للكل من الابتداء ولو باع بامر بماية  
 اي باقى المرتهن البعد بالمر الرهن بها وقبضها يرجع ما بقى وهي ضمانه لان الراهن ان باع بامر بامر  
 استردده وباعه بنفسه في بطل الرهن وبيع الدين لا يقدرا ما استوفى فكذا هنا فقل اي عبد  
 بعدل المالك بعدل مائة من مائة قد دفع به فقل اي الرهن بكل دينه لان العبد الباقي قائم مقام الاول

وقد اختلفوا فائدة اخرى وهو الدخيل بلجانية فان شاء  
الراعي والمرئس بطلا الرهن ودخيل بلجانية الى المرئس  
ان قال المرئس لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله **ص ٥**  
اذا العبد الذي يبدل الفاء وكان رهنًا بالثا هو موضع  
المسئلة السابقة وعليه قوله في الشرح وهو متساو والمرد  
جميع المرئس العبد با مو الرهن بالمالية بعد ان صار ثمة مائة  
كما قال صدر الشريعة وجوز على الاتصاف صاحب الدرر  
اعقد في تركه هذا البند على سابق الكلام **٤٨٦** في الدين  
لم يسقط بتقصان السور لان نقصان السور ليس هلاك  
لا احتمال العود على ما كان وان كان الدين قائما ومما امر الله  
ان يسجد بما يشاء يكون الباقي في ذمته كما فرود صدر الشريعة  
**ص ٥٨** وهذا عندني حنفية واثني عشر وقال محمد وهو المختار  
ان شاء ان يترك جميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع  
الى المرئس ماله وعندنا في بيع رهن مائة **٤٨٧** حتى لو كان  
الرهن على حاله فنقص سعره فالراعي يجمع الدين عند زوال  
الرهن اليه واثني **٤٨٨** قوله ليس المرئس ان يبيع الذي يملك  
ان يكون هذا المثل وان كان المبيع على كونه من الشرع **ص ٥٩**  
**ع ٥** لان المستقر لا يصير فاصدا فيه بهذا وهو الموجب للصمان  
دون القبض لان ما دون المير لم يوجد **ص ٥٩**







الغيب هو لغة اخذ الشيء ظهرا او قهرا قال كان او غيره وقد يسمى الغيب غيبا شبيها للقول المصدر فهو غيب غيبا ما كسر ر و قد كسر ع و قد كسر د  
 كذا في كتاب

عني لا يجوز الزيادة في الدين ولا يصير الرهن رهنا بها وهذا عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال في الجوز في الدين والرهن كذا  
 في الهدية في الاول عبارة عن البيع والثاني عبارة عن التهنيت في هذه الاثران والمطلوب وجوب الضمان والقبض وكونه في مقابل الدين كذا في قوله لو قال او شري  
 بالدين عينا او صلبا عن غيبه شيء كان اسلم من احتمال التفتك في الصبر المذكور لا يشترط ان يكون الموقوف عليه قد استوفاه ويكون المرجع للضمان المذكورين ايضا  
 هو المرتهن بلا خلاف في ٥ وما قبله عليه ان ابرأ الدين المذكور بعد اذ لا يشترط ان يكون الموقوف عليه قد استوفاه ويكون المرجع للضمان المذكورين ايضا  
 ما ادى به الدين فلا يقطع المطالبة من الجاهلين وفي ١٤ اى اذا هلك الرهن بغير الاستيفاء الحكمي فانقضت الاستيفاء الثاني وهو الاستيفاء الحقيقي ولا يترك في الكفاة  
 في ١٤ لا يبين المطالبة بملك الرهن بغير الاستيفاء كذا في الكفاة في ٩ كذا في اكثر المتن والستور وهو محال ان يبرهن فان الغصب يجري في مال الكافر لا محالة في اخرج  
 من الدين لا يربطه الاصل مقصودا ونيل التمام بحصة اى ما اصاب التمام فتركه الراهن به الزيادة  
 يصح في الرهن مثرا ان يرهن ثوبا بمائة يساوي عشرة ثم يربد الراهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا  
 بالمائة لا الدين مثرا ان يقول الراهن اقرضني خمسين اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالمائة  
 والفرق ان الاصل المقر بينهما ان الجاهل باصل المقدار بما يتصور اذا كان الزيادة في المقود عليه او  
 المقود به فالزيادة في الدين ليست بشئانها اما كونها غير مقفود عليه فظ اما كونها غير مقفود  
 فلو جوزه بسبب قبل الرهن بخلاف الرهن فانه مقفود عليه لا يمكن محو سابقه عند الرهن ولا يبقى بعد  
 رهن عبد يساوي العاقبة في مثله اى عبد يساوي العاقبة بانه هو اى الاول رهن حتى يرد الى  
 راحته والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول ان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين لا يخرج  
 عنه ما قبله الا قبض القبض اذا كان الاول في ضمانه لا بد من الثاني فيه لا يربطه بغيره ولا يربطه بغيره  
 فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض فيلان بين المرتهن على الثاني بامانة  
 ويدل الرهن بالاستيفاء وضمان فلا يربطه غير قبل لا يشترط ان الرهن يبرع كالمدة وعينه امانة تمام  
 وقبض امانة ينوب عن قبض الامانة ابرأ المرتهن الراهن عن دينه فيقبل اى قبل الراهن ابرأ او وجه  
 له بملك الرهن في يد المرتهن بلا بيع من صاحبه عليه محال استحسانا وقال في بعض نية الراهن وهو  
 القياس ان القبض وقع مقفودا في كذا ما في القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن باعتبار القبض  
 والدين لا يربطه استيفاء وهذا لا يخفى الا باعتبار الدين والابراهم لم يبق احدهما وهو الدين والمالك الثاني  
 بطله وان وصح برول زوال احدهما وهذا الوجه الرهن سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين  
 فكذا اذا ابرأ من الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو استوفاه اى المرتهن دينه بالتمام  
 او قبضه بايماء الراهن او سقوط او بغيره عينا به اى بالدين او صلح به اى الدين على عين او حال  
 مرتهن يبرع بغيره على اخر فملك في يده اى المرتهن هلك بالدين لان قبض الدين لا يسقط بالاستيفاء ويخبره  
 لما تقرر ان الدين يقضي بانها لا لا نفسها لكن الاستيفاء يفتقر لعدم الفائدة لا يفتقر مطالبة مثله  
 فاذا هلك الرهن بغير الاستيفاء الاول فانقضت الاستيفاء الثاني وردد ما قبض اى من ادى في  
 صورة ايماء الراهن او المتطوع او الشراء او الصلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين اذ بالحوالة  
 لا يسقط الدين ولكن دية المحال عليه تقوم مقام دية المحل ولهذا يعود الى دية المحل اذا مات المحال  
 عليه مفسدا كذا اى كماله الرهن بالدين في الصور المذكورة يملك به ايضا اذا هلك بعد تصادقهما  
 على ان لا يدين لان الرهن مضمون بالدين او بجهة عند توفيق الوجود في الدين الموقوف وقد بقيت المحنة  
 لاحتمال ان تصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف ابرأ لا يسقط به وانما اعلم  
**كتاب الغيب** او رده غيب كتاب الرهن لان في الاول جسا سريعا وفي الثاني جسا غير سريعا  
 هو لغة اخذ الشيء من الغير بالتقلب منقوما ولا يقال غيب زوجه فلان وسريعا اخذ مال وهو منزلة  
 الجنس منقوما احذر ان يخرج من محرم احذر ان يخرج من مال المحرم في فانه غير محرم من يد مالكه بل اذ نه احذر ان

٣١١  
 عن تعريف الغيب ولعل الصواب ان يقال ان حرم المسلم  
 ايا منه عبارة صدر الشريعة في ٢ ولا اليد في كل منهما  
 يد ضمان وفي ٣ مثلا او رهن رهن شئ عند سبط له  
 قد راس الدرام فملك الرهن في يد المرتهن قبل الاعطاء يكون  
 الدين مقفودا وفي بعض النسخ كافي الدين الموقوف وهو غير  
 الشاخص وان قوله اما كونها غير مقفود عليه فظا هو  
 واما كونها في كذا في النسخ والصواب من جهة اللفظ ان  
 قد يكون الضمان ارجاعا لما الى الدين في قوله فاذا  
 قال اى يرد كما وقع لفظ الهداية وقد اوفى قوام الدين  
 الاتفاقي حتى عند المقام من التوضيح حيث قال في بيان  
 قول صاحب الهداية حتى يجعله مكان الاول وذلك لان  
 تمام عند الرهن لما كان بالتسليم الى المرتهن كان تمام  
 نقضه بالرد على الراهن فاذا لم يوجد الرد بقي الاول  
 رهنا كما كان ومن ضرورة نقضه ان لا يثبت الثاني لانه  
 جعله الثاني مكان الاول ومكانه مشغول فلا يصح  
 ان يقوم مقامه مادام الاول في مكانه لان الشيء انما يقضي  
 مقام الشيء عند عدمه فاذا لم يثبت الثاني رهنا كان  
 امانة عنده انتهى كلامه جمل اقره بمرورا وسبقه  
 في

فرد ورد غيب كتاب الرهن لان في الاول لا اراد مال را  
 في الكتاب او ان يجوز رهن وعاده بالملك الغيب في رهن  
 وخبره لان  
 في رهن رهن غيبا رهن غيبا لان رهن غيبا رهن غيبا  
 كالشئ ما اخرج عن حرمه رهن غيبا رهن غيبا  
 في رهن رهن



[illegible]

916  
2

۱- و بعد از این که حضرت مجاهد را بکشتن بشارت رسید ای ظلم و اعدای من ای مجاهد من هر چه آید  
در کفایت من و قال از منی در هر ای بحسب میل الغضب ان کان شکیا و کما شئنا و انتها و کلام صاحب المذاهب و ان  
عقیده کثرت بصورت اسلامت عی ریاح



مفعول من فعله تعلق بقوله نقص وسكاه هذيان الضمان في العار البارة الصادرة عن المياخ  
هنا ما ذكرنا وبين شرائع المداينة وغيرهم العنصر المهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة وهي ان يكون عارية  
بما ينفي الى اتمام البناء كالجدة والعنصرة حتى قالوا في شرح قول المداينة ويدخل فيها الاذا  
الدار يسكاه وعليه ما قيد بجلة لا زاد الا نهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا يسكاه وعليه ما قيد  
سماوية فلا ضمان عليه عند بل حيفه والى يوسف فظهر ان مرادهم بيان معنى النقص الاول ما وجبه  
ابتداء وهو الهدم والثاني ما ينفي اليه بالآخرة وهو السكنى الخاصة وقد عثر صاحب الوفاة هنا  
الباردة فقال وما نقص بفعل سكاه فلم يعلل السكنى ان قدمت بالعلل الموهبة لم يسبق السبب الاول  
اعني الهدم ثم خص والآن لم كون السكنى المجردة عن العمل الموهبة شيئا للضمان وقد عرفت ان الدار سكنى  
اذا انهدمت باقية سماوية ليس فيه الضمان وعندي ينحى فيقول من خط المص وكانت البارة المكتوبة  
فيها اولا كافي المداينة وغيرها ثم عثرها وبقية صدر الشريعة الصواب ما وافق المداينة وردها في  
الارض المخصوصة اذا انقصت بالزاد فيهم النقصان لا يترك البصيص او باجارة عبد عصبه  
عطف على فعله وبيان الضمان في النقول الى من ايضا ما نقص باجارة عبد عصبه لم يحصل له في مدة  
الاجارة نقص سببا سماعا بخلاف البيع يعني اذا انقص شي من قيمة البيع في يد البائع بفوات وصفي  
من قبل ان يقبض المشتري لا يقبض البائع شيئا لنقصانه حتى لا يفسد في من الثمن وان غش النقصان  
في راجع السعر اذ روي مكان العصب يعني اذا رد العاصب المقتضوب الى مالكه بعد نقصان السعر فان كان  
الرد في مكان العصب فلا ضمان عليه لان راجعه لتصور الرغبات لا بفوات جزء وان لم يكن فيه خبير المالك  
بين اخذ القيمة وبين الانتظار الى الذهاب الى ذلك المكان ليسترده لان النقصان حصل من قبل العا  
بنقل الى هذا المكان فكان لان يلزم الضرر ويجعل القيمة بالقيمة ولان ينظر ونصدق باجارة عطف  
على من اي اذا غصب عبد مثلا وآجره واخذ أجره نقصه بالاستعمال ومن ما نقص صدق باجره عند  
عند بل حيفه وعقد أصله ان القلة للعاصب عندنا خلافا لظاهره لان البائع لا يتقوم الا بالعقد  
والعاقد هو العاصب فهو الذي جيل ما يقع العبد ما لا ينفد فكان هو الذي يبدلها وتوهم ان يصدق  
بها الاستفاد بها ابدية حيث وهو التصرف في مال الغير واخر استعاره اي اذا استعار شيئا وآجره  
واخذ أجره ملكه ويجب عليه بقدر ما ذكره روي اي تصدق ايضا براج حصل بالتصرف في مودعه او  
مقصود من قبلنا بالاشارة او بالشرع مودع الوديعه والعصب ونقد هاهنا ان اشار اليها ونقد  
غيرها اولى غيرها واطلق ونقد هاهنا اي ان الوديعه او العاصب اذا انصرف في الوديعه والعصب  
ويجوز تصديق عندنا في حيفه ومكدرهما استعاره وهذا واضح فيما بيننا بالاشارة كالمودع  
وغيرها ان العبد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض بطل البيع فيستفيد ارضه واليد في البيع ملك  
حيث فيصدق بما فيها لا يثبت كالدرهم والدنانير فقد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى ثيابا  
فانه يصدق بالراج فظاهر هذه البارة يدل على انه اراد ان يتركها اليها ونقد منها واذا اشار اليها

قبول بخیر

2

منزل الحرف  
٢٧



وغيره من غيرها أو اشياء اخرى غيرهما ونقد منها أو أطلق ونقد منها فلو كان ذلك بطريق الأمانة  
التي لا ينفك المقتضى فيستوى وجودها وعدمها إلا أن ينادى بالنقد منها أو بغيرها يعني الإمام الذي  
وفي الكافي قال صاحب الطب كرحال أن يسأل من المستحق فلو أن بعض وبعد الضمان لا يطيب  
المرح كرحال وهو المختار لصلاح الجواب في الجامعين والمصارفة أجره أي الغاصب فاجاز ما ذكره في ذلك  
فقد بى يوسف أجر ما مضى قبل الإجارة وما بقى لما يملكه لا الغاصب فنص في حقه وعند محمد أجر ما مضى  
لغاصبه لأنه العاقب وما بقى لما يملكه لا فنص في حق ما يملكه كذا في هذا الخلاف لو أجره فاستحق في  
المدّة وأجره استحق له كالمالك غضب أي حرام لا لا وغيره أي المصنوب احترازاً عما إذا تغير تغير فعله  
مثلاً أن صار الغيب ربيعاً أو رطباً ثم كان المالك فيه بالخيار أن شاء أخذه وإن شاء تركه وفيه  
فإن إلى اسميه فئات أعظم من قيمته احترازاً عما إذا غضب شيء قد جازها فإن ملكها لم يزل بالبيع المحرور  
أولاً لم يزل اسمها حيث يقال شيء مذبوحة ولم يتروا وأعطى ما فيه لأن من قاله بقصد تناوله الخطأ أو غصبها  
وطبعتها فإن الغاصب المتعبد بمقتضى الخطأ جعلها مرسومة نحوها بزلو بالبطي ولا حاجة إليه أن يقره إلى  
اسم غيره من غير أن يقره أو أخطأ أي المصنوب بملك الغاصب ولم يمتص أصلاً كما خلاط بزيور أو غيره  
بغيره أو لم يمتص إلا بخرج كاختلاط بزيور بغيره أو بالعكس فله أي الغاصب المصنوب وملكها  
الضمان في صورة التغير وروى أن الاسم فلكونه متعبداً وأما الملك فلا يرد من متعبد لأن قيمة  
الشيء تزداد بطبعتها أو شيئاً وكذا قيمة الخطأ تزداد بجعلها دفناً واحداً ثم جازى في المالاها كما  
من وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب في المصنوع فانه من وجه يكون راجحاً على  
المالك من وجه على ما قرئ في الأصول أن ضريح الترخيع إذا انفارضا كان الرجحان في الذات أحق به  
في الحال وأما الضمان والاختلاط فلكونه متعبداً به أيضاً وأما الملك فلا يجمع البدل في ملكه المصنوع  
منه بل جاز متعلق بملكه قبل الرضا أي رضا المالك أما باده بدله أو بزيادة أو بضمين المتاضي وهذا  
والقباس للملك لأن ملكه ثبت بكسبه والمالك يجوز التصرف بلا توقف على رضا غيره وهذا الوجه أو بانه  
صح وجه الاستحسان فلو عليه الصلوة والسلام في الشاة الذبوحة الصليّة بالرضا صاحبها أطعمها  
الأسوأ فأد الأمر بالصدق وروى أن ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الرضا ولأن في إباحة  
الانتفاع فتح باب الغصب لجميع قبل الرضا وختم المادة السداد ونفاذ بيعه مع الحرمة لقيام الملك  
كافي البيع الناسد كدج شاة وطبها وشمها وطحن بر أو زرد وجعل حديد سيفا وبناء على شاة  
وهي شجر عظيم جد أو أبيض الأبلاد الهند وإن ضرب للبحر درهما أو دينار أو أواناً فلما كان بلا شئ  
لأن الميراث من كل وجه ومعناه الأصلي الثمن وكونه مورداً وإيجاباً حتى جرى فيه الربو واعتبار  
دخ شاة غيره طرحتها أي ذلك الغير شاة عليه أي الدخ وأخذ فيها أو أخذها أي الشاة الذبوحة  
يعني المالك مخبراً أن شاء ضمها قيمتها وصل الشاة البدل وأن شاء أخذها ضمن نقصانها لأنه أنفق من  
وجه لغوان بعض المنافع كالخز والدور والفسر وبقا بعضها وهو المثل وان كانت الدابة غير مأكول اللحم

منه راجع  
الى سر حمان  
انتهى غله  
ساقه  
العداينه

خوارزم  
مسلم بن احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

برای



و لکن فی اینها ذکر فی صحیح المجمع و التعماد و بانه از اینها ضعیف است لکن در ظاهر اینها معلوم است و اینها در مابین  
 فی النجوه لا یقطع بها حق التاکیف مگر در اینها هم از خودی محمد در صحیح المجمع

الا ان من اکتف بالحق فالله و لا شیء فی دعوی الی الله  
 ذکر او صفات التخصیص خلاف سائر ادعای و بی این طایفه است

بالحجاران شيا. صحة ای التوب حال قرب ایص یعنی اخذ میر قبه توب ایص و متر سویق و سلیه ای  
 الغصب لا یر المنکبات او اخذ ها ای التوب و سویق و صن ما از الصنع و السن لان الصنع لا

باز اینک بانی این کتب جامع نامک سرچشمه

1870



بهر يك ما في هذا النقص من النقصان انتهى ونقط فصاحوا  
 ولوامته او ولدوه نسب وريق وحقى فقص انتهى ونسب  
 امر من غاصها على باطن من سباني كان من هذا ما قاله  
 صاحب الدرر **٧** قيد النقصان لانها الوامته بالوادة  
 وفي بقية الولد وقاء لا يجبره في ظاهر الرواية حتى يقضي بقية  
 الجارية وهذا كان الحرفي يد الغاصب من غير الموت  
 والزوج اما اذا كان الجبر من احد هما لا يجب عليه النقصان **٨**  
 في الهلاك ولا في النقصان ذكره خوهر زاده قال في غاية  
 البيان صورته غصب جارية بغيرها الف درهم فولدت  
 ولها قيمتها ثم ردت غصب بالوادة حتى صارته قيمتها  
 خمسمائة ثم ردت على المالك مع الولد يبرأ عن النقصان ولا يبرأ  
 غيره **٩** **س** او كان بمقتد السكاح بعد الوادة او طرقي  
 اخر والولد وريق الى ان يملك ولقي **٩** ويجوز ان يكون غصب  
 الابلاط على النفس لبيان لان اثبات اليد في المانع لا يكون  
 الا بالترك والى ما في سائر الشئ واضاعة سواء انتفع  
 الغاصب به او عطلة ولقي **١٠** هذا عندى حنفية وعند جما  
 ائمه المالك واعطى ما زاد على المثل في **١١** وجاز ان يسطر الى  
 وكما غير مدبوع والى بقية مدبوعا فيمن نضر ما بينهما حتى  
**١٢** هذا عندى حنفية وعند جما بعض المذاهب مدبوعا وعطلة  
 المالك ما زاد الدماغ فيه **١٣** حتى قالوا بالثبوت لو  
 ان انسان اراد ان يشترى الربط ليعطه وعاء الخي او قصعة  
 يحمل فيها الثوب او الدف ليبيع القطع فيه ثم يشترى  
 بعض قيمته بكذا القدر راى في الجارية المغنية الى اخر ما ذكر  
 في البداية كذا في غاية البيان **١٤** **ط** وفيما ولد عصمت  
 وحملت ايضا بخلاف المذوبة هذا عندى حنفية فان الذر  
 مستوف عند **١٥** الولد وعند جما بقية المذاهب مستوف  
 تزود ولو لم يكن سوى الوامته الغاصب المثل الذي صيره  
 من الجبر المصوب والمثل المدبوع الذي دفعه بعد غصسه  
 ضمن مثل المذابة ان قلت ما لا مشو ما خالصا للمالك شيئا  
 وفيه المثل طاهر غير مدبوع في رواية لانه المحصل لوصف  
 المدبوع فلا يلزم عليه ضمان اذ لو اكثر النقصان على ان يضمن  
 قيمة مدبوعا لان صفته الدماغة تابعة للمدبوع فاذا كان  
 الاصل مستوفيا فلا بد وان يستبيع وصفه **١٦**

[illegible][illegible]

ثم انفسهم في ذلك، فنفذوا في ذلك  
 من ذواتهم الا انهم لم ينفذوا في ذلك  
 الا ما يشاءون من ذلك

قوله يا عيسى  
يا مريم يا يحيى  
الذين حملناهم  
بإحسان  
فان كان  
من الرءس  
او المولى  
فلما مضى  
استوى  
والنفس  
جاء

میں نے غیبی  
مہر دیا

[illegible]

فولسه وقيل خلاف في المؤلف والطول في  
قال الامام العلاء عرج كان الضعيف كذا  
فيم سئل عرج وطول العبد وروى في غير القليلة  
في بيت جبرم لا شاق في سر

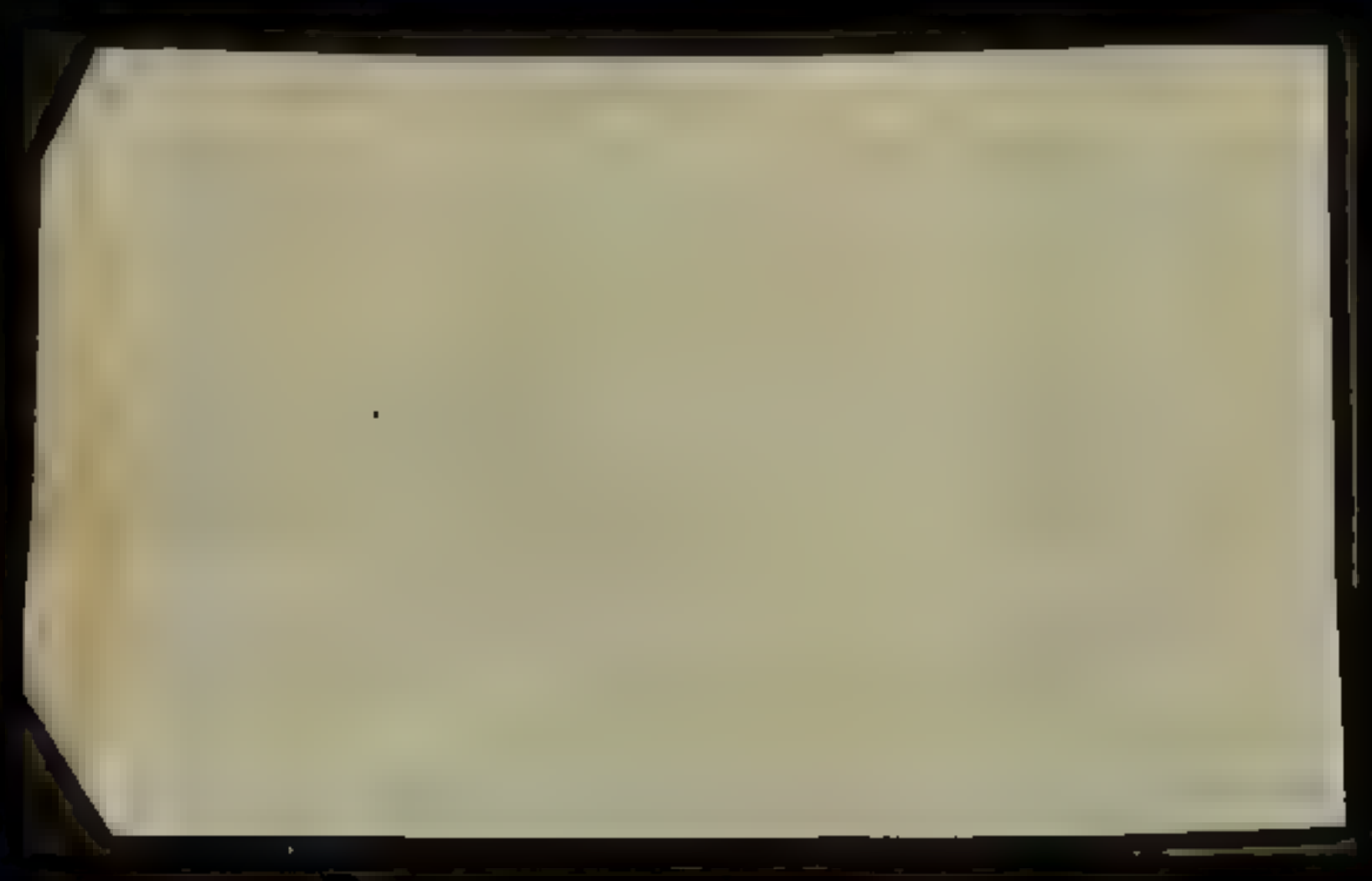






ولوا تلفه لا يضمن هذا عند أبي حنيفة وعندها يضمن الجلد مدبوعا ويغيب المالك ما رآه الدباغ  
والخاص أنه إذا اختلأ دباغ بالقيمة لم يأخذها المالك لأن الأصل حقه وليس من الغاصب سوى  
الحمل ولا قيمة له أما إذا اختلأ ودبغ حتى قيمة يصير ملكا للغاصب ترجحا لما لا يستقوم على غير المستوفى  
والفرق لا في حصة بين الخل والجلد أن المالك يأخذ الجلد ولا يأخذ الخل لأن الجلد باق لكن إذا زال عنه  
النجاسة والخر غير باق بل صار من حصة أخرى وأما لا يضمن الجلد عند أبي حنيفة إذا تلفه لغير غصب  
جلد غير مدبوع ولا قيمة له والضمان يتبع المستوفى لكن العين إذا كان باقيا لا يشترط الاستوفى صدر  
قولهم أنه لم يتلف مال الغير لو قال لم يتلف ما لا مستوفى كان الظاهر فإن قلت هذا المبنى يتحقق في جلد  
دبغ بالقيمة له قلت إذا استوفى بالمدبوعية في ملكه فعندها تلف مستوفى فيضمن وأبي







وقد التفتي بعض أصحابنا في جواب الرجل فان نسب الرجلها  
 الذي هو المانع من الترخص في جواب الرجل فان نسب الرجلها  
 لا يسطع كما ذكره الرجلني وفي هذا ما روي عن بعض الأكراد  
 المجرم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة **٨** ولو قبله  
 لشرب من الخمر وان كان في هذه الميتة والأخرى أنك لا تملك  
 لا يسهل أن يشرب ولو شرب لا يحد وتكون كفارة بالشر والأخرى  
 هذا الرجل لا يسهل أجره على الكفر وأخاف الفسق على غيره وإنما  
 يسهل ذلك إذا خاف الفسق على نفسه وألف عصونه **٩**  
 وهو مسلم إلا ما ذكره الأكراد من هذا القيد لأنه لو لم يعلم  
 كونه معاصيا لم يكن كما ذكر في الفصولات المحررة **١٠** وهو  
 الخاء الصحيح وفيه الباب الموعود وسكون الياء كشاة التثنية  
 من الصيغة المكررة وقصته أخرج من أجل أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مع جماعة فاحذ المشركون وأبغوا  
 بكما وكذا ففعلوا ما فيه من إعلان بذكر الهتهم بخبر رسول محمد  
 صلى الله عليه وسلم حتى قتلوه حتى **١١** وقال عليه  
 والسلام هو ربي في الجنة كذا في الحديث حتى **١٢** فلو روي  
 المكره فقط قال في النهاية سواء كان المكره الأثر بأفعا فاعلا  
 أو معنوها أو علما غير ما في الفروع على الأمر ونسب إلى  
 المسبوط ونسب الشيخ المالك قول صاحب النهاية إلى السهو  
 وقال الرواية في المسبوط بفتح الزايد وكسرها وروى عن  
 أبي اليسر في مسبوط ولو كان الأمر صريحا لم يجزونا بحسب  
 النقصان على أحد لأن الثاني في الحقيقة هذا البصري لم يجز  
 وهو ليس بأصل بموجب العنونة عليه كذا في الصناعات التي  
 حذروا كرهه ومبدأ نقل على الإطلاق والحقاق فلم يميز  
 حتى نقل الأثر لأنه لو صرح على القول لم يثبت مال نفسه  
 يكون شهيدا ملان لا يلزم أن لا يمنع عن إبطال ملكه التكاثر  
 على المرأة الأولى **١٣** ولو أكره الرجل على فطر مودة غيره  
 ففطر ففطر لا يجرم الفاعل من اللدانة ولذا في نقل المكره فصا  
 بمودة في قول أبي حنيفة ومحمد **١٤**

[illegible]

وسطر أربعة أمور الأول قدرة الحاكم على تحقيق ما هد به سلطانا وغيره بمعنى إلقاء أو نحوه وهذا  
وعند أبي حنيفة لا يحقق إلا من سلطان لأن القدرة لا يكون بلا موقع والمنفعة للسلطان فالواحد الاختلاف  
عصر زمانه ١٧ اختلاف جهة ورهان لأن في زمانه يمكن لغير السلطان من القوة ما يحقق به الإكراه فاجاز  
بناء على ما ساقه وفي زمانها ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل منقلب فيتحقق الإكراه من الحاكم والقوى  
على قولها كذا في الخلاصة والثاني خوف الفاعل وقوعه في وقوع ما هد به الحاكم بأن يعلب على ظميره  
يفسد بصيرته على ما هد في المصير والفساد الثالث كون ذل الفاعل غفيرا بما أكره عليه حتى  
أي الحق نفسه كعب ماله أو انلافه أو اعتناق عبده أو الحق شخص آخر كالنفاق مال الغير أو الحق الشريك  
كشرب الخمر والزنا ونحوهما والرابع كون المكره به منقلب نفسي أو عضواً موجباً بتقديم الرضا وهذا  
أدنى مرتبة وهو أيضاً متفاوت بحسب الأشخاص كإسباقي وهو الإكراه إما على ما يفسد الاختيار  
لو كان بالثلاث نفس أو عضو أو ما غير ذلك لا يفسد لو حبس أو قيد يديها أو ضرب شديد في البسطة  
المحددة الحبس الذي هو إكراه ما ينجي الأعناق البين برقي الضرب الذي هو إكراه ما يجد منه الأمثلة  
وليس في ذلك حد لا يزاد عليه ولا ينقص من أن المقادير لا تكون بالرأي ولكنه على قدر ما يرى الحاكم  
إذا رفع اليد بخلاف حبس يوم أو قيد أو ضرب غير شديد فإنها لا تكون إكراه إذا كان  
بمصلحة عادة فلا يقدم الرضا الذي جاءه بمعنى أنها تكون إكراه إذا رجع لرجاء وعجزه لأن ضرره أشد  
من ضرر ضرب شديد لغيره فيفوت به الرضا فبالأول بمعنى الحق رخص كل ميتة وم ولم حذر  
وشرب الخمر من حرمة هذه الأشياء مفقودة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة مباحة على أصل القول  
فكذلك أما اضطراره إليه فإنه استثنى حالة الضرورة والاستثناء تكلم باليا في بعد النساء والاضطرار  
يحصل بالإكراه المطلق وبالصبر على الفلانة في هذه الصور كما في المحصة لا مباح كان بالاستماع معاً  
لغيره على أهله النفس رخص أيضاً لفظ حكمه كقوليه مطئن بالإيمان لحديث عمار بن ياسر حيث  
أُتي به وقال عليه الصلوة والسلام كيف وجدت قلبك قال مطئناً بالإيمان فقال عليه الصلوة والسلام  
فان عاد وأقعد وفيه زل فقهه الأمر أكرهه وقوله مطئن بالإيمان وبالصبر على أي الفلانة في هذه  
الصور أجزأه صار ما جاوز أن يصبر ولم يظهر الكفر حتى قبل أن يختار صبره على ذلك حتى صلب  
وسماه النبي صلى الله عليه وسلم شهيداً الشهادتين وأخص أيضاً بالثلاث مال المسلم لأن انلاف مال الغير  
يشتت الضرورة كافي المحصة وقد ثبت وتكفي صاحب المال من الحاكم لأن الفاعل الله الحاكم فيما يصلح  
الذلة والانلاف من هذا القبيل بأن يلقبه عليه فيقبله لا يفتد على انلاف أي برخص قبل مسلم بل  
يصبر على أن يشترط أن قبله كان أملاً أن قبل المسلم لا يستباح للضرورة لأن منكره لو لم يقبل قبله  
وبقاء في العداية الحاكم فقط عند أبي حنيفة ومحمد جميعاً الله لأن الفاعل بصيرة له وقال أبو  
لا يناد واحد منهما للشبهة وقال في قياد الفاعل لا يباشروا وقال الشافعي قياد كل واحد منهما الفاعل  
بالمباشرة والحامل بالتسبب ولا يرضى بالأول رضى الرجل لأنه لا يقر أن ولي الزنا هالك حكماً لعدم

۱۰۰

[illegible]



لقد تم تبيينه فلا يحتاج لضرورة ما قلنا ولكن لا يجد استحسانا بمعنى انه لم يخصص زناه بالمجلى كان مقتضى التبيين ان يجد لان اشارة الاله دال على الطواعية ولكن لا يجد استحسانا فان اشارة الاله لا تدل على الطواعية اذ قد يكون طبعاً كما في السام وبالنسبة عطف على الاول بمعنى ما ذكره غير مجلى لا اى شخص الامور المذكورة لكنه اى الثاني من الاكراه اسقط الحد في زناها لا بما وان لم تكن مكرمة فلا اقل من الشهرة كذا في النهاية لان زناه اى لم يسقط الحد في زناه لان الاكراه المجلى لم يكن يخصه حقاً كما كان في حق المرأة حتى يكون غير المجلى شبهة لندري بغيره فان الكره قولاً بمعنى ان الاصل ان النصفان القولية تذكره سواء كان مكرهاً بالمجلى او غيره تنفع عندنا كما في سوء النية والاشارة وما حجة النفس لغيره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقوته  
ويعلم ان الله تعالى هو  
العليم الغني



ان لم يصبه وكان المهر سمي بالعقد وان لم يسم فيه يرجع عليه بالزمن تسعة لان ما عليه كان على سرف  
السرف بوقوع العقد من جهتها بمقتضى الارادة ونفسه ابن الزرع وقد ناك ذلك بالطلاق فكان  
يغير المال من هذا الوجه فيصاف بغيره الى الحاضر والسرف لا يجاب فكذلك ما يرجع عليه خلاف  
اذا دخل بها لان المهر مقررها بالدخول لا بالطلاق ورجع الماعز على الحاضر بقيمة العقد في الاغنى  
لا يصب على الزمان حيث الانلاف فيصاف اليه فله ان يقبضه موصرا كان او مفسرا لكونه موصرا لانلاف كما  
ولا يرجع الحاضر على العقد بالزمان لا يبرأ من اخذ بالانلاف ونذر فانه اذا اكره على البذر صحح والزم لانه  
لا يجبر المنيح فلا يقر فيه الاكراه وهو من اللاتي هم لهن جد ولا يرجع على الحاضر ما اراد ما مطالب  
في الدنيا وبغيره وظهره حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمالها المنيح ورجع عليه وبغيره في  
اي في الايلاء باللسان بان يقول قبضت اليها فانها صحت مع الحمل صحت مع الاكراه ايضا واسلام  
فانه اذا اكره عليه صار مسلما اذا وجد احد الركبتين قطعا وفي الآخر احتمال فرجها جاب الوحد  
احتمالا بلا قبل لو يرجع يعني ان السليم بالاكراه ثم يرجع عليه لا يقبل لكن يشبه لاحتمال عدم الاسلام  
من الانشاء فيكون كرهه اصلها فلا يكون مردا ولا يقبض زنتها لانها تنطبق بالاعتقاد الا يرى ايزلوي  
ان يكفر بصيرها وان لم ينكح به فبالاكراه وان لم يصبه الاغتصاب فلا يبين عرسه لعدم الحكم بالزوة  
صادرة السلطان ان طلب منه مالا بالكره ولم يبين مع ماله اى لم يقرع ماله واعطى ثم فبايع صح  
اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة حوفا الروح بالضرب حتى ردت مهرها لم يصب  
اليه ان قدر اى الزوج على الضرب لوجود الاكراه **كتاب حجر هو لغة المنيح مطلقا وشرا**  
**منع نقاد التعريف القوي حصص بالذكر لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان اثر التعريف**  
**القوي لا يوجد في الخارج بل اثره بغيره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر**  
**عدمه بخلاف التعريف القوي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجا لم يحجر اعتبار عدمه**  
**كالقتل وانلاف المال والاكاب مستسقط وبسببه البصر بان يكون غير بالغ فان كان غير مبرأ كان عدمه**  
**وان كان مبرا فمقتضى انقص البصر محتمل وآذا ان لم يوفى صح فخره فخرج حجاب المصلحة المحذور**  
**فان عدم الاقامة كان عدم العقل كصبي غير مبرأ وحدث في بعض الاوقات كان ناقص العقل**  
**كصبي عاقل في بقراته واما العموة فاختلفوا في نفسه واخس ما فيه هو من كان قتل العزم**  
**مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضر ولا يشترط كالبصر المحذور والرق فان الرقيق له اهلية في**  
**نفسه فكيف يحجر رعاية الحق المولى كلبا بطل ما منع عبده باجارة نفسه لاحواله لا يملك رقته فخلق الدين**  
**بذلك المولى اذا اذن رضى بعنوان حقه فلم يصب خلافه في وجوبه يعقوب اما المحذور فلعدم عقله**  
**واما البصير فغير الماعز كالمجنون والمعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف**  
**للولي على عدم النواحي باعبار بلوغه حد الشهوة ولد الابن وقفا على اجارته ولا ضمانا لما شتر**  
**ولم يصب اعتنا فيما يخصه في الضرر ولا اثرها لان اعتبار الانوال بالشرع والافرار بحجر المصدق و**

[illegible]

وقد اثار من الصبي والجنون المعلوم ساء على ما ذكره ٢٢ حتى ان ابراهيم الوائقب على داوود اساقم مثلاً فكسر حاجباً  
 فتركها معاصري الملائكة في النهاية وبولقة ما في الثاني ٢٣ فغالب بعض العلماء وهذا ما هو في الدين الثابت فافروا المحور اذ كان  
 في كبرها الاستهلاك فسوق من كسر اذن رفته ان لم يبعد الموتى والا فخرى عنده لا من بين بيت في حق الموتى وان قد  
 المصنعة وكان صاحب الكبار اعترفا لكونه المثلث من غير تدبر انتهى قلت في الاسكافي بول صاحب الثاني واذا  
 من قبل السرسنة من يطلب لغني ويصل اليه بنو بنيته ٢٤ والارزلي وعندنا بجمع عليه بسبب السعد والدين في قصرات لا  
 ولا في عو ٢٥ انه دال في السداع وحسنه ابو يوسف ومحمد فيما بينهما في السعد فالارزلي لا يصير محجراً الى البحر الفاض

ولهذا جرحنا في هذا ما سبق التصريح به من السطوة  
ولا يشترط لتجريح حجره الذي ورد في الحجر عليه صحيح الحجر  
حاضرا كان او غائبا الا ان العاصب لا يجرح ما لم يبلغه الحجر  
يعلم ان القاضي جرح عليه فان اضرقت فيه العلم بعد الحجر  
وهو بمنزلة ما لو جرح في عبده المأذون العاصب ليس الحجر  
ولا يجرح قبل العلم ٧ فان القاضي جرح عليه فيقول اشهدوا  
انني قد جرحت على هذا او على فلان فلا بد ان كان ذلك لظن  
عاشيا لا جرح في فلان ويغني عنه ماله ٨ وما بعد وجوب  
الحجر بمنزلة العصى في اربعة اماكن ان تقب الرضخ في مال  
الصبي جاز وفي الحجر ما لم يضره عاقل الحجر وتبريد و  
وما بعد جاز في عصى ما لم يضره الثالث الحجر اذا رضى بوضعه  
جازت وضعت من ثلث ماله ومن العصى باطل الزرع جازت  
الحجر اذا جازت بولد فانه عاه ثبت بسبه ومن العصى لا يثبت  
ثم نعم فان الحجر بسبب السبه على نوعين مالا يصح من الدار  
كالباع والشراء وغير ذلك لا يصح من الحجر ما يصح من الدار  
كالسكك والطلاق والعناقي يصح من الحجر وبسبب السبه في غير  
في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي بصير في صحيح فادامته  
منها يثبت كمد وبسبب في غيره مد برفان كانت قيمة  
مد برعشة بسبب في عشرة ولو زرع امرأة صح جناحه فان  
زاد على مهرها لا يرمه الزيادة ولو طلق امرأته منع الطلاق  
ولو حنث في عيها وجبت الكفارة بغيره الكفارة العاصم  
ولا تجرمه الطعام لان الكسوف لا يطعم لان لا يشهد الطعام  
ان العسر وهو ما عر عن ذلك لا يلد في ماله ولا تجرمه  
الكفارة بالاعناق لانه اذا علق كان على العبد ان يسبي  
في قيمته فبغير عناق ابيد وكذا الظاهر من امرأته صحظهار  
ويكبر بالصوم فان علق بظهاره عني العبد وبسبب قيمته  
ولا تجرمه عن الظاهر وكذا في كفارة العنق وغيره ماله  
فيكون ان يخرج قدر الزكوة من ماله وتجزمه حجة الاسلام  
ان استطاع على ايدفع ماله لانه سرف ويدفع في رجل  
ثقة من حج ويقنع عيش الطريق وما لم يرمه في الحج ماله  
فيه نحو كفارة الاداء والاحصاء لا يبيع عنه وما وصل عليه  
بجناية احب بها في احرامه من الجماع وقتل الصبي فانه يبيع  
عنه ماله ولو اذاع الحق لا يبيع عنها وكذلك اذا اراد الفداء  
وله ان يسوق بدنه ٩ في حواله رشدي الذين حتى جرح  
عليه بنفسه وتخصيص الشافي بالذکر هنا بخلاف ما سبق  
من قوله وعندهما وعند الشافعي في الحجر على الفاسق زجره  
واقى قوله عند أبي حنيفة الذي يظهر من مساني كل  
ان يكون هذا عقيد المصلحة المذكورة جميعا اعني السبب  
والعسق والدين وانت خبير بما في ذلك من الخلل انما سبق  
محمود عندنا الثلثة باجمهم ولا اختلاف بينهم في ذلك  
ما يظهر من الحديث وسائر المصنفات والشافعي مفروفي  
جعلهم محمورا فقول صاحب الدرر بعد اسطر وعندهما  
وعند الشافعي في حجر على الفاسق مخالف لعامة الكتب وهو







قوله فلا يشين عرسه لان الردية تعلق بالاعتقاد والامر بان لا يزوجها فان لم يشكك به والا كراهه والاعتماد على عدم تغير الاعتقاد فليس حكم بالردية فان ادعى عيب المرأة الردية  
 وادعى بغيره وانكره هو فالقول له استحيانا لا نه نكره لانه قد كان في غير ذلك من العيب فليس له انكاره الكافر على الاستحسان فانه يقسم على اننا وجدنا احد الكفار وهو الاقرار بغيره في الاحتفال في الكون  
 وهو المصدق بترجيبنا فاننا لو جازوا ردية فاحضوا الاعتقاد ووجدوا في ذلك شك في وجود اعتقاده فلا يثبت بآبائنا في رجونا الاسلام في احيائنا  
 لا به يعلم ولا يعلم مساجد حاشية الله عليه وسلم في كسبه الصغر والجنون والرق والحق بها شئ اخي الفقه الحسن والطبيب الحاصل الكاري الكسب في هذا ايضا  
 بالاثفاق على ما حكى عن نفسه رحمه الله كما في النهاية **مسألة** انكار حقايق الاشياء **مسألة** فاس من كتب من الوحيات والقرآن في نقله بحكم  
 واسكانه كقولنا انهم موجودون في الآخرة وكل موجود في الدنيا  
 فانهم بالآخرة عرض فيجوز ان انهم عرض في الدنيا



وما في الدرس وجوب كونه شهادة اربعة من اقراره مردود عليه بناء على ان الاكثار رجوع والرجوع عن الاقرار كذا في كتابه  
سبيل راجع على الاستبانه







وخير المجتبي عليه من القصاص واخذ الارش لو كان يد العاقل سقلا او ناقصة لا طرأ الا ما يقع لتعذر الاستيفاء كما في المجتبي من ان يجوز بدو حقه  
 في القسط ومن ان يأخذ الارش كما يلائم انفق متبعا لثبوت القسط عن ايدي الناس ولم يبق الا رد في كونه مجتبي من ان يأخذ الموقوف ناقصا  
 وبين ان يأخذ بقية ثم اذا استوفى القصاص سقط حقه في الزيادة وقال الشافعي بضم القصاص وكما في المنع فليطالع او كان رأس الشجر  
 اصغر او اكبر بحيث يستوعب الشجرة ما بين راسه اي ما بين راسه وقد استوعبت الشجرة ما بين قرن الشجر في قوله لا يستوعب اه  
 فليكون رأس الشجر اكبر فان الشجرة انما كانت موجبة لكونها متبعا لتعذر الاستيفاء انما اذا كان رأس الشجر اكبر ورأس الشجر في اصغر فانه  
 من زيادة الشجر مجتبي من ان يأخذ ارشها وان شاء انقص ويسقط حقه في الزيادة وانما استوفى هو ما اذا كان رأس الشجر اكبر ورأس الشجر  
 اصغر فان الشجر من الزيادة الشجر فلهذا يستيفه على فعله وبكسيفه حقه لا يجزى لا يجزى الشجر من الشجر ما يجزى الشجر فلهذا قلنا  
 بالكتاب

مجمع الامم شرح مشفي



ط  
بر بدعروکت و قولی نورشون اید و مزب و جج اید و ب بعد البه اول قولی کتبشینه فلو کلوب اول قولی اید کالاول بطشینه قادر اید کسب زمره  
نه لازم اولور **اجواب** حکومت عدل و صورت و عم و قولی فرض اولوب بوان اید و لو انفسه نفیوم اولسند قد ایکی قیمه کت تعاو و تے نه  
مقدار اولور سه دینده نه اولمقدار حکومت عدل اولمقدار اول و قولی عم و ی بوان اید و لو انفسه نفیوم اولسند قد ایکی قیمه کت تعاو و تے نه  
نفیوم ایتمار بده عم و کت بوان اید و ربع قیمتی ناقص اولس و شک بر می که ایکی بیک شیوه در هم کشد رند او زربنه عم و ایچون لازم  
اولور می **اجواب** اولور دکنی فاضله ای اذ انتف بعض لحیه و لم یثبت و لم یقیم مقدار بیک حکومت عدل و اذ اعلم مقدار بیک  
عنه ما ذهب و عنه ما بقی و کجب عنه ایچانه دکنی تا ناز خانه نه **اجاب**



الموت كما هو قول الشافعي بطريق الاصل فاذكر  
الشام يكون ثمة الخلاص ومنها ان الاذن بتويع يكون  
او ناهي الا نواع عندنا خلافا له والميراث مشهور  
ولا يثبت شئ ولا يثبت شئ

في الاول من المدين ان ياتوا من المدينون بمغارة المدينون  
ابن سويح حم والدين بالاحرام

قول فاطمه زهرا طاهره و ما ضعیف الحجة في ما ذكره من  
 انما كان في ارضه و بعد كان خاها المذنب كان  
 الا انه قال بعد قوله فاطمة و اجاز ما ضعیف الحجة انتهى  
 مقتضى طبع الالطاف و اجاز ما ضعیف الحجة انتهى  
 قوله في انما كان في ارضه و ما ضعیف الحجة انتهى  
 لكان انما كان في ارضه و ما ضعیف الحجة انتهى  
 و ما ضعیف الحجة انتهى و ما ضعیف الحجة انتهى

فان راحه وافر ما يسلو كما كانا يسلع كما  
بين وقد نشر ما به على طوعه وكرهه  
فولها نسلع من النعاب في انحاء الانكسار  
فكان النعاب في الانكسار كذا في الانكسار  
نسلع من النعاب في الانكسار كذا في الانكسار  
نسلع من النعاب في الانكسار كذا في الانكسار  
نسلع من النعاب في الانكسار كذا في الانكسار

و اوله فوجان يدار بحكم عليه للاختصاص والكنه  
 الكافيه وقال انه الهاديه فوجان بحكم عليه لليقين  
 و لعله طهره و اسم  
 قوله و زما كلف  
 استمع منه بعد من الكسبين الله و  
 قاله العاده انه و دوله

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

صح كالأخاره بغيره لان التجارة اسم عام يشاير الانواع فيبيع ويشترى ولو بيع فاحش خالفا  
لها وبالعبري البير جاز انما قال القدر الاحتراز عنه لهما ان البيع بالمعنى العاشر منه بمنزلة التبرع  
حتى لا يغير الثلث فلا يشاير له الاذن وله ان التجارة والعبد متصرف تاهليه نفسه فصار كالحق وعليه  
الخلاف الصيني المادون ويوطرهما لا يقد لا يتبرع بغيره ويرهن ويرهن بغيره الارض اي

ابتداء بخلاف الخط بلا عيب لا يبرق محض ويادق لعبد وذكره الربيع ولا يبرق الا اذا كان المولى  
لان الاذن بالبخارة ليس اذنا له ولا يبرق وان اذن له كما في تحفة الفناء وفي التلويح في بيان  
الموارض على الاهلية ولا يبرق رقيقه ولا يكسرها لهما ليسا من البخارة ولا يمتنع لا يبرق الكسابة  
مطلقا اي على مال او لا يبرق لا يبرق ابتداء ولا يبرق محض مطلقا اي بمحض او لا  
لا يبرق لا يبرق كالبسة ولا يكسر كونه ضررا محضا مطلقا اي لا بالنفس ولا بالمال دين وجب بخاربه  
مبتدأ بخبره قوله انما يتعلق رقيقه او اياها هو بعضها كبيع وشراء وبخارة واستيجار وعمره وبيع  
وعصب واما ان يبرقها وعمره وجب بوجهي شتره بعد الاستحفا في يتعلق رقيقه لا يبرق بغيره

\_\_\_\_\_



جميع العلام ببيان استخدام والاجبال كان المقسم مقام بيان علامة السبلوغ والعلامة ما يكون ظاهر في نفسه والآ على غيره قدم الاستخدام الذي هو عبارة عن الرتبة  
المخصوصة والاجبال على الانزال يظهر بهما في حد وانها وكونها وسببه الى العلم بان نزال فلا بد وعيبه ان السبلوغ حقيقة بالانزال سواء كان  
مطريق الاستخدام او بطريق الاجبال فكان الباقي ان يقتصر عليه او يقدم عليهما <sup>والله</sup>  
<sup>نور</sup> وهو نوعان احدهما اذن العدد والكمية <sup>من جهة</sup> <sup>الشيء</sup> <sup>والمعنى</sup> <sup>وهو كذا</sup> <sup>في احد الابواب</sup>



عوسه و لایکون اذمانه شمع دکا استی مرکون دکا سکوت عا مایع دکا کسبیا، مریج جمع



لا يصير محمود والعبد الماذون اذا غصب عاصم لم يدرك في القضاة  
قالوا الصبي انه لا يصير محمود والعبد الماذون ان اس لم يصير  
محمود قالوا لا هوذا في الحرب وبعد الاخر لا يصير محمود  
ماذا وصل الى هؤلاء بعد ذلك لا يعود ما ذونا والعبد اذا اتي  
يصير بمحمود فان عاصم في الاباق الاصح انه لا يعود ما ذونا  
ق ٩ وان لم يكن مطبقا لا يخرج محمد رحمه الله قدره مطبق  
اولا سنة اشهر من رجع فقد رجع فضاها وابو يوسف  
رحمهما الله قدر ما كان سنة ق ١٢ اعلم ان محمدا في الزمان  
بعد المحرم شروط في وجوده شيء معدن كسبه بقدر ما بقي  
اذا ما افرج حتى لو لم يوجد معه شيء اصلا لم يصح اقراره  
قطعا في اوقاف مجما وان وجد البعض فيصير في مقدار  
الموجود ويؤيده قوله صاحب الحذية فيصير ما فيه  
ق ١٣ ويؤخذ بعد العتق وما في يده لولاه  
ق ١٤ ان يقره ان يقره في القضاة على العبد كسبه  
سنة وراحمه من قبله لو كان العبد في يده فله في القضاة  
من قبله في القضاة من قبله في القضاة من قبله في القضاة  
القضاة ان لا يجوز لهم  
ق ١٥ من حقه ان يكون شرطه في كسبه لانه حاكمهم في كسبه  
ق ١٦ في كسبه ان لا يكون شرطه في كسبه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

يد المحرر عليه غير معتبرة ولما ان التصريح هو البيع ولهذا لا يصح اذاره قبل الجواز له المولى من يده والبيع  
بأقنية حقيقة وشرط بطلانها بالحر كذا في اربع ما في يد من الكتابات عن حاجته واقره دليل حكمها  
احاط دية باله ورقيته ملك مولا به ما به لم يعنى عبد كسبه باعنا في مولا وقال ملك المولى فيعنى  
العبد وعليه قيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقية وقد ملك اعتاقه ووطئ الجارية لما  
لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما يشتت خلافة عن العبد عند فرغه عن حاجته والمخاطبة  
الدين مستفول بها فلا يخلف فيه والعق وعده مرفوع بثبوت الملك وعدمه وعنى ان لم يحط اى دية  
بماله ورقيته ولا خلافا ما عند ما حفظ وما عنده فلانه لا يرى عن قليل دين فلو جعل ما نفع الاستد  
باب الانتفاع بكسبه فيجوز المقصود من الادن وسبع من مولا بمنزلة القيمة لا به كالا جنى عن كسبه  
اذا كان عليه دين ولا سبع منه فيقصان لا يبرمهم في تحفة كونه مولا به وسبع مولا به ميتة اى بمنزلة القيمة  
وبالافلان مولا اجنى عن كسبه اذا كان عليه دين كما قر ولا ته فيه ولما اى المولى جسده اى البيع  
بالتى اى بمقابلته استبناء التنى من العبد لان البيع لا يزيل ملك البدن ما لم يتصل اليه التنى فيبقى ملك  
العبد المولى على ما كان عليه حتى يستوفى التنى ولهذا كان اخصى بين سائر الزمراء ولو باع المولى ماله  
بالاكثر خط الرائد اوضح العبد اى يور مولا به بالزلة المحابة اوضح العبد لان الزيادة تعلق بها  
حق الزمراء وبطل اى التنى لو سلم اى مولا به البيع قبل قبضه اى التنى فلا يبطال العبد بشئ لانه ما سلم  
السبع سقط حقه في المجلس فلا يجب له على عبده دين فخرج بما صح اعنا في المولى العبد المادون  
عبدون بالبقا ملكه رضى المولى للزمراء الا من دية وقيمة اى اذا كان الدين اقرب من القيمة بعض الدين والاقرب  
لهم الاق الدين وان عكس ضمن القيمة او تعلق عنهم بالرقية وهو انها وذ اى المادون ضمن نقص دية  
على قيمة لان الدين في دية وما لم المولى الا بقدر ما تلف منها اى في السابق عليه كما كان سبع عبد ماذ  
له بحبط دية رقية وغيبه المشتري بعد ان قبض اجاز العزم اى خير العزم ان شاء احاز بغيره وله  
تمثيل الحق له والاجارة اللاحقة كالادن السابق او ضمن المشتري او البائع فيه لان حقه يتعلق بالعبد  
حتى كانه ان يبيع الا ان يقضى المولى دية والبائع سلف بالسبع والتسليم والمشتري بالقبض وقيمة  
فيختبر في النضين فان ضمن المشتري رضى اى المشتري بالتنى على البائع لان اخذ القيمة منه كخذا العين  
وان ضمن البائع سلم البيع للمشتري وتم البيع لروال المالى ثم اى بعد ما ضمن البائع ان رضى العبد  
على مولا به بسبب رضى اى مولا به على العزم بقيمة وعاد حقه اى حق العزم في العبد لا تنفع بسبب  
الضمان وهو البيع والتسليم فصار كالتا صيب اذ باع وسم ضمن بالقيمة ثم رد عليه بغيره كان لان  
رد على المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا فى الكفاي وايها اختيار نصيبه يرى الاخر على الرجوع  
عليه وان ثوب القيمة عند الذي اختياره لان المختارين الشيبين اذ الاختار احدهما لعتن حقه  
فيه وليس له ان يختار الاخر ولو طهر اى العبد لم يبق بعد النضين اى بعد ما اختيار نضين احدهما لا يسيل  
له اى للعزم عليه اى العبدان قضى له بالقيمة بغيره او كذا لان ضمن تحويل القيمة بالقضاء ولو قضى له

الأول ولد أبي يحيى بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
 منتهى ما بعد من لا ينفك بدونه من أدب الفرائض وأما اعتبار  
 التخصيب لا سيما لا اعتباراً بغير البيع والشراء لا في تخصيب  
 ما فيه حق الفراء وهو المبدأ لا يتم يستعمل منادى يبيعون  
 كما يرددون ذلك إنما ينفذ بالتخصيب لا بغير البيع والشراء  
 انتهى **قوله** يثبت الشترى ووجه الفراء فأردوا  
 نقص البيع ليس لهم ذلك إلا بغيره البيع والشترى كذا  
 في قاصحات **والعبد** المأذون أو المان عليه دون غيره  
 فاعيد مولا يطلب بمصم بغير امر الشترى لا يجوز بيعه وأما  
 الفراء أن يردوا بغيره ولو كان بعض المما عيباً فخرج  
 من كان حاضر أمته إلى الفاضل وعليه ما صدر به فباعه  
 المحصور جاز بغيره على جميع الفراء في قوله مدونة  
 قاله الصدوق بشرط موافاة الدين محيطاً أو لم يكن انتهى  
 فأوقع في كلام الزلي من كون العبد مستحقاً بالدين لا بغيره  
**قوله** كافي الوارث فإن المولى إذا قام من وارثه  
 بمنزلة البقية لا يجوز عند الإمام لأن حق بقية الوارث مطلق  
 معين لا يبيع وأما حق الفراء فيمنع بالمالية لا بغيره فافترس  
 المولى والمولى في جوار البيع بمنزلة القيمة من المولى دون  
 الوارث **سنة** **قوله** ولو كان دين العبد مؤجلاً فباع  
 مولا قبل حلول الاجل جاز بغيره لأن الدين الموجل لا يجرى  
 المولى عن بغيره وأما من العبد ليس لصاحب الدين  
 أن ينقص البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد **قوله**  
 الخافض هذا من العفا أو أقره أو عصى العبد كما لا يخفى  
 أصح أن لا يفتي المولى ولو نهم لأن منهم من عصى المولى

انما قصد هذا من العرف انما هو ان يدعى على العبد كان له من العبد  
اسم الا ان يقضى المولى ولو لم يكن منهم معلق لثقت



قوله اقول دايه وجهه سوفوف على مقتضى السرد واما ما يدعيه صدر الشريعة من القول وقوله ما يدعيه صدر الشريعة وهو ما ذكر من القصة التي  
من ان الشبهة معتبرة بحسب دفعها انتهى ولا يكتفى ان الشبهة كون يدعي عليه ما في بده من عفا را دسقول الحق فتدفع بقول المدعي بها بغير حق  
ويكتفى المنقول بهذا انتهى واما ما رتبته المص على المقتضى ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق هذا المقتضى محل النزاع لانه انما هو  
في انه هل يجب في دعوى العار ذكر ان في بده بغير حق كالمقتضى او لا يجب لان العار محل ثبوت فيه البديع بالتصادق كالمقتضى او لا لا ذكر البديع  
له وجهان فالأول ان مقتضى نظر عن ظهر الدين المعتبر في انه لا يدرى دعوى العار من معرفة القاص كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
في المصنوع المحدث في هذه الرواية لا يحتاج الى العار في انتهى قلت وكذا في القصة ادعى عليه ذكر ان هذا المحدث وكان ملك بغير حق من  
كسبته اليه وذلك المسمى باعها مني وسلمها اليه فالسود ملكي هذا السبب وفي يد بغير حق واقام البينة فتصح هذه الدعوى والبينة انتهى فتصريحهم بانه  
يجب في المنقول ان يقول في بده بغير حق لا يفي الحكم عما عداه وقد وجد في مقتضى حم الدعوى في العار بالبرهان  
قوله واعلم ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
الاثر ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
قوله وان كان الرجل مشهورا يكتفى بذكره بغير انه لا بد من ذكره كل واحد من اصحاب المحدث وان لم يكن الرجل مشهورا بين الناس وان كان الرجل  
يكتفى بذكره في المصنوع كذا في الكافي ما راى في دعوى العار في ختمه لان تمام الترتيب يحصل في الصحيح من مدعي وقد ذكرناه بغير حق  
فتايد حسب عليك ما في كلام صاحب الدرر من الاجمال المودر الى الاغلا عزم

كون الشبهة محقة بالحققة ومعتبرة في الاحكام دون الشبهة الشبهة انما هو في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
وغيره فالأول ان مقتضى نظر عن ظهر الدين المعتبر في انه لا يدرى دعوى العار من معرفة القاص كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
ويكتفى المنقول بهذا انتهى واما ما رتبته المص على المقتضى ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق هذا المقتضى محل النزاع لانه انما هو  
في انه هل يجب في دعوى العار ذكر ان في بده بغير حق كالمقتضى او لا يجب لان العار محل ثبوت فيه البديع بالتصادق كالمقتضى او لا لا ذكر البديع  
له وجهان فالأول ان مقتضى نظر عن ظهر الدين المعتبر في انه لا يدرى دعوى العار من معرفة القاص كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
في المصنوع المحدث في هذه الرواية لا يحتاج الى العار في انتهى قلت وكذا في القصة ادعى عليه ذكر ان هذا المحدث وكان ملك بغير حق من  
كسبته اليه وذلك المسمى باعها مني وسلمها اليه فالسود ملكي هذا السبب وفي يد بغير حق واقام البينة فتصح هذه الدعوى والبينة انتهى فتصريحهم بانه  
يجب في المنقول ان يقول في بده بغير حق لا يفي الحكم عما عداه وقد وجد في مقتضى حم الدعوى في العار بالبرهان  
قوله واعلم ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
الاثر ان في ثبوت البديع العار يشبهة كون بغير حق كون في يد المدعي عليه فيذكر المدعي في بده اليوم بغير حق كما  
قوله وان كان الرجل مشهورا يكتفى بذكره بغير انه لا بد من ذكره كل واحد من اصحاب المحدث وان لم يكن الرجل مشهورا بين الناس وان كان الرجل  
يكتفى بذكره في المصنوع كذا في الكافي ما راى في دعوى العار في ختمه لان تمام الترتيب يحصل في الصحيح من مدعي وقد ذكرناه بغير حق  
فتايد حسب عليك ما في كلام صاحب الدرر من الاجمال المودر الى الاغلا عزم



**كتاب الدعوى** اور دعا عقيب المعاملات لانها تترتب عليها في الوجود وهي لغة قول معمول بقصد بيان ان الجاني حق على غيره كذا في الدرر الراوي في الدعوى وما لا  
 قوله المدعي والمدعى عليه وآله المدعي المدعى به لغو وتصدير الادعاء والكسب الدعوى وانما الثاني فلا يتون تعار دعوى بالاداء حجة وجميع دعوى بالرفع  
 كقول المدعي والمدعى عليه ان دعوى المدعى به لغو وتصدير الادعاء والكسب الدعوى وانما الثاني فلا يتون تعار دعوى بالاداء حجة وجميع دعوى بالرفع  
 اعلام الكسب لا عاقل لا حوال كذا في المدعي وقال الجمهور في الدعوى الى الطعام بالرفع يقال كذا في دعوى المدعي به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في  
 ما كسبه في الشئ يقال فلان في اي بين الدعوة والادعاء في الحرب الاغراض دعوى المدعي به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في  
 وحاجة تجزئة اذا ادعى المدعى عليه حصة في الشئ فله في الدعوى والادعاء في دعوى المدعي به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في  
 وفي النهاية وذكر في الامام المحمود ان الدعوى في اللغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حاله اسالة والمنازعة جميعا ما هو من قولهم  
 ادعى فلان شئاً او اضاف الى نفسه بان قال في دعوى المدعي به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في  
 قوله والمدعى من ترك ترك ذلك الكتاب انما في الدعوى ان يقال المدعي من يطلب حقا من حقوق العباد عند من له اطلاق دانت وكذلك الحال في  
 الا ان المتابع عرفوا بها بعض خواصها اعادة لبعض احكامها في صدره ولم يترجمها عن الاخر **دالة** قوله اذا ادعى المدعي به في دعوى المدعى به في  
 اذا لم يتحقق الدعوى اسقاط حق سوى اعادة الدعوى على الفاعل فان من يدعى لافالة بعد الاقرار بسبب لا يصدق بحقه لان الافالة تقتضي احتياط  
 سواء براد ذمته عن وجوب التخي **دالة** قوله فان ذمته عن وجوب التخي **دالة** قوله فان ذمته عن وجوب التخي  
 قوله فان ذمته عن وجوب التخي **دالة** قوله فان ذمته عن وجوب التخي **دالة** قوله فان ذمته عن وجوب التخي  
 ولهذا قلنا اذا ادعى المدعي به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في دعوى المدعى به في  
 عارضة والشغل اصلا انتهى والجواب ان قولهم النزاع ليس بغير الاستشارة مستحقا في الودعة فانه يتعلق بذمة المودع سمي لقبول الودعة  
 بخلاف مسئلة المودع فان ذمته مستقلة بالدين كذا في قوله ويمكن ان يقال حارده بالاستشارة استعارة ذمته بوجوب الدفع عند طلب المودع  
 لاستعارة ذمته بالدين وايراد مسئلة الدين له لتظهر وان **دالة** قوله فان ذمته عن وجوب التخي  
 وقيل كل من شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من شهد بما في يده لنفسه فهو مدعى به  
 وكل من شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدعى به وكل من شهد بما في يده لنفسه فهو مدعي  
 الامر المدعى عليه انكره والمكسور والاحر هو المدعى به عند التخي



والمعامل حجة بحقيقه الامر ويزك به القياس طرية  
 قوله وان وحي الخسوف بدنيه ولا يحاط بها في السبع  
 لا فيه عدم زوال الخرم بقدره وانك منها تسمع نظير  
 له في ان كان به وحي اخر من لغز من سواها با انك  
 اول من سمر سكر

خورشید نم آید نم و صید نم آید نم  
 نم آید نم آید نم آید نم آید نم آید نم  
 در روزی "عسی و عوده" حیدر "اذا كانا نادونين كما  
 من خوي

في حال الخط  
والاستغناء  
لا الوفاء  
في الكلام



ثم يحلف الا سخر الله من كونه كذا في خزانة الاكل في اواخر كتابه  
انواعا فقلنا صاغ في النصارى كذا في مهنه قد اوى  
القدر وبعده منه

...



[illegible][illegible]

ط  
ای شتری الوکیل فالاح ان ثبت الوکیل  
و عن بعض ان ثبت الملك اولاً لو کس  
بشخص الی مؤخر بسبب عقد بخری بينهما وان لم یکن  
بمقتضی ان یثبت الوکیل ان ثبت فی حق الآخر  
اذا و کذا حدان شتری و یس من مالک فاک  
لا یثبت فی الوکیل الا ان لا یثبت و عن الحق ان  
لا یثبت فی الا ان یثبت الوکیل فک غیر شتر  
حدان شتری  
ترک ان شتری جنی عن العقد فحدقه کما بینا  
اصل موابه لان المؤخر یجنه اذا شتری من  
هو المصدوب منه الفخر و باقیه الوکیل فاک  
شتر من حدقه فکهما ای الوکیل و شتری منه  
و ای المؤخر فجنه عن العقد و حدقه و ان شتر  
و کذا

*[Handwritten note:]*

قوله كل عقد يفسد بالذلول انفسه اراد ان يجمع اضافته الى نفسه يستغنى عن اضافته الى الذلول لان شرطه يفسد الاضافه اليه اليه اليه اليه  
متى بالاجماع غنى زاج  
واحد وفراود محضت انتهى ان الوكيل راسع او المستفاد الوضوف العقد الى المولى لا يرجح حقوق العقد الى الوكيل انما فاكذاته العقد العاوية ولكن هذا  
عنه ما ذكر من ان فانه يستغنى في محله كما جاز ان يتاخره  
غنى زاج  
اي كما صرح به في صلبه ان نسب الابطال من حيث عدمه وما بينهما في صيغة الجهر ونحو من كبر واحد منها كواحدة من نسبه الشفيعه والريب  
عنه ما يظهر من سراج الهداية  
غنى زاج

ای کامیاب صومالیہ کی نسبت اور انگریزوں کے ساتھ صلہ محرم و نائینما کے مصنفہ الحمد و تبحر میں کمر و امداد منہا کروا کر واحدہ اس سلسلے الشفیعہ و العیب  
عفی زاح



\_\_\_\_\_



والقيد ان يشاء كل علم له اسم له وبه يشترط في قوله السيد الشهيد على الكفر

كذلك في الهداية وقال بعض مشايخ ما وراء النهر والطعام في عرفنا بعض الحكماء لا يملك المملوك ولا المشرك ونحوه وقال السيد الشهيد عليه الفتوى كذا في كفاية المتقاضي في التجارة  
٣ وقال القرافي اذا لم يدفع اليه درهم وقال اشترى طعاما لم يجز على الاثر لا يملكه ان يشترى له مكيلا ولم يبين له مقدار وجهه المقتضى في المكيلا وهو زوات كجاءه الخس من حيث  
ان الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الاثر بايديته انتهى في ١٣ في التوكيل اما صورة الاطلاق فبان قال اشترى عبدا بالدين من غير ان يقضي له ما عليه من الدرهم وصورة التقييد بان قال اشترى  
في عبدا بالدرهم التي عكس كذا في غاية البيان وفيه ايضا يعني انه اذا اطلق الشراء به درهم مطلقا جاز على الوكيل ان اذا قيد به درهم الدين نصا ركبا اذ عين المبيع او المبيع انتهى في ١٤ الذي  
يطرح قوله باسناد من الدين عن محمد بن ابي بكر ان يكون هذا الفصلان على صيغة المفعول ثم ان ذكر الاستهلاك لا يتوهم ان الوكيل لا يسطر اذا استهلك الوكيل الدرهم المستحق اليه لان بعض الدرهم  
فيقوم منها ما كان في قبضه كان غيبا فانه لا يملكه الوكيل بها كذا في النسخة في ١٥ اي لا يجوز ذلك الا اذا وكله بقضه كذا في بيضه كذا في مال الربوي في ١٦

١٧ وما لا يملك الوكيل الدين لان وصفه ثابت في ذمة المدين فاد  
كان لا يملكه قبل القبض كان امرا وتوكيلا بما لا يملك وهو باطل  
١٨ لعدم القدر في التسليم في كل منهما اي ملكه الدين من غير  
طريقين لا يملكه بقبضه ولا امر يدفع شي لا يملكه الوكيل الا بالقبض  
في ١٩ كذا في النسخة والصواب الا انه ما يشترط فيه كذا وقع في عبارة  
الهداية قال الاتفاق في شرحه مشتملا من قوله اجنبى عن مال غيره  
وكذا قاله جوابا لسؤال بان يقال ما كان اجنبيا عنها كان لا يبيع  
حبس السيد جازا لئلا يقال ليس ذلك لان ما يشترط في يد السيد  
وهو مشترط انتهى وتوضيحه هو ان المبيع اذا اراد ان يحبس السيد  
حق اخذ المثل لم يكن له ذلك لان السيد في نفسه والمبيع اذا كان  
في يد الوكيل بالشرع حاضرا في مجلس الشراء لا يكون للمبيع حتى يمس  
لا يمس المقتضى بصيرته خليا بين المبيع والمشتري نصا ركبا  
في بعض الشراء نصا ركبا ولو بيعه اذا اشترى المبيع لنفسه او  
لغيره والوديع حاضرة في مجلس البيع فانه لا يكون قرب الوديع  
بجسها كذا هي كذا في الكافي في ٢٠ كذا في النسخة على ان النسخ  
والصواب الموافق للهداية والكافي على هذا المشايخ الصلاحية  
في ٢١ فان البيع يصير وكذا بعض الدين فيصير في ملك الدين  
مخلاف ما اذا اطلق السيد فان المبيع لا يبيع ولا يملكه الوكيل  
المبيع فلا يبيع في ملك الدين واتى قوله علق عليه عبارة  
الوقاية بينها وعلل الضم المبرور في ملك المولى واما اجابته  
الى ذلك المالك كذا ذهب اليه صاحب الدرر فلا يرى له وجه صحة  
كيف لا وقد ذكر القوم ان الالف الذي اخذ من السيد وبعده  
الى المولى كان المولى محانا ويجب على المشتري او على المقتضى  
كما قرره الزيني وقال الامام خاضعا في الحاج الصغير وفيما  
اذا ايق الوكيل المولى ان يشترى عبدا محجبا على السيد الف  
اخرى لم يذكر في الكتاب ويبنى على كونه الاول مال المولى  
فلا يبيع به الا من ملكه انتهى كلامه على ما نقله صاحب الهداية  
فتقول صاحب الدرر ان على ذلك الحال على ما جاء به في ٢٢  
خو لا يراه معتق في الوكيل لا يست فانه اذا اشترى الوكيل  
عبدا كان يودعها بملك او بملك المولى او بملك المولى  
كما قرره السيد الشهيد

المصد وجعل لمصلحة جهة النوع وان لم يبين شي منهما لم يبيع والحق بجهة الجنس لان بيع الاشياء  
قرا او كرا بشر او ثوب ونحوه لا يبيع وان يبينه اي النسخة لا يجوز بيعه الا ببيع جهة النوع بشر او ثوب  
طعام يبيع على البرود قبضه يعني دفع الى اخر درهم وقال اشترى طعاما بشرى البرود قبضه و  
القياس ان يشترى كل مملوك اعتبار الحقيقة كافي البين على الاثر اذا الطعام اسم لما يظلم وجعل  
ان الطعام اذا قرب بالبيع والشراء محجرا على ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاثر في كل الوضوع وفيما يقع  
على البرق درهم كثره والخبر في طلبه والديق في موسطه رعاية للتناسب بين الدين والمثل وفي  
محمّد الوكيل يبيع على الخبر مطلقا يعني قلت الدرهم او كثر له لانه الحال وكذا بشرى هذا السيد  
بدن له على الوكيل صح يعني اذا كان له رجل على اخر المبيع فانه ان يشترى بها هذا السيد فاشترى  
ولزم الوكيل حتى لو مات مات عليه وان اطلق يعني وكذا بان يشترى له بالانف عدا غير معين فاشترى  
عبدا كان اي ذلك السيد للوكيل الا ان يرضى الوكيل حتى لو مات قبل قبض الوكيل مات على الوكيل ولو بعد  
مات على المولى وقال اهو لو كرا في الوجهين اذا قبضه الوكيل لهما ان الدرهم والذنان لا يفتنان في  
المعاوضات وبما لا يشترط حتى لو باعها بدين ثم تصاد فان لا دين لا يبطر السيد نصا  
الاطلاق والتقييد في الدين سواء ببيع الوكيل وبلمزم الوكيل وله انما يبيع في الوكيل حتى لو قيد  
الوكاله بالدين منها او بالدين منها ثم اشترى المبيع او استقطب الدين باسقاطه وب الدين على الدين  
بطلت الوكاله اذا امتنع كان هذا غلبه الدين من غير من عليه الدين فلا توكيل بقضه او كان امر  
شي لا يملكه الوكيل الا بالقبض وهو الدين وكلاهما غير جائز وان لم يبيع التوكيل نقد الشراء على الوكيل  
فهذا من ماله الا ان يقضي الوكيل من الوكيل فيصير سجا بالتمساح على ملك من مال المولى وكذا بشرى  
نفسه من ماله اي الوكيل فان قال له يعني نفسي اطلاق في ٢٣ فيكون المولى ان السيد يبيع  
نفسه لنفسه وغيره بالوكاله تكون اجيبا عن ماله في البيع بدين من حيث انه مال لا يملكه في  
بدن فاذا اضيف الى الامر صح فعليه الاستال فيبيع العقد الامر وان لم يزل اعلان بل قال يعني نفسي  
او قال يعني نفسي ولم يزل اعلان علق اما في الاول فاما ان يبيع بشرى نفسه واما في الثاني فلان  
المطلق يحتمل الوجهين ولا يقع الاستال بالاحتمال فيصير النصف واقعا لنفسه والنسخة على السيد  
فيها اي في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع الشراء لفظ واما اذا وقع الامر فلان المباشرة هو  
السيد فيرجع الحقوق الى المالك بالنسخة كذا في ٢٤ في ٢٥ في ٢٦ في ٢٧ في ٢٨ في ٢٩ في ٣٠ في ٣١ في ٣٢ في ٣٣ في ٣٤ في ٣٥ في ٣٦ في ٣٧ في ٣٨ في ٣٩ في ٤٠ في ٤١ في ٤٢ في ٤٣ في ٤٤ في ٤٥ في ٤٦ في ٤٧ في ٤٨ في ٤٩ في ٥٠ في ٥١ في ٥٢ في ٥٣ في ٥٤ في ٥٥ في ٥٦ في ٥٧ في ٥٨ في ٥٩ في ٦٠ في ٦١ في ٦٢ في ٦٣ في ٦٤ في ٦٥ في ٦٦ في ٦٧ في ٦٨ في ٦٩ في ٧٠ في ٧١ في ٧٢ في ٧٣ في ٧٤ في ٧٥ في ٧٦ في ٧٧ في ٧٨ في ٧٩ في ٨٠ في ٨١ في ٨٢ في ٨٣ في ٨٤ في ٨٥ في ٨٦ في ٨٧ في ٨٨ في ٨٩ في ٩٠ في ٩١ في ٩٢ في ٩٣ في ٩٤ في ٩٥ في ٩٦ في ٩٧ في ٩٨ في ٩٩ في ١٠٠ في ١٠١ في ١٠٢ في ١٠٣ في ١٠٤ في ١٠٥ في ١٠٦ في ١٠٧ في ١٠٨ في ١٠٩ في ١١٠ في ١١١ في ١١٢ في ١١٣ في ١١٤ في ١١٥ في ١١٦ في ١١٧ في ١١٨ في ١١٩ في ١٢٠ في ١٢١ في ١٢٢ في ١٢٣ في ١٢٤ في ١٢٥ في ١٢٦ في ١٢٧ في ١٢٨ في ١٢٩ في ١٣٠ في ١٣١ في ١٣٢ في ١٣٣ في ١٣٤ في ١٣٥ في ١٣٦ في ١٣٧ في ١٣٨ في ١٣٩ في ١٤٠ في ١٤١ في ١٤٢ في ١٤٣ في ١٤٤ في ١٤٥ في ١٤٦ في ١٤٧ في ١٤٨ في ١٤٩ في ١٥٠ في ١٥١ في ١٥٢ في ١٥٣ في ١٥٤ في ١٥٥ في ١٥٦ في ١٥٧ في ١٥٨ في ١٥٩ في ١٦٠ في ١٦١ في ١٦٢ في ١٦٣ في ١٦٤ في ١٦٥ في ١٦٦ في ١٦٧ في ١٦٨ في ١٦٩ في ١٧٠ في ١٧١ في ١٧٢ في ١٧٣ في ١٧٤ في ١٧٥ في ١٧٦ في ١٧٧ في ١٧٨ في ١٧٩ في ١٨٠ في ١٨١ في ١٨٢ في ١٨٣ في ١٨٤ في ١٨٥ في ١٨٦ في ١٨٧ في ١٨٨ في ١٨٩ في ١٩٠ في ١٩١ في ١٩٢ في ١٩٣ في ١٩٤ في ١٩٥ في ١٩٦ في ١٩٧ في ١٩٨ في ١٩٩ في ٢٠٠ في ٢٠١ في ٢٠٢ في ٢٠٣ في ٢٠٤ في ٢٠٥ في ٢٠٦ في ٢٠٧ في ٢٠٨ في ٢٠٩ في ٢١٠ في ٢١١ في ٢١٢ في ٢١٣ في ٢١٤ في ٢١٥ في ٢١٦ في ٢١٧ في ٢١٨ في ٢١٩ في ٢٢٠ في ٢٢١ في ٢٢٢ في ٢٢٣ في ٢٢٤ في ٢٢٥ في ٢٢٦ في ٢٢٧ في ٢٢٨ في ٢٢٩ في ٢٣٠ في ٢٣١ في ٢٣٢ في ٢٣٣ في ٢٣٤ في ٢٣٥ في ٢٣٦ في ٢٣٧ في ٢٣٨ في ٢٣٩ في ٢٤٠ في ٢٤١ في ٢٤٢ في ٢٤٣ في ٢٤٤ في ٢٤٥ في ٢٤٦ في ٢٤٧ في ٢٤٨ في ٢٤٩ في ٢٥٠ في ٢٥١ في ٢٥٢ في ٢٥٣ في ٢٥٤ في ٢٥٥ في ٢٥٦ في ٢٥٧ في ٢٥٨ في ٢٥٩ في ٢٦٠ في ٢٦١ في ٢٦٢ في ٢٦٣ في ٢٦٤ في ٢٦٥ في ٢٦٦ في ٢٦٧ في ٢٦٨ في ٢٦٩ في ٢٧٠ في ٢٧١ في ٢٧٢ في ٢٧٣ في ٢٧٤ في ٢٧٥ في ٢٧٦ في ٢٧٧ في ٢٧٨ في ٢٧٩ في ٢٨٠ في ٢٨١ في ٢٨٢ في ٢٨٣ في ٢٨٤ في ٢٨٥ في ٢٨٦ في ٢٨٧ في ٢٨٨ في ٢٨٩ في ٢٩٠ في ٢٩١ في ٢٩٢ في ٢٩٣ في ٢٩٤ في ٢٩٥ في ٢٩٦ في ٢٩٧ في ٢٩٨ في ٢٩٩ في ٣٠٠ في ٣٠١ في ٣٠٢ في ٣٠٣ في ٣٠٤ في ٣٠٥ في ٣٠٦ في ٣٠٧ في ٣٠٨ في ٣٠٩ في ٣١٠ في ٣١١ في ٣١٢ في ٣١٣ في ٣١٤ في ٣١٥ في ٣١٦ في ٣١٧ في ٣١٨ في ٣١٩ في ٣٢٠ في ٣٢١ في ٣٢٢ في ٣٢٣ في ٣٢٤ في ٣٢٥ في ٣٢٦ في ٣٢٧ في ٣٢٨ في ٣٢٩ في ٣٣٠ في ٣٣١ في ٣٣٢ في ٣٣٣ في ٣٣٤ في ٣٣٥ في ٣٣٦ في ٣٣٧ في ٣٣٨ في ٣٣٩ في ٣٤٠ في ٣٤١ في ٣٤٢ في ٣٤٣ في ٣٤٤ في ٣٤٥ في ٣٤٦ في ٣٤٧ في ٣٤٨ في ٣٤٩ في ٣٥٠ في ٣٥١ في ٣٥٢ في ٣٥٣ في ٣٥٤ في ٣٥٥ في ٣٥٦ في ٣٥٧ في ٣٥٨ في ٣٥٩ في ٣٦٠ في ٣٦١ في ٣٦٢ في ٣٦٣ في ٣٦٤ في ٣٦٥ في ٣٦٦ في ٣٦٧ في ٣٦٨ في ٣٦٩ في ٣٧٠ في ٣٧١ في ٣٧٢ في ٣٧٣ في ٣٧٤ في ٣٧٥ في ٣٧٦ في ٣٧٧ في ٣٧٨ في ٣٧٩ في ٣٨٠ في ٣٨١ في ٣٨٢ في ٣٨٣ في ٣٨٤ في ٣٨٥ في ٣٨٦ في ٣٨٧ في ٣٨٨ في ٣٨٩ في ٣٩٠ في ٣٩١ في ٣٩٢ في ٣٩٣ في ٣٩٤ في ٣٩٥ في ٣٩٦ في ٣٩٧ في ٣٩٨ في ٣٩٩ في ٤٠٠ في ٤٠١ في ٤٠٢ في ٤٠٣ في ٤٠٤ في ٤٠٥ في ٤٠٦ في ٤٠٧ في ٤٠٨ في ٤٠٩ في ٤١٠ في ٤١١ في ٤١٢ في ٤١٣ في ٤١٤ في ٤١٥ في ٤١٦ في ٤١٧ في ٤١٨ في ٤١٩ في ٤٢٠ في ٤٢١ في ٤٢٢ في ٤٢٣ في ٤٢٤ في ٤٢٥ في ٤٢٦ في ٤٢٧ في ٤٢٨ في ٤٢٩ في ٤٣٠ في ٤٣١ في ٤٣٢ في ٤٣٣ في ٤٣٤ في ٤٣٥ في ٤٣٦ في ٤٣٧ في ٤٣٨ في ٤٣٩ في ٤٤٠ في ٤٤١ في ٤٤٢ في ٤٤٣ في ٤٤٤ في ٤٤٥ في ٤٤٦ في ٤٤٧ في ٤٤٨ في ٤٤٩ في ٤٥٠ في ٤٥١ في ٤٥٢ في ٤٥٣ في ٤٥٤ في ٤٥٥ في ٤٥٦ في ٤٥٧ في ٤٥٨ في ٤٥٩ في ٤٦٠ في ٤٦١ في ٤٦٢ في ٤٦٣ في ٤٦٤ في ٤٦٥ في ٤٦٦ في ٤٦٧ في ٤٦٨ في ٤٦٩ في ٤٧٠ في ٤٧١ في ٤٧٢ في ٤٧٣ في ٤٧٤ في ٤٧٥ في ٤٧٦ في ٤٧٧ في ٤٧٨ في ٤٧٩ في ٤٨٠ في ٤٨١ في ٤٨٢ في ٤٨٣ في ٤٨٤ في ٤٨٥ في ٤٨٦ في ٤٨٧ في ٤٨٨ في ٤٨٩ في ٤٩٠ في ٤٩١ في ٤٩٢ في ٤٩٣ في ٤٩٤ في ٤٩٥ في ٤٩٦ في ٤٩٧ في ٤٩٨ في ٤٩٩ في ٥٠٠ في ٥٠١ في ٥٠٢ في ٥٠٣ في ٥٠٤ في ٥٠٥ في ٥٠٦ في ٥٠٧ في ٥٠٨ في ٥٠٩ في ٥١٠ في ٥١١ في ٥١٢ في ٥١٣ في ٥١٤ في ٥١٥ في ٥١٦ في ٥١٧ في ٥١٨ في ٥١٩ في ٥٢٠ في ٥٢١ في ٥٢٢ في ٥٢٣ في ٥٢٤ في ٥٢٥ في ٥٢٦ في ٥٢٧ في ٥٢٨ في ٥٢٩ في ٥٣٠ في ٥٣١ في ٥٣٢ في ٥٣٣ في ٥٣٤ في ٥٣٥ في ٥٣٦ في ٥٣٧ في ٥٣٨ في ٥٣٩ في ٥٤٠ في ٥٤١ في ٥٤٢ في ٥٤٣ في ٥٤٤ في ٥٤٥ في ٥٤٦ في ٥٤٧ في ٥٤٨ في ٥٤٩ في ٥٥٠ في ٥٥١ في ٥٥٢ في ٥٥٣ في ٥٥٤ في ٥٥٥ في ٥٥٦ في ٥٥٧ في ٥٥٨ في ٥٥٩ في ٥٦٠ في ٥٦١ في ٥٦٢ في ٥٦٣ في ٥٦٤ في ٥٦٥ في ٥٦٦ في ٥٦٧ في ٥٦٨ في ٥٦٩ في ٥٧٠ في ٥٧١ في ٥٧٢ في ٥٧٣ في ٥٧٤ في ٥٧٥ في ٥٧٦ في ٥٧٧ في ٥٧٨ في ٥٧٩ في ٥٨٠ في ٥٨١ في ٥٨٢ في ٥٨٣ في ٥٨٤ في ٥٨٥ في ٥٨٦ في ٥٨٧ في ٥٨٨ في ٥٨٩ في ٥٩٠ في ٥٩١ في ٥٩٢ في ٥٩٣ في ٥٩٤ في ٥٩٥ في ٥٩٦ في ٥٩٧ في ٥٩٨ في ٥٩٩ في ٦٠٠ في ٦٠١ في ٦٠٢ في ٦٠٣ في ٦٠٤ في ٦٠٥ في ٦٠٦ في ٦٠٧ في ٦٠٨ في ٦٠٩ في ٦١٠ في ٦١١ في ٦١٢ في ٦١٣ في ٦١٤ في ٦١٥ في ٦١٦ في ٦١٧ في ٦١٨ في ٦١٩ في ٦٢٠ في ٦٢١ في ٦٢٢ في ٦٢٣ في ٦٢٤ في ٦٢٥ في ٦٢٦ في ٦٢٧ في ٦٢٨ في ٦٢٩ في ٦٣٠ في ٦٣١ في ٦٣٢ في ٦٣٣ في ٦٣٤ في ٦٣٥ في ٦٣٦ في ٦٣٧ في ٦٣٨ في ٦٣٩ في ٦٤٠ في ٦٤١ في ٦٤٢ في ٦٤٣ في ٦٤٤ في ٦٤٥ في ٦٤٦ في ٦٤٧ في ٦٤٨ في ٦٤٩ في ٦٥٠ في ٦٥١ في ٦٥٢ في ٦٥٣ في ٦٥٤ في ٦٥٥ في ٦٥٦ في ٦٥٧ في ٦٥٨ في ٦٥٩ في ٦٦٠ في ٦٦١ في ٦٦٢ في ٦٦٣ في ٦٦٤ في ٦٦٥ في ٦٦٦ في ٦٦٧ في ٦٦٨ في ٦٦٩ في ٦٧٠ في ٦٧١ في ٦٧٢ في ٦٧٣ في ٦٧٤ في ٦٧٥ في ٦٧٦ في ٦٧٧ في ٦٧٨ في ٦٧٩ في ٦٨٠ في ٦٨١ في ٦٨٢ في ٦٨٣ في ٦٨٤ في ٦٨٥ في ٦٨٦ في ٦٨٧ في ٦٨٨ في ٦٨٩ في ٦٩٠ في ٦٩١ في ٦٩٢ في ٦٩٣ في ٦٩٤ في ٦٩٥ في ٦٩٦ في ٦٩٧ في ٦٩٨ في ٦٩٩ في ٧٠٠ في ٧٠١ في ٧٠٢ في ٧٠٣ في ٧٠٤ في ٧٠٥ في ٧٠٦ في ٧٠٧ في ٧٠٨ في ٧٠٩ في ٧١٠ في ٧١١ في ٧١٢ في ٧١٣ في ٧١٤ في ٧١٥ في ٧١٦ في ٧١٧ في ٧١٨ في ٧١٩ في ٧٢٠ في ٧٢١ في ٧٢٢ في ٧٢٣ في ٧٢٤ في ٧٢٥ في ٧٢٦ في ٧٢٧ في ٧٢٨ في ٧٢٩ في ٧٣٠ في ٧٣١ في ٧٣٢ في ٧٣٣ في ٧٣٤ في ٧٣٥ في ٧٣٦ في ٧٣٧ في ٧٣٨ في ٧٣٩ في ٧٤٠ في ٧٤١ في ٧٤٢ في ٧٤٣ في ٧٤٤ في ٧٤٥ في ٧٤٦ في ٧٤٧ في ٧٤٨ في ٧٤٩ في ٧٥٠ في ٧٥١ في ٧٥٢ في ٧٥٣ في ٧٥٤ في ٧٥٥ في ٧٥٦ في ٧٥٧ في ٧٥٨ في ٧٥٩ في ٧٦٠ في ٧٦١ في ٧٦٢ في ٧٦٣ في ٧٦٤ في ٧٦٥ في ٧٦٦ في ٧٦٧ في ٧٦٨ في ٧٦٩ في ٧٧٠ في ٧٧١ في ٧٧٢ في ٧٧٣ في ٧٧٤ في ٧٧٥ في ٧٧٦ في ٧٧٧ في ٧٧٨ في ٧٧٩ في ٧٨٠ في ٧٨١ في ٧٨٢ في ٧٨٣ في ٧٨٤ في ٧٨٥ في ٧٨٦ في ٧٨٧ في ٧٨٨ في ٧٨٩ في ٧٩٠ في ٧٩١ في ٧٩٢ في ٧٩٣ في ٧٩٤ في ٧٩٥ في ٧٩٦ في ٧٩٧ في ٧٩٨ في ٧٩٩ في ٨٠٠ في ٨٠١ في ٨٠٢ في ٨٠٣ في ٨٠٤ في ٨٠٥ في ٨٠٦ في ٨٠٧ في ٨٠٨ في ٨٠٩ في ٨١٠ في ٨١١ في ٨١٢ في ٨١٣ في ٨١٤ في ٨١٥ في ٨١٦ في ٨١٧ في ٨١٨ في ٨١٩ في ٨٢٠ في ٨٢١ في ٨٢٢ في ٨٢٣ في ٨٢٤ في ٨٢٥ في ٨٢٦ في ٨٢٧ في ٨٢٨ في ٨٢٩ في ٨٣٠ في ٨٣١ في ٨٣٢ في ٨٣٣ في ٨٣٤ في ٨٣٥ في ٨٣٦ في ٨٣٧ في ٨٣٨ في ٨٣٩ في ٨٤٠ في ٨٤١ في ٨٤٢ في ٨٤٣ في ٨٤٤ في ٨٤٥ في ٨٤٦ في ٨٤٧ في ٨٤٨ في ٨٤٩ في ٨٥٠ في ٨٥١ في ٨٥٢ في ٨٥٣ في ٨٥٤ في ٨٥٥ في ٨٥٦ في ٨٥٧ في ٨٥٨ في ٨٥٩ في ٨٦٠ في ٨٦١ في ٨٦٢ في ٨٦٣ في ٨٦٤ في ٨٦٥ في ٨٦٦ في ٨٦٧ في ٨٦٨ في ٨٦٩ في ٨٧٠ في ٨٧١ في ٨٧٢ في ٨٧٣ في ٨٧٤ في ٨٧٥ في ٨٧٦ في ٨٧٧ في ٨٧٨ في ٨٧٩ في ٨٨٠ في ٨٨١ في ٨٨٢ في ٨٨٣ في ٨٨٤ في ٨٨٥ في ٨٨٦ في ٨٨٧ في ٨٨٨ في ٨٨٩ في ٨٩٠ في ٨٩١ في ٨٩٢ في ٨٩٣ في ٨٩٤ في ٨٩٥ في ٨٩٦ في ٨٩٧ في ٨٩٨ في ٨٩٩ في ٩٠٠ في ٩٠١ في ٩٠٢ في ٩٠٣ في ٩٠٤ في ٩٠٥ في ٩٠٦ في ٩٠٧ في ٩٠٨ في ٩٠٩ في ٩١٠ في ٩١١ في ٩١٢ في ٩١٣ في ٩١٤ في ٩١٥ في ٩١٦ في ٩١٧ في ٩١٨ في ٩١٩ في ٩٢٠ في ٩٢١ في ٩٢٢ في ٩٢٣ في ٩٢٤ في ٩٢٥ في ٩٢٦ في ٩٢٧ في ٩٢٨ في ٩٢٩ في ٩٣٠ في ٩٣١ في ٩٣٢ في ٩٣٣ في ٩٣٤ في ٩٣٥ في ٩٣٦ في ٩٣٧ في ٩٣٨ في ٩٣٩ في ٩٤٠ في ٩٤١ في ٩٤٢ في ٩٤٣ في ٩٤٤ في ٩٤٥ في ٩٤٦ في ٩٤٧ في ٩٤٨ في ٩٤٩ في ٩٥٠ في ٩٥١ في ٩٥٢ في ٩٥٣ في ٩٥٤ في ٩٥٥ في ٩٥٦ في ٩٥٧ في ٩٥٨ في ٩٥٩ في ٩٦٠ في ٩٦١ في ٩٦٢ في ٩٦٣ في ٩٦٤ في ٩٦٥ في ٩٦٦ في ٩٦٧ في ٩٦٨ في ٩٦٩ في ٩٧٠ في ٩٧١ في ٩٧٢ في ٩٧٣ في ٩٧٤ في ٩٧٥ في ٩٧٦ في ٩٧٧ في ٩٧٨ في ٩٧٩ في ٩٨٠ في ٩٨١ في ٩٨٢ في ٩٨٣ في ٩٨٤ في ٩٨٥ في ٩٨٦ في ٩٨٧ في ٩٨٨ في ٩٨٩ في ٩٩٠ في ٩٩١ في ٩٩٢ في ٩٩٣ في ٩٩٤ في ٩٩٥ في ٩٩٦ في ٩٩٧ في ٩٩٨ في ٩٩٩ في ١٠٠٠



تنبأ لا يكون والى  
المغفرة وان كان  
جنا بملكه انشاء  
كالمصدق ان كان



٧٢ يده كيد الموكل فاذا لم يجس بصير الموكل قابضا بيده ولين يجس حتى يستوفي الثمن لما ذكر  
وبعد اى بعد الجس فليجس اى المأمور وسيط اى الثمن لان الوكيل كالبائع فيه فكان جسيبه استيفا  
الثمن فيسقط بهلاكه كافي البيع وليس للوكيل بشراى حتى يبيع به شراره لنفسه لا يردى الى ثمنه ولا  
حيث اعقد عليه الا اذا اشترى بغير جنس مسمى او بغير النقود او شراى غير ثامره بغيره فيكون  
المشترى للوكيل الاول لا يخالف امر الموكل فتعقد عليه فان حصر اى الوكيل الاول فلازمه اى يكون  
المشترى للوكيل الاول لحصول اى وكيله وعدم المخالفة وفى غير عين اى اذا وكر بشراى حتى يغير  
معيه يوله اى مباشره للوكيل الا اذا اطلق ونواه اى كون البيع لامره اى اشترى بالثمن مطلقا لا يغير  
كونه ملك الموكل لكن نوى الشراى له فيكون الموكل واضاف العقد الى مال اى مال امره بان يقول كونه  
هذا الاثمن وهو مال الموكل وان لم ينفذ الثمن منه فان اضافه الى مال نفسه كان لنفسه خلاصا على  
ما يحل شرعا له او يفعله عادة اذا اشترى لنفسه باضافه العقد الى مال غيره مستنكر شرعا عادة  
صح اى التوكيل بعقد الصرف والاسلام العبارة المذكورة فى كتب الفقه والعرف والسلم قال  
صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد الاسلام اى شراى حتى يعقد السلم لا اى يصح  
التوكيل بقول السلم لا يردى توكيل بيع الكر بعد السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما فى وقته على ان  
يكون الثمن لغيره ولا نظيره فى الشرع العبرة لمعارفة الوكيل فيما اى الصرف والسلم لا معارفة  
الامر بغير اى فارق الوكيل صاحب قبل القبض فى العقدين بطلا لوجود الاذن اى قبل القبض لا بعده  
لمعارفة الموكل لا يردى بغيره والمشتري قبض العاقد وهو الوكيل فبيع قبضه وان لم يتسلم به المحقق  
كالصبي والعبد المحرر عليه بخلاف الرسول لان الرسالة فى العقد القبض قال بعض هذا زيد ببيع  
فانكر المشتري اى امر زيد بعد اقراره بقوله زيد فان كذب اى كذب المشتري زيد فى اكاره وقال  
انا امرته اخذه اى زيد لان قوله بغير زيد اقراره بغيره بالوكالة فاذا انكر الامر بعده صار منافضا  
والمناقض لا قول له فيكون الموكل وارضا فله اى صدق المشتري زيد فى اكاره لا اى لا يأخذ زيدان  
اقرار المشتري اريد بوجه الارضاء ان المشتري له لما جحد الامر اول مرة بطرا اقراره للمر ولم يفر  
للمشتري فاذا اسيد واخذ صار بيعا بالتعاطى امر بشراى من لم يدرهم فشرى سون به عما يباع من  
به لزم الامر من بصفه لامره بشراى من ولم يامر بشراى الزيادة فيمنع شراى من على الموكل والزيادة  
على الوكيل وامر بشراى عيدين معينين بلا ذكر من فشرى اجدها او امر بشراى بها بالثمن وفيها سواء  
فشرى احدها بنصفه او اقر بغيره اى عن الامر فى الصورتين اما فى الاولى فلازمه قابض الاثمن بها  
وفيها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة لان كان امر بشراى كواحد جسمانية ثم الشراى بها موافقة وباطل  
سها مخالفة الى غير وبالاكثر مخالفة الى شرمع عن المشتري الا اذا اشترى الباقي بالباقي قبل حصول  
لان الشراى الاول باق وقد حصل بغيره المستغرق به وهو تحصيل العبدين ولم يثبت الانقسام الاول له  
والصرح بقوله فان الوكيل سرت به بالثمن وقال الامر بصفه فان كان اى الامر الفى اى اعطاه الالف

الأمر يعني أن فارق الوكيل صاحب قبل القبض في العقدين بطلان الوجود لا فارق قبل القبض وأعد  
بشرط حارة بينهما فقال الوكيل نعم فاشترها لنفسه وظن  
أنه لم يشرها لغيره وكان له ذلك وولد له الآن  
ولا يثبت النسب انتهى وفي العترة أمره أن يشرها حارة  
بينهما عشرة دراهم فاشترها فقال الأمر اشتريها بشتر  
وداهم وقال الأمر واشترتها لنفسه عشرة فقال  
الأمر اشتري بها قال قوله للوكيل والبيتة انتهى نحو  
أنه لو قال المشتري أمره أن يشتري هذا العبد  
أو عليه من قبض هذا العبد فبذعه صاحب العبد كونه

أقرار المشتري أن يردّه الأبرصاء لأن المشتري لما تجدد الأمر أول مرة بطل أقرار المقر ولم يتم  
للمشتري فإذا استبد وأخذ صار بيعاً بالتعاطي أمر بشراء من لم يدرهم فشرى سونين به بما يباع من  
به لهم الأمر من بطلته لأنه أمر بشراء من ولم يامر بشراء الزيادة فينفذ شراءه على الوكيل والزيادة  
على الوكيل وأمر بشراء عشرين مائة بلانكر من فشرى أحدها وأمر بشراء مائة ألف وفيها سوا  
فشرى أحدها بنصفه وأقر وقوعه أي عن الأمر في الصورين أما في الأولى فلا فائدة فالباقى ألف مائة  
وفيها سوا فيقسم بينهما النصفين دلالة فكان أمر بشراء كل واحد منهما ثم الشراء بأموالهم وأمر  
سها عالة إلى خير وبالأكثر عالة إلى شري فبيع عن المشتري إذا اشترى الباقي بالباقي قبل الخصم  
لأن الشراء الأول باق وقد حصل فيه المصترع به وهو تحصيل العبد ولم يثبت الانقسام الأدلة  
والصرح بقوله قال الوكيل شريته بألف وقال الأمر بنصفه فإن كان أي الأمر أي أعطاه ألف



[illegible][illegible][illegible][illegible]



بعض معراج الدنيا في شرحه وقد مر ان قوله طلق امرائي ان شئت فليكن بغير علي المجلس والكان الصلبي علوكا لها بالجر لاحد هذا المصنف  
بأن الامراء باعوا رايك ونحوه الان يقال الاذن بـ الكراختي وهو كلام حسن غير ان مقتضاه ان يكتب في المتن ايضا ذكر ان الامر في  
البيع والخصان في الشراء وفي اختياره يسري بالامان كما قاله الرزقي والاقصار على ما ذكره قصور لا ينبغي في في الفرق ظاهر  
وبعد وقصص احدها بغير ذكره صاحبها في شرط استعمالها على بعض النقص وهو يمكن والركون فيه فائدة لان حفظ الشيء يقع فاذا حفظت ما  
كان مع صاحبه وما منفردا به وما عور بغيره في كفا في الصاية واعترض عليه هذا انما يتم فيما يقسم عندك حينئذ على ما يسي  
ولا يصح ان يفتقهما فان رضى الاشئ في البعض والحظ ليس كراي واحد وما ينبغي في الوديع عدم جواز حفظ احد المودعين انظر

[illegible]

بعض العلماء الأولي ان يقول ان  
النظائر يقول في الزيادة في  
راء واتي **و** لو كانت بعض النوا  
نمن لازما مور جميع النصف اذا  
خلاصة الدليل المذكور ان الآ  
عندنا اني الان فعل لا



[illegible]

و ان مع من سكونت ان من غير شعور بالو كانه ولا يقهرها بس له من كفايت الدين الى احوالها الى ان  
ان الله سبحانه يجمع على توكيل كمال البزار به و ان الله سبحانه يجمع على توكيل كمال البزار به و ان الله سبحانه يجمع على توكيل كمال البزار به

[illegible]



م و قد اراد ان يارب هذه فاصرة فاعطاهم الا حنينهم الى الله تعالى فاعطاهم الله تعالى ما يشاء من العيشة  
الحق انهم بعد ذلك الى عدم الا حنينهم الى الله تعالى فاعطاهم الله تعالى ما يشاء من العيشة

[illegible]



[illegible][illegible]



ودرع وركباى اى هم ركباى من انفسه وركب بشديد العناء  
 كما هو مشهور فى ديارنا وركب مقصور ومغلوب على  
 مقهور والمغال هو ان قد اى جركا فلا فيها وضامنا  
 كذا فى الكشاف والفاخرى اى ٧ قوله وحكما ارم المطانة  
 على الكلب يا هو على الاصغر وهذا بظاهر يقتضى انما القالب  
 من كلهما مع ان فى الكفالة بالنفس ليس كذلك فان ما على  
 الكلب فيها احضار النفس وما على الاصغر احضار المال الا  
 ان يقال احضار المليون احضار بالمال معنى ولكن لا يخفى بعده  
 اى ٨ قيد قوله منته لا يقول ان اصاص حتى يتخفعا  
 وتلتصقا لا يكون كيبلا لانهم يبين التضمين نفس واما  
 كذا فى الحاشية وفى السراج الوهاج لوقال هو على تخفعا  
 او لتصقيا هو جاز لان قوله هو على ضمان مضى الى الغير  
 وحصل الانتفاء غاية له وفى الثاثر ارضائية هو على حتى  
 يتخفعا وكبير الى الغاية التى ذكرها وعلى هذا لوقال  
 حتى لتتصقا وكبير الى الغاية انتهى بحر ٩ قيد بقره  
 لانه لوقال ما ضمانه يصير ضمانا كذا فى السراج  
 الوهاج واستدل ان لوقال اعرفه لا يكون كيبلا كذا فى  
 السراج وفى الحاشية ولوقال ما كيبلا معرفة فلا يكون  
 كيبلا ويوقال معرفة لكان على قالوا يلزم ان يقر عليه  
 انتهى بحر ١٠ قوله ولقد اخترت مرقبا جميعا  
 مسا ولا يلج الانقسام صريحا فى هاتين بعض النسخ مرقبا  
 الى المص مافقه واما قال صريحا لاحتمال ان يقال لكفالة  
 تسليم المال باج لكفالة بالمال وذكره معنى عن ذكره  
 وان كان سعيد انتهى ١١ ثم اعلم انه لوقال كما ذكره  
 قامت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح بتعليقه  
 بالشرط والعزل لا كاصح به فى الصبرى والمصروفه فاذا  
 وكل لم ينفذ بحر ١٢ قوله لا اول فضلا عن  
 كونه اصح هكذا فى اكثر النسخ لكن الصواب ان يكون  
 الثانى بدل الاول ويكون ضمير كونه واحدا الى الاول  
 اى لا صحة للثانى فضلا عن ان يكون الاول اصح  
 ويؤيده ما وقع فى بعض النسخ من انه لا صحة للثانى  
 ليكون الاول اصح ثم انه قيل هذا المذكور فى الغاية ايضا  
 ويجب عندنا فان قولهم فى الدين مستعمل مجازا بمعنى  
 الضمان والضمان كالغرم يوجد فى تسهي الكفالة معا  
 على ما مرهوا كما لا يخفى على من يتبع فى كلامهم وفيه ان  
 تناول الضمان والغرم لكفالة بالنفس غير طليح كون  
 المجاز محبوبا فى التعريفات واتى ١٣ قوله وان  
 تعدد ما كان الاولى ان يتناول ويجوز التعدد فى كل  
 مع الكفيل والمكفول له والمكفول عنه ودر ثلثا يوم  
 التحصيل بالذكر اختصاص جواز التعدد بالكفالة  
 بالنفس واتى ١٤

[illegible][illegible]



[illegible]

۲۰۰

وكان من جملة ما كان عليه من الجور في حق المسلمين من أن يجمعهم في بيوتهم ويقتلهم في بيوتهم ويجمعهم في بيوتهم ويقتلهم في بيوتهم

فراخذ في ذاتي **٨** وتذبح المصباح البهية وتطلى  
بوت الكفيل وفي الكرتي في باب الصلح عن الحقوقي التي ليست  
بالاها لاقطل موت الكفيل ونطاب وارده باحضاره  
في السورق الوهاج **٩** لوسله في سوق مصر لا يبر  
في زمانا لدم حصول المقصود **١٠** قيل انما يبر  
هنا اذ كان السجى سجن فاحترما لكان السجى سجن هذا  
القاضي عروا كان جسمه فبر هذا الطالب لان القاضي قادر  
على احضاره من سجنه صور **١١** اما انما سلم الاجنبي نفس  
المطلوب الى الطالبين كانه الكفيل لا يحضر البراءة لان  
الاجنبي متبرع والطالب لا يرضى بمئة المتبرع بل ان المطلوب  
فانه مطالب بالمصونة فلا يكون متبرعا في تسليم نفسه كانه  
ما في الهبة ذاتي

فمنه يرى القيس يولدوا في بطن الكلب فيولد القيس كالب  
 فكان لفظا بعد عن الذي كره على راده  
 فوصفنا حال هذا وصفنا نوم من العبد ما قال القدرت  
 فيمنه فان هذا الخياله المارة والعاو كمنه الخائن من كرهه كمنه  
 حواله من فيه القيس من ان ما بين المستند سبحانه  
 في اخذ هذا الكلب بكم وضع كبره ما بين ان يكون القيس  
 غير العبد ويستعين كمنه ولكن فاضاه بعد القيس  
 في الخائن ليس له عمل مجرد ولا في السرح بها  
 رجوع باضن فقله في الخائن في الخائن في الخائن  
 لانه لو فاه ولو كان عبد اعلم راحه

[illegible]



في هذا الموضع والصلوات على النبي وآله  
لا بد من العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين

ان يسلم نفس المكفول به الى الطالب ان قال انما موثر للطالب سلمت اليك نفس المكفول به الكفيل وفي  
تسليم الاجبي شرط مع اي مع ما ذكر من قوله من الكفيل قبول الطالب قال فاجبت ان رجل اجابيا  
ليس بما موثر سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت  
الطالب ولم يبر فقلت لا يبر الكفيل كبر بنفسه على ان لم يسلمه عندهما من مال عليه من المال ولم يسلمه  
عندما صحت الكفالة لان اي بالنفس والمال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكملا اخر نفسه على الوجه المذكور  
صحت الكفالة وان لم يوافق بر غدا فليعلم المانر لا على الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق  
صحيح لتمام الناس اياه وان كان القياس اياه وبالتمام يترك القياس في البيع كالاشرى فعلا  
على ان يجده البائع مع ان بائنه اصيق من الكفالة فلان يتركها واما ما توسع لانها من التبرعات والى  
واذا لم يوافق بر حتى يبره المال لا يبر من الكفالة بالنفس اذا لا في بين الكفالتين فان مات المطلوب  
من الكفيل المال حكم الكفالة وان مات الكفيل فوارثه اي من وارثه ومات الطالب فكذا اي طلبه لارثته  
ادعى على رجل ما مؤثرا ولم يبينها بائنه جدي او شريفة او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية  
بنفسه على ان لم يسلمه عندهما فليعلم المانر صحت اي الكفالتين عندهما وقال محمد بن يحيى ادم يصح  
الدعوى بلا بيان فلم يجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا بتأثيرها عليها  
ولهما ان المال ذكره فليصرف الى ما عليه فصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل  
الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية والقول اي للكفيل في البيان اذا اختلف  
في وجوده وعدمه لا يرد على صحة الاجر على اعطاء كفيلا في حدوده مطلقا عند وعند ما جبر  
في حد الغدق لان في حق البعد والقبول لا يخالص في حد الغدق خلاف الحدود والحال الصريح  
ولان سمي الكفيل في الدية فلا يجب فيها الاستيفاء بخلاف سائر الحقوق لا بالاشارة في بالشهادت  
فيكفي بها الاستيفاء ولو اعطى جارا لا كان رتبته عليه وهو المطالبة بالنفس واجتنب  
فيها اي في حد وقود حتى يشهد مستورا او عدل لان الجسد ما لله فهو في بيت باجدي شرط  
الشهادة اما البعد او البعد بخلاف الجسد في الاموال لا يبر غايه عقوبة فيها فلا يثبت الاجبة كالملة  
واما الثانية اي الكفالة بالمال فيصح ولو جهر المكفول به اذ اصبح رديا الدين الصحيح دين لا يسطر  
الا بالاداء او الاداء اجتزأ من بدل الكفالة وسباني بكفالت عليه بالي وبالك عليه وبما يدرك  
في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي ضمن المشتري اذا استحق البيع  
وما يابعت فلا يابعت منه في ضمان الدرك لانه اشترى منه في ضمان البيع لان الكفالة  
لا تجوز كسباني وقد تم تمام تحقيقه فكان الرهن او ما داب اي وجب لك عليه وما في هذه النصوص  
شرطية معناه ان يابعت فلا يابعت في معنى الشرط او عقلت عطف على صحيح دينا بشرط يعني صريح  
الشرط والافني الاستيفاء السابقة معنى الشرط ملام اي سباني للكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق  
خوفا استحق البيع او لا يمكن الاستيفاء خوفا قد كبر وهو مكفول عنه وانقدر الاستيفاء خوفا

في هذا الموضع والصلوات على النبي وآله  
لا بد من العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين

في هذا الموضع والصلوات على النبي وآله  
لا بد من العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين

ان يسلم نفس المكفول به الى الطالب ان قال انما موثر للطالب سلمت اليك نفس المكفول به الكفيل وفي  
تسليم الاجبي شرط مع اي مع ما ذكر من قوله من الكفيل قبول الطالب قال فاجبت ان رجل اجابيا  
ليس بما موثر سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت  
الطالب ولم يبر فقلت لا يبر الكفيل كبر بنفسه على ان لم يسلمه عندهما من مال عليه من المال ولم يسلمه  
عندما صحت الكفالة لان اي بالنفس والمال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكملا اخر نفسه على الوجه المذكور  
صحت الكفالة وان لم يوافق بر غدا فليعلم المانر لا على الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق  
صحيح لتمام الناس اياه وان كان القياس اياه وبالتمام يترك القياس في البيع كالاشرى فعلا  
على ان يجده البائع مع ان بائنه اصيق من الكفالة فلان يتركها واما ما توسع لانها من التبرعات والى  
واذا لم يوافق بر حتى يبره المال لا يبر من الكفالة بالنفس اذا لا في بين الكفالتين فان مات المطلوب  
من الكفيل المال حكم الكفالة وان مات الكفيل فوارثه اي من وارثه ومات الطالب فكذا اي طلبه لارثته  
ادعى على رجل ما مؤثرا ولم يبينها بائنه جدي او شريفة او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية او اشرية  
بنفسه على ان لم يسلمه عندهما فليعلم المانر صحت اي الكفالتين عندهما وقال محمد بن يحيى ادم يصح  
الدعوى بلا بيان فلم يجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا بتأثيرها عليها  
ولهما ان المال ذكره فليصرف الى ما عليه فصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل  
الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية والقول اي للكفيل في البيان اذا اختلف  
في وجوده وعدمه لا يرد على صحة الاجر على اعطاء كفيلا في حدوده مطلقا عند وعند ما جبر  
في حد الغدق لان في حق البعد والقبول لا يخالص في حد الغدق خلاف الحدود والحال الصريح  
ولان سمي الكفيل في الدية فلا يجب فيها الاستيفاء بخلاف سائر الحقوق لا بالاشارة في بالشهادت  
فيكفي بها الاستيفاء ولو اعطى جارا لا كان رتبته عليه وهو المطالبة بالنفس واجتنب  
فيها اي في حد وقود حتى يشهد مستورا او عدل لان الجسد ما لله فهو في بيت باجدي شرط  
الشهادة اما البعد او البعد بخلاف الجسد في الاموال لا يبر غايه عقوبة فيها فلا يثبت الاجبة كالملة  
واما الثانية اي الكفالة بالمال فيصح ولو جهر المكفول به اذ اصبح رديا الدين الصحيح دين لا يسطر  
الا بالاداء او الاداء اجتزأ من بدل الكفالة وسباني بكفالت عليه بالي وبالك عليه وبما يدرك  
في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي ضمن المشتري اذا استحق البيع  
وما يابعت فلا يابعت منه في ضمان الدرك لانه اشترى منه في ضمان البيع لان الكفالة  
لا تجوز كسباني وقد تم تمام تحقيقه فكان الرهن او ما داب اي وجب لك عليه وما في هذه النصوص  
شرطية معناه ان يابعت فلا يابعت في معنى الشرط او عقلت عطف على صحيح دينا بشرط يعني صريح  
الشرط والافني الاستيفاء السابقة معنى الشرط ملام اي سباني للكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق  
خوفا استحق البيع او لا يمكن الاستيفاء خوفا قد كبر وهو مكفول عنه وانقدر الاستيفاء خوفا

في هذا الموضع والصلوات على النبي وآله  
لا بد من العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين  
بشرط العلم والفضل في العبادات وذكره في الخبرين



وراست بعد واکت و افقته الحلقه من الحرج و جوی از او مکنوا و عاقله بعض نسخ عند حکمة الله  
 می باشد و شرط و الحکمه خاصه بر مده ان کون ما قاله النص من هذا امتثالاً لخواص ان حصفه او جالط خطا لا بد عن ما قاله الرضی و بسبب حی علی عین الصفوف و حده النص و جالط  
 لان الرضی يقول ان الجف ان الکفاه من لفظ و المستوح الفکره و هو قوله في شرطه لکنه من حی و بقضه انت ايضا و ليس الکلام من حین جاهد اول الفصل بشرط ما فی شرط حی ان من شرطه ان یعلق لکنه  
 و لا یعلق و شرطه ان یکن جاف فی شرطه ان ما قاله النص عبارة السدیه و انکی کا کرانه و بسبب هذا ما یفنی انما کان علی المصرا فی صاحب الدرر رحه الله ان يذكر عبارة الکتابین من  
 بحرا کرانه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



عندهما صان النسخ ان يخرج من تسليم الدين بورد الاستحقاق فيكون كالديرك ولا يبدل الكفاية لانه في مرض  
الزوال بالبحر فلا يكون دينا صحيحا ولا عين ميتة منسوبة بعين اذ ماتت من عليه دين ولم يزل شيئا فكلما علمت  
لغيره ما رجل لم يصح عنده عتق نفسه لانه كمال بدعي ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال  
الذمة بشي يجب اداؤه فكيف في الحكم مال لا يقول اليدين في المال وقد عجز بنفسه وجعله فنان عاين الاستيفاء  
فسقط ضروره وبلا يقول الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في سبيلة واحدة وهي ان يكفل  
وارثه عن نفسه الغرماء بان يقول المريض لورثته او بعضهم تكفلوا عني بالدين بغير مالي ففعلوا  
برجع بينهم فانه جازر استحسانا وان كان القياس ان لا يجوز لا الطالب غائب ولا يم الضمان الا بقبول  
وجه الاستحسان ان هذه وصية موروثة بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يتم المريض الدين وغرماءه  
لان الجمالة لا تنبع صحة الوصية ولهذا قالوا لا يصح الا اذ اترك ما لا وصحت اي الكفالة لا يقول الطالب  
عندني بوسد مطلقا في رواية وفي رواية اخرى اذ اطلبه الجبر واجاز **وبه يفتي** كذا في تلخيص  
الجامع الكبير وفي الفتاوى البرازية وجميعها ان اي الكفيل اذا قال بطريق الاختيار بان يقول ان الكفيل  
بمال فلان على فلان جازر كذا في الخلاصة وبالا امانات كالوديعة والمستعار والمستاجر ومال الصفا  
والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به  
مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفع او دفع بدله يتحقق معنى التكليف على الكفيل  
والامانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالقبض كما مر وكذا الرهن ليس بمضمون  
بنفسه بل بسقط الدين اذ اهلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على الاصيل  
وجوزر اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع والرهون فان كانت قائمة بوجوب تسليمها و  
ان هلك لم يجب على الكفيل شي كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب اي تسليمها على اي الاصيل كالمعارضة و  
الاجارة جازر اي الكفالة به اي تسليمها والا اي وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة فلا اي يجوز  
الكفالة بتسليمها **وتصح** اي الكفالة بالقبض لانه دين صحيح مضمون على المشتري والمضروب والمقبوض  
على حرم الشراء والمبيع مباحا فاسد اذ انها مضمونة حتى اذا هلك عند حب الضمان عليه فامكن  
ايجابه على الكفيل وتصح بالجرع لانه دين بطالب من جهة المصادق كسائر الديون بخلاف الرقوبة في  
الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال محله ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد  
موتة ابو قصبة والنواب **فيلزم** ما يكون بحق كاجرة الخادم وكري النهر المشترك والمال الموظف لمخبر  
الميش وفداء الاسرى وقيل هي ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا ياخذ الظلم بغير حق فان اردت  
الاول جازر الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اردت الثاني ففيه اختلاف الشافعي والقبضة  
هي النواب الا ان الغنمة ما يكون رأيا والنواب ليست كذلك وانما بوظيفة الامام عند الحاجة اذ ان  
في المال شي **وقيل** هي ان يمنع احد الشريكين من الغنمة بينه وبين صاحبه فبعضه غنم لا يها واجبة والديار  
وقدر سبابة والنسخة وهي الجاهزة الكفالة بها ان تعقد كفالة نحو حيا وهه الاشر وقطع الاطراف او

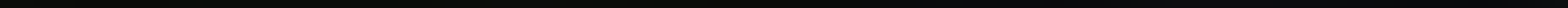
10







باب اوفاء او ابراء لزول الاحتمال وزوال حكمه ان قال الرطبي في ٢٣٢ ان مات الاصيل حر الدين في حق وبيع في حقه حتى انما صار المكفيل حتى لو انشأ المكفول له مئنة بعد المكفيل دون ورثة  
بطل حتى يحل الاجل كما قيل ولا يذهب عليك ان قوله فقط يومه ان يكون حل الاحراق المسئلة الاولى على الاصيل والمكفيل معا وليس الامر كذلك كما تخففت برع المكفيل فقط على لفظ استثناء  
هذه المسئلة على ان يكون دفع المال للمكفيل على جهة القضاء ويكون احدا على وجه القضاء باة قاله الوقت الذي لا يضمن ان يأخذ الطالب حقه فانما اقصيت المال فبان ان قوله وبذلك B بالنسبة  
اذا كان له على وجه الرسالة قال الطالب للمكفيل اخذ هذا المال واودعه في الطالب حيث لا يصير المودع ملكا للمكفيل بل هو لهان في يده ولكن لا يكون المطلوب ان يسترد من يد المكفيل لانه ليس  
حق الطالب في المطلوب بالاسترداد بل لا يقدر عليه كما قرره صاحب الكافي وفيما يظهر ان قوله صاحب المذول ليس فقط ان الطالب لم يبيع في حقه فان حكم الرسالة لا يحل له الايمان او الكفارة  
الاسترداد مقررا في صورت القضاء والرسالة كما هو مع صاحب الكافي في موضعها عبارة المتن بما كان كافرا فانه لا يما يقول نعم نعم هذا التخصيص وذكر السليق بعد هذا فانما يسميها  
القضاء فقط الا ان يرضى يومه في تغيير المسئلة الاولى لانه ملكه بالقبض وفي النائية يوم مرة الى فاضية قال الرطبي وان قصير على وجه الرسالة لا يفسد المرح على ان في حقه ويحب له

[illegible]



فيحصل العشرة ويحب عليه البائع خمسة عشر الى اجل او بغير خمسة عشر درهماً فيبيع المرفوض ثوباً  
يساوي عشرة خمسة عشر فيأخذ الدرهم التي في رقبته على انها من الثوب فيبيع عليه خمسة عشر فرضا فاداً  
فبذلك فقد علبه والرجل الذي ربحه الناجر لم يزد ولا ينقص الا انما صار من لما يجسر كما قال بعضهم  
نظرا الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال رجل باع في السوق فاختبر فباع واما ان يكره  
كما قال بعضهم نظر الى الأمر فلا يجوز ايضا لجهالة نوع ثوب وثمة ويسمى هذا النوع من البيع عينة لما  
فيه من السلف يقال باع عينة اي نسبة ذكره الربيعي كقول ما ذاب له او قضى له عليه وما لم يرد في كذا  
عن رجل رجل باع له ثوباً فباعه الاصل فبرهن المدعي على الكيفر انه على الاصل كما اردى لم يضر رها  
على الكيفر حتى يحضر الغائب فيقضي عليه ان شرط وجوب المال على الكيفر الفضا بالمال على الاصل وهو  
لم يوجد كونه غائباً برهن ان له على زيد الغائب كذا وهذا الكيفر فيقضي على الكيفر ان المدعي من مال  
مطلق فاسكن اشارة خلاف ما تقدم فانه مقتضى كون المال مقتضياً به على الاصل ولو زاد بانه قضى عليها  
ان الكفالة بامر ببيع ابتداء ومما وضعت انتهاء وتغير امر ببيع ابتداء وانتهاء الفضا باحديهما  
لا يكون فضا بالآخر فاداً قضى بها بالامر ببيع وهو يقتضي الاقرار بالمال فيصير مقتضياً عليه والكفالة بغير  
امر لا يقتضي حاشية لان صحتها تعتمد قيام الدين في ربح الكيفر فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالامر ببيع الكيفر  
بما دى على الامر كماله بالدرك تسليم البيع واقراره بان لا حق له في البيع حتى لا يجوز بغيره دعوى  
ملكيت بكتبه بانه في ذلك كتب فيه ببيع ملكه او باع بيميناً فاداً بانا فانه ايضا تسليم البيع واقراره  
بان لا حق له في البيع لا يكتبه بانه في ذلك كتب فيه ببيع ملكه او باع بيميناً فاداً بانا فانه ايضا تسليم البيع واقراره  
تسليمه ببيع بيمينه بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك البائع لان البيع قد يصدر  
من غير المالك ولعل كتب الشهادة لم يحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقتضى ما ذكره كتب الشهادة على  
اقرار الصادق فانه ايضا لا يكون تسليمه اذ لا يتعلق بيمينه وانما هو مجرد اقرار ولو اخبر بان فلا باع  
شئاً كان لان مدعيه قال صحت لك الى شهر وقال الطالب حال والقول الضامن معنى اذا قال الكيفر  
صحت لك عن فلان العا الى شهر فلا تطالبني الآن وقال الطالب هو حال والقول للكيفر وعكس في ذلك  
على مائة الى شهر اذا قال الآخر حالة والفرق ان الكيفر لم يقر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح كما مر  
بما مر في مورد المطالبة بعد الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة في الحال وهو يكره القول له والمترافق  
بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تاجر المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بلائنة لا يوجد ضمان الدرك  
او اسحق البيع قبل الفضا على البائع بالنظر لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق ما لم ينقض بالنظر  
على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصل ولا يجب على الكيفر ان لا يخرسك هذا الطريق فانه من فسك  
فاخذ واماد لم يمين ولو قال ان كان مخوفاً واخذ مالك فافاض من وبقي المسئلة بالهاضن وصار  
الاصل ان الغرور انما يرجع على الفار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن المعاوضة السلامة للغير  
نصا حتى لو قال الطمان لصاحب الحطة اجعل الحطة في الدلو فذهب من ثوبه ما كان فيه الى الماء والطمان

بجملته الاول

في حق البائع في الكيفر ان يصره كماله بالامر لم يمين في حربه او ما قال مدعي على وفي كل زمان لا يكون بيمينه في حق البائع ان يقول المدعي ان الضامن استوفى ثوبا  
لشبهه في السوق ففقدت عنه الدين فانما يمكن ان يبيع الثوب بيمينه ما اشتهر بها ومن لم يكن ذلك الا باليمين فذلك على كذا في الثاني ٢٢٨  
انقول فيه قول الآخر وهو المقرر والمدعي الذي ربحه الناجر لم يزد ولا ينقص ٢٢٩ هكذا في المتن المشابهة ولكن الظاهر ان يقول انما ضمانه ليحصل حق المطالبة بقوله واما قوله  
ما يشترط الا ان يكون التوكيد على الموكول ٢٣٠ قال مشايخنا وهذا طريق من اراد اثبات الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكيفر والغائب وبين الطالب بيمينه الشاهد يتقاضى  
ويؤدى عليه من هذه الكفالة فيقول بالکفالة ويكره ان يقيم المدعي البينة على الدين فيقتضيه على الكيفر ولا يصلح له يمين الكيفر ٢٣١ لانه لو صحت رجوع المشتري عليه كماله فلا يبعد  
كذا في الهامه وشمل ما اذا كان الكيفر شقيقا فلا يشفع له فلا يسمع دعواه بالملك بالشفعة ٢٣٢ وكذا لو شهد عند الحاكم بالبائع وقضى بشهاده ولم يقض كان تسليمه ٢٣٣ اي وقفة  
البيع المطلق ولا يلزم الاقرار بان لا حق له في البيع وان  
٢٣٤ نقار ان يقول كذلك في الصورة السابقة او ان المظالم  
حق المطالبة ثم ادعى حقا لنفسه وهو ما يخرجه المظالم  
الى شهر فثبت بر واجيب عنه ما به الكفالة نوعان حالة ومرفوض  
وقد اقر الكيفر ببيع معين فالقول قوله انتهى رد عليه  
النقض بالدين فانه ايضا حال وموجب ان الحكم فيه  
ليس كذلك فالاولى ان يقال عقد الكفالة عقد بيع  
والاصل في الوضوء والزاني كان الاصل في الدين  
الحلول في الاول يكره الحلول وفي الثاني يدعي الاجر فاقتر

الاخرى لانه  
فان لم يرد  
بالتقضاء

وفي الكفالة بالامر ببيع الكيفر بيمينه ولو زاد بانه قضى عليها  
في عام الكيفر ان يصره كماله بالامر لم يمين في حربه او ما قال مدعي على وفي كل زمان لا يكون بيمينه في حق البائع ان يقول المدعي ان الضامن استوفى ثوبا  
لشبهه في السوق ففقدت عنه الدين فانما يمكن ان يبيع الثوب بيمينه ما اشتهر بها ومن لم يكن ذلك الا باليمين فذلك على كذا في الثاني ٢٢٨  
انقول فيه قول الآخر وهو المقرر والمدعي الذي ربحه الناجر لم يزد ولا ينقص ٢٢٩ هكذا في المتن المشابهة ولكن الظاهر ان يقول انما ضمانه ليحصل حق المطالبة بقوله واما قوله  
ما يشترط الا ان يكون التوكيد على الموكول ٢٣٠ قال مشايخنا وهذا طريق من اراد اثبات الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكيفر والغائب وبين الطالب بيمينه الشاهد يتقاضى  
ويؤدى عليه من هذه الكفالة فيقول بالکفالة ويكره ان يقيم المدعي البينة على الدين فيقتضيه على الكيفر ولا يصلح له يمين الكيفر ٢٣١ لانه لو صحت رجوع المشتري عليه كماله فلا يبعد  
كذا في الهامه وشمل ما اذا كان الكيفر شقيقا فلا يشفع له فلا يسمع دعواه بالملك بالشفعة ٢٣٢ وكذا لو شهد عند الحاكم بالبائع وقضى بشهاده ولم يقض كان تسليمه ٢٣٣ اي وقفة  
البيع المطلق ولا يلزم الاقرار بان لا حق له في البيع وان  
٢٣٤ نقار ان يقول كذلك في الصورة السابقة او ان المظالم  
حق المطالبة ثم ادعى حقا لنفسه وهو ما يخرجه المظالم  
الى شهر فثبت بر واجيب عنه ما به الكفالة نوعان حالة ومرفوض  
وقد اقر الكيفر ببيع معين فالقول قوله انتهى رد عليه  
النقض بالدين فانه ايضا حال وموجب ان الحكم فيه  
ليس كذلك فالاولى ان يقال عقد الكفالة عقد بيع  
والاصل في الوضوء والزاني كان الاصل في الدين  
الحلول في الاول يكره الحلول وفي الثاني يدعي الاجر فاقتر

في حق البائع في الكيفر ان يصره كماله بالامر لم يمين في حربه او ما قال مدعي على وفي كل زمان لا يكون بيمينه في حق البائع ان يقول المدعي ان الضامن استوفى ثوبا



كان عالما ببعضه لا صارا في ضمن العقد بخلاف السئلة الأولى لان غير ما ضمن السلامة حكم العقد هنا  
العقد يقتضي السلامة في العادة **فصل فيما دى على آخر فكل واحد ما لصاحبه نصيب**  
يعنى اذ اكل واحد الشريكين لصاحبه نصيب من الدين لم يخولاه ولو انصرف الى نصيبه يكون قسمه قبل القبض  
وهو باطل ولو انصرف الى السامع يكون ضمانا لنفسه فلو قضى حكم الضمان ان يسرد للاداء بمقدار  
كامل ولو ادعى شترعا جاز لان الشترع لا يتم الا بالقبض وبغير قبضه غير نصيب شريكه بصير ورز  
عينا بمقدار ما في الوجيز شرع الجامع الكبير وعليهما دين لا حرجا بان اشترى با عبد بالغ وكل كل عن الآخر  
حاز ليدم المانع ولم يرجع على شريكه الا بما دى زاد على النصف لان كلاهما اصيل في النصف وكل  
في النصف فابن ودية ينصرف الى ما عليه اصاله اذ اصاب نصيبين ما عليه اصاله وبين ما عليه كفاية لان الاول  
دين ومطالبة وان شاقى مطالبة فقط واما الرائد فنصرف الى ما عليه كفاية ولا بد لو وقع في النصف عن  
صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يحمل المودى عليه لان المودى ناسبه واداءه ما عليه كادايه فيؤدي  
الى الدور كذا الشترع من حرجا متعاقب وكل كل به اى ذلك الشترع عن الآخر باهره يعنى اذا كان على حرجا  
دوم مثلا فكل عن غير جليلان كل منهما يجميع على الاثر اذ لم يكل كل منهما عن صاحبه بما لم يكله اذ الكفاية  
بالكفيل جازة فما دى اى احدهما رجى بنصفه على شريكه ثم يرجعان على الاصيل او رجى هو الآخر  
على الاصيل لان ما عليها مستويان بلا ترجيح اذ الكفاية يكون المودى شايبا بينهما فيرجع نصيبا  
على شريكه اذ لا يودى الى الدور هذا اذ اكل كل منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا اكل كل منهما بالنصف  
ثم اكل كل عن صاحبه فهو كالفها اى كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما دى ما لم يرد  
على النصف كذا لو اكل كل عن الاصيل بالجميع معان فكل كل عن صاحبه لان الدين يقسم عليهما نصيبين فلا يكون  
كفيل على الاصيل بالجميع او كل كل به اى بالجميع متعاقبا ثم كل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابرا الطالب  
احدهما اخذ الآخر بكلان ابرا الكفيل لا يوجب رداء الاصيل ففي المال كله على الاصيل والآخر ككل  
بكله فياخذ به فيترك الماوضان اى الشريكان شركة معاوضة اخذ العبره ايا شاء بكل الدين لان كلاهما  
كبير عن الآخر كما سياتى في كتاب الشركة فلا يرجع حتى يودى اكثر من النصف لما ذكر في كفاية الرجلين  
كايت عبد بن عبد بن عبد بان قال كاشتمنا بالغ الى سنة مثلا وكل كل عن صاحبه جاز استحسانا والقبض  
ان لا يجوز لان فيه كفاية المكاتب والكفاية تبدل كفاية وكل منهما بافردة باطل وعند اجتماع اولى  
فصار كذا اذا متعاقب كتابهما فانه باطل ولهذا اقال بقصد وجه الاستحسان ان نضر الانسان  
نصيحه يقدرا الامكان وقد امكن ههنا بان يحمل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعن الآخر  
معلقا بادائه لان معنى قوله كاشتمنا بالغ ايا ادبنا الف درهم فانتما حران كفاية قال كل منهما اذ  
الف فانت حر تكون عن كل واحد معلقا باداء الف فلا يحصل عنه باءه بنصفه اذ الشرط باطل  
الشروط جملة ولا يقابلها اجزاء فطال المولى كلاهما بالجميع المال حكم الاصاله لا الكفاية فانهما ادى  
عن وعن الآخر تعالى كفى ذلك المكاتب فما دى احدهما رجى على الآخر بنصفه لاشتمائهما ولو رجى

[illegible]

فقد رجع حتى نودي الزمير بالصف قال من رجع بعد هذا المسلك اشكال وحوال اهل العاقلين والاشترى شيئا مني لمعاذ صفه فالسابع ان طلب الحق من شتر يوقل له ان رجع  
الى الشتر في الصف سببا في الصف في رجع فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
كلوا ذلك سببا في الصف فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
راجع الى الشتر كبر الشتر في الصف فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
كبر الشتر الى الصف فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
تسبب الكفاية لبعضها البعض فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
فانه اذا طلب السامع في الصف فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف  
لم يفرح في الصف فكل ما ادى به حتى ان رجع بنفسه على شتره لا ادى شتر في صفه واحدة فصلا للذين ذموا عنه فان طلب السامع في الصف



عليه لوجود السبب وقبول الدفعة لكنه لا يبطال لان ما في يده لم يولد ولم يربح بتعلقه به والكفيل غير مصر  
بجلاي ما اذا كفيل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حال الالام التزم المطالبة بالدين المؤجل وان ادى روح  
عليه بعد عتقه لو كفيل بامر له ان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا مطالبة قبل الحرية ادى  
على عبده مالا وكفل بنفسه رجل فانت البعد يرى الكفيل لبراءة الاصيل بعبوته كما اذا كان المكفول بنفس  
حر ارباب عبيد مكفول برفقة غيره من اهل بيته ضمن الكفيل برفقة يعني ادى رجل برفقة عبده فكفل به اخر  
فانت البعد فاقام المدين البيعة فان كان له ضمن الكفيل برفقة اذا كان على المولى ردة على وجه برفقة برفقة  
وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته تبقى البيعة على الاصيل فكذلك الكفيل كفيل بعد عن مولاه بامم فقط فاداه  
او عكس اي كفيل مولى عبده وقاداه بعد عتقه لم يرجع واحدهنهما على الاخر معنى الاول ان لا يكون على  
العبدة دين لان امره يتكلم به مع ادم يكن عليه دين مستغرق وان كان فلا يصح تضمين البطل الحق  
الغرماء واما كفالة المولى عن عبده فتصح مطلقا وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع  
لان احدهما لا يستحق على الاخر دينيا فلا يتقبل موجبة عبده كما اذا كفيل رجل عن رجل بغير امره فاجاز انما  
لا يتقبل موجبة للرجوع كما مر فكذلك اذا قام فاداه كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بائنا الدين  
من سائر امواله وقائدة العكس بتعلق برفقة العبد **كتاب الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي  
النقل مطلقا وشرعا نقل الدين من ذمته الى ذمته اي من ذمته الميسر الى ذمته المحال عليه واما اخصت  
بالدين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فان نقل الشرعي جاز ان يؤثر في  
الوصف الشرعي كما ان البيع الشرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعي ويتبعه نقل  
العين الذي هو البيع المدبون بميل والدين محال ومحال له ومحال له محال له معنى يطلق ايضا عليه  
هذه الالفاظ الاربع في الاصطلاح ومن بينها اي الحوالة محال عليه ومحال عليه معنى يطلق ايضا

\_\_\_\_\_

قوله في طين عليه هذه الاطراف الاربعه من الصلوات العظام فليست كما قيلت في بعض النسخ ان هذه اطراف الاربعه من الصلوات  
 اربعه في طين عليه هذه الاطراف الاربعه من الصلوات العظام فليست كما قيلت في بعض النسخ ان هذه اطراف الاربعه من الصلوات



تالان خانه ما و صوفت بختک و قیاس بر مرم  
 خدایک اند من غیر مرغ بهیله ایرون و صرافت خدایک  
 ایرون من غیر بهیله ایرون خوراک و طریقت  
 حق قابولان خدایک اگوز لاله شین اگوز لاله شین  
 بی اسبیط همان من غیر مرغ و صرافت خدایک  
 و سنان با نوری شامخ با نوری بوزن غیر جو  
 بود و با نوری شامخ و فال با نوری نو و افق  
 مقصور بر مرم و سنان

**مشارف**

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint vertical crease is visible on the left side, suggesting it was once part of a bound volume. The overall tone is a warm, off-white or light beige.



فوالله ومصدره اليك انما قاله فيسبح حوان نغرض اننا ما لا يقض المستقر مع بله برب العوض واما به ففقه على سحر العوض السحر انما هو السحر السحر  
وهو نوع نفع السحر بالعرض قد نرى سحر السحر من عرض جرحنا وقبل هذا ان السحر شرط وانما لم يكن فلا بأس به بل كاستحي

المضاربة وهي كالضمان من حيث انها تقتضي وجود البذل من جانب واحد ثم هي مخالفة من ضرب في الارض سائر فيها وتمتد واخذون لغرض في الارض  
الذين ثبت دخولهم في التجارة وتمتد المضاربة لهذه العقد المودع ولان المضاربة سمي في الارض غلبا للرجح كذا في الترتيب واما التصحيح وضاربه  
في المال من المضاربة ومعنى الغرض والمضاربة المضاربة وقد فرضت فربا اي وفقت اليها لا ليخرج تخمينه ويكون الرجح بينهما فتمت المضاربة  
اصطلاح الفعلا

[illegible]

ق ٨ ولما ذكره هذا الاقراض انتهى من قرضه بترضاها في المحر  
الرجح ٩ وفي المحيط الا ان يكون الجرح قال نعمنا في المحر  
عنى هذا المائل لان قوله ارض عني لا يجعل الوكالة كانه امر  
بالتراض عنه واما يصير رضانا معناه اذا كان على الجرح دين  
فكان اقرضنا بما عليه انتهى محل الشبهة

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

1

الخطب من قبله في انفسه  
في انفسه في انفسه في انفسه  
في انفسه في انفسه في انفسه  
في انفسه في انفسه في انفسه

وَأَمَّا سَبْرِي فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ لَهَا عَلَيْهِمْ نَفْعٌ  
لَا يَنْفَعُهُمْ إِذَا جَاءَهُمُ الْبَلَاءُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ  
وَأَخْذِيَ وَكَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ

و هو البسملة  
عشرة على فاعل الله

[illegible]

المعصومين من الاستحسان وضع المال في الاستحسان

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه



هذا المال والمكسب على ما رزقه الله سبحانه بيننا وبينكم من الخيرات من المصارف والمضاربات  
يقول المصارف قبلت وحكمها انواع الاول انها ابدع ولا يفسد المال بادن المالك لا على وجه  
المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سبيل الشراء فيه بدلا وبخلاف الرهن لا فيه وثيقة ونوكيل  
عند عمله لا يعرف فيه ثابته حتى يرجع ما يضمن التهمة على رب المال وشركة ان يرجع لا يحصل بالمال  
والعمل فيشتركون فيه وعصا <sup>التي</sup> كانت تعدية على ما لا غيره فيكون ضامنا ولو وصلة اجاز يده اى  
المصارف اذا اشترى ما يبيع ثم يبيع ويصرف فيه من اجاز رب المال ويجوز كذلك المستبضع واجازة  
فاسدة <sup>ان</sup> صدقت فان الواجب للمصارف فيها اجر المثل كالاجارة الفاسدة وهو بدل عليه لا يستحق  
المسعى لعدم الصورية ولم يرض بالمال مجانا فيجب اجر المثل فلا يرجع لا يكون في المضاربة الصحيحة ولا في  
ما اراد اجارة بل اجر عمله كاهو حكم الاجارة الفاسدة مطلقا اى سواء ربح او لا بل لا زيادة على الشرط  
كاهو حكم الاجارة الفاسدة وقد ثبت ولا ضمان فيها اى المضاربة الفاسدة كالصحيحة لا يمين فلا يكون  
ضمينا واما دفع المال الى اخر وشرط الربح الى المالك بضاعة وشرط للعامل ففرض واما غير ذلك  
الوقاية حيث لم يقدّر الضاعة والعرض في سلك الابداع وغيره لما ورد علي بن ابي طالب رضي الله عنه في المضاربة  
اذا كانت عند شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او فرضا وشرطه تسمية الاول كون رأس المال من ايمان  
فلا يصح الا بما يصح به الشركة لانها نصير شركة بحصول الربح فلا بد من مال نصبح به الشركة وهو الدار والدار  
والتيرو والفلوس النافعة كما سبق في قوله في عرضها او بر سبعة وعمل مضاربة في شبه قبيل لا يتم  
المضاربة الى العرض بل الى ثمنه وهو ما نصبح به المضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكاله او ودية  
او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضافة اليه والثاني كونه عينا لا دينا لان المضارب ايمن ابتداء ولا ينص  
كونه ايضا فيما علي بن الدين فلو قال اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف ثم جرح خلاف ما  
لو كان له دين على ثالث وقال اقبض مالي على فلان وعلم به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة  
الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا وهو يصلح ان يكون رأس المال والثالث تسليمه الى المضارب  
حتى لا يبيع الرب المال فيه بدلا ان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالوديعة بخلاف الشركة  
لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من  
التصرف فيه واما العمل في الشركة في الجانبين فلو شرط خلو اليد لاحدهما لم تنفذ الشركة لانتفاء  
شرطها وهو العمل منها فيشرط العمل على رب المال مسددا اى ان شرطا ان يعمل المالك مع المضارب  
فسدت المضاربة لانه هذا شرط يمنع من تسليم المال الى المضارب والتجلبت بين المال والمضارب  
شرط صحة العقد فاياباه كان مقصدا ضرورة <sup>الربح</sup> والربح كون رأس المال معلوما مثلا ببقاى المنار  
تسمية بان يقدّر على قدر معين من مال يصح به الشركة او اشارة كما اذا دفع مضاربة الى رجل دارم  
لا يقر قدر ما فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفها للمضارب مع مبيدة البينة للمالك والمضارب  
كون نصيب المضارب من الربح معلوما عنده اى عند العقد لان الربح هو المقود عليه وجهالة نوجبه

و من طرفها خسته گردن السج و الصوب سینه  
کلیه بطلهر علی زانو و با لبه الاذن بران میزدند  
که آنرا از او بردارند و در کتب دیگر هم مذکور است  
که این کار را در کتب دیگر هم مذکور است

ما بعد من اهل الارض وعنا و امر بجمع الامم على  
 راس اهل امار معلوم على الفضل ولو اضعف  
 قدر بغير حاله عند العقد سر من له

غلامها لور و علی الصبار بعلیب و لم یوجد ما یؤدی منه من مال الصبار به او استحقاقه بر مشتری در هیچ الصبار بپایند و لم یوجد ما یؤدی فاذی مال  
 نفی بر رجوع الیه از باب التمسک  
 سوره الدار در همینست ان الصبا عنه و دیعه بر یزداد او اختلف شقیب الیه النفس لواجار بعد  
 سوره الدار



فساء العقد والسادس من شروط البيع فيها يجب لا يستحق أحد هاد راسه ما يعطيه الشرع في البيع  
احتمال ان لا يحصل من البيع الا فدر ما شرط له واد انفق الشرع في البيع لا تخفى المضاربة لانها  
توزن بخلاف القياس بالنظر بطريق الشرع في البيع فتنقسم على مورد النص فتنبه بشرط زيادة قدر  
سنتين احداهما فله اجر مثله لانها برض المالكين لا واسيل الى السعي المشروط للفساد فيضار الى اجر المثل  
ضرورة البيع الرب المال لا ينفك ان ملكه كذا ان ينفك المضارب بغير شرط بوجوب جهالة الرب كما لو قال لا  
نصف البيع او ثلثه او ربعه بشرط ان يدفع المضارب دارة الى الرب المال بسكنها او ارضه سنة  
ليدرعها لما تقرر ان الرب هو المقود عليه لجهالة نفسه العقد وغيره لا اي غيره ذلك من الشروط الفاسدة  
لا ينفك المضارب بل يبطل الشرط كما شرط الخبير على المضارب لانها جزء هالك من المال فلا يجوز ان  
يلزم غير الرب المال كغير شرط زائد لا يجب قطعي الشرع في الرب والجهالة فيه فلا ينفك المضاربة لانها  
لا ينفك بالشروط الفاسدة كالوكالة لان صحبتها توقف على البصيص فلا يبطل بالشرط كالمهنة واد  
صحبت له اي المضارب في مطلقها وهو ما لم ينفذ بكان او زمان او نوع من التجارة كحوان يقول فخر  
الملك هذا المال مضاربة واد برده عليه البيع مطلقا اي بفقد ونسيئة الا باجله بتهديد عند التجار كسحب  
حصة ولد ايضا الشراء والتوكيل هما اي بالبيع والشراء والسفر والابضاع وهو دفع المال ايضا  
ولو لم يرب المال وسبق ان لا يبطل المضاربة والابداع والرهن والارتمان او الا في سجنار والاحتيال  
اي قبول الحوالة بالتمس مطلقا اي على الايسر والاعسر لان كاذل من ضيع التجار لا المضاربة عطفت  
على البيع في قول من مطلقها البيع اي ليس له فميزان بضارب مع الاجنبي الا بانه او بالعلم والرب لا ان السعي  
لا يستتبع مثله استوائهما في القوة كالوكالة لا بلك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانها يمكن  
الاعارة والكتابة لان الكلام في الضرر نيابة وادما يتصرف بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك النفع  
والمكاتب صار حرا واد المضارب على طريق النيابة فلا بد من التصريح به او التوقيع التام بالبيع  
والابضاع دون المضاربة فنقضهما ولا ينفذان اي الادن والاعل برأيك في الاوضاع والاستدانة نحو  
ان يشتري بالكثر من مال المضاربة بل يجب التصريح بها لانها ليس من صيغ التجار ولا يحصل بها الغرض  
وهو ارجح اما الدفع بضاربة من صيغهم وكذلك الشركة والحلطة بما لا ينسب فيخرج هذا القول ودفع  
على الاستدانة بقوله فلو شترى بها لها اي المضاربة بوابقها بالماء او حرا مناع المضاربة من موضع  
الى اخر بما لا لها لها بعد ذلك القول كان منطوقها انه استدانة في حق المالك بلا ادنية بما قال بالمال  
لانه اذ قصير بالثاء محكم حكم البصيص وان صيغه اخرى شرطه ما زاد ودخل في اعلم برأيك وانما قال امر  
لان ان صيغة اسود لم يدخل تحت اعلم برأيك عند ان صيغه اخرى شرطه لما تقرر ان السواد عيب عده  
بخلاف سائر الالوان كالحلطة اي حلط مال المضاربة مال نفسه فلا يقص اي اذ دخل في اعلم برأيك  
اي بضم المضارب هما اي بصيغة اخرى والحلطة لا ينفك من مال المضارب بانه وله حصة صفيان مع وحصة التوب  
في مالها يعني بصيغ المضارب شركا في التوب قدر ما لزم من الصيغ فاذا ابيع التوب كان حصة قيمة الصيغ

توکل علی ربکم

و دقت با ما ای طار را ده نشانی مع انوب طایه او را  
را ده نشانی بکون الصبحه احر و سحر و تفسیر مع السحر  
و کس در میان و فضا الفجر من اول الفجر لان السحر  
سحر و جد فضا و السحر و علی السحر و ای السحر  
سحر و جد فضا و السحر و علی السحر و ای السحر

[illegible]



امت جبران مطلقا هو ما لم يبد بكان او زمان او نوع من التجارة كما سبق منه اما ما ذكره ليس كذلك فيكون من قبيل ما لا يشبهه على ان قوله عليه المالك صغر على سبيل المثال من المالك والسلف  
والوقت والتخصيص كما يظهر من قوله لا المضاربة بطريق الاحوال في ٢٣ من لفظ المضاربة على تخصيص المالك بطريق التجارة لا بطريق كان كقوله الرقيق في ٣٣ هذا  
على قول ابي حنيفة وعلى قولهما يتحقق كمال العقد بناء على ان الاعناق يتحقق عنده خلافا لهما كما اشير اليه هنا في الهداية واصل المسئلة ترى كتاب النفاق في ٢٤ فيضمن بالنقص من حال المضاربة  
كذلك في الهداية في ٢٥ لا لا ما يقع من التصرف اذ لا يشترط فيه ليقين عليه كذا في الهداية في ٢٦ اي يتحقق على غير الثوب ايضاً وعلى قيمته معصوماً فما اصابه الصبي يكون له مضارباً وما اصابه الثوب  
الا يضمن يكون مال المضاربة حتى لو اشترى بزمانه وصنفه بزمانه ما حدثت له الا مالاً ما لا يجر من المال والمضارب ما شئت لا يجر الصبي والمباقي منها على مضارب  
توتيق في ٢٧ بالبلدة لا نه لو خصها بسوق معين منها لا يتقيد به لان البلدة كبقعة واحدة فتفاوت اسواقها قليل اذا صرح بالثوب بان قال على هذا السوق ولا يفرق غيرها

والمراد من تخصيص البلدة كان يقع التجارة فيها حتى لو عامل  
مع غير أهلها فيها جاز كما في التبيين في ١٠٢ لا يملك  
ولم يزد قيمة الولد على الف وزادت قيمة الأم حتى صارت  
الف وخمساً صارت الجارية ام ولد لمضارب ويضمن له  
المال الفاً وما شئت وخمساً ان كان موسراً وان كان معسراً  
فلا سعة عليها لان ام الولد لا تسعى وفالم يضمن له  
المال راس ما له فالولد رقيق ثم يأخذ منه ما شئت ويضمن  
على ان تصيبه من الرجح عمر ٤ فلهذا ان الجارية لا  
الماخوذ صار راس المال المتقدمة استيفاء فالجارية كلها  
بمع شريح ٥ خلاف التوكيد الشراء لان يشترط ان  
اذا قامت قرينة على خلافه كقوله اشترى هذا ابي حنيفة  
او استخدمه او جارية اطلاقاً في ٢٢ والمراد من  
الرجح ان كان يكون قبل العقد كقوله راس المال سواء كان  
في حيلة مال المضارب في رجح اوله يكن حتى لو كان راس المال  
الفاً فاشترى المضارب عبداً في فقه واحد منها الف  
فأعتقه المضارب لا يضمن عتقه واما ما نسبته الى اشتقاق  
المضاربة فانه يظهر في الجملة رجح حتى لو اعتقه راس المال  
في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منها وهو  
خمساً مائة موسراً كان او معسراً كذا في النفاذ والظهور  
وان لم يظهر رجح بالمعنى المذكور جاز اذ لم يمتد بغيره  
فأدت قيمة هذا راس المال عتق نصيب المضارب  
ولم يضمن له راس المال وسعى المقتضى في قيمة نصيب  
المال ولو اشترى الشريك من يمتنع على شريكه او اصاب  
او التوسى من يمتنع على الصغير نفذ على العاقل  
اقا اشترى من يمتنع على المولى فانه يصح ويقتضى  
انه لم يكن مستقراً بالدين والا لا يحرم وتكون زنة  
قيمة الولد على الف وزادت قيمة الأم حتى صارت  
الف وخمساً صارت الجارية ام ولد لمضارب ويضمن له  
المال الفاً وما شئت وخمساً ان كان موسراً وان كان معسراً  
فلا سعة عليها لان ام الولد لا تسعى وفالم يضمن له  
المال راس ما له فالولد رقيق ثم يأخذ منه ما شئت ويضمن  
على ان تصيبه من الرجح عمر ٤ فلهذا ان الجارية لا  
الماخوذ صار راس المال المتقدمة استيفاء فالجارية كلها  
بمع شريح ٥ خلاف التوكيد الشراء لان يشترط ان  
اذا قامت قرينة على خلافه كقوله اشترى هذا ابي حنيفة  
او استخدمه او جارية اطلاقاً في ٢٢ والمراد من  
الرجح ان كان يكون قبل العقد كقوله راس المال سواء كان  
في حيلة مال المضارب في رجح اوله يكن حتى لو كان راس المال  
الفاً فاشترى المضارب عبداً في فقه واحد منها الف  
فأعتقه المضارب لا يضمن عتقه واما ما نسبته الى اشتقاق  
المضاربة فانه يظهر في الجملة رجح حتى لو اعتقه راس المال  
في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منها وهو  
خمساً مائة موسراً كان او معسراً كذا في النفاذ والظهور  
وان لم يظهر رجح بالمعنى المذكور جاز اذ لم يمتد بغيره  
فأدت قيمة هذا راس المال عتق نصيب المضارب  
ولم يضمن له راس المال وسعى المقتضى في قيمة نصيب  
المال ولو اشترى الشريك من يمتنع على شريكه او اصاب  
او التوسى من يمتنع على الصغير نفذ على العاقل

في الثوب للمضارب وخصه الثوب لا يضمن من مال المضاربة ولا تجاور عطف على قوله لا المضاربة ليس  
له في مطلقها تجاور بله او سلفه او وقت او شخص عليه المالك لان لم يملك التصرف الا بتفويض فيشترط  
بما فوض اليه وهذا التقييد عند لان التجارات تختلف باختلاف المكنة والامتنع والافاق والاشخاص  
وكذا ليس له ان يدفع بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير  
هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان كان جاز بان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى واشترى  
سلفه غير ما عتقه او في وقت غير ما عتقه او باع من غير من عتقه ضمن وكان ذلك له ولله رجح وعليه جبران  
لان يتصرف في مال غيره بغير امره وان يتصرف فيه حتى رقه الى البلد الذي عتقه يرى من النقصان لا يضمن  
خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا  
اي ليس له ايضا ترويج في من ماله او عن في يوسف ام يروج الامه لان من الكتاب اذ يستفيد من  
وسقوط النقص من مال المضاربة ولها ان ليس من التجارات والعقد لا يضمن الا التوكيد بالتجارة فلا  
وان كان اكتساباً كالكتابة والاعناق على ضعف قيمة ولا يشترط ان يمتنع على راس المال بغير امره او يضمن بان  
قال ان ملكه فهو حر لان المضاربة ان يتصرف بحصول الرجح وهذا انما يكون بشراء ما يملكه بغيره وهذا  
ليس كذلك ولا يمتنع عليه اي المضارب ان كان في المال رجح لان نصيبه يمتنع عليه فيشترط نصيب ربح  
المال فان فعل اي اشترى من يمتنع على واحد منها صار اي شراؤه لنفسه دون المضارب لان الشراء  
متى وجد فنادى على الشري ينفذ عليه كالرجح بالشراء اذا خالف وان لم يكن رجح صح اي شراء من يمتنع  
عليه لا شفاء المسمى فان ظهر اي الرجح زيادة في قيمة بعد الشراء عتق حظه اي المضارب من العبد لا يملك  
قريبه ولم يضمن للمالك شيئاً الا انما عتق عند الملك لا يضمن منه راسب زيادة قيمة بلا اختيار فصار  
كالوحي ثم مع غيره بان اشترى امرأة ابن زوجها ثم مات وترك هذا الزوج واخا عتق نصيب  
الزوج ولا يضمن شيئاً لاجلها لعدم الصنع منه وسعى العبد في قيمة نصيب المالك من العبد لاجلها  
ما ليس عنده معه اي مع المضارب الف بالنصف فاشترى بزمانه ففهمها الف فوطها فولدت ولداً مساواً  
الف فادعاه حال كونه موسراً فبلغت قيمة العا وخمساً له سعى للمالك بالف وزعمه او اعتقه اي ان شاء  
المالك استسعى العلام في الف وما بين وخمساً وان شاء اعتقه فان قبض المالك الف من العلام  
ضمن المدي نصف قيمتها اي الامه وذلك لان دعوة المضارب وقت صحته ظاهر لان تجار على انه ولد  
من الكاح بان زوجها الباقي لم يمت باعها منه وهي جلتى من حمل الامر على الصلاح لكن لا ينفذ هذه الكوة  
لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية ولدها مسئول راس المال فلا يظهر الرجح في مالها  
عرف ان مال المضاربة اذا صار اجناساً مختلفة كل واحد منها لا يريد على راس المال الا يظهر الرجح  
عندنا لان بعضها ليس باو في بعض من يمكن للمضارب نصيب في الامه ولا في الولد واما الثابت  
له رجح حق التصرف فلا ينفذ دعوتها فاذا ارادت قيمة وصارت العا وخمساً له ظهر الرجح فلك المضارب  
من نصف الزيادة فنقدت دعوتها بوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما ادعى عتق الولد ثم ظهر الرجح حيث

من ان يمتنع اي على الساع الا ان يمتنع في وقت واحد ولا يمتنع في وقتين

صورت مضارب معترف ومن اشترى بعد ان شيا باضعفه بائنين من عتقه ثم باعها بالدين واربعه ما به ياخذ راس مال الجاهل راس مال ولا ياخذ مضارب  
ابحتمية لاجل وضعه وانما بينهما على شرط صرح به السلف



قوله فاذبح فخذ انت شركه في المال فبغير كلف ما لا يفرضه فبغير كلف المصارف الاول وقال في العنايه قوله  
ثم ذكر في الكتاب بيع القدر وري بغير الاول ولم يذكر ان في قبضه راسه لقوله من قال من المثل في بيعه ان لا يصير الثاني  
عنه في حقه راسه وعندهما يصير بناء على اختلافهم في موقع الموضع ونسبهم من يقول رب المال بالخيار بين يمينه وبين  
والثاني في هذه المسئلة باجماع اصحابنا وهذه القول هو المشهور من المذهب ثم ان ضمن الاول تحت المصارف في بيع بين  
الاول والثاني والريح بينهما على شرط لا يملكه المصنفان من وقت الخلق بل يرفع وان ضمن الثاني ربح على الاول فممن  
وصحت المصارف ان يثبت في الريح بينهما على شرط لان قرار المصنفان على الاول ويطلب الريح للثاني ولا يطلب الاول اسه  
قلت ولا يطلب الريح للاول ايضا لو ضمن كما في شرح المحج اسه  
قوله ويطلب لهما ذلك لان عودانه وقع له صيرته لثمة المصارف بين والغيره لم يسمع ان يربح للمصارف الاول في البيع  
ولكن بهذا التفسير لا يعم صرعا به بيب نصيب ان في الثاني الا يقول كالربيع لان عودانه وقع غيرها ولم يرد عليه  
للمالك لانه عاكف وهو كانه  
قوله ولو قبل ما ركبك الله فهو تحت نصفا فلكونه انما قال فلكونه جهرا لاحقا والاسباب ان يقال فلان ثمة وما في فلفن  
بقي منصفان ففصة على لفظ التفسير المشتهر بينهما  
شر سلا

حيث لا ينفذ اعتبار السابق لان انشاء فاذ ابطل لعدم الملك لا ينفذ بعده بحدوثه واما الدعوة فاجبار  
فاذا روي في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذ الملك بعد ذلك نفذ وتوهم كما اذا اخبر بخرجه بغيره  
برد اجاره فاذ الملك بعد ذلك صار حرا **باب ضارب بلا اذن** اي دفع المصارف للمالك الى غيره  
مصارف بلا اذن للمالك بغير اذنه في مال غيره الثاني واذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني او اذ هو قوما  
وظاهر الرواية في رواية بغير مالم يربح وهو لا يملكه الحسن عليه السلام ملك الا بصلح فلا يصح  
بالعمل ما لم يربح فاذا ربح فثبت له شركه في المال فبغير كلف ما لا يفرضه فبغير كلف المصارف وجه ظاهر الرواية  
ان الريح انما يحصل بالاول فبما سبب حصول الريح مقام حصة حصوله في غيره فربما المال مضمونا به وهذا  
اذا كانت المصارف الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يصح الاول وانما عمل الثاني لا يجبر فيه ولا يجبر  
لا يستحق شيئا من الريح فلا يثبت الشركه بل لا يجبر على المصارف الاول والاخرين لا يشرط من الريح وان  
اذن او المالك قد دفع بالثالث ونفد الثاني وربح وقبل ما ربحه اسه فبينما نصفا بيني وبين  
ما دفع اليه رب المال المال المضاربة بالنصف واذن لربان يدفعه الى غيره قد دفعه بالثالث ونفد الثاني  
وربح فان كان رب المال قال له ان ما ربحه اسه فبينما نصفا فللمالك النصف وللآخر النصف  
وللثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة صحيح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط  
نصف جميع ما ربح اسه ومارزقه اسه جميع الريح كان له نصيب جميع الريح فلا يكون للمصارف الاول ان  
يوجب شيئا من ذلك لغيره لاما اوجب له الثاني وهو ثلث الريح ينصرف الى نصيبه خاصة فيسبب السبب  
ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع له كمن استاجر رجلا على جباة ثوب بدينهم فاستاجر الخياط من  
يحيط بنصفه ثم طالب للاول النصف كذا هذا ولو قبل ما ربحه اسه فبينما نصفا فلكونه  
اي للمصارف الثاني الثلث والثلثان بين المصارف الاول وبين المالك نصفا لان المالك شرط  
نصف جميع الريح بنصف ما يحصل للاول من الريح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع  
ما حصل للمصارف الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما ولو قبل ما ربحه اسه  
فبينما نصفا نصفا وقد دفع الى غيره بالنصف فللثاني نصف ولهما اي للاول والمالك  
نصف لان الاول شرط للثاني نصف الريح وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط  
لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف كان بينهما ولو قبل ما ربحه اسه فبينما نصفا  
فبينما نصفا وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولاشي الاول  
لان المالك شرط لنفسه جميع الريح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط ولاشي  
للاول لان عمل ما كان له الثاني كمن استاجر رجلا يحيط له ثوبا بدينهم فاستاجر الخياط من  
بدينهم فانه لا يسمي الاول شي بحيث عقد على جميع حقه ولو شرط الثاني لثمة اي للمصارف الثاني ثلثي  
الريح فللمالك والمصارف الثاني نصفا ونصفا المصارف الاول ثلثي السدس من الريح لا يشرط للثاني  
شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه النصفا بالسمية لان التزم السلامة

اي هذا باب من المصارف فلفن الثاني ان قوله ضارب بلا اذن من عنوان الباب حتى كونه بالاجور وليس كذلك وان  
وكذا نصيب من الثاني فانما يصح على المصنف قط ولا يستحق الثاني المال او حصة كانه الضمان عليه دون الاول غير  
الثاني وانما ضارب المال لا يأخذ الريح ولا يصح له ذلك كما في المبسوط فان من الاول تحت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الريح على ما شرطه وان الثاني ربح ما شرطه  
وصحت بينهما وكان الريح بينهما وطالب الثاني ما دفعه دون الاول غير  
وكان نصف فلا ضمان على احد من المصارف لان الاول جبر في المال لا يشرط في الريح فلا ينفذ شرط الثاني ولا يجب النصفا لان الضمان انما يجب باثبات الشركه ولم يوجد ويكون  
الريح لرب المال والمصارف الاول اجر مثلا لان عمل الثاني وقع له ولا يشرط في الاول من شرط لان المضاربة الثانية صحيحة وقد سمي لها شيئا هو مستحق للغير نصيب كذا قيل  
ولا يخفى ما في قوله لان المضاربة الثانية صحيحة من المصنف  
وانه وكذا لو شرط للمصارف الثاني اكثر من الثلث  
او اقل منه فباقي بعد ما اخذ منه فهو ربح المالك والاخر  
غير قوله لا يحصل ما كان له الاول الصواب هو ان الثاني  
الكل في الثاني كما قيل  
قوله لا اوجب للثاني وهو ثلث الريح يعرف ان نصيبه فان  
فمن بين مريم السدس للمصارف الاول قلت لا يصح  
يكون مستحقا لهما في النصف والثلث على شرط لان  
لثاني الثلث ففرض سبب استقامتهم فلا يطلب السدس  
من ربح ربحا واحدا النصف بين المصارف الثاني  
ولكن السدس انما للمصارف الثاني على ما شرطه  
الربح الاول ويطلب له ذلك وان لم يجز في الثاني  
لا يكون مستحقا لثاني المدة المذكورة في الشرع  
قوله ولو قبل ما ركبك الله فهو تحت نصفا فلكونه انما قال فلكونه جهرا لاحقا والاسباب ان يقال فلان ثمة وما في فلفن  
بقي منصفان ففصة على لفظ التفسير المشتهر بينهما  
قوله ولا لا قول في انما اخره في المال ولو قبل ما ربحه  
المصارف ففرضه المالك في النصف والثلثان بين المصارف الاول وبين المالك نصفا لان المالك شرط  
نصف جميع الريح بنصف ما يحصل للاول من الريح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع  
ما حصل للمصارف الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما ولو قبل ما ربحه اسه  
فبينما نصفا نصفا وقد دفع الى غيره بالنصف فللثاني نصف ولهما اي للاول والمالك  
نصف لان الاول شرط للثاني نصف الريح وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط  
لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف كان بينهما ولو قبل ما ربحه اسه فبينما نصفا  
فبينما نصفا وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولاشي الاول  
لان المالك شرط لنفسه جميع الريح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط ولاشي  
للاول لان عمل ما كان له الثاني كمن استاجر رجلا يحيط له ثوبا بدينهم فاستاجر الخياط من  
بدينهم فانه لا يسمي الاول شي بحيث عقد على جميع حقه ولو شرط الثاني لثمة اي للمصارف الثاني ثلثي  
الريح فللمالك والمصارف الثاني نصفا ونصفا المصارف الاول ثلثي السدس من الريح لا يشرط للثاني  
شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه النصفا بالسمية لان التزم السلامة



رسالة المصطفى محمد (ص)

فان اسم نغروان عاشا وقيل على ردة بطر وعندهما بحر ولا يتوقف كذا في شرح الجمع **ع ٢** لا بد منه عليك ان تفيد هذه المسئلة  
انما ردة قس على ردة ثرو مات او لم يمت بدو الحرب في حكم المسئلة واحدا وقال في الكافي لو كانا مضاربين هو الموت قد مضى ردة على حالها انتهى  
محابب الكافي قال في الصبابة وتوقف تصوف الموتى لتعلق حتى الورثة ولا توقف في مكدر المال لعدم تعلقم به انتهى ومن يظهر معنى قول  
المرتبة فان في الصبابة خللان ما لم يجد من العدة في باع واستمرى يكون على رتب المال في قول ابى حنيفة وفي قول ابى يوسف حاد في  
**ع ٣** لان صحته بالاربعه والتميز ولا يخلو في ذلك والمصاره الصحيح حتى على صحته لو كان كذا في الصبابة فيقيد المضاربة على حالها اي  
في الصبابة **ع ٤** اي لا تضطر المضاربة الاولى ومساء عدم صحة المضاربة الثانية فانها اذا لم يصح في طرارب المال فامور المضاربة كذا

في شروع الهدية ثم انه انما قيد به في المضارب لان رب المال  
ان اخذ مال المضارب بعينه وبيع واشترى فان كان  
رأس المال بقية فنقص المضاربة بخلاف ما اذا كان عرضا  
فانه لا يكون نقصا ثم ان هذا الحكم لا يقتضي سواها بل قد يكون  
بعض مال المضاربة او كله كما في العارية ثم ان صاحب الهدية  
قيد بالسنة بان يصدر من رب المال بعد ما دفع اليه المال شراء  
واهل صاحب الدرر ج ٢ في بطلان المضاربة في الصورين  
والمراد بالمضاربة المباحلة عنده في الصورة الثانية على  
الاولى على ما صرح به صاحب الكافي حيث قال لا يعد الا بصح  
المضاربة الثانية ولا نقصد المضاربة الاولى انتهى ٧ فان  
كان ذراهم ورأس المال ذناير او بالعكس ٨ فلفظ الكافي وان  
يخرج على ان يجبر رب المال بالمثل على المشتري واقضى صاحب الدرر  
انه ويحول الاتفاق على ان يجبر المول على المشتري اوضح  
فان اطلاق رب المال على البائع ليس بمقتضى في كلامه ٩  
٩ قيد به ان الحكم في عيبد المضارب وعيبد الاجنبي كذلك  
دفعنا لما يتوهم من كون عيبد المالك مانعا للمضاربة كعهده  
على ما تروى في قيد عمل عادي ليس بقيد بل يصح التزكية  
ويكون لسيده وان لم يكن بشرط عمله وقيد بعبد المالك  
لان عيبد المضارب بشرط شيء من الرعي ولم يشترط عمله  
لا يجوز ويكون ما شرط رب المال ان كان على العبد دين ولا  
يبيع سواء شرط عمله ولا ويكون للمضارب عيبد ١٠ اشارة  
الى دفع ما يقابل له رأس المال على الوجه الذي قبض  
واجب عليه وكل ما يتم الا بالقبض ولا يتم الواجب الا به  
واجب فانه اذا كان متبرعا بمحض لا يكون الواجب عليه  
رفع اليد لا وجوب القبض وان ١١ وقوله بغير عهده  
عادر ليس بقيد بل يصح ان شرط ويكون لسيده وان لم يكن  
بشرط عمله وقيد بعبد رب المال لان عيبد المضارب بشرط  
له شيء من الرعي ولم يشترط عمله لا يجوز عيبد ١٢ وهو  
بطلان الوفاء المتوسط بين البائع والمشتري وجعلهما  
بيع وبشرط من س ١٣ يجوز ان يتاجر وتواشج  
على البيع والشراء لا يجوز لعدم قدرته عليه ولا يحل له تجار  
ان يتاجروا يوما للخدمة فيستعمل في البيع والشراء  
في آخر الخدمة ولو عزم من غير شرط واعطاه شيئا لا  
به وبجرت العادة عيبد ١٤ في عيبد المالك  
١٥ في حكم المالك ر ١٦ الحب ما اذا وادعاه  
ففي القضاء او بعده وكانت المضاربة مكانا  
او قبل القضاء او بعده او اما بعده ففي المضاربة  
كما في ذلك ان تقول لسلطان المضاربة كان  
كاستغناء عنها لكونه في حكم الموت واذا  
سلما فلهما حاشا له على ما ذكرنا وفي ارض  
من الورثة بحجته مثلا مع تعليق حق العدة  
واما ١٧  
١٨ في ان يجبر صاحب المال ان يملكه فان حصة المالك  
يخرج الى رضى المحار عليه ورضاه المجلد ١٩  
٢٠ ليس له انك

فان لم يسم ربح عليه في استأجر رجلا ليحيط له ثوب يدبره فاستأجره الاجبر رجلا آخر ليحيط به  
ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر مع شرط المالك ثلثا ولغيره اي عند المالك ثلثا ليعاود اي مع المالك  
ونفسه ثلثا لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية والنسليم لان العبد يد اعمته خصوا او كاي  
ماذ وناذ واشتراط العمل اذن لا يرد له الا الى المولى لاخذها او دفعه العبد وان كان محجورا عليه واد المبيع  
التخلية لا يمنع النسخ ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لا يمنع التخلية فيبيع النسخ اذا صح كان ثلث  
الربح للمضارب لان الشرط هو هذا المذمور والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد  
فليس فيه وان كان عليه دين فالمضارب يبطر اي المضارب يوفى احداهما اي المالك والمضارب لا ياتوكل  
ويؤتي الوكيل او الوكيل يبطر الوكالة وتحق المالك بغير الحرب من يد او حكم القاضي بانه كالموت لا خوف  
المضارب لان مقره انما يوقفت بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضارب ولو لم يبار في صحته فلا خوف  
في ملك المالك فيثبت المضارب على حاله ولا يبطر بالبيع الى المالك بضاعه او مضاربة فان قبل يبيع  
ان يكون الا بضاعه للمالك فمسد للعقد لان الربح يكون للمالك وقد اعتبر في مفهوم الشركة في الربح  
وشرط كونها مشاعا بينهما قلنا العقد اذا صح استأجر باعتبار شيوخ الربح بينهما لا يبطر بتخصيصهما  
بأثره وعند فرط يبطر اي المضارب يقر له اي عمل المالك اياه ان علم له انه وكيل من جهة فبطر  
على يقر له كما في الوكالة واد اعلم والمال عرض يسهل ولا يسهل عنه لان له حقا في الربح ولا يبطر ذلك  
الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليطهر ذلك ولا ينفق في شيئا ان البيع بعد العمل كان للضرورة ليطهر الربح  
ولا حاجة اليه عند النقد ولا في نقد من جنس رأس المال لانه معزول في حقه ويبدل بغير حلاله اي اذا عمل  
والمال نفوذ في من خلاف جنس رأس المال فليس له ان يبيعه بجنس رأس المال قياسا ان النقد من جنس  
واحد في حيث القيمة وفي الاستحسان لانه لا يوجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال ولنا  
يتحقق ذلك برد جنسه فكان له يبيع ضرورة افرق اي المضارب والمالك وفي المال ربح ودين له  
اي المضارب طلبه لانه كالاجير والربح كالاجرة له وقد سلم له ذلك فيجوز على تمام علمه كافي الاجارة  
المحصنة كالدال فانه يبيع بالاجرة والسمتار هو الذي يجلب اليه المروض والجووانان ليسهما باجير  
من غير ان يستأجره فلو يبيع بالاجرة ويجوز ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة حكم العادة فيجوز ان  
على طلب الثمن ويلازم لا ياتي ان لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض ومتبرع ولا جبر  
على المتبرع ولو كراي المضارب المالك بماي بالطلب لان حقوق النقد تنقل بالعاق والمالك  
ليس عاقد فلا يمكن من الطلب الا بتوكيله فيؤثر بالتوكيل فلا يضيع حقه كذا سار الوكلاء اي كذا وكيل  
بالباع اذا امتنع عن النفاذ لا يجبر عليه لا يجبر على ان يجبر صاحب المال ولا يضيع حقه لانه كراي ربح  
يعني ان ما هلك من مال المضاربة فهو الربح دون رأس المال والهلاك يضر في البيع لا الأصل  
كما يضر الهلاك في مال الزكوة الى الميعود لا يصاب فان زاد لم يضمن اي ان زاد الهلاك على الربح لم يضمن  
المضارب لانه يضمن فلا يكون ضمنا قسم الربح والمقدار في هلك المال او بمصره زاد الربح لا يباخذ رأس

صواب المال نقد  
 يدبره كان يدبر  
 نقض الحصار  
 فشره مدرك  
 سميت لسمه الما  
 جامع العرب هو  
 منكم او يكمل او  
 موزون ورج  
 كان يملك  
 ما يملك  
 لا  
 المال  
 يمكن من نقد  
 الحصار ما  
 وام المال  
 موهبا

فول شغل بموت احد هما قال يا بھني في سوء علم المضارب بموت رب المال ولم يعلم بھني وفي الرزق وان مات رب المال والمال نقد طلت  
المضاربة في القرض وان عاضا في المال فزلة تظل لا حق القرض فيك ببعء باليمن والنفذ وتوان مصر والمشرقة في  
رب المال وجوا لھم ما في مسمع مھلح المفضضة المضارب في الرخلة وهو فاسن باليكن في الطريق فاعلم الشارع جاز بغير لھا  
في ضا ببع وارجح مل ذلك مصر بمر موت رب المال مات لم يھني وينقذ في سطره اسھي وفول الرزق ما في الشارع مصر  
يھني بمر رب المال في ريد ولو اضر بھني بعد موت رب المال لم يھني الا رب المضر برب المال بھني في اسھي  
ولو جرح المضارب بعد ما مات رب المال لم يھني الا رب المضر برب المال بھني في اسھي





في دفع البيرت المال بالاسوة الاول وهكذا ذلك المال لا يصير العقد الاول منتقضا بملك المال المدفوع اخره في غاية البيان في ٣ ولا تملك المضارب حصة كما قاله ٣٣٣  
 صدر في دفع ٣٣ ولو احتلف المضارب مع رب المال بعد دفعه الرجوع فقال المضارب شيئا بعد قبضه من المال واكرهه في قبضه من المال كان القول لرب المال ولو قال ما البيرة كانت البيرة بينة  
 المضارب فاصحان في دفع البيرت المصدرة هذه باب نصرة على الادعاء في ٤ قيد بالمضارب لا الاجير والوكيل والمستضيغ لا تنفع لهم مطلقا لان الاجير يستحق البيرت لا المحال والوكيل والمستضيغ  
 من غير ان يكون الشريك او سافرا في الشركة لا تنفع له لا في بيع الشركة بذكره النص في الثاني وجوز في النهاية بوجوبها في مال الشركة لا طلق المضاربة ما تصرف في الصحيح لان المضارب  
 في العادة اجير لا تنفع له عمر ٤ اي ما عرف من التجار بحيث لا يقدح في هذا الاتفاق اسرافا في مرفق ٧ وعن ابي حنيفة ان الدابة كالنقعة في الحضر من ماله وفي السفر من مال المضاربة  
 وفي ٨ حتى لا يوجب في المراجعة ذلك وان كانت تحسب في المضاربة وفي ٩ قيد ما يكونه لا تصرف في بيعه ويمن على راس مال المضاربة لا ان يكون فيها فضل ما ان اشترى راس المال عند

بالت قبضه العان ثم باع من المضارب بالدين بعد ما جعل المضارب  
 في الف المضاربة وبيع فيها العان فانه يبيعه من يبيعه على الف  
 وخمسائة وكذا يجوز ان كان في قيمة البيع فصول دون الثمن  
 بان كان العبد يساوي العان وخمسائة فاشترى راس المال  
 بالدين فباع من المضارب بالدين يبيعه المضارب من يبيعه على  
 الف وخمسائة وسحق واما ان كان في الثمن فصول راس المال  
 ولا فضل في قيمة البيع بان اشترى رب المال عند الف فبيعه  
 الف باع من المضارب بالدين فانه يبيعه من يبيعه على الف  
 فهو مستلذ الكتاب فالحاصل ان هذا المستلذ على اربعة  
 اقسام سبعة لا يربح فيها الا على ما اشترى به رب المال  
 واما ان كان المضارب الساج فهو على اربعة اقسام ايضا  
 الاولى ان لا يكون فضل بينهما فان كان راس المال الفاشترى  
 فاشترى بها المضارب عند خمسائة قيمة الف واربعة  
 وثم المال بالف فاذ ربح المال يربح على ما اشترى  
 به المضارب الثاني ان يكون الفصل في قيمة البيع دون  
 الف فانه كالاول الثالث ان يكون فيها فضل فانه يربح  
 على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع ان يكون  
 الفصل في الثمن فقط وهو كالثاني في ان يخط بخمسة عشر  
 و ٧٥ ربح المال دفع اولا العان دفع العان وخمسائة  
 فانه

راس ماله يعني اقتضا الرجوع والمضاربة بحالها في ملك المال او بغيره راد الرجوع لباخذ المال وراس ماله  
 لان الاصل ان البيرة لا يبيع حتى يستوفى المالك راس ماله لان الرجوع زيادة على الاصل وهي لا تكون الا بعد سلا  
 الاصل فاذ اهلك ما في المضارب امانة ظهر ان ما اخذه من راس المال قبض المضارب ما اخذه لانه اخذه  
 لنفسه وما اخذه المالك محسوب من راس المال واذ استوفى راس المال فاقصر بنصف بهما لانه ربح وما  
 نقص من المضارب لانه امن فان اقتضا الرجوع وصح ما في المضاربة من عقد اي عقد اخر فملك  
 المال ثم يرد الرجوع الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فملك المالك العقد الثاني  
 لا يوجب تقاض الاول كالودع البيرة الا اخرقة مضارب في الحضر مبتدأ من مال غيره كدابة فانه اذا  
 مرض كان دوابه من ماله سواء كان في السفر او الحضر لانه لا يحس مال المضاربة فلا يجلب له النقعة فيه  
 بل هو ساكن بالسكنى الاصل وجوب النقعة على الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فكانت في ماله  
 وفي السفر طعانه وشرايه وكسوته واجرة خادمه وعسل شايه والديني اذ الجنيح البيرة كونه كراه  
 شرا وعلمين ماله اي من مال المضاربة فانه اذا اصاح مضارب بمحوسا بالمال المضاربة فوجب النقعة  
 في ماله الاجر الاحتباس بها بالعرف اي غير انه على الحاجة الاصلية ولا ناقص عنها وضمن الزائد  
 على المرفوع وورد الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة الى ماله اي مال المضاربة تمام الحاجة وما دون  
 سمر بعد ذلك ولا يثبت باهلك السفر والاقل لان ربح مضارب اخذ المالك من الرجوع قدر المنق اي  
 قدر ما تنق المضارب من راس المال حتى يرد راس ماله فان فضلا في قيمتهما وان ربحا في باع النصا  
 منافع المضارب من ربحه حسب نقعة اي ما تنق على المنافع من آخره المجر والجر القصار والمحال والصار  
 لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الخا فباراس المال في المراجعة لا اي لا يجلب النقعة  
 نفس في سفره وتقلباته في المال لانه لم يبق فواذلك ولا يزيد ايضا في قيمة المنافع مع اي مع  
 المضارب الف بالنصف فاشترى به رابعه بالدين واشترى بهما اي بالدين بعد اوله يستعد الدين  
 فضاء اي الاثمان عنده اي المضارب عزم اي المضارب خمسائة والمالك الباقي وهو النصا  
 وربع العبد للمضارب وباقيه وهو ثلاثة ارباعه اي المضاربة وراس المال العان وخمسائة لان المال  
 لما صار الدين ظهر ربح في المال وهو الف كان بينهما نصيبين فنصيب المضارب من خمسائة فاذ اشترى  
 بالدين عدا اصار العبد مشتركا بينهما فربيع المضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم اذا اضاع الاثمان فكل  
 النقد كان عليها ضمان من العبد على قدر ملكه في العبد فربيع المضارب وهو خمسائة وثلاثة ارباعه  
 على المالك وهو الف وخمسائة فنصيب المضارب خرج عن المضاربة لا يضره مضوناعله ومال غيره  
 امانة وبينهما شاف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما بينا فيها وارجح على الدين فقط يعني لا يبيع  
 العبد من ربحه الا على الدين لانه اشترى بهما فلو سح اي العبد بضعهما وهو اربعة الاف فخصها اي  
 حصة المضاربة ثلاثة الاف فالانسان وخمسائة منها راس المال والرجح منها خمسائة بينهما نصيبان شري  
 من المالك بالدين عدا يشترى بضعه ربح بضعه لان الف لان يبيع من المضارب كبيع من نفسه لا يبيع  
 من المالك بالدين عدا يشترى بضعه ربح بضعه لان الف لان يبيع من المضارب كبيع من نفسه لا يبيع

ان كان ربح المال في المضاربة  
 ولا يبيع ما يضمن بل يبيع راس المال







The screenshot shows a Jupyter Notebook interface. The top bar includes the Jupyter logo and the text 'Jupyter Notebook'. Below this, there are two tabs: 'Untitled' and 'Untitled2'. The 'Untitled' tab is active, showing a code cell with the following Python code:

```
print('Hello World!')
```

The output cell below the code cell displays the result of the execution: 'Hello World!'.







مستحق المهر وعرضان بعد ما حل منها بعض ماله دون بعض الخ وعبارة اوضح من لفظ صاحب الدرر **ق** الى هنا لفظ الحديث وان  
من دون هذه الصلوة والسلام وقوله لا يفتقر الى قيد من غير ان يفتقر بين كون المرح مضمين وان لا في مثلاً **ق** اشارة الى جواب  
الاستفهام على ما صرح به من المراد بالمساواة المساواة في المرح في المسئلة الاولى والاشهاد الاتحاد جبين المائل في المسئلة الثانية  
وكه هما ما حو من كلام صاحب الكافي **ق** **•** اه في مسائل الشركة من التسويط **ق** **•** في المفاداة والغنا واه **ق**  
ان كان ذلك لا يبرهن الا بقوله فليس الخ لا بدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو كقول القول المتكلم في بعض هذه الادبي من  
خاص وصار الى الشركة اعيانا واضعفا فاشترى من راحم او دنا من نفسه فليس له في خاصة دون شركة والاشترى من

هو وبقسمين الاول اني اذا لم ينسج على المعاوله  
 والكفاحه لم ينسج على الكفاحه فقط والاربع يكونها عينا  
 لم ينسج الكفاحه  
 حروف واما ما بها الاربع والكس اي اب واما الخ لا  
 الا ان ينسج الخ الحروف فاما ان فاضل فان ينسج على المساواة  
 في الاربع قسمه على ما الثلاثة فان شرط المساواة  
 في الاربع او شرط واحد منها فخص به ان شرط العبر عليها  
 كاف الاربع ينسج على ما شرطها على بعضها واما واحد منها  
 الاخر وان شرط العبر على الشرط في نفس الاربع كما ان  
 واشترط العبر على بعضها كما لا يكون ان ينسج في المساواة  
 واما في الشرط العبر على واحد منها وشرط الاربع جميعا فاشترط  
 وانسج ما بها من ذلك يكون ان لا ينسج عليه بخاصة  
 خمسة العاصم له وحده عليه وبصفة  
 حصر بواحد  
 كان ينسج او الفقيه زعموا لغيره والعدد في مقالة  
 الفقه منسج حصر بواحد

۱۰۸







...

وعدا هذه البداية وقال في النهاية وانما قد جرى بها مجرى المعاوضة بين الشئيين لان معاوضة ذلك لم يجر هذا العقد بجري المعاوضة حتى بالواو اذ هو احد ما في الوجود ويظهر ما قلناه ٢٣٦  
ان لو لم يكن قالوا في الخ تبرع علي ان معاوضة الشئيين المذكورين لم يجر هذا العقد بجري المعاوضة وقضا سقط صاحب الدرر ما هو المخرج عليه في الكلام فاجاب ما هو المقصود في المقام والمراد بان  
يخرج عن الآخر ٢ فاذ في النهاية الآية ٢ من الاحوال التي يجب فيها المساواة في المعاوضة المذكورة كما صرح صدر الشريعة ع بان قلعة احدها وجهه الاخر او قلعه وجهه احدها وحمله الاخر  
كفي في البداية ٢ ع حتى ان وجوب اجر المتزكك الاجارة الفاسدة لا يحتاج الى ما بين الاما من غير الخلاف في مسئلتنا وليس خلافا في حكم الاجارة الفاسدة مطلقا بايدها مبارقا قالوا في  
واصلان الاجارة اذا قدمت يجب بغير التسليم ان كان المسمى معلوما لا زاد بغير التسليم على المسمى وان كان مجهولا يجب بالغا ما يلحقه ووجه خلافا هنا ما قرره صاحب الكفا في حيث قال فيمن اجر  
ستدانة استوفى منها فسد بغير اجر المتزكك الا انه لا يحتاج الى نصف الثمن ذلك عند ابي يوسف رضنا ونصف المسمى ونقوم المانع بالعقد والتسمية وفيما زاد على المسمى لم يوجب التسمية

وعدكم بها جرمه بل بالعاما بلغ ان النبي يقول انهم يدبرون  
شروع من طلب نصيبا ومن طلب نصيبا شيئا ما ولا رضاء لهم  
لغوا فاداسقوا اعتبارا وهدا سوتو من ماض بقصد فاسد  
فله اجر مثله بالعاما بلغ انهم **٤** وان اشتركوا في الصلوة  
ولها طلب فارسلوا فاما صاحب الطلب بينهما كما لو نصبت شيئا  
وان ارسل كل واحد ما اخذ الطلب يكون لصاحبه لا رضاء  
غير الملك لا يعتبر جرسا للملك وان كان لكل واحد منهما  
طلب فارسل كل واحد منهما طلبا فخذ السيد واحد فهو بينهما  
وما اصحاب احداهما فهو لصاحبه خاصة وان اصحاب كل اثنين  
سيد فاحسنه ثم ادركه الاخر فالسيد ان اشبه كل واحد الاخر  
من ان يكون سيدا وان اتخذا جميعا كان بينهما نصفين  
لوجود الاشتراك في السبب **٥** كاجتماع الثمار للثمار  
والنكاح وسؤال الناس ونظر الطين وسبعين اثنين ما  
او الحصى والمخ والفخ والكل والعدس والتكسر والمواشاة  
وكذا الاشتراك ان يبياس طين غير ملوكة او يطبخا  
اجرا ولو كان الطين ملوكة او سيلة الزجاج فاشتركا على  
ان يضررا يطبخا او يبيعا جاز وهو شركة النصيب  
كذا في فسخ القدر وروك العزاي انما شركة الوجوه غير  
**٨** بنتي الزاء كهملة وسكون الباء وهين كهملة ما يخصص  
من الارض من الفلات وان **٩** كلان وصليته واشارة  
اليه وقربها فانه لا ضمان عندهما ان جعل اداء الاول  
**١٠** وفي القنية لرسفينة فاشتركا مع اربعة على ان يهلوا  
بفسيفنة والآنما والنسب لصاحب السفينة والباقي بينهم  
بالسوية فبي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه  
اجر مشقة انتهى **عمر**

شماره ۱۰۰











الاجارة كما قبلت ٤٧٤ المند يستدعي العرب على العامر كما  
في الهندية ثم ان هذا القول عندنا ظر الى صورة موت ربه  
كان قوله او ارشدنا ظر الى صورة موت النزع ٤٧٥  
وفي النزع وهو قبل جازوانه استصحب وادركه جبرك في  
الزليقة

وہی فی صوفیہ انسانی

وشرطها المكية هيما كالمدة العاقدين وسائر نصيب العامل والتخيلة بين الاشجار والعامل  
الشركة في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري فيها فسخ بلا ذكر المدة والقياس  
ان لا يفسخ لانها اجارة بمعنى كالمزارعة ونفس استحسانا وبيع على اول من يخرج اذ لا يملك التفرقة  
مبين فلا يتفاوت ومنه ان لم يخرج اى في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانها  
نصا على ذلك ذكره نافع الشريعة اذا ادعى استثناء من قوله ففسخ بلا ذكر المدة غير ان ارضه اطلق  
اى تلك الفرس الغرس على ان يصلحها لما كان خروجه كان بينهما نصيبين حيث نفسدان لم يذكر سنين معلومة  
ذكرها في ضمان او دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها يفسدان اصول الرطبة  
كالفرس بخلاف رطبة لبساتين غاية كسنة شهر حيث يجوز وبيع على اول جزاى قطع يكون اى  
ذلك الاول اما بعد دفع رطبة انتهى جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بزرها وكون اى  
البزر بينهما نصيبين جاز بلا ذكر الوقت استحسانا لان لا يملك البزر وقتا معلوما عند المزارعين  
والبزر انما يحصل على العامل فاشترط المانصة فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها اذ لا ترفية  
لعمل العامل ولو شرط ان يفسخها فسدت لاشتراط الشركة فيها هو حاصل فليها ذكر مدة لا يخرج  
الفرس بان دفع الارض لفرس فيها الكرم سنة او سنين ببعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم  
لا يخرج الفرثها يفسد حالان المقصود بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود  
فيكون فسد العقد وذكر مدة قد يخرج الفرثها وقد لا اى لا يخرج اى لا يفسد حالان المقصود  
بموت المقصود بل هو موقوف في كل مزارعة ومساقاة بان يصطلم الزرع والتمار في سماوية فلو خرج  
اى التفرقة وقت سمي على الشرط لصحة العقد والاى وان لم يخرج فيه لم يخرج عنه فسد العقد ان  
يبقى انهما سيما مدة لا يخرج التمار فيها ولو علم ذلك ابتدا كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين استثناء  
واذا فسد فللعامل اجر المثل كفى المزارعة يفسخ اى المساقاة في الكرم والشجر والبقول واصول  
الساد بخان والبحر ولو وصلته فيه لم يملكه حتى لو كان مذكرا لم يفسخ العقد ولا يكون لعامل  
اثر كالمزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة الا في التخليل والكرم دفع ارض سنين معلومة  
على ان يفرسها اشجارا ويكون على الاشجار والارض بينهما نصيبين فسدت لاشتراطها الشركة  
فيما كان حاصل قبل الشركة لا يملكه وهو الارض فان غرسها اى العامل الارض غراسا من عند  
فاخرجت فزاد ان المالك لصاحب الارض والغراس عليه فتم غراسه واجر مثل على ان صاحب الارض  
استاجر العامل ليحمل ارضه بستانا بالآت نفسه على ان يكون اجره نصف البستان الذي يجر عليه  
والآية لم يفسد في معنى فغير الطمان الممنوع فيكون فاسدا ثم الغراس ملك الغراس وقد تعدد  
ردّها عليه لانها بالارض فيجب قيمتها واجر مثل على الآت لا يدرى في قيمة الغراس تقوما بنفسها  
تطرد اى المساقاة بموت احدها ومضى مدتها والتفرقة هذا قيد لصرفه في الموت ومضى المدة  
وانما بطلت لان صاحب الارض استاجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم بطلت الاجارة

مجلسه التدبیر و تدارک



في رواية ولا يقول او كرمية ان قد روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من قيل المسافة موت  
احد حماره ومضى منها والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
لان الارض حوزا مستجارها كما صرح به المصنف ويكون الفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
جزواها بالزوايا المستقيمة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
وان كان في المسافة قاضيا كواحد من المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
مطلقة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت

فيموت احداهما فلذلك اذا استجاره بعض الخارج فلو مات صاحب الارض فللمعامل انعام عليه حتى يترك  
الفرق وان وصية كرمية وصاحب الارض لان في انتفاض العقد بغير اضرار بالمعامل والباطل بالامكان  
مستغفلة بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتفض العقد بغير اضرار بالمعامل  
وفي حرم عليه فاذا جاز بعض الاجارة لدفع الضرر فلان حوزا بقا والحق في ان وان مات  
المعامل فلورثة العيالم عليه وان كرمية صاحب الارض ٧٧ فامون مقامه وفيه نظر للجانين وان مات  
فالجبار في العيالم عليه وتركه الى ورثة المعامل انعام مقامه وقد كان له في حياته هذا الجبار بعد موت  
صاحب الارض فكذلك يكون لورثة بعد موته وان لم يترك احداهما بل انتفض مدها اي مدة المسافة  
فالجبار للمعامل اي انشاء على ما كان اوله بل حتى يبلغ الثمر وتكون بينهما على السواء لان في الامم  
بالجواز قبل الادراك اضرارها بالضرر مدون كرم ولا يصح الانتفاع بالاجارات ومنه  
كون المعامل عاجزا عن العمل فانها لو لم تنتفع بزم استجار الاجارة فليحق بضرر بل يترتب بعد المسافة  
وقد مر ان الضرر مدون وكون المعامل سارقا فالحاق على ثمره اي ثمر الشجر او سقعة السعد بالخروج  
جمع سقعة وهي غصن الخبز كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** او ردها عقيب المعاملات  
لانها تترتب عليها في الوجود وهي لغة قول بقصد الانسان ايجابا حتى على غيره وانها الثانية  
فلا يترتب وجهها دعاوى بفتح الواو وكنتوى وفناوى وشرا مطالبة حتى من حقوق الصانع  
من وهو القاضي في الخلاص اي بطلان الدعوى على ادائها والى الدعوى من ادائها ترك اي لا يجوز  
للمضومة ان تركها ولما كان هذا امتنا ولا الاعلى من المتارفين فلا احتراز عنه بقوله من المتارفين  
قولا ولما كان هذا امتنا ولا المتارفين في المساحة احتراز عنه بقوله في الحق اي حتى الصمد والدعوى  
عليه بخلافه اي يحجز على المضومة ان تركها فانطبق الحد على المحدود وقد اختلف عبارات المشايخ  
في حده والصحيح ما ذكره هنا قبل المدعى عليه هو المنكر والآخر كذا في قالوا واحد صحيح لكن الشافعي  
في معرفة القواعد للمعاني دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الذكر  
وهو انكار معنى كالدعوى ان الدعوى ردة الوديعة او هلاكها فانه منع صورة ومنكر لوجود الضمان  
معنى ولهذا يلحق القاضي ان الدعوى ردة الوديعة او هلاكها فانه منع صورة ومنكر لوجود الضمان  
رده لان العيالم ايا يكون على الشيء او ركنها اي الدعوى اضافة الحق الى نفسه ان كان اصيلا او الى  
ميراث اي المدعى مناهة كافي الوكيل والى الصغير وصية عند الزايع متعلق باضرار الحق وانها  
اي الدعوى العاقل خرج به المحجور المتميز بغيره بالصبي الغير المميز قال الاسترشي في حاشي  
احكام الصغار الدعوى من الصبي المحجور عليه غير صحيحة اما الصبي المميز فان الدعوى صحيحة ان كان  
مدعيها وان كان مدعى عليه محجورا ايضا صحيح بشرط جوازها بحسب القاضي فان الدعوى في مجلس  
غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكما وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى  
اذا امتنع عنه اجبر القاضي عليه وانما يصح اي الدعوى اذا الرتب شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا

فيموت احداهما فلذلك اذا استجاره بعض الخارج فلو مات صاحب الارض فللمعامل انعام عليه حتى يترك  
الفرق وان وصية كرمية وصاحب الارض لان في انتفاض العقد بغير اضرار بالمعامل والباطل بالامكان  
مستغفلة بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتفض العقد بغير اضرار بالمعامل  
وفي حرم عليه فاذا جاز بعض الاجارة لدفع الضرر فلان حوزا بقا والحق في ان وان مات  
المعامل فلورثة العيالم عليه وان كرمية صاحب الارض ٧٧ فامون مقامه وفيه نظر للجانين وان مات  
فالجبار في العيالم عليه وتركه الى ورثة المعامل انعام مقامه وقد كان له في حياته هذا الجبار بعد موت  
صاحب الارض فكذلك يكون لورثة بعد موته وان لم يترك احداهما بل انتفض مدها اي مدة المسافة  
فالجبار للمعامل اي انشاء على ما كان اوله بل حتى يبلغ الثمر وتكون بينهما على السواء لان في الامم  
بالجواز قبل الادراك اضرارها بالضرر مدون كرم ولا يصح الانتفاع بالاجارات ومنه  
كون المعامل عاجزا عن العمل فانها لو لم تنتفع بزم استجار الاجارة فليحق بضرر بل يترتب بعد المسافة  
وقد مر ان الضرر مدون وكون المعامل سارقا فالحاق على ثمره اي ثمر الشجر او سقعة السعد بالخروج  
جمع سقعة وهي غصن الخبز كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** او ردها عقيب المعاملات  
لانها تترتب عليها في الوجود وهي لغة قول بقصد الانسان ايجابا حتى على غيره وانها الثانية  
فلا يترتب وجهها دعاوى بفتح الواو وكنتوى وفناوى وشرا مطالبة حتى من حقوق الصانع  
من وهو القاضي في الخلاص اي بطلان الدعوى على ادائها والى الدعوى من ادائها ترك اي لا يجوز  
للمضومة ان تركها ولما كان هذا امتنا ولا الاعلى من المتارفين فلا احتراز عنه بقوله من المتارفين  
قولا ولما كان هذا امتنا ولا المتارفين في المساحة احتراز عنه بقوله في الحق اي حتى الصمد والدعوى  
عليه بخلافه اي يحجز على المضومة ان تركها فانطبق الحد على المحدود وقد اختلف عبارات المشايخ  
في حده والصحيح ما ذكره هنا قبل المدعى عليه هو المنكر والآخر كذا في قالوا واحد صحيح لكن الشافعي  
في معرفة القواعد للمعاني دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الذكر  
وهو انكار معنى كالدعوى ان الدعوى ردة الوديعة او هلاكها فانه منع صورة ومنكر لوجود الضمان  
معنى ولهذا يلحق القاضي ان الدعوى ردة الوديعة او هلاكها فانه منع صورة ومنكر لوجود الضمان  
رده لان العيالم ايا يكون على الشيء او ركنها اي الدعوى اضافة الحق الى نفسه ان كان اصيلا او الى  
ميراث اي المدعى مناهة كافي الوكيل والى الصغير وصية عند الزايع متعلق باضرار الحق وانها  
اي الدعوى العاقل خرج به المحجور المتميز بغيره بالصبي الغير المميز قال الاسترشي في حاشي  
احكام الصغار الدعوى من الصبي المحجور عليه غير صحيحة اما الصبي المميز فان الدعوى صحيحة ان كان  
مدعيها وان كان مدعى عليه محجورا ايضا صحيح بشرط جوازها بحسب القاضي فان الدعوى في مجلس  
غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكما وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى  
اذا امتنع عنه اجبر القاضي عليه وانما يصح اي الدعوى اذا الرتب شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا

اي رواية ولا يقول او كرمية ان قد روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من قيل المسافة موت  
احد حماره ومضى منها والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
لان الارض حوزا مستجارها كما صرح به المصنف ويكون الفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
جزواها بالزوايا المستقيمة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
وان كان في المسافة قاضيا كواحد من المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
مطلقة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت

والا كان عينا لا يندم عليه عاقل وعلم المدعي عطف على الرتب اي صار ما يدعي معلوما وبين ذلك  
بقوله فلو كان ما يدعي مضمولا في بد الخصم وكذا في مدعيه ان في يد غيره حق فان الشيء قد يكون في يد  
غير المالك الحق كالرهن في يد المدين والبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن فان صدر الشريعة هذه العلة  
بشمل المقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول وراية وجهه موقوف على مقتضى  
تسليمين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على ذي البد كذا قال في الهداية اما ينصب خصما او لا  
في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب فيها لاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الرهن والمصلحة بالخصم  
لا شبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت البد على المقار شبهة لكونه غير شاهد بخلاف المنقول  
فان في شاهد فوجب دفعها في دعوى المقار باثباته بالبدية لتصح الدعوى وبعد ثبوت كون افعال  
كون البد للمالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما البد في المنقول فكونه غير شاهد الاحتجاج الى اثباته  
لكن في شبهة كون البد للمالك فوجب دفعها لتصح المدعى المدعى الى سواه السبيل وحسب  
ونم الركن وطلب عطف على ذكر احضاره اي احضار ما يدعيه ان يمكن لبيان الدعوى  
والشهادة لان الاعلام باقتضى ما يمكن شرط واذ في التعلقات بالاشارة لانها ابلغ اسباب التعريف  
حتى بالوقائق المنقولات التي يتقدم ثبوتها كالحق من ملاحض الحكم عندها او ثبت امتينا وذكره في بيان  
تقدير اي احضاره ليصير المدعى معلوما ان الاعيان تتفاوت والشروط ان يكون الدعوى في  
معلوم وقد تقدمت مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه قال القصة بالاثبات بشرط ذكر  
القيمة ذكر الذكورة والاثوثة وقال فاضحان وصاحب الذخيرة ان كان العيالم غائبا وادعى انه  
في يد المدعى عليه فان كان بين المدعى عليه وبينه وصية شفع دعواه وقبيل بينته ولو قال غصبت  
من عيني كذا ولا ادري قيمته فالواسع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت من عيني كذا  
ولا ادري ان قيمته او حاله ولا ادري كم كانت قيمة ذكر في عامة الكتب انه شفع دعواه لان الانسان  
ربا لا يعرف قيمة ماله فلو كانت بين قيمة تقريه بقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاخرة  
توجب يمين على الخصم ان النكر والجبر على البيان اذا اقر او نكر عن العيالم فليس مل فان كلام الكافي  
لا يكون كافيا لهذا التحقيق الجدير على التوفيق ولو كان ما يدعيه عاقل اذ كرم حوده الار  
لتعذر التعريف بالاشارة لانه لا يستل فيصار الى التحديد لا العاقل يعرف به وكذا كلامه وقال  
زفولان التعريف لم يمت ولما ان لا اكثر حكم الحكم الا ان يملط في الحد الرابع لان المدعى يختلف  
بمختلف تركه كذا الشهادة اي كاشترط التحديد في الدعوى بشرط في الشهادة وان ذكرها  
تلازم الحد وفي الشهادة قلت شهادتهم عندنا خلافا للفرق وان كان الرجل مشهورا بكنيته  
بذكره في الدار لا بد من التحديد وراكنت مشهورة عندنا في حقيقته وعندنا لا يشترط ان الشهادة  
مقيمة عليه ولان قدر جالا يصير معلوما لا بالتحديد وذكر ايضا انه بطلان المطالبة حتى  
فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعى عليه لا يما يصير خصما لكونه في يده وهو في يده

اي رواية ولا يقول او كرمية ان قد روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من قيل المسافة موت  
احد حماره ومضى منها والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
لان الارض حوزا مستجارها كما صرح به المصنف ويكون الفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
جزواها بالزوايا المستقيمة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
وان كان في المسافة قاضيا كواحد من المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت  
مطلقة والفرق بين المسافة وبين الموت هو ان المسافة هي المسافة بين الحمار والموت



This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a horizontal crease near the top edge. A small dark smudge is visible near the bottom center. The page is set against a dark background.



على آخره ما لا فائدة من الدعي عليه فاصطحا على ان يحلف المدعي عليه ويترام المال حلف فاصطحا  
باطلا وهو اي الدعي على ادعواه وان اقام البينة شفع وان لم يقمها واستحلفه بحلفه القاضي لولا  
اي لو لم يكن الحلف الاول حين الصلح عنده فان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند  
غيره لا يوجب الحق لان المعتبر من فاطمة المحض منه واليمين عند القاضي غير فاطمة ولو كان  
الحلف الاول عنده انكى ولا يحلف ثانيا كذا البواصطحا ان الدعي لو حلف فالحصم ضامن وحلف  
اي الدعي لم يضمن اي الحصم كذا في العمادية لا يحلف في كراج فان ادعى رجل على امرأة او هي عليه كما حا  
والاخر سنكر وجبة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انزاجها في العدة وانكر الاخر وفي

١٢



في السمك بجميعها في الماء والقطر  
فان اول حيث الكور لا يخرج في  
ولم يقطع في القطر لا حيث  
فبسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

قوله لا النكاح لأنه حبسك ان ذكره من العادة في ذكر سنة الطلاق سهل ظاهر عرفت لان دعوى المالك حقيقة فثبت بحكمه المالك لاف النكاح حتى لا يملك  
من الكتب مستغنى ونظرة الهدية ذكره في النكاح اذ اذعن حر الصدق لان ذلك دعوى المالك لم يثبت المالك بحكمه ولا يثبت النكاح  
عمر



أقوال الرجل بغير رتبة وأقوال المرأة بغير رتبة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...

فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...

رجل على رجل أخوه وأقواله...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...

فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...

فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...

فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى الرجل قولاً في حصة واحدة...  
فإن رأى المرأة قولاً في حصة واحدة...







ويعني اني قد قبلت بالاسحاق ووجه التوفيق علي ما صرح به صاحب المشقة ان يقول ما كانت لي سنية حاضرة وقت الاستخلاص وكني حصلت بعد ذلك في ٢٢ من المرات الحرف ها ٢٤  
هو الوجه الثاني لوله عليه الصلوة والسلام ولد الفناء على سمة احرف اي على سمة وحوره اختي ودين بحث ظاهر في ٢٢ اي يدعي عنه في اسلامه واستار اليه الشارع بقوله لا يجوز ان يعود العتق  
مسما واني ٤ بان ما قلته في هذه الدعوى عند فاضلي ليله كذا واني ٥ الا ان يكون الوصي وارث المستفي لان بطله لانه لو تكر حتى يصير مقر يلزمه المال في نصيبه ٦  
وركن في ما

على السبب اذ لو حلف على الحاصل باثمة ما لم اعلمه التفتة بصدق في يميني في اعتقاده فينبغي النظر  
في حق المدعي ويحلف على سبب لا يرتفع برافع بعد ثبوت لا على الحاصل اجماعا لعدم مسلمة بدعي يمينه  
فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وجد المولى يحلف على السبب باثمة ما اعتقده لعدم الضرورة الى التحليف  
على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود الرق بعد التصق مسلا خلاف الامر والعبد الكافر حيث يحلف فيها على الحاصل  
اي ما هي حره او ما هو حرى الحال لا مكان تكرار الرق على الامة بالردة والحق والسبي وعلى العبد  
الكافر ينقض العهد والحق ولا ينكر في الصدق استخلف خصمه فقال حلفني مرة فاقام البيعة  
تقبل معنى اذا ادعى على اخيه ما فاكروا والادعي تخلفه فقال ادعي عليه انك حلفني على هذه الدعوى  
عند قاضي بلد كذا فاكروا ادعي ذلك فاقام الدعي عليه بيعة على ذلك تقبل ولو لاها اي ان لم يكن له  
بيعة واستخلفه اي اراد تخلف المدعي جاز اي تخلفه قال اي المدعي لا بيعة لي ثم برهن او اشهاد  
لي ثم شهد معنى الاول ان يقول المدعي ليس لي بيعة على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبيعة ومعنى الثاني  
ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندى في حق يمينه ثم شهد له فيه روايتان في رواية لا تقبل  
لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول لجواز ان يكون له بيعة او شهادة فنيسبها ثم ذكرها  
او كان لا يسميها ثم عليها قبل تقبل ان دفعه فاقاد كره في المنقط كذا اذا قال لا دفع لي ثم اني بدع  
اي فيه روايتان وقولنا صحيح ودفعه اتفاقا لان معناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل  
فلان ثم ادعى عليا لا تسمع كذا هنا وعند بعضهم يسمع وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبيعة على الدفع  
لا بدعوى الدفع مكون قوله لا دفع لي فقبله قوله لا بيعة لي كذا في العمادية البينة بخلاف  
بعض يجوز ان يكون شخص تابعا عن اخيه حتى على غيره في طلب العيين عن المدعي عليه اذا عجز عن اقامته  
لا تخلف بيعة لا يجوز ان يكون شخص تابعا عن اخيه توجه عليه العيين ليحلف من قبله وقرع على الاول بقوله  
فالوكيل والوصي والمولى وابو الصغير يستخلف اي يعيب المولى من الخصم ولا يخلف اي واحد من الوكيل  
وغيره الا اذا صح اقراره اي اقرار واحد منهم على الاصل كالوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالبيع  
فان الوصي اذا اخوهم في عيب يمين باعة للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالبيع  
من جهة المالك يستخلف لان العيين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صريحا بالبيع فلن لا يستخلف فاما  
الوكيل فاقراره صحيح على المولى كذا انكوله الخليف على فعل نفسه يكون على البينات اي ان لم يكن كذلك  
والينات القطع والخليف على فعل غيره يكون على العلم اي ان لم يعلم انه كذلك ووجه الاول ظ واما  
وجه الثاني فلا لانه لا يعلم ما فعل غيره ظاهر فلو حلف على البينات لا يمنع عن العيين مع كونه صادقا  
فيها فيستبر فيه فطوبى بالعلم فادام بغير مع الامكان صار باذلا او مفرقا هذا اصل مفر عند  
اثناسا وكان الامام فخر الاسلام يزيد عليه حروفا وهو ان الخليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان  
اي فعل الغير شيئا ينصبر به اي بالخالف وقرع عليه بقوله فاذا ادعى سرقه العبد او انا فاحلف  
اي البائع على البينات مع انه فعل الغير معنى ان مشترى العبد اذا ادعى انه سارق او ابني وابنت

[illegible][illegible]

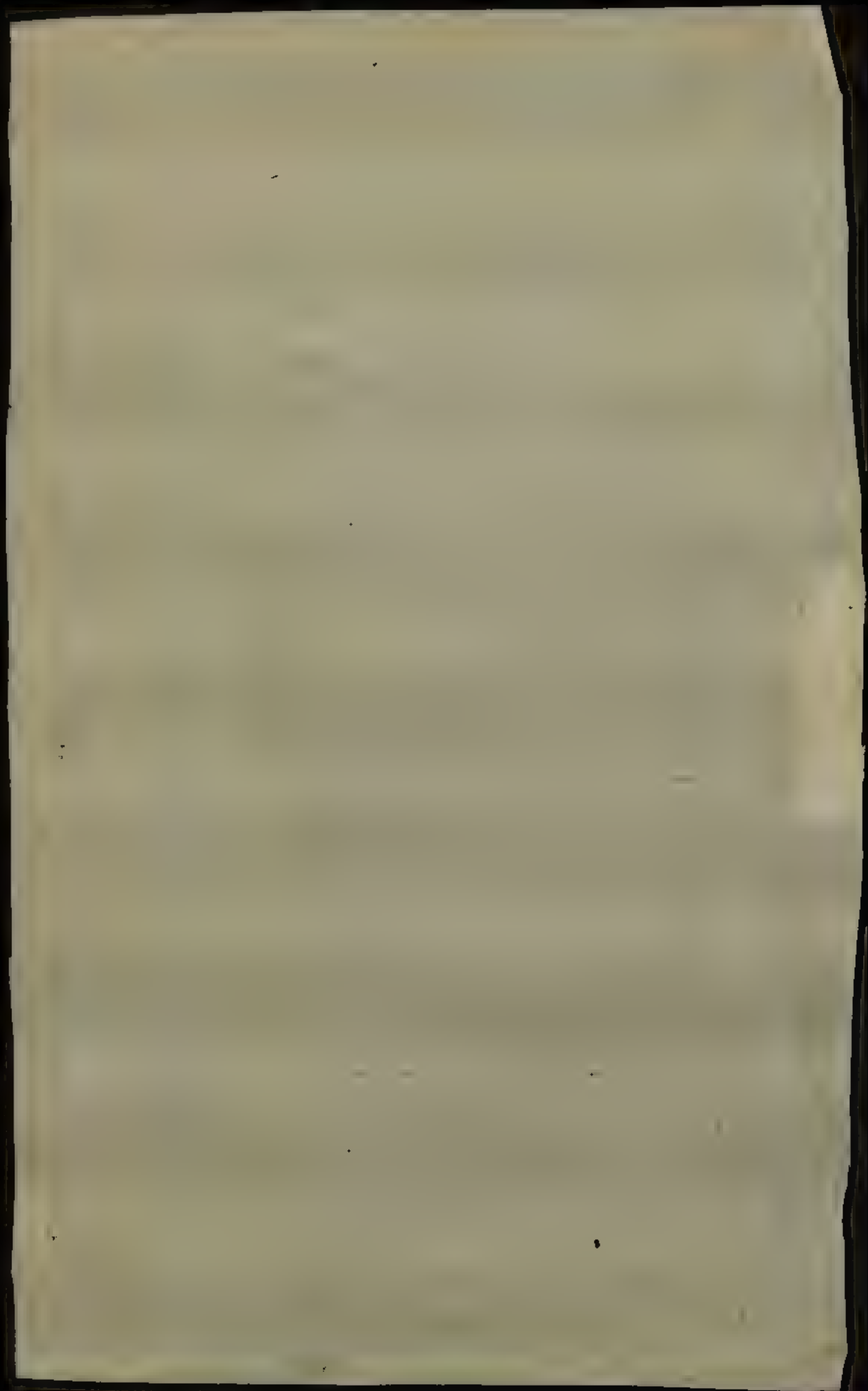






محمّد  
قال ابيع ان النمل الخان اوعبدونك مشري  
العت اوعبدان ~~فهم~~







بفتح نفس التحالف والصحيح هو الاول لانها لما حلفت لم يثبت ما دعه كزناها بقى بيها حتى يجهول  
ويصحح القاضي فقطعا لما عده بينهما وقرع عليه ما ذكر في البسوط بقوله فلو وطئ المشتري الحمار البيعة  
بعد التحالف وقبل الفسخ تجزى وطؤه لانها لم تخرج عن ملكه مالم يفسخ القاضي ومن طعن العيني من الماشي  
لزمه دعوى الاخر بالقضاء لا بصرار منه بما يتبعه الاخر واذا لاله لا تحالف في اصل البيع والاجل بشرط  
الجبار وبقي بعض الفقيهين ومكان دفع المسلم فيه وحلف المنكر اى منكر البيع والاجل وغيرهما لان هذا الحلف  
في غير البيع والفقيهين فاشبهه باختلاف في الخط والاراء بخلاف الاختلاف في وصف الفقه اوجبه حيث  
يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا يبعد هلان البيع او خروجه عن ملكه وتغييره بالبيع بمعنى اهلاك البيع  
او خروجه عن ملكه او تغير محدث عيب عنده وصار كحال لا ينفرد على رده بالبيع ثم اختلفا في الفقه  
لم يتحالفا عند اى حيفه والى يوسف بن القول لم يشرى وعند محمد والكشافى يتحالفان بفسخ البيع على  
قيمة المال لان كلاهما يأتى حقا بنكره الاخر فيتحالفان ولهما ان التحالف بعد قبض البيع تحالف القياس  
ولا ينفرد الى حال هلان السلفه كى بمضرة اى اذ اهلك بعض الشيء او خرج عن ملكه ثم اختلفا في  
الفقه لم يتحالفا الا ان يرضى البائع بترك حصه المالك اى عدم اخذ شئ من ثمن المالك وحمل العقد  
كان لم يكن الا مع القام ولا فى بدل الكتابة اى ولا تحالف ايضا بين المولى والمالك اذ اختلفا  
في قدر بدل الكتابة لا التحالف يكون في المعاوضات عند تحايد الحقوق اللازمة وبديل الكتابة غير  
لازم لجواز التجوز اذ انعدم التحالف وجبا اعتبار الدعوى والاكثار فيكون القول قول البيعة مع غيره  
لا تكاره الزيادة وارقاما البيعة قيمة المولى اولى لانها ثبتت الزيادة ولا فى اموال بعد اقالته اى  
اذا اقاله عقد السلم واختلفا في ارض المال لم يتحالفوا اذ لو تحالفوا ينفسخ اقالته ويعود السلم وهو الجواب  
لان اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود باصديق المسلم اليه لو حلف لان رب السلم يدعى عليه ثوبا  
وهو ينكر ولا يعود السلم لما ذكر ان الساقط لا يعود بخلاف البيع بمعنى اذ اختلفا في قدر الفقه بعد اقالته  
وقيل بقبض البيع تحالفا وعاد البيع والفرق ان الفرض من التحالف فسخ العقد حتى يعود كزناها الى  
اصل مال واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم تحالفا وزادوا التحالف فى اقالته لا فى السلم  
لا يفيد هذا الفرض لان اقالته فى السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو اقال  
نقضا اقالته لا تنقضى ولا يحتمل الفسخ بالتحالف ايضا لما مر ان الساقط لا يعود واما اقالته فى  
البيع فما يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو اقاله بنقضا اقالته تنقضى فاحتمل الفسخ بالتحالف  
ايضا لا تنقضاء المانع هنا لان ملك الدين يحتمل العود باختلاف قدر المهر بقضى من رهن اى اقام  
البيعة لا بقرعة عواها بها وهي كاسها مبينة وان رهنها فلها اى قضى للمرأة ان تشهد مهر النكاح  
اى الزوج بان كان مثل ما يدعيه الزوج او اقر لان الطه شهد للزوج وبينة المرأة ثبت خلاف لفظ  
وقضى له اى للزوج ان تشهد اى مهر النكاح بان كان مثل ما يدعيه او اكثر لانها ثبتت الخط وهو  
خلاف لفظ وان لم تشهد اى مهر النكاح لما اى لو احدى منهما بان كان اقرهما دعه واكثرهما دعه

4.



[illegible]

دعامه نازراى ساقط الاستواء الى الاثنان ان بينهما ثبت الزيادة وبقيته ثبت الخط الا يكون  
 احدهما اولى من الاخر وان عجز عن البرهان تخالفا واما بذكر الزيادة وعوى الاخر لا يصادف ما يدعيه  
 خصمه او باذلا ولا يصح السكاج لان بين كل منهما تبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية بقى المقدم بالاسمية  
 وهو لا يفسد السكاج اذ المراتب فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية الفئ بفسده كما مر في البيع ونفسه  
 الشاخصي فظما لما ذكره بينهما بل يحكم به السكاج فيجعل حكما فنقصى بقوله اى الزوج لو كان مهر المنكر قال  
 او اقرب منه وبقي بقوله لو كان مهر المنكر قال او اكثر منه وبداى بعضى مهر المنكر لو كان مهر المنكر بينهما  
 بان كان اكثر مما قاله واقل مما قالته اذ لم يثبت الزيادة على مهر المنكر ولا الخطا على التحالف اختلفا  
 في بدل الاجارة فان ادعى المورث ان أجره شهر ابعشرة دراهم وادعى المستاجر ان اجاره اسبحة بحصة  
 او المنفعة بان ادعى المورث ان أجره شهر او ادعى المستاجر ان اجاره شهرين قبل فقصها اى بعض  
 المنفعة واختلفا فيها اى بدل الاجارة والمنفعة معا تخالفا وتزاد اى يذكر الاجل لعدم جريان المحل  
 فيه بل القول المنكر الزيادة ذكره في النهاية ووجه التحالف ان الاجارة قبل قص المنفعة كالبيع قبل بعض  
 البيع فيكون كل من المتنازعين يدعى على الاخر وهو مبكر وكون كل من العقدين معا وضه بجري فيها  
 فالتحقق به واعترض بان قيام المعقود عليه شرط الصحة للتحالف والمنفعة معدومة واجيب بان الدار  
 مثلا اقيم مقام المنفعة في حق اراد العقد عليها كما تباقائمة تقديرها وحلف المستاجر او لا واختلف  
 في الاجرة وحلف المورث واختلف في المنفعة واى تكلف يثبت قول الاخر اى برهن قبل وان برهان  
 المورث اولى لو اختلف في الاجرة وحجة المستاجر اولى لو اختلف في المنفعة نظرا الى زيادة الاثنان  
 وحجة كل اى لا بد يدعيه اولى لو اختلف فيها اى الاجرة والمنفعة بان ادعى المورث شهر ابعشرة الشهر  
 شهرين بحصة بقضى شهرين بمشرة ولا تحالف لو اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمستاجر مع يسه  
 لان جريان التحالف لاجل الفسخ والمبايع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اى المنفعة  
 عالما وفتح اى الاجارة فيما بقى والقول للمستاجر فيما مضى لان الاجارة تنفذ ساعة تساعة  
 على حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقى من المدة كالجزء  
 بالمعقود فيتحالفا فيه بخلاف ما اذا هلك بعض البيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه مبتدأ بالجملة  
 معقودا بمقدار واحد فاذا انقضى الفسخ في بعضها بالهلاك تقديره في كل ضرورة اختلف الزوجان  
 في متاع البيت سواء قام السكاج بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع كله له ولا يثبت لهما فالقول بكل  
 منهما مما يصح له يعنى ان القول بما صح للرجال كالعلمية والقضاء والفلسفة والطب والعلوم  
 والبنية والكتب والدعوى والقوس والشاروخوها قول الزوج مع يسه بشهادة الظاهر وفيما يصح  
 للنساء كالدرع والمار وشباب النساء وحليتين ونحوها قول المرأة مع يسه لان الظاهر شاهد لها  
 اذا كان كل منهما يبيع او يبيع ما يصح للاخرى الا ان يكون الرجل صانعا ولا سائرا وخواتم  
 النساء والحل والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دالة بتبع شباب الرجال او



ناجرة تجزئ ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال وحدها كذا في شروح الهداية والقول له ان  
 الرجل فيما يصلح بها كالفرش والاسنمة والواني والرقق والمزلة والعمار والمواشي والنفود لان  
 المرأة وما في يدها من الزرع واداسانغ اشان في شي وهو في يد احد هما ان القول له كذا هنا  
 بخلاف ما يخص بها لان لها ظاهر اخر اظهر من اليد وهو يد الاستعمال فعمل اليد بها كرجلين اخلافا  
 في ثوب احد هما ليس والاخر متعلق بكير فالابس اولى وهذا اذا كانا جنيين وان مات احد هما فالسك  
 للحيية حر كان او رقيا اذ لا بد لثقت فيقتل بالاسعار من هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير  
 للصدر الشهيد وصدرا السلام وشمس الائمة الخواني وقاضخان وقال شمس الائمة السرخسي في الجامع  
 الصغير وفي بعض النسخ للحيية هو سهرود رواية عن محمد والزرع في الحرث بها بالاراء ولو كان  
 احدهما مملوكا فالساعات للحرث الحيوة لا للخرافى وللحي في الموتى لا بد لثقت فيقتل بالاسعار من هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير  
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا العبد للاذن والملك كالحرن لهما يد امينة في الخصوة  
 حتى لو اخصم الحر والملك في شي هو بينهما يقتضي بينهما لاسنواهما في اليد بخلاف مملوكا بحجر  
 حيث يقتضي به الحر لا يملك فصل فمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدي على هذا النبي  
 او عيني يد او اجرية او رهنية او اعارية او عصبية يد ورهن على يد خصم  
 المدي يعني ادى رجل عبدا في يد رجل املك له اليد هو لفلان الغائب او عيني الى اخر ما ذكر  
 فاقام على ذلك بينة او اقام بينة ان المدي اقر انه لفلان اندفع عليه خصومة المدي لا بد لثقت فيقتل  
 انه وصل اليه من جهة فلان وانتهى لثقت بد خصومة وقال ابن سببرمة لا يخرج من الخصومة باقامة البينة  
 لا يخصص بيده فصار منافقا في دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي عمير ما يخرج منها بمجرد قوله سببرمة  
 اذ لائمة بما يقره على نفسه وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صاحبا لثقت بد دفع عليه الخصومة اذ اقام  
 البينة وان كان ممر وفا بيجل لا تندفع رجع البعير انما بالقضاء وعرف احوال الناس فقال  
 المحنات من الناس قد ياخذ مال انسان فضاها يد فيه يتر الى ممر يسير ويودعه بشهادة الشهود  
 حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه وقال  
 محمد لا تندفع اذ اقالوا بغيره بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة لا تندفع ان قال الشهود بغيره  
 باسمه ونسبه او بوجهه ان ذواليد محتاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تندفع اذا ثبت ان يد  
 لثقت يد ملك وخصومة قد حصل ذلك لا بد لثقت بيته انه ليس بحجم لهذا المدي فاقام بينة  
 ليس هذا المدي اذ الشهود بغيره فون المودع بوجهه وان قالوا اودع من لثقت لا يكون دافعا  
 لاحتمال ان يكون المودع هذا المانع كالو قال اي ذواليد شريفة من الغائب حيث لا تندفع الخصومة  
 لا يبرع بان يد به ملك صار ممر فا يكون خصما او قال المدي عصبية او سرقته او سرق مني  
 حيث لا تندفع الخصومة وان وصله برهن ذواليد على ايداع زيدا ما الاواني فلان المدي انما صار  
 خصما بدعوى الفصل على ايده فلا تندفع دعواه باحالة الملك الى غيره لا بد بريح الملك عليه بل

22

قوله وقال كثر منه لا يخرج من الحصنة بأمانة الجينة عبارة الكافي لا يخرج من الحصنة انتهى فلو المصنف فلو كان في جنة  
قوله او غلبت عبارة كثر الاخذت منه وهو لازم المعام عاصي قوله او امام جنة على ان المدر اقرانه فلو  
انتهى الدور وليس الامر كذلك ومن المارة في كلامه انقص في اخذ الزاد من كلام الرطحي قال اولاد الله اثبت جنة الى  
ليست بخصوه ثم قال نصارى كما اذا اقر المدر كذا واثبت ذوا اليد اقرانه به انتهى فخط صاحب الدر المنال  
قوله وقال محمد الرباط خط العلامة المقدسي عن البرازية ان يقول الامم على قول محمد انتهى ثم يافرج الجور او من الكافي  
جور ان قالوا اودع في بطن حقة فقال اذا عرف فهو وصاحب اليد المودع بسم الله وبوجه ثم قال وان قال السمر  
لا ترفع الحصنة عنه محمد لان المعروف بالوجه لا يكون معرفة لانه عند العادة والسلام قال رجل ان عرف فلو قال  
فقال اذا لا تعرف ومن خيل لا يعرف لما عرف وهو غير وجه ورواه السمر وسمي لا بحث وحينئذ تحت كتاب ال  
وعبر ووجه وغيره

م نهانگاه عارضه و جمیع دو که از حسی است سهو و لغو است و نه از سطوح و بعد از عینه و تا عند صفای کلمات  
و قوله الکلیه الا ان عباد الله اختفوا من خلقه علی ما ذکره فی الکلیه کما فی بعضی لکن نه محابن آن  
و سطوح عارضه و غیر الکلیه عطفی ای غیر مقصد بالسبب بان بقول مویکت از عصب منی او اخذ بضم الفاء  
او او عینک او اشتربت ناک فانه لم یسطع کما فی محله و فیما یقال ان الایمان یسقط ولو کما فی الله علیه و و  
من هرین ذوالبید فایم هرین لم یسقط صلا فایم یسیر و قال ابن شیره نه ان لم یسقط با برهان و فی استعاره بانها  
علیه و غیره تا ما و غیره مشایخ نه محله

لا بد من حفظه فان

لا بد من حفظه فان







في الدعوى والحق كذا لو كان دعواها في الملك المطلق واقاما البينة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يتجبه وهو اتحاد الصنفه قد تغير عليه ولم ير غشقي تلك المثل لم يحصل بفرده وباخذ كل اثنين وبترك احدهما بعد القضاء لم ياخذ الآخر كمنعني اذا قضى القاضي بينهما نصفين فقال احدهما انما انتار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعا لانه صار مقضيا عليه بالنصف فان شفع المقدم في العقد متى انشع بقضا القاضي لا يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مسوط شيخ الاسلام حواصر نزاهة انه لا خيار وهو الظاهر في العانية وهو اي ما ادعاه شخصان لتسايق ان امره اي ان ذكر كل منهما تاريخا فيقول الاول منها انما ثبت الشراء في زمان لا يمازعه فيه احد فاندفع الاخره وليد بدان لم يورثها اي ان لم يذكر تاريخا لكتبة في يد احدهما فهو اولى لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه وتحققه يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث بضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان ما مع البعد بقدر زمانه فهو بعدا اقربنا فقبض القابض وشراء غيره حاد ثان فضاثا الى اقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القابض متى على شرائه وماخر عنه ظاهرا كان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير القابض بعد شراء القابض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى اوارخ احدهما يعني ان الذي يدان ارجح احدهما ان التاريخ حالة الافراد غير معتبر كما مر في اليد الدالة على سبق الشراء كما عرفت ولذي وقت ان وقت احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يفتي بالشك بل لا بد بهما فان كان المسع في يد ثالث يعني اذا ذكر بنية الخارج وقفا فذو اليد اولى اذ يدكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه الا ان يشهد بشهود الخارج ان شرائه قبل شراء صاحب اليد اذ ينقض بها اليدان الصريح بنفوق الدلالة وعلى كساج عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان اثنين كل من الخارجين على ان هذه المرأة زوجته سقطا اي البرهانان ان لم يورثا او استويا تاريخهما لتقدم القضاء بهما اذ السكاج لا يقبل الاشتراك فهي لو صدقت منهما ان السكاج مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديتها فيجب اعتبار قولها ان احدهما زوجها الا ان تكون اي المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان كتبه من ثقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان برهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح بنفوق الدلالة فالعاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فان ارجح اوارخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يورثا او استويا تاريخهما فان كان مع احدهما قصص كالدخول بها او ثقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء امره ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المبرهين وان صدقت غير ذي البرهان فهي له لما عرفت ان السكاج يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصديق لا يفتي بغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا اذا اثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من

لم يفتي بغيره والعود للنصف للزوجة ولم يوجد ونظيره خليم احد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول بعد القضاء بترك ما هنا عبارة عن شراء الغير والبدع عبارة عن القبض ولكن استحال امدادها بلا ظرفة غير مشهور فلو قال ان ما مع المتأخر تاريخا فيسقط تاريخها كان احسن واقي في اتم ان لم يورثا واحد منهما نصبت غير ذي البرهان واقي

في الدعوى والحق كذا لو كان دعواها في الملك المطلق واقاما البينة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يتجبه وهو اتحاد الصنفه قد تغير عليه ولم ير غشقي تلك المثل لم يحصل بفرده وباخذ كل اثنين وبترك احدهما بعد القضاء لم ياخذ الآخر كمنعني اذا قضى القاضي بينهما نصفين فقال احدهما انما انتار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعا لانه صار مقضيا عليه بالنصف فان شفع المقدم في العقد متى انشع بقضا القاضي لا يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مسوط شيخ الاسلام حواصر نزاهة انه لا خيار وهو الظاهر في العانية وهو اي ما ادعاه شخصان لتسايق ان امره اي ان ذكر كل منهما تاريخا فيقول الاول منها انما ثبت الشراء في زمان لا يمازعه فيه احد فاندفع الاخره وليد بدان لم يورثها اي ان لم يذكر تاريخا لكتبة في يد احدهما فهو اولى لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه وتحققه يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث بضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان ما مع البعد بقدر زمانه فهو بعدا اقربنا فقبض القابض وشراء غيره حاد ثان فضاثا الى اقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القابض متى على شرائه وماخر عنه ظاهرا كان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير القابض بعد شراء القابض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى اوارخ احدهما يعني ان الذي يدان ارجح احدهما ان التاريخ حالة الافراد غير معتبر كما مر في اليد الدالة على سبق الشراء كما عرفت ولذي وقت ان وقت احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يفتي بالشك بل لا بد بهما فان كان المسع في يد ثالث يعني اذا ذكر بنية الخارج وقفا فذو اليد اولى اذ يدكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه الا ان يشهد بشهود الخارج ان شرائه قبل شراء صاحب اليد اذ ينقض بها اليدان الصريح بنفوق الدلالة وعلى كساج عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان اثنين كل من الخارجين على ان هذه المرأة زوجته سقطا اي البرهانان ان لم يورثا او استويا تاريخهما لتقدم القضاء بهما اذ السكاج لا يقبل الاشتراك فهي لو صدقت منهما ان السكاج مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديتها فيجب اعتبار قولها ان احدهما زوجها الا ان تكون اي المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان كتبه من ثقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان برهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح بنفوق الدلالة فالعاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فان ارجح اوارخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يورثا او استويا تاريخهما فان كان مع احدهما قصص كالدخول بها او ثقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء امره ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المبرهين وان صدقت غير ذي البرهان فهي له لما عرفت ان السكاج يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصديق لا يفتي بغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا اذا اثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من

في الدعوى والحق كذا لو كان دعواها في الملك المطلق واقاما البينة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يتجبه وهو اتحاد الصنفه قد تغير عليه ولم ير غشقي تلك المثل لم يحصل بفرده وباخذ كل اثنين وبترك احدهما بعد القضاء لم ياخذ الآخر كمنعني اذا قضى القاضي بينهما نصفين فقال احدهما انما انتار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعا لانه صار مقضيا عليه بالنصف فان شفع المقدم في العقد متى انشع بقضا القاضي لا يعود الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مسوط شيخ الاسلام حواصر نزاهة انه لا خيار وهو الظاهر في العانية وهو اي ما ادعاه شخصان لتسايق ان امره اي ان ذكر كل منهما تاريخا فيقول الاول منها انما ثبت الشراء في زمان لا يمازعه فيه احد فاندفع الاخره وليد بدان لم يورثها اي ان لم يذكر تاريخا لكتبة في يد احدهما فهو اولى لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه وتحققه يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث بضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان ما مع البعد بقدر زمانه فهو بعدا اقربنا فقبض القابض وشراء غيره حاد ثان فضاثا الى اقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القابض متى على شرائه وماخر عنه ظاهرا كان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير القابض بعد شراء القابض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى اوارخ احدهما يعني ان الذي يدان ارجح احدهما ان التاريخ حالة الافراد غير معتبر كما مر في اليد الدالة على سبق الشراء كما عرفت ولذي وقت ان وقت احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يفتي بالشك بل لا بد بهما فان كان المسع في يد ثالث يعني اذا ذكر بنية الخارج وقفا فذو اليد اولى اذ يدكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان كتبه من قبضه يدل على سبق شرائه الا ان يشهد بشهود الخارج ان شرائه قبل شراء صاحب اليد اذ ينقض بها اليدان الصريح بنفوق الدلالة وعلى كساج عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان اثنين كل من الخارجين على ان هذه المرأة زوجته سقطا اي البرهانان ان لم يورثا او استويا تاريخهما لتقدم القضاء بهما اذ السكاج لا يقبل الاشتراك فهي لو صدقت منهما ان السكاج مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديتها فيجب اعتبار قولها ان احدهما زوجها الا ان تكون اي المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان كتبه من ثقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان برهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح بنفوق الدلالة فالعاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فان ارجح اوارخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يورثا او استويا تاريخهما فان كان مع احدهما قصص كالدخول بها او ثقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء امره ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المبرهين وان صدقت غير ذي البرهان فهي له لما عرفت ان السكاج يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصديق لا يفتي بغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا اذا اثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من

لم يفتي بغيره والعود للنصف للزوجة ولم يوجد ونظيره خليم احد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول بعد القضاء بترك ما هنا عبارة عن شراء الغير والبدع عبارة عن القبض ولكن استحال امدادها بلا ظرفة غير مشهور فلو قال ان ما مع المتأخر تاريخا فيسقط تاريخها كان احسن واقي في اتم ان لم يورثا واحد منهما نصبت غير ذي البرهان واقي















باب ينسب النسي على ثمة الام وتتم الولد ما اصاب الولد بترده البائع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد كذا قال صدر الشريفي في ٢ الذي يظهر من كلام الاتفاق في غاية البيان ان ما اصابه من  
الهدايا يهبها مخرج في ٣ الذي يظهر ان يكون هذه المصارف من المتي وان كانت توجد في النسي غير مصلية منه في ٤ الطائفة لولا نقطة من قبله فيل يوجد في بعض النسي في ٥ اي لا يصير له  
له وهذا معنى قول صاحب المديونية والحق الاستيلاء بالسكاح انتهى ثم ان المراد بها نام الولد كما هو القسم الثاني على ما صرح به صدر الشريفي في ٦ والمراد اول من سنتين من وقت البيع واكثر  
من سنتين شهوره ولا يذهب عليك ان هذه المسئلة من ثمة المسئلة المذكورة بقوله ولو ولدت لاكثر من سنتين ومتعلقا كما يظهر من جميع المتن في ٧ ومراده الاول ما ذكره في اول الباب بقوله  
ما في امه فولدت لاكثر من سنتين شهوره بعد بيعت الخ ثم ان المراد من ثمة المسئلة المذكورة بقوله ولو ولدت لاكثر من سنتين ومتعلقا كما يظهر من جميع المتن في ٨ اي وحده دعوة الساع في ٩  
المشتري او لا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب من البائع على ما صرح به في المديونية واما افرد الاعتاق بالذكور كقضاء والا فالتدبير ايضا في ذلك كالاتفاق على ما صرح به في ١٠ هو

ولا في حق الام اما الاول فلا يها ان صحت بطل اعتاقه والمق بعد وقوعه لا يحتمل البطلاق  
واما الثاني فلا يها لتعلقه فاذا لم يقع في حق الاصل لم يقع في حق النسي ضرورة والتدبير كالاتفاق  
لان ايضا لا يحتمل النقص بثبوت بعض آثار الحرية كما متاع التملك الغير وفيما اذا اعتق المشتري  
الام او زوجها برده البائع على المشتري خصته من النسي عندها وعنده برده النسي في الصحيح  
كما في الموت كذا ذكر في المداينة وذكر في المستوطر وحصة من النسي لاحصتها بالاتفاق وفي  
على هذا بين الموت والعتق بان القاضي كتب الساع بما رزق حيث جعلها ممتعة من المشتري  
ببطلان زعمه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد بحصتها ايضا كذا في الكافي  
ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يقع دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق  
ملكه بينا وهو الشاهد والحق ومعه دعوة المشتري اي صدق المشتري البائع بيبث النسب  
اذ عدم ثبوت له رعاية حقه واذا صدق زال ذلك المانع ولم يبطل بيبث النسب بان العلوق  
ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لا دعوة محرو وغير المالك ليس باهله وكانت  
ولده كالحاكمي امه ولدت من زوجها فكذلك امه ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ثم لما  
حكم ولدا امه ولد بعد ما بعها ثم ادعاه امران يبين حكم ولد ولده عنده بقوله باع المولود عنده  
فاذعاه بعد بيعه مشترى بيبث نسبه ويزعم لان اتصال العلوق بملكه كالبينة كما هو الصحيح  
النقص وما له من حق الدعوة لا يحتمل فينتقص البيع لاحد ولو ولدت فيما بين الاقر والاكثر  
وصدق اي المشتري كان الحكم كالاول يبيث نسبه وامتنها وبنيخ البيع وترد النسي كذا لو  
كاتب الولد او هذه او اجروا كاتب الام او اجروا او زوجها او زوجها ثم ادعاه حيث يبيث  
النسب ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق على ما مر باع احد من امين وهو ولد ليس ولدا  
اقل من سنة اشهر فيكونان من ماء واحد لا يتصور علوق الثاني حاد فاذا اخرج اقل من سنة  
اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا اجلبت بنت دم الرحم واذا كان كذلك فادعى  
احدهما يبيث نسبهما منه لا يها لا ينفصلان نسبا فثبوت نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب  
الاخر علوقهما وولادتهما عنده واعتقه مشترى ثم ادعى البائع الاخر يبيث نسبهما منه يبطل  
عتق المشتري لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل فقتضي كون الاخر ايضا كذلك لا سيما لو كان  
احدهما حرا اصل والاخر قبيحا وقد خلفا من ماء واحد وكان هذا انتقص الاعتاق بامه فوق  
وهو حرية الاصل قال القاضي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني صحيح اذا اقر بان يبي  
تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر فانه يبيث نسبه من رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من  
ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا اعدا الى التصديق صحيح  
ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النسب يثبت واذا ثبت النسب لا ينتفي  
بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه اقر على الغير بانه جزء

ومشأ غلط صاحب الدرر حاشية في مسئلة المداينة ومن ما اذا كان صحت في بدر جمل فقال الذي في يده هو ابن عبد بن  
كذا في النسي والصواعق المقر وجبارة صدر الشريفي في يده في ٢ يعني الحلافة اما هو صورة بخلافه واما في غيرهما فلا يصح دعوة المقر انما في ٣ اي بشا لولي ٤ ٤  
واراد بالتمسك جمل عبد المسلم كما صرح به شرايع المداينة في ٤ احد ذلك من الكفاية وفيه به اطلاق المتن في هذه المسئلة كما فيها به صاحب الكفاية ومن زعم كون هذا الكلام من صاحب الكفاية  
متعلقا بمسئلة سابقة ممنونة بقوله هو ابن زيد ثم قال هذا يشترط ان يكون عدم التمسك بشرط في المسائل السابقة مما ليس كذلك انتهى فتد اخطا الشريفي في ٥ هو لفظ الولد على من يبيث النسب  
بنيام اي بهما عليه كونه الصبي بهما مخرجه على ما وضعت عليه المسئلة وباستواء اي بهما كون وضع بهما عليه بالابوة والامومة وهما سوا في ذلك في ٦ اي لا يثبت في اقرار رجل بالنسب على نفسه  
وقد

جزء مني لكن اذ لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق بيبث النسب لان اقرار الاب لم يبطل بعدم  
تصديق الاب فيثبت النسب ولو اقر الاب الاقرار فاقام الابن البينة انه اقر الى ان يثبت بيبث  
والاقرار بانه اي مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار  
على الغير كذا في العادة قال له اي لصبي هو ابن زيد ثم قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن زيد  
زيد بنوتة وهذا عندني حينة رجمه رجمه وقال لهما التمسك اذ اجمد زيد بنوتة هو ابن زيد  
واذا صدق زيد اوله بدر بقصد بيبث النسب ولا يملك بيبث النسب دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار ان يرد  
زيد مصار كان لم يكن والاقرار بالنسب يرد بالرد وان لم يحجز النقص ولان النسب لا يحتمل النقص  
بعد ثبوت والاقرار بيبث النسب لا يرد بالرد اذ تعلق به حق المقر حتى لو صدق بعد التكذيب يبيث  
النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرد بيبث النسب قال له اي لصبي كان في يد مسلم وكافر  
مسلم هو عدي وكافر هو ابني كان ابنا وحران اذ عيانا لانه يكون حرا حالا او مسلمانا  
لظهوره لان التواجد على عاقرو في العكس ثبت الاسلام ببقا ولا يحصل الحرية مع عبده  
عن عصبها وان سبق دعوى المسلم كان عبد له كذا في النهاية واذا ادعى البينة كان ابنا  
للمسلم لا سنواتها في دعوى البينة ورجح المسلم بالاسلام وهو اولى للصبي للحصول الاسلام  
له حالا ببقا لانه قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت ابني من غيره هو ابني  
لو كان غير مقبر والاى وان كان معبر النفس فهو من صدق لان كلاهما اقر الولد بالنسب  
واذ عي ما يبطل حق صاحبه فتصح اقراره له ولا يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا يرجح احدهما  
على الاخر لا ستواء اي بهما فيه وقيام اي بهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه  
ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يحجز حتى تشهد امرأة على الولادة لا يها تدعى بحمل النسب على الغير  
فلا يصدق الا بحج بخلاف ادعاء الرجل فان فيه حمل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة بحج  
فيها ان الحاجة الى تعيين الولد ان النسب يثبت بالفرائض القام وان كانت معتدة لم تحج  
تامة عندنا في حنفية وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك جيل ظاهر او اعترا  
من قبل الزوج وعلا بيبث النسب في الجمع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق ولو لا الكافي  
والعدة كان ابنا اي ان لم تكن ذات زوج ولا معتدة يثبت النسب منها بقوله لان فيه الزام  
على نفسها كذا في الرجل ولدت امه تزوجها رجل على انها حرة واشترها او ابنتها واشتقت  
يعني من وطئ امرأة معتدة على ملك بين او كافي فولدت ثم اشتقت الولادة من الاب  
يتمه الولد باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولان النظر من الجانبين واجب فيحصل الولد من  
الاصل في حق امه وفي قضا في حق مدعية نظر البهائم الولد حاصل في يده بلا معتدة فلا  
الا بالبيع كافي ولد المصنوعة فلذا تقبى بيبث نسبه يوم نجاهم لانه يوم المنع وهو حر لما تمه في  
من ماء المحرم من الوالد بيبث نسبه كذا في الامة المنكحة وان مات فلا شيء على ابية لانها

باب ينسب النسي على ثمة الام وتتم الولد ما اصاب الولد بترده البائع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد كذا قال صدر الشريفي في ٢ الذي يظهر من كلام الاتفاق في غاية البيان ان ما اصابه من الهدايا يهبها مخرج في ٣ الذي يظهر ان يكون هذه المصارف من المتي وان كانت توجد في النسي غير مصلية منه في ٤ الطائفة لولا نقطة من قبله فيل يوجد في بعض النسي في ٥ اي لا يصير له له وهذا معنى قول صاحب المديونية والحق الاستيلاء بالسكاح انتهى ثم ان المراد بها نام الولد كما هو القسم الثاني على ما صرح به صدر الشريفي في ٦ والمراد اول من سنتين من وقت البيع واكثر من سنتين شهوره ولا يذهب عليك ان هذه المسئلة من ثمة المسئلة المذكورة بقوله ولو ولدت لاكثر من سنتين ومتعلقا كما يظهر من جميع المتن في ٧ ومراده الاول ما ذكره في اول الباب بقوله ما في امه فولدت لاكثر من سنتين شهوره بعد بيعت الخ ثم ان المراد من ثمة المسئلة المذكورة بقوله ولو ولدت لاكثر من سنتين ومتعلقا كما يظهر من جميع المتن في ٨ اي وحده دعوة الساع في ٩ المشتري او لا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب من البائع على ما صرح به في المديونية واما افرد الاعتاق بالذكور كقضاء والا فالتدبير ايضا في ذلك كالاتفاق على ما صرح به في ١٠ هو







صح الدفع ولو برهن على قوله بدفع كراهان ارم لا اى لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شهود  
بأنهم الخصم المدعى عليه جاء بخط المرأة بمعنى اذ ادعى رجل على اخوه ان المال فاقربه  
المدعى عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب ابراء فقال المدعى نعم كنت ابرأت ذمتك  
لكنى كنت صبيما وقت ابراء والقول له والبينة على خصمه لانه اسند الى حاله منافقة للضمان  
فالخصم اذا ثبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى قيمة جارية مستهلكة قبرهن الخصم انها  
جثة رايناها في بلد كذا لا تقبل الا ان يحج بها حجة كذا في الذخيرة ادعى الاخوة ولم ينكر  
اسم الجدة صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في الهادية الشافعية  
في موضع الحفا لا ينعى صحة الدعوى وقيل ينعى ولهذا الاصل فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا  
وسبذكر بعضها وذكرها واحدا منها فقال فان ادعى الوصية والمكرها الوارث فاقام اى  
الموصى له بيينة فادعى الوارث الرجوع بقبر وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه خفا اذ قل  
الموصى قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصى ولم يعلم به الوارث فحج بناء على ذلك وقيل  
لا اى لا يقبل لظاهر التناقض وايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الاجران هذه  
الدار ملكى لان اى كان شراها ابل في صفى وهي ملكى واقام البينة تسع ولا يكون هذا التناقض  
ما نفا صحة الدعوى لما فيه من الحفا لان الاب يستقبل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه  
والابن لا علم له بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بيينة على الطلاق فلا ما عدا ما اختلفت نفسها  
لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متافضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها من  
غير علمها ولها نظائر ذكرت في الهادية وغيرها **نديب الكيفيل ينتصب خصما عن الاصيل**  
**بلا عكس** اى الاصيل لا ينتصب خصما عن الكيفيل لان القضاء على الكيفيل قضاء على الاصيل والقضاء  
على الاصيل ليس قضاء عليه صورته كان لو حل على اخر الف درهم وله كيفيل بامر المطلوب فلفى الطار  
الاصيل فمر ان يلقى الكيفيل واقام بيينة عليه ان اى عليك كذا وفلان كفل به بامر كذا فانه يقضى على الاصيل  
بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكيفيل حتى لو لى الكيفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة  
البيينة عليه ولو لى الكيفيل الاولاد على ان اى على فلان الف الف وانت كيفيل بمالى عنه بامر واقام البيينة  
ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكيفيل خصما عن الاصيل اذ اشتترك الدين على الشريكين  
بجهة الارث فاحدهما لا ينتصب خصما عن الاخر عند اى حيفنة **رحمة الله عليه** بخلاف ما اذا اشترك  
بما يعنى اذ اشترك بينهما جهة الارث فاحدهما ينتصب خصما عن الاخر وعند اى يوسف **رحمة الله عليه**  
ينتصب خصما على كل حال وقال محمد **رحمة الله عليه** ما قاله ابو حيفنة قياس وما قاله ابو يوسف  
استحسان ومحمد اخذه بالاستحسان كما فى يوسف كذا فى المتقى ثم على قولهما اذا حضر الغائب  
وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار وان شاء شارك المدعى فيما يقضى ثم يتبعان المطلوب وان  
شاء يتبع المطلوب وياخذ بيينة نصيبه كذا فى الهادية **كتاب الاقرار** **اوردة بعد الدعوى**

تواریخ کتب که در این کتابخانه است و در هر یک از آنها  
تاریخ نگاشته شده است و در هر یک از آنها

۱۱۱

عاشى اقرنت امرأة ذات زوج او مستعدة بالولد على اقرارها اذ صدقت بها الزوج كما يجب في اقرار المهر بمهر سام من الخوازة **٣٠١** ينظم المصنف ما يقع في المصنف بذكر كاسيطر عند ذكر هذه المسئلة فتلا عن بعض سرود الحداية **٣٠٢** من الخوازة لا يكون حلالا لها بينه وبين ربه **٣٠٣** فيكون ثلثا مبتدأ من على سبيل الهبة كذا في الحاق **٣٠٤** او الفلام المجهول النسيب وامرأة مجهولة النسيب بالولدين او الولد المجهول النسيب **واق** فيله هذا كان المناسب ان يقولوا في بصرى الخبر ما يدل على الصدق مع احتمال الكذب مع اهم فالولاء ما يحتمل الصدق والكذب على ما المشهور **واق**

الدعوى ان الدعوى تنقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى التماس  
 ولقد عتبه بها هو مشتق من التمس وهو لغة اثبات ما كان متوقفا او متوقفا على اخبار حتى اخر  
 عليه اثبات له عليه ما سألني وشروطه سند ذكر في انشاء الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه  
 ظهور المقر بما لا تصدق وقول من المقر فانه يلزم على المقر ما اقر به لوقوعه في الاعمال المخبر  
 لان مدلوله الصدق والكذب احتمال على كانه في موضع الا في نسب الولاد يعني اذا اقر  
 رجل ببنوة غلام يحمل النسب صح اقراره وكذا اقراره هو او امرأة بالوالدين والولد صح  
 ونحوه وهو ان يقر رجل او امرأة بالزوج او المولى حيث صح وشروط تصديقه قولاً وبساق  
 تمام بباية انشاء امره ولكن يرد اي الامر بردة اي رد المقر له الابداء اي بعد تصديقه  
 فانه لا يردع لا بثبوت ابداء عطف على قوله ظهور المقر به اي لا بثبوت المقر به المقر له لانه ليس ساق  
 للملك المقر الى المقر اول سورة ان اقرار اخبار يحمل الكذب فيخرج بخلاف مدلوله الوضوح عنه  
 بخلاف الانشاء كالبيع والهبة ونحوها لانه ايجاد معنى بلفظ يقارن في الوجود فيتمتع به المخلد  
 فقد فرع على كون حكم اقرار ظهور المقر به لا بثبوت ابداء او لا بقوله فصيح اقرار بالخمر للمسلم  
 حتى يؤمر بالنسليم اليه ولو كان نيكاً مبدا لما صح وثانياً بقوله لا اقرار بطلاق وعين مكرها  
 لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكم بثبوت ما اقر به بان كان انشاء لصح لان انشاءها  
 مع الاكراه صح عندنا وانما بقوله ولو ادعاه اي اقرار ابداء فان يقول انك اقرت لي بكذا  
 فادفع لي او جمعه اي اقرار سبباً فان قول ان لي عليك كذا انك اقرت لي بهم ببيع عند  
 عامة المشايخ لان نفس اقرار ليس ناقلاً للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي اقرار في الدفع  
 فانهم اختلفوا انه هل ينفع دعوى اقرار في طرف الدفع حتى لو اقام البينة اي المدعى عليه  
 على ان المدعى اقر انه لاحق له على المدعى عليه او اقام بينة ان المدعى اقر ان هذا العين ملك هذا  
 المدعى عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعامتهم هنا على انه يقبل واجمعوا على انه لو قال هذا  
 العين ملكي واقر صاحب اليد او قال لي عليه كذا وكذا واقر به هذا المدعى عليه صح الدعوى  
 وشيع البينة على اقراره لانه لم يجعل اقراره سبباً للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على  
 عدم اقراره فيه خلاف بين اي يوسف ومحمد وقبل يحلف لانه لو شك بثبوت اقراره والقوى على انه  
 لا يحلف على اقراره وانما يحلف على المال كذا في العادة وراياً بقوله ولو كذب المقر اي في اقراره  
 بالمال لم يحل له اي المقر اخذ المال الا بطريق نفسه اي نفس المقر ولو كان حكمه الثبوت لحال اخذ  
 وهو اي اقراره حجة قاصرة اما حجة فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد رجم ما عزا باقراره  
 على نفسه بالزنا والعامة به باقرارها لما جعل اقرار حجة في الحدود التي تنفذ بالثبوت فلان  
 يكون حجة في غيرها اولى وعليه انعقاد اجاب الامه واما قصوره فلم يصور ولاية المقر عن غيره  
 فيستمر عليه بخلاف البينة فانها تبصر حجة بالمقتضى وللغاضي ولاية عامة فيستدعي الى الحكم اما الاقرار

از آنکه درین کتاب در هر یک از این  
 اقسام از حدیث و روایت نقل شده  
 است و در این کتاب نیز این اقسام  
 از حدیث و روایت نقل شده  
 است و در این کتاب نیز این اقسام

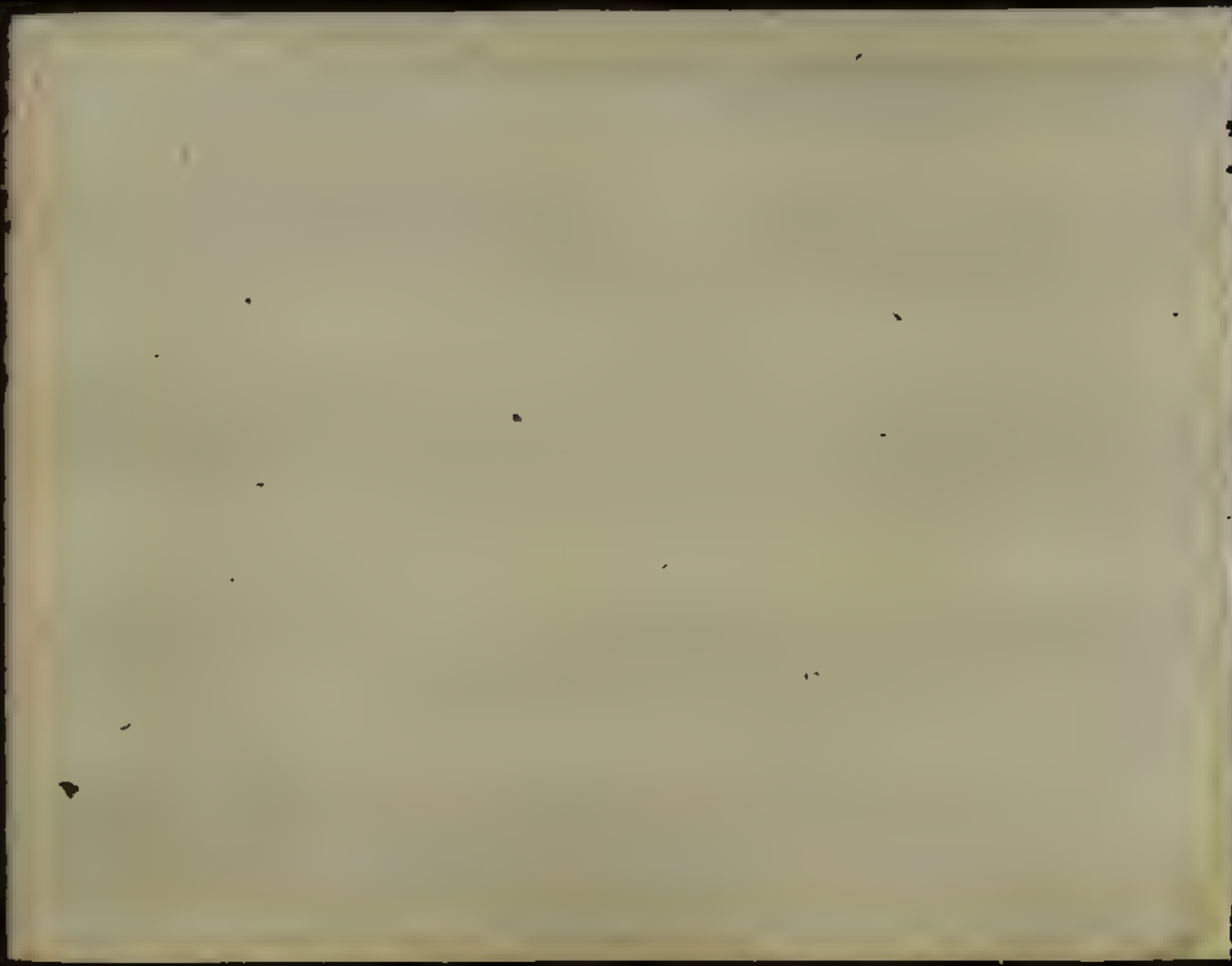


اولا في حوزة اللغة الانشآت يقال قرأتها اذا نبت وقرأ غيره اذا انبت  
قول لاخر عقبت اي لغز على نفسه اما لنفسه على غيره وقرأتها وقرأتها

قوله لاخر عليه اقرأ عن الاخبار فانه يكون وقرأتها وقرأتها  
قوله لاخر يكون سهاوه مفتاح مخرج منه السهم

ولا يتحقق هذا الترميم في الارسال وقرأتها سهاوه وقرأتها سهاوه







بمعنى من هو من باب التجارة بخلاف ما ليس كذلك كالمهر والخاتمة والكفالة حيث لا يصح اقراره بها كذا في قوله الرابح ٣ قال الرابح شرط الكفالة لان اقرار الصبي والمجنون لا يصح لانهم اهل  
الانتماء الا ان كان الصبي او المجنون ماديا لم يصح اقراره بالمال كونه من صيرورات التجارة كالمهر والودائع والقبضات والنصب فيصح اقراره بها لانها في حقها بالبيان اسفل الاذن  
يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والخاتمة والكفالة حيث لا يصح اقراره بها فلا يجوز له ان يقر بالمال الذي اقره به الا ان يقر بالمال الذي اقره به الا ان يقر بالمال الذي اقره به  
لما دون ولا وجه في الشرع لاجراهم عن بيع اقرارهم ٤ شرع في بيان قول آخر في مسئلة وهو قول شمس الامنة السرخسي واما القول الذي احتار ذكره في الحق فهو قول شيخ الاسلام في  
الاساطيف في واقعة كذا ذكره الرابح ٥ محله ما عساه عن المعقود عليه كالمهر والمساخر والى ٥ اي كونه اضرازا للمولى واقراره عليه والى قوله وبما لا يبين الجمل  
لان الاموال لا يذهب عليك ان من نظر في الهداية وشروحه بالمرتب يظهر ان هذا الكلام مربوط بسلسلة من الاموال في جملة المقترين لا بسلسلة من حق اقرار بالمال في المقترين على ما احده  
صاحب الدرر من لفظ الكافي ولا ماس في كلامه ايضا على  
ذلك كان قوله في انشاء تلك المسئلة قبل سطرين لانه انما يجوز  
وانه لا يثبت له فانه لا يثبت له الجبر على البيان ولا يجوز على البيان  
لان ما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول انتهى فان صاحب  
الكافي في كفاية من ان يفتى بين كلاميه لا سيما مع قرب  
بينهما بهذه الحرمة وكان الواجب على صاحب الدرر ان يذكر  
هذا الكلام في انشاء شرح قوله ولو اقر مجهول صح ايضا لو  
كلامه كلامهم وبطابق مرادهم ٦

فلا يفتى في النصاب ولا ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول بالنسب بالرق  
لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده واهل بيته ومدربريه ومكاتبه اذ ثبت حق  
الحرية واستحقاقها له فلا يصدق عليه اقر مكلف اي عاقل بالغ حرا وعبد ماذون لم يعلم  
متعلق باقر صح اي اقر من الحر والعبد الماذون اما الاول فظ واما الثاني فلانه ملحق بالامر  
في حق الاقرار ان المولى اذا اقر لم يفتى في حق من يفتى الدين برقبته فكان مسلطا عليه من حيث مطلقا  
اي سواء كان نقرقا لا يشترط لصحة وتحقق اعلام ما صادف ذلك التصرف او لا كاسياني وشروط  
الكسب لان الصبي والمجنون لا يفتى في اقرارهما حكم ولو اقر مجهول صح ايضا لان الحق قد يلزم  
بجهول الابن المالك لا يفتى في قيمته او جرح جراحه لا يعلم اربها لو كان ذلك التصرف نفي لا يشترط  
لصحة وتحقق اعلام ما صادف ذلك التصرف كالنصب والوديعة فان الجهالة لا يمنع تحقق النصب  
فان من نصب من رجل مالا مجهولا في كيس او اودعه مالا في كيس صح النصب والوديعة وثبت  
حكمها بخلاف ما اشترط لذلك فان كان التصرف بشرط لصحة وتحقق اعلام ما صادف ذلك التصرف  
فلا يفتى في جهالة المالك لا يصح كالمهر والاحارة فان من اقره باقر من فلان شيئا او اجر من فلان  
شيئا او اشترى من فلان كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المهر على تسليم شي ولو لمه اي المهر من الغصب  
والوديعة بيان ما جهل بالقيمة يعني اذا اقر فلان على شي او حق لزمه ان يثبت بالقيمة لا الخبر  
عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمته فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وصدق  
المهر بيمينه ان ادعى حصة اكثر من ماله من معنى ان المهر ادين المجهول بالقيمة وادعى المهر اكثر  
منه فان برهن عليه حكم به وادى اصدق المهر بيمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح اي اقرار للمجهول  
او ان حشمت جهالة بان يقول هذا العبد لواحده من الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم تحش  
بان اقر بانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الامنة السرخسي لانه اقر بجهول  
وانه لا يثبت له وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اذا انفتحت على احد  
فلما حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان الاجمال من جهة وسان الجمل فصار كالمعقود  
احد عبده ولم يبين اجبره القاضي على البيان ايضا لا للحق الى المستحق كذا في الكافي كذا اشارة  
الى عبد ماذون لم يقر في حقه اقر مكلف حرا وعبد ماذون لم يجهول اقره بالمال لانه فيه قيد وفود يعني ان  
اقراره به يصح لان اقراره عبد موجبا لفتح الدين برقبته وفي مال المولى فلا يصدق عليه التهمة  
وقصور الحق بخلاف الماذون لانه مسلط على اقراره من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن  
بما يلزمها وهو دين التجارة بخلاف الحد والقود لانه متى على اصل الحر فيهما لانهما من خواص  
الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحد والقود فواجب ان لا يفتى في الحق والفتى في الحد  
اقر بما فيه تهمة كالمال نظر الى اصل الادمية فيؤخر الى غير عانة الحق للمولى ولزم في على مال  
درهم يعني لا يصدق في اقراره لانه لا يثبت ما لا عادة ولزم في على مال عظم نصاب في مال الزكوة

صاحب الدرر من لفظ الكافي ولا ماس في كلامه ايضا على  
ذلك كان قوله في انشاء تلك المسئلة قبل سطرين لانه انما يجوز  
وانه لا يثبت له فانه لا يثبت له الجبر على البيان ولا يجوز على البيان  
لان ما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول انتهى فان صاحب  
الكافي في كفاية من ان يفتى بين كلاميه لا سيما مع قرب  
بينهما بهذه الحرمة وكان الواجب على صاحب الدرر ان يذكر  
هذا الكلام في انشاء شرح قوله ولو اقر مجهول صح ايضا لو  
كلامه كلامهم وبطابق مرادهم ٦

اي مضمون على ذلك المرحوم الوديع لا يصحها كما يظهر من لفظ صاحب الكفاية ٦ الحال فيه هو الخط على ما يظهر من المذاهب ٣  
درهمان على ما صرح به في الذخيرة وفي شرح المحققين في الميراث وهو القياس لان كذا اذكر للعدد دهرافا واقر عدد غير مكلف من كعبه الدرهم بالقبض عشرون ولو ذكره بالقبض درهما  
عن محمد بن يونس مائة والى ٧ ويجوز ان يكون انصافها بما قبلها على وجه التخييل لانه من المال كذا اذكر للعدد كذا اذكر انما على تقدير كونه كلاما مستقلا لا يضر كونه مضافا اذا وجد الوجه والوجه والى  
من ربع مقطوف على نصاب والى

الزكوة وقدر النصاب قيمة في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا يصدق في اقرار من ماني درهم في  
الفضة واقر من عشرون مثقالا في الذهب وفي اقرار من خمس وعشرين في البر والى اقرار من قدر النصاب  
في غير مال الزكوة لان النصاب عظم حتى صار صاحب غنيا ولزم في على اموال عظام بلا نصاب  
من جنس ما ساء اعتبار الادنى الجمع حتى لو قال من الدرهم كان ستمائة درهم وفي درهم بلا  
اعتبار الادنى الجمع وفي درهم كثيرة عشرة اي لا يصدق في اقرارها عندا حنفية لانها اقصى  
ما ينشئ اليه الجمع وفي كذا درهم درهم لا يفتى فيهم كذا في الهداية وقال صاحبنا لو قال  
كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد واقر العدد اثنان وفي كذا كذا درهم احد  
عشر درهما اي لم يصدق في اقراره لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعدد من مجهولين  
ليس بينهما حرف العطف واقر عدد من كذا من المفسر احد عشر وفي كذا وكذا درهم درهم  
احد وعشرون درهما اي لم يصدق في اقراره لانه ذكر عدد من جهين بينهما حرف العطف  
واقر ذلك من المفسر احد وعشرون درهما وجوب الاقرار في الفضلين لتيسرنا به والاصل  
في الذم البراءة ولو لوك اي قوله كذا بلا او او مان يقول كذا كذا ادرها فاحد عشر  
جلا للواحد منها على التكرار اذ لم يجمع من ثلاثة اعداد بلا عطف فلا بد من حل الواحد على  
التكرار من حل الاثنين على اقر عدد بعبارة التعبير عنه بذكر عدد من بلا عطف وهو احد عشر  
ومنها اي لو لوك لفظ كذا مع الواو فانه واحد وعشرون لانه اقر ما يمتد به ثلاثة اعداد  
مع الواو ولو وقع اي قوله كذا مع تثنية الواو مان يقول كذا وكذا وكذا وكذا ادرها فاحد عشر  
العدد الذي قلناه علم الد ومائة واحد وعشرون لا يطره على فلي اقر اربا لادن معنى  
اذ اقاله على من المال كذا او فلي كان اقرارا لادن لان على للاخبار والالزام وحيث ينشئ  
عن الضمان مال من فلان عن فلان اي ضمني وكما قيل لا يضر من المال وان وصل به  
ودعه اي ان قال الميراث في حق وهو وودعه صدق لان المضمون عليه الخط والمال محله تعدد  
ذكر المحل واراد الحال واحتمل اللفظ مجازا فصح موصولا لا منفصلا عندى مع في بيتي في  
صدوق في كسبي اقرارا بالامانة لان الكسب اقرار يكون الشيء فيه واد يكون امانة لانه قد يكون  
مضمونا وقد يكون امانة وهذا اقلها جميع مالى او جميع ما ملكه له جهة لا اقرار لان ماله او ملكه  
يقتضي ان يكون لاخرى تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحمل الانشاء فيقول عليه ويكون جهة  
تقتضي التسليم فان وجد صحت والا فلا قوله لادن الف مبتدأ خبره قوله لادن اي اقرار منى لو  
قال لادن رجل عبيد ادرهم فقال اترن او استغده او اجلني بر او قضيتك او ابراني منه  
او تصدقت بر على او وجهته او احلتك بر على اريد اقراره وبلا صير لا اما كون الامر في الاولى  
اقرارا فلان الضمير راجع الى الف المذكور وهو موصوف بالوجوب كما قال اترن او استغده  
او اجل او قضيتك الف الواجب كذا على حتى لو لم يذكر الضمير بان قال اترن او استغده او اجل

بقيمة

درهما

الخط  
والمال  
محله  
طاعة  
والى



مثلا لا يكون اقرار اذ لا دل على النقص الى المذكور واما الخامس فلان الله عوى الامراء انقضا  
لان الامراء اسقاط وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس والسابع فلان هذا دعوى  
التبليغ منه وهذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته واما الثامن فلان نحو الدرس من ذمته الى  
ذمته لا يكون بدون الوجوب وموله نعم اقرار بعض اذ قيل له هل عليك كذا فقال نعم كون اقراره  
منه موضوع للجراب ولا يحتاج الى الربط بالايمان براسه نعم في جواب هل في عليك كذا لان  
الاشارة من الاخرى قامت مقام الكلام لان غيره اقر بدين مؤجل وقال المقر له حال صدق فيه  
يعني اذ اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدرس حال الان اقر بحق  
على نفسه واتى لنفسه حقا فيه فصدق في اقراره بلا حجة ودون الدعوى كالواقع بعد في يد الله  
فلان استاجرته منه فصدقه المقر له في الملك لا الاجارة ولزم في له على مائة درهم درهم درهم  
اي اذا قال له على مائة درهم لزمه مائة درهم ولزم في مائة وثوب ثوب وبشر المائة  
اي برجع في تفسير المائة اليه والقياس في مائة درهم كذا وهو قول الشافعي لانه عطف  
مفسرا على مهم في النصيبين والعطف لم يوضع للسان فثبت المائة بهمة فيها ولما ان قوله  
ودره سان للمائة عادة لان الناس استعملوا انكرام الدرهم واكسوفوا ذكر مرة وهذا مما اكثر  
استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وذهاب المقدار ان كالكليات والموزونان  
لا يثبت دينان في الذمة سلا وقرضا ومنا خلاف الثياب والامساك ولا يوزن فان وجوبها  
لا يكثر في الذمة لان الثياب لا يثبت فيها الا في السلم والتكليف وذا لا يكثر حتى على الحقيقة كذا  
وثوبان اي اذا قال له على مائة وثوبان لزم ثوبان وبشر المائة وفي الجمع اي اذا قال له على مائة  
وبلابة اثواب كلها ثياب لانه ذكر عدد من مبهين اعني مائة وبلابة واعنيهما تفسير انا نصرف  
اليها لا ما استويا في الحاجة الى التفسير لا يقال الاثواب لا تصلح مير المائة لانها لما اقررت  
بالثلاثة صار كعدد واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا البعد  
وهذا الجارية نصف كل منها لان الكلام كله وقع على شيء بغير عينة او بعينه فينصرف النصف  
الى الكل كانه قال على نصف هذا ونصف هذا الخ اقر بعشرة درهم ودينار او صراط كان من  
انقصه لان الاكتفاء بالتفسير الاول شائع عندهم قال الشيخ في التوفيق كنههم بل مائة مائة  
وازدادوا تسماي عن من السنين اقر بقرق فوصرة لزمه اي القرم والقوصرة فسر في السبوط  
بقوله غصبت ثمراتي فوصرة ووجه ان القوصرة وعاء وظرف له وغصبت الشيء وهو ظرف  
لا يتحقق بدون الظرف فيلزم منه وكذا الطعام في السفينة والخط في الجوانح خلاف ما اذا  
قال غصبت من قوصرة لان من الاتراع فكون اقراره بنصف المزروع ودينار اي اقر بدينار في  
اصطبر لزمته اي الدابة فقط اي بلا اصطبر لان غير المتقول لا يضمن بالغصب عندهما خلافا  
لمحمد كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف

مع المنقوشة وكلمة المعدد

ان اسكن ان يجمل ظرفا حقيقة بنظر فان امكن نقله زمانه والازم النظر في فقط عندها لان الغضب  
الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لان اقر بنصب تام لا مطلق  
فيحمل على الكمال وعند محمد زمانه جميعا لان غضبه غير المنقول منصوب وان لم يمكن جملة ظرفا حقيقة  
لم يلزمه الا الاول كقولهم درهم في درهم ولم يلزمه الثاني انه لا يصح ان يكون ظرفا له واقر بخاتم له  
حلقته وقصة لان الاسم يشبهها واقر بسيف له نصه وجفنة وسحائل لان اسم السيف يطلق  
على الكمل النص حديد. ولحق عنده والمخارج للماله بالكر وهي علاقة واقر بحلقة له عيضا  
وكسوها لاطلاق الاسم على الكمل فالانها بيت بزق بالثياب والاشرة والشور واقر بنوب  
في نوب او في منديل زمانه لا ظرف له حصه وامكن نقله كافر واقر بنوب في عشرة اذ نوب لنوب  
عند ابي يوسف وقال محمد عليه احد عشر نوبا لان النفس من الثياب قد بلغت في عشرة فامكن  
جملة ظرفا كقولهم حفظ في جو القوي واقر يوسف وهو قول ابي حنيفة والا لان العشرة لا تكون ظرفا  
لواحد عادة كالمتنج حنيفة واقر بحصة في خمسة بينة القرب له خمسة لان اثر القرب في كثير لا  
في كثير المال وبينه مع عشرة اي لو قال اردت خمسة مع خمسة لزم عشرة لان اللفظ يحتمله  
فالا لزمه فادخل في عبادي اي مع عبادي فاذا احتمل اللفظ ولو مجازا ونواه مع لا يتما  
اذا كان فيه تشديد على نفسه كاعرف في موضعه وفي من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى  
عشرة نعمة عند ابي حنيفة وقالا يلزم عشرة وقاله في يلزم ثمانية وهو القياس لا جعل  
الدرهم الاول والاخر حدا للحداب في المحدود ولهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة  
اذا الغدوم لا يجوز ان يكون حدا للوجود ووجوده بوجوده فيدخل الغايات وان الغاية لا تدخل  
في الغاية لان الحد ينابر المحدود ويكن منها لا بد من ادخال الاول لان الدرهم الثاني والثالث  
لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي مائة  
ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما لما ذكر ان الغاية لا تدخل في الغاية اقر بالمحمل الذي حل  
جارية او حراشة لرجل صحيح اقراره ولزمه لان له وجهها صحيحا وهو ان رجلا او صبي رجلا او صبا  
الموصي فينظر وارثه لموصي له مطلقا اي سواء بين سببا صالحا او لا وله اي اقر بالمحمل اذا كان  
لا مطلقا بل ان بين سببا صالحا كارت ووصية بان قال ما بين ابوه فوريته او اوصي به لفران  
فالامر به صحيح لان بين سببا صالحا لو عاشا حيا لم يتركها فلو اذنت باقراره ثم اذا وجد  
الصالح فلا بد من وجود القرينة عند الامر او احتملا وذلك بان نصف الامر من ستة اشهر ومدة مات  
المورث والموصي اذا كانت ذات زوج او اقل من سنتين من وقت الفراق اذا كانت معتقة فان  
ولدت جاتا لفر من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين في الصورة الثانية فلما ام لوجوه  
في البطن حين مات المورث والموصي او ميتا اي ان ولدت ميتا فلموصي والمورث اي ترد المال  
الى ورثة الموصي والمورث لان هذا الامر في الحقيقة لهما وانما ينسب الى الجنين بعد ولادته واذا

والمشي عادة

ع  
و  
و  
بدون  
است  
و  
و



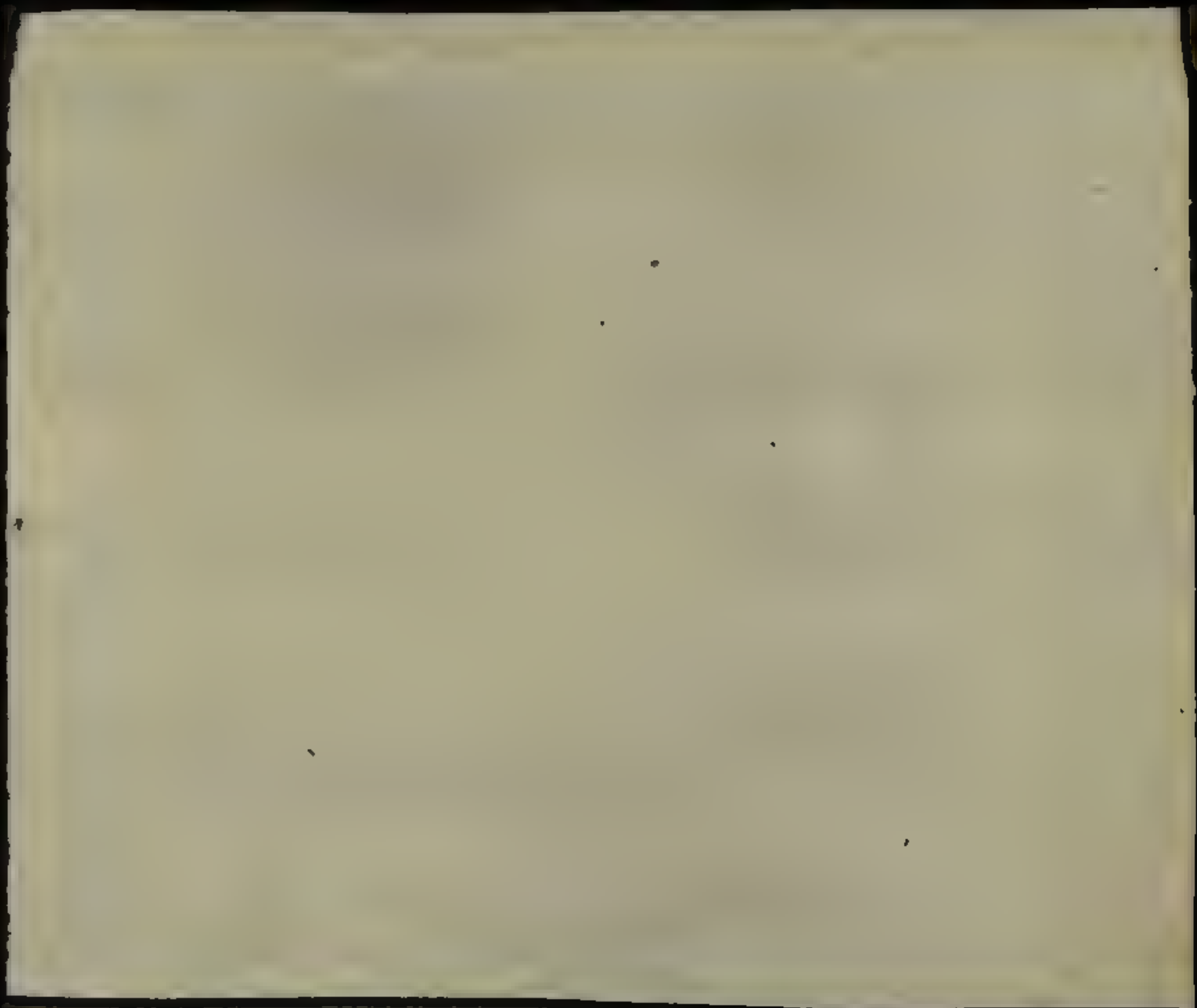




مسئله زید متوفی است و رتبه سر تو که سنی بپذیرد نه اقامت م اندک در حکم عدم و در نه دین زید و مستند به فرضه شوق در حق و اراد و چون دعوی آنکه  
و رتبه و نه بکرا قرار و سائر و رتبه آنها را بدست عدم و مدعیان اثبات اینهم عدم و بعد کلف و حکم مبلغ و چون بکرا قرار زید و مقبول  
حقیقت و اینه کنند المغه قادر و اول و در جواب اول و مع ادبنا علی میت حقا فاقرا احد کوارنه لزوم فی خصیصه حتی استغفرها  
اذا اقر علی نفقه فیتجه کذا ذکره حشش فی نوع و زاد فی ربله یحتاج الیها و هی ان یغضی کفایه علی هذا الوارث ثم قال حج و یبغی ان یحفظ  
هذه الروایة جامع الفصولین فی الفصل التاسع والعشرين

و ان واحد الورثه یبغی علی البیت و حج البیت و ان لم یسجد له یسجدون و یومکون یقفون کل الی بن سببه عندنا اذا کان یبغی کل الی بن  
فی کل الی بن سببه  
بدرج الصی







في المستحقين بطريق القصد والاحسان لان كون الصديق  
له حظ وعدم كون يده له غير متصور فان الاشتراك حسنة  
والحيوانات لما تصور شرعا بطريق الشئوع لا العقبين  
انتهى

من مال و لغاره  
محرمانه

لا منصولا كما لا يستثنى، والشرط وفي من من شاع أو من من وهو زبوف أو من هرجة واستوفى  
 أو رصاص أو زمره الجيد يعني لو قال له على الف درهم من من شاع أو قال أقرضني الف درهم ثم قال  
 هي زبوف أو هرجة أو استوفى أو رصاص أو قال إلا أنها زبوف أو قال الغلال على الف درهم زبوف  
 من من شاع وقال المقر له جيد أو زمره الجيد عندني جيفة وصل أو فصل للمار وقال لا وصل  
 صدق ولا فلا للمار أيضا وفي من غضب أو ودية عطف على قوله وفي من من أن ادعى متعلق  
 بقوله وفي من غضب أحد هذه المذكورات الأربع معنى أن قال له على الف درهم من غضب أو دية  
 إلا أنها زبوف أو هرجة صدق أي المقر وصل أو فصل إذا لا اختصاص للغضب والودية بل لما  
 دون الزبوف لأن الغائب ينصب ما يجد والودع يودع ما يحتاج إلى حفظ فلم يكن قوله زبوف  
 تغيير الأول كلامه بل هو بيان النوع فصيح موصولا أو منصولا أو فصلا في الأخيرين معنى أن قال  
 له على الف درهم من غضب أو ودية أو استوفى أو رصاص فإن وصل صدق وإن فصل لا أدرك  
 ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز بها الجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا  
 فكان سان تغييره موصولا أو فصل لا فقال غضبت ثوبا أو حاء بمبعض صدق يمينه إن لم يثبت  
 الخصم سلامة لأن الغيب لا ينفي السلامة كما في قوله على الف إلا أنه ينقص كذا منصلا ما عرفت أن  
 الاستثناء يصح متصلا أو متصلا قال رجل آخر اخذت منك الف وأودية فهلك وقال الآخر  
 أرغبنا ضئى أي المقر له أقرضت الضمان وهو أخذ مالي المبرم أدعى ما يوجب البراءة غيره وهو  
 الآن بالآخذ والآخر يكرهه كان القول قوله يمينه الآن نكح عن اليمين فح يلزمه المال بخلاف قوله  
 غضبت في رد قوله أعطينيه ودية أي لو قال المقر أعطيني الف درهم ودية فهلك  
 وقال المالك لا أرغبني معنى لا يرضى المقر له لم يرض سبب الضمان والمقر له بدعى عليه سبب الضمان  
 وهو يكرهه كان القول قوله قال كان هذا ودية لي عندك فأخذته فقال هو لي أخذته معنى إذا أخذ  
 من رجل شيئا فقال الأخذ كان هذا ودية لي عندك فأخذته فقال المأخوذ منه هو لي أخذته  
 المأخوذ منه لأن الآخذ أقر بالبدل ثم الأخذ منه وهو سبب الضمان كائين وأدعى استحقا عليه  
 فلا يقبل بل يجب عليه رد عينه فأما وفيه ما كذا صدق من قال أجرت فرسي أو ثوبي أي فلانا  
 فركبه أو لبسه ورده أي وقال فلان كذبت لفرسي والثوب لي وقد أخذتهما معنى ظنا فالقول  
 لفرسي وللآخر اليمين أو خاط ثوبي هذا كذا انقبضت أي لو قال خاط فلان ثوبي هذا انصف درهم  
 ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فالقول لفرسي أيضا قال هذا الف ودية لزيد لا بل بركو قال الف  
 لزيد وعلى المقر مثله بركو لأنه لما أقر به لزيد صح إقراره وصار ملكا له وقوله بعد ذلك لا بل بركو رجوع  
 عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان مثله بركو أقر بدين لسان ثم قال كنت كاذبا فيه  
 أي في إقراره حلف المقر له على عدم كذبه أي على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر له به ولست ببطل  
 فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف وعند ما يؤمر بتسليم المقر له إلى المقر له والقضوى على أنه يحلف

بسم الله الرحمن الرحيم







This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, showing dark stitching or thread. There is no text or other markings on the page.

٤١ ماستراظم المذكورة كذا في معراج الدراري في كافي نصح الأفراخ بالدين بشرط أن يولد كفرنهما وسقط أن يكون لهم  
 الأب والأم إذا كانا فلقين وفي هذا إجماع لا خلاف فيه وكذلك المرأة إذا تزت بالزواني يصح هذا الشرط وفي النهاية ما ذكره  
 ورواية شرع في بعض السراحي تصدق وعما خلف العامة التي من الميسر والابيض واليا مع واستر الملم بصحة كذا في معراج  
 على صيغة الصاع والحقن المسمول فان الأفراخ واحد صحيح إذا صدق المقرء ويكون ولاؤه ثابتا من غير ولا يكون كذا  
 كذا في معراج الدراري في كافي الاقتصار على ذكر ذات الزوج فصوره بحق والصلابة الموانع للسط الرزقي ذات زوج أو مستعدة  
 عليه فلا يلزم من قبولها كذا في الرزقي في ٧٥ هـ يجب عليك ما في هذه العجالة من الاختصار حسب نظر إن المراد بالآخره غير

قال صاحب الحاشي كان الوجه ٢٤ قال في تأمل البيان  
 لا أن الدوى تنقضي باعتبارها يجب المطلوب على الطالب بقض  
 الطالب من واجب الطالب على المطلوب فيستقيم ان تصاحبا  
 فيستقاما على المطلوب فاذا ذكر به نحوه في الأفرام فيفقد  
 الأفرام على المنكر فيفقد في حق المنكر خاصة فيستقيم نصيب  
 المثلثي ٢٥ اودا بالدين النصف الذي وجب على اية  
 بزمه في الرطى فاذا ذكر به نحوه لا يصعد عليه فيفقد  
 في حق خاصة وجب على الميت نصيب الدين على وجه  
 والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا حاجة  
 وشيئا وليس فينا قوله احواله في الحسن انبي ٢٦  
 اي على كون النصف الذي يقبضها غير المنكر مشترك ايضا  
 اما غير المنكر فانه ينفرد بالكون مشترك يكون مقرا فاما بقضا  
 مشترك اما المنكر فانه يرجع الى الدين به الذي وهو مشترك  
 كما في الكفاية ٢٧ باذاع على النصف ما اخذ من غيره  
 الكذب لان الواو اذ اخذ شيئا الاضما الذي كذا فزون  
 الزلنى ٢٨ وعندنا جميع من الطرفين باعتبار ان حكم الاستح  
 وهو لا راق بعد كونه لان المصدق يستند الى الواو







انفقوا في الممقط بشرط احوالها شروط  
الاول ان يكون الشهادة عند فاس عدل عالم  
الثاني ان يعرفه ويشهره بشركة او معاملة او  
سفر الثالث ان يعرف انه ملازم للجماعة الرابع  
ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدنيا  
والدراهم الخامس ان يكون مؤديا للأمانة الساد  
ث ان يكون قاصدا وقا السابع اجتناب الكفا شر  
الثامن ان يعلم انه اجتناب الاصرار على الصفات  
وما يجنب بالعرفه والكل في شرط روح اد القضا  
لخصاف تبينه اخر ولو ترك من في الشر  
على اجور عندنا والخصاف شرط تعابرهما كما  
في المزاوية يحتر

163

هذا القيد لغيره في لا يكون الا كذا بقوله هو عدل اصح ولا يصح تعدل الحضم عند قال ابو حنيفة  
يعني ان تعدل المدعي عليه الشهود لا يصح لان في ذم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم كالمكاب  
في الاسكار وتركبة الكاذب الفاسق لا يصح وعندنا يصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن  
عند محمد لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز تعدل الواحد وابو يوسف يجوز كما سبق والمراد  
بتعدله تركبة بقوله هم عدول لكنهم اخطوا او نسوا او هم عدول ولا يزيد على هذا وامالو  
قال صدقوا وعدول صديق فغير ذم الحكم لانه اقر انه يشهد الحكم خلاف ما لو قال  
هم عدول ولم يزد عليه حيث لا يلزم مني الا<sup>في كتاب</sup> مع كونهم عدولا يجوز منهم الشهادتان والخطا  
لا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا في واحد للتركية ولترجمة الشاهد والرسالة  
الى المرفق لان التركبة من امور الدين فلا شرط فيها الا العدة المحق يجوز تركبة العبد و  
المرأة والاعي والمحدود في القذف السائب لان خبره مقبول في الامور الدينية والاحوط  
الاشان لان فيه زيادة طابته هذا كله في تركبة السر واما تركبة العلانية فمستورط فيها  
ما بشرط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى  
الشهادة فيها اظهر ولهذا يختص بمجلس القضاء لسامع اى محور لسامع ما يتعلق بالاقوال  
كالمسح بان سمع قول السامع بت وقول المشتري اشترت والاقراء بان سمع قول المقر فلان  
على كذا او راي ما يتعلق بالافعال الحكم قاض او غضب او قتل ان يشهد فاعقوله يجوز للعد  
في قوله لسامع وان لم يشهد عليه وقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين السبب فوجب عليه  
الشهادة كعاين وهذا اذا كان السمع بالمقد ظاهر وان كان بالتعاطي فكذلك حقيقة  
السمع مادية المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على السمع بل على الاخذ والاعطاء  
لان سمع حكى لا حقيقى ويقول اشهد لا اشهد في كماله يكون كاذبا ولا يسمع الشهادة سماعا  
من وراء الحجاب اى لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد  
لا محتمل ان يكون غيره اذ الثقة تشبه الثقة الا ان يتبين القابل بان يكون في البيت وحده  
وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس على المسكك وليس فيه مسكك غيره فسمع امر الداع  
ولم يره اذ جرحه العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذ افسره اذ ليس من ضرورة جواز  
الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالسامع تقبل في بعض الحوادث لكن اذا صرح  
به لم تقبل كما سبق او يرى شخص الغائبة ويشهد عنده اشان انها فلانة بنت فلان فلان  
قال القيد ابوالث اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اشان انها فلانة بنت  
فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع امرها ان يشهد عليها الا اذا راي شخصا بمعنى حال ما اقرت  
في يجوز ان يشهد على امرها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف  
المرأة اذا حشرت عن وجهها ففالت انها فلانة بنت فلان بن فلان وقد ذهب لروحي مري

ووصف الذكورة حتى يشترط في تزكية المرأة ٢٥  
 حتى تكون كاف الظاهر ان يكتب بلا واسطة في كافه غير ثبوت الباء  
 عند جملها مبتدأ مؤخر او ما قبل جملها مبتدأ عليه واثنى  
 في الواحد العدل في احد عشر مسئلة والرابعة  
 الفرق بين المتقوين الخامسة البرج وقد مضى  
 السادسة تقدير الارض السابعة الايجاب والموت  
 ثم اعلم ان هذا ليس بجواب لان ما كان من الدنيا فان  
 يقبل فيه قول الواحد العدل كطهارة الماء ونجاسته  
 وحل الطعام وحرمته ولا يختص برؤية هلال  
 رمضان وايضا يقبل قول العدل في عزل  
 الوكيل وحجر المادون واجبار البكر بكاح ولها  
 واجبار الشفع باسبع والمسلم الذي لم يهاجر  
 كما قد مضى في قول ابي حنيفة راجع من اشترط  
 احد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة  
 الا ان يقال انهم انما لم يذكروها حتى لان العدل  
 ليس بشرط يجوز العمل بسنورين والكلام فيما  
 يشترط فيه العدد انه حتى لا يقبل خبر سنورين  
 في المواضع الاحد عشر ثم اعلم انه يستثنى من  
 الاكتفاء بواحد تقوم نصاب السورة فلا بد  
 اثنى كما في العنايه بمسرة

12

三



ووجه الخبر ان يشهد فيه ايضا بجملة السيد علي عليه السلام  
 في التفسير قال **هـ** بان فلانا قد تزوج بفلانة **و** بان  
 فلانا تزوج بفلانة **و** دخل بها **و** بان فلانا قد تزوج فلانا  
 من جهة السلطان **ا** بان فلانا وقف هذه الدار مثلاً على  
 فلان **ب** بان فلان **ق** استأجر فلان الوقت بان يصرف الى الدار  
 كذا والى القارة كذا مثلاً وفي اشعاره ما هو موافق على اصل  
 الوقت وشروطه بقولهم صاروا فصدقة الشهادة على من  
 كان في الاسر وشي واشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كافي  
 لخواصهم فتتأني  
 لنفسه سئل عن امرأة  
 تاراج عائب جاء رجل اليها فآخبرها بموت  
 زوجها ففعلت هي واهل البيت ما يفعل اهل  
 المحببة واعتمدت وتزوجت ودخل بها ثم جاء رجل  
 آخر واخبرها ان زوجها حي وقال انار اياه  
 بل يدك اكبر يكون حال كاحامع الثاني فقال  
 ان كانت صدقت المحرم الاول لا يمكن ان تصدق  
 الثاني ولا يبطل النكاح بينهما ولها ان يقرأ على هذا  
 النكاح من الفصل الثاني والآخر من العدة من  
 حضور الثاني وحاشية **قوله** اذا اخبره  
 ما بعد لان قال الاكل عوج وهذا على قول ابي يوسف  
 ومحمد واما على قول الخفيف فزوج فلا يجوز الشهادة  
 ثم يبيع ذلك من العامة بحيث يبيع في قلبه صدق  
 فخر انتهى فنقول **هذه** من المسئلة **ثلاثة**  
 لمس فيها عادة من ايراد المتن على مذهب الامام  
 اعظم والتمسح بما اوردته على صاحبها **الحق**

3

فما سوى ذلك قبلت شهادة له لا ليس من ذنب فلا توجب  
رد الشهادة كما فعلت عند انقاضي ٦ وان صدر الشريعة  
هذا فتركه قول يوسف ان يجوز رد يداعى الشهادة لا شرط  
ان يقع في قلبه انه ملكه واقصر عليه ما يقع في شخصه وجعل ذلك  
الذي ذكره لا يطل الشهادة اذ قال المحدثون انهم اذا اؤتمت  
في خلقه لم يروا من الكتب بطلان ما ينفي قول الاصر في هذا  
اجاب بول عليه الصلوة والسلام اعلمت كاشف شاهد والادب  
فاشترى بحسب الاداء الشهادة على وجه القبط رعاية لشهر  
الحديث واحار للشهود ان يشهدوا بالادوية المصروفة في  
الوادع وما ذكر ما يقع في مافي بعض شخص في هذا المقام  
فيروا في ٧ ما روي عنه عليه الصلوة والسلام رحمه الله  
بشهادة اربع مع واتى ٨ والمراد من الله فلا ياتي في يوم  
الكفر كل مرة واحدة ثم ان قال في التحديد وشهود الكفار مع عدم  
المسلمون فان لم يجرهم المسلمون سأل المسلمون عن عدولهم فمروا  
ثم يسألونك عن الشهود لان التزكية احد شطري ما يوجب  
عليه الشهادة وعن الصادق الكبرى فخر في شهد في حادثة  
فتزكية ان ترك بالامانة في حاله ولسانه ورده ويكون مع ذلك  
صاحب حفظ واتى ٩ اعترض عليه بان على هذا ينبغي ان لا يقبل  
شهادة الذي على السنن في لا الارث لا يجوز بينهما بان كانا  
في قبا والابن مستامنا ومات احدهما في دار الاسلام فالأمر  
احدهما من الآخر تنفي والجواب ان بين الشهادة وجودا لا بين  
بين الشاهد والشهود عليه ان الشهادة يتضمن الاقرار وبني  
توارث الشاهد فذكر حار شهادة المسلم على اصح مع عدم  
جريان التوارث بينهما فذكر عدم جريان الارث دليلنا على بطلان  
الولاية باختلاف صحة كون عدم جريان الارث دليلنا على  
قبول الشهادة فصار واتى ١٠ اقبال يعني ان قبل  
شهادتهم اذا يتقوا الشهادة بهم سببا من الاسباب المحضة  
للاشادة عندنا لا ارتفاع التهمة ١١ والمذكور في الكتب  
على اطلاق عدم القول لانا نقول مقتضى كونهم متهمين على  
الاعطاف ان لا قبلت شهادتهم كسائر الخصام واتى  
١٢ وهذا قوله لا لانه الثلث لا في فاجنبان كنهان بطل في  
المساج والفتن اذ قالوا حشاه من قوم لا يصورون قوم  
على الكذب وكذا في الموت اوقالا احوا ما به نقتد وكان المصلحة  
الوقف على ما قال المرعياني كما في الخادى فمن سئل ان  
نهم في حكم المسلمين وان كانا غلظا من الفسق كل الشهادة  
انما تروى لتهمة الكذب والفسق من حيث الاعتقاد لا ليدل على ذلك  
لانه ما وقع فيه لا تدينه البري ان من من يعظم الذنب  
منه يجعله كمن افا اعتقاده هذا يجعله على التحريم الكذب  
صحيح  
المسألة

و نه تم های و چندین سال  
الافتنه به من آنگاه  
و نه که الاصله علی الضعفاء  
(ع)



والفائدة لا ينفك بالمرأى وقد روي المشايخون بقيل سبع سنين الى عشر سنين وقيل اليوم  
السابع من ولادته وبعد الى ان يتعلم ولا يملك به ومن الحنفى وولد الزنا والحنثي اذا كاد اعدوا  
فان قطع العضو وجناية الابوين لا توجب قدحاً في العدالة وقيل عمر شهادة عليه الحنفى  
اكثر رجل او امرأة وشهادة الحنفين مقبولة ان لم يكن مشكلاً ولا اشكال فيه وان كان مشكلاً  
فيحصل امرأة في حق الشهادة احتياطاً واليقين للحنثي وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبراً  
شهد ليلى عند شريح فقبل شهادته وهو كان عتيقاً ليلي والقبائل المراد غلال السلطان عند  
عامة المشايخ لان نفس العز ليس بعقيق الآذ ان كان اعواناً على الظلم فالواحد كان في زمانهم  
لان الغالب عليهم الصلاح فاما الدين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لقبه ظلم كذا في الكافي  
وقبل الشهادة لاجبة وعمة ومن حرم رضاعاً او مصاهرة كام امرأته وشهنا وزوج بنته  
وامرأة ابنة وابنة الاملاك بينهم مغيرة والايدي محتجرة ولا بسوطة لبعضهم في مال  
البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادة لغير ابنة ولاد او شهادة احد الزوجين للآخر وقيل  
من كافر على عبد كافر مولاة مسلم او على حر كافر موكلة مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على عبد كافر  
مولاة مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم وبالعكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاة  
كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فاما مسلماً اذا كان له عبد كافر اذن له بالبيع والشراء فشهد عليه  
شاهدان كافرين بشراء او بيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات  
امر على الكافر قصد اولهم من الحكم على المولى المسلم ضمناً ولو كان المولى كافر او العبد المادون  
مسلاً لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة الكافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد  
ولون مسلماً وكل كافر بشراء او بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشراء او بيع جازت  
شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات امر على الكافر وتكون كافر او كل مسلماً بشراء او بيع لا تقبل شهادتهما  
عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصد كذا في الشرح المسعودي للخص جاع  
الكبير لا من كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاهواء الا في الوصاية والنسب اذا ادعى  
حقاً من قبل الميت على خصم حاضر يعني اذا ادعى الايضاء من نصراي واقام شاهدين نصرانيين  
على خصم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان النصراي مات وهو وارثه واحضر مسلماً للميت عليه  
دين واقام شاهدين نصرانيين على نسب تقبل وهذا استحسان والقياس ان لا تقبل وجهه لان  
ان المسلمين لا يحضرون موت النصاري والوصاية تكون عند الموت غالباً وبسبب ثبوت  
النسب الكافي وهم لا يحضرون كالحق فلم تقبل شهادة النصاري على المسلم في اثبات الايضاء  
الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على الكفاي أدنى الى اضياع الحقوق المتعلقة بالدين  
فقبل ضرورة كاقبلت شهادة القابلة للضرورة ولا منعي لان الاداء يستقر في التمييز بين  
الخصمين والشهود بان كان منفقاً لا يترد الاعي الا بالنفقة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسن

[illegible]



ما قول مولانا سيدنا وقد تناو موضوع  
 مشكلاتنا وفاق رفق معضلاتنا كتاب  
 علماء الاعلام وشيخ مشايخ الاسلام لارانت  
 دعاء الشرع شارح بين وجوده واسعاد الدين  
 كاره بكتاب سموده في قوم اخذوا قول الله لا اله الا الله  
 موضوعا لتمرير النفات في رعاية صناعة الاصوات فطورا بزيده  
 وطورا ينقصون على حسب ما يلزم تلك الصناعات الباطلات والآراء  
 الفاسدات لا يرجون الله تبارك وتعالى في ذلك وقاروا اخذوا ذلك بعينهم  
 شعارا للموا  
 مبتدع بنسبها مكره فرددوا بذلك في مهاوير الرد ومصارعة والتحقوا بالذين يحرقون الكلام  
 عن مواضع فيجعلون تلاوة المشائخ كشرفات الاغانى فوالذي انزلها بالحق المبين وجعلها  
 كلمة باقية الى يوم الدين لمن لم ينتهوا عما هم فيه من المنكر الكبر ولم يرجعوا كلمة التوحيد الى نهجها  
 السديد ليستهم عذاب شديد وانما الذين يذب اليه وحرقت المؤمنين عليه ترتيب الاصوات بالقران المجيد من غير تفسير  
 ولا تبديل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو حسيب ونعم الوكيل كنهه نوا السمود عليه رحمة الودود

بالكسر والمواسم  
 من القنينة في الجمل على يفتي  
 تقيته واما زويد الصوت بالالحان  
 في الشرع النظام النضيق المناسب لها علم  
 تخفى الغناء بفقان فيمن القنينة كونه في الشرع والنظام  
 النضيق بالالحان ومناسبة النضيق لها فيمن انواع اللحن وكيفية  
 بالجمع والادمان حتى في منظم كون عن ذلك كماله الا بالالحان في قال صاحب الحان في  
 القنينة بالالحان ومناسبة النضيق لها فيمن انواع اللحن وكيفية  
 بالجمع والادمان حتى في منظم كون عن ذلك كماله الا بالالحان في قال صاحب الحان في  
 القنينة بالالحان ومناسبة النضيق لها فيمن انواع اللحن وكيفية  
 بالجمع والادمان حتى في منظم كون عن ذلك كماله الا بالالحان في قال صاحب الحان في

اقول هذا التفسير  
 للقاء لم يعرف في  
 شيء من كتب المذهب  
 جبري راد







عظمته واصرارته على نوع له ولا غالب انه ينظر الى المورات في السطور وغيرها وهو حق  
فاما اذا امسك الحام للاسبناس ولا يطيرها ولا يزول عدالة ان امساكها في البيوت مباح  
او الطيور لا من الهوا يعني الناس لانه يصير على نوع فسق وجمهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع  
عادة عن المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره وكس سمع نفسه لانه الوحي فلا يفتح في  
الشهادة او يرتكب ما يجذب به اي ياتي نوعا من الكبار والموجبة لحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتداله  
وذا دلالة في ديانته فلعلمه بجزئ على الشهادة وزكنا في الكافي اقول ظاهر هذا محال لما قلنا  
عنه في شرب الخمر ستر الكس التوفيق بهما ان المراد بارتكاب ما يجذب به ليس ارتكاب ما من شأنه  
ان يجذب به بارتكاب ما يجذب به بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره واحلاله الشهود عليه او بترك  
الحام بلا ارادة ان كشف البورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة او باكل الربو الا انه فاسق  
وشروط في البسوط ان يكون مشهورا باكل الربو ان التجار قلما يتخلصون عن الاسباب المسددة  
للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من الاشتهار او يلجأ بترك او يترك او يترك على الشرط  
الصلوة لان كلاهما كبيرة تدل على الدناءة فاما مجرد اللب بالشرط بخ بدون قارورة  
صلوة فليس يفسق ما في الشهادة وان كان مكررها عندنا لان الاجتهاد فيه مساعا لكونه مباحا  
عندنا في واما من يلجأ بالترك فهو مردود الشهادة مطلقا او سول او باكل على الطريق  
فيدهما او يطير مست السلف وهم الصحابة والعلماء المجتهدون رضي الله عنهم لان هذا اقل  
ندل على قصور عقده وعدم مرتبة ومن لم يتبع عنها لا يتبع عن الكذب بخلاف من لا يرتكبها شهدا  
اي انما البت على ان اياها الوصي اليه اي جعل هذا الشخص وصيا وهو اي ذلك الشخص يدعي  
اي كونه وصيا صحت اي شهادتهما استحسانا فان انكر الوصي ذلك لم يقبل والقياس ان لا يقبل  
وان ادعى كشهادة وايي الميت اي عريين لهما على الميت دين ومدينه اي عريين لبت عليهما دين  
والوصي لهما اي حليل اوصي لهما الميت ووصيته على الايضا اي نصب الوصي وهو متعلق بقوله شهادة  
وكان القياس ان لا يقبل شهادته هؤلاء لانهم يخرجون الى انفسهم بغير شهادتهما فيرد ذلك  
لان الوارثين قصد ان نصب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهما والفرعين قصد ان نصب  
من يستوفيان حقهما او يران بالذبح اليه والوصيين قصد ان نصب من يعينهما على التصرف  
في مال الميت والوصي لهما قصد ان نصب من يدفع اليهما حقهما وجه الاستحسان انها ليست بشهادتهما  
حقيقة لانها لا توجب على القاضي ما لا يمكنه بدونها وهذه ليست كذلك للملك من نصب الوصي  
اذا رضى الوصي والموت معروف حفظ الاموال الناس عن الضياع لكن عليه ان يتامل في صلاحه  
من نصبه واهلته هؤلاء بشهادتهم كونه مؤنة القيتين ولم يشتهوا شيئا فصارا كالفرة  
في كونها ليست بحجة رد افعة مؤنة تعيين القاضي ولو شهد ان اياها الغائب وكذا بعض دينه  
ردت اي شهادتهما سواء ادعى اي الوكيل الوكالة ولا تمكن الشهادة في شهادتهما لانها ليستان

تجارت



في نظر القاضي الجرح المجزى بان يشك الشاهد في صحة الصور الثلاث واما ان تظهر متعلقاتها فاسبق فقط فان ظاهر الفساد في الشهادة على الجرح المجزى  
انما لا تقبل لان الشاهد بهذه الشهادة يصير قاضيا لها من اشارة الفاحشة من غير ضرورة كذا في غاية البيان في ٢٢٦ وعلته قد تاب في محله او قبل فلا يخفى الا انما في الابطال في ٢٢٦  
البحر في هذه الصورة مجرد متون وان بعد مشقة في كلامه في قوله لا سيما اذا اظهر محرم الشهود فساق فان العسارة هناك على لفظ محتمل وما بعده مستند وخبر لا سيما  
ان كانا في الخبر عن قسم فزق الواحد وقد نطق بذلك من قال في تفسير العبارة الثانية اي او اذ قال قال لا سيما ان الشهود فساق فان ما يقال من انه لا طائل تحته من الصواب ان يقال ان ما  
يخبر ان الشهود فساق كالا يخبر انهم في ٢٢٦ يوجد عبارة الرفع هناك بالادعاء والصواب انما هو في السباق الكلام ان يكون بالراء كما سيظهر في ٢٢٦ متى على ما سبق من موافقة لصدر  
الشريعة والاعمال المواقف الكلام المقوم ما دام صاحب الكافي وهو ما بعد واما ما قبله البينة انما تقبل على ما دخل تحت الحكم في وسع القاضي الرامد والمسبق ما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع  
القاضي الرامد ان لا يدخل في ما قبله البينة انتهى وهو المذكور في كلام  
صاحب الدرر في اول المسئلة في ٢٢٦ كذا في الكافي ولعل الشبهة  
انما تقتضي من كونها على جرح مجرد بدلك في ٢٢٦ هو من جملة  
كلام الشهود في ٢٢٦ قال المولى سعد حلي في حواشي الهداية  
على امراد بصالحات اعطيت الرشوة لدفع ظلم ولا صلاح  
ما لم يشر فيهما انتهى في ٢٢٦ لان الامر ما يدخل تحت الحكم  
وليس فيه حكم المستر لا يحكم به اليك بخلاف الشهادة على ان  
الشهود انهم شهدوا بالزور فانها لا تقبل مع انها شهادة على  
القرار الذي اخرجت الحكم لان فيه حكم المستر وبه ينشأ  
المتفق والمشهور به لا يثبت بشهادة الفاسق هكذا قيل  
وفي هذه الشهادة على اقرار الشهود يكون حكما به اليك من  
قبله ايضا فكون الثاني حكما دون الاول غير ظاهر انما  
اليك انشاء دعاء الفير دون رضاه في اقرار الشهود  
على انفسهم لا يوجد اليك في ٢٢٦ واما ما قبله الشاهد  
صار قاضيا باشارة الفاحشة المقررة بالنص لا ضرورة  
فان الشهادة الخاصة لا ينبغي باخبار القاضي سر كافي الكافي  
وغيره من المتدوات متشابهة ما وهو في الجرح  
نقطة من جرحه بلسان جرحه عايد ونقص ومنه جرح  
الشهادة في الظهور في ما يرد فيها كذا في المصباح  
وفي الاصطلاح اظهار ضيق الشاهد فان لم يتبين  
فكذلك انما حق بطلانها واللعيد في جرح مجرد وان  
نعم انما حق بطلانها واللعيد في جرح مجرد  
ما قلت وكذا اذا ادعى اجنبى انه دفع له كذا الملاءمة  
على خلاف هذه الشهادة وطلب رده وثبت ما بينه  
او اقراره او كونه فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل  
شهادته وقيدوا بدفع المال ومهومة لو ادعى  
المدعي عليه انه استاجرهم لئلا يشهدوا عليه ولم  
يدع دفع المال فاقول لم تستطع العدالة وبه صرح  
الشارحون محرم

بشهادة ان لا يجرى بطلانها كاشهادة على جرح مجرد وهو ما يقتضي به الشاهد ولا يوجب  
عليه حق الشرع او العبد فانها لا تقبل كقاضي او اكبر او ابناء استاجرهم وخوذلك كاسباق  
لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الرامد والنقض ليس كذلك كما قد دفعه بالزور  
والاستيجار وان كانا امر اذ انما على الجرح لكن لا خصم في اشارة ان لا تقبل لرب الاجرة حتى لو اقام  
المدعي عليه البينة ان المدعي استاجرهم بكذا او اعطاهم ذلك من الذي عنده تقبل كاسباق قال  
صدر الشريعة اذا اقام البينة على العدالة فاقام الخصم البينة على الجرح ان كان جرحا مجردا  
لا يعتبر بينة الجرح وانما قلت ان هذه المسئلة هي لان ان لم يقع البينة على العدالة فاجرح محرم  
ان الشهود فساق او اكله الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اظهر محرم الشهود  
فساق او لم يثبت ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب الديانة  
ولذا قيل جرح الواحد كامر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد التعديل دفع للشهادة بعد  
ثبوتها حتى وجب على القاضي ان لا يجرى الجرح المجزى من القواعد المقررة ان الدفع  
اسهل من الرفع وهو المستر في كون الجرح المجزى مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير  
مقبول بعده بل يحتاج الى انصاف الشهادة وابشأت حق الشرع او العبد فاضح من هذا  
ما اعترض عليه بعض المتصلين بلا شعور على مراد القائل ومع ذلك اذ اهر عن القواعد غافل  
حيث قال اقول من نظر اذ اقرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل التعديل او الشهود او  
بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصور البينة وذلك قلت بعد التعديل وقبله قلت مثل ان يشهد  
على ان شهود المدعي فسقة او زناة او اكله ربوا او شره خرا على اقرارهم انهم شهدوا وبالزور  
او على اقرارهم انهم اجراه في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي بطل في هذه الدعوى او  
انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة واما ما قبله هذه الشهادات بعد التعديل ان  
بعد ما ثبت لا يرفع الاباشات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرت ابشأت ولعل  
منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما عرفت وقلت على اقرار المدعي بفسق  
او اقراره بشهادتهم بزور او بانهم استاجرهم على هذه الشهادة لان اقرارهم بان لا حق له في دعواه  
وقيل ايضا على انهم اي الشهود عبيد او محدودون بقصد او انهم زناوا ووصفوا الزنا او سرقوا  
مضى كذا او شرى الزور لم يتقدم المبدأ بان لم يزل الرجح في الجرح بعض شهر في الباقي قيد بعدم  
التقدم ان لو كان متقدما لا تقبل لعدم ابشأت الحق لان الشهادة بعد متقدما مردودة او شركا  
المدعي والمدعي مالى هم يشتركون فيه او قد قهره والمقدوف يدعيه او انهم استاجرهم بكذا واعطاهم  
آياه اي الاجر عما كان في عنده او اني ضاحكهم على كذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا على زورا و  
شهدوا وزورا فانما اطلب ما اعطيتهم واما قلت في هذه الصور ان في بعضها حق الشرع وفي بعضها  
حق العبد والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق من اي شاهد رده قاضي في حادثة اي لا يقبل شهادة



وَأَجَابَهُ فِي أَمْرٍ لَهَا فِي مَقْصُودٍ عَلَى نَوْدَةٍ أَمَامَ  
فَرُوحِ أَيْ خَالِي الْمَرْأَةِ وَكَانَ يَحْمِلُ نَارَ الْقَبْرِ عَلَى مَقِيلٍ  
فَقَالَ فِي صُحْبِ الْمَنَافِي هَذَا الْمَكَانُ نَارُ عَرْشِي وَاحِدًا أَمَّا  
إِذَا لَمْ يَبْرُحْ نَارًا وَرَاحَ نَارًا بِمَا مَحْتَلِفًا فَبَيْنَهُ الْمَدِينَةُ أَوَّلَى  
فَقَالَ أَلَا كَرَاهِيَةَ لَكَ فِي الظَّاهِرِ لَنْ الْأَصْلُ هُوَ الظُّلُومُ وَتَتَنِي

[illegible]

كانت البلاد بالاحترار على لطف مشترك اول طينين متعدين احدهما حقيقته والآخر بخار مثلا وان نظاما اللطيف في هاتين الصورتين  
 والطرقتين الاولى ٢٤ وبعد ما نزل على الابد اذ اتاه المديني في الثانية واما اذ ادى الى ان ياتين فلا تقبل بالايجاع كذا في البداية وسفر  
 العوامات لكن استوفيت الماتر او ابرته عن عاقبتتها من ان لا يوقى كما ذكره صدر السور ص ٤٤ اشارة الى في مسئلة ولو شعر احد  
 الرمح والمخيل قال الربيعي وصورة دعوى الرمح ان يدعى به وهذا العا وحسنا وادعى انه قصده ثم احده الرمح فيطلب الاستمر  
 ينته فلها انتهى ٢٦ اي ان كان الشاهد يمكنه لطف الا يقبل عند ابي خفيف وان مقتضى معنى فان ادعى الذي الاقر لا يقبل  
 كذا ان صدر السور ص ٤٤ وجبه انقصا بالمعنى اما اذ ادى الى ان ياتين وشهد شاهد فالب وشهد اخر فالب لم يحكم متى عند

كانت البلاد بالاحترار على لطف مشترك اول طينين متعدين احدهما حقيقته والآخر بخار مثلا وان نظاما اللطيف في هاتين الصورتين  
 والطرقتين الاولى ٢٤ وبعد ما نزل على الابد اذ اتاه المديني في الثانية واما اذ ادى الى ان ياتين فلا تقبل بالايجاع كذا في البداية وسفر  
 العوامات لكن استوفيت الماتر او ابرته عن عاقبتتها من ان لا يوقى كما ذكره صدر السور ص ٤٤ اشارة الى في مسئلة ولو شعر احد  
 الرمح والمخيل قال الربيعي وصورة دعوى الرمح ان يدعى به وهذا العا وحسنا وادعى انه قصده ثم احده الرمح فيطلب الاستمر  
 ينته فلها انتهى ٢٦ اي ان كان الشاهد يمكنه لطف الا يقبل عند ابي خفيف وان مقتضى معنى فان ادعى الذي الاقر لا يقبل  
 كذا ان صدر السور ص ٤٤ وجبه انقصا بالمعنى اما اذ ادى الى ان ياتين وشهد شاهد فالب وشهد اخر فالب لم يحكم متى عند











[illegible]

نمبر ۱۰۰۰

بازاره بر دوازده فصل  
اولی بیجا و شهدا نه اثر بالبع و اختلافی در زمانه و مکان بقبل جامع انقصون لكن  
الان و لفظ الاختیار و واحد جامع انقصون  
فانزه و البیر فلهذا الباع بشرط  
الوفاء و آخره انظر المنشی ان شرط  
الان و لفظ الاختیار و واحد جامع انقصون

بازاره بر دوازده فصل  
اولی بیجا و شهدا نه اثر بالبع و اختلافی نه زمانه او مکان بقبل جامع انقصو لكن  
فانزه والیر فطنه الباع بشرط  
الوفاء و آخره فو المنه في الباع بشرط  
الان و لفظ الاخذ ر واحد جامع انقصو



فيكون متون الشهادة ان مات وتركت هذا الشيء ميراثا لزيد كذا في عاين ابيان قال الربيعي فاد كان محمدا فلا بد من اثبات النقل اليه وذلك لما ذكرنا من ان ميراث ملك الميت قبل  
الموت لا يثبت له ملك في الموت يثبت ما استصحب له حال وهو محمدا لا يثبت ما كان له من امواله لان ملكه الميراث لم يكن ثابتا قبل موت المورث فكان محمدا وصورة ولا يثبت  
ما استصحب له حال في ٣ توصية زيدا لا يبع اما ان كونه يد ملك او يد عصب او يد امانة فان كانت يد ملك فطرد وان كانت يد عصب فهو يد ملك بالمضمان وان كانت يد امانة فهو يد عصب  
باعتبار قصاصت يد ملك ايضا تصارت الشهادة بيد مطلقه عند الموت والثابت عند الموت ينتقل الى الورث ضرورة كذا في الكافي في ٣٠ انما ان الصغير في اسبابه الى ذلك  
الوقت وحراد سنون اسباب وقت الموت اصلاح ما يتعلق بذلك وشاركه لا بد من ٨ من تاركه في ٤ قيد قوله حتى لا يرد وشهد والميت بانها كانت في يده وقت موته فنقل اجماعا ويكون الدار والورث  
كذا في الكافي في ٤ فانما في الكافي هو ليس بشيء فانه ذكر الامام القزويني في هذا المعنى ان العين كان في يده لم يقبل وعند أبي يوسف قيل ينبغي في ٤ ان يكون معطوفا على قوله اقرب يد المدعي لا على قوله  
في ٤ وسند ان المدعي عليه اقرب يد المدعي فقلت الموافق فقلت  
ان يقول يد له هبة او شهادتها وانها كانت ملكه في ٤ قوله  
في ٤ فيمكن الشاهد من القرب من المصاحب من الاولي صلة للثمن كان يثبت  
في صلة القرب والى ٤ يرد هذه الصلة لكونها في مقابلة قوله  
حتى لو روي عن أبي جعفر ان اشتراها بقوله واقر يدك بشيئ من الوفاق  
في البرهان صحت الدعي لا يسمع مع انه لا قرار باليد لا يستلزم  
في الاقرار بالملك فقدر دعي

اخلفنا فيما ليس من صلة الشهادة ولهذا الوسيلة عن ذكر اللون بقول شهادتهما والتوفيق يمكن لان  
اللونين قد يجتمعان بان يكون احدهما شقيقا اسود والاخر ابيض ويرى احد الشاهدين في احد طرفي  
والاخر الاخر بخلاف الذكورة والانثوية لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الاشتباه  
فلا مشغل بالتوفيق بخلاف الغيب لا يقع في النهار غالبا فيمكن الشاهد من القرب من المصاحب  
فيما لم في جميع الزمان المصوب فلا مشغل بالتوفيق ملك المورث لا يقضي لوارثه بل لاخر الشاهدين  
وبين معنى الخبر بقوله ما من تركه ميراثا له او مات وادام ملكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان  
الشهادة بالميراث هل يحتاج الى الحجر والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المتن او لا قال ابو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله لا بد من خلافه لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوارث  
خلاته ولهذا يرد بالعيب ويؤيد عليه في صارت الشهادة بالملك للمورث شهادة به للوارث وهما يقولان  
ان ملك الوارث يجده في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويجوز للوارث  
ما كان صدقة على المورث المغير والتجدة يحتاج الى النقل لئلا يكون استصحاب الحال مشأا  
لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا الشهادة  
على قيام يد لان اليد عند الموت تقبل يد ملك بواسطة الضمان اذ الظن من حال المبيع  
فذلك الوقت ان يسوي اسبابه ويثبت ما كان في يده من الغصب والودائع فاذا لم يثبت في الظن  
من حاله ان ما في يده ملك فحتمل اليد عند الموت دليل الملك كذا في الكافي في افادة فانه تم  
قولها اي الشاهدين كان اي ما يدعيه هذا الوارث لا بد اعارة او اودعه او اجره واليد يعني  
اذا مات رجل فاقام وارثه بنية على دارها كانت لا بد اعارة او اودعها الذي هي في يده  
فانه باخذها ولا يكلف البينة ان مات وتركها ميراثا له بالاتفاق اما عند ابي يوسف فلا يلزم  
الخبر في الشهادة واما عندنا فلا نعلم قيام اليد عند الموت يعني عن الحجر وقد وجد ان يد الصغير  
والمودع يد المبيع والمودع شهد ابيد حتى تذكر اذ كانت في يده دار في يد رجل فادعي  
اخرها له واقام بنية انها كانت في يده منذ شهر او سنتين لم يقبل وعن ابي يوسف انها تقبل لان  
الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه بدفعه الى المدعي اتفقا ولهما ان  
هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة ويحتمل انها كانت يد ملك او يد غيره  
او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بالشك الا ان يقولوا اي الشاهدين وانما اي المدعي عليه  
احدث اليد فيه فيقضي له اي المدعي باليد ويؤمر اي المدعي عليه بالتسليم اليه اي المدعي لكن لا يصير  
اي المدعي عليه برأي بزوال اليد عنه مقضيا عليه حتى لو روي عن اي المدعي عليه بعدد على انه ملك  
بقوله كذا في العارية وان اقر المدعي عليه برأي يكون في يد المدعي او شهد انه اي المدعي عليه  
اقرب يد المدعي اي بانه كان في يده او اقر ملكه او شهد انه اي المدعي عليه اخذه من يده اي المدعي  
دفع الى المدعي كذا في الكافي باب **الشهادة على الشهادة** اعلم ان جوارها استحسان

فيكون متون الشهادة ان مات وتركت هذا الشيء ميراثا لزيد كذا في عاين ابيان قال الربيعي فاد كان محمدا فلا بد من اثبات النقل اليه وذلك لما ذكرنا من ان ميراث ملك الميت قبل  
الموت لا يثبت له ملك في الموت يثبت ما استصحب له حال وهو محمدا لا يثبت ما كان له من امواله لان ملكه الميراث لم يكن ثابتا قبل موت المورث فكان محمدا وصورة ولا يثبت  
ما استصحب له حال في ٣ توصية زيدا لا يبع اما ان كونه يد ملك او يد عصب او يد امانة فان كانت يد ملك فطرد وان كانت يد عصب فهو يد ملك بالمضمان وان كانت يد امانة فهو يد عصب  
باعتبار قصاصت يد ملك ايضا تصارت الشهادة بيد مطلقه عند الموت والثابت عند الموت ينتقل الى الورث ضرورة كذا في الكافي في ٣٠ انما ان الصغير في اسبابه الى ذلك  
الوقت وحراد سنون اسباب وقت الموت اصلاح ما يتعلق بذلك وشاركه لا بد من ٨ من تاركه في ٤ قيد قوله حتى لا يرد وشهد والميت بانها كانت في يده وقت موته فنقل اجماعا ويكون الدار والورث  
كذا في الكافي في ٤ فانما في الكافي هو ليس بشيء فانه ذكر الامام القزويني في هذا المعنى ان العين كان في يده لم يقبل وعند أبي يوسف قيل ينبغي في ٤ ان يكون معطوفا على قوله اقرب يد المدعي لا على قوله  
في ٤ وسند ان المدعي عليه اقرب يد المدعي فقلت الموافق فقلت  
ان يقول يد له هبة او شهادتها وانها كانت ملكه في ٤ قوله  
في ٤ فيمكن الشاهد من القرب من المصاحب من الاولي صلة للثمن كان يثبت  
في صلة القرب والى ٤ يرد هذه الصلة لكونها في مقابلة قوله  
حتى لو روي عن أبي جعفر ان اشتراها بقوله واقر يدك بشيئ من الوفاق  
في البرهان صحت الدعي لا يسمع مع انه لا قرار باليد لا يستلزم  
في الاقرار بالملك فقدر دعي

فيكون متون الشهادة ان مات وتركت هذا الشيء ميراثا لزيد كذا في عاين ابيان قال الربيعي فاد كان محمدا فلا بد من اثبات النقل اليه وذلك لما ذكرنا من ان ميراث ملك الميت قبل الموت لا يثبت له ملك في الموت يثبت ما استصحب له حال وهو محمدا لا يثبت ما كان له من امواله لان ملكه الميراث لم يكن ثابتا قبل موت المورث فكان محمدا وصورة ولا يثبت ما استصحب له حال في ٣ توصية زيدا لا يبع اما ان كونه يد ملك او يد عصب او يد امانة فان كانت يد ملك فطرد وان كانت يد عصب فهو يد ملك بالمضمان وان كانت يد امانة فهو يد عصب باعتبار قصاصت يد ملك ايضا تصارت الشهادة بيد مطلقه عند الموت والثابت عند الموت ينتقل الى الورث ضرورة كذا في الكافي في ٣٠ انما ان الصغير في اسبابه الى ذلك الوقت وحراد سنون اسباب وقت الموت اصلاح ما يتعلق بذلك وشاركه لا بد من ٨ من تاركه في ٤ قيد قوله حتى لا يرد وشهد والميت بانها كانت في يده وقت موته فنقل اجماعا ويكون الدار والورث كذا في الكافي في ٤ فانما في الكافي هو ليس بشيء فانه ذكر الامام القزويني في هذا المعنى ان العين كان في يده لم يقبل وعند أبي يوسف قيل ينبغي في ٤ ان يكون معطوفا على قوله اقرب يد المدعي لا على قوله في ٤ وسند ان المدعي عليه اقرب يد المدعي فقلت الموافق فقلت ان يقول يد له هبة او شهادتها وانها كانت ملكه في ٤ قوله في ٤ فيمكن الشاهد من القرب من المصاحب من الاولي صلة للثمن كان يثبت في صلة القرب والى ٤ يرد هذه الصلة لكونها في مقابلة قوله حتى لو روي عن أبي جعفر ان اشتراها بقوله واقر يدك بشيئ من الوفاق في البرهان صحت الدعي لا يسمع مع انه لا قرار باليد لا يستلزم في الاقرار بالملك فقدر دعي



والقياس لا يقتضي ان ادائها عبادة بدنية لزم الأصل لا حق للشهود له لعدم الإيجاب والائابة  
لا تجري في العبادات البدنية لكنهم استحسنوا جوارها في الحق لا بسقط شبهة لشدة الحاجة اليها  
لان الأصل قد يعجز عن ادائها لموتها وسقمه ونحو ذلك فلم يجز لادق المصانع كثير من حقوق  
ولهذا تجوزت وان كثرت اعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم تكن فيها شبهة البدنية لان البدنية  
بالإبصار اليه الأغند المجز من الأصل وهذا كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشهادة  
النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط بشبهة بشرط تعدد حضور الأصل أي أصل الشاهد  
على القضية بموافقة أو مرضى أي يكون مرضى مرضا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم أو سفره  
يكون غائبا مسيرة بلا ثلث أيام فصاعدا فان جوارها للحاجة وانما تنس عند جرح الأصل وهذا  
الشيء يتحقق الفرج لا يمر به وعن أبي يوسف انه ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يقدر  
ان يثبت باهل صحبة الشاهد أحياء لحق الناس قالوا الأول أحسن والثاني أرفق وبرأى أحد  
الفتية أبو الليث وبشرط شهادة عدد من كل أصل لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة  
رجل الشهادة رجلين وان لم يباررهما عما يعني لم يجب ان يكون كل شاهد شاهدا متعابرا  
بل يكفي شهادة شاهدين عن كل أصل ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول الأصل  
تخاطبا للفروع أشهد على شهادتي اني أشهد كذا أي بان فلان بن فلان الصلاني امر عدي  
كذا مثلا ويقول الفروع أشهد ان فلانا أشهدني على شهادته بكذا قال أي فلان أشهد على  
شهادتي بذلك اذا ثبت من شهادة الفروع وذكر شهادة الأصل وذكر الخبر والعبرة المذكورة  
تفي بذلك كله وهي وسطى العبارات ولها عند الأداء لفظ أطول من هذا وهو ان يقول الفروع  
عند القاضي أشهد ان فلانا أشهد عندني ان فلانا على فلان كذا من المال وأشهدني على شهادته  
فأمر في ان أشهد على شهادته وانما أشهد على شهادته بذلك الآن فذكر ثمان شيئا والمذكور  
أو اثنين شيئا واقصر منه وهو ان يقول الفروع عند القاضي أشهد على شهادة فلان بكذا وفيه  
شئنان ولا يحتاج الى زيادة شيء وهو اختيار الفقيه أبي الليث واستأذنه أبي جعفر كذا في العناية  
صح تعديل الفروع الأصل ان كان عدلا صحيحا للتركيز والالم بصح الشهادة لا يقال هو متمم  
لان شهادة نفسه لا تصح الاستعديلة لا نقول المعدل لا يتم بمثلية في شهادة نفسه مع احتمال ان  
انما يشهد بصحير مقبول القول كاحداى كما صح تعديل احد الشاهدين للأحرار ذكرنا ان  
كان عدلا لم يلج وارسكت أي الفروع عن تعديل الأصل صح فعلها أي نقل شهادة الإصر وان كان  
مسورا كذا في المحيط وعدلوا أي يعترف القاضي الذي يسمع شهادة الفروع عدالة الأصل  
فمن هو أهل التركبة كما اذا حضر وأشهدوا فان ثبت عدالتهم حكموا بالأفلا انكر الأصل شهادة  
بطل شهادة الفروع قال في الكافي معنى المسئلة أنهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا  
او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرهم فلا يلتفت

الى شهادة الفروع وان لم يكن واذا هذا ان التعجل بشرط وقد فات للعارض بين الخبرين بمعنى خبر  
 الاصل وخبر الفروع وقال الرضائي معناه اذا قال شهود الاصل فشهدهم على شاهدنا فانوا  
 او عاينوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التعجل بشرط ولم يثبت للعارض  
 بين خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصول يحتمل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التعجل لان  
 يقول قد وقعت الميارة في اليداية وشروطه وسائر المعصيات هكذا وان اكر شهود الاصل  
 الشهادة موافقة لما في الكتابي ولا يخفى على احد مغايرة الاثبات للشهادة فكيف يصح تسخير  
 به وتفسيرنا غلط قوله لان التعجل لم يثبت للعارض فان معنى التعجل هو الاشارة وخفى علينا ان التعجل  
 لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة وهذا المبلغ من انكار الاشارة لا يكره وهو ابلغ من الصحيح  
 شهد عن اثنين على فلا يثبت فلان الملاينة وقالوا اجبرنا بمعرفتها وجاء المدعي بامرهم  
 انها هي بل اي المدعي هاتين شاهدين انها هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي  
 ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيرها فلا بد من اثباتها للحاضرة فهذا من قبيل ما مر من  
 شهادة قاصرة عنها غيرهم كذا الكتاب الحكمي معنى ان القاضي اذا كنت الى قاض اخر ان فلانا وطلانا  
 شهد اعندى بكذا من المال على فلانة ثبت فلان الملاينة واحضر المدعي امرأة عند القاضي  
 المكتوب اليه وانكوت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين اخرين يشهدان  
 انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي الشاهدان فيما اي في المسلمين المذكورين لبيان  
 النسبة القيمة يخرج حتى يشهدا الى انهما يكونان الحاد النسبة الخاصة او جودها اذ ليس  
 التعريف وهو لا يحصر بالنسبة العامة والنسبة الى ابني يتم عامة اذ لا يحصى عددهم بخلاف النسبة  
 الى النجد لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم مقام ذكر النجد لان اسم النجد لا على مقام النجد الذي  
 اشهد اي الاصل على شهادته ثم ناه اي الفرع عنها اي عن الشهادة على شهادته لم يصح اي شيء  
 كافر ان شهيد على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا شاهدتها على القضاء كافر ومقتضى الشهادة  
 رجل على شهادة ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح هذه المسائل الاربع من الثانية من طهرانه شهد  
 زورا بانه اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او مائة في احياء او شهد بزور في لئال  
 فمضى ثلثون يوما وليس بالسواء على ولم يزل لئال وتوعد فلان بغيره بالشهيد وقال في الكافي اعلم ان شاهد  
 الزور يقر اجماعا انقض القضاء بشهادته ولا لا به انك كبيرة انقض ضررها المسلمين وليس  
 فيها حد مقدر فيقر زجره ويكفر الا انهم اختلفوا في كيفية حال ابو جعفر رحمه الله في بقره  
 شهيرة فقط وقال لا يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لا يروى عن عمر رضي الله عنه انه ضرب  
 شاهد الزور اربعين سوطا وستم وجهه ولان شرا كان يشتهر ولا يضرب فيبقيته الى سوقه ان كان  
 سوفا والى قوله ان كان غير سوق بعد المصري اتبع ما كانوا يقولوا انا وجدنا هذا شاهدا  
 زورا فاحذر زوجه وحذر زوجه الناس وشرح كان قاضيا في زمن الصحابة وشاهد الشهير لا يخفى







في هذه الصورة كون المهر المسمى بشهود بر اقر من مهر مثلها ٣٢ هذا اذا دعت المرأة والزوج منكر كما صرح به في سروع الهداية وعليه سوق كلامه في الشرح حيث فسره بقوله ٣٦٥  
يعني ان كان مهر مثلها مسمى الى ٣٣ وهو الشاهد عليها فانها تدين بالانكاح في النهاية لان المتعمد يتحقق عند الاحراز والاحراز لا يمكن مع الاعراض انتهى ٣٤ قال في الهداية وان شهد اربع شي بمثل القيمة  
او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا لان ليس بالانكاح من نظر الى العوض ولا انكاح بموضع كالاتلاف ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
كنا في الهداية ٣٦ هو شرط الكافي وهو كون الزوج والزوجا معا على غيرهم باهم كذا هو الاصل في هذه ٣٧ هكذا في عامة النسخ والظاهر ان لفظة القضا ساقطة من اصل النسخ بقرينة ما سبق في الصورة الثانية  
من قوله يضمنان للشرطي انما انما انما عليه ثم قيل سواء كان البيع بائنا او فيه خيار والبيع بائنا بشرط الخيار لا يزيل ملكه من البيع وقد كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه ببيع البيع  
في هذه فادام يعمل كان راضيا بهذا البيع فيبقى ان لا يضمن الشاهدان شيئا واجب عنهما فان ذلك وانما لا يضمنان في ساقطة الخيار فالحال في المسئلة هو ان يضمنوا ببيع المهر المسمى بزوجا  
فكان الاتلاف حاصل بشهادتهم انتهى وفيه ان شهادته الشهود  
ان كانت قبل انقضائه مدة الخيار فانكار البيع فيه من النسخ  
وان كانت بعده لا يكون لقوله وقد كان متمكنا من دفع الضرر  
وجه وافي ٣٨ كان مقتضى سياق الكلام ان يقول بعد الوطء  
ان الدخول كونه اتم من الوطء والمطوعة الصحيحة ان شاء الله ٣٩  
قوله يعني ان شهادته على عتق عبده هكذا في اكثر النسخ ولكن المسألة  
الا فادام حتى ياسب بقوله ثم رجع ضمن ثم ان الولاء للولي لان العتق  
لا يتحول الى الشاهد من مهادنها فلا يتحول الولاء وافي قوله  
الاصول المسموعة به ان لم يكن مالا بان كان قصاصا الى قال  
رجعا بعد ذلك اقول سياق رواية ان شهود القضا من يضمنون  
الدية وان لم يضمنوا بالقصاص وانما اعترف في هذا الكلام بالرجوع  
وكان ينبغي ان يذكر ان القصاص المسمى بالقصاص فانها  
ان شهادتهم ثم رجعا لا يضمنان لان القصاص ليس بالرجوع  
اقول مراد الرافعي انهما لا يضمنان نفس القصاص كما سبق  
فما سياتي من المتن والشرح فان ايراد ما اورد عليه  
فتأمل ٣٥

خمس وضمن رجلان شهدا ببيع امرأه فمجموع الكمال ان المرأة الواحدة ليست بشاهدة اذ المرأتان  
كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان القضا مستند الى شهادة رجلين بلا المرأة  
ولا يضمن راجع في المكاح مهر مسمى مطلقا اى سواء شهد عليها او عليه الاصل ان المسموع به ان لم يكن  
مالا بان كان قصاصا او كاحا او نحوهما لم يضمن الشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان  
الاتلاف بموضع كالاتلاف وان كان بموضع لا يعادله بعدد الموضع لضمان الرجوع او راء وان كان الاتلاف  
بالاعوض وجب ضمان كل واحد منهما وهذا مقتول اذ ادعى رجل على امرأة كاحا وهي جاحدة واقام  
عليه بنية ففرضي بالمكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل او  
اكثرا لهما وانما القضا عليه بموضع لا يعادله ولكن البضع لا يتقوم على التلف وانما يتقوم على  
المملك ضرورة ان الملك فان ضمان الاتلاف يقتدر بالمسئول لا بما تلفه بين البضع والمال واما عندنا  
في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهار الخطر الا ما اراد على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها مثل  
المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لهما او جبا المهر عليه بموضع يعادله او يزيد عليه وهو البضع لا عند  
الدخول في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاتلاف بموضع يعادله لا يوجب ضمان وان كان مهر  
مثلها اقل من المسمى الزيادة للزوج لانها تلفا عليه فزيادة الاعوض ولا يضمن ايضا راجع  
في البيع اما مقتضى من قيمة البيع ان ادعى المشتري ان يقول اشترت من هذا الرجل هذا البعد  
بالدين وهو سواي العين فاكر الدعي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان للبايع لانها تلفا عليه  
ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما اراد على القيمة من العين ان ادعى البايع ان يقول اشترت مني شئ  
هذا البعد وكذا عليه العين كما ذكره المشتري فشهد شاهدان ان اشترى البعد بالعين وهو سواي  
العين ثم رجعا يضمنان للمشتري العين لانها تلفا عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطء الا نصف  
مهر ما يعني ان شهدا بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ان شهدا بالطلاق  
بعد الدخول لان المهر تارك بالدخول فلا اتلاف وضمن في العتق القيمة يعني ان شهدا على عتق عبده  
ثم رجع ضمن قيمة العبد وضمن في القصاص الدية يعني ان شهدا ان زيد قتل بكذا فقتل زيد  
ثم رجعا جيب الدية عندنا لا القصاص لان جزءا مبشرة القتل لم يوجد متبادر وعندنا في  
يقتضى ويضمن المخرج برجوعه لان الحكم اضيف الى ادائه شهادة في مجلس القضا فكان التلف  
مضافا اليه فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل او غلطوا بشهادتهم لانهم لم يرجعوا عن  
شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا تلف الى قوله لان القضا المسمى لا يقتضى بقوله  
كالا يقتضى رجوعهم كذا في الكافي ولا الاصل بقوله ما شهد به يعني ان الاصول اذ رجعوا بالحكم  
وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمان  
لا كارههم سبب الاتلاف وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل القضا للتعاين بين الجورين فضا  
كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضا لانهم انكروا التحيل ولا بد منه او بقوله اشهد ثم غلطت

في هذه الصورة كون المهر المسمى بشهود بر اقر من مهر مثلها ٣٢ هذا اذا دعت المرأة والزوج منكر كما صرح به في سروع الهداية وعليه سوق كلامه في الشرح حيث فسره بقوله ٣٦٥

يعني ان كان مهر مثلها مسمى الى ٣٣ وهو الشاهد عليها فانها تدين بالانكاح في النهاية لان المتعمد يتحقق عند الاحراز والاحراز لا يمكن مع الاعراض انتهى ٣٤ قال في الهداية وان شهد اربع شي بمثل القيمة  
او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا لان ليس بالانكاح من نظر الى العوض ولا انكاح بموضع كالاتلاف ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
كنا في الهداية ٣٦ هو شرط الكافي وهو كون الزوج والزوجا معا على غيرهم باهم كذا هو الاصل في هذه ٣٧ هكذا في عامة النسخ والظاهر ان لفظة القضا ساقطة من اصل النسخ بقرينة ما سبق في الصورة الثانية  
من قوله يضمنان للشرطي انما انما انما عليه ثم قيل سواء كان البيع بائنا او فيه خيار والبيع بائنا بشرط الخيار لا يزيل ملكه من البيع وقد كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه ببيع البيع  
في هذه فادام يعمل كان راضيا بهذا البيع فيبقى ان لا يضمن الشاهدان شيئا واجب عنهما فان ذلك وانما لا يضمنان في ساقطة الخيار فالحال في المسئلة هو ان يضمنوا ببيع المهر المسمى بزوجا  
فكان الاتلاف حاصل بشهادتهم انتهى وفيه ان شهادته الشهود  
ان كانت قبل انقضائه مدة الخيار فانكار البيع فيه من النسخ  
وان كانت بعده لا يكون لقوله وقد كان متمكنا من دفع الضرر  
وجه وافي ٣٨ كان مقتضى سياق الكلام ان يقول بعد الوطء  
ان الدخول كونه اتم من الوطء والمطوعة الصحيحة ان شاء الله ٣٩  
قوله يعني ان شهادته على عتق عبده هكذا في اكثر النسخ ولكن المسألة  
الا فادام حتى ياسب بقوله ثم رجع ضمن ثم ان الولاء للولي لان العتق  
لا يتحول الى الشاهد من مهادنها فلا يتحول الولاء وافي قوله  
الاصول المسموعة به ان لم يكن مالا بان كان قصاصا الى قال  
رجعا بعد ذلك اقول سياق رواية ان شهود القضا من يضمنون  
الدية وان لم يضمنوا بالقصاص وانما اعترف في هذا الكلام بالرجوع  
وكان ينبغي ان يذكر ان القصاص المسمى بالقصاص فانها  
ان شهادتهم ثم رجعا لا يضمنان لان القصاص ليس بالرجوع  
اقول مراد الرافعي انهما لا يضمنان نفس القصاص كما سبق  
فما سياتي من المتن والشرح فان ايراد ما اورد عليه  
فتأمل ٣٥







لا تفر سا حمار ما خسر ما كلب ما ودا ما ذئب ما بقر و قال النبي ابو جبرائيل في الاخيصة اما في الاشراف فالسفر و الله اشهر شوره و قيل لا تفر سا حمار  
و احسن له ان لا و اما له لحام بالحدوم انه منه غني و هو مزاج فانه بقره و قد قال بعض من يحاربه كقولنا في امانه اهل العلم كقول علي المحضه كذا و قال له اهل العلم انما و  
اي ناكس كذا في الفنا و الربيعه الا انه يسكن ما في عداصه و غيره انما سب الخبير لسير بقر

ای ناکس کھا فی النفا ورا البیدینہ الا انہ لیسکل عاے عداصہ وغیرہ ان سب تحبیر لیسر بکفر



۱۔ حق غیر المحقق منکون المدفوع مما زمر سداً و تعلیماً بقوله ما فاسق و محذور ان يكون حقيقاً و العطف و التفسير استناداً <sup>فمنه</sup>  
 و الاضاح في شعر ما بان <sup>البحر</sup> لوقته <sup>بما</sup> از ما بان <sup>فقد</sup> عذره كما قال الله خسي دقنا الزحمان لم يوز و دقنا <sup>بانه</sup> عذره في حق العبد و لم يوز في حق الله كما  
 كحانه الزامدي <sup>زنا</sup>  
 ما حرم و كذا لو قال ما ساجي ما عذره فان العذر في العرف هو السامع و انما لم كحانه محرم و ما كذا من اجل ان الله عذره عفا في بعضهم انه لو قال ما كذا في  
 عطفه المتعذر لانه سكت في الوقت كذا في ما بان عذره كحانه المضمرات و من كفو ما لا يرد خلاف و المحذور انه لو اعتد خطا سكت في سكتها لم يكفر و لو اعتد المحرم  
 كذا كفو لانه اعتد الاسلام كفو كحانه العاد <sup>مسما</sup> و كذا المدفوع انه لم يكفر ما لا يجاع اريد به اجاع المتكلمين <sup>مسما</sup>

و يذره بيا جنة ما قدره بيا بئيد ما قضاة كحانه عذره لكن في تجسر لم يوز بيا قضاة الزا في تجر محامه <sup>فمنه</sup>



لا اله الا الله محمد بن عبد الله وآله الطيبين الطاهرين

فلا تكرر الحنف شكر الفطر لان كلمة التعميم لم تدخل عليه فلو قال كل امرأة اترؤها فاما بالحق فترؤي خمسة طلقات ولو تزوج حرار لم تطلق الا مرة  
الكاتب وفي صحاحه وطها اذا اخبرته بروية التهم وعرض الوطأ اجمدا اخبرته بما فيها التهم الكاتب  
اذا اخبرته بانقسامها بالبحر في مسق شققت في مثلها فنه بطل حقه في الرجوع الكاتب

قوله والاول ان ياخذ باثنين انما طالع البس من غير نهر والا فوض ان ينال وقوع الاثنين اخذ باختيار عمر رجب قوله حتى لو كان الزوج طلقا واحدة الطاهر ان التقييد به كذا غير موجبه وعنايه الربيع حكاه في لوطقرا واحدة غير ما اذا كانت امه لا يرد الا ياخذ زوج آخر لا فخر تقدم الحاربه ولادة امه عمره قوله وتنفق عندها بوضع الحاربه تنفق هذا الوعوق كما ان ولادة فلتقرا بانها واحدة فسد للولادة ينبغي ان لا يقع الثالث لان وقوع الشرط فيه فانه انقضاء السنة والطلاق لا يقع بخلاف انقضاء السنة كما اذا ارادت طلاق مع انقضاء السنة فاعطى فيه وانما

انما بالوضع الثاني وانما لا يقع به طلاق اخر لان العدة تنفق بالوضع فالامه سكتا وادلات الاحوال جعلت ان يفرض حملين ثم بالوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مخرج عن الوضع فنسقط العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق

محل الطلاق زوجة او معينه فرباعه عن مذهبهم

وتمت المطالبات بالجمع مع الانتفاء المستحق لاستحقاق الزوال والخروج لا يعبر حال الزوال







بالاستحقاق كغيره مع غيره لان الاستحقاق نظر الاستسقاء  
فصار كأنه لم يستوف بعد كذا في الكتابة والى وبيح العبيد  
ومجرتين الى عبيد في ربح حيث استسقاء نارة سبط ونارة مالى  
ونارة بلدها وكنى وفى فادور شيد الدين نارة صالح  
عق وصور الدين ثم اقام المدعى عليه بينة على الانباء ان كان  
الصالح من ايمان السبع وعوى المدعى عليه لان هذا الصالح قد  
اليمين فلا يفتى وكذا هو ان الدين ولم يبع الانباء وصالح  
على شىء ثم ادعى الانباء لاقبيل ولوا دوى وما فادوى المدعى  
عليها الانباء ولم يثبت على الانباء ففصل حكم اقام البينة  
على الانباء لقبيل فتصلوا عادى

موسم

بعض الورثة عن نصيبهم بمجر كونهم وراءه عن الاعيان الا بزيادة شيء في البدل او الابراء عن دعوى  
الباقى هذا ما قالوا من الجيلة في جواز الصلح عن بعض المدعى وهي ان يرتد على بدل الصلح <sup>في بعض المدعى عليه</sup> فما  
مثلا يكون مستوفيا بعض حقه واخذ الموضع عن البعض او يلحق بردهم البراءة عن دعوى  
الباقى لان الابراء عن دعوى المدين جائز صرح اى الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فاجاز  
ببعض جاز صلح وعن دعوى المنفعة كان يدعى في دار سكنى ستة وصية من صاحبها محمد الوارف  
او امر فصالحه على مالي ومنفعة جاز لان اخذ الموضع عنها بالاجارة جاز فكذلك الصلح لكن انما يجوز  
الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا تحتلن الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة البدل مثلا  
واما اذا اخذ جنسها كما اذا صالح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة  
وعن دعوى الوفاء اى اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالحه المدعى عليه على مال جاز وكان  
غنىا بال مطلقا اى في حق المدعى والمدعى عليه حتى يثبت الولا ولو وقع الصلح باقر من المدعى  
عليه والواى وان لم يكن باقراره قطع نزاع في زعم المدعى عليه وعقب بمال في زعم المدعى حتى  
لا يثبت الولا الا ان يقيم المدعى البينة فقبول الولا وعن دعوى الزوج الكاثر وكان حلقا  
بعضهم الصلح ان كان الرضا هو المدعى والمراة تنكلا مكان اعتبار الصلح فيه بان يجعله في حق المدعى

الفلح لا المال عن ترك البضع خلع والصليح يجب حمله على اقرب عقود اليه كما مر وفي حقهما افتداء  
 البمين وقطع المضمومة لا عن دعواها النكاح اى لا يجوز الصليح اذا كانت المدعى المرأة بان تدعى  
 كما حاكم رجل فصلحها على وانما لم يجز لانه بذل لها لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى تمها  
 فرفة فلا عوض على الزوج في الفرفة كما اذا امكنت ابن زوجها وان لم يجز فرفة فالحال على ما كان  
 عليه قبل الدعوى لان الفرفة لما لم توجد كانت دعواها على حالها البقاء النكاح في زهرها لم يكن شيء  
 شيء يقابل الموضع فكان رشوة وقيل يجوز لانه بجعل كانه زاد في مهرها ثم خالها على اصل المهر  
 لا الزيادة فسقط الاصل الزيادة ولا عن دعوى حديد لما عرفت ان الصليح لا يجري في حق ادرام  
 ودعوى نسب لان الصليح اما استيلاء او معاوضة والنسب لا يجتبهما ولا اذا قل ما دون رجلا  
 عمدا وصليح غرض لا نسب لست من كسبه ولا يجوز له التصرف فيها ثم صليح البعد لما دون له  
 وان لم يصح لكن ليس لولي القبول ان يقبل بعد الصليح لانه اذا صالحه فقد عفا عنه بيده فصح القبول  
 ولم يجب البديل في حق المولى بل لا أثر له ما بعد التيق لان صليح عن نفسه صحيح كونه مكلفا ولم يصح  
 في حق المولى فصارت كناية صالحه على بطلان موثر بواحد بعد التيق ولو بعد ذلك حاز الصليح وادعى  
 له ان يقبل فكذلك هذا كذا في العتابة وصح اى الصليح يعني صليح المولى عن نفسه فصار ذلك اى  
 القتل عمدا لان عبده من كسبه يجوز التصرف فيه واستخلاصه وصح صليح المكاتب عن نفسه لانه  
 كالحرة وجب عن يد المولى وهذا ان ادعى احد قسبة فانه يكون حصا فيه وادعى عليه كان الارش  
 له واذا قيل لا يكون بقتل المولى بل لورثته حتى توفى بها كسبته ويجزم بحرثته في الخرجين وتكون

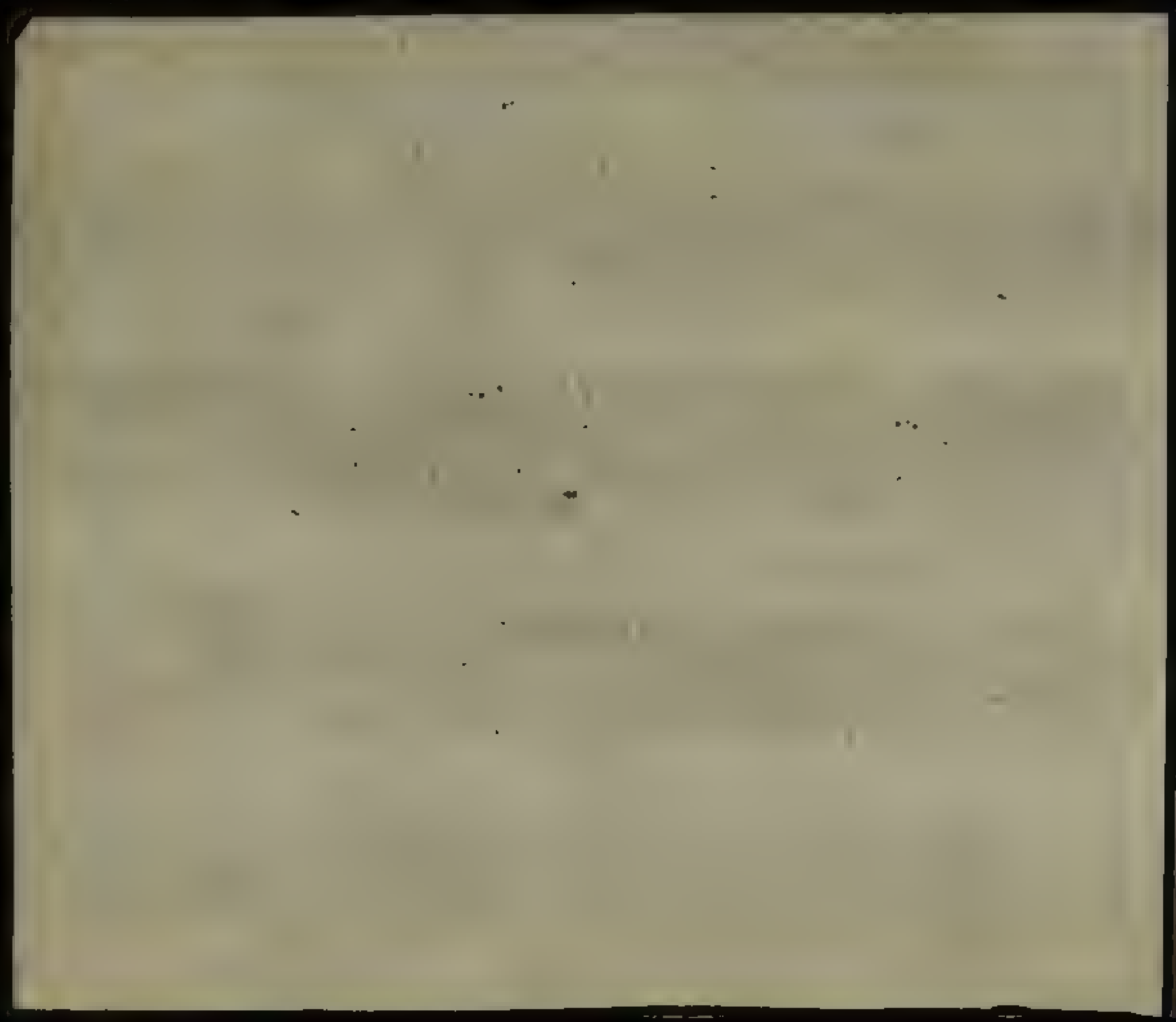


الصلح على حسن ما لا يملكه عدل عن عبارة الكثرة وغيره التي هي الصلح عما يستحق لأن الرضى قال هذا سهل لأنه  
أو الصلح على الدين لا يكون جميع صورته استيفاء البعض حصته واستيفاء الكل أو ما يكون في ذلك من أن  
لو وقع الصلح من الدين ضمن بعض الدين لا يرضى أنه لو وقع عن الدين ضمن آخر كقولنا في المعاوضة والصلح  
أن يقال الصلح على ما استحق بعضه الله تيسره الخ فإنه يكون أصلاً جبراً لا بد وغلبه بعضه ويكفي ذكر العدة في قوله

ففتح على ألف على ما فهمه وكذا كلف الف بجبا وجسمانية الزبوف على ما يظهر من المسألة ثم روي

لأن معنى الكساحط لازم في الصلح الإجماع التيسير في كل مقتضى أرض صاحب الكفا في وقت الإسداء لأن  
معنى الكساحط طي بيده الصلح الزم واستدراجاً للأنفة ما قال في شرحه لأن الصلح يبي عن خطيئة والخطيئة  
من الكثرة فيكون معنى الاستدراج الزم انتهى يعني أن في الصلح على ما أثره يصححه معاوضة أن يكون ولا يحل  
على أحد بعض الحق وحط الباقي والظاهر من قوله ههنا صاحب الكفا في هذا كلف عزمي رده







ما كان في رتبة من رتبة المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...

الفضل لم يفسد كالمحجور صلح عن نفسه ولا كذا...  
تلف باكثر من قيمته او عرضي معنى ان من غيب ثوبا او عيدا...  
او عرضي جاز وعندهما لا يجوز ان كان بيني فاحش لان حقيقة القيمة...  
في المالك باق ما لم يحكم القاضي بالضم ان حق ان تتركه...  
عليه فاعيا فيه باكثر من قيمته لا يكون ربوا اذ الزيادة على المالك...  
حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحا على الاكثر...  
القيمة وكذا الصلح بغير صلح وان كان قيمته اكثر من قيمة...  
باكثر من الدين والارش وفي الخطا لا لان الدين في الخطا...  
الفضل والواجب في العدم هو القصاص وهو ليس بالمال فلا يتحقق فيه الربو...  
هذا اذا صالح على احد معاير الدين فان صالح على غيرها...  
في المجلس ليجوز ان يكون دينان دين كذا في الكافي كما في...  
باكثر من نصف قيمته متى عيدين رجلين اعتق احدهما وهو موصوف...  
قيمة بطل الفضل انما قال ان قيمة في العتق منصوص عليه...  
تقدر انما حتى فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح عن باقية بغير صلح...  
من قيمة نصف المدين ان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس...  
دين يدعيه من المكملات والموزونات لزم بدل الوكيل...  
محضا فلا ضمان عليه كوكيل المكلف الا ان يضمن اي الوكيل...  
لا بالصالح وقفا هو كبيع وهو اذا كان الصلح عن مال بالزوم...  
اذا كان الصلح عن اقرار او اقرارا كان عن الكار ولا يجب...  
وصحى المدين او اقرارا في مال بان قال على ابي هذا او اقرارا...  
قال على هذا الا ان او على هذا السيد او اقرارا بان قال على...  
النظر وصار الصلح منبرها في الصورة الاربع لان قيمة المدين...  
اي وان لم يسلم المصطفى المدين وقف اي صار الصلح موقفا على...  
صلح اي الصلح والزم المدين والاي وان لم يجز رد اي الصلح...  
ان يضمن المالك او لا فان لم يضمن فاما ان يضمن في نقد او عرض...  
او لا فان لم يضمن فاما ان يضمن في نقد او عرض...  
اذا لم يضمن المدين ولم يضمن المدين لم يسلم اليه...  
على الاجازة اذا لم يسلم المدين عوض فلم يسقط حقه...  
جاء ولو لم يضمن المدين ولو لم يضمن المدين ولو لم يضمن...

لا يقال بغيره من جهة بطل الفضل المدفوع حتى يندفع احتمال...  
لربوا لان احد المدينين ما يضمن في القيمة بالاداء كصلوة...  
القيمة والقيمة وان الواجب فيها لا يضمن الا بالاداء وفي هذا...  
مستطاع على اصحابه فان استأجره كان مقاربا ما يتكفل من الدين...  
يكون في حكم الاقرار على ما مر لا ان يكون الصلح موقفا على...  
اي حكم الحكم وان لا هذا اختيار من بين خيارين فاما بغيره...  
يسقط على المصالح لان التوقف في قوله صالح فلا ما في صحة...  
على المدين عليه فمارة امره بالصلح حيث يصح الرجوع ان قال صالح...  
ولا لا ولا فلا وفي قوله وصار الصلح موقفا على المصالح...  
هذا في الصورة الرابعة كذا في النسخ والصلح تركه...  
فوله مع تفسيره بقوله في الصورة الرابعة لا يستضي...  
او كصوب تركه هذا الكلام راسا وجعل المسألة الاربع...  
تحت قوله صالح فصولي ثم قيل حكم الجميع بقوله لا فعله...  
ما دون المدين عليه فمارة امره بالصلح حيث يصح الرجوع ان قال صالح...  
الدين من المدينين من جهة بطل الفضل المدفوع حتى يندفع احتمال...

ما كان في رتبة من رتبة المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...

الاولى فلا في المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
اصلا اذ اضمن كالمصطفى بالخلع اذ اضمن البدل واما الثاني فلا...  
تسليمه في الصلح واما الثالث فلا اذ اضمن التسليم فقد شرط له سلامة...  
تاما بقوله ولو استحق هذا المدين او وجب له عيبا فله ان يرد...  
له على المصالح ولكن يرجع في دعواه ان المصالح لم يضمن واما الرابع فلا...  
المدين اي رضي المدين على المدين فوق دلاله الضمان والاصالة الى نفسه...  
لما لم يكن كافي في الوجوه لم يفسد الصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان...  
بمصلحة المدين على المدين عليه بعد المدين جرت بينهما فالصلح...  
لباقية ان تصرف المالك البالغ بصلح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه...  
الصلح عن المدين على حصة من الدين جاز على حصة من الدين...  
والبعض والصفة في النكاح لان عين هذه النكاح كانت مستحقة...  
عن المدين على المدين جاز على حصة من الدين جاز على حصة...  
من حصة على ما جاز في معنى الاستطاعة وعلى عشرة دراهم...  
موجلة او يبيع حصة المدين بغير درهم وناجلا للغير معاوضة...  
لزم في الصلح فاما ان يمكن ان يجر خطا واستطاعة بغير معاوضة...  
لان الدين بغير مستحق بعد المدين فلم يكن حصة على ما جاز في...  
بالدين بغير مستحق لا يجوز ولا عن المدين جاز على حصة...  
اذ استحق به هو المدين والمدين بغير مستحق في الصلح على ما يمكن...  
معاوضة والاجازة ان حق الدين وقدره بازا ما حظ منه من الدين...  
وهو حرام الا ان الربو النسبة حرام لشبهة مبادلة المال بالاجر...  
ولا عن المدين سود على نصيبه لان البصر غير مستحق بمقدار...  
فقد صالح على ما لا يستحق بمقدار المدين كان معاوضة...  
ربوا ولا عن دين عليه على جنس غيره بغير عينة لان الصلح...  
البدل بطلبها صلح عن كسبه على عشرة دراهم فان قضى...  
ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع يجب قبض...  
ان لم يقبض المدة فلا يصح الصلح لانه يكون بيع الدين بالدين...  
ختم فمقتضى في النصف فقط لوجود الصلح في ذلك المدة...  
عليه على مكر او موافق فان قبض في المجلس جاز ولا فلا ما عرفت...  
انك ترى من الباقي فان دفع عذير والا فلا ان لم يدفع...

واما في الثانية فلا من استحق للدين يستحق الربو...  
ولهذا الوجوه في العرف والصلح جاز ولو لم يستحق...  
بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل السلم...  
لا يجوز بخلاف عكسه وهو ان كان له الف ربو...  
على خمسة اجزاء لا يجوز لانه لا يمكن حمله على انه...  
استوفى بعض حقه واسقط الباقي لا لا يستحق للدين...  
فيكون معاوضة ضرورة فلا يجوز التنازل بها لان...  
جدها ووجهها سواء على ما عرفت في موضعه كذا قال...  
الربوي في قوله منه وفي الصلح على ما لم يكن حصة...  
بمقدار المدين قال الربوي فلا يمكن حمله على انه حصة...  
تكون مبادلة بالضرورة فلا يجوز التنازل بها...  
في هذا الصلح معاوضة فكذا في شرط قبض...  
الدين بغير الاقرار في صدره الربو عدم المساواة...  
ولوشا وبقا في الصلح والعبارة بالجوهر...

انما يكون في رتبة من رتبة المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...

انما يكون في رتبة من رتبة المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...

انما يكون في رتبة من رتبة المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...  
فان كان المصالح على قدر ما يتبعها من المصالح والضرر...



عقد الفتح بالفتح بالعين والواو الكسر ووحى  
وعنه والفتح والهمزة وبعده وبعده وبعده وبعده  
يقال عقد الحبل والشيخ والعهد والعقد  
والعقد المبرور وعقد وعقد وعقد  
عقد زكية

3



علم برز نصيب المسترق بالعبادة الحرة في الفسخ والصوم  
 المواني لعبارة الثاني في نصيب المهر في قوله وبذل  
 ايضا درهم وزاد في قوله في الفسخ والصوم المواني  
 لعبارة الثانية وبذل الفسخ في صورة زيد على  
 عمر خمسون درهما فباع عمر وكر عبدا مشتركا بينهما  
 من زيد بانه درهم حتى وجب لكل منهما على زيد خمسون  
 درهما ووفقت المخاصمة بين الحسين التي وجب لعمر  
 على زيد وبين الحسين التي كانت لزيد على عمر وليس لغير  
 ان يقول لعمرا وانما مضت حسين التي وجب كل على زيد  
 حيث وقع المخاصمة بينهما وبين الحسين التي كانت لزيد عليه  
 فانه في انصافها وانما لا يكون ذلك لان عمر افاض فيه بالمخاصمة  
 لا بايضا شيئا محدد

فيا دقضا ما في  
 كذا في التسمية والصلب المواقف الكبار  
 نصيب الجبري  
 كان ينبغي ان زاد او نقصه عن نفسه  
 كما ذكرنا في تاريخ العرب ان ما جعل بعضه  
 على رضى الله عنه في حقه واما في حقه  
 وحياته ان كانت حجة مع ان يوصف وذكر  
 في الاسدية مع ان حقه وكان غيره واما  
 الهادي

الاعلاف نابت منهم على كنج سواد حلف رأس المال  
وقبل ان لم حلف رأس المال جاز عتد بها ايضا  
كما في النسيب سرى

الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك معلق بكل جزء من الدين فيوقف على اجازته واخذ  
النصف والى على اجازة العقد فصح ذلك الا ان يضمن اى شريك له ربع الدين لان حقه فيه ولو اصاب  
احدهما اشتري بنصفه اى نصف الدين شيئا ضمنه اى ضمن احدهما الاخر الربع اى ربع الدين لا صار  
قابضاً منه بالمعاصرة بل لا حظ لان معنى البيع على التماكة فصار كقبض نصف الدين فيكون لشريكه  
ان يرجع عليه بالربع خلاف الصلح لا يشاء على الخط والاعراض فلذلك لا يملك بيعه اذ كان الصلح  
بالصلح ابراهه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فاد الرضا دفع ربع الدين بقصر ربعه الصلح لا يستوفى  
تمام نصف الدين فلذلك اجتزأه وفي الابراء عن حصته اى اذا ابراء أحد الشريكين ذمة المديون عن حصته  
وفي المعاصرة بدني سبق اى اذا كان المطلوب على أحد الطرفين بدني يجب قبل ان يحل لهما عليه  
لم يرجع الشريك على المديون حصته في الصورتين اما في الاولى ولأن الابراء انقلا وليس يقضى فلم يرد  
نصيب المشتري بالبراء فلم يرجع عليه واما في الثانية فلا يقضى ذميا كان عليه ولم يقضى لان اصل  
في الدين اذ التمساقا لم يصير الاول مقبضاً بالثاني والمشاركة انما ثبت في الاقتضاء وفي بعضها  
قسم الباقي على سهامه اى لو ابراهه عن بعض حصته كان قسمه الباقي على ما بقى من السهام لان الحق عاد  
الى هذا العقد حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فابراهه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان  
له المطالبة بالخمسة والسات المطالبة بالمشرو صالحي غريب فظهر عدمه اوزال بطل الصلح قال  
في العمادية ادعى عيسى جارية اشتراها واكر السامح فاصطلمها على مال كان لغيره المشتري المبيع  
من ذلك العيب لم يظهر كانه لم يكن مباعاً او كان ولكنه قد زال فللمبيع ان يسردن الصلح صالحي اجد  
وفي سلم عن نصيبه على ما دفع فان اجازته الاخرى عليها وان ابراهه ربع الدين اسم لرجلان الى  
اخرى طعام ثم صالحي احدهما مع السلم البدلي ان اخذ نصيبه من راس المال ويمنع عقد السلم في نصيبه  
لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد هما السلم الا باجازه الاخر فان اجازته جاز وكان المقبوض من  
راس المال مشتركاً بينهما وما بقى من السلم مشتركاً بينهما ايضا وان لم يجز فالصلح باطل وقال ابو يونس  
جاز اعتبار اسائر المديون فان أحد الدائنين اذا صالحي المديون عن نصيبه على بدل جاز وكان  
الاخر غير آيين ان شاركه في المقبوض ومن ان رجح على المديون بنصيبه كذلك هما ولهما ان اجاز  
فاما ان يجوز في نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول لم قسمه الدين من القبض لان  
خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا يميز الا بالقيمة وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا بد  
من اجازة الاخر لا يفسخ على شركه عقد فيفقده الرضا اخرج أحد الورثة عن عرض وعقار  
بمال او اخرج عن ذهب بفضة او بالعكس اى عن فضة بذهب او عن نقدين بغيرهما اى بالنقدين بان  
كان بالشركة وراهم ودناينرو بدل الصلح ايضا وراهم ودناينرو صالحي الصلح صرفاً للجنس الى خلافه  
كافي البيع فلا بد الا اى لا يعتبر في النقدين التساوي لا يعتبر التقابض في المجلس لا يصرّف  
فان وجد صح والا فلا وفي النقدين وغيرهما باحد النقدين لا اى اذا كانت الشركة ذهبا وفضة

كان ينبغي ان يقال لم يرجع الشركاء على شركهم ولكن ان يقال الحق مع الشركاء لفظ المدحوم باعتبار ما كان في يد  
الذين اقاموا عليه الذين لم يكن فيه خفاء انتهى وانما وقع نصه انما في غير ما هو الاول منه في لا يرجع على  
ميتة وعن أبي يوسف انه يرجع نصيبه منه لوقوع الفسخ بغير من المعاصاة والعيب الاول والآخر  
عن جندب بن عبد الله انه قال لم يملك شريك ميتة ما لا للميتة كما في البراءة والنسب  
كان الاول في الميتة غير ما في الميتة عن الميتة عن الميتة عن الميتة عن الميتة  
شركهم

كذا لا يجوز الصلح اذا لم يسم فيه فخصه لاحتمال الزيادة وقال الحاكم الشهد انما يطرح وقول من خصه في مال الزيادة  
 فانه انما يصدق وانما هو في مال الشتر في انكره وادركه في وجه ذلك ان في حاله انما كان له ما جاز  
 لا يكون به الا لا في حق الاخذ ولا في حق الابعاد ولا في غير ذلك ولا بد من التماس في هذا ما لا بد  
 وانقضت منه لكونه صدقاً ولو كان فابعد الصلح عن صدق في العوض كما لا حارسه كما وان لم يصب  
 في المحل



في عدم موافقة البيع اذا كان البيع محمولا افضاء الى المارة هنا  
لا بعضي المارة لان المصالح عند في بدنية الورثة لا بطون  
شيئا اخر من المصالح بقا بل في بدنية المصالح كما في عاية الميافاة  
ويش في المصالح في التسليم وسيع ما يعلم المصالح والتسليم  
مقدار الامانة لا يحتاج فيه الى التسليم محقق كما في الكفاية  
فان الاتفاق لا يكتفي في بيع نصيب من التركة وهو محمول  
بما اخذ من الكل وهو من غير عقد فوصاح الدار فيما سمي  
من كتاب التسليم ان المصالح ان التسليم من حسن المقتضا وهو  
ما ينسب هنا الى المحيط  
ط  
عامة الكافة بل بهذه العبارة من جنس بر الكمال  
منه اظهر مني

[illegible]

فان قيل انما جازاه من عتق له فاعلم انه اول ما ذكره الشيخ  
لا جرم منه وقال ان من عتق العبد ربه عتق  
اعلمه عدم الايمان بالحقا وقت عتقه ولو  
مقتله واما كذا ثم قال في حاشي القبول في فضل  
لو يفتن من اجابه الله بعتقه واعلمه عتقه  
عتقه فاعلم انه عتقه فاعلم انه عتقه  
فان قيل انما جازاه من عتق له فاعلم انه اول ما ذكره الشيخ  
لا جرم منه وقال ان من عتق العبد ربه عتق  
اعلمه عدم الايمان بالحقا وقت عتقه ولو  
مقتله واما كذا ثم قال في حاشي القبول في فضل  
لو يفتن من اجابه الله بعتقه واعلمه عتقه  
عتقه فاعلم انه عتقه فاعلم انه عتقه

فادى في فصل الحادى والثلاثين من شهادات المحيط ان هذا مشكل عندى لان الفاضل لما يفتقر ذلك  
بولاية القضاء الا يرى انه لو لم يؤذن له بذلك لم يملك فكان من حمله القضاء اخذ القضاء برشوة لا يفتقر  
حكمه قال في الحادية الفاضل اذا اخذ القضاء برشوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح  
انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يفتقر قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذها يستحق العزل لوجود سبب  
الاستحقاق وقيل لا يفتقر لان المقلد اعتقد عدالة فلم يرض بقضاؤه بها وقال فاصحان اجمعوا انه  
اذا ارشى لا يفتقر قضاؤه فيما ارشى ويبقى ان يكون موثقا برقى عفاة وهو الاحتراز عن الحرام وعمله  
وصلاحه وفهمه عليه بالسنة وهي ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم والابن اروى عن  
الاصحاب رضى الله عنهم ووجوه الفتوى المسائل المتعلقة باحكام الوقائع والاجتهاد بشرط الاول  
لا الجوار كذا المفتى مبنى على ان يكون موصوفا بصفات مذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا بطل  
القاضى او القضاء ما يفتقر ولا يبالى باللسان لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكمل  
الى نفسه ومن اجر على رزق عليه ملك يستد ذى اى يلهيه الرشد وتوقعه الصواب ويجاز الاقدار والاول  
اى ينبغى للمقدان تجار للقضاء من موافق واولى به ولا يكون قضا غليظا تجارا عبيدا لاية خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله غيره عملا فى  
رعيته من هو اولى به منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين  
واعمال المسلمين ويكره التقليد اى اخذ القضاء من خاف الخلف اى العلم والجور على غيره وان امن منه  
لا يكره وقيل يكره بلا اكره لقوله عليه الصلوة والسلام من اشتهى بالقضاء فكأنما ربح بغير سكين وقيل  
قد اذن بقبض القضاء فقال كيف يكون هذا في دعائى مجلسه من شئ شجرة فعمل الخلاق يخلق  
بعضا شعارد فيه فمطهر فاصاب موسى حلقه والذى راسه بين يديه كذا فى الكافي ويجوز تقليده من  
الخارج كما يجوز من الداخل لان الصحابة رضى الله عنهم تقليدوا القضاء من معاوية رضى الله عنه  
بعد ان ظهر الخلاف لقول رضى الله عنه عن ابي الجوز كان مع علي وتقليدوا من يربط مع فسقه وجوره  
والنايعون تقليدوا من التجار مع كونه اطمرا مائة ومن اهل البيت قال فى الحادية التقليدية من اهل البيت  
يصح ويجوز استنباه الباعى لا يفتقر قضاة العدل وصح عز الدين الباعى لهم حتى لو ائتمهم الباعى بعد  
ذلك لا يفتقر قضاياهم بعده ما لم يتقلده السلطان العدل من تقليد طلب دون قاض عليه وهو الخلف  
الذى فيها شيخ السجلات والصكوك ونحو ذلك لان القاضى يكتب شحنيين احدهما يكون فى يد الخصم والاخر  
فى يدون القاضى اذ ربما يحتاج اليها بمعنى من المعاني وما فى يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والتقصا  
ثم الورق الذى كتب عليه القاضى الموزون هذه النسخ ان كان من بيت المال يجز على دفعه لانه انما  
كان فى يده لعله وقد صار للغيره وكذا ان كان من ماله او من مال الخصوم فى الصحيح لانه ما يجز  
للقول للثنتين وكذا الخصوم تركوه فى يده لعله وقد استقر العمل الى غيره واقرم محوسا فى ربح  
اوقام عليه سنة يعنى نظر فى حال المحوسين لانه نصيب ناظر المسلمين نفي افرجى او انكر فقامت عليه

وادع الرشي ولد القاضي او كان له او بعض عوازل يسمون  
 الرشي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفقضا  
 وكان على الرشي رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان نقضا  
 له وادع انقلد القضاء بالرشوة لا يصح فاقضا وكوبه  
 رشوة حراما على القاضي ودعى الأخذ ثم الرشوة على وجه  
 دفعه بها ما هو حرم من الجانبين وهو هذه وسها اذا دفع  
 الرشوة الى القاضي ليقض له وهذه الرشوة حرام من الجانبين  
 سواء كان القضاء يجرى او يصرح في وسها ادفع الرشوة لم  
 نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الأخذ بغير حرام على  
 المدفع وكذا اذا طلع في بعض ماله فرشاه بعض المال  
 وسها اذا دفع الرشوة بسوى امره عند السلطان حرره  
 المدع ولا يجوز الأخذ ان يأخذ قاضا وان لم يأخذ بسوى  
 الأخذ بما له البطل بما يريد ان يدفع له فانه يجوز هذه الآية  
 ثم المستأجر ان شاء استعمل في هذا العمل وان شاء استعمل  
 في غير هذا اذا عطي الرشوة أولا بسوى عند السلطان  
 وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه  
 مدع ما سوى استعملوا فيه فالأبصار بعضهم لا يجوز ان يأخذ وما في  
 بعضهم يجوز وهو الصحيح لا يرد وبجاءة للاحسن فيقول كالمو  
 جعوا الامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط ان  
 حسنا مما يحبون



وان كان له ان يقر على ما لا يحضره لا يفتى في الدعوى فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
لا يدل عليه قوله في سبيل الشرع شرط الالباء بعد امره وفي قوله لا يفتى في الدعوى فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
احتياط بوجه اخر فيحصل ما لا بد من خبير بان هذا الحال لما في الشرع فان الشاهد هنا بعد فدان الكثير في الشرع الشاهد ثم التفسير الاول ارفق على ما لا يخفى واما في الدعوى  
من القاضي فيحصل القاضي في قوله في سبيل الشرع فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
انما ثبت المساجد المذكورة في الحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في المساجد والمنابر والارواح ودينه صلى الله عليه وسلم كان يفتي في المساجد والمنابر والارواح ودينه  
عليه بان الحكم على ما لا يكون مع العلم بالاشياء والاشياء في العلم على انه خبر واحد يجوز اطلاقه فيكون مستوحا له بقا ولا حقا انتهى

والجواب عن الاول ان المقصود بيان عدم اختصاص المساجد  
بالعبادات المخصوصة فلهذا لم يرد في الحكم على ما لا يكون مع العلم بالاشياء والاشياء في العلم على انه خبر واحد يجوز اطلاقه فيكون مستوحا له بقا ولا حقا انتهى  
على ان حكم النبي عليه الصلوة والسلام في مسجده يكون قربة لهذا  
القاضي وعن الثاني ان لا يكون فيه شأ من التمسك لاهل من الراي  
القضاء في المساجد واما في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
الواقع في عبارة الكافي في قوله في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
بناء على ان الحكم في الحكم وادراك المقصود واما في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
في المساجد وقد ظهر في قوله في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
دفع ما عليه كما وقع في لفظ الكفر وقد جزم بعض اهلها فيكون  
ذلك سهوا من قلم الشافعي ولم يبين لنا وجهه في قوله في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
الغدير والذى في ديارنا من هذا احوال الاوقاف تحت  
ابدي جماعة توليهم القاضي للشرع والمباشرة فيها وادع  
البناء في تحت يد الذي يسمى امينا انتهى وقد انقطع خلاف  
في زماننا فان اموالنا التي تحت ايدينا الاوصياء ولم يولد  
في زماننا ائمة الحكم فلهذا لم يفتى في الاوقاف لانه لا يولد في زماننا  
في اصل الوقف فاحمد الورثة ولا يشترط وقال المروءي هذا  
ولان سلة له هذا واقره واليد وكذا الورثة لم يفتى في  
القاضي وذي اليد ويكون ميراثا بين الورثة واما في مسجده في قوله احسن فانه التمسك  
ادب القاضي في قوله بسم الله شاملا اذا شهدوا بهم  
القاضي في قوله بسم الله شاملا اذا شهدوا بهم  
وكذا اذا شهدوا بغيره فانه يفتى في بغيره ولا يفتى في بغيره  
ان يدعي في الاقرار بالتسليم في القاضي بسم الله العن الى من اقره  
القاضي وان يدعي في الاقرار بالتسليم في القاضي بسم الله العن الى من اقره  
بسم الله العن الى من اقره بالتسليم في القاضي بسم الله العن الى من اقره  
ان كان مليا الى من اقره القاضي من جهة كذا في الهداية بقوله  
في شرط ان لا يكون لصاحبها خصوصية غير شرط وانما  
يموده بشرط ان لا خصوصية له ولا فلا يجر

بان يقول تشهد بكذا وكذا الالباء عانة لاحد الخصمين فيكون كلفين الخصم واستحسنة ابو يوسف  
فيما لا يفتى في الشاهد قد يحضر بمائة المجلس كان ثلثه احياء للقي بتره احضار الخصم والكثير  
واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيينة امرة اي القاضي المهر بقدره اي دفع الحق فان اي الذي  
عن الدفع حشر شرط الالباء بعد امره ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيينة او اقراره وفي بينهما  
في الهداية فقال اذا ثبت بالبيينة تجسس كاشف لظهور المظالم بانكاره وان ثبت باقراره لم يعمل بحشر  
اذ لم يعرف كونه مما طلاق اول الوهلة فلعلي طبع في الامهال فلم يستعجب المال فاذا استعجب بعد  
ذلك حشر لظهور مظهره ومثله في عن الصدر الشهيد والحكم عن شمس الائمة فكيف لا اذا ثبت  
بالبيينة يعنى ويقول ما علمت ان لي على دينا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا ينافي ذلك في الاقرار  
والاحسن ما ذكره هنا كما قال الرافعي في تقييد ردة الجسد والصحيح انه مفوض  
الى رأي القاضي لان الجسد لا يابى واحوال الناس فيه متفاوتة بطلب ذي الحق معلق بقوله  
وكذا قوله فيما لم يتعلق به بدلا عن مال يحصل له كمن يسع وقضى والتمه بعد كماله المحذور

في قوله فيما لم يتعلق به بدلا عن مال يحصل له كمن يسع وقضى والتمه بعد كماله المحذور

وان كان له ان يقر على ما لا يحضره لا يفتى في الدعوى فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
لا يدل عليه قوله في سبيل الشرع شرط الالباء بعد امره وفي قوله لا يفتى في الدعوى فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
احتياط بوجه اخر فيحصل ما لا بد من خبير بان هذا الحال لما في الشرع فان الشاهد هنا بعد فدان الكثير في الشرع الشاهد ثم التفسير الاول ارفق على ما لا يخفى واما في الدعوى  
من القاضي فيحصل القاضي في قوله في سبيل الشرع فان القاضي يحجب هذه الدعوى في عودها كما في غايه البيان لا وجه لخصيص المذكر ان يقال ان المذكر  
انما ثبت المساجد المذكورة في الحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في المساجد والمنابر والارواح ودينه صلى الله عليه وسلم كان يفتي في المساجد والمنابر والارواح ودينه  
عليه بان الحكم على ما لا يكون مع العلم بالاشياء والاشياء في العلم على انه خبر واحد يجوز اطلاقه فيكون مستوحا له بقا ولا حقا انتهى

بيينة الرعية اياه ولا يقبل قول المروءي عليه البيينة لانه صار كواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست  
بجته خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والاي وان لم يقر ولم يتم عليه بيينة نأدي عليها لم يعمل عليه تجليته  
حتى ينادي عليه ايام ساديا ينادي كل يوم اذ اجلس من كان يطلب فلان بن فلان المحرم الفلاني  
بحق فليحضر حتى يجمع بينهما فاذا لم يحضر خصم لخدمته كغلا ولا يفتى في الائمة ونظر في الودائع وغلات  
الوقوف التي وضعها المروءي في ايدي الائمة وعمل بالبيينة او اقراره في اليد ان كاد لك حجة لا يقول  
المروءي لما لا يقره باليد بالتسليم منه اذا ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فيصير اقرار القاضي  
كأنه في يده وفي الحال ان من في يده مال اذ اقر به لسانه بغير اقراره وجلس للحكم في مسجد الجامع  
اولا لانه اشهر مواضع البلدة او مجلس في داره واذن للناس بالدخول فيها ويجلس معهم من كان على  
فيلان المجلس في داره وحده بوث التهمة وادعي لم يقبل حجة لان قبولها يودي الى امر عا لا يفتى  
الامين ذي رحم محرم او في عشاء مهادنة اي لا يرد منها قدر عهده اي جرت عادة قبل القضاء  
بمهادنة لان الاول صلح الرحم والثاني ليس للقضاء بل جري على العادة ان لم يكن لهما خصوصية  
اذ لو كانت لكان اكلها بقضاية وشهادة الجارية لانه من حقوق السلم على السلم في الدعوى الخاصة  
وهي ما لو علم المصنف ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها لان الخاصة لاجل القضاء بخلاف العامة  
ويكون مريضا لانه ايضا من جملة المحققين ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا لقوله صلى الله عليه  
عليه وسلم اذا ائتم احدكم بالقضاء فليستوي بينهما في المجلس والنظر والاشارة ولا يسأرا خديهما  
ولا يشير اليه ولا يلقي حجة التهمة ولا يصح في وجهه لانه امر على خصمه ولا يزوج مطلقا اي  
لا يزوجها ولا واحد منهما ولا غيرها لانه يزوجها لانه امر على خصمه ولا يزوج مطلقا اي  
ولا يزوج معه ما قال في الكافي ولا يزوج معه ولا مع غيره ولا يلقي حجة التهمة ولا يلقن الشاهد  
بان يقول تشهد بكذا وكذا الالباء عانة لاحد الخصمين فيكون كلفين الخصم واستحسنة ابو يوسف  
فيما لا يفتى في الشاهد قد يحضر بمائة المجلس كان ثلثه احياء للقي بتره احضار الخصم والكثير  
واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيينة امرة اي القاضي المهر بقدره اي دفع الحق فان اي الذي  
عن الدفع حشر شرط الالباء بعد امره ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيينة او اقراره وفي بينهما  
في الهداية فقال اذا ثبت بالبيينة تجسس كاشف لظهور المظالم بانكاره وان ثبت باقراره لم يعمل بحشر  
اذ لم يعرف كونه مما طلاق اول الوهلة فلعلي طبع في الامهال فلم يستعجب المال فاذا استعجب بعد  
ذلك حشر لظهور مظهره ومثله في عن الصدر الشهيد والحكم عن شمس الائمة فكيف لا اذا ثبت  
بالبيينة يعنى ويقول ما علمت ان لي على دينا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا ينافي ذلك في الاقرار  
والاحسن ما ذكره هنا كما قال الرافعي في تقييد ردة الجسد والصحيح انه مفوض  
الى رأي القاضي لان الجسد لا يابى واحوال الناس فيه متفاوتة بطلب ذي الحق معلق بقوله  
وكذا قوله فيما لم يتعلق به بدلا عن مال يحصل له كمن يسع وقضى والتمه بعد كماله المحذور

في قوله فيما لم يتعلق به بدلا عن مال يحصل له كمن يسع وقضى والتمه بعد كماله المحذور



وتوض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدم فيه والا اخرج ولا يمكن الخروج من اشتغاله فيه هو الصحيح ولكن من وطئ جارية ان كان فيه خلوة وادانت المدة  
ولم يظهر مال على سبيله ولا يجلد بينه وبين غلامه ولا يزوج ولا يمتحن من النصف والسفر باحدون فصل كسبه يقسم بينهم بالخصص والملازمة ان يوروا  
مع حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين رجل على امرأة لا يلازمها بل يبحث امرأة تلازمها وقالوا اذا فلت الحكم بحولته ومن غارة  
الى ان يبرهنوا ان له مالا فولس لم يجلد به ومن غارة ان لا ينضم من ملازمة عند الامام وقال لا يمنع منها كونه منظر اياها نظار  
وهي امر من انظار الصداق لا يجلد به ولا يمتحن من القدرة على الايضاء وهو يمكن كل حين فلازمة كليا يخفيه والدين حال خلاف الاجل لانه لا  
له قبل مضيه ولو كان المديون قارا فظهر الفرق ويطر القياس ولذا قال في المنع الواسع ان الصحيح قوله وفي المحظ انه هو ظاهر الرواية وحسن  
الاقاويل في الملازمة ما روي عن محمد بن ابي ان قال بلازمة في حقه ومعه وولده ولا يمنع من الدخول على اهلك ولا من الغداء ولا من العشاء ولا من الوضوء ولا  
ولان ملازمة بنفسه واخوانه وولده ومن اجت والصحيح ان الراسع الى صاحب الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره ولا عبرة بالمديون في  
رأيه لان القياس ليس بوقت الكسب لا يتوهم وقوع المال في يده في القياس في الملازمة لا يفيد حتى لو كان الرجل يكتسب في السلك قالوا ملازمة في  
المال كذا قال الفقيه ابو جعفر انتهى فولس ما يخدم في الموضع انظم فاذا امتنع من ايفاء الحق مع القدرة عليه جلد في الحبس واما  
كونه لا يعمل القايض حبه حتى يظهر ما ظلمه فمعه ولذا حمل صاحب البداية قوله في الجامع الصغير انه يؤبد حبس المورس اذا اقر على ما اذا اقر عند عمره  
او عنده مرة فظهرت ما ظلمه فولس لا دين وله لا يحبس اصله دين ورعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا قصاص عليه  
بقتله ولا يقتل مودته ولا يجد قذفه ولا يذف امة الميتة بطلبه وقوله هنا انه لا قصاص بقتله يقتضي ان يكون المراد الاصل ابا او اما او جدا لا اب اولاد  
تتم بحكم في باب الجنائيات ان الجرائم لا قصاص عليه بقتل ولادته كذا لا يحبس بدنه وفي المحظ ولا يحبس الاخوان والجدات الا في النفقة لولدها انتهى  
وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين المورس والمسر كن ينبغي ان يثبت شيئا وهو انه اذا كان مورسا وامتنع من قضاء دينه ولده وقتلنا لا يحبس فالتاخي  
بقتل دينه من ماله ان كان من جنسه والامام لا يقتصا كسبه ماله المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عندهما مع عقاره كقولهم ولو قال المديون  
ابيع عرضي وانني ديني اجله القايض ماله ولو له عقار يحبس ويبيع ويقضي الدين ولو بين قبل كذا في البرازية وسبأ في ثأره في الجحان شاء امة ما يبيع  
القايض ماله الاب لا يقتصا دين ابيه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع وفيه دين الولد لان الولد يحبس بدين ابيه ويحس القريب بدين قريبه  
كما في القايض يحتو وعش اب يوسف يحبس لثمنه الحق في الغنى ثمن من تادى قرضي الله في ذمتي ثم حرم عبد الرحمن في ثأره

[Faint, mostly illegible handwritten text on the reverse page]



وبدل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واذا امر على التزاد باختياره وبذل  
بشاره وفي غيره ما من الدينون لا اى لا يجس من ادعى الفقره لا دليل على البسار الا ان ثبت عدم غناؤه  
فيجب قدر ما يراه كاتر لان دليل البسار اذا لم يوجد كان القول بين عليه الدين وعلى المدعى اثبات  
غناؤه فيجب من يبالغ فان لم يظهر له مال اخلقه فقط الى ميسره فيجب بعد يكون ظاهرا فيكون غناؤه  
عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الاجر حقه منه ولا يقبل بينة على افلاسه قبل حجبته لانها بينة على  
فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد هو الجس وبعد تقبل على سبيل الاحتياط وبينة البسار اولى بمعنى اذا قام  
المدعى بينة على البسار والمدعى عليه على المسار فيبينة البسار اولى لانها عارضه وبينة للاثبات وابتد  
جس الموسر لان الجس جزء الظلم فاذا امتنع عن ادائه الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجوزى بنا سيد  
جس لا يجس لثبته ما فيه لزوجته وولده لانها تسقط بحسب الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم  
بها او اصطلح الزوجان عليها ولا يجس ايضا لانها ليست بيد المدعى مال ولا الزينة بعقد على ما ذكره بال  
يجس في الاتفاق عليها اذ البى من الاتفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه قصدا هلاكها كما يجس  
لدفع هلاكها انقضت المرأة في غير حد وقود لما مر من النفقة يستحق من الشهادة وشهادتها جائرة في  
غيرها كذلك اقصاؤها فيه ولا يجوز فيها ما فيها من شبهة البدلية ولا يستخلف قاضى اى لا ينصب  
نايلا لان الموطن اليه القضاء لا التقليد ولا يعرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكّل بلا اذن الموكل  
الا اذا فوض اى الاستخلاف اليه بان قبله من قبل السلطان ولان من شئت بخلاف المأمور باقامة  
الجمعة وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة للضرورة كونهما على شرف القوافل فلو لم يجز لغابت الجمعة  
من سجع الخطبة فمفعول يستخلف وقد مر تخفيفه في باب صلوة الجمعة وفرغ على قوله الا اذا فوض اليه  
بقوله فثبت ان القاضي المفوض اليه ثابت عن الاصل حتى السلطان فلا يبرأ اى اذا كان ناشئا عن الاصل  
لا يبرأ القاضي الا اذا فوض اليه بان قبله من قبل السلطان استبدل من شئت في يجوز ان يبرأ

وہی ہے

لو احره على عبده وجمعه حواجه له واطبق له البصر في اربعة محققه الاماره فيه ان يقبله وان يوزق الامام لو ان السدة بهر که رامي بانه تفسد کن قضاء  
او قال قلته من شئت صح ولو قال من شئت صح لا لوقال ولو كان احد ائمة في الاول من السلسله  
وكان في خزانة المفتين صح عنه في الدرر او قال السلسله للولايه قلته من شئت صح ولو قال له قلته لا يصح كذا في الاول من السلسله  
يتم اعزى المرحوم



زید منو فانیست و زنی سی عمر و ن زیدی سن الت چارده ابد بعد از ضرب و جراحت بر روی بده برسد تا منته زید اول چو در میان ثروت اولی بیو دعوی اقامت بنیست  
 ابد و سی عمر و ن زید اول چو در تمام حاصل اولوب برسد قدر رسماً و صحیحاً کرد و در آن صکریه قف الفقه ثروت اولی بیو دعوی اقامت بنیست  
 تنظیف است بنیست بی اولاد و در - عمر و ن زیدی سی - ثروت معین حواله به الموضع اند لا ملک لاحد مجمع الانهر

ادعی علی آقا نه ضرباً منته او ماتت بضره فداعی المدعی علیه با تهاجوت الی السون بعد الضرب لا یصح اقامه بر حسن انرا صحت بعد الضرب فیصح ولو بر حسن بنا  
 علی البصره و بعد علی الموت بالضرر بنیست الصحة اولی بزاره کی کسی عمره من دعوی و کذا فی محاصره ای آخر اب بیع عمره من المدعی  
 حوله ای ساکنو خارجها کد فی عده نسخ انظار هر ان لفظ خارج زائد و فی سواد الصواب ساکنو بها کما بدیل علی ذلک تصور مسوده فی السیدیه سحر و  
 فی جبهه احمد



هو له عسر في حنقه وعسر في عذره ولا يشي فيه لان المداينة بدينه حين وجد الى مكان مثل نفسه فيكون بهدرا  
كذاته ايضا حاح الحلاله ان كماره وماره حاشية فارسه راسه نعم حاز طهور الفلر ولم يصب مكانا يحيى  
استبى وبه اظهر ما في عبارة السج ايضا شعاعه في احمد

واما في تصرف فيها ولا يجب على الميراث المقتول ايضا كالصبي او النزيل في بيت رجل واحد فيه قتلوا ولم يعلم قاتله وكان الميت في بيده مستقلا ولم يكن مالكه ساكن  
 معه فيه حيث لا يجب القصد والدلالة على ما قلناه في كل من اسما او استغفر فيه لا او جانا وما ووجه فيه قتلوا حال كونه مستقلا في بيده سواء كان الميراث  
 او كان ثوبه وقفا او ملكا حملا من حكم من ووجه فيه قتلوا في كل من اسما او استغفر فيه لا او جانا وما ووجه فيه قتلوا حال كونه مستقلا في بيده سواء كان الميراث  
 او كان ثوبه وقفا او ملكا حملا من حكم من ووجه فيه قتلوا في كل من اسما او استغفر فيه لا او جانا وما ووجه فيه قتلوا حال كونه مستقلا في بيده سواء كان الميراث

رید عمر و کت ملک و کر سینه اجاره ساکن این بزرگوارن ایسید و جری بستر و کت بی معلوم اگر چه  
 قضا و دیت رید و عمر و کت شقیق نه از نه اولور باجواب رید و صدای عطا از سنندی  
 و وای غم وای غم وای غم

قال صاحب المنهج سئل عن قبضه وجد في داره ما جاز ولم يعلم في توفيقه من حيث ما كلفه الله من قبضه  
فاجاب عنه قوله ما يجيبه ما كلفه الله في قوله لا يفسد الفقه ما يجيبه من حيث ما كلفه الله من قبضه  
منه الصواب في قبضه

ما يعرف من الحلة والدار فانه لو وجد قبل في دار من شجرة اذ خطبه فانها ميت وبالله الف واللام ما جمع  
من الحلة واما ما وجد في الف في مجلس خطبة في شجرة من شجرة كبر واخذ منها ما نزلوا وكان في الف في عليه  
والله به على عاقلة ابن ملك في الفروع



[illegible]

فيل لا يفتح قال له انظر الى الرغمان في قبضتي قال له  
القبضه اجمع واهد اليك كمان التين وانه لك  
سر

قدم مصباح فی برقیۃ النور فیما لا یتجاف فیہ "سبحکم" و ترجمہ ان ہم عظیم قدرہ کما قالوا "من اقرا نہ غصب منہ لیسبنا" او "قرآن فہما" او "و ترجمہ سبنا" من ان المقر اشتری الکتاب من المقر لہ جائزہ ان کا مالاجہ فہما مفسد ازہ

[illegible]

باب من قوي كذا **القصاص** في اللغة عبارة عن الردم وله اسمان القصاص والقصاص  
فصل في القصاص وقطع المارعات من نكاحهم ودك في مهورهم حكم القصاص الا حار عن كذا في علي كسر الراء ومفعولهم قطع القصاص في الراء  
الحق اهل والد سر على ذلك قوله كما فلما قضا عليه موت اي الزناه وحشا عليه وثوبه كذا والقصاص ما انت في من الراء لما سئلت واصنع ما يد  
ومنى القصاص معناه الدخول من الحالى وكلقى بيذور فيهم وامره واحكامه بواسطة الكتاب والسنن  
حكم القصاص وقطع المارعات وقطع المارعات والاحرام المعروف والى عن المنكر



ای پیکر اللہ عزوجل سے دفعہ لان دکت انما کان فی یدہ بعد و قد صار العمل غیرہ  
علائے ترک البیاض و جبرہ نہادہ

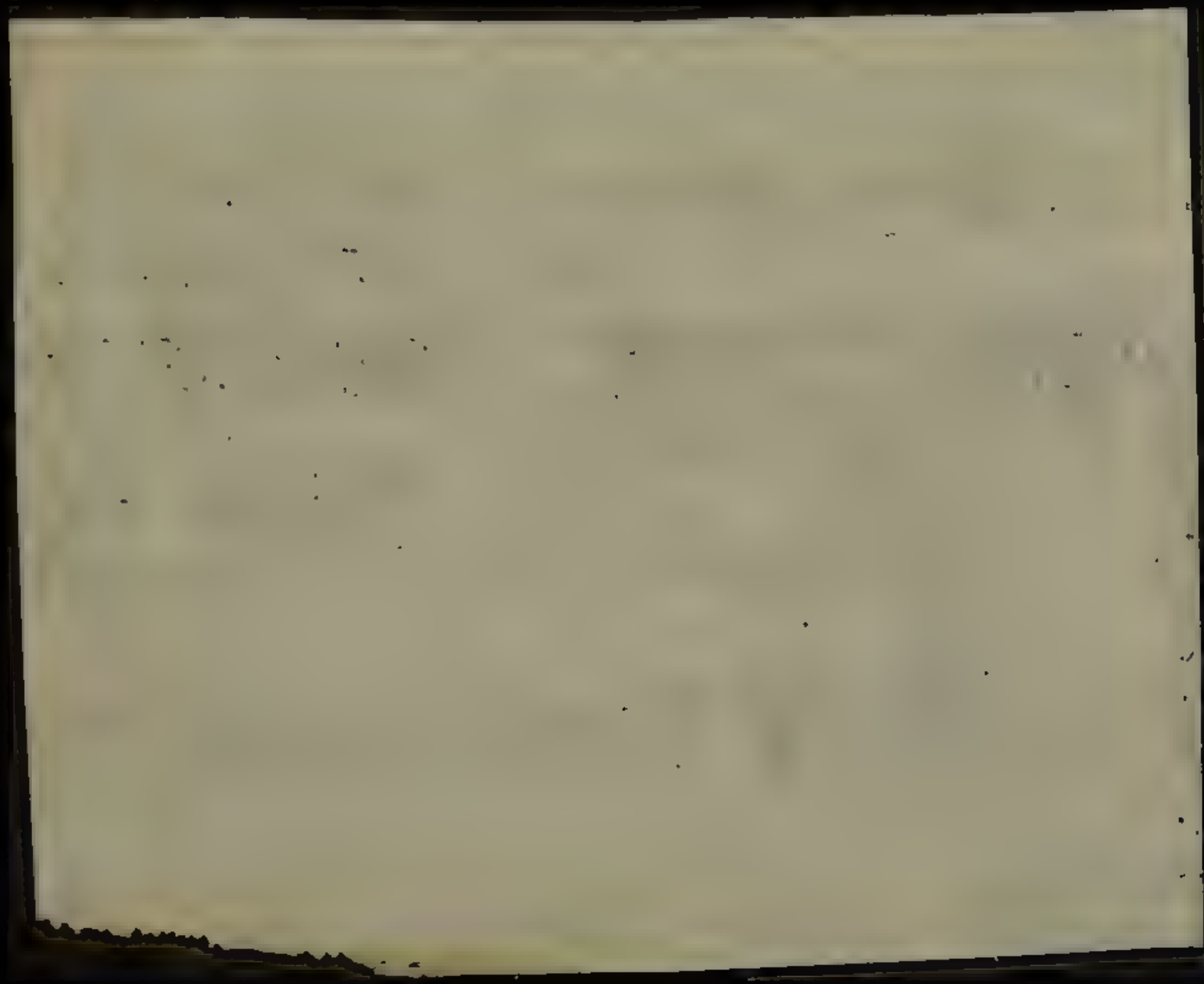


تقبل شهادة الشاهد حتى في الفصل في حكم الدم فان حذر الدم في ان المذموم فمؤثراتها وثمن وحده حتى ان هذه الصورة انتهى وارتفع  
تقبل في الولادة واليكارة وغيوب الشاهد في موضع لا يطلع عليها الرجال شهادة اعراف واحدة والثمن احوط وتقبل شهادة الشاهد حتى  
في الفصل في حكم الدم في لا يهتد بالدم قاضي القضاة في الشهادة

وفي البرزخية شهادة اهل السجين فيما يقع بينهم من الملاءمة وكذا شهادة الشاهد فيما يقع في حمايتهم  
وان مستثناة كما في الشهادة لان العدل لا يحضر السجين والبالغ من عتق النصارى والفقهاء  
اخر وهو الاستماع عن حضور الملاءمة دعوى يسجن به الذوات في السجين ومنع الشاهد عن حمايتهم فاذا لم يشكوا كان التقصير مضاعفا اليهم  
لا الى الشرح انتهى لكن في ما دوى القضاة في قبول شهادة الشاهد حتى في الفصل في حكم الدم في لا يهتد بالدم انتهى ويؤيد حتى  
لا في التبرئة يجب ان يثبت له عند التور وانه اعلم

١٢١







ولا ريب ان الموت لا يشترط فيه حتمية موت فلان قبل موت فلان وفيه سبق كذا في جامع المصنفين ٣ وكن بشكل ما ذهب اليه الامام بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فانها في النظام مشاكلو فيها من اموال الناس بالانما على وجه لا ثم كنهاده الزور بين الكاذب على ما صرح به ائمة التفسير ويقولون على الصلوة والسلام فخصم انما انشر وانتم خصمون في وانما الحكم لكم في الخصومة فاقبل ما استعجب منه من نصيب من انتم فلا يأخذ به نبي فانما اقصى نقطتين من النار الا ان يقال هذا ليس في حق الناس من غير روح التلبس وليا فان ما اخذوه بهذا الطريق لا يكون طيبا كما لا يخفى في الاستماع بالمال المصوب واتى ٣٢ لان الرضا عبدا لغيره والنساء احواء وثلوث ولاية الجبر على الكمال ارفا فلان في المستصحب واتى ٣٣ فيه انه لو تم زورا على علم على غير ظاهر ولو تم زورا في نفس الامر غير متين بما عني فيه واتى ٣٤ اعلم ان الخلاف المذكور في حصة كون النكاح المجتهد او اما اذ لم يكن مجتهدا فكفاة زمانا وسك على خلاف مذهبه ناسيا او اما حكم القاضي المختص فلا يقول القاضي ينفذ عند القاضي خيفة واتى يوسف راعى مجتهدا ويدل على هذا المتفصيل كلام صاحب الخلاصة حيث قال المجتهد اذا قضى على خلاف مذهبه ناسيا ينفذ عند القاضي خيفة ولا ينفذ عند القاضي يوسف

وأما الرابع فلأن الخلاف فيه مفقود عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد نكر عليه الصحابة ولا يعتبر  
خلافه في الكافي وقد فرغ على قوله بضمي حكم قاض آخر بقوله فان ابيض خراء هذا الشرط قوله  
الان نقد قضاء من حد في ذوق وباب اوقضاء الامعي اوقضاء امرأة قوله عدا او قود متعلق بقوله  
قضاء او قضاء قاض لامرأة وقاض بشهادة المجدود المتأني وبشهادة الامعي وقاض امرأة بمادة  
زوجها وقاض بحد او قود بشهادتها اي بشهادة امرأة فبذلك لان كلاهما يتجه فيهما ولم يخالف  
ما ذكر حتى لو ابطل فان قيل ان اجتهاد الاول كالثاني والاول ثابت بالاقصاء القضاء به  
فلا يتحقق باجتهاد لم يثبت به لا بد منه والقضاء حتى الشرع يجب صيانة ومن صيانة ان يؤم  
ولا يترضى عليه وامام قضاء عبيد وصبي مطلقا اي سواء كان على مسلم او كاف وقضاء كافرا على  
مسلم فلا ينفذ ابد الانفاء واهلية الشهادة فيهم عليهم يوم الموت لان حل تحت القضاء خلاف  
يوم القدر يعني اذا دعى رجل ان ياه مات في يوم كذا او قضى بر فادعت امرأة ان البت زوجها  
بعد ذلك اليوم سبع ويقضي بالسكاج ولو ادعى قبله فيه وقضى لم يسع دعواها السكاج بعد  
وكذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لا في ومات وترك ميراثا في وقضى له بالبيعة  
المدعى عليه ان امك التي تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان الذي قد تدعى ابنه مات او اقام البيعة  
لم يصح المدعى وسورة ابن القضاء بالبيعة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موافق  
بحل للنزاع ليرفع بابا به بخلاف الفيزانية من حيث هو محرر للنزاع كالخلف القضاء بحل  
او حرمة بشهادة او ينفذ ظاهره وابطا اذا ادعاه بسبب معين يعني المفقود كالبيع والشراء  
والاجارة والسكاج والفسوخ كالاقالة والفرقة بطلاق ونحوه فانه ينفذ فيها عند ابي حنيفة  
رحمه الله ظاهره وابطا وعند الباقر ينفذ ظاهره الا بابطا بخلاف الاملاك المرسله وهي  
التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهره الا بابطا لان الملك لا يملك من سبب وليس  
بعض الاسباب اولى من البعض لزوجها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق نقض  
وفي السكاج والشراء يقدم السكاج والشراء يصحح للقضاء وفي الهبة والصدقة روايات  
عن ابي حنيفة والراد بالنفاذ ظاهره ان يتم القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول سلمي نفسك  
البيزانية زوجك وبالنفاذ بابطا ان يحل وظوفا ويجزئها التمكن فيما بينها وليس الله تعالى  
لهم ان شهادة الزور حجة ظاهره الا بابطا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة  
وكما مروى ان رجلا ادعى على امرأة كاحا بين يدى علي رضي الله عنه واقام شاهدين  
وقضى بالسكاج بينهما فقالت ان لم يكن لي بئنا امر المؤمنين فترجى منه فقال على شاهدك  
زوجك ولوم ينفذ المقدم بينهما بقضائه لا يمنع من تجديد السكاج عند طلبها ورغبة الزوج  
فيها وقد كان في ذلك تحصنها من الزنا وكان الشهود زورا بدليل القصة القضاء في مجتهدية  
الباء في قوله خلاف رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالخلف اذا حكم

عند اني حبيفة وعلمت السور وولدت يوسف معه وما نعتني  
 جامع الصغير عن الكتب المكددة من ان القاضي ابا بكر بن  
 وعيسى بن عقيل بن عبد بن نبيون انه خلاف مدح بن عبد  
 لا غير كذا في عبد وانا ابو يوسف ليس له نفس باليس ليس  
 لعنه وولدت له بن عبد بن عبد بن عبد بن عبد بن عبد بن عبد  
 وكذا عندنا في الصحيح ولم ينفذ الخ زعم خطأ ومناها في  
 وفيه يقول هذا ما في ولكن بنو اسحاق قضاه رما على  
 خلاف مدحها اما بعد ان كان به رخصة من جانب المصلحة  
 اما ان لم يكن فلا واني **٦** والزور الكذب ويجوز الاصل  
 والوصف لا يعني يعقوب **٧** حتى لو ادعى حادثة ملكا  
 علما واقام على ذلك بينة زور ففني القاضي ولا يجردها  
 بالا حاكم لان الملك لا بد من سبب في صدور **٨** ومن زور  
 المسئلة ادعى على امرأة كذا وهي حادثة واقام بينة زور  
 ففني الكساح بينها حل الذي رطبها ولها التملك عنده وكذا  
 اذا رعت على رجل كذا وهو حي ومثا في بيع سبع امة شهادة  
 زور حل للمكر وطنها وكذا في الفسخ بالبيع والاقالة وما اذ  
 انه طلقها فلما وهو بكر واقامت بينة زور ففني بالزور وهو  
 باخر بعد اعادة حل له وطنها عنده مما لو ادعى عليه حبيفة الحال  
 وحل احد الشاهدين ان يزورها وبطأها ولا يحل الا ول  
 وطنها ولا يحل ما فكسبه ومن صور التحريم نصية سببا  
 فكسوا وعقما ثم زور احد ما لا يخرج حرق مسما واقام  
 بسبب انها ولده ففني القاضي بسببها بالزور فان زرع اليهود  
 او شيئا اثم شهود زورا لا يحل لزور وطنها عنده ان القضاء  
 بالزور بعد باطنها وطأها وحكم في هذا الفرج ان حبيفة  
 كذا في فتح القدير ولما باطنها عنده شوطان الاول عدم  
 علم القاضي كذبهم فلو علم القاضي كذب الشهود لم تعد ذكره  
 في فتح القدير من الكساح الثاني كون الخوا بالا فان كانت المرأة  
 تحت زوج او كانت معتدة او مرتدة او حرة بمصاهرة او  
 او رضاع لم ينفذ لانه لا يقبل الا شاهد قيد بشهادة الزور  
 لان القاضي لو فتح بشهادتهم فظهر انهم عبيد او كفار او محدثون  
 في قدح من سفاهة او اهل باسبب تحريم اصلا بخلاف الفساق  
 على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلو كان شاهد اثم محرم وعقد  
 بانتهاده لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ قالوا لو ادعت  
 ان زوجها انا ما شئت فانكر حلفه القاضي فلفه والزور اعلم  
 انه لا يرضاه الاقامة معه وان اخذ من ميراثه شيئا وهذا  
 يشك ان كان ثلثا لطلان المحللة لانه انما قبل زوج اخر محر  
**٩** وكذا في البيع باقر من قينة في رواية لا ينفذ لما ان القاضي  
 لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع باقر من قينة  
 تبرع من وجه وفي رواية ينفذ لان القنوة في حق صحة القضاء  
 لا بشرط انه شرطه ولا يمتنع بمحل يبيع

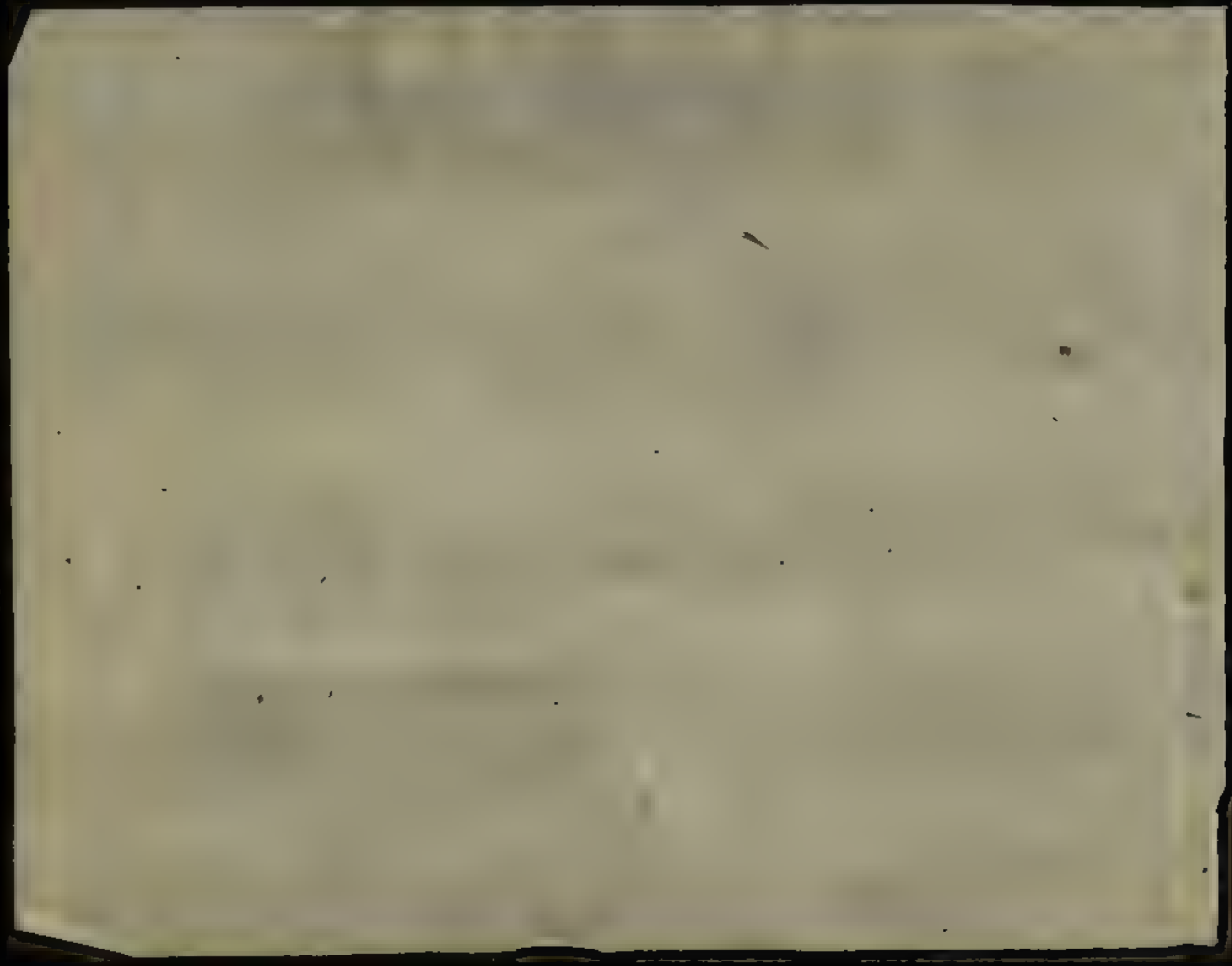
حكم على مذهب الشافعي واخوه والبعكس اما اذا حكم الحنفى بما ذهب ابو يوسف ومحمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه ولو كان قضاء او ناسيا مذهب بنفذه عندى حنفية ولو اعيد فيه رايان وجه النفاذ اذ ليس بخطا بيقين وعند ما لا ينفذ في الوجهين انه قضى بما هو خطأ عنده قبل عليه الفتوى فالرد في الهداية وقبل الفتوى على النفاذ فيها في الفتاوى الصغرى اذا قضى في المحل الاجتهادى وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافا بنفذه عندى حنفية وعليه الفتوى كذا في الكفاي لا يفتى على غائب ولا له لقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه لا تنقض احد الخصم حتى تسامح الاخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم النكار فلا يصح القضاء بالخصم فاشبه حقيقة كوكيله ووجهه او شرعا كوصي لقاضي او حكما ما يكون كما يدعى على الغائب سيما لما يدعى على الحاضر فيستحب الحاضر خصما على الغائب وبصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما اذا برهن على دى بن انه اشترى الدرع من فلان الغائب بحكم على الحاضر كان حكما على الغائب يعني اذا دعى غيبا في يد غيره انه اشترىها من فلان الغائب واجام البينة على دى البد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتزم الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه صار مقصدا عليه فان الدعي لا يتوسل الى اثبات حقه على الحاضر الا بما يثبت به على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب سترط لما يدعى عليه على الحاضر لا اى لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فافادت زوجة الخائف ان فلانا طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل بيمينها في الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان كما جحد خلاف ما لو لم ينقض ضررا كما لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فانه يقبل لعدم تضمين ابطال حق الغائب وهما زيادة تفصيل ذكرته في المينة في ارادها فليستر فيها واما اذا قضى عليه اى على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على الغائب فقبل بنفذه ومن لا قال في العادة الحكم على الغائب بنفذه عند الشافعي وينفذه عندنا في احدى الروايتين التريكة اذا استغفر بالدن قوله لا يسع للقاضي اللغو ثم انه لا يملك اللغو فيها ولا يكون لهم ولاية السع بقرض اى القاضي مال الوقف والغائب واليتم وكذا اى الصلح لذكر الحق لا الاب والوصى اى لا يقرض الاب مال ابنه والوصى مال اليتيم والفرق ان في الاخر مصلحتهم لبقاء الاموال محفوظة مضبوطة والقاضي بقدر على التحصيل بخلاف الاب والوصى فيضي بالجور بنفذه او اقر به فالعزم عليه في ماله ولو قضى بالجور خطأ فعلى المقتضى كذا في الشاناد وخاتمة والواقعات للصدر الشهيد حكما اى جعل الخصمان بينهما حكما ثم صلح فاضيا اى لم ينصف بما يباين في القضاء فحكم بينهما بينة او اقرار معنى الحكم بالبينة رفع النزاع بينهما بها ومع الحكم بالاقرار الالزام على المصير بخبر ذكره في النهاية او يقول في غير حد او قود ودية على العاقلة ورضيا حكيم صلح لا صر ان حكم المحكم بتركة الصلح فيا يجوز استيفاؤه بالصالح يجوز التحكيم فيه وما لا فلا واستيفاؤه الحد والقود والدية لا يجوز بالصالح ولا يجوز الحكم بها ولا يفتى

بسم الله الرحمن الرحيم











لا يذهب عليك ان مقتضى هذا السوق ان يكون قوت بعض الاجراء غير مقتضى بقاء ذلك الشيء والامر بها بالنسبة لهذا من صاحب الدرر هو انما ما في السابعة حيث قال ما كان وجوده من  
 شيئين لا بد من وجودهما واما عدمه فلا يحتاج الى عدمهما بل بعدم احدهما انتهى واجاب عن الثاني ان الحكم من الامور الخارجة من غير لزوم فيستند احداهما بنقضه كالمصارف والبركات  
 والوكالات انتهى كما قد دخل فيه وفيه رايه وحده فان لما ايضا ولاية على مال الصغير **هذا** هو عدم جواز الاقامة بصحة حكم الحاكم مطلقا وليس كذلك فلا بد من ذكر مسأله خصوصية حتى  
 يرتبط به قوله ولا ينبغي تركا في عبارة صدر الشرح حيث قال فالواجب في سائر جهات ولا ينبغي تركا في عبارة صدر الشرح حيث قال فالواجب في سائر جهات ولا ينبغي تركا في عبارة صدر الشرح حيث قال فالواجب في سائر جهات  
 والنقصان من يد على حوائج الحكم في سائر جهات كالطلاق والكاوع وهو الصحيح الا انه لا ينبغي تركا في عبارة صدر الشرح حيث قال فالواجب في سائر جهات ولا ينبغي تركا في عبارة صدر الشرح حيث قال فالواجب في سائر جهات  
 الواجب حقا على كل حال لان الامام هو المصن لا يستغنى بها اما في حد القدر والنقصان فقد اختلف الروايات قال حسن الله من صاحبنا من يجوز الحكم بها متى كان كونه المنعلا في عدم  
 الشيء لم يجزده **وقد** كذا في اكثر النسخ ولكن الصحيح وكذا  
 كومات على يد على ما يشهد به سوق الكلام **وقد** قوله  
 اي بصحة في غير ما ذكر الصغير في قوله بصحة الى الحكم والمزاد  
 بما ذكر الحدود والقود والدية والمزاد بغير ما يتم جميع  
 الجهات وغيرها مما ليس فيه مسأله الاحتياط كالثبات  
 بالكتاب والسنة المشهورة والاجماع اذا لا شك في صحة الحكم  
 فيه على ما قرره صدر الشرح ومن قصر في هذا المرام من كلامه  
 اعترض على صاحب الدرر غافلا عن علو مقامه ثم ان قوله  
 ذلك للمعترض ان هذا الكلام بوجه عدم جواز الاقامة بصحة  
 حكم الحاكم مطلقا وليس كذلك مما لا وجه له فان عدم جواز  
 الاقامة بصحة حكم الحاكم بعد استثناء الامور الثلاثة المذكورة  
 مما لا شبهة فيه كما يظهر من تعليلهم المسئلة بان لا يجازي  
 المعوام فيه كما يستخرج من الهداية وغيره **وقد** وفي الرواية  
 حكاه رجلين شهدا بعد ما رجلا في الحكم اول الحكم بثمان  
 اشهادا او ثمانية فليس للحكمين ان يشهدا على شهادتهما  
 وان شهدا فليس القاضي لم يشهدا لعدم اشهاد الاصول على  
 شهادتهما وهو شرط انتهى بغير

**باب في صحة ما ذكره لئلا يجازي المعوام فيه كذا** اي صح اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة  
 شاهد حال ولا يتراى بقاء حكمهما الا اي لا يصح اخباره بحكمه لا بنقصه ولا بيبه كالفاضي المبرور  
 اذا قال قضيت عليك بكذا ولكن منها الرجوع قبل حكمه لا يحكم من جهتها فيتوقف حكمه على رضاها  
 فان قبل الحكم ثبت بانها فيها فينبغي ان لا يصح الاخراج الا بانها فيها قلنا شرط وجود الشيء  
 لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء كما في البناء لا بعد اي لا يصح الرجوع بعد  
 حكمه لا بعد صدر عن ولاية عليهما كالفاضي اذا قضى ثم عزل لا يصح نقضه ولا يصح حكمه لا بغير رولده  
 وزوجيه حكم القاضي الموقد لا يقبل شهادته لهم اللهم فاولى ان لا يصح نقضه ولا يصح خلاف  
 حكمهما الى الموقد والمحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما  
 حتى لو شهد احدهما دون الاخر لم يجز لانه امر بخلاف في الراجح والرضا برأي المني فيما  
 يحتاج فيه الى الرأي لا يكون رضا برأي الواحد كافي في البيع والخلي ونحوهما **رفع حكمه الى الموقد**  
 ان وافق مدعيه مضاه اذا فائدة في نقضه في احكامه والاى وان خالف ابطاله في بين  
 هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية فاض اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان ذلك في  
 فصل بجهته وفي وجهه ان الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرها والقاضي الذي رفع اليه حكمه  
 غيرها فلا يكون حجة عليه وكان كالصالح فلان يردده اذا خالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل  
 الناس فكان قضاءه حجة في حق الحكم فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صادف الغضا بحكمه  
 بان يكون فصلا بجهته فائدة اذا غاب المدعي عليه بعد ما سمع القاضي البينة عليه او غاب الوكيل  
 بالخصوصية بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل ان يضي وقيل يضي  
 وقال حسن الله وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعي عليه ثم غاب بفضي عليه باقراره في قوله وان  
 غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة لم يحضر الموكل بفضي عليه بذلك البينة وكذا الوعاظ  
 الموكل لم يحضر الوكيل فانه بفضي عليه بذلك البينة وكذا الوعاظ المدعي عليه بعد ما اقيمت عليه البينة  
 بفضي به على الوارث وكذا الوارث البينة على احد الورثة ثم غاب بفضي به على الوارث الاخر وكذا  
 لو اقيمت البينة على نائب الصغير بلغ الصغير بفضي به عليه ولا يكلف باعادة البينة كذا في الحاشية  
**باب كتاب القاضي** قال في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم قال فان شهد واعلى حسم  
 حكم بالشهادة لوجود المحنة وكنت بحكمه وهو المدعى بتملا وقال في النهاية المراد من الحسم هو الوكيل  
 عن الغائب او المني الذي جعله وكيله لاثبات الحق ولو كان المراد بالحسم هو المدعي عليه  
 لما احتج الى كتاب فاض اخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا ينبغي تأنيه من السكف والآخر  
 ان يقال ان قوله فان شهد واعلى حسم ليس بقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا  
 بغير خصم لم يحكم ونظا بكونه كونه في قولها قولها الى القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل يبي  
 فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة شهدا على خصم حاضر حكم اي القاضي بهما أي بشهادتهما وكتب

الحقيق  
 وينفذ

قوله او قود وحده ما ذكره محتاج واجازته بحجط الحكم في العاص ذكره الزيلعي وجرهم من الزيادة من كتاب  
 قوله عدلت كنت البينة قبل بفضي وقيل لا يقضي جعل في المبسوط الاول قوله محمد وانما قوله ان لا يجزى عدم القلاء المقدس عليه  
 قوله وقيل سئس الله وهذا ارفق بالناس الاشارة الى وقيل يقضي في شرح المنظومة لابن السجينة وقال ابو يوسف يقضي  
 قال ابو يوسف رخصت وقال علي بن حواري بالناس انتهى







الحكم بشهادة الكفار على الكفار صلواته في الميسر  
هكذا ولا يجوز شهادة أهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين الذي  
على دمي ولا على قضاء لا لهم يشهدون على نفي السلم وشهادة  
أهل الذمة لا تكون حجة في إثبات نفي السلم وهذا إن قيل  
شهادة بعضهم على بعض كان الحاجة والضروة فقلنا يحضر  
المسلون مما ملأناهم بينهم خصوصاً الأئمة والوصايا وهذا  
لا يتحقق في قضاء قاضي المسلمين وكتابه وحالان الأشهاد  
على ذلك منه في مجلسه ويجلس قاضي المسلمين يحضره المسلمون  
دون أهل الذمة انتهى فان مع ود كفي الخط الذي  
أن عدم حوازم على قضاء قاضي مسلم كافر على كافر أو  
قامت على إثبات امر على مسلم لا قامت على القاضي بآبنا  
قضاء وهذا بخلاف الوشهاد على كافر وبإقامة تعقل  
شهادتهما وإن كان فيه يجب القضاء على القاضي المسلم في  
الحرر فصله وذلك في أول الفصل الحادي عشر في شهادة  
أهل الكفر من كتاب الشهادة فراجعه حتى زاده  
قوله بدليها أي بدل الشاهدين الأصليين كما يوجد  
في النسخ بتبنيته البديل في الحق وأفراده في التفسير  
قوله بنهاه أي ما كتب بدلها ما كتب  
للتبديل بدلها في غير ما  
الأنه ١٦٠ بغيره كتب كبرى والكتاب مدبره  
البلغ مع نفسه لقول الله عز وجل البينة  
على ما

الحق زكي  
صالح كافي  
استراذه  
للفائدة  
الح

قبل الفداء  
أوحى

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







في البيع والمسلم اليه من كل عيب واتى قوله و  
بنزلة سكتة مستوركة في الدال كما في البيع والصواب  
الموافق لما في الهداية والكا في بدل لفظ السكتة الماسة  
8 ا ب قال شيخنا لا يقبل في هذه الصورة ايضا الا  
ادعى شراء ما ملكه بالهبة وهو باطل لانه لما وجد الهبة فقد  
صحبها من الاصل وتوقف البيع في حق المدعي على رضاه  
فاذا اقدم على الشراء عنه فقد رضي بذلك البيع فيما بينها  
فانفخت الهبة بترتيبها واشتري ما ملكه فكانت  
جميعا انتهى وفيه ان الهبة ما لم يثبت ملكه وبطل  
الملك لا يكون الشراء باطلا وايضا الاقدام على الشراء لا يدل  
على الرضا في كل موضع فانه الشراء قد يكون للاضطرار  
وهنا كذلك واتى 9 اعلم انهم اختلفوا في اشطاط كون  
الكلاب عند القاضي فذهب من شرطه ومنهم من شرط كونها  
عند القاضي فقط وذكر القولين في البرازية ولم يرحم وبني  
ترجيح الثاني ومن التناقض اذا ادعاه مطلقا في سبب  
فاذا برهن على السبب لم يقبل ولو ادعاه بالشراء لم يبرهن  
ثم ادعى الشراء ثالثا شفع كما في البرازية نحو انه اشار  
بحر وطى ابيع الى فسخ البيع فدل على ان البيع ان يردوا  
في باعها ببيع قوم لا بنفسه ابيع فيته في النهاية  
انه يكون بعد تخلف المشتري اذ لو كان قبله فليس الرد  
على باع لاحقا لكونه المدعي عليه فاعتبر بعا جدا في حق  
ثالث فيته اشارة بان يكون بعد الفسخ ما قبله فينبغي ان لا رد  
مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير الفسخ الا بعد حلف بغير  
تقيده اكتاب ودل على ان المشتري لو برهن على الشراء عنه  
لم يقبل عنه فيد بالقرار بقبض عشرة لانه لو اقره نفس  
المبيع ثم ادعى هيبه فالقول لا بعد لان البيع متعين وان  
تقدم فقد اقر انه استوفى عين حقه ولا فسخ لهواه البطلان  
مناقضا والاقرار بقبض راس المال لا اقرار بقبض حقه كما  
في البرازية نحو

[illegible]



انقصنا نصفه السليم الى غيرها وتغير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال واد بطلان  
 ظهر لنا فنقص ونقص الى يوسف ان يقبل اعتبار انفس الدين ولهما ان الدين قد يقضي وان كان باطلا  
 كالمركب ولا ذلك هنا بطلان كيت ان شاء الله تعالى في اخرى اى اذ كنت رجلا افترقه بينه في صلح  
 لم كيت في اخرى ومن قام بهذا الحق فهو ولي ما فيه يعني من اخراج هذا الصلح وطلب ما فيه  
 من الحق فله ولا ذلك ان شاء الله تعالى بطلان كيت عند الامام وعند ما يصرف الاستثناء الى قوله  
 من قام لي وقولنا استحسان لان الاصل ان يصرف الاستثناء الى ما يليه لان الذكر للاستيناف  
 ولو صرف الى المهر يكون لا بطلان ولان المهر كشي واحد يحكم العطف فيصرف الى المهر كما في الكلمات  
 المسطوقة كقوله عنده حروا من طالق وعليه المهر الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى ولو ترك  
 فرجه قالوا لا يلحق به وبغيره كما فصل السكوت ما في ذي فقال عرسه اسلمت بعد موته وقال  
 ورثته برفله صريح فوالا لان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في سبله الطاعة  
 اذا اختلف المورثون المساجرة في جريان الماء وانقطاع عرجت حكم الحال ويستدل به على  
 المأخوذ وهذا ظاهر يقتضي الدفع وان لم يستعمل الاستحسان كما في مسلم ما في فقال عرسه اسلمت  
 قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة ايضا لانها تدعى امر احادنا والاصل في الخوارث  
 ان يضاف حدودها الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث غيره وفيها اليه  
 يعني من مات ولم يدر حال ماله درهم ودينه فقال المودع لرجل اخر هذا ابن مودعي الميت  
 لا وارث له غيره فالحقايص يقتضي دفع الوديعه اليه لان امر اياي يده حتى لا وارث بطريق الخلافة  
 فصار كما لو اقر ابنه للورث وهو حي بطريق الاصله فان اقر ابن اخر لم ينفذ اذ الذكر الاول  
 لم يكون المال كله للابن لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان  
 الاول ابنا مع وفازته فثبت بين الورثة والفرع بشهود لم يقولوا لا نسلم لو ارادنا او غيرنا اخر  
 لم يكملوا اى لم يؤخذ منهم كميل بالنفس عند الامام وقال ابو جندلان القاضي نصب ناظر الغيب  
 والموت قد يقع بقتل فلا يمكن له بيان كل الورثة والفرع ويجوز ان يكون وارث او غير وارث  
 فيجب على القاضي الاحتياط بالتكثير مبالغة في الاجابة وتجاوزا عن الانواء وله ان جهالة الكفول  
 لم ينظر الكماله كما في كتابها ادى دارا في بدر رجل لنفسه ولاخيه الغائب ورهن عليه اخذ نصف  
 المدعي ورثه ما فيه مع ذي اليد لا تكفيله محمد عواذ اول وقال اذا اجد هاد واليد اخذها للثاني  
 منه ويجعلها في يد امين حتى يقدم الغائب وان لم يجد ترك النصف الاخر في يد حتى يقدم الآخر  
 لان الجاحد حار في فو حذمة والمقر امين فيترك يده وله ان اليد الثابتة لا تنزع بالضرورة  
 ولا ضرورة لان القضاء وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بشوث الملك  
 للورث واحتمال كونه مختارا لميت ثابت فلا ينقص يده كما لو كان مقرا وبطل حجوده بقضاء  
 القاضي والظاهر انه لا يحد فيما يستعمل لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد وجوده

[illegible]







١٠ فخرج على القاضي الوصي والشيخ في المسند الذي وهو ان كان القاضي او امينه لا يرضى بغيره فله ان يرضى بغيره من حيث كان في مخرج الدية ٣  
هذا اذا لم يكن له جنة فاما ان اقام عليه بينة فالتاخي يكون مطلقا في هذه المسئلة وكذا صدر في الشريعة ٤  
في حالة الغرل فيكون المقتضى فيها ان يلزم من قضاء الخصم على الخصم قلنا في امر بئز الى المقتضى وفيه ما لا يخفى قال صاحب الهداية هو لا يظهر وهو قوله لا يثبت فعله في قضاءه بالتصادق  
ولا يمين على القاضي واتي ٥ وهو ان يقتصر من جنس القضاء لتمام قطعيه ما يرضى به على ما يرضى واتي ٦ فيكون التمسك في منهاها المقتضى منه الشراء وفي منهاها المقتضى منه الشراء واتي ٧  
وفي التمسك لا سيما في قضاء مصر لان اكثرهم يقولون بالرشا واحكامهم باطلا ٨ او يشهد بذلك مع القاضي عدل ومعناه ان يشهد القاضي والعدل على شهادة الذين شهدوا  
بسبب الحد على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على فعل نفسه كذا في الشيخ القدير ٩ اعلم ان الاصل ان القراءة اسند القراءة الى حالة منافية للقضاء من كل وجه فانه لا يترتب

وفي التمسك صحت وهذا لان عند الشهود فادعى ما كلف  
صانه فقال كانت تحت لوقوع قارة فالقول للصاب لا كاره  
والشهود يشهدون على الصاب لا عدم النجاسة فاعترض عليه  
بمسئلة كتاب الاستحسان وفي ان رجلا لو قتل رجلا قال  
كان ارتد او قتل في قتله فصارا اولية لا يسمع قاضا  
وقال لا يرضى لا يرضى في نفي بانه عدوان فانه يقتل ويقول  
كان القتل لك وامر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه  
بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال بالقتول وفي الدم  
جس من يقر ويحلف واكتفى فيه باليمين الواحدة وبجس  
يمين في الدم انتهى عمر

مقام الميثا لا يكون قائما مقام القاضي وحقوق القيد ترجع اليه لو باشره في جيوته فكذا ترجع الى  
من قام مقامه وهو الوصي عليه اي يرجع على الغرماء لا يرباع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغيره  
علا ولحقه في ضمان يرجع على من وقع له الغرل ولو ظهر بعد البت مال يرجع الغرم فيه بدني لا يربع  
اليه وقيل لا يرجع ايضا ما غرم للوصي من الثمن لان الضمان وجب عليه فعليه ان يقضي الوصي كقبض  
والاصح انه يرجع لانه قضى لك وهو مضطر فيه كذا في القاضي القاضى اخرج المثلث للفقهاء ولم يعط

ايا وحكي هلك كان من ماله اي الغرماء والشان للورثة كذا في الواقعات ووجه ما تم امره قاض  
عالم عدل يرجع او يقطع او يرضى قضى به على شخص وسلك فله وقال محمد اخر الا يقبل قوله حتى يبين  
الحجة لان قول القاضي بحمل الغلط والتسار لك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا اما احسن  
هنا في ضمان القضاء فدا فسد ولا يثبتون على نفوس الناس وما بهم واموالهم الا في كتاب  
القاضي الى القاضي فانه اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه ظاهر الرواية في الاولى ان القاضي  
امين فيما فرض اليه ونحن امرنا بطاعة اولى الامر وطاعته في قصد بقوله وقول الشيخ  
ابو منصور ان كان القاضي عالما عادلا لا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم ثمة الخطأ والحجامة  
وصديق عدل جاهر سئل فاحسن تنبيهه بان يقول في حد الزنا اني استفسرت المير في كاهن  
فيه وحكت عليه بالرحم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندى بالحجة انه اخذ بضابا من حرور لا شبهة  
فيه وفي القضاء انه قتل عدلا بلا شبهة فيجب قصد بقوله وقول محمد بن يعقوب قوله غير ما هو جاهر  
غير عادل وعالم فاسق لثمة الخطأ بالحجامة بالنسب الا ان يبين سبب الحكم يعني سببا  
شرعيا في قبيل قوله لا شفاء النعمة صدق مير قول زيد اخذت منك النعمة قضيت به ليك وودعت  
اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد اخذته وقطعه ظلما واقرى زيد بكونها في قضائه  
يعني اذا قال قاض مير قول رجل اخذت منك الف درهم ودفعته الى زيد قضيت به له عليه فقال  
الرجل اخذته ظلما فالقول للقاضي بلا يمين وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلت ظلما  
يصدق بكل حال اذا كان الماخوذ منه ماله او المقتول به مفر يكون حال قضائه لانه لما اقر به جاز  
مقر آشفادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب الضمان فحمل القول قوله  
بلا يمين او لو لم يمين صار حصارا وقضيا للخصم لا ينفذ ولو انكر اكونه قاضيا بؤمذ وقالا فعلة  
قبل التقليد او بعد الغرل فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف انه كان قاضيا صححت  
الاخذ الى حالة القضاء لانها مبهودة وهي منافية للضمان فصار القاضي للاضافة الى تلك الحالة  
منكر للضمان فكان القول قوله كقولنا طلقت او اعنت وانا مجنون وجنونه كان مبهودا

**كتاب القسمة** لا يخفى وجه المناقشة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة في لغة اسم لا فتمام  
كالقدرة لا لاقتناء وسرعا يميز بين الحقوق الشائعة بين المتساوين وركنها فصل يحصل به التميز  
بين الانصاف كالكبر والوزن والقدر والرتبة في الكسب والوزن والعدوى والوزن وسببها طلب

مسألة في القسمة

والمثلث للفقهاء

في المسئلة

قوله كتاب القسمة القسمة بالكم لغة اسم من القسمة في العرب وغيره او تقسم كما في القسوس لكن الاسم لا ياتي لفظ القسمة  
مصدر قسمة بالفتح اي خزاها كما في القسمة مصدر قسمة  
الاربعين السبعة كما ذكره فيهم وعين انصافهم بين الناس



في جواب ما قيل من ان كل واحد من جنس واحد لا يقسمه الفاعل بما يجيء فيقول وان كانت اجزاء مختلفة **ق** في سبب تطلب قسمه بطلبه في الثاني **ق**  
 فيثبت في الشارح **ق** في حكم ما يذهب في نسخة النص من خط الصواب المعاد لانه ليس في الالهية **ق** في انهم مختلفون في كون القسم من اعمال النقصا وبما تضمن الالهية منها من ذكر في النص الاول مع دليل في  
 جارية **ق** معناه لا يعبر في نفس الماس على ان يستأجره في الالهية **ق** في لا يرتك النقص بتركه كذا في نص الجرح على اكد في الاصلاح والايضاح **ق** وكذا في الالهية **ق** واهل منكم مطلقا فان ادعوا  
 في انهم في بعض النقصا فانما لا يصدر الشرح في **ق** قوله نصفه بذكره **ق** الاول يكون لا من ما ونصف الثاني فيكون خبر كان والواو في ولم يستند لكان **ق** لان بعض ما جمع لاحدهما  
 كان له ونعمته كان لصاحبه فهو واحد عوضا عما بين في حقه في نصيب صاحبه لكان فيا دلة واقرارا سنان

وعلب فيها الى رجب ثم عكسه وكررت في رجب فاستأ

طلب الشراكا واجدهم الاستغناء بحصة حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم يصح القسمة وشرطها عدم  
توفر المنفعة فانها افرز بالحق واحد من القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي الميزر  
على ما كان قبل الافراز باصله ومناقصه او اما ان تبدل فيكون تبديلا لا افرارا وحكمها تعيين نصيب  
كل واحد لانه لا يترتب عليها ولا يفرى مطلقا اي سواء كانت في المثليات او القيميات  
عن معنى افرز هو اخذ عين حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عن اي من حقه او ما من جزء  
معيّن الا وهو يتم على التبيين فكان ما ياخذ كل منهما نصيبه ملكه ولم يستند من صاحبه  
فكان افرارا والنصف الآخر كان لصاحبه فصار له عوضا على يد صاحبه فكان مبادلة وان نصيبه  
غلب الاول اي معنى افرز والتمييز في المثليات وهي الكمالات والموزونات والعدد بيان المقارنة  
لان ما ياخذ مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يجزّل عين حقه وان غلب الثاني اي معنى المبادلة  
في غيرها يعني الحيوانات والمروض لو حود التفاوت بين اعضائها فلا يمكن ان يجزّل كأنه اخذ  
حقه وفرغ على ما ذكره بقوله في اخذ شريك حصته بغيره صاحبه في الاول كونه عين حقه الثاني  
لكونه غير حقه ومعنى افرز يجزّل عليها في متحد الجنس من غير المثليات فقط عند طلب احد  
بمعنى ان المبادلة لما كانت غالبية في القيميات كالحيوانات والمروض كان ينبغي ان لا يجزّل على الشفعة  
فيها لكن يجزّل عليها لما فيها من معنى افرار فان احدثهم بطلبه القسمة يسأل القاضي ان يحصم الاستغناء  
بنصيبه ويمنع الآخر عن الاستغناء بملكه يجب على القاضي اجابته وان كان اجابيا مختلفة  
لا يجزّل القاضي قسمها لعدم المبادلة باعتبار تحقق التفاوت في المقاصد ولو توافقت اجاز  
لان الحقوق ويستحب نصيب فاسم يرفق من بيت المال لان الاصح ان القسمة من جنس على القضا  
لتمام قطع المنازعة بها فاشبه ورق القاضي وضع نصيبه باجر على عدد الروس اي روس  
استقامين عند الامام لان الشغل لهم على الخصوص وعند ما على قدر الانصاف لا يمتنع ان يكون  
فيقدر بقدره وله ان الاجر مقابل بالتمييز وان لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر في القيل  
وقد ينكسر الامر فنقدر اعتبارا فيشعل الحكم باصل التمييز ان الاجر هو اجر المثل وليس له قدر  
معين فان باشر القاضي بنفسه القسمة فيلزم رواية كون القسمة من عمل القضا لا يجوز له اخذ الاجر  
وعلى رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عالما بها اي بالقسمة ان كان من جنس على  
القضا فلا بد من القدرة وهي بالمعلم ومن الاعتماد على قوله وهي بالعدالة ولا يمين واخذ لها  
اذ لو تمين يحكم بالزيادة على اجر مثله ولا شغل القضا للثلاثواضع على مقالة الاجر في  
الى الاضرار بالناس وصحت رضا الشراكا ولو ائتم على انفسهم واموالهم الا عند صغير احدثهم في  
لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي لتصور ولا يمت عن قسم ثلثا اذ عوارثه وغار اذ عوارثه  
او ملكه مطلقا ولو اذ عوارثه عن زيد لا يمت عن حق ابرهنا على موته وعدد ورثته لاختلاف  
في الاولين وفي هذا خلاف للايامين لهما اية في يديهما وهو دليل الملك والافرار اماره الصديق

و باید نصیب خیر و سعادت و برکت و برتری  
و برکت و برتری و برکت و برتری

فوله ای بر صوابه زرقی همدما یثقیله

[illegible]

توبه ولا یعتق من حقه امام مسلم واحد ولو ساءلوا منہم یضیق الہر علیہم کما اشار الیہ المصنف و قدع بعض کتبہ خلاف ما قرآنہ فی حق نصب و یراجع فالانوار فیقول  
ولا یجوز علی واحد فصیح البتہ ولا یجوز ان یسجدوا سوا لہ لا یجوز علی القصد کما فی الہدایہ وان کان فی وغیرہا و فیہ اشعار بانہ بیان اشکان فی حق علی  
الاداء انہ یسجدوا کما فی التمام ما یقتضی حجب العام و لکن لا یرکب الفاسقین ان یسجدوا لہ ان یجوز فی مطلقا بالانفراد فی ذلک والا فلتعتقدوا  
على الاحوال انہ



جوتكا زاده قوله حتى برسد بالمعب على باب المورث  
لفظ برسد على صيغة المجهول اي برة الوارث وذلك في  
صورة اشتراء المورث في قوله برة عليه بالمعب  
اي برسد على الوارث بالمعب وهذا في صورة بيع المورث في

بعضه ويطلب ذى الكبر فقط ان لم يتفق الاخر لثمة حصصه يعنى اذا اتفق كل من الشركاء بنصيبه  
بطلب احدهم ان فى الثمة ككل النصفة وكانت حتما لا رافعا بجمعها او اطلب احدهم وان اتفق  
احدهم بنصيبه اذا قسم وقصر لاخر لثمة نصيبه فان طلب صاحب الكبر قسم وان طلب صاحب القليل  
لم يقسم كذا ذكره الخصاص وذكره عن الخصاص مكية وذكر الحكماء فى مختصره ان ايتها طلب الثمة قسم  
القاضي قال فى الحاشية وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده وعليه الفتوى وقال فى  
الكافي ما ذكره الخصاص صحيح وفى الذخيرة وعليه الفتوى لا اى لا يقسم ان يقصر كذا لثمة الا بطلب  
لان الجبر على الثمة لتكبر النصفة وفى هذا فتوئله فيعود على موضوعها بالنقص ويجوز بالنزاع  
لان الحقولم ولا الجنتين بالذخيرة يعنى لا يقسم الجنتين باذخالة بعضه فى بعض بان اعطى احد  
النصف سهمين بغير او الاخر سهمين مثلا جاعلا هذا فى مقابلته والاذخالة بين الجنتين  
فلا تنفع الثمة بغير الا ربع معاوضة فيعتمد النزاع دون الجبر لان ولاية الاجبار للقاضي ثبت يعنى  
التبديل للمعاوضة ولا الرقيق يعنى اذا كان الرقيق وهو المبيد والامان بين اثنين وطلب احدهما  
الثمة فلا يخفى ايمان يكون مع الرقيق شئ اخر يصح فيه الثمة جبر كالثمة والسياب واولا فان كان  
مع الثمة فى قولهم جميعا على الاظهر اما عندنا فليظروا اما عندنا حنفية رحم الله تعالى فيحصل ذلك  
مع الرقيق اصلا فى الثمة جبر او يجبر الرقيق تابعا له فى الثمة وقد ثبت الحكم شئ بشاؤا وان  
لم يثبت قصد كالتبويب والبيع والتفويات فى الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا وانانا لا يقسم  
الارضها وان كانوا ذكورا وانانا لا يقسم القاضي بينهما عندنا حنفية ولا يجبر على ذلك  
وقال يجبرها عليها لاتحاد الجنس كالى ابل والعم وكذا التفاوت فى الادنى فاحسن لتفاوت  
المعاقى الباطنة كالذهن واليكاسة ونحوها فلا يكون ذلك قسمة وافرا لا اختلاف سائر الحيوانات  
فان التفاوت فيها يبرز عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والانثى من بنى آدم جنسان ومن سائر  
الحيوانات جنس واحد ولا الجواهر فلو اذ اختلف الجنس كاللآلى والىواقيت لا يقسم لان الجنس  
لما اختلف لم يتحقق معنى الثمة وهو ككل النصفة وقبل لا يقسم الكبار منها لثمة التفاوت وقبل  
الحجاب تجزى على اطلاقه لان جهالة الجواهر لثمة من جهالة الرقيق ولهذا التوزيع على لولوة  
وابا قوتة او خالى عليها لا يصح التسمية والتوزيع او خالى على عبد يصح فاوى الى الجبر على الثمة  
ولا الحمام ولا البئر ولا الرعى الارضاهم وكذا الحائضين الدارين لان الثمة لتكبر النصفة فاذ لم  
كل نصيب مستمرا انتفاعا مقصورا لا يتحقق معنى الثمة ولا يقسم القاضي بخلاف التراضى الزاهم  
المضردور مشترك او دار وضيعة او دار وحائوت قسم كل واحد منها امور بلالة الدار والبيوت  
والمساكن فالدور متلازمة كانت او متفرقة لا يقسم عنده قسمة واحدة الا بالتراضى والبيوت  
يقسم مطلقا للتفاوت فى معنى السكنى والمساكن ان كانت مجتمعة فى دار واحدة متلاصقا بعضها  
ببعض فثبت قسمة واحدة والا فلا لان المنزل هو البيت ودون الدار فالتحقت المساكن بالبيوت

مقامات و  
مقامات و

رقم الصفح  
قمة التفاوت



٤٠  
تطبيع قلوبهم وبزول غم القاسية هذه المسألة اقدم ولو قسم بلا حجة  
بجواب القسمة في بعض القضاء فيلكه القاسي لا يلزم ان يكون  
قوله فان وقع مسيل قسم الى صورتين وان كان فيهما صفة  
وبيت كان ما به ومسيل ماء البيت على ظهر الصفة فاقسمها ما فيها  
الصفة مع قطع من الساحة احداهما بالمسيل في بقية ما به فيها صفة  
والمسيل على ما كان قبل القسمة وصاحب البيت يقدر ان يبيع ما به فيها صفة  
من الساحة ومسيل ماءه في ذلك فانه وان يبيع في الصفة ومسيل الماء الى  
ما وراء في ذلك فليس له ان يبيع في ذلك بل يبيع في باب البيت ومسيل الماء الى  
ما وراء من الساحة تحققت الحصة وهو قطع الشركة وان لم  
تصح الشركة لاحتلالها بغيره الا خلاط من وجهه كما في النهاية  
وان يبيع في الساحة سواء كان القاسي سمان من جهة القاسي  
او غيره سمان

فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق وان قال اي احد الشركيين قبضته بمعنى نصيبه فاحذر من  
بعضه وانكر اي شريكه حلف لا يدعي عليه النصب وهو منكرو القول للتركيب العين وان قال قبل اقراره  
بالاستيفاء اصحابي من كذا الى كذا ولم يستل الى مخالفا وفتح اي القسم لان الاختلاف في مقدار  
ما حصل له بالقسم فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في احكام المتخالف في الدعوى  
ولو اختلفا في القوم لم يفتل اليه لانه دعوى العين ولا اعتبار به في البيع فكذا في القسم لوجود  
التراضي الا اذا كان القسم بقضاء القاضي والعين فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اختلفا  
دارا واصاب كلا طائفة فادعي احدهما بينا في بد الاجراء من نصيبه وانكر الآخر فعليه البيعة لانه  
دعي عليه حقا وهو منكرو ان اقاما حيا فالعبرة ببيعة المدعي لا بخارج وان استحق بعض معين  
من نصيبه لا ينسخ القسم اتفاقا وفي استحسان بعض شائع في الكل نسخ اي القسم اتفاقا وفي  
استحسان بعض شائع من نصيبه لا ينسخ عند اي حصة اي لا ينسخ لكن له ولا ينسخ بل يرجع  
في حجب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول ينتقض القسم وما بقي في ايدهما يكون بينهما نصيبين  
وقول محمد مضطرب ولا يصح انه مع اي حصة كذا في الكافي ظهر من في التزكية المقسومة نسخ اي القسم  
الا اذا قصوه اي الورثة له الدين او ابراء الغرماء دم الورثة او مني منها ما يبي يد اي بالدين معي اذا  
قسم التزكية بين الورثة ثم ظهر من محظوظ للورثة اقصوه فان قصوا صحت القسمة والافسخ لان الدين  
مقدم على الارث فمصح وقوع الملك لهم فيها الا اذا قصوا الدين او ابراء الغرماء ذمتهم في نسخ القسمة  
لولا المانع فكذا اذا لم يكن محظوظا لغيرهم من الغرماء بها الا اذا بقي منها ما بقي بالدين في لا ينسخ لعدم  
الاجتماع اليه ولو ظهر عن فاحش في القسمة بالقضاء بطل عند الكل لان تصرف القاضي مقيد  
بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي لان بطل القسمة فقد قبل لا يفتل القول من بدعيه لا  
دعوى العين ولا عبرة به في البيع فكذا في القسم لوجود التراضي وقبل نسخ وهو الصحيح ذكره  
في الكافي ادعي احد المتسايمين ديني التزكية حتى اذ اقام البيعة انتقض القسم ولم يكن قسمته  
ابراء من الدين لان القسمة تصادف الصورة وحق الغرم يتعلق بالمعني ولو ادعي عينا اي لا يصح  
لوجود التناقض اذا اقدم على القسم اقراره بان المقسوم مشترك وصحت المهاداة وهي لغة  
مناعة عن الحبس وهي الحالة الظاهرة للشيء والشيء يتوفا على منها وهي ان يتوفا على الامر  
فيمتصوا به وحقيقة ان كل منهم حق بيعة واحدة وبخيارها وتسرعاً قسمه المتنازع والقباض  
ان لا يجوز لها ما دله الشفعة بحسبها لكنها حازت بالاجماع في سكون هذا بمضامين دارودالا  
بعضا وسكون هذا علوها واذ استعملوا في خدمته عبد بان يخدم العبد هذا الشريك يوما  
وذا الشريك يوما كسكني بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما وذا الشريك يوما واذ من عبد  
ان يخدم زيد هذا العبد ويخدم بكر العبد الا اذا كانت المهاداة في المكان كانت اقرارا من  
كل وجه وهذا لا يشترط فيها الشايت وجاز لكل منهم ان يستعمل ما اصابه بالمهاداة بشرط ذلك



في القصد والحدوث المنافع على ملكه ولا كذلك العارضة والاجارة وفي المباشرة في الزمان افرار  
من وجه ويجوز الاستغناء عن نصيب شريكه كان مباذله من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الاقرار  
بتحقق في المباشرة في المكان دون الزمان وكذا الوهاب في الزمان في عبيد واحد لانها متعينة فيه  
لتنعز النهاية في المكان والبيت الصغير كالعبد في غلة عبد او عبيد او غلة بئر او بطنين او روكب  
بئر او بطنين او ثرة شجرة او لبن شاة لا يجوز المباشرة في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بئر  
واحد فلان البصير يتعاقبان في الاستغناء فالظاهر التقير في الحيوان بفوت المعادله بخلاف  
المباشرة في استغلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التقير في العقار  
فافتراق امان في عبيد او بطنين فلان النهاية في الخدمة يجوز للضرورة لاستغناء عنها ولا ضرورة  
في العلة لانها تقسم واما في روكب بئر او بطنين فلان الروكب يتفاوت بتفاوت الركاب فلا يخفى  
التسوية فلا يجوز كفاحي عليه واما في ثرة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان النهاية لا تخص بالمنافع  
فلا يوجد في الاعيان والضرورة يتحقق في المنافع لاستغناء عنها بعد وجودها بالسرعة  
فتأنيها بخلاف الامتنان **كتاب الوصايا** وجه ايراد هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر  
لان اخر احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملته وفي الموت زيادة اختصاص  
بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة تكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي بالموصي  
والابصاء لغة طلب شيء من غيره ليعمل في عينه حال حيوته وبعد وفاته وشرعا يستعمل عادة باللام  
يقال وصي فلان لفلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال وصي فلان الى فلان  
بمعنى جعله وصيا له يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم يتصرفون للفقير بينها وبين كل منها  
بالاستقلال بل ذكروها في اثناء فقر المسائل وقد تبين هنا كمالها بغيره ولما منع تعريض  
اللفظ المشترك بين المتعينين بمفهوم واحد عرف كل منهما نادخال والقسمة بينهما فقال  
لا يصح جعل الغير مالا له بعد موته او موصي النصف في ماله ومصالح اطفاله الى غيره بعد  
موته فهنا بابان لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال ونحوه وهو المنفعة فان الوصية  
قد يكون بالمنفعة كاسيا في ركنها قوله او صيت بكذا لفلان ونحوه من الفاظ الاستعلاء وشرط  
كون الموصي هذا للتملك فلا يجوز من المملوك ولو كان مكاتباً والصغير والمجنون وعدم  
استغناء بالدين لا يترتب على الوصية كاسيا في وكون الموصي له جنبا وضحا اذ لو كان مينا بطلت  
الوصية وكونه غير وارث ولا قاتلا لاسيا في من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكون  
الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي مالا كان او منفعة وحكما كون الموصي به ملكا جديدا  
للموصي لا قاتلا للموصي اياه مقام نفسه حتى وجب الاستبراء عليه للجارية الموصي بها جازت  
بالثلاث للاجبي وان لم يجز الورثة لقوله صلى الله عليه وسلم ان امرئكم تصدق عليكم بشئ  
اموالكم في اخر اعمالكم زيادة لكم في اعمالكم فقصوها حيث شئتم وعليه الاجماع ويصير كونه

مستحق العفو  
عطف العفو

قوله ورکه فی قوله اوصت بهذا العبدان وحده شهد ان العبدان طمانان في خلاصة الوصية شهد بها مقبول وذلك  
بما في قوله لا اله الا انت الحي القيوم لا اله الا انت الحي القيوم لا اله الا انت الحي القيوم لا اله الا انت الحي القيوم لا اله الا انت  
قالوا ان الشبهة هي الامام وصاحبه هو الامام والوصي الامام والوصي الامام والوصي الامام والوصي الامام والوصي الامام  
لا اله الا انت وان شئت قلت في الوصية اوصيت بالامام والوصي الامام والوصي الامام والوصي الامام والوصي الامام  
وهذا السهل ليخرج اليك على ما ذكره وقال زركلي من الامام في قوله اوصيت بهذا العبدان وحده شهد ان العبدان طمانان في خلاصة الوصية شهد بها مقبول وذلك











2A

ولوقال وكذا اذا باع العيين الموصى بها او وجهها بطلت  
 الوصية لرواى ملكه عنه حتى لو ملكها بالشر او بالرجوع  
 في الهبة لا قود الوصية كما قال الربيعي فان كلامه بالفاغن  
 حسن السبك غاية **ق** خلافا لا في يوسف **رح**  
 فان الرجوع رجوع عنه فصدق  
**ق** ولو كان الموصى له من الموصى  
 كمالا في البراءة وقال ابو يوسف هو رجوع  
 في الرجوع  
 فان الرجوع رجوع عنه فصدق  
 ولو كان الموصى له من الموصى  
 كمالا في البراءة وقال ابو يوسف هو رجوع  
 في الرجوع

الرحمن الرحيم



۷ یحییٰ اقرا وید، ۲۰۱۶ قرار وقوع در هواداروت عندالموت مسکن الالهیة وان لم یکر علیہ دین

كان الابن عبد الله كان عليه من جميع الاقارب والافراد والاعمال والاصناف والاصناف والاصناف  
والافراد المذكورين صاحب الدرر من الترجيح فانفس على ذكرها كما في بعض النسخ من هذه الصورة المذكورة على حصيل الثمن والحوادث حكم الاجتهاد في غيره على ذلك  
المنع تقدم الزكاة على المصلحة في كل واحد من الرابين على ما في بعض النسخ من هذه الصورة المذكورة وهو قولهم تقدم الزكاة على المصلحة في كل واحد من  
على صدقة المصطفى لا عرف وجوبها بالتردد وان صدقة المصطفى وصدقة المصطفى على الاصححة لا اتفاق على وجوبها والاختلاف في الاصححة وعلى هذا الوجه  
لما تقدم هو ان في مال الهبة والاداء من الشريعة وعند ما يخرج من حيث مات وان لم يبلغ النسخة ذلك في حيث يبلغ النسخة في مال الذي انفق في  
على قوله على ذلك ان في بلده والامني في العلم ما قبل من المقتضا مما لا يخفى وقوله وعلى هذا الخلاف او مات الحاج عن غيره في الطريق من كلام صاحب الدرر

[illegible]

اريتہ باکسر او بکین و مدکدر رشتہ کہ حکم در اجہ  
آفرید

موقع الوصايا لا يتفرع فيفسر حكمه عند الموت بخلاف إقراره فان المريض اذا اقر لامرأة بدين  
 ثم تزوجها ثم مات جاز إقراره لما مر ان المتبرع فيه يكون المفعول وارثا او غير وارث يوم الإقرار  
 وهي حبيبة فير سطر وصية وهبة وإقراره لا ينافي الوعد او مكاتبا ان أسلم واعتق  
 بعد ذلك اي بعد الوصية والهبة وغيرها اما الوصية والهبة فلما مر ان المتبرع فيها حال الموت  
 واما الإقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الإرث وهو البتة قائم وقت الإقرار فيؤثر  
 بهمة الإقرار فصار باعتبار الهبة ملحقا بالوصايا المقعد وهو الخارج عن الشيء لدا في حلية  
 والمفولوج الطلج وان يمرض نصف البدن فيفقد عن النفس والحكمة الإرادية والاستل وهو الذي  
 في يده ارتعاش وحركة والسلول وهو الذي يكون له علة اليسر وهو قرح يكون في الرتبة  
 ان طال يده سنة كالصبي والافك المريض يعني ان هذه امراض ترمية في عرض له واحد منها  
 وتصرف بشي من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشغلة على الفصول الاربعة كان المريض  
 مريض الموت فيعتبر بمراته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصل  
 التي كرمها منظمة لملالك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صا حيا من احكام المرض  
 حتى لا يستعمل بالنداء اجتمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها ابتلا وصافي الثلث في  
 المرض والتميز قدم المرض سواء في مالموصى او اخره كالخ والركوة والكمارات لان الاصل ان  
 يقدم الامم وان شئت في القوة قدم ما قدم الموصى في الذكر لان الظاهر من حال الانسان  
 ان يبدأ بما هو الامم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص ولو نقص على تقديم ما بدأ به لمنا  
 تقديمه كذا هنا اوصى بحج عني رابعا من بلدان ان كفي نفقة لان الواجب للحج من بلدان وهذا  
 يعتبر فيه من المال ما يكفي من بلدان والوصية لا اوما كان واجبا عليه وحج رابعا اذا لم يكن الحج  
 ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي اوجب عليه والا اي وان لم يكن من حيث يكفي والتماس  
 ان لا يحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة وقد عرفت وجه استحسان اناس لم ان غرضه تنفيذ الوصية  
 فيستند ما امكن مات حاج في طريقه واوصى برأى بان يحج عنه كحج الذي من بلدان ان كفي  
 نفقة والا في حيث يكفي وقالوا هو قول فرج عني من حيث يبلغ كرم هذا الخلاف اذا مان  
 الحاج عن غيره في الطريق وانما من اوطن له فيحج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الربيعي  
 اوصى بان يحج عنه هذه المائة فملك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ استحسانا وان  
 لم يملك شي ايجها فان بقي منه شي رد على الوارث لان الزكاة حق الورثة الا ما اشتغل بحج الوصية  
 خلاف الوصية باعناق عبد عني هذه المائة فملك منها درهم حيث لم يستق بالثاني لان الوصية  
 اذا اوجب لم يستحق لم يصح تنفيذها لغيره وهذا اوصى بالنفق لغيره بشرى بما سمي فلم يصح تنفيذه  
 في عبد بشرى باقر منه لانه غير الاول كان في تنفيذ الوصية لغير الموصى له وفي الاجور اوصى  
 بان يشترى بكم ماله بعد فيفق عنه ولم يجر الورثة بطلب الاجور اوصى بان يشترى بكم







الاخرى مما لا يمتنع انما هي في الازادة بمعنى مشتركة معاني  
واحدة بحيث يراد من اللفظ الواحد المشتركة كقولنا مالي ولا  
الذي هو مشترك بين الاخبار والاشياء احد جزئي معناه  
الذي هو مدسه الواحد باعتبار كونها اجزاء وجزء الاخر  
باعتبار كونها اشياء فليست امر **مختلف** بل هي **هذه**  
**انما** كانت الابن موجودا اما اذا لم يكن له ابن فانه  
يصح الوصفية لانه ليس فيه تغيير ما فرض الله تعالى  
في كتابه به

[illegible]

قوله ولوا وصي نعت رضية او نعت به مخففة ذكر  
وصف انبساط بالاختلاف دون ازمنه لان  
لا اختلاف فلهما ثبت لا يحتاج الى ذكره  
سنة ١٢٢٢

فوقه وان كان الشايع ان يكون له النصف عند اجازة الورثة اي اجازة لهم للموصي وبيان ذلك انه اذا تقرر كون الثلث للموصي له وبيد الثلث في طرف الورثة فاذا اتفق نصف نصف واحد من ثلثي الورثة ويؤخذ من جميع النصف للموصي صار نصف للموصي له واحد ونصف من اجزى نصف الورثة واحد وكلا ونصف من الاخر يكون للموصي له نصف جميع المال كما ان نصف الورثة كذلك عند اجازة الورثة لم يكن القاهر من قوله لثلاثي كما ان نصف الورثة كذلك ان يكون سرق كلامه من ثلثي ان يكون قوله في السدس اثباتا بقية وان كان في السدس اخبارا في الثلث ان يكون سرق كلامه من ثلثي ان يكون قوله في السدس اثباتا بقية











حصة في الجيد بان يكون هو الجيد الاصلي ويجعل ان يكون حصة في الضائع بان يكون هو الجيد  
 فكان تنفيذ وصية من محل جمل ان يكون حصة اولي واما تعين حق الاخر في ثلث كل من الوثين لان  
 صاحب الجيد لما اجزى ثلثي الجيد وصاحب الردي ثلثي الردي لم يبق الا ثلث كل واحد منهما تعين  
 حصة في ذلك ضرورة كذا في الكافي وببيت معين من دار مشتركة بينهم فان اصاب اى البيت معين  
 الموصى فهو للموصى والاى وان لم يصب فله قدره بمعنى ان كان دار من رجلين فامضى احدهما  
 لرجل منها بغيره فانها بقيت فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى عندهما وعند محمد  
 شاذ راج نصف البيت كافي الا وارضى اذا كان مكان الوصية افراد فالحكم كذلك قبل بالامناع  
 وقسوه خلاف محمد وبالف معين من مال زيد لرجل الاجارة بعد موت الموصى والمنع بعدها معنى  
 اوصى من مال رجل اخر بقبضه اجارة صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه جاز وان منع  
 لا يبرع مال الغير فيوقف على اجارته فاذا اجاز كان بترعامة ايضا فلان يمنع من التسليم  
 لا يمت بعد فاشيه الهبة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة  
 لان الوصية في مخرجها صحبة لمصادفها ملك نفسه والامتناع لحق الورثة فاذا اجازها صح  
 حقه فتعقد من جهة الموصى افراد البني بعد القسمة وصية ابيه في ثلث نصيبه لان افراد

وَأَمَّا فِي الْمَوَاقِفِ  
فَالْجَنَّةُ وَالْجَهَنَّمُ  
وَالْمَوْءَاتِي وَالْمَوْتَى  
وَالْمَوْتَى وَالْمَوْتَى



مؤقتا حتى صاحب الدار في ذلك الوقت والشرعية والوقار والمكافئ في نفسه قد مر من كل المال كان أصوب لأن كونه مبررا لمثل بشرط ما لا يكون مالاً له عليه شيء الكا 8 بعد من المثل  
الزيادة كما في مسألة مذكرة في إقرار غايه البيان في أن يفتق الورثة بعده بموتهم كما هو في الرضى وكان الواجب أن يقول في شرحه يعني إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
المستبعد كونه من المثل المذكور على من يفتق بموته بلا تراخ بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو المستبعد كونه من المثل المذكور على من يفتق بموته بلا تراخ بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
الكا 9 أي أن كان له ثلثه أعيد قيمته سواء فباع أحدهم وحالاً ما اعتق ثم باع وحالاً ما اعتق بين صاحبي المحاباة يكون نصيبين ثم ما أصاب صاحب المحاباة  
الثلثية فهو بينه وبين الممتق نصيب الممتق الربع من الثلث ولصاحب المحاباة الثانية الربع وللأول نصف الثلث حذوى قوله في شرحه في صورة المسألة إذا باع المثل من  
يقتضيه الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر قيمة  
الف فباع عبد الفان ثلثه الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر قيمة  
فصل ثالث وصاحب كل واحدة الف ولا مال له سوى  
هو ما لا يستحق العبد الثلث بنصف الثلث بين من لم  
المحاباة لا تستحقها فإصاب من له المحاباة الأولى سلم  
لم وما أصاب من له المحاباة الثانية بنصف الثلث بينهما وبين  
المتق فقتله عليها فيسقط من له المحاباة الأولى ثلثها  
فأخذ العبد ثلثها ويسقط من له المحاباة الثانية  
ما لثان وخمسون وباخذ العبد سبعة وخمسين و  
يسقط من العبد ممتق ما لثان وخمسون ويسقط  
سبعة وخمسين ونفذ الوصاية الف وبقى ثلث  
الفان فاستقام الثلث والثلثان وقال لا يفتق الثلث  
إلى العتق حتى يقع العتق لا سبعة وباخذ كل واحد  
من له المحاباة العبد بالثبوت وفيه عكس صورة  
المسألة إذا اعتق المثل من عبد قيمته الف فباع عبد  
قيمة الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر  
ثالثا فحصل ثلث وصاحب كل واحدة الف ولا مال  
سوى هؤلاء بنصف الثلث بين المتق والمحاباة  
لنقدته عليها فإصاب المحاباة سلم لها ثلثها  
على العتق الثاني وما أصاب المتق الأول بنصف  
بين المتق الأول والثالث لأنها جنس واحد فيسقط  
من كل واحد من المتقين ما لثان وخمسون ويسقط  
كل واحد سبعة وخمسين ويسقط من له المحاباة  
ثالثا وباخذ العبد ثلثها فقتل الوصايا  
في الف فبقى ثلث الوصايا فاستقام الثلث  
والثلثان وقال لا يفتق الثلث إلى العتق فيفتق  
نصفه كل واحد من المتقين لا سبعة ويسقط  
كل نصف قيمته وباخذ من له المحاباة العبد بالثبوت

**باب العتق في المرض الاعناق في المرض من الوصية**

كالولد في جميع ما ذكرنا في الكافي **باب العتق في المرض الاعناق في المرض من الوصية**  
الوصية كمن لا كان له أحكام مخصوصة في باب على جده وأخيه عن صريح الوصية لأن الصريح  
هو الأصل المعتبر حال العتق في تفرق الأنساب في معنى البيع اجتزأ عن تصرف أخباري فإنه إذا  
أقر بالدين في المرض بعد من كل المال وكذا النكاح فيه مبرر المثل من كل المال فلو كان ذلك البصر  
الأنساب في الصحة من أي يعتبر من كل مال والأولى ثلثه بخلاف الجارية وما ليس بغيره فليس  
كذلك والمعتبر حال الموت في الإضافة إليه فكون ذلك البصر الأنساب من ثلثه مطلقاً أي سواء  
كان في الصحة أو المرض بعد أن كان مصافاً إلى الموت أو ما لم يوجد مصاف إليه ومرض  
جميع ما كان الصحة لأن حق الوارث والغريم إنما يتعلق بالمرضى في مرض الموت وبالبز يظهر أنه ليس كذلك  
واعتبار أي المرض ومحاباة وجهه وصاحبه من الثلث لا ينافي حكم الوصية كونه في مرض فان  
حاشى فاعنى في أي المحاباة حق من العتق وهو أي المحاباة والعتق في عكس أي إذا اعتق  
مخافى سواء صورة المحاباة ثم الاعتاق ما إذا باع عبد قيمته ما لثان بمائة ثم اعتق عبداً  
قيمة مائة ولا مال له سواهما يفتق الثلث إلى المحاباة ويسقط العبد في كقيمة وصورة العكس اعتق  
العبد الذي قيمة مائة ثم باع الذي قيمة مائة ما يفتق الثلث وهو المائة بينهما نصيبين فالعبد  
المتق يفتق نصفه بمائة ويسقط في نصف قيمته وصاحب المحاباة يأخذ العبد الآخر مائة وخمسين  
وعندها عتقه أولى فيها إذا لا يفتق الثلث ولأن المحاباة أقوى لأنه في ضمن عقد المعاوضة  
لكن إن وجد العتق أولاً وهو لا يفتق الوصية راجح المحاباة ففي عتقه بين المحاباة بنصف الثلث  
للاولى من المحاباة بنصف وللآخرين بقى العتق والمحاباة الثانية لأن العتق يتقدم عليها  
فيسبويان وفي عكس يعني إذا اعتق ثم حاشى ثم اعتق لها أي المحاباة نصف ولها أي للمتقين  
نصف يعني يتقسم الثلث بين العتق الأول والمحاباة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني  
ببطل أي الوصية بعتق عبده إن جنى بعد موته فبطل يعني إذا أوصى بعتق عبده ثم مات فجنى العبد  
جناية ودفع بها بطلت الوصية لأن الدفع قد صحح لأن حق الوصية في الجناية مقدم على حق الموصي وحق  
الموصي لا يفتق الملك من جهة الآخر ملكه فبطلت الوصية وأما بطلت بالدفع فإنه إذا أخرج بدين ملكه  
بطلت الوصية كما إذا باع الموصي أو وارثه بعد موته بأن ظهر على الميت دين وقد أوصى بعتق العتق  
بدينه وإن قد لا أي أن فداء الورثة كان الفداء في ما لا يملكهم من الدين الترمود فحازت الوصية  
لأن العبد ظهر عن الجناية بالفداء كما أنه لم يجز فيفقد الوصية أوصى لزيد بثلث ماله وترك عبداً  
فادعى زيد عتقه في صحة والوارث في مرضه معنى إذا أوصى لزيد بثلث ماله وترك عبداً  
عدداً فاقترع من الوارث وزيد أنه عتقه لزيد أي زيد اعتاقه في صحة لئلا يكون العتق وصية فتسقط  
وصيته من الثلث وأدعى الوارث اعتاقه في مرضه لئلا يكون وصية فتسقط الوارث وحرم لئلا  
الموصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس بوصية و

مؤقتا حتى صاحب الدار في ذلك الوقت والشرعية والوقار والمكافئ في نفسه قد مر من كل المال كان أصوب لأن كونه مبرراً لمثل بشرط ما لا يكون مالاً له عليه شيء الكا 8 بعد من المثل  
الزيادة كما في مسألة مذكرة في إقرار غايه البيان في أن يفتق الورثة بعده بموتهم كما هو في الرضى وكان الواجب أن يقول في شرحه يعني إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
المستبعد كونه من المثل المذكور على من يفتق بموته بلا تراخ بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو المستبعد كونه من المثل المذكور على من يفتق بموته بلا تراخ بأن يفتق عنه بموته متلاً كما لا يفتق عليه في شرحه فإنه إذا أوصى بأن يفتق الورثة بعده بموتهم فإن ما هو  
الكا 9 أي أن كان له ثلثه أعيد قيمته سواء فباع أحدهم وحالاً ما اعتق ثم باع وحالاً ما اعتق بين صاحبي المحاباة يكون نصيبين ثم ما أصاب صاحب المحاباة  
الثلثية فهو بينه وبين الممتق نصيب الممتق الربع من الثلث ولصاحب المحاباة الثانية الربع وللأول نصف الثلث حذوى قوله في شرحه في صورة المسألة إذا باع المثل من  
يقتضيه الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر قيمة  
الف فباع عبد الفان ثلثه الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر قيمة  
فصل ثالث وصاحب كل واحدة الف ولا مال له سوى  
هو ما لا يستحق العبد الثلث بنصف الثلث بين من لم  
المحاباة لا تستحقها فإصاب من له المحاباة الأولى سلم  
لم وما أصاب من له المحاباة الثانية بنصف الثلث بينهما وبين  
المتق فقتله عليها فيسقط من له المحاباة الأولى ثلثها  
فأخذ العبد ثلثها ويسقط من له المحاباة الثانية  
ما لثان وخمسون وباخذ العبد سبعة وخمسين و  
يسقط من العبد ممتق ما لثان وخمسون ويسقط  
سبعة وخمسين ونفذ الوصاية الف وبقى ثلث  
الفان فاستقام الثلث والثلثان وقال لا يفتق الثلث  
إلى العتق حتى يقع العتق لا سبعة وباخذ كل واحد  
من له المحاباة العبد بالثبوت وفيه عكس صورة  
المسألة إذا اعتق المثل من عبد قيمته الف فباع عبد  
قيمة الفان بالثبوت وبذلك ذلك فاعنى بعد آخر  
ثالثا فحصل ثلث وصاحب كل واحدة الف ولا مال  
سوى هؤلاء بنصف الثلث بين المتق والمحاباة  
لنقدته عليها فإصاب المحاباة سلم لها ثلثها  
على العتق الثاني وما أصاب المتق الأول بنصف  
بين المتق الأول والثالث لأنها جنس واحد فيسقط  
من كل واحد من المتقين ما لثان وخمسون ويسقط  
كل واحد سبعة وخمسين ويسقط من له المحاباة  
ثالثا وباخذ العبد ثلثها فقتل الوصايا  
في الف فبقى ثلث الوصايا فاستقام الثلث  
والثلثان وقال لا يفتق الثلث إلى العتق فيفتق  
نصفه كل واحد من المتقين لا سبعة ويسقط  
كل نصف قيمته وباخذ من له المحاباة العبد بالثبوت



فيكون له ثلث جميع المال ٣٨٥ فان اراد الموصي ان يوصي بالمال لا يثبت حقه وكذا العبد اما عندنا في حصة فله ان يعقوب العبد على ما عرف من مدبره اما عندنا ٣٨٥  
فلا يعقوب عليه من العبد وان كان حقه ثلثا فله ان يعقوب به كذا خصا ٣٨٥ اي ولا مال له غيره كما صرح الربيعي ٣٨٥ سني ان امرار الوارث اقرى من الاقرى بالعتق كذا حال الربيعي ٣٨٥ يعني الاقرى بالدين مطلقا ٣٨٥  
الاقرى بالدين ولو انعدم المحرم سقطت الوصية عنده لانها مقيدة بهذا فلا بد من مراعاته انتهى ٣٨٥ في الوصية يتعلق المحرم بالعتق وفي الدين يتعلق بالدمية ثم يتعلق بالعتق فيما بالذات اقرى  
بما يلو سطره ٣٨٥ اي ولد الولد من اقرى الاقرى لما ذكر في ان القريب من يقرب اليه غيره بواسطة غيره وولد الولد كذا ٣٨٥ قوله هي منه اي حصة فلا قرى فلا قرى وفلان صاحب الوصية  
الذي من يثبت في اقصى في الاسلام وهو اول اب اسلم واقرى اب ادرك الاسلام وانه لم يسلم على حسب ما اختلف فيه وله تفصيل اخر في الهداية ويسكن استحصا هذا في اثنائه قوله فيما يجي  
ولد عات وخالان هو لوليه حيث قال وعندنا يتيم بينهما ارباعا ٣٨٥ وعندنا يتيم اثنان بينهم صدقة

ولهذا يتيم من جميع المال والوارث يتيمه لان مدعى العتق في المرض وهو وصية ايضا لكنه مقدم على  
الوصية بثلث المال فكان منكرا او القول للمكرع اليقين الا ان ينظر من ثلثة شي على قيمة العبد والارواح  
او يبرهن اي زيد على دعواه اي ان الاعتراف في الصحة فلا مال لان الثابت بالبينة كالثابت بشاها  
وهو ختم في اقامتها لا يثبت حقه او في زيد ببناء على الميت وادعى عتقه اعترف في صحة وصية فيها  
وارثه سعى العبد في قيمته وادفع اي تلك القيمة الى الغرم وقال لا ينفق ولا ينفق في شي لان العتق و  
الدين ظهرا معا يتصدق في الوارث في كلام واحد يصار كانها شيئا بالبينة ومن اعترف عتق في صحة  
فوات وعليه دين لم يسع العبد في شي وهذا مثله ولان الاقرى بالدين اقوى ولهذا يقرب من كل  
المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المرض والاقرى بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر  
من الثلث والاقرى يدفع الادب في مقتضاها ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوفاة لا يحتمل الاستفا  
فقتضاها معنى بايجاب السعاية مات وترك ابناء والفقير درهم فقال رجل اني عليه درهم وقال  
رجل اخر انا لست المبرورك وادفع درهمي وصديقهما اي الابن الدين والودعة قبل الودعة عنده اقرى  
وعندهما سواء هذا مختار صاحب الهداية وقبل الف بينهما نصفان عنده وعندهما الودعة اقرى  
هذا مختار صاحب الكافي **باب الوصية للاقارب وغيرهم اقراره** فذا وما عطف عليه  
مستند اخره الا في محرمه فصاعدا واقرى باوة وذو قرابة وذو اصابة محرمه ماه فصاعدا من  
ذو اصابة الاقرب فالاقرب يعني اذا وصى لواحد مما ذكر في حصة الاقرب فالاقرب  
من كذا ذي رحم محرم من سوى الوالدين والوليد لا يطلق عليهما اسم القريب ومن سمي والده قريبا  
كان عاقلا لان القريب في القرب من يقرب اليه غيره بواسطة غيره والوالد والوليد بنفسهما  
لا يعتبرهما وبذلك خالفه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية كذا ذكرنا واما اعتبار الاقرب في ان  
الوصية اخت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذا اجماعا والجميع المذكور في الميراث اثنان فكذا  
في الوصية واما اعتبار المحرمية لان المقصود من الوصية صلة القريب فيقتضى بان يستحق الصلة  
من قرابة ويستوي فيه الصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندها  
يدخل في الوصية كل قريب يتسبب اليه من قبل الاب والام الى اقصى اب في الاسلام ويستوي فيه  
الاقرب والابعد والجميع والواحد والكامر والمسلم واختلف في اشتراط اقصى الاب وقدر  
على قوله الاقرب فالاقرب بقوله قلولة عمان وخالان هو لوليه موصي به لقيه متى اذا وصى لاقربه  
ولد عمان وخالان فالوصي به لقيه لا يعتبر الاقرب فالاقرب كافي الارث وعندنا يتيم بينهما ارباعا  
لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان الاقربية وفيهم وخالان نصف بينهم اي نصف الموصي  
به لثم ونصف الخالان لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمدة وهو الاثنان في الوصية كما عرفت  
فيتم الى اتم الخالان ليصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وباخذ ان النصف لعدم من يتقدم  
عليهما فيه بخلاف ما اذا وصى لذي قرابة حيث يكون جميع الوصية لهما لانه لفظ مفرد فيجوز جمع

العاقب على ذرين الى ج والدية في لفت ابدن  
كسسه وانقوله

والوصية في الميراث  
محملة وشاهدا في الميراث







قلت من رجع ذلك الاحتمال على الاحتمال الآخر فاستقره استقامه دون الاستعمال الاخر **٢٨٦** اذ يدعي عليك في رواية صاحب البداية الموافقة لابي جعفر في ما بين الامم في يوسف فقط **٢٨٦** في رواية صاحب النفاذ الموافقة لابي جعفر في غيركون في هذه الصادرة من الزكاة مما بينه ولو استقطب الكافة **٢٨٧** ولا قرينة على ذلك احد كما في الاصلع والاصابع ولا تارة مما بينه **٢٨٨** وحاصله ان لا يرتفع جبري في الحرمة برون الوقت على ما صرح به صاحب النفاذ في عبارة الكافي او لا يصح بسكنى ذر سنة ولا مال لا يجرها نعم الدار لانا بسكنى لله في ثلثه سنة ويمكن الورثة الثلثين استحقاقا لو ادا مستقر موافق الفاشرة واذا هم وكذا قوله اقول لم يظهر لي سراجنا صاحب الموافقة القول الذي رجع عنه الامام قبل لعل ستره ان لفظه يعني فلان على تعيين نوع يكون مع قبيلة كسرى ثم مثلا ونوع لا يكون له ككسرى زيد وعمر وعيسى اولاد ذكور زيد وما احتاره صاحب الوقاية من دخول فلا يعني فيه النوع الاول انتهى هو في ذلك موافق لصاحب البداية وبصاحب الدرر حيث قال اذا كان اسم قبيلة او اخذت يتناول الاثبات قلت لعل رجع ذلك لاحتمال على الاحتمال الآخر لستهمه استقامه دون الاستعمال الاخر ثم ان القائل المذكور قال انما

اعتبار الحقيقة وقال محمد بن خزيمة الأناث وهو قول في حجة أو أوقاف في الوفاة وفي بني  
فلان انتهى منهم أقول لم يظهر في ستر أخبار صاحب الوفاة القول الذي رجع عنه الإمام ووافقه  
ابن يوسف في رواية الأناث أن اسم قبيلة أوخذ الخند في المشاير فاق من البطي أولها الشعب  
ثم القبيلة ثم الفصل ثم العادة ثم البطي ثم الخند كذا في الصحاح فينبأ أن الأناث ومولى الصنعة  
والمولات وحلفاءهم أديس المراد بها عيانتهم لمجرد الانتساب كقبي آدم ولهذا يدخل فيه مولى  
الصنعة والمولات وحلفاءهم أوصى لوالدهم في لم يقينون ومفقون بطلت لأن المولى لفظ مشترك  
بين معنيين أحدهما مولى النذر والآخر المسم عليه فلا ينطبق لفظ واحد في موضع الاشتراك خلاف ما  
إذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث ينبأ أو الأعلى والأسفل لأنه مقام النسب ولا شأ في فيه إلا أن يبينه  
وجهه والوالد الكافر وحده لا يثبت حجة عليه والدون فظاؤه وقوله بن حوافر

اعتبار الحقيقة وقال محمد بن خزيمة الامان وهو قول في حصة اول اوقاف في الوفاة وفي بني  
فلان الا اني منهم اول لم يظهر لي شرا خبار صاحب الوفاة القول الذي رجع عنه الامام ووافقه  
ابو يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او اتخذ الخندق في المشاير او من البطن او لها الشعب  
ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العارضة ثم البطن ثم الخندق في الصحاح فينبأ اول الامان وهو في النفاة  
والمواليات وحلفاء هم اذ ليس المراد بها اعيانهم بل مجرد الانساب كبنى ادم ولهذا بن خزيمة مولى  
النفاة والمواليات وحلفاء هم اوصى لخواصه في لم يقبضون ومقبضون بطلان لان المولى لفظ مشترك  
بين معينين احدهما مولى النفاة والاخر المسمى عليه فلا ينظر لفظ واحد في موضع الاشياء بخلاف ما  
اذا حلف لا يملك مولى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النفي ولا شائ في فيه الا ان يبينه  
في جوده قال في الكافي فوجب الوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد فطر ضرورة وتدرج فيه اى  
في المولى من اعنف في صحته وورثته لتناول اللفظ اياهم لا يدرى واهتمام اولاده لان عنهم يحصل  
بعد الموت والوصية تصافي الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن ابن ابي يوسف رحمه الله  
انهم يدخلون لاسبب الاستحقاق لانه في حقهم فطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية بالخدمة**  
**والسكنى والنفقة** صححت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة مقيمة وابدأ لان  
النافع يصح فليكنها في حال الجوة ببذل وبدونه فليكن بعد المات لحاجة كما في الاعيان ويكون  
محبوسا على سكنى في حق المنفعة حتى يتكلمها الموصى له على ملك الموصى كما يستوفى الموقوف عليه  
منافع الوقف على حكم ملك الوافيه وتجوز موتها وموتها كما في العارية فانها تملك على اصلها بخلاف  
الميراث فانها خلافة فليكن ملك المورث وهو في عينه يبقى والمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصى له  
ادامات لا يورث عنه ويملكها اى صححت الوصية بعبدة عبده وغلة دارها بديل المنفعة فاخذت  
حكما فان خرجت رقتها من الثلث اى رقة العبد والدار سلمت اليه اى الموصى له اى الوصية  
لان حق الموصى له في الثلث لا يراعى الورثة والاى وان لم يخرج رقتها من الثلث يبايئ الموصى له  
بخدم الورثة يومين والموصى له يومين الا حصة الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين واكثر  
قيمة العبد اجر الا انه لا يخرج في قصرنا الى المهايأة ابناء للعتيق ونقسم الدار لانا يعني اى اوصى  
بسكنى الدار ولم يكن يخرج من الثلث يقسم بين الدار لانا لاننا لا نستطيع ان يكون القسم للاجزاء وهو  
اعدل بالتسوية بينهما زمانا ودائرا وفي المهايأة نعيد احداهما لانا او مهايأة اى اقسيم الدار  
مهايأة من حيث الزمان لان الحق لهم الآن الاول اولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اى  
الدار وعن ابن ابي يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لا يخرص ملكهم وجه الظاهر ان حق الموصى له  
ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر لثب مال اخر وكذا له حق المراجعة فعلى ايديهم ان يخرص  
ما في يدها ويباع بقبض ابطال ذلك فيشوعا عليه وينظر اى الوصية بموت اى موت الموصى له في جوة  
موصية لما تشره ان الحجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصى له لم يصح الاجاب كما لا يصح اجاب

من قاعه نما و صا بنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

رسالة موسى



البائع المشتري بعد موته وبعد موته أي الموصي لم يعود الموصي به إلى الورثة لأن الموصي أوجب الحق  
للموصي به يستوفي المبيع على حكم ملكه فلو استقر إلى وارث الموصي لم يستحقه ابن من ملك الموصي  
بلا رضاه وهو غير جائز وليس للموصي له بالخدمة والسكنى أن يخرج العبد أو الدار أو المنفعة ليست  
بأن على أصلها وفي ملكها بالمال أحداث صفة المالك فيها تحقيقاً لها وإدراكاً في عقد المعاوضة  
فإنما ثبت هذه الآثار بين ملكها أيضاً الملك الرقبة أو لمن يملكها بعد المعاوضة حتى يكون ملكها  
بالصفة التي يملكها بها إما إذا ملكها بها مقصودة بغير العوض ثم يملكها بعوض كان ملكاً أكثر  
بما يملكه مبيعاً وهو الجوز ولا للموصي له بالخدمة استعماله أي العبد أو سكنها أي الدار أصح  
لأنه أوصى له بالعبد وهي دراهم أو دنانير وهذا استعمال المنفعة نفسها ولا شك أنها متبايران  
ومتغايران في حق الورثة فإنه لو ظهر دين يملكه أداؤه من العيلة باستردادها منه بعد استقلالها  
خلاف ما إذا استوفى المبيع نفسه ولأن يخرج العبد من البلدة إلا أن يكون هو وأهله في غير  
فخرج به للخدمة أن يخرج من الثلث أن الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فإذا كان الموصي  
وأهله في موضع آخر مقصود أن يخرج العبد إلى أهل بيته وأداؤه في مصر مقصود أن يملكه  
من خدمة العبد من غير أن يلزمه شقة السفر فلا يكون له أن يخرج من بلده إلا أن لم يخرج  
من الثلث فلا أي لا يخرج العبد للخدمة إلا بأذن الورثة تبعاً لحقهم فيه أوصى لرجل بخدمته  
سنة ولا خيراً للخدمة سنتين ولم يخرج إلى الورثة خدمته أي العبد الورثة تسعة أيام وخدم  
الموصي لهما ثلاثة أيام يوماً لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى مضى تسع سنين أي عن  
العبد لا ينتم فيقسم بالثأر زماناً توفيرا لحقوقهم أوصى بهذا العبد لفلان وخدمته لا جزم وهو  
يخرج من الثلث صح أي الأوصياء لا يوجب لكل منهما شيئاً معلوماً وما أوجب لكل واحد منهما جمل  
الوصية بانفراد ولا يتحقق بينهما مشاركة مما أوجب لكل منهما ثم إذا وصفت الوصية لصاحب الخدمة  
فليوم يرضى بالرقبة بشيء يصارف الرقبة ميراثاً للورثة مع كون الخدمة للموصي له فكذلك أوصى بالرقبة  
لإنسان آخر لأن الوصية كالمراث في كون الملك يثبت بعد الموت أو أوصى لرجل بتمرة بسنة  
فإن أي الموصي وفيه تمرة يكون لأي الموصي له هذه التمرة فقط لا ما يحدث بعدها وإن ضم أي  
الموصي أباً إن قال تمرة بسنة في له أبا فله معها أي مع التمرة الأولى ما يحدث بعدها مطلقاً  
كما في غلة بسنة في معنى إذا أوصى بتمرة بسنة فله العلة القائمة وغلة فيها يستقبل وأن لم يقبل أباً  
والتفرق أن التمرة اسم للوجود عرفاً فلا يتناول المعلوم الأبد لا زائدة كالنقص على الأبد  
لأنه لا يتأبد الأشياء المعلوم والمعلوم مما يذكر وإن لم يكن شيئاً وأما العيلة فتتناول الموجود  
وقاها بمرحلة الوجود مرة بعد أخرى عرفاً قال فلان يأكل من غلة بسنة ومن غلة أرضه أو داره  
فإذا أطلقت يتناولها فلا توقف على دلالة أخرى بخلاف التمرة إذا أطلقت حيث لا يراد بها إلا  
الموجود فلهاذا يقع الصرف عنه إلى دليل زائد وأوصى بصوف غنمه وولدها ولها في وقت

وقت موثقة ابد الا معنى اذا اوصى بصوف غدا او باولادها او بلباسها ثم مات فله ما في بطونها  
من الولد وما في ضررها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابد  
او لم يقل لا نهى عن الموت فمعتبر قيام هذه الاستثناء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق ان النيا  
بابي نيك المعدوم الا في الغرة والعلة المعدومة حال الشروع بورود العقد عليها كالمعاملة  
والاجارة فاقضى ذلك جواره في الوصية بالطريق الاول لانها اوصى اما الولد المعدوم والصوف  
المعدوم واللبن فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بمقتضاها ابد بل جازحت الوصية  
بخلاف الوجود منها لانه يجوز استحقاتها بمقتضى البيع متبعا وبمقتضى الخلق مقصود التمسك بالوصية  
اوصى بجمر داره مسجد ولم يخرج من الثلث واجازوا اى الورثة بجمل مسجد لان المانع من  
الجواز ملق بحجمه فاذا اجازوا زال المانع وان لم يجزوا بجمل ثلثها مسجد رعاية لحاجب  
الوارث والوصية واوصى بظهر كرمه في سبيل الله بطلت اى الوصية عند اى حنيفة رحمه الله  
لان وقت المنقول غير جازع عند ذلك الوصية وعندنا رحمه الله يجوز ان اوصى بشئ  
للمسجد بجزءه ان يقول يبيع عليا لى باهل الملك والوصية عليك وذلك النفقة غير الورثة  
على مصالحه وعند محمد رحمه الله يجوز ان يحل على الامر بالعرف في مصالحه فيصحبها للكل  
قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت عند اى حنيفة رحمه الله لانه الموصى له وعند  
ابى يوسف رحمه الله لهما ان يصطليا على اخذ الثلث كالوفا لفلان او فلان على الف وعند  
محمد رحمه الله بجزء الورثة فابها شيا واعطوا لفلان بمائة **فصل وصايا النبي**  
على اربعة اوجه لاها اما بمعية عندنا وعندكم كاللعينات والساحيات فيصح لو كانت تقوم  
مبينين ملكا للثلاث فانهم لما تقبوا اجاز عليكم والاى وان لم يكونوا مقبين فلاى لا يصح اصلا  
اما عليك فلان اني ملك للجمهور لا يصح واما قرينة فلاها بمعية عندكم فكيف يصح قرينة واما بمعية  
عندكم وقرينة عندنا فجمل داره مسجد والاسراع في الساجد فلا يصح اتفاقا باعتبار الاعذار  
لانا نعلمهم بدياتهم الا ان يكون يقوم باعيانهم في يصح عليك منهم وذلك الجبة مشورة واما قرينة  
عندنا وعندكم فجمل ثلثي للفقراء او عتق الرقبة او الاسراع في بيت المقدس فيصح اتفاقا لان  
الديانة متفقة من الكل واما قرينة عندكم ومعية عندنا فجمل داره بغير اليهود والكيسة  
او بيت دار للجوس فيصح مطلقا اى سواء عينت فوما اولا وعندنا لا اى لا يصح الا ان يوصى لمعينين  
لها ان وصية بالمعية وقى تنفذها تقرر المعصية والسبيل في المعصية ردها لا تنفذها ولان المنبر  
ديانتهم في حكم لانا امرنا بان نتركهم وما يدبون وهي قرينة عندكم فتصح وتورث اى البيعة  
والكنيسة وبيت السارار في الصحة يعني اذا صنع يهودى بيعة او نصراني كنيسة  
او مجوسى بيت تار في صحته مات فهو ميراث لان هذا منزلة الوقف عند اى حنيفة رحمه الله  
والوقف عنده يورث ولا يلزم مالم يتجمل فكذلك هذا واما عندنا فلاها بمعية فلا يصح ردو

ينطق عليها من جنة اللال  
من سبع المجمع لابن دريش

مجلسه المرقی  
بالمجلسه



ولو شرط الوفاق لوقف الصرف الى امام المسجد وبين  
قد به يعرف اليان كان فيغير وان كان غنيا لا يحل  
له وكذا الوقف على الخوذين والفقهاء امام المسجد  
اذا اخذ الفداء ذهب كل مائة سنة لا يسترد  
منه مائة بعض السنة والبصرة لوقت الحصاد  
فان كان الامام وقت الحصاد في المسجد يوم يسجد  
وعاد كالحجربة وموت القاضي في حال السنة  
خلاصة الفتاوى من كتاب الوقف من فصل في بيع

白

كاشفة الملك بطريق البيع والهبة وأوصى إلى عبد الله بن أبي بكر وأوصى إلى عبد الله بن أبي بكر  
 هذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية لأن الأخراج المأمور من التبرع إنما يكون بعد ثبوت الأوصياء  
 وقد ذكرنا في الأصل أن الوصية باطلا قبل مضاء سبيلها في جميع هذه الصور وقبل في العبد  
 مضاء باطل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غيره مضاء سبيلها باطل في الكافر باطل لأنه  
 لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة في الأخراج أن الأوصياء إلى الغير إنما يجوز شرعا بغير  
 نظر الوصي لنفسه ولا ولادة وبالأوصياء إلى هؤلاء لا يتم معنى النظر وأن وجد أهل النظر كونه  
 العبد أهلا للنظر ليس بولي عليه من جهة من يصرف عليه ويكون الناس من أهل الولاية ولا  
 أرادوا نصرا حتى لو تصرف في تصرفه لم يثبت ولاية الكافر في المصلحة حتى ينفذ شراؤه عبدا كما  
 ولكن يجزى على سبيل ما قال لا يتم معنى النظر ولو لم يثبت ولاية العبد على إجازة سيده وعكسها  
 من الحجر بعد ما واشتغال بخدمته الذي ينضم إليه في التصرف في استيفاء حقوق الميت وتزويج حياته  
 من الكافر للمعاداة الدينية وفي الناس لنفسه فيخرج من الناس من الوصاية ويجعل مكانه وصيا  
 آخر فيما للنظر وأوصى إلى عبده مع لورثة صغار حتى لو كان منهم كبير لم يصح عنده وعندنا  
 لم يصح مطلقا لأن فيه إباحة لملوك على المالك وهو قلب الشروع ولما أوصى إلى  
 من هو أهله يصح كالووصي إلى مكاتب نفسه أو مكاتب غيره وهذا لا يملك مستند بالنظر  
 وليس لأحد عليه ولاية فإن الصغار وإن كانوا أملاكاً لكن لما أقامهم يوم مقام نفسه صار مستنداً  
 بالنظر مثله بالولاية لهم عليه بخلاف عبيد الغير فإنه متى عليه بخلاف ما إذا كان منهم كبير  
 لا يصح لنفسه أو لغيره فيخرج الوصي عن الأدب المحقق فامتنع الجواز وأوصى إلى عاقر عن القيام  
 بما أوصى بالوصاية لم يفرقه القاضي لأن في النص رعاية الحقن حق الوصي وحق الورثة  
 فإن يكمل النظر بجعله لأن النظر من باعتة غيره ولو شكى الوصي إليه ذلك فلا يجزى حتى يعرف  
 ذلك بحقيقة لأن الشاكي قد يكون كاذبا تخفينا على نفسه ولو ظهر للقاضي بغيره استبدل به  
 غيره رعاية للنظر من الجانبين وبقي على الوصاية أمين بقدر أي لا يجوز للقاضي إخراج الولاية إن  
 اختار غيره وكان ذلك الولاية مختار الميت الأبرى أنه يقدم على أبي الميت مع كمال شفقة فلان  
 يقدم على غيره الحق وأوصى إلى اثنين لا يفرق أحدهما بالنظر بدون الآخر ولو وصلي إلى  
 لو كان أوصاؤه إلى كل منهما بالأمراء عند أبي حنيفة ومحمد إلا في أشياء مستثنى وقال  
 أبو يوسف يفرق كل في الجميع لا الأصناف من باب الولاية وهي إذا ثبت للأثنين شرعا ثبتت  
 لكل واحد كلا على الآخر كالأخوين في ولاية الإكراه وكذا إذا ثبت شرطا فإن الولاية لا يجزى  
 التجزى لكونها عبارة عن القوة الشرعية والقوة لا تجزى ولها أن الوصي إنما رضى براهما  
 لا يرى أحدهما أعز من بينهما بخلاف الأخوين في الإكراه لأن السبب في الأخوة وهي قائمة  
 بكل منهما على الكمال والسبب هنا الأوصياء وهو اليمين إلى كل منهما ثم استثنى من قوله لا يفرق أحدهما

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين



او صغار لان له ولاية البيع في مال الصغار والتمس في معنى البيع  
 وله ولاية الحفظ في مال التاجر وتجارة له في حفظ الاثقال  
 فانه يحفظ بنفسه ولا يجوز له بيع وهذا في معنى البيع والبيع  
 ذكره الزنطي في ٧٤٧ الوصية صحيحة وان كان من الضول وهذا  
 نومات الموصي في مثل الضول يصير وصية مبرأة لورثة كما قاله  
 الزنطي في ٩٨٩ اي الوصي لا يثبت وانما قيد ناهي بغير ترتيب  
 قوله فاذا انفرد وصي ثبت اليه ولا يصير كونه الكلام في وصي الغيب  
 لان حكمه منهم بسط طريق الدلالة وفي ١٨٨ من نفس وتشد اليه  
 حج غائب وقد روي في ١٩٠ بقوله ان المصالح ناهي كذا  
 بدل الوصي حتى يظهر فائدة انفراد هذا السلسل بل كذا في روح  
 الموصي في معنى الوصي مفر على حاله لا انما يقول انفراد في  
 حال انك ثبت لبيان لثلاث عند أبي يوسف فان كان مسقرا  
 الثلث لم يرجع بشي والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد بن  
 بشي نعم كان على الشايع ان يغير هذه الخلاف وفي قوله  
 الا ان يكون عدلا بغير له في العبارة هكذا في كثر النسخ  
 لا السابقة وهي موافقة لما في الفتاوى المصنوعة لثلاث  
 خواهر زاده ثم ان هذا التخصيص على ما صرح به في الحاشية  
 انما هو في منصوب الميت فلا وجه له ربطه بمنصوب الفاني  
 كما وقع من صاحب الدرر وكلام الغنية مشبهة في ذلك  
 فلا وجه لينا الكلام على ما قاله ورثته ما ذكر في الحاشية من  
 في قوله ووصي الي زيد ونكر سبيل كذا في النسخ والاش  
 ان يقول وادعي نكولان هذا الابعاء ليس بمعنى الابعاء  
 الاول في قوله عليك وصي الفاني فمن هذا الشبه  
 يفهم ان وصي الفاني لا ينفرد اذ كان عدلا كما في كذا هو  
 المقصود كالجدة فان لم تجد اقام مقام الاب بشرط انه  
 ولايته وفي ١٩١ وعفا جبرئيل الله محمد بن محمد  
 روي في ١٩٢ روي في ١٩٣ روي في ١٩٤ روي في ١٩٥ روي في ١٩٦ روي في ١٩٧ روي في ١٩٨ روي في ١٩٩ روي في ٢٠٠ روي في ٢٠١ روي في ٢٠٢ روي في ٢٠٣ روي في ٢٠٤ روي في ٢٠٥ روي في ٢٠٦ روي في ٢٠٧ روي في ٢٠٨ روي في ٢٠٩ روي في ٢١٠ روي في ٢١١ روي في ٢١٢ روي في ٢١٣ روي في ٢١٤ روي في ٢١٥ روي في ٢١٦ روي في ٢١٧ روي في ٢١٨ روي في ٢١٩ روي في ٢٢٠ روي في ٢٢١ روي في ٢٢٢ روي في ٢٢٣ روي في ٢٢٤ روي في ٢٢٥ روي في ٢٢٦ روي في ٢٢٧ روي في ٢٢٨ روي في ٢٢٩ روي في ٢٣٠ روي في ٢٣١ روي في ٢٣٢ روي في ٢٣٣ روي في ٢٣٤ روي في ٢٣٥ روي في ٢٣٦ روي في ٢٣٧ روي في ٢٣٨ روي في ٢٣٩ روي في ٢٤٠ روي في ٢٤١ روي في ٢٤٢ روي في ٢٤٣ روي في ٢٤٤ روي في ٢٤٥ روي في ٢٤٦ روي في ٢٤٧ روي في ٢٤٨ روي في ٢٤٩ روي في ٢٥٠ روي في ٢٥١ روي في ٢٥٢ روي في ٢٥٣ روي في ٢٥٤ روي في ٢٥٥ روي في ٢٥٦ روي في ٢٥٧ روي في ٢٥٨ روي في ٢٥٩ روي في ٢٦٠ روي في ٢٦١ روي في ٢٦٢ روي في ٢٦٣ روي في ٢٦٤ روي في ٢٦٥ روي في ٢٦٦ روي في ٢٦٧ روي في ٢٦٨ روي في ٢٦٩ روي في ٢٧٠ روي في ٢٧١ روي في ٢٧٢ روي في ٢٧٣ روي في ٢٧٤ روي في ٢٧٥ روي في ٢٧٦ روي في ٢٧٧ روي في ٢٧٨ روي في ٢٧٩ روي في ٢٨٠ روي في ٢٨١ روي في ٢٨٢ روي في ٢٨٣ روي في ٢٨٤ روي في ٢٨٥ روي في ٢٨٦ روي في ٢٨٧ روي في ٢٨٨ روي في ٢٨٩ روي في ٢٩٠ روي في ٢٩١ روي في ٢٩٢ روي في ٢٩٣ روي في ٢٩٤ روي في ٢٩٥ روي في ٢٩٦ روي في ٢٩٧ روي في ٢٩٨ روي في ٢٩٩ روي في ٣٠٠ روي في ٣٠١ روي في ٣٠٢ روي في ٣٠٣ روي في ٣٠٤ روي في ٣٠٥ روي في ٣٠٦ روي في ٣٠٧ روي في ٣٠٨ روي في ٣٠٩ روي في ٣١٠ روي في ٣١١ روي في ٣١٢ روي في ٣١٣ روي في ٣١٤ روي في ٣١٥ روي في ٣١٦ روي في ٣١٧ روي في ٣١٨ روي في ٣١٩ روي في ٣٢٠ روي في ٣٢١ روي في ٣٢٢ روي في ٣٢٣ روي في ٣٢٤ روي في ٣٢٥ روي في ٣٢٦ روي في ٣٢٧ روي في ٣٢٨ روي في ٣٢٩ روي في ٣٣٠ روي في ٣٣١ روي في ٣٣٢ روي في ٣٣٣ روي في ٣٣٤ روي في ٣٣٥ روي في ٣٣٦ روي في ٣٣٧ روي في ٣٣٨ روي في ٣٣٩ روي في ٣٤٠ روي في ٣٤١ روي في ٣٤٢ روي في ٣٤٣ روي في ٣٤٤ روي في ٣٤٥ روي في ٣٤٦ روي في ٣٤٧ روي في ٣٤٨ روي في ٣٤٩ روي في ٣٥٠ روي في ٣٥١ روي في ٣٥٢ روي في ٣٥٣ روي في ٣٥٤ روي في ٣٥٥ روي في ٣٥٦ روي في ٣٥٧ روي في ٣٥٨ روي في ٣٥٩ روي في ٣٦٠ روي في ٣٦١ روي في ٣٦٢ روي في ٣٦٣ روي في ٣٦٤ روي في ٣٦٥ روي في ٣٦٦ روي في ٣٦٧ روي في ٣٦٨ روي في ٣٦٩ روي في ٣٧٠ روي في ٣٧١ روي في ٣٧٢ روي في ٣٧٣ روي في ٣٧٤ روي في ٣٧٥ روي في ٣٧٦ روي في ٣٧٧ روي في ٣٧٨ روي في ٣٧٩ روي في ٣٨٠ روي في ٣٨١ روي في ٣٨٢ روي في ٣٨٣ روي في ٣٨٤ روي في ٣٨٥ روي في ٣٨٦ روي في ٣٨٧ روي في ٣٨٨ روي في ٣٨٩ روي في ٣٩٠ روي في ٣٩١ روي في ٣٩٢ روي في ٣٩٣ روي في ٣٩٤ روي في ٣٩٥ روي في ٣٩٦ روي في ٣٩٧ روي في ٣٩٨ روي في ٣٩٩ روي في ٤٠٠ روي في ٤٠١ روي في ٤٠٢ روي في ٤٠٣ روي في ٤٠٤ روي في ٤٠٥ روي في ٤٠٦ روي في ٤٠٧ روي في ٤٠٨ روي في ٤٠٩ روي في ٤١٠ روي في ٤١١ روي في ٤١٢ روي في ٤١٣ روي في ٤١٤ روي في ٤١٥ روي في ٤١٦ روي في ٤١٧ روي في ٤١٨ روي في ٤١٩ روي في ٤٢٠ روي في ٤٢١ روي في ٤٢٢ روي في ٤٢٣ روي في ٤٢٤ روي في ٤٢٥ روي في ٤٢٦ روي في ٤٢٧ روي في ٤٢٨ روي في ٤٢٩ روي في ٤٣٠ روي في ٤٣١ روي في ٤٣٢ روي في ٤٣٣ روي في ٤٣٤ روي في ٤٣٥ روي في ٤٣٦ روي في ٤٣٧ روي في ٤٣٨ روي في ٤٣٩ روي في ٤٤٠ روي في ٤٤١ روي في ٤٤٢ روي في ٤٤٣ روي في ٤٤٤ روي في ٤٤٥ روي في ٤٤٦ روي في ٤٤٧ روي في ٤٤٨ روي في ٤٤٩ روي في ٤٥٠ روي في ٤٥١ روي في ٤٥٢ روي في ٤٥٣ روي في ٤٥٤ روي في ٤٥٥ روي في ٤٥٦ روي في ٤٥٧ روي في ٤٥٨ روي في ٤٥٩ روي في ٤٦٠ روي في ٤٦١ روي في ٤٦٢ روي في ٤٦٣ روي في ٤٦٤ روي في ٤٦٥ روي في ٤٦٦ روي في ٤٦٧ روي في ٤٦٨ روي في ٤٦٩ روي في ٤٧٠ روي في ٤٧١ روي في ٤٧٢ روي في ٤٧٣ روي في ٤٧٤ روي في ٤٧٥ روي في ٤٧٦ روي في ٤٧٧ روي في ٤٧٨ روي في ٤٧٩ روي في ٤٨٠ روي في ٤٨١ روي في ٤٨٢ روي في ٤٨٣ روي في ٤٨٤ روي في ٤٨٥ روي في ٤٨٦ روي في ٤٨٧ روي في ٤٨٨ روي في ٤٨٩ روي في ٤٩٠ روي في ٤٩١ روي في ٤٩٢ روي في ٤٩٣ روي في ٤٩٤ روي في ٤٩٥ روي في ٤٩٦ روي في ٤٩٧ روي في ٤٩٨ روي في ٤٩٩ روي في ٥٠٠ روي في ٥٠١ روي في ٥٠٢ روي في ٥٠٣ روي في ٥٠٤ روي في ٥٠٥ روي في ٥٠٦ روي في ٥٠٧ روي في ٥٠٨ روي في ٥٠٩ روي في ٥١٠ روي في ٥١١ روي في ٥١٢ روي في ٥١٣ روي في ٥١٤ روي في ٥١٥ روي في ٥١٦ روي في ٥١٧ روي في ٥١٨ روي في ٥١٩ روي في ٥٢٠ روي في ٥٢١ روي في ٥٢٢ روي في ٥٢٣ روي في ٥٢٤ روي في ٥٢٥ روي في ٥٢٦ روي في ٥٢٧ روي في ٥٢٨ روي في ٥٢٩ روي في ٥٣٠ روي في ٥٣١ روي في ٥٣٢ روي في ٥٣٣ روي في ٥٣٤ روي في ٥٣٥ روي في ٥٣٦ روي في ٥٣٧ روي في ٥٣٨ روي في ٥٣٩ روي في ٥٤٠ روي في ٥٤١ روي

جہاں کوں اٹھتا

حج ثلث ما بين من التركة لان القيمة لا تزداد لان التركة لا ينقص ما هو فاد بانه لم يعتبر دين  
 فصار كما اذا هلك قبل القيمة حج بيمينه اي الوصي عند من التركة بيمينه المزمع لان الوصي قام  
 مقام الموصي ولو تولاها جبا بيمينه بيمينه جاز وان كان في مرض موته فكذلك قام مقامه وتصور  
 ان حج المزمع يعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية بقاء الدين باع اي الوصي ما الوصي بيمينه  
 ونصدق فيه فاستحق اي البيع بعد ان هلك منه ثمة اي مع الوصي من اي الوصي لان العاقد  
 فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري فيه مريض بهذا الدين لا يستلزم له العهدة ولم  
 فقد اخذ الوصي البايع مال الصغير بالرضاه فيجب عليه رده ورجع في التركة لانه عام له فيرجع  
 عليه كالوكيل الوصي باع حصه الصغير وهلك منه ثمة اي الوصي فاستحق اي العهدة فانه اي الوصي  
 يرجع في ماله اي مال الصغير لانه عام له وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصصه لا بيمينه القيمة  
 باستحقاق ما اصاب به وله اي الوصي ان يبايع مال الصغير ويبيع مضاربه وبضاربه ويؤجر  
 وشراء واستيجار ويودع ماله ويكاتب فيه ويرجع امته لا فدية وبرهن ماله بيمينه وبدن  
 نفسه فلو هلك ضمن قدر المودع من دينه وله ان يقر بمضاربه ويبني ان يشهد عليه ابتداء  
 والا يصدق وبانه وتكون المشتري كله للصبي فضاء وبما له الاب في ذلك كله وليس للاب  
 حزر فيه ولو مال وان يبايع ماله ولو بموضع كذا في العادة وله اي الوصي التجارة بال  
 البتيم للبتيم لا للغير اي لا يجوز له التجارة لنفسه بالبتيم سواء ورثه من ابيه او غيره  
 بوجه آخر ولا يبايع الميت فان فعل ورجع ضمن من المال ونصدق بالرجع عند اي حيفه وعقد  
 وعند اي يوسف يسلم له الرجح ولا يصدق بشئ كذا في الحائنة ويحتمل اي بقبل الحوالة على  
 الاملاء ١٧٠ لا غير لما فيه من الضرر ولا يقر له اي الوصي مال البتيم لا يقرع وهو عاجز  
 عن استخلاصه بخلاف العاصي فانه قادر عليه ولذا لم ان يعرضه ومال الوقف والعاصي  
 ولا يبيع ولا يشتري الا بما يفتاى الناس فيه لان تصرفه نظر في الفتن العاصي بخلاف  
 البشير اذ لا يمكن التعرض له في اعتباره ابتداء باب البيع وشيخ على الكبير العاصي الا للفقار  
 لا الاب بل ما سواه ولا يبيع ولا يشتري وكان الناس ان لا يبيع الوصي اذ لا يملك الاب على الكبير  
 لكنهم استحسنوا ان يبايعوا اليه الفساح الى الحفظ وحفظ الدين استرو هو ملك  
 الحفظ بخلاف الفقار فانه محفوظ بنفسه اذ لم يكن دين في الفساح الطهيرة عدم حوار  
 بين الفقار للوصي اذ لم يكن على الميت دين واما اذا كان فيك بقدر الدين وبيمينه اي الوصي  
 الفقار وان لم يكن له دين بضعف قيمته والدين كاتلنا عن الطهيرة او الخفية اي تقية الصغير  
 قال في الهداية في او اخرج باب الثقة الاب اذا باع الفقار او المنقول على الصغير جازي كمال  
 الولاية ثم ان يخذ منه تقية لانه جنس حرم او وصية مسلمة اي مطلقه بان يقول ذلك مالي  
 او بيمينه فلا وصية في مجوز بيع الفقار اذ كان في المال او زيادة خرج على غلبه او اشرافه

والا فرب  
ولا انظر

عن علي بن الحارث عن الحسن بن محبوب







مع كمالهم في الفنون والآثار وتصنيفهم فيها كتباً معتبرة لم يحوزوا حول هذا العلم ولم يقينوا  
 فيه ولورساله مختصرة وهذا العبد الفقير إلى الله الحق صمطاً رغبة منهم في نصائبهم فيما يسروا  
 اليه ومعارضة إياهم في موافقاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء مصر وفضلاء الدهر  
 امتار عنهم بكتب هذا المتن اللطيف المشتمل بالموائد والشرح الشريف المملوء بالفسرائد  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأعاننا  
 عليه وما كنا لنقدر عليه لولا أن أعاننا الله ليس الغرض الأصلي من هذه  
 الكلمات التمدح بل الاستشال بما ينفع من قولهم وأما بقية  
 ربك فحدث وقد وقع الفرغ من تأليف يوم السبت  
 الثاني من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة  
 وقد كان البداية في يوم السبت الثاني من  
 ذي القعدة سنة سبع وثمانين  
 ومائة على يد الضعيف  
 عبد الله وأخوه إلى رحمة  
 مولد كتاب الحمد  
 فرامرر بن علي  
 عالمهم الله  
 بلطفه  
 والخط







